حاشية الخضري

على شرح ابن عقيل
على ألفية ابن مالك

شرحها وعلّق عليها
تركي فرحان المصطفى

الجزء الثاني

منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الطَّبعَة الأولى
١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١) ٠٠
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH
Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

ISBN 2-7451-2239-8
90000>
9782745122391
http://www.al-ilmiyah.com.lb/
e-mail : baydoun@dm.net.lb

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الإضافة

٣٨٥ ـ نوناً تَلِي الإعْرَابَ أوْ تَنْوِينا مِمَّا تُضِيفُ احذِفْ كَطُورِسِينا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الإضافة

هي لغةً: مطلق إسنادٍ لشيء أي إمالته له، أو نسبته إليه، واصطلاحاً: نسبة تقييديَّة بين اثنين توجب لثانيهما الجر أبداً وإن شئت قلت: إسناد اسم لآخر منزلاً الثاني من الأول منزلة التنوين، أو ما يقوم مقامه كنون الجمع في لزومه لحالة واحدة وهي الجر أبداً ويسمى الأول مضافاً والثاني مضافاً إليه، وقيل بالعكس، وقيل: كل منهما لكل منها. قال يس: وعينها ياء لأخذها من الضيف لاستناده إلى من ينزل عليه أي فأصلها أضياف كإكرام، فعل بها ما فعل بإقامة وإجازة وسيأتي في أبنية المصادر.

قوله: **(نوناً تلي الإعراب)** أي حرف الإعراب وهي نون المثنى والجمع، وما ألحق بهما بخلاف نون بساتين وشياطين، فلا تحذف للإضافة لأنها لا تلي الإعراب بل علامته هي التي تليها بمعنى أنها تابعة لها في الرتبة تبعية الحال للمحل. وإن كان الأصح أن الإعراب مقارن لآخر الكلمة وجوداً لا متأخراً عنه ا هـ. وظاهر أن المقارن إنما هو الحركة بقطع النظر عن وصفها بالإعراب لما هو معلوم من أن الكلمة قبل التركيب لا معربة ولا مبنية. فوصف الحركة بكونها إعراباً أو بناءً، متأخر عن وجود الكلمة وعن تركيبها.

قوله: **(مما تضيف)** أي تريد إضافته. وقوله: احذف، أي إن كان ما ذكر موجوداً وإلا فلا حذف في نحو: لبيك وذوي مال لعدم النطق بالنون ولا في نحو: أفضل القوم ولدن زيد والحسن الوجه، لعدم ظهور التنوين لمشابهة الفعل في الأول، والحرف في الثاني ولوجود أل في الثالث إلا أن يراد الحذف لفظاً أو تقديراً، وإنما وجب حذفهما لدلالتهما على تمام الكلمة وانفصالها عما بعدها والإضافة تدل على الاتصال.

قوله: **(كَطورِ سِينا)** بالقصر للضرورة، وأصله المد، وهو جبل بالشأم ويقال: طور سينين، وهو مثال لحذف التنوين.

٣٨٦ ـ والثانِيَ اجْرُرْ، وانوِ مِنْ أوْ في إذا ... لَـمْ يَـصْـلُـح إلا ذَاكَ، والـلامَ خُـذَا
٣٨٧ ـ لِمَا سِوَى ذَينكَ، وَاخصُصْ أوّلا ... أوأعـطِـهِ الـتـعـرِيـفَ بـالـذي تـلا

إذا أريد إضافةُ اسم إلى آخَرَ حذف ما في المضاف: من نونٍ تَلي الإعرابَ، وهي نونُ التثنية، أو نون الجمع وكذا ما ألحق بهما، أو تنوين، وجُرَّ المضافُ إليه، فتقول: هذان غُلاما زيدٍ، وهؤلاء بنُوهُ وهذا صاحبه.

واختلفوا في الجار للمضاف إليه، فقيل: هو مجرور بحرف مقدرٍ، وهو اللام، أو من أو في وقيل: هو مجرور بالمضاف وهو الصحيح من هذه الأقوال.

ثم الإضافة تكون بمعنى اللام عند جميع النحويين، وزعم بعضُهم أنها تكون أيضاً بمعنى مِنْ أو في وهو اختيار المصنف، وإلى هذا أشار بقوله: وانوِ من إلى أو في آخره.

قوله: **(وانو من أو في)** أي معناهما، وهو بيان الجنس المشوب بتبعيض والظرفية، وليس المنوي لفظهما إذ قد لا يصلح الكلام لتقديره.

قوله: **(إذا لم يصلح)** أي بحسب القصد بأن أريد الظرفية في: بيع البلد وحصر المسجد، والتبعيض في: مصارع مصر، وقوله: لما سوى ذينك، أي مما لم يرد فيه ذلك بأن أريد فيما ذكر مجرد الاختصاص والنسبة، فهي على معنى اللام لأن المظروف والبعض له اختصاص بظرفه وكله أفاده يس. وبهذا يعلم أن نحو: مكر الليل يجوز كونه بمعنى في أو اللام بحسب الإرادة، وعلى الثاني لا يلزم كونه مجازاً عقلياً كما أطلقوه بل إن أريد اختصاص الظرفية فلا مجاز أصلاً أو اختصاص الفاعلية بجعل الليل ماكراً كان فيه مجاز عقلي في النسبة الإضافية كما يكون في الإسنادية كهزم الأمير الجند، وفي الإيقاعية كنومت الليلة، أي أوقعت النوم على أهلها ومنه قوله تعالى: ﴿وَلا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الشعراء: ١٥١] حيث أوقع الإطاعة على الأمر، وهي للآمر فتأمل.

قوله: **(بالمضاف)** هو مذهب سيبويه والجمهور بدليل اتصال الضمير به وهو إنما يتصل بعامله، ولأنه يقتضي المضاف إليه ويطلبه كطلب العامل معموله مع تضمنه معنى الحرف الجار فلا يرد أن الأسماء المحضة لا حظ لها في العمل، وقيل إنه نائب عن حرف الجر.

قوله: **(عند جميع النحويين)** فيه نظر فقد قال أبو حيان تبعاً لابن درستويه إن الإضافة ليست على تقدير حرف أصلاً، وإلا لزم أن: غلام زيد، يساوي: غلام لزيد، وليس كذلك: فإن معنى المعرفة غير النكرة. وأجيب بأن قولنا غلام لزيد ليس تفسيراً مطابقياً من كل وجه بل لبيان الملك أو الاختصاص فقط ويمكن أن الشارح لم يعتبر ذلك القول لضعفه.

قوله: **(وهو اختيار المصنف)** اختار ولده والرضي وغيرهما مذهب سيبويه، والجمهور أنها بمعنى اللام أو من فقط، وما أوهم معنى في محمول على اللام توسعاً، فمعنى: ضرب

وضابط ذلك: أنه إن لم يصلح إلا تقدير مِنْ أو في فالإضافة بمعنى ما تعين تقديرُهُ وإلا فالإضافة بمعنى اللام.

فيتعين تقدير مِنْ إن كان المضاف إليه جنساً للمضاف، نحو: هذا ثوبُ خزٍّ وخاتم حديدٍ والتقدير: هذا ثوب من خز وخاتم من حديد.

ويتعين تقدير في إن كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً فيه المضافُ، نحو: أعجبني ضربُ اليوم زيداً، أي: ضربُ زيدٍ في اليوم، ومنه قولُه تعالى: ﴿لِلذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦] وقوله تعالى: ﴿بل مكرُ الليلِ والنهارِ﴾ [سبأ: ٣٣] فإن لم يتعين تقدير مِنْ أو في فالإضافة بمعنى اللام، نحو: هذا غلامُ زيدٍ، وهذه يدُ عمرو أي: غلامٌ لزيد، ويَدٌ لعمرو.

اليوم، ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه، وكذا مكر الليل ا هـ، ولا حاجة للتوسع لأن معنى لام الاختصاص ظاهر في الظرف وإنما لم ترد التي بمعنى من اللام كما قال به بعضهم لظهور الاختصاص فيها أيضاً لأنها كثيرة فاستحق أن تجعل قسماً مستقلاً بخلافها بمعنى في فقليلة فردت إلى اللام تقليلاً للأقسام فتحصَّل أن الأقوال أربعة.

قوله: **(جنس المضاف)** يلزم من ذلك صحة الإخبار بالثاني عن الأول فلا حاجة لجعله شرطاً ثانياً بخلاف التعبير بكون المضاف بعض المضاف إليه، فلا بد عليه من زيادة صحة الإخبار لأن البعض يشمل الجزء والجزئي، وصحة الإخبار تخرج الأول فنحو: يد زيد وبعض القوم على معنى اللام لا من لعدم صحة الإخبار، أما على ما نقله في الهمع عن ابن كيسان والسيرافي من الاكتفاء بالبعضية فعلى معنى من، ومنها عند ابن السراج، واختاره المصنف إضافة الأعداد إلى المعدودات كثلاثة دراهم والمقادير إلى المقدرات كَشِبرِ أرض لوجود الشرطين فيها، وعند الفارسي على معنى اللام. وإما إضافة عدد إلى عدد كثلاثمائة فقد اتفقا على أنها بمعنى من، ولا يضر في صحة الإخبار الاحتياج إلى تأويل مائة بمئات.

قوله: **(ظرفاً)** أي زمانياً أو مكانياً، حقيقياً أو مجازياً كـ: ﴿مَكْرُ اللَّيْلِ﴾ [سبأ:٣٣] ﴿يا صَاحِبَي السِّجْنِ﴾ [يوسف:٤١] ﴿أَلَدُّ الخِصَامِ﴾ [البقرة:٢٠٤].

قوله: **(بمعنى اللام)** أي وإن لم يصح التصريح بها كيوم الأحد، وعلم الفقه فيكفي إفادة مدلولها وهو الاختصاص، وبهذا يرتفع الإشكال عن مواد الإضافة اللامية كما في الجامي، وقد يصح إظهارها عند إبدال اللفظ بمرادفه أو مقاربه كذي مال وعند زيد ومع بكر وكل رجل، لأنه بمعنى صاحب مال ومكان زيد ومصاحب بكر، وأفراد الرجل ومن اللامية الإضافة اللفظية كما صرح به ابن جنّي والشلوبين، لكن قضية كلام القطر وابن الحاجب أنها ليست على معنى حرف، ولا يدل للأول ظهورها في ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [هود:١٠٧] ﴿حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ﴾ [النساء:٣٤] لأن هذه لام التقوية، لا لام الاختصاص.

وأشار بقوله: واخصص أولاً ـ إلى آخره إلى أن الإضافة على قسمين محضة وغير محضة.

فالمحضة هي: غيرُ إضافة الوصفِ المُشَابِهِ للفعل المضارع إلى معموله. وغير المحضة هي: إضافة الوصف المذكور، كما سنذكره بعدُ، وهذه لا تفيد الاسم الأول تخصيصاً ولا تعريفاً، على ما سنبين.

والمحضة: ليست كذلك، وتفيد الاسم الأول: تخصيصاً إن كان المضافُ إليه نكرةً نحو: هذا غلامُ امرأةٍ وتعريفاً إن كان المضاف إليه معرفة، نحو: هذا غلامُ زيدٍ.

٣٨٨ ـ وإنْ يُشَابِهِ المُضَافُ يَفْعَلُ وصفاً، فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لا يُعْذَلُ

٣٨٩ ـ كَرُبَّ راجينا عظيمِ الأملِ مُرَوَّعِ القلبِ قليلِ الحِيَلِ

٣٩٠ ـ وذي الإضافةُ اسمُهَا لَفظيةْ وَتلكَ محضةٌ وَمَعنويةْ

قوله: (تخصيصاً) ليس المراد به ما يشمل التعريف، بل قلة الاشتراك فقط. فلا يرد أن التعريف داخل فيه فكيف يجعل قسيمه.

قوله: (وتعريفاً) أي نوعاً من أنواعه المقررة في أل، فإن الإضافة تأتي لما تأتي له اللام من العهد وغيره، وإنما تؤثر التعريف إذا كان المضاف قابلاً له بخلاف نحو: غيرك ومثلك وحسبك وناهيك، فلا يتعرف لتوغله في الإبهام. وكذا نحو: رب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها وجاء وحده، لأن رب وكم لا يجران المعارف فهما في تأويل أخ له وفصيل له وفصيل لها، وقيل: معرفتان للتسامح في التابع وأما وحده فحال وهو واجب التنكير وهل الإضافة إلى الجمل تفيد التعريف لأنها في تأويل مصدر مضاف لفاعلها أو مبتدئها أو التخصيص لأن الجمل نكرات؟ استظهر الروداني الأول، ولا ينافيه وقوعها صفة للنكرة لأنه باعتبار ظاهرها وقطع النظر عن التأويل، وظاهر أن محل ذلك إذا كان الفاعل أو المبتدأ معرفة، كما هو مفاد التعليل وإلا كانت للتخصيص.

قوله: (وإن يشابه إلخ) هذا كالاستثناء من قوله: واخصص أولاً إلخ، وكني بيفعل عن المضارع مطلقاً.

قوله: (وصفاً) حال من المضاف لازمة لأنه لا يشابه يفعل إلا حينئذ.

قوله: (كرب راجينا) استشكل بأن رب تصرف ما بعدها للمضي وإضافة الوصف الماضي محضة. وفيه نظر لأن الذي يجب مضيه عند الأكثر هو العامل في محل المجرور ولا المجرور نفسه وقال في التسهيل: لا يلزم مضي عاملها ولا وصف مجرورها، فتدبر.

قوله: (وذي الإضافة إلخ) ذي اسم إشارة مبتدأ، والإضافة نعته أو بدل منه، والمراد إضافة الوصف لمعموله وجملة اسمها لفظية خبره، وكما تسمى بذلك لرجوع فائدتها للفظ

هذا هو القسم الثاني من قسمي الإضافة، وهو غير المحضة، وضَبَطَها المصنف بما إذا كان المضاف وصفاً يشبه يفعلُ أي: الفعل المضارع ـ وهو ـ: كل اسم فاعل أو مفعول، بمعنى الحال أو الاستقبال، أو صفة مشبهة، ولا تكون إلا بمعنى الحال فمثالُ اسم الفاعل: هذا ضاربُ زيدٍ الآن أو غداً، وهذا راجينا.

بتخفيفٍ أو تحسين، تسمى غير محضة لأنها في تقدير الانفصال بالضمير المستتر في الوصف، ومجازيه لأنها لغير الغرض الأصلي من الإضافة، وهو التخصيص أو التعريف.

قوله: **(محضة ومعنوية)** أي وحقيقية لنظير ما قبله، وظاهره انحصارها في النوعين لكن زاد في التسهيل ثالثاً وهي الشبيهة بالمحضة. وحصرهُ في سبعة أنواع منها إضافة الموصوف لصفته، والمسمى إلى اسمه وعكسهما، كما بينه الأشموني.

قوله: **(كل اسم فاعل)** منه أمثلة المبالغة كشرَّاب العسل.

قوله: **(بمعنى الحال إلخ)** أي لأنه حينئذٍ يكون بمعنى المضارع فيعمل في محل المفعول به، والفعل لا يتعرف، فكذا ما هو بمعناه. فإضافته لمعموله لا تفيد إلا التخفيف بخلاف الماضي أو مطلق الزمن فلا يقوى على العمل في محل المفعول به لبعده عن المضارع فهو مضاف لغير معموله، فيتعرف به. فإن كان بمعنى الاستمرار فقال الرضي: هو كالحال. وقال السعد في شرح الكشاف دافعاً للتنافي بين كلاميه في ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ و﴿جَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَناً﴾ [الأنعام:٩٦] الاستمرار يحتوي على الأزمنة الثلاثة فتارة يعتبر الماضي فلا يعمل، ويتعرف بالإضافة كمالك يوم الدين بدليل وصف المعرفة به، وتارة يُعْتَبَرُ جانب الحال والاستقبال فيعمل ولا يتعرف كجاعل الليل سكناً، وذلك لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك عن الوصفية إلى البدلية، وبجعل سكناً منصوباً بمحذوف أي يجعله سكناً والتعويل على القرائن والمقامات اهـ. وفي الدماميني وغيره ما يوافقه، واختار السيد في دفع التنافي أن الاستمرار في: مالك يوم الدين ثبوتي، وفي: جاعل الليل تجدُّدي بتعاقب أفراده فكان الثاني عاملاً، وإضافته لفظية لورود المضارع بمعناه دون الأول وفي حواشي السعد إنما وصف بمالك المعرفة لأن إضافة الوصف إلى الظرف معنوية عند الجمهورا هـ، ولا يلزم مثله في: جاعل الليل سكناً مع قولهم بأنها لفظية، لأن الليل مفعول جاعل لا ظرفه بخلاف يوم فإنه ظرف لمالك إذ المعنىٰ: مالك الأمر والنهي في يوم الدين، بدليل قراءة: ملك، فتدبر.

قوله: **(أو صفة مشبهة)** هي ما دل على فاعل الحدث، وأفاد الدوام سواء وازنت المضارع أم لا واسم الفاعل هو ما وازن المضارع، وأفاد الحدوث، فإن أفاد الدوام كان صفه مشبهة حقيقية على ما في التوضيح وغيره. وقال الزمخشري وابن الحاجب: إن الصفة لا توازن المضارع أصلاً، وما أريد به الدوام مما وازنه كضامر البطن ومطمئن القلب ومعتدل القامة، فأسماء فاعلين ألحقت بالصفة حكماً، وليست منها حقيقة، ولم يقيدها الشارح بغير الماضي

ومثال اسم المفعول هذا مَضرُوبُ الأبِ، وهذا مُرَوَّعُ القلبِ.

ومثال الصفة المشبهة هذا حسن الوجه وقليل الحيل وعظيمُ الأملِ فإن كان المضاف غير وصفٍ، أو وصفاً غير عاملٍ، فالإضافة محضة كالمصدر، نحو: عجبتُ من ضربِ زيدٍ واسم الفاعل بمعنى الماضي نحو: هذا ضاربُ زيدٍ أمس.

وأشار بقوله: فعن تنكيره لا يُعدَلُ إلى أن هذا القسم من الإضافة ـ أعني غيرَ المحضةِ ـ لا يفيد تخصيصاً ولا تعريفاً، ولذلك تدخل رُبَّ عليه وإنْ كان مضافاً لمعرفة نحو رُبَّ راجينا

كسابقها لأنها للدوام أبداً ولا تكون للماضي وحده أصلاً ومقتضاه أن إضافته لفظية أبداً وهو ما في الرضي والتصريح قيل: لأنها تشبه المضارع في بعض أحواله وذلك إذا أفاد الاستمرار. وقال الرضي: لأنها جائزة العمل أبداً، إما رفعاً أو نصباً. وأما اسما الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع جائز مطلقاً لأن أدنى رائحة الفعل يكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل فإضافتهما إلى مرفوعهما معنى لفظية أبداً كضامر بطنه ومسودُّ وجهه، وأما عملهما النصب فيحتاج إلى شرط الحال أو الاستقبال أو الاستمرار ليشبها المضارع الصالح لهذه الثلاثة فيقويا على عمل النصب، وإضافتهما حينئذٍ لفظية دون الماضي لبعده عنه فلا يقوى على العمل. فإذا أضيف لمنصوب معنًى كان مضافاً لغير معموله فتعرف به وهذا ظاهر إن قلنا إن الوصف الاستمراري إضافته لفظية بلا تفصيل كما هو ظاهر إطلاق الرضي. أما على ما مر عن السعد من أن فيه اعتبارين فَيُشْكِلُ اعتبارهما فيه دون الصفة مع أنها منها حقيقة أو ملحق بها على القولين ودفعه في حواشي السعد بأن اسم الفاعل قد يتمحض للماضي في بعض أحواله فتكون إضافته معنوية، فلذا اعتبر جانبه في الاستمراري والصفة لا تتمحض له أصلاً فلا يحسن اعتباره وحده فيها ومقتضى ما مر عن السيد من أن الاستمراري الثبوتي لا يعمل، وإضافته معنوية أن الصفة كذلك دائماً لأن استمرارها ثبوتي أبداً، وإلا أشكل الفرق بينهما، فتأمل، فإن في المقام دقة.

قوله: **(كالمصدر)** مثال لغير الوصف، وقيل إضافته لفظية لأنه عامل في محل مجروره رفعاً أو نصباً فأشبه الصفة ورد بنعته بالمعرفة في قوله:

٢٧٢ ـ إن وجـدِي بـكِ الـشَّـدِيـدَ أَرَانـي عَـاذِراً فِـيـكِ مَـنْ عَـهِـدتُ عـذُولا(١)

وبأن تقدير الانفصال في الوصف بالضمير المستتر فيه، ولا ضمير في المصدر.

قوله: **(واسم الفاعل إلخ)** مثل للوصف غير العامل، ومنه أفعل التفضيل لأنه لا يعمل في المفعول به، فإضافته محضة كما هو مذهب سيبويه بدليل نعته بالمعرفة.

قوله: **(لا يفيد تخصيصاً)** أي لحصوله بالمعمول قبل أن يضاف إليه.

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر ٥/٩، ٢٥١؛ وشرح الأشموني ٢/٣٠٦.

وتوصف به النكرة نحو: قوله تعالى: ﴿هدياً بالِغَ الكعبة﴾ [المائدة: ٩٥] وإنما يفيد التخفيف، وفائدته ترجع إلى اللفظ، فلذلك سميت الإضافة فيه لفظية.

وأما القسم الأول فيفيد تخصيصاً أو تعريفاً، كما تقدم فلذلك سميت الإضافة فيه معنوية، وسميت مَحْضَة أيضاً لأنها خالصة من نية الانفصال، بخلاف غير المحضة، فإنها على تقدير الانفصال، تقول: ﴿هذا ضاربُ زيدِ الآن على تقدير هذا ضاربٌ زيداً ومعناهما مُتَّحِدٌ، وإنما أضيف طلباً للخفة.

٣٩١ ـ وَوَصْلُ ألْ بِذَا المُضَافِ مُغْتَفرْ   إنْ وُصِلَتْ بَالثَّانِ؛ كَالجَعْدِ الشَّعَرْ

٣٩٢ ـ أو بالذي لَهُ أُضِيفَ الثَّاني   كزيدُ الضاربُ رأس الجاني

لا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذي إضافتهُ محضة، فلا تقول: هذا الغلام رجلٍ، لأن الإضافة مُنَافِيَةٌ للألف واللام، فلا يجمع بينهما.

وأما ما كانت اضافته غير محضةٍ وهوالمراد بقوله: بذا المضاف أي بهذا المضاف الذي تقدَّمَ الكلامُ فيه قبل هذا البيتِ فكان القياسُ أيضاً يقتضي أن لا تدخل الألف واللام على المضاف، لما تقدم من أنهما متعاقبان، ولكن لما كانت الإضافة فيه على نية الانفصال اغتفر ذلك بشرط أن تدخل الألف واللام على المضاف إليه «كالجعد الشعر»، «والضاربِ الرجُلِ»،

قوله: (**التخفيف**) أي بحذف التنوين الظاهر كما في: ضارب زيد، وأصله ضارب زيداً، أو المقدر نحو: حواج بيت الله، أو حذف نون المثنى والجمع، وحصر فائدتها في التخفيف إنما هو بالنسبة للتعريف والتخصيص وإلا فتفيد رفع القبح أيضاً كما في: الحسن الوجه. فإن في رفع الوجه قبح خلو الصفة عن ضمير الموصوف، وفي نصبه تشبيهاً بالمفعول به قبح إجراء وصف القاصر مجرى المتعدي وفي الجر تخلص منهما، ومن ثم امتنع: الحسن وجهه والحسن وجه بالجر لعدم فائدته بل الأول فاعل لوجود ضمير الموصوف، والثاني تمييز لأنه نكرة.

قوله: (**على تقدير الانفصال**) أي بالضمير المستتر في الوصف كما مر.

قوله: (**بذا المضاف**) أي المشابه يفعل فالمضاف بدل من اسم الإشارة أو نعت له.

قوله: (**لا يجوز إلخ**) أي لأن المقصود الأصلي من الإضافة التعريف، فيلزم من دخول أل تحصيل الحاصل، أو اجتماع معرفين على شيء واحد.

قوله: (**من أنهما**) أي الإضافة وأل.

قوله: (**بشرط إلخ**) اعترض بأنه لا فائدة للإضافة حيئنذٍ لا تخفيفاً لعدم التنوين فيه، ولا رفع قبح لأن الوصف متعدٍ فلا قبح في نصبه المفعول به فكان القياس منع الإضافة كما منعت في: الحسن وجه والحسن وجهه لعدم فائدتها كما مر. وأجيب بأن هذا الشرط بحسب الأصالة إنما هو لجواز إضافة الصفة المشبهة المحلاة بأل كالحسن الوجه. لأن رفع القبح فيها لا يكون إلا بذلك الشرط كما مر. فحمل عليها: الضارب الرجل في جواز الجر لاشتراكهما في تعريف

أو على ما أضيف إليه المضاف إليه «كزيد الضاربُ رأسَ الجاني».

فإن لم تدخل الألف واللام على المضاف إليه ولا على ما أضيف إليه المضاف إليه امتنعت المسألة فلا تقول: «هذا الضاربُ رجلٍ»، ولا «هذا الضارب زيد» ولا «هذا الضاربُ رأسِ جانٍ».

الجزأين كما حملوها عليه في جواز النصب وإن كان قبيحاً فيها، وأيضاً ليكون دخول أل على المضاف الذي هو خلاف الأصل كالمشاكلة.

قوله: **(أو على ما أضيف إليه)** أي لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد فلذلك لا يجوز أن يكون بين الوصف وما فيه أل أكثر من اسم واحد فيمتنع: الضارب رأس عبد الجاني. وبقي من صور الجواز الإضافة إلى مضاف لضمير ما فيه أل كقوله:

٢٧٣ ـ * الوُدُّ أنتِ المُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ *[1]

وأوجب المبرّد في هذه النصب وهو محجوجٌ بالسَّماع، والأفصح في المسائل الثلاث النصب بالوصف.

قوله: **(امتنعت المسألة)** أي مسألة الإضافة، ووجب النصب، وأجاز الفراء الإضافة للمعارف مطلقاً كالضارب زيد والضاربه، هذا والضاربه فيجوز نصب الثلاثة أو جرها بالإضافة بخلاف: الضارب رجل فيتعين النصب لامتناع إضافة المعرفة للنكرة، ووافقه المبرد والرماني في الضمير دون غيره لكن أوجبا فيه الجرَّ. ومذهب سيبويه أن الضمير كالظاهر الخالي من أل يتعين فيه المفعولية إن كان الوصف مُحَلًّى بها كالضاربك لفقد شرط الإضافة، ويتعين فيه الجر إن كان مجرداً كضاربه، لفقد التنوين. وأما: الضارباك والضاربوه، فالجرُّ فيه جائز لوجود شرطه، وهو كون الوصف مثنًى أو جمعاً، وكذا النصب أيضاً ولا يمنع منه حذف النون لأنها قد تحذف مع نصب الظاهر تخفيفاً كما تحذف في الإضافة كقوله:

٢٧٤ ـ الفَارِقُو الحقَّ لِلْمُدِلِّ بِهِ والمُسْتَقِلُّو كثيرَ ما وَهَبُوا[2]

بنصب الحق وكثير. ورد ذلك جماعة بأن الأصل أن لا تسقط النون إلا للإضافة فلا يعدل عنه إلا إذا تعين غيره بظهور النصب وذلك في الظاهر دون الضمير. هذا وظاهر مذهب سيبويه تعيُّن النصب في نحو: الرجل أنت الضاربه، وإن عاد الضمير لما فيه أل ولينظر الفرق بينه وبين: الود أنت المستحقة صفوه، فإن هذا أولى منها لقربه من المضاف فتأمل.

قوله: **(فلا تقول: هذا الضارب رجل)** أي لانتفاء فائدة الإضافة، وليس له ما يحمل عليه بخلاف ما مرَّ فيجب نصب رجل مفعولاً للوصف، وكذا زيد عند غير الفراء.

---

(١) صدر بيت وعجزه: «مني وإنْ لم أرج منك نوالا»، وهو من الكامل بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٩٥؛ والدرر ٥/ ١٢.

(٢) البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٠٩.

هذا إذا كان المضاف غير مثنى، ولا مجموع جمع سلامة لمذكر، ويدخل في هذا المفرد كما مثل، وجمع التكسير نحو: «الضوارب» أو الضراب الرجل، أو غلام الرجل، وجمع السلامة لمؤنث، نحو: «الضاربات الرجل، أو غلام الرجل» فإن كان المضاف مثنى أو مجموعاً جمع سلامة لمذكر، كفى وجودُها في المضاف ولم يُشترط وجودُها في المضاف إليه وهو المراد بقوله:

٣٩٣ ـ وَكَوْنُها في الوصفِ كافٍ إنْ وَقَعْ مُـثَـنَّـىً، أو جَـمْـعـاً سَـبِـيـلَـهُ اتَّـبَـعْ

أي وُجُودُ الألف واللام في الوصف المضاف إذا كان مثنى، أو جمعاً اتبع سبيل المثنى ـ أي: على حدِ المثنى، وهو جمع المذكر السالم ـ يُغني عن وجودها في المضاف إليه، فتقول «هذان الضاربا زيدٍ، وهؤلاء الضاربو زيدٍ»، وتحذف النون للإضافة.

٣٩٤ ـ ولا يُضافُ اسمٌ لِما به اتحَدْ مَـعْـنًـى، وأَوِّلْ مُـوهِـمـاً إذَا وَرَدْ

المضافُ يتخصَّصُ بالمضاف إليه، أو يتَعَرَّف به فلا بد من كونه غيره، إذ لا يتخصصُ الشيء أو يتعرف بنفسه، ولا يضاف اسم لما به اتحد في المعنى، كالمترادفين وكالموصوف وصفته، فلا يقال «قمحُ بُرٍّ» ولا «رَجُلُ قَائِمٍ» وما ورد موهِماً لذلك مُؤَوَّلٌ كقولهم: «سعيدُ كرزٍ»

قوله: **(وكونها في الوصف إلخ)** الجار يتعلق بالكون إن كان تاماً وخبره من حيث النقصان إن كان ناقصاً، كان خبره من حيث الابتداء وإن وقع بفتح الهمزة في تأويل مصدر فاعل بكاف، ومتعلقة محذوف أي وجود أل في المضاف يكفي في اغتفاره وقوعه مثنى إلخ. وقيل: إن وقع مبتدأ ثانٍ خبره كاف، والجملة خبر الكون حذف رابطها أي في اغتفاره، ونقل عن المصنف كسر الهمزة فتكون شرطية حذف جوابها لدلالة ما قبلها عليه. وعليه حل الشارح، أي إن وقع الوصف مثنًى أو جمعاً فوجود أل فيه مُغنٍ عن وجودها في المضاف إليه لكن فيه أن الكافي عن وجودها في المضاف إليه ليس هو وجودها في المضاف، بل وقوعه مثنًى إلخ لأن وجودها في المضاف خلاف الأصل فيحتاج لمسوغ وهو مشاكلة كونها في المضاف إليه كأمر أو وقوعه مثنى أو جمعاً لأنه لما طال بالتثنية والجمع ناسبه التخفيف فلم يحتج لاتصالها بالمضاف إليه، أفاده الصبان.

قوله: **(ولا يضاف اسم إلخ)** في نسخ تأخير هذا البيت مع شرحه عما بعده، وعليها شرح الأشموني.

قوله: **(لما به اتَّحد معنى)** أي فقط كقمح برٍّ أو معنى ولفظاً كزيد زيد، مراداً بهما ذات واحدة فيجب فيهما الإتباع على التوكيد اللفظي، وخرج عنه المشترك المتَّحد اللفظ دون المعنى لفظياً كان كعين العين وزيد زيد مراداً بهما ذاتان أو معنوياً كأب الأب وابن الابن، فإن ذلك صحيح سائغ.

قوله: **(وما ورد إلخ)** مقتضاه كالمتن أنه يقتصر في ذلك على المسموع وإن التأويل

فظاهرُ هذا أنه من إضافة الشيء إلى نفسه، لأن المراد بسعيد وكرز فيه واحد، فيؤوَّلُ الأولُ بالمسمى، والثاني بالاسم، فكأنَّهُ قال: جاءني مُسَمَّىَ كُرزٍ أي: مسمى هذا الاسم، وعلى ذلك يُؤوَّلُ ما أشبه هذا من إضافة المترادفين، «كيوم الخميس» وأما ما ظاهرهُ إضافةُ الموصوف إلى صفته فمؤولٌ على حذف المضاف إليه الموصوف بتلك الصفة، كقولهم: «حبةُ الحمقاءِ وصلاةُ الأُولى»، والأصل: حبَّةُ البقلةِ الحمقاء وصلاة السَّاعة الأولى، فالحمقاء: صفة للبقلة، لا للحبة، والأولى: صفة للساعة، لا للصلاة، ثم حذف المضاف إليه ـ وهو البقلة، والساعة ـ وأقيمت صفتُه مُقامَه، «فصار حبة الحمقاء»، «وصلاة الأولى» فلم يضف الموصوف إلى صفته، بل إلى صفة غيره.

٣٩٥ ـ وَرُبَّمَا أكْسَبَ ثَانٍ أوَّلا تَأْنِيثاً إنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُؤهلا

قد يكتسبُ المضافُ المذكر من المؤنث المضاف إليه التأنيث، بشرط أن يكون المضاف

المذكور إنما هو تخريج للمسموع على وجهٍ صحيح لا مسوغ لارتكابنا مثله، ولا ينافي ذلك ما تقدم في باب العلم من قوله:

* وإنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ *

لأن معناه: أبقِ الإضافة الواردة مؤولاً لها بما هنا كما أسلفناه هناك.

قوله: **(مؤولاً)** أجاز ه الكوفيون بلا تأويل بشرط اختلاف اللفظين.

قوله: **(فيؤول الأول بالمسمى إلخ)** أي إذا كان الحكم مناسباً للمسمَّى، فإن ناسب الاسم ككتبت سعيد كرز، عكس التأويل أي كتبت اسم هذا المسمى.

قوله: **(كيوم الخميس)** فيه أنه ليس من المترادفين بل من إضافة الأعم للأخص، وهي جائزة لإفادتها تخصيص الأعم، وأما عكسها فممتنع.

قوله: **(حبة الحمقاء)** بالمد هي الرجلة، وصفت بالحمق لأنها تنبت في مجاري الماء فتمر بها السيول فتقطعها وتطؤها الأقدام، وفي القاموس بقلة الحمقاء بدل حبّة وتأويلها أن يقال: الأصل بقلة الحبة الحمقاء، ولا شك أن الحبة التي هي بزر الرجلة توصف بالحمق كما توصف به نفس الرجلة لأنها من جملة ما ينبت في المجاري، فكل من العبارتين موهمٌ لإضافة الصفة للموصوف ولا مانع من جعلها من إضافة الأعم للأخص، فلا تحتاج لتأويل باعتبار أن الحمقاء صار كالعلم على تلك البقلة وإن كان خلاف الظاهر، واعلم أن التأويل في هذه المذكورات يصيُر الإضافة حقيقية على معنى لام الاختصاص.

قوله: **(مؤهَلاً)** بفتح الهاء من أوهله لكذا بمعنى أهله أي جعله أهلاً له، والمراد لازم ذلك وهو كون المضاف أهلاً في نفسه للحذف فهو من إطلاق المسبب وهو التأهيل وإرادة سببه، وهو كونه أهلاً.

صالحاً للحذف، وإقامة المضاف إليه مُقامَهُ، ويفهم منه ذلك المعنى، نحو: «قُطِعَتْ بَعْضُ أصابعهِ فصح تأنيثُ بعض لإضافتهِ إلى أصابع وهو مؤنث، لصحة الاستغناء بأصابع عنه، فتقول: قطعت أصابعه ومنه قوله:

[٢٢٣] مَشَيْنَ كما اهتزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أعالِيَهَا مَرُّ الرياحِ النواسمِ[١]

فأنّث المرَّ لإضافته إلى الرياح، وجاز ذلك لصحة الاستغناء عن المر بالرياح، نَحو: تسفهتِ الرياحُ.

وربما كان المضاف مؤنثاً فاكتسب التذكير من المذكر المضاف إليه، بالشرط الذي تَقدَّم

قوله: (وإقامة المضاف إليه إلخ) هذا مع ما بعده تفسير لصلاحيته للحذف، وليس شرطاً مستقلاً أي معنى كونه صالحاً للحذف أنه يُستغنى عنه في إفادة المعنى المراد بالمضاف إليه، ويشترط أيضاً كونه بعضاً من المضاف إليه أو كبعضه، فالأول نحو: قطعت بعض أصابعه، ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ [يوسف: ١٠] كما شرقت صدر القناة من الدم والثاني كمر الرياح الآتي وكقوله:

٢٧٥ ـ أَتيُ الفواحشِ عندَهم معروفةٌ ولديْهم، تركُ الجَميلِ جميلُ[٢]

زاد الدماميني: أو كونه كل المضاف إليه نحو ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ﴾ [آل عمران: ٣٠] فلا يقال: أعجبتني يوم العروبة، لأن المضاف ليس كلاً ولا بعضاً ولا كبعض وإن كان صالحاً للحذف.

قوله: (مشين) أي النسوة كما اهتزت أي مشياً كاهتزاز رماح تسفهت أي أمالت ومر الرياح أي مرورها فاعله، وفيه الشاهد.

قوله: (فاكتسب التذكير) أي بالشروط المذكورة ففي كلام المتن اكتفاء، ومما يكتسبه المضاف أيضاً ما مر من التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح، وكذا الظرفية ككل حين، والمصدرية ككل الميل، ووجوب التصدر كغلام من عندك، والجمع كقوله:

٢٧٦ ـ فما حُبُّ الدِّيارِ شَغَفْنَ قَلْبي ولكن حُبُّ مَنْ سكَنَ الدِّيارَا[٣]

أو البناء بالإضافة إلى مبني كما سيأتي قِيلَ: والإعراب كهذه خمسة عشر زيد برفع عشر لإضافته للمعرب، وفي أن إعرابه إنما هو لمعارضة الإضافة شبه الحرف لا لاكتسابه من المضاف إليه بدليل أن من يعربه لا يخصه بإضافة المعرب، بل مع المبني أيضاً كهذه خمسة عشرك كما قاله الدماميني.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمّة في ديوانه ص ٧٥٤؛ وخزانة الأدب ٤/٢٢٥.

(٢) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في المقاصد النحوية ٣/٣٦٨، وليس في ديوانه.

(٣) البيت من الوافر، وهو للمجنون في ديوانه ص ١٣١؛ وبلا نسبة في رصف المباني ٩.

كقوله تعالى: ﴿إن رحمةَ اللّهِ قريبٌ من المحسنينَ﴾[1] [الاعراف: ٥٦] فرحمةٌ: مؤنث واكتسبت التذكير بإضافتها إلى الله تعالى.

فإن لم يصلح المضاف للحذف والاستغناء بالمضاف إليه عنه لم يَجُزِ التأنيثُ، فلا تقول: خَرَجَتْ غُلامُ هند، إذ لا يقال خرجت هند ويفهم منه خروج الغلام.

٣٩٦ ـ وبعضُ الأسماءِ يُضَافُ أبَدا وبَعضُ ذَا قد يأتِ لفظاً مُفْرَداً

من الأسماء ما يلزم الإضافة، وهو قسمان.

أحدهما: ما يلزم الإضافة لفظاً ومعنًى؛ فلا يستعمل مفرداً ـ أي: بلا إضافة ـ وهو

قوله: **(واكتسب التذكير إلخ)** أي بدليل قوله: قريب، وإلا لقال: قريبة، ويرد عليه ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧] حيث ذكره بلا إضافة فالأوجه أن التذكير في الآيتين لإجراء فعيل بمعنى فاعل مجراه بمعنى مفعول في أنه يستوي فيه المذكر والمؤنث، وقيل: بل هو بمعنى مفعول أي مقربة، وقيل: إنهم التزموا تذكير قريب في غير النسب للفرق بينهما. وقيل: الرحمة بمعنى الغفران أو المطر بقي أن في كلام الشرح إطلاق التذكير عليه تعالى وهو سوء أدب. والجواب أن التذكير هنا وصف للفظ الجلالة لمعناه، فلا ضرر فيه صبان. ولك أن تقول: المراد اكتسب حكم التذكير الثابت له تعالى لأنه إذا أخبر تعالى بحكم لا يكون إلا كالمذكر وإن لم يصح وصفه بالتذكير وليس المراد اكتسب التذكير نفسه إذ الإضافة لا تصيُر المؤنث مذكراً حقيقة بل بإعتبار أن يصير الحكم عليه كالحكم على المذكر فتدبر.

قوله: **(وبعض الأسماء إلخ)** يشعر بأن الأصل، والغالب في الأسماء صلاحيتها للإضافة وعدمها. وقوله: وبعض ذا إلخ، يشعر بأن الأصل في ملازمة الإضافة أن لا يقطع عنها. واعلم أن أقسام الاسم بالنسبة للإضافة وعدمها عشرة: ما تجوز إضافته وهو الغالب، وما تمتنع كالمضمرات والإشارات وغير أي من الموصولات، وأسماء الشرط والاستفهام وما تجب إضافته للجملة فإما لخصوص الفعلية وهو إذا ولما الحينية عند من جعلها اسماً، أو لمطلق الجملة، ولا يقطع عنها لفظاً وهو حيث، أو يقطع وهو إذ وما تجب إضافته للمفرد مطلقاً. فأما لفظاً أو نية وهو غير ومع والجهات ونحوها ككل إذا لم يقع توكيداً ولا نعتاً أو لفظاً فقط ككلا وكلتا وعند وما عطف عليه في الشرح أو للمفرد الظاهر وهو: أولو وأولات وذو وذات وفروعهما كذوا وذواتا وكل المنعوت بها فيما يظهر كزيد الرجل كل الرجل، أو للضمير مطلقاً كوحدك وكل في التوكيد، أو لخصوص ضمير المخاطب كلبيك وأخواته.

---

(١) [الأعراف: ٥٦].

المراد بشطر البيت، وذلك نحو: عند، ولدى، وسوى، وقصارى الشيء، وحُمَادَاه بمعنى: غايتهُ..

والثاني ما يلزم الإضافَةَ معنى دون لفظٍ نحو: «كُلّ، وبَعْض، وأيّ»، ويجوز أن يستعمل مفرداً، أي بلا إضافة وهو المراد بقوله: وبعض ذا أي وبعض ما لزم الإضافة مَعنىً قد يستعمل مفرداً لفظاً وسيأتي كل من القسمين.

٣٩٧ ـ وبَعْضُ ما يُضَافُ حتماً امتَنَعْ إيلاؤهُ اسماً ظاهراً حَيثُ وَقَعْ

٣٩٨ ـ كوَحْدَ لبى وَدَوَالِيْ، سَعْدَيْ وَشَذَّ إيلاءُ يَدَيْ لِلَبَّي

من اللازم للإضافة لفظاً ما لا يُضاف إلا إلى المضمر، وهو المراد هنا، نحو: وَحْدَكَ أي: منفرداً ولبيكَ أي: إقامةً على إجابتك بعد إقامة، ودَوَالَيْكَ أي: إدالة بعد إدالة وسَعْدَيْكَ

قوله: **(وقُصارى)** بضم القاف مقصوراً، وحماداه بحاء مهملة بوزنه، وقوله: بمعنى غايته راجع لهما ويقال في الأول قصيراً كالمصغر.

قوله: **(حتماً)** أي إضافة حتماً، أي واجبة.

قوله: **(إيلاؤه)** مصدر أولى المتعدي بالهمزة بمعنى اتباعه له أي امتنع أن يجعل الاسم الظاهر تابعاً له فالهاء مفعوله الثاني، واسماً مفعوله الأول لأنه هو الذي كان فاعلاً قبل الهمزة، وقوله الآتي: وشذ إيلاء يدي مصدر مضاف لمفعوله الأول، وللبي مفعوله الثاني، ولامه للتقوية هذا هو الصواب.

قوله: **(وحدك)** هو مصدر ملازم للإفراد والتذكير والنصب فقيل: على المصدرية لفعل لم يلفظ به كفعل الأبوة والخؤلة. وقيل: لفظ به حكى الأصمعي وحد يحد وحداً كوعد يعد وعداً إذا انفرد، وقيل أصله إيحاد مصدر أوحده بمعنى أفرده حذفت زوائده، وقيل على الحال لتأويله بموحد أي منفرداً على ما مر في بابه، وقد يُجَرُّ بعلى كجلس على وحده، أو بإضافة كنسيج وحده بوزن كريم، أي لا نظير له في الخير وكذا قريع وحده بالقاف والراء والعين المهملة وهو السيد، ويقال جُحَيْشٌ وحده وعُيَيْرٌ وحده مصغر حجش وعير وهو الحمار أي لا نظير له في الشر.

قوله: **(لبيك)** أصله ألبُّ لك البابين أي أقيم على طاعتك وإجابتك إقامتين، من ألب بالمكان إذا أقام به فحذف الفعل، وأقيم المصدر مقامه فصار البابين لك، ثم حذفت زوائده، وحذف الجار، وأضيف للضمير كل ذلك ليسرع المجيب إلى سماع خطاب مناديه، ويقال في الباقي نظير ذلك ويجوز كونه من لب بمعنى ألب أي أقام فلا يكون محذوف الزوائد، قاله الرضي.

قوله: **(إدالة)** الأنسب تداولاً بعد تداول أو مداولة بعد مداولة لأن الإدالة هي الغلبة ولا

أي: إسعاداً بعد إسعاد، وشذ إضافة لَبَّيْ إلى ضمير الغيبة، ومنه قوله:

[٢٢٤] - إنَّكَ لو دعوتني وَدُوني زَوراءُ ذاتُ مترع بَيُونِ
لَقُلْتُ لَبَّيْه لِمَنْ يدعوني(١)

وشذ إضافة لبّي إلى الظاهر أنشد سيبويه:

[٢٢٥] دعوْتُ لِمَا نابَنِي مسوراً فَلَبَّى فَلَبَّيْ يدي مِسْوَرِ(٢)

كذا ذكر المصنف ويفهم من كلام سيبويه إنّ ذلك غير شاذ في لبَّي وَسَعْدَيْ ومذهب سيبويه أن لَبَّيْكَ وما ذكر بعده مثنًى، وأنه منصوب على المصدرية بفعلٍ محذوف، وأن تثنيته

تناسب هنا بخلاف التداول فإنه التناوب أي تداولاً لطاعتك ومناوبة فيها.

قوله: **(وسَعْدَيك)** لا تستعمل إلا بعد لبيك لأنها توكيد لها.

قوله: **(ودوني زوراء)** بالزاي ثمّ الراء هي الأرض البعيدة، والجملة حال من ياء دعوتني، والمترع البحر من قولهم: حوض ترع، بفتح التاء الفوقية والراء، أي ممتلىء. وبيون بفتح الموحدة وضم المثناة التحتية أي واسعة بعيدة الأطراف، وفي قوله: لبيه، التفاتٌ من الخطاب إلى الغيبة على حد ﴿إِذَا كُنتُم فِي الفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾ [يونس:٢٢].

قوله: **(دعوت إلخ)** قائله لزمته ديةٌ، فدعا مسوراً لحملها فلباه، أي أجابه بقوله: لبيك. فقوله: فلبى، فعل ماض فاعله ضمير مسور عطف على دعوت، والفاء الثانية سببية أي فأجيبه إجابة بعد إجابة إذا سألني في أمر نابه، وخص يديه لأنه أعطاه بهما، ففيه إشارة إلى أنه أجاب بالفعل كالقول.

قوله: **(مثنى)** أي بحسب الأصل، ثم قصد به التكرار وانسلخ عن التثنية، وألحق بها في الإعراب نظراً لأصله.

قوله: **(على المصدرية)** أي المفعولية المطلقة وقد علمت أنها مصادر محذوفة الزوائد لا أسماء مصادر وقوله: بفعل محذوف أي من ألفاظها إلا لبيك وهذاذيك بذالين معجمتين فمن معناهما فيقدر في سعديك أسعد أي أعاون، وفي دوليك أداول، وفي حنانيك أتحنن أو أحن، وفي هذاذيك أسرع، لأن معناه الإسراع، وفي لبيك أقيم لأنه لا فعل لهما من لفظهما كذا قيل. وفيه أن لبيك مأخوذ من ألب بالمكان إذا أقام به أو من لب بمعناه كما مر فله فعل من لفظه ولا ضرر في كونه محذوف الزوائد على الأول لأنه مثل سعديك ودواليك في ذلك. نعم ذكر

---

(١) من مشطور الرجز، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٢٢؛ ولسان العرب مادة (لبب) و(بين) والشاهد فيه قوله: «لبيّه» حيث أضاف «لبيَّ» إلى ضمير الغائب، وهذا شاذّ، والقياس إضافته إلى ضمير المخاطب.

(٢) البيت من المتقارب، وهو لرجل من بني أسد في الدرر ٣/ ٦٨؛ ولسان العرب مادة «لبى» والشاهد فيه قوله: «لبّي يدي» حيث أضاف «لَبَّي» إلى اسم ظاهر شذوذاً، وللمزيد انظر: شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٨٠.

المقصود بها التكثيرُ فهو على هذا ملحق بالمثنى، كقوله تعالى: ﴿ثم ارجِع البصَرَ كرتين﴾ [الملك: ٤] أي كراتٍ فكرتين: ليس المراد به مرتين فقط، لقوله تعالى: ﴿ينقلب إليكَ البَصَرُ خاسئاً وهو حَسِيرٌ﴾[1] أي: مزدجراً وهو كليلٌ، ولا ينقلب البصر مزدجراً كليلاً من كرتين فقط، فتعينَ أن يكون المراد بكرَّتَيْنِ التكثير لا اثنين فقط، وكذلك لَبَّيْكَ معناه إقامة بعد إقامة كما تقدم، فليس المراد الاثنين فقط، وكذا باقي أخواته، على ما تقدم في تفسيرها.

ومذهب يونس[2] أنه ليس بمثنى، وأن أصله لَبَّيْ وأنه مقصور، قلبت ألفهُ ياء مع المضمر، كما قلبت ألف، (لَدَى، وعلى) مع الضمير فقيل لدَيْهِ وعَلَيْهِ.

ورد عليه سيبويه بأنه لو كان الأمر كما ذكر لم تنقلب ألفه مع الظاهر ياء، كما لا تنقلب ألف لدى وعلى فكما تقول: على زيدٍ ولدى زيدٍ كذلك كان ينبغي أن يقال: لَبَىْ زيدٍ لكنهم لما أضافوه إلى الظاهر قلبوا الألف ياء، فقالوا:

فـلـبَّـي يَـدَيْ مِـسْـور[3].

فدلَّ ذلك على أنه مثنى، وليس بمقصور كما زعم يونس.

٣٩٩ ـ وألـزَمُـوا إضـافـةَ إلـى الـجُـمَـلْ حـيـثُ وإذْ وإنْ يُـنَـوَّنْ يُـحْـتَـمَـلْ

جماعة أن معنى لبيك إجابة، بعد إجابة وعليه فهو منصوب بفعل من معناه أي أجيب لأن لب وألب ليسا بمعنى أجيب، اهـ صبان.

لا يقال: قد وجد له فعل من لفظه على هذا أيضاً وهو لبَّى كما في البت المارّ فإن معناه أجاب كما مرَّ لأنا نقول مدلول لبَّى أنه قال: لبيك فلا يصح أن يشتق منه لبيك للزوم الدور فتأمل.

قوله: **(ثم ارجع البصر)** أي ردده في نواحي السماء كرَّتين، أي مرتين. وقوله في الآية ﴿هَلْ تَرَى مِنْ فطور﴾ [الملك: ٣] أي من خلل بصدع أو غيره.

قوله: **(أنه ليس بمثنى)** أي لبيك فخلاف يونس في خصوصه، وغلط ابن الناظم في إجرائه في أخوته أيضاً.

قوله: **(وإن ينون)** نائب فاعله ضمير يعود على إذ، ونائب فاعل يحتمل هو قوله: إفراد إذ، ولم يقل إفرادها إيضاحاً لئلا يتوهم عود الضمير إلى المذكور من حيث وإذ.

---

(١) [الملك: ٤].

(٢) يونس بن حبيب الضبي النحوي، كان إمام النحويين في البصرة. من مؤلفاته: «اللغات»، و«معاني القرآن» و«النوادر»، توفي سنة ١٨٢ هـ. انظر: معجم المؤلفين لعمر رضا كحّالة (١٣/٣٤٧).

(٣) تقدم برقم ٢٢٥.

٤٠٠ ـ إفرادُ إذْ، ومَا كَإِذْ معنًى كَإِذْ أضِفْ جوازاً نحو حينَ جانُبِذْ

من الملازم للإضافة: ما لا يضاف إلا إلى الجملة، وهو: حيث وإذْ وإذا، فأما حيث فتضاف إلى الجملة الإسمية، نحو: اجلس حيثُ زيدٌ جالسٌ وإلى الجملة الفعلية نحو: اجلس حيثُ جلسَ زيدٌ أو حيث يجلسُ زيدٌ وشذ إضافتها إلى مفرد كقوله:

[٢٢٦] أما تَرَى حيثُ سُهيلٍ طَالِعَا نجماً يضِيءُ كالشهابِ لامعا[١]

وأما إذ فتضاف أيضاً إلى الجملة الاسمية، نحو: جئتُكَ إذ زيدٌ قائمٌ وإلى الجملة الفعلية،

قوله: **(وما كإذ)** مبتدأ خبره كإذ الثاني، ومعنى منصوب على نزع الخافض أي والذي مثل إذ في المعنى من حيث كونه ظرفاً مبهماً ماضياً مثله في الإضافة إلى الجمل، وقوله: أضف جوازاً كالاستدراك على قوله: كاذبين به أنه مثله في مطلق الإضافة لا في وجوبها. ويحتمل أن الخبر قوله: أضف، والرابط محذوف، وكإذ صفة لمصدر محذوف على حذف مضاف أي والذي مثل إذ أضفه إضافة كإضافة إذ في كونها للجمل حال كونها جائزة.

قوله: **(هو حيث وإذ)** الأول ظرف مكان لا يخرج عن الظرفية إلا نادراً، وقد يراد بها الزمان، وثاؤها مثلثة، وقد تبدل ياؤه واواً، قيل وألفاً وبنو فقعس يعربونها، ولا يضاف إلى الجملة من أسماء المكان غيرها، والثاني ظرف زمان ماض، وقد ترد للاستقبال في الأصح بدليل ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٥٥] ﴿إِذِ الأَغْلالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾ [غافر: ٧١] وتلزم النصب محلاً على الظرفية ما لم يضف إليها زمان كيومئذٍ، وإلا كانت في محل جر بالإضافة فلا تقع مفعولاً به، ولا بدلاً منه عند الجمهور وأما نحو ﴿وَاذْكُروا إِذ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٣٦] ﴿واذْكُرْ فِي الكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ﴾ [مريم: ١٦] فمؤوّل بأنها ظرف لمحذوف أي ﴿واذْكُرُوا نِعْمَةَ الله عَلَيْكُمْ إِذْ أَنْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٣] واذكر قصة مريم إذ انتبذت، وترد للتعليل نحو: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ اليَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ﴾ [الزخرف: ٣٩] الخ أي لأجل ظلمكم وهل هي حينئذٍ حرف كاللام أو ظرف، والتعليل مستفاد من قوة الكلام قولان، وترد للمفاجأة بعد بينا أو بينما كقوله:

٢٧٧ ـ * فبينما العسرُ إذْ دارَتْ مَياسيرُ[٢] *

وهل هي حينئذٍ ظرف زمان أو مكان أو حرف لمعنى المفاجأة، أو زائد؟ أقوال.

قوله: **(إلى الجملة الاسمية)** قال في التصريح شرط الاسمية بعد حيث أن لا يكون خبرها

---

(١) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٣/٧، وشرح شذور الذهب ص ١٦٨.

والشاهد فيه قوله: «حيث سهيل» فقد أضاف الظرف «حيث» إلى مفرد، وهذا نادر.

(٢) عجز بيت وصدره: «أستقدر الله خيراً وارضينّ به»، وهو من البسيط لحريث بن جبلة أو لعثير بن لبيد في لسان العرب ٢٩٣/٤.

نحو: جئتُكَ إذْ قَامَ زيدٌ، ويجوز حذف الجملة المضاف إليها، ويؤتى بالتنوين عوضاً عنها، كقوله تعالى: ﴿وأَنْتُمْ حينئذ تنظُرُون﴾ [الواقعة: ٨٤] وهذا معنى قوله: وإنْ يُنَوَّنْ يحتمل إفراد إذْ أي: وإن ينون إذ يحتمل إفرادها، أي: عدم إضافتها لفظاً؛ لوقوع التنوين عوضاً عن الجملة المضاف إليها.

وأما إذا فلا تضاف إلا إلى جملة فعلية، نحو: آتيكَ إذا قامَ زَيْدٌ، ولا يجوز إضافتها إلى جملة إسمية، فلا تقول: آتيكَ إذا زيدٌ قائمٌ خلافاً لقوم، وسيذكرها المصنف.

وأشار بقوله: وما كَإذْ معنًى كإذْ إلى أن ما كان مثل إذْ - في كونه ظرفاً ماضياً غير

فعلاً، وبعد إذ أن لا يكون خبرها فعلاً ماضياً نصَّ على ذلك سيبويه ا هـ. ولعل ذلك شرط للحسن لا للجواز لما في المغني أن نصب زيد في: جلست حيث زيداً أراه: أرجح من رفعه على الابتداء لأن إضافة حيث إلى الفعلية أكثر ا هـ. وفي الهمع يقبح إضافة إذ إلى اسمية عجزها فعل ماض كجئت إذ زيد قام دون: إذ زيد يقوم، لأن إذ للماضي فيقبح أن تفصل منه.

قوله: **(أما ترى الخ)** تمامه:

٢٧٨ - * نجماً يُضيءُ كالشِّهاب لامعا[1] *

وترى بصرية مفعولها طالع، وحيث ظرف مكان متعلق بطالعاً، وقيل مفعولها حيث، وطالعاً حال منها أي: ترى مكان سهيل حال كونه طالعاً فيه، أو من سهيل، والشاهد اضافة حيث إلى المفرد وهو سهيل، وهل هي حينئذٍ مبنية على أصلها أو معربة لزوال سبب البناء وهو الإضافة للجملة قولان، وقيل سهيل بالرفع مبتدأ حذف خبره، أي حيث سهيل مستقرٌ طالعاً فلا شاهد فيه.

قوله: **(إذ قام زيد)** يشعر باشتراط مضي الفعل لفظاً كهذا المثال، ومثله الماضي معنًى نحو ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ القَوَاعِدَ﴾ لا غيرهما[البقرة:١٢٧].

قوله: **(ويجوز حذف الجملة الخ)** مثل إذ في ذلك إذاً كقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَراً مِثْلَكُمْ إِنكُمْ إذاً لَخَاسِرُونَ﴾ [المؤمنون:٣٤] وقد يحذف جزء الجملة بعد إذ كقوله:

٢٧٩ - * والعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إذْ ذَاكَ أفنانَا[2] *

أي إذ ذاك كذلك، وليست مضافة لمفرد كما توهم..

---

(١) عجز بيت وصدره: «أما ترى حيثُ سهيلٍ طالعاً»، وهو من الرجز بلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ١٦٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٢.

(٢) عجز بيت وصدره: «هل ترجعن ليالي قد مضين لنا»، وهو من البسيط بلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٩٥؛ ومغني اللبيب ١/ ٨٤.

محدودٍ ـ يجوز إضافتُهُ إلى ما تضاف إليه إذ مِنَ الجملة، وهي الجمل الإسمية والفعلية وذلك نحو: حين، ووقت، وزمان ويوم فتقول: جئتُكَ حِينَ جاءَ زَيْدٌ، ووقْتَ جاءَ عَمْروٌ، وزمانَ قَدِمَ بكرٌ، ويوم خرجَ خالدٌ وكذلك تقول: جئتُكَ حِينَ زيدٌ قائمٌ أي وكذلك الباقي.

وإنما قال المصنف: أضفْ جوازاً ليعلم أن هذا النوع ـ أي ما كان مثل إذ في المعنى ـ يضاف إلى ما يضاف إليه إذ ـ وهو الجملة ـ جوازاً، لا وجوباً.

فإن كانَ الظرْفُ غيرَ ماضٍ، أو محدوداً، لم يُجْرَ مجْرَى إذ بل يُعَامل غير الماضي ـ وهو المستقبل ـ معاملة إذا فلا يضاف إلى الجملة الإسمية، بل إلى الفعلية، فتقول: أجيئُكَ حينَ يجيءُ زَيْدٌ ولا يضاف المحدود إلى جملة، وذلك نحو: شهر وحَوْل بل لا يضاف إلا إلى مفرد، نحو: شَهْر كذا، وَحَوْل كذا.

٤٠١ ـ وابْنِ أوَ اعرِبْ ما كإذْ قد أجرِيَا   وَاخْـتَـرْ بِـنَـا مـتـلُـوِّ فِـعْـلٍ بُـنِـيـا

قوله: **(غير محدود)** أي ليس له اختصاص أصلاً كما مثله ومنه يوم لا يختص بالنهار إلا بقرينة كأن يقال: ما رأيته يوماً وليلة، وإلا كان بمعنى وقت وحين فلا يختص بلَيْلٍ ولا نهار أوله اختصاص من بعض الوجوه كغداة وعشية وليلة ونهار وصباح ومساء، فكل هذا يضاف للجملة بخلاف المحدود، وهو ما دلَّ على عدد كيومين وأسبوع وسنة وعام أو على تعيين وقت كأمس وغداً.

قوله: **(بل إلى الفعلية)** هذا مذهب سيبويه من أن مشبه إذ وإذا يعامل معاملتها فيضاف الأول إلى الجملتين، والثاني إلى الفعلية فقط مثلهما. ووافقه الناظم في مشبه إذ ولذلك اقتصر عليه دون مشبه إذا فجوز إضافته للاسمية بدليل ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ [الذاريات: ١٣] وقوله:

٢٨٠ ـ فكُنْ لي شَفِيعاً يومَ لا ذُو شَفَاعةٍ   بِـمُـغْـنٍ فَـتِـيـلاً عَـنْ سَـوادِ بـن قَـارِبِ[1]

فإن يوم فيهما مستقبل كإذا، وأجيب بأنه نزل المستقبل منزلة الماضي لتحقق وقوعه. فيوم فيهما مشبه لإذ لا لإذا، وقد صرح الشاطبي بأن مشبه إذا يجوز إعرابه وبناؤه على التفصيل في مشبه إذ ا هـ.

قوله: **(نحو شهر وحول)** أي وسنة وعام كما قاله السيوطي والدماميني، وقيل: يضافان للجملة كسنة أو عام كان كذا انظر الصبان.

قوله: **(أو اعرب)** بنقل فتحة الهمزة إلى الواو للوزن.

قوله: **(ما كإذ)** تنازعه الفعلان قبله.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لسواد بن قارب في الجنى الداني ص ٥٤، وشرح التصريح ١/ ٢٠١.

٤٠٢ ـ وقبلَ فِعْلٍ مُعربٍ أو مبتدأ أعرِبْ وَمَنْ بنى فلن يُفندا

تقدم أن الأسماء المضافة إلى الجملة على قسمين: أحدهما ما يضاف إلى الجملة لزوماً، والثاني: ما يضاف إليها جوازاً.

وأشار في هذين البيتين إلى أن ما يضاف إلى الجملة جوازاً يجوز فيه الإعراب والبناء؛

قوله: **(متلوّ فعل)** أي الذي تلاه فعل مبنيٌّ.

قوله: **(يجوز فيه الإعراب والبناء)** قيده في الكافية بما إذا لم يكن مثنًى فقال:

٢٨١ ـ وما كإذ أجْري ثُمَّ ثُنِّي فَلَيْسَ عَنْ إعرَابِهِ يَسْتَغْنِي

وكما يجوز بناء الظرف المبهم المذكور مع الجملة، يجوز بناؤه عند إضافته لمفرد مبني كيومئذٍ وحينئذٍ، وكذا كل اسم مبهم غير ظرف كغير ومثل ودون وبين فهذه ونحوها مما هو شديد الإبهام إذا أضيفت لمفرد مبني جاز أن تكتسب من بنائه كما تكتسب النكرة التعريف من المضاف إليه بخلاف المختص لأن المبهم له شدة تعلق بما بعده لأن معناه لا يتضح إلا بما أضيف إليه. فهو أهل لاكتسابه منه البناء نحو: ﴿مِثْلَ مَا أنكم تنطِقُون﴾ [الذاريات:٢٣] ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام:٩٤] ﴿ومنّادون ذلك﴾[1] بفتح الجميع للبناء وهي في محل رفع الأول صفة لحق، والثاني فاعل تقطع، والثالث مبتدأ فتحصل أن الإضافة تجوّز البناء في ثلاثة أنواع: إضافة الظرف المبهم إلى الجملة، وإضافته إلى مفرد مبني، وإضافة المبهم غير الظرف إلى مبني، ومنع ابن الناظم الأخيرين قائلاً لا يجوز أن تكون الإضافة إلى المفرد المبني سبباً للبناء لا في الظرف ولا غيره. لأنها تكف سبب البناء لاختصاصها بالأسماء فكيف تكون سبباً فيه! والفتحات فيما ذكر إعراب لأن مثل حال من الضمير في حق، وبينكم حال من فاعل تقطع وهو ضمير المصدر المفهوم من الفعل، ودون صفة لمبتدإٍ محذوف أي: منَّا قوم دون ذلك، ا هـ. أي وأما يومئذٍ فنصب على الظرفية لا مبني.

تنبيه: عُدَّ في الشذور هذا البناء بأنواعه الثلاثة مما يُبنى على الفتح لا غير إلا أنه جعله نوعين فقط؛ أحدهما الزمان المبهم المضاف للجملة، والثاني الاسم المبهم زمنا أو غيره المضاف لمبني، فبناء الأول لإضافته للجملة، ولما كانت جائزة كان جائزاً بخلاف حيث، وأما الثاني فلاكتسابه من المضاف إليه كما مرَّ. وبُنِيَا على حركةٍ إشعاراً بعروض البناء في الجميع مع التقاء الساكنين في البعض كيوم، وخُصَّا بالفتح تخفيفاً لثقل الإضافة للجملة والمبني حتى آثروه على اتباع الكسرتين بعده في يومئذٍ، لذلك فعلم أنه لا يجوز بناء المذكورات على غير الفتح لا قياساً ولا سماعاً لأنه لو سمع لم يذكرها صاحب الشذور وغيره فيما بني على الفتح لا غير.

---

(١) [الجن: ١١].

سواء أضيف إلى جملة فعلية صُدِّرتْ بماض، أو جملة فعلية صدِّرت بمضارع، أو جملة اسمية، نحو: هذا يومُ جاءَ زيدٌ، ويومُ يقومُ عمروٌ، أو يومُ بكرٌ قائمٌ، وهذا مذهب الكوفيين، وتبعهم الفارسيُّ والمصنّفُ لكن المختار فيما أضيف إلى جملة فعلية صدِّرت بماض البناء، وقد روي بالبناء والإعراب قولُه:

[٢٢٧] (عَلَى حِينَ عاتبتُ المَشِيبَ على الصِّبَا)(١)

بفتح نون حينَ على البناء وكسرها على الإعراب، وما وقع قبل فعل معرب أو قبل مبتدإ، فالمختار فيه الإعراب، ويجوز البناء وهذا معنى قوله: ومن بَنَى فَلَن يُفندا أي: فلن يُغلَّطَ، وقد قرىء في السبعة ﴿هذا يومَ ينفعُ الصادقينَ صدقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩] بالرفع على الإعراب، وبالفتح على البناء، هذا ما اختاره المصنف.

ومذهب البصريين أنه لا يجوز فيما أضيف إلى جملة فعلية صُدِّرَتْ بمضارع، أو إلى

وقد صرح الصبان في عل الآتية بأن البناء الجائز بالإضافة إلى المبني هو الفتح لا الضم فكذا الإضافة إلى الجملة لأنهما من وادٍ واحد وهذا مما لا يخفى على من له أدنى إلمام بالعلم وأهله، لكنه خفِيٌّ على مُتَعَصِّبِي زمننا حتى جادلوا فيه بما لا ينبغي ذكره.

قوله: **(بفعل ماض)** الأولى مبني كعبارة المصنف لشموله المضارع مع إحدى النونين.

قوله: **(على حين الخ)** أي في حين، وكذا ما يأتي لما مر أن على الجارة للظروف بمعنى في وتمامه:

٢٨٢ ـ * فقلتُ أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ(٢) *

بالزاي والعين المهملة أي مانع من اللهو.

قوله: **(ومذهب البصريين الخ)** عللوه بأن سبب البناء مع الماضي طلب المشاكلة فلا وجه له مع الاسم والفعل المعرب. وأجابوا عن الآية بأن اسم الإشارة عائد للمذكور قبله، ويوم ظرف متعلق بمحذوف خبره وفيه أنه يلزم عليه مخالفة معنى هذه القراءة لقراءة الرفع والأصل عدمها. وأيضاً فالمشاكلة إنما تطلب بين المضاف والمضاف إليه وهو الجملة بتمامها وهي مبنية

---

(١) وعجزه: «وقلتُ: ألمَّا أَصْحُ والشيبُ وازِعُ»، وهو من الطويل للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٢؛ ولسان العرب مادة «وزع» و«خشف».

والشاهد فيه قوله: «على حين»، حيث يجوز في حين الإعراب وهو الأصل، والبناء لأنه أضيف إلى مبني، وهو الفعل الماضي «عاتب».

(٢) عجز بيت وصدره: «على حين عاتبتُ المشيب على الصبا»، وهو من الطويل للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٢؛ ولسان العرب ٨/ ٣٩٠.

جملة اسمية إلا الإعراب، ولا يجوز البناء إلا فيما أضيفَ إلى جملة فعلية صدِّرت بماض.

هذا حكم ما يضاف إلى الجملة جوازاً وأما ما يضاف إليها وجوباً فلازمٌ للبناء، لشبهه بالحرف في الافتقار إلى الجملة، كحيث وإذ وإذا.

٤٠٣ ـ وألْـزَمُـوا إذَا إضـافَـةً إلـى جُـمَـلِ الأفـعـالِ كـهُـنْ إذا اعـتَـلَـى

أشار في هذا البيت إلى ما تقدم ذكره، من أن إذا تلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية، ولا

مطلقاً لا الفعل وحده، إلا أن يقال: الفعل هو المقصود بالذات فاعتبرت مشاكلته وإن كانت الإضافة إلى مجموع الجملة، وعلله المصنف بأن سبب البناء شبه الظرف المضاف للجملة بحرف الشرط في جعل الجملة بعده مفتقرة إليه وإلى غيره بعد أن كانت كلاماً تاماً وذلك عامٌّ في كل جملة.

قوله: **(جمل الأفعال)** بنقل حركة الهمزة إلى اللام للوزن.

قوله: **(كهن)** بضم الهاء من هان يهون إذا سهل، أي تواضع إذا اعتلى، أي تكبَّر غيرك.

قوله: **(إلى الجمل الفعلية)** أي الماضوية غالباً ويقلُّ للمضارعية. وقد اجتمعا في قول أبي ذؤيب:

٢٨٣ ـ والنَّـفْـسُ رَاغِـبَـةٌ إذا رَغَّـبْـتَـهـا وإذا تُـرَدُّ إلـى قـلـيـل تَـقْـنَـعُ(١)

وإنما لزمتها لتضمنها معنى الشرط غالباً، وإن خالفت الشروط في أنها لا تجزم اختياراً وفي اختصاصها بالمتيقن، والمظنون بخلاف باقي الأدوات فإنها للمشكوك والمستحيل كـ ﴿إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ﴾ [الزخرف: ٨١] وأما نحو ﴿أَفَإِنْ مِتَّ﴾ [الأنبياء: ٣٤] فلتنزيله منزلة المشكوك لإبهام زمن الموت، وقد تجرد عن الشرط نحو ﴿وإذا ما غَضِبُوا هُم يَغْفِرونَ﴾ [الشورى: ٣٧] بدليل خلو جملة: هم يغفرون من الفاء، ومن ذلك الواقعة في القسم نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل: ١] ﴿وَالنَّجْمِ إذا هَوَى﴾ [النجم: ١] وهي ظرف للمستقبل، وقد تجيء للماضي كآية ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً﴾ [الجمعة: ١١] وللحال كالواقعة في القسم عند جماعة بناء على أن عاملها فعل القسم وهو حالي، ولا تخرج عن الظرفية أصلاً عند الجمهور. وأما قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة: «إني لأَعْلَمُ إذا كُنتِ عَنّي رَاضِيَةً»(٢) فهي فيه ظرف للمفعول المحذوف لا مفعول كما توهم أي لا علم شأنك إذا كنت الخ وقوله تعالى: ﴿حَتَّى إذا جَاؤوهَا﴾ [الزمر: ٧١، ٧٣] حتى فيه ابتدائية لا غائية جارة لإذا وهي منصوبة بجوابها عند الأكثر لا بشرطها، لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف، واقتران جوابها بالفاء، وإذا الفجائية لا يمنع عمله فيها لتوسعهم في الظروف وإن لم تستحق التصدير فما ظنك بما يستحقه. أو يقال محل عمل جوابها فيها إذا لم يقترن بهما وإلا

---

(١) البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب في الدرر ٣/ ١٠٢؛ وشرح اختيارات المفصل ص ١٦٩٣.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب النكاح/ باب غيرة النساء.

تضاف إلى الجملة الاسمية، خلافاً للأخفش والكوفيين، فلا تقول أجيئُكَ إذا زيدٌ قائمٌ وأما «أجيئك إذا زيدٌ قامَ» فزيد مرفوع بفعل محذوف، وليس مرفوعاً على الابتداء، هذا مذهب سيبويه.

وخالفه الأخفش فجوَّزَ كونه مبتدأ خبره الفعل الذي بعده.

كان عاملها محذوفاً يدلُّ عليه الجواب. ومن جعل شرطها هو العامل فيها كسائر الشروط وقال إنها غير مضافة إليه مثلها كما يقول الجمع فيها إذا جزمت كما في المغني. وحينئذٍ فالفرق بينها وبين إذ وحيث أنها يحصل الربط فيها بين جملتي الجواب والشرط بكونها شرطاً كما في أين ومتى، وأما إذ وحيث فلولا الإضافة ما حصل بهما ربط، وعند تجرُّدها عن الشرط تكون مضافة للجملة بعدها بلا خلاف فيما يظهر ليحصل بها الربط فتدبر. ومثل إذا لما الحينية، وتسمى الوجودية وهي الرابطة لوجود شيء بوجود غيره بناءً على قول المصنف إنها ظرف فيه معنى الشرط فتضاف لشرطها، وتنصب بجوابها كما في القطر، وقيل ليست مضافة كسائر الشروط، وتختص بالماضي فلا يكون شرطها وجوابها إلا ماضيين عند كثيرين. ولذا اختار في المغني كونها بمعنى إذ لا بمعنى حين كما قيل وأما نحو: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى البَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: ٣٢] ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ البُشْرَى يجَادِلُنَا﴾ [هود: ٧٤] فالجواب فيهما محذوف أي: انقسموا قسمين، وأقبل يجادلنا ولا تضاف إلاّ إلى الجمل الفعلية كإذا وأما قوله:

٢٨٤ ـ أقولُ لِعَبْدِ الله لَمَّا سِقَاؤُنا ونحن بوادي عبدِ شمسٍ وهاشِمِ[1]

فعلى حد ﴿وَإِنْ أَحَدٌ منَ المُشْرِكينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] لأن سقاؤنا فاعل بمحذوف يفسره وهي أي سقط، وشم فعل أمر بمعنى انظر مقول القول، ومذهب س أنها حرف وجود لوجود فلا محل لها.

قوله: **(بفعل محذوف)** أي يفسره المذكور مثله ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] وأما قوله:

٢٨٥ ـ إذا باهليٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ منها فَذاكَ المُذَرَّعُ[2]

فعلى إضمار كان أي: إذا كان باهلي نسبة إلى باهلة أرذل قبيلة من قيس، وحنظلية نسبة إلى حنظلة أكرم قبيلة من تميم، والمذرع بذال معجمة من أمه أشرف من أبيه.

قوله: **(وخالفه الأخفش)** أي تبعاً للكوفيين كما أجازوا دخول أداة الشرط على الجمل الاسمية.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٣١٦؛ ومغني اللبيب ١/٢٨١.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/٤١٦.

وزعم السيرافيُّ أنه لا خلاف بين سيبويه، والأخفش في جواز وقوع المبتدإ بعد إذا، وإنما الخلافُ بينهما في خبره فسيبويه يُوجبُ أن يكون فعلاً، والأخفشُ يُجوِّزُ أَنْ يكونَ اسماً، فيجوز في أجيئك إذا زيد قام جعلُ زيدٌ مبتدأ عند سيبويه والأخفش، ويجوز أجيئكَ إذا زيد قائمٌ عند الأخفش فقط.

٤٠٤ ـ لِمُفْهِمِ اثنينِ مُعَرَّفٍ بلا تَفَرُّقٍ ـ أُضِيفَ كِلْتا وكِلا

من الأسماء الملازمة للإضافة لفظاً ومعنى: كلتا وكلا ولا يُضافانِ إلا إلى معرفة، مثنى لفظاً ومعنى، نحو جاءني كلا الرجلين، وكلتا المرأتين أو معنًى دون لفظ، نحو: جاءني كلاهما، وكلتاهما ومنه قوله:

[٢٢٨] إنَّ للخيرِ وللشرِ مدىً وكلا ذَلكَ وجهٌ وقبلُ(١)

وهذا هو المراد بقوله: لمفهم اثنين معرف، واحترز بقوله: بلا تفرق من معرفٍ أفهَمَ الاثنين بتفرق، فإنه لا يضاف إليه كلا، وكلتا فلا تقول: كلا زيد وعمرو جاءَ وقد جاء شاذاً كقوله:

[٢٢٩] كِلا أخي وَخَلِيلي واجِدي عَضُداً في النائباتِ وإلمامِ المُلماتِ(٢)

٤٠٥ ـ ولا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ أيا وإنْ كَرَّرْتَها فأَضِفِ

قوله: **(بلا تفرُّق)** أي بأن تكون الدلالة عى اثنين بكلمة واحدة لا بكلمتين لأنهما موضوعان لتأكيد المثنى فالشروط ثلاثة: التعريف وإفهام اثنين وعدم التفرق.

قوله: **(إن للخير الخ)** المدى الغاية، والوجه والقبل بفتحتين الجهة أي: وكلا ذلك المذكور من الخير والشر ذو جهة يصرف إليها فذلك مفرد لفظاً مثنى معنًى على حد ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة:٦٨] أي المذكور من الفارض أي المسنة، والبكر أي الشابة، والعوان االنصف.

قوله: **(واجدي)** بكسر الدال خبر عن كلا باعتبار لفظها ولو راعى المغني لقال واجد أي بالألف لأنه خبر مرفوع والياء مفعوله الأول، وعضداً مفعوله الثاني.

قوله: **(أيا)** أي شرطية كانت أو موصولة أو استفهامية أو وصفية، وضمير كررتها لأي لا بالعموم السابق لأن الوصفية لا تكرر ولا تنوي بها الأجزاء.

---

(١) البيت من الرمل، وهو لعبد الله بن الزبعري في ديوانه ص ٤١؛ وشرح المفصل ٣/٢.
والشاهد فيه قوله: «كلا ذلك» حيث أضاف «كلا» إلى «ذلك» وهو مفرد لفظاً مثنًى معنى، وذلك لأنه يعود على «الخير والشر».

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/١٤٠؛ ومغني اللبيب ص ٢٠٣.
والشاهد فيه قوله: «كلا أخي وخليلي» حيث أضيفَتْ «كلا» إلى كلمتين، وهذا ضرورة نادرة، وأجاز ابن الأنباري إضافتها إلى المفرد بشرط تكرّرها.

٤٠٦ ـ أو تنوِ الأجزا، واخصُصَنْ بالمعرفةْ موصولةً أياً، وبالعكس الصفةْ
٤٠٧ ـ وإن تَكُنْ شَرطاً أو استفهاما فمطلقاً كَمِّلْ بها الكلاما

من الأسماء الملازمة للإضافة معنى أيٌّ ولا تضاف إلى مفرد معرفة، إلا إذا تكررت، ومنه قوله:

[٢٣٠] ألا تسألونَ الناسَ أيِّي وأيُّكُمْ غَداةَ التقينا كانَ خيراً وأكرما[١]

أو قصدت الأجزاء، كقولك: أيُّ زيدٍ أحْسَنُ؟ أي: أي أجزاء زيد أحسنُ ولذلك يجاب بالأجزاء، فيقال: عينُه، أو أنفه، وهذا إنما يكون فيما إذا قصد بها الاستفهام.

قوله: (**أو تنوِ الاجزا**) مجزوم بحذف الياء لعطفه على كررتها، وفصل بينهما بجواب الشرط لكونه ليس أجنبياً، ولا يرد أن تقديم الجواب على الشرط وهو: تنو، ممتنع لأنه يغتفر في الثواني فأفاده يس.

قوله: (**وأخصصن بالمعرفة**) أي غير ما سبق منعه وهوالمفرد المعرف غير المنوي به الأجزاء، والباء داخلة على المقصور عليه، وأيا مفعول أخصصن، وموصولة حال منه مقدمة.

قوله: (**بالعكس**) عطف على المعرفة فهو متعلق بأخصص، والصفة عطف على أيا فهي مفعوله، أي واخصص أيا الصفة بعكس المعرفة، وهو النكرة، والأولى بالضدِّ لأن العكس لغة تبديل أول الشيء آخره، وليس مراداً هنا. ويحتمل أن الصفة مبتدأ مؤخر خبره بالعكس، أي والصفة ملتبسة بعكس ذلك الحكم أي خلافة، فإن العكس قد يطلق على مطلق التغير.

قوله: (**فمطلقاً**) إما صفة لمصدر محذوف أي تكميلاً مطلقاً، أو حال من الهاء، في بها أي سواء أضيفت لنكرة أو معرفة غير ما سبق منعه، لكن يرد على هذا أن الحال لم تطابق صاحبها في التأنيث إلا أن يجعل مصدراً ميمياً أي ذات إطلاق لا اسم مفعول.

قوله: (**إلا إذا تكررت**)، ولا يجب إضافة الأولى منهما لضمير المتكلم خلافاً لبعضهم.

قوله: (**أو قصدت الأجزاء**) مثله قصد الجنس كأي الدينار دينارك، وأي الكسب أطيب وكذا العطف بالواو كأي زيد وعمرو قام.

قوله: (**إذا قصد بها الاستفهام**) الحصر ممنوع فإن التكرار وقصد الأجزاء يأتيان في الموصولة والشرطية أيضاً دون الحالية والوصفية وهما وإن شملهما عموم قول المصنف: وإن كررتها الخ لكن خرجا منه بقرينة أنهما لا يضافان لمعرفة أصلاً. أفاده سم. فالشرطية المكررة كأبي وأيك جاء يكرم وذات الأجزاء أي زيد أعجبك أعجبني، والموصولة أضرب أي زيد وأي عمرو هو قائم، واقطع أي زيد هو قبيح أي الجزء الذي هو قبيح منه.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣١٧؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٢٣.
والشاهد فيه قوله: «أيّي» و«أيكم» حيث أضاف «أيّ» إلى مفرد معرفة، والذي جوَّز ذلك تكريرها.

وأي تكون: استفهامية، وشرطية، وصفة، وموصولة.

فأما الموصولة فذكر المصنف أنها لا تضاف إلا إلى معرفة؛ فتقول: يعجبني أيهم قائم، وذكر غيره أنها تضاف ـ أيضاً إلى نكرة، ولكنه قليل، نحو: يعجبني أي رجلين قاما.

وأما الصفة فالمراد بها ما كان صفة لنكرة، أو حالاً من معرفة، ولا تضاف إلا إلى نكرة نحو: مررت برجل أيِّ رجل ومررت بزيد أيّ فتى ومنه قولُه:

[٢٣١]فأومأتُ إيماءً خَفِياً لِحَبْتَرٍ فَلِلَّهِ عَيْنا حبترٍ أيَّمَا فَتَّى[1]

وأما الشرطية والاستفهامية: فيضافان إلى المعرفة وإلى النكرة مطلقاً ـ أي سواء كانا مثنيين، أو مجموعين، أو مفردين ـ إلا المفرد المعرفة، فإنهما لا يضافان إليه، إلا الاستفهامية؛ فإنها تضاف إليه كما تقدم ذكره.

واعلم أن أيًا إن كانت صفة أو حالاً، فهي ملازمة للإضافة لفظاً، ومعنى، نحو: مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ وبزيدٍ أيِّ فتى وإن كانت استفهامية أو شرطية أو موصولة، فهي ملازمة للإضافة معنىً لا لفظاً، نحو: أيّ رجلٍ عندك؟ وأيُّ عندك؟ وأيَّ رجلٍ تضربْ أضربْ وأيّاً تضرِبْ أضْرِبْ، ويعجبني أيّهم عندكَ وأيُّ عندك ونحو: أيَّ الرجُلَيْنِ تضربْ أضربْ وأيَّ رجلينِ تَضْرِبْ أَضرِبْ، وأيَّ الرجالِ تضرب أضرب، وأيَّ رجالٍ تضرِبْ أضرِبْ وأيّ الرجلين عندك؟ وأيُّ الرجال عندك؟ وأيّ رجل وأي رجلين وأيُّ رجال؟.

٤٠٨ ـ وألْزَموا إضافةً لَدُنْ فَجَرّ وَنَصْبُ غُدْوَة بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ

قوله: (إلا إلى المعرفة) غير ما سبق منعه.

قوله: (إلا إلى نكرة) أي مماثلة للموصوف لفظاً ومعنًى كالمثال الأول أو معنى فقط كالذي بعده، وكمررت برجل أي فتى، وهي حينئذٍ دالة على الكمال أي رجل كامل.

قوله: (حبتر) هو اسم رجل، فتى، بنصب أي حال منه، وما زائدة وفتى مضاف إليه.

قوله: (فإنهما لا يضافان إليه الخ) قد علمت ما فيه.

قوله: (لدن) كعضد على الأشهر، ويقال لدن كجير، ولدن كبيد،ولدن كقلت بكسر التاء ولد كهل كقل ولد بفتح فضم وغير ذلك، وإذا أضيفت المنقوصة النون إلى مضمر وجب ردُّ النون فلا يقال: لده، سم.

قوله: (فجرّ) فائدته بيان أن عامل الجر هو المضاف لا الإضافة، ولا الحرف المقدر لأنه

---

(١) البيت من الطويل، وهو للراعي النميري في ديوانه ص ٣؛ ولسان العرب مادة (ثوب) و(حبتر).
والشاهد فيه قوله: «أيما فتى» حيث أضاف «أيّ» الوصفية إلى نكرة، وهي قوله: «فتى» و«ما» زائدة للتوكيد.

٤٠٩ ـ وَمَعَ مَعْ فِيهَا قَلِيلٌ وَنُقِلْ فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ

من الأسماء الملازمة للإضافة لَدُنْ، وَمَعَ.

فأما لَدُنْ فلابتداء غاية زمانٍ أو مكانٍ، وهي مبنية عند أكثر العرب، لشبهها بالحرف في لزوم استعمالٍ واحدٍ ـ وهو الظرفية، وابتداء الغاية ـ وعدم جواز الإخبار بها ولا تخرج عن

لم يصرح بذلك في هذا الكتاب اكتفاءً باستفادته من ذلك ومن قوله في إعمال المصدر:

* وبعد جرّه الذي أُضِيفَ له *

وفي اسم الفاعل:

* وانصبْ بِذَا الاعمالَ تلواً واخْفِضِ *

وفي الصفة المشبهة:

فارفع بها وانصبْ وجُرّ *

وفي أسماء الأفعال:

* ويعملان الخفضَ مصدرين *

قوله: **(ومع مع الخ)** الأولى بفتح العين عطف على لدن فهو مفعول ألزموا كما أشار له الشارح، والثانية بالسكون مبتدأ خبره قليل، والجملة مستأنفة لبيان لغة السكون لا خبر عن مع الأولى لأنه لا يفيد لزومها الإضافة مع أنه المقصود.

قوله: **(الملازمة للإضافة)** أي لفظاً فقط لظاهر أو ضمير.

قوله: **(ومع)** أي الظرفية فهي الملازمة للإضافة بخلاف المفردة في نحو جاؤوا معاً فلازمة للحالية على ما سيأتي.

قوله: **(فلابتداء الخ)** عبارة غيره لمبدإ غاية زمان الخ قال الدماميني فسماها نفس المبدإ لا الابتداء، ومن ثم كانت اسماً بخلاف مِنْ وَمُذْ.

قوله: **(وهو الظرفية وابتداء الغاية وعدم الخ)** أي إن الثلاثة مجموعة فيها في وقت واحد بخلاف عند، فإنها وإن لزمت الظرفية أو شبهها كلدن لا تلزم ابتداء الغاية بل قد تكون له مع من، وقد لا تكون ولذا يجوز: جئت من عنده ومن لدنه وجلست عنده لا لدنه لعدم الابتداء فيه وأيضاً فيجوز وقوع عند فضلة كما مثل وعمدة كزيد عندك والسفر من عند البصرة لأنها جزء خبر، ولا يجوز في لدن إلا كونها فضلة فبنيت لشبهها الحرف في الجمود، حيث لزمت ما ذكر بخلاف عند، وليس جمودها بلزوم الظرفية أو شبهها كما قيل. لأن عند كذلك وقيل بنيت لشبهها وضع الحرف في بعض لغاتها، وحمل الباقي عليه، ومر لها في أسباب البناء علة أخرى عن أبي حيان، وكذا الجواب عن بنائها مع إضافتها فانظره. واعلم أن لدن تخالف عند

الظرفية إلا بجرها بمن، وهو الكثير فيها، ولذلك لم تَرِدْ في القرآن إلا بمن، كقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً﴾[١] وقوله تعالى: ﴿لِيُنْذِرَ بأساً شديداً من لَدُنْهُ﴾[٢] وقَيْسٌ تعربها، ومنه قراءة أبي بكر عن عاصم ﴿لينذر بأساً شديداً مِنْ لدنه﴾[٣] لكنه أسكن الدال، وأشمها الضم.

قال: المصنف: ويحتمل أن يكون منه قوله:

[٢٣٢] تَنتهِضُ الرِّعْدَةُ في ظُهَيْري مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إلى العُصَيْرِ[٤]

في بنائها عند الأكثر ولزومها ابتداء الغاية وعدم الإخبار بها كما ذكر. وكذا في أن الغالب جرها بمن، ويجوز إفرادها قبل غدوة كما سيأتي وتضاف إلى الجمل كقوله:

٢٨٦ ـ * وتذكرُ نُعماهُ لَدُنْ أنتَ يافعُ[٥] *

وقوله:

٢٨٧ ـ صَرِيعُ غوانٍ راقَهُنَّ وُرُقْنَهُ لَدُنْ شبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوائِبِ[٦]

وهي حينئذٍ تتمحض للزمان كما صرح به الرضي، إذ لا يضاف إلى الجملة من ظروف المكان غير حيث. كما قاله ابن برهان، وهو الحق فتلك ستة أمور، وأما لدى فمثل عند مطلقاً حتى في الإعراب كما صرح به في المغنى إلا أنها يمتنع جرها بالحرف، وقد مرَّ الكلام على عند في باب الظرف.

قوله: **(هو الكثير)** من غيره ما مر من قوله لدن شب، ولدن أنت يافع.

قوله: **(وقيس تعربها)** أي تشبهها بعند، وإعرابها عندهم مخصوص بلغتها المشهورة وهي كعضد فتحرك النون بالإعراب كما في التسهيل والهمع.

قوله: **(لكنه أسكن الدال الخ)** أي وكسر النون للإعراب، ولا ينافيه أن إعرابها عندهم مخصوص بضم الدال لأن هذا السكون عارض للتخفيف بدليل إشمامها الضمَّ كما صرح به في الهمع، ونقل عن الفارسي أن كسر النون للتخلص من سكونها مع الدال لا للإعراب.

قوله: **(ويحتمل الخ)** أي كما يحتمل أن الكسر للساكنين.

---

(١) [الكهف: ٥٦].

(٢) [الكهف: ٢].

(٣) [الكهف: ٢].

(٤) الرجز لرجل من طيء في المقاصد النحوية ٣/ ٤٢٩؛ وبلا نسبة في لسان العرب مادة (نهض).
والشاهد فيه قوله: «من لدنِ» حيث كسر نون «لدن» إما على أنها اسم مجرور بـ «من» على لغة قيس، وإما لأنها مبنية على السكون، ثم كُسِرَتْ منعاً من التقاء الساكنين.

(٥) لم نجده في المصادر التي بين أيدينا.

(٦) البيت من الطويل، وهو للقطامي في ديوانه ص ٤٤؛ وخزانة الأدب ٧/ ٨٦.

ويجرُّ ما ولي لَدُنْ بالإضافة، إلا غُدْوَةً فإنهم نَصَبُوها بعد لدن كقوله:

[٢٣٣] وما زَالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الكلبِ منْهُمُ لَـدُنْ غـدوةً حـتـى دَنَـتْ لِـغُـرُوبِ[١]

وهي منصوبة على التمييز، وهو اختيار المصنف، ولهذا قال: وَنَصْبُ غدوة بها عنهم نَدَرْ وقيل: هي خبر لكان المحذوفة، والتقدير: لدن كانت الساعة غدوة.

ويجوز في غدوة الجر، وهو القياس، ونصبها نادر في القياس، فلو عطفت على غدوة المنصوبة بعد لدن جاز النصبُ عطفاً على اللفظ، والجرُّ مراعاةً للأصل فتقول: لدن غدوةً وعشيَّةً ذكر ذلك الأخفش.

وحكى الكوفيون الرفع في غدوة بعد لَدُن وهو مرفوع بكان المحذوفة، والتقدير: لدن كانت غدوةٌ و«كان» تامة.

وأما مع فاسم لمكان الاصطحاب أو وقته، نحو: جلس زيد معَ عمرو، وجاء زيد مَعَ

قوله: **(مزجر الطلب)** ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال، فإن قدر من مادته كمزجوراً كان قياساً وإلا فسماعيٌّ كما مر.

قوله: **(على التمييز)** أي للدن لأنها اسم لأول زمن مبهم ففسر بغدوة فهو تمييز لمفرده، ولدن على هذا منقطعة عن الإضافة لفظاً ومعنًى.

قوله: **(ولهذا قال الخ)** فإن المتبادر منه أن الباء للآلة فيفيد أنها هي الناصبة لغدوة، وفيه أنه يصدق بنصبها على التشبيه بالمفعول به كما قيل به لشبه لدن باسم الفاعل في ثبوت نونها تارة وحذفها أخرى، ويضعفه سماع النصب بها محذوفة النون، واسم الفاعل لا ينصب بلا تنوين إلا مع أل فإن جُعِلَتِ الباء للمصاحبة صدق بإضمار كان.

قوله: **(لدن كانت الساعة)** أي أو الوقت مثلاً، والدال على تقدير ذلك كلمة لدن وغدوة، واستحسن الناظم هذا الوجه لبقائها على ما ثبت لها من الإضافة للجملة.

قوله: **(الجر)** أي بإضافة لدن إليها.

قوله: **(للأصل)** أي الغالب في تالي لدن من الجر فالمقتضى للجر كون المعطوف عليه واقعاً في مكان مجرور غالباً كنصب المعطوف على مجرور غير في الاستثناء، وإلا فغدوة ليس في محل جر أصلاً فهو من العطف على التوهم.

قوله: **(مرفوع بكان)** أي التامة.

قوله: **(لمكان الاصطحاب)** أي فقط كزيد مع عمرو، والله معكم. ولذا صح الإخبار به عن

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي سفيان بن حرب في الحيوان ١/٣١٨؛ والدرر ٣/١٣٨.

والشاهد فيه قوله: «لدنْ غُدوَةً» حيث نصب «غدوة» بعد «لدن، وهذا نادر، والأكثر الإضافة.

بكرٍ والمشهور فيها فتحُ العين، وهي معربة، وفتحتها فتحة إعراب، ومن العرب من يسكنها، ومنه قوله:

[٢٣٤] فَرِيشِي مِنْكُمُ وَهَوَايَ مَعْكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا[١]

الذات أو وقته فقط كجئت مع العصر، وقد تحتملهما كأكل أو جلس زيد مع عمرو فإنه محتمل لزمان الاجتماع في الأكل أو الجلوس ولمكانه. ولذا مثل في الشارح للمكان، وقد تأتي لزمان يقرب من آخر نحو: ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً﴾ [الشرح: ٥] أن مع اليوم أخاه غداً، وهي حينئذٍ ملازمة للنصب على الظرفية وللإضافة، وقد ترادف عند فتُجرُّ بمن حكى س: ذهبت من معه، ومنه قراءة ﴿هٰذا ذِكْرٌ مَنْ مَعِيَ﴾ [الأنبياء: ٢٤] بتنوين ذكر[٢] أي من عندي، وقد تفرد عن الإضافة فترد لامها، وتنصب على الحال دائماً كجاء الزيدان أو الزيدون معاً، وقيل كثيراً، ويقل كونها ظرفاً مخبراً به كالزيدان أو الزيدون معاً فأصلة: معى فعل به كفتى، وإعرابه مقدر على الألف المحذوفة عند المصنف، ومذهب الخليل أن فتحته إعراب، وليس مقصوراً واختاره أبو حيان وعلى الأول فهي ناقصة في الإضافة تامة في الإفراد عكس أب وأخ، وأما يد فناقصة فيهما، وغالب الأسماء تام فيهما فالأقسام أربعة، وما ذكر من أن معاً بمعنى جميعاً هو ما قاله المصنف، ومال إليه في المغني وفرق بينهما ثعلب بأن ما تدل على اتحاد الوقت بخلاف: جميعاً، ويرد عليه قول امرىء القيس:

٢٨٨ ـ * مِكَرٌ مفرٌ مُقْبِلٍ مُدْبِرِ مَعاً[٣] *

إذ وقت الكرّ والإقبال غير وقت الفرّ والإدبار، إلا أن يخصَّ ذلك بعدم القرينة وهي في البيت استحالة الاجتماع.

قوله: **(فتح إعراب)** أي لشبهها بعند في وقوعها خبراً أو حالاً وصفة وصلة، ودالة على حضور نحو ﴿نجني ومن معي﴾[٤] أو على قرب كما مرَّ، نقله سم عن المصنف اهـ صبان. ولينظر ما هذا التعليل مع أن إعراب الأسماء لا يحتاج لعلة. ولو سلم فالتعليل بلزوم الإضافة المعارضة لشبه الحرف الآتي أولى فتأمل.

قوله: **(فريشي الخ)** المراد به اللباس الفاخر أو المال، ولماماً بكسر اللام أي وقتاً بعد وقت، والبيت لجرير يمدح به هشام بن عبد الملك.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص ٢٢٥؛ وللراعي النميري في ملحق ديوانه ص ٣٣١، وبلا نسبة في لسان العرب مادة «معع» والشاهد فيه قوله: «معكم» حيث وردت «مع» مبنيَّةً على السكون.

(٢) قرأ العشرة من غير تنوين ذكر، وقرأ حفص بفتح الياء من معيَ، وقرأ الباقون بإسكان الياء، وقرأ يحيى بن يعمر وطلحة بن مصرف ﴿هذا ذكرٌ مِنْ معي وذكرٌ من قبلي﴾ بالتنوين وكسر الميم. (القرطبي ج ١١/ ص ٢٨٠).

(٣) صدر بيت وعجزه «كجلمود صخر حطه السيل من عل» وهو من الطويل لامرىء القيس في ديوانه ص ١٩؛ وجمهرة اللغة ص ١٢٦.

(٤) [الشعراء: ١١٨].

وزعم سيبويه أنَّ تسكينها ضرورة، وليس كذلك، بل هو لغة ربيعة. وهي عندهم مبنية على السكون، وزعم بعضهم أن الساكِنَةَ العينِ حرفٌ، وادَّعى النَّحَّاسُ الإِجماعَ على ذلك، وهو فاسد؛ فإن سيبويه زعم أن العين اسم.

هذا حكمها إن وليها متحرك ـ أعني أنها تفتح، وهو المشهور، وتسكن، وهو لغة ربيعة ـ فإن وليها ساكِنٌ، فالذي ينصبها على الظرفية يُبْقي فتحَها فيقول: مَعَ ابْنِكَ والذي يبنيها على السكون يكسر لالتقاء الساكِنَيْنِ فيقول: مَعِ ابْنِكَ.

٤١٠ ـ وَاضْمُمْ ـ بِنَاءَ ـ «غَيراً» إنْ عَدِمْتَ مَا ... لَــهُ أُضِيــفَ، نَـاوِيـاً مَـا عُـدِمَـا

٤١١ ـ قَبْلُ كَغَيْرُ بَعْدُ، حَسْبُ، أَوَّلُ ... ودُون، والـجِـهَـاتُ أيـضـاً، وَعَـلُ

٤١٢ـ وَأَعْـرَبُـوا نَـصْـبـاً إِذَا مـا نُـكِـرَا ... قَـبْـلاً ومـا مِـنْ بَـعْـدِهِ قَـدْ ذُكِـرَا

قوله: **(مبنيّة على السكون)** قيل لجمودها بلزوم الظرفية، وقيل لتضمُّنها معنى المصاحبة، وإن لم يوضع له حرف.

قوله: **(فالذي ينصبها الخ)** ظاهره أن كلام المصنف على التوزيع، والأقرب فيه أن الوجهين للساكنة فالفتح طلباً للخفة والكسر على أصل التخلص. وذلك لأن الفتح لا يكون لأجل السكون المتصل إلا في الساكنة ولأن فتح الإعراب مرَّ ذكره في قوله: ومع مع، فذكره ثانياً تكرار.

قوله: **(واضمم بناء الخ)** مفعول مطلق على حذف مضاف أي ضم بناء، أو حال من المفعول، وهو غير أو من فاعل أضمم، وعليه فيتنازع هو وأضمم في غير لأنه بمعنى بانياً. وكذا يقال في قوله: وأعربوا نصباً الخ. ولو قال وغير واضممها إذا اعدمت ما الخ لأفاد لزومها للإضافة لعطفها على لدن إلا أن يقال: راعى جواز قطعها لفظاً ومعنى بقلّة.

قوله: **(قبل كغير)** مبتدأ وخبر، ويجوز البناء فيهما وفي حسب حكاية لحال نية المضاف إليه، والإعراب مع التنوين لقصد لفظها، وليس فيها ما يوجب تركه، وأما الباقي فيتعين فيه ترك التنوين للوزن مع إعرابها أو بنائها وهي إما عطف على قبل بحذف العاطف في بعضها، أو مبتدآت حذف خبرها لدلالة ما قبلها.

قوله: **(وأعربوا نصباً)** أي أو جراً بمن، واقتصر على النصب لأنه أصل الظروف.

قوله: **(وما من بعده قد ذكرا)** دخل فيه غير لذكرها بعد قبل في قوله: قبل كغير، فيجوز إعرابها نصباً كما سيأتي لكنها ليست ظرفاً فينبغي أن يراد بقوله نصباً ما تَعُمُّ نصب الظرف وغيره.

هذه الأسماء المذكورة ـ وهي: غير، وقبل، وبعد، وحَسْب، وأول، ودون، والجهات

قوله: **(وهي غير)** أي إذا وقعت بعد ليس، وعلم المضاف إليه فجواز الأحوال الأربعة مشروط بذلك كقبضت عشرة ليس غيرها، ويجوز ليس غير بالبناء على الضم لنيَّة معنى المضاف إليه لأنها كقبل في الإبهام كما قاله المبرد، وجعله الأخفش ضم إعراب، ولم تنون لنية لفظ المضاف إليه، ويجوز رفعها منونةً لقطعها عن الإضافة رأساً، على كلٍّ فهي اسم ليس والخبر محذوف أي: ليس غيرها مقبوضاً، أو هي الخبر على الأول في محل نصب، والاسم محذوف أي ليس المقبوض غيرها، ويجوز قليلاً نصبها على الخبرية منونةً لقطعها عن الإضافة، وبلا تنوين لنيَّة اللفظ كما في التوضيح لا أنها حينئذٍ فتحة بناءٍ لإضافتها للمبني لأن حذفه يضعفه عن تأثير البناء، ويجوز الحذف أيضاً بعد لا، كما حققه في القاموس وردَّ على من جعله لحناً بسماعه في قوله

٢٨٩ ـ جواباً بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدْ فَوَرَبِّنَا لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لاَ غَيْرُ تُسْأَلُ[(١)]

وحينئذ فتبنى على الضم في محل نصب على أنها اسم لا، والخبر محذوف. ويجوز فتحها فإن قُطِعَتْ عن الإضافة لفظاً ومعنى كانت فتحة بناء كفتحة لا رجل، وإن نوى لفظ المضاف إليه ففتحة إعراب لإضافتها تقديراً، فإن قدرت لا عاملة كليس تعين ضمها اسماً لها فإن نوي معنى المضاف إليه كان ضم بناء أو لفظه فإعراب كما إذا نويت لقطعها عن الإضافة رأساً فتدبر.

قوله: **(وحسب)** اعلم أن لها استعمالين كما في التوضيح وغيره، أحدهما: إضافتها لفظاً فتكون معربة بمعنى كافٍ اسم فاعل لا يتعرف بالإضافة، فتارة تعطي حكم المشتقات نظراً لمعناها فتكون وصفاً لنكرة وحالاً من معرفة كمررت برجل حسبك من رجل، أو بزيد حسبك من رجل، وتارة تعطي حكم الجوامد نظراً للفظها فتقع مبتدأ أو خبراً في الحال أو في الأصل نحو ﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾ [المجادلة:٨] بحسبك درهم ﴿فإن حسبك الله﴾[(٢)]، وبهذين رد على من زعم أنها اسم فعل بمعنى يكفي، لأن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال اتِّفاقاً. الثاني: قطعها عن الإضافة لفظاً فتشرب معنى النفي زيادة على معناها الأصلي فتكون بمعنى لا غير وتبنىٰ على الضم أبداً، وتلزم الوصفية كرأيت رجلاً حسب، أو الحالية كهذا زيد حسب أي حسبي أو حسبك أي كافيك عن طلب غيره، أو الابتداء كقبضت عشرة فحسب، فالفاء زائدة لتزيين اللفظ، وحسب مبتدأ حذف خبره أي فحسب ذلك أو عكسه أي فذلك حسبي وهذا أولى لأنها نكرة كما مرَّ فيخبر بها عن المعرفة، ولا يجوز فيها غير هذين الاستعمالين وحينئذ

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٣/١١٦؛ وشرح التصريح ٢/٥٠.
(٢) [الأنفال: ٦٢].

الست ـ وهي: أمامك، وخَلْفَكَ، وفَوْقَكَ، وتحتك، ويمينك، وشمالك ـ وَعَلُ، لها أربعة أحوالٍ تُبْنَى في حالة منها، وتُعْرَبُ في بقيتها.

فكلام المصنف والشارح منتقد لأن قوله: وأعربوا نصباً إلخ يقتضي أن يقال فيها حسباً بالتنوين لقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنًى، كما هو المراد بقوله: إذا ما نكراً، مع أنه لم يسمع ولا وجه له في القياس وأيضاً قوله: نكراً يقتضي بمفهومه أنها عند إضافتها لفظاً أو معنى معرفة كغيرها مع أنها نكرة دائماً لما علمت، إلا أن يحمل قوله: وما من بعده قد ذكرا، على المجموع لا على كل فرد حتى لا يرد عليه حسب، ولا على الآتية أفاده المصرح.

قوله: **(وأول)** الصحيح أن أصله أو أل بواو بين همزتين بدليل جمعه على أوائل قلبت الهمزة الثانية واواً وأدغم، وقيل أصله ووأل بهمزة بعد واوين، قلبت الهمزة واواً، والواو الأولى همزة، وكان حقه حينئذ أن يجمع على ووائل لكنهم استثقلوا واوين أول الكلمة، وله استعمالات، فتارة يراد اسماً بمعنى مبدأ الشيء نحو: ما له أول ولا آخر، وتارة يرد وصفاً بمعنى سابق نحو: لقيته عاما أو لا بالتنوين لأنه قد يؤنث بالتاء ووزن أفعل لا يمنع من الصرف إلا إذا لم تلحقه التاء كما سيأتي، وتارة بمعنى أسبق فتليه من، ويمنع الصرف للوصفية ووزن الفعل لتجرده من التاء كهذا أول من هذين وهل هو حينئذ أفعل تفضيل لا فعل له من لفظه، أو جار مجراه في تجرده من التاء، وتلو من له خلاف وتارة يرد ظرفاً كرأيت الهلال أول الناس، أي قبلهم قال ابن هشام: وهذا هو الذي يبني على الضم لقطعه عن الإضافة. قاله يس ا هـ صبان بزيادة.

قوله: **(ودون)** هو اسم للمكان الأدنى، أي الأقرب من مكان المضاف إليه كجلست دون زيد، أي قريباً من مكانه. ثم تُوُسِّعَ فيه فاستعمل في المكان المفضول ثم في الرتبة المفضولة تشبيهاً للمعقول بالمحسوس كزيد دون عمرو فضلاً، ثم في مطلق تجاوز شيء لشيء كفعلت بزيد الإكرام دون الإهانة، وأكرمت زيداً دون عمرو.

قوله: **(ويمينك وشمالك)** مثله في التوضيح والهمع وغيرهما، وخالف الرضي فمنع قطعهما، عن الإضافة مبنيين على الضم أو معربين بلا تنوين.

قوله: **(وعل)** أعلم أنها بمعنى فوق، وتوافقها في البناء على الضم لنيَّة معنى المضاف إليه كمثال الشارح، وفي الإعراب منونة لقطعها عن الإضافة أصلاً بأن أريد بها علوٌّ مجهول كقوله:

٢٩٠ ـ * كجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيلُ مِنْ عَلِ *[١]

بكسر اللام، أي من شيء عال فحقها التنوين لكنه ترك للروي لا لنية ثبوت لفظ المضاف إليه كما قيل، لأن المضاف إليه لا يحذف، وينوى لفظه أو معناه إلا إذا علم كما مرَّ، وهنا ليس كذلك إذ المراد من أي شيء عال لا علو شيء بخصوصه، وتخالفها في أنها لا تستعمل

---

(١) تقدم برقم ٢٨٨ من حاشية الخضري.

فتعرب إذا أضيفت لفظاً، نحو: أَصَبْتُ دِرْهَماً لا غَيْرَهُ، وجئت من قَبْلِ زَيْدٍ أو حُذِفَ المضافُ إليه ونُوِيَ اللفظ، كقوله:

[٢٣٥] وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كلُّ مَوْلًى قَرَابَةً فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ العَوَاطِفُ[(١)]

وتبقى في هذه الحالة كالمضاف لفظاً؛ فلا تُنَوَّنُ إلا إذا حذف ما تضاف إليه ولم يُنْوَ لفظه ولا معناه، فتكون حينئذ نكرةً، ومنه قراءةُ مَنْ قرأ ﴿لله الأمر مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾[(٢)] بجرّ قبل، وبعد وتنوينهما؛ وكقوله:

[٢٣٦] فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغُصُّ بِالمَاءِ الحَمِيمِ[(٣)]

إلا مجرورة بمن ولو معربة ولا يجوز نصبها، وفي أنها لا تضاف لفظاً أصلاً. وأما قوله:

٢٩١ - يا رُبَّ يَوْمٍ لِيَ لا أظلَّلُه أرْمَضُ مِنْ تَحت وأَضْحى مِنْ عَلُهْ[(٤)]

فالهاء فيه للسكت بدليل بنائه على الضم، إذ لا وجه له لو كان مضافاً، ولا يقال بني لإضافته إلى الضمير المبني لأنه كان يجب فتحه كما مر، وهذا مضموم. وحينئذ فما يقتضيه جعلها في عداد هذه الأسماء من أنها تضاف لفظاً وأنه يجوز نصبها قال الموضح: ما أظن شيئاً منهما واقعاً. وأما قول الصحاح يقال: أتيته من عل الديار، بالإضافة فسهو كما في شرح الشذور ويجاب بما مر عن المصرح.

قوله: **(ومن قبل نادى إلخ)** بجر قبل بلا تنوين، أي ومن قبل ذلك وقرابة مفعول نادى فمولى بالتنوين أو مجرور بإضافة مولى إليه، والمفعول محذوف أي نادى كل صاحب قرابة قرابته، ومولى الثاني مفعول عطفت والعواطف فاعله، والمراد بها الأمور المقتضية للعطف من المروءة والصداقة ونحوهما.

قوله: **(من قبل ومن بعد)** بالتنوين قراءة شاذة.

قوله: **(أغص)** بفتح الهمزة والغين المعجمة مضارع غصَّ من باب فرح إذا وقف في حلقه الماء ونحوه، وجاء في لغة بضم الغين من باب قتل، ويقال: أغصصته، متعدياً بالهمزة

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٥٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٢.
والشاهد فيه قوله: «ومن قبل» يريد: «ومن قبل ذلك»، فحذف المضاف إليه، ولم ينّون «قبل».

(٢) [الروم: ٤].

(٣) البيت من الوافر، وهو ليزيد بن الصعق في لسان العرب مادة «حمم»؛ ولعبد الله بن يعرب في الدرر ٣/ ١١٢؛ وبلانسبة في شرح قطر الندى ص ٢١.
والشاهد فيه قوله: «قبلاً» حيث قطعهُ عن الإضافة، ولم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه، ولذلك أعرب منوناً، وهو، هنا، منصوب على الظرفية.

(٤) الرجز لأبي مروان في شرح التصريح ٢/ ٣٤٦؛ ولأبي الهجنجل في مجالس ثعلب ص ٤٨٩؛ ولأبي ثروان في المقاصد النحوية ٤/ ٤٥٤.

هذه الأحوال الثلاثة التي تُعْرَبُ فيها.

أما الحالة الرابعة التي تُبْنَى فيها، فهي إذا حُذِفَ ما تُضَافُ إليه ونُوِيَ مَعْنَاه دون لفظه؛

فعلى هذا يكون أغصُّ بضم ففتح مبنياً للمفعول، والفرات العذب ويروي بدله الحميم أي البارد، ويطلق أيضاً على الحارّ فهو من الأضداد.

قوله: **(ونوى معناه)** اشتهر أن المراد بذلك أن ينوي معنى الإضافة وهي النسبة الجزئية الخاصة في: بعد زيد، مثلاً. وذلك المعنى هو نسبة البعدية إلى خصوص زيد وأمّا نيَّة اللفظ، فهي أن يكون لفظ المضاف إليه ملحوظاً ومقدراً في نظم الكلام كالثابت. واعترض بأن معنى الإضافة لا يتحقق إلا بمجموع المتضايفين، لأنه حال بينهما فلا وجه لتخصيصه بالمضاف إليه. قال الأمير في حواشي الشذور على أنها ليست معنى لما صدق المضاف إليه كما هو المراد، ثم يقال: ما الدليل على أن المنوي لنا في هذه الحالة المعنى، وفي تلك اللفظ، والذي يخطر بالبال أنه عند الحذف لا ينوى إلا اللفظ. في تلك الحالة يجوز الإعراب والبناء على حدٍّ: نحو يوم إذا أضيف للجملة، ويقويه أنه لم يوجد هنا سبب ينهض للبناء بل يقولون علّته تضمُّن معنى الحرف من النسبة الجزئية مع أن بعد مثلاً لم تستعمل في ذلك كاستعمال من في الشرط والاستفهام وتارة يقولون غير ذلك مما سيأتي هنا ولا يخفى ما فيه ا هـ. وقال الصبان: الذي يظهر لي أن المراد بنية المعنى أن يلاحظ المضاف إليه معبراً عنه بأي عبارة كانت، فخصوص اللفظ غير ملتفت إليه بخلاف نية اللفظ فإنه يكون ملاحظاً بعينه ومقدراً كالثابت وإنما لم تقتض الإضافة مع نية المعنى الإعراب لضعفها بخلافها مع نية اللفظ، فهي قوية لنية لفظ المضاف إليه ا هـ وفيه أن ضعف الإضافة بنية المعنى، وإن لم تقتضِ الإعراب فلا تقتضي البناء الذي هو المراد، والإعراب أصل في الأسماء فلا يحتاج لمقتضٍ، ولا يزال عنها إلا بموجب وكون اللفظ غير ملاحظ بخصوصه لا يظهر موجباً للبناء، وليس له نظير يحمل عليه بخلاف الأَوْجه الآتية فتأمل. والجواب عن الأول أن الإضافة وإن كان نسبة بين المتضايفين لكن خص بها الثاني لأنه العمدة في إفادتها لأنك إذا قلت: وبعد، وسكتَّ، كانت البعدية كليَّة تشمل بعديَّة زيد وغيره، فما جاءت البعدية الخاصة وهي النسبة الجزئية إلا من المضاف إليه. فقولهم: وينوى معناه، أي المعنى المتحصل والمتعين به، فإضافة المعنى له لأدنى ملابسة، وإنما خص بناؤه بهذه الحالة لأنه معنى جزئي لا يستقل بالمفهومية فحقُّه أن يؤدى بالحرف وقد أُدي هنا بالمضاف وحده فصار مشبهاً للحرف في المعنى وهذا معنى قولهم: لتضمنه معنى الإضافة، أي لإفادته معناها ودلالته عليها في الجملة وإن كانت بعد مثلاً لم تستعمل فيها كاستعمال من في الشرط لأن البناء العارض يكفيه أدنى سبب أو لأنه لما أدى بالمضاف وحده، واستغنى به عن المضاف إليه صار مشبهاً لأحرف الجواب في الاستغناء به عما بعده فمن ثم يسمونها الغايات لأنها صارت غاية أي آخراً في النطق بعد الحذف، وأما في نية اللفظ فلم يؤدِّ معنى الإضافة بالمضاف وحده بل الثاني ملاحظ في نظم الكلام ومقدر فلم يبن، ويقال الدليل على نية المعنى في تلك الحالة سماعه مبنيا بلا موجب، فاحتيج إلى التماس تلك العلة المترتب عليها شبه الحرف تصحيحاً للقواعد كما قالوا في

فإنها تُبْنَى حينئذٍ على الضم، نحو: ﴿لله الأمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾(١) وقوله:

[٢٣٧] أَقَبُ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ مِنْ عَلِ(٢)

وحكى أبو علي الفارسيُّ ابْدَأْ بِذَا مِنْ أَوَّلُ بضم اللام وفتحها وكسرها ـ فالضمُّ على البناء لنية المضاف إليه مَعْنًى والفتحُ على الإعراب لعدم نية المضاف إليه، لفظاً ومعنى، وإِعْرَابها إعرابُ ما لا ينصرف للصِّفَةِ ووزن الفعل، والكَسْرُ على نية المضاف إليه لفظاً.

نحو عمر، أن الدليل على عَدْلِهِ سماعه غير مصروف مع علة واحدة، ولا يخفى أن في ذلك مقنعاً يكفي في التفرقة بين حالتي البناء والإعراب، وأما الاقتصار على حالة واحدة يجوز فيها الإعراب والبناء فهو وإن كان خالياً عن التكلف، لكنه مخالف لإجماعهم فيما نعلم على تعدد الحالتين، وإن حالة البناء لا يجوز فيها الإعراب وبالعكس، فتدبر والله أعلم.

قوله: **(فإنها تُبْنَى)** أي لما مر من تضمُّنها معنى الإضافة أو شبهها بأحرف الجواب أو لشبهها الحرف في الجمود بلزومها استعمالاً واحداً وهو الظرفية غالباً وعدم التثنية والجمع أو لافتقارها للمضاف إليه وإن كان مفرداً لأن هذا البناء عارض يكفيه أدنى شيء بخلاف البناء الأصلي فلا بد فيه من الافتقار للجملة، وإنما أعربت عند ذكر المضاف إليه أو نية لفظه مع افتقارها إليه لمعارضته بالإضافة لفظاً أو تقديراً وحرِّكت للدلالة على طروّ البناء، وكانت ضمة جبر الفوات إعرابها بأقوى الحركات، ولتستوفي باقي الحركات إذ في حالة إعرابها لا تضم بل تنصب أو تجر بمن فقط. لكن نقل المصري على الأزهرية وغيره جواز الرفع على الابتداء في بعد إذا قطعت عن الإضافة أصلاً فيقال: أما بعد فكان كذا: والمسوغ للابتداء بالنكرة حينئذ الوصف المعنوي، والرابط محذوف أي إما زمن تال للزمن السابق فكان فيه كذا وهذا الوجه مع بعده يمكن جريه مع عدم القطع أيضاً.

قوله: **(أقب)** من القبب وهو رقة الخصر يصف فرساً بأنه ضامر البطن عريض الظهر فقوله: من عل، أي من علوه وهو ظهره.

قوله: **(من أول)** أي من أول غيره أي من قبله.

قوله: **(إعراب ما لا ينصرف)** لا ينافيه أن الكلام في أول التي هي ظرف بمعنى قبل لا في التي وصف بمعنى أسبق لأنه ذكر الفتح استطراداً لتتميم ما حكاه الفارسي ولعل المعنى حينئذٍ أبدأ بذلك في وقت أسبق من غيره.

---

(١) [الروم: ٤].

(٢) الرجز لأبي النجم في الأزهية ص ٢٢؛ وشرح شواهد المغني ١/٤٤٩.

والشاهد فيه قوله: «من تحت» حيث بنى «تحت» على الضم، وحذف منه المضاف ونوى معناه. أما قوله: «من علِ» فقد حذف فيه المضاف، ونوى لفظه، فجرّ «علِ» لفظاً ويروى من «عالِ».

فقولُ المصنف واضمم بناء ـ البيتَ ـ إشارة إلى الحالة الرابعة.

وقوله: ناوياً ما عدما مُرَادُهُ أَنَّكَ تبنيها على الضم إذا حذفت ما تضاف إليه ونويته معنى لا لفظاً.

وأشار بقوله: وأعربوا نصباً إلى الحالة الثالثة، وهي ما إذا حذف المُضاف إليه ولم يُنْوَ لفظه ولا معناه، فإنها تكون حينئذٍ نكرة معربة.

وقوله: نصباً معناه أنها تنصب إذا لم يدخل عليها جارّ، فإن دخل عليها جرت نحو: مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعدٍ.

ولم يتعرض المصنف للحالتين الباقيتين ـ أعني الأولى، والثانية ـ لأن حكمهما ظاهر معلوم من أول الباب ـ وهو الإعراب، وسقوط التنوين ـ كما تقدم في كل ما يفعل بكل مضاف مثلها.

٤١٣ ـ وَمَا يَلي المُضافَ يأتي خَلَفا عنهُ في الإعراب إذا ما حذفا

يحذف المضاف لقيام قرينة تدل عليه، ويقام المضاف إليه مقامه، فيعرب بإعرابه، كقوله تعالى: ﴿وأشْرِبُوا في قُلوبهم العِجْلَ بكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٣] أي حُبَّ العجل، وكقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] أي أمرُ ربِّكَ فحذف المضافُ، وهو حب، وأمر وأعرب المضاف إليه، وهو العجل، وربك بإعرابه.

قوله: **(يأتي خلفاً إلخ)** أي غالباً بدليل قوله: وربما جروا إلخ.

قوله: **(لقيام قرينة)** أي تدفع اللبس فلا يجوز: جاءني زيد، تريد غلام زيد، لحصول اللبس بخلاف أمثلة الشارح، فإن القرينة فيها استحالة قيام الحكم بالمذكور ولا بد من صلاحية الثاني لإعراب الأول فلا يحذف المضاف للجملة، لأنها لا تصلح لإعرابه.

تنبيه: قد يحذف مضافان فأكثر فيقوم الأخير مقام الأول نحو ﴿وتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تَكْذِبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢] أي وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم ﴿فكان قاب قوسين﴾[1]، أي فكان مقدار مسافة قربه قاب قوسين كما قدره الزمخشري بناءً على تفسير القاب بالقدر، فإن فسّر بما بين مقبض القوس وطرفها احتيج إلى مضاف آخر في الخبر أي مثل قاب قوسين وعليه قيل: في الآية قلب، أي مثل قابي قوس. والأصح أن الحذف تدريجي، حُذف الأول فخلفه الثاني، ثم الثاني فخلفه الثالث وهكذا.

قوله: **(بإعرابه)** مثله باقي أحكامه لأنه يخلفه أيضاً في التذكير والتأنيث والإفراد والتنكير وغير ذلك، كما بينه الأشموني.

---

(١) [النجم: ٩].

٤١٤ ـ وربما جرُّوا الذي أبقوا كما ... قد كان قبل حذف ما تقدما
٤١٥ ـ لكن بشرطِ أن يكونَ ما حذفْ ... مماثلاً لما عليه قد عُطِفْ

قد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجروراً، كما كان عند ذكر المضاف، لكن بشرط أن يكون المحذوف مماثلاً لما عليه قد عطف، كقول الشاعر:

[٢٣٨] أَكُلَّ امرئٍ تحسبينَ امرأً ... ونارٍ تُوَقَّدُ بالليلِ نَاراً[١]

والتقدير وكُلَّ نارٍ فحذف كل وبقي المضاف إليه مجروراً كما كان عند ذكرها، والشرط موجود وهو: العطف على مماثل المحذوف وهو كُلّ في قوله: أَكُلَّ امرىء.

وقد يحذف المضاف، ويبقى المضاف إليه على جره، والمحذوف ليس مماثلاً للملفوظ، بل مقابل له، كقوله تعالى: ﴿تريدونَ عرضَ الدنيا واللَّهُ يريدُ الآخرةِ﴾ [الأنفال: ٦٧] في قراءة من جَرَّ الآخرة والتقدير: والله يريد باقي الآخرة، ومنهم من يقدره والله يريد عرض

قوله: **(وربما جروا)** أي استداموا جرَّه.

قوله: **(كما قد كان)** أي كالجر الذي قد كان، والمغايرة بين المتشابهين باعتبار اختلاف صورتي التركيب لا بالذات أو بناء على أن العرض لا يبقي زمانين ووجه الشبه كون كلٍّ من الجرين أثراً للمضاف، ودفع ذلك توهم أنه جرٌّ جديد بغير المضاف.

قوله: **(لكن بشرط إلخ)** أي ليكون المعطوف عليه دليلاً على المحذوف.

قوله: **(توقد)** مضارع أصله تتوقد.

قوله: **(فحذف كل إلخ)** وإنما لم يعطف نار الأول على امرىء الأول العامل فيه كل، والثاني على الثاني العامل فيه تحسبين لأن العطف على معمولي عاملين مختلفين ممنوع عند س، أما على حذف كل فالعطف على معمولي عامل واحد وهو تحسبين.

قوله: **(في قراءة من جر الآخرة)** هي مخالفة للقياس من جهة أن المضاف بعض المعطوف وهو الجملة لا معطوف وحده قيل: ومن جهة فصل العاطف من المجرور بغير لا مع أن شرط الحذف اتصاله به كالبيت أو فصله منه بلا كقوله:

٢٩٢ ـ ولم أرَ مِثْلَ الخَيْرِ يَتْرُكُهُ الفَتَى ... ولا الشَّرِّ يأتِيهِ امرؤٌ وهو طائِعُ[٢]

أي ولا مثل الشر ونحو: ما كل سوداء فحمة، ولا بيضاء شحمة، أي ولا كل بيضاء،

---

(١) البيت من المتقارب، وهو لأبي دؤاد في ديوانه ص ٣٥٣، وشرح المفصّل ٣/٢٦.
والشاهد فيه قوله: «ونارٍ» حيث حذف المضاف «كلّ» وأبقى المضاف إليه مجروراً كما كان قبل الحذف، وذلك لأن المضاف المحذوف معطوف على مماثل له، وهو قوله: «كل امرىء».

(٢) البيت من الطويل، وهو لبشر القشيري في شرح عمدة الحافظ ص ٥٠١؛ وبلا نسبة في الدرر ٥/٤٠.

الآخرة فيكون المحذوف على هذا مماثلاً للملفوظ به، والأول أولى وكذا قدره ابن أبي الربيع في شرحه للإيضاح.

٤١٦ ـ ويُحْذَفُ الثاني فيبقى الأولُ   كحالِهِ، إذا بِهِ يَتَّصِلُ

٤١٧ ـ بِشَرْطِ عَطْفٍ وإضافةٍ إلى   مِثْلِ الذي لَهُ أضَفْتَ الأَوَّلا

يُحذفُ المضاف إليه ويبقى المضاف كحاله لو كانَ مضافاً، فيحذف تنوينهُ، وأكثرُ ما يكون ذلك إذا عطف على المضاف اسمٌ مضافٌ إلى مثل المحذوف من الاسم الأول، كقولهم: قَطَعَ اللَّهُ يَدَ ورِجلَ مَنْ قالها، التقدير: قطع اللَّهُ يدَ من قالَها، ورِجْلَ مَنْ قالها فحذف ما أضيف إليه يد وهو من قالها لدلالة ما أضيف إليه رجل عليه ومثلهُ قوله. سَقَىٰ الأرضِينَ الغيثُ سَهْلَ وحزنها التقدير: سَهْلَهَا وَحَزْنَها فحذف ما أضيف إليه سَهْل لدلالة ما أضيف إليه حَزْن عليه.

هذا تقريرُ كلام المصنف، وقد يُفعل ذلك وإن لم يعطف مضاف إلى مثل المحذوف من الأول كقوله:

[٢٣٩] ومِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُ مولًى قرابةً   فما عَطَفَتْ مولًى عليهِ العواطِفُ[١]

لكن نقل سم عن الأكثرين عدم اشتراط ذلك.

قوله: **(والأول أولى)** أي تقدير باقي، فيكون مقابلاً للمعطوف عليه والشيء كثيراً ما يحمل عل مقابله.

قوله: **(كحاله)** حال من الأول، وإذا ظرف لحاله، أي فيبقى الأول كائناً كحاله وصفته وقت اتصاله به.

قوله: **(إذا عطف إلخ)** أي ولو بغير الواو.

قوله: **(اسم مضاف إلى مثل المحذوف)** أي أو عامل في مثله بغير الإضافة كقوله:

٢٩٣ ـ مَهْ عَاذِلِي فَهَائِماً لَنْ أَبْرَحا   بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى[٢]

وقد يترك تنوين المضاف لعطفه هو على مضاف لمثل المحذوف وهو عكس الأول كقول أبي برزة[٣]: غزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات أو ثمانيَ بفتح الياء بلا تنوين أي ثماني غزوات.

قوله: **(سهل وحزنها)** بدلان من الأرضين، والحزْن بفتح المهملة وسكون الزاي ضد السهل، ونيطت أي تعلقت وفي عرى الآمال استعارة بالكناية وتخييل، ونيطت ترشيح.

قوله: **(ومن قبل ذلك)** وقيل: الأصل ومن قبلي، فحذفت الياء وبقيت الكسرة دليلاً

---

(١) تقدم برقم ٢٣٥ من شرح ابن عقيل.

(٢) تقدم برقم.

(٣) أخرجه البخاري ٣/ ٨١ رقم (١٢١١) من الفتح في الصلاة، وأحمد بن حنبل برقم (١٩٦٥٨)، والبيهقي ٢/ ٢٦٦.

فحذف ما أضيف إليه قبل وأبقاه على حاله لو كان مضافاً ولم يعطف عليه مضاف إلى مثل المحذوف، والتقدير: ومن قبل ذلك ومثلُه قراءةُ من قرأ شذوذاً: ﴿فلا خوفَ عليهم﴾ أي: فلا خوف شيء عليهم.

وهذا الذي ذكره المصنف ـ من أن الحذف من الأول، وأنَّ الثاني هو المضاف إلى المذكور ـ هو مذهب المبرد.

ومذهبُ سيبويه أنَّ الأصل: قَطَعَ اللَّهُ يَد من قَالَها ورِجْلَ من قالها فحذف ما أضيف إليه رجل فصار قطع الله يد من قالها ورجل ثم أقْحم قوله: ورجل بين المضاف وهو يد والمضاف إليه ـ الذي هو من قالها ـ فصار قطع الله يد ورجل من قالها.

فعلى هذا يكون الحذف من الثاني، لا من الأول، وعلى مذهب المبرد بالعكس.

قال بعض شراح الكتاب وعند الفرَّاء يكون الاسمان مضافين إلى مَنْ قالها ولا حذف في الكلام: لا من الأول، ولا من الثاني.

٤١٨ ـ فَصْلُ مُضَافٍ شِبْهِ فعلَ ما نَصَبْ مَـفْـعُـولاً أو ظَـرْفـاً أجِـزْ ولـم يُـعَـبْ

٤١٩ ـ فـصـلُ يـمـيـنٍ، واضـطـراراً وُجِدَا بـأجـنَـبِـيٍّ أو بـنـعـتٍ، أو نَـدا

أجاز المصنف أَنْ يُفصل ـ في الاختيار ـ بين المضاف الذي هو شِبهُ الفعل ـ والمراد به

عليها فلا شاهد فيه، لأن حذف ياء المتكلم جائز كثير بدون ذلك الشرط.

قوله: **(فلا خوف عليهم)** أي بالضم بلا تنوين مع كسر الهاء، وهي قراءة ابن محيصن، ولا مهملة أو عاملة كليس وقرأ يعقوب بالفتح بلا تنوين على عملها عمل كان مع ضم الهاء فإن قدرت الفتحة إعراباً كان في الشاهد أيضاً أو بناءً فلا.

قوله: **(وعند الفراء إلخ)** خصه الفراء بما يكثر اصطحابهما في الذكر كاليد والرجل والنصف والربع وقبل وبعد، فكأن العامل في المضاف إليه شيءٌ واحد فلا يرد توارد عاملين على معمول واحد بخلاف نحو: رأيت دار وغلام زيد، فيمتنع لعدم الإصطحاب.

قوله: **(فصل مضاف)** مفعول بأجر وهو مصدر مضاف لمفعوله، وشبه فعل بالجر نعت لمضاف، وما نصب في موضع رفع فاعل بفصل، وعائد ما محذوف أي نصبه، ومفعولاً إلخ حال ما أو من ضميرها المحذوف أي: أجز أن يفصل المضاف المشابه للفعل منصوبه حال كونه مفعولاً للمضاف أو ظرفاً له.

قوله: **(فصل يمين)** نائب فاعل يعب.

قوله: **(بأجنبي)** متعلق بمحذوف حال من ضمير وجد أي وجد المضاف مفصولاً بأجنبي للضرورة، ولا يصح تعلقه بضمير وجد على رجوعه للفصل لأن ضمير المصدر لا يعمل عند من قال به إلا بارزاً وهذا مستتر.

المصدرُ، واسمُ الفاعل ـ والمضاف إليه، بما نَصَبهُ المضاف: من مفعول به، أو ظرف، أو شبهه.

فمثال ما فصل فيه بينهما بمفعولِ المضافِ قولُه تعالى: ﴿وكذلك زُيِّنَ لكثيرِ من المشركينَ قَتْلُ أولادَهُمْ شُركائِهِمْ﴾ [الانعام: ١٣٧] في قراءة ابن عامر، بنصب أولاد وجر الشركاء.

ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بظرف نصبه المضاف الذي هو مصدر ما حُكيَ عن بعض من يُوثَقُ بعربيته: تَرْكُ يوماً: نَفْسِكَ وهواها سعيٌ لها في رداها.

ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف الذي هو اسم فاعل قراءة بعض السلف: ﴿فلا تحْسَبَنَّ الله مُخلِفَ وعدَهُ رُسُله﴾ [ابراهيم: ٤٧] بنصب وعد وجر رُسُل.

ومثالُ الفصل بشبه الظرف قوله ﷺ في حديث أبي الدرداء: «هل أنتم تاركُو لي صاحبي»[1] وهذا معنى قوله فصل مضاف ـ إلى آخره.

قوله: **(أجاز المصنف)** أي تبعاً للكوفيين وهو المختار، وخصه البصريون بالضرورة مطلقاً ولما تبعهم الزمخشري رد قراءة ابن عامر الآتية مع تواترها وشرط الفصل مطلقاً أن لا يكون المضاف إليه ضميراً لأنه لا يفصل من عامله.

قوله: **(من مفعول به)** أي غير جملة فلا يجوز: أعجبني قول زيد منطلق عمرو، بجر عمرو ورفع زيد، وتردد سم في جواز الفصل بالثلاثة فاستظهر الصبان منعه للطول مع أن المتضايفين كالشيء الواحد.

قوله: **(قتل أولادهم)** برفع قتل نائب فاعل زين، وهو مضاف إلى شركاء من إضافة المصدر لفاعله باعتبار أمرهم به، وأولادهم مفعوله فصل به بين المتضايفين، وحسن ذلك كونه فضلة غير أجنبي من المضاف إليه الفاعل فلا يعتمد به لكونه في غير مركزه، ولذا يستكره الفصل بالمرفوع اختياراً لتمكنه في موضعه.

قوله: **(ترك يوماً إلخ)** ليس بنظم ويوماً ظرف لترك فصله من فاعله وهو نفسك المضاف إليه، ومفعوله محذوف أي: ترك نفسك شأنها مع هواها يوماً، ويحتمل أنه مضاف لمفعوله والفاعل محذوف أي تركك نفسك وهو مبتدأ خبره سعى.

قوله: **(بنصب وعده)** هو المفعول الثاني لمخلف، وقد فصل به بين اسم الفاعل ومفعوله الأول المضاف إليه وهو رسله.

قوله: **(تاركو لي صاحبي)** أي فتاركو مضاف لصاحبي بدليل حذف النون منه، وقد فصل بينهما بالجار والمجرور قال الدماميني: ويحتمل أن حذف النون للتخفيف كقراءة الحسن ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِي بِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾ [البقرة:١٠٢] لا للإضافة.

---

(١) رواه البخاري برقم /٣٤٦١/ كتاب فضائل الصحابة.

وجاءَ الفصلُ أيضاً في الاختيار بالقسم، حكى الكسائي: هذا غلامُ واللهِ زيدٍ ولهذا قال المصنف: ولم يُعَبْ فَصْلُ يمينٍ وأشار بقوله: واضطراراً وُجِدَا إلى أنه قد جاء الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الضرورة: بأجنبي من المضاف، وبنعت المضاف، وبالنداء، فمثال الأجنبي قوله:

قوله: (بالقسم) زاد في الكافية مما يفصل به اختياراً. أما كقوله:

٢٩٤ ـ هـمـا خَـطـتـا إمَّـا إِسـار وَمِـنَّـة وإمَّـا دم والـقَـتْـلُ بِـالـحُـرِّ أجْـدَرُ[1]

أي الخطتان المعلومتان من السياق هما خطتا أسر أو قتل، والخطة بالضم الخصلة لكن المضاف في هذا كالقسم ليس مشبهاً للفعل فمقتضاه عدم اشتراط ذلك فيهما، فتأمل.

قوله: (بأجنبي) المراد به معمول غير المضاف سواء كان ظرفاً لغيره كما مثله أو مفعولاً كقوله جرير:

٢٩٥ ـ تسقي امتِيَاحاً نَدَى المِسْوَاكَ رِيقَتِها كَـمَـا تَـضَـمَّـنَ مـاءَ الـمُـزْنـةِ الـرَّصَـفُ[2]

أي تسقي المسواك ندى ريقتها، والامتياح الاستياك فهو إما ظرف أي وقت امتياح أو حال أي ممتاحة والرصف حجارة مرصوف بعضها إلى بعض، وماؤها أرقُّ وأصفى من غيره أو فاعلاً لغيره كقوله:

٢٩٦ ـ أنـــجـــبَ أيـــامَ والـــداهُ بـــهِ إذ نَـــجَـــلاهُ فَـــنِـــعْـــمَ مـــا نَـــجَـــلا[3]

أي أنجب والداه به أيام إذ نجلاه ومن المختص بالضرورة أيضاً الفصل بفاعل المضاف لما مر، إلا أنه أسهل من الفاعل الأجنبي كقوله:

٢٩٧ ـ نرى أسهُماً للموتِ تُصمي ولا تنمي ولا تـرعـوي عـن نَـقْـضِ أهـواؤنـا الـعـزمِ[4]

وقوله:

٢٩٨ ـ مـا إنْ وَجَـدْنـا لِـلْـهَـوَى مِـن طِـبِّ ولا عَـــدِمْـــنـــا قَـــهْـــرَ وجـــدٍ صـــبِّ[5]

برفع أهواؤنا ووجد وجر العزمِ وصب ومنه غير ذلك.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لتأبط شرًا في ديوانه ص ٨٩؛ ولسان العرب ٧/ ٢٨٩.
(٢) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ١/ ١٧١؛ والدرر ٥/ ٤٤.
(٣) البيت من المنسرح، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٨٥؛ ولسان العرب ١١/ ٦٤٦.
(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٢٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٨٨.
(٥) الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٦؛ ولسان العرب مادة (حضب).

[٢٤٠] كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بكفِّ يوماً ... يهوديٍّ يُقَارِبُ أو يُزِيلُ[١]

فَفَصَل بيوماً بين كفّ ويهودي وهو أجنبي من كف، لأنّه معمول لخُطَّ ومثال النعت قوله:

[٢٤١] نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ المُرَادِيُّ[٢] سَيفَهُ ... من ابن أبي شيخِ الأباطحِ طَالبِ[٣]

الأصل من ابن أبي طالب شيخِ الاباطحِ، وقوله:

قوله: (كما خط إلخ) ما مصدرية هي وصلتها عن محذوف أي: رسم هذه الدار كخط الكتاب إلخ، ويقارب، أي يبين حروف الكتابة، ويزيل بفتح الياء أي يباعد بينها، والجملة صفة يهودي فالضمير في الفعلين له.

قوله: (نجوت إلخ) قاله معاوية حين اتفق ثلاثة من الخوارج على قتله وقتل علي وعمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهم فسموا سيوفهم وتواعدوا لسبع عشرة ليلة من رمضان فلما خرج علي كرم الله وجهه لصلاة الفجر ضربه عبد الرحمن بن ملجم المرادي، نسبة إلى مراد، بضم الميم قبيلة باليمن على صلعه ثم حمل على الناس بسيفه فأفرجوا له وتلقاه المغيرة بن نوفل بقطيفة رماها عليه وضرب به الأرض فحبسوه حتى مات الإمام علي بعد يومين فقتلوه، وأما معاوية فضربه صاحبه فأصاب أوراكه وكان سميناً فقطع منه عرق النكاح فلم يولد له بعد ذلك، وأما عمر فاشتكى تلك الليلة فلم يخرج للصلاة وأناب رجلاً من بني سهم يقال له خارجة فضربه الرجل فقتله، فلما أخذ وسمعهم يخاطبون عمر بالإمارة قال أو ما قتلت عمراً قالوا بل خارجة قال أردت عمرا وأراد الله خارجة فقتله عمر وفي ذلك يقول الشاعر:

٢٩٩ ـ وَلَيْتَهَا إذ فَدَتْ عَمْراً بخارِجَةٍ ... فَدَتْ علياً بِمَنْ شاءَتْ مِنَ البَشَرِ[٤]

قوله: (الأصل إلخ) أي ففصل فيه بين المضاف وهو أبي والمضاف إليه وهو طالب بنعت المضاف وهو شيخ الأباطح، وفيه أنه ليس نعتاً لنفس المضاف بل لمجموع المتضايفين لأن العلم مركب منهما، لكن لما كانت تبعيته في الإعراب إنما هي للجزء الأول جعل نعتاً له.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لأبي حية النمري في الإنصاف ٢/٤٣٢؛ ولسان العرب مادة (عجم).
والشاهد فيه قوله: «بكفّ يوماً يهوديٍّ» حيث فصل بالظرف «يوماً» بين المضاف والمضاف إليه.

(٢) المرادي: عبد الرحمٰن بن عمرو الشهير بابن ملجم: قاتل الإمام علي.

(٣) من الطويل: وهو لمعاوية بن أبي سفيان في شرح التصريح ٢/٥٩؛ والدرر ٥/٤٦.
والشاهد فيه قوله: «من ابن أبي شيخ الأباطح طالب» حيث فصل بين المضاف، وهو قوله: «أبي» والمضاف إليه، وهو قوله: «طالب» بالنعت للضرورة الشعرية.
اللغة: «الأباطح»: مكة المكرمة.

(٤) البيت في البسيط، ولم نهتدِ إلى تخريجه.

[٢٤٢] ولئِنْ حَلَفْتُ على يَدَيْكَ لأحلَفَنْ بيمينِ أصدَقَ من يمينك مُقْسِمِ[١]

الأصلُ بيمين مُقسِمٍ أصدَقَ من يمينك.

ومثالُ النداء قولُه:

[٢٤٣] وِفَاقَ كعبُ بجيرٍ منقذ لك من تعجيلِ تهلكة والخلدِ في سَقَر[٢]

وقوله:

[٢٤٤] كأنَّ برذون أبا عصام زيدِ حِمَارٌ دُقّ باللجامِ[٣]

الأصلُ «وفاقُ بجير يا كعبُ» و«كأنَّ برذون زيد يا أبا عصام».

المضاف إلى ياء المتكلم

٤٢٠ ـ آخِرَ ما أضيفَ لليَا اكسِرْ إذا لَمْ يَكُ مُعْتَلاً، كرام، وقَذَى

٤٢١ ـ أوْ يَكُ كابنَيْنِ وزَيْدِينِ فَذِي جَمِيعُها اليا بَعْدُ فتحُها احْتُذِي

قوله: **(وفاق كعب إلخ)** قال بجير بالجيم مصغراً أخو كعب بن زهير صاحب بانت سعاد يحرض به كعباً على الإسلام لأنه أسلم قبله.

قوله: **(كأن برذون إلخ)** قال ابن هشام يحتمل أن أبا مضاف إليه على لغة من يلزمه الألف، وزيد بدل منه فلا شاهد فيه، والله أعلم.

المضاف إلى ياء المتكلم

أفرده بالذكر لأن له أحكاماً ليست في الباب السابق.

قوله: **(معتلاً)** المراد به خصوص المنقوص والمقصور بقرينة تمثيله لا نحو ظبي فإنه كالصحيح هنا وإن كان المعتل يشمله.

قوله: **(أو يك كابنين)** في حيز النفي كالذي قبله أي إذا لم يكن واحداً من هذه المذكورات.

قوله: **(فذي)** مبتدأ أول، وجميعها ثان، والياء ثالث، وفتحها رابع، وبعد بالضم حال

---

(١) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٢٦؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٨٤.
والشاهد فيه قوله: «بيمين أصدق من يمينك مقسم» يريد: بيمين مقسم أصدق من يمينك، ففصل بين المضاف، وهو قوله: «يمين» وبين المضاف إليه، وهو قوله: «مقسم» بنعت المضاف، وهو قوله: «أصدق».

(٢) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في همع الهوامع ٤/ ٢٩٦، ولم نجده في ديوانه.
والشاهد فيه قوله: «وفاق كعبُ بجير»، ففصل بين المضاف «وفاق»، والمضاف إليه «بجير» بالمنادى «كعب».

(٣) من الرجز، وهو في همع الهوامع ٢/ ٥٣، ولم نهتدِ إلى قائله في المصادر التي بين أيدينا.
والشاهد في قوله: «كأن برذون أبا عصام، زيدِ» حيث فصل بين المضاف «برذون» والمضاف إليه «زيد» بالمنادى «أبا عصام» والأصل: «كأنّ برذون زيدِ يا أبا عصام».

٤٢٢ ـ وتُدغَمُ اليا فيه والواوُ وإنْ ما قَبْلَ واوٍ ضُمَّ فاكسِرهُ يَهُنْ
٤٢٣ ـ وألِفاً سَلِّمْ وفي المقصور عن هذيل انقلابُها ياءً حَسَنْ

يُكْسَرُ آخرُ المضاف إلى ياء المتكلم، إن لم يكن مقصوراً ولا منقوصاً، ولا مثنى، ولا مجموعاً جمع سلامة لمذكر، كالمفرد وجمعي التكسير الصحيحين، وجمع السلامة للمؤنث، والمعتلِّ الجاري مجرى الصحيح، نحو: غلامي، وغلماني، وفتياتي، ودلوي، وظبيي، وإن كان معتلاً؛ فإما أن يكون مقصوراً، أو منقوصاً فإن كان منقوصاً أدغمت ياؤه في ياء المتكلم، وفتحت ياء المتكلم، فتقول قاضي رفعاً، ونصباً، وجرّاً، وكذلك تفعل بالمثنى وجمع المذكر السالم في حالة الجر والنصب، فتقول: رأيتُ غُلامي وزيدي ومررتُ بغلامي وزيْدي والأصلُ:

من الياء أي بعد هذه المذكورات أو متعلق باحتُذِي بضم التاء ماض مجهول، أي اتبع وهو خبر عن فتحها، والجملة خبر عن الياء ربطت بالهاء من فتحها، والجملة خبر عن جميعها، والرابط محذوف وهو المضاف إليه بعد، والجملة عن ذي فإن جعل جميعها تأكيداً فالمبتدآت ثلاثة فقط وحق المقابلة أن يقول: فذي جميعها سكون آخرها احتذي، لأن كلامه أوّلاً في آخر المضاف لا في حال الياء لكنه اكتفى بقوله: وتدغم الياء، وقوله: وألفاً سلم لاستلزام ذلك السكون.

قوله: **(تدغم الياء)** أي التي في آخر الاسم المضاف. وقوله: فيه، أي في ياء المتكلم المذكورة بقوله: جميعها الياء، وذكره هنا لتأولها باللفظ.

قوله: **(والواو)** أي بعد قلبها ياءً ولم يذكره المصنف للعلم بأن الإدغام إنما يكون في المثلين وللإشعار به من قوله: وإن ما قبل واو ضم فاكسره.

قوله: **(يهن)** بضم الهاء أي يسهل في النطق وكسر الهاء مفسد للمعنى لأنه من الوهن وهو الضعف، ولو قال: يلن لسلم من عيب السناد.

قوله: **(يكسر آخر المضاف إلخ)** أي مع سكون الياء وفتحها كما سيذكره فهذان وجهان ويجوز حذف الياء اكتفاء بالكسر قبلها وقلبها ألفاً بعد فتح ما قبلها كغلاماً، وقد تحذف الألف اكتفاء بالفتحة فالجملة خمسة أوجه، ولا تختص الثلاثة الأخيرة بالنداء خلافاً للتسهيل لكنها تختص بالإضافة المحضة، أما في غيرها كمكرمي فلا حذف ولا قلب لأنها في نيّة الانفصال فلم تكن الياء كجزء الكلمة.

قوله: **(كالمفرد إلخ)** ذكر أربعة أشياء يكسر فيها آخر الاسم كما يسكن في أربعة.

قوله: **(فتقول قاضي)** إعرابه مقدر على ما قبل ياء المتكلم لتعذره مع سكون الإدغام، وإن كان قبل ذلك ثقيلاً فقط.

قوله: **(رأيت غُلامي)** بفتح الميم وزيدي بكسر الدال وكذا ما بعده.

بغلامين لي وزيدين لي فحذفت النون واللام للإضافة، ثم أدغمت الياء في الياء وفتحت ياء المتكلم.

وأما جمع المذكر السالم في حالة الرفع فتقول فيه أيضاً: جَاءَ زَيْديَّ كما تقول في حالة النصب والجر، والأصل زيدوي: اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء فصار اللفظ زيدي.

وأما المثنى - في حالة الرفع - فَتسلم ألفُهُ وتفتح ياء المتكلم بعده، فتقول: زيداي، وغلاماي، عند جميع العرب.

وأما المقصور فالمشهور في لغة العرب جعله كالمثنى المرفوع، فتقول: عصاي، وفتاي.

وهذيل تقلب ألفه ياء وتدغمها في ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم، فتقول: عَصَيَّ ومنه قوله:

[٢٤٥] سَبَقُوا هَوَيَّ وأَعنَقُوا لِهَوَاهُمُ فَتخرُموا ولكُلِّ جنب مصرعُ[1]

فالحاصلُ: أن ياءَ المتكلم تفتح مع المنقوص: كرامِيَّ، والمقصور، كعصَاي والمثنى:

قوله: **(فحذفت اللام والنون للإضافة)** قال الصبان: هذا هو التحقيق عندي وإن اشتهر أن حذف اللام للخفة والنون للإضافة فليس في الشارح تسمح خلافاً لمن توهمه ا هـ، ولعل وجه ما اشتهر أن اللام لا تنافي الإضافة للجمع بينهما في نحو لا أبا لك عن سيبويه كما مر في باب لا.

قوله: **(لتصح الياء)** أي المنقلبة عن الواو.

قوله: **(زيدي)** هو مرفوع بواو مقدرة لتعذرها مع الياء، وقيل بالواو المنقلبة ياءً وهو المختار كما مرَّ في باب الإعراب.

قوله: **(تقلب ألفه ياءً)** أي جوازاً عوضاً عن الكسرة التي يستحقها ما قبل الياء فهو مما ناب فيه حرف عن حركة في غير باب الإعراب، ومثله لا رجلين ا هـ يس قال الموضح: واتفق الجميع على قلب الألف ياءً في: على ولدي مع كل ضمير لا خصوص الياء كعليه ولدينا ا هـ، ومثلهما إلى.

قوله: **(سبقوا هوى)** قاله أبو ذؤيب في قصيدة يرثي بها بنيه الخمسة هلكوا جميعاً في طاعون وأعنقوا، أي أسرعوا من العَنَق بفتحتين نوع من السير وتخرموا ماض مجهول، أي خرمتهم المنية، أي أخذتهم.

قوله: **(أن ياء المتكلم تفتح إلخ)** أي في الكثير الشائع، وتكسر قليلاً إذا كانت مشددة

---

(١) البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب في لسان العرب مادة (هوا)؛ وشرح أشعار الهذليين ١/ ٧.
والشاهد فيه قوله: «هويَّ»، والأصل: هواي، فقلب الألف ياء على لغة هذيل، وأدغمها في ياء المتكلم.
اللغة: «أعنقوا»: أسرعوا، «تخرموا»: هلكوا وماتوا.

كغلاماي رفعاً، وغلامي نصباً وجراً، وجمع المذكر السالم كَزَيْديّ رفعاً ونصباً وجراً، وهذا معنى قوله: فَذِي، جَميعُها اليا بعد فتحها احتُذِي.

وأشار بقوله: وتُدْغَمُ إلى أن الواو في جمع المذكر السالم، والياء في المنقوص وجمع المذكر السالم والمثنى تدغم في ياء المتكلم.

وأشار بقوله: وإنْ ما قبل واو ضُمّ إلى أن ما قبل واو الجمع: إن انضم عند وجود الواو يجب كسره عند قلبها ياء لتسلم الياء، فإن لم ينضم ـ بل انفتح ـ بقي على فتحه، نحو: مُصْطَفون فتقول مُصْطَفي.

وأشارَ بقوله وألفاً سلم إلى أن ما كان آخره ألفاً كالمثنى والمقصور، لا تقلبُ ألفه ياء بل تسلمُ نحو غلامَاي وعَصَاي.

وأشار بقوله وفي المقصور إلى أن هَذيلاً تقلب ألف المقصور خاصة فتقول عصي وأما ما عدا هذه الأربعة فيجوز في الياء معه الفتح والتسكين فتقول: غُلاميَ وغُلامي.

إعمال المصدر

٤٢٤ ـ بِفِعْلِهِ المَصْدَرَ أَلحِقْ في العَمَلْ مضافاً، أو مجرداً، أو مَعَ أَلْ

بأن أدغم فيها كمسلميَّ وقاضيَّ، وبها قرأ حمزة ﴿بِمُصْرِخِيِ﴾ [إبراهيم:٢٢] وكسر الحسن والأعمش ياء عصاي وهو أضعف من الكسر مع التشديد لكنه مطرد في لغة بني يربوع، وأما تسكين ﴿مَحْيَايَ﴾ [الأنعام:١٦٢] لورش فمن إجراء الوصل مجرى الوقف.

قوله: **(وأما ما عدا هذه الأربعة)** هو المفرد وجمع التكسير الصحيحان، والمعتل المشبه للصحيح وجمع المؤنث السالم فكل هذه يجوز فيها التسكين كما هو الأصل في كل مبنى، والفتح لأنه الأصل فيما كان على حرف واحد فهو أصل ثان، وكذا يجوز الحذف والقلب بوجهيه كما مر.

تنبيه: إذا كان آخر الاسم ياء مشددة قبل الإضافة كبني تصغير ابن وكرسي وحواري فهو من المعتل المشبه للصحيح لكن إذا أضيف للياء وجب حذفها لتوالي الأمثال، مع أنه كان يختار حذفها بدون توالٍ كما مر، وليس بعد الاختيار إلا الوجوب، وإذا حذفت فإما أن يبقى كسر ما قبلها، أو يفتح على حذفها بعد قلبها ألفاً لأنها بدل ثقيل، أو تحذف إحدى الياءين الأولين وتدغم الثانية في ياء المتكلم فتفتح على الأصل فيها، والله أعلم.

إعمال المصدر

قوله: **(بفعله المصدر إلخ)** اعترض بأنه يقتضي أن عمل المصدر لشبهه بالفعل كالوصف، وليس كذلك بل لأنه أصل للفعل ولذلك عمل ماضياً وغيره لأنه أصل الكل

٤٢٥ ـ إنْ كانَ فِعْلٌ مَعَ أنْ أو ما يَحُلُّ مَحَلَّهُ، ولاسمِ مصدرٍ عَمَلْ

يعمل المصدرُ عَمَلَ الفعلِ في موضعين.

أحدهما: أن يكون نائباً مناب الفعل، نحو: ضرباً زَيْداً فزيداً منصوبٌ بضرباً لنيابته مَنَاب اضْرِبْ وفيه ضمير مستتر مرفوع به كما في اضرِبْ وقد تقدم ذلك في باب المصدر.

والموضع الثاني: أن يكون المصدر مُقَدَّراً بأَنْ والفعل، أو بما والفعل، وهو المراد بهذا

والوصف لا يعمل إلا إذا كان بمعنى ما أشبهه وهو المضارع، وقد يجاب بأنه من إلحاق الفرع في العمل بالأصل فيه وهو الفعل لا من إلحاق المشبه به بالمشبَّه، فعلَّة الإلحاق مسكوتٌ عنها.

قوله: **(في العمل)** أي لا في غيره لأنه يخالف الفعل في أنه لا يعمل إلا بالشروط الآتية، وفي جواز حذف فاعله ولا يتحمل ضميره إذا حذف إلا إذا كان نائباً عن فعله، وفي رفعه نائب الفاعل خلاف، واختار بعضهم الجواز بشرط أمن اللبس كعجبت من قراءة في الحمام القرآن، ومن أكل وشرب الماء، بخلاف الفعل في الجميع.

قوله: **(إن كان إلخ)** فعل اسم كان ومع أن أو ما صفته وجملة يحلُّ خبرها.

قوله: **(نائباً مناب الفعل)** قيل عمله سماعي، وقيل، ينقاس في الأمر والدعاء والاستفهام فقط، وقيل: والإنشاء نحو: حمد الله والوعد نحو:

٣٠٠ ـ * قَالَتْ نَعَمْ وَبُلُوغاً بُغْيَةً وَمُنَى[(١)] *

والتوبيخ كقوله:

٣٠١ ـ * وَفَاقَانِيَ الأَهْوَاءُ والغِيُّ والهَوَى[(٢)] *

اهـ صبان: وأما نفس المصدر فقد مر في المفعول المطلق الخلف في ناصبه.

قوله: **(أن يكون مقدراً إلخ)** في التسهيل أن ذلك غالب لا شرط، ومن غير الغالب قول بعض العرب: سمْعُ أذني أخاك يقول ذلك فسمع مبتدأ مضاف لفاعله، وأخاك مفعوله، ويقول حال سدت مَسَدّ الخبر على حد: ضربي العبد مسيئاً، أي سمْع أذني أخاك حاصل إذا كان يقول ذلك ونحو: إن ضربك زيداً قبيح وكان إكرامك بكراً حسناً، ولا إعراض عن أحد فهذه المصادر عاملة مع أنه يمتنع تأويلها بالفعل لالتزام العرب عدم وقوعه في هذه المواضع لأنهم كما في الدماميني لا يقولون: أن اضرب العبد مسيئاً، ولا يوقعون أن وصلتها بعد أن وكان إلا

---

(١) لم نهتدِ إلى تخريجه.

(٢) ويروى على غير هذه الرواية «وفاقاً بين» حاشية الصبان (٢/ ٢٨٥).

الفصل، فيقدرُ بأن إذا أريد المضيُّ أو الاستقبال نحو: عجبت من ضَرْبِكَ زيداً أمس أو غداً،

مفصولة بالخبر نحو: ﴿إنْ لَكَ أَنْ لا تَجُوعَ فِيها﴾ [طه:١١٨] ولا الحرف المصدري وصلته بعد لا غير المكررة اهـ وعلل بعضهم الأول بأنه لا يصح تقديره بما ولا بأن المخففة لاشتراط أن يسبقهما طالب يعمل فيهما، ولا بأن المصدرية لأنها تخلص المضارع للاستقبال والقصد للإخبار بأن السمع حاصل لا سيحصل اهـ ونظر فيه بأنه يصح تقدير أن مع الماضي، فالأول أولى لكن أجاب عنه من جعل ذلك شرطاً بأن التقدير سائغ بحسب الأصل، وإن امتنع لهذا العارض وهو الوقوع في تلك المواضع وبأنه لا يلزم من كون اللفظ مقدراً بآخر صحة النطق به مكانه فالحاصل أن الشرط كون المصدر بمعنى الفعل وإن لم يصح حلوله محله، ويخرج به المصدر الذي لم يرد به الحدوث كما مر عن الشذور في: مررت فإذا له صوت صوت حمار من أن العامل في صوت الثاني محذوف، لأن الأول لم يرد به الحدوث حتى يؤول بالفعل ويعمل، بل إنك مررت به وهو في حال تصويت وكذا المصدر المراد به اسم عين أو معنى كأن يراد بالصوت الأول في هذا المثال الشيء المسموع فإنه لا يؤول بالفعل، وكذا المصدر المؤكد والمبين للعدد لأن تأويل الثاني يفوت العدد، وتأويل الأول يجعله نوعياً بإسناد الفعل إلى فاعله، والقصد أنه لمجرد التوكيد. أما النوعي فيعمل ولو في حالة كونه مفعولاً مطلقاً كضربت زيداً ضرب عمرو بكراً، أي مثل ضرب عمرو بكراً فتأمل وفي الإسقاطي قال ابن هشام: قد يرد على هذا الشرط أن المحلّى بأل لا يحل محله فعل مع أنه يعمل، والجواب أنه يحل وأل كالجزء منه اهـ.

تنبيه: يشترط أيضاً أن لا يكون مضمراً خلافاً للكوفيين ولا مصغراً ولا بتاء الوحدة كضربت، أما التي في أصل بنيته كرحمة فلا تضر ولا مفصولاً من مفعوله بتابع أو غيره فلا يجوز: أعجبني ضربك المبرح زيداً بخلاف: ضربك زيداً المبرح، لأن معموله كالصلة من الموصول فلا يفصل بينهما، وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى﴾ [الطارق:٨ ـ ٩] إلخ فيوم معمول لمحذوف أي يرجعه لا لرجعه للفصل بينهما بخبر إن، ولا محذوفاً ولهذا ضعف تقدير متعلق البسملة اسماً كابتدائي كما مر مع جوابه هناك، ولا مؤخراً عن معموله لكن جوز الرضي تقديم معموله الظرفي، واختاره السعد وغيره لتوسعهم فيه ومنه ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾ [الصافات:١٠٢] ﴿وَلاَ تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾ [النور:٢] ﴿وَلاَ يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلاً﴾ [الكهف:١٠٨] اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجاً ومخرجاً، وجعل الظرف متعلقاً بمحذوف حالا من المصدر تكلف وأن يكون مفرداً، وشذ إعمال غيره كقوله:

٣٠٢ ـ قَدْ جَرَّبُوهُ فما زادَتْ تَجارِبُهُمْ أَبا قُدَامَةَ إلاّ المَجْدَ والفَنَعا[1]

---

(١) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٥٩؛ ولسان العرب مادة (جرب) و(فَنَعَ).

والتقديرُ: من أنْ ضَرَبْتَ زيداً أمس، أو من أن تضربَ زيداً غداً، ويقدر بما إذا أريد به الحال نحو: عجبتُ من ضرْبكَ زيداً الآن التقديرُ: ممَّا تضرب زيداً الآن.

وهذا المصدر المقدرُ يعمل في ثلاثة أحوال: مضافاً، نحو: عجبتُ من ضَرْبكَ زيداً ومجرداً عن الإضافة وأل ـ وهو المنون ـ نحو: عجبتُ من ضَرْبٍ زيداً، ومحلى بالألف واللام، نحو: عجبت من الضرب زيداً.

وإعمال المضاف أكثر من إعمال المنون، وإعمال المنون أكثر من إعمال المحلى بأل، ولهذا بدأ المصنف بذكر المضاف، ثم المجرد، ثم المحلى. ومن إعمال المنون قوله تعالى: ﴿أو إطعامٌ في يوم ذي مسغبةٍ يتيماً﴾ [البلد: ١٤] فيتيماً منصوبٌ بإطعام وقول الشاعر:

[٢٤٦] بِضربٍ بالسيوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ أَزَلْنا هامَهُنَّ عنِ المَقيلِ[1]

فرؤوس منصوبٌ بضربٍ.

ومن إعماله وهو محلى بأل قوله:

بالفاء والنون والعين المهملة أي الخير والكرم، وترك المصنف الشروط لإغناء ما ذكره عنها إذ المضمر لا يقدر بالفعل بل لا يسمى مصدراً أصلاً، وتأويل المصغر وذو التاء، والمجموع يفوت المقصود منها وأما المفصول والمؤخر فلأن معمول الصلة لا يفصل بأجنبي ولا يتقدم على الموصول وإنما أطلنا في ذلك للاحتياج إليه، فتدبره والله أعلم.

قوله: **(ويقدر بما إلخ)** مقتضاه أن ما لا تقدر مع الماضي ولا المستقبل وليس كذلك، بل هي صالحة للأزمنة الثلاثة إلا أن يقال إنما خصوها بذكر الحال لتعذره مع أن ولأن دلالة أن مع الماضي على المضي، ومع المضارع على المستقبل أشد من دلالة ما عليهما.

قوله: **(أكثر من المنوّن)** أي في الاستعمال إلا فالمنوّن أقيس لشبهه الفعل في التنكير، ويليه المضاف لأنه كثيراً ما ينوي فيه الانفصال.

قوله: **(بضرب)** متعلق بأزلنا، والهام جمع هامة وهي الرأس كلها، وتطلق على جمجمة الدماغ وحدها. فإضافته لضمير الرؤوس للتأكيد على الأول وسهله اختلاف اللفظين ومن إضافة الجزء للكل على الثاني، وأراد بالقيل العنق لأنه محل إقالة الرأس أي استقرارها.

---

(١) من الوافر، وهو للمرار بن منقذ التميمي في المقاصد النحوية ٣/ ٤٩٩.
والشاهد فيه قوله: «بضربٍ . . . رؤوسٍ» حيث أعمل المصدر المنون «ضرب» عمل فعله، فنصب به مفعولاً به، هو قوله: «رؤوس».
اللغة: «المقيل»: موضع القيلولة.

[٢٤٧] ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أعدَاءَهُ يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأجَلْ[١]

وقوله:

[٢٤٨] فإنَّكَ والتأبِينَ عُرْوَةَ بعدَمَا دَعَاكَ وأيدِينَا إليهِ شَوَارِعُ[٢]

وقوله:

[٢٤٩] لَقَدْ عَلِمت أولى المغيرة أنني كَرَرْتُ فَلَمْ أنكُلْ عن الضربِ مسمعا[٣]

فأعداءه منصوب بالنكاية وعُروَةَ منصوب بالتأبين ومسمعاً منصوبٌ بالضربِ.

وأشار بقوله: ولاسم مصدرٍ عمل إلى أن اسم المصدر قد يعمل عمل الفعل. والمراد باسم المصدر: ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه ـ لفظاً وتقديراً ـ من

قوله: **(يخال الفرار إلخ)** أي يظن الهرب من الحرب يمنع الموت.

قوله: **(فإنك والتأبين)** هو مصدر أبنت الرجل لشد الموحدة وإسكان النون إذا بكيته وأثنيت عليه بعد الموت. ومن معانيه أن يعاب الإنسان في وجهه أو يذكر بقبيح، وكلها مناسبة هنا وفي بعض نسخ العيني: والتأنيب بنون فتحتية فموحدة وفسَّره بالتعنيف، وهو منصوب على أنه مفعول معه أو عطفاً على اسم أن وعروة مفعوله، وخبر إن في بيت بعده، ودعاك أي طلبك لنصرته، ويروى: رعاك أي حفظك، وشوارع أي ممتدة لقتله.

قوله: **(أولى المغيرة)** أي أوائل الخيل المغيرة على العدو، وأنكل أي أعجز مثلث الكاف وماضيه بالفتح والكسر ومصدره النكول كما في القاموس ومسمع كمنبر اسم رجل مفعول الضرب.

قوله: **(في الدلالة على معناه)** أي على معنى المصدر وهو الحدث لكن بواسطة، فإن الصحيح الذي صوبه بعضهم أن مدلول اسم المصدر مباشرة لفظ المصدر لا الحدث فهذا

---

(١) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٤٩٦، والكتاب ١/ ١٩٢.
والشاهد فيه قوله: «النكاية أعداءه» حيث نصب بالمصدر المقترن بـ «أن»، وهو قوله «النكاية»، مفعولاً به، وهو قوله: «أعداء».
اللغة: «النكاية» مصدر نكى العدوّ: إذا أوقع به وهزمه وغلبه، «يراخي»: يباعد.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب مادة «وقع».
والشاهد فيه قوله: «والتأبين عروة» حيث نصب «عروة» بـ «التأبين»، وهو مصدر محلّى «بأل» وقيل: التعريف بـ «أل» معاقب للتنوين، فيعمل عمل المنّون.
اللغة: «شوارع» أي مفتوحة ممدودة.

(٣) البيت من الطويل، وهو للمرار الأسدي في دوانه ص ٤٦٤، ولزغبة بن مالك في شرح المفصّل ٦/ ٦٤؛ ولمالك بن زغبة في الدرر ٥/ ٢٥٥.
والشاهد فيه قوله: «عن الضرب مسمعاً» حيث أعمل المصدر المقرون بـ «أل»، وهو الضرب في «مسمعاً».

بعض ما في فعله دون تعويض: كعطاءٍ، فإنه مساوٍ لإعطاء معنًى ومخالف له بخلوه من الهمزة الموجودة في فعله، وهو خالٍ منها لفظاً وتقديراً، ولم يعوض عنها شيءٌ.

واحترز بذلك مما خلا من بعض ما في فعله لفظاً ولم يخل منه تقديراً، فإنَّه لا يكون اسم مصدرٍ، بل يكون مصدراً، وذلك نحو: قتال فإنه مصدرٌ قاتل وقد خلا من الألف التي قبل التاء في الفعل ولكن خلا منها لفظاً ولم يخل منها تقديراً.

ولذلك نطق بها في بعض المواضع نحو: قاتل قيتالاً، وضارب ضيراباً لكن انقلبت الألف ياء لكسر ما قبلها.

واحترز بقوله دون تعويض مما خلا من بعض ما في فعله لفظاً وتقديراً، ولكن عُوض عنه شيء، فإنه لا يكون اسم مصدر، بل هو مصدرٌ، وذلك نحو: عِدةٍ، فإنه مصدر وَعَدَ وقد خلا من الواو التي في فعله لفظاً وتقديراً، ولكن عوض عنها التاء.

وزعم ابن المصنف أن عَطَاءَ مصدرٌ وأن همزته حذفت تخفيفاً، وهو خلاف ما صرح به غيرهُ من النحويين.

فرق معنوي، وما ذكره الشارح لفظي، وخرج بهذا القيد نحو: الكحل والدهن بضمِّ أولهما فإنه، وإن اشتمل على حروف الفعل، لم يدل على الحدث بل على ذات وهو الجوهر المعلوم.

قوله: **(من بعض ما في فعله)** أي من الحروف الأصلية أوالزائدة فإن حق المصدر أن يتضمن حروف فعله إما بمساواة له كتكلم تكلماً أو بزيادة كأكرم إكراماً فإن نقص دون تعويض كان اسم مصدر كتوضأ وضوأً وتكلَّم كلاماً.

قوله: **(دون تعويض)** متعلق بخلوه.

قوله: **(ولكن عوض عنه)** أي سواء كان العوض في آخره كما ذكره أولاً: كلَّم تكليماً وسلَّم تسليما فأنه نقص عن فعله إحدى اللامين المكررين، ولكن عوض عنها التاء في أوله لا المدة قبل آخره لوجودها لغير تعويض في نحو: إكراماً.

قوله: **(وزعم ابن المصنف إلخ)** لم ينفرد به بل تبع والده وجرى عليه الدماميني في شرح التسهيل، فقال: ينبغي أن يقيد لبعض الناقص بكونه أكثر من حرف كما قيده المصنف في شرحه كالوضوء والغسل والكلام والعرف والعون والكبر لبعد ما بينها وبين أفعالها أي توضأ واغتسل وتكلم واعترف وأعان وتكبر، وأما نحو: العطاء والثواب، فمصدران لقربهما من الفعل، إذ الأصل إعطاء وأثواباً فحذف زائدهما وهو الهمزة وحرِّك ما بعدها ليصح الابتداء به ا.هـ.

ومن إعمال اسم المصدر قوله:

[٢٥٠] أَكُفْراً بعد رَدِّ الموت عني وبعد عطائِكَ المائَةَ الرِّتَاعا[١]

فالمائة منصوبٌ بعطائك ومنه حديثُ الموطأ: من قُبلةِ الرجُلِ امرأتَهُ الوضوءُ فامرأته منصوبٌ بقُبلة وقوله:

[٢٥١] إذَا صَحَّ عَوْنُ الخالِقِ المرءَ لم يجدْ عسيراً من الآمالِ إلاّ ميسراً[٢]

وقوله:

[٢٥٢] بعِشْرَتِكَ الكرامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ فلا تَرينَ لغيرِهِمُ ألوفا[٣]

وإعمالُ اسم المصدر قليل، ومن ادعى الإجماع على جواز إعماله فقد وهِم، فإنَّ الخلاف في ذلك مشهور، وقال الصيمري[٤]: إعماله شاذ، وأنشد (أكفراً ـ البيت).

قوله: (وبعد عطائك) اسم مصدر ومضاف لفاعله والمائة مفعوله أي المائة من الإبل، والرتاع بالفوقية جمع راتعة.

قوله: (من قبلة الرجل) اسم مصدر مضاف لفاعله، وامرأته مفعوله، والجار والمجرور خبر مقدم عن الوضوء.

قوله: (إذا صح عون الخالق إلخ) هو بمعنى قوله:

إذا كان عون الله للعبد مُسعِفاً تهيَّا له في كُلِّ أَمْرٍ مُرَادُهُ

وإن لم يكن عَوْنٌ مِنَ الله لِلْفَتَى فَأَوَّلُ ما يَجْنِي عَلَيْهِ اجْتِهَادُهُ

قوله: (فلا تُرِيَنْ) مضارع مجهول، وألوفاً بفتح الهمزة وضم اللام أي محباً مفعوله الثاني.

قوله: (فإن الخلاف فيه مشهور) محله اسم المصدر غير العلم وغير المبدوء بميم زائدة لغير مفاعلة أما العلم فلا يعمل اتفاقاً كيسار وفجار وبرة إن كانا من أفجر وأبر، أي صيَّره ذا

---

(١) البيت من الوافر، وهو للقطامي في ديوانه ص ٣٧؛ ولسان العرب (عطا)، و(رهف).
والشاهد فيه قوله: «عطائك المائة» فقد علم اسم المصدر الذي هو «عطاء» عمل الفصل، فنصب المفعول الذي هو قوله: «المائة» البد إضافته لفاعله، وهو ضمير المخاطب.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ٣/٥٢٥.
والشاهد فيه قوله: «عونُ الخالقِ المرءَ» حيث نصب «المرءَ» باسم المصدر المضاف إلى فاعله، وهو قوله: «عون».

(٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في معجم شواهدالعربية ١/١٤١.
والشاهد فيه قوله: «بعشرتك الكرام» حيث أعمل اسم المصدر «عشرة» المضاف إلى فاعله عمل فعله، فنصب به مفعولاً به، وهو قوله: «الكرام».

(٤) الصيمري: عبد الله بن علي بن إسحاق أبو محمد النحوي، له «التبصرة في النحو». انظر: «بغية الوعاة» (٢/٤٩).

وقال ضياء الدين بن العلج في البسيط: ولا يبعدُ أن ما قام مقام المصدر يعمل عمله، ونقل عن بعضهم أنه قد أجاز ذلك قياساً.

٤٢٦ ـ وبَـعْـدَ جَـرِهِ الـذي أضـيـفَ لـهُ كَـمِّـلْ بِـنَـصْـبٍ أو بِـرَفْـعٍ عَـمَـلَـهُ

يضاف المصدر إلى الفاعل فيجره، ثم ينصب المفعول، نحو: عجبْتُ من شربِ زيدٍ العسلَ وإلى المفعول ثم يرفع الفاعل، نحو: عجبت من شُربِ العسلِ زيدٌ ومنه قوله:

[٢٥٣] تنفي يَدَاهَا الحَصَىٰ في كُلِّ هاجِرةٍ نَفْيَ الدراهيم تَنْقَادُ الصَّيارِيفِ[١]

وليس هذا الثاني مخصوصاً بالضرورة، خلافاً لبعضهم، وجُعل منه قوله تعالى: ﴿ولله

فجور وبر، وإلا فهما مصدران لفجر وبرَّ، ولا يرد ذلك على قوله: ولاسم مصدر عمل لأنه مقيد بقيد المصدر وهو صحة تأويله بالفعل، وأما المبدؤ بالميم المذكورة فيعمل اتفاقاً كالمضربة والمحمدة ومنه قوله:

٣٠٣ ـ أَظَلُومُ انَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً أَهْدَى السَّلامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ[٢]

فالهمزة للنداء، ومصابكم اسم إن مضاف لفاعله، ورجلاً مفعوله، وجملة أهدى السلام صفة رجل، وتحية مفعول مطلق لأهدى كقعدت جلوساً أو حال من الفاعل وظلم خبر إنَّ واحترز بغير المفاعلة من نحو: ضارب مضاربة فإنه مصدر لا اسمه كذا في التوضيح، وتبعه الأشموني هنا وذكر غيرهما أن ذا الميم مصدر مطلقاً، وجرى عليه في الشذور.

قوله: **(الصيمري)** بفتح الميم نسبة إلى صيمرة بلدة بالعجم.

قوله: **(وبعد جره إلخ)** فيه أفاده أن جر المضاف إليه بالمضاف لا بالإضافة، ولا الحرف المقدر وقوله: كمل، أي إن أردته وإلا فهو غير لازم فيزاد على صور الشارح الثلاثة صورتان إضافته للفاعل مع حذف المفعول نحو ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ﴾ [التوبة: ١١٤] أي ربه، وعكسه نحو: لا يسأم الإنسان من دعاء الخير أي من دعائه الخير.

قوله: **(تنفي يداها)** أي الناقة المذكورة قبل، والهاجرة وقت اشتداد الحر نصف النهار، ونفي الدراهيم مفعول مطلق أي نفياً كنفيها وهو جمع درهام لغة في درهم، فالياء منقلبة عن ألف المفرد لا للإشباع بخلاف ياء صياريف، لأنه جمع صيرف، وتنقاد بمعنى النقد فاعل نفي وكل مصدر جاء على تفاعل فهو بفتح التاء إلا تلقاء وتبيان، فبالكسر.

قوله: **(وليس كذلك)** أي لأن حج المستطيع ليس إلا على نفسه لا غيره، وإلا لزم تأثيم

---

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في لسان العرب مادة (صرف)، ولم نجده في ديوانه.
والشاهد فيه قوله: «والصياريفِ» حيث مطل كسرة الراء، فتولَّدت الياء، وذلك للضرورة الشعرية.

(٢) البيت من الكامل، وهو للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص ٩١؛ والأغاني ٩/ ٢٢٥.

على الناس حجُّ البيتِ من استطاعَ إليهِ سبيلاً﴾ [آل عمران: ٩٧]. فأعرب من فاعلاً بحج ورُدَّ بأنه يصيرُ المعنى . ولله على جميع الناس أن يحج البيتَ المستطيعُ، وليس كذلك، فمَنْ بدلٌ من الناس والتقدير: ولله على الناس مستطيعهم حجُ البيت، وقيل: مَنْ مبتدأ، والخبر مخذوف، والتقدير: من استطاع منهم فعليه ذلك.

ويُضافُ المصدرُ أيضاً إلى الظرف ثم يرفع الفاعل وينصب المفعول، نحو: عجبتُ من ضربِ اليوم زيدٌ عمراً.

٤٢٧ ـ وَجُرَّ ما يتبعُ ما جُرَّ ومَنْ رَاعى في الإتباع المحلَّ فَحسَنْ

إذا أضيف المصدر إلى الفاعل ففاعله يكون مجروراً لفظاً، مرفوعاً محلاً، فيجوز في تابعه، - من الصفة، والعطف، وغيرهما -، مراعاة اللفظ فيجر، ومراعاةُ المحلِّ فيرفعُ فتقول: عجبْتُ من شربِ زَيْدٍ الظريفِ، والظريفُ.

ومن إتباعه على المحل قوله:

[٢٥٤] حتى تهجَّرَ في الرواح وهَاجَها طَلَبَ المُعقِّب حقهُ المظلُومُ[(١)]

جميع الناس بترك مستطيع، واحد وهذا الرد مبنيٌّ على أن أل في الناس للاستغراق فإن جعلت للعهد الذكري صح الاستشهاد لتقدم ذكر الناس رتبة من رتبة المبتدأ وهو حج مع متعلقاته التقديم فالمعنى حج البيت من استطاع واجب على الناس المذكورين وهم المستطيعون، وأصرح منه في الاستشهاد حديث: «وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً»[(٢)].

قوله: (**فمن بدل من الناس**) أي بدل بعض، والرابط محذوف أي منهم كما أشار إليه الشارح، ويلزم على ذلك الفصل بين البدل والمبدل منه بأجنبي وهوالمبتدأ.

قوله: (**وقيل من مبتدأ**) وهي إما شرطية أو موصولة.

قوله: (**وجرَّما يتبع إلخ**) ما الأولى مفعول جر، والثانية مفعول يتبع، وقوله: فحسن، خبر لمحذوف أي فرأيه حسن. وإنما يجرُّ التابع إذا عدم المانع لا في نحو: أعجبني إكرامك وزيداً لإقناع العطف بلا إعادة الخافض عند غير المصنف.

قوله: (**حتى تهجر إلخ**) أي سار ذلك الحمار الوحشي في الهاجرة أي شدة الحر، والرواح من الزوال إلى الليل، وهاجها أي أثار أتناه المرافقة له في طلب الماء وطلب المعقب

---

(١) البيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٢٨؛ ولسان العرب ١/ ٦١٤.
والشاهد فيه قوله: «المظلوم» بالرفع، وهو نعت لِ «المعقّب» المجرور لفظاً والمرفوع محلاً لأنه فاعل المصدر «طلب» فيكون الشاعر قد أتبع النعت لمنعوته على المحل.

(٢) هذا الحديث لم نجده في الكتب الستة، ولا في مجمع الزوائد بهذا اللفظ وإنما روي بلفظ «وحج البيت» فقط في البخاري ومسلم وأحمد والترمذي والنسائي، وهذا اللفظ بكامله هو موافق للآية (٩٦ من سورة آل عمران ولكن بدون واو).

فرفع المظلوم لكونه نعتاً للمعقب على المحل.

وإذا أضيف إلى المفعول، فهو مجرور لفظاً منصوب محلاً، فيجوز ـ أيضاً ـ في تابعه مراعاة اللفظ والمحل، ومن مراعاة المحل وقوله:

[٢٥٥] قَدْ كُنْتُ داينتُ بها حَسَّاناَ   مخافَةَ الإفلاسِ واللَّيَّانا[1]

فاللَّيَّانا معطوف على محل الإفلاس.

إعمال اسم الفاعل

٤٢٨ ـ كفعلهِ اسمُ فاعل في العمل   إنْ كانَ عن مُضِيِّه بِمعزَلِ

مصدر لهاج على حد: قعدت جلوساً مضاف إلى فاعله وهو المعقب بكسر القاف المشددة أي الغريم الطالب لغريمه من عقب في الأمر طلبه بجد، وحقه مفعول طلب، والمظلوم صفة المعقب على محله أي هاجها هيجاناً كطلب المظلوم حقه.

قوله: **(قد كنتُ داينتُ)** بتقديم التحتية على النون أي أخذت تلك الجارية المعلومة في دَيْنٍ لي عليه، والليان بفتح اللام أكثر من كسرها: المماطلة والله أعلم.

إعمال اسم الفاعل

عرفه التسهيل بأنه الصفة الدالة على فاعل الحدث، الجارية في مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعالها، وفي حالتي التذكير والتأنيث، المفيدة لمعنى المضارع أو الماضي فخرج بالدالة على الفاعل اسم المفعول وما بمعناه كقتيل، وبالجارية على المضارع الجارية على الماضي كفرح، وغير الجارية على فعل ككريم، وبالتأنيث نحو أهيف فإنه لا يجري على المضارع إلا في التذكير لأن مؤنثه هيفاء ولمعناه أو معنى الماضي لإخراج نحو: ضامر الكشح، مما دلّ على الاستمرار، ويخرج به أيضاً أفعل التفضيل لأنه للدوام كما خرج بما قبله فهذه المخرجات ما عدا الأول والأخير صفات مشبهة لا اسم فاعل هذا هو الاصطلاح المشهور وأما ما سيأتي في أبنية أسماء الفاعلين من أنه يطلق عليها اسم الفاعل فباعتبار اصطلاح آخر وهو مجاز كما سيأتي وإن شئت فقل اسم الفاعل ما دلّ على فاعل الحدث، وجرى مجرى الفعل في إفادة الحدوث فخرج بالأول اسم المفعول، والثاني الصفة بجميع أوزانها، وأفعل التفضيل.

قوله: **(في العمل)** أي لا في غيره، فإنه يضاف لمعموله. ويطّرد جر معموله المتأخر

---

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٧، ولزياد العنبري في شرح التصريح ٢/ ٦٥.
والشاهد فيه نصب «الليّان» بإضمار عامل تقديره: «وأن خفت». وقيل: يجوز أن يكون معطوفاً على «مخافة»، والتقدير: مخافة الإفلاس ومخافة الليّان، ثم حذف المضاف، وهو قوله: «مخافة»، وأقام المضاف إليه مقامه، فانتصب انتصابه.

لا يخلو اسمُ الفاعل من أن يكون معرفاً بأل، أو مجرداً.

فإن كان مجرَداً عمل عمل فعله، من الرفع والنصب، إن كان مستقبلاً أو حالاً، نحو: هذا ضاربٌ زيداً ـ الآن ـ أو غداً.

وإنما عمل لجريانه على الفعل الذي هو بمعناه، وهو المضارع، ومعنى جريانه عليه: أنه موافق له في الحركات والسكنات؛ لموافقة ضارب ليَضْربُ فهو مشبه للفعل الذي هو بمعناه لفظاً ومعنى.

وإن كان بمعنى الماضي لم يعمل، لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه، فهو مشبه له معنى، لا لفظاً، فلا تقول: هذا ضاربٌ زيداً أمسِ، بل يجب إضافته، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ أمس وأجاز الكسائي إعمالَه، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وكلبُهُمْ بَاسطٌ ذراعيهِ بالوصيدِ﴾(١) فذراعيه منصوبٌ بباسط، وهو ماضٍ، وخرَّجهُ غيره على أنه حكاية حال ماضية.

بلام التقوية بخلاف الفعل، والمراد عمل التعدي أن تعدِّي فعله، واللزوم إن لزم، والجار متعلق بما تعلقت به الكاف أو بها نفسها لما فيها من معنى التشبيه بناءً على جواز التعلق بالحرف الذي فيه معنى الفعل.

قوله: **(بمعزل)** بكسر الزاي كما هو الرواية فيكون اسم مكان والباء ظرفية، و: عن مضيِّه، متعلق به لاكتفاء الظرف برائحة الفعل وإن كان اسم المكان لا يعمل في غيره. والمعنى إن كان مكان عزل أي إبعاد عن مُضِيِّ حدثه، والمكان هنا مجازيُّ وهو التركيب، ولا يصح جعله بمعنى الحدث، والباء للملابسة أي إن كان ملتبساً بانعزالِ لأنه كان يجب فتح زائه كما هو قياس مفعل للحدث من مكسور عين المضارع كما سيأتي.

قوله: **(إن كان مستقبلاً أو حالاً)** مثله الدال على الاستمرار على ما مر في الإضافة، ويشترط أيضاً أن لا يكون مصغراً ولا موصوفاً قبل عمله كالمصدر لأنهما من خواص الأسماء فيبعدانه عن الفعل، ولا تضرُّ التثنية والجمع لأنهما لا يغيران صيغة المفرد كالتصغير، ولأن علامتهما تلحق الفعل وإنما أبطلا عمل المصدر لبعده عن الفعل بضعف دلالته على الزمان جداً لأن لزومه له غير بيِّن بخلاف الوصف.

قوله: **(وإن كان بمعنى الماضي لم يعمل)** أي إلا إذا صح وقوع المضارع موقعه نحو: كان زيد ضاربا عمراً أمس لصحة: كان زيد يضرب إلخ بخلاف: هذا ضارب زيدا أمس لعدم صحة يضرب بدله.

قوله: **(فهو مشبه له)** أي للماضي معنى لكونه بمعناه لا لفظاً لأنه لم يوازنه.

قوله: **(وأجاز الكسائي إلخ)** محل الخلاف في نصبه المفعول كالمثال أما الفاعل فإن كان ضميراً رفعه اتفاقاً أو ظاهراً فكذلك على ظاهر كلام سيبويه، واختاره ابن عصفور. قال

---

(١) [الكهف: ١٨].

٤٢٩ ـ وَوَلي استفهاماً، أو حرفَ نِدَا   أو نَفياً، أو جا صفةً، أو مسندا

أشار بهذا البيت إلى أنَّ اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا اعتمد على شيء قبله، كأنْ يقع بعد الاستفهام، نحو: أضَاربٌ زيدٌ عمراً أو حرف النداء، نحو: يا طالعاً جبلاً، أو النفي نحو: ما ضاربٌ زيدٌ عمراً، أو يقع نعتاً نحو: مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً، أو حالاً، نحو: جاء زيدٌ راكباً فرساً ويشمل هذين النوعين قوله: أو جاء صفةً وقوله: أو مسنداً معناه: أنه يعمل إذا وقع خبراً، وهذا يشمل خبر المبتدأ نحو: زيدٌ ضاربٌ عمراً، وخبر ناسخه أو مفعوله نحو: كانَ زيدٌ ضارباً عمراً وإنَّ زيداً ضاربٌ عمراً، وظننت زيداً ضارباً عمراً وأعلمت زيداً عمراً ضارباً بكراً.

٤٣٠ ـ وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ محذُوفٍ عُرِفْ   فيستحقُ العملَ الذي وُصِفْ

قد يعتمد اسم الفاعل على موصوف مقدر فيعمل عَمل فعله، كما لو اعتمد على مذكورٍ ومنه قوله:

السيوطي: وهو الأصح لكن بشرط الاعتماد على شيء مما ذكروه ا هـ، ومقتضاه أنه يرفع الضمير وإن لم يعتمد في نحو: ضارب أنت أمس.

قوله: **(حكاية حال)** أي بدليل: ونقلبهم دون وقلبناهم، والمعنى يبسط ذراعيه. والمشهور في حكاية الحال أن يقدر الماضي واقعاً زمن التكلُّم، وقيل أن يقدر المتكلم نفسه موجوداً في زمن وقوع الفعل، ويعبر على كلٍّ بما يدل على الحال وكون الآية من ذلك إنما هو باعتبار المخاطبين لا الخالق جلَّ وعلا فإن الدنيا عنده كاللحظة الواحدة وقيل لا حاجة إلى الحكاية لأن حال أهل الكهف مستمر إلى الآن فيجوز أن يلاحظ في باسط جانب الحال فيعمل، وفي كلامهم ما يؤيده.

قوله: **(إلا إذا اعتمد على شيء)** أي ليَقرَّ به من الفعل. وأشار الشارح إلى أن ما في هذا البيت في معنى الشرط الواحد وهوالاعتماد على أحد المذكورات فإن لم يعتمد لم يعمل خلافاً للأخفش والكوفيين وهذا شرطه لعمله في المفعول وفي الفاعل الظاهر كما مر، وعدم المضي شرط لعمله في المفعول فقط فقول المغني: إن اشتراط الجمهور الاعتماد وكونه بمعنى المضارع إنما هو لعمل النصب، يعني به مجموع الأمرين وإلا فالاعتماد شرطٌ لعمل الرفع في الظاهر أيضاً عند الجمهور قاله الدماميني والشمني، أفاده الصبان.

قوله: **(أو حرف ندا)** الصواب أن المسوغ الاعتماد على الموصوف المقدر إذ التقدير يا رجلاً طالعاً جبلاً لأن حرف النداء مختص بالاسم فكيف يقربه من الفعل! وقد يقال: لم ندع أن حرف النداء مسوغ بل إذا وليه الوصف عمل وهذا لا ينافي كون المسوغ الموصوف المقدر وإنما صرح به هنا مع دخوله في قوله: وقد يكون الخ، لدفع توهم أن النداء يبعده من الفعل فلا يعمل.

قوله: **(والنفي)** أي ولو تأويلاً نحو: إنما ضارب زيد عمراً، وغير مضيع نفسه عاقل.

قوله: **(أو مفعوله)** أي مفعول ناسخه.

قوله: **(محذوف عرف)** أي بقرينة حالية كاختصاص الصفة نحو: مررت بعاقل، أو مقالية كبيتي الشارح بدليل بقيتهما، وكالنداء لأنه ظاهر في العاقل بخلاف: مررت بقائم.

[٢٥٦] وكم مالىءٍ عينيهِ من شيءِ غيرهِ إذا راحَ نحو الجمرَةِ البيضُ كالدُّمى(١)

فعَيْنَيهِ منصوبٌ بمالىءٍ ومالىء صفة لموصوف محذوف وتقديره: وكم شخص مالىء، ومثلُه قوله:

[٢٥٧] كناطحٍ صخرةً يوماً ليُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا، وأَوْهَى قرنهُ الوعِلُ(٢)

التقدير: كوعلٍ ناطحٍ صخرةً.

٤٣١ ـ وإنْ يكُنْ صِلَةَ ألْ ففي المُضي وغَيرِهِ إعمالُه قد ارتُضي

إذا وقع اسمُ الفاعل صلة للألف واللام، عمل: ماضياً ومستقبلاً، وحالاً، لوقوعه حينئذٍ موقع الفعل، إذ حَقُّ الصلة أن تكون جملة؛ فتقول: هذا الضاربُ زيداً ـ الآن ـ، أو غداً، أو أمس.

هذا هو المشهور من قول النحويين، وزعم جماعة من النحويين ـ منهم الرُّماني ـ أنه إذا وقع صلةً لأل لا يعمل إلا ماضياً، ولا يعمل مستقبلاً، ولا حالاً وزعم بعضهم أنه لا يعمل مطلقاً، وأن المنصوب بعده منصوبٌ بإضمار فعل، والعجبُ أن هذين المذهبين ذكرهما

قوله: **(وكم مالىء إلخ)** كم خبرية مبتدأ: حذف خبرها أي لا يفيده نظره شيئاً، ومالىء اسم فاعل من ملأ يملأ تمييز لكم مجرور بإضافتهما إليه، وعينيه مفعوله، ومن شيء غيره أي ملك غيره متعلق به وراح تامة بمعنى ذهب، والبيض أي النساء الحسان فاعلها، وكالدُّمى حالٌ منه وهو بضمِّ الدال جمْع دمية كذلك وهي الصورة من العاج شبه بها النساء لحسنها وبياضها فإن جعلت راح ناقصة بمعنى صار كان خبرها نحو الجمرة أي صار البيض كائنة نحو الجمرة، وكالدمى حال أيضاً، والمعنى على تمامها أظهر فتدبر.

قوله: **(ليوهيها)** بالياء التحتية بعد الهاء يقال: أُوْهِيَ الشيء يوهيه أي أضعفه، ويروى بالنون بدل الياء بمعناه والوعل ككتف وذهب التيس الجبلي.

قوله: **(قد ارتضى)** أي بلا شرط اعتمادٍ كما في التصريح، ولا عدم تصغير ولا وصف كما في ألفية ابن معطي والسيوطي.

قوله: **(لا يعمل مطلقاً)** أي وأل فيه معرفة لا موصولة.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعمر بن ربيعة في ديوانه ص ٤٥٩؛ والكتاب ١/ ١٦٥.
والشاهد فيه قوله: «ومن مالىء عينيه» حيث نوّن «مالىء» ونصب ما بعده تشبيهاً بالفعل المضارع، لأنه من معناه ولفظه.

(٢) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ص ١١١؛ وشرح التصريح ٢/ ٦٦.
والشاهد فيه قوله: «كناطح صخرةً» حيث أعمل اسم الفاعل المنون، وهو قوله: «ناطح» عمل فعله، فنصب به «صخرة» اعتماداً على الموصوف المقدَّر، والتقدير: كوعلٍ ناطحٍ صخرةً.

المصنف في التسهيل، وزعم ابنُهُ بدر الدين[(١)] في شرحه أن اسم الفاعل إذا وقع صلة للألف واللام عَمِلَ ماضياً، ومستقبلاً، وحالاً باتفاقٍ، وقال بعد هذا أيضاً: ارتَضَى جميع النحويين إعماله يعني إذا كان صلة لأل.

٤٣٢ ـ فَعَّالٌ أو مِفْعَالٌ أو فَعُولُ ... في كثرةٍ عَنْ فاعلٍ بَدِيلُ

٤٣٣ ـ فيستحقُّ مَالَهُ من عملِ ... وفي فَعِيلٍ قَلَّ ذا وفَعِلِ

يصاغ للكثرة: فَعَّالٌ ومِفْعَالٌ، وفَعُولٌ، وفعيلٌ، وفَعِلٌ فيعمل عمل الفعل على حد اسم الفاعل، وإعمال الثلاثة الأول أكثرُ من إعمال فَعِيلٍ، وفَعِلٍ، وإعمال فعِيلٍ أكثرُ من إعمال فَعِلٍ.

فمن إعمال فعالٍ ما سمعه سيبويه من قول بعضهم: أما العَسَلَ فأنا شرَّابٌ وقول الشاعر:

[٢٥٨] أخا الحرب لبَّاساً إليها جِلاَلَها ... وليس بوَلاَّجِ الخوالفِ أعقلا[(٢)]

قوله: **(وزعم ابنه إلخ)** هو ما في شرح الكافية، ولعله لم يعتبر الخلاف لضعفه.

قوله: **(بديل)** خبر عن المذكورات قبله على حد ﴿والمَلائِكَةُ بَعْدَ ذٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤] أو لأن العطف بأو التي للأحد الدائر أي كل واحد منها على حدته بدليل، وسوغ الابتداء بها كونها أعلاماً على أوزان خاصة. وقوله: في كثرة، أي في التنصيص عليها كمًّا أو كيْفاً، وأما فاعل فمحتمل لها وللقلّة.

قوله: **(يصاغ للكثرة)** في نسخ من الثلاثي، وأخذه من قول المصنف عن فاعل لأنه إنما يجيء من الثلاثي فلا تُبنى هذه الأمثلة من غيره إلا ما شذَّ من قولهم: دراك وسآر من أدرك وأسأر أي أبقى في الكأس بقية، ومعطاء ومهوان من أعطى، وأهان وسميع ونذير من أسمع وأنذر، وزهوق من أزهق.

قوله: **(فتعمل عمل الفعل)** أي كلها على الصحيح حملاً على أصلها وهو اسم الفاعل، وأنكر الكوفيون إعمالها لزيادتها بالمبالغة على معاني أفعالها، ولزوال الشبه الصوري، والنصب بعدها بفعل مضمر تفسره هي وأنكر أكثر البصريين الأخيرين والجرمي فعلاً فقط.

قوله: **(على حد اسم الفاعل)** أي بشروطه وفاقاً وخلافاً.

قوله: **(أما العسل فأنا شراب)** فيه رد على منع الكوفيين تقديم المنصوب عليها وكون ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها إنما هو مع غير أما كما مر وسيأتي.

قوله: **(أخا الحرب)** كناية عن ملازمته لها، وإلى بمعنى اللام، وأراد بالجلال بكسر

---

(١) ابن الناظم تقدمت ترجمته ج١/ ص٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو للقلاخ بن حزن في لسان العرب مادة (ثعل).

والشاهد فيه قوله: لباساً إليها جلالها» حيث أعمل صيغة المبالغة «لبّاساً» عمل الفعل، فنصب بها المفعول به «جلالها» لاعتماده على موصوف مذكور، وهو قوله: «أخا الحرب».

فالعَسَلَ منصوبٌ بشرَّاب وجَلالها منصوب بلباس.

ومن إعمال مِفْعَالٍ قول بعض العرب: إنه لمِنْحَارٌ بوائِكَها فبوائكها منصوب بمنحار ومن إعمال فَعُولٍ قول الشاعر:

[٢٥٩] عَشَّية سُعْدَى لَوْ تَراءتْ لراهبٍ بدوْمَةَ تَجْرٌ دُوْنَهُ وحجِيجُ
قَلَى دِينَهُ واهتاج للشوقِ، إنها على الشوقِ إخوانَ العَزَاءِ هَيوجُ(١)

فإخْوَانَ منصوبٌ بهيوجُ ومن إعمال فَعِيلٍ قولُ بعضِ العرب: إن الله سَميعٌ دُعَاءَ من دَعَاهْ فدُعَاءَ منصوبٌ بسميع ومن إعمال فعل ما أنشده سيبويه:

الجيم جمع جُلّ بضمها ما يلبس في الحرب من الدرع ونحوه، والولاج فقال: من الولوج وهو الدخول، والخوالف بالخاء المعجمة جمع خالفة وهي في الأصل عماد البيت، وأراد بها البيت نفسه، وأعقلا بمهملة فقاف من أعقل الرجل إذا اضطربت رجلاه من الفزع وهو حال أو خبر ثانٍ لليس.

قوله: **(لمنحار بوائكها)** جمع بائكة وهي الناقة السمينة.

قوله: **(عشية إلخ)** نصب على الظرفية وسعدى بالضم اسم امرأة مبتدأ خبره الجملة الشرطية أي: لو تراءت إلخ، والجملة في محل جر بإضافة عشية إليها على ما في الصبان، فهي ظرف لشيء غير مذكور في البيت أي: كان كذا وكذا عشية كون سعدى من الجمال بحيث لو تراءت إلخ، ويحتمل أنها ظرف لتراءت فلا تكون مضافة ولم تنوَّن حينئذٍ للضرورة أو لمنع صرفها بأن أراد بها عشية معينة، أي لو تراءت سعدى لراهب وقت العشية فلا إلخ، وبدون صفة لراهب وهي بضم الدال قرية بين الشام والعراق تسمى دومة الجندل وتُجرٌ، وحجيج مرفوعان بالابتداء، ودونه خبر والجملة صفة ثانية لراهب، وهما اسما جمع لتاجر وحاج لا جمعان لأن الصحيح إن فعلاً وفعيلاً ليسا من صيغ الجموع قيل: والمسوغ للابتداء بهما العطف وفيه أنه لا يسوغ إلا بشرط كون أحد المتعاطفين فقط مسوغاً ولا مسوغ هنا فإن اعتبر في أحدهما كونه وصفاً لمحذوف أي قوم تجر مثلاً على حد ﴿مُؤْمِن خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١] أو الوصف المقدر أي تجر كثير لأن المقام للمبالغة فالثاني مثله في ذلك ولا حاجة للعطف، وقلا بالقاف أي أبغض جواب لو واهتاج أي ثار وإخوان العزاء أي الملازمين للتصبُّر مفعول مقدم لهيوج لأنه من هاج المتعدي لا اللازم يقال هاج الشيء بنفسه وهجته أنا أي أثرته.

---

(١) البيتان من الطويل، وهما للراعي النميري في ديوانه ص ٢٩، ولسان العرب مادة (هيج)، و(أخا).
والشاهد فيهما قوله: «إخوان العزاء هيوجُ» حيث أعمل صيغة المبالغة وهو قوله: «هيوج» وهو مؤخر عن مفعوله «إخوان».

[٢٦٠] حَذِرٌ أُمُوراً لا تَضِيرُ، وآمِنٌ ما ليسَ مُنجِيَهِ من الأقدارِ[١]

وقوله:

[٢٦١] أتاني أنَّهُم مزِقُونَ عرضي جِحَاشُ الكِرْمِلينِ لها فَدِيدُ[٢]

فأموراً منصوبٌ بحذر وعرضي منصوبٌ بمزِقٍ.

٤٣٤ ـ وما سِوَى المُفردِ مِثلَهُ جُعِلْ في الحُكمِ والشروطِ حيثُما عَمِلْ

ما سوى المفرد هو المثنى والمجموع نحو: الضارِبَيْنِ، والضارِبَتَيْنِ، والضاربين، والضُراب، والضوارب، والضاربات، فحكمها حكم المفرد في العمل وسائر ما تقدم ذكره من الشروط؛ فتقول: هذان الضاربان زيداً، وهؤلاء القاتلونَ بكراً، وكذلك الباقي ومنه قوله:

[٢٦٢] أو الفَاً مَكَّة من وُرْقِ الحِمَي[٣]

قوله: **(أتاني أنهم إلخ)** إن ومعمولاها فاعل أتى ومزقون بفتح فكسر جمع مزق كذلك من مزقت الثوب قطعته، والعرض محل المدح والذم من الإنسان والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام ماء في جبل طيء تشرب منه الجحاش، والفديد بفاء ودالين مهملتين التصويت أي هم مثل جِحَاش إلخ.

قوله: **(فأموراً منصوب بحذر)** أي لاعتماده على المبتدأ المقدر أي هو حذر وكذا ما ليس ينجيه منصوب بآمن.

قوله: **(وما سوى المفرد)** مبتدأ خبره جعل، ومثله مفعول ثانٍ لجعل وحيث ظرف له، وما زائدة وجملة عمل مضاف إليها حيث أو إن حيثما شرطية وعمل فعل الشرط، وجوابه محذوف أي جعل مثله،

قوله: **(وهو المثنى والمجموع)** أي من اسم الفاعل، وأمثلة المبالغة كما يعلم من الشواهد.

قوله: **(أوالفاً)** جمع آلفة من الألفة وهي المحبة، وهو حال من القاطنات في قوله:

---

(١) البيت من الكامل: وهو لأبان اللاحقي في خزانة الأدب ٨/ ١٦٩؛ ولأبي يحيى اللاحقي في المقاصد النحوية ٣/ ٥٤٣.
والتمثيل به في قولِهِ: «حِذِرٌ أموراً» حيث عملت الصفة المشبَّهة «حذِرَ» على وزن «فَعِلَ»، وقيل: البيت مصنوع.

(٢) البيت من الوافر، وهو لزيد الخير في ديوانه ص ١٧٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٦٨.
والشاهد فيه قوله: «مزقون عرضي» حيث أعمل جمع صيغة المبالغة فنصب به المفعول به، وهو قوله: «عرضي».
اللغة: «الجحاش»: جمع جحش، «الكرملين»: اسم ماء في جبل طيء، «الفديد»: الصياح.

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٤٥٣؛ ولسان العرب مادة (منى).
والشاهد فيه قوله: «أوالفاً مكّة» حيث نصب باسم الفاعل المجموع جمع تكسير، وهو قوله: «أوالفاً»، مفعولاً به، وهو قوله: «مكّة».

وقوله:

[٢٦٣] ثـم زادوا أنـهـم فـي قَـوْمِـهِـم غُـفُـر ذَنْـبُـهُـمْ غَـيْـرُ فُـخُـر[1]

٤٣٥ ـ وانصِبْ بذي الإعمالِ تلواً، واخفض وهـو لـنـصْـبِ مـا سـواهُ مُـقـتـضِـي

يجوز في اسم الفاعل العامل إضافته إلى ما يليه من مفعول، ونصبُه له، فتقول: هذا

---

٣٠٤ ـ * القَاطِنَاتُ البَيْتَ غير الريمِ[2] *

بضم الراء وشد التحتية جمع رائمة بمعنى ذاهبة ومكة مفعول أوالفاً، والورق جمع ورقاء وهي الحمامة التي يضرب بياضها إلى سواد، والحمى بفتح فكسر أصله الحمام حذفت الميم الأخيرة وقلبت الألف ياء والفتحة كسرةً للروي.

قوله: **(ثم زادوا أنهم إلخ)** بفتح الهمزة على تقدير الباء أي زادوا على غيرهم بأنهم إلخ، أو بكسرها على الاستئناف لبيان سبب الزيادة وحذف معمول زادوا للعموم وكذا عند تقدير اللام مع الفتح وغفر وفخر بضمتين جمع غفور وفخور بالخاء المعجمة أي غير مفتخرين أو بالجيم من الفجور وهوالكذب، وذنبهم مفعول غفروا إضافته لأدنى ملابسة أي ذنب الغير معهم.

قوله: **(وانصب إلخ)** أفاد بتقديم النصب أنه أولى لأنه الأصل. وقيل: الخفض للخفة وقيل سواء. وأفاد أيضاً أن العامل لا يضاف للفاعل لأنه لا ينصب وكذا لا يضاف للحال ولا التمييز بل للمفعول، وحكي إضافته للخبر في: أنا كائن أخيك لشبهه به، وأما قائم الأب فأضيف إلى فاعله لعدم عمله النصب، ومحل جواز الوجهين في الظاهر أما الضمير المتصل فيتعين جره بالإضافة لعدم التنوين كهذا مكرمك، وجعله الأخفش وهاشم في محل نصب كالهاء في الدرهم زيد مُعْطِيكَهُ، كما مر في الإضافة.

قوله: **(وهو لنصب ما سواه)** أي ما سوى التلو وهو ما فصل عن الوصف بفاصل ولو غير مضاف إليه نحو: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ في الأَرْضِ خَلِيَفةً﴾ [البقرة:٢٠] وإنما ينصب ما سواه إذا لم يكن فاعلاً، وإلا وجب رفعه كهذا ضارب زيد أبوه ولم يكن التُّلُوُّ مما يفصل به بين المتضايفين وإلاّ جاز جره كهذا معطي درهماً زيد و ﴿مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾ [إبراهيم:٤٧] ولم ينبه على ذلك لظهوره من مواضعه.

قوله: **(العامل)** خرج غيره فتجب إضافته لتاليه ونصب ما سواه ولو أكثر من واحد لامتناع الإضافة لشيئين كهذا معطي زيد أمس درهما ومعلم بكر أمس عمراً قائماً، ونصبه بفعل مقدر عند

---

(١) البيت من الرمل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٥٥؛ والكتاب ١/١١٣.

والشاهد فيه قوله: «غفر ذنبهم» حيث أعمل صيغة المبالغة «غفر» إعمال مفرده «غفور» الذي يعمل عمل فعله، فنصب به المفعول «ذنب»، وقد اعتمدت صيغة المبالغة على مخبَّر عنه مذكور، وهو اسم «أنَّ».

(٢) الرجز للعجاج وتمامه: «ورب هذا البلد المحرم والقاطنات البيت غير الريم»، وهو في ديوانه ١/٤٥٣، والكتاب ١/٢٦، ١١٠.

ضاربُ زيدٍ، وضارب زيداً فإن كان له مفعولان وأضفته إلى أحدهما وجب نصب الآخر؛ فتقول: هذا مُعْطِي زَيْدٍ درهماً، ومُعْطِي درهم زيداً.

٤٣٦ ـ واجْرُرْ أو انصِبْ تابع الذي انخَفَضْ كـمـبـتـغـي جـاهٍ ومَـالاً مَـنْ نَـهَـضْ

يجوز في تابع معمولِ اسم الفاعل المجرور بالإضافة: الجرُّ، والنصب، نحو: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرو وعمراً، فالجرُّ مراعاة للفظ، والنصبُ على إضمار فعل. وهو الصحيح. والتقدير: ويضرب عمراً أو مراعاةً لمحلِّ المخفوض، وهو المشهور، وقد رُوِيَ بالوجهين قوله:

[٢٦٤] الـواهـب الـمائةِ الـهجانِ وَعَبْدَهَا عُـوذاً تُـزجِّـي بـيـنـهـا أطـفـالـهـا[1]

قوم لعدم أهلية الوصف له وعند السيرافي بالوصف وإن كان ماضياً لشبهه المحلى بأل في عدم التنوين بسبب الإضافة ولطلبه له فعمل فيه كغيره من المقتضيات، ولما تعذرت الإضافة تعين النصب للضرورة وعليه يخرج ﴿وَجَعَلَ الليل﴾ [الأنعام:٩٦] بلا احتياج إلى اعتبار الاستمرار فتأمل.

قوله: (فتقول إلخ) وبالوجهين قرىء ﴿إِنَّ الله بَالِغُ أَمْرَهُ﴾ [الطلاق:٣][2] هل ﴿هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾ [الزمر:٣٨][3].

قوله: (وجب نصب الآخر) أي بالوصف لأنه عامل.

قوله: (تابع الذي إلخ) شمل جميع التوابع لأنه مفرد مضاف فيعُمُّ، والمثال لا يخصِّص. وقوله: انخفض، مخرج لتابع المنصوب فلا يجوز جره خلافاً للبغداديين لأن شرط الإتباع على المحل كونه أصلياً، والأصل في الوصف المستوفي للشروط النصب لا الجر وأشار بتقديم الجر إلى أرجحيته ما لم يمنع منه مانع كمنعه في نحو: الضارب الرجل وزيداً، لئلا يلزم إضافة الوصف المحلى بأل إلى الخالي منها، وجوّزه سيبويه لأنه يغتفر في التابع.

قوله: (على إضمار فعل) الأرجح إضمار وصف منون ليطابق المذكور ولأن حذف المفرد أسهل من الجملة فإن كان الوصف المذكور غير عامل تعين الفعل نحو: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلِ سَكَناً والشَّمْس﴾ [الأنعام:٩٦] أي ويجعل الشمس.

قوله: (وهو الصحيح) أي عند سيبويه لفقد الطالب للمحل فلا يعطف عليه إذ الوصف لا ينصب إلا إذا كان منوناً، أو بأل أو مضافاً إلى أحد مفاعيله، وضارب ليس كذلك.

قوله: (الواهب إلخ) الهجان ككتاب الإبل البيض الكرام يستوي فيه المفرد المذكر

---

(١) البيت من الكامل، وهو للأعشى في ديوانه ص ٧٧؛ والدرر ١/ ٢٦٩.
والشاهد فيه قوله: «من ذا قالها»، فإنَّه استعمل «ذا» اسماً موصولاً بمعنى «الذي» بعد «مَنْ» الاستفهامية، وجاء لهذا الاسم الموصول بصلة هي جملة «قالها» وعائد هو الضمير المستتد في «قال».

(٢) قرأ حفص ﴿بالغُ أمرِه﴾ وقرأ باقي العشرة ﴿بالغٌ أمره﴾.

(٣) قرأ أبو عمرو ويعقوب ﴿كاشفاتٌ ضرَّه﴾ وقرأ باقي العشرة ﴿كاشفات ضرِّه﴾.

بنصب عبد وجرِّه، وقال الآخر:

[٢٦٥] هل أَنْتَ باعثُ دينارٍ لحاجتنا أو عَبدَ رَبٍّ أَخَا عونِ بْنِ مِخْراقِ[1]

بنصب عَبْد عطفاً على محل دينار أو على إضمار فعل، التقدير: أو تبعثُ عَبْدَ ربٍّ.

٤٣٧ ـ وكلُّ ما قُرِّرَ لاسمِ فَاعِلِ يُعطى اسمَ مفعولٍ بلا تَفَاضُلِ

٤٣٨ ـ فَهْوَ كفعلٍ صِيغَ للمفعولِ في معناهُ كالمعطي كفافاً يكتفي

وغيره، وهو بالجر صفة للمائة وعوذاً بضم المهملة وآخره معجمة حال منها وهو جمع عائذ أي الناقة الحديثة النتاج بعشرة أيام أو خمسة ثم هي مطفل، وتزجي بزاي فجيم مضارع مجهول أي تساق بينها أطفالها ويلزم على جر عبد إضافة الوصف المحلى بأل للخالي منها وهو جائز عند سيبويه لاغتفارهم في التابع كما مر، أو يخرج على مذهب المبرد من أنه يضاف إلى مضاف لضمير ما فيه أل.

قوله: **(دينار)** اسم رجل وكذا عبد رب وأخا عون بدل من عبد رب وابن مخراق صفة لأخا.

قوله: **(وكل ما قرر إلخ)** جعله مفعولاً ثانياً ليعطي، واسم مفعول نائب فاعله أولى من رفعه بالابتداء خبره جملة يعطي لسلامته من حذف الرابط إن جعل اسم مفعول نائب الفاعل أي يعطاه ومن إنابة المفعول الثاني مع وجود الأول إن جعل النائب ضمير كل واسم مفعولاً ثانياً.

قوله: **(بلا تفاضل)** متعلق بيعطي أي لأنه لا يشترط فيه زيادة على شروط اسم الفاعل، وذلك لم يستفد من قوله وكل ما إلخ حتى يكون تأكيداً كما قيل بل هو تأسيس.

قوله: **(فهو كفعل)** الأظهر كون الفاء فصيحة، أي إذا أردت كيفية عمل اسم المفعول المستوفي للشروط فهو كفعل إلخ ولا يظهر كونها تفريعية لأن ما بعدها لم يعلم من الكلية السابقة.

قوله: **(في معناه)** أي في جزئه وهو الحدث، والمراد في عمله من إطلاق السبب وإرادة المسبب لأن عمل اسم المفعول مسبب عن كونه بمعنى فعله فلا يرد أن الكلام في العمل لا المعنى.

قوله: **(كالمعطي إلخ)** ألا فيه موصولة مبتدأ نقل إعرابها إلى صلتها وهو معطي لكونها بصورة الحرف، وفي معطي ضمير يعود إلى أل هو نائب فاعله، وكفافاً كسحاب مفعوله الثاني وهو ما يكفي الإنسان من الرزق بلا إسراف ولا تقتير ويكتفي خبر المبتدأ.

---

(١) البيت من البسيط، وهو لجابر بن رألان أو لجرير أو لتأبّط شرًا، أو هو مصنوع في خزانة الأدب ٨/ ٢١٥، ولجرير بن الخطفى، أو لمجهول، أو هو مصنوع في المقاصد النحوية ٣/ ٥١٣.
والشاهد فيه نصب «عبد ربّ» بإضمار اسم الفاعل، أو بإضمار فعل، وقيل: حَمْلاً على موضع «دينار».

جميع ما تَقَدَّم في اسم الفاعل. من أنه إن كان مجرداً عمِلَ إنْ كان بمعنى الحال أو الاستقبال، بشرط الاعتماد، وإنْ كان بالألف واللام عَمِل مطلقاً. يثبتُ لاسم المفعول، فتقول أمضروبٌ الزيدانِ. الآن.، أو غداً، أو جاءَ المضروبُ أبوهما. الآن.، أو غداً أو أمسِ. وحكمه في المعنى والعمل حُكمُ الفعلِ المبنيّ للمفعول، فيرفع المفعول كما يرفعهُ فِعلُهُ فكما تقول: ضرِبَ الزَّيْدَانِ تقول: أمضروبٌ الزَّيدانِ وإن كان له مفعولان رَفَعَ أحَدَهُمَا ونصبَ الآخرَ، نحو: المعطى كفافاً يكتفي، فالمفعول الأول ضمير مستتر عائد على الألف واللام، وهو مرفوع لقيامه مَقامَ الفاعل وكفافاً المفعول الثاني.

٤٣٩ ـ وَقَدْ يُضَافُ ذَا إلى اسم مُرتَفِعْ مَعْنًى، كَمحمودُ المقاصدِ الوَرِعْ

يجوز في اسم المفعولِ أن يُضافَ إلى ما كان مرفوعاً به، فتقول في قولك: زيدٌ مضروبٌ عَبْدُهُ: زَيدٌ مضروبُ العبدِ فنضيف اسم المفعول إلى ما كان مرفوعاً به، ومِثْلُه الورعُ محمودُ المقاصدِ، والأصل: الورعُ محمود مقاصدهُ ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل، فلا تقول: مررتُ بِرَجُلٍ ضاربِ الأبِ زيداً تريد ضارب أبوهُ زيداً.

قوله: **(وقد يضاف ذا)** أي اسم المفعول إجراءً له مجرى الصفة المشبهة في جواز الإضافة إلى المرفوع لكن بشرط كونه على وزنه الأصلي بأن يكون من الثلاثي كمفعول، ومن غيره كمضارعه المجهول فإن حوّل إلى فعيل ونحوه امتنع فيه ذلك فلا يقال جاء رجل كحيل عينه وقتيل أبيه بالجر خلافاً لابن عصفور.

تنبيه: قال الموضح في الحواشي إذا أريد باسم المفعول الثبوت كان صفة مشبهة فيعرب مرفوعه فاعلاً كما هو شأن الصفة لا نائبة لانسلاخه عما كان له قبل فأعطي حكم الصفة.

قوله: **(فتضيف اسم المفعول إلخ)** ظاهره أنه ينتقل من الرفع إلى الجر وليس كذلك لأن الوصف عين مرفوعه معنًى إذ مدلول المضروب هوالعبد فيلزم إضافة الشيء إلى نفسه، بل يحول الإسناد عن المرفوع كالعبد والمقاصد ويجعل نائب الفاعل ضمير الموصوف مبالغة بجعله هو المضروب والمحمود مثلاً لا غيره فيصير ذلك المرفوع فضلة والوصف منوّن فينصبه تمييزاً وتشبيهاً بالمفعول، ثم يجر بالإضافة رفعاً لقبح إجراء وصف المتعدي لواحد مجرى المتعدي لاثنين. فالجر فرع النصب وهو فرع الرفع كما هو شأن الصفة المشبهة ولم ينبّه المصنف على جواز النصب فيه أيضاً كالصفة للزومه للإضافة لما علمت أنها فرعه ولأنها أكثر منه، وتحويل الإسناد مجاز عقلي لإسناد الشيء إلى غير من هو له.

قوله: **(ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل إلخ)** أي المتعدي لأكثر من واحد اتفاقاً فإن تعدى لواحد جاز عند المصنف إن لم يلتبس فاعله بمفعوله كمثال الشارح، وقيل إن حذف مفعوله اقتصاراً

أَبنيةُ المصادرِ

٤٤٠ ـ فَعْلٌ قِياسُ مَصْدَرِ الـمُعـدَّى مِـــنْ ذِي ثَـــلاثَـــةٍ، كَــــرَدَّ رَدَّا

الفعلُ الثلاثي المتعدِّي يجيءُ مصدرهُ على فعل قياساً مطرداً، نصَّ على ذلك سيبويه في مواضع، فتقول: ردَّ ردًّا، وضَرَبَ ضرباً، وفَهِمَ فهماً، وزَعِمَ بعضهم أنه لا ينقاسُ، وهو غير سديد.

جاز وإلا فلا، واختاره ابن عصفور وغيره، والجمهور على المنع مطلقاً ويشهد للجواز قوله:

٣٠٥ ـ ما الرَّاحمُ القلبَ ظلاَّماً وإنْ ظَلَمَا ولا الـكـريـمُ بـمـنَّـاع وإنْ حـرَمَـا[١]

أما القاصر فيجوز فيه ذلك اتفاقاً إن أريد به الدوام كضامر البطن لأنه يصير صفةً مشبَّهة حقيقة، أو ملحقاً بها على ما مرَّ في الإضافة والله أعلم.

أبنية المصادر

قدم أعمال البابين على صيغهما لأن العمل أهم لكونه من علم الإعراب والصيغ من الصرف فذكْرها هنا استطراديٌ فلا يرد أن معرفة الذات تقدم على معرفة الصفة كالعمل.

قوله: **(فعل)** بفتح فسكون أي موازنه ومن ذي ثلاثة حال، ومن للتبعيض أي حال كون ذلك المعدى بعض الأفعال الثلاثية.

قوله: **(على فعل قياساً)** يستثنى منه ما دل على صناعة فقياسه فِعَالَة كحاكه حياكة وخَاطَه خِيَاطة وحجمه حجامة قيل: وعبر الرؤيا عبارة، والمراد بالقياس هنا عند سيبويه والجمهور أنه إذا ورد فعل لم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا لا أنك تقيس مع السماع خلافاً للفراء.

قوله: **(فتقول إلخ)** عدد المثال إشارة إلى أنه لا فرق في المتعدي بين كونه مضاعفاً أو مفتوح العين أو مكسورها أما مضمومها فخاص باللازم ولا فرق أيضاً بين كونه صحيحاً كضرب ضرباً أو معتل الفاء كوعد وعداً ووطىء وطئاً أو العين كباع بيعاً وخاف خوفاً، أو اللام كرمى رمياً ورقِيَ بالكسر أي صعد السلَّم رقياً وورد فيه أيضاً رقياً بضم فكسر على فعول كما في الصحاح أو مهموزاً كأكل أكلاً وأمن أمناً.

قوله: **(لا ينقاس)** أي لأن مصادر الأفعال الثلاثية لا تدرك إلا بالسماع فإذا عدم لا يقاس على شيء منها.

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر ٥/٢٩٤؛ وشرح الأشموني ٢/٣٤٦.

٤٤١ ـ وفَعِلَ اللازمُ بَابُهُ فَعَل كفَرَح، وكجوًى، وكَشَلَلْ

أي: يجيء مصدر فَعِلَ اللازم على فعلٍ قياساً، كفَرِحَ فَرَحاً، وجَوَى جِوًى، وشَلَّتْ يَدُه شللاً.

٤٤٢ ـ وَفَعَلَ اللازِمُ مِثْلَ قعدا لَهُ فُعُولٌ باطِّرَادٍ، كَغَدَا
٤٤٣ ـ ما لَمْ يَكُنْ مُستوجِباً: فِعَالا أو فَعَلاناً. فادر. أَوْ فُعَالا
٤٤٤ ـ فَأَوَّلٌ لِذِي امتناع كأبى والثَّانِ لِلَّذِي اقتضى تَقَلُّبا
٤٤٥ ـ لِلدَّا فعالٌ أو لصوتٍ، وَشَمل سَيْراً وَصَوْتاً الفَعِيلُ كَصَهَلْ

قوله: **(وفعل اللازم)** أي المكسور العين أما مفتوحها ففي البيت بعده والمكسور المتعدي سبق.

قوله: **(بابه فعل)** أي قاعدة مصدره موازن فعل بفتحتين إلا إذا دل على لون فالغالب فيه فُعلة بالضم كسمر سمرة وشهب شهبة ودهم دهمة.

قوله: **(كفرح إلخ)** مثل للصحيح والمضاعف ومعتل اللام ومنه عمي عمى وبقي بقى والجوى حرقة العشق ونحوه، وبقي معتل الفاء كوجع وجعاً، والعين كعور عوراً، والمهموز كأسف أسفاً.

قوله: **(وشلت يده)** أي فسدت عروقها وبطل عملها وأصله شَلِلَتْ بالكسر.

قوله: **(مثل قعداً)** حال من الضمير في اللازم وقوله كغدا عطف على مثل قعداً بإسقاط العاطف إذ لا وجه لعدم العطف مع أنه مثال ثانٍ لا أن يجعل قعد مثالاً للازم من حيث فتح العين، وغدا مثالاً له من حيث المصدر وأشار به إلى أنه لا فرق فيه بين الصحيح والمعتل، وبقي المضاعف كمر مروراً والمعتل إما باللام كغدا غُدوًّا وعتا عُتوّاً وعلا عُلُوّاً أو الفاء كوَصَل وُصُولاً. أما معتل العين فالغالب فيه فعل كصام صوماً ونَامَ نوماً أو فِعَال كصام صِيَاماً وقام قِيَاماً، أو فِعَالَة كناح نِياحَة، ويقل فيه فُعُول كغابت الشمس غُيُوباً.

قوله: **(بإطراد)** حال من المستكنّ في له.

قوله: **(مستوجباً)** أي مستحقاً فِعالاً بكسر الفاء أو فَعَلاَناً بفتحات، أو فُعالاً بالضم أي، أو فعيلاً كما يؤخذ من قوله: وشمل إلخ.

قوله: **(كأبى)** أي اللازم كما هو فرض الكلام بمعنى امتنع وجاء أيضاً للمتعدي بمعنى كره ففي القاموس: أبى الشيء يأباه ويأبيه إباء وإباءة بكسرهما كرهه ا هـ.

قوله: **(للدّا)** بالقصر للضرورة.

قوله: **(أو لصوت)** هو مع قوله: وشمل إلخ، يفيد أن الصوت ينقاس فيه كل من فِعَال وفعِيل فإذا سمعا فيه فذاك كنعق نعيقاً ونعاقاً أو أحدهما فقط اقتصر عليه عند سيبويه والأخفش

يأتي مصدر فَعَلَ اللازم على فُعُول قياساً، فتقول: قَعَدَ قُعُوداً، وغَدَا غُدُوّاً، وبَكَرَ بكوراً.

وأشار بقوله: ما لم يكن مستوجباً فِعَالاً ـ إلى آخرِهِ ـ إلى أنه إنما يأتي مصدرُهُ على فُعُول، إذا لم يستحق أن يكون مصدره على فِعال، أو فعلان، أو فُعالٍ.

فالذي استحق أن يكون مصدره على فعال هو: كل فعل دلَّ على امتناعٍ، كأبى إباء، ونَفَرَ نِفاراً، وشَرَدَ شِرَاداً، وهذا هو المراد بقوله: فأوّلٌ لذي امتناع.

والذي استحق أن يكون مصدرُهُ على فَعَلان هو: كلُّ فعلٍ دلَّ على تَقَلُّبٍ، نحو: طافَ طَوَفَاناً وَجَالَ جَوَلاناً وَنَزَا نَزَواناً وهذا معنى قوله: والثان للذي اقتضى تقلباً.

والذي استحق أن يكونَ مصدرُهُ على فُعَال هو: كلُّ فعلٍ دلَّ على داءٍ، أو صوتٍ، فمثال الأول: سَعَلَ سُعالاً، وزُكِمَ زُكَاماً، ومَشَى بَطنُهُ مُشاءً. ومثالُ الثاني: نَعَبَ الغراب نُعاباً، ونَعَقَ

كبغم الظبي بِغَاماً وصهل الفرس صهيلاً وإن لم يرد أحدهما جاز فيه كل كما هو قياس الباب اسماعهما في غيره. وكذا يقال في قوله: الآتي فعولة فعالة إلخ، فلا يرد اعتراض سم بأنه إن أراد التخيير فبعيد وإلا لزم الوقوف على السماع وقد لا يحصل.

قوله: **(وشمل)** يتعين فتح ميمه للروي وإن جاز كسرها.

قوله: **(كصهل)** من بابي ضرب ومنع كما في القاموس.

قوله: **(إذا لم يستحق إلخ)** الحاصل أن فعل بالفتح القاصر يطرد في مصدره فعول إلا في الخمسة التي ذكرها المصنف ويزاد عليها ما دل على حرفة أو ولاية فمصدره فعالة بالكسر كتجر تجارة وسفر سفارة وأمر إمارة ونقب نقابة أي صار نقيباً أي عريف القوم فتحصل من هذا مع ما مر أن فعالة ينقاس في الحرفة والولاية من فعل المفتوح لازماً كان كما هنا أو متعدياً كما مر ومنه نحو: نجر نجارة بالنون والجيم وكتب كتابة، وأما إتيانها لفعل بالكسر اللازم في الحرفة والولاية فنادر كولي عليهم ولاية.

قوله: **(وشرد إلخ)** بمعنى نفر ومن الامتناع أيضاً جمح جماحاً وأبق إباقاً.

قوله: **(تقلب)** هو تحرك مخصوص مع اهتزاز واضطراب لا مطلق تحرك فلا يرد: قام قياماً وقعد قعوداً ومشى مشياً.

قوله: **(جال)** بالجيم بمعنى طاف، ونزا بالنون والزاي يقال نزا الفحل على أنثاه أي وثب وهو خاص بذي الحافر والظلف[1] والسباع.

قوله: **(وزكم)** هو من الأفعال اللازمة للمجهول فالتمثيل به لفعل المفتوح بالنظر لأصل المقدر وجعلوه من المفتوح إيثاراً للأخفّ وحملاً على النظائر وما في القاموس من أنه يقال

---

(١) الظِّلْف: للبقرة والشاة والظبي واستعير للفرس.

الراعي نُعاقاً، وأَزَّتِ القدر أزازاً، وهذا هو المرادُ بقوله: للدَّا فُعَال أو لصوت. وأشارَ بقوله: «وشمل سيراً وصوتاً الفَعِيلُ» إلى أن فَعِيلاً يأتي مصدراً لما دلَّ على سَيرٍ، ولما دلَّ على صوت، فمثالُ الأول: ذَمَلَ ذَمِيلاً، ورَحَلَ رَحيلاً، ومثال الثاني: نَعَبَ نَعِيباً، ونَعَقَ نعيقاً وأزت القِدْرُ أزيراً، وصهلت الخيل صهيلاً.

٤٤٦ ـ فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعُلا كَسَهُلَ الأمرُ، وزيدٌ جَزُلا

إذا كان الفعل على فَعُلَ ـ ولا يكون إلا لازماً ـ يكون مصدره على فُعُولَةٍ، أوْ على فَعَالة، فمثالُ الأول: سَهُلَ سُهُولَةً، وَصَعُبَ صُعُوبةً، وعَذُب عُذُوبةً، ومثال الثاني: جَزُلَ جَزالةً وفَصُحَ فَصَاحة، وضَخُمَ ضَخامةً.

٤٤٧ ـ وَمَا أَتَى مُخالِفاً لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النَّقْلُ، كَسُخْطٍ وَرِضَا

زكم كعني، وأزكمه فهو مزكوم لا يدل على أنهم نطقوا بأصله لأن كلامنا في زكم بلا همز لا المهموز لكن في نسخ منه: زكمه وأزكمه فهو مزكوم لا يقال: أصله متعدٍّ بدليل بنائه للمفعول والكلام في اللازم لأنا نقول: اللازم يبنى للمجهول سماعاً كجُنَّ فيجعل هذا منه، أو يقال لما لم ينطق بهذا الأصل كان في حكم اللازم على أن بناءه لذلك صوري فقط، وفي الحقيقة مبني للفاعل فمرفوعه فاعل لا نائبه ومثله نتجت الشاة وعني بحاجتك أي اعتنى وزهى علينا أي تكبر، وسقط في يديه أي ندم. فهذه الخمسة أفعال مبنية للمفعول صورة.

قوله: **(نعب)** بنون فمهملة فموحدة أي صوت.

قوله: **(وأزّت القدر)** بشد الزاي أي غلت من شدة النار.

قوله: **(ذمل)** بالمعجمة أي سار بلين ورفق.

قوله: **(نعب نعيباً إلخ)** أفاد بهذا مع ما مر أنه قد يجتمع في الصوت فعيل وفُعال ومنه صرخ صُراخاً وصريخاً وقد ينفرد فعيل كصهل صهيلاً وصخد الطائر صخيداً بمهملة معجمة ولم يمثل لانفراد فعال كبغم الظبي بغاماً بالموحدة فمعجمة، وضبح الثعلب ضباحاً بمعجمة فموحدة فمهملة كل ذلك بمعنى صوَّت أما الداء فيختص به فعال وبالسير فعيل.

قوله: **(فعولة فعالة إلخ)** فيه ما مر فلا تغفل وقد ذكر ابن الناظم ضابطاً لكل منهما فقال في شرح اللامية: إذا كان الوصف من فعل المضموم على فعيل كمليح وظريف وشجيع فقياسه فَعَالة كمَلاَحة وظَرَافة وشَجَاعة أو على فعل كسهل وصعب وعذب فقياسه فُعُولة كسُهُولة وصعُوبة وعُذوبة ا هـ، وهو أغلبي فإن ضخم وصفه على فعل ومصدره ضخامة وملح أي صار مالحاً مصدره مُلوحة وليس وصفه على فعل ولا فعيل.

قوله: **(فبابه النقل)** أي السماع.

قوله: **(كسخط ورضى)** قال الأشموني: بضم السين وكسر الراء، وقياسهما فعل بفتحتين

يعني أن ما سبق ذِكْرُهُ في هذا الباب هو القياسُ الثابتُ في مصدر الفعل الثلاثي، وما ورد على خلاف ذلك فليس بِمَقِيس، بل يُقْتَصَرُ فيه على السماع، نحو: سَخِطَ سُخطاً ورَضِيَ رِضاً، وذَهَبَ ذُهَاباً، وشكر شُكْراً، وعَظُمَ عَظَمَةً.

٤٤٨ ـ وَغَـيْـرُ ذِي ثَـلاثَـةٍ مُـقِـيسُ مَـصْـدَرِهِ كَـقُـدِّسَ الـتَّـقْـدِيـسُ

٤٤٩ ـ وَزَكِّـهِ تَـزْكِـيَـةً، وأَجْـمِـلا إجْـمَـالَ مَـنْ تَـجَـمُّـلاً تَـجَـمُّـلا

٤٥٠ ـ واسْـتَـعِـذ اسْـتِـعَـاذَةً، ثُـمَّ أَقِـمْ إِقَـامَـةً، وَغَـالِـبـاً ذَا الـتَّـا لَـزِمْ

فاعترض بأنه يقال سخطه ورضيه متعديين فقياسهما كضرب لا كفرح ورد بأن تعدِّيهما توسُّع بحذف الجار، والأصل سخط عليه ورضى عنه، وهذا الاعترض لا يرد على المصنف أصلاً لأنه لم يتعرض لمصدرهما القياسي، وليس في كلامه ما يدل على أنهما مثالان للازم أو المتعدي كما لا يخفى خلافاً لمن توهمه، ومثلهما في أن قياسه كفرح حزن وبخل بالضم مصدر أحزن. وبخل بالكسر.

قوله: **(ذهاباً)** قياسه ذهيباً لدلالته على السير، لا ذُهوباً كما قيل.

قوله: **(وشكر شكراناً)** قياسه كضرب لتعدِّيه.

قوله: **(وعظم عظمة)** قياسه عِظامة وعُظومة، أو الأول فقط على الضابط المار ومثله قبح قُبحاً وحسن حسناً والله أعلم.

قوله: **(وغير ذي ثلاثة إلخ)** الأحسن في إعرابه أن غير مبتدأ أول ومقيس بمعنى قياس ثانٍ، ومصدره مضاف إليه وكقدس خبر الثاني، والجملة خبر الأول، والتقديس حينئذ نائب فاعل قدس أو كقدس حال من هاء مصدره، والتقديس هوالخبر أي غير الثلاثي قياس مصدره كائن كقدس إلخ أو قياسه حال كونه كقدس هو التقديس، وأما جعل مقيس اسم مفعول خبر غير ومصدره بالرفع نائب فاعله، وكقدس إلخ خبر لمحذوف، أي وذلك كقدس إلخ كما في المعرب، فيقتضي أن مصدر غير الثلاثي مقيس دائماً وليس كذلك بدليل قوله: وغير ما مر السماع عاد له إلا أن يقال: مراده أن كل فعل غير ثلاثي لا بد له من مصدر مقيس كما فسَّره الأشموني بذلك.

قوله: **(إجمال من إلخ)** من موصولة مضاف إليه وتجملاً بضم الميم مصدر مقدم على عامله وهو تجمل الثاني بفتح الميم فعل ماض فاعله ضمير من والجملة صلتها أي إجمال من تجمَّل تجمُّلاً وقوله الآتي: وضم ما يربع إلخ، يعمُّ ذلك فهو من ذكر العام بعد الخاص.

قوله: **(وغالباً إلخ)** ذا مبتدأ خبره لزم، والتاء مفعوله مقدم أو هي مبتدأ ثانٍ خبره لزم، والجملة خبر ذا حذف رابطها أي هذا المذكور من استعاذة وإقامة التاء لزمته غالباً أي صحبته لئلا ينافي في الغلبة ولم ترجع ذا إلى إقامة فقط ليكون لذكر الاستعاذة هنا فائدة لزومها التاء، وإلا فهي داخلة في البيت بعده.

٤٥١ ـ وَمَا يَلِي الآخِرُ مُدَّ وَافْتَحَا   مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا
٤٥٢ ـ بِهَمْزِ وَصْلٍ كَاصْطَفَى وَضُمَّ ما   يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَمْلَمَا

ذَكَرَ في هذه الأبيات مَصادر غير الثلاثي، وهي مقيسة كلها. فما كان على وزن فَعَّلَ، فإما أن يكونَ صحيحاً أو معتلاً، فإنْ كان صحيحاً فمصدرُه على تفعيل، نحو: قَدَّسَ تَقديساً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ موسى تكليماً﴾ [النساء: ١٦٤] ويأتي. أيضاً. على وزن فِعَّالٍ كقوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّاباً﴾ [النبأ: ٢٨] ويأتي على فِعَالٍ بتخفيف العين، وقد قُرِىء: (وكذبوا بآياتنا كِذَاباً) بتخفيف الذال. وإن كَانَ معتلاً فمصدَرُهُ كذلك، لكن يحذف ياء التفعيل، ويُعَوضُ عنها التاء، فيصيرُ مصدره تفعلةٍ نحو: زَكَّى تَزْكِيَة ونَدَرَ مجيئه على تفعيل، كقوله:

[٢٦٦] بَاتَتْ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنزِّيا   كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيَّا(١)

وإنْ كَان مهموزاً. ولم يذكره المصنف هنا. فمصدره على تفعيل، وعلى تَفْعِلَة، نحو: خَطَّأَ تخطيئاً وتَخطِئَةً، وجَزَّأَ تجزيئاً وتجزئةً، ونبَّأَ تنبيئاً وَتَنبئَةً وإنْ كَانَ على أَفعلَ فقياسُ مصدرِهِ

قوله: **(وما يلي إلخ)** الآخر فاعل يلي، ومفعوله محذوف، أي: ومُدَّ الحرف الذي يليه الآخر وافتحه.

قوله: **(مع كسر)** متعلق بمد، ومما افتتحا حال من تلوّ.

قوله: **(ما يربع)** من ربعت القوم من باب منع: صرت رابعَهم.

قوله: **(في أمثال إلخ)** متعلق بضم، والمراد المماثلة في الحركات والسكنات وعدد الحروف، والبدء بتاء المطاوعة وشبهها وإن لم يكن من بابه وذلك عشرة أبنية: تفعَّل كتجَمَّل تجمُّلاً، وتَفاعل كتَغَافل تَغافُلاً، وتفعْلَلَ كَتَلَمْلَم تلملماً وتدحرج تَدَحْرُجاً، وَتَفَيْعَلَ كَتَبَيْطَرَ تَبَيْطُراً، وتَمَفعَلَ كتَمَسْكَنَ تَمَسْكُناً، وتَفَوْعَلَ كتَجَوْرَبَ تَجَوْرُباً، وتَفَعْنَلَ كَتَقَلْنَس تَقَلْنُساً، وتَفَعْوَلَ كَتَرَهْوَلَ، تَرَهْوُلاً، وَتَفَعْلَتَ كَتَعَفرَتَ تَعَفرُتاً، والعاشر تَفَعْلَى كَتَدَلَّى تَدَلِّياً وَتَدَنَّى تَدَنِّياً وَتَسَلْقَى تَسَلْقِياً. فكل ذلك يضم رابعه لكن تقلب ضمة الأخير كسرة لمناسبة الياء.

قوله: **(ويأتي على فعال)** ويأتي أيضاً على تَفْعِلَة قليلاً كجرَّب تَجْرِبَة.

قوله: **(بانت تُنزي)** بضم التاء وفتح النون وشد الزاي مكسورة أي تحرك، والشهلة العجوز.

قوله: **(وتفعلة)** هو أغلب من تفعيل.

---

(١) الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٨٨.

والشاهد فيه قوله: «تنزيًا» حيث ورد مصدر الفعل الذي على وزن «فعَّل» المعتل اللام على «تفعيل» كما يجيء من الصحيح اللام، وهذا شاذ، وقياسه «تَفعِلَة» نحو: «توصية»، و«تسمية».

على إفعالٍ، نحو: أَكرم إكراماً، وأجمل إجمالاً وأَعطى إعطاءً. هذا إذا لم يكن معتلَّ العين، فإن كان معتلَّ العينِ نُقِلَتْ حركة عينه إلى فاء الكلمة وحذفت، وعُوِّض عنها تاء التأنيث غالباً، نحو: أقام إقَامَةً، والأصل: إقواماً، فنقلت حركة الواو إلى القاف، وحذفت، وعُوِّض عنها تاء التأنيث، فصار إقامة. وهذا هو المراد بقوله: ثم أقم إقامة، وقوله: وغالباً ذا التاء لزم إشارة إلى ما ذكرناهُ مِنْ أنَّ التاء تُعوَّضُ غالباً، وقد جاء حَذْفُها، كقوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾ [النور: ٣٧].

وإن كان على وزن تَفَعَّلَ، فقياسُ مصدره تَفَعُّلٌ ـ بضم العين ـ نحو: تَجمّلَ تَجمُّلاً وَتَعَلَّمَ تَعَلُّماً وتكرَّمَ تكرُّماً. وإن كان في أوله همزةُ وصلٍ كُسِرَ ثالثه، وزيد ألفٌ قبل آخره، سواء كان على وزن انْفَعَلَ، أو افْتَعَلَ، أو اسْتَفْعَلَ، نحو: انْطلق انطلاقاً، واصطفى اصطفاءً، واستخرجَ استخراجاً، وهذا معنى قوله: وما يلي الآخِرُ مُدَّ وافتحا فإن كان استفعل معتلَّ العينِ نُقِلت حركةُ عينِهِ إلى فاء الكلمة، وحذفت، وعُوِّض عنها تاء التأنيث لزوماً. نحو: استَعاذ استعاذةً، والأصل اسْتعواذاً، فنقلت حركة الواو إلى العين ـ وهي فاء الكلمة ـ وحذفت، وعُوِّض عنها التاء، فصار استعاذة، وهذا معنى قوله: واستعذ استعاذة. ومعنى قوله: وضُمَّ ما، يَربعُ في أمثال قد تَلملما. أنه إن كان الفعل على وزن تَفَعْلَلَ يكون مَصدرُهُ على تَفَعْلُلٍ ـ بضم رابعه ـ نحو: تلملم تلملُماً وَتدحرجَ تَدحرُجاً.

٤٥٣ ـ فِعْلالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلا وَاجْعَلْ مَقِيساً ثانياً لا أَوَّلاً

قوله: (وحذفت) أي العين بعد قلبها ألفاً لتحرُّكها بحسب الأصل، وانفتاح ما قبلها الآن فلما التقت ساكنة مع الألف الثانية حذفت، فإن قلت: لا حاجة للقلب كما هو ظاهر الشارح لوجود الساكنين قبله وأيضاً فشرط قلب الواو والياء ألفاً تحرُّك ما بعدهما كما سيأتي في قول المصنف: إن حرك التالي وإن سكن كف إعلال غير اللام إلخ ولذا صحت العين في نحو: بيان وطويل وخورنق لسكون ما بعدها قلت: أجاب سم بأن هذا الشرط إنما هو فيما يستحق الإعلال لذاته كالفعل لوجود سببه فيه بخلاف المصدر فبالحمل عليه وهو جواب سديد بخلاف الجواب بأن هذا الشرط إنما هو معتل اللام ليخرج غزواً ورمياً مسند الاثنين فلا يخفى خلله على من فهم قوله: إن حرك التالي إلخ، هذا وصريح الشارح أن المحذوف العين من إقامة ونحوها كإفادة وإجارة وإعادة فوزنها إفالة، وهو مذهب الفراء والأخفش والراجح مذهب الخليل وسيبويه أن المحذوف الألف الزائدة فوزنها أفعلة.

قوله: (وقد جاء حذفها) هو مقصور على السماع.

قوله: (وإن كان في أوله همزة وصل) أي ثابتة أصالة فخرج ما أصله تفاعل أو تفعّل فلا يكسر ثالث مصدره ولا يزال قبل آخره الألف كأطاير وأطير بشد الطاء فإن أصلهما تطاير وتطيُّر، أدغمت التاء في الطاء، وأتى بهمزة الوصل فيقال أطَّاير يطَّاير أطَّاير أو أطير يطير أطيراً.

قوله: (فعلال) بكسر الفاء وجوباً إلا في المضاعف، وهو ما فاؤه ولامه الأولى من

يأتي مَصدرُ فَعْلَلَ على فِعْلالٍ: كَدَحْرَجَ دِحرَاجاً، وسَرَهَفَ سِرْهَافاً، وعلى فَعْلَلة. وهو المَقِيسُ فيه. نحو: دَحْرَجَ دَحرجةً وبَهْرَجَ بهرجةً، وسرهفَ سرهفةً.

٤٥٤ ـ لِفَاعلَ: الفِعَالُ، والمُفَاعَلَه وَغَيرُ مَا مَرَّ السَّماعُ عَادَلَهُ

كلُ فعلٍ على وزنِ فَاعَلَ فمصدرُه الفِعَالُ والمُفَاعَلَة، نحو: ضَارَبَ ضِراباً، ومضاربةً، وقَاتَلَ قِتَالاً ومقاتلةً، وخَاصَمَ خِصاماً ومخاصمة.

وأشار بقوله: وغَيرُ ما مرَّ ـ إلخ إلى أن ما ورد من مصادر غير الثلاثي على خلاف ما مر يُحفظُ ولا يقاس عليه، ومعنى قوله عادلهُ كان السماعُ له عديلاً، فلا يقدم عليه إلا بِثَبَتٍ،

جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس، فيجوز فيه الفتح كزلزال ووسواس وقلقال لكن الأكثر كون المفتوح اسم فاعل نحو: ﴿مِنْ شَرِّ الوَسْوَاسِ﴾ [الناس: ٤] أي الموسوس وليس في العربية فعلال بالفتح غيره والأصل كسره كما أنه ليس فيها تِفعال بالكسر إلا تِلْقَاء وتِبْيَان، وما عداهما بالفتح كَتَذْكَار وتَعْدَاد وتَنْفَاد، ورجح المصنف أن التفعال مصدر لفعل المشدد لا المخفف كما قيل وهل ينقاس فيه كالتفعيل كذكر تذكيراً وتذكاراً أو سماعي قولان.

قوله: (وسرهف) يقال سَرْهَفْتُ الصبيَّ، أحسنت غذاءه.

قوله: (وهو المقيس فيه) أي الفعللة هوالمقيس في فعلل كما مثله وكذا فيما ألحق به كجَلْبب جلْببة إذا صوت وبيطر بيطرة إذا عالج الخيل وقلنس قلْنسة، وأما الفعلال فسماعي كسرها فقال في التوضيح وشرحه إلا في المضعف كزلزال فقياسي، ولم يسمع في: دحرج دحراجاً كما قاله الصيمري وغيره، ولا في الملحق بفَعْلَلَ إلا في حَوْقَلَ وحِيْقَالاً إذا كبر وضعف عن الجماع. وبذلك يقيد قول الناظم فعلال أو فعللة لفعللا ا هـ فقول الشارح دحراجاً مجرد مثال، وليس مسموعاً، وقيل إنه قياس مطلقاً.

قوله: (ويرهم) بالميم أي نظر مع سكون طرفه وفي نسخ بهرج بالجيم أي أتى بالباطل والرديء من الشيء.

قوله: (الفاعل الفعال إلخ) قال الدماميني والمطرد دائماً عند سيبويه المفاعلة، وأما الفعَّال فقد يترك كجالسه مُجالسة، ولم يقولوا جلاَّساً وتتعين المفاعلة فيما فاؤه ياء كَيَاسَرَهُ مُيَاسَرَة ويَامَنَه مُيَامنة لثقل الابتداء بالياء المكسورة، وشذ ياومه يواماً لا مُياومة.

قوله: (عادله) فعل ماض من المعادلة كما يشير إليه الشارح، وفاعله ضمير السماع أو أن عاد فعل ماض بمعنى رجع وفاعله ضمير السماع أيضاً وضمير له يعود لغير ففيه قلب، وعكس الضميرين، وإن أغنى عن القلب لكن فيه جريان الخبر على غير ما هو له فكان يجب الإبراز.

قوله: (بثبت) بفتح الباء أي بدليل ونقل عن العرب وأما بسكونها فهو الرجل الثابت القلب.

كقولهم . في مصدر، فَعَّلَ المعتل . تَفعيلاً نحو:

بَاتت تُنزِّي دَلْوَهَا تَنزياً

والقياس تنزية وقولهم في مصدر حوقَلَ حيقالاً، وقياسُه حوقلة نحو: دَحْرَجَ دحرجة. ومن ورود حيقال قوله:

[٢٦٧] يَا قَوْم قد حَوقَلْتُ أَوْ دنوتُ وشرُ حَيقَالِ الرجَالِ الموتُ[١]

وقولهم في مصدر تَفَعَّلَ، تِفعَّالاً، نحو: تملق تملاقاً، والقياس تفعل تَفَعُّلاً نحو: تملق تملقاً.

٤٥٥ ـ وفَعلَةٌ لِمَرة كَجلَسة وفِعلَةٌ لِهيئةٍ كجِلسة

إذا أريد بيانُ المرَّة من مصدر الفعل الثلاثي قيل فعلة ـ بفتح الفاء . نحو: ضربْتُه ضربة، وقتلْتُه قتلة.

هذا إذا لم يُبْنَ المصدر على تاء التأنيث، فإن بني عليها وُصِفَ بما يدل على الوحدة نحو: نَعْمَةَ، ورَحْمَة، فإذا أريد المرة وصف بواحدة.

وإن أريد بيانُ الهيئة منه قيل فِعلةٌ بكسر الفاء نحو: جلسَ جِلسةً حسنة، وقَعد قِعدة، ومات ميتةً.

قوله: **(وشر حيقال)** الذي في الشواهد، وبعض حيقال وتقدم معناه.

قوله: **(تملاقاً)** بكسر التاء والميم وشد اللام يقال: تملَّقه وتملق له تملُّقاً وتملاقاً تودَّد إليه وتلطَّف له قال:

٣٠٦ ـ ثلاثة أحبابٍ فحبُّ علاقةٍ وحبُّ تملاَّقٍ وحبُّ هو القَتْلُ[٢]

صحاح.

قوله: **(وفعلة لمرة)** أي من مصدر الثلاثي بقرينة ما بعده، ولا فرق فيه بين أن يكون مصدره الأصلي على فعل كضرْبة من الضَّرْب أو لا كجلسة من الجلوس، ثم فعلة التي للمرة إنما تكون لما يدل على فعل الجوارح الظاهرة المحسوسة كأمثلة الشارح لا لما يدل على الفعل الباطني كالعلم والجهل، أو الصفة الثابتة كالحسن والظرف.

قوله: **(الهيئة)** أي لهيئة الحدث وكيفيته.

قوله: **(فإن بنى عليها)** أي مع الفتح لا مع الضم ككدرة ولا الكسر كنشْدة فإنهما يفتحان للمرة.

قوله: **(بكسر الفاء)** أي ما لم يبن المصدر المطلق عليها كنشْدة وذُرْبة وهي الحدة في

---

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٧١، وشرح التصريح ١/ ٢٩٥.
والشاهد فيه قوله: «بوع» على لغة بعض العرب، والمشهور «بيع».

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المفصّل ٦/ ٤٧؛ ولسان العرب مادة (ملق).

٤٥٦ ـ في غَيْرِ ذِي الثَّلاثِ بالتَّا المَرة   وشذَ فيهِ هيئةٌ كالخِمْرة

إذا أريد بيان المرة من مصدر المزيد على ثلاثة أحرف، زيد على المصدر تاء التأنيث، نحو: أكرمته إكرامةً، ودحرجته دحراجةً.

وشذَّ بناء فِعلة للهيئة من غير الثلاثي، كقولهم هي حسنةُ الخِمرة، فبنوا فعلة من اختمر وهو حسن العِمة فبنوا فِعلة من تعَمم.

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها

٤٥٧ ـ كفاعلٍ صُغِ اسمَ فاعِلٍ: إذا   من ذي ثلاثةٍ يكونُ كَغَذَا

الشيء وإلاً دلَّ على الهيئة بالصفة أو غيرها كنشدة عظيمة، ودخل في ذلك فُعلة بالضم أو الفتح فيكسران للهيئة.

قوله: **(بالتا المرة)** أي في غير ما بني عليها كإقامة وإلاً دلَّ عليها بالوصف.

قوله: **(كالخمرة)** بكسر الخاء المعجمة من اختمرت المرأة غطت رأسها.

خاتمة: يصاغ من الثلاثي مفعَل بفتح العين للزمان والمكان والحدث إذا اعتلَّت لامه مطلقاً أو صحَّت ولم تكسر عين مضارعه كمَقْتَل ومَذْهَب فإن صحَّت مع كسر العين كيَضْرِب فُتِحَتْ في المصدر، وكُسرت في الزمان والمكان ولا فرق في صحيح اللام بتفصيله المذكور بين كونه واويَّ الفاء كوعد أولا عند طيء، وأما غيرهم فيكسرون واويها للثلاثة مطلقاً كسرت عين مضارعه أولا عند أكثر العرب وأما من غير الثلاثي فالمصدر والزمان والمكان بزنة اسم المفعول وقد نظم ذلك بعضهم فقال:

يصاغُ مِنَ الفِعْلِ الثُّلاثي مَفْعَل   بفتح إذا ما اعتل بالأم مُطْلقا
بمعنى زمانٍ أو مكانٍ ومصدرٍ   كمَغْزَى ومرماهُ ومرقاهُ من رقَى
كذاك صحيحُ اللام حيثُ مضارعٌ   أتاكَ بغيرِ الكَسْرِ فاعْلَمْ وحقِّقا
وإلا ففتح للمراد لَمَصْدَرٍ   وفي غيره كسرٌ فقلْ فيهِ مَنْطِقا
وإن رُمْتَ مِنْ غيرِ الثُّلاثيِّ هذِه   فجيءْ باسمِ مفعولٍ كمجْرى ومرتَقَى
وما جاءَ من لفظٍ على غير هذِهِ   فذلك أضْحَى بالسَّماعِ مُعَلَّقا

والله أعلم.

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها

إضافة أبنيةٍ لأسماء للبيان، وإضافة أسماء لما بعده لامية، والصفات عطف على أسماء لا على الفاعلين لأن اللامية لا تصح فيها أي أبنية هي أسماء للذوات الفاعلين إلخ، وغلب العاقل من تلك الذوات على غيره فجمعه بالياء والنون فما قيل إن أسماء الفاعلين ألفاظاً وهي لا تجمع

إذا أريد بناء اسم الفاعل من الفعل الثلاثي جيء به على مثال فَاعِلٍ وذلك مَقِيسٌ في كل فعل كان على وزن فَعَلَ - بفتح العين - متعدياً كان أو لازماً، نحو: ضَرَبَ فهو ضارب، وذَهَبَ فهو ذَاهب، وغذا فهو غاذ.

فإن كان الفعل على وزن فَعِلَ - بكسر العين - فإما أن يكون متعدياً، أو لازماً فإن كان متعدياً فقياسه أيضاً أن يأتي اسم فاعله على فاعلٍ، نحو: رَكِبَ فهو راكب، وعَلِمَ فهو عالم، وإن كان لازماً، أو كان الثلاثي على فَعُلَ - بضم العين - فلا يقال في اسم الفاعل منهما فاعل إلا سماعاً، وهذا هو المراد بقوله:

٤٥٨ - وَهُوَ قَلِيلٌ في فَعُلْتُ وَفَعِلْ غَيْرِ مُعَدًّى بَل قِيَاسُهُ فَعِلْ

٤٥٩ - وأَفْعَلٌ، فَعْلانُ، نحو أَشِرٍ ونَحْوُ صَدْيَانَ، ونَحْوُ الأَجْهَرِ

أي إتيان اسم الفاعل على وزن فاعلٍ قليلٌ في فعُلَ - بضم العين - كقولهم حَمُضَ فهو حَامِض، وفي فَعِلَ - بكسر العين - غير متعد، نحو: أَمِنَ فهو آمِن وسَلِمَ فهو سَالِمٌ، وعَقِرَتْ المرأةُ فهي عاقِرٌ.

كذلك لأنها من غير العاقل غفلة عجيبة لأن الفاعلين ليس وصفاً للألفاظ بل للذوات. وقوله بها أي بأسماء الفاعلين كطاهر القلب، أو المفعولين كمحمود المقاصد كما هو المتبادر من الترجمة، ويؤيد ما مر من أن اسم المفعول إذا أريد به الدوام كان صفة مشبهة حقيقة، ومرفوعه فاعل لا نائبه لكن الموافق لقوله الآتي: الصفة المشبهة باسم الفاعل رجوع الضمير للأول فقط وهو المشهور وإنما ذكر الصفة هنا لأنه باب الأبنية، وجميع ما فيه يصلح لكونه صفة مشبهة إذا أريد به الدوام وأما الترجمة الآتية فلأحكامها كما أفرد عمل اسم الفاعل بترجمة.

قوله: **(كفاعل إلخ)** إما حال من اسم فاعل أي صغ اسم فاعل حال كونه موازناً لفاعل إذا كان من الثلاثي، أما من غيره فلا يوازن فاعل، أو صفة لمصدر محذوف أي صوغاً كصوغ فاعل، وإذا ظرف مجرد عن الشرط متعلق بصغ، أو شرطية حذف جوابها العامل فيها لدلالة صغ عليه لأن الشرط لا يعمل فيه ما قبله.

قوله: **(كغذا)** بمعجمتين يستعمل لازماً كغذا الماء أي سال ومتعدياً كغذوت الصبي باللبن أي ربيته وكلاهما صحيح ففي تمثيله به إشارة لعدم الفرق بينهما كما يشعر به أيضاً التقييد فيما بعده بقوله غير معدًّى لأنه حال من فعل المكسور.

قوله: **(بل قياسه فعل)** أي إن دلَّ على معنى عارض غير مستقر كفرح فهو فرح وأشر وبطر فهو أشر وبطر أي لا يحمد النعمة، وشذ مريض وكهل إذ قياسهما كفرح لأنهما عرضان، وقوله: وأفعل، أي إن دل على لون كحمر فهو أحمر أو خلقة أي حال ظاهرة في البدن كعور وحور وجهر فهو أعور وأحور وأجهر أي لا يبصر في الشمس، وقوله فعلان أي إن دل على الامتلاء كروي فهو ريان أو حرارة الباطن كصدي فهو صديان أي عطشان.

قوله: **(نحو أمن)** أي اللازم كأمن البلد أي اطمأن أهله، وقد يتعدى كأمنت العدو.

بل قياس اسم الفاعل من فَعِلَ المكسور العين، إذا كان لازماً أن يكون على فعل. بكسر العين. نحو: نَضِرَ فهو نَضِرٌ، وبَطِرَ فهو بَطِرٌ، وأشِرَ فهو أشِرٌ، أو على فَعْلاَن، نحو: عَطِشَ فهو عَطْشَان، وصَدِيَ فهو صَدِيان أو على أفْعَلَ نحو: سَوِدَ فهو أسْوَدُ وَجَهِرَ فهو أجْهَرُ.

٤٦٠ ـ وفَعْلٌ أولى، وفَعِيلٌ بفَعُلْ كالضخم والجميلِ، والفِعْلُ جَمُلْ

٤٦١ ـ وأفْعَلٌ فيه قليلٌ وَفَعَلْ وبِسَوى الفاعلِ قد يغني فَعَلْ

إذا كان الفعلُ على وزن فَعُلَ. بضم العين. كثر مجي اسم الفاعل منه على وزن فَعْلٍ كضَخُمَ فهو ضَخْمٌ، وشَهُمَ فهو شَهْمٌ، وعلى فعيل، نحو: جَمُلَ فهو جميلٌ، وشَرُفَ فهو شَرِيفٌ.

ويقل مجيء اسم فاعله على أَفْعَلَ، نحو: خطب فهو أخطب وعلى فَعِلٍ نحو: بَطُل فهو بَطَل.

وتقدم أن قياس اسم الفاعل من فعل المفتوح العين أن يكون على فاعل وقد يأتي اسم الفاعل منه على غير فاعل قليلاً نحو: طابَ فهو طيبٌ، وَشاخَ فهو شَيْخٌ، وشَابَ فهو أشيبٌ، وهذا معنى قوله: وبسوى الفاعل قد يغني فعل.

٤٦٢ ـ وَزِنَةُ المُضارع اسمُ فاعلِ من غيرِ ذي الثلاثِ كالمواصلِ

٤٦٣ ـ مع كسر متلُوّ الأخيرِ مُطلقا وضمُّ ميمٍ زائدٍ قد سَبَقَا

قوله: **(وفعل أولى إلخ)** لعله لم يصرح بالقياس لأنهما لم يكثرا في المضموم كثرة تقطع بقياسهما فيه عنده قال الشاطبي وغير المصنف يرى قياسية فعيل لا فعل.

قوله: **(والفعل جمل)** ليس حشواً بل يخرج به جميل من: جملت الشحم بالفتح أي أذبته فجمل هو بالبناء للمجهول فهو جميل أي مجمول قاله الشاطبي، ويرده أن كون الفعل جمل بالضم معلوم من كون الكلام في فعل المضموم فالأولى أنه مستأنف لبيان الواقع لا للاحتراز.

قوله: **(قد يغنى)** مضارع غنى يغنى كفرح يفرح أي يستغني.

قوله: **(ضخم)** هو الغليظ والشهم الجلد ذكي الفؤاد.

قوله: **(خضب)** بالخاء والضاد المعجمتين أي أحمر إلى الكدرة.

تنبيه: جميع هذه الصفات التي ليست على فاعل صفات مشبهة إن قصد بها الثبوت وإن لم تضف لمرفوعها، وإطلاق اسم الفاعل عليها حينئذٍ مجاز في الاصطلاح الشائع فإن قصد بها الحدوث كانت أسماء فاعلين، ونقل الإسقاطي أنه إذا أريد بها النص على الحدوث حوّلت إلى فاعل فيقال حاسن لا حسن، وأما موازن فاعل كضارب وقائم فاسم فاعل إلا إذا دل على الثبوت، وأضيف لمرفوعه فيكون صفة مشبهة أو ملحقاً بها على ما مر، وبقية الأوصاف الآتية وهي اسم الفاعل من غير الثلاثي، واسم المفعول من الثلاثي وغيره كفاعل في هذا التفصيل.

٤٦٤ ـ وإنْ فَتَحْتَ مِنهُ ما كان انكَسَرْ صارَ اسْمَ مفعولٍ كمثلِ المُنتظَرْ

يقول: زِنَة اسم الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف زِنَةُ المضارع منه بعد زيادة الميم في أوله مضمومة، يُكسَرُ ما قبلِ آخره مطلقاً: أي سواء كان مكسوراً من المضارع أو مفتوحاً فتقول: قَاتَلَ يُقاتِلُ فهو مُقاتلٌ، ودَحْرَجَ يُدحرجُ فهو مُدَحْرِجٌ، وواصَلَ يُواصلُ فهو مُوَاصِلٌ، وَتَدَحْرَجَ يتدحرجُ فهو مُتدَحْرِجٌ، وتعلمَ يتعلمُ فهو مُتعلمٌ.

فإن أردت بناء اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف أتيت به على وزن اسم الفاعل، ولكن تفتح منه ما كان مكسوراً وهو ما قبل الآخر، نحو: مُضَارب، ومُقَاتل، ومُنْتَظر.

٤٦٥ ـ وفي اسمِ مَفْعُولِ الثلاثي اطَّرَدْ زِنَةُ مفعُولٍ كآتٍ مِنْ قَصَدْ

إذا أريد بناء اسم المفعول من الفعل الثلاثي جيء به على زنة مفعول قياساً مطرداً، نحو: قَصَدتُه فهو مَقْصُود وضَرَبْتُه فهو مَضْرُوب، ومَرَرْتُ به فهو مَمْرُور بِهِ.

٤٦٦ ـ وَنَابَ نقلاً عنهُ ذُو فَعِيلِ نحو فتاة، أو فَتًى كحيل

ينوب فعيل عن مفعول في الدلالة على معناه، نحو: مررتُ برجلٍ جريحٍ، وامرأة جريح، وفَتَاة كحيل، وفتَى كحيل، وامرأة قتيل، ورجل قتيل، فناب جريح وكَحيل وقَتيل، عن مجروح ومكحول ومقتول، ولا ينقاس ذلك في شيء بل يقتصر فيه على السماع، وهذا معنى قوله: ونابَ نقلاً عنه ذُو فعيل.

وزعم ابنُ المصنف أن نيابة فعيل عن مفعول كثيرة، وليست مقيسة بالإجماع، وفي

قوله: **(بعد زيادة ميم)** أي بدل حرف المضارعة لا معه كما بينه المثال.

قوله: **(ويكسر ما قبل آخره)** أي ولو تقديراً كمعتل ومختار اسمي فاعل فيقدر فيهما الكسر وشذ منتن بضم التاء اتباعا للميم اسم فاعل كما شذ الفتح في ألفاظ كأحصن فهو محصَن وألفح بالفاء والحاء المهملة فهو مُلْفِح أي فقير مفلس، وأسَهَب فهو مُسْهِب إذا تكلم بما لا يعقل، أما في المعقول فيكسر على القياس.

قوله: **(ولكن تفتح منه)** أي ولو تقديراً كمعتل ومختار اسمي مفعول فيقدر فيهما الفتح.

قوله: **(كآت من قصد)** أي وذلك كوزن آتٍ من مصدر وهو مقصود بوزن مفعول، ومما هو بوزنه أيضاً مبيع ومقول ومرمى إلا أنها غيرت إذ أصلها مبيوع ومقوول ومرموي نقلت حركة الياء والواو في الأولين إلى الساكن قبلهما فحذفت واو مفعول للساكنين وقلبت ضمة الأول كسرة لتسلم الياء، وقلبت واو الثالث ياءً لاجتماعها ساكنةً مع الياء فأدغم وكسر ما قبلها.

تنبيه: مراده بالثلاثي فيما مر المتصرف، أما الجامد فلا يبنى منه اسم فاعل ولا مفعول.

قوله: **(وناب نقلاً)** أي سماعاً وهو مصدر بمعنى اسم المفعول حال من ذو فعيل أي ناب صاحب هذا الوزن عن مفعول حال كونه منقولاً عن العرب.

قوله: **(وليست مقيسة)** فلا يقال: ضريب وعليم بمعنى مضروب ومعلوم.

دعواه الإجماع على ذلك نظر، فقد قال والده في التسهيل في باب اسم الفاعل، عند ذكره نيابة فعيل عن مفعول، «وليس مقيساً خلافاً لبعضهم»، وقال في شرحه: وزعم بعضهم أنه مقيسٌ في كل فعل ليس له فعيل بمعنى فاعل كجريح، فإنْ كانَ للفعل فعيل بمعنى فاعل لم يَنُبْ قياساً كعليم، وقال في باب التذكير والتأنيث. وصَوْغُ فَعِيل بمعنى مفعول مع كثرته غيرُ مقيس، فجزم بأصح القولين كما جزم به هنا، وهذا لا يقتضي نفي الخلاف.

وقد يُعْتذر عن ابن المصنف بأنَّه ادعى الإجماع على أنَّ فعيلاً لا ينوب عن مفعول، يعني نيابة مطلقة أي من كل فعل، وهو كذلك بناء على ما ذكره والده في شرح التسهيل من أن القائل بقياسه يخصه بالفعل الذي ليس له فعيل، بمعنى فاعل.

ونَبَّهَ المصنف بقوله: نحو: فتاة أو فتى كحيل، على أَنَّ فعيلاً بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث، وستأتي هذه المسألة مبينة في باب التأنيث إن شاء الله تعالى.

وزعم المصنف في التسهيل أنَّ فعيلاً ينوب عن مفعول في الدلالة على معناه لا في العمل فعلى هذا لا تقول: مَرَرْتُ برجلٍ جريح عَبْدُهُ فترفع عبد بجريح وقد صرح غيره بجواز هذه المسألة.

الصفةُ المشبهةُ باسمِ الفاعل

٤٦٧ ـ صِفَةٌ استُحْسِنَ جَرُّ فاعِلِ   معنًى بها المُشبِهَةُ اسمَ الفاعِلِ

قوله: **(خلافاً لبعضهم)** أي في نوع منه وهو ما بينه الشارح بعد قوله: **(فيما ليس له فعيل الخ)** أي لأنه لا لبس فيه بخلاف ماله ذلك فيلبس بالفاعل.

قوله: **(كعليم)** أي وقدير ورحيم، فالحاصل إن كان فعل سمع له فعيل بمعنى فاعل لا ينقاس فيه بمعنى مفعول وما لم يسمع فيه ذلك كضرب انقاس فيه هذا مفاده.

قوله: **(فترفع عبده بجريح)** مفرع على المنفي فهو منفي لأن العمل المنفي شامل للرفع لكنه عند المصنف يرفع الضمير المستتر لإطلاقه القول بأن الخبر المفرد المشتق متحمل للضمير فالمعنى أنه لا يعمل في الظاهر.

قوله: **(وقد صرح غيره إلخ)** هو مذهب ابن عصفور حيث قال في المقرب اسم المفعول وما بمعناه من الصفات حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المجهول والله تعالى أعلم.

الصفة المشبهة باسم الفاعل

أي في دلالتها على حدث، ومن قام به وقبولها الإفراد والتذكير وغيرهما غالباً، فعملت النصب كالمتعدي لواحد لكن عملها أحط منه لأنها لم تفد الحدوث مثله. وأما اسم التفضيل فيخالفه مطلقاً للزومه الإفراد والتذكير، وإفادته الدوام فلم يعمل النصب أصلاً.

قوله: **(صفة استحسن الخ)** خبر مقدم عن المشبهة ومعنى تمييز أو نصب بنزع الخافض

قد سبق أن المراد بالصفة: ما دل على معنًى وذاتٍ، وهذا يشمل: اسم الفاعل، واسم المفعول، وأفعل التفضيل، والصفة المشبهة.

وذكر المصنف أن علامة الصفة المشبهة استحسانُ جرَ فاعلها بها، نحو: حَسَنُ الوجهِ، ومنطلقُ اللسانِ، وطاهرُ القلبِ، والأصل حسنٌ وجهُهُ ومنطلقٌ لسانُهُ، وطاهرٌ قلبهُ فوجهه مرفوع بحسن على الفاعلية، ولسانه مرفوع بمنطلق وقلبه مرفوع بطاهر، وهذا لا يجوز في غيرها من الصفات، فلا تقول: زيدٌ ضاربُ الأبَ عمراً تريد ضارب أبوه عمراً، ولا زيد قائمُ الأبَ غداً تريد زيد قائم أبوه غداً، وقد تقدم أن اسم المفعول يجوز إضافته إلى مرفوعه، فتقول: زيدٌ مضروبُ الأب وهو حينئذٍ جار مجرى الصفة المشبهة.

٤٦٨ ـ وَصَوْغُهَا مِن لازِمٍ لِحَاضِرِ كَطَاهِرِ القَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ

يعني أن الصفة المشبَّهة لاَ تصاغُ من فعل مُتَعدٍ، فلا تقول: زيدٌ قاتلُ الأبِ بكراً تريد قاتلُ أبوه بكراً، بل لا تصاغ إلا من فعل لازم، نحو: طاهرِ القلبِ وجميلِ الظاهرِ، ولا تكون

وقيد به لأنّ الصفة لا تضاف للفاعل إلا بعد تحويل إسنادها إلى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلاً إلا في المعنى، والمراد استحسان الجر بنوعها لا بشخصها لئلا يرد صور امتناع الجر وضعفه الآتية قيل: استحسان الجر بها يتوقف على معرفة كونها صفة مشبهة، وقد جعل ذلك الاستحسان علامة لها فتتوقف معرفتها عليه وهو دور ورد بمنع توقف الاستحسان على العلم بكونها صفة بل على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حول الإسناد عنه لم يقبح، ولم يلبس فيستحسن حينئذٍ الجر وإن لم يعلم بأنها تسمى بذلك فلا دور.

قوله: **(والأصل حسن وجهه)** ظاهره أن الجر فرع عن الرفع، وليس كذلك بل عن النصب كما علم مما مر.

قوله: **(فلا تقول زيد ضارب الأب إلخ)** أي لأن اسم الفاعل المتعدِّي لواحد تمتنع إضافته لفاعله عند الجمهور وإن قصد ثبوته لإلباسه بالإضافة للمفعول كما مر. أما اللازم كقائم الأب فإنما تمتنع إضافته إذا قصد به الحدوث فإنه قصد به الدوام كان صفة مشبهة، وانطلق عليه اسمها.

قوله: **(أن اسم المفعول الخ)** أي بشرط قصد الدوام.

قوله: **(وصوغها)** عطف على جر أي، واستحسن صوغها بالمعنى الشامل للوجوب. أو مبتدأ حذف خبره أي وصوغها من ذلك واجب، أو قوله من لازم خبر فيفيد الحصر أي إنما يكون صوغها من لازم الخ لا من غيره.

قوله: **(لا تصاغ من متعدً)** أي ما لم ينزل منزلة اللازم أو يحول إلى فعل بالضم كما قيل به في العليم والرحمن والرحيم.

إلا للحال، وهو المراد بقوله: لحاضرٍ فلا تقول: زَيْدٌ حَسَنُ الوجهِ غَداً، أو أمس.

وَنَبَّه بقوله: (كطاهرِ القلبِ جميلِ الظاهرِ)، على أن الصفة المشبهة إذا كانت من فعل ثلاثي تكون على نوعين، أحدهما: ما وازَنَ المضارع، نحو: طاهر القلب، وهذا قليل فيها، والثاني: ما لم يوازنه، وهو الكثير، نحو: جميل الظاهر، وحسن الوجه، وكريم الأبِ وإن كانت من غير ثلاثي وَجَبَ مُوازنتُها المضارعَ، نحو: مُنطلقِ اللسانِ.

٤٦٩ ـ وَعَمَلُ اسم فَاعِلِ المُعَدَّى لَهَا عَلَى الحَدُّ الذي قَدْ حَدَا

أي: يثبُت لهذه الصفة عَمَلُ اسم الفاعلِ المتعدي، وهو: الرفع، والنصبُ، نحو: زيدٌ حسنُ الوجهِ ففي حسن ضمير مرفوع هو الفاعل والوجه منصوب على التشبيه بالمفعول به لأن حسناً شبيه بضارب فعمل عمله وأشار بقوله على الحد الذي قد حدا إلى أن الصفة المشبهة تعمل على الحد الذي سبق في اسم الفاعل وهو أنه لا بد من اعتمادها كما أنه لا بد من اعتماده.

٤٧٠ ـ وسبقُ ما تَعْمَلُ فِيهِ مُجتنبْ وكونُهُ ذَا سَببيَّةٍ وَجَبْ

قوله: (**إلا للحال**) أي الذي هو من لوازم دلالتها على الدوام في الأزمنة الثلاثة لا خصوص الحال. أما اسم الفاعل فيدل على أحد الثلاثة بدلاً عن الآخر وإفادتها الدوام عقلية كما نقله يس. لا وضعية لأنها لما انتفى عنها الحدوث، والتجدُّد ثبت الدوام عقلاً لأن الأصل في كلٍّ ثابت دوامه.

قوله: (**على نوعين**) أي بخلاف اسم الفاعل فإنه يلزم موازنته المضارع، وإطلاقه على غير موازنه مجاز كما مر في تعريفه. ومذهب الزمخشري وابن الحاجب أنها لا توازن المضارع أصلاً، ونحو: طاهر القلب ومنطلق اللسان اسم فاعل قصد به الدوام فأُعطي حكم الصفة، وليس منها حقيقة، والمختار خلافه.

قوله: (**المعدَّى**) أي لواحد، والمراد العمل صورة، وإلا فمنصوبه مفعول به حقيقة، ومنصوبها شبيه به أو تمييز.

قوله: (**على الحد**) حال من المستكن في لها الواقع خبراً عن عمل.

قوله: (**وهو أنه لا بد الخ**) لم يذكر كونها للحال أو للاستقبال للزومه للدوام المدلول لها فلا معنى لاشتراطه فيها وإنما يشترط الاعتماد لعملها النصب على التشبيه بالمفعول به كما أشار إليه بقوله: المعدى أما عمل الرفع أو نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما أن اسم الفاعل كذلك، قال في النهاية: وهي تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له ومعه والمشبه بالمفعول به وفي موضع آخر أنها لا تنصب المصدر ا هـ يس.

قوله: (**وسبق الخ**) هذان مما تخالف الصفة فيه اسم الفاعل، وهما عدم تقدُّم معمولها،

لما كانت الصفة المشبهة فَرْعاً في العمل عن اسم الفاعل قصُرت عنه؛ فلم يجز تقديمُ معمُولها عليها، كما جاز في اسم الفاعل؛ فلا تقول: زَيْدٌ الوَجْهَ حَسَنٌ كما تقول: زيدٌ عمراً ضاربٌ ولم تعمل إلا في سببي، نحو: زيْدٌ حَسَنٌ وجههُ ولا تعمل في أجنبيّ؛ فلا تقول: زيدٌ

وكونه ذا سببية أي ذا تعلق وارتباط بموصوفها لاشتماله على ضميره كما سيبين، وتقدم منه تصريحاً وتلويحاً أربعة هي: استحسان الجر بها، وصوغها من اللازم، وكونها للدوام وعدم لزوم جريها على المضارع، ويؤخذ واحد من قوله الآتي: وما اتصل بها الخ وهو أنه لا يفصل معمولها منها منصوباً كان أو مرفوعاً بخلاف اسم الفاعل كزيد ضارب في الدار أبوه عمراً ويقي أشياء في التصريح وغيره.

قوله: **(فلم يجز تقديم معمولها)** أي الشبيه بالمفعول به لأنه الذي يفترقان فيه أما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان مطلقاً لأنه فاعل أو مضاف إليه، وأما المنصوب على وجه آخر فيقدم مطلقاً كزيد بك واثق وفرح.

قوله: **(كما جاز في اسم الفاعل)** أي لأنه يجوز تقديم مفعوله إلا إذا كان هو بأل أو مجروراً بإضافة أو حرف أصلي كهذا غلام قاتل زيداً، ومررت بضارب زيداً فيمتنع تقديم زيد لا في نحو: لست بضارب زيداً لزيادة الجار.

قوله: **(فلا تقول زيد الخ)** أي بنصب الوجه على التشبيه بالمفعول. أما رفعه مبتدأ ثانياً على تقدير الوجه منه حسن فليس مما نحن فيه.

قوله: **(إلا في سببي)** أي إذا عملت النصب على التشبيه بالمفعول، وكذا الجر لأنه فرعه فلا بد من كون معمولها سببياً، أما المنصوب على وجه آخر أو المرفوع فلا يشترط فيهما ذلك لأن عملها فيهما بالحمل على الفعل لا بشبه اسم الفاعل فيجوز كونهما أجنبيين نحو: أحسن الزيدان وما قبيح العمران وزيد بك فرح، نعم يجب ذلك في مرفوعها إذا جرت على موصوف نحو: زيد حسن وجهه، كما أن اسم الفاعل كذلك كزيد قائم أبوه فلا مخالفة بينهما إلا في التشبيه بالمفعول كما مر. والمراد بالسببي ما ليس أجنبياً من الموصوف فيشمل ما هو مشتمل على ضمير الموصوف، ولو تقديراً كحسن الوجه أي منه، وقيل أل خلف عن الضمير ويشمل الضمير نفسه. فيجوز كما في التسهيل كون معمولها ضميراً بارزاً متصلاً، وصوره ثلاثة لأنه: إما متصل بالصفة مع أل كالحَسَن الوجه الجميلة، أو بدونها كقوله:

٣٠٧ ـ حسنُ الوَجْهِ طَلْقُهُ أنتَ في السِّلم وفي الحرب كَالِحٌ مُكْفَهِرُّ[1]

فأعمل طلق في الهاء المضاف إليها وأصلها النصب لأنها ليست أجنبية من الموصوف

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٣٥٦؛ والمقاصد النحوية ٣/٦٣٣.

حسنٌ عمرا واسم الفاعل يعمل في السببي، والأجنبيّ، نحو: زَيْدٌ ضاربٌ غُلامهُ، وضَاربٌ عمرا.

٤٧١ - فَارْفَعْ بِهَا، وانْصِبْ، وجُرَّ. مَع أَلْ ودُونَ أَلْ. مَـصـحُـوب أل، ومـا اتَّـصَـلْ

٤٧٢ - بـهـا: مُـضَـافـاً، أو مُـجـرَّدا، وَلاَ تَـجْـرر بـهـا. مـع أَلْ. سُـمـاً مِـنْ أَلْ خَـلا

٤٧٣ - ومـن إِضَـافَـةٍ لِـتَـالِـيـهـا، ومـا لـم يَـخْـلُ فَـهْـوَ بـالـجَـوازِ وُسِـمَـا

الصفة المشبهة إما أن تكون بالألف واللام، نحو: الحسن أو مجردة عنهما، نحو: حسن وعلى كل من التقديرين لا يخلو المعمولُ من أحوال سِتةً:

لعودها على الوجه المشتمل على خلف الضمير وهو أل، وإما مفصول منها بضمير آخر مع خلُوها من أل كقريش نجباء الناس ذرية وكرامهم ومحل الضمير جر في الثانية لخلو الصفة من أل مع مباشرتها له، ونصب على التشبيه بالمفعول به في الباقيين، وأما انفصال الضمير منها مع قرنها بأل فلم يذكره أحد لعدم جوازه.

قوله: **(مع أل)** حال من الضمير المجرور بالباء، ودون أل عطف عليه ومصحوب أل بالنصب تنازعه الثلاثة قبله فأعمل فيه الأخير، وحذف ضميره مما قبله لكونه فضلة.

قوله: **(من أحوال ستة)** بقي ستة أخرى: وهي كون المعمول موصولاً كحسن ما تحت نقابه، أو موصوفاً يشبهه في كون صفته كحسن نوال أعطاه، أو مضافاً إلى أحدهما كحسن كل ما تحت نقابه وكل نوال أعطاه، أو مضافا إلى ضمير يعود على مضاف لمضاف لضمير الموصوف كمررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة أنفه، فهاء أنفه راجعة للوجه المضاف للجارية المضافة لضمير الموصوف، أو مضافاً إلى ضمير معمول صفة أخرى كمررت برجل حَسَنِ الوجنةِ جَميلٍ خالُها، والفرق بين هذه والتي قبلها أنه لا يشترط في الأولى كون مرجع الضمير معمولاً لصفة أخرى كزيد عبد ابنه حسن وجهه، بخلاف هذه، فتكون صور السببي اثني عشر وكلها تدخل في كلام المصنف لأن قوله مصحوب أل واحد، وقوله مضافاً يشمل ثمانية ذكر الشارح منها أربعة فقط، والمجرد يشمل ثلاثة ذكر الشارح أنها أربعة فقط، والمجرد يشمل ثلاثة ذكر الشارح منها واحداً، وترك الموصول والموصوف تضرب هذه الاثنا عشر في كون الصفة بأل، أولاً يحصل أربعة وعشرون في أحوال إعراب المعمول الثلاثة تبلغ اثنين وسبعين ضعف ما ذكره الشارح وهي التي جدولها الأشموني، ويزاد عليها صور كون المعمول نفسه ضميراً تبلغ خمسة وسبعين. ثم إن الصفة إما مفردة أو مثناة أو مجموعة بسلامة أو تكسير مذكرة أو مؤنثة فتلك ثمانية، ومعمولها كذلك فتلك أربعة وستون في أحوال إعراب الصفة الثلاثة، فتلك مائة واثنان وتسعون في الخمسة والسبعين المارَّة، تبلغ أربعة عشر ألفاً وأربعمائة. يتعذر منها مائة وأربعة وأربعون لأن الصور الثلاثة من كون المعمول نفسه ضميراً لا تتعدد في جمعي التصحيح والتكسير بل مطلق جمع فقط فيسقط منها ثلاثة جمع التصحيح مثلاً مذكرا،

الأول: أن يكون المعمول بأل، نحو: الحسن الوجه، وحسن الوجه.

الثاني: أن يكون مضافاً لما فيه أل، نحو: الحسن وجه الأبِ، وحسن وجه الأبِ.

الثالث: أن يكون مضافاً إلى ضمير الموصوف، نحو: مررت بالرَّجُل الحَسَنِ وجهُهُ، وبرَجُل حسن وجهُهُ.

الرابع: أن يكون مضافاً إلى مضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: مررت بالرَّجُل الحَسَنِ وجهُ غُلامه، وبرجُل حَسَنٍ وَجْهُ غُلامه.

الخامس: أن يكون مجرداً من ألْ دون الإضافة، نحو: الحسنَ وَجْهُ أبٍ، وحسن وَجْهُ أبٍ.

السادس: أن يكون المعمول مجرداً من أل والإضافة، نحو: الحسن وجهاً، وحسن وَجْهاً.

فهذه اثنتا عشرة مسألة، والمعمولُ في كل واحدة من هذه المسائل المذكورة: إما أن يرفع، أو ينصب، أو يجر. فيتحصَّلُ حينئذٍ سِتٌّ وثلاثون صورةً.

وإلى هذا أشار بقوله: فارفع بها أي: بالصفة المشبهة، وانصب، وجر، مع أل أي إذا كانت الصفة بأل، نحو: الحسن ودون أل أي إذا كانت الصفة بغير أل، نحو: حسن مصحوب أل أي المعمولَ المصاحِبَ لأل، نحو: الوجه وما اتصل بها مضافاً، أو مجرداً أي: والمعمول

ومؤنثاً بستة في أحوال الصفة الثمانية أي كونها مفردة الخ، بثمانية وأربعين في أحوال إعراب الصفة بمائة وأربعين فهي المتعذِّرة، والباقي منه الجائز والممتنع. وستعلم ضابطه هذا ما ذكره المصرح وغيره. وعند التأمل تزيد الصور على ذلك كثيراً لأن أنواع السببي الاثني عشر منها ستة في كونه مضافاً للضمير أو لما هو مشتمل عليه وعلى كل منها مرجع الضمير إما بأل أولا، ويختلف في بعضها كما يعلم مما يأتي فتكون أنواع السببي ثمانية عشر في أحوال إعرابه بأربعة وخمسين في كون الصفة بأل أولا، بمائة وثمانية ثم ثلاثة كون المعمول ضميراً. أما مرجعه بأل أولا بستة فالجملة مائة وأربعة عشر تضرب في المائة والاثنين والتسعين المارة تبلغ أحداً وعشرين ألفا وثمانمائة وثمانية وثمانين يتعذر منها ضعف ما مر لأنه يضرب في كون المرجع بأل أولاً، فتأمل والله أعلم.

قوله: **(إما أن يرفع)** أي على الفاعلية للصفة. وجوز الفارسي كونه بدل بعض من ضمير مستتر في الصفة حيث أمكن.

قوله: **(أو ينصب)** أي تشبيهاً بالمفعول به إن كان معرفة، وعليه أو على التمييز إن كان نكرة.

قوله: **(أو مجرداً)** تحته ثلاث صور: الموصول والموصوف وغيرهما كما مر.

المتصل بها ـ أي: بالصفة ـ إذا كان المعمولُ مضافاً، أو مجرداً من الألف واللام والإضافة ويدخل تحت قوله مضافاً المعمول المضافُ إلى ما فيه أل، نحوَ: وجه الأب والمضافُ إلى ضمير الموصوف، نحو: وجهه والمضافُ إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف، نحو: وجه غلامه والمضاف إلى المجرد من أل دون الإضافة، نحو: وجه أب.

وأشار بقوله: ولا تَجْرر بها مع أل ـ إلى آخره ـ إلى أن هذه المسائل ليست كلها على الجواز، بل يمتنع منها ـ إذا كانت الصفة بأل ـ أربع مسائل.

الأولى: جرُّ المعمول المضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: الحسن وجهه.

قوله: **(يدخل تحت قوله مضافاً الخ)** كذا يدخل تحته المضاف للموصول، أو للموصوف أو لضمير عائدٍ على مضاف لمضاف لضمير الموصوف، أو لضمير معمول صفة أخرى فتحته ثمان صور كما مر.

قوله: **(أربع مسائل)** أي من العدد الذي ذكره هو، وهي تسعة من الاثنين والسبعين المارة عن الأشموني، وضابطها كل ما لزم عليه إضافة الصفة المُحَلاَّةَ بأل إلى الخالي منها، ومن الإضافة لتاليها، ولضمير تاليها كما صرح بهذا في التسهيل. وإنما يكون هذا من الأنواع المارة باعتبار صدقه على المضاف لضمير معمول صفة أخرى. فهذه ثلاثة تسقط من أنواع السببي الاثني عشر يبقى ما ذكر، ثم تزيد باعتبار الضروب المارة ووجه المنع لزوم إضافة المعرفة للنكرة في نحو: الحسنى وجه ووجه أب لأن أل في الصفة المشبهة معرفة على الأصح، ولأن هذه الإضافة لا تفيد تخفيفاً في نحو: الحسن وجهه أو وجه غلامه، أو ما تحت نقابة أو نوال إعطائه كما مر في بابها. وظاهر أن محل المنع حيث لم تكن الصفة مثناةً، ولا مجموعة وإلاَّ جاز لحصول التخفيف بحذف النون كما مر. وما سوى ذلك جائزٌ كما يفيد قوله وما لم يخل الخ، مع قوله: فارفع بها إلخ، أي وما لم يخل من أل لا من الإضافة لتاليها ولو بواسطة ضميره فهو بجواز الجر وسماً. فهذه ثلاث صور تضم للرفع والنصب في صور السببي الاثنى عشر بسبعة وعشرين تضم للستة والثلاثين التي في خلوِّ الصفة من أل، فالجملة ثلاث وستون كلها جائزة لكن فيها الضعيف وغيره، ثم تزيد.

قوله: **(الحسن وجهه)** ينبغي أن محل منعها إذا كان الموصوف بغير أل كزيد، وإلاَّ جاز الجر كمررت بالرجل الحسن وجهه لأن معمول الصفة حينئذٍ مضاف لضمير ما فيه كما مر عن التسهيل ومنه قوله:

٣٠٨ ـ سَبَتْني الفتاةُ البَضَّةُ المتجردِ الـ لطيفةُ كشحِه وما خِلْتُ أن أُسْبَى[1]

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المقاصد النحويّة ٣/ ٦٢٣.

الثانية: جرُّ المعمول المضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف، نحو: الحسن وجه غلامه.

الثالثة: جرُّ المعمول المضاف إلى المجرد من أل دون الإضافة، نحو: الحسن وجه أب.

الرابعة: جرُّ المعمول المجرد من أل والإضافة، نحو: الحسن وجه.

فمعنى كلامه: ولا تجرر بها أي بالصفة المشبهة، إذا كانت الصفة مع أل، اسماً خلا من أل أو خلا من الإضافة لما فيه أل، وذلك كالمسائل الأربع.

وما لم يخل من ذلك يجوز جرُّهُ كما يجوز رفعُه ونصبُه، كالحسن الوجه، والحسن وجه الأب، وكما يجوز جرُّ المعمول ونصبه ورفعه إذا كانت الصفة بغير أل على كل حال.

بجر كشحه لإضافته لضمير ما فيه أل وهو المتجرد أي البدن إذا تجرد عن ثيابه، والبضة بفتح الموحدة وشد الضاد المعجمة رقيقة الجلد ممتلئته، والكشح ما بين الخاصرة والضلع، ومر في الإضافة أن المبرد يمنع هذه الصورة وفي الصبان عن سم أن مثل ذلك في هذا التفصيل نحو: الحسن وجه أبيه الحسن كل ما تحت نقابة الحسن وجه جاريتها الجميلة أنفه، فمحل منع جرها إذا كان الموصوف خالياً من أل كزيد وهند وإلا جاز ا هـ وفيه نظر ظاهر لما مر في الإضافة من اشتراط أن لا يكون بين الوصف وذي أل أكثر من اسم واحد حتى صرحوا بامتناع: الضارب رأس عبد الجاني، فضمير المحلى بها في نحو الرجل الحسن وجه أبيه أولى بذلك، وكذا ما بعده فتأمل.

قوله: (**يجوز جره كما يجوز الخ**) لكن منه القبيح، وضابطه أن ترفع الصفة بأل أولاً نكرة وذلك أربعة: الحسن وجه، أو وجه أب، وحسن وجه أو وجه أب لخلو الصفة لفظاً عن ضمير الموصوف. وإنما جازت لتقدير الضمير فيها ودونها في القبح رفع المعمول بأل أو مضافاً لما هي فيه وهو أربعة أيضاً: الحسن الوجه أو وجه الأب أو حسن الوجه أو وجه الأب لأن أل خلف عن الضمير فتقوم مقامه في رفع بعض القبح، ومنه الضعيف وضابطه أن تنصب الصفة المنكرة المعارف مطلقاً، وهي ثمانية من صور السببي كحسن الوجه أو وجه الأب أو وجهه أو وجه أبيه، أو ما تحت نقابه، أو تجرها سوى المعرف بأل والمضاف لتاليها كحسن وجهه، أو ما تحت نقابه ووجه الضعف في الأولى أنها لا تقوى قوة المصوغ من المتعدِّي، وفي الثانية ما فيها من شبه إضافة الشيء لنفسه، فتأمل والله أعلم.

التَّعجُّبُ

٤٧٤ ـ بِأَفْعَلَ انطِقْ بَعْدَ ما تعجُّبَا   أَوْ جِيء بِأَفْعَلِ قَبْلَ مجرُورٍ ببا
٤٧٥ ـ وتلو أفْعَلَ انصِبَنَّهُ: كما   أَوْفى خَلِيلَيْنَا، وأَصْدِقْ بِهِمَا

للتعجب صيغتان: إحداهما ما أفعلَه والثانية: أفْعِلْ به وإليهما أشار المصنف بالبيت الأول، أي انطِق بأَفْعَلَ بعد ما للتعجب، نحو: ما أَحْسَنَ زيداً، وما أَوْفَى خليلينا أو جيء بأفعِل قبل مجرور ببا، نحو: أحْسِنْ بالزَّيْدينِ، وأَصْدِقْ بهما.

فما: مبتدأ، وهي نكرة تامة عند سيبويه، وأحسن فعلٌ ماض، فاعلُه ضميرٌ مستتر عائد على ما وزيداً مفعول أَحْسَنَ، والجملة خبر عن ما، والتقدير: شيءٌ أَحْسَنَ زيداً أي جعله حسناً، وكذلك ما أوفى خليلينا.

التعجب

هو انفعال في النفس عند شعورها بما يخفى سببه. ولذا يقال: إذا ظهر السبب بطل العجب. ولا يطلق على الله تعالى متعجب لأنه لا يخفى عليه شيء وما ورد منه في الشرع فإما مصروف إلى المخاطبين نحو: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُم عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة:١٧٥] أي يجب أن يتعجب من ذلك، وإما مراد لازمه وهو الرضا والتعظيم كحديث «عجب ربنا من قوم يقادون إلى الجنة في السلاسل»[١] أي وهم أسارى المشركين يؤل أمرهم إلى الإسلام فيدخلون الجنة.

قوله: **(تعجباً)** مفعول لأجله كما يشير له قول الشارح بعد ما للتعجب، أو حال من فاعل انطق، أي ذا تعجب أو متعجباً.

قوله: **(للتعجب صيغتان)** أي المبوّب لهما عند النحاة وإلا فله صيغ كثيرة يبوّب نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ باللهِ﴾ [البقرة:٢٨] (سبحان الله أن المؤمن لا ينجس)[٢]. لله دره فارساً، وغير ذلك وسيأتي في باب نعم وبئس صيغة وهي فعُل بالضم كشرف وظرف.

قوله: **(فما مبتدأ)** ويجب تقديمه إجماعاً لجريانه مجرى المثل فلا يغير.

قوله: **(نكرة تامة)** أي غير موصوفة بالجملة بعدها لأن التعجب. إنما يكون فيما يجهل سببه فيناسبه التنكير والمسوّغ للابتداء قصد الإبهام كما في التسهيل.

قوله: **(ضمير مستتر)** أي وجوباً عائد على ما ولذا أجمعوا على أسميتها، ويجب إضماره مفرداً مذكراً غالباً لا يتبع بتابع.

قوله: **(والتقدير الخ)** هذا باعتبار الأصل، ثم نقل لإنشاء التعجب من حسنه، وانمحى

---

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده، والبخاري، وأبو داود.

(٢) رواه الإمام أحمد برقم (٧٢١٠ ـ ٨٩٤٧) والبخاري كتاب الغسل/ رقم ٨٥، ومسلم في الحيض/ برقم ١١٥، وأبو داود/ ٢٣١، والترمذي/ ١٢١. كلاهما في الطهارة.

وأما أفعل ففعل أمر، ومعناه التعجُبُ، لا الأمر، وفاعله المجرور بالباء، والباء زائدة.

عنه معنى الجعل فجاز استعماله في التعجب مما يستحيل كونه مجعولاً كصفاته تعالى وفاقاً للسبكي وجماعة نحو: ما أقدر الله وما أعظمه لأنه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهي التعجب سواء كان مجعولاً وله سبب أو لا كما قاله الرضي، فلا يرد أنه تعالى عظيم لا بجعل جاعل لانمحاء هذا المعنى فلم ينظر إليه أصلاً على أنه لو كان منظوراً إليه لقلنا: معنى شيء أعظم الله شيء وصفه بالعظمة، أي دل عليها وهو مصنوعاته أو ذاته أي أنه تعالى عظيم لذاته لا لشيء جعله عظيماً. والتعجب على هذا حقيقة كما نقل عن ابن حجر[1] وغيره، وكذا على الوجه الأول وكونه منقولاً إلى إنشاء التعجب كما مر عن الرضي ولا يقتضي كونه مجازاً لأن ذلك التقدير بيانٌ لما حق التركيب أن يكون مفيداً له وإلا فالعرب لم تقصد منه هذا المعنى كما قالوا في أصل: قال، قول: أي ماحق التركيب أن يكون عليه، وإن لم ينطق به فاستعماله في التعجب حقيقة لغوية في صفاته تعالى وغيرها فتأمل. أما إذا أريد به في جانبه تعالى الإخبار بأنه في غاية العظمة، وأن عظمته مما تحار فيها العقول لقصد الثناء عليه بذلك، فمجاز.

قوله: **(ففعل أمر)** أي صورة ماض حقيقة والمجرور بعده فاعله على المختار وأصله: أحسن زيد بهمزة الصيرورة أي صار ذا حسن فهو في الأصل خبر ثم نقل إلى إنشاء التعجب فغيَّروا لَفظَه من الماضي إلى الأمر ليكون بصورة الإنشاء، فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل ليكون بصورة المفعول به كأمر بزيد رفعاً للقبح، فلزمت إلا إذا كان الفاعل أن وصلتها كقوله:

٣٠٩ ـ * وأحبب إلينا أن تكونَ المُقدَّمَا[2] *

أي بأن تكون لإطراد الحذف معها، وصار في حكم الفضلة فلم يؤنث الفعل له، وجاز حذفه للقرينة كما سيأتي، وأما الباء في فاعل كفى فلا تلزم كقوله:

٣١٠ ـ * يا ما أمَيْلِحَ غزلاناً شَدَنَّ لَنَا[3] *

فشاذّ لا يدل للاسمية.

---

(١) هو شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني الشافعي المصري أمير المؤمنين في الحديث توفي سنة (٨٥٢ هـ). له من المصنفات «نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر» وغيره. انظر: «كشف الظنون» (٢/١٩٣٦).

(٢) عجز بيت وصدره: «وقال نبيُّ المسلمين تقدَّمُوا»، وهو من الطويل للعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٠٢؛ وبلا نسبة في الجني الدّاني ص ٤٩، ولسان العرب ١/٢٩٢.

(٣) صدر بيت وعجزه «من هؤلياتكن الضال والسمر» من البسيط للمجنون في ديوانه ص ١٣٠، ولسان العرب ١٣/٢٣٥.

واستدل على فعلية أفعل بلزوم نون الوقاية له إذا اتَّصَلتْ به ياءُ المتكلم، نحو: ما أفقرني إلى عفو الله وعلى فعلية أفعل بدخول نون التوكيد عليه في قوله:

[٢٦٨] ومُستبدلٍ من بَعْدِ غَضبَى صُرَيْمةً   فَـأَحْـر بـهِ مِـنْ طُـولِ فَـقْـرٍ وَأَحْـرِيَـا[1]

أراد وأحرين بنون التوكيد الخفيفة، فأبدلها ألفاً في الوقف.

وأشار بقوله: وتلو أفعل إلى أن تَالي أفعل يُنصبُ لكونه مفعولاً، نحو: ما أوفى خليلينا.

ثم مثل بقوله: وأصدق بهما للصيغة الثانية.

وما قدَّمناه من أن ما نكرة تامة هو الصحيح، والجملة التي بعدها خبرٌ عنها، والتقدير: شيء أحسن زيداً أي جعله حسناً، وذهب الأخفشُ إلى أنها موصولة، والجملة التي بعدها صلتُها، والخبر محذوف، والتقدير: الَّذي أحسن زيداً شيء عظيم وذهب بعضُهم إلى أنها استفهامية، والجملة التي بعدها خبر عنها، والتقدير: أي شيء أحسن زيداً؟ وذهب بعضهم إلى أنها نكرة موصوفة، والجملة التي بعدها صفة لها، والخبر محذوف، والتقدير: شيء أحسن زيداً عظيم.

٤٧٦ ـ وحذف ما منهُ تعجَّبْتَ اسْتَبِحْ   إنْ كانَ عِنْدَ الحَذْفِ معناهُ يَضِحْ

قوله: **(ومستبدل الخ)** مجرور بواو رب، والغضبى بمعجمتين فموحدة بوزن سلمى المائة من الإبل كما في الصحاح، وتعقبه في القاموس بأنه تصحيف، والصواب أنه بالمثناة التحتية، بدل الموحدة، وصريمة تصغير صرمة وهي نحو الثلاثين من الإبل وقوله: وأحر بالمثناة التحتية، أي به حذف فاعله لدلالة الأول عليه. ومن طول فقر بيان للضمير أي ما أحرى ذلك المستبدَل وما أحقه بطول الفقر.

قوله: **(لكونه مفعولاً)** لكنه خالف المفاعيل في عدم حذفه إلا لدليل، ولا يتقدم على عامله ولا يفصل بينهما إلا بالظرف. ويجب كونه معرفة أو نكرة مختصة ليكون للتعجب منه فائدة، وكذا فاعل أفعل.

قوله: **(نكرة موصوفة)** هو قول للأخفش أيضاً وله قول ثالث كقول سيبويه، وهو الصحيح المار.

قوله: **(يضح)** بكسر المعجمة أي يتضح والمراد به مطلق الظهور لأنه لا يشترط الوضوح الحقيقي قيل: ولا يبعد قراءته بالمهملة.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في جواهرا الأدب ص ٥٨؛ ولسان العرب مادة (غضب)، (حرى)، (غضا).

والشاهد فيه قوله: «وأحْرِيا»، زيد: «وأحْرِيَنَ»، فأبدل نون التوكيد ألفاً في الوقف، وهذا مما يدلّ على فعلية صيغة التعجُّب، لأن نون التوكيد لا تدخل إلاّ الأفعال.

اللغة: «غضبى»: اسم للمائة من الإبل. «صريمة» قطعة من الإبل بين العشرين والثلاثين.

يجوز حذفُ المتعجَّب منه، وهو المنصوب بعد أفعل والمجرورُ بالباء بعد أفْعِلْ، إذا دلَّ عليه دليلٌ؛ فمثال الأول قولُه:

[٢٦٩] أرَى أمَّ عَمْرٍو دمعُها قَدْ تحدَّرا   بُكاءً على عمروٍ، وما كان أصْبَرَا(١)

التقدير: وما كان أصبرها فحذف الضمير وهو مفعول أفعل؛ للدلالة عليه بما تقدَّم، ومثالُ الثاني قولُه تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ﴾ [الكهف: ٢٦] التقديرُ. والله أعلم - وأبصر بهم، فحذف بهم لدلالة ما قبله عليه، وقول الشاعر:

[٢٧٠] فذلك إنْ يَلْقَ المنيَّةَ يَلْقَها   حَمِيداً، وإن يَسْتغْنِ يَوْماً فأَجْدِرِ(٢)

أي: فأجْدِرْ به. فحذف المتعجب منه بعد أفعل وإن لم يكن معطوفاً على أفعل مثله وهو شاذ.

٤٧٧ - وَفي كلا الفِعلينِ قِدماً لَزِمَا   مَنْعُ تصرُّفٍ بحُكْمٍ حتما

لا يتصرف فعلا التعجب، بل يلزم كل منهما طريقةً واحدةً، فلا يستعمل من أفعل غيرُ الماضي، ولا من أفعل غيرُ الأمر، قال المصنف: وهذا مما لا خلاف فيه.

٤٧٨ - وصُغهما من ذي ثلاثٍ، صُرِّفا   قابِلِ فضلٍ، تَمّ، غَيرِ ذِي انتِفا

٤٧٩ - وغير ذي وَصْفٍ يُضاهي أشْهَلا   وغيرِ سالكٍ سبيلَ فُعِلا

قوله: (**يجوز حذف المتعجب منه**) أي من وصفه أو فعله لأن التعجب إنما هو من ذلك لا من ذاته سم. وإنما يحذف إذا كان ضميراً لا في نحو: ما أحسن زيداً أو أحسن بزيد، لعدم الدليل عليه، ولا في نحو: زيد ما أحسن زيداً، لئلا تفوت نكتة الإظهار في مقام الإضمار وهي التفخيم.

قوله: (**فحذف بهم**) أي لأن لزوم جره كساه صورة الفضلة وإن كان فاعلاً، وقيل: لم يحذف بل استتر بعد حذف الباء.

قوله: (**فذلك أن يلق الخ**) التمثيل به لجواز الحذف في: أفعل به يقتضي أن الشرط وجود مطلق دليل على المحذوف وهو الأوجه وقيل: يشترط عطفه على مثل المحذوف كالآية، فهذا البيت شاذ.

قوله: (**من ذي ثلاث**) أي من مصدر فعل ذي ثلاث، وقابل صفة لفعل المقدر أو حال.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٦٩، وخزانة الأدب ٩/ ٢١١.
والشاهد فيه قوله: «وما كان أصبرا» حيث حذف المتعجب منه، وهو الضمير المستتر في «أصبر» الواقع مفعولاً به لِـ «أصبر».

(٢) البيت من الطويل، وهو لعروة بن الورد في ديوانه ص ١٥؛ وشرح التصريح ٢/ ١٩٠.
والشاهد فيه قوله: «فَأَجْدَرِ» حيث حذف المتعجب منه وهو فاعل «أجْدِرْ»، وهو شاذ لأنه ليس معطوفاً على «أَفْعِلِ» مثله.

يشترط في الفعل الذي يُصاغ منه فعلا التعجب شروطٌ سبعةٌ.

أحدها: أن يكون ثلاثياً، فلا يُبْنَيان مما زاد عليه، نحو: دحرج، وانطلق واستخرج.

الثاني: أن يكون متصرفاً، فلا يُبْنَيان من فعل غير متصرفٍ، كنِعْمَ، وبِئْسَ، وعسى، وليس.

الثالث: أن يكون معناه قابلاً للمُفاضلة؛ فلا يَبْنَيان من مات وفني ونحوهما، إذ لا مزية فيهما لشيء على شيء.

الرابع: أن يكون تامًا، واحترز بذلك من الأفعال الناقصة، نحو: كان وأخواتها، فلا تقول: ما أَكْوَنَ زيداً قائماً وأجازه الكوفيون.

الخامس: أن لا يكون منفيّاً، واحترز بذلك من المنفي لُزُوماً نحو: ما عاج فلان بالدَّواء

قوله: **(سبعة شروط)** لم يعد الفعل شرطاً لأنه جعله موضوع الشروط فلا يصاغان مما لا فعل له كالحمار، قيل والجلف. فلا يقال ما أحمره، وما أجلفه لكن في القاموس جَلَف جَلْفاً كفرح فرحاً، وجلافة صار جافياً غليظاً، فأثبت له الفعل فيجوز: ما أجلفه.

قوله: **(مما زاد عليه)** وشذ: ما أتقاه، وما أملأ القربة من: اتقى وامتلأ، واختلف في أفعل كأكرم وأظلم فأجازه سيبويه مطلقاً، واختاره في التسهيل، وقيل: إن كان همزته لغير النقل نحو: ما أظلم الليل، وقيل بالمنع مطلقاً.

قوله: **(متصرفاً)** أي تصرفاً تاماً ليخرج نحو: يدع ويذر.

قوله: **(للمفاضلة)** أي الزيادة والنقص، ويظهر ذلك في أوصافه تعالى من حيث أن مطلق العلم والقدرة مثلاً قابل لذلك وإن كانت في جانبه تعالى لا تقبله.

قوله: **(منفياً)** أي لالتباسه بالمثبت.

قوله: **(ما عاج الخ)** مضارعه يعيج أن ينتفع أما عاج يعوج بمعنى مال يميل فيجيء في الإثبات أيضاً ومجيء الأول في الإثبات نادر كقوله:

٣١١ ـ وَلَمْ أرَ شَيْئاً بَعْدَ لَيْلَى ألَذُّهُ ... ولا مشرباً أُرْوَى بِهِ فَأعِيجُ[1]

أي فانتفع.

قوله: **(أن لا يكون الوصف منه على أفعل)** أي لالتباس أفعل التفضيل بوصفه. فمنعوه[2] هو والتعجب لاشتراكهما في أمور كثيرة.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التصريح ٢/٩٢؛ ولسان العرب ٢/٣٣٦.

(٢) يرى البصريون أنه لا يتعجب مما كان على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء مباشرة، ولكن يتوصل التعجب بهما عن طريق صياغة فعل مساعد مستوفٍ للشروط فللتعجب من أبيض/بيضاء نقول: ما أشد بياض الحليب! بينما يرى الكوفيون ـ وهم أقرب إلى روح اللغة وحركيتها ـ اعتماداً على شواهد شعرية أنه يجوز لنا أن تقول: هذا الثوب ما أبيضه! وهذا الشعر ما أسوده!

أي: ما انتفع به، أو جوازاً نحو: ما ضربتُ زيداً.

السادس: أن لا يكون الوصفُ منه على أَفْعَلَ، واحترز بذلك من الأفعال الدالَّة على الألوان: كسود فهو أسودُ، وحَمِرَ فهو أحْمَر، والعيوب كحَول فهو أحْوَلُ، وعَوِرَ فهو أعْوَرُ؛ فلا تقول: ما أسْوَدَه ولا ما أحْمَرَه ولا ما أحْوَلَهُ ولا ما أعْورَهَ ولا أعْوِرْ به ولا أحْوِلْ به.

السابع: أن لا يكون مبنياً للمفعول نحو: ضُرِبَ زَيْدٌ، فلا تقول: ما أضْرَبَ زيداً تريد التعجب من ضَرْبٍ أوقع به، لئلا يلتبس بالتعجب من ضَرْب أوْقَعَهُ.

٤٨٠ ـ وأشْـدِدْ، أو أشَـدّ أو شـبـهُـهُـمَـا   يَـخْـلُـفُ مـا بَـعْـضَ الـشُّـرُوط عَـدِمَـا

٤٨١ ـ ومَـصْـدَرُ الـعَـادِمِ . بـعـد . يـنـتـصـب   وبـعـد أَفْـعِـلْ جـرُّهُ بـالـبَـا يَـجِـبْ

يعني أنه يُتوصَّلُ إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بأشْدِدْ ونحوه وبأشَدَّ ونحوه، ويُنصبُ مصدرُ ذلك الفعل العادم الشروط بعد أفعل مفعولاً، ويجر بعد أفعل بالباء؛

قوله: **(فلا تقول ما أسوده)** وكذا: ما أسمر عمراً، وما أصفر هذا الطائر، وما أبيض هذه الحمامة، وما أحمر هذا الفرس، إن أردت اللون في كل ذلك. فإن أردت السيادة والسمر أي الحديث ليلاً وصفير الطائر وبيض الحمامة ونتن فم الفرس جاز إسقاطي أي لأنه يقال: حَمِرَ البرذون بالكسر يَحْمرُ حمراً كفرح يفرح فرحاً إذا أنتن فوه من أكل الشعير، وإذا عُيِّرَ أحد بالبخل يقال له: يا فا فرس حمر أفاده في الصحاح.

قوله: **(لئلا يلتبس)** فإن أمن اللبس جاز كما في التسهيل بأن كان الفعل ملازماً للبناء للمجهول فتقول: ما أعناه بحاجتك، وما أزهاه علينا وكذا إن قامت قرينة على أنه من فعل المفعول.

قوله: **(وأشدد)** بوزن أسمع بهم وأشد بفتح الهمزة والشين وفعلهما شد الثلاثي كما ذكره الناظم في شرح العدة لا اشتد حتى يرد أنهما شاذان فكيف يتوصل بهما إلى القياس، وأما أشد الرباعي فلم يسمع إلا ما قاله في الصحاح والقاموس: أشد الرجل إذا كان معه دابة شديدة، ويبعد أن يبنى منه نحو: ما أشد استخراجه.

قوله: **(يخلف ما الخ)** وكذا يخلف ما استكمل الشروط كما أشد ضربه، ولا يرد هذا عليه لأن مراده ما يخلف وجوباً.

قوله: **(ومصدر العادم)** أي مصدر الفعل الفاقد بعض الشروط ينتصب الخ وذلك شامل للمنفي والمجهول إلا أن مصدرهما يكون مؤولاً لا صريحاً كما أكثر أن لا يقوم، وما أعظم ما ضرب زيد، وأشدد بهما. وأما الجامد والذي لا يتفاوت فلا يتعجب منهما ألبتة ا هـ. لكن الأولى في المنفي المصدر الصريح نحو: ما أكثر عدم قيامه. واعلم أن أشد ونحوه قد يكون للتعجب ابتداء نحو: ما أكثر إبله، وما أشد عبده فلا يؤتى بالمصدر بعده.

فتقول: ما أشَدَّ دحْرَجتهُ، واستخراجَهُ وأشددْ بدحْرجتِهِ، واستخراجه، وما أقْبحَ عَوَرَهُ، وأقبح بعَوَرِه، وما أشَدَّ حُمرتهُ وأشدد بحُمرتِهِ.

٤٨٢ ـ وبالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيرِ ما ذُكِرْ ولا تَقِسْ على الَّذي مِنْهُ أثِرْ

يعني أنه إذا ورد بناءُ فعل التعجب من شيء من الأفعال التي سبق أنه لا يُبنى منها حُكم بنُدُوره، ولا يُقاسُ على ما سُمِعَ منه، كقولهم: ما أخصرُه من اخْتُصر فَبنَوا أفْعَلَ من فعلٍ زائدٍ على ثلاثة أحرفٍ، وهو مبني للمفعول، وكقولهم: ما أحمقهُ فبنَوا أفعل من فعلِ الوصفُ منه على أفْعَلَ، نحو: حَمِقَ فهو أحْمَقُ، وقولهم: ما أغْسَاه، وأغسِ به فَبنَوا أفعَلَ وأفعِلْ به من عسى وهو فعل غير متصرف.

٤٨٣ ـ وَفِعْلَ هذا البابِ لَنْ يُقدَّما معمُولُهُ، ووَصْلُه بما الزَمَا

٤٨٤ ـ وفصلُه بظرف، أو بحرفِ جرّ مُستعمَلٌ، والخُلفُ في ذاك اسْتَقَرّ

لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه، فلا تقول: زيداً ما أحسن ولا ما زيداً أحسن ولا بزَيْدٍ أحسن ويجب وصلُه بعامله؛ فلا يُفْصَل بينهما بأجنبيّ، فلا تقول: في ما أحْسَنَ مُعطيكَ الدِّرهم: ما أحْسَنَ الدرهم معطيك ولا فرق في ذلك بين المجرور وغيره؛ فلا تقول: ما أحْسن بزيدٍ مارّاً تريد ما أحسن مارّاً بزيد، ولا ما أحسن عندك جالساً تريد ما أحسن جالساً عندك فإن كان الظرف أو المجرور معمولاً لفعل التعجب ففي جواز الفَصْلِ بكل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلافٌ، والمشهور جوازه، خلافاً للأخفش والمبرد ومن وافقهما، ونسب الصيمريُّ المنعَ إلى سيبويه، ومما ورد فيه الفصلُ في النثر قولُ عمرو بن معديكرب: لله درُّ

قوله: (أو بحرف جر) أو مانعة خلو فَتُجُوِّزَ الجمعُ قياساً على نظائره مما مر. وإن اقتضى كلام الدماميني خلافه ا هـ صبان.

قوله: (بأجنبي) المراد به غير المفعول في: ما أحسن زيداً، وغير الفاعل في: أفعل به فيشمل الحال فلا يفصل به على المختار فلا تقول: ما أحسن جالساً زيداً، ولا أحسن جالساً بزيد.

قوله: (ولا فرق في ذلك بين المجرور) أي المعمول لغير فعل التعجب. كما مثله بقوله: نحو ما أحسن بزيد ماراً فإن الجار متعلق بماراً لا بأحسن، ومثله: أحسن عندك بجالس أما المعمول ففيه الخلاف الآتي.

قوله: (والمشهور الخ) محل الخلاف ما لم يكن في المعمول ضمير يعود على المجرور ولا تعيَّن الفصل كما أحسن بالرجل أن يصدق، وما أقبح به أن يكذب وقوله: خليلي ما أحرى، البيت نقله في النكت عن أبي حيان ففي تمثيل الشارح بذلك لمَحل الخلاف نظر إلا أن يقال هو تمثيل لمجرد الفصل بلا نظر للخلاف.

قوله: (عمرو بن معد يكرب) صحابي من فرسان الجاهلية والإسلام قتل سنة إحدى وعشرين من الهجرة.

بني سُلَيْم ما أحسن في الهَيْجاء لقاءَهَا، وأكْرَمَ في اللّزَبَات عطاءَها، وأثبت في المكرمات بَقَاءَها. وَقول عليٍّ كرَّم الله وجهه، وقد مرَّ بعمَّار فمسح التراب عن وجهه: أعْززْ عَليَّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجدَّلاً ومما ورد فيه من النظم قولُ بعض الصحابة رضي الله عنهم:

[٢٧١] وقال نبيُّ المُسلِمينَ: تقدَّمُوا، وأحْبِبْ إلَيْنَا أن يَكُونَ المُقَدَّما[1]

وقوله:

[٢٧٢] خليليَّ ما أَحرى بِذِي اللُّبِّ أن يُرَى صبُورا، ولكن لا سبيل إلى الصَّبْرِ[2]

قوله: **(في الهيجاء)** بالمد والقصر أي الحرب، واللزبات بفتح اللام وسكون الزاي جمع لزبة وهي الشدة والقحط، والمكرمات جمع مكرُمة بضم الراء فيهما أي الكرم.

قوله: **(أعزز علي)** تمثيل للفصل بالمجرور وهو على لأن الأصل أعزز بأن أراك كذا على أي ما أعز ذلك وأشده علي وفيه الفصل أيضاً بالنداء وهو أبا اليقطان فهو شاهد لجوازه.

قوله: **(خليلي ما أحرى الخ)** الأصل: ما أحرى أن يرى ذو اللب صبوراً أي: ما أحق الرؤية صبوراً بصاحب العقل، فإن يرى مفعول أحرى فصل بينهما بذي اللب، وهو فصل واجب لمكان الضمير في يرى كما مر، ومثله قوله:

٣١٢ ـ أخلقْ بذي الصَّبر أنْ يَحْظَى بحاجَتِهِ ومُدْمِنِ القَرْعِ لِلأبوابِ أن يَلِجَا[3]

فإن يحظى فاعل بأخلق حذفت منه الباء، وفصل بينهما بذي الصبر وجوباً، والأصل: أخلق بأن يحظى الصابر بحاجته أي ما أحق الفوز بالمطلوب بالصابر وما أحق الولوج أي الدخول لمدمن قرع الأبواب أي الملازم له، والله تعالى أعلم.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٠٢؛ والدرر ٥/ ٢٣٤.
والشاهد فيه قوله: «وأحبب إلينا أن تكون المقدّما» حيث فصل بين فعل التعجب «أحببْ» وفاعله الذي هو المصدر المؤول من «أنْ» وما بعدها بالجارّ والمجرور «إلينا» الذي هو معمول لفعل التعجب، وهذا جائز.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٥/ ٢٤٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٦٨.
والشاهد فيه قوله: «وما أحرى بذي اللبِّ أنْ يُرى» حيث فصل بين فعل التعجب، وهو قوله: «أحرى»، ومفعوله، وهو المصدر المؤوّل من «أن يُرى»، بالجار والمجرور والإضافة في قوله: «بذي اللبّ»، وهنا الفصل جائز.

(٣) البيت من البسيط، وهو لمحمد بن يسير في الأغاني ١٤/ ٤٠؛ والشعر والشعراء ص ٨٨٣.

نِعْمَ وبئْسَ، وَمَا جَرَى مَجْرَاهَما

٤٨٥ ـ فِعْلانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ ... نِعْمَ وبئْسَ، رافِعَانِ اسْمَيْنِ

٤٨٦ ـ مُقارَنِي أَلْ أو مُضَافَيْنِ لِمَا ... قارَنَها كَنِعْمَ عُقْبى الكُرَمَا

٤٨٧ ـ وَيَرفَعَانِ مُضْمراً يُفَسِّرُهُ ... مُمَيِّزٌ كَنِعْمَ قَوْماً مَعْشَرُهُ

مذهبُ جمهور النحويين أن نعم، وبئس فعلان، بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما، نحو: نِعْمَتِ المرأةُ هِنْد، وبِئْستِ المرأةُ دعدُ.

وذهب جماعة من الكوفيين. ومنهم الفرَّاء. إلى أنهما اسمان، واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم نعم السير على بئس العير وقول الآخر: والله ما هي بنعم الولدُ، نَصرُها بُكاءٌ، وبرُّها سَرقةٌ وخرِّج على جعلِ نعم وبئس مفعولين لقولٍ محذوفٍ واقعٍ صفةً

نعم وبئس وما جرى مجراهما

أي في إفادة المدح والذم كحبذا وساء ومجرى بفتح الميم لأن فعله جرى الثلاثي ولو قال: وماأجرى بالهمز لوجب ضمها. واعلم أنهما يستعملان تارة للإخبار بالنعمة والبؤس فيتصرفان كسائر الأفعال تقول: نعم زيد بكذا ينعم به فهو ناعم، وبئس زيد يبأس فهو بائس، وأخرى لإنشاء المدح والذم فلا يتصرَّفان لما سيأتي وهو المراد هنا.

قوله: **(فعلان)** خبر مقدم عن نعم وبئس، وغير صفته، ورافعان خبر لمحذوف أي هما رافعان لا نعت ثان لفعلان لأن المبتدأ فاصل بينهما وهو أجنبي من المنعوت ومقارني أل صفة لاسمين أي أل المعرفة لأنها المرادة عند الإطلاق فخرج لفظ الجلالة والذي.

قوله: **(يرفعان)** عطف على رافعان من عطف الفعل على الاسم المشبه له.

قوله: **(إلى أنهما اسمان)** أي بمعنى الممدوح والمذموم، وبنيا على الفتح لتضمنهما معنى الإنشاء وهو من معاني الحروف، ولا يراد أن المفيد له الجملة بتمامها لأنهما العمدة في إفادته فهما مبتدآن، وما كان فاعلاً على القول الأول بدل على هذا أو عطف بيان، والخبر هو المخصوص، ويحتمل العكس، والمعنى الممدوح الرجل زيد أفاده في البسيط قال سم: ويبقى النظر في نحو: نعم رجلاً زيد فيحتمل أن رجلاً تمييز للنسبة التي في ضمن نعم لكونها بمعنى الممدوح أي الممدوح من جهة الرجولية، أو هو حال ثم قياس ما ذكر جر الولد ونحوه فيما استدلوا به لأنه تابع للمجرور أي ما هي بالممدوح الولد، فإن كان مروياً بالرفع فلعلَّه مقطوع عما قبله.

قوله: **(على بئس العَيْر)** بفتح العين المهملة وسكون التحتية هو الحمار وجمعه أعيار كبيت وأبيات الأنثى عيرة.

قوله: **(ما هي بنعم الولد الخ)** قاله حين بُشِّر ببنت.

قوله: **(نصرها بكاء)** أي أنها إذا أرادت أن تنصر أباها مثلاً على أعدائه لا تقدر على

لموصوف محذوفٍ، وهو المجرور بالحرف، لا نعم وبئس، والتقدير: نعم السَّيرُ على عَيْرٍ مَقُولٍ فيه بئس العير، وما هي بولدٍ مقولٍ فيه نعم الولد؛ فحذف الموصوفُ والصفةُ، وأقيم المعمول مَقامهُما مع بقاء نعم وبئس على فعلتيهما.

وهذان الفعلان لا يتصرفان، فلا يُستعمل منهما غير الماضي، ولا بدَّ لهما من مرفوع هو الفاعل، وهو على ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون مُحلًّى بالألف واللام، نحو: نِعَمَ الرَّجُلُ زيْدٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿نِعْمَ المولى ونعم النصِير﴾ [الحج: ٧٨] واختلف في هذه اللام؛ فقال قوم: هي للجنس حقيقة، فمدحت الجنس كلّه من أجل زيد، ثم خصصت زيداً بالذكر، فتكون قد مدحته مرتين، وقيل: هي للجنس مجازاً وكأنك قد جعلت زيداً الجنس كلّه مبالغة، وقيل: هي للعهد.

الدفع عنه بنفسها بل تصرخ لتستغيث بالناس، وبرها بكسر الباء، وبالراء أي إذا أرادت أن تبر أحداً سرقت له من زوجها أو غيره، ويحتمل أنه بفتح الباء وبالزاي بمعنى السلب والأخذ قهراً ومنه قولهم: من عزيز أي من غلب أخذ السلب أي أنها لا تقدر على الأخذ قهراً جهاراً كالرجل بل سرقة خفية.

قوله: **(لا يتصرفان)** أي لخروجهما عن أصل الأفعال من إفادة الحدث والزمان ولزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة، والإنشاء من معاني الحروف وهي لا تتصرف فكذا شبهها.

قوله: **(للجنس)** أي في ضمن جميع الأفراد فهي أل الاستغراقية كما عبر به بعضهم. وقوله حقيقة أي أنه أريد بمدخولها جميع أفراد الجنس حقيقة.

قوله: **(من أجل زيد)** أي فالجنس كله ممدوح تبعاً لزيد، والمقصود بالمدح زيد فقط فكأنه قيل: ممدوح جنسه لأجله، وقيل مدح الجنس كله الشامل لزيد بطريق القصد حتى لا يتوهم كون ذلك المدح طارئاً على زيد وإن جنسه ناقص، بل استحقاقه له لاستحقاق جنسه له، وعلى كلٍ يلزم المناقضة في قولك: نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمر، ولأن الجنس الواحد صار ممدوحاً ومذموماً معاً، وأجيب باختلاف جهتي المدح والذم، ولا تناقض مع اختلاف الجهة.

قوله: **(مجازاً)** أي مرسلاً من إطلاق العام على الخاص لأن وضع الاستغراقية العموم. وقد أريد بها فرد معين بإدعاء أنه جميع الجنس لجمعه ما تفرق في غيره من الكمالات، أو بالاستعارة بأن يشبه زيد بجميع الأفراد بجامع الإحاطة في كل فغير هذا الفرد ليس ممدوحاً لا قصداً، ولا تبعاً.

قوله: **(للعهد)** أي الذهني لأن مدخولها فرد مبهم كادخل السوق واشترِ اللحم، ثم فسر ذلك الفرد بعد إبهامه بزيد مثلاً تفخيماً للمدح والذم، وقيل للعهد الخارجي، والمعهود هو

الثاني: أن يكون مضافاً إلى ما فيه أل، كقوله: نِعْمَ عُقْبَى الكُرَمَا، ومنه قوله تعالى: ﴿ولنِعْمَ دارُ المُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠].

الثالث: أن يكون مُضمراً مُفسَّراً بنكرةٍ بعده منصوبةٍ على التمييز، نحو: نعم قوماً مَعْشَرُهُ

المخصوص فكأنك قلت زيد نعم هو فوضع الظاهر موضع الضمير لزيادة التقرير والتفخيم وهذا ظاهر إن قدم المخصوص كما ذكر وكذا إن أخر وأعرب مبتدأ خبره الجملة قبله لتقدمه رتبة لا إن أعرب خبر المحذوف، أو مبتدأ خبره محذوف، ولا تنافي بين العهد والإنشاء لتعلق الإنشاء بالمدح وهو فعل الشخص المادح والعهد بالممدوح.

قوله: **(مضافاً إلى ما فيه أل)** أي أو مضافاً لمضاف لما فيه أل كقوله:

٣١٣ـ * فنعم ابنُ أُخْتِ القَوْمِ غَيْرَ مُكَذَّبِ[1] *

وأما كونه مضافاً لضمير ما هي فيه كقوله:

٣١٤ ـ * فنِعْمَ أخُو الهَيْجَا وَنِعْمَ شَبَابُها[2] *

فالصحيح لا يقاس عليه، وإضافته للنكرة ضرورة عند الجمهور كقوله:

٣١٥ـ * فنعم صاحبُ قَوْمٍ لا سِلاَحَ لَهُمْ[3] *

قوله: **(أن يكون مضمراً)** أي مستتراً لازما للإفراد فلا يبرز في تثنية ولا جمع استغناء بجمع تمييزه، وشذَّ قول بعضهم: نعموا قوماً، كما شذ جره بالباء الزائدة في: نعم بهم قوما كما حكاه الفارضي، ويجب عوده لما بعده وهو التمييز فهو مما يعود على متأخر لفظاً ورتبة كما مر. ولا يتبع بتابع لأن لفظه ومعناه لا يتضحان إلا بشيء منتظر بعد، وشذ تأكيده في: نِعْمَ هم قوماً أنتم، ومثله في كل ذلك ضمير الشأن وهل إذا فسر بمؤنث تلحقه التاء وجوباً كنعمت امرأة هند، أو جوازاً، أو تمتنع أقوال.

قوله: **(مُفَسَّراً بنكرة)** أي عامة متكثرة الأفراد فلا يجوز: نعم شمساً هذه الشمس إذ لا ثاني لها أما نعم شمساً شمس هذا اليوم فيجوز لتعددها بتعدد الأيام، ومن أحكام هذا التمييز وجوب تأخيره عن العامل وتقديمه على المخصوص، وشذ: نعم زيد ومطابقته للمخصوص إفراداً وتذكيراً وغيرهما، وقبوله أل المعرفة لأنه خلف عما يجب قرنة بها وهو الفاعل فاعتبر

---

(١) صدر بيت وعجزه: «زهيرٌ حُساماً مُفْرَداً من حَمَائِلِ» من الطويل لأبي طالب في خزانة الأدب ٢/ ٧٢؛ وشرح التصريح ٢/ ٩٥.

(٢) الشطر من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٥/ ٢٠٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٧١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨٥. والشاهد فيه: مجيء فاعل «نِعْمَ» مضافاً إلى ضمير ما فيه «أل».

(٣) صدر بيت وعجزه: «وصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثمانُ بنُ عَفَّانا» وهو من البسيط لكثير بن عبد الله النهشلي في الدرر ٥/ ٢١٣؛ وله أو لأوس بن مغراء أو لحسان بن ثابت في شرح المفصل ٧/ ١٣١، وليس في ديوان حسان.

ففي نعم ضميرٌ مستتر يفسره قوماً ومعشره مبتدأ، وزعم بعضُهم أن معشره مرفوع بنعم وهو الفاعل، ولا ضمير فيها، وقال بعض هؤلاء: إن قوماً حال، وبعضهم: إنه تمييز، ومثلُ نعم قوماً مَعْشَرُهُ قوله تعالى: ﴿بِئْسَ للظّالِمين بدلاً﴾ [الكهف: ٥٠] وقولُ الشاعر:

[٢٧٣] لَنِعْمَ مُوْئِلاً المَوْلَى إذَا حُذِرتْ ... بَأسَاءُ ذي البَغْي واستيلاءُ ذي الإِحَنِ[١]

وقولُ الآخر

[٢٧٤] تقُولُ عرسي وهي لي في عَوْمَرَهْ ... بِئْسَ امْرأً، وإنَّني بِئْسَ المَرَهْ[٢]

صلاحيته لها فخرج مثل وغير وأفعل من، وجوّز المصنف حذفه إذا فهم المعنى كقوله[٣] ﷺ: ونعمت أي فبالسنة أخذ ونعمت خصلة تلك الفعلة، وهي الوضوء يوم الجمعة.

قوله: **(ومعشره مبتدأ)** أي خبره الجملة قبله على ما سيأتي، والرابط إعادة المبتدأ بمعناه إن أريد بالمستتر معهود معين وهو المخصوص، وعمومه للمبتدأ وغيره إن أريد به الجنس.

قوله: **(وهو الفاعل)** أي وأغنى ذلك الفاعل عن المخصوص.

قوله: **(تمييز)** أي محوّل عن الفاعل، والأصل: نعم القوم معشره فحول إسناد نعم عن القوم إلى معشره فنصب القوم تمييزاً بعد تنكيره وكذا: نعم رجلاً زيد.

قوله: **(بئس الظالمين بدلاً الخ)** تمييز للفاعل المستتر والمخصوص محذوف لعلمه مما قبله أي إبليس وذريته.

قوله: **(لنعم موئلاً)** أي ملجأ تمييز للضمير المستتر المولى هو المخصوص، والإِحَن بكسر الهمزة وفتح المهملة جمع إِحْنَة بكسر فسكون وهي الحقد.

قوله: **(تقول عرسي)** أي زوجتي والعومرة بالعين المهملة الصياح والصخب، ولي بمعنى معي، والشاهد في بئس امرأ وأما المرة بفتح الميم والراء لغة في المرأة ففاعل، بئس الثانية لأنها بأل وحذف المخصوص من كل منهما للإشعار به أي: بئس امرأ أنت وبئس المرأة أنا.

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٧٤.
والشاهد فيه قوله: «لنعم مؤلاً» حيث رفع «نعم» ضميراً مستتراً، وقد فُسّر هذا الضمير بالتمييز «مؤلاً».
اللغة: «الموئل»: الملاذ والملجأ. «المولى»: السيد، «الإحن»: الحقد والغضب.

(٢) الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٧٧٣، ١١٧٦، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٩.
والشاهد فيه قوله: «بئس أمرأ» حيث رفع «بئس» ضميراً مستتراً فسَّر التمييز الذي بعده. اللغة: «العِرسُ»: امرأة الرجل. «عومرة»: صياح وجلبة.

(٣) الحديث لفظه: «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل» رواه أحمد وأبو داود والترمذي، وقال عنه الترمذي: حديث حسن.

٤٨٨ ـ وجمعُ تمييزٍ وَفاعلٍ ظَهَرْ فيهِ خِلافٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ

اختلف النحويُّونَ في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في نعم وأخواتها، فقال قوم: لا يجوز ذلك، وهو المنقول عن سيبويه، فلا تقول: نعم الرجُلُ رجُلاً زَيْدٌ، وذهب قوم إلى الجواز، واستدلُّوا بقوله:

[٢٧٥] والتَّغْلبيُّونَ بئْسَ الفَحْلُ فحْلُهُم فَحْلاً، وأمُّهُمُ زَلاَّءُ مِنْطِيقُ(١)

وقوله:

[٢٧٦] تَزوّد مِثْلَ زاد أبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زادُ أبِيكَ زَادَا(٢)

قوله: (وفاعل) بالجر عطف على تمييز أو جملة ظهر صفة فاعل.

قوله: (لا يجوز) أي لعدم إبهام الظاهر حتى يميز وتأوّلوا ما ورد بجعل المنصوب حالاً مؤكدة، أو ضرورة ورد بأن رفع الإبهام غير لازم للتمييز فقد يرد لمجرد التأكيد كقوله:

٣١٦ ـ ولقد علمتُ بأنَّ دينَ مُحمَّدٍ مِنْ خيرِ أديانِ البَرِيَّةِ دِينَا(٣)

فكذا ما ورد من هذا.

قوله: (والتغلبيون) نسبة لتغلب بالغين المعجمة كتضرب لكن تفتح لامه في المنسوب لثقل كسرتين مع ياء النسبة، وقد تكسر كما قاله الجوهري وهم قوم من نصارى العرب بقرب الروم منهم الأخطل، وقد هجاه جرير بهذا البيت وأراد بالفحل الأب وهو فاعل بئس، وفحلاً تمييز مؤكد له، وفحلهم هو المخصوص، ويؤخذ منه أنه لا يجب تقديم تمييز الظاهر على المخصوص. وهو كذلك بخلاف مميز الضمير كما مر والزَلاَّء بفتح الزاي وشد اللام المرأة اللاصقة العجز الخفيفة الألية، والمنطيق صيغة مبالغة من النطق يستوي فيه المذكر وغيره، ومعناه البليغ لكن المراد هنا المرأة التي تعظم عجيزتها بإزارها قاله العيني. وفي القاموس المنطيق البليغ، والمرأة المتأزّرة بحشية تعظم بها عجيزتها. اهـ وكان الثاني مأخوذ من النطاق وهو شقة تحتزم عليها المرأة وترسل أعلاها على أسفلها.

قوله: (تزود الخ) الشاهد في: زاداً آخر البيت فإنه تمييز لفاعل نعم الظاهر، وزاد أبيك

---

(١) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص ١٩٢؛ ولسان العرب مادة (نطق).
والشاهد فيه قوله: «فحلاً» حيث جمع بينه، وهو تمييز، وبين الفاعل الظاهر على سبيل التأكيد، ورأى بعضهم أنَّ «فحلاً» حال مؤكدة. اللغة: «زلاّء»: صفة للمرأة التي لا عجيزة لها. «المرأة المنطيق»: هي التي تضع المنطقة، وهي ما تأتزر به، لتبدو عجيزتها كبيرة.

(٢) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص ١٩٢؛ ولسان العرب مادة (زود).
والشاهد فيه قوله: «نعم الزادُ... زادا» حيث جمع بين الفاعل الظاهر، وهو قوله: «الزاد»، والتمييز، وهو قوله: «زاداً»، وهذا غير جائز عند بعض النحاة.
والشاهد فيه أنَّ «حبَّذا» تدخل عليها «لا» فتساوي «بئس» في العمل، وتصير «حبَّذا للذَّمّ».

(٣) البيت من الكامل، وهو لأبي طالب في خزانة الأدب ٢/٧٦، ولسان العرب ٥/١٤٤.

وفصَّل بعضهم، فقال: إن أفاد التمييزُ فائدةً زائدةً على الفاعل جازَ الجمعُ بينهما، نحو: نعم الرَّجُلُ فارِساً زَيْدٌ وإلا فلا، نحو: نعم الرَّجُلُ رَجُلاً زيدٌ.

فإن كان الفاعل مضمراً، جاز الجمعُ بينه وبين التمييز اتفاقاً، نحو: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ.

٤٨٩ ـ وَمَا مُمَيِّزٌ، وقيل: فاعِلُ فِي نَحْوِ: نِعْمَ ما يَقُولُ الفَاضِلُ

تقع ما بعد نعم، وبئس فتقول: نعم ما أو نِعمَّا، وبئس ما، ومنه قوله تعالى: ﴿إن تُبْدُوا الصَّدقاتِ فنِعمَّا هِي﴾ [البقرة: ٢٧١] وقولُه تعالى: ﴿بئسما اشتروا بِهِ أَنْفسهُمْ﴾ [البقرة: ٩٠].

واخْتُلِف في ما هذه؛ فقال قوم: هي نكرة منصوبة على التمييز، وفاعلُ نعم ضميرٌ مستتر، وقيل: هي الفاعل، وهي اسمُ معرفة، وهذا مَذْهَبُ ابن خروف، ونسبه إلى سيبويه.

٤٩٠ ـ ويُذكرُ المَخْصُوصُ بعدُ مُبْتَدا أَوْ خَبَرَ اسمٍ لَيْسَ يَبدُو أَبَدَا

يُذكرُ بعد نعم، وبئس وفاعِلهما اسمٌ مرفوعٌ، هو المخصوص بالمدح أو الذم، وعلامتُه

هو المخصوص، وقيل زاداً مفعول تزود ومثل حال منه، وإن كان نكرة لتأخره فلا شاهد فيه.

قوله: **(فتقول نعم ما)** أي بلا إدغام الميمين.

قوله: **(نكرة منصوبة الخ)** وهي إما ناقصة، والفعل بعدها صفتها، والمخصوص محذوف أي نعم وهو شيء بقوله: الفاضل ذلك الشيء أو تامة لا تحتاج لصفة والجملة بعدها وأما صفة لمخصوص محذوف أي نعم هو شيئاً شيء بقوله الخ أو صلة لما أخرى محذوفة هي المخصوص أي نعم شيئاً الذي يقوله الخ ولا يرد أنّ التامة تساوي الضمير إبهاماً فكيف تميزه لأنه يراد بها شيء له عظمة أو حقارة بحسب المقام فتكون أخص منه على أن التمييز قد يكون للتأكيد.

قوله: **(هي الفاعل)** أي فهي مستثناة من وجوب قرنه بأل.

قوله: **(وهي اسم معرفة)** أي إما تامة لا تحتاج لصلة، والجملة صفة لمخصوص محذوف أي: نعم الشيء شيء بقوله الخ، وإما موصولة بالجملة، والمخصوص محذوف أي: نعم الذي يقوله الفاضل ذلك القول، أو أغنت هي وصلتها عن المخصوص، ولا حذف وقيل هي نكرة تامة، أو موصوفة بالجملة على قياس ما مر. وقيل غير ذلك فإن وليها مفرد نحو ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة:٩٠] فهي إما نكرة تامة تمييز للفاعل المستتر، أو معرفة تامة هي الفاعل، والمخصوص على كل ما بعدها أو هي مركبة مع الفعل. ولا موضع لها من الإعراب كحبذا وما بعدها فاعل فإن لم يلها مفرد ولا جملة، كدققته دقاً نعمّاً فهي إما معرفة تامة فاعل، أو نكرة تامة تمييز، والمخصوص على كل محذوف أي نعم الشيء أو شيئاً ذلك الدق.

قوله: **(يذكر بعد نعم الخ)** أي وجوباً على ظاهر كلامه هنا، وفي الكافية وغالباً على ما في التسهيل وهو الأرجح ويجب أيضاً كونه بعد تمييز الضمير لا الظاهر كما مر.

قوله: **(هو المخصوص)** شرطه مطابقة الفاعل معنًى ولو بالتأويل كـ ﴿بِئْسَ مَثَلُ القَوْمِ

أن يصلح لجعله مبتدأ، وجَعلِ الفعل والفاعل خبراً عنه، نحو؛ نعم الرَّجُلُ زَيْدٌ، وبِئْسَ الرَّجُلُ عَمْروٌ، ونعم غُلامُ الْقَوْمِ زَيْدٌ، وبِئْسَ غُلامُ الْقَوم عَمْروٌ، ونعم رجُلاً زَيْدٌ، وبئس رَجُلاً عَمْروٌ، وفي إعرابه وجهان مشهوران:

أحدهما: أنه مبتدأ، والجملة قبله خبرٌ عنه.

والثاني: أنه خبر مبتدإ محذوف وجوباً، والتقدير: هو زيدٌ، وهو عمرو أي الممدوحُ زَيْدٌ، والمذمومُ عمرو.

ومنع بعضُهم الوجه الثاني، وأوجب الأول.

وقيل: هو مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: زيد الممدوح.

٤٩١ ـ وإنْ يُقَدَّمْ مُشْعَرٌ بِهِ كَفَى كَالعِلْمُ نِعْمَ المُقْتَنى والمُقْتَفى

الَّذِينَ﴾ [الجمعة:٥] أي مثل الذين وكونه معرفة أو قريباً منها، وأخص من الفاعل لا مساوياً له. ولا أعم ليحصل التفصيل بعد الإجمال فيكون أوقع في النفس ولذا وجب تأخيره.

قوله: **(والجملة قبله خبر عنه)** هذا مذهب سيبويه وهو الصحيح، والرابط عموم الفاعل أو تكرير المبتدأ بمعناه كما مر.

قوله: **(وقيل هو مبتدأ الخ)** لم يحملوا المتن على هذا مع احتماله له لعدم صحته كما في شرح التسهيل لأن هذا الحذف لازم ولم نجد خبراً يلزم حذفه إلا ومحله مشغول بما يسدُّ مسدَّه، وبقي قول رابع بدل من الفاعل، ويردُّه أن البدل لا يلزم وهذ لازم، وأنه لا يصلح لمباشرة الفعل، وقد يقال: يغتفر في التابع كما في أنك: إنت قائم فإن أنت بدل مع عدم صلوحه لمباشرة إن ولا ضرر في لزومه لكونه المقصود بالحكم وإن كان تابعاً كما لزم تابع مجرور رب.

قوله: **(وإن يقدم مشعر الخ)** عبارته هنا وفي الكافية توهم منع تقديم المخصوص وأن المتقدم مشعر به فقط وإن صلح له حيث قال أولاً: ويذكر المخصوص بعد ثم قال: وإن يقدم الخ ثم مثل بمثال يصلح المقدم فيه لكونه مخصوصاً إذا أخر لأن العلم مبتدأ خبره بالجملة بعده وهو خلاف ما صرح به في التسهيل من جواز تقديمه، واختاره الموضح بشرط صلاحيته للتأخير. ولذا اعترض مثال المتن بأنه من تقديم المخصوص لا المشعر به إلا أن يجعل العلم مفعولاً بمحذوف أي الزم العلم أو خبر المحذوف أي الممدوح العلم أو عكسه، وجملة: نعم المقتنى، مستأنفة فيكون من تقديم المشعر لا المخصوص لعدم صلاحيته للتأخر كونه من جملة أخرى. ويراد بقوله ويذكر المخصوص بعد أي غالباً، وقوله وإن يقدم مشعر به أي بمعناه كفى عن ذكره مؤخراً أعم من كون المتقدم مخصوصاً إن صلح أو غيره إن لم يصلح، وإذا قدم المخصوص كان مبتدأ خبره الجملة بعده قولاً واحداً، ولا يأتي فيه الخلاف المتقدم.

إذا تقدَّم ما يدُلُّ على المخصوص بالمدح أو الذم أغنى عن ذكره آخراً، كقوله تعالى في أيوب: ﴿إنا وَجَدْناهُ صَابِراً نعم العَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٤٤] أي: نعم العبد أيوب؛ فحذف المخصوص بالمدح. وهو أيوب. لدلالة ما قبله عليه.

٤٩٢ ـ وَاجْعَلْ كَبِئْس ساء واجْعَلْ فَعُلا مِـنْ ذي ثـلاثَـةٍ كـنِـعْـمَ مُـسْـجَـلا

تستعمل ساء في الذم استعمال بئس؛ فلا يكون فاعِلها إلا ما يكون فاعلاً لبئس ـ وهو المحلّى بالألف واللام، نحو: ساءَ الرَّجُل زَيْدٌ والمضافُ إلى ما فيه الألفُ واللام، نحو: ساء غُلامُ القَوْم زَيْدٌ، والمضمرُ المفسَّرُ بنكرة بعده، نحو: ساء رجلاً زَيْدٌ، ومنه قوله تعالى: (ساء مثلاً القَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا) [الاعراف: ١٧٧] ويُذكر بعدها المخصوصُ بالذمّ، كما يذكر بعد بئس، وإعرابُهُ كما تقدم.

وأشار بقوله: واجعل فَعُلا إلى أن كلَّ فعلٍ ثلاثي يجوز أن يُبْنَى منه فعلٌ على فَعُل لقصد المدح أو الذم، ويُعاملُ معاملة نعم، وبئس في جميع ما تقدم لهما من الأحكام؛ فتقول: شَرُفَ

قوله: (**مسجلاً**) أي مطلقاً عن التقييد بحكم دون آخر.

قوله: (**إلى أن كل فعل ثلاثي الخ**) من ذلك ساء فإن أصلها سوأ بالفتح فحول إلى فعل بالضم ليلتحق بأفعال الغرائز أي الطبائع وليصير قاصراً كبئس، وإنما أفردها بالذكر لكثرتها ولأنها للذم العام فهي أشبه ببئس من نحو حَمُق ولَؤُم لأنه ذم خاص، وقيل للإنفاق عليها دون فعل.

قوله: (**يجوز أن يبنى منه الخ**) لكن بشرط صلوحه لبناء التعجب منه لكونه متصرفاً تاما إلخ لتضمنه معناه.

قوله: (**معاملة نعم الخ**) لكن فعل يخالفها ستة أمور اثنان في معناه إشرابه التعجب وكونه للمدح الخاص. واثنان في فاعله الظاهر جواز خلوه من أل نحو ﴿وَحَسُنَ أولئكَ رَفِيقاً﴾ [النساء: ٦٩] وكثرة جره بالباء الزائدة تشبيهاً بأسمع بهم كقوله:

٣١٨ ـ حَـبَّ بـالـزُّورِ الـذي لا يُـرى مـنـه إلا صـفـحـةٌ أو لـمـام[1]

واثنان في فاعله المضمر: جواز عوده ومطابقته لما قبله، ففي: زيد كرم رجلاً يحتمل عود الضمير إلى رجلاً كما في نعم، وإلى زيد كما في فعل التعجب لتضمنه معناه وتقول: الزيدون كرم رجالاً على الأول وكرموا رجالاً على الثاني فقول المصنف: كنعم مسجلاً ليس على سبيل الوجوب في كل الأحكام، والكلام في غير ساء أما هي فتلازم أحكام بئس كما يشير له الشرح، واستظهره الدماميني قال: هذا إن تحقق كان وجهاً آخر لافرادها بالذكر.

---

(١) البيت من المديد، وهو للطرماح بن حكم في الدرر ٥/ ٢٣٢؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٤/ ٣٣٥.

الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَلَؤُمَ الرَّجُل بكرٌ، وَشَرُفَ غلام الرَّجُل زَيْدٌ، وشرُف رجلاً زَيْدٌ ومقتضى هذا الإطلاق أنه يجوز في علم أن يقال: عَلُمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ؛ بضم عَيْنِ الكلمة، وقد مَثَّلَ هو وابنهُ به، وصرَّحَ غيرهُ أنه لا يجوز تحويل علم، وجهل، وسمع إلى فَعُل بضم العين، لأن العرب حين استعملتها هذا الاستعمال أبقَتْها على كسرة عينها، ولم تُحَوِّلها إلى الضم، فلا يجوز لنا تحويلُها، بل نُبْقيها على حالها، كما أبْقَوها؛ فنقول؛ علم الرجُلُ زَيْدٌ، وجَهِلَ الرجُلُ عمروٌ، وسمع الرجُلُ بكْرٌ.

٤٩٣ ـ ومِثْلُ نعم حبَّذَا؛ الفَاعِلُ ذَا وإنْ تُرِدْ ذَمّاً فَقُلْ: لا حَبَّذَا

يُقالُ في المدح: حَبَّذا زَيْدٌ، وفي الذم: لا حَبَّذَا زَيْدٌ كقوله:

[٢٧٧] ألا حَبَّذَا أهْلُ المَلاَ، غَيْرَ أنَّهُ إذَا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلا حَبَّذَا هِيَا[١]

واختلف في إعرابها، فذهب أبو علي الفارسي في البغداديات، وابن برهان، وابن خروف. وزعم أنه مذهب سيبويه، وأنَّ مَنْ نَقَل عنه غيرَه فقد أخطأ عليه ـ واختاره المصنف، إلى أن حبّ فعلٌ ماضٍ، وذا فاعله، وأما المخصوص فجوز أن يكون مبتدأ، والجملة قبله خبره، وجوز أن يكونَ خبراً لمبتدإ محذوف، وتقديره: هو زيد أي: الممدوحُ أو المذمومُ زيدٌ، واختاره المصنف.

وذهب المبرد في المقتضب، وابن السراج في الأصول، وابن هشام اللَّخْميُّ[٢] ـ واختاره

قوله: **(لأن العرب الخ)** في كلام السيوطي أن الذي شذَّ في هذه الثلاثة بعض العرب، ومنهم من يحولها فيصح التمثيل بعلم.

قوله: **(ومثل نعم حبذا)** أي حب من حبذا مثل نعم في كونها نقلت لإنشاء المدح العام وفي الفعلية على الأصح والمضي والجمود، وتزيد بإشعارها بأن المحمود محبوب للنفس فلذا جعل فاعله ذا ليدل على الحضور في القلب، وتفارقها في جواز دخول لا عليها وفي لزومها هيئة واحدة وفي غير ذلك.

قوله: **(الفاعل ذا)** وهو كفاعل نعم لا يجوز اتباعه فإذا وقع بعده اسم كحبذا الرجل فهو مخصوص لا تابع لاسم الإشارة.

قوله: **(أخطأ عليه)** ضمنه معنى جار فعَدَّاه بعلى.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمّة في ملحق ديوانه ص ١٩٢٠؛ ولكنزة أمّ شملة في المقاصد النحوية ٤/ ١٢. والشاهد فيه أنَّ «حبّذا» تدخل عليها «لا» فتساوي «بئس» في العمل، وتصير «حبذّا الذّم».

(٢) محمد بن أحمد بن هشام بن خلف اللخمي، عالم باللغة والأدب. من كتبه: «شرح مقصورة ابن دريد»، و«شرح الفصيح لثعلب». توفي سنة (٥٧٧) هـ. انظر: «بغية الوعاة» (١٩، ٢٠)، و«معجم المؤلفين». (٩/ ٢٦).

ابن عصفور - إلى أن حبَّذا اسمٌ، وهو مبتدأ، والمخصوص خبره، أو خَبَرٌ مقدم، والمخصوص مبتدأ مؤخر، فركبت حَبَّ مع ذا وجعلتا اسماً واحداً.

وذهب قومٌ - منهم ابن دَرُستُويه - إلى أن حبذا فعل ماضٍ، وزيد فاعله، فركبت حبَّ مع ذا وجعلتا فعلاً، وهذا أضْعفُ المذاهب.

٤٩٤ - وَأَوْلِ ذَا المَخْصُوص، أيًا كان، لا تَعْدِلْ بِذَا، فَهُوَ يُضَاهِي المَثَلا

أي: أوْقع المخصوصَ بالمدح أو بالذم بعد ذا على أي حال كان، من الإفراد، والتذكير، والتأنيث، والتثنية، والجمع، ولا تُغَير ذا لتغيُّر المخصوص، بل يلزمُ الإفراد والتذكير، وذلك لأنها أشبهت المثل، والمثلُ لا يُغير، فكما تقول الصَّيف ضيَّعَت اللَّبَنَ للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع بهذا اللفظ، تقول: حَبَّذَا زيد وحبذَا هند والزيدان، والهندان، والزيدون، والهندات فلا تُخرجُ ذا عن الإفراد والتذكير، ولو خرجت لقيل: حبَّذي هند، وحبَّذان الزيدان، وحَبَّتان الهندان، وحب أولئك الزيدون، أو الهندات.

٤٩٥ - وما سِوَى ذا ارفَعْ بِحَبَّ، أو فَجرْ بِالْبَا، ودُونَ ذا انْضِمَامُ الْحا كَثُر

قوله: (وجعلتا اسماً) أي بمنزلة قولك: المحبوب، وغلب جانب الاسمية على الفعلية مع تركُّبه منهما لشرفها.

قوله: (وأول ذا الخ) فعل أمر من أولى الشيء بالشيء إذا أتبعه لا بمعنى أعطِ كما قيل، وذا مفعوله الثاني، والمخصوص الأول أي اجعل المخصوص والياً ذا أي تابعاً له، وأيا اسم شرط منصوب خبراً لكان. وهي فعل الشرط، واسمها ضمير المخصوص، والجواب قوله: لا تعدل بذا حذفت فاؤه للضرورة.

قوله: (بعد ذا) فلا يجوز تقديمه على حبذا وإن قدم على التمييز كحبذا زيد رجلاً وحبذا رجلاً زيد. أما مخصوص نعم فيقدم على الفعل دون تمييز الضمير كما مر.

قوله: (الصيف الخ) مثل لمن يطلب الشيء بعد تفريطه فيه، والصيف بالنصب ظرف لضيعت بكسر التاء خطاباً بالمؤنث، وأصله أن امرأة طلقت زوجاً غنياً لكِبره وأخذت شاباً فقيراً فلما جاء الشتاء أرسلت للأول تطلب منه لبناً فقال ما ذكر أي ضيعت اللبن في زمن الصيف فكيف تطلبينه الآن فقالت: هذا ومذقه خير أي هذا الشاب ولبنه المخلوط بالماء خير من ذلك الشيخ الغني.

قوله: (أو فجر) الفاء زائدة لا عاطفة لأن العاطف لا يدخل على مثله أو هي في جواب شرط مقدر أي وإن شئت فجُرَّ.

قوله: (ودون ذا) حال من محذوف للعلم به أي وانضمام الحاء من حب حال كونها دون ذا كثر.

يعني أنه إذا وَقَعَ بعد حَبّ غيرُ ذا من الأسماء جاز فيه وجهان: الرفع بحبّ، نحو: حبّ زَيْدٌ والجر بباء زائدة، نحو: حَبّ بزيْدٍ وأصلُ حبَّ: حبُبَ، ثم أدغمت الباء في الباء فصار حَبّ.

ثم إن وقع بعد حبّ ذا وجب فتح الحاء؛ فتقول: حَبَّ ذا وإن وقع بعدها غيرُ ذا جاز ضم الحاء، وفتحها؛ فتقول: حُبّ زَيْدٌ وحَبّ زَيْدٌ. وروي بالوجهين قوله:

[٢٧٨] فَقُلْتُ: اقْتُلُوها عنكُمُ بمزاجِها   وَحُبَّ بـهـا مَـقْـتُـولـةً حِـيـنَ تُـقـتـلُ[(١)]

أفْعَلُ التَّفْضيل

٤٩٦ ـ صُغْ مِنْ مصُوغٍ مِنهُ لِلتَّعجُّب   أفْـعَـلَ لِـلـتَّـفْـضِـيـل، وَأْبَ الـلَّـذْ أُبِـي

يُصاغُ من الأفعال التي يجوزُ التعجُّبُ منها ـ للدلالة على التفضيل ـ وصفٌ على وزن أفعل

قوله: **(وجره بباء زائدة)** كما في فاعل فعل بالضم لأن حب عند تجردها من ذا تكون من بابه بخلاف فاعل نعم كما مر.

قوله: **(وجب فتح الحاء)** أي إن جعلتهما كلمة واحدة بالتركيب فإن بقيا على أصلهما بلا تركيب جاز الوجهان كما في التصريح.

قوله: **(جاز ضم الحاء)** أي بنقل ضمة العين إليها لأن أصله حبب بالضم أي صار حبيباً، وجاز فتحها بحذف الضمة بلا نقل، وهذا النقل والحذف جائزان في كل ما حول إلى فعل لقصد المدح أو الذم سواء كان حلقى الفاء كحب أولاً كضرب فتقول: ضُرْب الرجل زيد بسكون الراء مع ضم الضاد أو فتحها كما في التوضيح.

قوله: **(فقلت اقتلوها الخ)** أي اخلطوا الخمر بمزاجها وهو الماء من: قتلت الشراب إذا مزجته به لأنه يكسر حدَّته والشاهد في وحب بها مقتولة أي ممزوجة فالهاء في بها فاعل حب مجرور بالباء الزائدة، ومقتولة تمييز والله أعلم.

أفعل التفضيل

هذه الترجمة صارت في الاصطلاح اسماً لكل ما دل على الزيادة تفضيلاً كانت كأحسن أو تنقيصاً كأقبح وإن لم يكن على وزن أفعل كخير وشر فلا اعتراض.

قوله: **(وصف الخ)** أي فهو اسم لقبوله علامات الأسماء غير مصروف للزومه الوصفية

---

(١) البيت من الطويل، وهو للأخطل في ديوانه ص ٢٦٣؛ ولسان العرب مادة (قتل).

والشاهد فيه قوله: حُبّ (أو: حَبَّ بها) حيث جاء فاعل «حُبَّ» أو «حَبَّ» غير «ذا» وكلا الوجهين جائز، ولكن إذا كان الفاعل «ذا» تعيّن فتح الحاء في «حَبَّ».

فتقول: زَيْدٌ أفضلُ من عمرٍو، وأكْرَمُ من خالدٍ كما تقول: ما أفْضَلَ زيداً، وما أكْرَمَ خالدا.

وما امتنع بناءُ فعلِ التَّعجُّب منه امتنع بناءُ أفعل التفضيل منه؛ فلا يُبْنَى من فعل زائد على ثلاثة أحرفٍ، كدَحْرَج واسْتَخْرَج، ولا من فعل غير متصرف، كنعم وبئس، ولا من فعل لا يقبلُ المُفاضلة، كمات وَفَنِيَ، ولا من فعل ناقص، ككان وأخواتها، ولا من فعل منفي، نحو: ما عاج بالدَّواءِ، وما ضَرَبَ ولا من فعل يأتي الوصف منه على أفعل نحو: حَمِرَ، وعَوِرَ ولا من فعل مبني للمفعول، نحو: ضُرِبَ، وجُنَّ وشذَّ منه قولهم: هو أخْصَرُ من كذا فبنوا أفعل

ووزن الفعل، ويؤخذ منه تعريف أفعل التفضيل بأنه الوصف الموازن لأفعل أي ولو تقدير الدال على زيادة صاحبه في أصل الفعل فالوصف جنس والموازن لا فعل مخرج لغيره من صيغ اسم الفاعل، والتعجب، والدال الخ مخرج لموازنه من ذلك، وقولنا: ولو تقديراً لإدخال خير وشر. فأصلهما أخْيَر وأشرّ، وقد يستعملان كذلك كقراءة: من ﴿الكذاب الأشرّ﴾[1] وقوله:

٣١٩ ـ * بلالُ خيرُ النَّاسِ وابنُ الأخْيَرِ[2] *

حذفت همزتها لكثرة الاستعمال فهو شاذ قياساً لا استعمالاً، وفيهما شذوذ آخر وهو كونهما لا فعل لهما، وقد يُحمل عليهما في الحذف أحب كقوله:

٣٢٠ ـ * وَحَبُّ شَيْءٍ إلَى الإنْسَانِ ما مُنِعا[3] *

وهو قليل.

قوله: (من فعل زائد الخ) وفي بنائه من أفعل الخلاف المار في التعجب. ومما سمع منه هو أعطاهم للدراهم وأولاهم بالمعروف وهما شاذان عند من يمنعه مطلقاً، أو إن كانت الهمزة للنقل لأن همزتهما كذلك. وهذا المكان أقفر من غيره وهو شاذ على الأول فقط لأن همزته ليست للنقل.

قوله: (مبني للمفعول) فيه التفصيل المار بين خوف اللبس فيمتنع، وأمنه بأن كان مجهولاً لزوماً فيجوز كأنت أزهى من ديك وأعنى بحاجتك وكذا مع القرينة كهو أشغل من ذات النحيين أي أكثر مشغولية وليس هذا من المجهول لزوماً خلافاً لابن الناظم بدليل ﴿شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا﴾ [الفتح: ١١].

---

(١) [القمر: ٢٦]. وقرأ أبو قلابة ﴿الأشر﴾ بفتح الشين وتشديد الراء.

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر ٦/ ٢٦٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٦٦.

(٣) عجز بيت وصدره: «وزادني كلفاً بالحب ما منعت»، وهو من البسيط للأحوص في ديوانه ص ١٥٣؛ ولمجنون ليلى في ديوانه ص ١٥٨، وبلا نسبة في لسان العرب ١/ ٢٩٢.

التفضيل من اخْتُصر وهو زائد على ثلاثة أحرف، ومبني للمفعول، وقالوا: أَسْوَدُ مِنْ حَلَكِ الغُرَابِ، وأَبْيَضُ من اللَّبَنِ فبنوا أفعل التفضيل. شذوذاً. من فعل الوَصْفُ منه على أَفْعَلَ.

٤٩٧ ـ وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِلْ لِمَانِعٍ، بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ

تقدَّم ـ في باب التعجب. أنه يُتوصَّلُ إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بأَشَدَّ ونحوها، وأشار هنا إلى أنه يُتوصَّلُ إلى التفضيل من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بما يتوصل به في التعجب؛ فكما تقول: ما أَشَدَّ استخراجَهُ تقول: هو أَشَدُّ استخراجاً من زيد وكما تقول: ما أَشَدَّ حُمرتُه تقول: هو أَشَدُّ حُمرةً من زيد لكن المصدر ينتصب في باب التعجب بعد أَشَدَّ مفعولاً، وها هنا ينتصب تمييزاً.

٤٩٨ ـ وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا تَقْدِيراً، أو لَفْظاً. بِمِن إن جُرِّدا

لا يخلو أفعل التفضيل عن أحد ثلاثة أَحْوَالٍ:

الأَوَّلُ: أن يكون مجرداً.

الثاني: أن يكون مُضافاً.

الثالث: أن يكون بالألف واللام.

فإن كان مجرداً فلا بُدَّ أن يتصل به مِنْ: لفظاً، أو تقديراً جارَّةً للمفضَّل، نحو: زَيْدٌ

قوله: **(حلك الغراب)** بفتح المهملة واللام هوالسواد الشديد، وكذا حنك الغراب بالنون بدلها، وهو منقاره يقال أسود حالك وحانك أي شديد السواد ا هـ صحاح.

قوله: **(وما به الخ)** فيه تقديم نائب الفاعل وهو به على الفعل وهو وصل للضرورة كما يقدم الفاعل لذلك بل الظاهر جواز تقديم النائب الظرفي في: اختياراً لأن علة المنع وهي التباس الجملة بالاسمية لا تأتي فيه أفاده الصبان، وقوله: لمانع متعلق بوصل، والحرفان بعده بوصل آخر البيت الواقع خبراً عن ما.

قوله: **(يتوصل الخ)** لكن أشد ونحوه في التعجب فعل، وهنا اسم، ويستثنى المجهول والمنفي فلا يُتَوَصَّل إليهما هنا بذلك لأن مصدرهما يجب كونه مؤولاً كما مر فيكون معرفة بالمسند إليه فلا يصح نصبه تمييزاً لأشد بخلاف التعجب كذا قيل، وفي ذكر المنفي نظر لما مر من صحة الإتيان فيه بالمصدر الصريح مع لفظ عدم فكذا هنا نحو: هو أكثر عدم قيام. أما المجهول بلا قرينة فمصدره الصريح ملتبس بالمعلوم فتأمل.

قوله: **(فلا بد أن تتصل به من)** ولا يفصل بينهما إلا بمعمول أفعل نحو ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب:٦] أو بلو وما اتصل بها كقوله:

أفْضَلُ مِنْ عمرو، ومررتُ بِرَجُلٍ أفضَلَ من عمرو وقد تحذف مِنْ ومجرورُها للدلالة عليهما، كقوله تعالى: ﴿أنا أكثرُ مِنْكَ مَالاً وأَعَزُّ نَفراً﴾ [الكهف: ٣٤] أي: وأعزُّ منك نفراً.

وفهِمَ من كلامه أن أفْعَلَ التفضيل إذا كان بألْ أو مضافاً لا تَصْحبه من، فلا تقول: زَيْدٌ الأفْضَلُ من عمرو، ولا زَيْدٌ أفضل الناس من عمرو.

وأكثر ما يكون ذلك إذا كان أفعل التفضيل خبراً، كالآية الكريمة ونحوها، وهو كثير في القرآن، وقد تُحذفُ منه وهو غير خبر، كقوله:

[٢٧٩] دَنَوْتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كالبَدْرِ أجْمَلا فظلَّ فُؤادي في هَواكِ مُضلَّلا[١]

فأجمل أفعلُ تفضيل، وهو منصوب على الحال من التاء في دَنَوْتِ وحُذِفتْ منه مِنْ والتقدير: دنوت أجمل من البدر، وقد خلناك كالبدر.

---

٣٢١ ـ ولَفُوك أطيبُ لو بَذَلت لنا من ماءِ موهبةٍ على خمرِ[٢]

والموهبة نقرة يستنقع فيها الماء ليبرد، وكذا بالنداء كما صرح به الدماميني لا بغير ذلك قال المبرد ومن هذه لابتداء الغاية في الارتفاع في الخير أو الانحطاط في الشر وقال المصنف للمجاوزة فمعنى: زيد أفضل من عمر، وأنه جاوز عمراً في الفضل لا للابتداء وإلا جاز أن يقع بعدها إلى للانتهاء ا هـ وأجيب بأن الانتهاء قد لا يخبر به لجهل غايته أو عدم قصده وذلك أبلغ في التفضيل إذ المعنى ابتداء زيد في الارتفاع من عمرو إلى ما لا نهاية له وإذا بنى أفعل مما يتعدى بمن جاز تقديمها على من هذه وتأخيرها نحو: هو أقرب من كل خير من عمرو وأقرب من عمر ومن كل خير.

قوله: **(للدلالة عليها)** أي فيمتنع حذفها بلا دليل.

قوله: **(لا تصحبه من)** أي التي الكلام فيها وهي الجارة للمفضول لأنها إنما تذكر توصلاً لمعرفته مع المجرد، وهو مذكور في المضاف صريحاً، وفي المحلّى بأل حكماً لأنها عهدية لتقدم ذكر مدخولها لفظاً أو حكماً وذلك يشعر بالمفضول.

قوله: **(وأكثر ما يكون ذلك)** أي حذف من ومجرورها من المجرد للقرينة.

قوله: **(خبراً)** أي منسوخاً.

قوله: **(دنوت أجمل إلخ)** إشارة إلى أن: كالبدر مفعول ثانٍ لخلناك أي ظننّاك.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٣٨٥، وشرح التصريح ٢/ ١٠٣.
والشاهد فيه قوله: «أجملاً»، يريد: أجمل منه، فحذف «من» مع المفضول عليه.

(٢) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٨٣؛ ولسان العرب ١/ ٨٠٤.

ويلزم أفعلُ التفضيل المجردُ الإِفراد والتذكير، وكذلك المضافُ إلى نكرة وإلى هذا أشار بقوله:

٤٩٩ ـ وإنْ لِمنْكُورٍ يُضَفْ، أو جُرِّدا ألْزم تَذْكيراً، وأَنْ يُوحَّدا

فتقول: زيد أفضلُ من عمرو، وأفضل رجُل، وهند أفضل من عمرو، وأفضل امرأة، والزيدان أفضل من عمرو، وأفضل رجلين، والهندان أفضل من عمرو، وأفضل امرأتين، والزَّيْدُونَ أفضل من عمرو، وأفضل رجال، والهندات أفضل من عمرو، وأفضل نساء فيكون أفعل في هاتين الحالتين مذكراً ومفرداً، ولا يؤنث، ولا يثنى، ولا يجمع.

٥٠٠ ـ وتلْوُ أل طِبقٌ، وما لمَعْرِفَةْ أضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عن ذِي مَعْرِفَةْ

٥٠١ ـ هذَا إذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مِن، وإن لَم تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ

إذا كان أفعلُ التفضيل بأل لزمت مُطابقتُهُ لما قبله: في الإفراد، والتذكير، وغيرهما؛ فتقول: زيد الأفضل، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، وهند الفُضلى، والهِنْدان الفُضلَيَان، والهندات الفُضلُ، أوالفُضليات، ولا يجوز عدم مطابقته لما قبله، فلا تقول:

قوله: **(ألزم تذكير إلخ)** أي لأن المجرد يشبه أفعل التعجب وزناً واشتقاقاً ودلالة على المزية فلزم لفظاً واحداً مثله ومن ثمّ لحنوا أبا نواس في قوله:

٣٢٢ ـ كان صُغرى وكُبرى مِنْ فَقاقِعِها حصباء دُرٍّ على أرضٍ مِنَ الذَّهَبِ[١]

لأن حقه أصغر وأكبر لتجرده وسيأتي الجواب عنه، والمضاف لنكرة كالمجرد في التنكير فأعطي حكمه من امتناع مطابقته للموصوف لكنها تجب في المضاف إليه كأمثلة الشارح الآتية، وأما قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ [البقرة:٤١] فتقديره أول فريق كافر، والفريق جمع معنى فطابق الواو من تكونوا واعلم أن أفعل التفضيل لا يضاف إلا لما هو من جنس موصوفه فلا يقال: زيد أفضل امرأة لأنه بعض ما يضاف إليه.

قوله: **(وتلو أل طبق)** أي وتالي أل مطابق لما قبله لأن قرنه بها أضعف شبهه بأفعل التعجب.

قوله: **(عن ذي معرفة)** تعريض برد قول ابن السراج الآتي.

قوله: **(معنى من)** أي الحاصل عندها، وهو التفضيل لأنه ليس معنى لها بل لأفعل وظاهره إن قصد التفضيل وعدمه خاصان بالمضاف إلى معرفة وليس كذلك بل مثله المجرد لكن فيه خلاف كما سيأتي.

قوله: **(والهندات الفضل)** بضم ففتح جع تكسير لفُضْلى بضم فسكون والفضليات جمع تصحيح لها.

---

(١) البيت من البسيط، وهو لأبي نواس في ديوانه ص ٣٤، وشرح قطر الندى ص ٣١٦.

الزيدون الأفضل ولا الزيدان الأفضلُ ولا هند الأفضل ولا الهندان الأفضل ولا الهنداتُ الأفضلُ ولا يجوز أن تقترن به من؛ فلا تقُول زيد الأفضل من عمرو فأما قولُه:

[٢٨٠] وَلَسْتَ بالإكثر مِنْهُمْ حَصًى وإنَّمَا العِزَّةُ لِلكَاثِرِ[١]

فيُخرجُ على زيادة الألف واللام، والأصل: ولست بأكْثَرَ منهم، أو جَعْلِ منهم متعلقاً بمحذوفٍ، مجرد عن الألف واللام، لا بما دخلت عليه الألف واللاّمُ، والتقدير: ولست بالأكثر أكثر منهم.

وأشار بقوله: وما لمعرفة أضيف إلخ إلى أن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة، وقصد به التفضيلُ، جاز فيه وجهان.

أحدُهما: استعمالُه كالمجرد فلا يطابق ما قبله؛ فتقول: الزيدان أفضلُ القوم، والزيدون أفضلُ القوم، وهند أفضلُ النساء، والهندان أفضل النساء، والهنداتُ أفضلُ النساء.

والثاني: استعمالُه كالمقرون بالألف واللام؛ فتجب مطابقته لما قبله؛ فتقول: الزيدان أفضلا القوم، والزيدون أفضلو القوم، وأفاضِلُ القوم، وهند فُضلى النساء، والهندان فُضليا النساء، والهندان فُضلُ النساء، أو فُضليات النساء.

ولا يتعين الاستعمالُ الأول، خلافاً لابن السراج، وقد ورد الاستعمالان في القرآن، فمن استعماله غير مطابقٍ قولهُ تعالى: ﴿ولتجدنَّهُمْ أحْرَصَ النَّاس على حَياةٍ﴾ [البقرة: ٩٦] ومن استعماله مطابقاً قولُه تعالى: ﴿وكذلك جَعَلْنَا في كلِّ قريةٍ أكابر مُجْرِمِيها﴾ [الانعام: ١٢٣] وقد

قوله: **(لا يجوز أن تقترن به من)** هذ زائد على كلام المصنف هنا وهو محترز قوله أولاً إن جرد فحقه أن يذكر هناك كما في نسخ.

قوله: **(ولست بالأكثر إلخ)** بتاء الخطاب، وحصى أي عدداً تميزاً لأكثر، والكاثر بالمثلثة الغالب في الكثرة من كثرة بالتخفيف غلبه فيها.

قوله: **(وقصد به التفضيل)** أي على المضاف إليه خاصة.

قوله: **(أحرص الناس)** بفتح الصاد مفعول ثان لتجدوهم مفعول أول، ولو طابقه لكسرت الصاد فيكون جمع تصحيح حذفت نونه للإضافة، وياؤه للساكنين، وبقيت الكسرة قبلها.

قوله: **(وكذلك جعلنا إلخ)** الأولى تفسير الجعل بالتمكين كما في البيضاوي فأكابر مجرميها مفعوله، وفي كل قرية ظرف لو متعلق به وأما كونها بمعنى صيرنا، وأكابر مجرميها

---

(١) البيت من السريع، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٩٣، ولسان العرب مادة (كثر) (سدف) (حصى).
والشاهد فيه قوله: «بالأكثر منهم» حيث يدل ظاهره على الجمع بين «أل» الداخلة على أفعل التفضيل وبين «من» الدَّاخلة على المفضول عليه.

اجتمع الاستعمالان في قوله ﷺ: «ألا أخبركُم بأحبِّكُم إليَّ، وأقْرَبكُمْ مِنِّي مَنَازِل يوم القيامة: أحاسِنُكُمْ أخلاقاً، المُوطّئون أكنافاً، الّذِين يألفُون ويُؤْلفُون»[١].

والذين أجازوا الوجهين قالوا: الأفصح المطابقة، ولهذا عيب على صاحب الفصيح[٢] في قوله: فأَخْتَرْنَا أَفْصَحَهُنَّ قالوا: فكان ينبغي أن يأتي بالفُصْحى فيقول: فُصْحاهُنَّ.

فإن لم يقصد التفضيلُ تعيَّنت المطابقة، كقولهم: النَّاقِصُ والأشجُّ[٣] أعدلا بني مَرْوان أي: عادلا بني مروان.

مفعوله الأول، وفي كل قرية الثاني، ففيه ركة وتوهين للمعنى، والشاهد إضافة أكابر لمجرميها مع مطابقته لموصوفه المقدر أي قوماً أكابر إلخ وهذا مما يرد قول ابن السراج رداً واضحاً فإن أجاب بأن أكابر ليس مضافاً مفعولاً ثانياً ومجرميها مفعول أول لزمه المطابقة في المجرد من أل والإضافة، وهي ممنوعة فإن قال: إن أكابر، منوي إضافته للمعرفة أي أكابرها وقع فيما فرَّ منه.

قوله: **(وقد اجتمع الاستعمالان)** أي حيث أفرد أحب، وأقرب وجمع أحسن، وقال الزمخشري إنما جمع أحسن لأنه قصد به الزيادة المطلقة، وأفرد أحب وأقرب لقصد التفضيل الخاص.

قوله: **(الموطِّؤون)** بصيغة المفعول من وطأه بشد الطاء المهملة إذا مهده وسهله، والأكناف الجوانب أي الذين سهلت أخلاقهم، ولانت جوانبهم فلا يتأذَّى منهم أحد.

قوله: **(فإن لم يقصد التفضيل)** أي على المضاف إليه وحده بأن قصد تفضيل مطلق أي عليه وعلى غيره، أو لم يقصد تفضيل أصلاً بأن أول باسم فاعل أو صفة مشبهة فتجب المطابقة فيهما لشبهه بالمعرف بأل في التعريف، وخلوه من لفظ من ومعناها، وفي هاتين الحالتين لا يلزم كونه بعض ما يضاف إليه كما يلزم عند قصد التفضيل الخاص بل قد يكون بعضه كمحمد ﷺ أفضل قريش أي أفضل الناس من بينهم، وقد لا يكون كيوسف أحسن أخوته أي أحسن الناس من بينهم، أو حسنهم ولا يصح فيه التفضيل الخاص بأن يراد أحسن منهم لأن إضافة الإخوة للضمير تمنع أن يراد بهم ما يشمل يوسف لئلا يضاف إلى ضمير نفسه فلا يكون أحسن بعض ما أضيف إليه فلو قيل: أحسن الإخوة أو أحسن أبناء يعقوب، أي أحسن منهم

---

(١) أخرج الإمام أحمد بن حنبل بعض هذا الحديث ٢/ ٢٤٥ برقم (٦٧٣٢)، ولم نجده في كتب الحديث الأخرى.

(٢) هو أحمد بن يحيى أبو العباس الملقب بـ «ثعلب» وقد سبقت ترجمته.

(٣) الناقص: هو الخليفة الأموي يزيد بن الوليد بن عبد الملك توفي سنة (١٢٦ هـ)، ولقب بالناقص لكونه نقص الجند من أعطياتهم. انظر: «الكامل» لابن الأثير (٣/ ٤١٢).
الأشج: هو الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز توفي سنة (١٠١ هـ). ولقب الأشج لأنَّ بوجهه شجَّة. انظر: «تاريخ الخلفاء» للسيوطي ص ٢٢٨ و٢٥٢.

وإلى ما ذكرناه من قصد التفضيل وعدم قصده أشار المصنفُ بقوله: هذا إذا نويت معنى من. البيت أي: جواز الوجهين ـ أعني المطابقة وعدمها. مشروطٌ بما إذا نُوي بالإضافة معنى من أي: إذا نُوِي التفضيل، وأما إذا لم يُنوَ ذلك فيلزم أن يكون طِبْقَ ما اقترن به.

قيل: ومن استعمال صيغة أفعل لغير التفضيل قولُه تعالى: ﴿وهو الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثم يُعيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] وقوله تعالى: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [الاسراء: ٥٤] أي: وهو هَيِّنٌ عليه، وربكم عالم بكم، وقولُ الشاعر:

وإن مُدَّتِ الأيـدي إلـى الـزَّادِ لـم أكُـنْ بـأعْـجَلِـهِـمْ؛ إذ أجْشَعُ الـقَـوْمِ أعْـجَـلُ[١]

أي لم أكن بِعجِلِهِم، وقوله:

[٢٨١] إنَّ الَّذي سَمَكَ السَّماء بنى لنا بَـيْـتـاً دعـائـمـهُ أعـزُّ وأطـوَلُ[٢]

لجاز فتأمل. والمراد بكونه بعضه أن موصوفه داخل في المضاف إليه بحسب مفهوم اللفظ قبل الإضافة، وإن كان خارجاً عنه بعدها بحسب الإرادة لئلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه.

قوله: **(الناقص)** هو يزيد بن عبد الملك بن مروان سمي به لنقصه أرزاق الجند، والأَشَجُّ بالجيم وعمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه سمي به لِشَجَّةٍ كانت في وجهه أضيفا إلى بني مروان ليعرف أنهما منهم لا للتفضيل عليهم إذ لا عادل فيهم سواهما.

قوله: **(ومن استعمال إلخ)** فصله بقيل لأن ما تقدم في المضاف إلى معرفة ولا خلاف في جواز عروِّه عن التفضيل مع وجوب مطابقته حينئذ، وأما هذا ففي المجرد عن أل والإضافة ومن، وفيه الخلاف الآتي، وإذا عَري المجرد عن التفضيل فالأكثر فيه عدم المطابقة حملاً على أغلب أحواله، وقد يطابق لخلوه عن من لفظاً ومعنًى، وعلى هذا يخرج بيت أبي نواس المار، وقول العروضيين فاصلة صغرى وكبرى خلافاً لمن جعله لحناً.

قوله: **(أي هين)** أي لأن جميع الأشياء بالنسبة لقدرته تعالى كالشيء الواحد فلا يكون بعضها أهون من بعض.

قوله: **(إذ أجشع القوم)** من الجشع وهو شدة الحرص على الأكل.

قوله: **(بعجلهم)** أي فالنفي أصل العجلة لا زيادتها فقط بقرينة مدح نفسه، وأما أعجل الثاني فلا مانع من كونه على بابه كما يشير له اقتصاره على الأول لكن فيه أن الأول مضاف لمعرفة لا مجرد فليس من محل الحلاف فتأمل.

قوله: **(إن الذي سمك)** يستعمل متعدياً بمعنى رفع كما هنا ومصدره سمكاً كضرباً،

---

(١) تقدم برقم ٧٧ من شرح ابن عقيل.

(٢) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ١٥٥، ولسان العرب مادة (كبر)، و(عزز).

والشاهد فيه قوله: «أعزّ وأطولُ» حيث استعمل صيغتي التفضيل في غير التفضيل، إذ لو كانتا للتفضيل، لكان الفرزدق يعترف بأن لمهجوّه وهو جرير، بيتاً دعائمه عزيزة طويلة، وهذا لا يقصده الشاعر.

أي: دعائمه عزيزة طويلة، وهل ينقاس ذلك أم لا؟ قال المبرد: ينقاس، وقال غيره: لا ينقاس، وهو الصحيح، وذكر صاحب الواضح[١] أن النحويين لا يرون ذلك، وأن أبا عُبَيْدة[٢] قال في قوله تعالى: ﴿وهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] إنه بمعنى هَيِّن، وفي بيت الفرزدق. وهو الثاني .إن المعنى عزيزة طويلة، وإن النحويين ردُّوا على أبي عبيدة ذلك، وقالوا لا حجة في ذلك له.

٥٠٢ ـ وإنْ تكُنْ بتلوِ من مُسْتَفهِمَا   فَلَهُمَا كُنْ أبداً مُقدِّمَا

٥٠٣ ـ كمِثلِ مِمَّن أنتَ خيرٌ؟ ولدى   إخبار التَّقديمُ نزراً وردا

تقدَّم أن أفعل التفضيلِ إذا كان مجرداً جيء بعده بمن جارة للمُفضّل عليه، نحو: زيد أفضلُ من عمرو، ومِنْ ومجرورها معه بمنزلة المضاف إليه من المضاف، فلا يجوز تقديمُهما عليه، كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف، إلا إذا كان المجرورُ بها اسم استفهام، أو مضافاً إلى اسم استفهام، فإنه يجب ـ حينئذ ـ تقديمُ مِنْ ومجرورها، نحو: مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟ ومن أيِّهم أنت أفضل؟ ومن غُلام أيِّهمْ أنت أفضل؟ وقد ورد التقديمُ شذوذاً في غير الاستفهام، وإليه أشار بقوله: ولدى إخبار التقديمُ نزرا وردا. ومن ذلك قولُه:

ولازماً بمعنى ارتفع، ومصدره سموكاً كقعوداً وأراد بالبيت الكعبة، والدعائم جمع دعامة بالكسر وهي الأسطوانة أي العمود.

قوله: **(عزيزة طويلة)** لم يحمل على معنى أعز من بيوتكم لأن قصده نفي المشاركة بالأصالة مع أن النزاع ليس في ذلك يس.

قوله: **(وهل ينقاس ذلك)** أي عروّ المجرد عن التفضيل، وحاصله ثلاثة أقوال أشار إلى ثالثها بقوله: لا يرون ذلك، أي يمتنع قياساً وسماعاً قال في شرح التسهيل، والأصح قصره على السماع والأكثر فيما سمع منه عدم المطابقة.

قوله: **(لا حجة في ذلك)** أي لتأويله فأهون وارد على ما يعرفه المخاطبون من أن الإعادة أهون من البدء مع قياسهم الغائب على الشاهد، وأما أعلم بكم فتفضيل على من يعلم بعض الوجوه من الناس وإن كان لا مشارك له تعالى في علمه، وأما أعجل وأعز وأطول فلا مانع من حملها على التفضيل خصوصاً إذا أريد بالبيت بيت الشرف والمجد كما قاله السعد.

قوله: **(يجب تقديم من ومجرورها)** أي على أفعل فقط لا على جملة الكلام كما فعل المصنف، وجاراه عليه الشارح لأن صدارة الاستفهام إنما هي بالنسبة للعامل فيه لا مطلقاً ويلزم

---

(١) هو الزبيدي وسبقت ترجمته.

(٢) معمر بن المثنى التيمي بالولاء، البصري، النحوي: إمام في اللغة والأدب. من مؤلفاته: «إعراب القرآن»، و«مجاز القرآن»، و«ما تلحن فيه العامة». توفي سنة (٢٠٩ هـ).
انظر: «معجم المؤلفين» لعمر رضا كحّالة (١٢/ ٣٥٩ ـ ٣٦٠).

[٢٨٢] فَقَالَتْ لَنَا: أَهْلاً وَسَهْلاً، وزوَّدتْ جَنَى النَّحْلِ؛ بَلْ ما زوَّدَتْ مِنْهُ أَطيَبُ

والتقدير: بل ما زوَّدَتْ أطيبُ منه؛ وقوله ذي الرُّمَّة يصف نسوة بالسمن والكسَل:

[٢٨٣] ولا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيعَهَا قَطُوفٌ، وأَنْ لا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

التقدير: وأن لا شيء أَكْسَلُ مِنْهُنَّ، وقوله:

[٢٨٤] إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوماً ظَعِينَةً فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ

التقدير: فأسماء أملح من تلك الظعينة.

٥٠٤ ـ ورفعُهُ الظَّاهِرَ نزرٌ، ومتى عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيراً ثَبَتَا

٥٠٥ ـ كلَنْ ترى في النَّاسِ من رَفِيقِ أَوْلى به الفَضْلُ من الصِّدِّيقِ

لا يخلو أفعلُ التفضيل من أن يصلُح لوقوع فعلٍ بمعناه موقعه، أوْ لا.

فإن لم يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعُه لم يرفع ظاهراً، وإنما يرفع ضميراً مستتراً، نحو: زيدٌ أفضَلُ من عمروٍ ففي أفضل ضميرٌ مستتر عائد على زيد؛ فلا تقول: مررت برجلٍ أفْضَلَ منه أبُوهُ فترفع أبوه بأفضل إلا في لغة ضعيفةٍ حكاها سيبويه.

فإن صلح لوقوع فعل بمعناه موقعهُ أن يرفع ظاهراً قياساً مطرداً، وذلك في كل موضع

على تمثيله الفصل بين العامل والمعمول وهو خير والمعمول وهو ممن بأجنبي لأن المبتدأ ليس من معمولات الخبر فلو قال الشارح: أنت ممن خير، لكان حسناً، وأما المصنف فقد يعتذر عنه بالضرورة.

قوله: **(أهلاً وسهلاً)** منصوبان بمحذوف أي أتيتم أهلاً ووجدتم مكانا سهلاً، وقوله: جنى النَّحل أي شبيهه بدليل ما بعده، والاستشهاد بالبيت مبني على أن منه متعلق بأطيب لا بزوَّدت.

قوله: **(غير أن إلخ)** من تأكيد المدح بما يشبه الذم، والقطوف بفتح القاف آخره فاء المتقارب الخطا.

قوله: **(ظعينة)** هي في الأصل الهودج فيه امرأة أوْ لا ثم سميت به المرأة ما دامت فيه قيل، وقد يطلق عليها مطلقاً وأملح أي أحسن.

قوله: **(ورفعه الظاهر)** المراد به ما قابل المستتر فيشمل الضمير المنفصل، وعبارة الشذور يعمل أفعل في تمييز وحال وظرف وفاعل مستتر مطلقاً لا في مصدر، ولا مفعول به مطلقاً ولا في فاعل ملفوظ به إلا في مسألة الكحل.

قوله: **(عاقب فعلاً)** فيه قلب أي عاقبه فعل أي صح أن يعقبه، ويقع في مكانه فعل.

قوله: **(إلا في لغة ضعيفة)** أي فتجعل أفضل نعتاً لرجل مجرور بالفتحة وأبوه فاعله، وأكثر العرب يرفعونه خبراً مقدماً عن أبوه، والجملة نعت لرجل.

وَقَع فيه أَفْعَلُ بعد نفي أو شبهه، وكان مرفوعهُ أجنبيًا، مُفضّلا على نفسه باعتبارين، نحو: ما رأيْتُ رجُلاً أَحْسنَ في عينه الكُحلُ منهُ في عين زيد. فالكحل: مرفوع بأحسن لصحة وقوع

قوله: **(بعد نفي)** أي ليتوجه إلى قيده وهو الزيادة فيزيلها ويبقى مع النفي بمعنى الفعل المثبت فيعمل عمله فيصير المعنى: انتفت زيادة حسن الكحل في عين أي رجل على حسنه في عين زيد فيبقى أصل الحسن وذلك صادق بمساواته لحسن زيد ونقصه عنه، ومقام المدح يعين الثاني فإذا وضع الفعل المثبت مكانه بأن قيل: حسن الكحل في عين رجل كحسنه في عين زيد أفاد المساواة الصادق بها أفعل، ثم يتوجه النفي إلى ذلك الفعل فتنفي المساواة كالزيادة، ويثبت النقص المراد كالأول، فكون أفعل مع النفي كالفعل المثبت إنما هو في الجملة وإلا فلا بد من توجه النفي إلى ذلك الفعل ليفيد المعنى المراد فتأمل.

قوله: **(أو شبهه)** هو النهي كلا يكن أحد أحب إليه الخير منه إليك، والاستفهام الإنكاري كهل أحد أحق به الحمد منه بمحسن لا بمن قال في شرح التسهيل، ولم يرد بهذين سماع لكن لا بأس باستعماله بعدهما.

قوله: **(أجنبياً)** أي لم يتصل بضمير الموصوف ليخرج: ما رأيت رجلاً أحْسَن منه أبوه وإن خرج أيضاً بقوله مفضلاً على نفسه باعتبارين لاختلاف المفضلين فيه بالذات لكن لا يعترض بالمتأخر على المتقدم.

قوله: **(باعتبارين)** أي باعتبار محلين كعين زيد، والعين الأخرى فالمفضل، والمفضل عليه شيء واحد لكن فضل باعتبار مكان على نفسه في مكان آخر وهذ القيد يغني عما قبله لأن غير الأجنبي لا يختلف بالاعتبار بل بالذات، وإنما اعتبر ذلك ليضعف أفعل بخروجه عن أصل التفضيل من اختلاف المفضّلين بالذات، فيقوى النفي على إخراجه أيضاً إلى معنى الفعل حتى يعمل عمله بخلاف ما إذا جرى على أصله كما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه فلا يقوى النفي على ذلك القوة أفعل حينئذ وبقي قيد اعتبره المصنف وابن الحاجب وهو كون أفعل صفة لاسم جنس ليعتمد عليه، ويقوى على رفع الظاهر، ولم يكتف بالنفي كما في اسم الفاعل لضعفه عنه، ولذا لا ينصب المفعول به.

قوله: **(ما رأيت إلخ)** إن جعلت بصرية فأحسن صفة رجلاً أو علمية فهو مفعولها الثاني والكحل فاعل أحسن، وفي عينه حال منه أو ظرف لغو متعلق بأحسن كقوله: منه وفي عين زيد حال من الهاء في منه، والأصل في هذا المرفوع الظاهر أن يقع بين ضميرين: أولهما للموصوف، وثانيهما المجرور بمن للمرفوع نفسه كهذا المثال، وقد يحذف الثاني فتدخل من على الاسم الظاهر المفضل عليه، أو على محله أو على ذي المحل كما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من كحل عين زيد أو من عين زيد أو من زيد، فتحذف مضافاً أو اثنين. وقد تدخل من على ملابس ذلك الظاهر بغير المحلية نحو: ما أحد أحسن به الجميل من زيد فأصله

فعل بمعناه موقِعهُ، نحو: ما رأيت رجلاً يحسُنُ في عينه الكحلُ كزيد ومثله قولُه ﷺ: «ما من أيَّامٍ أحَبَّ إلى الله فيها الصَّومُ منه في عشر ذي الحجة»[1] وقولُ الشاعر، أنشده سيبويه:

[٢٨٥] مررتُ على وادِي السِّبَاع، ولا أرى كَوَادي السِّبَاع ـ حين يُظلِمُ ـ وَادِيا
أقلَّ بهِ رَكبٌ أتوهُ تئيَّةً وأخوف ـ إلا ما وَقَى الله ـ سارِيا[2]

فركبٌ مرفوع بأقلَّ؛ فقول المصنف ورفعه الظاهر نزرٌ إشارة إلى الحالة الأولى، وقوله: ومتى عاقب فعلاً إشارة إلى الحالة الثانية.

من الجميل في زيد فأضيف الجميل لزيد لملابسته له ثم حذف ودخلت من على ملابسته وهو زيد، ومثله مثال المتن إذ أصله: لن ترى رفيقاً أولى به الفضل من الفضل في الصديق فالصديق ملابس الفضل، ويصح كونه محله فعل به ما ذكر وليس الأصل من ولاية الفضل الصديق ومن حسن الجميل بزيد كما قيل لأن المفاضلة إنما هي بين الفضل ونفسه باعتبارين لا بينه وبين ولايته أو حسنه، وقد لا يؤتى بشيء بعد المرفوع كما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل، فالحاصل أن الضميرين قد يذكران معاً، وقد يحذفان معاً وقد يذكر أحدهما دون الآخر.

قوله: **(ما من أيام إلخ)** من زائدة وأيام اسم ما الحجازية وأحب خبرها أو هما مبتدأ وخبر، وإلى الله متعلق بأحب وفيها حال من الصوم وهو مرفوع نائب فاعل أحب لأنه بمعنى محبوب من حب الثلاثي ففيه شذوذ لبنائه من المجهول إلا عند من جوزه مع أمن اللبس وفي عشر حال من الهاء في منه في رواية «أحب إلى الله فيها الصوم من أيام العشر»[3] فهو كمثال الناظم.

قوله: **(مررت إلخ)** جملة ولا أرى حالية، ووادياً مفعول أول لأرى، وكوادي مفعوله الثاني إن جعلت علمية، وإلا فهو حال من وادياً مقدم عليه، وأقل به بالنصب صفة وادياً، وركب فاعل أقل وفيه الشاهد، وجملة أتوه صفة ركب، وتَئِيَّة بمثناة فوقية فهمزة مكسورة فتحتية مشددة أي مكثاً وهو تمييز لأقل فيما يظهر لا صفة لمصدر محذوف، ولا حال كما قيل لأن المعنى لا يظهر عليهما أي ولا أرى وادياً أقل به ركب أتوه من جهة المكث منه أي من الركب في وادي السباع أي لم أرَ ركباً يقل مكثه في واد كقلته في وادي السباع، وأخوف عطف على أقل وفاعله ضمير الركب، وما مصدرية، والاستثناء مفرغ أي في كل وقت إلا وقت وقاية الله تعالى فتأمل والله أعلم.

---

(١) انظر حاشية الخضري (ص ١/٥٩).

(٢) البيتان من الطويل، وهما لسحيم بن وثيل في خزانة الأدب ٨/٣٢٧؛ والكتاب ٢/٣٢، ٣٣.
والشاهد فيهما قوله: «أقلَّ به ركبٌ» حيث رفع اسم التفضيل، وهو قوله: «أقلّ» اسماً ظاهراً، وهو قوله: «ركب».

(٣) وتمام الحديث: «يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر» رواه الترمذي وابن ماجه بلفظ أبي هريرة، وهو حديث ضعيف. انظر «الجامع الصغير» للسيوطي ص ١٤٩.

النعت

٥٠٦ ـ يتبعُ في الإِعْرَابِ الأسْمَاء الأوَلْ نَـعْـتٌ، وتـوْكِـيـدٌ، وعـطـفٌ، وَبَـدلْ

التابع هو: الاسم المُشارِكُ لما قبله في إعرابه مطلقاً؛ فيدخل في قولك: الاسم المشارك

النعت

يرادفه الوصف والصفة على المختار لكنَّ النعت عبارة الكوفيين وهما للبصريين.

قوله: **(الأسماء)** خصها بالذكر لأنها الأصل، ويتصور فيها جميع التوابع فلا يرد أن التوكيد اللفظي والبدل والنسق قد تتبع غير الاسم وفي قوله الأول إشارة إلى منع تقديم التابع على متبوعه وهوالمشهور ويصرح به في النعت قوله الآتي: متِمٌ ما سبق، وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة إذا كانت لمتعدد تقدم بعضه كقوله:

٣٢٣ ـ ولـسـتُ مُـقِـرّاً لـلـرِّجـال ظُـلامـةً أبَـى ذاك عـمَّـاي الأكـرمـانِ وخـالـيـا[(١)]

وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشروط تأتي واعلم أنه يمتنع فصل التابع من متبوعه بأجنبي محض عن كل منهما كمررت برجل على فرس عاقل أبيض بخلاف ما ليس كذلك كمعمول التابع نحو: حشر علينا يسير أو المتبوع كيعجبني ضربك زيداً الشديد، وكعامل المتبوع نحو: زيداً ضربت القائم، ومنه ﴿أَغَيْرَ الله أَتَّخِذُ وَلِيّاً فَاطِرِ السَّمٰوَاتِ﴾ [الأنعام:١٤] ومعمول عامله نحو: ﴿عَمَّا يَصِفُونَ عَالِمِ الغَيْبِ﴾ [الصافات:١٥٩] ومنه: ﴿ولا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بما آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ [الأحزاب:٥١] ومفسر عامله نحو: ﴿إن امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء:١٧٦] والقسم نحو: زيد والله العاقل وجوابه نحو: ﴿بَلَى وَرَبِّي لَتأْتِيَنَّكُمْ عَالِم الغَيْبِ﴾ [سبأ:٣] والاعتراض نحو: ﴿وإنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ﴾ [الواقعة:٧٦] والاستثناء نحو: ﴿قُم اللَّيْلَ إلاّ قَلِيلاً نِصْفَهُ﴾ [المزمل:٢] وغير ذلك مما نقله الصبان عن الهمع.

قوله: **(في إعرابه)** قيل أي وجوداً وعدماً ليدخل نحو: قام قام، ولا لا مما ليس معرباً لكن هذا خارج بقوله: الاسم فلا يصح إدخاله هنا، وقد مر الاعتذار عن التقييد به، والمراد الإعرب وما يشبهه من حركة عارضة ليدخل نحو يا زيد الفاضل بالضم مما أتبع فيه المنادى على لفظه فإنه مشارك في شبه الإعراب، وكذا في نفس الإعراب لكنه محلِّي في زيد، ومقدر في الفاضل لأن ضمته لمجرد اتباع لفظ زيد لا بناء، ولا إعراب لعدم مقتضيهما فتدبر.

قوله: **(مطلقاً)** أي الحاصل في ذلك التركيب، والمتجدد في غيره وزاد ابن الناظم وغيره قيد غير خبر ليخرج نحو حامض من قولك: الرمان حلو حامض، فإنه مشارك في الإعراب الحاصل والمتجدِّد بالنسخ وليس تابعاً.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٦/ ١٧؛ وشرح الأشموني ص ٣٩٢.

لما قبله في إعرابه سائرُ التوابع، وخبرُ المبتدإ؛ نحو: زيد قائم؛ وحال المنصوب، نحو: ضربتُ زيداً مُجرّدا.

ويخرج بقولك: مطلقاً الخبرُ وحالُ المنصوب؛ فإنهما لا يشاركان ما قبلهما في إعرابه مطلقاً، بل في بعض أحواله، بخلاف التابع، فإنه يشارك ما قبله في سائر أحواله من الإعراب، نحو: مررت بزيد الكريم، ورأيتُ زيداً الكريم، وجاء زيدٌ الكريم.

والتابع على خمسة أنواع: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل.

٥٠٧ ـ فالنعتُ تابعٌ متمٌّ ما سَبَقْ بوَسْمِهِ أو وَسْمِ ما بهِ اعْتَلَقْ

عرَّفَ النعت بأنه التابعُ، المكمِّلُ متبوعُه: ببيان صفة من صفَاته نحو: مررت برجل كريم أو من صفات ما تعلق به ـ وهو سببيّهُ ـ نحو: مررتُ برجل كريم أبُوهُ.

فقوله: التابع يشملُ التوابع كلّها، وقوله: المكمل ـ إلى آخره مُخرجٌ لما عدا النعت من التوابع.

قوله: **(على خمسة أنواع)** والعامل فيها عند الجمهور هو العامل في متبوعها إلا البدل فعامله مقدر خلافاً للمبرد وقيل: العامل في الجميع مقدر، وقيل العامل في النعت والبيان، والتوكيد التبعية، وفائدة الخلاف جواز الوقف على المتبوع على القول بتقدير العامل دون غيره وإذا اجتمعت التوابع فأعمل بترتيب قوله:

قـدِّم النعتَ فالبيانَ فأكِّدْ ثمَّ أبْدلْ واختمْ بعطفِ الحُروفِ

قوله: **(بوسمه)** الهاء فيه، وفي به عائدة لما سبق وهو المتبوع، والباء سببية، والوسم إما اسم بمعنى العلامة ففيه حذف مضاف أي متم متبوعه بسبب بيان علامته أي صفته وعلى هذا حل الشارح أو مصدر بمعنى التعليم بها من وسمته بالسمة، وسما علمته بالعلامة أي متمٌّ متبوعه بسبب تعليمه أي دلالته على معنى فيه إن كان نعتاً حقيقياً، وفيما تعلق به إن كان سببياً.

قوله: **(المكمل متبوعه إلخ)** أي أصل وضعه التكميل ببيان الصفة للإيضاح بها أو التخصيص، وأما كونه للمدح ونحوه فمجاز كما في الصبان، أو المراد بالمكمل المفيد ما يطلبه المنعوت بحسب المقام من تخصيص أو مدح مثلاً فيشمل جميع أقسامه، وهذا أقرب لصنيع الشارح فتدبر.

قوله: **(لما عدا النعت)** أي لأنه ليس شيء من التوابع يدل على صفة المتبوع أو صفة ما تعلق به سوى النعت ولذلك وجب فيه الاشتقاق ليدل على الذات، والمعنى بها فيخرج البدل والنسق بالمكمل لأنه لا يقصد بهما وضعاً التكميل بإيضاح، ولا تخصيص، ويخرج البيان والتوكيد ببيان الصفة لأنهما وإن كملا بالإيضاح ورفع الاحتمال لكن لا ببيان الصفة بل بكون لفظهما أصرح من الأول إذ هما عين متبوعهما، وكذا البدل إذا عرض له الإيضاح كمثاله، وتقليل الاشتراك المعنوي في النكرات وهو المشهور باسم التخصيص كجاء رجل تاجر.

والنعت يكون للتخصيص، نحو: مررت بزيد الخياط وللمدح، نحو: مررت بزيد الكريم ومنه قوله تعالى: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ وللذمِّ، نحو: مررت بزيد الفاسِقِ، ومنه قوله تعالى: ﴿فاستعذ باللَّهِ من الشَّيْطان الرَّجِيم﴾ [نحل: ٩٨] وللترحُّم نحو: مررت بزيدٍ المسكين وللتأكيد، نحو: أمسِ الدابر لا يعُودُ، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نفخةٌ واحدةٌ﴾ [الحاقة: ١٣].

٥٠٨ ـ وليُعطَ في التَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ مَا لِـمَـا تَـلا، كـامْـرُرْ بِـقَـوْمٍ كُـرَمـا

النعت يجب فيه أن يَتْبَعَ ما قبله في إعرابه، وتعريفه أو تنكيره، نحو: مررت بقوم كُرَماء، ومررت بزيدٍ الكريم فلا تُنعتُ المعرفة بالنكرة، فلا تقول: مَرَرْتُ بزيد كريم ولا تُنعتُ النكرةُ بالمعرفة؛ فلا تقول: مَرَرْتُ برجلٍ الكريم.

٥٠٩ ـ وَهْوَ ـ لدى التَّوحِيدِ، والتَّذكِيرِ، أوْ سِوَاهُـمَـا ـ كـالْـفِـعْـل، فـاقْـفُ مـا قَـفَـوْا

تقدَّمَ أن النعت لا بُدَّ من مطابقته للمنعوت في الإعراب، والتعريف أو التنكير، وأما مطابقته للمنعوت في التوحيد وغيره ـ وهو التثنية، والجمع ـ والتذكير ـ وغيره ـ وهو التأنيث ـ فحكمهُ فيها حكم الفعل. فإن رفع ضميراً مستتراً طابق المنعوت مطلقاً، نحو: زَيْدٌ رَجُلٌ حسَنٌ، والزيدان رجلان حسنان، والزيدون رجال حَسَنُون، وهند امرأة حَسَنَةٌ، والهندان امرأتان حسنتان، والهندات نساء حسناتٌ فيطابق في: التذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع، كما يطابق الفعلُ لو جئت مكان النعت بفعل فقلت: قُلت: رجل حَسُنَ، ورجلان حسُنا، ورجال حسُنُوا، وامرأة حسُنَتْ، وامرأتان حسُنَتَا ونساء حَسُنَّ وإن رفع أي النعت اسماً ظاهراً كان بالنسبة إلى التذكير والتأنيث على حسب ذلك الظاهر، وأما في التثنية والجمع فيكون مفرداً، فيجري مجرى الفعل إذا

قوله: **(نفخة واحدة)** لا شك أن واحدة للتأكيد لأن المرَّة مستفادة من تحويل المصدر الأصلي وهو نفخاً إلى فعلة وليس هذا كرحمة وبغتة مما بني على التاء حتى يكون قوله: واحدة تأسيساً لا تأكيداً كما قيل فتأمل.

قوله: **(في التعريف والتنكير)** في بمعنى من البيانية لما الأولى لا الثانية لأنها واقعة على المنعوت، والواو بمعنى أو لأن الثابت للمنعوت أحدهما، وقوله: تلا صلة أو صفة للثانية جرت على غير ما هي له، ولم يبرز لا من اللبس على مذهب الكوفيين، ونائب فاعل يعط ضمير النعت، وما الأولى مفعوله الثاني أي وليعط النعت ما ثبت للمنعوت الذي تلا هو من التعريف أو التنكير.

قوله: **(مجرى الفعل إذا رفع ظاهراً)** أي في وجوب تأنيثه بالتاء لتأنيث مرفوعه وتجريده من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى سواء كان منعوته مفرداً مؤنثاً أم لا، نعم يجوز على هذه اللغة تكسير الوصف إذا كان مرفوعه جمعاً كمررت برجل كرام آباؤه بل هو الأفصح لأنه يخرج عن موازنة الفعل بالتكسير فلم يجرِ مجراه، ومقتضى كونه كالفعل جواز تثنيته

رفع ظاهراً، فتقول: مررتُ برجُلٍ حَسَنَةٍ أمُّهُ، كما تقول: حسُنَتْ أمُّهُ، وبامرأتين حَسَنٍ أبواهُمَا، وبرجال حَسَنٍ آباؤُهُمْ، كما تقول: حسن أبواهُمَا، وحسُنَ آباؤهم.

فالحاصلُ أن النعت إذا رفع ضميراً طابق المنعوت في أربعة من عشرة: واحدٍ من ألقاب الإعراب - وهي: الرفع، والنصب، والجر - وواحدٍ من التعريف والتنكير، وواحدٍ من التذكير والتأنيث، وواحدٍ من الإفراد والتثنية والجمع.

وإذا رفع ظاهراً طابقه في اثنين من خمسة: واحِدٍ من ألقاب الإعراب، وواحدٍ من التعريف والتنكير، وأما الخمسة الباقية، وهي: التذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع. فحكمه فيها حكم الفعل إذا رفع ظاهراً: فإن أُسْنِد إلى مؤنث أُنّثَ وإن كان المنعوت مذكراً، وإن أسند إلى مذكر ذُكِّرَ، وإن كان المنعوت مؤنثاً، وإن أسند إلى مفرد، أو مثنى، أو مجموعٍ أُفْرِدَ، وإن كان المنعوت بخلاف ذلك.

٥١٠ - وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ وشِبْهِهِ، كَذَا، وذِي والمُنْتَسِبْ

لا يُنْعَتُ إلا بمشتق لفظاً، أو تأويلاً.

والمراد بالمشتق هنا: ما أُخِذَ من المصدر للدلالة على مَعْنًى وصاحبه: كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وأفعل التفضيل.

وجمعه تصحيحاً على لغة أكلوني البراغيث كالفعل فيقال: مررت برجل كريمين أبواه وحسنين غلمانه وهو كذلك، ومقتضاه أيضاً جواز: برجل قائم اليوم أمه بلا تأنيث للفصل وبامرأة حسن نغمتها لمجازية التأنيث وبه صرح بعضهم سم.

قوله: **(طابق المنعوت في أربعة إلخ)** أي ما لم يمنع مانع ككون الوصف يستوي فيه المفرد وغيره كصبور وجريح وكونه أفعل تفضيل مجرداً أو مضافاً فالنكرة فإنه يلزم التذكير والإفراد.

قوله: **(وذرب)** بالذال المعجمة هوالحادّ اللسان مطلقاً أو في الشر فقط أو الحاد من كل شيء أو بالمهملة الخبير بالأشياء المعتاد لها.

قوله: **(إلا بمشتق إلخ)** أي عند الأكثرين وذهب جمع محققون كابن الحاجب إلى أنه لا يشترط في النعت كونه مشتقاً بل الضابط دلالته على معنى في متبوعه كالرجل الدال على الرجولية دماميني، وعلى هذا فيجوز في اسم الجنس المحلى بأل بعد اسم الإشارة كونه نعتاً ككونه بدلاً أو بياناً نحو هذا الرجل قائم، أما على الأول فلا يجوز كونه نعتاً إلا المشتق كهذا القائم رجل.

قوله: **(وهو اسم الفاعل إلخ)** أفاد بالحصر أن أسماء الزمان والمكان والآلة لا تدخل في المشتق بهذا المعنى إذ لا تدل على صاحب الحدث بل على زمانه أو مكانه أوآلته، وهو

والمُؤوَّل بالمشتق: كاسم الإشارة، نحو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذا أي المشار إليه، وكذا ذو بمعنى صاحب، والموصولة، نحو: مررتُ برجُلٍ ذي مالٍ أي: صاحب مال، وبزيد ذُو قَامَ أي: القائم، والمنتسب، نحو: مررت برجُلٍ قرشِيٍّ أي مُنْتَسِبٍ إلى قريش.

٥١١ ـ وَنَعتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرا فأُعْطِيَتْ ما أُعْطِيَتهُ خَبَرا

تقع الجملة نعتاً كما تقع خبراً وحالاً، وهي مُؤوَّلةٌ بالنكرة، ولذلك لا يُنعتُ بها إلا النكرة، نحو: مررت برجل قام أبوه أو أبوه قائم ولا تنعت بها المعرفة؛ فلا تقول: مررت بزيد قام أبوه، أو أبوه قائم وزعم بعضهم أنه يجوز نَعْتُ المعرَّفِ بالألف واللام الجنسية بالجملة، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وآيَةٌ لهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهار﴾ [يس: ٣٧] وقولَ الشاعر:

[٢٨٦] وَلَقدْ أمُرُّ على اللَّئِيم يسُبُّني فَمَضيتُ ثمَّتَ قُلتُ لا يَعْنِيني(١)

اصطلاح النحاة أما تفسير الصرفيين له بما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وذات منسوب لها فيشملها، وخل في اسم الفاعل ما بمعناه من أمثلة المبالغة وفي اسم المفعول ما بمعناه من نحو قتيل وصبور.

قوله: **(كأسماء الإشارة)** أي غير المكانية أما هي فظرف يتعلق بمحذوف هو الوصف كمررت برجل هناك أي كائن.

قوله: **(ذو)** أي وفروعها.

قوله: **(والموصولة)** لا يشملها قول المتن، وذي بالياء إلا على لغة إعرابها لأن المبنية تلزمها الواو، ومثلها في الوصف بها سائر الموصولات المبدوءة بأل وأل نفسها بخلاف من وما وأي.

قوله: **(مؤولة بالنكرة)** أي لا نكرة حقيقة وإن جرى على الألسنة قال الرضي لأن التعريف والتنكير من خواصّ الاسم والجملة من حيث هي جملة ليست اسماً وإن أوّلت به فنحو: جاء رجل قام أبوه وأبوه قائم، في تأويل: جاء رجل قائم أبوه، ونحو: جاء رجل أبوه زيد في تأويل كائن أبوه زيد.

قوله: **(الجنسية)** هي لام الحقيقة في ضمن فرد مبهم، ولذا كان مدخولها في معنى النكرة وتسميها البيانيون لام العهد الذهني لعهد الحقيقة في الذهن.

قوله: **(وآية لهم الليل)** أي حقيقته في ضمن أي فرد في الليالي لأن السلخ من الأفراد لا الحقيقة.

---

(١) البيت من الكامل، وهو لرجل من سلول في شرح شواهد المغني ١/ ٣١٠؛ ولشمر بن عبد العزيز الحنفي في الأصمعيات ص ١٢٦؛ ولعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحتري ص ١٧١.

وفي البيت شاهدان: أوّلهما قوله: «اللئيم» حيث دخلت أل الجنسية، فلم تفد اللفظ تعريفاً تعينه من دون سائر أفراد جنسه، فتعريفها لفظي لا يفيد اليقين، وإن كان في اللفظ معرفة وثانيهما تعين المضارع للمضّي إذا عُطف الماضي عليه.

فنسلخ صفة لليل، ويسبني: صفة اللئيم، ولا يتعين ذلك؛ لجواز كون نسلخ، ويسبني حالين.

وأشار بقوله: فأعطيت ما أعطيته خبراً، إلى أنه لا بدَّ للجملة الواقعة صفةً من ضمير يربطها بالموصوف، وقد يحذف للدَّلالة عليه، كقوله:

[٢٨٧] وَمَا أدري أغَيَّرهُمْ تَنَاءٍ وطُولُ الدَّهْرِ أمْ مالٌ أصَابُوا(١)؟

التقدير: أم مالٌ أصابوه، فحذف الهاء، وكقوله عز وجل: ﴿واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً﴾ [البقرة: ٤٨] أي: لا تجزي فيه، فحذف فيه.

وفي كيفية حذفه قولان؛ أحدهما: أنه حذف بجملته دفعة واحدة، والثاني: أنه حذف على التدريج، فحذفت في أولاً، فاتصل الضمير بالفعل، فصار تجزيه ثم حذف هذا الضمير المتصل، فصار تجزي.

٥١٢ ـ وامْنَعْ هُنَا إيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وإنْ أتَتْ فَالْقَوْلَ أضْمِرْ تُصِبِ

قوله: (حالين) أي نظراً لصورة التعريف لا يقال: الحالية تفيد تقييد السب بحال المرور مع أن المراد أنه دأبه وعادته أبداً وإن لم يمر عليه لأنه لا مانع من إرادة التقييد بل قوله: فمضيت إلخ، يدل على أنه مر عليه حال السب وتغافل عنه، ولئن سلم فجعل الحال لازمة مفيد لذلك.

قوله: (من ضمير يربطها) أي فهي كالخبر في أصل الربط وإن لم يتعين فيه الضمير حينئذ كما مر لأن طلب المبتدأ له أقوى من طلب المنعوت للنعت فاكتفى فيه بأدنى ربط بخلاف النعت، ولم يقل ما أعطيته حالاً للإشارة إلى أن جملة النعت أشبه بالخبر من الحال ولذا لا تربط بالواو خلافاً للزمخشري.

قوله: (وما أدري إلخ) قبله.

٣٢٤ ـ كتبتُ إليهمُ كُتُباً مِرَاراً فلم يرجِعْ إليَّ لها جَوابُ(٢)

وما أدري إلخ.

قوله: (وامنع هنا إلخ) في قوة الاستثناء من قوله: فأعطيت إلخ كما أشار له الشارح، ففي البيت الأول شرطان وهذا ثالث وبقي وجوب ذكر منعوتها كما سيأتي آخر الباب.

---

(١) البيت من الوافر، وهو للحارث بن كلدة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٦٥؛ ولجرير في المقاصد النحوية ٤/ ٦٠، وليس في ديوانه.

وفي البيت شاهدان: أولهما قوله: «مال» حيث رفعة لأن «أصابوا» صفة له، والثاني قوله: «أصابوا» حيث وقعت الجملة نعتاً لِ «مال» وحُذِف الضمير منه، والتقدير: «حال أصابوه»، وذلك لأنَّ جملة النعت مع المنعوت كالصلة مع الموصول، وحذفها في الصلة حسن، فضارعها النعت في ذلك.

(٢) انظر الشاهدرقم ٢٨٧ في شرح ابن عقيل.

لا تقع الجملةُ الطلبية صفةً، فلا تقول: مررتُ برجُلٍ أضرِبُه، وتقع خبراً خلافاً لابن الأنباري، فتقول: زيدٌ أضرِبه، ولما كان قوله: فأعطيت ما أعطيته خبراً يُوهِمُ أن كل جملة وقعت خبراً يجوز أن تقع صفة قال: وامنع هنا إيقاع ذات الطلب أي: امنع وقوعَ الجملة الطلبية في باب النعت، وإن كان لا يمتنع في باب الخبر، ثم قال: فإن جاء ما ظاهره أنه نُعِتَ فيه بالجملة الطلبية فَيُخَرَّجُ على إضمار القول، ويكون القَوْلُ المضمرُ صفةً، والجملة الطلبية معمول القول المضمر، وذلك كقوله:

[٢٨٨] حتَّى إذَا جَنَّ الظَّلامُ واختَلَطْ جَاؤوا بِمِذقٍ هل رَأَيتَ الذِّئبَ قَطْ[١]

فظاهرُ هذا أن قوله: هل رَأيتَ الذِّئب قَطْ صفةٌ لمذْقٍ، وهي جملة طلبية، ولكن ليس هو على ظاهره، بل هَلْ رأيت الذِّئبَ قط مَقُوْلٌ لقول مضمر هو صفة لمذق، والتقدير: بِمذقٍ مقُولٍ فيه هل رأيت الذئب قط.

فإن قلت: هل يلزم هذا التقدير في الجملة الطلبية إذا وقعت في باب الخبر، فيكون تقدير قولك: زَيْدٌ اضربه زيد مقول فيه اضْرِبْهُ؟ فالجواب أن فيه خلافاً، فمذهب ابن السراج والفارسي التزامُ ذلك، ومذهب الأكثرين عدم التزامِهِ.

٥١٣ ـ وَنَعتُوا بمَصْدَرٍ كَثِيرا فَالتَزمُوا الإفْرَادَ والتَّذْكِيرا

قوله: **(لا تقع إلخ)** أي لأن النعت يعين منعوته، ويخصصه فلا بد من كونه معلوماً للسامع قبل ليحصل به ما ذكر والإنشائية ليست كذلك لأنه لا خارج لمدلولها إذ لا يحصل إلا بالتلفظ بها ولما لم يكن الخبر معرفاً للمبتدأ ولا مخصصاً له جاز كونه إنشائياً.

قوله: **(جاؤوا بمذق)** أي بلبن مخلوط بالماء كثيراً حتى قَلَّ بياضه وأشبه لون الذئب في زرقته.

قوله: **(فإن قلت إلخ)** حاصله على القول الصحيح من وقوع الإنشاء خبراً هل يحتاج لإضمار القول أم لا المختار لا وقد مر تحقيقه في المبتدإ.

قوله: **(كثيراً)** ومع كثرته مقصور على السماع كوقوعه حالاً وإن كان أكثر من النعت، وقد يشير إليه قوله: ونعتوا، وشرط المصدر كونه مفرداً مذكراً كما في المتن ومنكراً وصريحاً مؤولاً وثلاثياً أو بزنته وأن لا يبدأ بميم زائدة كمزار ومسير قيل وإلا امتنع النعت به رأساً وفائدة هذه الشروط ضبط ما سمع لا القياس عليها.

قوله: **(فالتزموا الخ)** أي لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع فأجروه على

---

(١) الرجز قيل: للعجاج، وهو في ملحق ديوانه ٢/ ٣٠٤، ولسان العرب مادة (خضر) و(مذق).
والشاهد فيه قوله: «بمذق هل رأيت الذئب» فالظاهر أنّ الجملة الاستفهامية قد وقعت نعتاً للنكرة «مذق» والحقيقة أنها مقول قول محذوف، والتقدير: جاؤوا بمذق مقول فيه: هل رأيت الذِّئب قطْ.
اللغة: «مذق»: لبن ممزوج بالماء.

يكثر استعمالُ المصدر نعتاً، نحو: مررت برجل عدل، وبرجلين عدل، وبرجال عدل، وبامرأة عدل، وبامرأتينِ عدل، وبنساء عدلٍ ويلزم حينئذ الإفراد والتذكير والنعت به على خلاف الأصل، لأنه يدلُّ على المعنى، لا على صاحبه، وهُوَ مؤول: إما على وضع عَدْلٍ موضع عادل أو على حذف مضاف، والأصل: مررت برجلٍ ذي عدلٍ، ثم حذف ذي وأقيم عدل مُقامه، وإما على المبالغة بجعل العين نفس المعنى: مجازاً أو ادِّعاءً.

٥١٤ ـ وَنَعتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إذَا اخْتَلَفْ فَعَاطِفاً فَرِّقْهُ، لا إذَا ائْتَلَفْ

إذا نُعِتَ غيرُ الواحِدِ: فإمَّا أن يختلف النعتُ، أو يتَّفقَ.

فإن اختلف وجب التفريقُ بالعطف، فتقول: مررتُ بالزَّيْدَيْن الكَرِيم والبَخِيل، وبرجال

أصله تنبيهاً على أن حقه أن لا ينعت به لجموده، وأنهم توسعوا بحذف المضاف أو قصداً للمبالغة.

قوله: **(مجازاً)** أي مرسلاً من إطلاق المعنى على محله، وهو الذات وأما على الأول فمن إطلاق اللازم وهو المصدر على الملزوم وهو المشتق وعلى الثاني مجاز بالحذف، وقوله: أو ادعاء أي بأن يدعي أن الذات هي نفس المعنى لا غيره مبالغة في اتصافها به بلا احتياج إلى تأويل أصلاً كما نقل عن ابن هشام.

قوله: **(ونعت غير واحد)** بالرفع مبتدأ خبره جملة إذا اختلف إلخ لا نصب بمحذوف يفسره فرقه لأن ما بعده فاء الجزاء لا يعمل فيما قبله فلا يفسِّر عاملاً فيه، والمراد بغير الواحد ما ل على متعدد مثنًى كان أو جمعاً كما مثله الشارح أو اسم جمع كقوله:

٣٢٥ ـ فوافَيْناهُمُ مِنَّا بِجَمْعٍ كأُسْدِ الغابِ مُرْدانٍ وشيبِ[1]

أو اسم جنس جمعي كعندي غنم بيض وسود، قيلَ أو أسماء متعاطفة كجاء زيد وعمرو الطويل والقصير لكن هذا يجوز فيه وضع كل نعت بجانب صاحبه، ولا يتعين فيه العطف.

قوله: **(إذا اختلف)** أي النعت لفظاً ومعنًى كالضارب والكريم أو معنى فقط كالضارب من الضرب بالعصا والضارب من الضرب في الأرض أي السير فيها أو لفظاً فقط كالذاهب والمنطلق، فكل ذلك تفريقه واجب.

قوله: **(بالعطف)** أي بخصوص الواو جماعاً ولذا اعترضوا على ابن الحاجب في قوله الإدغام أن تأتي بحرفين: ساكن فمتحرك قيل: إلا نعت اسم الإشارة فلا يفرق كمررت بهذين الطويل والقصير لأن نعته لا يكون إلا طبقه لفظاً، وفي الحقيقة لا استثناء لأنه لا يجوز نعته بمختلف حتى يفرق. نعم جوز بعضهم ذلك المثال على البدل لا النعت، ومما اختص به نعت اسم الإشارة كونه محلًّى بأل فلا ينعت بغيره، وامتناع قطعه وفصله منه ولو بغير أجنبي وأما كونه جنساً لا مشتقاً فغالب، دماميني.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٣٥؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٩٧.

فقيه وكاتب وشاعر.

وإن اتفق جيء به مثنى، أو مجموعاً، نحو: مَرَرْتُ برجُلَيْنِ كَرِيمَيْنِ، وبرجال كُرماء.

٥١٥ ـ ونعت معمُولَيْ وحِيدي مَعْنَى وعَمَلٍ، أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا

إذا نُعِتَ معمولان لعاملين متَّحِدَي المعنى والعمل، أُتبع النعتُ المنعوت: رفعاً، ونصباً، وجراً، نحو: ذهب زيد وانطلق عمروٌ العَاقِلانِ، وحدَّثْتُ زيداً وكلمت عمراً الكَرِيمَيْنِ، ومَرَرتُ بزيد وجُزتُ على عمرو الصّالحين.

فإن اختلف معنى العاملين، أو عملُهما. وجب القطعُ وامتنع الإتباعُ؛ فتقول: جاء زيدٌ

قوله: **(كريمين)** ولا يجوز كريم وكريم، نعم يجوز: مررت بإنسانين كريم وكريمة، لاختلافهما تأنيثاً ويجوز كريمين نظراً للتغليب، ومحل وجوب الجمع في المتفق إذا عدم مانعه، وإلا فيمتنع أعطيت زيداً أخاه الكريمين لأن التابع في حكم المتبوع، ولا يكون اسم واحد مفعولاً أولاً وثانياً بل يفرد كلٌ بوصف، أو يجمعان في نعت مقطوع كما إذا اختلف العامل في المنعوتين، نص على ذلك الرضي.

قوله: **(ونعت معمولي إلخ)** نعت مفعول مقدم لأتبع ووحيدي صفة لمحذوف أي، ونعت معمولي عاملين وحيدي إلخ ومعنى، وعمل بالجر لإضافة وحيدي إليهما وقوله بغير استثناء أي اتبع مطلقاً سواء كان المعمولان مرفوعي فعلين أو خبري مبتدأين أو منصوبين أو مخفوضين خلافاً لمن خص الإتباع بالأولين، وهذا البيت متعلق بقوله: لا إذا ائتلف، حيث أفاد أن نعوت غير الواحد إذا كانت متفقة لفظاً ومعنى لا تفرق بل تجمع في لفظ واحد فكأنَّ قائلاً قال: وهل إذا جمعت تكون نعتاً تابعاً أو مقطوعاً؟ فأفاد أنه لا يجوز الإتباع إلا إذا اتحد عاملا المنعوتين معنىً وعملاً كما مثله الشارح، والقطع في ذلك منصوص على جوازه بشرطه فقوله: أتبع، أي إن أردته وسكت عن نعت معمولي عامل واحد، وحكمه أنه إذا اتَّحد عمله ونسبته إليهما في المعنى كقام زيد وعمرو العاقلان جاز الإتباع والقطع بشرطه وإن اختلفا كضرب زيد عمراً العاقلان وجب القطع وكذا إن اختلفت النسبة دون العمل كأعطيت زيداً أباه العاقلان كما مر عن الرضي وإن اختلف العمل دون النسبة كخاصم زيد عمراً وجب القطع عند البصريين وهو الصحيح، وجاز هو والإتباع عند غيرهم فقيل: يتبع بالرفع تغليباً له وقيل: بأيهما شئت لأن كلاهما مخاصِم ومخاصَم.

قوله: **(متَّحدَي المعنى والعمل)** زاد بعضهم شرطاً ثانياً وهو اتفاق المنعوتين تعريفاً وتنكيراً لتعذر اتباع المعرفة بالنكرة وبالعكس وثالثاً وهو أن لا يكون أول المنعوتين اسم إشارة كجاء هذا وجاء عمرو فلا يجوز العاقلان بالإتباع لأن نعت اسم الإشارة لا يفصل منه فإن أخِّر جاز لعدم الفصل لكن مر أن نعته لا يكون إلا طبقه في اللفظ فتأمل.

قوله: **(فإن اختلف معنى العاملين)** أي ولو بالخبرية والإنشائية فلا اتباع في: قام زيد

وذهب عمروٌ العاقلين بالنصب على إضمار فعل، أي: أعني العاقلين، وبالرفع على إضمار مبتدإ، أي هما العاقلان، وتقول: انطلق زيدٌ وكلمتُ عمراً الظّريفيْنِ أي: أعني الظريفين، أو الظريفان أي: هما الظريفان، ومَرَرْتُ بزيدٍ وجاوَزْت خَالداً الكاتبَيْنِ، أو الكاتِبان.

٥١٦ ـ وإِنْ نُعُوتٌ كَثُرتْ وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِراً لِذِكْرِهِنَّ أتْبِعَتْ

إذا تكررت النعوتُ. . وكان المنعوتُ لا يتَّضحُ إلا بها جميعها. وجب إتباعُها كلها؛ فتقول: مررتُ بزيدٍ الفقيه الشاعر الكاتب.

٥١٧ ـ وَاقْطَعْ أَوَ أَتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنا بِدُونِهَا، أو بَعْضِها اقْطَعْ مُعْلِنا

وهل قام عمرو العاقلان، لاختلافهما خبراً وإنشاء وإن اتحد معناهما أما نحو: هذا أبوك، ومن أخوك؟ فيمتنع فيه القطع كالاتباع لاختلافهما خبراً وإنشاء مع كون أحد المنعوتين مجهولاً فيجب فيه تفريق النعتين كما قاله الرضي إذ المعلوم لا يخلط بالمجهول ويجعلان كشيء واحد.

قوله: **(وجب القطع)** أي بالنسبة لامتناع الاتباع فلا ينافي جواز التفريق وإيلاء كل نعت صاحبه، وإنما امتنع الإتباع لئلا يعمل عاملان متنافيان في شيء واحد إذ العامل في التابع هو العامل في المتبوع ولا يمكن أن يجعل العامل مجموعهما لأن الشيء الواحد لا يمكن جعله مرفوعاً ومنصوباً في آن واحد أما اتحادهما معنًى وعملاً فيجعلهما كالشيء الواحد، وفي ذلك بحث قدمناه في باب الحال. والحاصل أن نعوت غير الواحد إن اختلف لفظها أو معناها وجب تفريقها إما بالعطف أو بإيلاء كل صاحبه سواء اتحد عامل المنعوتين أولا، وإن اتحدت لفظاً ومعنًى فإن اتحد عاملا المنعوتين معنًى وعملاً أو كان العامل واحداً واتحد عمله ونسبته إليهما واتحد المنعوتان تعريفاً وتنكيراً وجب جمعها مع كونها تابعةً أو مقطوعة فإن انتفى شرط من ذلك جاز تفريقها وجاز جمعها مقطوعة دون اتباعها فتأمل.

قوله: **(إذا تكررت النعوت)** ليس بقيد بل النعت الواحد يجوز قطعه خلافاً للزجاج فشرط القطع تعين المنعوت بدون النعت واحداً أو أكثر، واعلم أن النعت إذا قطع خرج عن كونه نعتاً كما ذكره ابن هشام، وتكون جملته مستأنفة لا محل لها كما قاله الشاطبي.

قوله: **(وجب اتباعها)** اعترض بأن القطع لا يزيد على تركها بالكلية فكيف منعوه مع جواز الترك؟ وأجيب بأنها محتاج إليها بمقتضى الغرض، والقطع يشعر بالاستغناء فبينهما تنافٍ.

قوله: **(أو اتبع)** بنقل فتحة الهمزة إلى الواو لأنه من أتبع الرباعي فهمزته للقطع مفتوحة أما قوله في البيت الآتى: أوِ انصب، فبكسر الواو على أصل التخلص من الساكنين لأنه من نصب الثلاثي فهمزته للوصل.

قوله: **(أو بعضها اقطع)** مقتضى حل الشارح أن بعضها بالجر عطفاً على دونها أي وإن

إذا كان المنعوتُ متّضحاً بدونها كلها، جاز فيها جميعها: الإتباعُ، والقطعُ، وإن كان معيناً ببعضها دون بعض وجب فيما لا يتعين إلا به الإتباعُ، وجاز فيما يتعين بدونه: الإِتباعُ، والقَطْعُ.

٥١٨ ـ وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرا مُبْتَدأً، أَوْ نَاصِباً، لَنْ يَظْهَرا

أي: إذا قُطِعَ النعتُ عن المنعوت رُفِعَ على إضمار مبتدإ، أو نصِبَ على إضمار فعل، نحو: مررتُ بزيدٍ الكريمُ، أو الكريم أي هو الكريمُ، أو أعني الكريم.

وقولُ المصنف لن يظهرا معناهُ أنه يجب إضمار الرافع أو الناصب، ولا يجوز إظهاره، وهذا صحيح إذا كان النعت لمدح، نحو: مررت بزَيْدٍ الكريمُ أو ذم، نحو: مررتُ بعمرو الخَبِيثُ أو ترحُّم، نحو مررتُ بزيدٍ المسكين فأما إذا كانت لتخصيص فلا يجب الإضمارُ،

يكن معيناً ببعضها ويحتمل عطفه على الهاء في دونها على مذهب المصنف من جواز العطف على الضمير المخفوض بلا إعادة الخافض أي وإن يكن معيناً بدون بعضها، وعليهما فمفعول اقطع محذوف أي اقطع ما سواه على الأول أو اقطعه وحده على الثاني، ويكون مصرحاً بمسألتي الاستغناء عن جميع النعوت، وعن بعضها فقط. أما إن جعل بعضها بالنصب مفعول اقطع كما قاله المعرب والتقدير: إن يكن معيناً بدونها فاقطع جميعها، أو أتبع جميعها أو اقطع بعضها دون بعض فالمسألة الثانية مسكوت عنها في النظم معلومة بالمقايسة.

قوله: **(الإتباع والقطع)** أي بشرط تقديم المتبع، ولا يجوز عكسه على الصحيح ويستثنى من إطلاقه نعت اسم الإشارة، والنعت المؤكد نحو ﴿إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١] والملتزم الذكر نحو: الشعري العبور فلا يجوز قطعها.

تنبيه: محل التفصيل المتقدم إذا كان المنعوت معرفة، أما النكرة فيتعين إتباع الأول من نعوتها، ولا يجوز في الباقي القطع سواء افتقر إلى جمعها أم لا، لأن القصد من نعتها تخصيصها وقد حصل بالأول فإن كان نعتها واحداً فقط امتنع قطعه على المشهور إلا في الشعر.

قوله: **(مضمراً)** بكسر الميم حال من فاعل ارفع أو فاعل انصب، وحذف حال الآخر للدلالة عليه، ولا تنازع لأن الحال لا تضمر، ومبتدأ مفعول مضمراً وناصب عطف عليه، والألف في: لن يظهرا للتثنية كما حلّ عليه الشارح لأن أو التنويعية لا يفرد الضمير بعدها.

قوله: **(وهذا صحيح إلخ)** أي ليكون حذفه الملتزم أمارة على قصد الإنشاء للمدح ونحوه ولو صرح بذكره لخفي ذلك القصد وتوهم كونه خبراً مستأنفاً.

قوله: **(فإما إذا كان لتخصيص)** مراده ما يشمل التوضيح كما مر بدليل مثاله وفي ذلك بحث طالما توقفت فيه وهو أن شرط القطع تعين المنعوت بدون النعت كما مر فكيف يتأتى في نعت التخصيص مع أن المنعوت يفتقر إليه في تخصيصه وتعينه به ثم ظهر لي جوابه من التنبيه المتقدم وهو أن نعت التخصيص ليس على إطلاقه بل المراد به خصوص غير الأول من النعوت المتعددة

نحو: مررتُ بزيدٍ الخياطُ، أو الخياطَ وإن شئت أظهرت؛ فتقول: هو الخياطُ، أو أعني الخياط، والمراد بالرافع والناصب لفظة هو أو أعني.

٥١٩ ـ وما من المنعُوتِ والنّعتِ عُقِلْ يَجُوزُ حَذفُهُ، وفي النّعتِ يَقِلّ

أي: يجوز حذف المنعوت وإقامةُ النعت مُقامهُ، إذا دل عليه دليلٌ، نحو قوله تعالى: ﴿أنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾ [سبأ: ١١] أي دُرُوعاً سابغات؛ وكذلك يحذف النعتُ إذا دل عليه دليل، لكنه قليل، ومنه قولهُ تعالى: ﴿قالُوا الآن جِئْتَ بِالحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] أي: البيِّن، وقولُه تعالى: ﴿إنَّهُ ليس مِنْ أهْلِكَ﴾ [هود: ٤٦] أي: النَّاجِينَ.

لنكرة، والشرط موجود فيه لتعين النكرة تعيناً ما بنعتها الأول فيصدق أنها متعينة بدون النعت المقطوع مع أنه للتخصيص لكونه نعت نكرة، وأما التعين في نعت التوضيح في المعارف فظاهر.

واعلم أن النعت المقطوع إلى النصب لا يقدر بأعني إلا في نعت التخصيص أما في نعت المدح ونحوه فيقدر بأذكر أو أمدح مثلاً كما نقله الدماميني عن المحققين والله أعلم.

قوله: **(وما من المنعوت إلخ)** يشمل حذفهما معاً نحو: ﴿لا يَمُوتُ فيها وَلا يَحْيَى﴾ [طه: ٧٤] أي حياة نافعة.

قوله: **(وإقامة النعت مقامه)** أي بشرط صلوحه لمباشرة العامل بأن لا يكون جملة ولا شبهها مع كون المنعوت فاعلاً أو مفعولاً أو مجروراً أو مبتدأ إذ الجملة لا تصلح لذلك بخلاف الخبر والحال فلا يحذف المنعوت بها في غيرهما بإطِّرادٍ إلا إذا كان بعض اسم مجرور بمن أو في نحو: منَّا ظَعَنَ، ومنَّا أقام وفينا سلم، وفينا هلك أي فريق ظعن إلخ ومنه قوله:

٣٢٦ ـ لو قُلْتَ ما فِي قَوْمِها لَمْ تيثَمِ يَفْضُلُها فِي حَسَبٍ وَمَيسَمِ[(١)]

أي لو قلت: ما في قومها أحد يفضلها لم تأثم فكسر التاء من تأثم وقلب الألف ياء وحذفه في غير ذلك ضرورة كقوله:

٣٢٧ ـ * يَرْمِي بَكَفِّي كان مِنْ أَرْمَى البَشَرْ[(٢)] *

أي بكفي رجل كان إلخ.

قوله: **(دل عليه دليل)** إما بمصاحبة ما بينه نحو أن: ﴿اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾ [سبأ: ١١] بعد: ﴿وَأَلَنَّا لَهُ الحَدِيدَ﴾ [سبأ: ١٠] وإما باختصاص الصفة به كمررت بكاتب وصاهل أو غير ذلك والله أعلم.

---

(١) من الرجز، وهو لأبي الأسود الحماني في شرح المفصل ٣/ ٥٩، ٦١؛ ولحكيم بن معيّة في خزانة الأدب ٥/ ٦٢، ٦٣؛ وله أو لحميد الأرقط في الدرر ٦/ ١٩؛ ولأبي الأسود الجمالي في شرح التصريح ٢/ ١١٨.

(٢) الرجز بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٦٧؛ ولسان العرب مادة (كون)، (منن). وأوله قوله:

مالك عندي غيرسهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر

اهـ. الأشموني (٢/ ٢٧٢).

التَّوْكِيد

٥٢٠ ـ بالنَّفسِ أو بِالعَينِ الاسْمُ أكِّدا   مَعَ ضَمِيرِ طَابَقَ المُؤَكَّدا
٥٢١ ـ واجمعهما بأفْعُلٍ إن تَبِعَا   مَا لَيسَ وَاحِداً تَكُنْ مُتَّبِعا

التوكيد قسمان؛ أحدهما: التوكيد اللفظي، وسيأتي، والثاني: التوكيد المعنوي، وهو على ضربين: أحدهما: ما يرفع توهُّم مضافٍ إلى المؤكّد، وهو المراد بهذين البيتين، وله لفظان: النفس، والعين؛ وذلك نحو: جاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ فنفسُهُ توكيدٌ لزيد، وهو يرفع توهُّم أن يكون التقدير جَاءَ خَبَرُ زَيْدٍ، أو رَسُولُهُ وكذلك جَاءَ زَيْدٌ عَيْنُهُ.

التوكيد

هو بالواو أكثر من الهمزة وبها جاء التنزيل يقال: أكد ووكد تأكيداً وتوكيداً، أطلق على التابع الآتي من إطلاق المصدر على اسم الفاعل.

قوله: **(بالنفس أو بالعين)** أي مراداً بهما جملة الشيء وحقيقته، وإن لم يكن له نفس ولا عين حقيقة فإن أريد بالنفس الدم وبالعين الجارحة كسفكت زيداً نفسه، وفقأت زيداً عينه لم يكونا توكيداً فهما في المثال بدل بعض أو لمنع الخلوّ فتُجوِّز الجمع وإذا جمعا وجب تقديم النفس لأنها تطلق على الذات حقيقة بخلاف العين، وقيل يحسن فقط، ويجوز جرهما بباء زائدة كجاء زيد بنفسه وعمرو بعينه بخلاف باقي ألفاظ التوكيد، وأما: جاؤوا بأجمُعهم، فبضم الميم مفرده جمع كفِلْس أو أَفْلُس أي بجماعاتهم فالباء أصلية وليس هو أجمع التوكيدي وإلا وجب تجريده من الضمير كما هو حكمها وحكم إخواتها كذا في المغني، لكن نقل الدماميني وغيره فتح الميم.

قوله: **(طابق المؤكدا)** أي إفراداً وتذكيراً أو غيرهما.

قوله: **(بأفعل)** أي: جمعاً ملتبساً بوزن أفعل أو على أفعل وهذه العبارة أحسن من قوله في التسهيل: جمع قلة لأن عيناً تجمع في القلة على أعيان ولا يؤكد به على المختار.

قوله: **(ما ليس واحداً)** هو المثنى والجمع وظاهره وجوب جمعهما فيهما لكن نقل الأشموني وغيره جواز غيره في المثنى كجاء الزيدان نفسهما ونفساهما والمختار أنفسهما لأن المثنى جمع في المعنى ولكراهة اجتماع مثنيين، وكذا كل مثنى في المعنى أضيف إلى ما يتضمنه كقطعت رأس الكبشين ورأسي الكبشين والمختار رؤوسهما.

قوله: **(جاء زيد نفسه)** إضافتها للضمير من إضافة العام للخاص لا الشيء إلى نفسه لأن النفس أعلم من زيد.

قوله: **(توهم أن يكون إلخ)** أي فهو رافعٌ لتوهمُّ المجاز بالحذف أو هو رافع لاحتمال المجاز العقلي بإسناد المجيء لغير من هو له لتعلقه به كضرب الأمير أي جنده، وأما توكيد الشمول فيحتمل رفع المجاز المرسل بإطلاق الكل على بعضه كما يحتمل رفع قائماً يكون

ولا بُدَّ من إضافة النفس أو العين إلى ضمير يُطابِقُ المؤكَّد، نحو: جاءَ زَيْدٌ نَفسُهُ، أو عينُهُ، وهِنْدٌ نفسُها، أو عَيْنُها.

ثم إن كان للمؤكد بهما مُثنًى أو مجموعاً جمعتهما على مثال أفْعُل؛ فتقول: جَاءَ الزَّيْدان أَنْفُسهما، أو أعْيُنهُما، والهِنْدَانِ أنْفُسهما، أو أعْيُنهما، والزَّيْدُون أَنْفُسهم أو أعْيُنُهمْ، والهِنْدَاتُ أَنْفُسهنَّ، أو أعْيُنهنَّ.

٥٢٢ ـ وكُلاً اذْكُرْ في الشُّمُولِ، وكلا كِلْتَا، جَمِيعاً. بالضَمِيرِ مُوصلا

هذا هو الضَّرب الثاني من التوكيد المعنوي، وهو: ما يرفع توهُّم عدم إرادة الشُّمُول، والمُسْتَعْمَلُ لذلك كُلٌّ، وكلا، وكِلْتَا، وجميعٌ.

فيؤكد بكل وجميع ما كان ذا أجزاء يصحُّ وقُوعُ بعضها موقعه، نحو: جاء الرَّكبُ كُلُّه، أو جميعُهُ، والقبيلةُ كُلُّها، أو جميعُها، والرِّجالُ كُلُّهم، أو جميعُهُمْ، والهِنْدَاتِ كُلُّهُنَّ، أو جَمِيعُهُنَّ ولا تقول: جاء زيدٌ كُلُّه.

ويؤكد بكلا المُثنى المذكَّرُ، نحو: جَاءَ الزَّيْدانِ كِلاهُما، وبكِلتَا المُثَنَّى المؤنث، نحو: جَاءَت الهِنْدانِ كِلتاهُما ولا بُدَّ من إضافتها كلها إلى ضمير يُطابقُ المؤكد كما مُثِّلَ.

باللفظي كما نقله سم عن السعد والسيد، ثم المراد بالرفع في ذلك الإبعاد لا الرفع بالكلية كما استظهره ابن هشام بدليل الإتيان بألفاظ متعددة ولو صار نصاً بالأول لم يؤكد ثانياً.

قوله: **(جاء خبر زيد)** مثله جاء القوم أنفسهم فإنه يرفع توهم جاء خبر القوم أو رسولهم لا توهم جاء بعضهم لأنه ليس للشمول فتدبر.

قوله: **(ذا أجزاء)** أي ولو بالنسبة لعامله كاشتريت العبد كله، ورأيته جميعاً لصحة: اشتريت نصفه، ورأيت بعضه بخلاف جاء زيد كله لأن المجيء لا يتعلق بالبعض.

قوله: **(ويؤكد بكلا وكلتا المثنى)** أي الدال على اثنين ولو بالعطف بشرط اتحاد المسند إليهما لا نحو: جاء زيد وذهب عمرو كلاهما، ولا يشترط حلول المفرد محلهما عند الجمهور خلافاً للأخفش والفراء فيجوز: اختصم الزيدان كلاهما وإن لم يصح إسناد الاختصام للواحد لأن التوكيد قد يكون للتقوية لا لرفع الاحتمال.

قوله: **(ولا بد من إضافتهما إلخ)** أي لفظاً كما يفيده قول المصنف: بالضمير موصلاً فلا يكتفي بنيتها خلافاً للزمخشري ولا حجة في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُمْ ما فِي الأَرْضِ جَميعاً﴾ [البقرة:٢٩] ولا في قراءة: ﴿أنا كلا فيها﴾[1] على أن المعنى جميعه وكلنا لأن جميعاً حال من ما

---

(١) [المؤمن: ٤٧]. وهي قراءة ابن السميقع وعيسى بن عمر.

٥٢٣ ـ واسْتَعْمَلُوا أيْضاً كَكُلٍّ فَاعِلَةْ مِنْ عَمَّ في التَّوْكِيدِ مثل النَّافِلَةْ

أي: استعمل العربُ ـ للدلالة على الشُّمُول ككل ـ عامّة مضافاً إلى ضمير المؤكد، نحو: جاء القَوْمُ عامَّتُهُمْ وقلَّ من عدَّها من النحويين في ألفاظ التوكيد، وقد عدَّها سيبويه، وإنما قال: مثل النافلة لأن عدَّها من ألفاظ التوكيد يُشبه النافلة، أي: الزيادة؛ لأن أكثر النحويين لم يذكرها.

٥٢٤ ـ وَبَعْدَ كُلٍّ أكَّدُوا بِأَجْمَعا جَمْعَاءَ، أجْمَعِينَ، ثُمَّ جُمَعَا

اي يُجاء بعد كل بأجمع وما بعدها لتقوية قصد الشُّمُول؛ فيؤتى بأجمع بعد كُلِّه نحو: جاء الرَّكَبُ كُلُهُ أجْمَعُ وبجمعاء بعد كُلِّها، نحو: جاءت القبيلة كُلُّها جمعاءُ وبأجمعين بعد كُلِّهم نحو: جاء الرِّجالُ كلُّهم أجمعونَ وبجُمع بعد كُلِّهنَّ نحو: جاء الهندات كُلُّهنَّ جُمعُ.

الموصولة، وكلا بدل من اسم أن لا تأكيداً وفرض الكلام فيما إذا جرت على المؤكد فلا يرد، ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣].

قوله: **(فاعله)** أي موازنها حال كونه مأخوذاً من عم، ولم يقل عمه لما فيها من الجمع بين الساكنين الذي لا يتأتّى في الشعر وقوله: مثل النافلة، حال من فاعله.

قوله: **(مضافاً إلى الضمير)** أي لفظاً ككل، ولا يؤكد به إلا ذو أجزاء كما يؤخذ من التشبيه.

قوله: **(لأن أكثر النحويين لم يذكرها)** فيه أن سيبويه ذكرها وهو من أجلهم فليست زائدة وأيضاً فجميع لم يذكره الجمهور، ولم ينبه عليه فلعله أراد مثل النافلة لزوم التاء لها مع المذكر وغيره كاشتريت العبد عامته كما قال تعالى: ﴿وَيَعْقُوب نَافِلَةً﴾ [الأنبياء: ٧٢] أي زائد على ما طلبه إبراهيم.

قوله: **(بأجمع)** وقد يجاء بعد أجمع بأكْتَع ثم بأبْصَع زاد الكوفيون: ثم بأبتع وكذا بعد أجمعون وأخواته ولا يجوز تقديم بعضها على بعض، وقدمت كل لنصها على الإحاطة ثم أجمع لصراحته في الجمعية على الباقي، ثم اكتع لأنه من تكتُّع الجلد إذا انقبض واجتمع، ثم أبصع لأنه من تبصُّع العرق إذا سال، وهو لا يسيل حتى يجتمع، ثم أبتع لأنه من البَتْع، وهو الشدة أو طول العنق ولا يخلو عن اجتماع فكل واحد أضعف مما قبله في الدلالة على الجمعية، وهذه الألفاظ يمتنع إضافتها للضمير لأنها معارف إما بنيَّتها، أو بالعلمية الجنسية لمعنى الإحاطة والشمول، وعلى هذا فأجمع ونحوه غير مصروف للعلمية والوزن وجمع لها وللعدل لأنه جمع فحقه جمع بسكون الميم كحمراء وحمر على الأول تبدل العلمية بالوصفية، وقال الدماميني يشبه العلمية في التعريف بدون معرف لفظي وأما جمعاء فلألف التأنيث الممدودة مطلقاً.

٥٢٥ ـ ودُون كُلٍّ قد يجيء أجمعُ جمعاءُ، أجمعُون، ثم جُمَعُ

أي: قد ورد استعمالُ العرب أجمع في التوكيد غير مسبوقة بكُلّه نحو: جاء الجيش أجمعُ واستعمالُ جمعاء غير مسبوقة بكُلّها نحو: جاءت القبيلةُ جمعاءُ واستعمالُ أجمعين غير مسبوقة بكُلّهم نحو: جاء القَوْمُ أجْمَعُون واستعمالُ جُمع غير مسبوقة بكلهن نحو: جاء النساء جُمعُ وزعم المصنف أن ذلك قليل، ومنه قوله:

[٢٨٩] يا ليتني كُنتُ صبيّاً مُرْضعا تَحملُني الذَّلفاءُ حولاً أكْتَعَا
إذا بكيتُ قبلتني أرْبعا إذا ظللتُ الدّهرَ أبكي أجْمَعَا[١]

٥٢٦ ـ وإن يُفِدْ تَوْكِيدُ منكُورٍ قُبلْ وعن نُحاةِ البَصْرَة المَنْعُ شُمِلْ

مذهبُ البصريين أنه لا يجوز توكيد النكرة: سواء كانت محدودةً، كيوم، وليلة، وشهر، وحول، أو غَيْرَ محدودة، كوقتٍ، وزمن، وحين.

ومذهبُ الكوفيين ـ واختاره المصنف ـ جوازُ توكيد النكرة المحدودة، لحصول الفائدة بذلك، نحو: صُمتُ شهراً كُلَّهُ ومنه قولُه:

تحمِلُني الذّلفاءُ حوْلاً أكْتَعَا[٢].

قوله: **(الذلفاء)** بالذال المعجمة والفاء اسم امرأة، وتطلق على المرأة الحسناء، والشاهد في أجمع حيث أكد به الدهر غير مسبوق بكل وفيه أيضاً الفصل بين المؤكد والمؤكد بجملة أبكي، ومثله في التنزيل ﴿وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥١].

قوله: **(لا يجوز توكيد النكرة)** أي لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف سواء المضاف لفظاً وغيره فيلزم تخلفهما تعريفاً وتنكيراً، وهو ممنوع عندهم.

قوله: **(المحدودة)** أي الموضوعة لمدة لها ابتداء وانتهاء كما مثله فالشرط عند الكوفيين حد النكرة مع شمولية التوكيد ككل وأجمع وعامة لا المطابقة تعريفاً وتنكيراً ولم يشترط الرضي والشاطبي سوى حصول الفائدة ومثلا بهذا أسد نفسه وعندي درهم عينه.

قوله: **(حولاً أكتعا)** أي فحولاً نكرة محدودة البدء والنهاية وتأكيده من ألفاظ الشمول من قولهم: حول كتيع أي تام، وفيه شاهد أيضاً لأفراد أكتع عن أجمع.

---

(١) البيتان من الرجز، وهما بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٤٠٦؛ ولسان العرب مادة (كتع).
والشاهد فيه قوله: «حولاً أكتعا» حيث أكّد النكرة المحدودة، وهو مذهب الكوفيين.

(٢) تقدم في البيتين السابقين.

وقوله:

[٢٩٠] قد صرَّتِ البكرةُ يوماً أجْمَعا[١]

٥٢٧ ـ وَاغْنَ بِكِلْتَا فِي مُثَنَّى وَكِلا عَنْ وَزْنِ فَعْلاء وَوَزْنِ أفْعَلا

قد تقدَّم أن المثنى يؤكد بالنفس أو العين وبكلا وكلتا، ومذهبُ البصريين أنه لا يؤكد بغير ذلك؛ فلا تقول: جاء الجيشان أجمعان ولا جاء القبيلتان جمعاوان استغناء بكلا وكلتا عنهما، وأجاز ذلك الكوفيون.

٥٢٨ ـ وإنْ تؤكِّدِ الضمير المُتَّصلْ بالنَّفْسِ والعَيْنِ فبَعْدَ المُنْفَصِلْ

٥٢٩ ـ عنيتُ ذا الرَّفع، وأكَّدُوا بما سِوَاهُما، والقَيْدُ لن يُلْتَزَما

لا يجوز توكيدُ الضمير المرفوع المتَّصل بالنفس أو العين، إلا بعد تأكيده بضمير منفصل، فتقول: قُومُوا أنتم أنفُسُكم، أو أعينكُمْ ولا تقل: قوموا أنفسكم.

قوله: **(قد صرت)** من الصرير وهوالتصويت، والبكرة بسكون الكاف هنا للوزن وفتحها لغة والمراد بكرة البئر، أي لم ينقطع الاستقاء من البئر طول اليوم.

قوله: **(واغن)** أمر من غنى كفرح بمعنى استغنى.

قوله: **(في مثنى)** أي في تأكيد ما دل على اثنين، وإن لم يسمَّ في الاصطلاح مثنى كجاء زيد وعمرو كلاهما.

قوله: **(عن وزن فعلاء)** أي عن تثنية موازن فعلاء من الألفاظ المارة في قوله: وبعد كل أكدوا بأجمعا إلخ وكان الأولى ذكر هذا بعدها لأنه من تعلقاتها، وأشد مناسبة بها من توكيد النكرة.

قوله: **(وأجاز ذلك الكوفيون)** أي مع اعترافهم بعدم السماع، وقياس مذهبهم جوازه في توابع أجمع كأكْتَعَان وكَتْعَاوَان.

قوله: **(فبعد المنفصل)** أي فأكده بهما بعد المنفصل لئلا يقع اللبس في نحو: هند ذهبت نفسها وسعدى خرجت عينها، لتبَادر أنهما فاعل لا توكيد فإذا قيل ذهبت هي نفسها اندفع ذلك، وطَرْداً للباب في غير ذلك، وإنما اختص الحكم بالنفس والعين لكثرة استعمالهما في غير التوكيد كعلمت ما في نفسك بخلاف باقي الألفاظ.

قوله: **(المرفوع المتصل)** أي بارزاً كان كما مثله أو مستتراً كزيد قام هو نفسه.

قوله: **(بضمير منفصل)** الشرط مطلق فاصل ولو غير ضمير نحو: قوموا في الدار أنفسكم كلكم كما يقتضيه كلام التسهيل.

---

(١) الرجز بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٤٠٧؛ وهمع الهوامع ٢/١٢٤.

والشاهد فيه قوله: يوماً أجمعا» حيث أكّد الفكرة المحدودة، على مذهب الكوفيين، والبصريون يمنعونه.

فإذا أكدته بغير النفس والعيْن لم يلزم ذلك؛ فتقول قوموا كُلُّكم أو قوموا أنْتُمْ كُلُّكُمْ.

وكذا إذا كان المؤكّدُ غير ضمير رفع: بأن كان ضمير نصب أوجزم، فتقول: مررت بك نفسك، أو عينك، ومررت بكم كلكم، ورأيتك نفسك، أو عينك ورأيتكم كلكم.

٥٣٠ ـ وَمَا مِن التّوكِيدِ لفظيٌّ يجي مُكرَّرا كَقولِك ادرجي ادرُجي

هذا هو القسم الثاني من قسمي التوكيد، وهو: التوكيد اللفظي، وهو تكرار اللفظ الأول بعينه اعتناءً به، نحو: ادرُجي ادرجي وقوله:

[٢٩١] فأيْنَ إلى أيْنَ النَّجاةُ ببغْلتي أتاك أتاك اللاّحِقُونَ احْبِسِ احْبِس(١)

وقوله تعالى: ﴿كلاّ إذا دُكّتِ الأرْضُ دكّاً دكّاً﴾ [الفجر: ٢١].

٥٣١ ـ ولا تُعِدْ، لَفْظَ ضَميرٍ مُتّصِلْ إلاّ مع اللفظِ الذي به وُصِلْ

قوله: **(وما من التوكيد إلخ)** ما موصول مبتدأ أو لفظي خبر لمحذوف، والجملة صلة ما، ومن التوكيد حال من الضمير في لفظي لأنه في تأويل المشتق، وجملة يجيء خبر ما أي والذي هو لفظي حال كونه من التوكيد يجيء مكرراً وحذف صدر الصلة لطولها بالظرف.

قوله: **(وهو تكرار اللفظ الأول)** أي إما بعينه كما مثله ولا يضر فيه بعض تغيير نحو ﴿فَمَهِّلِ الكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ﴾ [الطارق: ١٧] كما قاله السيوطي أو بمرادفه كقوله:

٣٢٨ ـ * أنتَ بِالخَيْرِ حَقِيقٌ قَمِنٌ(٢) *

ومنه تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل، والمراد تكراره إلى ثلاث فقط لاتفاق الأدباء على انتفاء أكثر منها في كلام العرب، وأما ما في سورة الرحمن والمرسلات فليس بتأكيد لأنها لم تتعدد على معنى واحد بل كل آية قيل فيها ذلك فالمراد التكذيب بما ذكر فيها.

قوله: **(دكاً دكاً)** منع بعضهم كونه تأكيداً لأن الثاني غير الأول إذ المراد دكّاً بعد دكٍّ، وإنما هو حال لتأويله بمكرر أدكها كما أول ادخلو رجلاً رجلاً بمتناوبين، وعلمته الحساب باباً باباً بمجموعاً أبوابه، ومثله ﴿صَفّاً صَفّاً﴾ [الفجر: ٢٢] أي صفوفاً مختلفة والحال في ذلك مجموع الكلمتين ولما لم يمكن إعراب المجموع من حيث هو مجموع ظهر إعرابه في كل من جزأيه دفعاً للتحكم، كذا قيل. ورده الفارضي بأن الدكّ في القيامة مرة واحد بدليل ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٤] فيتعين كون الثاني تأكيداً وكذا صفا صفاً إن قلنا إن الملائكة تكون يوم القيامة صفاً واحداً لا يعلم طوله إلا الله تعالى.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/١٩٤؛ وشرح قطر الندى ص ٢٩٠.
والشاهد فيه قوله: «أتاك أتاك»، و«احبس احبس» فإنّه كرّر اللفظ بعينه، فهو من التوكيد اللفظي.

(٢) الشطر من الرمل، وهو بلا نسبة في الدرر ٦/٤٢؛ وشرح الأشموني ٢/٤٠٩؛ وهمع الهوامع ٢/١٢٥.

أي إذا أريد تكريرُ لفظ الضمير المتصل للتوكيد، لم يَجُز ذلك، إلا بشرط اتصال المؤكّد؛ بما اتصل بالمؤكد، نحو: مررت بك بك، ورغبت فيه فيه ولا تقول: مررت بكك.

٥٣٢ ـ كذا الحُرُوفُ غيرَ ما تحصَّلا بهِ جوابٌ: كَنَعَمْ، وكَبَلَى

أي: كذلك إذا أريد توكيدُ الحرف الذي ليس للجواب، يجب أن يُعاد مع الحرف المؤكَّد ما يتصل بالمؤكَّد، نحو: إنَّ زيداً قائم وفي الدار في الدار زيد ولا يجوز إنَّ إنَّ زيداً قائم، ولا في في الدار زيد.

فإن كان الحرفُ جواباً ـ كَنَعَم، وبلى، وجير، وأجل، وإي ولا ـ جاز إعادتُهُ وحده؛ فيقال لك: أقام زيد؟ فتقول: نعم نعم أو لا لا، وألم يقم زيد فتقول: بَلَى بَلَى.

٥٣٣ ـ ومُضمرُ الرّفعِ الّذي قَدِ انفَصَلْ أكِّدْ بهِ كُلَّ ضميرٍ اتصَلْ

أي: يجوز أن يؤكّد بضمير الرفع المنفصل كلُّ ضمير متصل: مرفوعاً كان، نحو: قمت أنت، أو منصوباً، نحو: أكرمتني أنا أو مجروراً، نحو: مررت به هُوَ والله أعلم.

قوله: **(كذا الحروف)** وكذا الموصولات لا تؤكد إلا بإعادة الصلة.

قوله: **(نعم)** حرف جواب يصدق المخبِر، ويعلم المستخبر، ويوعد الطالب، ومثلها في ذلك جَيْرِ بفتح الجيم وسكون التحتية مبنياً على كسر الراء وأجل بفتح الجيم مبنياً على سكون اللام وأي بكسر الهمزة كما في المغنى فكل ذلك يقرر ما قبله من إيجاب أو نفي، وأما لا فلإبطال الإيجاب خاصة فلا يجاب بها نفي أصلاً عكس بلى فإنها لا يجاب بها إلا النفي لتبطله وهو إما مجرد ﴿كَزَعْمِ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يَبْعَثُوا قُلْ بَلَى﴾ [التغابن: ٧] أو مع استفهام حقيقي كبلى في جواب: أليسَ زيد قائماً أي لم ينتفِ قيامه أو توبيخه نحو ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لا نَسْمَعُ سِرَّهُم وَنَجْواهُم بَلَى﴾ [الزخرف: ٨٠] أو تقريري كآية ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ [الأعراف: ١٧٢] وكان القياس أن الإيجاب بها هذا لأنه إثبات معنى لأن همزة التقرير للنفي، ونفي النفي إيجاب ولهذا يمتنع إدخال أحد بعده لملازمته للنفي لكنهم راعوا لفظ النفي وحده فردوه ببلى في الأكثر لتقرر إبطاله المستفاد من الهمزة وتوكده، ويجوز إجابته بنعم نظراً لمعنى الإيجاب بشرط أمن اللبس بأن لا يتوهم بقاء النفي وعدم إبطاله كما هو شأن نعم، ولهذا نازع جماعة كالسهيلي فيما نقل عن ابن عباس[(١)] لو قالوا نعم لكفروا لعدم صراحته في الكفر إذ يحتمل أن نعم تصديق للإيجاب المستفاد من مجموع الهمزة والنفي أي أنار بكم كما يحتمل أنها تصديق للنفي نفسه بقطع النظر عن الهمزة، ولا كفر على الأول نعم هو غير كاف في الإقرار لاحتماله غير المراد، ولذا لا يدخل في الإسلام بلا إله إلا الله برفع إله لاحتماله نفي الوحدة أفاده في المغني والله أعلم.

---

(١) لعلّ ابن عباس رضي الله عنهما إنما قال إنهم لو قالوا نعم لم يكن إقراراً كافياً، وجوز الشلوبين أن يكون مُرَادُهُ أنهم لو قالوا نعم جواباً للملفوظ به على ما هو الأفصح لكان كفراً، إذ الأصلُ تطابُقُ الجواب والسؤال لفظاً، وفيه نظر لأنّ التكفير لا يكون بالاحتمال، انظر «مغني اللبيب» لابن هشام ص ٤٥٤.

العَطْفُ

٥٣٤ ـ العَطْفُ: إمَّا ذو بيانٍ، أو نَسَقْ والغَرضُ الآن بَيانُ ما سَبَقْ
٥٣٥ ـ فذُو البَيَانِ: تابعٌ، شبهُ الصِّفَةْ حَقيقَةُ القَصْدِ به مُنكَشِفَةْ

العطفُ ـ كما ذكر ـ ضربان؛ أحدهما: عطف النَّسَقِ، وسيأتي، والثاني: عطف البَيَانِ، وهو المقصود ـ بهذا الباب.

وعطف البيان هو: التابع، الجامد، المشبه للصفة: في إيضاح متبوعه، وعدم استقلاله، نحو:

[٢٩٢]أقْسَمَ بالله أبُو حَفْصٍ عُمَرْ(١)

فعُمر عطفُ بيان؛ لأنه مُوضِّح لأبي حفص.

فخرج بقوله: الجامد الصِّفة؛ لأنها مشتقة أو مُؤوَّلة به، وخرج بما بعد ذلك: التوكيدُ،

العطف

هو لغة الرجوع أطلق على التابع المخصوص لأن المتكلم رجع إلى الأول فأوضحه بالثاني أو شركه معه في الحكم.

قوله: **(الجامد)** قال في التسهيل أو بمنزلته بأن كان صفة فصار علماً بالغلبة كالصعق والرحمن الرحيم.

قوله: **(إيضاح متبوعه)** أي إن كان معرفته، وتخصيصه إن كان نكرة، وقد يكون للمدح ففي الكشاف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح لا التوضيح للتوكيد كما قاله بعضهم في قوله: يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا

لكن اختار المصنف جعل هذا تأكيداً لفظياً.

قوله: **(فخرج بقوله الجامد الصفة)**، وتخرج أيضاً بقوله شبه الصفة لأن شبه الشيء غيره، وقوله حقيقة القصد به منكشفة يصلح كونه بياناً لوجه الشبه إن نظرنا إلى مطلق انكشاف، وكونه بياناً لوجه الفرق بينه وبين الصفة إن نظرنا لقوله به أي إن عطف البيان يفارق النعت في أنه يكشف المتبوع بنفسه، والنعت يكشفه ببيان معنى فيه كما يفارقه في أنه جامد لا يؤول بالمشتق وإن أمكن بخلاف النعت فلا بد من تأويله إذا ورد جامداً.

---

(١) الرجز لرؤبة في شرح المفصل ٣/٧١؛ وليس في ديوانه، ولا يمكن لرؤبة أن يكون قائله، ذلك أن رؤبة غير معدوده في التابعين، وليس هو من هذه الطبقة، وقد مات سنة ١٤٥ هـ، وهو لعبد الله ابن كيسبة أو لأعرابي في خزانة الأدب ٥/١٥٤، ١٥٦، ولأعرابي في شرح التصريح ١/١٢١؛ وبلا نسبة في لسان العرب مادة (نقب)، (فجر).

والشاهد فيه قوله: «أبو حفص عمر» حيث جاء قوله: «عمر» عطف بيان على قوله: «أبو حفص».

وعطفُ النسق، لأنهما لا يُوضِّحان متبوعَهما، والبدلُ الجامد؛ لأنه مستقل.

٥٣٦ ـ فـأَوْلِـيـنـه مِـنْ وِفَـاقِ الأوَّلِ   مـا مـن وِفـاقِ الأوَّل الـنَّـعـتُ وَلِـي

لمَّا كان عطفُ البيان مُشبهاً للصفة، لزم فيه موافقة المتبوع كالنعت؛ فيوافقه في إعرابه، وتعريفه أو تنكيره، وتذكيره أو تأنيثه، وإفراده أو تثنيته أو جمعه.

٥٣٧ ـ فَـقَـدْ يـكُـونـان مُـنـكَّـريـنِ   كَـمَـا يَـكُـونـان مُـعـرَّفـيـن

ذهب أكثر النحويين إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين، وذهب قوم. منهم

قوله: **(لا يوضحان)** أي الأصل فيهما ذلك وقد يعرض لهما الإيضاح.

قوله: **(لأنه مستقل)** ظاهره أن البدل خرج بعدم الاستقلال دون ما قبله، وليس كذلك لأنه يخرج بقيد الإيضاح أيضاً فلا حاجة لذكر الاستقلال، ولا يرد على إخراجه أن كل عطف بيان يصح بدلاً إلا ما استثنى كما سيأتي لأن جواز الأمرين منزَّل على مقصدي الإيضاح والاستقلال.

قوله: **(فأولينه)** تفريع على قوله شبه الصفة لأن المتبادر منه الصفة الحقيقية التي توافق المنعوت في أربعة من عشرة فما أشبهها كذلك، وأول بمعنى أعط، والهاء مفعوله الأول، وقوله: أولاً من وفاق بيان لمحذوف مضاف إلى ما هو المفعول الثاني وما بعده بيان لما ولا تكرار فيه لأن التقدير: أعط عطف البيان من موافقة أوله وهو المبين مثل ما تولاه النعت من موافقة أوله وهو المنعوت وإنما قدرنا مثل لأن المعطى لعطف البيان ليس هو عين ما يعطى للنعت بل مثله فتدبر.

قوله: **(وتعريفه)** أي فلا يجوز تخالفهما تعريفا وتنكيراً. وأما قول الزمخشري: إن ﴿مقام إبراهيم﴾ عطف[1] بيان على آيات فمخالف لإجماعهم، ولا يصح تخريجه على مختار الرضي من جواز تخالفهما في التعريف لتخالفهما إفراداً وتذكيراً أيضاً وهو ممتنع وكذا لا يصح اعتذار المغني[2] عنه بأن مراده أنه بدل وعبر عنه بالبيان لتآخيهما في كثير من الأحكام لنصهم على أن المبدل منه إذا تعدد، ولم يف البدل بالعدة، تعين قطعه فيخرج على البدلية فالأولى جعله مبتدأ حذف خبره أي مقام إبراهيم منها.

قوله: **(فقد يكونان)** تفريع على قوله فأولينه أي إذا أثبت أن له مع متبوعه ما للنعت مع منعوته فقد يكونان إلخ وأتى به مع علمه مما قبله رداً على المخالف.

قوله: **(ذهب أكثر النحويين إلخ)** أي محتجين بأن البيان بيان كاسمه، والنكرة مجهولة

---

(١) [آل عمران: ٩٧]. وتمامها ﴿فيه آيات بينات مقام إبراهيم ومن دخله كان آمناً ولله على الناس حِجُّ البيت من استطاع إليه سبيلاً ومن كفر فإن الله غني عن العالمين﴾.

(٢) انظر «مغني اللبيب» لابن هشام (ص ٧٤٨).

المصنف. إلى جواز ذلك؛ فيكونان منكّرين كما يكونان معرفين، قيل: ومن تنكيرهما قوله تعالى: ﴿توقدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُباركةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥] وقوله تعالى: ﴿ويُسْقَى مِنْ ماءٍ صديدٍ﴾ [ابراهيم: ١٦] فزيتونة: عطف بيان لشجرة، وصديد: عطفُ بيان لماء.

٥٣٨ ـ وصالحاً لبَدليَّة يُرى ... فِي غَيرِ، نَحو يا غُلامُ يَعمُرا

٥٣٩ ـ ونَحو بشر تَابعِ البَكْريّ ... ولَيسَ أن يُبْدل بالمَرْضيّ

كلُّ ما جاز أن يكون عطفَ بيانٍ، جاز أن يكون بدلاً، نحو: ضربتُ أبا عبد الله زيداً.

واستثنى المصنِّفُ من ذلك مسألتين، يتعين فيهما كونُ التابع عطف بيان:

الأولى: أن يكون التابع مفرداً، معرفة، معرباً، والمتبوعُ منادى، نحو: يا غُلامُ يعمُرا

فلا تبين غيرها ورد بأن بعض النكرة أخص من بعض فيبين غيره، وكما يجوز ذلك في النعت.

قوله: **(صديد)** هو الدم المختلط بالقيح، والمخالف يجعل ذلك كله بدلاً.

قوله: **(وصالحاً لبدلية)** أي لبدل الكل دون غيره.

قوله: **(يا غلام)** منادى مبني، ويعمر بضم الميم وفتحها علم منقول من مضارع عمر يعمر، وهو منصوب عطف بيان على محل غلام.

قوله: **(مسألتين إلخ)** ضبط ابن هشام ما يمتنع فيه البدل دون البيان بما لا يستغني عنه التركيب أو لا يصح حلوله محل الأول اهـ. والشق الأول لم يتعرض له المصنف ولا الشارح ومن أفراده أن تفتقر جملة الخبر إلى رابط وهو في التابع كهند قام زيد أخوها، فلو أعرب أخوها بدلاً لخلت جملة الخبر عن الرابط لأنه من جملة أخرى تقديراً وكذا جملة الصلة والصفة كجاء الذي أو: رجل قام زيد أخوه والحال كهذا أخوه، وأما الشق الثاني فيدخل فيه مسألة المتن لأن المنع فيهما لعدم صحة إحلاله محلَّ الأول كما بينه الشارح ومن أفراده أيضاً كون تابع المنادى اسم إشارة أو محلى بأل كيازيد هذا، أو الحرث وأن يتبع وصف أي في النداء، ووصف اسم الإشارة بالخالي من أل كيا أيها الرجل زيد ويا ذا الرجل غلام زيد وجاء هذا الرجل عمرو، وإن يتبع ما أضيف إليه كلا وكلتا بمفرق كجاء كلا أخويك زيد وعمرو وذهبت كلتا أختيك هند ودعد، فيمتنع البدل في كل ذلك لامتناع إحلاله محل الأول إذ لا يدخل حرف النداء على المحلى بأل ولا ينادى اسم الإشارة بدون أن يوصف ولا توصف أي في النداء ولا اسم الإشارة بالخالي من أل ولا تضاف كلا وكلتا لمفرّق كما يعلم من أبوابها ومن أفراده أيضاً أن يضاف أفعل التفضيل إلى عام أتبع بقسميه كزيد أفضل الناس الرجال والنساء لأن أفضل بعض ما يضاف إليه فيلزم كون زيد بعض النساء، والمنع في هذه الصور كصورتي المتن مبني على أن البدل لا بد من صحة حلوله محل الأول، ومنعه بعضهم لأنه يغتفر في الثواني، وقد جوزوا في أنك أنت زيد كون أنت بدلاً مع امتناع: إن أنت وغير ذلك مما هو كثير.

فيتعين أن يكون يعمرا عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلاً، لأن البدل على نِيَّةِ تكرار العامل؛ فكان يجب بناء يعمرا على الضم؛ لأنه لو لُفظ بيا معه لكان كذلك.

الثانية: أن يكون التابع خالياً من أل والمتبوعُ بأل، وقد أضيف إليه صفةٌ بأل، نحو: أنا الضّاربُ الرّجُل زيدٍ؛ فيتعين كون زيد عطف بيان، ولا يجوز كونُه بدلاً من الرجل لأن البدل على نية تكرار العامل، فيلزم أن يكون التقدير: أنا الضارب زيد، وهو لا يجوز، لما عرفت في باب الإضافة من أن الصفة إذا كانت بأل لا تضاف إلا إلى ما فيه أل، أو ما أضيف إلى ما فيه أل، ومثل أنا الضاربُ الرجل زيدٍ قوله:

[٢٩٣] أنَا ابنُ التَّاركِ البَكريِّ بِشْرٍ   عَلَيْهِ الطَّيْرُ ترقُبُهُ وُقُوعا[١]

فبشر: عطفُ بيانٍ، ولا يجوز كونه بدلاً؛ إذ لا يصح أن يكون التقدير: أنا ابنُ التارك بِشْرٍ.

وأشار بقوله: وليس أن يبدل بالمرضيِّ إلى أن تجويز كون بشرٍ بدلاً غير مرضيٍّ، وقصد بذلك التنبيه على مذهب الفرّاء والفارسيّ.

عطفُ النّسَقِ

٥٤٠ ـ تَالٍ بحرْفٍ مُتْبِعٍ عطفُ النّسَقْ   كاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ

قوله: (التارك البكري) وصف مضاف لمفعوله وجملة عليه الطير حال من البكري وجملة ترقبه حال من ضمير الطير المستكن في عليه أي: أنا ابن الذي ترك البكري بشراً[٢] حال كون الطير كائنة عليه ترقبه لأجل وقوعها عليه، فمتعلق وقوعاً محذوف لا أنه هو عليه المذكور، وخبر الطير جملة ترقبه لئلا يلزم تقديم معمول المعمول للخبر الفعلي على المبتدإ والمصرح بجوازه تقديم معمول نفسه، أفاده الصبان، والمعنى أنه ترك بشراً المذكور مثخناً بالجراح يعالج طلوع الروح، فالطير واقفة عليه ترقب موته لتنزل تأكل منه لأنها لا تقع عليه ما دام حياً والله أعلم.

عطف النسق

بفتح السين اسم مصدر من نسقت الكلام أنسقه عطفت بعضه على بعض، والمصدر نسقاً بالسكون قيل: وبالفتح أيضاً ويقال: نسقت الدر نظمته، ونسقت الشيء بالشيء إذا أتبعته إياه والمراد هنا المنسوق إطلاقاً للمصدر على المفعول، والمعنى هذا باب العطف الواقع في الكلام المنسوق بعضه على بعض.

قوله: (تال بحرف إلخ) أي معطوف النسق تابع بسبب حرف أو مع حرف ولو تقديراً لأن

(١) البيت من الوافر، وهو للمرار الأسدي في ديوانه ص ٤٦٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٦.
والشاهد فيه قوله: «... البكري بشرٍ» فإنّ قوله: «بشر» عطف بيان على قوله «البكري»، ولا يجوز أن يكون بدلاً، لأن البدل على نية تكرار العامل.

(٢) انظر: الشاهد رقم ٢٩٣ من شرح ابن عقيل.

عطفُ النسق هو: التابع، المتوسِّط بينه وبين متبوعه أحدُ الحروف التي سنذكرها، كاخْصُصْ بوُدٍّ وثناءٍ من صدق.

فخرج بقوله: المتوسط. إلى آخره بقيةُ التوابع.

٥٤١ ـ **فالعطفُ مُطلَقا: بواو، ثُمَّ، فا حَتَّى، أم، أو، كفيك صدقٌ ووفا**

حُروفُ العطف على قسمين: أحدهما: ما يُشرِّكُ المعطوف مع المعطوف عليه مطلقاً، أي: لفظاً وحكماً، وهي: الواو، نحو: جاء زيدٌ وعمروٌ وثَمَّ، نحو: جاء زيد ثُمَّ عمرو. والفاءُ، نحو: جاء زَيْدٌ فعمرو. وحتَّى، نحو: قَدِمَ الحُجَّاجُ حتَّى المُشاةُ. وأم، نحو: أزيْدٌ عندك أمْ عمرو؟ وأو، نحو، جاء زيد أو عمرو.

والثاني ما يُشرِّكُ لفظاً فقط، وهو المراد بقوله:.

٥٤٢ ـ **وأتبعَتْ لفظاً فَحَسبُ: بَلْ، ولاَ، لكِنْ، كلم يبد امرُؤٌ لكِنْ طلا**

حذف العاطف جائز عند المصنف ولو في غير سرد الأعداد، وقوله: متبع أي مشرك للثاني بالأول في الحكم مخرج لأي تفسيرية في: رأيت غضنفراً أي أسداً فإن أسداً عطف بيان بالأجلى لا نسق، وإن كان تابعاً بحرف لأنه غير مشرك خلافاً للكوفيين[1]، وليس لنا عطف بيان يتبع بحرف سوى هذا تصريح، ودخل في التعريف النعوت المعطوفة فإن إعرابها بالعطف، ولا تسمىٰ نعوتاً في الاصطلاح.

قوله: **(مطلقاً)** أي لفظاً ومعنى كما يفسره التقييد بعده وهو حال من المبتدإ على رأي سيبويه أو من ضميره في الخبر على مذهب الأخفش والمصنف من جواز تقديم الحال على عاملها الظرفي.

قوله: **(أم أو)** بنقل فتح الهمزة للميم.

قوله: **(أحدهما ما يشرك إلخ)** قال الناظم هذا هو الصحيح في أم وأو وإن قال الأكثر بعدم تشريكهما في المعنى لأن ما بعدهما مشارك لما قبلهما في المعنى المراد منهما من مساواة أو شك مثلاً نعم إذا اقتضيا إضراباً شركا لفظاً فقط كبل، ولم ينبه عليه هنا لقلته، والخلاف لفظي لأن نظر الأكثر إلى عدم تشريكهما في معنى العامل إذ القيام مثلاً لم يثبت إلا لأحد المتعاطفين لا لهما معاً، والثاني نظر إلى معناهما المفاد بهما من احتمال كل من المتعاطفين لثبوت القيام ونفيه وصلاحيتهما له.

قوله: **(فحسب)** الفاء زائدة لتزيين اللفظ، وحسب مبتدأ مبني على الضم لحذف المضاف إليه، ونية معناه والخبر محذوف أو هي خبر لمحذوف أي فحسبك ذلك أو فذلك حسبك أي

---

(١) لأنّا لم نر عاطفاً يصلح للسقوط دائماً، ولا عاطفاً ملازماً لعطف الشيء على مُرادفه.

هذه الثلاثة تُشركُ الثانيَ مع الأول في إعرابه، لا في حكمه، نحو: ما قام زيد بل عمرو وجاء زيد لا عمرو ولا تضرِبْ زيداً لكن عمراً.

٥٤٣ ـ فَاعْطِفْ بواوٍ لاحِقاً أو سَابِقا . في الحُكم . أو مُصاحِباً مُوَافِقا

لمَّا ذكر حُروف العطف التِّسعة شرع في ذكر معانيها.

فالواو: لمطلق الجمع عند البصريين؛ فإذا قلت: جاء زيدٌ وعمروٌ دلَّ ذلك على اجتماعهما في نسبة المجيء إليهما، واحتمل كون عمرو جاء بعد زيد، أو جاء قبله، أو جاء مُصاحباً له، وإنما يتبين ذلك بالقرينة، نحو: جاء زيد وعمرو بعده، وجاء زيد وعمرو قبله، وجاء زيد وعمرو معه، فيعطف بها: اللاحِقُ، والسابِقُ والمصاحِبُ.

ومذهبُ الكوفيين أنها للترتيب، ورُدَّ بقوله تعالى: ﴿إن هي إلاَّ حياتُنَا الدُّنيَا نمُوتُ ونَحْيَا﴾ [المؤمنون: ٣٧].

٥٤٤ ـ واخْصُصْ بِهَا عَطفَ الَّذي لا يُغني مـتـبُـوعُـهُ، كـاصْـطَـفَّ هـذا وابـنـي

كافيك عن طلب غيره.

قوله: (**طلا**) بفتح المهملة مقصوراً هو ولد الظبية أول ما يولد، وقيل ولد البقرة الوحشية، وقيل ولد ذوات الظلف مطلقاً والجمع أطلاء كسبب وأسباب وأما الطلاء بالكسر ممدود فالخمر، وأما المضموم فممدوده الدم ومقصوره الأعناق، أو أصولها جمع طلية أو طلاة كما في القاموس.

قوله: (**لمطلق الجمع**) أي الإجماع في الحكم وهو بمعنى الجمع المطلق أي عن التقييد بمعيَّة أو غيرها فلا فرق بين العبارتين وأما الفرق بين مطلق[١] ماء وماء مطلق فاصطلاح للفقهاء في خصوص ذلك.

قوله: (**ورد إلخ**) أي لأن مراد المشركين بقولهم: ونحيا الحياة الدنيا لا حياة البعث لإنكارهم له، واعلم أن استعمالها عند عدم القرينة في المعية أرجح وأكثر وفي سبق ما قبلها راجح وكثير وفي تأخره مرجوح وقليل.

قوله: (**لا يغني متبوعه**) أي لكون الحكم لا يقوم إلا بمتعدد كالاختصام ونحوه وإنما اختصت بذلك الواو لترجح المعية فيها. قال في التصريح: ذكر المصنف مما اختصت به ثلاثة أحكام هذا وعطف السابق على اللاحق وعطف عامل حذف، وبقي معموله كما سيأتي آخر الباب ثم أوصلها إلى أحد وعشرين وفي بعضها انتقاد كما بيَّنه الصبان فإن حتى تشاركها في الثاني على الصحيح كمات كل أب لي حتى آدم، والفاء في الثالث كاشتريته بدرهم فصاعداً.

---

(١) سمي المطلق مطلقاً لأنه إذا أطلق الماء انصرف إليه.

اختصَّت الواوُ ـ من بين حروف العطف ـ بأنها يُعطفُ بها حيث لا يُكتَفَى بالمعطوف عليه، نحو: اختصم زيدٌ وعمروٌ ولو قلت: اختصم زيد لم يجز، ومثله: اصطفَّ هذا وابني، وتشارَكَ زَيْدٌ وعمروٌ.

ولا يجوز أن يعطف في هذه المواضع بالفاء ولا بغيرها من حروف العطف؛ فلا تقول: اختصم زيد فعمرو.

٤٤٥ ـ والـفَـاءُ لـلـتَّـرتـيـبِ بـاتّـصَـالِ وثُـمَّ لـلـتّـرتِـيـبِ بـانْـفِـصَـالِ

تنبيه: زعم الكوفيون أن الواو تقع زائدة فيكون دخولها كخروجها وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿حتى إذا جَاؤوها وَفُتِحتْ أبْوَابُها وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا﴾ [الزمر: ٧٣]. وقوله ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ وَنَادَيْنَاهُ﴾ [الصافات:١٠٣] فالأولى فيهما أو الثانية زائدة وما بعدها جواب إذا، ولما قيل هما عاطفتان أو للحال بتقدير قد والجواب فيهما محذوف أي كان كيت وكيت، والزيادة ظاهرة في قوله:

٣٢٩ ـ فَمَا بالُ مَنْ أَسْعَى لأَجْبُرَ عَظْمَهُ حِفَاظاً وَيَنْوِي مِن سَفَاهَتِهِ كَسْرِي[1]

وقوله:

٣٣٠ ـ وَلَقَدْ رَمَقْتُكَ فِي المَجَالِسِ كُلِّها فَـإذا وَأَنْـتَ تُـعِـيـنُ مَـنْ يَـبْـغِـيـنِـي[2]

فإن ما بعد إذا الفجائية لا يقترن بالواو وجملة ينوي حال من مَن وهو مضارع مثبت لا يقترن بالواو إلا أن يقدر له مبتدأ أي وهو ينوي، أفاده المغني.

قوله: **(باتصال)** المراد به التعقيب وهو في كل شيء بحسبه كتزوّج زيد فوُلِد له إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن طالت ولا يرد على الترتيب قوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَاها فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف:٤] من حيث إن الإهلاك بعد البأس لا قبله لأن المعنى: أردنا إهلاكها فجاءها، وكذا يقال في حديث «توضأ فغسل وجهه»[3] إلخ ولا يرد على الثاني قوله تعالى: ﴿أَخْرَجَ المَرْعَى فَجَعَلَهُ غُثَاءً﴾ [الأعلى:٥] ولا قوله: ﴿فَتُصْبِحَ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج:٦٣] من حيث إن

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعامر بن مجنون في حماسة البحتري ص ٧٥؛ ولابن الذئبة الثقفي في سمط اللآلي ص ٦٣؛ ولكنانة بن عبد الثقفي أو للحارث بن وعلة في الحماسة الشجريَّة ١/ ٢٦٤؛ وللأجرد في الشعر والشعراء ٢/ ٧٣٨.

(٢) البيت من الكامل، وهو لأبي العيال الهذلي في الأغاني ٢٣/ ٤٠٠؛ وشرح أشعار الهذليين ١/ ٤٢٢.

(٣) أخرجه مسلم ج ١/ كتاب الطهارة باب ١٢/ ٣٤. وتمام الحديث، وهو حديث نعيم بن عبد الله المُجْمِر قال: «رأيت أبا هريرة يتوضأ، فغسل وجهه فأسبغ الوضوء، ثم غسل يده اليمنى حتى أشرع في العضد، ثم يده اليسرى حتى أشرع في العضد، ثم مسح رأسه، ثم غسل رجله اليمنى حتى أشرع في الساق، ثم غسل رجله اليسرى حتى أشرع في الساق، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ».

أي: تدلُّ الفاء على تأخُرِ المعطوفِ عن المعطوف عليه مُتَّصلاً به، وثم على تأخُرِهِ عنه منفصلاً، أي: مُتَراخياً عنه، نحو: جاء زيد فعمرو، ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى﴾ [الأعلى: ٢]، وجاء زيد ثم عمرو ومنه قوله تعالى: ﴿والله خَلَقَكُمْ من تُراب ثُمَّ من نُطفةٍ﴾ [فاطر: ١١].

٥٤٦ ـ واخْصُصْ بِفاءٍ عَطْفَ مَا لَيسَ صِلَةْ عَـلَـى الَّـذِي اسْـتَـقَـرَّ أَنَّـهُ الـصِّـلَـةْ

اختصَّت الفاء بأنها تعطف ما لا يصلُحُ أن يكون صلة. لخلوه عن ضمير الموصول. على

جعله غثاءً أحوى أي أسود من شدة اليبْس لا يعقب إخراجه واخضرار الأرض لا يعقب إنزال الماء لأن التقدير: فمضت مدة فجعله غثاء أو فتصبح الأرض لا يقال مضي المدة بتمامها لا يعقب الإخراج والإنزال لأنه يكفي تعقيب أولها وقيل الفاء فيهما نائبة عن ثم، أو هو من باب تزوّج فولد له.

قوله: **(أي تدل الفاء إلخ)** والغالب إذا وليها جملة أو صفة أن تدل على السببية مع العطف والتعقيب نحو: ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ [القصص:١٥] ﴿لآكِلُونَ مِنْهَا فَمَالِئُونَ﴾ [الصافات:٦٦] ومن غير الغالب عدم السببية نحو: ﴿فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ فَقَرَّبَه﴾ [الذاريات: ٢٦. ٢٧] ﴿لَقَدْ كُنْتُ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هٰذا فكَشَفْنَا﴾ [ق:٢٢] ﴿فَأَقْبَلَتِ امْرأَتُهُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ﴾ [الذاريات:٢٩] ﴿فَالزَّاجِرَاتِ زجراً فَالتَّالِياتِ ذِكْراً﴾ [الصافات:٢] ولا يرد على كون السببية تفيد التعقيب نحو: إن يسلم فهو يدخل الجنة، لأن عدم التعقيب فيه لعدم تمام السبب إذ السبب التام للجنة وحدها هو الإسلام، واستمراره إلى الموت بلا موجب لتطهيره بالنار أولاً قاله الدماميني.

قوله: **(وثم على تأخيره إلخ)** اعترض بقوله تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الأعراف:١٨٩] فإن خلق بني آدم متأخراً عن خلق زوجته حوَّاء وأجيب بأنها عاطفة على محذوف صفة للنفس أي من نفس أنشأها ثم جعل إلخ أوان ثم بمعنى الواو وزعم الأخفش والكوفيون أنها تزاد كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة:١١٨] ليتوبوا فإن تاب جواب إذا قبله ورد بأن الجواب محذوف أي حتى ﴿إذا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ﴾ [التوبة:١١٨] إلخ كان كيت وكيت ثم تاب إلخ.

قوله: **(اختصت الفاء بأنها إلخ)** اقتصر على ذلك مراعاة للمتن وإلا فتختص بعكسه أيضاً وهو عطف الصلة على ما ليس صلة كجاء الذي تقوم هند فيغضب هو، وكذا تختص بعطف جملة لا تصلح للخبر أو الوصف أو الحال على ما تصلح له وعكسه كزيد يقوم فيقعد عمرو، ومررت برجل أو بزيد يقوم فيقعد عمرو وعكس ذلك، فلو قال: وتنفرد الفاء بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة أو صفة أو خبر أو حال لكان أولى وفي التسهيل تختص أيضاً بعطف مفصل على مجمل متَّحدين معنًى نحو: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ﴾ [هود:٤٥] فقال إلخ، والترتيب في مثله ذكري لا معنوي لاتحاد معناهما، ويمكن أن يجعل من ذلك: توضأ فغسل وجهه إلخ.

ما يصلح أن يكون صلة ـ لاشتماله على الضمير ـ نحو: الذي يَطِيرُ فيغضبُ زَيْدٌ الذبابُ، ولو قلت: ويغضب زيد أو ثم يغضب زيد لم يجز؛ لأن الفاء تدل على السببية، فاستُغْني بها عن الرابط، ولو قلت: الذي يطيرُ ويغضبُ منه زيدٌ الذبابُ جاز؛ لأنك أتَيْتَ بالضمير الرابط.

٥٤٧ ـ بغضاً بحتَّى اعْطِفْ على كُلٍّ، ولا يكُونُ إلاَّ غايَةَ الَّذي تَلا

يُشترط في المعطوف بحتى أن يكون بعضاً مما قبله وغايةً له: في زيادة، أو نَقْص، نحو: مات الناس حتى الأنبياء، وقدم الحُجَّاجُ حتَّى المُشاةُ.

قوله: **(الذي يطير إلخ)** جملة يطير صلة الذي وعائدها الضمير المستتر في يطير، وجملة يغضب زيد عطف عليها خلت من العائدة لعطفها بالفاء السببية، والذباب خبر الذي.

قوله: **(بعضاً)** أي جزأ كأكلت السمكة حتى رأسها أو فرداً كأكرمت القوم حتى زيداً أو نوعاً كما مثله، وكذا ما هو مثل البعض في شدة الاتصال كأعجبتني الجارية حتى حديثها بخلاف حتى ولدها، وأما قوله:

٣٣١ ـ أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا[(١)]

بنصب نعل فعلى تأويله بألقى ما يثقله، والنعل بعضه فصح عطفه، وألقاها على هذا تأكيد أو إن حتى ابتدائية ونعله نُصب بمحذوف ويفسره ألقاها كما إذا رفع على الابتداء، والخبر ويروىٰ بالجر على جعلها جارة فيكون إلقاء النعل آخراً.

قوله: **(في زيادة أو نقص)** أي معنويين كما مثله،، ويعبر عنهما بالشرف والخسة أو حسيين كوهبت الأعداد الكثيرة حتى الألوف المؤمن يجزي بالحسنة حتى مثقال الذرة ويشترط أيضاً كونه مفرداً لا جملة صريحاً مؤولاً قيل وظاهر إلا ضميراً كما هو شرط مجرورها والحق عدم هذا فيجوز: قام الناس حتى أنا، فشروط معطوفها أربعة فقط سواء كان آخراً أم لا، وأما مجرورها فشرطه أن يكون مفرداً وظاهراً وآخراً أو متصلاً به سواء كان صريحاً كـ ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ﴾ أو مؤولاً كـ ﴿حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ [طه:٩١] وسواء كان غاية في خسّة أو شرف أم لا فلكل منهما عموم وخصوص ففي: أكلت السمكة إلخ تصلح للعطف، والجر لأن الرأس آخر وهي غاية في الخسة لاستقذارها غالباً وفي: حتى يرجع تتعين للجر لاتصال الرجوع بآخر العكوف مع كونه ليس صريحاً ولا بعضاً ولا غاية في زيادة أو نقص، وفي أمثلة الشارح تتعين للعطف لأن ما بعدها ليس آخراً، أما إن وقع بعدها جملة اسمية كحتى ماء دجلة أشكل أو ماضوية كحتى عفوا أو مضارع مرفوع لكونه حالاً أو ماضياً كحتى بقوله الرسول فهي ابتدائية لأنها هي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها وسيأتي لذلك مزيد.

---

(١) البيت من الكامل، وهو للمتلمس في ملحق ديوانه ص ٣٢٧؛ ولأبي أو (لابن) مروان النحوي في شرح التصريح ٢/ ١٤١؛ ولمروان بن سعيد في معجم الأدباء ١٩/ ١٤٦.

٥٤٨ ـ وأمْ بها اعطِفْ إثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةْ   أوْ هَـمْـزةٍ عَـنْ لَـفْـظِ أيٍّ مُـغْـنِـيَـةْ

أم على قسمين: منقطعة، وستأتي، ومتصلة، وهي: التي تقع بعد همزة التسوية نحو: سواءٌ عليَّ أقمتَ أمْ قَعدْتَ ومنه قوله تعالى: ﴿سَواءٌ عَلَيْنا أجَزِعْنَا أمْ صَبَرْنا﴾ [ابراهيم: ٢١] والتي

تنبيه: حتى العاطفة لمطلق الجمع كالواو ولا للترتيب في الحكم فيجوز: مات كل أب لي حتى آدم، بدليل قوله عليه الصلاة والسلام «كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس»(١) إذ لا يتأخر تعلق القضاء والقدر بهما عن غيرهما فتدبر. نعم هي تفيد ترتيب أجزاء ما قبلها ذهناً أي تدريجها من الأضعف إلى الأقوى وعكسه وإذا كان معطوفها آخراً. مجروراً وجب كما في التسهيل إعادة الجار لئلا تلتبس بالجارة كاعتكف في الشهر حتى فى آخره بخلاف غير الآخر كعجبت من القوم حتى بنيهم.

قوله: (إثر همز التسوية) أي بعدها، وهي الهمزة الواقعة بعد لفظ سواء وما أبالي كما اقتصر عليه الرضيّ، وأما الواقعة بعد: ما أدري ونحوه كلا أعلم وليت شعري فلطلب التعيين كما قاله الدماميني لا التسوية أي: ما أدرى جواب هذا الاستفهام خلافاً لما في المغني(٢) بل مال بعضهم إلى أنها بعد ما أبالي كذلك بدليل تعليقها الفعل عن لفظ جزأي الجملة بعده مع أنه متعدٍّ بنفسه، ويقل بالباء فمعنى: ما أبالي أزيد قائم أم عمرو لا أكترث جواب هذا الاستفهام أي لا أعتنيه ولا أفكر فيه ازدراء به وربما يؤيد ذلك أن أي الاستفهامية تخلفها كقوله:

٣٣٢ ـ وَلَسْتُ أُبَالِي حِينَ أُقْتَلُ مُسلِماً   عَلَى أيِّ حَالٍ كان في الله مَضْرَعي(٣)

فتأمل:

قوله: (ومتصلة) سميت بذلك لوقوعها بين شيئين لا يكتفي بأحدهما لأن التسوية في النوع الأول وطلب التعيين في الثاني لا يتحققان إلا بين متعدد، وتسمى أم المعادلة أيضاً لمعادلتها الهمزة في التسوية أو الاستفهام، وهي منحصرة في النوعين، ويجب فيهما كما في الهمع تأخر المنفي فيمتنع: سواء علي ألم يقم زيد أم قام.

قوله: (سواء علينا إلخ) أعرب الجمهور سواء خبراً مقدماً عن الجملة بعده لتأولها بمصدر أي جزعنا وصبرنا سواء علينا أو عكسه لأن الجار المتعلق بسواء فيسوغ الابتداء به وجعلوه من مواضع سبك الجملة بلا سابك ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ﴾ [المائدة: ١١٩] مما أضيف فيه الظرف إلى الجملة «وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه» مما أخبر فيه عن الفعل بدون تقدير أن ولا يرد أن سواء لاقتضائها التعدد تنافي أم التي لأحد الشيئين لانسلاخ أم عن ذلك، وتجردها

---

(١) رواه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده، والإمام مسلم، وكلاهما عن ابن عمر وهو حديث صحيح.

(٢) انظر «مغني اللبيب» لابن هشام ص ٢٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو للصحابي الجليل خبيب بن عدي، قاله حين أرادوا صلبه عتاة الكفرة في مكة. انظر: «السيرة النبوية» لابن هشام (٣/ ١٧٦).

تقع بعد همزة مُغْنِية عن أيِّ نحو: أزيدٌ عندك أم عمروٌ أي أيُّهما عندك؟

للعطف، والتشريك كما انسلخت الهمزة عن الاستفهام واستعيرت للإخبار باستواء الأمرين في الحكم بجامع استواء المستفهم عنهما في عدم التعيين فالكلام معها خبر لا يطلب جواباً، ولذا لم يلزم تصدير ما بعدها فجاز كونه مبتدأ مؤخراً وعلى هذا فيمتنع بعدها العطف بأو لعدم انسلاخها عن الأحد كأم، ولذا لَحن في المغني قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا وصوابه أم لكن نقل الدماميني عن السيرافي أن أولا تمتنع في ذلك إلا مع ذكر الهمزة لا مع حذفها قال: وهذا نص صريح يصحح كلام الفقهاء، وأما التنافي المذكور فيتخلص منه بما اختاره الرضي من أن سواء خبر مبتدأ محذوف أي الأمران سواء، والهمزة بمعنى أن الشرطية لدخولها على ما لم يتيقن حذف جوابها للدلالة عليه، وأتى بها لبيان الأمرين أي: إن قمت أو قعدت فالأمران سواء. فأما للأحد كأو أو الجملة غير مسبوكة، ونقل عن السيرافي في مثله ا هـ وإذا تأملت ذلك علمت أنه على إعراب الجمهور لا تصح أو مطلقاً لمنافاتها التسوية إلا أن يدعي انسلاخها عن الأحد كأم وعلى إعراب الرضي تصح مطلقاً فلا وجه لقصر جوازها على عدم الهمزة إذ المقدر كالثابت على أن التسوية كما قاله المصنف مستفادة من سواء لا الهمزة وإنما سميت همزة التسوية لوقوعها بعدما يدل عليها، وحينئذ فالإشكال في اجتماع أو مع سواء لا الهمزة فتأمل بإنصاف.

قوله: **(مغنية إلخ)** أي هي مع أم يغنيان عن أي في طلب التعيين لا الهمزة وحدها كما حققه الدماميني، وتخالف همزة التسوية بأمرين الأول أنها لم تنسلخ عن الاستفهام كتلك فتطلب جواباً بتعيين أحد الشيئين لا بنعم، أولاً لأنك إذا قلت: أزيد قام أم عمر وكنت عالماً بثبوت القيام لأحدهما دون من ثبت له فيجلب بتعيينه، وقد يجاب بلا تَخْطِئَة للسائل في اعتقاده ثبوت أحدهما كما في قصة ذي اليدين وقياسه جواز نعم لإثباتهما معاً تخطئة للسائل في اعتقاد أحدهما فقط ا هـ صبان. وفيه أن تعميم النفي في حديث ذي اليدين ليس بمجرد لا بل بقوله: كل ذلك لم يكن فقياسه في الإثبات أن لا يقتصر على نعم بل يؤتى بما يدل عليه كان يقال وقع كل ذلك فتأمل هذا كله مع أم فإن أتى بأو بدلها كان السؤال عن الثبوت للأحد أو عن النفي أصلاً كأنك قلت: أثبت القيام لأحدهما أو لا فيجاب بنعم أو لا، ويجوز بالتعيين لأنه جواب وزيادة. الثاني: أن الغالب دخولها على مفردين، ويتوسط بينهما ما لا يسأل عنه نحو: ﴿أَأَنْتُم أَشَدُّ خَلْقاً أَم السَّمَاءُ﴾ [النازعات:٢٧] أو يتأخر نحو: ﴿وإنْ أدرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ ما تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء:١٠٩] وقد تدخل على فعليتين كقوله:

٣٣٣ ـ فَقُمْتُ لَلطَّيْفِ مُرْتَاعاً فأرَّقَنِي فَقُلْتُ أهي سَرَتْ أمْ عادَنِي حُلُمُ[1]

إذ الأرجح أن هي فاعل بمحذوف يفسره سرت واسميتين نحو: ما أدري أزيد قائم أم هو

(١) البيت من البسيط، وهو لزياد بن منقذ في لسان العرب مادة (هيا)؛ ومغني اللبيب ١/ ٤١.

٥٤٩ ـ ورُبَّمَا أسقِطت الهَمْزَةُ، إنْ كَانَ خَفَا المَعْنَى بَحذفِهَا أمِنْ

أي: قد تُحذفُ الهمزة ـ يعني هَمْزَة التسوية، والهمزة المغنية عن أيّ ـ عند أمن اللبس، وتكون أم متصلة كما كانت والهمزة موجودة، ومنه قراءةُ ابن مُحيْصِن[1]: ﴿سواءٌ عَلَيْهِمْ أنذرتَهُمْ أمْ لم تُنْذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] بإسقاط الهمزة من (أنذرتهم)، وقول الشاعر:

[٢٩٤] لعمرُك ما أدْري وإنْ كُنتُ دارياً بسبعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أمْ بِثمَانِ[2]

أي: أبِسَبْعٍ.

٥٥٠ ـ وبانْقِطَاعٍ وبمَعْنَى بل وَفَتْ إن تَكُ مِمَّا قُيِّدتْ بِهِ خَلَتْ

قاعد، ومفرد وجملة نحو: قال إن أدري أقريب ما توعدون أم يجعل له ربي أمداً بخلاف همزة التسوية فلا تدخل غالباً إلا على جملتين من جنس أو جنسين في تأويل المفرد عند الجمهور كما مر، وتقل على مفرد وجملة كقوله:

٣٣٤ ـ سَوَاءٌ عَلَيْكَ النَّفْرُ أَمْ بِتَّ لَيْلَةً بأهْلِ القِبابِ مِنْ عُمَيْرِ بْن عامِرِ[3]

قوله: **(وبمعنى بل)** عطف لازم على ما قبله وضمير وفت وقيدت وخلت لام في قوله: وأم بها اعطف فالمقصود لفظها هنا وهناك، وسميت منقطعة لانقطاع الجملة بعدها عما قبلها فلا تعلق لإحداهما بالأخرى.

قوله: **(إن تك مما قيدت به خلت)** أي بأن لا تسبق باستفهام ولا تسوية أصلاً بل بالخبر المحض نحو: ﴿لا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ العَالَمِينَ، أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾ [السجدة: ٢. ٣] أو تسبق باستفهام بغير الهمزة نحو: ﴿هلْ يَسْتَوِي الأعْمَى وَالبَصِيرُ أم هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ﴾ [الرعد: ١٦] إلخ أو تسبق بهمزة لغير التسوية وطلب التعيين كالإنكار والنفي في ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ﴾ [الأعراف: ١٩٥] وكالتقرير أي جعل الشيء مقرراً ثابتاً نحو: ﴿أفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أم ارْتَابُوا﴾ [النور: ٥٠] فهي في جميع ذلك منقطعة بمعنى بل كما في الدماميني لأنه يكفي في صحة الكلام أحد المذكورين معها لانقطاع كل عن الآخر، وكذا تكون مع الهمزة إذا كان ما بعدها نقيض ما قبلها كأزيد عندك أم لا؟ لأنه لو اقتصر على الأول لأجيب بنعم أو لا فلم يفتقر السؤال إلى الثاني، وإنما يذكر لبيان أنه عرض له ظن الانتفاء فاستفهم عنه ضارباً عن الثبوت ولولا ذلك لضاع قوله: أم لا، بلا فائدة كما نص عليه سيبويه، وأما إذا لم يكن نقيضه كأزيد

---

(١) محمد بن عبد الرحمٰن بن مُحَيصن السهمي أبو حفص: مقرىء أهل مكة بعد ابن كثير وأعلم قرائها بالعربية، توفي سنة ١٢٣ هـ.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٢٦٦؛ ومغني اللبيب ١/ ١٤.
والشاهد فيه قوله: «بسبع. . . أم بثمان» يريد: أبسبعٍ. . فحذف همزة الاستفهام، وهذا الحذف مطرد إذا كان بعدها «أم» المتصلة لكثرته نظماً ونثراً.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٢١؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٧٩.

أي: إذا لم يتقدَّمْ على أم همزةُ التسوية، ولا همزةٌ مغنيةٌ عن أي؛ فهي مُنقطعة، وتفيد الإضراب كبل؛ كقوله تعالى: ﴿لا رَيْبَ فيه من رَبِّ العالمين، أم يقُولُون افتراهُ﴾ [السجدة: ٢ - ٣] أي: بل يقولون افتراه، ومثلُه: إنها لإبل أم شاءٌ أي: بل هي شاء.

٥٥١ - خَيِّرْ أبِحْ، قَسِّمْ. بأوْ. وأبْهِمِ، واشْكُكْ، وإضْرَابٌ بِهَا أيْضاً نُمِي

أي: تُسْتَعْمَلُ أو للتخيير، نحو: خُذْ من مالي دِرْهماً أو ديناراً وللإباحة نحو: جالس الحَسَنَ[1] أو ابن سيرين[2]، والفرقُ بين الإباحة والتخيير: أن الإباحة لا تمنع الجمع، والتخيير يمنعه، وللتقسيم، نحو: الكلمة اسم، أو فعل، أو حرف وللإبهام على السامع، نحو: جاء زيد أو عمرو إذا كُنْت عالماً بالجائي منهما وقصدت الإبهام على السامع، ومنه قوله تعالى:

قام أم عمرو؟ فتحتملهما فإن كان السؤال عن تعيين القائم مع تيقن قيام أحدهما فمتصلة، وإن كان السائل عرض له ظن أن القائم عمرو بعد ظنه زيداً فاستفهم عن الثاني ضارباً عن الأول فمنقطعة كما نص على ذلك سيبويه.

قوله: (وتفيد الإضراب) أي لزوماً لا تفارقه وكثيراً ما تفيدمعه استفهاماً حقيقياً كأنها الإبل أم شاء أي: بل أهي شاء فاضرب عن الإخبار بكونها إبلاً إلى الاستفهام عن كونها شاء، وقد لا تقتضيه أصلاً نحو: ﴿أمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ [الرعد:١٦] ﴿أمْ مَنْ هٰذا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ﴾ [الملك:٢٠] إذ لا يدخل استفهام على استفهام، وكذا: أم يقولون افتراه، كما يفيده تقدير الشارح لعدم احتياج المقام إلى الاستفهام وجعل الدماميني هذه للاستفهام التوبيخي.

قوله: (بل أهي شاء) إنما قدر هي لأن أم المنقطعة ليست عاطفة كما نص عليه الرضي وابن جني بل بمعنى بل الابتدائية، وحرف الابتداء خاص بالجمل، وعلى هذا فذكرها هنا اسْتِطْرَادي لتتميم أقسام أم، وقيل: تعطف الجمل فقط، وقال المصنف: وكذا المفرد بقلة سمع: إن هناك لإبلاً أم شاء، وأوّل بأن شاء نصب باري محذوفاً.

قوله: (للتخيير وللإباحة) قال الشمني أي بحسب العقل أو العرف في أي وقت كان وعند أي قوم كانوا إلا الشرعيين لأن الكلام في المعنى اللغوي قبل ظهور الشرع أي فالمراد ما يعمُّ الشرعيين كتزوج هنداً أو أختها وغيرهما كمثال الشارح، فإن امتناع الجمع وإباحته فيهما إنما يؤخذان من قرائن الحال قال في المغني: ومن المعجب أنهم ذكروا الإباحة والتخيير لصيغة أفعل ومثلوهما بهذين المثالين، ثم ذكروهما لأو، ومثلوهما بذلك لكن في ابن يعقوب على التلخيص أن المستفاد من الصيغة مطلق الإذن، ومن أو الإذن في الأحد الدائر وما وراء

---

(١) الحسن بن يسار البصري من كبار التابعين، إمام أهل البصرة في زمنه، توفي سنة (١١٠ هـ).

(٢) ابن سيرين البصري أبو بكر، إمام أهل البصرة في زمنه، روى الحديث وعداده في التابعين، واشتهر بالورع، وله كتاب في تفسير المنامات، توفي سنة (١١٠ هـ). انظر: «معجم المؤلفين» لعمر رضا كحّالة (١٠/٥٩).

﴿وإنا أو إيّاكُمْ لعَلى هُدًى أو في ضَلاَلٍ مُبِين﴾ [سبأ: ٢٤] وللشكّ، نحو: جاء زيد أو عمرو إذا كنت شاكّاً في الجائي منهما، وللإضراب كقوله:

[٢٩٥] مَاذَا تَرَى في عيالٍ قَدْ برمتُ بهِمْ لَـمْ أحْـصِ عِـدَّتـهُـم إلاّ بـعـدّاد
كـانُـوا ثَـمـانِـيـنَ أو زَادُوا ثَـمـانِـيَـةً لَـوْلا رجـاؤكَ قـد قـتّـلـتُ أوْلادي[١]

أي: بل زادوا.

٥٥٢ ـ ورُبَّـمَـا عـاقَـبَـتِ الـوَاو، إذَا لَـمْ يُـلْـفِ ذُو الـنُّـطـقِ لِـلَـبْـسٍ مَـنْـفَـذا

قد تستعمل أو بمعنى الواو عند أمن اللَّبْس؛ كقوله:

[٢٩٦] جَاءَ الـخِلافة أوْ كَـانَـتْ لَـهُ قَـدَرا كَـمَـا أتَـى رَبَّـهُ مُـوسـى عـلـى قَـدرِ[٢]

ذلك من جواز الجمع وعدمه فمن القرائن. فالفرق الذي في الشارح ليس راجعاً للفظ، أو بل للقرائن المنضمة إلى الكلام واعلم أن التخيير والإباحة إنما يكونان بعد الطلب وبقية المعاني بعد الخبر كما في التوضيح لكن صرح الشاطبي بأن المختص بالخبر هو الشك والإبهام فقط، وأما الباقي كالتقسيم والإضراب ففي الموضعين، وكلام المغني يشعر به.

قوله: **(وللإضراب)** أي بشرط تقدم نفي أو نهي، وإعادة العامل عند سيبويه كما قام زيد أو ما قام عمرو، ولا يقم زيد أو لا يقم عمرو، ولم يشترط الكوفيون وأبو علي ذلك، ويشهد لهم بيت الشارح وقراءة أبي السمال[٣] «أوْ كُلَّمَا عَاهَدُوا» بسكون الواو ولكن يحتمل أنها فيهما بمعنى الواو.

قوله: **(ماذا ترى إلخ)** قاله جرير لعبد الملك بن مروان. وقوله: قد بليت يروى: قد بَرِمْتُ بفتح الموحدة وكسر الراء أي ضجرت وسئمت.

قوله: **(عاقبت الواو)** أي جاءت بمعناها وهو مطلق الجمع.

قوله: **(جاء الخلافة)** قاله جرير يمدح عمر بن عبد العزيز، ويروى إذا كانت بدل أو ولا شاهد فيه حينئذ.

تنبيه: أو بعد النفي أو النهي لنفي الجميع كقوله تعالى: ﴿وَلا تُطِعْ مِنهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً﴾ [الإنسان: ٢٤] لا الأحد فقط.

---

(١) البيتان من البسيط، وهما لجرير في ديوانه ص ٧٤٥، ومغني اللبيب ١/ ٦٤، ٢٧٢.
والشاهد فيهما قوله: «أو زادوا» حيث جاءت «أو» بمعنى «بَلْ».

(٢) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص ٤١٦؛ ومغني اللبيب ١/ ٦٢، ٧٠.
والشاهد فيه قوله: «أو كانت له قدراً» حيث استخدم «أو» بمعنى الواو، وسياق المعنى يؤكد ذلك ولا يوقع القارىء في لَبْسٍ.

(٣) هو قعنب العدوي البصري، من القرّاء.

٥٥٣ ـ ومَثلُ أو في القَصْدِ إمَّا الثَّانيةْ   في نَحو: إمَّا ذِي وإمَّا النَّائِيَة

يعني أن إمَّا المسبوقة بمثلها تُفيدُ ما تفيده أو: من التخيير، نحو: خذ من مالي إمَّا درهماً وإمَّا ديناراً والإباحة، نحو: جَالِسْ إمَّا الحسنَ وإمَّا ابن سيرين، والتقسيم، نحو: الكلمة إمَّا اسم وإمَّا فعل وإمَّا حرف والإبهام والشك، نحو: جاء إما زيد وإما عمرو.

وليست إما هذه عاطفة، خلافاً لبعضهم، وذلك لدخول الواو عليها، وحرفُ العطف لا يدخل على حرف العطف.

٥٥٤ ـ وأَوْلِ لكن نَفْياً أو نَهياً، ولا   نِداءَ أو أمْراً أو إثْباتاً تلا

قوله: **(في القصد)** أي المعنى لا في العطف ففيه إشارة لرد القول بأنها عاطفة.

قوله: **(أما الثانية)** أي إن ذكرت كما هو الغالب وقد تحذف لذكر ما يغني عنها كإما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت وقوله:

٣٣٥ ـ فإمَّا أنْ تكونَ أخِي بِصِدْقٍ   فأعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي من سَمِينِي
وإلا فاطْرَحْنِي واتَّخِذْنِي   عَدُوّاً أتَّقِيكَ وتَتَّقِينِي[١]

قوله: **(ما تفيده أو)** أي من المعاني المشهورة المتفق عليها فخرج الإضراب ومعنى الواو فلا تأتي لهما إما ولم ينبه عليهما لقلتهما والخلاف فيهما.

قوله: **(وليست أما هذه)** أي الثانية ولا خلاف في أن الأولى غير عاطفة لأنها تعترض بين العامل ومعموله كقام إما زيد وإما عمرو.

قوله: **(وأول لكن الخ)** أي اجعلها والية أي تابعة لذلك فلا تعطف في الإثبات خلافاً للكوفيين في العطف بها فيه فتنقل الحكم إلى ما بعدها، وتصير الأول مسكوتا عنه كبل في الإثبات، وإنما تكون فيه حرف ابتداء لمجرد الاستدارك فتختص بالجمل كقام زيد لكن عمرو لم يقم، ويمتنع لكن عمرو بالعطف على الأصح فإن قدر له خبر جاز، ويشترط أيضاً أن لا تقترن بالواو وإلا كانت كذلك نحو ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أبا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُم وَلَكِنْ رَسُولَ اللهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠] أي ولكن كان رسول الله. وليس رسول معطوفاً بالواو وعلى أبا لاختلافهما إيجاباً وسلباً، وذلك ممتنع في عطف المفرد بالواو. بل المعطوف بها الجملة ولكن حرف استدراك وأن يكون معطوفها مفرداً فلا تعطف الجمل سواء كانت بعد نفي أو نهي أو أمر، أو إثبات بل تتمحض للاستدراك، ولا تقع بعد الاستفهام فشروط عطفها ثلاثة.

قوله: **(ولا الخ)** لا مبتدأ خبره جملة تلا ونداء الخ مفعول تلا أي شرط العطف بلا أن تتلو نداءً أو أمراً أو إثباتاً وكذا الدعاء والتحضيض، ويشترط أيضاً أن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز: جاءني رجل لا زيد، وعكسه كما في التسهيل بخلاف لا امرأة، وأن

---

(١) البيتان من الوافر، وهما للمثقب العبدي في ديوانه ص ٢١١ ـ ٢١٢؛ ومغني اللبيب ١/ ٦١.

أي: إنما يُعْطفُ بلكن بعد النفي، نحو: ما ضربتُ زيداً لكن عمراً وبعد النهي، نحو: لا تَضْرب زيداً لكن عمراً.

ويُعطفُ بلا بعد النداء، نحو: يا زيد لا عمرو والأمر، نحو: اضْربْ زيداً لا عمراً وبعد الإثبات، نحو: جاء زيد لا عمرو.

ولا يعطف بلا بعد النفي، نحو: ما جاء زيد لا عمرو ولا يعطف بلكن في الإثبات، نحو: جاء زيد لكن عمرو.

٥٥٥ ـ وَبَلْ كَلكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْها كَلَمْ أكُنْ في مَرْبَعٍ بَلْ تَيها

٥٥٦ ـ وانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الأوَّلِ في الخَبَرِ المُثْبَت، والأمر الجلي

يُعطفُ ببل في النفي والنهي، فتكون كلكن: في أنها تُقرِّرُ حُكم ما قبلها، وتُثبتُ نقيضهُ لما بعدها، نحو: ما قام زيد بل عمرو، ولا تضرب زيداً بل عمراً فقرَّرت النفي والنهي السابقين، وأثبتت القيام لعمرو، والأمْرَ بضربه.

ويُعطفُ بها في الخبر المُثبت، والأمر؛ فتفيد الإضراب عن الأول، وتنقل الحكم إلى

يكون ما بعدها مفرداً ليس صفة لما قبلها ولا خبراً ولا حالاً وإلا خرجت عن العطف ووجب تكرارها نحو ﴿إنَّها بَقَرَةٌ لا فَارِضٌ وَلا بِكْرٌ﴾ [البقرة:٦٨] وزيد لا كاتب ولا شاعر وجاء زيد لا ضاحكاً ولا باكياً، وأن لا تقترن بعاطف وإلا كان العطف به وتمحَّضت هي للنفي تأسيساً كجاء زيد لا بل عمرو أو تأكيداً كما جاء زيد ولا عمرو كما في المغني.

قوله: **(وبل كلكن)** أي في المعنى وبعد حال من بل أي إذا تلت بل نفياً أو نهياً كانت مثل لكن في المعنى فتكون حرف عطف واستدراك يقرر حكم ما قبله، ويثبت نقيضه لما بعده كما ذكره الشارح فهي لقصر القلب لا غير ومثلها في هذا المعنى وإن لم يذكره المصنف لكن إلا أنه مشهور لها فليس فيه حوالة على مجهول فإن تلت إيجاباً أو أمراً نقلت الحكم إلى ما بعدها كما ذكره المصنف فيصير ما قبلها كالمسكوت عنه ثبوتاً ونفياً، وهي حينئذ حرف عطف وإضراب انتقالي كما في المغني فلا تعطف إلا بعد هذه الأربعة لكن يختلف معناها كما رأيت، ويشترط أيضاً إفراد معطوفها على الصحيح وإلا كانت حرف ابتداء للإضراب الإبطالي نحو ﴿بَلْ عِبادٌ مُكرمونَ﴾ [الأنبياء:٢٦] أي بل هم عباد ﴿أمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمْ بِالحَقِّ﴾ [المؤمنون:٧٠] أو الانتقالي من غرض إلى آخر نحو ﴿قَدْ أفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى بَلْ تُؤْثِرُونَ﴾ [الأعلى: ١٤.١٦].

قوله: **(في مربع)** كمقعد منزل القوم في الربيع خاصة، والتيهاء بفوقية فتحتية كصحراء وزناً ومعنًى لكن قصرت للوقف، سميت بذلك لتوهان الماشي فيها.

قوله: **(الجلي)** أي الظاهر وقيد به ليخرج العرض والتحضيض، والتمني لأن الأمر قد يُراد به ما فيه معنى الطلب فيشملها فليس حشواً.

الثاني، حتى يصير الأولُ كأنه مسكوتٌ عنه، نحو: قام زيد بل عمرو واضرب زيداً بل عمراً.

٥٥٧ ـ وإنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فافْصِلْ بالضَّمِيرِ المُنْفَصِل

٥٥٨ ـ أوْ فَاصِلٍ مَا، وبلا فَصْلٍ يَرِدْ في النَّظْمِ فاشِياً، وضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل وجب أن تفصل بينه وبين ما عطفت عليه بشيء، ويقعُ الفصلُ كثيراً بالضمير المنفصل، نحو قوله تعالى: ﴿لقد كُنتُم أنتُم وآباؤكُم في ضَلالٍ مُبين﴾ [الانبياء: ٥٤] فقوله: وآباؤكم معطوفٌ على الضمير في كنتم وقد فصل بأنتم وورد. أيضاً ـ الفصلُ بغير الضمير، وإليه أشار بقوله: أو فاصل ما وذلك كالمفعُول به، نحو: أكرمتُك وزيْدٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿جنَّات عَدْنٍ يدخُلُونها ومن صلح﴾ [الرعد:٢٣] فمن: معطوف على الواو في يدخلونها، وصحَّ ذلك للفصل بالمفعول به، وهو الهاء من يدخلونها ومثله الفصلُ بلا النافية، كقوله تعالى: ﴿ما أشركنا ولا آباونا﴾ [الانعام: ١٤٨] فآباونا معطوفٌ على نا، وجاز ذلك للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بلا.

والضمير المرفوع المستتر في ذلك كالمتصل، نحو: اضْرِبْ أنتَ وَزَيْدٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أنتَ وزوجُك الجَنَّة﴾ [البقرة: ٣٥] فزوجُك معطوف على الضمير المستتر في اسْكُنْ وصَحَّ ذلك للفصل بالضمير المنفصل. وهو أنت ـ.

وأشار بقوله: وبلا فصل يرد إلى أنه قد ورد في النظم كثيراً العطفُ على الضمير المذكور بلا فَصْل، كقوله:

[٢٩٧] قُلتُ إذْ أقْبَلَتْ وزُهرٌ تَهادَى كَنِعَاجِ الْفَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا(١)

قوله: (أو فاصل ما) بالجر عطفاً على ما قبله، وما نكرة صفة لفاصل لقصد التعميم أي: أيّ فاصل كان.

قوله: (على ضمير الرفع المتصل) أي سواء كان مستتراً أو بارزاً وإنما اشترط الفصل لأنه كالجزء من عامله لفظاً ومعنًى، ولا يعطف على جزء الكلمة فإذا فصل بالضمير المنفصل حصل له نوع استقلال فصح العطف عليه، وألحق به مطلق فصل لحصول الطول به.

قوله: (فزوجك معطوف الخ) لا يرد عليه تسلط فعل الأمر على الاسم الظاهر وهو ممنوع، ولذا قيل إنه فاعل بمحذوف والمعطوف الجملة أي: وليسكن زوجك كما سيأتي لأنه يغتفر في الثواني ورب شيء يصح تبعاً لا استقلالاً.

قوله (قلت إذ أقبلت) أي المحبوبة وزهر أي ونسوة زهر جمع زهراء كحمر وحمراء،

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٤٩٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠١.

والشاهد فيه قوله: «أقبلت وزهر» حيث عطف قوله: «زهر» على الضمير المستتر في «أقبلت»، وذلك للضرورة الشعرية، والقياس القول: أقبلت هي وزهر، بتأكيد المستتر، ليقوى ثم يُعطف عليه.

اللغة: «زهر»: المرأة الحسناء البيضاء.

فقوله: وزهرٌ معطوفٌ على الضمير المستتر في أقبلت.

وقد ورد ذلك في النثر قليلاً، حكى سيبويه رحمه الله تعالى: مَرَرْتُ برجُلٍ سواء والعَدَمُ برفع العدم بالعطف على الضمير المستتر في سواء.

وعُلِمَ من كلام المصنف: أن العطف على الضمير المرفوع المنفصل لا يحتاج إلى فصل، نحو: زيدٌ ما قام إلا هُوَ وعمروٌ، وكذلك الضميرُ المنصوبُ المتصلُ والمنفصلُ، نحو: زيدٌ ضربتُه وعمراً، وما أكرمْتُ إلا إيَّاك وعمراً وأما الضمير المجرور فلا يُعطفُ عليه إلا بإعادة الجارِّ له نحو: مررتُ بك وبزيدٍ ولا يجوز مرَرْتُ بك وزيد.

هذا مذهبُ الجمهور، وأجاز ذلك الكوفيون، واختارهُ المصنف، وأشار إليه بقوله:

٥٥٩ ـ وَعَودُ خَافِضٍ لَدَى عطفٍ على ضَمِيرِ خَفْضٍ لازِماً قد جُعِلا

٥٦٠ ـ وَلَيسَ عِندي لازِماً، إذْ قَد أتى في النَّثر والنَّظم الصَّحِيح مُثْبَتا

أي: جعل جمهورُ النحاة إعادة الخافض ـ إذا عُطِفَ على ضمير الخفض ـ لازماً، ولا أقول به، لورود السماع: نثراً، ونظماً، بالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض؛ فمن النثر قراءة حمزة[1]: ﴿واتَّقُوا الله الَّذِي تساءلُون به والأرْحَامِ﴾ [النساء: ١] بجر الأرحام عطفاً على

وتهادى أصله تتهادى أي تتبختر حذفت إحدى التاءين، والمراد بالنعاج بقر الوحش، والفلا بالفاء اسم جنس جمعي للفلاة أي الصحراء وتعسفن جملة حالية أي ملن عن الطريق المسلوك ورملاً نصب بنزع الخافض أي في رمل وقيد بتعسفن الخ لأنه أقوى في التبختر لبعدها حينئذٍ عن المارة.

قوله: (**المستتر في سواء**) أي لتأويله بمستو هو والعدم، ومثال العطف على المتَّصل البارز بلا فصل قوله ﷺ: «كنت وأبو بكر وعمر»[2].

قوله: (**لازمة**) أي سواء كان الخافض حرفاً أو اسماً لئلا يعطف على ما هو كالجزء وتأكيده بالمنفصل غير ممكن لتعذر الانفصال في الجر إلا بالاستعارة فجعل إعادة الجار عوضاً عن الفصل، واعلم أن المعطوف هو المجرور وحده، وهل جر بالعامل الأول لأن الثاني كالعدم معنًى وعملاً بدليل قولهم: بيني وبينك، مع أن بين لا تضاف إلا لمتعدد أو بالثاني وهو لمجرد التأكيد كالباء في كفى بالله، وكالاسم الزائد في قوله: ثم اسم السلام عليكما قولان أصحهما الثاني.

قوله: (**بجر الأرحام**) أي وتخفيف تساءلون، وجعل الجمهور الواو للقسم على عادة العرب من تعظيم الأرحام والأقسام بها، وجملة إن الله جوابه، وأجابوا عن البيت بشذوذه.

---

(١) حمزة بن حبيب بن عمارة: عالم بالقراءات، وهو أحدالقراء السبعة، توفي سنة (١٥٦ هـ).

(٢) أخرجه أحمد بن حنبل برقم /٨٩٨/ .

الهاء المجرورة بالباء، ومن النظم ما أنشده سيبويه، رحمه الله تعالى:

[٢٩٨] فاليَوْمَ قَرَّبتَّ تهْجُونا وتشْتُمُنا فاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ[١]

بجر الأيام عطفاً على الكاف المجرورة بالباء.

٥٦١ ـ والفاءُ قد تُحذَفُ مَعْ ما عَطفتْ والواوُ، إذْ لا لَبْسَ، وَهيَ انفَرَدَتْ

٥٦٢ ـ بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قد بقي معمولُهُ، دَفْعاً لوَهْمٍ اتُّقي

قد تُحذفُ الفاء مع معطوفها للدلالة، ومنه قوله تعالى: ﴿فمن كان مِنكُمْ مرِيضاً أَوْ عَلَى

قوله: **(والفاء قد تحذف)** قال ابن هشام هذا والبيتان بعده تتعلق بحروف العطف فكان ينبغي تقديمها على قوله وإن على ضمير الخ، لأنه من أحكام المعطوف، وتكون بعد قوله: واخصص بفاء الخ، قال سم: وقد يقال هذه أيضاً تتعلق بالمعطوف من حيث إنه يحذف مع عاطفه أو يحذف ويبقى معموله.

قوله: **(والواو)** عطف على الضمير في تحذف للفصل بالظرف أو مبتدأ حذف خبره أي كذلك وإذ ظرف متعلق بتحذف مضاف إلى جملة لا لبس أي تحذف الفاء والواو وقت عدم اللبس بأن يدل عليهما دليل.

قوله: **(وهي)** أي الواو ومزاد بضم الميم نعت لعامل أي محذوف، وجملة قد بقي معموله نعت ثان له، ولا فرق بين كون المعمول الباقي مرفوعاً ﴿كاسكن أنت وزوجك﴾[٢] أو منصوباً كـ ﴿تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ﴾ [الحشر: ٩] وكبيت الشارح ومجروراً كما كل بيضاء شحمة ولا سوداء فحمة فالمعطوف في كل ذلك العامل المحذوف أي وليسكن زوجك وألفوا الإيمان، ولا كل سوداء، وقوله: دفعاً، تعليل لمحذوف أي وإنما لم يجعل المعطوف هو المعمول المذكور لأجل دفع الوهم أي المحذور من تسلط فعل الأمر على الظاهر في الأول وكون الإيمان مُتَبَوَّأً أي مسكوناً في الثاني وإنما يتبوأ المنزل والعطف على معمولي عاملين مختلفين في الثالث العاملان، ما وكل، والمعمولان بيضاء وشحمة.

قوله: **(وكذا الواو)** وتشاركهما أم كقوله:

٣٣٦ ـ فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلابُهَا[٣]

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٣٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٩.
والشاهد فيه قوله: فما بك والأيام» حيث عطف «الأيام» على الضمير المجرور في «بك» بغير إعادة حرف الجر، وهذا عند البصريين ضرورة، أما الكوفيون فيجيزون ذلك.

(٢) [البقرة: ٣٥]. وتمامها: ﴿وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة وكُلا منها رغداً﴾.

(٣) هذا عجز بيت وصدره: «دعاني إليها القلبُ إني لأَمْرِهِ سميعٌ. . .»، وهو من الطويل لأبي ذؤيب الهذليّ في شرح أشعار الهذليين ١/ ٤٣؛ ومغني اللبيب ص ١٣.

سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٤٨] أي: فأفطر فعليه عدّةٌ من أيام أُخر، فحذف أفطر والفاء الداخلة عليه، وكذلك الواو، ومنه قولهم: راكبُ النَّاقةِ طَليحَان أي: راكِبُ النَّاقةِ والنَّاقة طَليحَانِ.

وانفردت الواو. من بين حُرُوف العطف. بأنها تعطف عاملاً محذوفاً بقي معمولُهُ ومنه قولُه.

[٢٩٩] إذا ما الغانِيَاتُ بَرَزْنَ يوماً وزجَّجْنَ الحَواجِبَ والعُيُونا[1]

فالعُيُون: مفعول بفعل محذوف، والتقدير: وكحَّلْنَ العُيون، والفعل المحذوف معطوف على زَجَّجْنَ.

٥٦٣ ـ وَحَذْفَ متبُوعٍ بَدَا. هُنَا. اسْتَبِحْ وَعَطْفُكَ الفِعْلَ على الفِعْلِ يَصِحّ

قد يُحذفُ المعطوفُ عليه للدلالة عليه، وجُعِلَ منه قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ تَكُنْ آياتي تُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ [الجاثية: ٣١] قال الزمخشري: التقدير: ألم تأتكم آياتي فلم تكن تتلى عليكم، فحذف المعطوف عليه، وهو ألم تأتكم.

وأشار بقوله: وعطفك الفعل. إلى آخره إلى أن العطف ليس مُختصًا بالأسماء، بل يكون

أَيْ أَمْ غيٌّ، وسكتَ عنه لندوره.

قوله: **(طليحان)** بفتح الطاء المهملة أي ضعيفان مهزولان، وتثنية هذا الخبر دليل على المحذوف.

قوله: **(فالعيون منصوب بمحذوف)** أي لأن التزجيج هو ترقيق الحواجب بأخذ الشعر من أطرافها حتى تصير مقوسة حسنة وذلك لا يصح في العيون لكن أكثر المتقدمين على أنه لا حذف بل ضمن الفعل المذكور معنى يناسب المتعاطفين فضمن زَجَّجْن معنى زيَّنَ وتَبَوَّؤوا معنى استحسنوا أو آثروا.

قوله: **(وحذف متبوع)** هوالمعطوف عليه، وقوله: هنا أي في هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء لأن الكلام فيهما لكن الحذف مع الفاء قليل كما في التسهيل.

قوله: **(أفلم تكن الخ)** مثله أفنضرب عنكم الذكر صفحاً أو لم يسيروا ونحو ذلك، فالهمزة في ذلك كله بمحلها الأصلي والفاء والواو عطفا الجملة بعدهما على جملة مقدرة بينهما وبين الهمزة أي: أنهملكم فنضرب عنكم وأعجزوا ولم يسيروا ويضعفه أنه تكلف، ولا يطرد في نحو ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد:٣٣] مع أن الزمخشري جزم في

---

(١) البيت من الوافر، وهو للراعي النميري في ديوانه ص ٢٦٩، ولسان العرب مادة (زجج).
والشاهد فيه قوله: «وزججّن الحواجب والعيونا» فالواو عطفت عاملاً محذوفاً بقي معموله، وذلك مختص بها من بين حروف العطف.
اللغة «زجَّجن الحواجب»: رقَّقنها وطَوَّلنَها، وقيل: أطالته بالإثمد «الكحل».

فيها وفي الأفعال، نحو: يَقُومُ زَيْدٌ ويقعدُ، وجاء زَيْدٌ وركب، واضرب زيداً وقُمْ.

٥٦٤ ـ واعْطِفْ على اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلا وعَكْساً اسْتَعْمِلْ تجِدْهُ سَهْلا

يجوز أن يُعطف الفعلُ على الاسم المُشبهِ للفعل، كاسم الفاعل، ونحوه، ويجوز أيضاً عكسُ هذا، وهو: أن يُعْطف على الفعل الواقع موقع الاسم اسمٌ؛ فمن الأول قوله تعالى: (فالمغيرات صبحاً فأثرن به نقعاً) [العاديات: ٣] وجعل منه قوله تعالى: ﴿إِنَّ المُصَّدقِينَ والمُصَّدقَاتِ وأَقْرَضُوا اللهَ﴾ [الحديد: ١٨] ومن الثاني قوله:

[٣٠٠] فألْفَيْتُهُ يَوْماً يُبِيرُ عَدُوَّهُ ومُجْرِ عَطَاءً يستحقُّ المَعَابِرَا[1]

وقوله:

[٣٠١] بَاتَ يُغَشِّيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرِ يَقْصِدُ في أسْواقِهَا وَجَائِرِ[2]

مواضع بمذهب الجمهور من أن الهمزة قدمت من تأخير تنبيهاً على صدرها، والأصل فألم تكن فالمعطوف جملة الاستفهام بتمامها.

قوله: **(وفي الأفعال)** أي بشرط اتحادها زمناً سواء اتَّحد نوعها أم لا كماض مستقبل المعنى على مضارع نحو: يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار وعكسه نحو ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ﴾ الآيَةَ[الفرقان: ١٠] على قراءة ويجعل بالجزم لعطفه على الجواب وهو جعل لأنه مستقبل بسبب الشرط، والدليل على أن المعطوف الفعل وحده لا جملة الفعل، والفاعل ظهور النصب والجزم في نحو: يعجني أن تقوم وتخرج ولم تقم وتخرج.

قوله: **(فالمغيرات)** أي فالخيل اللاتي أَغَرْنَ صُبْحاً على العدو فَأَثَرْن به أي بذلك الوقت أو بمكان الإغارة نقعاً أي غباراً بشدة حركتهن فظهر أن أثرن لا محل له لعطفه على صلة، أل وهي كذلك وأما جرها فبالعارية من أل.

قوله: **(فألفيته)** أي وجدته ويبير بضم التحتية وكسر الموحدة آخره راء أي يهلك، والشاهد في قوله، ومجر اسم فاعل من الإجراء حيث عطفه على جملة يبير لأنها في تأويل الاسم إذ هي مفعول ثانٍ لألفيته فمجر نصب بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة للضرورة، وعطاء مفعوله والمعابر جمع معبر وهو المركب.

قوله: **(بات يعيشهاالخ)** يصف الشاعر رجلاً بات يعاقب امرأته بالعضب الباتر أي السيف

---

(١) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٧١؛ والمقاصد النحويَّة ٤/١٧٦.
والشاهد فيه عطف اسم الفاعل «مُجر» على الفعل المضارع «يبير» والذي سوّغ ذلك أن اسم الفاعل يشبه الفعل.
اللغة: «يبير»: يهلك.

(٢) الرجز بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٤٣٣، ولسان العرب مادة (كهل) و(عشا).
والشاهد فيه عطف اسم الفاعل «جائر» على الفعل «يقصد»، وذلك لشبه اسم الفعل بالفاعل، وهذا جائز.

فمُجْرِ: معطوف على يُبِيرُ، وجائر: معطوف على يَقصدُ.

البدلُ

٥٦٥ ـ التَّابِعُ المقصُودُ بالحُكْمِ بِلا وَاسِطَةٍ هُوَ المُسَمَّى بَدَلا

البدل هو: التابع، المقصود بالنسبةَ، بلا واسطة.

فالتابع: جنس، والمقصود بالنسبة: فصل، أخرج: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، لأن كل واحدٍ منها مُكمِّلٌ للمقصود بالنسبة، لا مقصودٌ بها، وبلا واسطة: أخرج المعطوف

القاطع، وتسمية العقاب عشاء استعارة، ويقصد من القصد ضد الجوار في محل جر صفة ثانية لعضب في تأويل قاصد لأن الأصل في الوصف الإفراد لا حال بدليل جر المعطوف عليه، والأسْوُق كَأفْلُس جمع ساق والله أعلم.

البدل

هو لغة العوض قال تعالى: ﴿عَسَى رَبُّنَا أن يُبْدِلَنا خَيْراً مِنْهَا﴾ [القلم:٣٢] واصطلاحاً ما ذكره المصنف.

قوله: (هوالمسمى بدلاً) أي عند البصريين أما الكوفيون فقيل يسمونه ترجمة وتبييناً وقيل تكريراً.

قوله: (المقصود بالنسبة) أي الحكم المنسوب إلى متبوعه إثباتاً أو نفياً.

قوله: (بلا واسطة) المراد بها حرف العطف وإلا فالبدل من المجرور قد يكون بواسطة نحو ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ الله أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ﴾ [الأحزاب:٢١] الخ ونحو ﴿لَنَا عيداً لأوَّلِنَا وَآخِرِنا﴾ [المائدة:١١٤].

قوله: (مكمل للمقصود) أي بتخصيصه أو رفع الاحتمال عنه أو إيضاحه.

قوله: (المعطوف ببل) أي بعد الإثبات كما مثله، وكذا المعطوف بـ لٰكنْ بعده بناء على قول الكوفيين به فإن كلا منهما هو المقصود بالحكم السابق، وهو الإثبات دون ما قبلهما لأنه صار كالمسكوت عنه لكن ذلك بواسطة بل ولكن أما المعطوف بهما بعد النفي فليس مقصوداً به أصلاً كما أن المعطوف بلا ليس مقصوداً بما قبلها بل يثبت له نقيض الأول، والحاصل أن عطف النسق ثلاثة أنواع: ما ليس مقصوداً أصلاً بالحكم الأول، وهو هذه الثلاثة فتخرج بقيد المقصود كسائر التوابع، وما هو مقصود دون ما قبله، وهو معطوف بل ولكن في الإثبات فيخرج بعدم الواسطة، وما هو مقصود مع ما قبله. وهو ما عدا ذلك، وأخرجه الشارح بقيد عدم الواسطة نظراً لكونه مقصوداً والموضح بالقصد لأن المراد المقصود وحده، وهذا ليس كذلك فظهر أن المبدل منه ليس مقصوداً أصلاً. وهو معنى قولهم في نيَّة الطرح لكنه إنما يظهر

ببل، نحو: جاء زيد بل عمرو؛ فإن عمراً هو المقصود بالنسبة، ولكن بواسطة. وهي بل - وأخرج المعطوف بالواو ونحوها؛ فإن كل واحد منهما مقصود بالنسبة، ولكن بواسطة.

٥٦٦ - مُطَابِقاً، أو بَعْضاً، أو مَا يَشْتَمِلْ عَلَيْهِ، يُلْفِي، أو كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ

في بدل الغلط لا في غيره فإنه لا يصح حذف زيد من: قطعت زيداً يده لعدم ما يعود إليه الضمير إلا أن يقال معنى كونه في نية الطرح أنه لم يقصد بحكم العامل ومعناه فلا ينافي قصده في اللفظ لشيء آخر كعود الضمير في المثال، وكتأنيث الخبر في قوله:

٣٣٧ - إن السُّيوفَ غُدُوُّها ورَواحُها تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الأَعْضَبِ[1]

أو المراد أن عامله مطروح ليس عاملاً في البدل، وقال الزمخشري معنى طرحه أن البدل مستقل بنفسه لا متمم له.

قوله: **(مطابقاً)** مفعول ثان ليلفي مقدم عليه، ونائب فاعله يعود إلى: بدلاً، في البيت قبله.

قوله: **(أو ما يشتمل)** ما واقعة على بدل، ويشتمل مبني للفاعل، وهو ضمير فيه يعود لما وهاء عليه للمبدل منه المشعور به من لفظ البدل أي أو بدلاً يشتمل على المبدل منه بناء على قوله في التسهيل إن المشتمل هو البدل، أما على أنه المبدل منه كما أشار إليه الشارح بقوله: الدال على معنى في متبوعه فيعكس الضميران لكن يلزم عليها عيب السناد، وعلى الثاني جريان الصلة على غير ما هي له مع خوف اللبس فينبغي على الثاني بناء يشتمل للمجهول، وعليه نائب فاعله ليسلم منهما، ثم يرد على القولين أن الثاني لا يطرد في: سرق زيد ثوبه لعدم اشتمال زيد على الثوب ولا الأول في: نفعني زيد علمه لعدم اشتمال العلم على زيد بل العكس فيهما إلا أن يراد بالاشتمال مطلق الملابسة والتعلق بغير الكلية والجزئية لا الاحتواء الظرفي حقيقة أو مجازاً، واختار الموضح أن المشتمل هو العامل قيل: وهو التحقيق فإنه يشتمل على معنى البدل أي بدل عليه إجمالاً لكونه لا يناسب المبدل منه فيفهم أنه مرتبط بشيء آخر كأعجبني زيد علمه أو حسنه إذ الإعجاب لا يتعلق حقيقة بذات زيد بل بمعنى فيها كالحسن، وكذا سرق زيد ثوبه أو فرسه إنما يفيد تعلق السرقة بشيء منسوب لزيد لا بذاته، وكذا ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة:٢١٧] فإن السؤال إنما يكون عن معنى واقع في الشهر لا عن ذاته لأنه معروف عندهم فقد دل العامل على معنى البدل إجمالاً وهو معنى اشتماله عليه، وفيه أنه لا يطرد في نحو: زيد ماله كثير مما عامله الابتداء فإنه يتعلق بالأول حقيقة فلا بدل على البدل، ولا يحسن تخريجه على أن الخبر هو العامل في المبتدإ لضعفه،

---

(١) البيت من الكامل، وهو للأخطل في ديوانه ص٣٢٩؛ ولسان العرب مادة (عضب).

٥٦٧ ـ وَذَا للإضْرَابِ اعْزُ، إن قَصْداً صَحِبْ وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ

٥٦٨ ـ كَزُرْهُ خَالِدا، وقَبِّلْهُ اليَدَا، واعْرِفْهُ حَقَّهُ، وخُذْ نَبْلاً مُدَى

البدل على أربعة أقسام:

الأول: بدل الكل من الكل، وهو البدل المطابقُ للمبدَلِ منه المُسَاوي له في المعنى، نحو: مررت بأخيك زَيْدٍ، وزُرهُ خالداً.

الثاني: بدل البعض من الكل. نحو: أكلتُ الرغيفَ ثُلثَهُ. وقبِّلهُ اليد.

وأيضاً يرد عليه ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ النَّارِ﴾ [البروج:٤] فإن أصحاب ينسب للأخدود حقيقة فلا يدل على البدل، ولا يشتمل عليه. ولذا قال ابن غازي: معنى اشتمال العامل تعلق معناه بالبدل وإن تعلق في اللفظ بغيره، ولا يرد أن بدل البعض والكل كذلك، لأن وجه التسمية لا يوجبها. والحاصل أنه يراد بالاشتمال في كل من الأقوال الثلاثة مطلق الارتباط والتعلق بغير الكلية والجزئية وإلا لم يطرد في شيء منها.

قوله: **(وذا)** أي الذي كالمعطوف ببل أعزُ بضم الزاي أي أنسبه للإضراب بأن تقول: هو بدل إضراب إن قصد متبوعه معه، وقوله ودون قصد ظرف لمحذوف يدل عليه صحب أي وإن وقع للمتبوع أي قصد صحيح بأن لا يقصد المتبوع أصلاً بل يسبق إليه اللسان أو يقصد، ثم يتبين فساده كما قاله سم. وهو المسمَّى ببدل النسيان، وغلط خبر مبتدأ محذوف على حذف مضاف أي هو بدل غلط، وجملة به سلب صفته، ونائب فاعل سلب يعود للحكم المفهوم من السياق أي سلب ببدل الغلط الحكم عن الأول، وأثبت للثاني فالصفة جرت على غير صاحبها هذا إعراب المرادي. ويصح رجوع ضمير سلب للغلط بمعنى الخطأ بعد رجوع هاء به له بمعنى بدل الغلط عن الاستخدام أي وإن وقع دون قصد فهو بدل غلط موصوف بكونه سلب به الخطأ في نسبة الحكم إلى الأول.

قوله: **(على أربعة أقسام)** زيد خامس وهو بدل كل من بعض كلقيته غُدْوة يوم الجمعة بنصب يوم إذ لا يصح جعله ظرفاً ثانياً لأن ظرف الزمان لا يتعدد بلا عطف قال السيوطي ووجدت له شاهداً في التنزيل قوله تعالى: ﴿فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ ولاَ يُظْلَمُونَ شَيْئاً جَنَّاتِ عَدْنٍ﴾ [مريم:٦٠] وفيه أنه يصح كونه بدل كلٍّ من كل بجعل أل في الجنة للجنس.

قوله: **(بدل الكل)** سماه المصنف بدل مطابق لوقوعه في أسمائه تعالى نحو: ﴿إِلَى صِرَاطِ العَزِيزِ الحَمِيدِ اللهِ﴾ [إبراهيم:١، سبأ: ٦] بالجر وإنما يطلق الكل على ذي أجزاء تعالى الله عن ذلك.

قوله: **(المساوي له في المعنى)** أي بحسب القصد بأن يقع اللفظان على ذات واحدة فيتفقان ما صدقا، وإن اختلفا مفهوماً كزيد أخوك.

قوله: **(بدل البعض)** أي قليلاً كان أو مساوياً أو أكثر كأكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو

الثالث: بدلُ الاشتمال، وهو الدَّالُّ على معنى في متبوعه، نحو: أعجبني زيدٌ علمُهُ، واعرفْهُ حقَّه.

الرابع: البدل المُبَاينُ للمبدَل منه، وهو المراد بقوله: أو كمعطوف ببل وهو على قسمين:

أحدهما: ما يُقصدُ متبوعه كما يُقصد هو، ويسمى بدل الإضراب وبدل البداء، نحو: أكلت خُبزاً لحماً قَصَدت أولاً الإخبار بأنك أكلت خبزاً، ثم بدا لك أنك تخبر أنك أكلت لحماً أيضاً، وهو المراد بقوله: وذا للإضراب اعزُ إن قصدا صحب. أي: البدل الذي هو كمعطوف ببل انسبْهُ للإضراب إن قُصد متبوعهُ كما يُقصدُ هو.

الثاني: ما لا يقصد متبوعه، بل يكون المقصودُ البدل فقط، وإنما غلط المتكلم، فذكر المبدل منه، ويسمى بدل الغَلَطِ والنسيان، نحو: رأيتُ رجلاً حماراً أردت أنك تخبر أولاً أنك رأيت حماراً، فغلطت بذكر الرجل، وهو المرادُ بقوله: ودون قصد غلط به سُلب. أي: إذا لم يكن المبدلُ منه مقصوداً فيسمى البدلُ بدل الغَلَطِ؛ لأنه مزيلٌ الغلط الذي سبق، وهو ذكرُ غير المقصود.

وقوله: خُذْ نَبْلاً مُدًى يصلح أن يكون مثالاً لكلٍّ من القسمين؛ لأنه إن قُصِدَ النَّبلُ

ثلثيه. ولا بد فيه وفي بدل الاشتمال من ضمير يعود للمبدل منه عند الجمهور خلافاً لما في شرح الكافية وهو إما مذكور كما مثله، أو مقدر نحو: ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ [آل عمران: ٩٧] إن جعل بدلاً من الناس أي منهم، وكمثال المصنف فإن تقديره قبله اليد منه أو أل عوض عن الضمير أما بدل الكل فلا يحتاج لرابط لأنه عين المبدل منه في المعنى كجملة الخبر إذا كانت عين المبتدأ قيل، وإدخال أل على كل وبعض خطأ لملازمتهما الإضافة لفظاً أو نية كقبل وبعد وأي. لكن جوزه بعضهم لعدم ملاحظة إضافة أصلاً.

قوله: **(وهو الدال الخ)** أي فمتبوعه مشتمل عليه كما مر.

قوله: **(الإضراب)** أي الانتقالي لا الإبطالي.

قوله: **(وبدل البداء)** بفتح الموحدة والدال المهملة مع المد أي الظهور لأن المتكلم بعد ذكره الأول قصداً بدا أي ظهر له ذكر الثاني وبعضهم نفاه، وجعل التابع معطوفاً بحذف الواو لا بل لأنه لم يثبت حذفها.

قوله: **(بدل الغلط والنسيان)** أي بدل شيء ذكر غلطاً بأن سبق اللسان إليه أو نسياناً بأن قصد أولاً، ثم تبين فساد قصده لا أن البدل نفسه هو الغلط أو النسيان بل هو لدفعهما فتبين أن الغلط متعلق باللسان والنسيان بالجنان فهو نوع ثالث كما قاله الموضح لكن الشارح تبعاً للمصنف، وكثير لم يفرقوه من الغلط.

قوله: **(لكل من القسمين)** أي وللثالث أيضاً إن كان أراد أولاً الأمر بأخذ النبل نسياناً وهو اسم جمع للسهم، ثم بان له فساد تلك الإرادة وأن الصواب أخذ المدى فذكره.

والمُدَى فهو بدل الإضرابُ، وإن قصد المُدى فقط. وهو جمع مُديةٍ، وهي الشّفْرة ـ فهو بدل الغلط.

٥٦٩ ـ ومن ضمير الحَاضِر الظاهِرَ لا تُبدلهُ، إلاّ ما إحَاطَةً جلا

٥٧٠ ـ أوِ اقْتَضَى بَعْضاً، أو اشتِمالا كإنّكَ ابْتِهَاجكَ اسْتَمالا

أي: لا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر، إلا إن كان البدلُ بدل كلٍّ من كلٍّ، واقتضى الإحَاطَة والشُّمول، أو كان بدل اشتمالٍ، أو بدل بعضٍ من كلّ.

فالأول كقوله تعالى: ﴿تكون لنا عيداً لأوّلنا وآخرنا﴾ [المائدة: ١١٤]، فأولنا بدل من الضمير المجرور باللام. وهو نا ـ فإن لم يدُلَّ على الإحاطة امتنع، نحو: رأيتك زيداً. والثاني كقوله:

[٣٠٢] ذَرِيني، إنَّ أمْرَكَ لن يُطَاعا وَمَا ألفَيْتنِي حلمي مُضَاعا[1]

قوله: **(وهي الشفرة)** بفتح الشين المعجمة هي السكين العريضة والجمع شفار ككلبة وكلاب وشفرات كسجدة وسجدات، والمدى بضم الميم في المفرد والجمع.

قوله: **(ومن ضمير الحاضر)** أي متكلماً كان أو مخاطباً بخلاف ضمير الغائب وغير الضمير.

قوله: **(أو اقتضى)** عطف على جلا أي إلا ما أي بدلاً جلا إحاطة أي أظهرها بأن كان بدل كلٍّ دالاً على الشمول أو بدلاً اقتضى بعضاً الخ، وسكوته عن بدل الإضراب يقتضي عدم الجواز فيه لكن صرح الجامي بجوازه.

قوله: **(كإنك)** بكسر الهمزة أي كهذه الجملة وابتهاجك أي فرحك بدل اشتمال من الكاف، وجملة استمالاً بالسين المهملة خبر أن، والسين والتاء، زائدتان أو للصيرورة أي أن ابتهاجك أمال القلوب أو صيرها مائلة إليك، ولكون المبدل منه في نية الطرح راعى في الخبر ضمير الابتهاج وإلا لقال استملت.

قوله: **(لأولنا الخ)** أي لجميعنا على عادة العرب من ذكر الطرفين وإرادة الجميع كـ ﴿سبحان الله بُكْرَةً وَأَصِيلاً﴾ [الأحزاب: ٤٢] أي كل وقت، وفي إعادة اللام دليل على أن البدل على نية تكرار العامل كما هو قول الأكثر.

قوله: **(امتنع)** أي عند جمهور البصريين، وأجازه الأخفش.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لعديّ بن زيد في ديوانه ص ٣٥؛ ولرجل من بجيلة أو خثعم في الكتاب ١/١٥٦؛ ولعدي أو لرجل من بجيلة أو خثعم في المقاصد النحويّة ٤/ ١٩٥.

والشاهد فيه قوله: «وما ألفيتني. . . . مضاعا» حيث أبدل الاسم الظاهر «حلمي» من الضمير، وهو الياء في «ألفيتني» بدل اشتمال.

فحلمي بدلُ اشتمال من الياء في ألفيتني والثالث كقوله:

[٣٠٣] أوعدني بالسِّجنِ والاداهمِ رجْلي، فرجلي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ[1]

فرجلي بدلُ بعض من الياء في أوعدني وفُهم من كلامه: أنه يبدلُ الظاهرُ من الظاهر مطلقاً كما تقدم تمثيله، وأن ضمير الغيبة يبدل منه الظاهرُ مطلقاً، نحو: زُرْهُ خالداً.

٥٧١ ـ وبدلُ المُضمَّنِ الهَمْزَ يَلي هَمْزاً، كمَنْ ذا أسعِيدٌ أم عَلِي؟

قوله: **(والأداهم)** جمع أدهم وهو قيد الحديد، وشثنة بشين معجمة فمثلثة فنون أي غليظة، والمناسم جمع منسم بفتح الميم وكسر السين المهملة أصله خف البعير استعير لقدم الإنسان بجامع الغلظ.

قوله: **(فرجلي)** أي الأولى بدل من الياء وقيل منادى استهزاء بالموعد.

قوله: **(مطلقاً)** أي بدل كل أو غيره.

قوله: **(إن ضمير الغيبة الخ)** قال الصبان أي البارز وإن لم يحضرني الآن التصريح به لا المستتر فلا يجوز: هند أعجبتني جمالها، كما لا يجوز: تعجبني جمالك ا هـ. وهو غير مسلَّم لتصريحهم في كلمة الشهادة بأن لفظ الجلالة بدل من المستكن في الخبر ونحوه كثير وأما امتناع ما ذكره فليس للاستتار بل لأن أعجبتني ماض مؤنث فلا يُسْنَد للمذكر بناء على وجوب صحة حلول البدل محل الأول، وتعجبني مضارع مبدوء بتاء الخطاب فلا يسند للظاهر، وأما في نحو: زيد أعجبني جماله فلا مانع من جعل جماله بدلاً من الفاعل المستتر على أنه مر في عطف البيان عن الدماميني إن صحة الإحلال غير لازمة لأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فتأمل بإنصاف.

واعلم أنه لا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر مطلقاً إلا إذا أفاد إضراباً. وأما نحو: قمتَ أنت ومررتُ بك أنت، فتوكيد اتفاقاً وكذا: رأيتك أنت عند الكوفيين والمصنف ونحو: رأيت زيداً إياه، غير مسموع ولو سُمع كان توكيداً.

قوله: **(وبدل المضمن الهمز)** أي وبدل الاسم الذي ضمن معنى همزة الاستفهام يلي الخ، وكذا بدل المضمن معنى الشرط يلي أن الشرطية كمَن يقم إن زيد وإن عمرو أقم معه وما تصنع إن خيراً وإن شراً نُجزَ به ومتى تسافران ليلاً وإن نهاراً أتبعك، وخرج بالمضمن ما صرح

---

(١) الرجز للعديل بن الفرخ في الدرر ٦/ ٦٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٩٠.

والشاهد فيه قوله: «أوعدني. . . رجلي» حيث أبدل الاسم الظاهر «رجلي» من ضمير الحاضر، وهو الياء في «أوعدني» بدل بعض من كلّ.

اللغة: «المناسم»: جمع منسم وهو طرف خف البعير استعاره للإنسان.

إذا أبدل من اسم الاستفهام وجب دخولُ هَمْزةِ الاستفهام على البدل، نحو: من ذا أسعيد أم عليٌّ؟ وما تفعلُ أخَيْراً أمْ شرًّا؟ ومتى تأتينا أغداً أم بعد غدٍ؟

٥٧٢ ـ ويُبدلُ الفِعلُ من الفِعْلِ، كمَنْ يَصِلْ إلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ

كما يُبدلُ الاسمُ من الاسم يُبدَل الفعلُ من الفعل، فيستعن بنا: بدلٌ من يصل إلينا،

معه بحرف الاستفهام أو الشرط فلا يلي بدله ذلك نحو: هل أحد جاءك زيداً وعمرو وإن تضرب أحداً زيداً أو عمراً أضربه سم. ويرد على الشرط قوله ﷺ: «أيما أمةٌ ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه»(١) برفع أمة بدلاً من أي مع أنه لم يلِ حرف الشرط. والجواب أن ذلك ليس بواجب في الشرط بل غالب ففي الكشاف أن يومئذ بدل من إذا زلزلت وكذا قال أبو البقاء. ولذا لم يذكره هنا ولا في التسهيل مع كثرة جمعه فيه وأجاب الصبان في مجلس سئل فيه عن ذلك بأن البدل إنما يلي حرف الشرط إذا وقع بعد فعل الشرط لا قبله كما يؤخذ من أمثلتهم. واستحسنه حاضروه مع أنه ترد عليه آية الزلزلة، وقد ظهر جواب آخر وهو أن المفهوم من أمثلتهم أن حرف الشرط إنما يذكر في بدل التفصيل فلا ترد آية الزلزلة، ولا الحديث لكونه فيهما ليس تفصيلاً فتأمل.

قوله: **(كمن ذا الخ)** من اسم استفهام مبتدأ خبره ذا، وسعيد بدل من من، والجملة في محل جر بالكاف لقصد لفظها.

قوله: **(ويبدل الفعل الخ)** أي بشرط الاتحاد في الزمان دون النوع كما في العطف فيجوز: إن جئتني تمشِ إليّ أكرمْك، قاله ابن هشام ثم ألحق كما قاله الشاطبي مجيء الأقسام كلها فيه فبدل الكل كهذا المثال فإن المجيء هو نفس المشي، وبدل الاشتمال كالآية والبيت اللذين في الشارح فإن لقيّ الآثام يستلزم مضاعفة العذاب، وقيل: هي هو فهو بدل كل والمبايعة تستلزم الآخذ كرهاً أو طوعاً، ومنه مثال المتن فإن وصول قاصد الاستعانة يشتمل على الاستعانة، وإن كان مطلق الوصول لا يشتمل عليها، أو يقال إن الإستعانة بهم تشتمل على وصول المستعين إليهم بنفسه أو رسوله بناء على أن البدل هو المشتمل. وإنما رتب قوله يمن على الاستعانة مع أنه قد يستعين ولا يعان لادعاء المتكلم أنه من الكرام فلا يخيب قاصده، وبدل البعض نحو أن تَصلِّ تسجدْ لله يَرْحَمْك، ومن جعل هذا بدل اشتمال لأن الصلاة تشتمل على السجود فقد أبعد لما مر من أن المراد الاشتمال بغير الكلية والجزئية وإلا كان كل بدل بعض، كذلك أفاده الصبان وبدل الغلط جوزه سيبويه وجماعة، والقياس يقتضيه كإن تُطعمْ زيداً تكْسُه جبَّةً يشكرك ا هـ.

---

(١) أخرجه أحمد بن حنبل برقم (٢٩١٢ ـ ٢٧٥٩).

ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ آثاماً يُضاعفْ لهُ العذابُ﴾ [الفرقان: ٦٩] فيُضاعفْ: بدلٌ من يلق فإعرابه بإعرابه، وهو الجزم، وكذا قوله:

[٣٠٤] إنَّ عـلـيَّ الله أن تُـبَـايـعـا تُـؤْخَـذَ كَـرْهـاً أو تـجـيء طَـائِـعـا[1]

فتؤخذ: بدلٌ من تُبايعا ولذلك نصب.

النداء

٥٧٣ ـ ولـلـمُـنَـادَى الـنَّـاءِ أو كـالـنَّـاء يـاء وأي، وآ» كـذا أيـا ثـم هـيـا

قوله: (إن عليّ الخ) قاله الشاعر لرجل تقاعد عن مبايعة الملك أي الانقياد إليه، وعليّ بشد الياء خبر إن مقدماً، والله نصب بنزع الحافض وهو واو القسم، وإن تبايعا بكسر الياء اسم إن، وتؤخذ بدل اشتمال من تبايعا وكرهاً مفعول مطلق بتقدير مضاف أي أخذ كره أو حال أي كارهاً وهو أنسب بقوله طائعاً.

تنبيه: الدليل على أن البدل في هذه الأمثلة هو الفعل وحده لا جملة الفعل، والفاعل ظهور إعراب الأول من نصب أو جزم على الثاني فهو بدل مفرد من مفرد أما بدل الجملة من الجملة فكقوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُم بأَنْعَام وَبَنِينَ﴾ [الشعراء :١٣٣] لأن الأولى صلة الذي، والثانية بدل بعض منها والله سبحانه وتعالى أعلمْ.

النداء

هو بكسر النون أكثر من ضمها، والمد فيهما أكثر من القصر فلغاته أربع لكن المكسور الممدود مصدر قياسي لأن قياس فاعل كنادى الفعال وغيره سماعي، لكن وجه الضم مع المد أنه لما انتفت المشاركة في نادى كان بمنزلة الثلاثي الدال على صوت، وقياسه فعال بالضم كصرخ صراخاً راعى اللفظ كسر ومد، ومن راعى المعنى ضم ومد ثم قصر كل منهما تخفيفاً، قيل: المضموم اسم لا مصدر والهمزة منقلبة عن واو ككساء كما في العزى وهو لغة الدعاء بأي لفظ واصطلاحاً طلب الإقبال بيا أو إحدى أخواتها، والمراد بالإقبال مطلق الإجابة فدخل: يا الله ولا تناقض في يا زيد ولا تقبل لأن يا لطلب إقباله ليسمع النهي فلم يتوجه له النهي إلا بعد إقباله، ولا ينادى حقيقة إلا المميز لأنه الذي تتأتى إجابته. وأما غيره كيا جبال ويا أرض فاستعارة مكنيَّة حيث شبهه بالمميز في النفس ويا تخييل.

قوله: (وللمنادى) الأظهر فتح داله وإن صح الكسر أيضاً، والناء صفته من النَّأي وهو البعد والكلف في كالناء بمعنى مثل أي مماثل معطوفة على مدخول أل الموصولة، وياؤها

---

(١) الرجز بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٤٠٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٠.
والشاهد فيه إبدال «تؤخذ» بالنصب من «تبايع».

٥٧٤ ـ والهمزُ لِلدَّاني، ووا لِمَنْ نُدِبْ أوْ يا وغيرُ وا لدى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

لا يخلو المنادى من أن يكون مندوباً، أو غيره، فإن كان غير مندوب. فإما أن يكون بعيداً، أو في حكم البعيد ـ كالنائم والساهي ـ أو قريباً، فإن كان بعيداً أو في حكمه فله من حروف النداء: يا وأي، وآ، وهيا وإن كان قريباً فله الهمزة، نحو: أزيدُ أقبل، وإن كان مندوباً ـ وهو المتفجَّعُ عليه، أو المُتوجَّعُ منه ـ فله وا نحو: وازيداه، و واظهراه ويا أيضاً، عند عدم التباسه بغير المندوب، فإن التبس تعينت وا وامتنعت يا.

٥٧٥ ـ وغيرُ مَنْدُوبٍ، ومُضمرٍ، وما جَا مُسْتَغاثاً قد يُعرَّى فاعلَما

محذوفة للضرورة أي وللمنادى الذي هو ناء أو مماثلة يا الخ وإنما قدمها لأنها أعم الأدوات إذ تدخل كل نداء، ولا يقدر عنه الحذف غيرها، وتتعين في الجلالة والمستغاث وأيها وأيتها لعدم سماعها بغيرها إلا لبعدها حقيقة أو تنزيلاً فإنه غير لازم في ياء.

قوله: **(وأي)** بفتح الهمزة مقصورة، وقد تمد كما في التسهيل فتكمل الأدوات ثمانية.

قوله: **(وآ)** هو همزة ممدودة.

قوله: **(والهمز)** أي المقصور للداني أي القريب.

فائدة: ذهب بعضهم إلى أن حروف النداء أسماء أفعال تتحمل ضمير المنادى بالكسر فيكمل للهمزة أقسام الكلمة فهي حرف للاستفهام، وفعل أمر من الوأي وهو الوعد واسم فعل بمعنى أدعو لكنها في الثاني مكسورة، ولها في ذلك نظائر مرت كعلى ومن.

قوله: **(فله الخ)** أي لأن البعيد يحتاج لمد الصوت ليسمع، وهذه الأدوات مشتملة على حرف المد لكن هذا ظاهر في غير أي بالقصر، ومذهب المبرد أن أيا وهيا للبعيد، وأي والهمزة للقريب ويا للجميع، وكذا ابن برهان[1] إلا أنه جعل أي للمتوسط، وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد لتنزيله منزلته كما أشار له الشارح بقوله: أو في حكمه، وكذا لمجرد التأكيد اهتماماً بما يتلو النداء، وعلى منع عكسه للتأكيد لعدم تأتيه ولا مانع منه للتنزيل سم.

قوله: **(وازيداه)** وا حرف نداء وندبة وزيداً منادى مضموم تقديراً لمناسبة ألف الندبة والهاء للسكت.

قوله: **(قد يُعرى)** بضم الياء وشد الراء أي يجرد من حرف النداء لفظاً.

---

(١) ابن برهان: عبد الواحد بن علي. عالم بغدادي برع في العربية والأدب. توفي سنة (٤٥٦ هـ).

انظر: «معجم المؤلفين» لعمر رضا كحّالة (٦/ ٢١٠).

٥٧٦ ـ وَذَاكَ في اسْمِ الجِنْسِ والمُشارِ له قَلّ، ومن يَمْنَعْهُ فانْصُر عاذِلَهْ

لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب، نحو: وازيداه ولا مع الضمير، نحو: يا إياك قد كفيتُك ولا مع المستغاث، نحو: يا لزيد.

وأما غير هذه فيحذفُ معها الحرفُ جوازاً، فتقول: في يا زيدُ أقبلْ؛ زَيْدُ أقبل وفي يا عبد الله اركب: عبد الله اركب.

لكن الحذفُ مع اسم الإشارة قليلٌ، وكذا مع اسم الجنس، حتى إنَّ أكثر النحويين منعُوه، ولكن أجازهُ طائفة منهم، وتبعهم المصنفُ، ولهذا قال: ومن يمنعه فانصر عاذله. أي:

قوله: **(وذاك)** أي التعري المفهوم من يعرى.

قوله: **(والمشار له)** حقه أن يقول: والمشار به أي اسم الإشارة لأنه الذي تدخل عليه يا، لكنه عطفه على الجنس أي في اسم الجنس، واسم المشار له أي الاسم الدال عليه من حيث أنه مشار له، وهو اسم الإشارة، وظاهر كلامه أنه ينادىٰ مطلقاً، وقيده الشاطبي بغير المتصل بكاف الخطاب فلا يقال: يا هذاك.

قوله: **(لا يجوز حذف الخ)** أي لأن الحذف ينافي مد الصوت المطلوب في المندوب والمستغاث، ويفوت الدلالة على نداء المضمر لكونه شاذاً قليلاً لا يقاس عليه على الصحيح. بل منعه بعضهم مطلقاً وأول ما سمع منه كيا إياك قد كفيتك وقوله:

٣٣٨ ـ يا أبجرُ بنَ أبجرٍ يا أَنْتَا أَنْتَ الَّذي طَلَّقْتَ عامَ جُعْتَا[1]

أبان يا فيه للتنبيه، وإياك مفعول لمحذوف يفسره كفيتك، وأنت مبتدأ مؤكد بأنت الثانية، والذي خبره، ومحل الخلاف ضمير المخاطب أما غير فلا ينادى اتفاقاً، وأما حديث «يا هو يا من لا هو إلا هو»[2] فلفظ هو في مثله اسم الذات العلية لا ضمير، وقولك: يا أنا لحن.

قوله: **(كذا مع اسم الجنس)** قيده في التسهيل بالمبني للنداء هو النكرة المقصودة أما غير المقصودة كيا رجلاً خذ بيدي فيلزمه الحرف كما في شرح الكافية، وظاهر الأشموني بلا خلاف لكن صرح المرادي بأن بعضهم أجاز الحذف معه، أيضاً ولعله لم يعتبره لضعفه فهذا موضع رابع يمتنع فيه التعري، ويزاد لفظ الجلالة لئلا تفوت الدلالة على النداء لكونه بأل، والمنادى البعيد لاحتياجه لمد الصوت المنافي للحذف، والمتعجب منه لأنه كالمستغاث لفظاً وحكماً كيا للماء والعشب تعجباً من كثرتهما. فالجملة سبعة، وفي الإشارة واسم الجنس المعين الخلاف الذي في الشارح.

---

(١) الرجز للأحوص في ملحق ديوانه ص ٢١٦؛ ولسالم بن دارة في الدرر ٣/ ٢٧.

انصر مَنْ يعذله على مَنْعه: لورود السماع به، فَمِمَّ ورد منه مع اسم الإشارة قوله تعالى: ﴿ثمّ أنتم هؤلاء تقْتُلُون أنفُسكُم﴾ [البقرة: ٨٥] أي: يا هؤلاء، وقول الشاعر:

[٣٠٥] ذا، ارعِوَاءَ، فليْسَ بعد اشتعالِ الـ رَّأسِ شَيْباً إلى الصِّبا من سَبيلِ[1]

أي: يا ذا، وممَّا ورد منه مع اسم الجنس قولهم: أصبح ليلُ أي: يا ليل، وأطرق كرا أي: يا كرا.

٥٧٧ ـ وابن المُعرّف المُنادى المُفردا على الّذي في رَفْعهِ قد عُهِدا

قوله: **(حتى إن أكثر النحويين منعوه)** أي الحذف فيهما وهو مذهب البصريين وحملوا المسموع على ضرورة أو شذوذ ولحنوا من استعمله من المولدين وهو عند الكوفيين مقيس مطرد فيهما، والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظماً ونثراً، وقصر اسم الإشارة على السماع إذ لم يرد إلا في الشعر، وقد قال في شرح الكافية، وقول الكوفيين في اسم الجنس أصح.

قوله: **(ثم أنتم هؤلاء الخ)** أوله البصريون بأن هؤلاء بمعنى الذين خبر أنتم، وتقتلون صلته، أو هو اسم إشارة خبر أنتم أو عكسه وتقتلون حال.

قوله: **(ذا ارعواء)** مصدر نائب عن فعله أي: يا هذا انكفِ عن دواعي الصبا انكفافاً.

قوله: **(أصبح ليل)** مثل يضرب عند إظهار الكراهة من الشيء أي أئت بالصبح يا ليل وأصله أن امرأ القيس وقع على امرأة كانت تكرهه فقالت له: أصبحت أصبحت يا فتى، فلم يلتفت لقولها فرجعت إلى خطاب الليل كأنها تستعطفه ليخلصها مما هي فيه بمجيء الصبح.

قوله: **(أطرق كرا)** أي يا كروان فَرُخِّمَ بحذف النون على لغة من لا ينتظر فتبعتها الألف لكونها ليناً زائداً ساكناً رابعاً كما سيأتي، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأكله حلال إجماعاً كما في حياة الحيوان وهذا مثل تمامه أن النعام في القرى يضرب لمن تكبر، وقد تواضع أشرف منه.

قوله: **(وابن المعرف)** أي سواء سبق تعريفه النداء كالعلم أو حصل به، وهو النكرة المقصودة فإن تعريفها إنما هو بالقصد والإقبال عليها، والصحيح بقاء العلم على تعريف العلمية، ويزيد بالنداء وضوحاً أنه ينكر قبل النداء إذ المنادى قد لا يقبل التنكير كالجلالة واسم الإشارة، وإنما نكر عند إضافته لأن مقصودها الأصلي التعريف أو التخصيص فلو بقيت العلمية لغت الإضافة، وأما النداء فمقصوده الأصلي طلب الإصغاء لا التعريف فلا حاجة للتنكير سم،

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٤٣؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٢٣٠.
والشاهد فيه قوله: «ذا ارعواء»، يريد: يا ذا ارعواء، فحذف حرف النداء مع اسم الإشارة، ولهذا الحذف قليل، ومنعه معظم النحويِّين.

لا يخلو المنادى من أن يكون: مفرداً، أو مضافاً، أو مشبهاً به.

فإن كان مفرداً: فإما أن يكون معرفة، أو نكرة مقصودة، أو نكرة غير مقصودة. فإن كان مفرداً. معرفة، أو نكرة مقصودة. بُني على ما كان يُرفعُ به؛ فإن كان يرفع بالضمة بُني عليها، نحو: يا زيْدُ ويا رجُلُ، وإن كان يُرفعُ بالألف أو بالواو فكذلك، نحو: يا زَيْدَان، ويا رجُلان، ويا زَيْدُون، ويا رُجيلون ويكون في محل نصب على المفعولية، لأن المنادى مفعول به في المعنى، وناصبه فعلٌ مضمر نابت يا منابه، فأصلُ يا زيد: أدعُو زيداً، فحذف أدعو ونابت يا منابه.

وإنما لم يجتمع النداء مع أل لئلا يجمع بين أداتي تعريف ظاهرتين بخلاف العلمية فإنها بغير أداة ظاهرة فتدبر.

قوله: **(بني الخ)** قيل علة بنائه شبهه بكاف ذلك خطاباً وإفراداً عن الإضافة ورد بأن النكرة غير المقصودة كذلك مع إعرابها وإنما هي شبهه بكاف الضمير في نحو: أدعوك، خطاباً وإفراداً وتعريفاً. وهي مشابهة لكاف ذلك لفظاً ومعنًى. فهو مشبه للحرف بالواسطة فخرج بالإفراد المضاف وشبهه، وبالتعريف النكرة وبني على حركة إيذاناً بعروض البناء، كانت ضمة لدفع اللبس الحاصل بغيرها إذ الكسر يلبس بالمضاف لياء المتكلم بعد حذفها، والفتح يلبس به قلبها ألفاً وحذفها. وأما ضمه بعد حذف يائه فقليل لا يبالى باللبس به.

قوله: **(بالضمة)** أي ظاهرة أو مقدرة فيجب تقديرها في: يا موسى ويا قاض، ويحذف تنوين قاض اتفاقاً لبنائه، وتثبت ياؤه عند الخليل إذ لم يبق موجب لحذفها، وتستمر محذوفة عن المبرد لأنه نودي منوناً محذوف الياء فحذف تنوينه للبناء، وبقي حذف يائه أفاده الصبان، والظاهر جريان ذلك الخلاف في: يا فتى.

قوله: **(يا زيدان)** الظاهر أنه من النكرة المقصودة إذ لا يُثَنّى العلم ولا يجمع إلا بعد تنكيره ولذا تلزمه أل في غير النداء عوضاً عن العلمية. فكذا يعوض عنها تعريف النداء، وما يفيده صنيع الشارح من أنه مثال للعلم حيث ذكر: يا رجلان بعده للنكرة المقصودة فإنما ذلك باعتبار أنه قبل التثنية كان علماً.

قوله: **(يا رجيلون)** صغّره ليسوِّغ جمعه الواو والنون.

قوله: **(فعل مضمر)** أي عند سيبويه، وقال المبرد نصب بحرف النداء لسدِّه مسدَّ الفعل، فعلى المذهبين: يا زيد جملة إلا أن جزأيها مقدران عند سيبويه وهما الفعل والفاعل، وعند المبرد سد حرف النداء مسد الفعل وحده، واستتر، الفاعل فيه لأنه لما عمل عمله تحمل الضمير مثله. وأما المنادى ففضلة مفعول به إلا أنه واجب الذكر لئلا يفوت النداء.

قوله: **(فحذف أدعو)** أي لزوماً لكثرة الاستعمال ولسد الحرف مسده في طلب الإقبال، ولا يرد أن أدعو خبر فلا يكون أصلاً للإنشاء وهو النداء: لجواز أن يقصد بالفعل الإنشاء أيضاً ولذا كان الأولى تقديره ماضياً لأنه الغالب في الإنشاء.

٥٧٨ ـ وانو انْضِمَامَ ما بَنَوْا قَبْلَ النِّدَا وليُجْرِ مُجْرَى ذِي بِناءٍ جُدِّدا

أي: إذا كان الاسم المنادى مبنيًّا قبل النداء قُدِّر ـ بعد النداء ـ بناؤه على الضم، نحو: يا هذا. ويَجْرِي مجرى ما تجدَّد بناؤه بالنداء كزيد: في أنه يُتبعُ بالرفع مُراعاةً للضم المقدَّر فيه، وبالنصب مُراعاةً للمحل، فتقول: يا هذا العاقلُ، والعاقل بالرفع والنصب، كما تقول: يا زيدُ الظريفُ، والظريفَ.

٥٨٩ ـ والمُفْرَدَ المنكُور، والمُضَافَا وشِبْهَهُ انْصِبْ عَادِماً خلافا

تقدَّم أن المنادى إذا كان مفرداً معرفة أو نكرة مقصودة يُبْنَى على ما كان يرفع به، وذَكَر هنا أنه إذا كان مفرداً نكرة: أي غير مقصودة، أو مضافاً، أو مشبهاً به، نُصِبَ.

قوله: **(في أنه يتبع بالرفع الخ)** أي ولا يجوز اتباع حركته الأصلية في نحو: يا سيبويه ويا هؤلاء لبعدها بأصالتها عن حركة الإعراب بخلاف الضم فإنه بعروضه أشبه الإعراب العارض بالعامل، وبهذا ينحلُّ اللغز المشهور في هؤلاء وكذا المحكي فيبنى على ضم مقدر للحكاية كإعرابه في غير النداء، ويرفع تابعه، وينصب كيا تأبط شراً المقدام والمقدام، ولا يجوز اتباع حركته الأصلية، وفي قوله: بالرفع تسامح من يعلم الفصل الآتي.

قوله: **(والمضافا)** أي لغير ضمير الخطاب وإلا فلا ينادى أصلاً لئلا يلزم جمع خطابين لشخصين في جملة واحدة إذ النداء للمضاف، والضمير لغيره وهو ممتنع.

قوله: **(عادماً خلافاً)** أي في الجملة وإلا فثعلب يجوّز الضم إضافته غير محضة أو كما قيل:

وليسَ كلُّ خلافٍ جَاءَ مُعْتَبَراً إلا خلافٌ له حظٌّ مِنَ النَّظرِ

قوله: **(أو مشبهاً به)** هو ما اتصل به شيء من تمام معناه. فيطول به كالمضاف إما بكونه عاملاً فيه رفعاً أو غيره كيا حسناً وجهه ويا طالعاً جبلاً ويا رفيقاً بالعباد وكذا يا غافلاً والموت يطلبه إن جعلت الجملة حالاً من الضمير في غافلاً أو بعطفه عليه في التسمية قبل النداء كيا ثلاثة وثلاثين، وكذا النكرة الموصوفة قبل النداء عند كثير سواء وصفت بمفرد أو غيره كحكاية الفراء يا رجلاً كريماً أقبل. وكقوله ﷺ في سجوده «يا عظيماً يرجى لكل عظيم ويا حليماً لا يعجل»[١] وقول الشاعر:

٣٣٩ ـ * أداراً بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً[٢] *

---

(١) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (جـ ٢ ص ١٢٨) وقال رواه أبو يعلى.

(٢) صدر بيت وعجزه: «فماءُ الهوى يُرْفَضُّ أو يترقْرَقُ» من الطويل، وهو لذي الرمّة في ديوانه ص ٤٥٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٨٨.

فمثال الأول قولُ الأعمى يا رجلاً خذ بيدي وقول الشاعر:

[٣٠٦]أيـا رَاكِـبـاً إمَّـا عَـرضْـتَ فـبـلِّـغـا نـدامـاي مِـنْ نَـجْـران أنْ لا تـلاقِـيَـا[(١)]

ومثال الثاني قولك: يا غُلام زيد ويا ضارب عمرو.

ومثالُ الثالث قولك يا طالعاً جبلاً، ويا حَسَنا وجهُه، ويا ثَلاثةً وثلاثين فيمن سَمَّيتَهُ بذلك.

٥٨٠ ـ وَنَـحْـوَ زيـد ضُـمَّ وافـتـحـنَّ، مـنْ نَـحْـوِ أزيْـدُ بْـن سـعـيـد لا تَـهِـنْ

لأن النداء لما ورد على الوصف صار كأنه من تتمة المنادى كالمعمول من العامل، ولا يلزم مثل ذلك في المعرفة الموصوفة لعدم احتياجها للوصف كالنكرة، فإن وصفت بعد النداء وجب البناء لأنها حينئذٍ مفردة مقصودة، وإن احتمل الأمر إن جاز وجاز ولا يرد أن النكرة تتعرف بالنداء فلا يصح وصفها بعده بنكرة ولا بجملة، لأنه يغتفر في المعرفة الطارئة، وأما الموصوفة قبل النداء فيرد التعريف عليهما معاً لا المنعوت وحده أفاده المصرح وفي التسهيل أن الموصوف قبل النداء من المفرد لاشبه المضاف لكن نصبه أرجح كالحديث والبيت فقوله هنا وابن المعرف المفرد أي وجوباً في غير الموصوف، وجواز فيه قال سم، وبحصر الشبيه بالمضاف فيما ذكر يعلم أن الموصول في نحو: يا من فعل كذا من المفرد فيقدر ضمه كما يقدر في سيبويه.

قوله: **(أيا راكباً الخ)** أن شرطية مدغمة في ما الزائدة. وعرضت أي أتيت العروض وهي مكة والمدينة وما بينهما ونجران بلد باليمن.

قوله: **(ويا ضارب عمرو)** أشار به للرد على ثعلب في الإضافة غير المحضة.

قوله: **(ويا ثلاثة وثلاثين)** أي فيمن سميته بذلك فيجب نصبهما بلا خلاف، الأول لشبهه المضاف في الطول والثاني لعطفه على المنصوب، ويمتنع حينئذٍ إدخال يا على الثاني لأنه جزء علم كعبد شمس فإن ناديت جماعة هذه عدتهم فإن لم تتعين نصبتهما أيضاً، وإن عينت فإن أردت بهما جماعتين معينتين ضممت الأول لأنه نكرة مقصودة، وعرفت الثاني بأل على المختار لأنه نكرة أريد بها معين، ولم يكتفِ بتعريف النداء لأن يا لم تباشره ونصبته أو رفعته لأنه تابع المضموم إلا إذا أعيدت يا فيجب ضمه مجرداً من أل، وإن أريد بهما عدد واحد معين فالظاهر نصبهما كما في التسمية سم.

قوله: **(ونحو زيد)** مفعول ضم، ومفعول افتحن ضمير محذوف يعود عليه ومن نحو الخ حال من زيد، ولا تهن بفتح التاء من: وهن يهن إذا ضعف أو بضمها من أهان غيره أذله.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعبد يغوث بن وقاص في الأشباه والنظائر ٦/٢٤٣؛ ولسان العرب مادة (عرضَ).
والشاهد فيه قوله: «أيا راكباً» حيث نصب المنادي، لأنّه نكرة غير مقصودة.

أي: إذا كان المنادى مفرداً، علماً، ووُصف بابن مضاف إلى علم، ولم يُفصل بين المنادى وبين ابن جاز لك في المنادى وجهان، البناء على الضمِّ، نحو: يا زَيْدُ بن عمروٍ والفتحُ اتباعاً، نحو: يا زَيْدَ بنَ عَمْرو، وَيَجِبُ حذف ألف ابن والحالة هذه خطأ.

قوله: **(إذا كان المنادى مفرداً الخ)** ذكر ستة شروط أفادها المتن بالمثال، وسيأتي محترزها وبقي سابع كون المنادى ظاهر الإعراب فنحو ﴿يا عيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾ [المائدة:١١٦] يتعين فيه تقدير الضم إذ لا ثقل مع التقدير حتى يخفف بالفتح، وثامن وهو كون ابن مفرداً لا مثنًى ولا جمعا ولا يخفى أخذهما من صنيع المصنف وموضوع المسألة إعراب العلم الأول بالحركات حتى يصحَّ فتحه وضمه، فالمثنى والجمع على حده خارجان عن ذلك. وانظر جمع التكسير كيا زيود ابن بكر وابن عمرو وابن خالد هل هو كالمفرد أم لا ومقتضى تعليلهم جواز الفتح بكثرة الاستعمال امتناعه في ذلك إذ لا يكثر كالمفرد، وقد يكون خارجاً بالمفرد كما خرج به المضاف فتأمل وشرط النووي في شرح مسلم كون البنُّوة حقيقية.

قوله: **(وصف بابن)** أي أو ابنه بخلاف بنت لقلة استعمالها في نحو ذلك.

قوله: **(مضاف إلى علم)** أي مذكر أو مؤنث، وكذا العلم الأول كيازيد بن فاطمة ويا هند ابنة زيد بالضم والنصب، وغلطوا من اشترط تذكير العلمين ولا فرق بين كون العلم الثاني مفرداً أم لا صبان. وحقه أن يقول: مضافاً بالنصب على أنه حال من ابن لأنه معرفة بقصد لفظه فلا يوصف بنكرة.

قوله: **(وجهان)** أما الضم فعلى الأصل، وأما الفتح فإتباع لفتحة ابن لكون الحاجز بينهما ساكناً غير حصين، أو هو فتح بنية على تركيب الصفة مع الموصوف كخمسة عشر، أو فتح إعراب على إقحام ابن وإضافة زيد إلى سعيد لأن ابن الشخص يضاف إليه لملابسته له. وأما فتحة ابن فعلى الأول إعراب، وعلى الثاني بناء وضم النداء مقدر عليه كما يقدر في خمسة عشر، وعلى الثالث لا إعراب ولا بناء كما في التصريح لأنه زائد لم يطلبه عامل فتقول في إعرابه على الأول: زيد منادى قدر ضمه لفتحة اتباعه لابن وابن صفته منصوب بالفتحة الظاهرة لأنه مضاف على الثاني زيد ابن منادى وضمه مقدر على ابن لحركة البناء التركيبي، وعلى الثالث زيد منادى منصوب لإضافته إلى سعيد، ولفظ ابن مفحم بينهما لا محل له. ولا يصح بدلاً ولا عطف بيان لعدم تمام الأول إلا بالمضاف إليه. وهل يجوز كونه توكيداً لفظياً بالمرادف كما سيأتي في سعد سعد الأوس؟ فتكون فتحته إعراباً تأمل.

قوله: **(ويجب حذف ألف ابن خطاً)** أي بالشروط السابقة كما يصرح به قوله: والحالة هذه ما لم يقع أول سطر أو تقطع همزته للشعر. وإلا ثبتت وكذا إن عدم شرط كأن لم يقع بعد علم كجاء ابن بكر أو ابن بكر علي أو فصل منه أو لم يكن صفة له بل بدلاً أو خبراً ولو منسوخاً أو نصب بأعني أو كان منادى كجاء زيد ابن بكر أي يا ابن بكر أو كان مستفهماً عنه

٥٨١ ـ والضمُّ . إن لَمْ يَلِ الابنُ علما، أو يَـلِ الابْـنَ عَـلَـمٌ قـد حُـتِـمـا

أي: إذا لم يقع ابن بعد علم، أو لم يقع بعده علم، وجب ضمُّ المنادى، وامتنع فتحُه، فمثال الأول نحو: يا غلامُ ابن عمرو ويا زيدُ الظريف ابن عمرو ومثال الثاني: يا زيْدُ ابن أخينا

كهل زيد ابن بكر أو ثنى الابن أو جمع أو وقع بعد مثنى، أو جمع كما مر مثاله أو لم يضف لاسم أبيه حقيقة بل لضميره أو لجده أو معلمه أو للفظ ابن أو أخ مثلاً قال الدينوري في كتاب الرسم: أو للقلب غلب على أبيه أو صناعة اشتهر بها كجاء زيد ابن الأمير أو القاضي زاد الطبلاوي في نظم له: أو لأمه كعيسى ابن مريم فكل ذلك تثبت فيه الألف وهو مُقتضَى الشروط المارَّة لكن مر أنهم غلطوا من شرط تذكير العلمين في مسألة جواز الفتح. وقد قال في التسهيل: كل ما جوز فتح المنادى المضموم أوجب حذف تنوينه في غير النداء إلا لضرورة، وحذف ألف ابن خطأ ا هـ وفي الصبان: ومثل ابن في ذلك ابنة نظير ما مر. ولا فرق في كل ذلك بين كون العلم اسماً أو كنية أو لقباً على ما صرح به ابن خروف، وجزم الراعي بوجوب التنوين وثبوت الألف إذا كان العلم الأول مضافاً كجاء أبو محمد ابن زيد، واختاره الصفدي بعد نقله الخلاف فيه وكذا اختاره في إضافة الثاني كجاء زيد ابن عبد الله ا هـ.

قوله: **(والضم الخ)** مبتدأ خبره قد حتما. وإن لم يل شرط ويل الثاني عطف عليه والواو فيه بمعنى أو لأن انتفاء أحدهما كافٍ في تحتم الضم، والجواب محذوف لوجود شرط حذفه اختياراً وهو مضي فعل الشرط في المعنى كما سيأتي في عوامل الجزم أي فالضم متحتِّم أو إن قد حتما جوابه حذفت فاؤه للضرورة والشرط جوابه خبر المبتدأ ربط بالضمير في حتم. والوجه الأول أولى لعدم احتياجه إلى ضرورة كما مر غير مرة.

قوله: **(أي إذا لم يقع الخ)** دخل في هذا محترز ثلاثة شروط من المتقدمة عدم العلم الأول والفصل بينه وبين ابن كما ذكره الشارح، وكذا عدم ذكر ابن كيا زيد الفاضل إذ يصدق عليه أنه لم يقع الابن بعد علم لأن السالبة تصدق بنفي الموضوع، وقوله أو لم يقع الخ هو مفاد عجز البيت. وهو محترز شرط رابع أي عدم العلم الثاني فكل ذلك يجب فيه ضم العلم الأول كما إذا كان الابن غير صفة له بأن كان بدلاً منه أو عطف بيان وهو محترز شرط خامس. وكذا يجب الضم إن ثنى الابن أو جمع أو وقع بعد مثنى، أو جمع أو لم تكن البنوة حقيقية أما إذا كان العلم الأول غير مفرد وهو محترز الأول كيا عبد الله بن زيد فيجب نصبه.

قوله: **(يا غلام ابن عمر)** اعترض وجوب ضمه بأن النكرة الموصوفة يجب نصبها، أو يجوز على ما مر إلا أن يقال لعله وجوب نسبي بمعنى امتناع الفتح للاتباع، أو التركيب فلا ينافي في جواز النصب كشبيه المضاف أفاده الصبان.

فيجب بناء زيد على الضم في هذه الأمثلة، ويجب إثبات ألف ابن والحالة هذه.

٥٨٢ ـ واضْمُمْ، أو انصب. ما اضْطِراراً نُوِّنا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

تقدَّم أنه إذا كان المنادى مفرداً معرفة، أو نكرة مقصودة. يجب بناؤه على الضم، وذكر هنا أنه إذا اضطُرّ شاعرٌ إلى تنوين هذا المنادى كان له تنوينُه وهو مضموم، وكان له نصبُه، وقد ورد السماعُ بهما، فمن الأول قوله:

[٣٠٧] سلامُ الله يا مطرٌ عليها وَلَيْسَ عَلَيْكَ يا مَطر السَّلامُ(١)

ومن الثاني قوله:

[٣٠٨] ضربت صدرها إليَّ، وقالتْ: يَا عديًّا لقد وَقَتك الأواقي(٢)

٥٨٣ ـ وباضْطرارٍ خُصَّ جَمْعُ يا وألْ إلاَّ مع الله ومَحْكيِّ الجُمَلْ

٥٨٤ ـ والأكْثَرُ اللَّهُمَّ بالتَّعويضِ وشَذَّ يا اللَّهُمَّ في قريضِ

لا يجوز الجمعُ بين حرف النداء، وألْ في غير اسم الله تعالى، وما سمي به من الجُمل،

قوله: **(وأضمم الخ)** في تعبيره بالضم والنصب إشارة إلى أن المنون اضطراراً يكون مبنياً إذا ضم كحاله قبل الاضطرار ومعرباً إذا نصب رجوعاً لأصل الأسماء، وحينئذٍ يتعين في تابعه النصب، وفي الضم يجوز معه النصب.

قوله: **(مما له الخ)** بيان لما الأولى وحال منها، واستحقاق مبتدأ خبره بيّنا، وله متعلق به بتضمينه معنى أثبت، وجملة المبتدإ والخبر صلة ما الثانية.

قوله: **(ضربت صدرها إلى)** أي متعجبة من نجاتي مع ما لاقيت من الحروب على عادة النساء من ضرب صدورهن عند التعجب فإلي بمعنى مني متعلق بحال محذوفة كما ذكر، أو بضربت لتضمينه معنى تعجبت وأصل أواقي وواقى جمع واقية أي حافظة فأبدلت الواو الأولى همزة لما سيأتي في قوله: وهمزاً أول الواوين رد الخ.

قوله: **(في قريض)** فعيل بمعنى مفعول من قرضت الشيء قطعته سمي به الشعر لاقتطاعه من الكلام.

قوله: **(بين حرف النداء)** إشارة إلى أن ذكر المصنف يا، مثال لا قيد فمثلها باقي الأدوات.

---

(١) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه ص ١٨٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٦٦.
والشاهد فيه قوله: «يا مطرٌ»، والقياس: يا مطرُ بالبناء على الضمّ، لأنه منادى مفرد علم، ولكنّ الشاعر نوّنه اضطراراً لإقامة الوزن.

(٢) البيت من الخفيف، وهو للمهلهل بن ربيعة في الدرر ٣/٢٢؛ ولسان العرب مادة (وقي).
والشاهد فيه قوله: «يا عديًّا» حيث نصبه للضرورة الشعرية، وحقُّه البناء على الضم لأنه علم.

إلا في ضرورة الشعر كقوله:

[٣٠٩] فيـا الـغـلامـانِ الـلّـذَان فـرَّا أيّـا كُـمَـا أن تُـعْـقِـبـانـا شـرا[١]

وأما مع اسم الله تعالى ومحكيِّ الجمل فيجوز، فتقول يا ألله بقطع الهمزة ووصلها، وتقول فيمن اسمه الرَّجُلُ مُنطلق: يا الرجُلُ مُنطلقٌ أقبِلْ.

والأكثرُ في نداء اسم الله تعالى اللَّهُمَّ بميم مشددةٍ مُعوَّضة من حرف النداء، وشذّ الجمع

قوله: **(وأما مع اسم الله تعالى الخ)** زاد في التسهيل اسم الجنس إذا كان مشبهاً به نحو: يا الأسد شدَّة، أقْبِل، لأن تقديره يا مثل الأسد فحذف مثل، وأقيم المضاف إليه مقامه فلم تدخل يا في الحقيقة على أل، ولا يلزمه جواز: يا القرية على تقدير: يا أهل القرية لأن ذكر وجه الشبه في الأول يدل على معنى المضاف المحذوف وهو المثلية بخلاف هذا سم، وزاد المبرد ما سمى به من الموصول المحلى بأل مع صلته كيَا الذي قام، وصوبه الناظم وإن منعه سيبويه فإن سمى به بلا صلته منع نداؤه اتفاقاً صبان.

قوله: **(بقطع الهمزة)** أي لأنها لعدم مفارقتها له صارت كجزء من الكلمة فلم تحذف في النداء، وحينئذٍ تثبت ألف يا وجوباً، وقوله وَوَصْلُها، أي نظراً لأصلها وحينئذٍ تثبت ألف أو تحذف ففيه ثلاثة أوجه بخلاف يا المنطلق زيد فيجب قطع همزته مع ثبوت ألف يا لأن ما بدىء بهمزة الوصل فعلاً كان أو غيره يجب قطعها في التسمية به لصيرورتها جزأ من الاسم فتقطع في النداء أيضاً ولا يجوز وصْلها نظراً لأصالتها كما في الجلالة لأن له خواص ليست لغيره.

قوله: **(اللهم بميم الخ)** أي فهو منادى مبني علم ضم الهاء على المختار في محل النصب، والميم عوض عن يا فراراً من دخولها على أل وخصت الميم لمناسبتها ليا في أنها للتعريف عند حمير، وشددت لتكون على حرفين كيا، وأخرت تبركاً بالبداءة باسم الله تعالى إذ لا يجب كون العوض في محل المعوض منه كتاء عدة وألف ابن، أما البدل فيجب فيه ذلك كما في: ماء وماه وثعالي وثعالب فكل بدل عوض ولا عكس ولا يوصف اللهم عند سيبويه. كما لا يوصف غيره مما يختص بالنداء، وأجازه المبرد نحو ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمٰوٰتِ﴾ [الزمر:٤٦] وحمله سيبويه على النداء المستأنف، وقد تحذف منه أل فيصير: لاهم وهو كثير في الشعر.

---

(١) الرجز بلا نسبة في المقتضب ٤/٢٤٣، وهمع الهوامع ١/١٧٤.
والشاهد فيه قوله: «فيا الغلامان» حيث جمع حرف النداء و«أل» في غير لفظ الجلالة، وهذا لا يجوز إلاّ في الضرورة الشعرية.

بين الميم وحرف النداء في قوله:

[٣١٠] إنِّــي إِذَا مــا حــدثٌ ألــمَّــا أقُولُ: يـا الـلَّـهُـمَّ، يـا الـلَّـهُـمَّـا[1]

فصلٌ

٥٨٥ـ تَابِعَ ذي الضَّمِّ المُضَافَ دُونَ أَلْ أَلْزِمْهُ نَصْباً، كأَزَيْدُ ذَا الحِيَلْ

أي: إذا كان تابعُ المنادى المضمُوم مضافاً غير مُصاحب للألف واللام وجب نصبه، نحو: يا زَيْدُ صاحبَ عَمْرو.

قوله: **(إني إذا الخ)** الحدث بفتحتين الأمر الحادث من مكاره الدنيا وألما أي أنزل.

تتمة: تستعمل اللهم على ثلاثة أوجه: أحدها النداء المحض كما سمعته. ثانيها: أن يذكرها المجيب تمكيناً للجواب في ذهن السامع نحو: اللهم نعم في جواب: أزيد قائم. الثالث: أن تستعمل دليلاً على الندرة وقلة الوقوع أو بعده نحو: أنا أزورك اللهم لم تدعني، إذ الزيارة مع عدم الطلب قليلة ومنه قول المؤلفين: اللهم إلا أن يقال كذا قيل وهي على هذين موقوفة لا معربة ولا مبنية لخروجها عن النداء فهي غير مركبة لكن استظهر الصبان بقاءها على النداء مع دلالتها على التمكين أو الندرة فتكون معربة كالأول ولو سلم فيقال إنه منادى صورة فله حكمه والله أعلم.

فصل

قوله: **(تابع: ذي الضم)** نصب بمحذوف يفسره ألزمه، والمضاف صفته، دون أل حال من تابع أو من ضميره في المضاف قيل: ولو قال ذي البناء لشمل المثنى والجمع. وأنت خبير بأن البناء عند المصنف لفظي هو نفس الحركات وما ناب عنها فالضم الذي هو أحد أنواعه يصدق بالضمة وما ناب عنها فتدبر. والمراد الضم لفظاً أو تقديراً كيا سيبويه ذا الفضل. والمراد بالتابع هنا ما عدا النسق والبدل وهو النعت والبيان والتوكيد بقرينة ما بعده، واعلم أن تابع المنادى المشتمل على ضميره يجوز فيه الخطاب نظراً لكونه مخاطباً، والغيبة نظراً لكونه اسماً ظاهراً كيا زيد نفسك أو نفسه ويا تميم كلكم أو كلهم ويا ذا الذي قمت أو قام.

قوله: **(وجب نصبه)** أي مراعاة لمحل المنادى، ولا يجوز اتباعه للفظه لتعذر ضم النداء في المضاف وهذا إذا كانت إضافته محضة وإلاّ جاز لكونها في نية الانفصال كيا رجل ضارب زيد بالضم والنصب، ومثله الشبيه بالمضاف كما قاله الرضي وإن صرح السيوطي بوجوب نصبه

---

(١) الرجز لأبي خراش في شرح أشعار الهذليين ٣/١٣٤٦؛ ولأمية بن أبي الصلت في خزانة الأدب ٢/٢٩٥. والشاهد فيه قوله «يا اللهّم» حيث جمع حرف النداء، والميم المشددة التي يؤتى بها للتعويض عن حرف النداء، وهذا شاذ.

٥٨٦ ـ وَمَا سِوَاهُ انصب، أو ارفع، واجعلا كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقاً وبدلا

أي: ما سوى المضاف المذكور يجوز رفعُهُ ونصبُهُ. وهو المضافُ المصاحبُ لأل، والمفرد. فتقول: يا زيدُ الكريم الأب برفع الكريم ونصبه، ويا زَيْدُ الظّريفُ برفع الظريف ونصبه.

وحُكمُ عطف البيان والتوكيد حُكمُ الصفة؛ فتقول: يا رجُل زَيْدٌ، وزَيْداً بالرفع والنصب، ويا تميم أجمعون، وأجمعين.

وأما عطفُ النَّسق والبدلُ ففي حكم المنادى المستقلِّ، فيجب ضمه إذا كان مفرداً، نحو: يا رجُلُ زَيْد ويا رَجُلُ وَزَيْدُ كما يجب الضم لو قلت: يا زيد ويجب نصبُه إن كان مضافاً، نحو: يا زَيْدُ أبا عبد الله ويا زيد وأبا عبد الله، كما يجب نصبه لو قلت: يا أبا عبد الله.

٥٨٧ ـ وإنْ يَكُنْ مَصْحُوب ألْ ما نُسقَا فَفِيهِ وَجْهَان، ورفْعٌ يُنْتَقَى

إن قلت كيف ينعت المنادى وهو معرفة بالمضاف المذكور وشبهه مع أنه نكرة قلت: لا ينعت بذلك إلا النكرة المقصودة كما في الصبان، وقد مر أنه يتسامح في المعرفة الطارئة. وحينئذٍ فقول الشارح: يا زيد صاحب عمرو مشكل من وجهين كما لا يخفى. إلا أن يراد بصاحب الدوام أو أنه غلبت عليه الاسمية فتكون إضافته محضة، ويتعرف بها.

قوله: **(وما سوى المضاف المذكور)** أي من تابع ذي الضم خاصة فخرج تابع المنصوب فيجب نصبه مضافاً أو غيره محلًّى بأل أولا، إلا النسق والبدل فكمستقلٍّ لما يأتي.

قوله: **(والمفرد)** أي عن الإضافة فقط كيا زيد الظريف أو عنها وعن أل كيا رجل زيد، وكذا يا رجل ظريف بالرفع والنصب، ولا يرد وصف المعرفة بالنكرة لما مر. وكذا المضاف إضافة غير محضة مع خلوه من أل والمشبه به كما مر. عن الرضي.

قوله: **(برفع الكريم)** فيه تسمُّح فإن ضمة التابع إتباع للفظ المنادى لا إعراب ولا بناء كما قاله الدماميني فهو منصوب بفتحة مقدرة لحركة الإتباع، ولذلك ينوَّن إذا خلا من أل والإضافة لعدم بنائه، واعلم أن محل ذلك في النعت إذا كان طارئاً بعد النداء أما قبله فينصب منعوته لشبهه بالمضاف كما مر فينصب النعت تبعاً له.

قوله: **(ففي حكم المنادى المستقل)** أي لأن البدل على نية تكرار العامل وهو يا والعاطف كنائب عنه.

قوله: **(فيجب ضمه)** أي ضم بناءً فلا ينون كما يفيده ما بعده.

قوله: **(وإن يكن الخ)** اسمها ما نسق، ومصحوب أل خبرها مقدماً وهذا تقييد لقوله: كمستقل الخ، وخص التقييد بالنسق لأن البدل لا يكون إلا خالياً من أل إذ حرف النداء مقدر قبله فلا يجمع بينهما. وقوله: ورفع، مبتدأ سوَّغه التقسيم.

أي: إنما يجب بناء المنسُوق على الضم إذا كان مفرداً معرفة بغير أل.

فإن كان بأل جاز فيه وجهان: الرفعُ، وهو اختيار المصنف، ولهذا قال: ورفْعٌ يُنْتَقى أي: يُخْتَار؛ فتقول: يا زَيْدُ والغُلامُ بالرفع والنصب، ومنه قوله تعالى: ﴿يا جبالُ أَوِّبي مَعَهُ والطَّيْرُ﴾ [سبأ: ١٠] برفع الطير ونصبه.

٥٨٨ ـ وأيُّهَا، مصحُوب ألْ بعدُ صِفَةْ يلزمُ بالرَّفْعِ لدى ذي المَعْرِفَةْ

٥٨٩ ـ وأيُّهَذَا أيُّها الَّذي وَرَدْ وَوَصْفُ أيٍّ بِسِوَى هذا يُرَدْ

يقال: يا أيُّها الرَّجُلُ، ويا أيُّهَا ذا، ويا أيُّها الذي فعل كذا، فأيُّ منادى مفرد مبني على الضم، وها زائدة، والرَّجُل صفة لأيٍّ ويجب رفعه عند الجمهور، لأنه هو المقصود بالنداء،

قوله: **(وجهان)** أي لامتناع تقدير حرف النداء قبله بسبب أل فأشبه النعت في أن العامل فيه هو العامل في الأول فجاز فيه مراعاة لفظ الأول ومحله وظاهره جواز رفعه. ولو كان مضافا كيا زيد والحسن الوجه قال الصبان: ولا بعد فيه اهـ أي لأن إضافته تكون غير محضة أبداً في نية الانفصال إذ ما إضافته محضة لا تدخله أل.

قوله: **(والمختار الرفع)** أي تبعاً للفظه لما فيه من مشاكلة الحركة، ولكونه أكثر. واختار أبو عمرو[١] وغيره النصب لأن ما فيه أل لا يباشر حرف النداء فلا يشاكل لفظ ما باشره وتمسكاً بظاهر الآية فقد أجمع فيها القراء سوى الأعرج على نصب الطير عطفاً على محل جبال، وأجيب باحتمال أنه بالعطف على: فضلاً قبله أو بسخَّرنا مقدراً.

قوله: **(وأيها الخ)** مبتدأ خبره يلزم، ومصحوب أل مفعوله مقدَّم عليه، وبعد وصفة وبالرفع أحوال منه أي وأيها يلزم مصحوب أل حال كونه صفة له مرفوعاً كائناً بعده أو مصحوب أل مبتدأ ثانٍ خبره يلزم، والجملة خبر أيها حذف رابطها أي يلزمها.

قوله: **(ورد)** أفرد ضمير الفاعل إما لتأويله بالمذكور من أيهذا وأيها الذي، أو حذف خبر أحدهما لدلالة الآخر عليه أي ورد أيضاً، وقوله بسوى هذا أي المذكور من مصحوب أل وذا والذي.

قوله: **(فأي منادى مفرد)** أي نكرة مقصودة، وتكون بلفظ واحد وأن ثُنِّيَتْ صفتها أو جُمِعت كيا أيها الرجلان أو الرجال لكن يختار تأنيثها لتأنيث صفتها ﴿كيا أيتها النفس﴾[٢] ولا يجب كما قاله الدماميني.

قوله: **(وها زائدة)** أي حرف تنبيه زائد لا محل له لكنها تلزمها عوضاً عما فاتها من الإضافة كما عوضوا عنها ما الزائدة في نحو ﴿أَيّاً مَا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠] وخصت ها بالنداء

---

(١) أبو عمرو بن العلاء: زبان بن عمار. بصري من أئمة اللغة والأدب وأحدالقراء السبعة توفي سنة (١٥٤ هـ). انظر: «لسان الميزان» لابن حجر ٧/ ٤٧٦.

(٢) [الفجر: ٢٨].

وأجاز المازني نصبهُ قياساً على جواز نصب الظريف في قولك: يا زيد الظَّريفُ بالرفع والنصب.

ولا توصفُ أي إلا باسم جنس مُحلًّى بأل، أو باسم إشارة، نحو: يا أيُّها ذا أقبل أو بموصول مُحلًّى بأل يا أيُّها الذي فعل كذا.

٥٩٠ ـ وذُو إشارةٍ كأيٍّ في الصِّفَةْ   إنْ كانَ تَرْكُها يُفيتُ المَعْرِفَةْ

لأنه محل تنبيه، وما بالشرط لأنه يناسبه الإبهام، والأغلب فتح هذه الهاء، وقد تضم إذا لم يكن بعدها اسم إشارة.

قوله: **(ويجب رفعه)** أي تبعاً للفظها ففيه التسامح المار. وكذا يجب رفع نعته إذا نعت كيا أيها الرجل الفاضل فيمتنع نصب الفاضل تبعاً للمحل كما في الأشموني. والظاهر أن المانع من ذلك عدم السماع وإلا فتابع أي في محل نصب مثلها كما اختاره الصبان. ولم يوجد مانع من مراعاته في نعته كما وجد في أي.

قوله: **(لأنه المقصود بالنداء)** أي وأي وصلة لندائه لامتناع جمع حرف النداء وأل وهو مفرد فوجب ضمه كما لو باشره الحرف تنبيهاً على أنه المنادى، وخصت أي بالتوصل بها لوضعها على الإبهام واحتياجها للمخصص فتكون ألصق بما بعدها من غيرها ولما شابهها اسم الإشارة في ذلك قام مقامها.

قوله: **(محلى بأل)** أي الجنسية بحسب الأصل وإن صارت الآن للحضور كما تصير كذلك بعد اسم الإشارة، وخرج بها العهدية كالزيدين، والزائدة سواء قارنت الوضع كأليسع والسموأل أو كانت للمح الأصل كالحرث، أو في العلم بالغلبة كالنجم فكل ذلك لا يتوصل لندائه بأي، ولا بذا بل ينادى هو مجرداً من أل. وأجاز في شرح الكافية إدخال يا على أل الزائدة المقارنة للوضع كأليسع.

قوله: **(أو باسم الإشارة)** أي بشرط خلوه من الكاف فلا يقال: يا أيها ذاك الرجل خلافاً لابن كيسان، ولا يشترط نعته حينئذ بذي أل كما مثله الشارح، وفاقاً لابن عصفور والناظم بدليل قوله:

٣٤٠ ـ أيُّهَا ذَانِ كُلاَ زَادَكُمَا   وَدَعَانِي واغِلاً فِيمَن وَغَلْ[1]

بخلاف ما إذا نودي اسم الإشارة نفسه.

قوله: **(كأي في الصفة)** أي في لزومها ولزوم رفعها وكونها بأل من اسم جنس أو موصول دون اسم الإشارة، ولم يستثنه لظهور أنه لا يوصف بمثله، ويراعى فيه حال المشار إليه من جمع وغيره نحو: يا هذان الرجلان بخلاف أي كما مر.

---

(١) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في الدرر ٣/ ٣٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٥٤.

يقال: يا هذا الرجُلُ فيجب رفع الرجُل إن جعل هذا وُصْلَة لندائه كما يجب رفع صفة أي، وإلى هذا أشار بقوله: إن كان تركها يُفيتُ المعرفة. فإن لم يُجعَلِ اسْمُ الإشارة وصلةً لنداء ما بعده لم يجب رفعُ صفته؛ بل يجوز الرفع والنصب.

٥٩١ ـ في نَحْوِ سَعْدَ سَعْدُ الأوْسِ يَنْتَصِبْ   ثَــانٍ، وَضُــمَّ وافْــتَــحْ أَوَّلاً تُــصِــبْ

يقال: «يَا سَعْدُ سَعْدَ الأوْسِ» و:

[٣١١] «يــا تَــيْــمُ تَــيْــمَ عَــدِيٍّ»[١]

[٣١٢] يــا زَيْــدُ زَيْــدَ الــيَــعْــمَــلاتِ[٢]

قوله: **(يُفيت)** بضم الياء مضارع أفات الرباعي، ومفعوله الأول محذوف أي يفيت المخاطب معرفة المشار إليه.

قوله: **(إن جعل هذا وصلة لندائه)** بأن قصد نداء ما بعدها كقولك لقائم بين قوم جلوس: يا ذا القائم، ويا ذا الذي قام فإن قصد نداء اسم الإشارة وحده، وقدر الوقف عليه بأن عرفه المخاطب بدون وصف كوضع اليد عليه فلا يلزم وصفه، ولا رفع وصفه إذا وصف كغيره لكن لا يوصف بغير ما فيه أل كحاله في غير النداء.

قوله: **(في نحو سعد الخ)** أي من كل تركيب وقع فيه المنادى مفرداً وكُرِّر مضافا إلى غيره علَماً كان كما مثل أو اسم جنس كيا رجل القوم أو وصفاً كيا صاحب صاحب زيد خلافاً للكوفيين فإن لم يضف الثاني كيا زيد زيد لم يجب نصبه.

قوله: **(يا تيم تيم عدي)** احترز بالإضافة عن تيم مرة من قريش وتيم قيس وغيرهما.

قوله: **(اليعملات)** جمع يعملة وهي الناقة القوية على العمل، والذبل جمع ذابل بمعنى ضامرة وإضافة زيد إليها لاشتهاره بالحداء أي الغناء لها في السير.

---

(١) هذا جزء من بيت وتمامه:

يــا تَــيْــمَ تَــيْــمَ عَــدِيٍّ لا أبَــا لَــكُــمُ   لا يُــلْــقِــيَــنَّــكُــمْ فــي سَــوْأَةٍ عُــمَــرُ

وهو من البسيط، لجرير في ديوانه ص ٢١٢، ولسان العرب مادة (أبي).

والشاهد فيه قوله: «يا تيم تيم عدي» حيث أقحم «قيم» الثاني بين «تيم» الأوّل وما أُضيف إليه، فعامل الثاني في منع التنوين للإضافة معاملة الأوّل، ويجوز أن يضم «تيم» الأوّل على أنّه منادى علم، والثاني بدل منه.

(٢) هذا جزء من بيت وتمامه:

يــا زيــدُ زيــدَ الــيــعــمــلاتِ الــذّبَّــلِ   تــطــاول الــلــيــل عــلــيــكَ فــانــزل

وهو من الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص ٩٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٣٣، ٢/ ٨٥٥.

والشاهد فيه إقحام «زيد» الثاني بين الأول وما أضيف إليه، والتقدير: يا زيد اليعملات زيدها، فحذف الضمير اختصاراً، وقدَّم «زيداً» فاتصل بـ «اليعملات» فوجب له النصب.

فيجب **نَصْبُ الثاني**، **ويجوز في** الأول: الضم، والنصب.

فإن ضمّ الأوّلُ كان الثاني منصوباً على التوكيد، أو على إضمار أعني، أو على البدلية، **أو عطف البيان، أو على النداء.**

وإن نُصِبَ الأوّلُ: فمذهبُ سيبويه أنه مضاف إلى ما بعد الاسم الثاني، وإن الثاني مُقْحَم **بين المضاف والمضاف إليه،** ومذهبُ المبرد أنه مضاف إلى محذوف مثل ما أضيف إليه **الثاني، وأن الأصل: يا تيم عديٍّ** تيم عديٍّ فحذف عدي الأول لدلالة الثاني عليه.

المنادى المُضافُ إلى يَاءِ المُتكلِّم

٥٩٢ ـ واجْعَلْ مُنادَى صَحَّ إن يُضفْ لِيَا كَـعَـبْـدِ عَـبْـدي عَـبْـدَ عَـبْـدا عَـبْـدِيَـا

إذا أُضِيفَ المنادى إلى ياء المتكلم: فإما أن يكون صحيحاً، أو معتلاً.

فإن كان معتلاً فحكمهُ كحكمه غيْر مُنادًى، وقد سبق حكمه في المضاف إلى ياء المتكلم.

قوله: (فإن ضم الأول) أي لكونه مفرداً معرفة.

قوله: (على التوكيد) أي للأول باعتبار محله قاله المصنف: وتعقب بأنه لا يصح توكيداً **معنوياً لأنه ليس من ألفاظه، ولا لفظياً** لاتصاله بما لم يتصل به الأول، ولاختلاف جهتي التعريف **إذ تعريف الأول بالعلمية أو النداء،** والثاني بالإضافة لأنه لا يضاف حتى يجرد من العلمية. **وللمصنف أن يكتفي في التوكيد اللفظي** بظاهر التعريف. وإن اختلفت جهته أو اتصل به شيء.

قوله: (والثاني مقحم) أي زائد بناءً على جواز زيادة الأسماء. والفصل به بين المتضايفين **كلا فصل لاتحاده بالأول لفظاً ومعنًى.** وكان حقه أن ينون لعدم الإضافة لكنه ترك للمشاكلة. **وعليه ففتحته إتباع للأول فيما يظهر** لأنه غير مطلوب لعامل. وصرَّح الأشموني بنصب الثاني **توكيداً لفظياً، ويوافقه تفسير الحفيد** الإقحام بالتأكيد اللفظي ففتحته أعراب، ويغتفر الفصل به، **وعدم تنويه لما مر ولا يصح** جعله بدلاً أو بياناً كما كان في صورة الضم إذ لا يكونان إلا بعد **تمام الأول كما مر في: زيد بن سعيد.**

قوله: (إنه مضاف إلى محذوف الخ) أي، ونصب الثاني حينئذ عل أحد الأوجه الخمسة المذكورة عند ضم **الأول ويقي** مذهب ثالث وهو تركيب الاسمين كخمسة عشر، وجعل **مجموعهما** منادى **مضافاً إلى ما** بعد الثاني منصوباً بفتحة مقدرة لحركة البناء التركيبي على **الاسم الثاني، وأما حركة الأول** ففتحة بنيَّة كما هو ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم.

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

قوله: (وقد سبق حكمه) وهو ثبوت ياء المتكلم مفتوحة على الأفصح فيما آخره ألف أو

وإن كان صحيحاً جاز فيه خمسةُ أوْجهٍ:

أحدها: حذفُ الياء، والاستغناء بالكسرة، نحو: يا عبد، **وهذا هو الأكثر.**

الثاني: إثباتُ الياء ساكِنةً، نحو: يا عبدي وهو دُون **الأول في الكثرة.**

الثالث: قلبُ الياء ألفاً، وحذفُهَا، والاستغناء عنها بالفتحة، **نحو: يا عَبْدَ.**

واو أو ياء غير مشددة كفتاي ومسلمي وقاضي، وحذفها **فيما آخره ياء مشددة مع كسر ما قبلها** أو فتحه كما مر بيانه وتجويز العصام حذفها في المثنى والجمع **اكتفاء بيائهما يردُّه الْتِباس الجمع** حينئذٍ بالمفرد المضاف للياء ساكنة.

قوله: **(وإن كان صحيحاً)** أي أو معتلاً يشبهه.

قوله: **(جاز فيه خمسة أوجه)** أي بشرط أن لا يكون **المضاف وصفاً مفرداً عاملاً** كياء مكرمي وإلا تعين إثبات يائه مفتوحة أو ساكنة لشدة طلبه لها. **أما في المثنى والجمع فتفتح فقط** لأنه من المعتل.

قوله: **(وهو دون الأول)** ويليه في الكثرة إثبات الياء **مفتوحة ثم قلبها ألفاً، ثم** حذف الألف فهو أضعفها ولذا منعه الأكثرون لكن أجازه الأخفش **والفارسي كقوله:**

٣٤١ ـ ولستُ براجعٍ ما فاتَ منّي بلَهْفَ ولا بِلَيْتَ وَلا لَوانّي[1]

أي بقولي: يا لهفاً، ولم يرتبها المصنف لضيق النَظم. **وكان على الشارح بيانه، وتقدَّم** أن سكون الياء أصلٌ أول لأنه أصل كل مبني، والفتح **أصلٌ ثانٍ لأنه أصل ما بُنِيَ على** حرف واحد، وبقي وجه سادس وهو ضم الاسم بعد حذفها كالمفرد **اكتفاء بنية الإضافة. وإنما يكون** ذلك فيما يكثر نداؤه مضافاً للياء كالرب والأبوين والقوم **لا نحو: الغلام قرىء ﴿رَبُّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾** [يوسف:٣٣] وحكي: يا رب اغفر لي ويا أم لا **تفعلي بالضم فهو منصوب لإضافته** تقديراً لكن منع ظهور نصبه مشاكلة المفرد فعلى هذا **لا يجوز في تابعه إلا النصب لكن جوز** أبو حيان رفعه إجراء له كالمفرد في حكم التابع أيضاً.

قوله: **(قلب الياء ألفاً)** أي لخفتها، ويُتَوَصَّلُ إليها **بفتح ما قبل الياء أولاً ليجري على** قاعدة القلب، والظاهر **أن هذه الألف اسم في محل جر بالإضافة كأصلها، وإن الفتحة قبلها** لمناسبتها ونصب النداء مقدر سم.

قوله: **(وفتح)** مبتدأ سوغه التقسيم، وكسر **عطف عليه وحذف الياء عطف على كسر** والواو فيه بمعنى مع أي أو كسر مع حذف الياء واستمر **أي اطَّرد** خبر. **وأفرده على إرادة** المذكور لا لأن العطف بأو لأنّ أو التقسيمية كالواو.

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في لسان العرب مادة (لهف).

الرابع: قلبُها ألفاً، وإبقاؤها، وقلب الكسرة فتحةً، نحو: يا عبدا.

الخامس: إثباتُ الياء مُحرَّكة، بالفتح، نحو: يا عبديَ.

٥٩٣ ـ وفَتْحٌ أوْ كَسْرُ وحذْفُ اليا اسْتَمَرّ في يـا ابـنَ أمَّ، يـا ابـن عَـمَّ. لا مـفـرّ

إذا أُضيف المنادى إلى مضاف إلى ياء المتكلم وجب إثبات الياء، إلا في ابن أم وابن عم فتحذف الياء منهما لكثرة الاستعمال، وتكسر الميم أو تفتح؛ فتقول: يا ابن أمَّ أقبل ويا ابن عمَّ لا مفرَّ بفتح الميم وكسرها.

٥٩٤ ـ وفـي الـنِّـدا أبـت، أمَّـت عَـرَضْ واكْسِـر أو افْتَـحْ، ومن الْـيَـا التَّـا عِـوَضْ

يقال في النداء: يا أبَتِ، ويا أُمَّتَ بفتح التاء وكسرها، ولا يجوز إثباتُ الياء: فلا

قوله: **(إلا في ابن أم)** مثل ابن ابنة، وكذا بنت كما في التصريح.

قوله: **(فتحذف الياء منهما)** أي وجوباً، وأما إثباتها في قوله:

٣٤٢ ـ * يا ابْنَ أمِّي وَيَا شُقَيِّقَ نَفْسِي(١) *

وقلبها ألفاً في قوله:

٣٤٣ ـ * يا ابْنَةَ عَمَّا لا تَلُومِي وَاهْجَعِي(٢) *

فضرورة.

قوله: **(وتكسر الميم)** أي لتدل على الياء المحذوفة وهو أجود من الفتح.

قوله: **(أو تفتح)** هو عند الكسائي لمناسبة الألف المحذوفة المنقلبة عن الياء فإعرابه مقدَّر للمناسبة، وعند البصريين فتح بناء لتركيب الاسمين كخمسة عشر، وهو مضاف للياء تقديراً كما قاله الرضي. فإعرابه مقدر لحركة البناء التركيبي، ويحتمل قطعه عن الإضافة أصلاً فيقدر فيه الضم كخمسة عشر.

قوله: **(ومن الياء)** متعلق بعوض الواقع خبراً عن التاء.

قوله: **(يا أبت)** أي زيادة على اللغات الست في: يا عبدي كما يفيده قول المصنف: عرض. فأبت منادى منصوب لأنه مضاف للياء المحذوفة المعوض عنها تاء التأنيث فهي حرف إذ لم تنقلب الياء إليها كالألف، ونصبه مقدر لفتحة مناسبة التاء إذ هي تقتضي فتح ما قبلها أبداً، وخصت التاء بالتعويض لمناسبتها للياء في أنها تزاد آخر الاسم للتفخيم كعلامة وهو يناسب الأب والأم، وقد تُبْدَل هاءً وَقْفاً وخطاً، وبهما قرىء في السبع ورسمت في المصحف بالتاء كما في التسهيل فالأولى موافقته.

---

(١) لم نجده في المصادر التي بين أيدينا.

(٢) الرجز لأبي النجم في لسان العرب مادة (عمم).

والشاهد فيه قوله: «يا ابنة عمّا» والأصل: ابنة عمّي، فقلب الياء ألفاً كراهةً لاجتماع الكسرة والياء.

تقول: يا أبتي، ويا أمَّتي، لأن التاءَ عوض من الياء، ولا يجمع بين العوض والمعوّض منه.

أسماء لازَمَت النِّداءَ

٥٩٥ ـ وَفُلُ بعضُ ما يُخَصُّ بالنِّدا ... لُوءَمَانُ، نَوْمَانُ كَذَا، واطَّرَدا
٥٩٦ ـ في سَبِّ الأُنثى وَزْنُ يا خَبَاث ... والأمْرُ هكذا من الثُّلاثي
٥٩٧ ـ وَشَاعَ في سَبِّ الذُّكُورِ فُعَلُ ... ولا تَقِسْ، وَجُرَّ في الشِّعْرِ فُلُ

من الأسماء ما لا يستعمل إلا في النداء، نحو: يا فُل أي: يا رَجُلُ، أو يا لُؤمانُ للعظيم

قوله: (بفتح التاء) هو الأقيس تبعاً لما هي عوض عنه، والكسر أكثر وهو عوض عن كسر مناسبة الياء لزواله بالتاء وسمع ضمها. وقد قرىء بهن فالجملة تسع لغات في نداء الأبوين.

قوله: (ولا يجوز إثبات الياء) ولا الألف المنقلبة عنها، وأما قوله:

٣٤٤ ـ أيا أبَتي لا زِلْتَ فِينَا قائِماً ... لَنَا أَمَلٌ فِي العَيْشِ ما دُمْتَ عائِشا[1]

وقوله:

٣٤٥ ـ * يا أبَتا عَلَّكَ أو عَسَاكَا[2] *

فضرورة لكن الثاني أهون لذهاب صورة الياء المعوض عنها بل قيل لا ضرورة فيه لأن هذه الألف لم تنقلب عن الياء، بل هي التي تلحق المنادى البعيد والمندوب والمستغاث فتكون لغة عاشرة والله أعلم.

أسماء لازَمَت النداء

لازمت فعل ماض كضاربت لرسم التاء مجرورة فالنداء مفعوله وبقطع النظر عن الرسم يحتمل أنه اسم فاعل كضاربة أماً، منون، والنداء مفعوله أو هو مضاف له.

قوله: (بعض ما يخص) أفاد أن هناك ألفاظاً أخَر تختص بالنداء كأبتِ وأمتِ واللهم.

قوله: (وزن يا خباث) فاعل اطرد وفي سب متعلق به، والأمر عطف على وزن بحذف مضافين أي واطرد اسم فعل الأمر حال كونه كخباث هذا في الوزن والبناء على الكسر. وكذا في الشروط، وقوله: من الثلاثي، متعلق باطَّرد فهو راجع لهما لأنه شرط في كلٍّ منهما.

قوله: (يافل) بضم الفاء واللام وللأنثى فلة بضم الفاء فقط، وأصلهما عند الكوفيين فلان

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التصريح ٢/١٧٨؛ وشرح الأشموني ٢/٤٥٨.

(٢) الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٨١؛ وشرح شواهد المغني ١/٤٣٣.

اللُّؤم، ويا نَوْمَانُ للكثير النوم، وهو مسموع.

وأشار بقوله: واطّردا في سبِّ الأنثى إلى أنه ينقاس في النداء استعمال فَعالِ مبنًياً على الكسر في ذمِّ الأنثى وسبِّها، من كل فعل ثلاثي، نحو: يا خَبَاث، ويا فَسَاقِ، ويا لكاع.

وكذلك ينقاسُ استعمالُ فعال، مبنياً على الكسر، من كل فعل ثلاثي، للدلالة على

وفلانة حذفت منهما الألف والنون للترخيم، وكلها كنايات عن الأعلام الشخصية. وكذا قال ابن عصفور والشلوبين والمصنف إلا أن الحذف عندهم للتخفيف لا للترخيم وإلا لقيل للذكر: فُلا وللأنثى فلان كما يُعْلَم مما يأتي قال المصنف: ولا ينقصان في غير النداء إلا للضرورة وهو المراد بقوله هنا: وجر في الشعر فل، والصحيح عند البصريين أن فل وفلة كنايتان عن نكرتين من جنس الإنسان كما أشار إليه الشارح بقوله: أي يا رجل. وهما المختصان بالنداء لا يخرجان عنه أصلاً، وأما الآتي في الشعر فأصله فلان حذف للضرورة ومادتهما فلي بالياء، وأما فلان وفلانة فكنايتان عن الأعلام الشخصية ولا يختصان بالنداء ومادتها فلن بالنون فهما غيرهما معنىً ومادة وحكماً.

قوله: (يا لؤمان) بضم اللام وسكون الهمزة هوالعظيم اللؤم أي الشحّ ودناءة النفس وبمعناه وحكمه يا مُلْئِمُ ويا مُلئِمان ويا مُخْبِثانَ ونَومان بفتح النون والأكثر في بناء مفعلان كونه للذم كما ذكر وقد جاء في المدح كيا مطَيبان ويا مكرمان، ولا يخرج عن النداء. وأما قولهم: رجل مكرمان وامرأة ملئمانة فعلى إضمار القول أي مقول فيه يا مكرمان.

قوله: (وهو مسموع) أي مقصور على السماع بإجماع في جميع الأوصاف المذكورة كما يفيده تعبير المصنف باطرد فيما بعدها إلا مفعلان ففي القياس عليه خلاف.

قوله: (في النداء الخ) إنما يختص فُعَال بالنداء إذا كان وصفاً للذم كما ذكر بخلاف العلم كقطام وأما قوله:

٣٤٦ ـ أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إِلى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ[1]

فعلى تقدير مقول فيها: يا لكاع أو هو ضرورة.

قوله: (مبنياً على الكسر).

اعلم أن فعال أمر كنزال مبني لشبهه الحرف في الجمود كسائر أسماء الأفعال، أو لتضمنه معنى لام الأمر، وفِعال وصفاً مبني لشبهه الأمر وزناً وعدلاً لأنه معدول عن فاعله كما أن الأمر معدول عن افعل. فهو مشبه للحرف بالواسطة، وبنيا على حركة لالتقاء الساكنين، وكانت كسرة لأنها لأصل.

قوله: (ويا لكاع) أي يا خبيثة.

---

(١) البيت من الوافر، وهو للحطيئة في ملحق ديوانه ص ١٥٦؛ ولأبي الغريب النصري في لسان العرب مادة (لكع).

الأمر، نحو: نَزَال، وضراب، وقَتَالِ أي: انْزِلْ، واضْرِبْ، واقْتُلْ.

وكثر استعمال فُعل في النداء خاصة مقصوداً به سبُّ الذكُور، نحو: يا فُسَقُ، ويا غُدرُ، ويا لُكعُ ولا ينقاس ذلك.

وأشار بقوله: وَجُرَّ في الشعر فُلُ إلى أن بعض الأسماء المخصوصة بالنداء قد تستعمل في الشعر في غير النداء، كقوله:

[٣١٣] تَضِلُّ مِنْهُ إِبِلي بالهوجَلِ فِي لُجَّةٍ أَمْسِكْ فُلاناً عَنْ فُلِ(١)

الاستغاثة

٥٩٨ ـ إِذَا اسْتُغيث اسْمُ مُنَادى خُفِضَا بِاللامِ مَفْتُوحاً كَيَا لِلْمُرتَضَى

قوله: (للدلالة على الأمر) ذكره هنا استطرادي لمناسبة خباث في وزنه وبنائه على الكسر وشروطه لأن كلاً منهما لا يبنى إلا من ثلاثي تام كامل التصرف فلا يبنيان من مزيد ونحو دَرَاك من أدرك سماعي، ولا من ناقص، ولا جامد، ولا من نحو: يذر ويدع لعدم تمام تصرفهما.

قوله: (يا فُسَقْ الخ) بوزن عمر ممنوع من الصرف للوصفية والعدل عن فاسق وغادر. وأما لُكَع فعن ألكع لأنه من لَكَعَ لَكَاعَةً كظرف ظرافةً فهو أَلْكَعُ أي لئيم فعُدِلَ عنه إلى لكع للمبالغة، ولم يسمع من هذا النوع إلا هذه الثلاثة وخبث معدول عن خبيث.

قوله: (قد تستعمل في الشعر) ضعيف كما مر.

قوله: (في لجة) متعلق بقوله قبله:

٣٤٧ ـ * تدافع الشيبُ ولم تقبل(٢) *

والشيب بالكسر حكاية صوت شرب الإبل أطلق عليها نفسها، واللجة بالفتح اختلاط الأصوات في الحرب وأمسك الخ صفة لها بتقدير مقول فيها أمسك الخ يصف الشاعر إبلاً أقبلت متزاحمة متدافعة فشبهها بقوم في لجة متدافعين يقال فيهم: أمسك فلاناً عن فلان أي أحجز بينهم والله أعلم.

الاستغاثة

هي نداء من يخلص من شدة، أو يعين على دفعها، ولا يستعمل فيها من حروف النداء إلا يا، ويمتنع حذفها كما مر.

---

(١) الرجز لأبي النجم في شرح شواهد المغني ١/ ٤٥٠؛ ولسان العرب مادة (لجج) (فلن).

والشاهد فيه قوله: «عن فلِ» حيث استعمل فيه كلمة «فل» في غير النداء، فجرها بحرف الجر، للضرورة. وقيل: الأصل «فلان» وحُذفت الألف والنون للضرورة اللغة: «الهوجل»: المفازة التي لا معالم بها.

(٢) الرجز لأبي النجم في شرح أبيات سيبويه ١/ ٤٣٩؛ وشرح التصريح ٢/ ١٨٠ وقبله: «في لَجَّةٍ أَمسِكْ فُلاناً عَنْ فُلِ».

يقال: يا لزيدٍ لعمرو فيجر المستغاث بلام مفتوحة، ويجر المستغاث له بلام مكسورة، وإنما فتحت مع المستغاث لأن المنادى واقع موقع المضمر، واللام تُفتحُ مع المضمر، نحو: لَكَ، ولَهُ.

قوله: **(كيا للمرتضى)** أفاد أنه يجوز اقتران المستغاث بأل، وهو إجماع لأن يا لم تباشره بخلاف غيره من المناديات.

قوله: **(فيجر المستغاث بلام)** أي فهو معرب وإن كان منادى مفرداً لأن تركيبه مع اللام أعطاه شبهاً بالمضاف، ونصب النداء مقدر فيه لحركة حرف الجر، وإنما يعرب إذا وجدت اللام، وإلا فكغيره من المناديات كما سيأتي. وإذا كان معرباً قَبِل النداء وإلا بقي على بنائه كيا لهذا فذا مبني على السكون في محل نصب على النداء صبان. وينبغي كونه في محل جر باللام، ويجوز في تابع المستغاث الجر على اللفظ والنصب على المحل أي الموضع المقدر وهو النصب لأنه مفعول به، وليس له موضع رفع حتى يتبع به وعن الرضي تعين الجار.

قوله: **(بلام مفتوحة)** أي مع غير ياء المتكلم أما معها فتكسر كقوله:

٣٤٨ ـ فَيَا شَوْقُ ما أَبْقَى ويا لِي من النَّوَى ويـا دَمْعُ ما أَجْرَى ويا قَلْبُ ما أصبَى[1]

أجاز أبو الفتح أن يكون استغاث بنفسه، وكسر اللام لمناسبة الياء. ولكن الصحيح أن: يا لي لا يقع إلا مستغاثاً لأجله والمستغاث به محذوف وفاقاً لابن عصفور، واعلم أنه اختلف في هذه اللام فقيل هي بقية آل، والأصل: يا آل زيد فحذف الهمزة تخفيفاً فالتقت الألف بعدها بألف يا فحذفت إحداهما للساكنين، وبقيت اللام فهي اسم مضاف إلى زيد، ونصب النداء ظاهر فيها لا مقدر في زيد ونقله المصنف عن الكوفيين، ومذهب الجمهور أنها لام الجر وفتحت لما في الشارح وللفرق بين المتسغاث به وله فقيل زائدة لا تتعلق بشيء، والصحيح أنها أصلية فعند سيبويه تتعلق بفعل النداء بتضمينه معنى ما يتعدى باللام كألتجىء، وقيل بحرف النداء نيابته عن الفعل، ولا بد من التضمين هنا أيضاً.

قوله: **(ويجر المستغاث له)** أي من أجله وهو إما منتصر له فتتعين اللام كقول عمر: يا لله للمسلمين، أو منتصر عليه فقد تخلفها من لأنها تأتي للتعليل مثلها كقوله:

٣٤٩ ـ يا لـلرِّجالِ ذَوِي الأَلْبَابِ مِنْ نَفَرٍ لا يَبْـرَحُ الـسَّـفَـهُ الـمُـردي لَـهُـمْ دينـا[2]

قوله: **(مكسورة)** أي على أصل لام الجر مع الظهر أما مع الضمير فتفتح كيا لزيد بذلك

---

(١) البيت من الطويل، وهو للمتنبي في ديوانه ١/ ١٨٥؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/ ٢٠٨.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر ٣/ ٤٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٦٣.

٥٩٩ ـ وافتح مع المَعْطُوفِ إنْ كرِّرْتَ يا ... وفـي سِـوَى ذلـك بـالـكَـسْـر ائـتـيَـا

إذا عُطِفَ على المستغاث مستغاثٌ آخر: فإما أن تتكرر معه يا أولا.

فإن تكررت لزم الفتحُ، نحو: يا لَزَيْدٍ ويا لعمرو ويا لبكر.

وإن لم تتكرر لزم الكَسْرُ، نحو: يا لزيد ولعمرو ولبكر كما يلزم كَسْرُ اللام مع المستغاث له، وإلى هذا أشار بقوله: وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا، أي: وفي سوى المستغاث والمعطوف عليه الذي تكررت معه يا اكسر اللام وُجُوباً، فتكسر مع المعطوف الذي لم تتكرر معه يا ومع المستغاث له.

٦٠٠ ـ وَلامُ ما استُغِيثَ عَاقبتْ أَلِفْ ... ومـثـلُـهُ اسْـمٌ ذو تـعـجُّـبٍ أُلِـفْ

تحذف لام المستغاث ويؤتى بألفٍ في آخره عوضاً عنها، نحو: يا زيدا لعمرو ومثلُ

إلا مع ياء المتكلم على ما مر. وإذا قلت: يالك احتمل أن المخاطب مستغاث به وله، وهي متعلقة بفعل مقدر بعد المستغاث به غير فعل النداء أي أدعوك لزيد فالكلام جملتان، وقيل بفعل النداء أو بيا النائبة عنه أو بحال محذوفة من المستغاث به أي مدعوّاً لزيد فهو جملة واحدة.

قوله: **(وافتح)** مفعوله ضمير اللام محذوفاً، وقوله: مع المعطوف، أي مع المُسْتَغاث به المعطوف أن كُررت يا كما تفتح مع المعطوف عليه المذكور في البيت قبله.

قوله: **(أي في سوى المستغاث الخ)** أفاد أن اسم الاشارة في المتن راجع لما في البيت الأول والثاني على تأويلهما بالمذكور فيفيد اختصاص الكسر بالمعطوف بلا ياء، وبالمستغاث له كررت يا أم لا، ولا يصح إرجاعه للتكرار أو المفهوم من كررت ولا للمعطوف مع التكرار لئلاً يشمل المستغاث الأول فيناقض قوله: اللام مفتوحاً مع أن أولهما يفيد عدم الكسر في المستغاث له عند التكرار وليس كذلك.

قوله: **(ألف)** مفعول عاقب وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة أو فاعله، والمفعول محذوف أي عاقبتها ألف أيَ ناوبتها من العقبة، وهي النوبة فكلٌ يجيء نوبة.

قوله: **(عوضاً عنها)** فلا يجمع بينهما، وقد يخلو منهما فيجعل كالمنادى في الحكم كقوله:

٣٥٠ ـ * ألا يَـا قَـوْمِ لِـلْـعَـجَـبِ الـعُـجَـابِ *

فقوم بالكسر على حذف ياء المتكلم ونصبه مقدر ويصح ضمه بقطعه عن الإضافة أصلاً.

قوله: **(يا زيدًا)** الظاهر أنه حينئذ مبني على ضم مقدّر لمناسبة الألف في محل نصب على النداء قياساً على ما صرح به الشاطبي من أن المفرد مع ألف الندبة ضمه مقدر أفاده سم ويس فيجوز في تابعه الرفع اتباعاً لهذا الضم المقدر والنصب عل المحل ولا وجه لما نقل عن الرضي

المستغاثِ المتعجَّبُ منه، نحو: يااللدّاهية ويا للعجب فيجر بلام مفتوحة كما يجر المستغاث، وتعاقِبُ اللام في الاسم المتعجَّب منه ألفٌ؛ فتقول: يا عجباً لزيد.

النُّدْبةُ

٦٠١ ـ ما للمُنادى اجْعَلْ لمندُوب، وما نُكِّـر لَـمْ يُـنْـدَبْ، ولا مـا أبْـهِـمَـا

٦٠٢ ـ وَيُندبُ الموصُولُ بالَّذِي اشْتَهَرْ كـبِـئـر زَمْـزَمٍ يَـلِـي وَا مَـنْ حَـفَـرْ

والجامي من بنائه على الفتح ومنع الرفع في تابعه صبان. فإن لحقت الألف مضافاً كيا غلام زيد أظهر نصبه في الأول، وقدر الجر في الثاني للمناسبة أو مثنى أو جمعاً فالظاهر أن تكون بعد نونهما، وأنهما يبنيان على ما يرفعان به من ألف أو واو فيقال: يا زيد أنا ويا زيدونا فتأمل.

قوله: **(نحو يا للداهية)** أي تعجباً عن عظمها، وقولهم: يا للماء والعشب، تعجباً من كثرتهما وظاهر كلامه أن الاستغاثة غير باقية، بل هو مستعمل في محض التعجب، ويحتمل أنها باقية مع إشراب اللفظ معنى التعجب لكنها ليست استغاثة حقيقية لأنه ليس منادى حقيقة كما صرح به الرضي بل تنزيلاً. فإذا قلت: يا للماء فكأنك تناديه، وتقول: احضر حتى يتعجب منك، ويا لَلْعَجَب احضر حتى يروك فهذا وقتك، فاللام مفتوحة مثلها في يالزيد، ويجوز كسرها باعتبار أنه مستغاث له محذوف أي يالقومي للعجب وللماء وللدواهي فإن أتىٰ بالألف تعين الاعتبار الأول. خاتمة: إذا وقف على المستغاث والمتعجب منه مع الألف جاز إلحاقها هاء السكت كما سيأتي في الندبة والله أعلم.

الندبة

هي بضم النون لغةً: مصدر ندب الميت إذا ناح عليه، وعدد خصاله، وأكثر من يتكلم بها النساء لضعفهن عن احتمال المصائب، وعرفاً: نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه.

قوله: **(ما للمنادى الخ)** يشير إلى أن المندوب ليس منادى، وهو كذلك لأنه لم يطلب إقباله، ومن ثم أجازوا ندب المضاف لضمير المخاطب كواغلامك مع منع ندائه لما مر تصريح، ونقل الفارضي عن ابن يعيش أنه منادى. ويمكن الجمع بما صرح به الرضي من أنه منادى مجازاً لا حقيقة فإذا قلت: يا محمداه، فكأنك تقول له: أقبل فإني مشتاق إليك، وواحزناه احضر حتى يعرفك الناس فيعذروني فيك.

قوله: **(ولا ما أبهما)** عطف على الضمير المستتر في يندب للفصل بلا على حد ﴿ما أَشْرَكْنَا ولا آبَاؤُنا﴾ [الأنعام:١٤٨].

قوله: **(ويندب الموصول)** في قوة الاستثناء من المبهم كما بينه الشارح.

قوله: **(بالذي)** متعلق بالموصول لا بيندب. وقوله اشتهر أي به فحذف العائد لجره بما جر الموصول، وإن لم يتّحد عامل الحرفين لأنه غير شرط عند المصنف كما نقله عنه

المندوب هو: المتفجّعُ عليه، نحو: وازيداه، والمتوجّع منه نحو: واظهراه.

ولا يندب إلا لمعرفة، فلا تندب النكرة. فلا يقال وارَجُلاهْ، ولا المبهم: كاسم الإشارة، نحو: وا هذاه ولا الموصولُ، إلا إن كان خالياً من أل واشتهر بالصلة، كقولهم: وا من حفر بئر زمزماه.

٦٠٣ ـ ومُنْتَهَى المَنْدُوبِ صِلهُ بالأَلِفْ   مَتلُوَهَا إنْ كَانَ مِثلَهَا حُذِفْ

الشاطبي، أفاده السجاعي.

قوله: **(كبئر زمزم الخ)** مثال للموصول بما اشتهر به، وبئر بالنصب على حكاية مفعوليته لحفر، وقوله: يلي الخ، حال منه، وأصل زمزم زممم بثلاثة ميمات أبدلت الثانية زاياً.

قوله: **(المتفجع عليه)** أي لفقده حقيقة أو تنزيلاً كقول عمر حين أُخبِر بجُدبٍ أصاب بعض العرب: واعمراه واعمراه.

قوله: **(والمتوجع منه)** هو إما سبب الألم كوا مصيبتاه واحزناه وإما محله كواظهراه وارأساه، وقيل هذا يسمى المتوجع له.

قوله: **(إلا المعرف)** أي بالعلمية أو بالإضافة أو بالصلة المشتهرة بشرط الخلوّ من أل كما في المنادى.

قوله: **(فلا تندب النكرة)** أي لفوات غرض الندبة وهو الإعلام بعظمة المندوب وهذا في المتفجع عليه لا في المتوجع منه فيجوز وامصيبتاه، وإن جهلت المصيبة قيل ومثله المتوجع له كواظهراه لكن يمكن أنه مضاف لياء المتكلم محذوفة.

قوله: **(ولا الموصول)** الأولى، والموصول ليكون مثالاً ثانياً للمبهم لأنه منه، ومنه أيضاً الضمائر وأي فلا يقال واأنتا، ولا واأيهم قائم، لعدم تعينها إلا إذا جعل شيء من ذلك علماً واشتهر.

قوله: **(وامن حفر الخ)** وا: حرف نداء وندبة. ومن منادى مندوب وضمه مقدر لسكون البناء الأصلي لأن الموصول من المفرد كما مر. ولحاق الألف لم يؤثر فيه شيئاً لعدم اتصالها به، وجملة حفر صلته، وزمزم إن اعتبر مذكراً كالقليب أو المكان فمنصرف تقدر فيه كسرة الجر لمناسبة الألف، أو مؤنثاً كالبئر فغير منصرف وتقدر فيه الفتحة نيابة عن الكسرة، وأما الموجودة فلمناسبة الألف.

قوله: **(ومنتهى المندوب)** أي حقيقة أو حكماً كالعلة فإنها في حكم الآخر.

قوله: **(صله بالألف)** أي جوازاً كما سيأتي.

قوله: **(متلوها)** أي الذي قبلها. وهو آخر المندوب إن كان الفاً مثلها حذف إذ لا يمكن اجتماعهما فالمحذوف آخر المندوب لا ألف الندبة لأنه أتى بها الغرض.

٦٠٤ ـ كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلْ مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، نِلْتَ الأَمَلْ

يلحقُ آخر المنادى المندوب ألفٌ، نحو: وَازيدا لا تبعد ويُحذَف ما قبلها إن كان ألفاً، كقولك: واموساه فحذفت ألف مُوسى وأتى بالألف للدلالة على النَّدْبة، أو كان تنويناً في آخر صلةٍ أو غيرها، نحو: وا من حفر بئر زمزماه ونحو: يا غلام زيداه.

٦٠٥ ـ والشَّكْل حَتماً أوله مُجَانِسا إن يَكُنِ الفَتْحُ بُوهِمْ لابِسا

إذا كان آخِرُ ما تلحقه ألف الندبة فتحة لحقته ألف الندبة من غير تغيير لها، فتقول: واغلام أحمداه وإن كان غير ذلك وجب فتحُه، إلا إن أوْقعَ في لَبْسٍ.

فمثالُ ما لا يوقع في لبس قولُك في غلام زيد: وا غلام زيداه، وفي زيد وا زيداه ومثالُ ما يُوقعُ فُتحه في لبس: واغلامهوه واغُلامِكيْه وأصله واغلامك بِكِسْر الكاف وا غُلامهُ بضم الهاء، فيجب قلبُ ألفِ الندبة: بعد الكسرة ياء، وبعد الضمة واواً؛ لأنك لو لم تفعل ذلك وحذفت الضمة والكسرة وفتحتَ وأتيت بألف الندبة، فقلت: واغلامكاه، واغلامهاه لالتبس المندوبُ المضاف إلى ضمير المخاطبة بالمندوب المضاف إلى ضمير المخاطب، والتبس المندوبُ بالمضاف إلى ضمير الغائبة بالمندوب المضاف إلى ضمير الغائب.

وإلى هذا أشار بقوله: والشكل حتماً. إلى آخره أي: إذا شُكِلَ آخر المندوب بفتح، أو

قوله: **(كذاك الخ)** أي كحذف مثل الألف لأجلها يحذف تنوين الاسم الذي تكمل به المندوب لأجلها أيضاً فالصلة جرت على غير صاحبها لأن فاعل كمل ضمير المندوب في البيت الأول، وهاء به للذي لا للتنوين. وقوله من صلة الخ بيان للذي، وسكت عن تنوين المندوب نفسه لأنه إن كان مفرداً فلا تنوين فيه وإلا فالتنوين فيما تكمل به من صلة أو الجزء الثاني من المضاف وشبهه المركب المزجي والإسنادي، وكل ذلك داخل في كلامه. وأما الجزء الأول من شبه المضاف فلا يحذف تنوينه لعدم تلوِّ الألف له فتقول واثلاثة وثلاثينا فمن سميته بذلك!

قوله: **(إن كان ألفاً)** أي لينة سواء كانت جزء كلمة كالمقصور، أو كلمة مستقلة كالألف المنقلبة عن ياء المتكلم. أما الهمزة فلا تحذف بل تقع بعدها ألف الندبة كوازكريا آه، وأجاز الكوفيون حذفها فتحذف الألف قبلها أيضاً لالتقائها مع ألف الندابة.

قوله: **(واموساه)** مبني على ضم مقدر للتعذر كما كان قبل الندبة على الألف المحذوفة لالتقاء الألفين، والألف الموجودة للندبة، والهاء للسكت وأتى بها في هذا دون ما قبله ليعرف أنها ألف الندبة لا الأصلية، وأجاز الكوفيون قلب ألفه ياء فقالوا يا موسياه.

قوله: **(تنويناً)** أخرج نون المثنى والجمع فلا تحذف بل يقال وازيداناه وازيدونا، ويبنيان على الألف والواو كالنداء المحض، وألف الندبة لم تؤثر فيهما شيئاً لعدم اتصالها بحرف الإعراب فتأمل.

قوله: **(والشكل الخ)** المراد به حركة الحرف الذي تليه الألف أي إن كان قلب تلك

ضم، أو كسر، فأوله مُجانِساً له من واو أوياء إن كان الفتح مُوقعاً في لبس، نحو: واغلامَهُوه، واغلامكيه وإن لم يكن الفتح مُوقعاً في لبس فافتح آخره، وأوله ألف الندبة، نحو: وا زيداه ووا غلام زيداه.

٦٠٦ ـ وَوَاقِفاً زِدْ هَاءَ سَكْتٍ، إن تُرِدْ وإنْ تَشَأْ فالمَدُّ، والْهَا لا تَزِدْ

أي: إذا وُقف على المندوب لحقه بعد الألف هاءُ السكتِ، نحو: وا زيداه، أو وقف على الألف، نحو: وا زيدا ولا تثبت الهاء في الوصل إلا ضرورة، كقوله:

[٣١٤] ألا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بْنَ الزُّبَيْرَاهُ[1]

الحركة فتحة لمناسبة الألف موقعاً في لبس وجب بقاؤها، وتقلب الألف حرفاً مجانساً لها فقوله: أوله أي أتبعه، والهاء مفعوله الثاني، ومجانساً الأول أي: اجعل المجانس تابعاً للشكل، ولا يصح عكسه، لأن الشكل متبوع لا تابع.

قوله: **(لابساً)** من لبست الأمر عليه خلطته.

قوله: **(هاء سكت)** وتسمى هاء الاستراحة.

قوله: **(وإن تشأ الخ)** تصريح بما علم من قوله: إن ترد بالنسبة للهاء لا للمد لأن قوله: بالألف يوهم وجوبه فنبّه هنا على عدم وجوبها مطلقاً، وقيل تجب أن ندب بيا لئلا يلتبس بالنداء المحض، ثم إن ندب المفرد بلا ألف فكالمنادى فيظهر في نحو: وازيد وامعد يكرب، ويقدر لحركة البناء الأصلي في: واسيبويه وللحكاية في: واقام زيد وأن ندب الألف قدر ضمه في الجمع لكن في الأولين لمناسب الألف، وفي الأخيرين يحتمل أنه كذلك وأنه مقدر لحركتي البناء الأصلي، والحكاية المحذوفين لأجل الألف، كما كانا قبلها قال الصبان: والأول أظهر لأن اعتبار الملفوظ به أولى من المحذوف، ويجوز في تابع ذلك الرفع تبعاً للضم المقدر مع الألف والنصب على المحل كما في المستغاث، وأما المضاف وشبهه كواغلام زيداه، وا طالعاً جبلاه فجزؤه الأول منصوب مطلقاً كالنداء المحض، ويقدر إعراب الثاني مع الألف لمناسبتها وسيأتي المضاف لياء المتكلم.

قوله: **(ألا يا عمرو عمراه)** من الهزج وعمرو الأول مندوب مبني على الضم الظاهر، والثاني تأكيد له، وليس فيه حرف ندبة لئلاّ ينكسر الوزن بل الواو بينهما هي واو عمرو الأول، والشاهد في عمراه لأن العروض محل الوصل لا في قوله: وعمرو بن الزبيراه لأن آخر البيت محل وقف، وقد يقال: لا شاهد في الأول أيضاً لأن العروض المصرعة في حكم الضرب.

---

(١) البيت من الهزج، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٦٦؛ والمقرب ١/ ١٨٤.
والشاهد فيه قوله: «عمراه» و«الزبيراه»، والمندوب إذا وُقِف عليه لحقه بعد القلب هاء السكت، نحو «وازيداه» ولا تُثبت الهاء في الوصل إلا ضرورة.

٦٠٧ ـ وَقَـائِـلٌ: وا عـبْـدَيـا، واعْـبَـدا، مَـنْ فـي الـنِّـدا الْـيَـا ذَا سُـكُـونٍ أبْـدَى

أي: إذا نُدب المضافُ إلى ياء المتكلم على لغة مَنْ سَكّن الياء قيل فيه: واعبديا بفتح الياء، وإلحاق ألف الندبة، أو يا عبدا، بحذف الياء، وإلحاق ألف الندبة.

وإذا نُدِبَ على لغة مَنْ يحذف الياء أو يستغني بالكسرة، أو يقلب الياء ألفاً والكسرة فتحةً ويحذف الألف ويستغني بالفتحة، أو يقلبها ألفاً ويبقيها قيل: وا عبدا ليس إلا.

وإذا نُدِبَ على لغة مَنْ يفتح الياء يقال واعبديا ليس إلا.

فالحاصلُ: أنه إنما يجوز الوجهان ـ أعني وا عبديا و وا عبدا ـ على لغة من سَكَّنَ الياء فقط، كما ذكر المصنف.

الترخِيمُ

٦٠٨ ـ تَرْخِـيـمـاً احْـذِفْ آخِـرَ الـمـنـادَى كَـيَـا سُـعَـا، فَـيـمَـنْ دَعـا سُـعَـادَا

قوله: (وقائل) خبر مقدم، ومن مبتدأ مؤخر وأبدى صلته، والياء مفعول أبدى وذا سكون حال منها.

قوله: (واعبديا) بفتح الياء لأجل ألف الندبة، وعبد منصوب بفتحة مقدرة على الدال لمناسبة الياء، والياء مبنية على سكون مقدر لمناسبة الألف.

قوله: (أو يا عبداً بحذف الياء) أي لالتقائها ساكنة مع ألف الندبة فتقلب االكسر فتحة لمناسبة الألف فهو مضاف تقديراً ونصبه مقدر إما لمناسبة الألف الموجودة أو الياء المحذوفة نظير ما مر.

قوله: (واعبدا ليس إلا) ولا عمل فيه سوى قلب الكسرة فتحة على الأول، وحذف الألف المنقلبة عن الياء على الثالث.

قوله: (يقال واعبديا) ولا عمل فيه سوى مجيء الألف بعد الياء، والله سبحانه وتعالى أعلم.

الترخيم

إطلاقه على الحذف الآتي تسمية قديمة روى لما قرأ ابن مسعود ﴿نَادَوْا يا مَالِ﴾ [الزخرف:٧٧] قال ابن عباس ما كان أشغل أهل النار عن الترخيم فاستبعد هذه القراءة لأن الترخيم إنما يكون في مقام الانبساط نحوه إذ هو تحسين للفظ وهم في شغل عن ذلك بعقابهم لكن قد توجه بأنه ليس تحسيناً بل لشدة ضعفهم يعجزون عن إتمام الكلمة، وبهذه القراءة رد على من أنكر ورود حذف بعض الكلمة المسمى بالاقتطاع في القرآن. وكذا بفواتح السور إن جعل كل حرف من اسم من أسمائه تعالى أفاده في الإتقان.

قوله: (ترخيماً) نصب على أنه مفعول مطلق لا حذف على حدِّ: قعدت جلوساً لأن

الترخِيم في اللغة: ترقيقُ الصوت، ومنه قولُه:

[٣١٥] لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِيرِ، ومنطقٌ رخيمُ الحواشي: لا هُرَاءٌ، ولا نزرُ[١]

أي: رقيق الحواشي.

وفي الاصطلاح: حذفُ أوَاخِرِ الكلم في النداء، نحو: يا سُعا والأصل: يا سُعادُ.

الترخيم بمعنى حذف آخر المنادى أو مصدر نائب عن اللفظ بفعله في الطلب أي رخم ترخيماً واحذف الخ تأكيد لفظي بالمساوي، أو حال مؤكدة من فاعل احذف لا من المنادى لأن حال المضاف إليه لا تتقدم على المضاف، أو ظرف لا حذف بحذف مضاف أي وقت ترخيم لكن يلزم على هذا وما قبله تحصيل الحاصل إذ المعنى رخِّم حال كونك مرخِّماً، أو وقت الترخيم إلا أن يقدر مريداً للترخيم، ووقت إرادته وأما جعله مفعولاً له ففيه تعليل الشيء بنفسه مع أنه ليس قلبياً فإن قدر إرادة صار المعنى: رخم لإرادة الترخيم وفيه ركاكة بخلاف ما قبله.

قوله: **(لها بشر الخ)** بعده:

٣٥١ ـ وَعَيْنَانِ قال الله كُونا فَكَانَتَا فَعُولان بالألْبَابِ ما تَفْعَلُ الخَمْرُ[٢]

قالهما ذو الرمة في قصيدة أولها:

٣٥٢ ـ ألا يا اسْلَمِي يا دارَ مَيَّ على البِلى ولا زالَ منهلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ[٣]

والحواشي جمع حاشية وهي ناحية الثوب وغيره كما في القاموس، والمراد هنا نواحي الكلام أي أطرافه وخصها بالذكر لأن تشوق السامع لأول الكلام وآخره أكثرأو على عادة العرب من التعبير بأطراف الشيء عن كله لأنه يلزم عادة من الإحاطة بالأطراف الإحاطة بالكل فهو كناية عن رقته كله وهُراء بضم الهاء وتحفيف الراء أي كثير ونزر ضده أي كلامها مع رقته ولطافته متوسط بين الكثرة المملّة، والقلة المخلّة.

قوله: **(حذف أواخر الخ)** هذا أحد أنواعه وهو المقصود هنا، والثاني ترخيم ضرورة وسيأتي هنا أيضاً، والثالث ترخيم التصغير الآتي في بابه، والتعريف العام لها حذف أواخر الكلم على وجه مخصوص.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمّة في ديوانه ص ٥٧٧، ولسان العرب مادة (هرأ) (نزر).
والشاهد فيه قوله: «رخيم الحواشي»، حيث جاء «الرخيم» بمعنى الصوت اللَّيِّن، والترخيم: «تليين الصوت».

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الرمّة في ديوانه ص ٥٥٩؛ والخصائص ٢/ ٢٧٨.

(٣) البيت من الطويل، وهو لذي الرمّة في لسان العرب مادة (يا).

٦٠٩ ـ وجوّزنه مُطلقاً في كُلِّ ما أُنِّث بالها، والّذي قد رُخِّما
٦١٠ ـ بحذفها وفِّرهُ بعدُ، واحْظُلا تَرْخِيمَ ما مِنْ هذه الْهَا قد خَلا
٦١١ ـ إلاّ الرُّباعيَّ فما فوقُ، العَلَمْ دُونَ إضافةٍ، وإسنادٍ مُتِمّ

لا يخلو المنادى من أن يكون مؤنثاً بالهاء، أوْ لا.

فإن كان مؤنثاً بالهاء جاز ترْخيمهُ مطلقاً، أي: سواء كان علماً، كفاطمة أو غير علم، كجارية زائداً على ثلاثة أحرُف كما مثّل، أو على ثلاثة أحرُف، كشاة فتقول: يا فَاطِمَ، ويا جاري، ويا شا ومنه قولُهم يا شا ادجُني، أي: أقيمي بحذف تاء التأنيث للترخيم، ولا

قوله: (مطلقاً) سيأتي تفسيره وهو حال من الهاء الراجعة للترخيم.

قوله: (وفره بعد) أي لا تحذف منه شيئاً بعد حذفها ولو كان قبلها لين زائد رابع كأرطا في أرطاة، وأجاز سيبويه ترخيمه ثانياً إن بقي بعد الهاء أربعة فأكثر وجعل منه:

٣٥٣ ـ * أحارِ بْنَ بدرٍ قد وَلِيتَ وِلايَةً[1] *

أي حارثة.

قوله: (فما فوق) بالضم أي فوقه.

قوله: (العلم) بدل من الرباعي ودون إضافة حال من الرباعي.

قوله: (متم) اسم مفعول نعت لإسناد أي ودون إسناد تام قال سم: وكأنَّه احترز به عن النسبة الإضافية والتوصيفية ا هـ. وكيف ذلك مع أن قوله: دون إضافة يفيد أن الإضافة تمنع الترخيم كالإسناد، فإن صح الاحتراز فليكن عن التوصيفية إن ثبت أنه يجوز ترخيم العلم المركب من موصوف وصفته فيكون كالمركب المزجي، وإلا فهو بيان للواقع.

قوله: (أي سواء كان علماً الخ) بيان لمراده بالإطلاق إشارة إلى أنه لم يرِد الإطلاق الكلي بل عن بعض القيود المذكورة بقوله: إلا الرباعي الخ فإن شرط الترخيم في ذي الهاء وغيره أن لا يكون مضافاً كطلحة الخير وعبد الله، ولا شبهه كطالعة جبلاً وثلاثاً وثلاثين ولا ذا إسناد كقامت فاطمة وبرق نحره. ولا نكرة غير مقصودة كيا امرأة ويا رجلاً خذا بيدي، ولا مختصاً بالنداء كُفُلُ وفُلَهُ، ولا مبنياً قبله كخمسة عشر وحذام، ولا مستغاثاً، ولا مندوباً فكل ذلك لا يرخم وإن كان بالهاء. وأما شرط كونه رباعياً وعلماً فمختص بالمجرد فمراد المصنف الإطلاق عن هذين فقط.

قوله: (يا شا ادجني) أي أقيمي في البيت من قولهم: دجن يدجن دجوناً إذا أقام، وشاة

---

(١) صدر بيت وعجزه: «فكن جُرَذاً فيها تخونُ وتسرقُ» من الطويل، وهو لأنس بن زنيم في لسان العرب مادة (سرق)؛ ولأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ١٧٧؛ وأمالي المرتضى ١/ ٣٨٤.

يحذف منه بعد ذلك شيء آخر، وإلى هذا أشار بقوله: وجوِّزْنهُ إلى قوله بَعْدُ.

وأشار بقوله: واحظُلا ـ إلى آخره إلى القسم الثاني، وهو: ما ليس مؤنثاً بالهاء، فذكر أنه لا يُرخَّم إلا بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون رُباعيًا فأكثر.

الثاني: أن يكون علماً.

الثالث: أن لا يكون مركباً تركيب إضافة، ولا إسناد.

وذلك كعُثْمَان، وَجَعْفَرَ، فتقول: يا عُثْمَ، ويا جَعْفَ.

وخرج ما كان على ثلاثة أحرف، كزيد وعمرو وما كان على أربعة أحرف غير علم، كقائم، وقاعد وما رُكِّب تركيب إضافة كعبد شمس وما رُكِّبَ تركيب إسناد، نحو: شاب قرناها، فلا يُرَخَّمُ شيء من هذه.

وأمَّا ما رُكِّبَ تركيب مَزْج فيُرخَّمُ بحذف عجزه، وهو مفهوم من كلام المصنف؛ لأنه لم يُخرجْهُ، فتقول فيمن اسمه معدِي كرب: يا معدي.

٦١٢ ـ ومع الآخر احذف الذي تَلا إنْ زَيد ليناً سَاكِناً مُكمَّلا

داجن إذا ألفت البيوت ولم تسرح مع الغنم وشا بالقصر لأنه مفرد أصله شاة فبعد حذف التاء تحذف ألفه إن لقيها ساكن كهذا المثال، أما شاء بالمد فجمع شاة، وأصلها شوهة لجمعها على شياه، وتصغيرها على شويهة قلبت واوها ألفاً، ثم حذفت هاؤها، وقصد تعويض التاء الموجودة عنها.

قوله: **(الثالث الخ)** قد علمت أنه وما بعده لا يختصان بالمجرد.

قوله: **(وما كان غير علم)** أي سواء النكرة المقصودة وغيرها، وشذ عند الأكثر قولهم: يا صاح ويا غضنف وأطرق كرا في صاحب وغضنفر وكروان، وقيل: يجوز ترخيم النكرة المقصودة ولو مجردة من التاء، وعليه فلا شذوذ.

قوله: **(الذي تلا)** فاعله ضمير يعود على الآخر وعائد الذي محذوف أي احذف الحرف الذي تلاه الآخر فالصلة جرت على غير صاحبها، ولم يبرز للعلم بأن الآخر تالٍ لا متلوٌّ.

قوله: **(إن زيد الخ)** يشمل المثنى وجمعي التصحيح أعلاماً فترخم كلها بحذف الآخر وما قبله، ويمتنع بقاء الألف في هندات لأن تاءه ليست للتأنيث حتى يوفر بعدها. ا هـ فارضي.

قوله: **(ليناً)** حال من الضمير في زيد وهو مخفف لين كما قاله المكودي فهو بفتح اللام ويجوز كسرها مصدراً أي ذا لين.

واعلم أن حروف واي إن سكنت بعد حركة تجانسها سميت حروف علة ولين ومد كقال ويقول ويبيع أو بعد حركة لا تجانسها سميت حروف علة ولين فقط كفرعون وغرنيق، أو

٦١٣ ـ أرْبَعَة فَصَاعِداً، والخُلفُ في واوٍ وياءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي

أي: يجب أن يُحذف مع الآخر ما قبله إن كان زائداً ليناً، أي: حرف لين، ساكناً، رابعاً فصاعداً، وذلك نحو: عُثمان ومنصُور ومسكين، فتقول: يا عُثم، ويا مَنْصُ، ويا مسْكُ؛ فإن كان غير زائد، كمختار، أو غير لين، كقَمْطرٍ، أو غير ساكن، كقنوّرٍ، أو غير رابع كمجيد، لم يجز حَذْفُه، فتقول: يا مُخْتَا، وياقِمَط وياقنوَّ، ويا مَجي.

وأما فِرْعَوْنُ ونحوه. وهو ما كان قبل واوه فتحة، أو قبل يائه فتحة، كغُرْنَيق ـ ففيه خلاف، فمذهب الفَرَّاء والجَرْمي أنهما يُعَاملان معاملة مِسْكين ومَنْصور، فتقول. عندهما. يا فِرْع، ويا غُرْنَ، ومذهبُ غيرهما من النحويين عدمُ جواز ذلك؛ تقول. عندهم. يا فِرْعَو، ويا غُرْنَيْ.

٦١٤ ـ والعَجُز احْذِفْ مِن مُركَّب، وقَلْ تَرخِيمُ جُملةٍ، وذا عَمرُو نَقَلْ

تحركت فعلَّة فقط فكل مدَّ لين، وكل لين علة ولا عكس فالألف حرف مد دائماً لأنها دائماً ساكنة بعد فتحة إذا علمت ذلك فقول المصنف ساكناً وصف كاشف للين، والأولى مداً أبدل ليناً ليفيد اشتراط أن يكون قبله حركة تجانسه لفظاً كمنصور أو تقديراً كمصطفون، ويخرج به نحو: فرعون فإن فيه الخلاف الذي ذكره.

قوله: **(بهما)** متعلق بقُفِيَ بالبناء للمجهول أي أُتبعَ وهو خبره عن فتح، وسوَّغ الابتداء به التنويع فيما يظهر لأنه نوع غير ما تقدم، والجملة صفة لواو ويا أي إذا أتبع بالواو، والياء فتح أي جُعِلا تابعين له مع سكونهما ففي جواز حذفهما مع الآخر خلف.

قوله: **(كمختار)** أي لأن ألفه منقلبة عن أصل إذ أصله مختير بفتح الياء أو كسرها.

قوله: **(أو غير لين)** كفرعون جعل اللين بمعنى المد فأخرج به ما ذكر وفيه نظر. يعلم مما مر وأما اللين بمعناه المتقدم فيخرج به نحو: شمأل فإن همزته زائدة، وليست ليناً كما يخرج نحو قنوّر لتحرك واوه واللين لا يكون إلا ساكناً.

قوله: **(كقَنَوَّر)** بفتح القاف والنون وشد الواو آخره راء هو الصعب اليابس من كل شيء، ومثله هبيخ بفتح الهاء والموحدة وشد التحتية فخاء، وهوالغلام السمين الممتلىء لحماً.

قوله: **(كغُرْنَيق)** بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون آخره قاف هو طير من طيور الماء.

قوله: **(ففيه خلاف)** محله في غيره جمع المقصور بالواو أو الياء كمصطفون، ومصطفين علمين فإنه تحذف منه الواو والياء مع النون قولاً واحداً لوجود الضم والكسر قبلهما تقديراً.

قوله: **(وقل)** فعل ماض من القلة، وترخيم جملة فاعله.

قوله: **(وذا عمرو الخ)** ذا إشارة لترخيم الجملة وهو إما مفعول مقدَّم لنقل أو مبتدأ خبره الجملة بعده حذف رابطها أي نقله.

تقدّم أن المركب تركيبَ مزجٍ يرخَّمُ، وذكر هنا أن ترخيمه يكون بحذف عجزه، فتقول في معدي كرب: يا معدي، وتقدَّمَ أيضاً أن المركَّب تركيب إسنادٍ لا يُرخَّمُ وذكر هنا أنه يُرخَّمُ قليلاً، وأنَّ عمراً - يعني سيبويه، وهذا اسمه، وكنيته: أبو بشرٍ، وسيبويه: لقَبُه - نقل ذلك عنهم، والذي نصَّ عليه سيبويه في باب الترخيم أن ذلك لا يجوز، وفهم المصنفُ عنه من كلامه في بعض أبواب النسب جَوَازَ ذلك؛ فتقول في تَأَبَّطَ شَرّا: يا تَأَبَّطَ.

٦١٥ - وإنْ نَوَيْتَ - بعد حذف - ما حُذِفْ فَالبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ

قوله: **(إن المركب المزجي يرخم)** شمل نحو سيبويه وخمسة عشر فتقول: يا سيب ويا خمسة بحذف العجز، ومنع الأول الكوفيون، والثاني الفراء، ويشكل على الجواز فيهما ما مر من أن شرط المرخم عدم البناء إلا أن يكون فيه خلاف أو يستثنى منه بناء المركب المزجى، ولو يسمع ترخيمه مطلقاً ولو معرباً، وإنما قاسه النحويون على ما فيه تاء التأنيث لأن عجزه يشبهها في فتح ما قبله غالباً، وفي حذفه للنسب وغير ذلك.

تنبيه: إذا رخَّمت اثنا عشر واثنا عشرة علمين حذفت الألف مع العجز، وكذا الياء في اثني عشر فتقول: يا اثن ويا اثنت كما تحذفهما مع النون في اثنان واثنتين لأنها لين زائد الخ، والعجز، هنا بمنزلة النون من اثنين. ولذلك لا يضافان، وكانا معربين لعدم التركيب بخلاف ثلاثة عشر.

قوله: **(في أبواب النسب)** أي حيث قال فيها: فتقول في النسب إلى تأبط شراً تأبطي، لأن من العرب من يقول: يا تأبط ا هـ فأفاد أن ترخيمه لغة قليلة.

قوله: **(بعد حذف)** بالتنوين وما مفعول نويت أي إذا نويت ثبوت المحذوف فاستعمل الباقي ملتبساً بما، أي بحاله الذي أُلف فيه قبل الحذف من حركة أو سكون وصحة أو عتلال، والحاصل أن المرخم إما أن يحذف منه حرف كسعاد، أو حرفان كمروان والمثنى والجمع، أو كلمة كمعدي كرب وخمسة عشر وتأبط شراً، أو كلمة وحرف كاثناً عشر، والباقي بعد الحذف إما مفتوح كمروان ومصطفون، أو مضموم كمنصور وقاضون، أو مكسور كحرث وقاضين، أو ساكن صحيح كقمطر، أو معتلّ كثمود فكل ذلك على هذه اللغة يبنى على ضم مقدر على آخر المحذوف إلا اثنا عشر والمثنى والجمع فعلى الألف والواو والمحذوفين، ويستعمل الباقي في جميعها بحاله قبل الحذف إلا إذا كان سكونه عارضاً للإدغام بعد مده كمُضَارّ ومُحَاجّ فيحرك بحركة أصله من كسر في اسم الفاعل أو فتح في المفعول وإلا جمع المعتل كمصطفون وقاضون فيرد إليه الحرف الذي كان حذف لالتقائه ساكناً مع واو الجمع أو يائه لزوال سبب الحذف فتقول: يا مصطفى، ويا قاضي برد الألف، والياء، واختار في التسهيل عدم الرد لوجود السبب تقديراً إما على لغة من لا ينتظر فيتعين الرد قطعاً لانتفاء السبب لفظاً، أو تقديراً لكن يلزم عليه التباس الجمع بالمفرد فقياس ما سيأتي من مراعاتهم عدم اللبس امتناع ترخيمه

٦١٦ ـ واجْعَلهُ. إنْ لَمْ تَنْوِ محذُوفاً ـ كما لـوْ كَـانَ بـالآخِـرِ وَضْـعـاً تُـمِّـمَـا
٦١٧ ـ فـقُـلْ عـلـى الأوَّلِ فِـي ثـمُـود: يـا ثـمُـو، ويـا ثـمـي، عـلـى الـثَّـانـي بـيـا

يجوز في المرخّم لُغتان؛ إحداهما: أن يُنوى المحذوفُ منه، والثانية: أن لا يُنوى، ويعبر عن الأولى بلغة من ينتظر الحَرْفَ، وعن الثانية بلغة من لا ينتظر الحرف.

فإذا رخَّمْتَ على لُغة من ينتظر تركت الباقي بعد الحذف على ما كان عليه: من حركة، أو سكون، فتقول في جعفر: يا جَعْفَ وفي حارثٍ: يا حار، وفي قمطر: يا قمط.

وإذا رخَّمَت على لُغة من لا ينتظر عاملت الآخر بما يُعاملُ به لو كان هو آخر الكلمة وضعاً، فتبنيه على الضم، وتعامله معاملة الاسم التامّ، فتقول: يا جعْفُ، ويا حارُ، ويا قمطُ بضم الفاء والراء والطاء.

وتقول في ثمود على لُغة من ينتظر الحرف: يا ثمُو بواو ساكنة، وعلى لُغة من لا ينتظر تقول: يا ثَمِي فتقلب الواو ياء والضمة كسرة، لأنك تعامله مُعاملة الاسم التامِّ، ولا يوجد اسم

إلا على اللغة الأولى بلا رد وعن الرضي ما يؤيده فتقول: يا مصطفَ بالفتح مطلقاً، ويا قاضُ بالضم في قاضون، وبالكسر في قاضين أفاده الصبان.

قوله: **(كما لو الخ)** في موضع المفعول الثاني لا جعله، وما زائدة، ولو مصدرية وهو أولى من عكسه لكثرة زيادة ما، وجملة تمماً بالبناء للمجهول خبر كان، ووضعاً نصب بنزع الخافض أي اجعله ككونه متمماً بالآخر في الوضع إن لم تنوِ الخ.

قوله: **(قمطر)** بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء الهملة وهو الجمل القوي الضخم، والرجل القصير كما في القاموس. وفسره في الصحاح بما يصان فيه الكتب قال ويذكر ويؤنث وربما أنث بالهاء فقيل قمطرة، والجمع قماطر.

قوله: **(على الضم)** أي الظاهر إن كان صحيحاً وإلا قدرته فيه كما يقدر المضموم قبل الحذف لوجود الضم الأصلي، ويجوز على هذه اللغة رفع تابعه مراعاة للفظه، وكذا على الأول كم استظهره يس. لأن الحرف المحذوف المقدر عليه الضم كالثابت، وقد أجاز الجمهور وصف المرخم بدليل قوله: أحار بن عمر والخ والمانع يجعله بدلاً.

قوله: **(فتقلب الواو ياء)** أي لتطرفها بعد ضمة كما تقلبها في أَجْرٍ وأَذْلٍ جمع جَرْو ودَلْو لذلك إذ أصلهما: أجرو وأدلو كأفلس فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء فصار أجرى أدلى ثم أعلّ كقاض. وتقول في كروان على الأولى يا كرو بفتح الواو، وعلى الثانية يا كرا بقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وفي نحو سقاية وعلاوة على الأولى يا سقاي وعلا بفتح الياء والواو، وعلى الثانية يا سقاء وعلاء بقلبهما همزة لتطرفهما بعد ألف زائدة كما فعل برشاء وكساء.

قوله: **(ولا يوجد اسم الخ)** أي لمزيد الثقل بخلاف الياء، وخرج بالاسم الفعل كيدعو

معرب آخره واو قبلها ضمة إلا ويجب قلب الواو ياء والضمة كسرة.

٦١٨ ـ والْتَزِمِ الأوّل في كَمُسْلِمَةْ وَجَوِّزِ الوَجْهَيْنِ في كَمَسْلَمَةْ

إذا رُخّم ما فيه تاء التأنيث للفرق بين المذكر والمُؤنث، كَمسلمة، وجب ترخيمُهُ على لغة من ينتظر الحرف، فتقول: يا مُسلم بفتح الميم، ولا يجوز ترخيمُهُ على لغة من لا ينتظر الحرف، فلا تقول: يا مُسلِمُ. بضم الميم ـ لئلا يلتبس بنداء المذكر.

وأما ما كانت فيه التاء لا للفرق، فيرخَّمُ على اللغتين، فتقول في: مَسْلَمَة عَلَما: يا مسلم بفتح الميم وضمها.

٦١٩ ـ ولاضْطِرار رخّموا دُونَ نِدَا مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوَ أَحْمَدا

قد سبق أن الترخيم حذفُ أواخر الكلم في النداء، وقد يُحذفُ للضرورة آخِرُ الكلمة في غير النداء، بشرط كونها صالحة للنداء، كأحمد ومنه قولُه:

لوصفه على الثقل فاحتمل فيه ذلك فإن سمي به فأمر عارض، وبالمعرب المبني كهو وذو الطائية، وبضم ما قبلها نحو دلو، والمراد ضمة لازمة ليخرج: هذا أبوك وأما نحو: سنبو اسم بلد بالصعيد فالظاهر أنه غير عربي كسمند واسم طير.

قوله: **(في كمسلمة)** بضم الميم في الأولى، اسم فاعل ومؤنث، والثاني بفتحها مصدر ميمي من السلامة وإنما لم يلتبس هذه لقلة استعماله بلا تاء بخلاف الأول.

قوله: **(لئلا يلتبس)** قياس ذلك امتناع الترخيم أصلاً إذا ألبس كل من الوجهين كيا فتاة. وأما تجويز المصنف ترخيم المثنى والجمع بحذف زيادتيهما فإنما هو لغة من ينتظر حتى لا يلتبس بالمفرد فتقول في نحو: زيدان وزيدين علمين: يا زيداه بالفتح في الأول والكسر في الثاني وكذا في المنسوب، ويمتنع الضم لئلا يلتبس بالمفرد. وأما زيدون فيمتنع ترخيمه مطلقاً لذلك. وقد مر ما في جمع المعتل.

قوله: **(صالحة للنداء)** خرج المحلّى بأل ولذلك خطِّىء من جعل قوله:

٣٥٤ ـ * قَوَاطِناً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي[1] *

مرخَّم الحمام للضرورة والصواب أن ذلك الحذف لا يسمى ترخيماً لعدم الصلاحية للنداء بل حذف الشاعر الميم والألف وكسره الميم الباقية للروي في غاية الشذوذ، ويشترط أيضاً كوزن الاسم إما بالتاء أو أكثر من ثلاثة وإلا فلا يرخم إلا للضرورة، ولا تشترط العلمية بل ترخم النكرة كقوله:

٣٥٥ ـ * لَيسَ حَيٌّ عَلَى المَنُونِ بِخَالِ[2] *

---

(١) الرجز للعجاج في ديوانه ١/٤٥٣؛ والدرر ٣/٤٩؛ ولسان العرب مادة (منى).

(٢) وعجزه «فلوى ذَرْوَةٌ فجنبي ذيالِ»، وهو من الخفيف لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ١٩؛ والدرر ٣/٤٧.

[٢١٦] ـ لنِعمَ الفَتَى تَعْشُو إلى ضَوْءِ ناره طَرِيفُ بْنُ مالٍ لَيْلَةَ الجُوعِ والخَصَرْ[١]
أي: طريف بن مالك.

الاختصاصُ

٦٢٠ ـ الاخْـتِـصَـاصُ: كـنِـدَاءٍ دُونَ يـا كـأَيُّـهـا الـفَـتَـى بـإِثْـرِ ارْجُـونـيـا

أي بخالد.

قوله: (تعشو) بتاء الخطاب أي تسير في العشاء أي الظلام، والخصر بفتح المعجمة فالمهملة شدة البرد وضبطه بمهملتين سهو، زكريا.

تنبيه: ترخيم الضرورة على لغة من لا ينتظر جائز بإجماع كهذا البيت فإنه حذف الكاف ونوّن الباقي جره بالإضافة كالاسم التام ولو انتظر لم ينون، وأما على اللغة الثانية فأجازه سيبويه، ومنعه المبرد ويشهد للجواز قوله:

٣٥٦ ـ ألا أضْـحَـتْ حِـبَـالُـكُـمُ رَمَـامَـا وأضْـحَـتْ مِـنْـكَ شَـاسِـعَـةً أُمـامـا[٢]

وقوله:

٣٥٧ ـ إنَّ ابْـنَ حـارث إنْ أَشْـتَـقْ لـرؤيـتـهِ أو أمـتـدحْـهُ فـإنَّ الـنَّـاسَ قـد عَـلِـمـوا[٣]

فرخم أمامة وحارث بحذف التاء وأبقى ما قبلها على فتحه لانتظارها وإلا لضم الأول، وكسر الثاني منوناً والله أعلم.

الاختصاص

هو لغة مصدر اختصصته بكذا قصرته عليه، واصطلاحاً قصر حكم أسند لضمير على اسم ظاهر معرفة يذكر بعده معمول لأخصُّ محذوفاً وجوباً، والباعث عليه إما فخر كعلي أيها الكريم يعتمد، أو تواضع كإني أيها العبد فقير إلى عفو ربي، أو بيان بالضمير المقصود كنحنُ العربَ أقرى الناس للضيف، ونحن معاشر الأنبياء لا نورث.

قوله: (باثر ارجونيا) أي بعده بأن يقال: ارجوني أيها الفتى فارجوا أمر للجماعة، والواو فاعله والياء مفعوله، وأيها مبني على الضم لمشابهة لفظها في النداء في محل نصب بأخص

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٤٢، والدرر ٣/٤٨.
والشاهد فيه قوله: «مالِ» حيث رُخّم من غير أن يكون منادى، وذلك للضرورة، ولأنّه صالح للنداء.
(٢) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص ٢٢١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٩٤.
(٣) البيت من البسيط، وهو لابن حنباء في الدرر ٣/٤٨؛ وشرح التصريح ٢/ ١٩٠.

٦٢١ ـ وقَــدْ يُــرى ذا دُونَ أي تِــلْــوَ أَلْ   كَـمِـثْـلِ نَـحـنُ الـعُـرْبَ أسْـخَـى مـن بَـذَلْ

الاختصاص يشبه النداء لفظاً، ويُخالفه من ثلاثة أَوْجُه:

أحدها: أنه لا يستعمل معهُ حرفُ نِدَاءٍ.

والثاني: أنه لا بُدَّ أن يسبقه شيء.

والثالث: أن تصاحبه الألف واللام.

محذوفاً وجوباً، وها للتنبيه لخفتها لما مر في النداء، والفتى صفة أي مرفوع تبعاً للفظها بضمة مقدرة على الألف، والمراد بالفتى هو مدلول الياء، وهوالمتكلم نفسه.

قوله: (**يشبه النداء**) أي فهذا خبر استعمل بصورة النداء توسعاً كما استعمل الخبر بصورة الأمر في: أحسن بزيد، والأمر بصورة الخبر في ﴿وَالوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة:٢٣٣].

قوله: (**من ثلاثة أوجه**) سنزيدك عليها.

قوله: (**لا يستعمل معه حرف نداء**) أي لفظاً ولا تقديراً بخلاف المنادى.

قوله: (**يسبقه شيء**) أي يسبق المخصوص وهو الاسم الظاهر شيء فيقع في أثناء الجملة كنحن العرب الخ أو بعدها كارجونيا أيها الفتى وإلا كثر سبقه بضمير المتكلم كالأمثلة المذكورة، ويقل بعد الخطاب كسبحانك الله العظيم وبك الله نرجو الفضل بنصب الجلالة ولو كان منادًى لَضُمَّ، ولا يقع بعد ضمير غيبة ولا اسم ظاهر فالشيء السابق مخصوص بغير ذلك وهو وجه رابع لمخالفته النداء.

قوله: (**أن تصاحبه**) أي المخصوص الألف واللام لعدم حرف النداء فيه بخلاف المنادى، ويخالفه أيضاً في أنه يجب كون المخصوص معرفة غير إشارة، ويقل كونه علماً، وينصب لفظاً ولو كان مفرداً إلا أي فتضم، ولا يصح وصف أي هنا باسم الإشارة بخلاف النداء في الكل والحاصل أنه يشترط كون المخصوص اسماً ظاهراً معرفة واقعاً بعد ضمير يخصه كارجونيا الخ، أو يشارك فيه كنحن العرب الخ، ثم هو أربعة أنواع: الأول أيها وأيتها وحكمهما كالنداء فيلزمان الضم لما مر. والوصف بذي أل مرفوعاً تبعاً للفظهما لا باسم إشارة الثاني والثالث المعرف بأل أو الإضافة كنحن العرب أسخى الناس، ونحن معاشر الأنبياء لا نورث فأسخى، ولا نورث خبر نحن، والعرب ومعاشر نصب بأخص محذوفاً وجوباً بالرابع العلم وهو قليل كقوله:

٣٥٨ ـ * بِنَا تَميماً يُكْشَفُ الضَّبَابُ[1] *

---

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٦٩؛ والكتاب ٢/ ٢٣٤.
والشاهد فيه قوله: «تميماً» حيث نصبه على الاختصاص، وهو اسم علم، وهذا جائز.

وذلك كقولِكَ: أنا أفعلُ كذا أيها الرَّجُلُ، ونَحْنُ العُرْبَ أسْخَى النَّاس، وقوله ﷺ: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لا نُورِّثُ، ما ترَكْنَاهُ صدقَة»(١).

وهو منصوبٌ بفعل مضمر، والتقدير: أخصُّ العرب، وأخصُّ مَعَاشِرَ الأنبياء.

التَّحْذِيرُ، والإِغْرَاءُ

٦٢٢ ـ إِيَّاكَ والشَّرَّ ونَحْوهُ، نَصَبْ مُحَذِّرٌ، بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ

٦٢٣ ـ وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لإِيَّا انْسُبْ، وَمَا سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

ولا يكون المخصوص نكرة ولا اسم إشارة بخلاف النداء، وجملة الاختصاص المحذوفة في محل نصب على الحال من الضمير قبلها على قاعدة الجمل بعد المعارف فالتقدير ارجونياً حال كوني مخصوصاً من بين الفتيان، وفي نحو: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة، اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب قاله الرضي. أما في مثل نحو: العرب ونحو معاشر الأنبياء فمعترضة كما في المغني.

قوله: **(ما تركنا)** مبتدأ خبره صدقة، وقال الشيعة: ما مفعول نورث، وصدقة حال من مفعول تركنا أي لا نورث ما تركناه حال كونه صدقة أي بخلاف ما تركناه من غير الصدقة فنورثه وحملهم على هذا التحريف الباطل المخالف للرواية كما بينه علماء الحديث اعتقادهم الفاسد ليتوصلوا به إلى الطعن في إمامة أبي بكر حيث منع فاطمة إرثها مستدلاً بهذا الحديث والله سبحانه وتعالى أعلم.

التحذير والإغراء

جمعهما لاستواء أحكامهما وإن اختلف معناهم لأن التحذير هو التبعيد عن الشيء والإغراء التسليط عليه وقدم الأول لتقديم التخلية بالمعجمة على التحلية.

قوله: **(إياك الخ)** تقدير البيت نصب الشخص المحذر لفظ إياك والشر بعامل وجب استتاره، وقوله: ونحوه، أي الشر كإياك والأسد وإياك والمراء ونحو: إياك كإيّاكما وإياكم وإياكن.

قوله: **(ودون عطف الخ)** حال من أيا أو متعلق بأنسب أي وأنسب هذا الحكم وهو النصب بالعامل المستتر وجوباً بالإياك حال كونه دون عطفه شيء عليه.

قوله: **(وما سواه)** أي المذكور من إياك مع عطف ودونه بأن يحذر بغير إياك.

---

(١) أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ٢/٤٦٣ إنما بلفظ (إنا معشر الأنبياء لا نورث، ما تركتُ بعد مؤونة عاملي ونفقةِ نسائي صدقةٌ).

٦٢٤ ـ إلاَّ مع العَطْفِ، أو التَّكْرارِ، كالضَّيغَمَ الضَّيغَمَ يا ذَا السَّاري

التحذيرُ: تنبيه المخاطَبِ على أمر يجب الاحترازُ منه.

فإن كان بإياك وأخواته ـ وهو إياك، وإياكُما، وإياكُم، وإياكُنّ ـ وجب إضمار الناصب: سواء وُجِدَ عطفٌ أم لا، فمثالُهُ مع العطف: إيَّاك والشَّرَّ فإياك منصوب بفعلٍ مضمر وجوباً، والتقدير: إياك أحذِّرُ، ومثالُه بدون العطف: إياك أن تفعل كذا أي: إياك من أَنْ تَفعل كذا.

قوله: **(كالضيغم)** أي الأسد، الساري أي الماشي ليلاً.

قوله: **(سواء وجد عطف)** أي للمحذر منه كالشر على إياك أم لا بأن ذكر المحذر منه مع إياك بلا عطف سواء كرر إياك كقوله:

٣٥٩ ـ فـإيَّـاكَ إيـاكَ المِـرَاءَ فَـإنَّـهُ إلـى الـشَّـرِّ دعَّـاءٌ ولِـلـشَّـرِّ جـالِـبُ[1]

أم لم يكرر كإياك أن تفعل كذا فيجب حذف عامل إياك في كل ذلك لكثرته في التحذير. فجعل بدلاً من اللفظ بالعامل. ولذلك تحمل ضمير الفاعل. فإياك ضمير منصوب متحمل لضمير مرفوع، وهو فاعل الفعل المحذوف فإن أكدت المرفوع بالنفس أو العين أو عطفت عليه فلا بد من الفصل كإياك أنت نفسك، وإياك أنت وزيد بالرفع، يقبح تركه بخلاف إياك في ذلك.

قوله: **(والتقدير إياك أحذر)** اعلم أنه اختلف في تقدير العامل في إياك والمعطوف عليه فقال السيرافي: وكثير الأصل: اتق نفسك أن تدنو من الشر والشر أن يدنو منك أي امنع نفسك من دنوِّها من الشر إلخ فحذف أن والفعل، وجاره المقدر والجار المتعلق به من كل من المعطوف والمعطوف عليه فصار: اتق نفسك والشر، ثم حذف الفعل والمضاف، وأنيب عنه الضمير فانفصل. وقيل: التقدير باعد نفسك من الشر والشر منك، وهو أقل تكلفاً، وقيل: هو من عطف الجمل فلكل منهما عامل، أي إياك قِ أو باعد واحذر الشر أو دعه، واختار في شرح التسهيل أن الأصل: احذر تلاقي نفسك والشر بجرهما فحذف الفعل، ثم المضاف الأول، وأنيب عنه الثاني فصار نفسك والشر بنصبهما ثم حذف نفس، وأنيب عنه الضمير فانتصب وانفصل فصار إياك والشر فنصبهما إنما هو بطريق النيابة عن المضاف المحذوف الذي عمل فيه الفعل بالأصالة قال: وهو أقل تكلفا إذا علمت ذلك، فقول الشارح: إياك احذر يقرأ بصيغة الأمر ويكون إشارة للقول الأخير لا بصيغة المضارع لاقتضائه أن الشر محذر أيضاً لعطفه على الضمير إلا أن يبنى على أن العامل في الشر مقدَّر أي احذرك ودع الشر كما مشى عليه الشارح فيما سيأتي حيث قد رق رأسك واحذر السيف لكن يكون فيه عطف الإنشاء على

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفضل بن عبد الرحمٰن في إنباء الرواة ٤/٧٦؛ ومعجم الشعراء ص ٣١٠.

وإن كان بغير إياك وأخواته، وهو المراد بقوله: وما سواه. فلا يجب إضمارُ الناصب، إلا مع العطف، كقوله: ماز رَأسَكَ والسيفَ أي: يا مازنُ قِ رَأسَكَ، واحذرِ السيفَ، أو التكرار، نحو: الضيْغَمَ الضيْغَمَ أي: احذر الضيغم؛ فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز إضمار

الخبر. وفي نسخ: إياك واحذر الشر بالواو وهو تحريف لأنه بصدد تقدير عامل إياك لا الشر فتأمل.

قوله: **(ومثله بدون العطف)** أي بأن ذكر المحذر منه مع الضمير بلا عطف كمثاله، وكقوله فإياك إياك المراء، واختلف في تقدير العامل حينئذٍ فقال الجمهور: العامل في إياك باعد محذوفاً، ويجب جر المحذر منه بمن لأن باعد لا يتعدى إلى اثنين بنفسه كإياك من الشر أي باعد نفسك منه، ولا يجوز نصب الشر بنزع الخافض لأنه سماعي، وما في البيت ضرورة، وجوزه الناظم بتقدير عامل آخر كدع، وابنه بتقدير عامل يتعدى للاثنين كأحذرك الشر أو جنب نفسك الأسد، ويشهد لهما البيت، ويجوز عندهما: من الشر وأما نحو: إياك أن تفعل كذا فجائز عند الجميع لصلاحيته لتقدير من قال: الحفيد، والأوجه أنه لا يتعين تقدير باعد ولا غيره بل كل فعل يليق بالحال كَدَعْ واتَّقِ وخَلِّ ونَحِّ إذ المقدر ليس متعبداً به. ا هـ.

قوله: **(وإن كان بغير إياك)**.

اعلم أن التحذير يكون بثلاثة أشياء: الأول: بإياك وأخواته ويجب معه ذكر المحذر منه معطوفاً أو بدون عطف، ويجب ستر عامله مطلقاً كرِّر أم لا عطف عليه أم لا كما مر بخلاف الباقي. الثاني باسم ظاهر مضاف لضمير المحذر كرأسك أو نفسك. الثالث: بذكر المحذر منه فقط كالضيغم، وقد يكون بذكرهما معاً كرأسك والسيف فلا يجب الجمع بينهما إلا مع إياك.

قوله: **(إلا مع العطف)** أي بالواو خاصة، وتعطف محذراً على محذر كإياك وزيداً أن تفعل أو محذراً منه على مثله نحو ﴿نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا﴾ [الشمس: ١٣] أي اتركوها وسقياها فلا تمنعوها عنها أو محذراً منه على محذر كرأسك والسيف وإياك والشر، وستر العامل في الجميع واجب كما شمله إطلاق المصنف لأنهم جعلوا العطف والتكرار الآتي كالبدل من الفعل، ويجوز في الأولين دون الثالث كون الواو للمعية فينصب ما بعدها على أنه مفعول معه، ويظهر العامل.

قوله: **(ماز)** بالزاي مرخم مازن اسم رجل.

قوله: **(قِ رأسك واحذر السيف)** جرى على أن عامل الثاني مقدر، والظاهر جريان باقي الأقوال المارة هنا أيضاً فيقدر: احذر تلاقي رأسك والسيف، أو باعد رأسك من السيف والسيف منها، أو امنع رأسك أن تدنو من السيف والسيف أن يدنو منها لكنها لا تتأتى في نحو: ناقة الله وسقياها وإياك وزيداً أن تفعل بل الظاهر أنَّ العامل فيهما واحد قولاً واحداً، وإنما يتأتّى الخلاف في عطف المحذر منه على المحذر فتأمل.

قوله: **(أو التكرار)** أي للمحذر منه كمثاله أو لغيره كرأسك رأسك.

الناصب وإظهاره، نحو: الأسَدَ أي: احذر الأسد، فإنْ شئتَ أظهرتَ، وإنْ شئتَ أضمرتَ.

٦٢٥ ـ وَشَذّ إيَّايَ وإيَّاهُ أشَذّ ... وعن سبيلِ القصدِ مَنْ قاسَ انتَبَذْ

حقُّ التحذير أنْ يكونَ للمخاطَب، وشذ مجيئه للمتكلم في قوله: إيَّاي وأن يَحذِفَ أَحَدُكُم الأرنبَ وأشذُّ منه مجيئه للغائب في قوله: إذا بلغ الرجل الستين فإيَّاه وإيَّا الشَّوابِّ، ولا يُقَاسُ على شيءٍ من ذلك.

٦٢٦ ـ وكَمُحَذِّرٍ بِلا إيَّا اجْعَلاَ ... مُغرًى بهِ في كُلِّ ما قد فُصِّلا

الإغراء هو: أمرُ المخاطَب بلزوم ما يُحْمَدُ به، وهو كالتحذير: في أنه إنْ وُجِدَ عطفٌ أو تكرارٌ وجب إضمار ناصبه، وإلاَّ فلا، ولا تستعمل فيه إيّا فمثال ما يجب معه إضمار الناصب قولُك: أخَاكَ أخَاكَ، وقولُكَ: أخاك والإحسانَ إليهِ أي: الزم أخاك. ومِثْلُ ما لا يلزم معه الإضمار قولُكَ: أخاك أي الزم أخاك.

قوله: (وعن سبيل القصد الخ) أي من قاس على ذلك انتبذ أي ارتمى، وبعد عن سبيل العدل.

قوله: (إياي وأن يحذف الخ) هو أثر عن عمر رضي الله تعالى أوله لِتَذْكُ لكم الأسل والرماح والسهام وإياي الخ. يأمرهم بأنهم يذبحون بالأسل وهو ما رق من الحديد كالسيف والسكين أو الرماح أو السهام عند الرمي بها، وينهاهم عن حذف الأرنب بنحو حجرٍ لأنه لا يحل به والأصل إياي باعدوا عن حذف الأرنب، وباعدوا أنفسكم عن أن يحذف الخ، فهما تحذيران حذف من كل منهما نظير ماأثبته في الآخر إذ المحذر منه، وهو حذف الأرنب ذكره في الثاني دون الأول، والمحذر وهو إياي بالعكس ففيه احتباك.

قوله: (وإيا الشواب) بشين معجمة ثم موحدة جمع شابة، ويروى بسين مهملة ثم همزة فتاء فوقية مع سوأة، والتقدير فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب، وفيه شذوذات تحذير الغائب وإضافة أيا الظاهر وحذف الفعل مع لام الأمر.

فائدة: ذكر الرضي أن المحذر المكرر يكون ظاهراً كسيفك سيفك، ومضمراً كإياك إياك وإياه إيّاه إياي وإياي. وفي الهمع أن المحذر منه قد يكون ضمير غائب معطوفا على المحذر كقوله:

٣٦٠ ـ فلا تَصْحَبْ أَخَا الجَهْلِ ... وَإيَّاكَ وَإيَّاهُ[1]

فإياه هنا حكم الأسد في إياك والأسد فعلى هذا لا يكون التحذير بضميري الغيبة والتكلم شاذاً إلا إذا جعل محذراً لا محذراً منه والله أعلم./

---

(١) البيت من الهزج، وهو بلا نسبة في الدرر ٣/ ١٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٠.

أسْماءُ الأَفْعالِ والأَصْوَاتِ

٦٢٧ ـ مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّان وَصَهْ   هُوَ اسْمُ فِعْلٍ، وَكَذَا أَوَّهْ وَمَهْ

٦٢٨ ـ وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ، كآمِينَ كثُرْ   وَغَيْرُهُ كَوَيْ، وَهَيْهَاتَ نَزَرْ

أسماءُ الأفعال: ألفاظٌ تقومُ مقام الأفعال: في الدلالة على معناها، وفي عملها، وتكون

أسماء الأفعال والأصوات

أي وأسماء الأصوات كما سيصرح به الشارح والإضافة بيانية، وقيل بالرفع عطف على أسماء لأنها ليست أسماء بل ولا كلمات لعدم دلالتها بالوضع على معنى إذ الدلالة تتوقف على علم المخاطب بما وضعت له، والمخاطب بها غير عاقل وأجيب بأن الدلالة كون اللفظ بحيث إذا أطلق فهم منه العالم بوضعه معناه، وهذه كذلك. ولم يقل أحد إن الدلالة كون اللفظ يخاطب به العاقل.

قوله: **(ما ناب عن فعل)** أي ولم يتأثر بالعوامل وليس فضلة فخرج المصدر النائب عن فعله واسم الفاعل لتأثره والحروف لأنها فضلة فبان أن قوله: كشتان تتميم للحد فيجعل حالاً من ضمير ناب ليفيد تقييده بذلك كما في الأشموني، وجعله ابن المصنف مثالاً لا تتميماً فتكون خبراً لمحذوف، وأوقع ما على اسم بدليل الترجمة فتخرج الحروف. والمراد ناب عن الفعل في إفادة معناه، وفي استعماله من كونه عاملاً غير معمول فيخرج المصدر ونحوه ا هـ. وفيه أن الفعل يستعمل معمولاً للجوازم والنواصب فالنيابة عنه تصدق بتأثره بالعوامل فلا يخرج المصدر والجواب بكون المراد أن الفعل لا يكون معمولاً لفعل، ولا لاسم بطريق الأصالة ليخرج اسم الشرط تكلف فالحق ما مر.

قوله: **(كشتان)** بفتح النون وكان الفراء يكسرها.

قوله: **(وكذا أوه)** بفتح الهمزة وشد الواو وفيه لغات منها ما اشتهر من قولهم آه وآه بالضم والسكون فهما اسما فعل بمعنى أتوجع كما في المرادي.

قوله: **(أسماء الأفعال أسماء)** أي حقيقة عند جمهور البصريين لا أفعال حقيقة كما للكوفيين ولا أفعال استعملت كالأسماء في التنوين وعدمه وفي أنه لا يتصل ضمير الرفع البارز بها، ولا يؤكد طلبيها بالنون كما لبعض البصريين، واستظهر الصبان أن هذا عين ما قبله فإن الكوفيين لا يمنعون استعمالها كالأسماء وإلا كان مكابرة فالخلاف بينهما في العبارة. وعلى الأول فالأرجح أنّ مدلولها لفظ الفعل كما يفهمه قولهم: اسم فعل لكن من حيث دلالته على معناه لا من حيث كونه لفظاً. ولذلك كان كلاماً تاماً بخلاف الفعل المقصود لفظه كما مر أول الكتاب فلا محل لها على هذا وكذا على أنها أفعال أما على أنها أسماء لمعنى الفعل وهو الحدث والزمان فهي في محل رفع بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر، وعلى أن مدلولها المصدر النائب عن فعله فمحلها نصب بأفعالها النائبة هي عنها كذا في التصريح، وإنما بنيت

بمعنى الأمر ـ وهو الكثير فيها ـ كمَهْ؛ بمعنى اكْفُفْ، وآمِينَ، بمعنى اسْتَجِبْ، وتكون بمعنى الماضي، كَشَتَّانَ، بمعنى افترَقَ، تقول: شَتَّانَ زَيْدٌ وَعمرو وهيهاتَ، بمعنى بَعُدَ، تقول: هَيْهَاتَ العقيق، ومعناه: بَعُدَ، وبمعنى المضارع، كأوَّهْ، بمعنى أتوجَّعُ، وَوَيْ، بمعنى أعْجَبُ، وكلاهما غَيْرُ مَقِيسٍ.

حينئذٍ مع إعراب تلك المصادر ولأن دخلها معنى الأمر والمضي والاستقبال التي هي من معاني الحروف قاله المرادي، وعلى هذا فقولهم أسماء الأفعال أي اللغوية وهي المصادر فتأمل.

قوله: **(في الدلالة على معناها)** أي بواسطة دلالتها على لفظها ليوافق الأرجح المتقدم.

قوله: **(بمعنى انكفف)** فسره بذلك لأنه لازم بمعنى امتنع، وفي نسخ بمعنى اكفف فينبغي جعله من اللازم ليوافق المفسر وإن كان غير واجب لأن كف يستعمل لازماً ومتعدياً، تقول: كففته عن الشيء فكَفَّ أي منعته فامتنع كما في الصحاح.

قوله: **(بمعنى افترق)** كذا أطلق الجمهور، وقيده الزمخشري بالافتراق في المعاني والأحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم فلا يقال: شَتَّانَ الخصمان عن مجلس الحكم، وتطلب فاعلاً دالاً على اثنين كشتان الزيدان، وقد تزاد بعدها ما كقوله:

٣٦١ ـ شتَّانَ ما نَوْمي على كُورها ونومِ حَسَّانَ أخِي جابِرِ[1]

فما زائدة وما بعدها فاعل، والمراد بكورها رحل الناقة، وقد تزاد ما بين شتان وما بعدها كقوله:

٣٦٢ ـ * فشتان ما بين اليزيدين في النَّدى[2] *

فاليزيدين فاعل مرفوع تقديراً وما بين زائدة، وقيل ما موصولة ببين واقعة على المسافة، وهي فاعل شتان بمعنى بعُد لا افتراق أي بعد المسافة التي بينهما أفاده الدماميني، وأما قوله:

٣٦٣ ـ جازَيتموني بالوِصَالَ قَطِيعةً شتَّانَ بينَ صَنِيْعِكُمِ وَصنيعي[3]

فقال في شرح الشذور: لم تستعمله العرب، وقد يخرّج على إضمار ما موصولة ببين اهـ. أي فتكون شتان بمعنى بَعُدَ وما بمعنى المسافة.

قوله: **(هيهات العقيق)** اسم موضع بالحجاز فاعل هيهات، وقد تزاد فيه اللام نحو ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦] وفيه نيف وأربعون لغة منها تثليث تائها.

---

(١) البيت من السريع، وهو للأعشي في ديوانه ص١٩٧؛ ولسان العرب مادة (شتت).

(٢) هذا صدر بيت وعجزه: «يزيدِ سُلَيم والأغرِّ ابن حاتمِ». وهو من الطويل لربيعة الرقي في ديوانه ص١٢٤؛ ولسان العرب مادة (شتت).

(٣) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٥٢١.

وقد سبق في الأسماء الملازمة للنداء: أنه ينقاس استعمالُ فَعَالِ اسْمَ فِعْلٍ، مبنياً على الكسر، من كلِّ فعل ثلاثي، فتقول: ضَرَابِ زيداً، أي اضربْ، ونَزَالِ، أي أَنْزِلْ وكَتَابِ، أي اكْتُبْ، ولم يَذْكُرْهُ المصنّف هنا استغناءً بذكره هناك.

٦٢٩ ـ وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَا وَهَكَذَا دُونَكَ مَعْ إِلَيْكَا
٦٣٠ ـ كَذَا رُوَيْدَ بَلْهَ نَاصِبَيْنِ وَيَعْمَلانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

من أسماء الأفعال ما هو في أصله ظَرْفٌ، وما هو مجرور بحرف، نحو: عَلَيْكَ زَيداً

قوله: (ووي الخ) أي كقوله تعالى: ﴿وَيْ كأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الكَافِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢] فوي بمعنى أعجب، والكاف إما للتعليل أي أعجب لعدم فلاح الكافرين، أو حرف خطاب توصل بوي، واللام مقدرة بعدها وقيل كأن حرف تشبيه بمعنى التحقيق وكذا يقال في: ﴿وَيْ كَأَنَّ الله يَبْسُطُ الرِّزْقَ﴾ [القصص: ٨٢].

قوله: (وكلاهما غير مقيس) أي الماضي والمضارع بل لم يثبت ابن الحاجب الثاني، وجعل أوّه ووي بمعنى توجعت وتعجبت وهكذا.

قوله: (والفعل الخ) أي فعل الأمر مبتدأ أول، وعليك مبتدأ ثان لقصد لفظه خبره الظرف قبله، والجملة خبر الأول يعنى أن اسم فعل الأمر قسمان: مرتجل كما مر، ومنقول إما عن أحد الظرفين كدونك وعليك، أو عن مصدر كرُوَيْدَ وبَلَه، وهذه الظروف يقتصر فيها على السماع لخروجها عن الأصل وقاس الكسائي منها ما زاد على حرف لا نحو بك ولك ومن المسموع: أمامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر وإليك أي تنحَّ ومكانك أي أثبت، فيكون لازماً وحكى الكوفيون: مكانك زيداً أي انتظره فهو متعدٍّ، ولا تستعمل إلا مع الكاف لأن أمر غير المخاطب قليل، وشذ قياساً واستعمالاً: عليه رجلا غيري أي ليلزمه وعليَّ الشيء أي لألزمه وإليَّ أي لأتخ. وأما قوله عليه الصلاة والسلام «ومن لم يستطع فعليه بالصوم»[(١)] فقد حسنه الخطاب قبله في: يا معشر الشباب الخ فالهاء فاعل، والصوم مفعول على ما سيأتي، وقال ابن عصفور: عليه خبر مقدم لا اسم فعل، والصوم مبتدأ زيدت فيه الباء، وقيل: عليه أمر للمخاطبين أي ألزموه الصوم أو دلوه عليه. وكذا قيل في: على الشيء أي الزمونيه فالهاء مفعول أول، والصوم ثان، والفاعل مستتر.

قوله: (عليك زيداً) عليك اسم فعل بمعنى الزم وزيداً مفعوله، وقد يتعدى إليه بالباء «كعليك بذات الدين» فيكون بمعنى استمسك مثلاً، وصرَّح الرضي بأنها زائدة لأنها تزاد كثيراً في مفعول اسم الفعل لضعف عمره، وأما الكاف فهي ضمير عند الجمهور لا حرف خطاب لأن الجار لا يستعمل بدونها، ولأن الياء والهاء في قولهم: عليّ وعليه ضميران اتفاقاً، وهل هي فاعل باسم الفعل أو مفعوله، والفاعل مستتر أي الزم أنت نفسك زيداً وإليك بمعنى نحّ

---

(١) رواه البخاري برقم/ ١٩٠٥/ وأحمد برقم/ ٤٢٧١/ ورواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي.

أي: الْزَمْهُ، وإليكَ أي: تَنَحَّ، ودُونَكَ زيداً أي: خُذْهُ. ومنها: ما يُستعمل مصدراً واسْمَ فعلٍ كرُوَيدَ، وبَلْه فإن انجرَّ ما بعدهما فهما مصدران، نحو: رُوَيْدَ زَيْدٍ أي إرْوَادَ زيدٍ، أي إمهالَهُ، وهو منصوب بفعل مضمر، وبَلْهَ زيدٍ أي: تَرْكَهُ. وإن انتصب ما بعدهما فهما اسما فعلٍ نحو: رُوَيْدَ زيداً أي أمْهِلْ زيداً، وبَلْهَ عمراً أي اتركه:

٦٣١ ـ وَمَا لـمـا تَـنُـوبُ عَـنْـهُ مِنْ عَـمَـلْ لَـهَـا، وأَخِّـرْ مَـا لِـذِي فِـيـهِ الـعَـمَـلْ

نفسك، وكذا الباقي أو مجرورة بالحرف في نحو: عليك وبالإضافة في نحو: دونك نظراً للأصل قبل النقل، والفاعل مستتر أقوال أصحها ثالثها فإذا قلت: عليكم كلكم زيداً جاز رفع كل توكيد للمستكن، وجره توكيداً للمجرور وبهذا يعلم أن اسم الفعل هو الجار فقط، وفاعله مستتر فيه، والكاف كلمة مستقلة، وقولهم: منقول من جار ومجرور فيه تسامح، ولم تجعل الكاف مجرورة بإضافته بعد النقل لأن اسم افعل لا يعمل الجر، ولا يضاف فتدبر.

قوله: **(رويد زيد)** أصله أرْوَدَ زيداً إرْوَاداً أي أمهله إمهالا فصغروا الأرواد بحذف زيادتيه وهما الهمزة والألف تصغيرالترخيم، واستعملوه مصدراً نائباً عن فعله وهو أَرْوَدَ وأما بَلْهْ فمصدر لا فعل له من لفظه بل من معناه وهو: اترك فهو نائب عنه كما أشار إليه الشارح، كما أن دعْ فعل لا مصدر له من لفظه بل من معناه، وهو التَّرْك، ثم تارة ينونان فينصبان المفعول، وهو الأصل كرويداً زيداً وبَلْهاً عمراً، وتارة يضافان إليه كِمِثَالَى الشارح فهما فيه مصدران نائبان عن فعلهما، ومضافان لمفعولهما. وقيل بل إضافتهما للفاعل والمفعول محذوف. ولا يرد أن فاعل المصدر النائب عن فعله يجب استتاره لأن محله في المنون بدليل تمثيلهم، ثم نقلوهما عن المصدرية إلى اسم فعل الأمر فقالوا: رويد زيداً وبله عمراً بالبناء على الفتح مع نصب زيد وعمرو، ولا موجب للبناء سوى ما ذكر فقول المتن ناصبين أي مع بنائهما لا مع تنوينهما لأنهما حينئذٍ مصدران، وقد يخرجان عن الطلب فيكون رُويدَ حالاً أو نعتاً على التأويل بالمشتق كساروا رويداً أي مُرْوِدينَ أو سيراً رويداً أي مروداً فيه، ويكون بله بمعنى كيف خبراً عما بعده كبله زيد بالرفع، وقد تقع بمعنى غير مجرورة بمن كالحديث القدسي: «أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر من بله ما أطلعتم عليه»(١) أي من غيره، ويحتمل كما في الشمني أنها على أصلها مصدر بمعنى الترك، ومن تعليلية أي من أجل تركهم ما عملتموه من المعاصي.

قوله: **(وما لما الخ)** ما مبتدأ خبره لها ولما صلتها وتنوب صلة ما الثانية جرت على غير صاحبها، ولم يبرز لا من اللبس، وعنه متعلق بتنوب أي وما استقر للفعل الذي تنوب هي عنه كائن لها ومن عمل بيان لما الأولى حال منها أو من ضميرها في الصلة في الخبر لئلا تتقدم الحال على عاملها الظرف أو من بمعنى في متعلقة بتنوب والأول أوقع.

قوله: **(وأخر ما الذي الخ)** ما مفعول أخر، ولذي أي أسماء الأفعال خبر مقدم عن

---

(١) رواه البخاري والترمذي في التفسير ورواه مسلم في صفة الجنة.

أي: يثبت لأسماء الأفعال من العمل ما يثبت لما تنوبُ عنه من الأفعال.

فإن كان ذلك الفعلُ يُرْفَعُ فقط كان اسمُ الفعل كذلك كصَهْ: بمعنى اسكت، وَمَهْ: بمعنى اكْفُفْ، وهيهات زَيْدٌ: بمعنى بَعُدَ زيد؛ ففي صَهْ وَمَهْ ضميران مستتران، كما في اسكت واكفف، وزيد: مرفوع بهيهات كما ارتفع ببَعُدَ. وإن كان ذلك الفعل يرفع وينصب كان اسْمُ الفِعْلِ كذلك، كَدَرَاكِ زيداً أي: أدْرِكْهُ، وَضَرَابِ عمراً أي: اضْرِبْهُ، ففي دَرَاكِ، وَضَرَابِ ضميران مستتران، وزيداً وعمراً منصوبان بهما.

وأشار بقوله: وأخِّرْ ما لِذِي فيه العمل إلى أن معمولَ اسم الفعل يجب تَأخِيرُه عنه، فتقول: دَرَاكِ زيداً ولا يجوز تقديمه؛ عليه؛ فلا تقول: زيداً دَرَاكِ وهذا بخلاف الفعل، إذ يجوز زيداً أدْرِكْ.

٦٣٢ ـ وَاحْكُمْ بتنكِيرِ الّذِي يُنَوّنُ مِنْهَا، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ

الدليلُ على أنَّ ما سمي بأسماء الأفعال أسماء لحَاق التنوين له؛ فتقول في صَهْ: صَهٍ،

العمل، وفيه متعلق بالعمل والجملة صلة ما أي وأخر المعمول الذي العمل فيه كائن لهذه.

قوله: **(ما يثبت لما تنوب عنه)** أي غالباً وإلا فآمين لم يحفظ له مفعول مع نيابته عن متعدٍّ وهو استجب.

قوله: **(بمعنى اكفف)** فيه ما مر فلا تغفل.

قوله: **(ولا يجوز تقديمه)** أجازه الكوفيون تمسُّكاً بقوله: كتاب الله عليكم، وقول الشاعر:

٣٦٤ ـ يا أيُّها المائحُ دلوي دُونَكا إنـي رأيتُ النَّاسَ يَقْصِدُونَكا[1]

وأجيب بأن كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف مؤكد لمضمون ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة٣] أي كتب ذلك الله عليكم كتاباً فحذف الفعل، وأضيف المصدر إلى فاعله كـ: ﴿صِبْغَةَ اللهِ﴾ [البقرة:١٣٨] ودل على ذلك المحذوف أن التحريم يستلزم الكتابة، وعليكم متعلق بالمصدر أو الفعل المحذوف لا اسم فعل، وأما دلوي فمبتدأ لا مفعول خبره جملة اسم الفعل، وفاعله حذف رابطها أي دونكه، والجملة خبرية مقصود بها الطلب، والمائح هو الذي ينزل البئر عند قلة مائها ليملأ منها الإناء.

قوله: **(بخلاف الفعل)** يخالفه أيضاً في أنه لا يعمل محذوفاً على الأصح، وأجازه المصنف بشرط تأخر دال على المحذوف، وخرّج عليه الآية والبيت المتقدمين. وفي أنه لا يبرز معه ضمير الرفع كالتاء.

قوله: **(لحاق التنوين)** بفتح اللام كما في المختار لها أي لبعضها وتنوينها، وعدمه

---

(١) الرجز لجارية من بني مازن في الدرر ٥/ ٣٠١؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٠٠.

وفي حَيْهَل: حَيْهلاً، فيلحقها التنوينُ للدلالةِ على التنكير، فما نوّن منها كان نكرة، وما لم يُنوَّن كان معرفة.

٦٣٣ ـ وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لا يَعْقِلُ ... مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتاً يُجْعَلُ
٦٣٤ ـ كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً، كقَبْ ... وَالْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ

أسماء الأصوات: ألفاظٌ استعملت كأسماء الأفعال في الاكتفاء بها، دالة على خطاب ما لا يَعقل، أو على حكاية صوت من الأصوات، فالأول كقولك: هَلاً: لزجر الخيل، وعَدَسْ:

سماعي كما أشعر به كلام المصنف، والحاصل أن ما سمع غير منون فقط كنزال وآمين وهيهات وأوّه فهو لازم التعريف، ولا يجوز تنوينه، وما سمع منوناً فقط كواهاً وويهاً فهو لازم التنكير، ولا يجوز ترك تنوينه وما سمع بهما كما مثله الشارح فيعرّف وينكر.

قوله: **(وفي حيهل)** أي بالبناء على الفتح حيهلاً أي بالتنوين، ويبدل في الوقف ألفاً، وقد تثبت في الوصل وهي مركبة من حي بمعنى أقبل، وهل التي للحث، والعجلة لا الاستفهامية فجُعِلَتا كلمة واحدة مبنية على الفتح في الكثير اهـ. فارضي. ويكون بمعنى احضر فيتعدّى بنفسه كحيهل الثَّرِيد، وبمعنى أقبل فيتعدى بعلى كحيهل على الخير، وبمعنى عجِّل فيتعدى بالباء نحو: إذا ذكر الصالحون فحيهلاً بعمر، وقد تفرد حي عن هل فتكون بمعنى أقبل أو ائتِ كما في الدماميني.

قوله: **(فما نون منها الخ)** قال الرضي: ليس المراد بتنكير اسم الفعل، وتعريفه تنكير الفعل الذي هو بمعناه، وتعريفه لأن الفعل لا يعرف ولا ينكر بل ذلك راجع إلى المصدر الذي هو أصل ذلك الفعل. فصهٍ منوناً بمعنى اسكت سكوتا ما أي افعل مطلق السكوت عن كل كلام إذ لا تعيين فيه، وصه بلا تنوين بمعنى اسكت السكوت المعهود عن هذا الحديث الخاص مع جواز غيره هكذا حُقِّق المقام، ودع الأوهام اهـ. سندوبي وقد يؤخذ منه أنها من قبيل المعرف بأل العهدية وهو الظاهر، ثم هذا الكلام يتمشىٰ على أن مدلولها المصدر وهو ظاهر. وكذا على أن مدلولها الفعل خلافاً للمصرح لأن التعريف يرجع للأصل المشتق منه لا إلى نفس المدلول كما هوصريح ما ذكر.

قوله: **(من مشبه الخ)** بيان لما الأولى وقوله: صوتاً، أي اسم صوت.

قوله: **(في الاكْتِفَاء بها)** أي عدم احتياجها في إفادة المراد إلى شيء آخر كما أن اسم فعل الأمر والمضارع كذلك بحسب الظاهر وإن كان في الحقيقة مركباً مع فاعله المستتر، واسم الصوت مفرد لا ضمير فيه واحترز بذلك من نحو يا ظبيات القاع يا دار مية مما خوطب به غير العاقل، ولم يكتف به في إفادة المراد لأن حرف النداء لا يفيد وحده بل لا بد أن يذكر بعده ما قصد بالنداء.

قوله: **(لزجر الخيل)** أي عن البطء، وقوله: للبغل أي لزجره كذلك وهلا بوزن ألا كما

لزجر البغل، والثاني كقبْ: لوقوع السيف، وغَاقِ: للغراب. وأشار بقوله: والزم بنا النوعين إلى أنَّ أسماء الأفعال وأسماء الأصوات كلها مبنية، وقد سبق في باب المعرب والمبني أن أسماء الأفعال مبنية لشبهها بالحرف في النيابة عن الفعل وعدم التأثر، حيث قال: وكنيابة عن الفعل بلا، تأثر وأما أسماء الأصوات فهي مبنية لشبهها بأسماءِ الأفعال.

نونا التَّوْكِيدِ

٦٣٥ ـ لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ، هُمَا كَنُونَـيِ اذْهَبَنَّ وَاقْصِدَنْهُمَا

أي يلحقُ الفعل للتوكيد نونان: إحداهما ثقيلة، كاذْهَبَنَّ، والأخرى خفيفة كاقْصِدَنْهُمَا، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾[(١)].

في الهمع، وقيل ينون وعَدَسْ بمهملات مفتوح الأولين مبني على السكون.

قوله: (كقب) بفتح القاف، وسكون الموحدة حكاية صوت السيف على الدرقة.

قوله: (إلى أن أسماء الأفعال الخ) يحتمل أنه أراد نوعي الأصوات لتقدم الكلام على أسماء الأفعال أول الكتاب.

قوله: (في النيابة عن الفعل الخ) أي في كونها عاملة غير معمولة.

قوله: (لشبهها بأسماء الأفعال) أي فهي مشبهة للحرف بالواسطة، ولا حاجة إلى ذلك لإمكان الشبه مباشرة فالأرجح أن بناءها لشبهها بالحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة كلام الابتداء وحرف التنفيس فلا محل لها من الإعراب والله أعلم.

نونا التوكيد

قوله: (للفعل الخ) قدم المعمول لإفادة الحصر.

قوله: (بنونين) أي بكل منهما على انفراده، وهما أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما كاختصاص الخفيفة بقلبها ألفاً، وحذفها للساكنين، والشديدة بوقوعها بعد الألف كما سيأتي. ورد بأن ذلك لا يدل على الأصالة فهذه أن المفتوحة فرع المكسورة ولها أحكام تخصها، وعند الكوفيين الخفيفة فرع الثقيلة لاختصارها منها، وقيل بالعكس لبساطة الخفيفة فهي أليق بالأصالة، ثم التوكيد بالثقيلة أشد على قاعدة زيادة المبني لزيادة المعنى غالباً، ولذلك قالت زليخا ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾[(١)] الخ لأنها كانت أحرص على سجنه في بيتها لتراه كل وقت من كونه صاغراً.

---

(١) [يوسف: ٣٢].

٦٣٦ ـ يُؤَكِّدَانِ افْعَلْ وَيَفْعَلْ آتِيا   ذَا طَلَبٍ أوْ شَرْطاً إمَّا تَالِيا
٦٣٧ ـ أوْ مُثْبَتاً في قَسَمٍ مُسْتَقْبَلا   وَقَلَّ بَعْدَ مَا، وَلَمْ وَبَعْدَ لا
٦٣٨ ـ وَغَيْرِ إمَّا مِنْ طَوَالِبِ الجَزَا   وَآخِرَ المُؤَكَّدِ افْتَحْ كَابْرُزَا

أي: تَلحقُ نونا التوكيد فِعلَ الأمرِ، نحو: اضْرِبَنَّ زيداً والفعل المضارع المستقبلَ الدالَّ

قوله: (يؤكدان) أي جوازاً أو وجوباً على ما سيبين.

قوله: (أفعل) أي فعل الأمر ولو دعاء بأي صيغة لا خصوص هذه فهو من إطلاق الخاص على العام وكذا قوله: ويفعل وخرج بهما الماضي ولو لفظاً فقط فلا يؤكد أنه أصلاً لأنهما يخلصان الفعل للاستقبال المنافي للمضي، وكذا الاسم وأما قوله:

٣٦٥ ـ دامنّ سُعدِك إن رَحِمْتِ مُتَّيماً   لولاكِ لم يكُ للصبابةِ جانِحا[1]

وقوله:

٣٦٦ ـ * أقائلنَّ أَحضِروا الشهودا[2] *

فضرورة شاذة لا يجوز ارتكابها لكن سهل الأول استقباله معنًى لكونه دعاء.

قوله: (آتياً) حال من يفعل، وذا طلب حال من الضمير في آتيا، والمراد الطلب الحقيقي كالأمر والعرض الخ أما الخبر المراد به الطلب مجازاً كقولك للعاطس: يرحمك الله فلا يؤكد.

قوله: (أو شرطاً) عطف على ذا طلب وتالياً صفته وأما بالكسر مفعول تالياً أي أو آتياً فعل شرط تالياً أما أو أن شرطاً بمعنى أداء شرط مفعول تالياً، وأما بدل منه.

قوله: (أو مثبتاً) عطف على شرطاً فهو حال أيضاً من ضمير آتياً، ومستقبلاً إما حال من ضمير مثبت أو من ضمير آتياً، ويكون معطوفاً على مثبت بواو محذوفة، وفي قسم متعلق باتياً.

قوله: (وبعدلا) أي النافية، ولم يقيدها بذلك لما علم من اطّراده بعد الطلب الذي من جملته لا الناهية.

قوله: (وغير) بالجر عطفاً على لا.

قوله: (فعل الأمر) أي بالصيغة كقومن أما الأمر باللام فداخل فيما بعده.

قوله: (والفعل المضارع) أعلم أن له خمس حالات: الأول وجوب توكيده وذكرها بقوله: أو مثبتاً الخ، الثانية قربه من الواجب، وذكرها بقوله: أو شرطاً. أما تالياً الثالثة كثرته

---

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر ٥/ ١٦١؛ ومغني اللبيب ٢/ ٣٣٩.

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٣؛ وشرح التصريح ١/ ٤٢، ولرجل من هذيل في حاشية ياسين ١/ ٤٢.
والشاهد فيه قوله: «أقائلنّ» حيث أكّد اسم الفاعل بنون التوكيد، وهذا نادر.

على طلب، نحو: لِتضرِبَنَّ زيداً ولا تضربَنَّ زيداً، وهل تضربَنَّ زيداً. والواقع شرطاً بعد إن المؤكَّدة بما نحو: إمّا تضربَنَّ زيداً، أضرِبْهُ ومنه قوله تعالى: ﴿فأمَّا تثقفنهم في الحرب فشرِّد بِهِمْ مِنْ خَلْفَهُمْ﴾ [الأنفال: ٥٧]، أو الواقع جواب قسم مثبتاً مستقبلاً، نحو: والله لتضربنَّ زَيْداً. فإن لم يكن مثبتاً لم يؤَكَّدْ بالنون، نحو: والله لا تَفْعَلُ كذا وكذا إن كان حالاً، نحو: والله

وهي قوله آتياً ذا طلب. الرابعة: قلته وهي قوله: وقلّ بعدما الخ، وفي هذه مرتبتان: قليل وهو توكيده بعد ما الزائدة أو لا النافية، وأقل وذلك بعد لم وبعد شرط غير أما كذا في التوضيح وبقي سادسة: وهي امتناع توكيده وذلك في جواب قسم بواو منفي، أو حال أو مفصول من لامه كما سيأتي.

قوله: **(وهل تضربن زيداً)** أي الاستفهام بجميع أدواته اسمية كانت أو حرفية ومثله التحضيض والعرض، والتمني كهلا تضربن زيداً وألا تنزلن عندنا وليتك تقيمن معنا فكل ذلك داخل في الطلب، وبقي من أقسامه التي لم يمثل لها الشارح الدعاء والترجي والأول داخل في الأمر والنهي والثاني لم أرَ مَن ذكَره.

قوله: **(شرطاً بعد أن الخ)** مذهب سيبويه أن التوكيد حينئذٍ قريب من الواجب، ولم يقع في التنزيل غيره لأن أن المؤكدة بما تشبه القسم المؤكدة باللام، وأوجبه المبرد والزجاج، وحملوا عدمه على الضرورة.

قوله: **(مثبتاً مستقبلاً)** أي غير مفصول من لامه، وحينئذ يجب التوكيد باللام والنون معا عند البصريين، وخلُوه من أحدهما شاذٌ أو ضرورة فإن خلا منهما معاً نحو: والله أقوم، قُدِّرَ قبله حرف النفي وكان المعنى على نفي القيام. ولذا حكم الحنفية على من قال: والله أصوم بحنثه بالصوم وعند غيرهم يحنث بعدمه لابتناء الإيمان على العرف، وأجاز الكوفيون الاكتفاء حينئذٍ بأحدهما. وقد ورد في الشعر، وحكى سيبويه: والله لأضربه.

قوله: **(لم يؤكد بالنون)** أي ولا باللام أيضاً لامتناعها في المنفي وأما قوله:

٣٦٧ ـ تالله لا يُحمَدنَّ المرءُ مُجْتنِباً فِعْلَ الكرام ولو فاقَ الورى حَسَبا[١]

فشاذ أو ضرورة، ومن الجواب المنفي غير المؤكد ﴿تَاللهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] أي لا تفتؤ.

قوله: **(وكذا إن كان حالاً)** أي لا يؤكد بالنون فقط لاقتضائها الاستقبال فيتنافيان، ومنه قراءة ابن كثير ﴿لأقسم بيوم القيامة﴾ [القيامة: ١] وقوله:

---

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في الأشموني ٢/ ٤٩٦.

لَيَقُومُ زَيدٌ الآنَ. وقَلَّ دخولُ النونِ في الفعل المضارعِ الواقع بعد ما الزائدة التي لا تصحب إنْ نحو: بعينٍ ما أرَيَنَّكَ هَهُنَا. والواقع بعد لم كقوله:

[٣١٧] يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا   شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا(١)

والواقع بعد لا النافية كقوله تعالى: ﴿واتَّقُوا فِتنةً لا تُصِيبَنَّ الّذِينَ ظلموا مِنْكُمْ خاصَّة﴾ [الأنفال: ٢٥] والواقع بعد غير إمَّا من أدوات الشرط كقوله:

---

٣٦٨ - يميناً لأَبغض كلَّ امرىء   يُزَخرِفُ قَولاً ولا يَفْعَل(٢)

فلم يؤكد بالنون لأن البغض والإقسام أي الحلف موجودان حال التكلم لا مستقبلان، وكذا تمتنع النون في الفعل المفصول من لام القسم نحو: ﴿لَإِلَى الله تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨] ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥].

قوله: **(وقل دخول النون الخ)** تبع المصنف في التسوية بين المذكورات في القلة، وليس كذلك لتصريح المصنف في غير هذا الكتاب بكثرته بعد ما بل ظاهر كلامه إطراده نعم هو قليل بالنسبة لما مر. ومر عن التوضيح أن مثلها لا وأما بعد لم وبعد شرط غير أما فنادر سواء أكد الشرط أو الجزاء.

قوله: **(بعد ما الزائدة)** شمل الواقعة بعد رب حكى سيبويه ربما يقولن ذلك ومنه قوله.

٣٦٩ - ربَّما أوْفَيتُ في عَلَمٍ   تَرْفَعَنْ ثوبي شِمَالاتُ(٣)

وظاهر التسهيل أنه لا يختص بالضرورة لكن صرح في شرح الكافية بشذوذه.

قوله: **(بعين ما أرينك)** تقوله لمن يخفي عنك أمراً أنت بصير به.

قوله: **(ما لم يعلما)** الشاهد فيه توكيده بالخفيفة المنقلبة ألفاً والشاعر يصف جبلاً عمه الخصب والنبات وقيل: لبَناً في القعب أي الكوز علت عليه رغوته بدليل ما قبله من الأبيات.

قوله: **(لا تصيبن الخ)** الجملة صفة لفتنة فتكون الإصابة عامة للظالمين، وغيرهم قال في شرح الكافية وإنما أكده لأن النافية كالناهية في الصورة، ومثله قول الشاعر:

٣٧٠ - فلا الجارة الدُّنيا بها تَلْحَيْنَها   ولا الضيفُ فيها إن أناخ مُحَوَّلُ(٤)

---

(١) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٣١؛ وله أو لأبي حيّان الفقعسيّ أو لمساور العبسي، أو للدبيري أو لعبد بني عبس في خزانة الأدب ١١/ ٤٠٩، ٤١١.
والشاهد فيه قوله: «ما لم يعلما» يريد: «ما لم يعلمن» بنون التوكيد الخفيفة المقلوبة ألفاً، فيكون الشاعر قد أكّد المضارع المنفي بـ «لمْ»، وهذا قليل.

(٢) لم نهتدِ إلى قائله.

(٣) البيت من المديد، وهو لجذيمة الأبرش في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٨١؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٢.

(٤) البيت من الطويل، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٧٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٢٨.

[٣١٨] مـن تَـثْـقَـفَـنْ مِـنْـهُـم فَـلَـيْـسَ بـآيـبِ[1]

وأشار المصنف بقوله: وآخِرَ المؤكد افتح إلى أن الفعل المؤكَّدَ بالنون يُبْنَى على الفتح إن لم تَلِهِ ألفُ الضمير، أو ياؤه، أو واوُه، نحو: اضْرِبَنَّ زيداً، وَاقْتُلَنَّ عمراً.

٦٣٩ ـ وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمـا جَـانَـسَ مِـنْ تَـحَـرُّكٍ قَـدْ عُـلِـمـا

إلا أن توكيد تصيبن أحسن لاتصاله بلا فهو أشبه بالنهي من تلحينها، وظاهر ذلك إطراده مطلقاً لكن نص غيره على أنه بعد المفصولة ضرورة بل عند الجمهور ضرورة مطلقاً، وحملوا الآية على النية فمنهم من جعل الجملة مستأنفة لنهي الظالمين، والأصل لا تتعرضوا للظلم فتصيبكم الفتنة خاصة فحول النهي عن تعرضهم إلى إصابة الفتنة لأنه سببها وأوقع الذين ظلموا موقع ضمير المخاطبين تنبيهاً على أنهم إن تعرضوا كانوا ظالمين فالإصابة خاصة بالمتعرِضين، ومنهم من جعل الجملة صفة فتنة بتقدير القول: مع تحويل النهي المذكور أي فتنة مقولاً في شأنها: لا تصيبن الخ أي لا تجعلوها تصيبكم خاصة، ولا يصح على هذا تنزيل الفتنة منزلة العاقل فيتوجه النهي إليها بلا تحويل لأنه كان يجب كسر الباء من تصيبن لكونه خطاباً بالمؤنث، وهو الفتنة إلا أن تؤول بالافتتان أو بالعذاب مثلاً فالإصابة حينئذ عامة.

قوله: (من يثقفن) بالتحتية مبنياً للمفعول، أو بالفوقية للفاعل، يقال: ثقفته من باب فهم، أي وجدته والآيب الراجع.

قوله: (يبنى على الفتح) أي أمراً كان، أو مضارعاً صحيحاً أو معتلاً كاغزون وارمين واخشين وهل تغزون الخ وبني لتركبه معها كخمسة عشر وحرك تخلصاً من السكونين في الأمر والمضارع المجزوم، وحمل الباقي عليهما. وكانت فتحة للخفة ومر مزيد لذلك أول الكتاب.

قوله: (وأشكله الخ).

أعلم أن المصنف ذكر أصلين واستثنى من كل مسألة الأول فتح آخر المؤكد، واستثنى منه المتصل بالضمير اللَّيِّن فإنه يحرك بما يجانسه وهو المراد بقوله: وأشكله الخ. الثاني: أن ذلك الضمير يحذف إن كان ياء أو واواً وهو المراد بقوله: والمضمر احذفنه الخ، واستثنى منه أن يكون آخر الفعل ألفاً كيخشى فتحذف هي، ويبقى واو الضمير أو ياؤه مشكولين بما يجانسهما وهو المراد بقوله: واحذفه من رافع هاتين الخ أفاده الموضح.

قوله: (لين) بفتح اللام مخفف لين صفة لمضمر أو بكسر مصدر نعت به.

---

(١) وعجزه: «أبداً وقتلُ بني قتيبة شافي»، وهو من الكامل لبنت مرّة بن عاهان في الدرر ٥/ ١٦٣، ولبنت أبي الحصين في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٦٢.

والشاهد فيه قوله: «من يَثْقَفَنْ» حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد أداة الشرط «مَنْ» بالنون الخفيفة من غير أن تتقدم على المضارع «ما» الزائدة المؤكدة للشرط، وهذا من الضرورات الشعرية.

٦٤٠ ـ وَالْمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إلاّ الألِفْ وَإِنْ يَكُنْ في آخِرِ الفِعْلِ أَلِفْ
٦٤١ ـ فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعاً، غَيْرَ الْيَا وَالْوَاوِ يَاءً، كَاسْعَيَنَّ سَعْيَا
٦٤٢ ـ وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ، وَفي وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي
٦٤٣ ـ نَحْوَ اخْشَيِنْ يَا هِنْدُ بالْكَسْرِ، وَيَا قومِ اخْشَوُنْ واضْمُمْ، وقِسْ مُسَوِّيَا

الفعل المؤكد بالنون: إن اتَّصل به ألفُ اثنين، أو واوُ جمع، أو ياءُ مخاطبةٍ، حُرِّكَ ما قبل الألف بالفتح، وما قبل الواو بالضم، وما قبل الياء بالكسر. ويُحْذَفُ الضمير إن كان واواً أو ياء، ويبقى إن كان ألفاً فتقول: يا زيدان هل تضربانِّ ويا زيدون هل تضربُنَّ، ويا هند هل تضربِنَّ والأصل: هل تضربانِّ، وهل تضربُونَنَّ، وهل تضربِينَنَّ، فَحذِفَتِ النونُ لتوالي الأمثال؛ ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين، فصار هل تضربُنَّ، وهل تضربِنَّ ولم تحذف

قوله: (ألف) ليس فيه مع الألف الأولى إيطاء لاختلافهما تعريفاً وتنكيراً.

قوله: (فاجعله الخ) مفعوله الأول الهاء، والثاني: قوله ياء أي اجعل الألف الذي في آخر الفعل ياء حال كون تلك الألف من الفعل حال كونه رافعاً غير الياء وغير الواو بأن رفع ألف اثنين أو ضميراً مستتراً أو نون نسوة أو اسماً ظاهراً كما سيأتي.

قوله: (واحذفه) أي الألف الذي آخر الفعل من رافع هاتين أي الواو والياء.

قوله: (فحذفت النون) أي نون الرفع لتوالي الأمثال أي الزوائد فلا يرد: النسوة جنن، وهذا التوالي في الثقيلة، وحملت عليها الخفيفة طرداً للباب أو الحذف معها للتخفيف.

قوله: (لالتقاء الساكنين) ولم يغتفر كما في دابة لأنه هنا ليس على حدِّه، إذ شرطه كون الأول حرف لين، والثاني مدغماً وهما من كلمة واحدة كالمثال، والنون هنا ككلمة منفصلة لكن الصحيح عدم اشتراط الأخير بدليل ﴿اتحاجُوني﴾ [الأنعام:٨٠] وعلة الحذف حينئذ استثقال الكلمة واستطالتها لو بقي الضمير وإنما لم تحذف الألف مع تأتي العلتين فيها لخفتها، ولئلا يلتبس بفعل المفرد، ولا يزول اللبس بكسر النون في فعل الاثنين دون المفرد لأن علة الكسر وقوعها بعد الألف كما سيأتي. فلو حذفت لم تكسر النون، ولم تحذف الألف مع نون النسوة في أضربنانِّ لتفصل بين الأمثال أفاده الصبان. وقوله: بدليل أتحاجوني مقتضاه أن الساكنين فيه وهما الواو ونون الرفع المدغمة في نون الوقاية من كلمتين مع أن كلاً منهما جزء من الفعل المسند للواو إذ لا قوام له بدونهما فهما من كلمة واحدة بخلاف نون التوكيد فإنها منفصلة طارئة على ذلك الفعل كما لا يخفى ثم إن بنينا على اشتراط كونهما من كلمة وإن الحذف في نحو: تضربن لكون الالتقاء في الجميع على حده فالحذف في تضربن للثقل والطول كما ذكر فيقال عليه لَمَ لم يحذف في تحاجوني؟ لذلك وليس فيه داع لعدم الحذف كما في تضربان اللهم إلا أن يقال الثقل مع نون التوكيد أشد منه مع نون الوقاية فليتأمل.

الألف لخفتها؛ فصار هل تَضْرِبَانِّ، وبقيت الضمةُ دالة على الواو، والكسرة دالة على الياء. هذا كله إذا كان الفعل صحيحاً. فإن كان معتلاً: فإما أن يكون آخره ألفاً، أو واواً، أو ياء فإن كان آخره واواً أو ياء حُذِفَتْ لأجل واو الضمير أو يائه، وضُمَّ ما بقي قبل واو الضمير، وَكُسِرَ ما بقي قبل ياء الضمير؛ فتقول: يا زيدون هل تغزونَ، وهل ترمون، ويا هند هل تغزين، وهل ترمين. فإذا ألحقته نون التوكيد فعلت به ما فعلت بالصحيح: فتحذف نونَ الرفع، ووَاوَ الضمير أو ياءه، فتقول: يا زيدون هل تَغْزُنَّ، وهل تَرْمُنَّ ويا هند هل تَغْزِنَّ وهل تَرْمِنَّ هذا إن أسند إلى الواو والياء. وإن أسند إلى الألف لم يحذف آخره، وبقيت الألف، وشكل ما قبلها بحركة تجانس الألف. وهي الفتحة ـ فتقول: هل تغزوانِّ وهل ترميانِّ. وإن كان آخر الفعل ألفاً: فإن رفع الفعل غير الواو والياء. كالألف والضمير المستتر ـ انقلبت الألفُ التي في آخر الفعل ياءً، وفُتحت، نحو: اسْعَيَانِّ، وهل تَسعيانِّ، واسعينَّ يا زيدُ. وإن رفع واواً أو ياءً حُذِفَتْ الألفُ، وبقيت الفتحة التي كانت قبلها، وَضُمَّتِ الواو، وكسرت الياء، فتقول: يا زيدونَ اخْشَونَّ ويا هند اخْشَيِنَّ. هذا إن لحقته نون التوكيد، وإن لم تلحقه لم تضم الواو، ولم تكسر الياء بل تسكنهما؛

قوله: **(هل تغزون)** أي بتخفيف النون لأنه غير مؤكد وكذا ما بعده. وأصله تغزوون وترميون وتغزوين بضم الزاي وكسر الميم حذفت ضمة الواو والياء من الأولين وكسرتهما من الأخيرين لثقلهما، ثم حذفت واو الفعل وياؤه للساكنين فصار تَغْزُون الخ.

قوله: **(فتحذف نون الرفع)** أي لتوالي الأمثال وواو الضمير وياؤه لالتقائه ساكناً مع نون التوكيد أو للتخفيف أي وتبقى لام الفعل على حذفها، وتجعل الحركة المجانسة للضمير المحذوف على ما قبلها فإن قلت: كيف قول الشارح فعلت به ما فعلت بالصحيح مع أن الصحيح لا تحذف لامُه؟ قلت: المراد أنه مثله في التغيير لأجل التوكيد من حذف نون الرفع، ثم الضمير وشكر ما قبله بما يجانسه أما حذف لامه فسابق على التوكيد عند إتيان الضمير لا لأجله.

قوله: **(هل تغزُن وهل ترمُن)** بضم الزاي والميم في هذين وكسرهما فيما بعد.

قوله: **(فإن أسند إلى الألف لم تحذف آخره)** وكذا لا يحذف مع المفرد، ولا نون النسوة كهل تغزون وترمين يا زيد بالفتح وتغزونان وترمينان يا نسوة بالسكون كالصحيح سواء من كل وجه.

قوله: **(كالألف والضمير المستتر)** وكذا نون النسوة، والاسم الظاهر كاسعينان يا نسوة وهل يسعين زيد فتقلب الألف ياء في الجميع لكونها لا تقبل الحركة.

قوله: **(إخشون واخشين)** فعلا أمر مؤكّدان بالنون الخفيفة مبنيان على حذف النون والواو، والياء فاعل وأصلهما قبل التأكيد: اخشيوا واخشي قلبت لام الفعل ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت للساكنين فصار اخشوا واخشي بفتح الشين فلما دخلت النون التقت ساكنة مع الضمير فلا جائز أن يحذف هو لعدم ما يدل عليه ولا النون لفوات المقصود منها فحرك الضمير بما يناسبه.

فتقول: يا زيدون هل تَخْشَوُنَ، ويا هند هل تَخْشَيْنَ، ويا زيدون اخْشَوُا، ويا هند اخْشَي.

٦٤٤ ـ ولم تَقَعْ خَفِيفَةً بَعْدَ الأَلِفْ لَكِنْ شَدِيدَةٌ، وَكَسْرُهَا أَلِفْ

لا تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف؛ فلا تقول: اضْرِبَانْ بنون مخففة، بل يجب التشديد، فتقول: اضْرِبَانِّ بنون مشددة مكسورة خلافاً ليونس؛ فإنه أجاز وقوع النون الخفيفة بعد الألف، ويجب عندَهُ كسرها.

٦٤٥ ـ وَأَلِفاً زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدا فِعْلاً إِلَى نُونِ الإِنَاثِ أُسْنِدَا

إذا أكد الفعلُ المسنَد إلى نونِ الإناثِ بنون التوكيد وَجَبَ أنْ يُفْصَلَ بين نون الإناث ونون التوكيد بالألف، كراهيةَ توالِي الأمثال، فتقول: اضربْنَانِّ بنون مشددة مكسورة قبلها ألفٌ.

٦٤٦ ـ وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ

٦٤٧ ـ وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

٦٤٨ ـ وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا وَقْفاً كَمَا تَقُولُ فِي قِفَنْ: قِفَا

إذا ولي الفعلَ المؤكَّدَ بالنونِ الخفيفةِ ساكنٌ، وجَبَ حذفُ النون لالتقاءِ الساكنين، فتقول: اضْرِبَ الرَّجُلَ بفتح الباء، والأصل اضْرِبَنْ فحذفت نونُ التوكيدِ لملاقاةِ الساكن. وهو لام التعريف ـ ومنه قولُه:

قوله: (هل تخشون) بفتح الشين فيه وفيما بعده، وأصله تخشيون فعل به ما مر.

قوله: (ولم تقع إلخ) شروع فيما تنفر به كل من النونين فهذا للثقيلة وذكر الخفيفة بقوله واحذف إلخ، وخفيفة أما حال من فاعل تقع العائد للنون المعلومة من السياق، أو هي الفاعل وشديدة عطف عليه بلكن أياً كان.

قوله: (بعد الألف) أي اسماً كانت بأن أسند إليها الفعل، أو حرفاً بأن أسند للظاهر على لغة أكلوني البراغيث كيضربان الزيدان أو كانت هي التالية لنون النسوة كاضربنان.

قوله: (فلا تقول اضربان) أي ولو كان بعدها ما تدغم فيه فلا يجوز اضربان نعمان كما نص عليه سيبويه.

قوله: (مكسورة) أي لشبهها بنون المثنى في زيادتها آخراً بعد ألف ومثله: اضربنان الآتي، ويجري فيه خلاف يونس.

قوله: (في الوقف) تنازعه أردد وحذفتها، وما مفعول أردد وكان عد ما صلتها ومن أجلها متعلق بعدم.

قوله: (وأبدلنها إلخ) مقابل قوله: وبعد غير فتحة إلخ.

[٣١٩] - لا تُـهِـيـنَ الْـفَـقِـيـرَ عَـلَّـكَ أنْ تَـرْكَـعَ يَـوْمـاً وَالـدَّهْـرُ قَـدْ رَفَـعَـهْ[١]

وكذلك تُحْذَفُ نونُ التوكيد الخفيفةُ في الوقف، إذا وقعت بعد غير فتحة. أي بعد ضمة أو كسرة - ويُرَدُّ حينئذٍ ما كان حُذِفَ لأجل نون التوكيد، فتقول في: اضْرِبُنْ يا زيدون إذا

قوله: **(لا تهين)** أصله قبل التوكيد لا تهن بحذف الياء وهي عين الفعل لالتقائها ساكنة مع لامه عند دخول الجازم فلما أكد فتحت اللام، فردت العين لزوال الالتقاء فالجازم سابق النون ليكون دخولها قياسياً لكون الفعل حينئذ طلبياً، وحينئذ فيظهر أنه معرب تقديراً لاستيفاء الجازم مقتضاه قبل النون وليس هو كالفعل المجزوم مع نون الإناث لسبقها على الجازم فهو مبني معها في محل جزم لا معرب قاله السيد البليدي لكن مر في باب الإعراب وسيأتي في إعراب الفعل أنه إذا دخل عليه ناصب أو جازم يكون في محل نصب أو جزم مع كل من النونين فتدبر. وقوله علك لغة في لعلك والمراد بالركوع انحطاط الرتبة، والبيت من المنسرح لكن دخل في مستفعلن أول جزء منه الخبن فصار متفعلن مركب من، وتدين فدخله الخرم بالراء وهو حذف أول الوتد فصار: فاعلن وذلك شاذ وبعده:

٣٧١ - وصِلْ حبالَ البَعيد إن وَصَلَ الحبـ ـلَ وأقْـصُ الـقـريـبَ إن قَـطَـعَـهْ
وارْضَ مِـنَ الـدهـر مـا أَتَـاك بـهِ مَـن قَـرَّ عَـيـنـاً بـعـيـشِـهِ نَـفَـعَـهْ
قَـدْ يَـجـمـعُ الـمـالَ غـيـرُ آكِـلِـه ويـأكـلُ الـمـالَ غـيـرُ مَـن جَـمَـعَـهْ[٢]

قوله: **(وكذا تحذف إلخ)** أي فلها سببان فقط الساكن والوقف، وندر حذفها بدونهما كقوله:

٣٧٢ - اضـرِبْ عَـنْـكَ الـهُـمـومَ طـارقَـهـا ضـربَـك بـالـسَّـيـفِ قـونَـس الـفَـرَس[٣]

٣٧٣ - * وما قيل قبل اليوم خالف تذكرا[٤] *

بفتح اضرب وخالف وحمل على ذلك قراءة ألم نشرح بالفتح.

قوله: **(في الوقف)** قال أبو حيان الظاهر أن دخول النون في الوقف خطأ لأنها تدخل للتأكيد، ثم تحذف بلا دليل عليها اهـ، ويرد أنه ليس المراد أنها تدخل وقفاً، ثم تحذف بل إنه

---

(١) البيت من المنسرح، وهو للأضبط بن قريع في شرح شواهد المغني ص ٤٥٣، والشعر والشعراء ١/ ٣٩٠. والشاهد فيه قوله: «لا تهين الفقير» حيث حذف نون التوكيد الخفيفة، (الأصل: «لا تهينن الفقير») لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة دليلاً عليها.

(٢) الأبيات من المنسرح للأضبط بن قريع في الأغاني ١٨/ ٦٨؛ والشعر والشعراء ١/ ٣٩٠.

(٣) البيت من المنسرح، وهو لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص ١٥٥ (طبعة ١٩٠٠ بعناية مكس سلفسون)؛ ولسان العرب مادة (قنس) (نون).

(٤) هذا عجز بيت وصدره: «خلافاً لقولي من فِيَالةِ رأيهِ»، وهو من الطويل بلا نسبة في شرح الأشموني في ٢/ ٥٠٥؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٣٤٥.

وقفت على الفعل: اضْرِبُوا، وفي: اضْرِبِنَ يا هند: اضربي، فتحذف نون التوكيد الخفيفة للوقف، وتردُّ الواو التي حذفت لأجل نون التوكيد، وكذلك الياء، فإن وقعت نُونُ التوكيدِ الخفيفةُ بعد فتحةٍ أبدلت النونُ في الوقف أيضاً ألفاً: فتقول في اضْرِبَنْ يا زيد: اضربا.

ما لا يَنْصَرِفُ

٦٤٩ ـ الصَّرْفُ تَنوِينٌ أتى مُبَيِّنا مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الاسْمُ أمْكَنَا

الاسم إن أشبه الحرفَ سمي مبنّياً، وغير متمكن، وإن لم يُشْبِهِ الحرف سمِي مُعْرَباً ومتمكناً. ثم المُعرَب على قسمين: أَحَدُهُما ما أَشبهَ الفعل ويسمى غير منصرف، ومتمكناً غير أمْكنَ. والثاني ما لم يُشْبِهِ الفعلَ، ويسمى منصرفاً، ومتمكناً أمكَنَ.

وعلامةُ المنصرفِ: أن يجرَّ بالكسرة مع الألف واللام، والإضافة، وبدونهما وأن يدخله الصرف. وهو التنوينُ الذي لغير مقابلة أو تعويض، الدالُّ على مَعْنًى يستحقُّ به الاسمُ أن

إذا ورد فعل مؤكد بها وصل وأريد الوقف عليه حذفت ورد المحذوف لأجلها صبان.

قوله: **(وترد إلخ)** أي وجوباً لزوال علة الحذف وهي التقاء الساكنين، وإنما كان الأكثر في الوقف على نحو قاض عدم رد الياء مع زوال العلة فيه أيضاً لأن المحذوف منه جزء كلمة بخلاف ما هنا فإنه كلمة تامة والاعتناء بها أشد والله أعلم.

ما لا ينصرف

ذكره عقب النون لأن له تعلقاً بالفعل بشبهه له كما أنها متعلقة به.

قوله: **(الصرف تنوين)** أي فقط كما هو مذهب المحققين، وأما الجر بالكسر فليس من مسمى الصرف بل تابع له وجوداً وعدماً لتآخيهما في الاختصاص بالاسم المنصرف، والصرف من الصريف وهو الصوت لأن التنوين صوت، وقيل من الانصراف بمعنى الرجوع فكان الاسم رجع عن شبه الفعل.

قوله: **(معنى)** مفعول مبيناً وجملة به يكون إلخ صفة معنى.

قوله: **(أمكنا)** أي زائدة التمكن في باب الاسمية فهو أفعل تفضيل من مَكُنَ بالضم مكانة إذا بلغ الغاية في التمكن لا من تمكن لأن بناءه من غير الثلاثي المجرد شذ.

قوله: **(ومتمكناً غير أمكن)** وعكسه متعذر وبه تتم القسمة العقلية رباعية.

قوله: **(وبدونهما)** هذا محل الافتراق وبينه وبين غير المصروف، وما قبله مشترك.

قوله: **(لغير مقابلة إلخ)** لو اقتصر كالأشموني على قوله: الدال على معنى إلخ، لخرج به المقابلة والتعويض كما يخرج به التنكير ولم يذكره الشارح لاختصاصه بالمبنيات والكلام في

يسمى أمكَنَ، وذلك المعنى هو عَدَمُ شِبْهِهِ الفعل. نحو: مَرَرْتُ بِغُلامٍ، وغلامِ زَيدٍ والغلام. واحترز بقوله: لغير مُقَابَلة من تنوين أَذْرِعاتٍ ونحوه؛ فإنه تنوين جمعِ المؤنث السالم، وهو يصحب غَيرَ المنصرف: كأذْرِعَاتٍ وهِنْدَاتٍ ـ عَلم امرأة ـ وقد سبق الكلامُ في تسميته تنوينَ المقابلة. واحترز بقوله: أو تعويض من تنوين جَوَارٍ، وغَوَاشٍ ونحوهما؛ فإنه عِوَضٌ من الياء، والتقدير: جواريٌ وغَواشِيٌ، وهو يصحب غير المنصرف، كهذين المثالين، وأما المنصرف فلا يدخل عليه هذا التَّنْوِينُ، ويجرُّ بالفتحة: إن لم يُضَفْ، أو لم تدخل عليه أل نحو: مَرَرْتُ

المعربات إذ كل من الثلاثة لم يدل على ذلك المعنى بل القصد بها مجرد المقابلة والتعويض، والدلالة على تنكير الاسم.

قوله: **(عدم شبهه الفعل)** أي والحرف أيضا فهو باق على أصله من التمكن في باب الاسمية ولا يخفى أنه ليس في عبارة الشارح دور كما توهم وإنما هو في عبارة من قال بأن لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف، وبيانه أنه يصير حاصل التعريف الصرف هو التنوين الدال على كون الاسم متمكناً أي غير مبني، ولا ممنوع من الصرف فأخذ المعرف وهو الصرف جزأً من تعريفه وهو دور لتوقف المعرف على معرفة جميع أجزاء التعريف فيتوقف على نفسه، وجوابه أن المعتبر في التعريف عدم مشابهة الفعل وذلك ممكن بدون ملاحظة الانصراف وعدمه، وأما قوله فيمنع من الصرف فليس جزءاً من التعريف بل بيان لأمر مرتب على الشبه ولو حذف منه كما فعل الشارح ما ضرّ أفاده سم.

قوله: **(وهو يصحب غير المنصرف)** أي من جمع المؤنث وهو ما سمي به أنثى كما يصحب المنصرف منه، وهو ما كان باقياً على جمعيته كمسلمات وهندات، وما قيل إن كلام الشارح صريح في أن مسلمات غير منصرف سهو ظاهر لأنه قيد غير المنصرف بقوله علم امرأة فأفاد أن الباقي على جمعيته منصرف وهو ما صرح به ابن هشام وغيره، وحينئذ فهو مستثنى من المتن لأن مفهومه أن ما خلا عن التنوين لدال على الأمكنية غير منصرف فيشمل هذا فإن قلت كيف يكون منصرفاً مع أنه لم يقم به الصرف، وهو التنوين المذكور أجيب باحتمال أن الصرف حالة قائمة بالاسم هي أمكنيته، وبقاؤه على أصله والتنوين المذكور علامته، والعلامة لا يجب انعكاسها فمسلمات باق على أصله من الأمكنية لكن لم يدل بتنوينه على ذلك عند الجمهور بدليل ثبوته مع العلتين عند التسمية به بل قصد به مجرد مقابلة النون في جمع المذكر السالم في الدلالة على تمام الاسم وعدم إضافته لا المقابلة مع الصرف كما قيل فتدبر.

قوله: **(كهذين المثالين)** وقد يصحب المنصرف ككل وبعض فيكون للعوض مع الصرف.

قوله: **(ويجر بالفتحة)** إلا ما سمي به من جمع المؤنث فإنه يجوز إعرابه كأصله ولا يرد على كلامه لتقدم ذكره ذلك.

بأحْمَدَ، فإن أضِيف، أو دخلت عليه أل جُرَّ بالكسرة، نحو: مَرَرْتُ بأحْمدِكُم وبالأحْمَدِ. وإنما يُمنعُ الاسمُ مِنَ الصرفِ إذا وُجِدَ فيه عِلَّتانِ من علل تسع، أو واحدةٌ منها تقوم مقام العلتين، والعلل يجمعها قولُه:

عَدْلٌ، وَوَصْفٌ، وَتَأْنِيثٌ، وَمَعْرِفَةٌ، وَعُجْمَةٌ، ثُمَّ جَمْعٌ، ثُمَّ تَرْكِيبُ
وَالنُّونُ زَائِدَةٌ من قَبْلِهَا أَلِفٌ، وَوَزْنُ فِعْلٍ، وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبُ

قوله: **(بأحمدكم)** الأولى بأفضلكم وبالأفضل لأن العلم لا يضاف، ولا تدخله أل حتى ينكر فيكون منصرفاً قبلهما لزوال إحدى العلتين ومر في باب الإعراب مزيد لهذا المحل.

قوله: **(علتان)** أي فرعيتان: لفظية ومعنوية مختلفتان جهة وذلك لأن الفعل متفرع عن الاسم في اللفظ لاشتقاقه منه، وفي المعنى لاحتياجه في إيجاد معناه إلى الفاعل وهو لا يكون إلا اسماً فتوقف على وجود الاسم لفظاً ومعنىً من جهتين مختلفتين فإذا تفرع بعض الأسماء عن غيره كذلك فقد أشبه الفعل، فيعطى حكمه وهو المنع من الصرف تخفيفاً لثقله بشبه الفعل الثقيل فخرج ما ليس فيه فرعية أصلاً كرجل وفرس لأنه مفرد جامد نكرة مذكر، وما فيه فرعية واحدة كزيد فيه العلمية علة معنوية فرع التنكير، وامرأة فيها التأنيث فرع التذكير ومرجعه اللفظ، وكذا ما فيه فرعيتان في اللفظ فقط كإجمال فيه الجمع فرع الإفراد والتصغير فرع التكبير أو في المعنى فقط كحائض وطامث فيهما الوصفية فرع الجمود ولزوم التأنيث فرع عدمه، ويلحق بذلك ما فيه فرعية اللفظ والمعنى من جهة واحدة كدريهم فإن فيه الجمود ولزوم التأنيث اللفظ ومعنى التحقير، وهما فرعان عن عدمهما، وكل منهما نشأ عن التصغير فكل ذلك مصروف لعدم شبه الفعل فيما مر بخلاف نحو أحمد كما سيبين.

قوله: **(علل تسع)** ليس فيها معنوي سوى العلمية والوصفية وباقيها لفظي حتى التأنيث المعنوي لظهوره في اللفظ بتأنيث الضمير والفعل مثلاً.

قوله: **(عدل)** أي تحقيقي أو تقديري، وتأنيث أي لفظي أو معنوي، ومعرفة أي علمية ثم تركيب أي مزجي.

قوله: **(والنون)** عطف على عدل، وزائدة حال منها وجملة من قبلها ألف حال ثانية، ولم يقل: زائدة لعلمه من الأول.

قوله: **(تقريب)** أي لم يبين فيه ما يمنع وحده أو مع العلمية والوصفية، وقد جمعها بعضهم على هذا الوجه بقوله:

لِمُنْتَهى الجموع منعٌ والألف عُرْف مع العُجْمَة تركيبٌ أُلِف
تأنيثُ إلحاقٍ وعرفٌ أو صِفِ مَعْ وزنِ عَدْلٍ وزيادةٌ تَفي

وما يقوم مقام علتين منها اثنان، أحدهما: ألف التأنيث، مقصورةً كانت، كحبلى أو ممدودةً كَحَمْرَاء والثاني: الجمعُ المتناهي، كَمَسَاجِدَ، وَمَصَابِيح. وسيأتي الكلام عليها مُفَصَّلاً.

٦٥٠ ـ فَألِفُ التَّأنِيثِ مُطْلَقاً مَنَعْ صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ

قد سبق أن ألف التأنيث تقوم مقام علتين. وهو المراد هنا. فَيُمْنَعُ ما فيه أَلِفُ التأنيث من الصرفِ مطلقاً، أي: سواء كانت الألف مقصورة، كحُبلى أو ممدودة كحَمْراءُ عَلماً كان ما هي فيه، كزكرياء أو غير عَلَم كما مُثِّلَ.

٦٥١ ـ وَزَائِداً فَعْلاَنَ، في وَصْفٍ سَلِمْ مِنْ أن يُرَى بِتَاءِ تَأنِيثٍ خُتِمْ

قوله: **(أحدهما ألف التأنيث)** إنما استقلت بالمنع لأن في المؤنث بها فرعية اللفظ بزيادتها، وفرعية المعنى بلزومها بخلاف التاء لا تلزم بل في تقدير الانفصال غالباً.

قوله: **(الجمع المتناهي)** إنما استقل بالمنع لأن فيه فرعية المعنى بدلالته على الجمعية، وفرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية لفظاً إذ ليس فيها ما يوازنه وحكماً لأنه لا يصغر على لفظه كالمفرد، ولا يجمع مرة أخرى تكسير ولذا سمي منتهى الجمع لانتهاء الجموع إليه بخلاف غيره من الجموع فإنه يجمع ويصغر كأَنْعَام وأَكْلُبْ يجمعان على أَنَاعم وأَكَالِب، ويصغران على لفظهما كأُنَيْعَام وَأُكَيْلِب، ويوازنان المفرد كصلصال، وتنضب فعلم أن أفعالا وأفعلاً لم يخرجا عن صيغ الآحاد كهذا الجمع خلافاً لابن الحاجب.

قوله: **(كيفما وقع)** كيفما اسم شرط على مذهب الكوفيين، ووقع فعل الشرط، وجوابه محذوف لعلمه من منع أي كيفما وقع الذي حوى الألف منع صرفه أي علماً كان أولا كما مثله الشارح مفرداً كما ذكر أو جمعاً كجرحى، وأصدقاء اسماً كهذه أو صفة كحبلى وحمراء هذا ما يقتضيه صنيع الشارح كالأشموني، وأما جعل فاعل وقع ضمير الألف كما في المعرب فيرد عليه أن التعميم فيها علم من قوله مطلقاً.

قوله: **(أي سواء كانت إلخ)** تفسير للإطلاق وقوله علماً تفسير لكيفما وقع.

قوله: **(أو ممدودة)** إطلاق المد عليها لمجاورتها له، وإلا فهي الهمزة الأخيرة فقط وأصلها ألف لينة، فأصل حمراء حمرى بالقصر فلما قصدوا المد زادوا قبلها ألفاً فقلبت الأخيرة همزة.

قوله: **(وزائداً فعلان)** إما مبتدأ حذف خبره أي كذلك أو عطف على الضمير في منع للفصل بالمفعول أي الألف منع الصرف هو وزائدا إلخ، وفعلان مجرور بالفتحة للعلمية على الوزن والزيادة، وهو بفتح الفاء لا غير لما في العصام على الجامي أنه لا يوجد في الصفة

أي: يُمْنَعُ الاسمُ من الصرفِ للصفة وزيادة الألف والنون، بشرط أن لا يكون المؤنث في ذلك مختوماً بتاء التأنيث، وذلك نحو: سَكْرانُ، وعَطْشَان، وغَضْبَان، فتقول: هذا سكرانُ، ورأيت سكرانَ، ومررتُ بسكرانَ، فتمنعه من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون، والشرطُ موجودٌ فيه؛ لأنك لا تقول للمؤنثة سكرانة، وإنما تقول سَكْرَى، وكذلك عطشان وغضبان، فتقول: امرأة عطشى وغَضْبَى ولا تقول: عَطْشَانة، ولا غَضْبَانة.

فإن كان المذكر على فَعْلان، والمؤنث على فَعْلانة صَرَفْتَ، فتقول: هذا رجلٌ سيفَانٌ،

فعلان بالكسر مطلقاً، ولا بالضم إلا ومؤنثه فعلانة بالهاء كخمصان وخمصانة، وليس الكلام فيه لأنه مصروف، أما الاسم فعلى الأوزان الثلاثة.

قوله: **(في وصف)** حال من زائداً أو صفة له.

قوله: **(سلم إلخ)** هذا شرط، وفي العمدة وشرحها شرط آخر وهو أصالة الوصفية ليخرج: مررت برجل صفوان قلبه أي قاس فلا يمنع لعروض وصفيته لأن أصله اسم للحجر الصلد أي اليابس، ويمكن أن قوله الآتي: وألغين، عارض الوصفية أي من فعلان وأفعل وتمثيله بأربع لا يخصص الثاني لأن المثال لا يخصص.

قوله: **(للصفة)** هي العلة المعنوية فرع عن الجمود لاحتياجها إلى موصوف تنسب إليه بخلاف الجامد، واللفظية هي زيادة الألف والنون المضارعتين لألفي حمراء في أنهما في بناء يخص المذكر، ولا تلحقهما التاء كما أن ألفي حمراء في بناء يخص المؤنث، ولا تلحقهما التاء فلا يقال: سكرانة كما لا يقال حمراءة، وإنما لم يكتفِ بالصفة وحدها مع أن فيها فرعية اللفظ أيضاً باشتقاقها من المصدر لضعف هذه الفرعية فيها لأنها كالمصدر في البقاء على الاسمية والتنكير، ولم يخرجها الاشتقاق إلى أكثر من نسبة الحدث إلى الموصوف، والمصدر صالح لذلك إجمالاً كرجل عدل فكانت كالمفقود، ولذا صرف نحو عالم وشريف.

قوله: **(بشرط أن لا يكون إلخ)** أي بأن يكون مؤنثه فعلى بالفتح والقصر كما مثل، أولا مؤنث له أصلاً كلحيان لكبير اللحية ورحمن، والأول غير مصروف اتفاقاً، والثاني على الصحيح لأنا لو فرضنا له مؤنثاً لكان فعلى لكثرته أولى به من فعلانة.

قوله: **(والمؤنث على فعلانة)** لم يجيء من ذلك إلا ألفاظ معدودة جمعها المصنف في قوله:

اجـزِ فَـعْـلـى لـفـعـلانـا ... إذا اسـتـثـنَـيْـتِ حَـبْـلانـا
ودَخْـنـانـاً وسَـخْـنَـانـا ... وسـيـفـانـاً وصَـحْـيَـانـا
وصَـوْجـانـاً وَعَـلاَّنـا ... وقَـشْـوانـاً ومُـصَّـانـا
ومَـوْتـانـاً ونَـدْمَـانـا ... وأتْـبِـعْـهُـنَّ نَـصْـرانـا

أي طويل، ورأيت رجلاً سيفاناً، ومررت برجل سَيْفَانٍ، فتصرفه؛ لأنك تقول للمؤنثة: سَيْفَانَةٌ أي طويلة.

٦٥٢ ـ وَوَصْفُ أصليٍّ، ووزنُ أَفْعَلاَ مَمْنُوعَ تَأنِيثٍ بِتَا: كَأَشْهَلاَ

وذيَّله المرادي بقوله:

وزِدْ فِيهِنَّ خُمْصَانا على لغةٍ، وألْيَانا

فهذه أربعة عشر لفظاً كلها بفتح الفاء، ومؤنثها فعلانة وما عداها من أوزان فعلان بالفتح يجب في مؤنثه فعلى فقول المصنف: أجز في مقابلة الامتناع فيصدق بالوجوب، وقد نظمها الشارح الأندلسي مع تفسيرها فقال:

كلُّ فعلانَ فهو أنثاهُ فَعْلَى غيرُ وصفِ النديمِ بالنَدْمَان
ولذي البطنِ جاء حبلانُ أيضاً ثم دَخْنَانُ للكثيرِ الدُخانِ
ثم سفيانُ للطويلِ وصَوْجانُ ولذي قوة على الحملان
ثم صحيان إن حوى اليوم صَحْواً ثم سخنانُ وهو سخنُ الزَّمانِ
ثمَّ موتانُ للضعيف فُؤَادا ثم علاَّنَ وهو ذو النسيانِ
ثم قشوانُ للذي قَلَّ لَحْماً ثمَّ نصرانُ جاء في النصراني
ولذي أليةٍ كبيرةٍ أَلْيَان وخمصانُ جاء في الخمصانِ
ثم مُصان للئيم وفي لحيانَ رحمن يفقد النَّوعانِ

والبيت الذي قبل الأخير نظمه الصبان لما زاده المرادي، والخمصان ضامر البطن، وفيه لغتان الضم والفتح وكل منهما يؤنث بالتاء، والمصان بميم فصاد مهملة، والقشوان بقاف وشين معجمة، والعلان بعين مهملة والصوجان بالمهملة والجيم الجمل القوي، وكل صلب من الدواب والناس، وخرج بندمان بمعنى النديم أي المنادم ندمان من الندم فلا يصرف لأن مؤنثه فعلى.

قوله: **(صرف)** أي لضعف زيادته بشبهها الأصول في لزومها للمذكر والمؤنث وقبولها علامة التأنيث فكأنها لم توجد ويشهد لذلك أن بني أسد يصرفون كل صفة على فعلان لأنهم يؤنثونه بالتاء مطلقاً.

قوله: **(ووصف)** عطف على الضمير في منع لا على زائد الآن الصحيح أن العطف بحرف غير مرتب على الأول أو مبتدأ حذف خبره كما مر، وأصلي بنقل حركة همزته إلى التنوين قبلها والواو في قوله ووزن بمعنى مع.

قوله: **(ممنوع إلخ)** حال من وزن أفعل، أو من أفعل نفسه لأنه علم على الوزن، وشرط مجيء الحال من المضاف إليه موجود لصحة الاستغناء عن المضاف.

قوله: **(كأشهلا)** الشهلة اختلاط سواد العين بزُرْقة.

أي: وتمنع الصفةُ أيضاً، بشرط كونها أصلية، أي غيرَ عارضةٍ، إذا انْضَمَّ إليها كَوْنُهَا على وزن أَفْعَلَ، ولم تقبل التاء، نحو: أَحمَرَ، وأَخْضَرَ.

فإن قبلت التاء صرفت، نحو: مررتُ برجلٍ أرمَلٍ أي فقير، فتصرفه؛ لأنك تقول للمؤنثة؛ أرملة، بخلاف أحمر، وأخضر؛ فإنهما لا ينصرفان، إذ يقال للمؤنثة: حمراء، وخضراء، ولا يقال: أَحْمَرَةٌ وَأَخْضَرَةٌ فَمُنِعَا للصفة ووزن الفعل.

وإن كانت الصفة عارضة كأربع. فإنه ليس صفةً في الأصل، بل اسمُ عددٍ، ثم استعمل صفة في قولهم: مررتُ بنسوة أَرْبَعٍ. فلا يؤثِّرُ ذلكَ في مَنْعِهِ من الصرف، وإليه أشار بقوله:

٦٥٣ ـ وأَلْـغِـيَـنَّ عَـارِضَ الـوَصْـفِـيَّـةْ كَـأَرْبَـعٍ، وَعَـارِضَ الإسْـمِـيَّـةْ

٦٥٤ ـ فَـالأَدْهَـمُ الـقَـيْـدُ لِـكَـوْنِـهِ وُضِـعْ فـي الأَصْـلِ وَصْـفـاً انْـصِـرَافُـهُ مُـنِـعْ

قوله: **(ولم تقبل التاء)** أي إما لأن مؤنثها فعلاء بالفتح والمد كأشهل وأحمر أو فعلى بالضم والقصر كأفعل التفضيل، أو لا مؤنث له أصلاً كأكمر لكبير كمرة الذكر، وآدر لكبير الإدرة فهذه الثلاثة لا تصرف للوصف الأصلي، وهو فرعية المعنى ووزن الفعل، وهو فرعية اللفظ لأن هذا الوزن أصل في الفعل، وهو به أولى لدلالة الهمزة على معنى التكلم فيه دون الاسم وما كانت زيادته لمعنى أصل لغيره فالوزن المانع مع الوصف هو ما كان الفعل أحق به لما ذكر فالأولى تعليق المنع عليه لا على وزن أفعل فقط لئلا يخرج نحو: أحيمر وأفيصل من المصغر مع أنه لا ينصرف لأنه على وزنٍ متأصِّل في الفعل كأبيطر مضارع بيطر إذا عالج الداب، ولا على وزن الفعل مطلقاً لئلا يشمل نحو بطل مع أنه مصروف لأنه وزن مشترك ليس الفعل أولى به فظهر أن الوزن المعتبر هنا هو وزن المضارع المبدوء بالهمزة في بعض صيغه دون غيره من باقي الأفعال لعدم وجودها في الأوصاف أو لأنها مشتركة بخلافه مع العلمية كما سيأتي.

قوله: **(صرفت)** أي عند غير الأخفش لضعف شبهها بلفظ المضارع لأن التاء لا تلحقه.

قوله: **(برجل أرمل)** خرج قولهم: عام أرمل أي قليل المطر فإنه لا يصرف لأن يعقوب حكى فيه: سنة رملىٰ فلا يقبل التاء.

قوله: **(وألغين إلخ)** تصريح بمفهوم قوله: أصلي وعارض الوصفية من إضافة الصفة للموصوف أو بمعنى من وكذا: عارض الإسمية.

قوله: **(كأربع)** بفتح الباء كمررت بنسوة أربع فإنه في الأصل اسم للعدد المخصوص لكن العرب وصفت به فهو منصرف نظراً لأصله، والتمثيل لذلك لا ينافي أن فيه ملغياً آخر وهو قبوله التاء لكن الأولى التمثيل بأرنب أي جبان فإنه منصرف مع عدم قبوله التاء لعروض وصفيته.

قوله: **(القيد)** بيان بالأجلى مفسر للأدهم كما تقول: البر القمح والعقار الخمر اهـ

٦٥٥ ـ وَأَجْـدَلٌ وَأَخْـيَـلٌ وَأفْـعَـى مَـصْـرُوفَـةٌ، وَقَـدْ يَـنَـلْـنَ الْـمَـنْـعَـا

أي: إذا كان استعمالُ الاسم على وزن أفْعَلَ صفةً ليس بأصل، وإنما هو عارض كأربع فألغِهِ: أي لا تَعْتَدَّ به في منع الصرف، كما لا تُعْتَدُّ بعُرُوضِ الاسمية فيما هو صفة في الأصل: كأدْهَم للقيد، فإنه صفة في الأصل لشيء فيه سواد، ثم استعمل استعمالَ الأسماءِ، فيطلقُ على كل قيد أدهم، ومع هذا تمنعه نظراً إلى الأصل. وأشار بقوله: وأجْدَل. إلى آخره إلى أن هذه الألفاظ أعني: أجدلاً للصَّقْرِ، وأخيلاً للطائر، وأفعى للحية. ليست بصفاتٍ؛ فكان حقها أن لا تمنع من الصرف، لكن منعها بعضهم لتخيل الوصف فيها، فتخيل في أجدل معنى القوة، وفي أخيل معنى التخيل وفي أفعى معنى الخبث. فمنعها لوزن الفعل والصفة المتَخَيَّلة، والكثيرُ فيها الصرفُ إذ لا وصفية فيها مُحَقّقة.

٦٥٦ ـ وَمَنْعَ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ فِـي لَـفْـظِ مَـثْـنَـى وَثُـلاثَ وَأُخَـرْ

سندوبي وفيه أن المراد من الأدهم لفظه لأنه هو الذي يوصف به، ويمنع من الصرف لا معناه وهو قيد الحديد حتى يصح بيانه بالقيد، ولا يصح جعله بدلاً لأنه لا يستقل بالحكم إذ لا يصح التمثيل به، وقد يقال كونه عطف بيان منظور فيه للمعنى وإن كان التمثيل بلفظ فالمراد لفظ الأدهم الذي معناه القيد.

قوله: **(وأجدل)** هو الصقر، وفي المثل: بيض القطا يحضنه الأجدل يضرب للوضيع يُؤويه الشريف.

قوله: **(وأخيل)** طائر أخضر على جناحه نقط كالخيلان جمع خال، وهو نقطة تخالف لون البدن والعرب تتشاءم به تقول: أشأم من أخيل.

قوله: **(ومع هذا فيمنع)** مثله أسود اسماً للحية العظيمة، وأرقم اسما لحية فيها نقط كالرقم.

قوله: **(لتخيل الوصف إلخ)** لكن المنع في أفعى أبعد منه في الأولين لأن أجْدَلِ من الجَدْلِ بالسكون، وهو الشدة، وأخيل من الخيول وهي كثرة الخيلان، وأما أفعى فلا مادة لها في الاشتقاق لكن عند ذكرها يتصور ضررها وخبثها فأشبهت بذلك المشتق، وقيل: مشتقة من فَوَعَان السم أي حرارته فأصلها: أفوع قلبت العين موضع اللام، وقيل: من فعوة السم أي شدته فلا قلب.

قوله: **(ومنع عدل)** مصدر مضاف لفاعله، ومفعوله محذوف أي منعه الصرف مع وصف صفة عدل، ومعتبر خبر منع.

قوله: **(في لفظ مثنى)** مع قوله، ووزن مثنى يفيد اشتراط عدم تغير هذه الألفاظ لا بتصغير ولا غيره وإلا صرفت للإخلال بالعدل أفاده سم.

٦٥٧ ـ وَوَزْنَ مَـثْـنَـى وَثُـلاَثَ كَـهُـمَـا، مِــنْ وَاحِـدٍ لأَرْبَـعٍ، فَـلْـيُـعْـلَـمَـا

مما يمنع صَرْفَ الاسم، العدلُ والصفةُ، وذلك في أسماء العدد المبنية على فُعَالَ وَمَفْعَلَ، كَثُلاَثَ وَمَثْنَى، فَثُلاَثُ: معدولة عن ثلاثة ثلاثة، ومَثْنَى: معدولة عن اثنين اثنين، فتقول: جاء القومُ ثُلاَثَ أي ثلاثة ثلاثة، ومَثْنَى أي اثنين اثنين. وسُمِعَ استعمالُ هذين الوزنين. أعني فُعَالَ، وَمَفْعَلَ. من واحد واثنين وثلاثة وأربعة نحو: أُحَادَ وَمَوْحَدَ، وثُنَاءَ وَمَثْنَى، وَثُلاثَ وَمَثْلَثَ، وَرُبَاعَ وَمَرْبَعَ، وسُمع أيضاً في خمسة وعشرة، نحو: خُمَاسَ وَمَخْمَس، وعُشَارَ وَمَعشرَ. وزعم بعضهم أنه سمع أيضاً في ستة وسبعة وثمانية وتسعة، نحو: سُدَاسَ وَمَسْدَس،

قوله: **(ووزن مثنى)** أي موازنه والكاف من كهما بمعنى مثل مضافة للضمير لا حرفية لأن جرها الضمير شاذ كما مر وقوله: من واحد حال من ضمير الخبر أي حال كون موازن مثنى مأخوذاً من واحد لأربع لكن فيه تكرار بالنسبة لمثنى وثلاث فلو قال: من واحد وأربع لسلم منه.

قوله: **(العدل)** هو تحويل الاسم من حالة إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصلي لغير قلب، أو تخفيف، أو إلحاق، أو معنى زائد فخرج من المعدول نحو: أيس مقلوب يئس وفخذ بالسكون مخفف المكسور، وكوثر بزيادة الواو في كثر لإلحاقه بجعفر، ورجيل مصغر رجل لزيادة معنى التحقير فليست معدولة عنها، والعدل ضربان أحدهما في المعارف وله في المذكر فعل معدولاً عن فاعل غالباً كعمر وفي المؤنث فعال عن فاعلة كخذام بشرطه الآتي. والثاني في الصفات وهو إما في العدد وله صيغتان: فعال ومفعل كأحاد وموحد، أو في غيره وهو أخر وفائدته، أما تخفيف اللفظ باختصاره كما في مثنى وأخر وتخفيفه مع تمحضه للعلمية كما في عمر وزفر عن عامر وزافر لاحتمالهما لهما قبله للوصفية، ثم هو تحقيقي إن دل عليه غير منع الصرف بحيث لو سمع مصروفاً لعلم كونه معدولاً كما سيأتي في مثنى وأخر وتقديري إن لم يدل عليه غيره وهذا خاص بالأعلام كما سيبين عمرو نحوه.

قوله: **(على فعال)** بضم الفاء ومفعل بفتح الميم والعين.

قوله: **(فثلاث معدول إلخ)** أي فقولك: جاؤوا ثلاثة ثلاثة بالتكرار فعدل عن هذا المكرر إلى ثلاث اختصاراً وتخفيفاً والدليل على العدل كونه بمعنى المكرر وكذا يقال في أخواته، ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا ملحوظاً فيها معنى الوصف وإن كان أصلها أسماء للعدل، ولا يقال إن وصفيتها عارضة كأصلها فلا تؤثر المنع لأن وضع المعدول غير وضع المعدول عنه أفاده الرضي فتكون نعوتاً كـ ﴿أولي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾ [فاطر: ١] كقوله تعالى ﴿فَانْكِحُوا ما طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى﴾ [النساء: ٣] وأخباراً كصلاة الليل مثنى مثنى وكرر هنا للتأكيد إذ لو اقتصر على واحد لَوَفَىٰ بالمقصود.

قوله: **(وزعم بعضهم إلخ)** هو الصحيح كما قاله أبو حيان، ونقله عن جمع من أهل اللغة.

وسُبَاع ومَسْبَع، وثُمَانِ وَمَثْمَن وتُسَاع وَمَتْسَع.

ومما يُمْنَعُ من الصَّرْفِ للعدل والصفة أُخَرَ التي في قولك: مررت بنسوة أُخَرَ وهو معدول عن الآخر. وتَلَخّص من كلام المصنف: أن الصفة تمنع مع الألف والنون الزائدتين، ومع وَزْنِ الفعل، ومع العَدْلِ.

٦٥٨ ـ وكُنْ لجمعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلا ... أو المفاعيلَ بِمَنْعٍ كَافِلا

قوله: **(أُخر التي في قولك إلخ)** أي فهو جمع أخرى بمعنى مغايرة في مقابلة آخرين بالفتح جمع آخر كذلك بمعنى مغاير، ومعنى المقابلة أن أخر وصف لجمع المؤنث كما أن آخرين لجمع المذكر، وكلها في الأصل أفعال تفضيل بمعنى أشد تأخراً في صفة من الصفات، ثم صارت لمعنى المغايرة وصوب الموضح في الحواشي أنها ليست منه لعدم الزيادة فيها، وإنما تعطى حكمه لشبهها به في الوصفية وزيادة الهمزة وقيام معناها باسمين مغاير ومغاير كما أن أفعل لا بد له من مفضل عليه، وخرج بذلك أخر جمع أخرى بمعنى متأخرة مقابل آخرين جمع آخر بكسر الخاء فيهما فإنه مصروف لعدم عدله إذ ليس أفعل تفضيل ولا في حكمه، وأخرجه في الكافية بقوله:

وَمَنْعُ العَدْلَ وَوَصْفُ آخَرا ... مُقَابِلاً الآخَرِينَ فاحْضُرَا

قوله: **(وهو معدول عن الآخر)** أي بضم ففتح معرفاً بأل بدليل أنه أفعل تفضيل أو في حكمه فحقه أن لا يجمع ولا يؤنث إلا مقروناً بأل أو مضافاً لمعرفة فحيث وجد بدون ذلك حكمنا بعدله عما يستحقه من التعريف بأل هذا قول أكثر النحويين، وفيه أنه في نحو: نسوة أخر وأيام أخر نكرة فكيف يعدل عن المعرفة مع أنه ليس بمعناه فالتحقيق أن عدله عن آخر بالفتح، والمد مراداً به جمع المؤنث لأن حق أفعل التفضيل أن يكون في حال تجرده من أل والإضافة مفرداً مذكراً في جميع أحواله نحو: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا﴾ [يوسف:٨] ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ. إلى قوله ـ أَحَبَّ إِلَيْكُمْ﴾ [التوبة:٢٤] ونحو هند أو الهندات أحب إليك فكأن قياس أخر كذلك لتجرُّده لكنه ورد بغير ذلك قال الله تعالى ﴿فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى﴾ [البقرة:٢٨٢] ﴿فَعِدَّةٌ من أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة:١٨٤] ﴿وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا﴾ [التوبة:١٠٢] ﴿فَآخَرَانِ يَقُومَانِ﴾[1] فعلمنا أن من هذه معدول عما يستحقه وهو آخر بالفتح والمد، وإنما خصوا العدل بآخر لأن أثره لا يظهر في غير إذ الأخرى فيها ألف التأنيث أوضح من العدل، وآخرون وآخران لا مدخل لهما هنا لإعرابهما بالحروف، وآخر المفرد لا عدل فيه بل في فروعه، وإنما منع للوصف والوزن كذا في التوضيح، والأولى حذف الآية الأولى لأن الأخرى فيها ليست معدولة بل إنما أنثت لقرنها بأل فتدبر.

قوله: **(وكن لجمع إلخ)** لغلبته وليس بقيد بدليل قوله الآتي: ولسراويل إلخ فكل لفظ أشبه هذين الوزنين بالشروط الآتية منع وإن كان مفرداً.

---

(١) [المائدة: ١٠٧]. وتمامها: ﴿فإن عثر على أنهما استحقا إثماً فآخران يقومان مقامهما﴾.

هذه العلة الثانية تستقلُّ بالمنع، وهي: الجمعُ المتناهي، وضابطهُ: كلُّ جمع بعد ألف تكسيره حَرْفَانِ أو ثلاثة أوْسَطُهَا ساكنٌ، نحو: مَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ. ونبه بقوله: مشبهَ مفاعلاً أو المفاعيل على أنه إذا كان الجمع على هذا الوزنِ مَنَع، وإن لم يكن في أوله ميم، فيدخل ضَوَارِبُ، وَقَنَادِيلُ في ذلك، فإن تحرك الثاني صُرِف نحو: صَيَاقِلَةٍ.

٦٥٩ ـ وَذَا اعْـتِـلالٍ مِـنْـهُ كَـالْـجَـوَارِي رَفْـعـاً وَجَـرًّا أَجْـرِهِ كَـسَـارِي

قوله: **(وضابطه إلخ)** فيه قصور وحقه أن يقال: كل جمع فتح أوله، وكان ثالثة ألفاً ليس عوضاً، وبعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن لم ينو بذلك الساكن وبما بعده الانفصال وبعدها أيضاً كسر أصلي ولو مقدراً كدواب وعذارى إذ أصلهما دوايب وعذاري بكسر ما بعد الألف فأدغم الأول، وقلبت كسرة الراء في الثاني فتحة، والياء ألفاً فمتى استوفىٰ الجمع هذه الشروط السبعة استقل بالمنع لخروجه عن صيغ الآحاد العربية إذ لا نجد مفرداً عربياً بهذه الأوصاف وأما سراويل فأعجمي، ومتى انتفى أحدها صرف لأنه إما مفرد أو بزنته فخرج مضموم الأول كعذافر بمهملة معجمة الجمل الشديد واسم للأسد، وكذا إن كانت ألفه غير ثالثة كصلصال أو كانت عوضاً عن إحدى ياءي النسب كيمان وشآم أصلهما يمنى وشأمي بشد الياء حذفوا إحدى الياءين تخفيفاً وعوضوا عنها الألف ففتحت همزة شأمي بعد سكونها فصار: يماني وشآمي ثم أُعِلَّ كقاض فصار يمان وشآم، ومثل ذلك ثمان فإنه منسوب حقيقة إلى الثمن بالضم وهو الجزاء الذي صير السبعة ثمانية كما قاله الجوهري فأصله ثمني فتحوا أوله لكثرة التغيير في النسب ثم حذفت إحدى الياءين إلى آخر ما مر فهذه الثلاثة مصروفة، ولا يتوهم أنها جوارٍ حتى يكون تنوينها للعوض بل هو تنوين صرف بفوات صيغة الجمع وما جاء في الشعر غير مصروف فعلى التوهم فتقول في النصب: رأيت ثمانياً وشآمياً بالتنوين بخلاف جوار، وفي الجر تقدر الكسرة على الياء المحذوفة للتنوين كما يقدر الرفع، وتعود الياء للإضافة كياء قاض فتقول ثمانيمائة وحذفها لحن، وخرج أيضاً ما ليس بعد ألفه كسر كتدارك أو كان غير أصلي كتدان إذ أصله الضم كسر لمناسبة الياء، أو تحرك وسط الثلاثة بعد الألف كطواعية وكراهية ومن ثم صرف ملائكة وصيارفة أو كان ساكناً منوياً انفصاله بأن يكون مشددة عرضت للنسب حقيقة بأن تأخر وجودها عن الألف كرباحي وظفاري نسبة إلى رباح وظفار بلد باليمن، أو تقديراً بأن بنيت الكلمة عليهما معاً كحوالي للمحتال وحواري للناصر فكل ذلك مصروف لفوات الصيغة، وإنما قدر والنسب في الآخرين لسماعهما مصروفين بخلاف ما إذا وجدت الياء المشددة بنية المفرد قبل وجود الألف كقمري وبختي وكرسي فإن جمعها وهو قماري وبختي وكراسي يمنع لعدم عروض الياء المشددة فلا تخل بالصيغة فتأمل ذلك وقد ظهر أن صيغة مفاعل ومفاعيل لا تكون في العربية إلا لجمع أو منقول عنه لا لمفرد بالأصالة والله أعلم.

قوله: **(وذا اعتلال)** مفعول لمحذوف يفسره أجره، ومنه أي من الجمع المتقدم صفة لذا أو حال منه وكذا قوله: كالجواري، وخرج به المعتل الذي ليس مثله كالعذارى فلا يجري

إذا كان هذا الجمعُ . أعني صيغَةَ منتَهى الجموع . معتلَّ الآخِرِ أجْرَيْتُهُ في الجر والرفع مُجْرَى المنقوص كَسَارٍي، فتنونه، وتقدر رفعهُ، أو جَرَّه، ويكون التنوين عوضاً عن الياء المحذوفة، وأما في النصب فتثبت الياء، وتحركها بالفتح، بغير تنوين، فتقول: هؤلاء جَوَارٍ وَغَوَاشٍ، ومررت بجَوَارٍ وغَوَاشٍ، ورأيت جَوَارِيَ وَغَوَاشِيَ، والأصل في الجرِّ والرفع جوارِيُ وغواشيُ فحذفت الياءُ، وعُوِّض منها التنوين.

٦٦٠ ـ وَلِسَرَاوِيلَ بِهذَا الجَمْعِ شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ المَنْعِ

كسار بل يقلب كسره الأصلي فتحاً اتباعاً قبل الألف فتقلب ياؤه ألفاً، وقوله أجره كساري أي، في حذف الياء وثبوت التنوين فقط لا من كل وجه فإن جواري يجر بفتحة مقدرة وتنوينه للعوض بخلاف سار فيهما.

قوله: (وجره) أي فتقدر فيه الفتحة نيابة عن الكسرة وإنما لم تظهر كفتحة النصب لأنها بدل ثقيل.

قوله: (فحذفت الياء إلخ) ظاهر الشرح أن أصله جواري بلا تنوين بناء على تقديم منع الصرف على الإعلال فتحذف الضمة، وفتحة الجر لثقلهما على الياء، ثم الياء تخفيفاً، ويعوض عنها التنوين والأرجح تقديم الإعلال لتعلقه بجوهر الكلمة مع ظهور سببه وهو الثقل على منع الصرف لأنه حال من أحوالها مع خفاء سببه وهو شبه الفعل فأصله جواريٌ بتنوين الصرف حذفت الحركة لثقلها على الياء، ثم الياء للساكنين، ثم التنوين لوجود صيغة منتهى الجمع تقديراً إذ المحذوف لعلة كالثابت فخيف رجوع الياء لزوال سبب حذفها فعوض عنها التنوين قطعاً لطمع رجوعها هذا مذهب سيبويه، وذهب المبرد والزجاجي إلى أنه عوض عن حركة الياء بناء على تقدم منع الصرف فأصله جواري بلا تنوين حذفت الحركة لثقلها، وعوض عنها التنوين فحذفت الياء للساكنين، ويرده أن التعويض عن حركة المقصور كموسى وعيسى أولى من هذا لعدم ظهور أثر العامل فيه بالكلية فاحتياجه إلى التعويض أشد من المنقوص الذي يظهر فيه النصب.

قوله: (ولسراويل إلخ) هو اسم جنس مفرد أعجمي نكرة مؤنث جاء على وزن مفاعيل فمنع الصرف لما عرفت أن هذا الوزن لا يكون إلا لجمع أو منقول منه فحق ما وازنه بالشروط المارة المنع وإن كان مفرداً فيقال فيه: غير مصروف لموازنته منتهى الجمع وليس جمع سروالة سمي به المفرد كما زعم لأن سرواله لم يسمع. وأما قوله:

٣٧٤ ـ عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ[1]

---

(١) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١/٢٣٣، ولسان العرب مادة (سرل).

يعني أن سَرَاوِيلَ لما كانت صيغتُهُ كصيغة منتهى الجموع امتنع من الصرف لشبهه به، وزعم بعضُهم أنه يجوز فيه الصرف وتركه، واختار المصنف أنه لا ينصرف، ولهذا قال: شبه اقتضى عموم المنع.

٦٦١ ـ وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقْ   بِهِ فَالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقّ

أي: إذا سُمِّيَ بالجمع المتناهي، أو بما أُلحق به لكونه على زِنَتِه، كَشَراحِيل، فإنه يمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة، لأن هذا ليس في الآحاد العربية ما هو على زنته، فتقول: فيمن اسمه مساجد أو مصابيح أو سراويل: هذا مَسَاجِدُ، ورأيت مَسَاجِدَ، ومررت بِمَسَاجِدَ وكذا البواقي.

٦٦٢ ـ وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبا   تَرْكِيبَ مَزجٍ نَحْوَ مَعْدِيكَرِبَا

مما يمنع صرفَ الاسم: العلميةُ والتركيبُ، نحو: معديكَرب، وَبَعْلَبَكَّ فتقول: هذا

فمولد ولو سلم فهي لغة في سراويل لأنها بمعناه فليس جمعا لها كما في شرح الكافية.

قوله: **(وزعم بعضهم)** هو ابن الحاجب، وأشار المتن إلى رده بقوله: عموم المنع أي في جميع الاستعمالات.

قوله: **(وإن به سمي)** نائب فاعله لفظ به، وإن تقدم عليه لما مر أن النائب الظرفي يصح تقدمه لعدم إيقاعه في لبس بخلاف غير الظرف.

قوله: **(كشراحيل)** بالشين المعجمة والحاء المهملة علم لعدة أشخاص من الصحابة والمحدثين وغيرهم قاموس،

قوله: **(للعَلَمية وشبه العجمة)** وعلى هذا لو نكر بعد التسمية به صرف لزوال العلمية كما هو مذهب المبرد ومذهب سيبويه منعه مطلقاً لشبهه بأصله كما منعوا سراويل، وهو نكرة لزنة مفاعيل والله أعلم.

قوله: **(والعلم إلخ)** إعلم أن ما لا ينصرف نوعان: أحدهما لا ينصرف في تعريف ولا تنكير وهوالخمسة الماضية، والثاني لا ينصرف في التعريف، وينصرف في التنكير وهو ما كانت إحدى علتيه العلمية وهو السبعة الباقية وقد شرع يذكرها الآن.

قوله **(تركيب مزج)** أي خلط خرج تركيب الإضافة فإنه مصروف والإسناد فإنه محكي كما مرّ في باب العلم مع تعريف الثلاثة.

قوله: **(نحو معدي كربا)** يحتمل أنه للاحتراز عن نحو سيبويه فإنه مبنيٌّ تغليباً لجزئه الثاني كما مر أو هو لمجرد التمثيل ليدخل ما ذكر عند من يعربه غير مصروف، ولا ترد لغة بنائه لأن الكلام في المعربات، وكذا تركيب العدد فإنه محتم البناء كما سيأتي في بابه، وإذا سمي به ففيه ثلاثة مذاهب: إقراره على حاله، وإضافة صدره لعجزه، وإعرابه غير مصروف.

معديكرب، ورأيت معديكربَ، ومررت بمعديكربَ فتجعل إعرابه على الجزء الثاني، وتمنعه من الصرف للعلمية والتركيب. وقد سبق الكلام في الأعلام المركبةِ في باب العلم.

٦٦٣ ـ كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ فَعْلَانَا كَغَطَفَانَ، وَكَأَصْبَهَانَا

قوله: (فتجعل إعرابه على الجزء الثاني) وأما الأول فملازم للفتح إن لم يكن معتلاً وللسكون إن كان هذه هي اللغة المشهورة، ومنهم من يضيف صدره المركب إلى عجزه فيعرب صدره بحسب العوامل، ويستصحب سكون يائه في نحو معدي كرب فتقدر عليها الحركات حتى الفتحة تخفيفاً لثقل التركيب، ويخفض عجزه أبداً وهي إضافة لفظية لأن كلاً من الكلمتين كالزاي من زيد فلا فائدة لها إلا التنبيه على شدة الامتزاج حتى صارا كالشيء الواحد ويعطي العجز من الصرف وعدمه ما يستحقه لو كان مفرداً فإن كان فيه مع العلمية سبب مؤثر كالعُجْمة في هرمز من: رام هرمز اسم موضع منع الصرف فيجر بالفتحة دائماً إعطاءً لجزء العلم حكم العلم والإصراف كموت من حضرموت فإنه ليس فيه إلا العلمية، وكذا كرب من معدي كرب فإنه مصروف في اللغة المشهورة، وبعضهم يمنعه حينئذ أي حال الإضافة بناء على أنه مؤنث تأنيثاً معنوياً قال الخبيصي من قدر كرباً اسماً للكربة منعه، ومن قدره اسماً للحزن صرفه، ومن قدر بكا وقلا في بعلبك وقالي قلا اسماً للبقعة منعه، أو لموضع أو مكان صرفه اهـ دماميني وهكذا حكم عجز العلم المضاف أصالة فيمنع في نحو: أبي هريرة، وأبي زينب، وأبي عمر وأبي عثمان وأبي يعقوب أعلاما لا في نحو: عبد الله علماً لما صدره فلا يمنع أبداً وإن وجد فيه السببان لأنه مضاف.

فائدة: وقع السؤال عن أم كلثوم وهل يمنع عجزه للعلمية والتأنيث المعنوي كما منع في: أبي هريرة وأبي بكرة للتأنيث اللفظي؟ فأجبت قبل أن أرى هذا المحلَّ بالفرق بينهما بأن العلة الثانية وهي التأنيث في هريرة تامة مستقلة به قبل التركيب وبعده، فانضمت لجزء العلمية الحاصلة بعد التركيب ومنعته بخلاف كلثوم فإن فيه جزء كل من العلمية والتأنيث المعنوي لأنه مدلول لمجموع الجزأين لا للعجز وحده فالظاهر أنه لا يمنع وهو الجاري على ألسنة المحدثين كما في الدماميني على المغني لتجزُّيء كل من العلتين فيه وهذا فرق وجيه لكن يؤخذ من قول الخبيصي هنا ومن قدر بكا إلخ أنه يمنع وذلك لأن اسم البقعة مجموع بعلبك لا بك وحده ففيه جزء كل من العلتين فكذا كلثوم وهو في الأصل كثير لحم الخدين والوجه من الكلمة وهي اجتماع لحم الوجه، ويؤخذ من قوله: ومن قدر كرباً اسما للكربة منعه أن عجز العلم المضاف يمنع إن كان معناه قبل التركيب مؤنثاً نظراً لأصله مع أن ذلك يزول بالعلمية فتأمل.

قوله: (كذاك حاوي إلخ) أي علم حاوي إلخ أي وإن لم يكن على وزن فعلان كما أشار إليه بالتمثيل فشمل نحو: نجران وعمران وعثمان بخلاف الوصف فإنه يعتبر كونه على فعلان بالفتح كما مر، ونقل عن اسم أن قوله: كذاك جاري إلخ، مفيداً للعموم بجوهره بلا نظر

أي كذلك يُمْنَعُ الاسمُ من الصرف إذا كان عَلَماً، وفيه أَلفٌ ونونٌ زائدتان: كغَطَفَانَ، وأَصْبَهَانَ. بفتح الهمزة وكسرها. فتقول: هذا غطفانُ، ورأيت غَطَفَان، ومررت بغَطَفَانَ فتمنعه من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون.

٦٦٤ ـ كَـذَا مُـؤَنَّـثٌ بِـهَـاءٍ مُـطْـلَـقَـا وَشَـرْطُ مَـنْـعِ الْـعَـارِ كَـوْنُـهُ ارْتَـقَـى

للمثال إذ يصدق على نحو عمران أنه حاوي زائدي فعلان بخلاف قوله فيما مر: وزائداً فعلان في وصف فإنه يفيد أن زائدي غير المفتوح لا يؤثران اهـ وهو تحكم محض إذ زائداً نحو عمران ليسا زائدي فعلان بالفتح كما لفظ به بل زائداً المكسور، وبتسليم ذلك يلزم أن زائدي نحو خمصان بالضم من الأوصاف هما زائداً المفتوح فيكون ما مر عاماً كهذا بلا فرق، وهو باطل فالأولى ما ذكرناه من النظر للمثال فتأمل.

قوله: **(وكأصبهان)** بفتح الهمزة وكسرها، وبفتح الموحدة عند المغاربة وتبدلها المشارقة فاء اسم مدينة بفارس سميت باسم أول من نزلها وهو اصبهان بن نوح عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام.

قوله: **(زائدتان)** علامة زيادتهما هنا، وفيما مر سقوطهما في بعض التصاريف كنسيان وكفران من نسي وكفر بخلاف طَحَّان وتَبَّان بفتح التاء فإن النون أصلية فيهما لأنه نسبة للطحن وبيع التبن. أما تبان بالكسر فنعت لتبَّع الحميري وبالضم سروال صغير يستر العورة فإن كانا في غير متصرف فعلامتهما أن يكون قبلهما أكثر من أصلين كعثمان هذا في غير المضاعف، أما هو فإن قدرت أصالة تضعيفه فالزيادة وإلاَّ فالنون أصلية كحسان وعفان وحيان فتمنعها إن قدرتها من العفة والحياة والحس بالكسرة أي الاحساس، أو بالفتح وهو القتل ﴿كإذ تحِسُّونهم بإذنه﴾ [آل عمران: ١٥٢] لزيادتهما وأن قدرتها من الحسن والعفة والحين بالفتح وهو الموت صرفتها لأصالة النون فوزنها حينئذٍ فعلال لا فعلان، ومثل ذلك شيطان لأنه من شاط إذا احترق أو من شطن إذا بعد ومحل ما ذكر في حسان غير الصحابي أما هو فممنوع قولاً واحداً لأنه المسموع في شعره وعلى ألسنة الرواة قاله أبو حيان فيستفاد منه أن محل الوجهين في غير ما سمع فيه أحدهما فقط وإلا فلا يتعدى.

قوله: **(بهاء)** الأولى كما عبر في باب التأنيث فإن مذهب سيبويه أن الهاء بدل من التاء في الوقف وكأنه إنما عبر بذلك للاحتراز عن تاء بنت وأخت لأنها لا تمنع مع العلمية بل إن سمي بهما مذكر صرف قطعاً أو مؤنث كان ذا وجهين كهند لأن تاءهما ليست للتأنيث عند سيبويه بل بنيت الكلمة عليها وأسكن ما قبلها كتاء جبت وسحت إما على أنها للتأنيث مع بناء الكلمة عليها فتمنع مع العلمية مطلقاً فلا يصح الاحتراز عنها حينئذ إن قلت: هو لا يصح على الأوان أيضاً لأنه لا يصدق على بنت أنه مؤنث بالتاء لما مر فيه قلت: الاحتراز بالنظر لما يتوهم أن قوله مؤنث بتاء أي معها فيصدق على بنت قطعاً فتدبر.

٦٦٥ ـ فَوْقَ الثَّلاثِ، أَوْ كَجُورَ، أو سَقَرْ أَوْ زَيْـدٍ: اسْـمَ امْـرَأَة لا إسْـمَ ذَكَـرْ
٦٦٦ ـ وَجْهَانِ في العَادِمِ تَذْكيراً سَبَقْ وَعُـجْـمَـةً. كَـهِـنْـدَ. والـمَـنْـعُ أَحَقْ

ومما يمنع صَرْفَهُ أيضاً: للعلمية والتأنيث.

فإن كان العَلَم مؤنثاً بالهاء امتنع من الصَّرف مطلقاً، أي: سواء كان علماً لمذكر كَطَلْحَة أو لمؤنث كفاطمة، زائداً على ثلاثة أحرف كما مثّل، أم لم يكن كذلك كثبة وقلة، علمين.

وإن كان مؤنثاً بالتعليق ـ أي بكونه عَلَم أنثى ـ فإما أن يكون على ثلاثة أحرف، أو على أَزْيَدَ من ذلك؛ فإن كان على أَزْيَدَ من ذلك امتنع من الصرف كَزَيْنَبَ، وسُعَاد، علمين، فتقول: هذه زينبُ، ورأيت زينبَ، ومررت بزينبَ وإن كان على ثلاثة أحرف؛ فإن كان محرَّكَ الوسط منع أيضاً كَسَقَرَ، وإن كان ساكن الوسط، فإن كان أعجمياً كجُورَ ـ اسم بلد ـ أو منقولاً من

قوله: (العار) أي الخالي من التاء مع كونه مؤنثاً.

قوله: (فوق الثلاث) أي ذي الثلاث لأن الاسم لا يرتقي فوق الأحرف نفسها، بل فوق اسم آخر ذي أحرف شاطبي.

قوله: (أو كجور) عطف على محل ارتقى، وقوله أو اسم امرأة حال من زيد.

قوله: (وجهان) مبتدأ سوغه التقسيم لأنهما في مقابلة تحتم المنع، وفي العادم خبر، وتذكيراً مفعول العادم وسبق صفته، وعجمه عطف عليه وكان ينبغي أن يزيد أو تحرك وسط لكن اكتفى عنه بتمثيله بهند.

قوله: (للعلمية) هي فرعية المعنى، والتأنيث فرعية اللفظ لأن تاءه ملفوظة في نحو: فاطمة، ومقدرة في: زينب وسعاد فأقاموا تقديرها مقام ظهورها ولك أن تقول: إنما رجع تأنيث زينب للفظ لظهوره في الوصف والضمير وإنما اختص منع التأنيث بالعلمية لأن العلم المؤنث تلزمه التاء لفظاً وتقديراً كما ذكر فأشبهت تاؤه ألف حبلى في اللزوم فمنعته بخلاف تاء الصفة كقائمة وقاعدة ففي حكم الانفصال لذهابها في: قائم وقاعد فلم تؤثر.

قوله: (بالتعليق) أي بالوضع على مؤنث مع خلوه من التاء لفظاً.

قوله: (كزينب إلخ) أي لتنزيل الرابع منزلة التاء.

قوله: (كسقر) أي لقيام الحركة مقام الرابع القائم مقام التاء وليس ذا وجهين خلافاً لابن الأنباري.

قوله: (كجور) بضم الجيم أي لأن ثقل العجمة يقاوم تحرُّك الوسط وإن كان المعجمة وحدها لا تمنع الثلاثي لأنها هنا مقوية للتأنيث لا مستقلة بالمنع ومثل جور حمص وماه اسما بلدين.

مذكر إلى مؤنث كَزَيْدَ. اسمَ امرأة. منع أيضاً. فإن لم يكن كذلك: بأن كان ساكنَ الوسطِ وليس أعجميًا ولا منقولاً من مذكر، ففيه وجهان: المنعُ، والصرفُ، والمنعُ أولى، فتقول: هذه هندُ، ورأيت هندَ، ومررت بهندَ.

٦٦٧ ـ وَالْعَجَمِيُّ الوَضْع والتَّعْرِيفِ، مَعْ   زَيْـدِ عـلـى الـثَّـلاثِ صَـرْفُـهُ امْـتَـنَـعْ

قوله: **(أو منقولاً إلخ)** أي لأن ثقل نقلة للمؤنث يعادل خفة اللفظ ويصيرها كالعدم فيرجع إلى تحتم المنع، وإنما جاز الوجهان في هند مع أنه مثله هيئة وحروفاً يزيد بأصالة تأنيثه لأن خفة لفظه بالسكون لم يعارضها ثقل أصلاً إذ الشيء الباقي على أصله لا ثقل فيه بخلاف ذاك هذا مذهب سيبويه والجمهور وجعله الجرمي والمبرد ذا وجهين كهند.

قوله: **(وجهان)** فالمنع لوجود السببين والصرف لمقاومة السكون أحدهما.

فائدة: يجوز في أسماء القبائل والأرضين والكلم الصرف على تأويلها باللفظ والمكان والحي أو الأب وعدمه على إرادة الكلمة، والبقعة والقبيلة إلا إذا سمع فيه أحدهما فقط فلا يتجاوز كما سمع الصرف في كلب وثقيف ومعد باعتبار الحيِّ، وبدر وحنين على المكان، وكمنعه في يهود ومجوس عَلَمَيْن باعتبار القبيلة، ودمشق على البقعة وإلا إذا تحقق مانع غير التأنيث المعنوي فيمنع بكل حال كتغلب وباهلة وخولان وبغداد أفاده في التسهيل، وشرحه مع زيادة، وقوله: وأسماء الكلم أي كأسماء حروف الهجاء، وكذا أدوات المعاني كان حرف نصب وضرب فعل فإنها إذا أعربت جاز فيها الصرف وعدمه باعتبار ما ذكر وإن كان الأكثر حكاية حالها الأصلي، وأما نحو قولك: قرأت هود فإن جعلته اسماً للسورة منعته لأنه كجور أو للنبي عليه الصلاة والسلام على حذف مضاف أي سورة هود صرفته لما سيأتي، وكذا يقاس ما أشبهه، ويشكل على ما مر قولهم: جاءتني قريش بالتنوين، وقوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٤١] عند من نونه مع أن تأنيث الفعل يقتضي اعتبار القبيلة فكان حقه المنع، وأجيب بأن التأنيث على حذف مضاف أي أولاد قريش وثمود مثلاً كما اعتبر المضاف في قوله تعالى ﴿أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤] بعد ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الأعراف: ٤] وإلا لقال أو هي قائلة أو أنه أُنِّث باعتبار القبيلة، وصرف باعتبار الحي فهو مذكر ومؤنث باعتبارين، ولا منع فيه أفاده المرضي.

تنبيه: مصر عند تأويله بالبقعة يتعين منعه، وليس كهند لأنه منقول من مذكر وهو مصر بن نوح عليه الصلاة والسلام كما نقل عن عيسى بن عمرو، وإنما صرف في ﴿اهْبِطُوا مِصْراً﴾ [البقرة: ٦١] لتأويله بالمكان أو لأنه غير معين أي مصراً من الأمصار.

قوله: **(والعجمي الوضع والتعريف)** من إضافة الوصف لمرفوعه أي العجمي وضعه وتعريفه وقوله: مع زيد، إما حال من الهاء في صرفه وإن لزم عليه عمل المصدر مؤخراً للتسامح في الظرف، أو من الضمير في العجمي لتأوله بمشتق أي المنسوب للعجم فيحتمل الضمير لا من العجمي نفسه لأنه مبتدأ وزيد مصدر زاد بمعنى الزيادة.

وَيَمْنع صَرفَ الاسم أيضاً: العجمةُ والتعريفُ، وشَرْطُه: أن يكون علماً في اللسان الأعجمي، وزائداً على ثلاثة أحرف، كإبراهيم، وإسماعيل، فتقول: هذا إبراهيمُ ورأيت إبراهيمَ، ومررت بإبراهيمَ فتمنعه من الصرف للعلمية والعجمة. فإن لم يكن الأعجميُّ علماً في لسان العَجَم، بل في لسان العرب، أو كان نكرة فيهما، كلجام. عَلَماً أو غير علم. صَرَفْته، فتقول: هذا لجامٌ، ورأيت لجاماً، ومررت بلجام وكذلك تصرف ما كان علماً أعجمياً على ثلاثة أحرف، سواء كان محرك الوسط كَشْتَر، أو سَاكِنَهُ كَنُوحٍ ولوطٍ.

قوله: **(العجمة)** طريق معرفتها نقل الأئمة أو خروج الاسم عن وزن الأسماء العربية كإبراهيم وأبريسم أو خُلُوّ الخماسي من حروف: مر بنقل، وهي المذلقة وكذا الرباعي إلا ما فيه السين فقد يكون عربياً كعسجد أو أن يجتمع فيه ما لا يجتمع في العربية كالجيم مع القاف ولو بفاصل كما أطلقه بعضهم كصنجق وجرموق، أو مع الصاد كصولجان وجص، أو مع الكاف كأسكرجة، وكتبعية الراء للنون أول الكلمة كنرجس، والزاي للدال آخرها كمهندز.

قوله: **(في لسان الأعجمي)** المراد به ما عدا العربي لا خصوص الفارسي.

قوله: **(بل في لسان العرب)** أي سواء استعملته أولا في معناه الأصلي، ثم نقلته للعلمية كلجام وفيروز مسمى بهما، وهذا مصروف اتفاقاً أو جعلته علماً من أول الأمر كبندار بضم الموحدة عند العجم اسم جنس للتاجر الذي يخزن البضائع، أو يبيع المعادن وقالون بالرومي اسم جنس للجيد، ولم تستعملهما العرب كذلك بل علمين ابتداء، وهذا مصروف عند غير الشلوبين وابن عصفور.

قوله: **(محرك الوسط)** أي لأن العجمة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون الزيادة بخلاف التأنيث فإن علامته مقدرة وتظهر في بعض التصاريف فله نوع قوة في الثقل، وتحرك الوسط يزيده فمنع.

قوله: **(كسقر)** في نسخ كشتر بفتح الشين المعجمة، والتاء الفوقية اسم قلعة بالعجم، ومحل صرف ذلك ما لم يرد به البقعة، وإلا تحتم للتأنيث المقوى بحركة الوسط أو بالعجمة لا للعجمة وحدها.

فائدة: أسماء الأنبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام كلها غير مصروفة للعلمية والعجمة حتى موسى عليه السلام لأنه معرف موشي وهو بالعبراني معناه الماء والشجر لأن فرعون التقطه من بينهما فركبا اسماً عليه، وأما اختلافهم في اشتقاقه فإنما هو في موسى الحديد فقيل من أوسيت رأسه إذا حلقته فهو موسى كأعطيته فهو معطى فيكون مصروفاً، وقيل هو فعلى من ماس يميس إذا تبختر في مشيه لتحركه كذلك عند الحلق به فقلبت الياء واواً لضمّ ما قبلها كموقن من اليقين فيمنع للألف المقصورة كما في السمين، ويستثنى من الملائكة أربعة رضوان ومالك ومنكر ونكير فهذه عربية لكن رضوان ممنوع للزيادة، ومن الأنبياء سبعة محمد ﷺ

٦٦٨ ـ كـذاك ذُو وَزْنٍ يَـخُـصُّ الْـفِـعْـلا أَوْ غـالِـبٍ كـأَحْـمَـدٍ وَيَـعْـلَـى

أي: كذلك يُمنع صَرْفُ الاسم إذا كان علماً، وهو على وزن يَخُصُّ الفعل؛ أو يغلب فيه. والمراد بالوزن الذي يخص الفعل: ما لا يُوجَدُ في غيره إلا ندوراً، وذلك كفَعَّل وفُعِلَ، فلو سميت رجلاً بِضُرِبَ أم كلّم منعه من الصرف؛ فتقول: هذا ضُرِبَ أو كَلّم، ورأيت ضُرِبَ أو كلّمَ ومررت بِضُرِبَ أو كَلّمَ والمراد بما يغلب فيه: أن يكونَ الوزنُ يوجد في الفعل كثيراً أو

وشعيب وصالح وهود ولوط ونوح وشيث عليهم الصلاة والسلام فكلها مصروفة لفقد العجمة في الأربعة الأول، وفقد شرطها في الباقي، وقيل هود ليس عربياً بل هو كنوح لأنه قبل إسماعيل وهو أبو العرب لكن ما ورد أن إسماعيل تعلم أصل العربية من جرهم حين سكنوا مكة مع أمه يدل على وجود العربية قبله، وفي عزير وجهان قرىء بهما فالصرف على أنه عربي من التعزير وهو التعظيم وعدمه على أنه أعجمي، أو إنه حذف تنوينه للساكنين تشبيهاً له بحرف المد، وأما إبليس فقيل منعه للعجمة وقيل عربي مشتق من الإبلاس وهو الإبعاد، وعلى هذا فمنعه لشبه العجمة لأن العرب لم تسمِّ به أصلاً بل هو خاص بمن أطلقه الله عليه فكأنه دخيل في لسانها لا لأنه نظر له في الآحاد العربية كما قيل لأنه كإحليل وإكليل وغيرهما والله أعلم.

قوله: **(كذاك ذو وزن)** أي علم ذو وزن وقوله: أو غالب، بالجر، عطف على يخص من عطف الاسم على الفعل لكونه بمعناه، والأحسن هنا تأويل الفعل بالاسم لأنه وصف لوزن، والأصل فيه الإفراد أي ذو وزن خاص أو غالب وإن جرى الشارح في الحل على عكسه.

قوله: **(كأحمد)** منقول من المضارع أو الماضي المعدّى بالهمز، أو اسم التفضيل سم.

قوله: **(كفعل)** أي الماضي المجهول، وفعل أي الماضي المعلوم المضعف العين ككلَّم بشد اللام، وكذا المفتتح بتاء مطاوعة كتعلم أو بهمزة وصل كانطلق، وتقطع همزته عند التسمية به لبعده عن أصله، ومضارع وأمر غير الثلاث كَيُدَحْرِجُ وِيَنْطَلِق ويستخرج ودحرج إلخ إلا أمر المفاعلة، فكل هذه الأوزان مختصة بالفعل لأنها لا توجد في غيره إلا نادراً كدُئِل بضم فكسر لدويبة كابن عرس وينجلب كينطلق لخرزة أو في اسم أعجمي كبقم بوزن كلم الصبغ المعروف، واستبرق كاستخرج للديباج الغليظ، فإذا سمي بشيء منها مجرداً عن فاعله منع الصرف للوزن المختص أو مع فاعله ولو مستتراً، حكي: لأنه جملة أما مضارع الثلاثي وأمره فمن الغالب كما سيأتي، وأما أمر المفاعلة كضارب بكسر الراء فالاسم أولى به لكثرته فيه فلا يؤثر تصريح.

قوله: **(هذا ضرب وكلم)** أي يرفعهما لأنه خبر وليس مَحْكِياً، والثاني منصوب بالفتحة، والثالث مجرور بها.

قوله: **(والمراد بما يغلب إلخ)** أشار بذلك إلى أن التعبير بغالب فيه قصور، وأولى منه قول التسهيل وهو أولى بالفعل لأنه يشمل ما كان كثيراً فيه، وما فيه الزيادة المذكورة وإن لم

يكون فيه زيادة تَدُلُّ على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم، فالأول كإِثْمِد وإِصْبَع؛ فإنَّ هاتين الصيغتين يكثران في الفعل دون الاسم كاضْرِبْ، واسْمَع، ونحوهما من الأمر المأخوذ من فعلٍ ثلاثي، فلو سميت رجلاً بإثمد وإصبع منعته من الصرف للعلمية ووزن الفعل، فتقول: هذا إِثمدُ، ورأيت إِثْمِدَ ومررت بإثمدَ والثاني كأحمدَ، ويزيد، فإنَّ كُلاً من الهمزة والياء يدل على معنى في الفعل. وهو التكلم والغيبة، ولا يدلُّ على معنى في الاسم، فهذا الوزن غالبٌ في الفعل، بمعنى أنه به أولى فتقول: هذا أحمدُ ويزيدُ، ورأيت أحمدَ ويزيدَ، ومررت بأحمدَ ويزيدَ فيمنع للعلمية ووزن الفعل. فإن كان الوزنُ غيرَ مختصٍّ بالفعل، ولا غالبٍ فيه. لم يمنع من الصَّرْف، فتقول في رجل اسمه ضَرَبَ: هذا ضَرَبٌ ورأيت ضَرَباً ومررت بضَرَبٍ لأنه يوجد في الاسم كحجرٍ وفي الفعل كضَرَب.

يغلب كما سيأتي إلا أن يراد الغالب حقيقة أو حكماً بأن يقتضي القياس كثرته في الفعل لافتتاحه بالزيادة بقرينة تمثيله بأحمد ويعلى فإنه من الغالب حكماً.

قوله: **(يوجد في الفعل كثيراً)** أورد عليه أن فاعل بالفتح كضارب يكثر في الأفعال مع أن موازنه من الأسماء كخاتم مصروف اتفاقاً إلا أن يقال: كلامه مبني على الغالب أي إن أكثرية الوزن في الفعل تقتضي المنع غالباً، وقد لا تقتضيه.

قوله: **(أو يكون فيه زيادة)** أي مع كثرته في الفعل دون الاسم وهو مضارع الثلاثي المبدوء بغير الهمزة كَيَرْمِعُ بمعجمة بوزن يضرب اسم لحجارة بيض، وتنضب كتنصر لشجر، أو يستوي فيهما وهو مضارع الثلاثي المبدوء بالهمزة كأبيض وأسود بوزن أذهب وأعلم وأوجه وأعين كأنصر وأقتل فهذا الوزن أولى بالفعل لافتتاحه بالهمزة فقط، وما قبله للكثرة والزيادة معاً، واعلم أن المراد بالاسم الذي يكثر فيه الوزن أو لا يكثر اسم الجنس، أما العلم فلا عبرة به لأنه يكون منقولاً من الفعل.

تنبيه: شرط الوزن المانع لزومه للكلمة فيصرف امرؤ وابنم علمين لأنهما خرجا عن الأفعال بكون عينهما لا تلزم حركة واحدة بل هما في الجر كاضرب وفي النصب كاعلم، وفي الرفع كاخرج وأن لا يخرج بالتغيير إلى مثال هو للاسم مع خلوِّه من زيادة المضارع فيصرف نحو رد، وقيل: علمين لخروجهما بالإعلال إلى وزن قفل، وريم بخلاف نحو: يزيد وإن خرج إلى وزن بريد لأن زيادته تنبِّه على أصله.

قوله: **(كإِثمِد)** بكسر الهمزة والميم كإضرب أمر أو إصبع بكسر ثم فتح كاسمع كذلك وفيه عشر لغات مجموعة في قوله:

وهمز أنملة ثلث وثالثهُ … التسعُ في اصبع واخْتم بأُصبُوع

وقوله ونحوهما أي كابلم بوزن انصر، وهو خوص الدوم.

٦٦٩ ـ وَمَا يَصِيرُ عَلَماً مِنْ ذِي أَلِفْ   زِيدَتْ لإِلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

أي: ويُمْنَع صرفُ الاسم ـ أيضاً ـ للعلمية وألف الإلحاق المقصورة كعَلْقَى، وأَرْطى، فتقول فيهما علمين: هذا عَلْقَى، ورأيت عَلْقَى، ومررت بعَلْقى فتمنعه من الصرف للعلمية وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث، من جهة أن ما هي فيه والحالة هذه ـ أعني حال كونه علماً ـ لا يقبل تاءَ التأنيثِ، فلا تقول فيمن اسمه علقى عَلْقَاة كما لا تقول في حُبلى حُبْلاة.

فإن كان ما فيه ألف الإلحاق غير علم كعلْقى وأرْطَى ـ قبلَ التسمية بهما ـ صَرَفْته، لأنها والحالة هذه لا تشبه ألف التأنيث، وكذا إن كانت ألفُ الإلحاقِ ممدودة كَعِلْباء، فإنك تصرف ما هي فيه: عَلَماً كان، أو نكِرة.

قوله: (لإلحاق) قال الشاطبي هو جعل الثلاثي بزنة الرباعي أو الخماسي الأصول ليلحق به في تصاريفه، فيزاد به حرف كالألف من أرطىٰ وعلقي لجعلهما كجعفر، وفي عزهى وذفرى كدرهم، وكإحدى الباءين في: جَلْبَبَ جَلْبَبَةً وجلْباباً لجعلهما كدحرج دحرجة ودحراجاً، أو حرفان كالياء والتاء في: حليَت وحلاتيت وعفريت وعفاريت لإلحاقهما بقنديل وقناديل.

قوله: (كعلقى) بعين مهملة ثم قاف بوزن سكرى اسم لنبت قضبانه دقاق تُتَّخذ منه المكانس، ويشرب طبيخه للاستسقاء قاموس.

قوله: (وأرطى) اسم لشجر، وقيل ليست ألفه للإلحاق أصلية فوزنه أفعل فيمنع لوزن الفعل مع العلمية.

قوله: (وشبه ألف إلخ) من إضافة الصفة للموصوف أي وألف والإلحاق الشبيهة بألف التأنيث المقصورة.

قوله: (من جهة إلخ) أي ومن جهة أن كلاً منهما زيادة غير مبدلة من شيء، وأنها لا تقع إلا في وزن صالح لألف التأنيث كأرطى بوزن سكرى، وعزهى بوزن ذكرى فأوجه الشبه ثلاثة، وتفارقها في أن أَلِفَ الإلحاق في غير العلم تلحقها التاء والتنوين، ولا يلحقان ألف التأنيث مطلقاً ولذلك قال الفارضي: إنما لم تجعل ألف أرطى وعلقى للتأنيث لقولهم: أرطاة وعلقاة، ولا يمكن اجتماع تأنيثين اهـ وقد استعمل بعض الأسماء منوناً بجعل ألفه للإلحاق، وغير منون بجعلها للتأنيث، وبهما قُرِىء ﴿تترا﴾ [المؤمنون: ٢٤] في السبع.

قوله: (حالة كونه علماً) ظاهره لمذكر أو مؤنث، ولكن في الثاني مانع آخر وهو التأنيث المعنوي.

قوله: (لا تشبه ألف التأنيث) أي شبهاً كاملاً للحاقها التاء والتنوين كما مر وإن أشبهتها فيما تقدم فلما كمل شبهها مع العلمية أثرت بخلاف هذه وهل هي مستقلة بالمنع كألف التأنيث والعلمية مهيئة لها لا مانعة أو كل منهما مؤثر لأن المشبه لغيره أحط رتبة منه احتمالان.

قوله: (كعلباء) بكسر المهملة ثم موحدة اسم لقصبه العنق، وإنما كانت ألفه الممدودة

٦٧٠ ـ وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلا كَفُعَلِ التَّوْكِيدِ أَوْ كَثُعَلا
٦٧١ ـ وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرْ إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْداً يُعْتَبَرْ

يُمْنَع صرف الاسم للعلمية ـ أو شبهها ـ وللعدل، وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: ما كان على فُعَلَ من ألفاظ التوكيد، فإنه يمنع من الصرف لشبه العلمية والعَدْل، وذلك نحو: جاءَ النساءُ جُمَعُ، ورأيت النساءَ جُمَعَ ومررت بالنساءِ جُمَعَ والأصل جمعاوات؛ لأن مفردة جمعاء، فعُدِلَ عن جَمْعَاوات إلى جُمَع، وهو مُعَرف بالإضافة المقدرة أي: جَمعُهن، فأشبه تعريفُه تعريفَ العلمية من جهة أنه معرفة، وليس في اللفظ ما يعرفه.

الثاني: العلم المعدول إلى فُعل: كَعُمَرَ، وزُفَر، وثُعَلَ، والأصل عامر وزافر وثاعل؛ فمنعه من الصرف للعلمية والعدل.

للإلحاق بقرطاس لا للتأنيث لأنها تنوين، ولا تكون إلا في وزن لا يصلح لألف التأنيث لكونه ليس من أوزانها ولأن همزة التأنيث منقلبة عن ألف فهي مانعة كأصلها، وهذه عن ياء فلم تمنع فأوجه الفرق بينهما ثلاثة والله أعلم.

قوله: **(والعلم)** أي حقيقة أو حكماً بقرينة تمثيله بفعل التوكيد فإنه ليس بعلم حقيقة عنده قال في شرح الكافية: لأن العلم شخصي أو جنسي فيختص ببعض الأشخاص أو الأجناس، ولا يصلح لغيره، وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلَميَّته باطل اهـ، أي بل هو مشبه للعلم كما في الشرح لكن قيل إنه علم جنس معنوي للإحاطة والشمول كسبحان للتسبيح وفي ذلك توفية بقاعدة أنه لا يعتبر في منع الصرف إلا العلمية الحقيقية تصريح.

قوله: **(كفعل التوكيد)** الإضافة على معنى اللام أو في: وثعل أبو قبيلة، وأصله علم جنس للثعلب.

قوله: **(لأن مفرده جمعاء)** كحمراء والقياس في موازن فعلاء إذا كان اسماً لا صفة أن يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات، وأيضاً فإن مذكره جمع الواو والنون فحق مؤنثه الجمع بالإلف والتاء فعدل عنه إلى جمع، هذا اختيار الناظم، وقيل: معدول عن فعل بضم فسكون لأنه قياس جمع أفعل فعلاء مذكره ومؤنثه كحمر جمع أحمر وحمراء، وقيل معدول عن فعالى كصحراء وصحاري، والأول أصح لأن فعلاء لا يجمع على فعل إلا إذا كان صفة مذكرها أفعل ولا على فَعَالَى إلا إذا كان اسماً محضاً لا مذكراً له وجمعاء ليس كذلك لأنه ليس صفة وله مذكر.

قوله: **(أي جمعهن)** فحذف الضمير للعلم به، ونوي. ولا يرد أن الإضافة تبطل منع الصرف فكيف يعتبر تعريفها مانعاً؟ لأن محل إبطالها له مع وجود المضاف إليه لأن حكم المنع لا يتبيَّن معه أما مع حذفه لا مانع من اعتباره، وكذا يقال في أل الآتية.

قوله: **(العلم المعدول)** أي عدلاً تقديرياً، فإن طريق العلم بعدل هذا النوع سماعه غير

الثالث: سَحَرُ إذا أرِيدَ من يوم بعينه، نحو: جئتك يوم الجمعة سَحَرَ فسحرُ ممنوع من الصرف للعدل وشبه العلمية، وذلك أنه معدول عن السحر، لأنه معرفة، والأصل في التعريف

مصروف مع علة العلَمية فقط فيقدر فيه العدل لئلا يترتب المنع على علة واحدة، فلو سمع مصروفاً لم يحكم بعد له كأدد، وكذا غير العلم من اسم الجنس كنغر وصرد، والصفة كحطم ولبد، والمصدر كهدى وتقى، والجمع كغرف وتخم، فكل ذلك غير معدول. وكذا لو وجد له مع العلمية علة غير العدل كطوى فإن منعه للتأنيث باعتبار البقعة لا العدل إذ لا حاجة لتكلف تقديره مع وجود غيره بخلاف العدل في نحو: جمع وسحر وأخر ومثنى فإنه تحقيقي يدل عليه ورود اللفظ على خلاف ما يستحقه مع اتحاد المعنى فلو وجد فعل علماً ولم يعلم أصرفوه أم لا فمذهب سيبويه صرفه. ومذهب غيره المنع وهذا من تعارض الأصل، والغالب في العربية أفاده الشنواني على القطر.

قوله: **(وزفر)**[1] اسم عالم حنفي.

قوله: **(والأصل عامر)** أي فعمر منقول عن عامر العلم المنقول عن الصفة، وكذا الباقي معدول عن فاعل علماً لا عن الصفة لأنها ليست بمعناه لتنكيرها، وقيل إن ثعل معدول عن أثعل لا ثاعل لأنه غير مستعمل يقال: رجل أثعل إذا اختلف منابت أسنانه. وكان فيها زوائد وامرأة ثعلى صحاح وفائدة العدل في هذا النوع تخفيفه مع تمحضه للعلمية إذ لو قيل: عامر لتوهم أنه صفة.

قوله: **(سحر إذا أريد الخ)** مثله أمس عند بعض تميم كما مر أول الكتاب.

قوله: **(يوم الجمعة سحر)** المراد باليوم ما يشمل الليل كما هو أحد إطلاقيه، وسحر بدل بعض منه على تقدير الضمير وليس المراد به خصوص النهار لئلا يرِد أنَّ السحر آخر الليل فلا يصح إبداله منه على أنه يمكن جعل السحر من النهار مجازاً لمجاورته له.

قوله: **(ممنوع من الصرف)** أي عند الجمهور، وقيل منصرف لكن ترك تنوينه لنية الإضافة أو أل وقيل مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف، ومر في أمس الفرق بين العدل والتضمين، وقيل لا معرف ولا مبني فالأقوال أربعة وهي في سحر المعين إذا كان ظرفاً فلو نكر أو عرف بأل مثلاً صرف لفوات العدل نحو ﴿نَجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤] و: جئتك يوم الجمعة السحر أو سحره ولو لم يكن ظرفاً مع تعينه قرن بأل أو أضيف وجوباً كطاب السحر أو سحرنا.

---

(١) زُفَر بن الهذيل بن قيس الكوفي ولد عام ١١٠ هـ وتوفي عام ١٥٨ هـ اشتهر بالحديث في بداية أمره، ثم غلب عليه الاجتهاد بالرأي حتى سبق الجميع بالقياس.
له آراء كثيرة خالف بها أبا حنيفة وأبا يوسف ومحمد بن الحسن.
انظر: «الثقات» لابن حِبان (٦/ ٣٣٩).

أن يكون بأل، فعدل به عن ذلك، وصار تعريفُه كتعريف العلمية، من جهة أنه لم يُلْفَظْ معه بِمُعَرِّف.

٦٧٢ ـ وَابْنِ عَلَى الكَسْرِ فَعَالِ عَلَما مُؤَنَّثاً، وهو نَظِيرُ جُشَما
٦٧٣ ـ عِنْدَ تميم، واصْرِفَنْ ما نُكِّرا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أثّرا

أي: إذا كان علَم المؤنث على وزن فَعَال ـ كَحَذَامِ، ورَقَاش ـ فللعرب فيه مذهبان: أحدهما ـ وهو مذهبُ أهل الحجاز ـ بناؤه على الكسر؛ فتقول: هذه حَذَامِ، ورأيت حَذَامِ، ومررت بِحَذَامِ.

والثاني: وهو مذهب بَنِي تميم ـ إعرابُهُ كإعراب ما لا ينصرف للعِلمِيَّةِ والعَدْلِ، والأصل

قوله: **(والأصل في التعريف أن يكون بأل)** أي أو بالإضافة فحيث أريد به معين مع خلوّه عنهما حكمنا بعدله عن أحدهما لاشتماله على معناه فهو عدل تحقيقي لذلك، وخص ذو أل دون المضاف اقتصاراً على ما يدفع الحاجة مع اختصاره.

قوله: **(وصار مشبهاً لتعريف العلمية)** أي وليس بعلم حقيقة كما يشير إليه قول المصنف والتعريف، لكن صرح في التسهيل بأنه علم شخصي أو جنسي فاستشكله أبو حيان بأن تعريفه حينئذ بالعلمية، وهو لا يجامع تعريف اللام فكيف يكون معدولاً عنه مع عدم اشتماله على معناه؟ اهـ. وصريح ذلك أن العلم الحقيقي لا يصح عدله عن ذي أل لما ذكر فاحفظه ينفعك في مواطن كثيرة فما نقل عن السعد وغيره من أن رجب وصفر من الشهور إذا أريد بهما معين يمنع صرفهما للعلمية، والعدل عن الرجب والصفر بأل ينبغى حمله على العلمية الحكمية وهي المعبر عنها هنا بشبه العلمية لما سمعت، ولأن العلم الحقيقي لا يحتاج لاشتراط التعيين، والملجىء لاشتراطه سماعهما بالصرف وعدمه هذا، ويحتمل أن منعهما للعلمية الجنسية على الأيام المخصوصة والتأنيث المعنوي باعتبار تأويلهما بالمدة، وصرفهما على اعتبار الوقت سواء أريد بهما معين أم لا فتأمل. وفي المصباح أن رجب الشهر مصروف وإن أريد به معين، وأما باقي الشهور فجمادى ممنوع لألف التأنيث، وشعبان ورمضان للعلمية والزيادة والباقي مصروف والله أعلم.

قوله: **(بناؤه على الكسر)** أي مطلقاً سواء كان آخره راء كوبار أم لا. وإنما بني لشبهه المبني وهو: نزال، وزناً وعدلاً وتعريفاً لأنه معدول عن إنزل. وهو معرفة لعدم تنوينه. ومن زاد في وجه الشبه وتأنيثاً فلعله أول نزال بالكلمة أو بناه على مذهب المبرد من أنه معدول عن مصدر معرفة مؤنث فنزل بمعنى المنزلة، ودراك بمعنى الدركة، وقيل: بني حذام لتضمنه معنى هاء التأنيث التي في المعدول عنه، وخص بالكسر على أصل التخلص من الساكنين. فلو سمي به مذكر زال موجب البناء لأنه الآن ليس مؤنثاً ولا معدولاً فيعرب غير منصرف للعَلمية والتأنيث الأصلي كغيره. قال سيبويه: ومن العرب من يصرفه حينئذ.

قوله: **(كإعراب ما لا ينصرف)** أي عند كلهم إذا لم يكن آخره راء أما نحو وبار فأكثرهم

حَاذِمة وَرَاقِشة، فعدل إلى حَذَام وَرَقَاشِ، كما عدل عمرُ وجشَمُ عن عامِر وجاشِم، وإلى هذا أشار بقوله: وهو نظير جشما عند تميم.

وأشار بقوله: واصرفَنْ ما نكرا إلى أن ما كان منعه من الصرف للعلمية وعلةٍ أخرى إذا زالت عنه العلمية بتنكيره صرف لزَوال إحدى العلتيْنِ، وبقاؤه بعلة واحدة لا يقتضي منع الصَّرْف، وذلك نحو مَعْدِيكرب، وغَطَفَان وفاطمة، وإبراهيم، وأحمد، وعلْقى، وعُمَرَ ـ أعلاماً؛ فهذه ممنوعة من الصَّرْف للعلمية وشيء آخر، فإذا نكرتها صرفْتها لزوال أحد سَبَبَيْها ـ وهو العلمية ـ فتقول: رُبَّ معديكرب رأيت وكذا الباقي.

وتلخّصَ من كلامه أن العلمية تمنع الصَّرْف مع التركيب، ومع زيادة الألف والنون، ومع التأنيث، ومع العجمة، ومع وزن الفعل، ومع ألف الإلحاق المقصورة، ومع العدل.

٦٧٤ ـ وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصاً فَفِي إِعْرَابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي

يبنيه على الكسر كأهل الحجاز توصُّلاً إلى إمالته التي هي لغتهم وبعضهم يمنعه الصرف كالأول وقد لفق الأعشى بين اللغتين لأن الأصح قدرة العربي على النطق بغير لغته إذا أراده فقال:

٣٧٥ ـ ومَرَّ دَهرٌ على وَبَار فَهَلَكَتْ جهرةً وبار[1]

فكسر الأول على لغة أكثرهم ورفع الثاني غير منوّن كأقلهم وقيل: لا تلفيق بل الثاني فعل ماض فاعله واو الجماعة بمعنى هلكوا فيكتب بالواو والألف كساروا.

قوله: (للعلمية والعدل) هذا رأي سيبويه، وقال المبرد للعلمية والتأنيث وهو أقوى لتحقق التأنيث والعدل إنما يقدر إذا لم يتحقق غيره وعلى هذا فهو مرتجل، وعلى الأول منقول ممن فاعله علماً المنقولة عن الصفة كما مر في عمر.

قوله: (وجُشَم) بضم الجيم وفتح الشين المعجمة اسم رجل معدول عن جاشم أي عظيم سم.

قوله: (لزوال أحد سببيها وهوالعلمية) أما ما كان أحد سببيه الوصفية، وهوالعدل والوزن والزيادة، وكان فيه سبب مستقل وهو الألف، والجمع فغير مصروف سواء بقي على تنكيره أو سمي به، وسواء نكر بعد التسمية به أم لا، انظر الأشموني وحواشيه.

قوله: (ولتخص من كلامه) الحاصل أن المانع مع العلمية سبعة، ومع الوصفية ثلاثة، والمستقل بالمنع اثنان، وقد علمت أحكامها.

قوله: (وما يكون منه الخ) أي والذي يكون مما لا ينصرف منقوصاً فهو يقتضي نهج

---

(١) انظر «ابن عقيل» الشاهد رقم ٣٢٠.

كلُّ منقوص كان نظيره من الصحيح الآخر ممنوعاً من الصرف يُعامل مُعَامَلَة جَوَارٍ في أنه يُنَوَّنُ في الرفع والجر تنوينَ العوض؛ وينصب بفتحة من غير تنوين، وذلك نحو قاضٍ. علم امرأة ـ فإن نظيره من الصحيح ضارب علم امرأة وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث فقاض كذلك ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، وهو مشبه بجوار من جهة أن في آخره ياء قبلها كسرة، فيعامل معاملته؛ فتقول: هذه قاضٍ ومررت بقاضٍ، ورأيت قاضيَ كما تقول: هؤلاء جَوَارٍ، ومررت بجَوَارٍ، ورأيت جَوَارِيَ.

٦٧٥ ـ وَلاِضْطِرَار، أوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُو المَنْعِ، والمصْرُوف قَدْ لا يَنْصَرِفْ

يجوز في الضرورة صرفُ ما لا ينصرف، وذلك كقوله:

[٣٢٠] تَبَصَّرْ خَلِيلي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ[1]

جوار أي طريقة في إعرابه سواء كان إحدى علتيه العلمية، أو الوصفية فمثاله في العلمية: قاض علم امرأة كما في الشرح، ويعيل تصغير يعلى علم رجل فإنه يمنع الصرف للعلمية ووزن يدحرج، وينوّن رفعاً وجراً عوضاً عن الياء، وينصب بالفتحة بلا تنوين، وكذا لو سميت بيرمي ويقضي، أما لو سميت بيغزو ويدعو فتكسر ما قبل الواو، وتقلبها ياء لأنه ليس في العربية اسم معرب آخره واو وقبلها ضم. ثم تجريه كما ذكر ومثاله في الوصفية أعيم تصغير أعمى فإنه لا ينصرف للوصفية ووزن ادَّحرج فيجري فيه ما ذكر، ويقال أصلها قاضي ويعيلي ويرمي ويغزي وأعيمي بتنوين الصرف في الجميع بناء على تقديم الإعلال على منع الصرف فتحذف حركة الياء للثقل، ثم الياء للساكنين، ويعوض عنها التنوين. وقس على ذلك والله أعلم.

قوله: **(يجوز في الضرورة)** هذا جواز في مقابلة الامتناع فيصدق بالوجوب فإن الصرف للضرورة واجب، وللتناسب جائز، ويصدق بهما قول المصنف صرف.

قوله: **(من ظعائن)** بالصرف للضرورة جمع ظعينة، وهي المرأة في الهودج مشتقة من الظعن وهو السفر، وقد تطلق على المرأة وإن لم تكن في هودج ولا مسافرة وتمام البيت:

٣٧٦ ـ * سوالُك نُقْباً بين حَزْني شَعَبْعَب *

والسوالك جمع سالكة مفعول ثان لترى، ومفعوله الأول ظعائن زيدت فيه من ونقباً مفعول سوالك أي طريقاً في الجبل وحزني مثنى حزن بفتح فسكون وهو ما غلظ من الأرض وشعبعب اسم ماء.

---

(١) وعجزه: «سوالك نقباً بين حَزمَيْ شَعَبْعَبِ»، وهو من الطويل لامرىء القيس في ديوانه ص ٤٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٦٨.

والشاهد فيه صرف «ظعائن» للضرورة الشعريّة، وهو ممنوع من الصرف لأنه على وزن من أوزان منتهى الجموع.

وهو كثير، وأجمع عليه البصريون والكوفيون. وَوَرَدَ أيضاً صرفُهُ، للتناسب، كقوله تعالى: ﴿سَلاسِلاَ وأَغْلالاً وسَعِيراً﴾ [الإنسان: ٤] فصرف سلاسل لمناسبة ما بعده. وأما مَنْعُ المنصرفِ من الصرف للضرورة؛ فأجازه قوم وَمَنَعَهُ آخرون، وهم أكثر البصريين، واستشهدوا لمنعه بقوله:

قوله: **(واجمع عليه الخ)** أي في الجملة، وإلا فقد قيل: في ذي الألف المقصورة يمتنع صرفه للضرورة لعدم فائدته إذ يريد بقدر ما ينقص ورد بأنه قد يلتقي بساكن فيحتاج الساكن إلى كسر الأول فينون، ثم يكسر، وأيضاً سمع بدون ذلك كقوله:

٣٧٧ - إني مُقَسِّمُ ما مَلَكْتُ فجاعلٌ جُزْءاً لآخِرَتي ودُنِياً تَنْفَعُ[(١)]

بتنوين دنيا وكذا منع الكوفيون في الضرورة صرف أفعل من: قالوا لأن تنوينه إنما حذف لأجل من فلا يجمع بينهما. وردَّه البصريون بأن حذفه إنما هو لأجل منع الصرف لا لأجل من بدليل صرف خير منه وشر منه لزوال الوزن مع وجود من، وقد نون: أمثل في قوله:

٣٧٨ - * وما الإصْبَاحُ مِنْكَ بِأمْثَلِ[(٢)] *

مع وجود من المتقدمة عليه.

تنبيه: أجاز قوم صرف الجمع المتناهي اختياراً، وزعم آخرون أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة. قال الأخفش: وكأنها لغة الشعراء لاضطرارهم إليه في الشعر فجرى على ألسنتهم.

قوله: **(للتناسب)** هو نوعان: تناسب لكلمات منصرفة انضم لها غير منصرف كتنوين سلاسلاً لمناسبة أغلالاً وسعيراً، ﴿يَغُوثَ وَيَعُوقَ﴾ [نوح:٢٣] في قراءة الأعمش لمناسبة نسراً، والثاني لرؤوس الآي كتنوين: قواريراً، الأول لأنه رأس آية ليناسب بقية رؤوس الآي في التنوين وصلاً. وفي الألف بدله وقفاً، وأما قوارير الثاني فنون ليشاكل الأول لا لرؤوس الآي هذا ما في التصريح فاحذر ما يخالفه.

قوله: **(فأجازه قوم الخ)** أجازه الكوفيون مطلقاً وبعض المتأخرين في العلم لوجود إحدى العلتين فيه دون غيره، ويؤيده أنه لم يسمع في غير علم. وأجاز قوم منع صرف المنصرف اختياراً.

قوله: **(واستشهدوا لمنعه)** أي لجواز منعه الصرف.

---

(١) البيت من الكامل، وهو للمسلم بن رباح في خزانة الأدب ٨/ ٢٩٧؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٣٧٦.

(٢) صدر بيت وعجزه: «ألا أيها الليل الطويل ألا انْجَلي» من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٨؛ ولسان العرب مادة (شلل).

[٣٢١] ومِــمَّـــنْ وَلَــدُوا عَـــامِـــر ذُو الـــطُّـــولِ وَذُو الـــعَـــرْضِ(١)

فمنع عامر من الصرف، وليس فيه سوى العلمية، ولهذا أشار بقوله: والمصروف قد لا ينصرف.

إعْرَابُ الفِعْلِ

٦٧٦ ـ ارْفَــعْ مُــضَــارِعــاً إِذَا يُــجَــرَّدُ مِــنْ نَــاصِــبٍ وَجَــازِمٍ كَــتَــسْــعَــدُ

إذا جُرِّدَ الفعل المضارع عن عامل النصب وعامل الجزم رُفِع، واختلف في رافعه؛

قوله: (وممن ولدوا الخ) هو رثاء في قومه من الهزج المكفوف جميع أجزائه ما عدا الضرب والكف حذف نون مفاعيلن، وآخر الشطر الأول ميم عامر، وهو مبتدأ مؤخر خبره ممن والله أعلم.

إعراب الفعل

قوله: (كتسعد) أما بفتح التاء والعين مضارع سعد يسعد بالفتح فيهما أي أعانه، أو مضارع سعد بالكسر اللازم من السعد، وهو اليمن ضد الشقاء، وأما بضم التاء مع فتح العين مضارع مجهول من الأول، أو من أسعد المتعدِّي بالهمز بمعناه، أو مع كسرها مبنياً للفاعل من أسعد.

قوله: (إذا جرد الفعل) أي في اللفظ والتقدير معاً فلا يرد قوله:

٣٧٩ ـ * مُحمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ(٢) *

بجزم تفد مع تجرده لفظاً لأن جازمه مقدر أي لتفد، وقوله: رفع أي لفظاً كما مثله أو تقديراً كالمسكن للتخفيف نحو: يأمركم ويشعركم أو للوقف أو غيره فإن رفعه مقدر قيل، أو محلاً لأن المضارع مع النونين يرفع محلاً كما قاله يس. تبعاً لابن قاسم. ولذا لم يقيده المصنف بالخلوِّ منهما لكن صرح القليوبي وغيره بأنه معهما ليس له محل رفع، وله محل النصب والجزم قيل: وإنما لم يقيده حينئذ اكتفاء بقوله في باب الإعراب:

* وأَعْــرِبُــوا مُــضَــارِعــا إنْ عَــرِيَــا *

الخ فإن مفهومه أنه مع النونين غير معرب، وقد يقال: المنفي عنه مع النونين الإعراب اللفظي والتقديري لا المحلي أيضاً، وإلا لم يثبت له محل النصب والجزم أيضاً وهو خلاف

---

(١) البيت من الهزج، وهولذي الإصبع العدواني في ديوانه ص ٤٨؛ وشرح المفصل ٦٨/١.
والشاهد فيه عدم صرف «عامر» وهو غير ممنوع من الصرف، وذلك للضرورة الشعرية.

(٢) صدر بيت وعجزه: «إذا ما خِفْتَ من شيء تبالا» من الوافر، وهو لأبي طالب في شرح شذور الذهب ص ٢٧٥؛ وله أو للأعشى في خزانة الأدب ١١/٩، وللأعشى أو لحسان أو لمجهول في الدرر ٦١/٥.

فذهب قوم إلى أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم، فَيَضْرِبُ في قولك: زيد يضرب واقع موقع ضارب فارتفع لذلك، وقيل: ارتفع لتجرُّدِهِ من الناصب والجازم، وهو اختيار المصنف.

٦٧٧ ـ وَبِلَـن انْـصِـبْـهُ وَكَـيْ، كَـذَا بِـأَنْ ... لا بَـعْـدَ عِـلْـم، والَّـتِـي مِـنْ بَـعْـدِ ظَـنّ

٦٧٨ ـ فَانْصِبْ بِهَا، وَالرَّفْعَ صَحِّحْ، وَاعْتَقِدْ ... تَـخْـفِـيـفَـهَـا مِـنْ أَنَّ فَـهْـوَ مُـطَّـرِدْ

يُنْصَبُ المضارعُ إذا صَحِبَهُ حرفٌ ناصبٌ، وهو لَنْ، أو كي، أَوْ أَنْ أَوْ إِذَنْ نحو: لن

المنصوص. ألا ترى أن الإعراب المحلي ثابت لجميع المبنيات. ومع ذلك يصدق عليها أنها غير معربة قطعاً فتدبر.

قوله: (موقع الاسم) أي إذا كان خبرا أو صفة أو حالاً لأن الأصل في هذه الثلاثة الاسم فحيث وقع المضارع فيها استحق الرفع الذي هو أول أحوال الاسم وأشرفها، والماضي وإن كان يقع في ذلك لكنه مبني الأصل فلم يؤثر فيه العامل. كذا قال البصريون، واعترض بوقوعه مرفوعاً حيث لا يقع الاسم كهلاً تفعل وستفعل وجعلت أفعل، ورأيت الذي تفعل لاختصاص حرفي التحضيض، والتنفيس بالفعل والصلة، وخبر أفعال الشروع بالجمل وأجيب بأن المراد وقوعه موقعه في الجملة وأيضاً فالرفع استقر له قبل أن يعرض له ذلك فلم يغير إذ أثر العامل لا يغير إلا بعمل آخر تصريح.

قوله: (لتجرده) أي لدوران الرفع معه وجوداً وعدماً، والدوران من مسالك العلة، ولا يرد أنَّ التجرد عدمي فلا يكون علة للرفع الوجودي لأن معنى التجرد الإتيان بالمضارع على أول أحواله وهذا ليس بعدمي. ولو سلم فهو عدم مقيد، والممتنع علة للوجودي هو المطلق، وأما الجواب بأن التجرد ليس علة مؤثرة بل علامة وهي يجوز كونها عدمية فلا يصح لتصريح الرضي بأن عوامل النحو بمنزلة المؤثرات الحقيقية على أنه إن أريد به أن علامة الوجودي تكون عدماً مطلقاً فهو باطل. أو مقيداً رجع للأول فتدبر وقال الكسائي رفع بأحرف المضارعة ورد بأن جزء الشيء لا يعمل فيه، وقيل بالمضارعة نفسها، قيل: ولا ثمرة لهذا الخلاف.

قوله: (لا بعد علم) معطوف على محذوف حال من أن أي حال كونها بعد غير العلم لا بعد علم أي مفيده.

قوله: (والتي) إما مبتدأ خبره فانصب بها، ودخلته الفاء لعموم المبتدأ أو مفعول لمحذوف يفسره انصب، والفاء عاطفة عليه أي ولا بس التي الخ فانصب بها.

قوله: (واعتقد تخفيفها) أي حين رفع الفعل بعدها وقوله: فهو أي الرفع مع التخفيف مطرد أي لا ضعيف ولا شاذ.

قوله: (وهو لن) هو حرف ينفي المضارع وينصبه، ويخلصه للاستقبال فهو ينفي المستقبل وحرف التنفيس يثبته، ولا يفيد تأبيد النفي خلافاً للزمخشري في أنموذجه، وأما قوله تعالى: ﴿لَن يَخْلُقوا ذُباباً﴾ [الحج: ٧٣] فالتأبيد فيه من خارج عن لن لا منها، ولا تأكيده خلافاً له

أَضْرِبَ، وجِئْتُ كَيْ أَتَعَلَّمَ، وَأُرِيدُ أَنْ تَقُومَ، وَإِذَنْ أُكرِمَكَ في جواب مَنْ قال لك: آتيك وأشار

في كشافه لكن وافقه على التأكيد كثيرون ويجوز تقديم معمول الفعل عليها عند الجمهور كزيداً لن أضرب خلافاً للأخفش، ولا يرد أن النفي له صدر الكلام لأن ذلك خاص بما، ومنه قوله:

٣٨٠ ـ مَهْ عاذلي فَهائِماً لَنْ أَبْرَحا ... بِمِثْلِ أو أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحى

ولا يفصل الفعل منها إلا ضرورة كقوله:

٣٨١ ـ لَنْ ما رأيتُ أبا يزيدِ مُقَاتِلا ... أَدَعَ القِتَالَ وأَشْهَدُ الهَيْجَاءِ[(١)]

أي لن أدع القتال مدة رؤيتي أبا يزيد مقاتلاً، وعند إرادة الإلغاز تكتب لمَّا كلمة واحدة فيقال: أين جواب لما وبم نصب أدع، وأشهد ليس معطوفاً على أدع لئلا يتناقض بل على القتال فهو منصوب بأن مضمرة لعطفه على اسم خالص أي لن أدع القتال، وشهود الهيجاء قيل والجزم بها لغة كقوله:

٣٨٢ ـ * فلن يَحْلُ للعَينينِ بَعْدَك مَنْظَر[(٢)] *

وقوله:

٣٨٣ ـ لن يخبِ الآنَ مِنْ رَجائِك مَن ... حَرَّكَ من دُونِ بابِكَ الحَلَقَه[(٣)]

لكن الأول يحتمل أنه مما اجتزى فيه بالفتحة عن الألف للضرورة.

قوله: (وكي) أي المصدرية التي تنصب بنفسها لأنها المرادة عند الإطلاق لا التعليلية فإن النصب بعدها بأن مضمرة. واعلم أن كي إما مصدرية قطعاً، أو تعليلية قطعاً أو محتملة لهما فالأولى هي الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن نحو: ﴿لِكَيْلا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣] ولا يصح كونها تعليلية لأن حرف الجر لا يدخل على مثله في الفصيح بلا ضرورة إليه، والثانية أربعة أقسام: الداخلة على ما الاستفهامية نحو: كيمه بمعنى له أو المصدرية كقوله:

٣٨٤ ـ إذا أنتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فإنَّما ... يُرَجَّى الفتى كَيْما يَضُرُّ ويَنْفَعُ[(٤)]

---

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٣؛ والخصائص ٢/ ٤١١.

(٢) عجز بيت وصدره: «أيادي سَبَا يا عَزُّ ما كنتُ بعْدَكُمْ» من الطويل، وهو لكثيِّر عزَّة في ديوانه ص ٣٢٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٨٧.

(٣) البيت من المنسرح، وهو لأعرابيٍّ في الدرر ٤/ ٦٣؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ٤.

(٤) البيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه ص ٢٤٦؛ وله أو للنابغة الذبياني في شرح شواهدالمغني ١/ ٥٠٧؛ ولهما أو لقيس بن الخطيم في خزانة الأدب ٨/ ٤٩٨؛ ولقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ص ٢٣٥؛ وللنابغة الذبياني في شرح التصريح ٢/ ٣.

بقوله: لا بعد علم إلى أنه إن وقعت أن بعد علم ونحوه. ممايدلّ على اليقين ـ وجب رَفْعُ

أي للضر والنفع فالفعل مسبوك بما وكي حرف جر، وقيل: بكي، وما كفتها عن العمل فتقدر قبلها اللام، والمذكورة قبل اللام كقوله:

٣٨٥ ـ كـي لِـتَـقْـضِـيَـنـي رُقَـيَّـةُ مـا وَعَـدَتْـنِـي غَـيـرَ مُـخْـتَـلَـسِ[١]

أو قبل أن كقوله:

٣٨٦ ـ فَقَالَتْ: أكلَّ النَّاس أصْبَحْتَ مانِحاً لِـسـانَـك كَـيـمـا أن تَـغُـرَّ وتَـخْـدَعـا[٢]

فكي في كل ذلك كاللام معنًى وعملاً، واللام بعدها مؤكدة، والنصب بعدها بأن مضمرة، وإظهارها في الأخير ضرورة عند البصريين، وأجازه الكوفيون اختياراً كجئت كي أن تكرمني، ويؤيده أن إضمار أن بعد اللام جائز لا واجب، ويمتنع كونها في ذلك مصدرية. أما الأول فظاهراً، وأما مع اللام فلئلاً يفصل بين الحرف المصدري وصلته، وأما مع أن أو ما المصدرية فلأن الحرف المصدري لا يدخل على مثله في الفصيح، والمحتملة لهما قسمان: المنفردة عن اللام وأن نحو: ﴿كَيْلا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر:٧] فإن قدرت قبلها اللام فمصدرية أو بعدها أن فجارَّة، والواقعة بينهما كقوله:

٣٨٧ ـ * أردت لِكَيْما أن تَطِيرَ بقرتي[٣] *

فلك جعلها جارة مؤكدة للام ومصدرية مؤكدة بأن والأول أرجح لأن لصوق أن بالفعل يرجح نصبها، وأيضاً هي أم بابها فلا تؤكد غيرها، واغتفر هنا دخول حرف الجر أو المصدر على مثله للضرورة إذ لا يمكن غيره بخلاف ما مر، وأجمعوا على جواز فصلها من الفعل بلا النافية، وأما الزائدة كما مر من الأمثلة وبهما معاً نحو: كي ما لا يكون كذا، أو في غير ذلك خلاف، وقد تكون اسماً مختصراً من كيف فيرفع الفعل بعدها كقوله:

٣٨٨ ـ كي تجنحُونَ إلى سِلْمٍ وما ثُئِرَت قَـتْـلاكُـمُ ولَـظَـى الـهَـيْـجَـاءِ تَـضْـطَـرِمُ[٤]

أي كيف تجنحون.

قوله: **(وأن)** أي المصدرية، وهي أم الباب. ولذا لا يضمر غيرها، وإنما أخرها لطول الكلام عليها، وهي تنصب المضارع لفظاً أو محلاً مع النونين، ولا تنصب محل الماضي اتفاقاً

---

(١) البيت من المديد، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيّات في خزانة الأدب ٨/ ٤٨٨، ٤٩٠؛ والدرر ١/ ١٧٠.

(٢) البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ص ١٠٨؛ والدرر ٤/ ٦٧.

(٣) صدر بيت وعجزه: «فتتركها شناً ببيداء بلقعُ» من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ٢٣١؛ ومغني اللبيب ١/ ١٨٢.

(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ٢٦٥؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٤٩.

الفعل بعدها وتكون حينئذٍ مُخفّفة من الثقيلة، نحو: عَلِمْتُ أن يقوم والتقدير: أنَّهُ يَقُومُ،

لأنها توصل به، ولا تؤثر في معناه شيئاً بخلاف أن الشرطية قبلته مستقبلاً ناسب عملها في محله، ويمتنع معمول الفعل عليها خلافاً للفراء لأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول، وخرج بالمصدرية ثلاثة أشياء: المخففة، وستعلم الفرق بينهما والزائدة وهي الواقعة بعد لما الحينية نحو: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ [يوسف:٩٦] وبين الكاف ومجرورها كقوله.

٣٨٩ ـ * كأنْ ظَبْيَة تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمْ[١] *

أو غير ذلك، والمفسرة وهي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه، وتأخر عنها جملة، ولم تقترن بجار، وهي تفسر مفعول الفعل الذي قبلها ظاهراً كان نحو: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى أَنِ اقْذِفِيهِ﴾ [طه:٣٨] فما يوحى هو عين اقذفيه أو مقدراً نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾ [المؤمنون:٢٧] أي أوحينا إليه شيئاً هو اصنع، وتحتمل الزيادة على معنى: أوحينا إليه لَفظ اصنع فإن قدر قبلها الجار كانت مصدرية لاختصاصه بالأسماء ولو تأويلاً أي أوحينا إليه بصنع الفلك. وإن لم يتقدمها جملة كانت مخففة نحو: ﴿وآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الحَمْدُ للهِ﴾ [يونس:١٠] لأن الكلام لا يتم إلا بمدخولها، والمفسرة لمحض التفسير لا التتميم وإن لم يتأخر عنها جملة امتنعت إن فلا يقال: أرسلت إليه ما يليق أن مدحاً بل تحذف، أو يؤتى بدلها بأي فتدبر.

قوله: **(مما يدل على اليقين)** أي كرأي، وتحقق وتبين وظن مستعملاً في العلم، وإنما وجب كونها في ذلك مخففة لأن المصدرية للرجاء والطمع فلا تدخل إلا على ما ليس مستقراً ولا ثابتاً، والعلم إنما يتعلق بالمحقق فلا يناسبه إلا التوكيد المفاد بالمخففة، والأكثر حينئذ الفصل بين إن والفعل بما سبق في إن وأخواتها، وأجرى سيبويه والأخفش الخوف مجرى العلم عند تيقن المخوف كخشيت أن تفعل بالرفع. ومنه قوله:

٣٩٠ ـ إذا متُّ فادفِنّي إلى جنبِ كَرْمة تُرَوِّي عِظَامي بَعْدَ مَوتي عُرُوقُها
ولا تَدْفِنَنِّي في الفلاة فإنَّني أخاف إذا ما متُّ أنْ لا أذوقُها[٢]

برفع أذوق كالقافية قبله.

قوله: **(وجب رفع الفعل)** وأما قراءة: ﴿أَفَلا يَرَوْنَ أَنْ لاَ يَرْجِع﴾ [طه:٨٩] بالنصب فمما شذ، نعم إن أول العلم بغيره كالظن أو الرأي والإشارة مثلاً جاز النصب كما علمت إلا أن تفعل كذا أي ما أرى، ولا أشير إلا بذلك قاله سيبويه، وجوَّزه الفراء بلا تأويل.

---

(١) عجز بيت وصدره: «ويوماً تُوافِينا بوجْهٍ مُقَسَّم». وهو من الطويل لعلباء بن أرقم في الأصمعيات ص ١٥٧؛ ولكعب بن أرقم في لسان العرب مادة (قسَم).

(٢) البيتان من الطويل، وهما لأبي محجن الثقفي في ديوانه ص ٤٨؛ ولسان العرب مادة (فنع).

فخففت أَنَّ وحذف اسمها، وبقي خبرها، وهذه هي غير الناصبة للمضارع؛ لأن هذه ثنائية لفظاً ثلاثيةَ وضْعاً، وتلك ثنائية لفظاً ووضعاً. وإن وقعت بعد ظن ونحوه. مما يدل على الرُّجْحَانِ - جاز في الفعل بعدها وجهان.

أحدهما: النصب، على جَعْلِ أن من نواصب المضارع. والثاني: الرفع، على جَعْل أن مخففة من الثقيلة. فتقول: ظَنَنْتُ أَنْ يَقُومُ، وَأَنْ يَقُومَ، والتقدير. مع الرفع. ظننت أَنَّهُ يَقُومُ، فخففت أَنَّ وحذف اسمها، وبقي خبرها، وهو الفعل وفاعله.

٦٧٩ - وَبَعْضُهُمْ أهملَ أَنْ حَمْلاً على مَا أُخْتِها حَيْثُ استحقتْ عَمَلا

قوله: **(أحدهما النصب)** أي لعدم تحقق المظنون فيناسبه الترجي بأن المصدرية وهو الأرجح عند عدم الفصل بلا، ولذا أجمع عليه في: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾ [العنكبوت:٢] أما مع الفصل بلا فالأرجح الرفع كظننت ألا تقوم لأن فصل المخففة بها أكثر من المصدرية، ويجب مع الفصل بغير لا كقد والسين ولن كظننت أن ستقوم لأن المصدرية لا تفصل بذلك.

قوله: **(والثاني الرفع)** أي لقرب الظن من العلم لكونه الطرف الراجح فكأنه معلوم.

قوله: **(وبعضهم أهمل أن الخ)** وبعضهم جزم بها كقوله:

٣٩١ - إذا ما غَدَوْنا قالَ وِلدَانُ أَهْلِنَا تعالوا إلى أن يأتِنَا الصَّيدُ نَحْطِبِ[1]

قوله: **(أختها)** بالجر بدل من أو عطف بيان وحيث ظرف زمان أو مكان اعتباري لأهمل وضمير استحقت يرجع لأن، أي وبعضهم أهمل أن وقت استحقاقها العمل أو في مكان استحقاقها له بأن لم يتقدمها علم ولا ظن حملاً على ما بجامع أن كلا حرف مصدري ثنائي، وكذلك بعضهم أعمل ما المصدرية حملاً على أن كذلك وخرج عليه قوله ﷺ: «كما تكونوا يولّى عليكم»[2] وقول الشاعر:

٣٩٢ - وَطَرْفَكَ إمَّا جِئتَنَا فَاحْبِسَنَّهُ لِكَيْمَا يَحْسَبُوا أنَّ الهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ[3]

والأصح أن حذف النون فيهما للتخفيف لثبوته نظماً ونثراً فلا حاجة إلى النصب بما، والكاف في البيت تعليلية، وما مصدرية على الوجهين، وقيل: الكاف مختصرة من كي فهي الناصبة، وما زائدة ففيه ثلاثة أوجه والمعنى: احبس طرفك عن النظر إلينا إذا جئتنا لأجل ظنهم أن هواك حيث تنظر ستراً علينا.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ملحق ديوانه ص ٣٨٩؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٩٢.

(٢) أخرجه الديلمي في مسند الفردوس عن أبي بكرة، والبيهقي في شعب الإيمان عن أبي إسحاق الديلمي مرسلاً.

(٣) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٠١، ولجميل بثينة في ديوانه ص ٩٠؛ ولأحدهما في شواهد المغني ١/ ٤٩٨؛ وللبيد أو جميل في المقاصد النحويّة ٤/ ٤٠٧.

يعني أَنَّ من العرب من لم يعمل أَنْ الناصبة للفعل المضارع، وإِنْ وقعت بعد ما لا يدل على يقين أو رُجْحَان؛ فيرفع الفعل بعدها حَمْلاً على أختها ما المصدرية؛ لاشتراكهما في أنهما يقدران بالمصدر فتقول: أُريدُ أَنْ تَقُوم كما تقول: عجبت مما تَفْعَلُ.

٦٨٠ ـ ونصبوا بإذن المستقبلا إن صدرت والفعل بعد موصلا

٦٨١ ـ أو قبله اليمين وانصب وارفعا إذا إذن من بعد عطف وقعا

تقدم أن من جملة نواصب المضارع إِذَنْ ولا يُنصَبُ بها إلا بشروط:

أحدها أنْ يكون الفعل مستقبلاً.

قوله: **(فيرفع الفعل بعدها)** جعل منه البصريون قراءة ابن محيصن ﴿أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] بالرفع وقوله:

٣٩٣ ـ أن تقرآن على أسماءَ ويحَكُما مني السلام وأنْ لا تُشعرا أحدا[١]

ولم يجعلوها مخففة كالكوفيين لعدم وقوعها بعد علم أو ظن أفاده الصبان.

قوله: **(ونصبوا)** أي أكثر العرب لزوماً عند استيفاء الشروط المذكورة لا جوازاً كما قيل فإن عدم بعضها لزم إهمالها، وبعضهم يلتزم إهمالها مطلقاً وهي لغة نادرة لكن تلقاها البصريون بالقبول لأنها حرف غير مختص فقياسه الإهمال فلا التفات لمن أنكرها دماميني، والصحيح أنها حرف بسيط وناصب بنفسه لا بأن مضمرة بعده، ومعناها عند سيبويه الجواب والجزاء غالباً لا دائماً كما قيل، لأنه قد تتمحض للجواب نحو: إذن أظنك صادقاً جواباً لمن قال: إني أحبك، لأن ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة، وأيضاً هو حالي والجزاء لا يكون إلا مستقبلاً، والصحيح إبدال نونها ألفاً في الوقف كتنوين المنصوب لأن الجمهور على كتابتها بالألف، وكذا رسمت في المصاحف وعن المبرد والزجاج بوقف بالنون كأن ولن وتكتب بها وعن الفراء إن أهملت كتبت بالنون لتفرق من إذا الظرفية، وإن أعملت فبالألف لتمييزها بالعمل. والخلاف في غير القرآن أما فيه فالوقف والرسم بالألف إجماعاً كما في الإتقان اتباعاً للمصاحف.

قوله: **(والفعل بعد)** جملة حالية من إذن أي، والحال أن الفعل كائن بعدها، وموصلاً بفتح الصاد حال من المستكن في الظرف، وجملة قبله اليمين عطف على بعد أو على موصلاً فهي خبر أو حال.

قوله: **(وانصب وارفعاً)** أي الفعل والثاني مؤكد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفاً، وهذا كالاستثناء من مفهوم قوله: إن صدرت، وقوله: إذا شرطية، وإذن فاعل بمحذوف يفسره وقع.

قوله: **(مستقبلاً)** أي لأن سائر النواصب لا تعمل في غيره لتحققه في الوجود كالأسماء فلا تعمل فيه عوامل الأفعال دماميني.

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٣؛ ولسان العرب مادة (أنن).

الثاني: أن تكون مُصَدَّرَةً.

الثالث: أن لا يفصل بينها وبين منصوبها.

وذلك نحو أن يقال: أناآتيك، فتقول: إذَنْ أكرِمَكَ. فلو كان الفعلُ بعدها حالاً لم ينصبْ نحو أن يقال: أحبُكَ؛ فتقول: إذن أظنُّكَ صادقاً فيجب رفع أظُنُّ وكذلك يجب رفع الفعلِ بعدها إن لم تَتَصَدَّر، نحو: زيدٌ إذَنْ يُكْرِمُكَ؛ فإن كان المتقدمُ عليها حرفَ عطفٍ جاز في الفعل: الرفعُ، والنصبُ، نحو: وإذَنْ أكْرِمُكَ، وكذلك يجب رَفْعُ الفعلِ بعدها إنْ فُصِلَ بينها وبينه، نحو: إذَنْ زيْدٌ يُكْرِمُكَ فإنْ فُصِلت بالقَسَمِ نصبت، نحو: إذَنْ واللَّهِ أُكْرِمَكَ.

قوله: (إذا لم تتصدر) أي في جملتها بأن تأخرت كأكرمك إذن أو وقعت حشواً، ولا تقع كذلك مع المضارع إلا في ثلاثة مواضع: بالاستقراء بين الخبر والمخبر عنه كما مثله الشارح. أو بين الشرط وجوابه، أو القسم وجوابه كإن تأتني إذن أكرمك أو والله إذن أكرمك، ويجب إهمالها في الجميع وأما قوله:

٣٩٤ ـ لا تَتْرُكَنِّي فِيهِمْ شَطِيرا إنِّي إذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أطِيرا[1]

بالنصب فضرورة أو خبر إن محذوف أي لا أستطيع ذلك وإذن الخ مستأنف.

قوله: (حرف عطف) وهو الواو والفاء.

قوله: (جاز في الفعل الخ) التحقيق أنها إن عطفت على ما له مَحَلٌّ أُلْغِيَت، وإلاَّ جاز الأمران. فإذا قيل: إن تزرني أزرك، وإذن أحسن إليك إن قدر العطف على الجواب ألغيت وجوباً لوقوعها حشواً، وجزم الفعل أو على الجملة الشرطية بتمامها جاز النصب باعتبار تصدُّرها في جملتها، والرفع على أن ما بعد الواو من تمام ما قبلها لربطها بينهما وهو الأرجح كما أشار إليه المتن بتأكيده لعدم تصدرها ظاهراً، وقيل يتعين النصب لأن العطف على الأول أولى أو لأنه مستأنف، ومثل ذلك: زيد يقوم وإذن أحسن إليك إن عطفت على الفعلية يتعين الرفع أو على الاسمية فالوجهان.

قوله: (نصبت) أي لأن القسم مؤكد للربط المستفاد منها، ومثله النافية لأنها لا تضر مع أن، فكذا مع إذن واغتفر ابن بابشاذ[2] الفصل بالنداء والدعاء وابن عصفور بالظرفين. والصحيح منع كل ذلك إذ لم يسمع شيء منه،

---

(١) الرجز بلا نسبة في شرح المفصل ٧/١٧؛ ولسان العرب مادة (شطر).

(٢) ابن بابشاذ: طاهر بن أحمد، مصري تعلم في العراق وبرع في العربية له: شرح «الأصول» لابن السراج، وشرح «الجُمل» للزجاجي. توفي سنة (٦٦٣ هـ).

انظر: «معجم المؤلفين» لعمر رضا كحّالة (٥/٣٢).

٦٨٢ ـ وبين لا ولام جر التزم إظهار أن ناصبة وإن عدم
٦٨٣ ـ لا فأن أعمل مظهراً أو مضمرا وبعد نفي كان حتماً أضمرا
٦٨٤ ـ كذاك بعد أو إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا أن خفي

اختصت أنْ من بين نواصب المضارع بأنها تعمل: مُظْهَرَةً، ومُضْمَرَةً. فتظهر وُجُوباً إذا وقعت بين لام الجرّ ولا النافية، نحو: جِئْتُكَ لِئَلاً تَضْرِبَ زيداً وتظهر جوازاً إذا وقعت بعد لام الجرّ ولم تصحبها لا النافية، نحو: جئتك لأقرأ ولأن أقرأ، هذا إذا لم تسبقها كان المنفية.

فإن سبقتها كان المنفية وجب إضمار أنْ، نحو: ما كان زيد لِيَفْعَلَ ولا تقول: لأن يفعل

قوله: (وبين لا) متعلق بإظهار وناصبة حال من أن دفع به توهُّم إهمالها لفصلها بلا.

قوله: (لا) نائب فاعل عدم وإن مفعول مقدم لأعمل أما بفتح الميم أمراً من عمل يعمل كفرح يفرح فهمزته وصل، وكسرت أن للساكنين أو بكسرها أمر أمن أعمل المتعدي بالهمزة فهمزته للقطع فتنقل فتحتها للنون للوزن. وهذا هو المناسب للمعنى المراد أي اجعلها عاملة.

قوله: (وبعد نفي كان) أي بعد كان المنفية، وهو متعلق بأضمر والجملة عطف على جواب الشرط وهو: فأن أعمل الخ والشرط مفروض مع وجود اللام لأن قوله: وإن عدم لا معناه مع وجود اللام فكذا قوله: وأضمر بعد نفي كان، أي مع لام الجر.

قوله: (كذاك الخ) أن مبتدأ خبره خفي، وبعد أو متعلق به، وكذاك مفعول مطلق لخفي أو حال من فاعله أي إن خفي بعد أو خفاء مثل ذلك الذي بعد نفي كان أو حال كونه مماثلاً له في الوجوب.

قوله: (ولا النافية) أي أو الزائدة للتوكيد نحو: ﴿لِئَلاً يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩] ولا يفصل بين الفعل وإن إلا بلا لأنها كلا فصل إذ تدخل بين الجار والمجرور كجئت بلا زاد.

قوله: (بعد لام الجر) أي للتعليل كانت كما مثل أو للعاقبة نحو ﴿لِيَكُون لَهُمْ عَدُوّاً﴾ [القصص: ٨] أو زائدة مؤكدة وهي الواقعة بعد فعل مُتَعَدٍّ نحو ﴿وَأُمِرْنا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ العَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١] ففي كل ذلك أن مضمرة جوازاً وقد تظهر نحو ﴿وَأُمِرْتُ لأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ المُسْلِمِينَ﴾ [الزمر: ١٢].

قوله: (كان المنفية) المراد مادتها لا خصوص الماضي ليدخل نحو ﴿لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٨] تسمى هذه اللام اصطلاحاً لام الجحود، والمراد به مطلق الإنكار من إطلاق الخاص على العام لأن الجحد لغة إنكار ما تعرفه فهو إنكار الحق خاصة، ولم يقيد كان بالناقصة لأنها المراد عند الإطلاق فاللام بعد التامة لام كي لا الجحود، وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان أي مادتها خلافاً لمن أجازه في أخواتها، ومن أجازه في ظننت، وأطلق

قال الله تعالى: ﴿وَما كانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣].

ويجب إضمار أن بعد أو المقدَّرة بحتى، أو إلاّ، فَتُقَدَّر بحتى إذا كان الفعلُ الذي قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً، وتُقَدَّر بإلاّ إن لم يكن كذلك؛ فالأول كقوله:

النفي، ومراده ما ينفي الماضي فقط. وهو خصوص ما مع الماضي، ولم مع المضارع دون لن لاختصاصها بالمستقبل ولا لغلبتها فيه، ولما لاتصال منفيِّها بالحال وأما إن فهي بمعنى ما، وإطلاقه يشملها. وقد زعم كثير في قوله تعالى: ﴿وإنْ كَانَ مَكْرُهُم لِتَزولَ مِنهُ الجِبَالُ﴾ [إبراهيم:٤٦] بالنصب لغير الكسائي أنها لام الجحود مع أن النافية، ولكن يبعده أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع إلا ضمير الاسم المسند إليه الكون بل الظاهر أنها لام كي، وإن شرطية أي ﴿وَعِنْدَ الله مَكْرُهُمْ﴾ [إبراهيم:٤٦] أي جزاؤهم بما هو أعظم منه وإن كان مكرهم لشدته معدّ لزوال الجبال أي الأمور العظام الشبيهة بالجبال فعند الله أعظم منه كما يقال: أنا أشجع من فلان وإن كان مُعَدّاً للنوازل اهـ أشموني.

قوله: **(ما كان زيد ليفعل)** زيد اسم كان وخبرها محذوف عند البصريين تعلقت به اللام الجارة للمصدر المنسبك مع أن والفعل أي ما كان زيد مُريداً لفعلِ كذا وجعل الكوفيون الخبر جملة الفعل والفاعل، واللام زائدة لتوكيد النفي، وهي الناصبة نفسها أي: ما كان زيد يفعل كذا، وتبعهم المصنف إلا أنه جعل النصب بأن مضمرة بعد اللام فهو قول مركب لكن يؤيد الأول التصريح بالخبر في قوله:

٣٩٥ ـ * سَمَوْتَ ولَمْ تكُنْ أهلاً لِتَسمُو[1] *

قوله: **(بحتى أو إلا)** أجود من قول التسهيل الواقعة موقع إلى أن أو إلا أن لأن أن مقدرة بعد أو لا لأنها واقعة موقعها حتى يستغنى عن تقديرها، ولأن لحتى معنيين كلاهما يصلح لأو الغائية كما مثله والتعليل إذا كان ما بعدها علة لما قبلها نحو لأرضين الله أو يغفر لي فهذا خارج عن عبارة التسهيل، ولا تصح فيه الغاية لإيهامه انقطاع الإرضاء عند حصول الغفران، وليس مراداً، وتتعين الغاية فيما يحصل شيئاً فشيئاً نحو: لأنتظرنه أو يجيء، والاستثناء فيما يحصل دفعة نحو: لأقتلنَّه أو يسلم. ويحتمل الثلاثة: لألزمنك أو تقضيني حقي والمعنى على الاستثناء لألزمنك في جميع الأزمان إلا زمن القضاء أي وقت انتهائه، وخرجت والتي لا تقدر بما ذكر بأن تكون لمجرد العطف فلا ينصب الفعل بعدها إلا إذا عطفت على اسم خالص كما سيأتي.

---

(١) وعجزه: «ولكنَّ المضَيّعَ قَدْ يُصَابُ»، من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ٢٣٥؛ ولسان العرب مادة (لوم).

[٣٢٢] لأستسهلنَّ الصعبَ أو أدركَ المنى فـمـا انـقـادَتِ الآمـالُ إلاّ لـصـابِـرِ(١)

أي: لأستسهلَنَّ الصَّعْبَ حتى أدْرِكَ المنى؛ فأردك: منصوب بأن المقدَّرة بعد أو التي بمَعنَى حتى، وهي واجبة الإضمار، والثاني كقوله:

[٣٢٣] وكـنـتُ إذا غـمـزْتُ قَـنـاةَ قـومٍ كَـسـرْتُ كُـعـوبـهـا أو تَـسْـتَـقـيـمـا(٢)

أي: كسرت كُعوبها إلا أن تستقيم، فتستقيم: منصوب بأنْ بعد أو واجبةَ الإضمار.

٦٨٥ ـ وبـعـدَ حـتّـى هـكـذا إضـمـار أنْ حَـتـمٌ كـجـد حـتـى تـسـر ذا حـزن

قوله: (**لأَسْتَسْهِلَنَّ الخ**) احتمال التعليل فيه أظهر من الغاية يحتمل الاستثناء أيضاً كما قاله أبو حيان.

قوله: (**فأدرك منصوب بأن**) أي وهو مؤول بمصدر معطوف بأو على مصدر متصيَّد من الكلام السابق أي: ليكوننَّ مني استسهال أو إدراك، وكذا يقاس الباقي.

قوله: (**وَكُنْتُ إذا غَمَزْتُ**) بالغين المعجمة والزاي أي عصرت وهززت الرمح والقناة بالقاف والنون والكعوب هو النواشز في أطراف الأنابيب، وهذا استعارة تمثيلية حيث شبه حاله إذا أخذه في إصلاح قوم اتصفو بالفساد، فلا يكف عن حسم المواد التي ينشأ عنها الفساد إلا أن يحصل صلاحهم بحاله إذا غمز قناة معوجَّة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها مما يمنع اعتدالها، ولا يفارق ذلك إلا إذا استقامت، ويظهر صحة التعليل فيه.

قوله: (**وبعد حتى**) متعلق بإضمار الذي هو مبتدأ وحتم خبره، وهكذا حال من الضمير في حتم أو متعلق به أي إضمار أن بعد حتى حتم كهذا الإضمار السابق في التحتُّم، وعلى هذا فقوله: هكذا حشو. فإن جعل متعلقاً بإضمار أو خبراً عنه وحتم خبر ثان جيء به لبيان وجه الشبه لاحتمال أن التشبيه في مطلق النصب بها فليس حشواً.

قوله: (**حتى**) أي الجارة للمصدر المنسبك من أن والفعل، وتكون غائية إن كان ما بعدها غاية لما قبها كمثاله، وتعليلية إن كان ما قبلها علة لما بعدها كأسلم حتى تدخل الجنة، وكمثال المتن ولا تصح فيه الغاية لإيهامه ترك الجود عند حصول السرور وليس مراداً، ويحتملها.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٧٢؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٨.
والشاهد فيه قوله: «أو أدرك» حيث نصب الفعل المضارع «أدرك» بعد «أو» التي بمعنى إلى أنْ، والنصب بـ «أنْ» مضمرة وجوباً.

(٢) البيت من الوافر، وهو لزياد الأعجم في ديوانه ص ١٠١، ولسان العرب مادة (غمز).
والشاهد فيه قوله: «أو تستقيما» حيث نصب الفعل المضارع بـ «أنْ» مضمرة وجوباً بعد «أو» التي بمعنى «إلاّ».

ومما يجب إضمار أَنْ بعده: حتَّى، نحو: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ البَلَدَ، فحتى: حرف جر، وأدخلَ: منصوب بأن المقدَّرة بعد حتى، هذا إذا كان الفعل بعدها مستقبلاً.

فإن كان حالاً، أو مؤوَّلاً بالحال، وجب رفْعُهُ وإليه الإشارة بقوله:

٦٨٦ ـ وتِلْوَ حتّى حالاً أو مؤوَّلاً ... بهِ ارْفَعَنَّ وانصِبِ المستقبَلا

فتقول: سِرْتُ حتى أَدْخُلُ البَلَدَ بالرفع، إن قلته وأنت داخل، وكذلك إن كان الدخول قَد وَقَعَ، وقصدْتَ به حكايةَ تلك الحال، نحو: كنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا.

﴿حَتَّى تَفِيءَ إلى أمْرِ الله﴾ [الحجرات: ٩] زاد في التسهيل كونها بمعنى إلا وهو ظاهر في قوله:

٣٩٦ ـ وليس العطاءُ مِنْ الفُضُول سَمَاحةً ... حتى تجودَ ومَا لَديْكَ قليلُ[(١)]

إذ لا يصح التعليل وهو ظاهر، ولا الغاية لإيهامها انقطاع نفي ما قبلها عند ثبوت ما بعدها، وليس كذلك لأن العطاء من الفضول ليس سماحة مطلقاً أي شأنه ذلك سواء جاد مع الفقر أم لا فهي للاستثناء المنقطع أي ليس السماحة في الجود مع الغنى لكن مع الفقر، وكذا قوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا البِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢] لكنها للاستثناء المتصل من عموم الأحوال. أما حتى الجارة للمفرد الصريح فيلزم كونها غائية لأن مجرورها آخر، أو متصل به كأكلت السمكة حتى رأسها وحتى مطلع الفجر وخرج بالجارة العاطفة والابتدائية. وقد مرَّا في العطف..

قوله: **(نحو سرت الخ)** أي إذ أقلته قبل الدخول ليكون مستقبلاً.

قوله: **(بأن المقدرة حتى)** أي بدليل ظهورها في المعطوف كقوله:

٣٩٧ ـ حتى يكون عزيزاً مِن نُفُوسِهم ... أَو أَنْ تبينَ جَميعاً وهُو مُختَارُ[(٢)]

وجعل الكوفيون النصب بحتى نفسها، ورد بعملها الجر في الاسم الصريح، ولا يعمل عامل واحد في الاسم والفعل.

قوله: **(مستقبلاً)** أي لأن النصب بأن المقدرة وهي تخلص الفعل للاستقبال فلا تدخل على الحال، ولا الماضي.

قوله: **(وقصدت به حكاية الحال الماضية)** أي قدرت نفسك موجوداً في وقت الدخول الماضي كما أشار له الشارح بقوله: كنت أو قدرت الدخول الماضي واقعاً حال التكلم. وعلى

---

(١) البيت من الكامل، وهو للمقنَّع الكندي في خزانه الأدب ٣/ ٣٧٠، والدرر ٤/ ٧٥.

(٢) البيت من البسيط، وهو ليزيد بن حمار (أوحمّان) السكوني في الدرر ٤/ ٧٤؛ ومعجم الشعراء ص ٤٩٣. والشاهد فيه وقوله: «أو أن تبين» حيث ظهرت «أنّ» الناصبة في المعطوف على منصوب «حتّى».

٦٨٧ ـ وبعد فا جواب نفي أو طلب محضين أن وسترها حتم نصب

يعني إنَّ أنْ تنصب ـ وهي واجبةُ الحذف ـ الفعلَ المضارعَ بعد الفاء المُجابِ بها نفيٌ

كلٌ تعبر بالمضارع لاستحضار صورته العجيبة فإن قدرت اتصافك وقت التكلم بالعزم على الدخول وجب النصب لأنه مستقبل حينئذٍ تأويلاً ولذلك قرىء قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] بالنصب لغير نافع مع أن قول الرسول وهو أليسع أو شعياء ماض بالنسبة لزمن حكاية ذلك لنا واستقباله بالنسبة للزلزال غير معتبر لكنه على تقدير اتصاف الرسول وقت الحكاية لنا بالعزم على القول فصار مستقبلاً تأويلاً ورفعه نافع على فرض القول واقعاً حال الحكاية استحضاراً لصورته، وحاصل مسألة حتى أن تفعل بعدها إن كان مستقبلاً بالنسبة للتكلم وجب نصبه كـ ﴿حتى يَرْجِعَ إلينا مُوسَى﴾ [طه: ٩١] أو حاضراً وقته وجب رفعه كسرت حتى أدخلها إذا أقلته وقت الدخول، أو ماضياً جاز الأمران باعتبار جواز التأويل فإن قدرته حاضراً وقت التكلم على حكاية الحال وجب رفعه، أو مستقبلاً بتقدير العزم عليه وقت التكلم وجب النصب، وانظر هل يقاس على ذلك فرض المستقبل حاضراً فيجب رفعه وفرض الحاضر مستقبلاً فيجب نصبه؟

واعلم أن شروط الرفع بعد حتى ثلاثة: حالية الفعل كما ذكر وتسببه عما قبلها فلا رفع في: سِرتُ حتى تطلع الشمس لعدم تسببه عن السير، وكونه فضلة أي ليس ركناً في الإسناد فلا رفع في: كان سيري حتى أدخلها لأنه خبر كان ثم إن الرفع بشرطه يفيد الإخبار بحصول السير والدخول، ويتسبب الثاني عن الأول، والنصب يفيد الإخبار بحصول شيء واحد وهو السير بأن شيئاً آخر مترقب الحصول وهوالدخول، ولا يفيد وقوعه وإن كان معلوماً من شيء آخر وكذا يقال في الزلزال والقول.

قوله: **(وبعد فا الخ)** أن مبتدأ خبره نصب وبعد متعلق به، وجملة وسترها حتم حال من فاعل نصب كما أشار له الشارح في الحل أو معترضة بين المبتدأ والخبر، وذكر ضمير أن الذي في نصب لتأوله الحرف وأنّثه في سترها لتأويلها بالكلمة، ومحضين صفة لنفي وطلب.

قوله: **(المجاب بها الخ)** سمي ما بعد الفاء جواباً لأن ما قبلها من النفي، والطلب يشبه الشرط في أن كلا غير ثابت المضمون، ويتسبب عنه ما بعدها كتسبب الجواب عن الشرط إذ العدول عن عطف الفعل بالفاء إلى النصب يفيد التسبب. ومع ذلك هي لعطف المصدر المنسبك على مصدر متصيَّد مما قبلها، والتقدير في المثال والآية: ما يكون منك إتيان فتحديث، ولا يكون قضاء عليهم فموتهم. وفي نحو: استقم فتدخل الجنة ليكن منك استقامة فدخول وفي: ليت لي مالاً فأحج ليت حصول مال لي فحجّا وهكذا. وهذا من العطف على المعنى والتوهم كما في المغني فإن لم يكن قبلها ما يتصيد منه مصدر بأن كان جملة اسمية خبرها جامد كما أنت زيد فتكرمك فنقل الصبان عن السيوطي منع نصبه لعدم ما يعطف عليه

محضٌ، أو طلبٌ مَحْضٌ؛ فمثال النفي ما تأتينا فتُحَدِّثَنا وقد قال تعالى: ﴿لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦] ومعنى كون النفي محضاً: أن يكون خالصاً من معنى الإثبات؛ فإن لم يكن خالصاً منه وَجَبَ رفعُ ما بعد الفاء، نحو: ما أنتَ إلا تأتينا فتحدثُنَا ومثالُ الطلب؛ وهو يشمل: الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعَرْضَ والتَّحْضِيض، والتمني، فالأمر، نحو: ائْتِنِي فأكرمك ومنه:

المصدر المنسبك بل يرفع على الاستئناف، أو عطف جملة على جملة بلا قصد للتسبب. ا هـ وقد يقال: يمكن تصيد مصدر من لازم الجملة كما يثبت كونك زيداً فإكرامك. ولذلك نظائر تقدمت ثم رأيت الإسقاطي نقل ذلك عن أبي حيان وستأتي عبارته في الاستفهام.

قوله: (نفي محض) أي سواء كان بالحرف كمثاله أو بالفعل كليس زيد حاضراً فيكلمك، أو بالاسم كأنت غير آتٍ فتحدثنا ويلحق بذلك التشبيه والتقليل بقلما أوقد مراداً بها كلها النفي نحو: كأنك وال علينا فتشتمنا، وقلما تأتينا فتحدثنا، وقد كنت في خير فتعرفه بالنصب أي ما كنت ولا تأتينا ولا أنت وال.

قوله: (أو طلب محض) قال سم التقييد بالمحض لا يأتي في جميع أنواع الطلب بل في الأمر والنهي والدعاء خاصة. ومعنى كون هذه محضة أن تكون بفعل صريح.

قوله: (نحو ما تأتينا فتحدثنا) نصبه إما على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا من الدلالة على نفي الثاني بنفي الأول لتسببه عنه أو على معنى: ما تأتينا محدثاً بجعل الثاني قيداً في الأول فينصب عليه النفي قصداً إلى نفي اجتماعهما أي ما يكون منك إتيان يعقبه تحديث، ثم قد ينتفي الإتيان أيضاً فيكون في الفاء معنى التسبب، وقد يثبت وحده. وحينئذٍ فالفاء للمعية بلا تسبب أصلاً، وإنما نصب الفعل بعدها تشبيهاً بتلك كما قاله الرضي قال في المغني: وعلى المعنى الأول يحمل قوله تعالى: ﴿لا يُقْضَى عَليهم فيَمُوتُو﴾ [فاطر:٣٦] دون الثاني. إذ يمتنع أن يقضي عليهم بالموت ولا يموتون فليس كل مثال يصح فيه المعنيان، ويتعين الثاني في نحو: ما يحكم الله حكما فيجوز لانتفاء الجور وحده فإن قصد بالفاء الاستئناف أو مجرد العطف بلا تسبب ولا معية تعين الرفع إما على معنى ما تأتينا فأنت تحدثنا بإضمار مبتدأ قصداً إلى نفي الأول، وإثبات الثاني فهو مستأنف، أو من عطف الجمل. وصورة التحديث بلا إتيان أن يكون بحائل بينهما أو باختلاف زمنهما أي ما تأتينا في المستقبل فأنت تحدثنا الآن، وإما على معنى ما تأتينا فما تحدثنا قصداً إلى نفي الفعلين من مجرد العطف بلا تسبب ولا معية ومنه قراءة عيسى بن عمرو: لا يقضى عليهم فيموتون والسبعة ﴿لا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦] لو نصب هذا على السببية كالذي قبله جاز لكنه لم يرد لتناسب الفواصل.

قوله: (فإن لم يكن خالصاً الخ) أي بأن انتقض بإلا قبل الفعل كما مثله، أو كان نفياً بعد

[٣٢٤] يا ناقُ سِيري عنقاً فسيحا إلى سليمانَ فنستريحا[1]

والنهي نحو: لا تضرب زيداً فيضربَكَ ومنه قوله تعالى: ﴿لا تطغوا فيه فيحلّ عليكم غضبي﴾ [طه: ٨١] والدعاء نحو: ربِّ انصرني فلا أخذل ومنه:

[٣٢٥] ربِّ وفّقني فلا أعدل عن سنن السَّاعين في خير سنن[2]

والاستفهام نحو: هل تكرمُ زيداً فيكرمَك؟ ومنه قول تعالى: ﴿فَهَلْ لَنا مِنْ شُفَعَاءَ

نفي كما تزال تأتينا فتحدثنا بالرفع بخلاف نقضه بإلا بعد الفعل كما تأتينا فتحدثنا إلا بخير ففيه الوجهان كما نص عليه سيبويه وروي بهما قوله:

٣٩٨ ـ وما قامَ منّا قائِم في نَدِيِّنَا فَيَنْطِقُ إلاّ بالتي هي أَعْرَفُ[3]

خلافاً للمصنف وابنه حيث مثلا به لوجوب الرفع والنهي كالنفي في النقض وعدمه.

قوله: **(وهو يشمل الأمر الخ)** أي والترجي أيضاً عند الكوفيين كما سيأتي في المتن فالجملة مع النفي المتقدم تسمى بالأجوبة التسعة وهي مجموعة في قوله:

مُرْ وانه وَادْعُ وسَلْ واعرِضْ لِحَضِّهِمُ تمن وارْجُ كذاك النَّفي قد كَمُلا

قوله: **(يا ناق)** مرخم ناقة والعنَقَ بفتحتين نوع من السير، ونصبه على أنه صفة لمصدر محذوف أي سيراً عَنَقاً.

قوله: **(سنن الساعين)** بفتح السين أي طريقهم، وفي خير متعلق بالساعين.

قوله: **(والاستفهام)** شرط له في التسهيل أن لا يتضمن وقوع الفعل، ولا يكون بجملة اسمية خبرها جامد. فلا يجوز لمَ ضربت زيداً فيجازيك، بالنصب لمضي الضرب. فلا يمكن تصيد مصدر مستقبل منه ليعطف عليه، ولا: هل زيد أخوك فنكرمه لعدم ما يتصيد منه المصدر. قال أبو حيان: وهذا لم يشرطه أحد من أصحابنا، وقد حكى ابن كيسان أين ذهب زيد فنتبعه بالنصب مع مضي الفعل بل إذا تعذر تصيد مصدر مستقبل مما قبل الفاء يقدر مصدر من لازم المعنى فالتقدير: ليكن منك إعلام بسبب ضرب زيد فمجازاة منه. وهل يثبت كون زيد أخاك فإكرام منا اهـ إسقاطي وهو نص فيما مر.

قوله: **(من شفعاء)** إما فاعل الظرف لاعتماده على الاستفهام، أو مبتدأ خبره الظرف،

---

(١) الرجز لأبي النجم في شرح التصريح ٢/ ٢٣٩؛ ولسان العرب مادة (نفخ).
والشاهد فيه نصب ما بعد الفاء على جواب الأمر.

(٢) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في الدرر ٤/ ٨٠؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٦٣.
والشاهد فيه قوله: «فلا أعدِلَ» حيث نصب الفعل «أعدل» بفاء السببيَّة بعد فعل الدعاء الأصيل.

(٣) البيت من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٩؛ والكتاب ٣/ ٣٢.

فَيَشْفَعُوا لنا﴾ [الأعراف: ٥٣] والعرضُ نحو: ألاَ تنزِلُ عِندَنا فَتُصِيبَ خيراً ومنه قولُه:

[٣٢٦] يَا ابْنَ الكِرَامِ أَلا تَدْنُو فَتُبصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا راءٍ كَمَنْ سَمِعَا[1]

والتَّحضِيضُ نحو: لَوْلا تأتينا فَتُحَدِّثَنَا، ومنه قوله تعالى: ﴿لولا أَخَّرتني إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقين: ١٠] والتمني، نحو: ﴿يا ليتني كنت معهم فأفُوزَ فوزاً عظيماً﴾ [النساء: ٧٣] ومعنى أن يكون الطلب محضاً أن لا يكون مدلولاً عليه باسم فعلٍ، ولا بلفظ الخبر، فإن كان مدلولاً عليه بأحد هذين المذكورين وَجَبَ رفعُ ما بعد الفاء، نحو: صَهْ فَأُحْسِنُ إليكَ، وَحَسْبُكَ الحديث فينامُ النَّاس.

ومن زائدة، والتقدير: هل يكون لنا حصول شفعاء فشفاعة منهم ولا فرق في الاستفهام بين الحقيقي كما مثل والإنكاري من مثل: زيد فيقاومه، والتوبيخي فيما يظهر نحو: أتخاصم زيداً فيغضب عليك، وأما التقريري الذي بعد النفي فيجوز أن يراعى فيه صورة النفي أو الاستفهام فينصب الفعل بعده نحو: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ﴾ [الحج:٤٦] وقوله:

٣٩٩ ـ أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ والإخَاءُ[2]

وأن يراعى معناه من الإثبات فلا ينصب لعدم تمحض النفي كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج:٦٣] ولرفع هذه وجه آخر وهو عدم السببية إذ رؤية إنزال الماء ليست سبباً في الاخضرار بل سببه نفس الإنزال. فلا يجوز نصبه مراعاة للفظه كما في المغني، وقد يقال: محط التقرير هو الإنزال لا الرؤية فالسببية موجودة مآلاً فتأمل.

قوله: **(لُباناتي)** جمع لُبانة بضم اللام فيهما وهي الحاجة، وإنما قال: بعض الروح لأنه رتب الارتداد على الرجاء والراجي شيئاً قد لا يجزم بحصوله. فلا يحصل له شفاء تام بل بعضه بسبب الرجاء، وهذا البيت ساقط في نسخ.

قوله: **(باسم فعل)** أي سواء كان من لفظ الفعل كنزال فنحدثك بالرفع أولا كما مثله هذا مذهب الجمهور، وأجاز ابن عصفور النصب بعد الأول. قال في شرح الشذور: وما أجدره بأن يكون صواباً، وأما المصدر النائب عن فعله فالحق نصب ما بعده كما قاله ابن هشام كضرباً زيداً فيتأدب.

قوله: **(وحسبك الحديث)** مثال للطلب بالجملة الخبرية لأن حسب إما اسم فعل مضارع

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر ٨٢/٤؛ وشرح الأشموني ٥٦٣/٣.
ولاشاهد فيه قوله: «فتبصر» حيث نصب الفعل المضارع «تبصر» بـ «أنْ» مضمرة وجوباً بعد فاء السببيّة في جواب العرض.

(٢) البيت من الوافر، وهو للحطيئة في ديوانه ص ٥٤؛ ومغني اللبيب ص ٦٦٩.

٦٨٨ ـ وَالْوَاوُ كَالْفَا، إنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ، كَـلا تَـكُـنْ جَـلْـداً وَتُـظْـهِـرَ الـجَـزَعْ

يعني أن المواضع التي يُنْصَبُ فيها المضارعُ بإضمار أنْ وُجُوباً بعد الفاء ينصب فيها كُلُّها بأَنْ مضمرةً وُجُوباً بعد الواو إذا قُصِدَ بها المُصَاحبة، نحو: ﴿ولمَّا يَعلَم اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [التوبة: ١٦] وقوله:

[٣٢٧] فَقُلْتُ: أَدْعِي وَأَدْعُوَ، إِنَّ أَنْدَى لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ[١]

بمعنى يكفي فضمه بناء تشبيهاً بقبل وبعد، والحديث فاعله أو اسم فاعل بمعنى كاف مبتدأ، والحديث خبره أو بالعكس فضمه إعراب.

قوله: (والواو كالفا) مثلهما ثم عند الكوفيين فينصب الفعل بعدها كحديث «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه»[٢]، وجوز المصنف فيه الرفع والنصب، ويجوز الجزم أيضاً أفاده الشنواني.

قوله: (أن تفد مفهوم مع) حذف جواب الشرط مع أن فعله ليس ماضياً للضرورة أي فهي كالفاء في نصب المضارع بعدها في المواضع المذكورة بأن مضمرة، وفي أنها عاطفة للمصدر المنسبك على مصدر متصيَّد مما قبلها كما صرحوا به، واستظهر الدماميني قول الرضي بأنها ليست للعطف بل هي بمعنى مع، أو للحال فالمصدر بعدها مبتدأ حذف خبره لكثرة الاستعمال فمعنى قم وأقوم قم وقيامي ثابت أو مع قيامي لأن العطف يفوّت النص على المعية أي: ليكن قيام منك وقيام مني.

قوله: (ينصب فيها كلها) لم يسمع النصب مع الواو إلا في خمسة: النفي والأمر والنهي والاستفهام والتمني. وقاسه النحويون في الباقي، وقد مثل الشارح للأربعة الأولى، ومثال التمني ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ﴾ [الأنعام: ٢٧] بنصبهما لحمزة وحفص.

قوله: (ولما يعلم الله الخ) أي لم يكن لله علم بجهادكم مصاحب للعمل بصبركم لعدم الصبر فلا يعلمه الله تعالى ومعنى تعلق علمه بالمعدوم أنه يعلم عدمه ولا وقوعه لأن علم المعدوم واقع جهل.

قوله: (فقلت ادعي) أصله ادعوي بضم الهمزة والعين حذفت كسرة الواو للثقل، ثم الواو للساكنين فكسرت العين لمناسبة الياء وأما الهمزة فيجوز ضمها نظراً للأصل وكسرها نظراً للآن اهـ إسقاطي وقوله: أندى، اسم أن من الندى بفتح النون مقصوراً وهو بعد ذهاب الصوت وأن ينادي خبرها أو عكسه.

---

(١) البيت من الوافر، وهو للأعشى في الدرر ٤/ ٨٥؛ وليس في ديوانه؛ وللفرزدق في أمالي القالي ٢/ ٩٠، وليس في ديوانه، ولدثار بن شيبان النمري في الأغاني ٢/ ١٥٩؛ وللأعشى أو للحطيئة أو لربيعة بن جشم في شرح المفصل ٧/ ٣٥.

والشاهد فيه قوله: «وأدعوا» حيث نصب الفعل المضارع بـ «أنْ» مضمرة وجوباً بعد واو المعيَّة.

(٢) رواه البخاري برقم/ ٢٣٨/ ثم ذكره في أكثر من موضع، ورواه أحمد برقم/ ٨٧٢٥/ ورواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي.

وقوله:

[٣٢٨] لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتأتيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إذا فَعَلْتَ عَظِيمُ[١]

وقوله:

[٣٢٩] ألَمْ أكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ والإخَاءُ؟[٢]

واحترز بقوله: إنْ تُفِد مفهومَ مَعْ عمَّا إذا لم تُفِدْ ذلك، بل أرَدْتَ التشريك بين الفعل والفعل، أو أردت جَعْلَ ما بعد الواو خبراً لمبتدأ محذوف، فإنهُ لا يجوز حينئذ النصب، ولهذا جاز فيما بعد الواو في قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن ثلاثة أوجه الجزم على التشريك بين الفعلين نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبنَ.

الثاني: الرفعُ على إضمار مبتدأ، نحو: لا تأكل السمك وتشربُ اللَّبَنَ أي: وأنت تشربُ اللبن.

والثالث: النصبُ على معنى النهي عن الجمع بينهما، نحو: لا تأكل السمك وتشربَ اللّبنَ، أي: لا يكن منك أن تأكلَ السمكَ وأن تشربَ اللبن، فينصب هذا الفعل بأنْ مُضمَرَة.

٦٨٩ ـ وَبَعْدَ غَيرِ النَّفْيِ جَزماً اعْتَمِدْ إنْ تَسْقُطِ الْفَا والجَزاءُ قَدْ قُصِدْ

قوله: **(عار عليك)** خبر لمحذوف أي ذلك عار، وعظيم صفته، وجملة إذا فعلت معترضة بينهما.

قوله: **(على التشريك بين الفعلين)** أي في النهي فكل منهما منهي عنه استقلالاً وقال الدماميني الجزم ليس نصاً في النهي عن كل إلا بإعادة لا، فإن لم تعد احتمل النهي عن المصاحبة، ورده الشمني بأنه احتمال بعيد.

قوله: **(وأنت تشرب باللبن)** يحتمل على هذا أنه نهي عن الأول، وإباحة الثاني، وهو المشهور فالواو استئنافية أي ولك شرب اللبن، ولا يتعين حينئذٍ تقدير أنت بل هو لتحقيق معنى الاستئناف كما جرت به عادة النحويين، ويحتمل: أنهي عن المصاحبة على أن الواو للحال فيتعين تقدير المبتدأ لأن المضارع المثبت لا يقع حالاً مع الواو، مغنى.

قوله: **(أن تسقط ألفا)** أي لم توجد الآن سواء وجدت قبل، ثم سقطت أم لم توجد أصلاً، وخرج بها الواو فلا يجزم عند سقوطها.

---

(١) البيت من الكامل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٤٠٤، وهمع الهوامع ٢/ ١٣.
والشاهد فيه قوله: «وتأتي» حيث جاءت الواو دالّة على المعيّة، ونُصب الفعل المضارع بعده بـ «أنْ» مضمرة، ولا يجوز أن نسمي ما بعدها مفعولاً معه، لأنه فعل، ليس باسم.

(٢) البيت من الوافر، وهو للحطيئة في ديوانه ص ٥٤؛ ومغني اللبيب ص ٦٦٩.
والشاهد فيه قوله: «وتكون» حيث نصب الفعل المضارع بتقدير «أنْ» لوقوع الفعل بعد واو المصاحبة الواقعة بعد الاستفهام.

يجوز في جواب غير النفي، من الأشياء التي سَبَقَ ذِكْرُهَا، أن تجزم إذا سقطت الفاء وقُصِدَ الجزاء، نحو: زُرْنِي أَزُرْكَ، وكذلك الباقي، وهل هو مجزوم بشرط مُقدَّرٍ، أيْ: زُرني فإنْ تَزُرني أزُرْكَ، أو بالجملة قبله، قولان، ولا يجوز الجزم في النفي، فلا تقول: ما تأتينا تحدِّثنا.

٦٩٠ ـ وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ   إن قَبْلَ لا دونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

قوله: **(وقصد الجزاء)** أي بأن قصدت تسبب الفعل عن الطلب فإن لم يقصد وجب الرفع إما على الوصف إن كان قبله نكرة نحو ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً يَرِثُنِي﴾ [مريم:٦] بالرفع، أو على الحال نحو ﴿وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر:٦] أو على الاستئناف كقوله:

٤٠٠ ـ وقال رائدهم ارسوا نزاولها[1] *

ويحتمل الحال والاستئناف قوله تعالى: ﴿وَأَلْقِ ما فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ﴾ [طه:٦٩] بالرفع ﴿فَاضرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً في البَحْرِ يَبَساً لا تَخَافُ﴾ [طه:٧٧] ويحتمل هذا الوصفية أيضاً أي لا تخاف فيه ومما يحتمل الثلاثة قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة:١٠٣] لكن الحال من فاعل خذ لا من صدقة لأنها نكرة.

قوله: **(بشرط مقدر)** أي مع فعله بعد الطلب، وهذا مذهب الجمهور وهو المختار. ويتعين تقدير أن لأنها أم الباب ولتصريحهم بأنه لا يحذف غيرها ولا يرد أن قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُو يُقِيمُوا الصَّلاَةَ﴾ [إبراهيم:٣١] لو كان تقديره أن تقل لهم ذلك يقيموها لم يتخلف عنها أحد لوجود لشرط وهو القول مع أن التخلف واقع لأن القول ليس شرطاً تاماً للامتثال بل لا بد معه من التوفيق فتدبر.

قوله: **(أو الجملة قبله)** أي فالجازم نفس الجملة إما لنيابتها عن حرف الشرط كما ناب ضرباً عن أضرب في العمل، أو لتضمنها معنى حرف الشرط كما قيل لكل وبقي قول رابع تركه الشارح لأنه أضعفها وهو أن الجزم بلام الأمر مقدرة.

قوله: **(قبل لا)** جعل الشاطبي والمكودي لا هذه النافية باعتبار ما بعد دخول أن، وجعلها غيرهما ناهية باعتبار ما قبل دخولها.

قوله: **(إلا بشرط الخ)** لهذا الشرط أجمع السبعة على رفع تستكثر حالاً من فاعل تمنن لعدم صحة أن لا تمنن تستكثر، وأما جزمه في قراءة الحسن فعلى أنه بدل كل من تمنن لأنه بمعناه أي لا تستكثر ما أنعمت به، وتعدده على الغير، وكذا قوله ﷺ «من أكل من هذه الشجرة يعني الثوم فلا

---

(١) لم نجده في المصادر التي بين أيدينا.

لا يجوز الجزمُ عند سقوط الفاء بعد النهي، إلا بشرط أن يصح المعنى بتقدير دخول إن الشرطية على لا؛ فتقول: لا تَدْنُ من الأسد تَسْلَم بجزم تسلم، إذ يصح إن لا تَدْنُ من الأسد تَسْلَم ولا يجوز الجزم في قولك: لا تَدْنُ من الأسد يأكُلْكَ، إذ لا يصح إنْ لا تَدْنُ من الأسد يأكُلكَ وأجاز الكسائي ذلك، بناء على أنه لا يشترط عنده دخولُ إنْ على لا فجزمه على معنى إنْ تَدْنُ من الأسد يأكلك.

٦٩١ ـ والأمْرُ إنْ كَانَ بِغَيْرِ افْعَلْ فَلا تَنْصِبْ جَوَابَهُ، وَجَزْمَهُ اقْبَلا

قد سبق أنه إذا كان الأَمْرُ مدلولاً عليه باسم فعل، أو بلفظ الخبر، لم يجز نَصْبُهُ بعد الفاء، وقد صرَّحَ بذلك هنا، فقال: متى كان الأمْرُ بغير صيغة افعَلْ ونحوها فَلا ينتصب جوابُه، ولكن لو أسقطْتَ الفاء جَزَمْتَه كقولك: صَهْ أُحْسِنْ إلَيْكَ، وَحَسْبُكَ الحديثُ يَنَمِ النَّاسُ، وإليه أشار بقوله: وَجَزْمَهُ اقْبَلا.

٦٩٢ ـ وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ كَنَصْبِ مَا إلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

يقربن مسجدنا يُؤْذِنا»[1] بجزم يؤذ بدل اشتمال من يقرب لا في جواب النهي إذ لا يصح أن لا يقربه يؤذنا فإن جعل معنى الآية تستكثر من الثواب تزدد منه صح كونه جواب النهي لصحة أن لا تمنن أي تعدد النعم على الغير تزدد ثواباً.

قوله: **(وأجاز ذلك الكسائي)** أي تمسكاً بالآية والحديث المذكور، وبالقياس على جواز النصب بعد الفاء في لا تدْنُ من الأسد فيأكلك، ورد بتخريج الآية والحديث على ما مر وبأن النصب لا يقاس عليه لوجوده بعد النفي ولا جزم بعده. اهـ وفي هذا نظر لتجويز الكوفيين الجزم بعد النفي أيضاً. تنبيه: شرط الجزم بعد الأمر وغيره من أنواع الطلب غير النهي صحة وضع أن الشرطية وحدها موضعه كأحسن إلي أحسن إليك بخلاف لا أحسن إليك فلا يجزم إذ لا يناسب: إن تحسن إلي لا أحسن إليك، ونحو: أين بيتك أزرك أي إن تعرفنيه أزرك بخلاف: أين بيتك أضرب زيداً في السوق. وقس الباقي.

قوله: **(أجاز الكوفيون)** أي دون البصريين، وجعلوا نصب أطلع في جواب ابن، أو لعطفه على الأسباب على حد:

٤٠١ ـ * لَولا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ[2] *

أو بتضمين لعل معنى التمني ليندفع الاعتراض بأن الترجي إنما يكون في الممكن القريب، واطلاع فرعون وبلوغه الأسباب محال، وقد يدفع بأنه أدعى قربه لقصد التلبيس على قومه فأتى بلعل قال في الارتشاف: وسماع الجزم بعد الترجي يؤيد الكوفيين.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل بالأرقام التالية: ١٥٠٠٩ ـ ٢٠١٨٠ ـ ٩٥٠٩ ـ ٤٦١٩ ـ ٤٧١٥ ـ ١١٠٢٦ ـ ١٢٨٧٢ ـ ٧٥٧٣ ـ ٧٥٩٩.

(٢) صدر بيت وعجزه: «ما كنت أوثر إترابا على ترب» من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٧١؛ وشرح شذور الذهب ص ٤٠٥.

أجاز الكوفيون قاطبةً أن يُعَامل الرجاءُ مُعَاملةَ التمني، فينصب جوابه المقرون بالفاء، كما نصب جواب التمنّي، وتابعهم المصنّف، ومما وَرَدَ منه قولُه تعالى: ﴿لعلّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسبابَ السَّمواتِ فاطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦ و٣٧] في قراءة من نصب أطلع وهو حفص عن عاصم.

٦٩٣ ـ وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ   تَنْصِبُهُ أَنْ: ثَابِتاً، أَوْ مُنْحَذِفْ

يجوز أن يُنْصَبَ بأن محذوفةً، أو مذكورةً، بعد عاطفٍ تقدَّمَ عليه اسمٌ خالصٌ: أي غيرُ مقصود به معنى الفعل، وذلك كقوله:

[٣٣٠] ـ وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي   أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[(١)]

قوله: (المقرون بالفاء) مثلها واو والمعية كما مر.

قوله: (فعل عطف) فيه مسامحة لأن المعطوف في الحقيقة المصدر المنسبك.

قوله: (بعد عاطف) مراده به خصوص الواو والفاء، وثم وأو ولذا لم يمثل لغيرها لعدم سماعه.

قوله: (اسم خالص) أي من شائبة الفعلية وهو الجامد المحض مصدراً كان كما مثله أو غيره كلولا زيد، ويحسن إليّ لهلكت وكقوله:

٤٠٢ ـ وَلَوْلا رجالٌ مِنْ رَزَامٍ أَعِزَّةٌ   وآلُ سُبَيْعٍ أو أسوءَكَ عَلْقَمَا[(٢)]

بنصب أسوء عطفاً على رجال وعلقم منادى مرخم علقمة.

قوله: (للبس عباءة) الصواب كما في نسخ، ولبس بالواو عطفاً على قولها قبله:

٤٠٣ ـ لَبَيْتٌ تَخْفُقُ الأَرْيَاحُ فِيهِ   أحبُّ إلَيَّ مِنْ قَصْرٍ مُنِيفِ[(٣)]

والشُّفوف هو اللباس الرقيق الذي لا يحجب ما وراءه.

قوله: (اني وقتلي سليكاً) بالتصغير رجل كان قد مر بامرأة من خثعم فوجدها وحدها فوقع عليها، فأخبر به هذا الشاعر فقتله، ثم عقله أي دفع ديته فقال البيت تمثيلاً لحاله حيث ضرَّ نفسه لنفع غيره بحال الثور الذي يُضرب لتشرب البقر لأن إناثها إذا عافت الماء أي امتنعت منه لا تضرب لأنها ذات لبن، وإنما يضرب الثور لتفزع هي وتشرب فضرب الثور لنفع غيره.

قوله: (لأن قبله اسماً صريحاً الخ) اعترض بأن قتلي مؤول بالفعل بدليل نصبه سليكاً على المفعولية، وأجيب بأن المصدر العامل لا يؤول بالفعل وحده بل مع سابكه فهو اسم تأويلاً.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لميسون بنت بحدل زوجة معاوية بن أبي سفيان في لسان العرب مادة (مسن)؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٦٧.

والشاهد فيه قولها: «وتقر» حيث نُصب الفعل المضارع بـ «أن» مضمرة بعد الواو التي بمعنى «مع».

(٢) البيت من الطويل، وهو للحصين بن الحمام في الدرر ٤/ ٧٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٤٤.

(٣) البيت لميسون بنت بحدل زوجة معاوية بن أبي سفيان وبعده الشاهد رقم ٣٣٠ في ابن عقيل فلينظر.

فَتَقَرَّ منصوب بأَنْ محذوفةَ، وهي جائزةُ الحذْفِ؛ لأن قبله اسماً صريحاً، وهو لُبْسُ
وكذلك قوله:

[٣٣١] - إنِّي وَقَتلي سُليكَا ثُمَّ أَعقِلَهُ كالثَّوْرِ يُضرَبُ لَمَّا عَافَتِ البَقَرُ[١]

فأعقِلَهُ: منصوبٌ بأن محذوفةَ، وهي جائزةُ الحذفِ؛ لأن قبله اسماً صريحاً، وهو قَتْلِي.
وكذلك قوله

[٣٣٢] - لو توقُّع مُعتر فأُرضيه ما كنتُ أوثرُ أتراباً على ترب[٢]

فأرضيه: منصوب بأن محذوفة جوازاً بعد الفاء، لأن قبلها اسماً صريحاً، وهو توقّع
وكذلك قوله تعالى: ﴿وما كان لبشرٍ أن يُكلمهُ الله إلا وَحْياً أو من وَرَاءِ حِجَابٍ أو يُرْسِلَ رسولاً﴾ الشورى:٥١» فيُرسِلَ منصوب بأَن الجائزة الحذف، لأن قبله وَحْياً وهو اسم صريح. فإن

قوله: **(لولا توقع معتر)** بالعين المهملة أي فقير متعرض للسؤال والأتراب جمع ترب بكسر الفوقية، وهو المساوي في العمر أي لولا أني متوقع لإرضاء كل من سألني ما كنت أوثر على أترابي بالعطاء أحداً بل اقتصر عليهم.

قوله: **(فيرسل منصوب)** أي لغير نافع عطفاً على: وحياً، والاستثناء مفرغ من الأحوال على تقدير ما يوجد تكليم الله بشراً في حال من الأحوال إلا في حال كونه موحى إليه أي ملهماً له كأم موسى، أو مسمعاً له من وراء حجاب كموسى، أو مرسلاً إليه رسولاً كعادة باقي الأنبياء فكلها نصب على الحال، وتحتمل المفعولية المطلقة على معنى إلا تكليم وحي أو تكليماً من وراء حجاب، أو تكليم إرسال، وعلى هذين فكان تامة، وأن يكلمه فاعلها، أو ناقصة، وعلى الثاني خبرها وحياً أي ما كان تكليم الله بشراً إلا تكليم إيحاء الخ، ولبشر متعلق بكان أو بتبيين فهو خبر لمحذوف أي إرادتى لبشر مفعول لمحذوف أي لبشر.

قوله: **(لم يجز النصب)** أي مع الاسم المقصود به معنى الفعل كما مثله أما مع غير الصريح بأن كان مصدراً متوهَّماً كالمتصيد مما قبل فاء السببية فيجب إضمار إن كما مر. ولم يجعل هذا كالاسم الصريح لأنه غير موجود.

قوله: **(الطائر)** مبتدأ خبره الذباب.

---

(١) البيت من البسيط، وهو لأنس بن مدركة في لسان العرب مادة (ثور) و(وجع) و(عيف).
والشاهد به قوله: «ثمَّ أعقلَه» حيث نصب الفعل المضارع بـ «أنْ» مضمرة جوازاً «ثمَّ» العاطفة، وقد تقدَّم عليها اسم خالص من التأويل، وهوقوله: «قتلي».

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٩٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٧.
والشاهد فيه قوله: «فأرضيَه» حيث نصب الفعل المضارع بـ «أنْ» المضمرة جوازاً بعدالفاء السببيَّة التي تقدَّمها اسم صريح ليس في تأويل الفعل، هو قوله: «توقُّع».

كان الاسمُ غيرَ صريح. أيْ مقصوداً به معنى الفعل ـ لم يجز النصب، نحو: الطائرُ فَيغضبُ زيدٌ الذبابُ فيغضب: يجب رفعه، لأنه معطوف على طائر وهو اسمٌ غيرُ صريح؛ لأنه واقعٌ مَوْقِع الفعلِ، من جهة أنه لأل، وحَقُّ الصلة أن تكون جملةً، فوضع طائر موضع يطِير. والأصل الذي يطير. فلما جيء بأل عُدِلَ عن الفعل إلى الاسم الفاعل لأجل أل؛ لأنها لا تدخل إلا على الأسماء.

٦٩٤ ـ وشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ في سِوَى مَا مَرَّ، فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

لما فرغ من ذكر الأماكن التي يُنصب فيها بأَنْ محذوفةً. إما وجوباً، وإما جوازاً. ذكر أنَّ حَذْفَ أنْ والنصب بها في غير ما ذكر شاذّ لا يُقاسُ عليه، ومنه قولهم: مُرْهُ يَحْفِرَهَا بنصب يحفر أي: مره أن يحفرها، ومنه قولهم: خُذِ اللِّصَّ قبل يَأْخُذَكَ أي: قبل أن يأخذك، ومنه قوله:

[٣٣٣] أَلاَ أَيُّهَذَا الزاجِري أَحْضُرَ الوَغى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذّاتِ، هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟[١]

في رواية من نصب أَحْضُرَ أي: أن أحضر.

قوله: **(في سوى ما مر)** هو عشرة يجوز الإضمار في خمسة: لام كي، والعطف على اسم خالص بالواو أو الفاء أو ثم أو أو، ويجب في خمسة: لام الجحود، وحتى وأو بمعناها وفاء الجواب وواو المعية، ويزاد كي التعليلية فإن المصنف لم يذكرها، والإضمار بعدها واجب عند البصريين دون الكوفيين، ويزاد أيضاً ما سيأتي من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء أو الواو بعد الشرط أو الجزاء فإنه بأن مضمرة وجوباً وما عدا ذلك لا يجوز فيه حذف إن.

قوله: **(شاذ لا يقاس عليه)** أي عند البصريين وقاسه الكوفيون ومن وافقهم تصريح.

قوله: **(ألا أيهذا)** ألا استفتاحية، وأيها منادى، وذا صفته في محل رفع، والزاجري بدل من ذا أو صفة له، وأحضر في تأويل مصدر حذف جاره أي عن حضور الوغى، وحسن حذف أن في ذلك وجودها فيما بعدها على حد: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه بنصب تسمع بخلاف: مره يحفرها فإنه حذف بلا دليل، وخرج بحذفها مع النصب حذفها مع رفع الفعل، فأجازه الأخفش وجعل منه ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّيَ أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤] وتسمع بِالمَعِيدِيِّ خير برفع: أعبد وتسمع، وظاهر شرح التسهيل موافقته حيث قال في: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ البَرْقَ﴾ [الروم: ٢٤] أن يريكم صلة أن حذفت، وبقي الفعل مرفوعا، وهذا هو القياس لأن الحرف عامل ضعيف فحذفه يبطل عمله اهـ. وذهب قوم إلى أن الحذف في غير ما مر سماعي مطلقاً رفع أو نصب قيل: وهو الصحيح. ويحتمله شرح التسهيل بأن يرجع قوله وهذا هو القياس إلى الرفع بعد حذف أن فقط لا إلى الحذف أيضاً والله سبحانه وتعالى أعلم.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٣٢؛ ولسان العرب مادة (أنن)و (دنا).
والشاهد فيه قوله: «أحضر» حيث روي بالرفع على حذف «أن» الناصبة، وارتفاع الفعل بعدها، وروي بالنصب بإضمار «أن».

عوامل الجزم

٦٩٥ ـ بِلا وَلامٍ طَالِبـاً ضَعْ جَـزْمَـا ... فِـي الْـفِـعْـلِ، هـكَـذَا بِـلَـمْ وَلَـمَّـا
٦٩٦ ـ وَاجْـزِمْ بِـأَنْ وَمَـنْ وَمَـا وَمَـهْـمَـا ... أَيٍّ مَـتَـى أَيَّـانَ أَيْـنَ إِذْمَـا
٦٩٧ ـ وَحَـيْـثُـمَـا أَنَّـى، وَحَـرْفُ إِذْمَـا ... كَـإِنْ وَبَـاقِـي الأَدَوَاتِ أَسْـمَـا

الأدوات الجازمة للمضارع على قسمين:

أحدهما: ما يجزم فعلاً واحداً، وهو اللام الدالة على الأمر، نحو: لِيَقُمْ زَيْدٌ، أو على الدعاء، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧] ولا الدالة على النهي، نحو قوله تعالى: ﴿لا

عوامل الجزم

قوله: **(طالباً)** أي آمراً أو ناهياً أو داعياً أو ملتمساً.

قوله: **(وحرف)** خبر مقدم عن إذ ما.

قوله: **(ما يجزم فعلاً واحداً)** أي أصالة؛ وإلا فقد يجزم أكثر بعطف أو بدل.

قوله: **(الدالة على الأمر)** أي وضعاً وإن استعملت في غيره كالإخبار في: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم:٧٥] والتهديد في: ﴿وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف:٢٩] وكذا يقال في لا الناهية واعلم أن الغالب في لام الأمر جزمها فعل الغائب كمثاله. وكذا الفعل المجهول للمتكلم والمخاطب نحو: لأكرم ولتكرم يا زيد لأن الأمر فيهما للغائب وتقل في فعلهما المعلوم، والثاني أقل لأن له صيغة تخصه. وهي فعل الأمر فيستغنى بها عن اللام، ومنه قراءة أبيّ وأنس ﴿فبذلك فلتفرحوا﴾[(١)] وحديث: «لتأخذوا مصافكم»[(٢)]، ومن الأول ولنحمل خطاياكم قوماً فَلأُصَلِّ لكم، والفاء فيه لعطف جملة طلبية على مثلها لا زائدة على الأظهر، ويروى: فلأصليَ بالنصب على أنها لام كي، والفاء زائدة، ويروى بسكون الياء تخفيفاً وهذه اللام مكسورة حملاً على لام الجر لأنها تقابلها في الاختصاص بالأفعال كتلك بالأسماء، والشيء يحمل على مقابله، وسليم تفتحها كلام الابتداء وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر، وتحريكها بعد ثم أجود، والأصح أن حذفها خاص بالشعر بعد القول وغيره كما قاله السيوطي.

قوله: **(الدالة على النهي)** خرج الزائدة والنافية، وجوز الكوفيون جزم النافية إذا صلح قبلها كي لحكاية الفراء: ربطت الفرس لا ينفلت بالرفع والجزم وأجيب بأن الجزم على توهم الشرط قبله أي إن لم أربطه ينفلت، وجزم الناهية فعل الغائب والمخاطب كثير، وفعل المتكلم قليل جداً لأن أمر الشخص ونهيه لنفسه خلاف الظاهر إلا إن كان مجهولاً فيكثر لأن المنهي غير المتكلم كما في التوضيح كلا أخرج أي لا يخرجني أحد.

---

(١) [يونس: ٥٨]. وتمامها: ﴿قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون﴾.

(٢) لم نهتدِ إلى تخريجه في كتب الحديث التي بين أيدينا.

تحزن إنَّ الله معنا﴾ [التوبة: ٤٠] أو على الدعاء، نحو: ﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ١٨٦] ولم ولما وهما للنفي، ويَختصّانِ بالمضارع، ويَقْلِبَانِ معناهُ إلى المضيِّ، نحو: لَمْ يَقُمْ زيد، ولمَّا يَقُمْ عمرو ولا يكون النفي بلمَّا إلاَّ متصلاً بالحال.

قوله: (وهما للنفي الخ) أي يشتركان في النفي والاختصاص بالمضارع وقلب معناه وجزمه وكذا في الحرفية، ودخول الهمزة عليهما مع بقائهما على عملهما نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الشرح: ١].

٤٠٤ ـ * أَلَـمَّـا أَصْـحُ وَالـشَّـيْـبُ وَازِعُ(١) *

وخرج بلما هذه لما الحينية فتختص بالماضي لفظاً ومعنًى كما مر في الإضافة ولما الإيجابية وهي التي بمعنى إلا فتختص بالجمل الاسمية نحو: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾﴾ [الطارق: ٤] أو بالماضي لفظاً لا معنًى كأنشدك الله لما فعلت كذا أي ما أسألك إلا فعله فلا يدخلان على المضارع أصلاً.

قوله: (ولا يكون الخ) إشارة لبعض ما يفترقان فيه فتختص لما بوجوب اتصال نفيها بحال النطق. وأما في لم فقد يتصل نحو: ﴿لم يلد ولم يولد﴾، وقد ينقطع نحو: ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً﴾ [الإنسان: ١] أي ثم كان وبقرب نفيها من الحال فلا يجوز: لما يقم زيد في العام الماضي بخلاف لم ويكون منفيها متوقع الحصول غالباً نحو: ﴿لما يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ [ص: ٨] أي إلى الآن ما ذاقوه وسيذوقونه. قال الزمخشري ولذا كان قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤] مشعراً بإيمانهم بعد لأن توقعه تعالى محقق الحصول، ومن غير الغالب ندم إبليس ولما ينفعه الندم، وبجواز حذف مجزومها اختيار الدليل كقاربت المدينة ولما أي ولما أدخلها ولا يحذف في لم إلا ضرورة وهو أحسن ما خرج عليه قراءة ﴿وإنَّ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١] بشد إن ولما أي لما يهملوا كما قدره ابن الحاجب بدليل ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم. واختار ابن هشام ﴿لَمَّا يُوَفُّوا أَعْمَالَهُمْ﴾ [الأحقاف: ١٩] بدليل ليوفيهم لأن التوفية متوقعة بخلاف الإهمال، وأجاب الدماميني بأن توقع ما بعدها أغلبي كما مر على أن التوقع قد يكون من غير المتكلم ولا شك في توقع الكفار الإهمال بدليل استرسالهم في القبائح، وتختص لم بضد ما مر، وبمصاحبة الشرط كلو لم وإن لم، وتفصل من مجزومها اضطراراً كقوله:

٤٠٥ ـ فأضحَتْ مغانِيها قِفَاراً رُسُومُها كأنْ لَم سِوى أهل مِنَ الوَحْش تُؤْهَلِ(٢)

وقد لا تجزم نحو: لم يوفون بالجار، قيل والنصب بها لغة كقراءة ألم نشرح، وقوله:

---

(١) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٢؛ ولسان العرب مادة (خشف) و(وزع).

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الرمّة في ديوانه ص ١٤٦٥؛ والخصائص ٢/ ٤١٠.

والثاني ما يجزم فعلين، وهو: إنْ نحو: ﴿إنْ تُبْدُوا ما في أنفسكمْ أو تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ

---

٤٠٦ ـ فـي أي يـومـيّ مِـنَ الـمـوتِ أفـر   أيـومَ لـم يُـقـدَر أمْ يـومَ قُـدِر[1]

بفتح نشرح ويقدر ورد بحمله على التوكيد بالنون الخفيفة، ثم حذفها وإبقاء الفتحة دليلاً عليها قاله في شرح الكافية، وفيه شذوذان توكيد المنفي بلم وحذف النون لغير وقف ولا ساكن.

قوله: **(والثاني ما يجزم فعلين)** أي غالبا، وقد يجزم فعلاً، وجملة كما سيمثله الشارح، وقد يجزم فعلاً واحداً كما سيأتي في قوله:

٤٠٧ ـ * وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الجَزَا حَسَنْ *

وإنما عملت هذه الأدوات في شيئين دون حرف الجر لإفادتها، ربط الثاني بالأول فكأنهما شيء واحد وقيل الأدوات لم تعمل إلا في الشرط وحده عمل في الجواب أو هو مع الأداة لضعفها وحدها وقيل الشرط والجواب تجازماً، ثم إن الجواب إن كان مضارعاً أو ماضياً خالياً من الفاء فالفعل نفسه مجزوم لفظاً أو محلاً، ولا محل لجملته كجملة الشرط لأخذ الجازم مقتضاه فلا يتسلط على محل الجملة وإن كان غير ذلك مما يقترن بالفاء، أو إذا الفجائية فمجموع الجملة مع الفاء، أو إذا في محل جزم لأنه لو وقع موقعه فعل يقبل الجزم لجزم فلا يتسلط الجازم على أجزاء الجملة هذا ما في المغني والكشاف وقال الدماميني وأقره الشمني: الحق أن جملة الجواب لا محل لها مطلقاً إذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها اهـ. ولا يقال إنها واقعة موقع المفرد وهو الفعل القابل للجزم لأنها لم تقع موقعه وحده بل مع فاعله الذي يتم الكلام به كما يتم بهذه الجملة فتأمل فعلى الأول لو كان اسم الشرط مبتدأ كانت جملة الجواب في نحو: من يُقِمْ فإني أُكْرِمُه في محل جزم ورفع باعتباري الشرط والخبرية بناء على أن الجواب هو الخبر، وعلى الثاني محل الخبرية فقط كهي في نحو: من يقم أكرمه اتفاقاً لظهور أثر الشرط في الفعل.

قوله: **(وهي أن)** هي أم الباب، وقد تكون نافية كليس ومخففة من المشددة كما مر في بابهما، وزائدة كقوله:

٤٠٨ ـ وَرَجِّ الفَتَى لِلْخَيْرِ ما إنْ لَقِيتَهُ   عَلَـى السِّنِّ خَيْـراً لا يَـزَالُ يَـزِيـدُ[2]

ونحو: زيد وإن كان كثر ماله بخيل فهي فيه زائدة على التحقيق لمجرد الوصل أي وصل الكلام ببعضه والواو للحال أي زيد بخيل، والحال أنه كثر ماله، وقيل شرطية حذف جوابها للدلالة عليه ببخيل، والواو للعطف على مقدر أي إن لم يكثر ماله وإن كثر فهو بخيل لكن

---

(١) الرجز للإمام علي بن أبي طالب في ديوانه ص ٧٩؛ وحماسة البحتري ص ٣٧؛ وللحارث بن منذر الجرمي في شرح شواهد المغني ٢/ ٦٧٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو للمعلوط القريعي في شرح التصريح ١/ ١٨٩؛ ولسان العرب مادة (أنن).

به الله﴾ [البقرة: ٢٨٤] ومَنْ نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ به﴾ [النساء: ١٢٣] وما نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧] ومهما نحو: ﴿وقالوا مهما تَأْتِنَا به مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحنُ لَكَ بِمُؤْمنينَ﴾ [الاعراف: ١٣٢] وأيٍّ نحو: ﴿أيّاً ما تَدْعُوا فَلَهُ الأسماءُ الحُسنى﴾ [الاسراء: ١١] ومتى كقوله:

ليس المراد بالشرط فيه حقيقة التعلق إذ لا يعلق على الشيء ونقيضه معاً بل التعميم أي إنه بخيل على كل حال.

قوله: **(وما تفعلوا الخ)** ما اسم شرط جازم مفعول مقدم لفعل الشرط وهو تفعلوا أي: أيَّ شيء تفعلوا ومن خير بيان لما حال منها على قاعدة البيان وفيه اكتفاء أي ومن شر، وبعلمه جواب الشرط أي يجازكم به من إطلاق السبب وهو العلم على المسبب، وهو الجزاء وحاصل إعراب أسماء الشروط، وكذا الاستفهام أن الأداة إن وقعت على زمان أو مكان فهي في محل نصب على الظرفية لفعل الشرط إن كان تاماً نحو: متى تَأْتِهِ وأيَّانَ نُؤمِنك وحيثما تستَقِمْ الخ، وظرفاً لخبره إن كان ناقصاً كـ ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ المَوْتُ﴾ [النساء:٧٨] فأينما ظرف متعلق بمحذوف خبر تكونوا الذي هو فعل الشرط ويدرككم جوابه، وإن وقعت على حدث فمفعول مطلق لفعل الشرط كأي ضرب تضرب اضرب، أو على ذات فإن كان فعل الشرط لازماً نحو: من يقم أضربه فهي مبتدأ وكذا إن كان متعدياً واقعاً على أجنبي منها نحو: من يعمل سوءاً يجز به، وخبره إما جملة الشرط أو الجواب، أو هما معاً أقوال فإن كان متعدياً وسلط على الأداة فهي مفعوله نحو: وما تفعلوا من خير، ومن يضرب زيداً أضربه وإن سلط على ضميرها، أو على ملابسه فاشتغال نحو من يضربه، أو من يضرب أخاه زيداً ضربه فيجوز في من كونها مفعولاً لمحذوف يفسره فعل الشرط أو مبتدأ أو في خبره ما مرَّ. وإنما كان العامل في الأداة هو فعل الشرط لا الجواب عكس إذا لأن رتبة الجواب مع متعلقاته التأخير عن الشرط فلا يعمل في متقدم عليه، ولأنه قد يقترن بالفاء أو إذا الفجائية. وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما واغتُفر ذلك في إذا لأنها مضافة لشرطها فلا يصلح للعمل فيها كما مر في الإضافة.

قوله: **(مهما تأتنا الخ)** مهما اسم شرط إما مبتدأ في خبر ما مر، أو مفعول بمحذوف يفسره فعل الشرط وهو تأت على حد: زيداً مررت به، والأول أرجح لما مر في الاشتغال، ومن آية بيان لمهما فهو حال منها، أو من هاء به العائدة إليها، والضمير في بها عائد على آية كما اختاره في المغني[1] لا على مهما، وقوله فما نحن الخ جواب الشرط، والأرجح كون ما حجازية لا مهملة لأن الخبر بعدها لم يأت في القرآن مجرداً من الباء إلا منصوباً فالأولى الحمل عليه فمؤمنين إما في محل نصب خبر ما، أو رفع خبر نحن.

قوله: **(أيا ما تدعوا)** أي اسم شرط مفعول ثان لفعل الشرط، وهو تدعو لأنه بمعنى

---

(١) انظر «مغني اللبيب» لابن هشام ص ٤٣٥.

[٣٣٤] مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ(١)

وأيَّان كقوله:

[٣٣٥] أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا، وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا(٢)

وأَيْنَمَا كقوله:

[٣٣٦] أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلْهَا تَمِلْ(٣)

وإِذْمَا نحوَ قوله:

[٣٣٧] وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا(٤)

تسموا كما في البيضاوي وحذف مفعوله الأول: وتنوين أي عوض عن المضاف إليه أي أيّ اسم تسموه وما صلة لتأكيد الإبهام في أي وكان أصل الكلام أياماً تدعوا فهو حسن فأوقع فله الأسماء موقع الجواب للمبالغة.

قوله: **(تعشو)** حال من فاعل تأت فهو مرفوع لا مجزوم من عشا يعشو إذا أتى ناراً يرجو عندها القرى.

قوله: **(أينما الريح الخ)** صدره:

٤٠٩ ـ * صعدةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرِ(٥) *

أي تلك المرأة كالصعدة أي الرمح في اللّين، والاعتدال والحائر بالحاء والراء المهملتين مجتمع الماء، وخصَّه بالذكر لأن الثَّابت فيه أنضر من غيره.

قوله: **(وإنك إذ ما تاتِ)** من الإتيان أي تفعل وكذا آتياً ويروى تأَبَّ وآبَيا من أبى يَأْتَبِي إذا امتنع.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ٥١؛ ولسان العرب مادة (عشا).
والشاهد فيه رفع «تعشو» لاعتراضه حالاً بين الشَّرط والجزاء.

(٢) البيت من البيسط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٧٩؛ وشرح شذور الذهب ص ٤٣٦.
والشاهد فيه قوله: «أيّان نؤمنك تأمَنْ» حيث جزم باسم الشرط «أيّان» فعلين مضارعين: «نؤمنك» و«تأمَنْ».

(٣) صدر البيت: «صَعْدَةٌ نابتةٌ في حائرٍ»، وهو من الرمل لكعب بن جعيل في الدرر ٥/ ٧٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٩٦.
والشاهد فيه قوله: «أينما تُميِّلها تمِلْ» حيث جزم بـ«أينما» فعلين مضارعين: فعل الشرط «تُميِّلْها» وجوابه «تمِلْ».

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٨٠؛ وشرح قطر الندى ص ٨٩.
والشاهد فيه قوله: «إذما... تلفِ» حيث جزم بـ«إذما» فعلين مضارعين «تأتِ» وهو فعل الشرط، و«تلفِ»، وهو جواب الشرط.

(٥) عجز الشاهد رقم ٣٣٦ في ابن عقيل فلينظر.

وحَيْثُمَا كقوله:

[٣٣٨] ـ حَيْثُما تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّهُ نَجَاحاً في غَابِرِ الأَزْمَانِ[١]

وأَنَّى نحو كقوله:

[٣٣٩] خَلِيلَيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَخاً غَيْرَ مَا يُرْضِيكُما لا يُحَاوِلُ[٢]

وهذه الأدواتُ التي تجزم فعلين ـ كُلُّها أسماء، إلا إنْ، وإذْمَا فإنهما حرفان، وكذلك الأدوات التي تجزم فعلاً واحداً كُلُّها حروفٌ.

قوله: (نجاحاً) أي ظفراً بالمراد، وغابر الأزمان يطلق على المستقبل كما هنا، وعلى الماضي أيضاً.

قوله: (إلا أن وإذ وما) فإن حرف اتفاقاً وإذ ما على الأصح فهما مجرد التعليق لا محل لهما، والبواقي أسماء اتفاقاً إلا مهما فعلى الأصح، وقد علمت إعرابها. وكلها ظروف إلا من وما ومهما فمن للتعميم في ذوي العلم، وما ومهما لغيرهم فهما بمعنى واحد وقيل مهما أعم من ما وإلا أي فبحسب ما تضاف إليه من ظرف وغيره، والظرف إما زماني وهو متى وأيان فهما لتعميم الأزمنة، وقيل أيان خاصة بالمستقبل ولو غير شرطية فلا يقال: أيان خرجت أو مكاني وهو أين وأنى وحيثما فهي لتعميم الأزمنة، وقيل أيان خاصة بالمستقبل ولو غير شرطية فلا يقال: أيان خرجت أو مكاني وهو أين وأنى وحيثما فهي لتعميم الأمكنة فجملة الأدوات الجازمة فعلين أحد عشر وهي بالنظر لاتصالها بما وعدمه ثلاثة أقسام نظمها بعضهم بقوله:

تلزم ما في حيثما وإذما وامتنعت في ما ومن ومهما

كذاك في أنى وباقيها أتى وجهان إثباتٌ وحذفٌ ثَبَتا

ولم يذكر المصنف منها إذا وكيف ولو لأن المشهور في إذا لا تجزم إلا في الشعر كما في شرح الكافية لكن ظاهر التسهيل أن جزمها في الشعر كثير، وفي النثر نادر. وأما كيف فقد تكون شرطاً غير جازم نحو ينفق كيف يشاء ﴿يُصَوِّرُكم في الأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٦] وجوابها في ذلك محذوف لدلالة قبله، وأجاز الكوفيون جزمها فقيل مطلقاً وقيل بشرط اقترانها بما، وأما لو فستأتي.

قوله: (فعلين الخ) مفعول مقدم ليقتضين، والجملة مستأنفة لا نعت لقوله اسماً، لإيهامه

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥١٠ ومغني اللبيب ١/ ١٣٣.
والشاهد فيه قوله: «حيثما تستقم يقدِّرْ» حيث جاء «حيثما» اسم شرط جازم لفعلين هما قوله: «تستقم»، وهو فعل الشرط، وقوله: «يقدر»، وهو جواب الشرط.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٨٠.
والشاهد فيه قوله: «أنى تأتياني تأتيا» حيث جزمت «أنى» فعلين: أولها قوله «تأتياني»، وهو فعل الشرط، وثانيهما قوله: «تأتيا»، وهو جواب الشرط.

٦٩٨ ـ فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ: شَرْطٌ قُدِّمَا يَتْلُو الْجَزَاءُ، وَجَوَاباً وُسِمَا

يعني أن هذه الأدوات المذكورةَ في قوله: واجزم بإنْ. إلى قوله: وأنّى يقتضين جملتين: إحداهما وهي المتقدمة. تسمى شرطاً، والثانية فالأصلُ فيها أن تكون فعلية، ويجوز أن تكون إسمية، نحو: إنْ جاءَ زيدٌ أكرمته، وإنْ جاء زيدٌ فَلَهُ الفضلُ.

٦٩٩ ـ وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

إذا كان الشرط والجزاء جملتين فعليَّتينِ فيكونان على أربعة أنحاء.

أن إن وإذ لا يقتضيان فعلين. وعلى هذا فمفعول قوله سابقاً واجزم بأن محذوف للعلم به من هنا أو إن فعلين مفعوله، وجملة يقتضين صفته حُذف رابطها أي يقتضينهما. وعلى هذا فجملة وحرف إذ ما معترضة بين الفعل ومفعوله.

قوله: **(شرط قدما)** مبتدأ وخبر والمسوغ التفصيل، أو خبر لمحذوف أي أحدهما شرط، وقدم صفته، وجملة يتلو الجزاء من الفعل والفاعل إما مستأنفة أو خبر ثان لشرط أو صفة ثانية له، والرابط محذوف أي يتلوه، وفي نسخ شرطاً بالنصب فهو مفعول ليقتضين على أن جملته مستأنفة لا نعت لفعلين الذي هو مفعول اجزم.

قوله: **(وسماً)** أي سمى، ونائب فاعله يعود على الجزاء وجواباً مفعوله الثاني أي أن الفعل الثاني كما يسمى جزاء لترتُّبه على الأول كالثواب المترتب على الفعل يسمى جواباً لشبهه جواب السؤال في لزومه لكلام سبقه فالتسمية بهما مجاز في الأصل ثم صارا حقيقة عرفية.

قوله: **(جملتين)** الأولى فعلين كما عبر به المصنف لأن الشرط لا يكون جملة أصلاً، وليكون فيه تنبيهٌ على أن حق الجزاء كونه فعلاً كالشرط وإن لم يكن لازماً فيه.

قوله: **(وهي المتأخرة)** أخذه من قوله: يتلو الجزاء فلا يجوز تقديمه على الشرط ولا أداته كما هو مذهب البصريين، وما يتقدم على الأداة من شبه الجواب فهو دليله، والجواب محذوف لا هو الجواب نفسه خلافاً للكوفيين. وكذا لا يتقدم معموله على الشرط ولا أداته، ولا معمول الشرط على الأداة لصدارتها فلا يتقدم عليها شيء من أجزاء جملتها خلافاً للكسائي فيهما.

قوله: **(وماضيين)** مفعول ثان لتلفيهما بمعنى تجدهما، والمراد ماضيين لفظاً فقط لأن هذه الأدوات تقلب الماضي للاستقبال شرطاً، وجواباً سواء في ذلك كان وغيرها على الأصح وسواء قرن الجواب بالفاء وقد، أم لا. وأما ما يكون فيه معنى الشرط أو الجواب، أو هما واقعان في الماضي: كـ ﴿إن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [المائدة:١١٦] و﴿إن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧] ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾ [يوسف:٢٦] فمؤول بأن المراد

الأول: أن يكون الفعلان ماضيين، نحو: إنْ قامَ زيدٌ قامَ عَمْرٌو ويكونان في محل جزمٍ، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لأنفُسِكُمْ﴾ [الاسراء: ٧].

والثاني: أن يكونا مضارعين، نحو: إنْ يَقُمْ زيدٌ يَقُمْ عمرو، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ، أو تُخْفُوهُ يُحَاسِبكُمْ به الله﴾ [البقرة: ٢٨٤].

والثالث: أن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً نحو: إنْ قامَ زيدٌ يَقُمْ عمرو ومنه قوله تعالى: ﴿مَنْ كان يُرِيدُ الحياةَ الدُّنيَا وَزِينَتَها نُوفِّ إليهِمْ أعْمَالَهُمْ فيها﴾ [هود: ١٥].

والرابع: أن يكون الأول مضارعاً، والثاني ماضياً، وهو قليل، ومنه قوله:

[٣٤٠] مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّىءٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ[١]

وقوله ﷺ: «مَنْ يَقُمْ ليلة القَدْرِ غُفِرَ لَهُ ما تقدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»[٢].

أن يتبين في المستقبل أني كنت قلته في الماضي فأنا أعلم أنك قد علمته ﴿وإن يَسْرِقْ﴾ [يوسف: ٧٧] في المستقبل فأخبركم أنه قد سرق أخوه وإن يتبين قُدَّ قميصه من دبر فاعلموا أنها كذبت، وقيل الجواب في الأخيرين محذوف، والمذكور تعليل له أي أن يسرق فتتأسَّ، لأنه قد سرق إلخ وإن تبين قدّ قميصه من دبر فهو بريء لأنها كذبت، ونظيره ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ﴾ [آل عمران: ١٨٤] أي فتسل بمن قبلك.

قوله: **(على أربعة أنحاء)** أي أقسام والأحسن كونهما معاً مضارعين لظهور أثر العامل فيهما، ثم ماضيين للمشاكلة في عدم التأثير سواء كانا ماضيين لفظاً أو معنًى وهو المضارع المنفي بلم أو مختلفين كإن لم تقم قمت ثم كون الشرط ماضياً والجواب مضارعاً لأن فيه خروجاً من الأضعف وهو عدم التأثير إلى الأقوى وهو التأثير وأما عكسه فخصه الجمهور بالضرورة، وأجازه الفراء والمصنف اختياراً بدليل الحديث الذي في الشرح فقوله: وهو قليل أي عند المصنف والفراء والأولى في المعطوف على الشرط أو الجواب موافقته له مضياً وعدمه، ويجوز اختلافهما.

قوله: **(من يكدني إلخ)** كنت بفتح التاء خطاباً لممدوحه والشجا بفتح الشين المعجمة، والجيم ما ينشب في الحلق أي يتعلق به من عظم وغيره والوريد عرق غليظ في العنق.

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص ٥٢؛ وخزانة الأدب ٩/٧٦.
والشاهد فيه قوله: «من يكدني كنت» حيث جزم بـ «من» الشرطيّة فعلاً مضارعاً، وجاء جواب الشرط فعلاً ماضياً، وهذا قليل.

(٢) لم نهتدِ إلى تخريجه.

٧٠٠ ـ وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ ** ** وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

أي: إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً. جاز جزمُ الجزاء، ورَفْعُهُ، وكلاهما حَسَنٌ: فتقول: إنْ قام زَيْدٌ يَقُمْ عمرو، ويقومُ عمرو ومنه قوله:

[٣٤١] ـ وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مسألة ** يَقُولُ لا غَائِبٌ مَا لِي وَلا حَرِمُ[١]

وإن كان الشرط مضارعاً والجزاء مضارعاً وجَبَ الجزمُ فيهما ورَفْعُ الجزاء ضعيفٌ كقوله:

قوله: (**وبعد ماض**) أما متعلق برفع وإن كان مؤخراً لأن الأصح توسعهم في الظرف كما مر أو حال من الجزاء أي رفعك الجزاء حال كونها بعد ماض حسن، والمراد الماضي ولو معنى كإن لم تقم أقوم بالرفع، ومنه ما في حديث جبريل في تفسير الإحسان «فإن لم تكن تراه»[٢] على قول الصوفية إن تراه جواب الشرط أي إن فنيت عن نفسك وشهواتها رأيته رؤية حضور ومشاهدة قلبية.

قوله: (**حسن**) فيه إشارة إلى أن الجزم أحسن كما في شرح الكافية، والرفع عند سيبويه على تقدير تقديمه عن الأداة إلا على الجواب المحذوف لا أنه هو الجواب فيجوز أن يفسر عاملاً فيما قبل الأداة كزيد إن أتاني أكرمه، ويمتنع جزم المعطوف عليه لأنه مستأنف، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه هوالجواب بتقدير الفاء وسيأتي أن المضارع مع الفاء يرفع وجوباً لكونه خبر مبتدأ محذوف على التحقيق فالجملة الاسمية مع الفاء في محل جزم فيجزم المعطوف على مجموعهما لا على الفعل وحده، ويمتنع التفسير لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها، وقيل المرفوع نفسه جواب بلا فاء الأداة لما لم يظهر أثرها في الشرط الماضي ضعفت عن العمل في الجزاء فيمتنع العطف والتفسير معاً، ولا يرد على المبرد أن حذف الفاء مع غير القول بالضرورة لأن ذلك فيما لا يصلح لمباشرة الأداة لكون الفاء فيه واجبة والكلام الآن فيما يصلح كذا قيل، وفيه مجال للمناقشة.

---

(١) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٥٣؛ ولسان العرب مادة (خلل) و(حرم) والشاهدُ فيه قوله: «وإن أتاه... يقولُ» حيث جاء فعل الشرط «أتى» فعلاً ماضياً وجواب الشرط «يقول» مضارعاً مرفوعاً، وهذا جائز، ويجوز أيضاً جزمه.

(٢) وتمامه: «بينما نحن عند رسول الله ﷺ ذات يوم إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر لا يرى عليه أثر السفر ولا يعرفه منّا أحد وقال يا محمد أخبرني عن الإسلام فقال رسول الله ﷺ الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً. قال صدقت فعجبنا له يسأله ويصدقه قال فأخبرني عن الإيمان قال أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره قال صدقت، فأخبرني عن الإحسان قال أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك... الخ» أخرجه مسلم والبخاري/كتاب الإيمان والزكاة.

[٣٤٢] يـا أَقْـرَعُ بْـنَ حَـابِـسٍ يـا أَقْـرَعُ إِنَّـكَ إِنْ يُـصْـرَعْ أَخُـوكَ تُـصْـرَعُ[1]

٧٠١ ـ واقْرُنْ بِفَا حَتْماً جَوَاباً لَوْ جُعِلْ شَـرْطـاً لإِنْ أَوْ غَـيْـرِهَـا، لَـمْ يَـنْـجَـعِـلْ

أي: إذا كان الجوابُ لا يصلح أن يكون شرطاً وجب اقترانُه بالفاء، وذلك كالجملة

قوله: (**وإن أتاه خليل**) أي فقير من الخلَّة بفتح المعجمة وهي الحاجة، والمسغبة المجاعة. ويروى يوم مسألة وحرم بفتح الحاء وكسر الراء المهملتين أي ممنوع.

قوله: (**وإن كان الشرط مضارعاً**) أي غير منفي بلم وإلا فكالماضي كما مر.

قوله: (**وجب الجزم**) أي ترجَّح بدليل ما بعده.

قوله: (**ضعيف**) ظاهره كالمصنف أنه لا يختص بالضرورة شرح الكافية بدليل قراءة طلحة بن سليمان: ﴿إينما تكونوا يدرككم الموت﴾[2] بالرفع قال المبرد: والرفع بعد المضارع على حذف الفاء مطلقاً كما بعد الماضي، وقال سيبويه: الأرجح ذلك إذا لم يكن قبله ما يطلبه كأنك في بيت الشارح وإلا فالأولى كونه خبراً عنه دالاً على الجواب على التقديم والتأخير، ويجوز فيهما العكس وانظر لمَ فصل هنا وأطلق حذف الجواب فيما مر، ولا يأتي هنا القول الثالث فيما مر لفقد علته إذ الأداة مؤثرة في الشرط فلم تضعف عن الجزاء، وظاهر المصنف أن المرفوع يسمى جزاء فيكون موافقاً للمبرد أو سماه جزاء لدلالته عليه فيوافق سيبويه.

قوله: (**يا أقرع إلخ**) بالضم والفتح كما مر في نحو: أزيد بن سعيد.

قوله: (**وجب اقترانه بالفاء**) أي ليحصل بها الربط بين الشرط والجزاء إذ بدونها لا ربط لعدم صلوح الجواب لمباشرة الأداة وخصت الفاء بذلك لما فيها من السببية والتعقيب فتناسب الجزاء المسبب عن الشرط والعاقب له، ولا تحذف إلا في ضرورة كقوله:

٤١٠ ـ ومَنْ لا يَزَلْ يَنْقَادُ للغَيِّ والصِّبَا سَيُلْفَى على طولِ السلامة نَادِما[3]

وقوله:

٤١١ ـ من يفعل الحسناتِ الله يشكُرُها والشَّرُّ بالشرِّ عندَ النَّاس مِثْلاَنِ[4]

أو ندور كحديث: «فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها»[5].

---

(١) الرجز لجرير بن عبد الله البجلي في لسان العرب مادة (بجلَ)؛ وله أو لعمرو بن خثارم العجلي في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٩٧؛ ولعمرو بن خثارم العجلي في الدرر ١/ ٢٢٧.

(٢) [النساء: ٧٨]. وتمامها: ﴿أينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة﴾.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٢١١، وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٨.

(٤) البيت من البسيط، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٨٨؛ وله أو لعبد الرحمٰن بن حسان في لسان العرب مادة (بجل)؛ ولحسان بن ثابت في الدرر ٥/ ٨١، وليس في ديوانه.

(٥) رواه الطبراني في الكبير ٢٢/ ٢٢٦؛ ومجمع الزوائد كتاب البيوع/ باب اللقطة.

الإسمية، نحو: إنْ جَاءَ زيدٌ فهو مُحْسِنٌ وكفعل الأمر، نحو: إن جاء زيد فاضْرِبْهُ وكالفعلية المنفية بما، نحو: إن جاء زيد فما أَضْرِبُهُ أو لَنْ نحو: إنْ جاء زيد فَلَنْ أضرِبَهُ فإن كان الجوابُ يصلح أن يكون شرطاً. كالمضارع الذي ليس منفياً بما، ولا بلن، ولا مقروناً بحرف التنفيس، ولا بقد، وكالماضي المتصَرِّفِ الذي هو غيرُ مقرونٍ بقد، لم يَجِبِ اقترانُه بالفاء، نحو: إن جاءَ زيدٌ يجيء عمرو أو قامَ عمروٌ.

قوله: (**كالجملة الاسمية**) أورد عليه: وإن أطعتموهم إنكم لمشركون، وأجيب بأن الجملة جواب قسم مقدر قبل الشرط، وجواب الشرط محذوف لدلالتها عليه أي أشركتم ولم تذكر اللام الموطئة للقسم لتدل عليه لأن ذكرها عند حذف القسم أكيد لا واجب كما صرح به الشمني وغيره، ويكفي دالاً على القسم عدم الفاء في الجواب، وجملة ما يجب اقترانه بالفاء سبعة منظومة في قوله:

طلبيَّةٌ واسميَّةٌ وبجامدٍ وبما وقدْ وَبِلَنْ وبالتَّنفِيسِ

مثال الجامد ﴿إن تَرَنِي أنا أَقَلَّ مالاً وَوَلَداً فَعَسَى رَبِّي﴾ [الكهف:٣٩] والمقرون بقد ﴿إنْ يسرقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ﴾ [يوسف:٧٧] وبالتنفيس ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللهُ﴾ [التوبة:٢٨] وزاد في المغنى الجواب المقرون بحرف له الصدر كرب ومثلها كان نحو: ﴿أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أو فَسَادٍ في الأرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً﴾ [المائدة:٣٢]، وكذا المصدر بالقسم أو بأداة شرط نحو: ﴿وإنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ﴾ [الأنعام:٣٥] الآية.

قوله: (**وكفعل الأمر**) مثله بقية أنواع الطلب من النهي والدعاء ولو بصيغة الخبر والاستفهام وغيره تصريح لكن إن كان الاستفهام بالهمزة وجب تقديمها على الفاء لقوة تصدرها بعراقتها في الاستفهام نحو: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ العَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنقِذُ﴾ [الزمر:١٩] أو بغيرها أُخِّر عنها كإن قام زيد فهل تكرمه أو فمن يكرمه أو فأيكم يكرمه.

قوله: (**لم يجب اقترانه بالفاء**) بل إن كان مضارعاً مجرداً أو منفياً بلا أو لم جاز اقترانه بها كما صرح به ابن الناظم قال الإسقاطي وفي الكافية والجامي ما يخالفه في الأخير، ويجب رفع المضارع مع الفاء على أنه خبر مبتدأ محذوف، والجملة الاسمية جواب الشرط على التحقيق لا أن الفعل نفسه هو الجواب وإلا كان يجب جزمه، ويحكم بزيادة الفاء مع أن العرب التزمت رفعه معها فدل عل أصالتها داخلة على مبتدأ مقدر كذا في شرح الكافية نحو: فمن يؤمن بربه فلا يخاف أي فهو لا يخاف فإن لم يكن هناك ما يعود عليه المبتدأ المقدر قدر ضمير الشأن والقصة كقراءة: ﴿إنْ تَضِلَّ إحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ﴾ [الروم:٣٦] بكسر إن ورفع تذكر مشدداً فهي أي القصة تذكر إلخ ونحو: إن قام زيد فيقوم عمرو. وإن كان ماضياً متصرفاً مجرداً من قد وما فعلى ثلاثة أضرب: فإن كان مستقبل المعنى ولم يقصد به وعد أو وعيد امتنع قرنه بالفاء كإن قام زيد قام عمرو، أو ماضياً لفظاً ومعنًى وجبت فيه الفاء على تقدير: قد كان قميصه إلخ فإن

٧٠٢ ـ وتَخْلُفُ الفَاءَ إذَا المُفَاجَأَهْ كَأَنْ تَجِدْ إذاً لَنَا مُكَافَأَهْ

أي: إذا كان الجوابُ جملةً اسميةً وجب اقترانُه بالفاء، ويجوز إقامة إذا الفجائيةُ مَقامَ الفاء، ومنه قوله تعالى: ﴿وإنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بما قَدَّمَتْ أيْدِيهِمْ إذاَ هُمْ يَقْنَطُون﴾ [الروم: ٣٦]، ولم يقيد المصنف الجملة بكونها اسمية استغناء بفهم ذلك من التمثيل، وهو إنْ تجدْ إذاً لنا مكافأة.

٧٠٣ ـ وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الجَزَا إنْ يَقْتَرِنْ بِالْفَا أَوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ

إذا وقع بعد جزاء الشرط فعلٌ مقرون بالفاء أو الواو. جاز فيه ثلاثة أوجه: الجزم، والرفع، والنصب، وقد قرىء بالثلاثة قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا ما في أنفُسِكُمْ أو تُخْفُوهُ

قصد بالمستقبل وعد أو وعيد جاز قرنه بالفاء على تقدير قد إجراءً له مجرى الماضي معنى مبالغة في تحقيق وقوعه نحو: ﴿وَمَنْ جَاءَ بالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجوهُهُمْ﴾ [البقرة:٢٨٤] وجاز عدمه باعتبار استقباله.

قوله: **(وتخلف الفاء)** بالمد مفعول تخلف وإذا فاعله وهي مضافة إلى المفاجأة من إضافة الدال للمدلول، وهل إذا هذه حرف أو ظرف زمان أو مكان خلاف.

قوله: **(جملة اسمية)** أي غير طلبية ولا منفية ولا منسوخة فتتعين الفاء في نحو: إن قام زيد فويل، أو فما عمرو قائم أو فإن عمراً قائم وأشعر تمثيله أنه لا يربط بإذ إلا بعد إن دون غيرها من الأدوات وهو ما في نسخ من التسهيل قال أبو حيان: وقد تظافرت النصوص على الإطلاق لكن مورد السماع فيحتاج في غيرها إلى سماع، وقد سمع بعد إذا الشرطية نحو: ﴿فَإِذا أَصَابَ به مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إذا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الروم:٤٨] اهـ. وأفهم قوله نخلف منع جمعها مع الفاء لأنها خلف عنها، وأما قوله تعالى: ﴿حَتَّى إذا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ﴾ [الأنبياء:٩٦] إلى قوله فإذا هي شاخصة فإذا فيه لمجرد التوكيد ومحل المنع إذا كانت للربط عوضاً عن الفاء إسقاطي.

قوله: **(والفعل من بعد إلخ)** تقدم إعراب مثله غير مرة.

قوله: **(الجزم)** أي عطفاً على الجزاء ولو جملة اسمية كما في التصريح أي لما مر عن المغني أنها مع الفاء في محل الجزم كقراءة: ﴿مَنْ يُضْلِلِ الله فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ﴾ [الأعراف:١٨٦] ﴿وإن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوها الفُقَرَاءَ فهو خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرْ﴾ [البقرة:٢٧١] بجزم يذرهم ونكفر وقرىء بالرفع والنصب والظاهر جواز الجزم بعد كل ما قرن بالفاء لما ذكر أما على قول الدماميني لا محل لجملة الجواب مع الفاء فلا يجزم بالعطف عليها، ويجعل الجزم في الآيتين على توهم شرط مقدر أي وإن يقع ذلك نذرهم ونكفر.

قوله: **(والرفع)** أي استئنافاً بناء على أن الفاء يستأنف بها كالواو أو عطفاً على مجموع الشرط وجوابه.

قوله: **(والنصب)** أي بإضمار أن وجوباً كما ينصب بعد الاستفهام لأن الجزاء يشبهه في عدم التحقق وهذا أضعفها فإن اقترن الفعل بثم جاء الرفع كآية: ﴿وإن يقاتلوكم يُوَلُّوكُمُ الأَدْبَارَ

يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ، فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] بجزم يغفر ورفعه، ونصبه، وكذلك رُوِيَ بالثلاثة قوله:

[٣٤٣] فَإنْ يَهْلَكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ   رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ
وَنَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ   أَجَبِّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ[١]

روي بجزم نأخذ ورفعه، ونصبه.

٧٠٤ ـ وَجَزْمٌ أو نَصْبٌ لِفِعْلٍ إثْرَفَا   أو وَاوٍ إن بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتَنَفَا

إذا وقع بين فعل الشرط والجزاء فعلٌ مضارعٌ مقرون بالفاء، أو الواو. جاز نصبه وجزمه، نحو: إنْ يَقُم زيد، ويَخْرُجْ خالدٌ، أكْرِمْكَ بجزم يخرج ونصبه، ومن النصب قوله:

[٣٤٤] وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤوِهِ   ولا يَخْشَ ظُلْماً ما أَقَامَ وَلاَ هَضْمَا[٢]

ثُمَّ لا يُنْصَرُونَ﴾ [آل عمران: ١١١] والجزم كآية: ﴿وإن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبدِلْ قوْماً غَيْرَكُمْ ثُمَّ لا يَكُونُوا﴾ [محمد: ٣٨] وامتنع النصب إذ لا مدخل فيه لثم.

قوله: **(بجزم يغفر)** أي لغير عاصم من السبعة والرفع له والنصب شاذ لابن عباس.

قوله: **(أبو قابوس)** كنية النعمان بن المنذر وملك العرب غير مصروف للعلمية والعجمة وشبهه بالربيع في الخصب وبالبلد الحرام في أمن المتلجىء إليه وذياب العيش بكسر المعجمة عقبه وأجبُّ الظهر أى مقطوعة، والسنام بالفتح ما ارتفع من ظهر البعير، والمعنى نتمسك بعده بطرف عيشٍ قليل الخير كالبعير المهزول الذي ذهب سنامه أي نبقى بعده في شدة وسوء حال.

قوله: **(وجزم أو نصب)** مبتدأ سوغه التقسيم ولفعل إما خبر أو متعلق بهما على التنازع والخبر محذوف أي جائز أو هوالجملة الشرطية وأثر ظرف صفة لفعل واكتنفا بضم التاء ماض مجهول أي حوط بالجملتين ونائب فاعله إما عائد لفعل فألفه للإطلاق أو للفاء والواو للتثنية وجواب الشرط محذوف أي جاز ذلك.

قوله: **(جاز جزمه)** أي بالعطف ونصبه أي لشبه الشرط بالاستفهام في عدم التحقيق، ويمتنع الرفع لامتناع الاستئناف قبل الجزاء أشموني قال الإسقاطي: وهلا جاز على الاعتراض لجواز اعتراض الجملة بين الشرط والجزاء وإن صدُرت بالفاء أو الواو كما صرح به في المغنى اهـ. وقد قرأ الجمهور قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُدْرِكهُ المَوْتُ﴾ [النساء: ١٠٠] بالجزم عطفاً على يخرج وجواب الشرط فقد وقع أجره على الله، وقرأ الحسن بالنصب، وقرأ النخعي ويحيىٰ بن مطرف

---

(١) البيتان من الوافر، وهما للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٠٦؛ والكتاب ١/ ١٩٦.
والشاهد فيه قوله: «تأخذ» حيث رُوي بالأوجه الثلاثة: أي بالرفع والنصب والجزم.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٢١٤؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٩١.
والشاهد فيه قوله: «ويخضع» حيث جاء منصوباً، وقد توسّط بين الشرط «يقترب» وجوابه «نؤوه».

٧٠٥ ـ وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأتِي إنِ الْمَعْنَى فُهِمْ

يجوز حَذْفُ جواب الشرط، والاستغناءُ بالشرط عنه، وذلك عندما يدلُّ دليلٌ على حَذْفه، نحو: أَنْتَ ظَالِمٌ إنْ فَعَلْتَ فحذف جواب الشرط لدلالة أنت ظالم عليه، والتقدير: أنت ظالم، إن فعلت فأنت ظالم، وهذا كثير في لسانهم. وأما عكسه. وهو حذف الشرط والاستغناءُ عنه بالجزاءِ ـ فقليلٌ، ومنه قوله:

[٣٤٥] فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وإلاّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ[١]

بالرفع وخرجها ابن جني على إضمار مبتدأ أي ثم هو يدركه الموت فيعطف جملة اسمية على فعلية وهي جملة الشرط المجزوم كذا في إعراب السمين.

قوله: **(إن المعنى فهم)** أتي بذلك مع علمه مما قبله تفنناً للإيضاح وحاصله اشتراط الدليل على أيهما حذف.

قوله: **(حذف جواب الشرط إلخ)** أي بشرط الدليل عليه كما ذكره وأن يكون فعل الشرط ماضياً لفظاً كما مثله أو معنى وهو المضارع المنفي بلم كأنت ظالم إن لم تفعل، ومنه ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولَنَّ اللهُ﴾ [الزخرف:٨٧] ﴿لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لأرجُمنَّك﴾ [مريم:٤٦] فجملة ليقولن ولأرجمنك جواب القسم المدلول عليه باللام الأولى، وجواب الشرط محذوف لوجود دليله ومضيِّ شرطه، ولا يجوز حذف الجواب والشرط غير ماض إلا في الضرورة خلافاً للكوفيين، ولا يرد نحو قوله تعالى: ﴿وَإنْ تَجْهَرْ بِالقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه:٧] ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ﴾ [آل عمران:١٨٤] حيث صرحوا بأن جوابه محذوف والمذكور تعليل له أي وإن تجهر فلا فائدة في الجهر لأنه يعلم السر وإن يكذبوك فتأسَّ لأنه قد كذبت مع أن شرطه غير ماض لأن محل المنع إذا لم يسد شيء في محل الجواب مسده لكن يرد نحو ﴿يُصَوِّرُكُمْ في الأرْحَامِ كيف يَشَاءُ﴾ [آل عمران:٦] حيث جعلوا كيف اسم شرط حذف جوابه لدلالة يصوركم مع أن فعلهَ غير ماض إلا أن يخص ذلك بالشرط الجازم فتدبر.

قوله: **(وهذا كثير)** عبارة المغنى حذف جواب الشرط واجب إن تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل على الجواب فالأول نحو: هو ظالم إن فعل. والثاني: هو إن فعل ظالم ﴿وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة:٧٠] اهـ، وكذا يجب إن كان الشرط بين القسم وجوابه كما سيأتي وخرج بقوله إن تقدَّم عليه إلخ ما إذا أشعر الشرط نفسه بالجواب نحو: ﴿فإنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقاً﴾ [الأنعام:٣٥] إلخ أي فافعل أو وقع جواباً نحو إن جاء في جواب: أتكرم زيداً فإن الحذف فيهما جائز لا واجب.

قوله: **(فقليل)** أي إذا حذفت جملة الشرط كلها كقوله:

---

(١) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه ص ١٩٠؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٥٢.
والشاهد فيه قوله: «وإلاّ يَعْلُ» حيث حذف فعل الشرط لدلالة ما قبله عليه والتقدير: وإلاّ تطلّقها يَعْلُ مفرِقَكَ الحسامُ.

أي: وإلاَّ تطلقها يَعْلُ مِفرقَكَ الْحُسَام.

٧٠٦ ـ وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ   جَـوَابَ مَـا أَخَّـرْتَ فَـهْـوَ مُـلْـتَـزَمْ

كلُّ واحدٍ من الشرط والقسم يَسْتَدْعي جواباً، وجوابُ الشرطِ: إما مجزوم، أو مقرون بالفاء، وجوابُ القسم إن كان جملة فعليه مثبتة، مُصدَّرة بمضارع، أكّد باللام والنون نحو: والله لأضربنَّ زيداً وإن صُدِّرَت بماضٍ اقترن باللام وقد، نحو: واللّهِ لقد قامَ زيدٌ وإن

---

* ٤١٢ ـ متى تُؤْخَذُوا قسراً بِظِنَّةِ عَامِرٍ[(١)] *

أي متى تثقفوا تؤخذوا أما إذا بقي منها بقية كلا النافية في بيت الشارح ونحو: إنْ خير فخير فكثير فجعل الشرح البيت من القليل ليس على ما ينبغي، ومن الكثير أيضاً بل الواجب حذف فعل الشرط وإبقاء مفسره في نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة:٦] لكن بشرط مضيِّ الفعل مع إن خاصة فالحذف والتفسير مع غيرهما خاص بالضرورة كقوله:

٤١٣ ـ * أَيْنَمَا الرِّيح تُمَيِّلْها تَمِلْ[(٢)] *

وقوله: ٤١٤ ـ ولديكَ إنْ هو يَسْتَزِدْكَ مَزيدُ[(٣)] *

قوله: (مفرقك) كمقعد ومجلس وسط الرأس الذي يفرق فيه الشعر.

قوله: (وجواب الشرط إلخ) أي يستدل على كون المذكور جواباً للشرط أو للقسم بهذه العلامات.

قوله: (باللام والنون) أي بهما معاً وجوباً عند البصريين فإن خلا منهما قدر فيه النفي كما مر في نون التوكيد.

قوله: (باللام وقد) أي غالباً وقد يجرد لفظاً منهما معاً أو أحدهما فيقدران فيه كـ ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ﴾ [البروج:٤] فإنه جواب القسم في أول السورة حذفت منه اللام، وقد للطول كما في المغنى وهذا في الماضي المثبت المتصرف أما للنفي فسيأتي، وأما الجامد فيقترن باللام فقط نحو: والله لعسى زيد أن يقوم أو لنعم رجلاً زيداً لا لبس فلا تقترن بشيء كوالله ليس زيد قائم، فتأمل.

---

(١) صدر بيت وعجزه: «ولم ينجُ إلاَّ في الصِّفادِ يريدُ»، وهو من الطويل بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٩٢؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٥٢.

(٢) عجز بيت وصدره: «صَعْدَةٌ نابتةٌ في حائرٍ»، وهو من الرمل لكعب بن جعيل في الدرر ٥/ ٧٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٩٦.

(٣) عجز بيت وصدره: «يُثْنِي عَلَيْكَ وأنتَ أَهْلُ ثنائِه»، وهو من الكامل لعبد الله بن عنمة في خزانة الأدب ٩/ ٤١، ٤٢؛ والدرر ٥/ ٧٥.

كان جملة اسمية فبإنَّ واللام، أو اللام وحدها، أو بإنَّ وحدها، نحو: والله إنَّ زيداً لقائم ووالله لزيدٌ قائم ووالله إنَّ زيداً قائمٌ وإنْ كان جملة فعلية منفية فينفى بما أو لا أو إنْ، نحو: والله ما يقوم زيد، ولا يقوم زيد، وإنْ يَقُومُ زيد والاسمية؛ كذلك. فإذا اجتمع شرط وقسم حُذِفَ جوابُ المتأخِرِ منهما لدلالة جواب الأول عليه؛ فتقول: إنْ قَامَ زَيْدٌ والله يَقُمْ

قوله: **(فبأن واللام إلخ)** الأكثر اجتماعهما وندر تجردها منهما كقول أبي بكر في تشاجر بينه وبين عمر: والله أنا كنت أظلم منه. إلا أن استطال القسم فيحسن التجرد كما نقله الدماميني عن المصنف كقول ابن مسعود: والذي لا إله غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة.

قوله: **(نفي بما إلخ)** أي وجرد من اللام وجوباً سواء كان الفعل مضارعا كما مثله، أو ماضياً كآية: ﴿وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ﴾ [فاطر:٤١] أي ما أمسكهما ونحو: والله ما قام زيد أولا قام، وشذ النفي بلم أو لن كما شذَّ اقتران المنفي باللام.

قوله: **(والاسمية كذلك)** أي تنفى بما أو لا أو أن، وتجرد من اللام وما مر كله في القسم غير الاستعطافي أما هو فجوابه جملة إنشائية كقوله:

٤١٥ ـ بِرَبِّكَ هَلْ ضَمَمْتَ إليكَ لَيْلَى قُـبَـيْـلَ الـصُّـبْـحِ أو قَـبَّـلْـتَ فَـاهَـا[(١)]

وقوله:

٤١٦ ـ بعَيْنَيْكِ يا سَلمى ارْحَمِي ذا صَبَابةٍ[(٢)]

ولا يجاب بالإنشاء قَسَمٌ غيرُهُ.

قوله: **(فإذا اجتمع شرط وقسم)** أي ولو كان القسم مقدراً كما مر في: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام:١٢١].

قوله: **(حذف جواب المتأخر منهما)** يستثنى الشرط الامتناعي كلو ولولا فيتعين الاستغناء بجوابه عن جواب القسم وإن تأخر خلافاً لابن عصفور كقوله:

٤١٧ ـ * وَاللهِ لَـوْلا الله مـا اهْـتَـدَيْـنَـا[(٣)]

قال الدماميني: والحق أن لولا وجوابها جواب القسم، ولم يغنِ شيء عن شيء وهو مقتضى كلام التسهيل في باب القسم.

---

(١) البيت من الوافر، وهو للمجنون في ديوانه ٢٢٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٣.

(٢) وعجزه «أَبَى غَيْرَما يُرْضيكِ في السِّرِّ والجَهْرِ»، من الطويل، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ١/ ٥٨٤، وهمع الهوامع ٢/ ٤١.
والشاهد فيه مجيء القَسَم الطلبي مصدَّراً بفعله. وجاء جواب القَسَم الاستعطافي جملة إنشائية، وهذا واجب.

(٣) وعجزه: «ولا تَصدقْنَا ولا صَلَّيْنَا» من الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص ١٠٨؛ ولعامر بن الأكوع في المقاصد النحوية؛ وله أو لعبد الله في الدرر.

عَمْروٌ؛ فتحذف جوابَ القسم لدلالة جواب الشرط عليه، وتقول: والله إن يقم زيد ليَقُومَنَّ عمرو؛ فتحذف جوابَ الشرط لدلالة جواب القسم عليه.

٧٠٧ - وإنْ تَـوَالَـيَـا وَقَـبْـلُ ذُو خَـبَـرْ فَـالـشَّـرْط رَجِّـحْ، مُـطْـلـقـاً، بـلا حَـذَرْ

أي: إذا اجتمع الشرطُ وَالْقَسَمُ أجيبَ السابقُ منهما، وحُذِفَ جَوابُ المتأخر، هذا إذا لم يتقدم عليهما ذُو خَبَرٍ؛ فإن تقدم عليهما ذُو خَبَرٍ رُجِّحَ الشرطُ مطلقاً، أي: سواء كان متقدماً أو متأخراً؛ فيُجَابُ الشرط ويحذف جواب القسم؛ فتقول: زَيْدٌ إِنْ قَامَ واللَّهِ أُكْرِمْهُ وَزَيْدٌ واللَّهِ إِنْ قَامَ أُكْرِمْهُ.

٧٠٨ - وَرُبَّـمَـا رُجِّـحَ بَـعْـدَ قَـسَـم شَـرْطٌ بِـلا ذِي خَـبَـرٍ مُـقَـدَّم

أي: وقد جاء قليلاً ترجيحُ الشرطِ على القَسَمِ عند اجتماعهما وتَقَدُّمِ القَسَمِ، وإن لم يتقدم ذو خبر، ومنه قوله:

[٣٤٦] لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غُبِّ مَعْرَكَةٍ لا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ[1]

فَلامُ لئن مُوَطِّئَة لقسمٍ محذوفٍ. والتقدير: والله لئِنْ. وإِنْ شَرطٌ، وجوابُه لا تُلْفِنَا وهو

تنبيه: إذا تأخر القسم مقروناً بالفاء وجب جعل الجواب له، وجملة القسم جواب الشرط كإن قام زيد فوالله لأضربنه وأجاز ابن السراج جعل القسم المتأخر جواب الشرط ولو بلا فاء على تقديرها وهو ضعيف لأن حذفها خاص بالضرورة أشموني.

قوله: **(وقبل)** بالضم خبر مقدم عن ذو خبر أي ما يطلب خبراً من مبتدأ أو ناسخ.

قوله: **(وقد جاء قليلاً إلخ)** هذا مذهب الفراء كما في حواشي البيضاوي، ومنعه الجمهور وحملوا البيت على الضرورة أو أن اللام زائدة لا موطئة وانظر لِمَ لَمْ يجعل الشرط وجوابه جواب القسم كما مر في: لولا الله إلخ.

قوله: **(لئن منيت)** أي ابتليت وغِبُّ الشيء بكسر الغين المعجمة عاقبته، وخص غب المعركة لأنه مظنة الضعف والفتور بسبب ما كانوا فيه من القتال تنبيهاً على شدة شجاعتهم وعدم إهمالهم العدوّ في أي حالة، وننتفل بالفاء لا بالقاف أن نتبرأ وننفصل.

قوله: **(فلام لئن موطئة إلخ)** هو من قولهم: موضع وطيءٌ أي يسهل المشيء فيه فكأنها وطأت طريق القسم أي سهلت على السامع تفهم الجواب، وعرفوها بأنها اللام الداخلة عل أداة الشرط مطلقاً بعد قسم لفظي، أو مقدر لتؤذن بأن الجواب له لا للشرط، والغالب دخولها على

---

(١) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ص ١١٣؛ ولسان العرب مادة (تفل).

والشاهد فيه قوله: «لا تُلْفِنا» حيث جعله جواب الشرط مع تقدم القسم عليه فحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه.

مجزوم بحذف الياء، ولم يُجَب القسمُ، بل حذف جوابه لدلالة جواب الشرط عليه، ولو جاء على الكثير ـ وهو إجابة القسم لتقدُّمِهِ ـ لقيل: لا تُلْفِينَا، بإثبات الياء؛ لأنه مرفوع.

فصل لو

٧٠٩ ـ لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ، في مُضِيّ، وَيَقِلّ إِيلاؤهَا مُسْتَقْبَلاً، لٰكِنْ قُبِلْ

لو تستعمل استعمالين.

أحدهما: أن تكون مَصْدريّة، وعلامتها صحةُ وقُوعِ أنْ مَوْقِعَها نحو: وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زيدٌ أي: قيامُهُ، وقد سبق ذِكْرُهَا في باب الموصول.

أن وهي غير لام الجواب، ومن أطلق على هذه موطئة فقد تسمَّح وقال الزمخشري وغيره: لا يجب دخول الموطئة على الشرط وعلى هذا فهل يشترط دخولها على ما يشبهه كما الموصولة في آية: ﴿لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران:٨١] أولا كما الزائدة في آية: ﴿وإِنَّ كُلاً لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود:١١١] ظاهر المغنى الأول كذا في حواشي البيضاوي.

قوله: **(بإثبات الياء)** واحتمال أنه جواب القسم حذفت ياؤه للضرورة بعيد؛ والله أعلم.

فصل لو

قوله: **(استعمالين)** زاد غيره أربعة: العرض نحو: لو تنزل عندنا فتصيب خيراً، والتحضيض: لو تأمر فتطاع، والتقليل «تصدقوا ولو بظلف محرق» ذكره ابن هشام اللخمي فهي حينئذٍ حرف تقليل لا جواب له كالأولين لكن نظر فيه الدماميني بأن كل ما أورد شاهد على التقليل تصلح فيه شرطية بمعنى إن حذف جوابها، والتقليل مستفاد من المقام أي وإن كان التصدق بظلف فلا تتركوه. الرابع: التمني نحو: لو تأتينا فتحدثنا بالنصب قيل ومنه ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ [البقرة:١٦٧] أي رجعة إلى الدنيا ولذا نصب فنكون في جوابها لكن يحتمل أنه نصب لعطفه على الاسم الخالص وهو كرة ومذهب المصنف أن لو هذه هي المصدر به أغنت عن فعل التمني والأصل: وددت لو تأتيني إلخ فحذف وددت لإشعار لو به لكثرة مصاحبتها له فأشهدت ليت في الإشعار بالتمني فنصب جوابها كليت وإنما دخلت على أن المصدرية مع أن الحرف المصدري لا يدخل على مثله لأن التقدير لو ثبت أن لنا كرة فصلة لو محذوفة، وإن صلتها فاعل به فإن قلت: لو كانت هي المصدرية لوجب أن يطلبها عامل مثلها ولا عامل هنا قلت الظاهر أنها مفعول لفعل التمني الذي نابت عنه، والتقدير وددت إتيانك فتحديثك وددنا ثبوت كرة لنا فنكون وقال غير المصنف هي لو الشرطية أشربت معنى التمني أي فلا بد لها من جزاء كالشرط ولو مقدراً وقيل هي قسم برأسها فلا جزاء لها كما هي على قول المصنف ولا تسبك بمصدر بخلافها على قوله وعلى كل الأقوال قد يجيء لها جواب بمنصوب كليت، وقد لا يجيء.

قوله: **(مصدرية)** أي فترادف أن معنًى وسبكاً في إبقاء الماضي بعدها على مضيه،

الثاني: أن تكون شرطية، ولا يليها ـ غالباً ـ إلا ماضي معنى، ولهذا قال: لو حرفُ شرطٍ في مُضِيٍّ، وذلك نحو قولك: لو قامَ زيدٌ لَقُمْتُ وفسَّرها سيبويه بأنها حرفٌ لما كان سيقع لوقوع غيره، وفسَّرها غيره، بأنها حرف امتناع لامتناع، وهذه العبارة الأخيرة هي

وتخليص المضارع للاستقبال إلا أنها لا تنصب ولا بد أن يطلبها عامل كأن تكون فاعلاً كقولها ما كان ضرك لو مننت أي منّك أو مفعولاً نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَو يُعَمَّرُ﴾ [البقرة:٩٦] أو خبراً كقول الأعشى:

٤١٨ ـ وربَّما فاتَ قَوْماً جُلّ أَمْرِهِم مِنَ التأنّي وكان الحزم لو عجلوا[1]

والظاهر أنها لا تقع مبتدأ بخلاف أن وأكثر وقوعها بعد نحو ود وأحب وأكثرهم لم يثبت ورودها مصدرية بل هي في ذلك شرطية حذف جوابها مع مفعول يود أي يود أحدهم التعمير لو يعمر لسره وفيه تكلف لا يخفى ويشهد لثبتها ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا﴾ [القلم:٩] بنصب يدهنوا عطفاً على تدهن لأن معناه أن تدهن فهو من العطف على معنى، وقيل نصب في جواب ودُّوا لإشعاره بالتمني وفيه أن الجواب لا يكون إلا للإنشاء بالاستقراء وردوا خبر عن تمنّ حصل منهم فتأمل.

قوله: **(في مضي)** متعلق بشرط باعتبار تضمنه معنى الحصول إذ المراد به التعليق أي حرف لتعليق حصول مضمون الجزاء على حصول مضمون الشرط في الماضي فهو ظرف للحصولين، وكذا للتعليق النفساني لوجوب سبقه عليهما وأما التعليق بمعنى الإخبار بأن الجواب كان مربوطاً بالشرط ومعلقاً عليه في النفوس فهو حالي أي حال النطق بلولا في الماضي أفاده سم.

قوله: **(حرف لما كان سيقع)** وهو الجواب لوقوع أي عند وقوع غيره وهو الشرط أي لما كان في الماضي متوقع الوقوع عند وقوع غيره لكنه لم يقع لعدم وقوع الغير فالإتيان بكان للاحتراز عن إن فإنها لما يقع في المستقبل ومثلها إذا لكنها ليست حرفاً، والإتيان بالفعل المستقبل للاحتراز عن لما الوجودية فإنها لما وقع في الماضي لوقوع غيره وبالسين الدالة على التوقع للدلالة على أنه لم يقع الآن لضرورة توقعه كما لم يقع في الماضي فهي مصرحة بأن الجواب لم يكن وقع، ولا هو واقع الآن فمعنى عبارته أن لو تدل مطابقة على الثاني كان يحصل في الماضي عند حصول الأول، وتدل التزاماً على امتناع وقوع الثاني لأجل امتناع وقوع الأول لأن عدم اللازم يوجب عدم الملزوم في الدماميني ومنه يعلم أن عبارة سيبويه مساوية لعبارة من قال: حرف امتناع لامتناع كما نقله الشمني عن البدر بن مالك وإن أوهم صنيع الشرح خلافه وفي الهمع عن أبي حيان أن سيبويه نظر إلى منطوق لو وغيره إلى المفهوم اهـ

(١) البيت من البسيط، وهو للأعشى في شرح الأشموني ٣/ ٥٩٨، ومغني اللبيب ١/ ٢٦٥.

....

صبان وقول الدماميني: لأن عدم اللازم إلخ فيه نظر لأن الأول ليس لازما للثاني بل ملزوم له، وسبب كما هو مقتضى أول عبارته حيث جعل الثاني كان يحصل حصول الأول فالأول ملزوم لا لازم، وامتناع الملزوم لا يوجب امتناع اللازم كما سيأتي وعبارة سيبويه إنما تفيد أنَّ لو تدل التزاماً على امتناع الثاني من حيث ربطه بالأول الممتنع بمقتضاها من حيث أن الأول لازم لأن اللازم هوالثاني لا الأول فتأمل.

قوله: **(حرف امتناع لامتناع)** أي يفيد امتناع الجزاء لامتناع الشرط، وهذه عبارة الجمهور وظاهرها فاسد لاقتضائها كون الجواب ممتنعاً في كل موضع، وليس كذلك لأن الشرط سبب وملزوم والجواب مسبب ولازم، وانتفاء السبب والملزوم لا يوجب انتفاء المسبب، واللازم لجواز تعدد الأسباب فيوجد لسبب آخر وكذا يرد على مفهوم عبارة سيبويه المارة ولهذا قال في شرح الكافية العبارة الجيدة في لو أن يقال: حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه أي في الماضي فمجيء زيد محكوم بانتفائه بمقتضى لو، وبكونه يستلزم ثبوته ثبوت إكرامه في الماضي وهل هناك حينئذ إكرام آخر غير اللازم عن المجيء أولاً، لا يتعرض لذلك بل الأكثر امتناع الأول، والثاني معا اهـ إلا أن تؤول عبارة القوم وسيبويه بأن المراد فيهما أنها تدل على امتناع الجواب الناشىء عن فقد السبب، وهو الشرط لا على امتناعه مطلقاً أي أن جوابها ممتنع من حيث امتناع المعلق عليه، وقد يكون ثابتاً لسبب غيره لا أنه يستدل بامتناع الأول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ما ذكروا الحاصل لو تدل مطابقة على أنه كان يلزم من حصول شرطها حصول الجواب، ويلزمه انتفاء شرطها أبداً إذ لو كان حاصلاً لكان الجواب كذلك، ولم تكن للتعليق في الماضي بل للإيجاب فيه مثل لما لأن الثابت الحاصل لا يعلق وأما جوابها فلا يلزم امتناعه مطلقاً بل إذا لم يكن له سبب غير الشرط وهو الأكثر نحو: ﴿وَلَو شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾ [الأعراف:١٧٦] ﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمعِينَ﴾ [النحل:٩] فانتفاء الرفع، وهداية الجميع لا من ذات لو بل لأنه لا سبب لهما غير المشيئة المنفية بمقتضى لو وكذا لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً أما إذا كان له سبب غير الشرط فلا يلزم نفيه بل قد لا تدل على نفيه ولا ثبوته كلو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً لاحتمال وجوده من غير الشمس كالسراج ونفيه أصلاً وقد تدل على ثبوته قطعاً في جميع الأزمنة وذلك كما في المطول إذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه ذلك الجزاء، ونقيضه أليق فيلزم استمرار الجزاء مع وجود الشرط وعدمه لربطه بأبعد النقيضين سواء اختلفا نفياً وإثباتاً كآية: ﴿وَلَوْ أَنَّ ما فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ﴾ [لقمان:١٧] إلخ، ونحو لو لم تكرمني لأثنيت عليك، أو كانا مثبتين كلو أهنتني لأثنيت عليك أو منفيين كقول عمر: «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه»، فقد دلت فيه على أنه كان يلزم من حصول عدم الخوف في الماضي عدم المعصية لأن المتكلم فرض عدم الخوف، وجعله سبباً لذلك لتحققه مع ما يقتضي عدم العصيان كالمحبة أو الإجلال وإذا امتنع الشرط

المشهورة، والأولى الأصحُّ، وقد يقع بعدها ما هو مستقبل المعنى، وإليه أشار بقوله: ويقل إيلاؤها مستقبلاً ومنه قوله تعالى: ﴿وليخش الَّذِينَ لو تَرَكُوا مِنْ خلفهم ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خافُوا عليهم﴾ [النساء: ٩] وقوله:

[٣٤٧] وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الأَخْيَلِيَةَ سَلَّمَتْ عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ[١]

وهو عدم الخوف بمقتضى لو ثبت نقيضه وهو الخوف وهو أنسب وأليق باقتضاء عدم المعصية من الشرط نفسه فإذا يثبت عدم العصيان مطلقاً لأنه مع الخوف أولى، وأحق منه مع عدمه فتلخص أن لو قد ترد للاستمرار وهو ما ذكر، وقد ترد للترتيب الخارجي أي الدلالة على امتناع الثاني لامتناع الأول: كـ ﴿لَوْ شاءَ لَهَدَاكُمْ﴾ [الأنعام:١٤٩] وقد ترد للاستدلال العقلي أي الدلالة على امتناع الأول لامتناع الثاني عكس ما قبله كـ ﴿لو كَانَ فِيهِما آلِهَةٌ﴾ [الأنبياء:٢٢] إلخ فتفهم ذلك والله أعلم.

قوله: **(والأولى أصح)** قد علمت ما فيه.

قوله: **(ما هو مستقبل المعنى)** أي فترادف أن الشرطية في التعليق إلا أنها لا تجزم على المختار فما بعدها إن كان ماضي اللفظ صرفته للمستقبل كما مثله، أو مضارعا خلصته للاستقبال كقوله:

٤١٩ ـ ولو تَلْتَقي أصداؤُنا بعد موتِنا ومِنْ دونِ رَمْسَينا مِنَ الأَرْضِ سَبْسَبُ

لظَلَّ صَدَى صَوتي وإن كنتُ رِمَّةً لصوتِ صَدَى ليلى يهشُّ ويَطْرَبُ[٢]

أي وإن نلتقي، والرمس القبر، والسبسب كجعفر المفازة الواسعة، والرمة العظام البالية، ويهش أي يرتاح، وقيل لا تجيء للمستقبل أصلاً وما ورد من ذلك مؤولاً بالماضي، والحق أن ذلك وإن أمكن في الآية يجعل المعنى: لو علموا فيما مضى أنهم يتركون ذرية ضعافاً خافوا لا يمكن في جميع ما ورد كهذين البيتين، ونحو: ﴿وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة:٣٣، الصف:٩] ﴿وَلو أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الخَبِيثِ﴾ [المائدة:١٠٠] إلى غير ذلك مما هو كثير.

قوله: **(لو تركوا)** أي قاربوا أن يتركوا لأن الخطاب للأوصياء على الأطفال بحثِّهم على نصحهم والخوف الذي هو مضمون الجزاء إنما يقع قبل الترك لأنهم بعده أموات.

قوله: **(ولو أن ليلى إلخ)** سلمت خبر أن والواو في: ودوني حالية، والجندل الحجارة،

---

(١) البيتان من الطويل، وهما لتوبة بن الحمير في الأغاني ١١/ ٢٢٩؛ ولرؤبة في همع الهوامع ٢/ ٦٤؛ وليسا في ديوانه.

والشاهد فيهما وقوع «لو» للتعليق في المستقبل إلاَّ أنها لا تجزم.

(٢) البيتان من الطويل، وهما لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٩٣٨؛ وللمجنون في ديوانه ص ٣٩.

لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ البَشَاشَةِ، أوْ زَقَا إِلَيْهَا صَدًى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَائِحُ

٧١٠ ـ وَهي في الاختصاص بِالْفِعْلِ كإنْ لَكِنّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ

يعني أن لو الشَّرطيَّة تختصُّ بالفعل، فلا تدخل على الاسم كما أنَّ إنْ الشرطية كذلك، لكن تدخل لَوْ على أنَّ واسمها وخبرها، نحو: لو أنَّ زيداً قائمٌ لقُمتُ واختلف فيها، والحالةُ

والصفائح الحجارة العراض التي تكون على القبور وزقا بالزاي والقاف أي صاح، والظاهر أن أو عاطفة إما على أصلها أو بمعنى الواو وجعلها بمعنى إلى أن تكلُّفٌ، والصدى كالفتى ما تسمعه مثل صوتك في الخلاء والجبال ومن اللطائف ما حكي عن مجنون ليلي أنه لما مات وتزوّجت برجل من أقربائها مر بها على قبره فقال لها هذا قبر الكذاب فقالت: حاش الله أنه لم يكذب فقال: أليس هوالقائل: ولو أن ليلى إلخ فاستأذنته في السلام عليه فأذن لها فقالت: السلام عليك يا قتيل الغرام وحليف الوجد والهيام ففر الصدى من القبر فسقطت ميتة، ودفنت عنده فطلع من قبرهما شجرتان يلتف بعضهما على بعض فسبحان من حارت الأفكار في عظيم قدرته اهـ سندوبي.

قوله: **(وهي)** أي لو المذكورة في كلامه وهي الشرطية بقسميها، ومثلها المصدرية كما في التوضيح وشرحه ويظهر أن بقية أقسامها كذلك بل يتعين.

قوله: **(في الاختصاص)** متعلق بمتعلق الكاف أو بالكاف نفسها لما فيها من معنى التشبيه.

قوله: **(لكن لو إلخ)** لو اسم لكن، وإن مبتدأ خبره وقد تقترن، والجملة خبر لكن، وقد للتحقيق لا للتقليل لكثرة ذلك فيها كما في التوضيح.

قوله: **(فلا تدخل على الاسم)** محله إذا لم يكن معمولاً لمحذوف يفسره ما بعده وإلا دخلت عليه قليلاً كقوله:

٤٢٠ ـ أَخِلاَّيَ لَوْ غَيْرُ الحِمَامِ أصابَكم عَتِبْتُ وَلٰكِنْ ما عَلَى الدَّهرِ مَعْتَبُ[(١)]

أي لو أصابكم غير الحمام كما يحكى عن سيدنا عمر حين أراد الرجوع عن الشام لما بلغه أن بها طاعوناً فقال له أبو عبيدة: أفراراً من قدر الله؟ فقال: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة، نعم نفرُّ من قدر الله إلى قدر الله، أي لو قالها غيرك، والجواب محذوف أي لانتقمت منه، وكقول حاتم لما لطمته الجارية وهو أسير: لو ذات سوار لطمتني أي لو لطمتني حرة لهان عليّ لأن الإماء عندهم لا يلبسون السوار، ولا يختص ذلك بالضرورة والندور خلافاً لابن عصفور لقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ١٠٠] أي لو تملكون تملكون

---

(١) البيت من الطويل، وهو للغطمّش الضَّبِّي في شرح التصريح ٢/ ٢٥٩؛ ولسان العرب ١/ ٥٧.

هذه، فقيل: هي باقية على اختصاصها، وأنَّ وما دخلت عليه في موضع رفع فاعل بفعل محذوف، والتقدير: لو ثَبَتَ أن زيداً قائم لقمت أي: لو ثبت قيامُ زيدٍ، وقيل: زالت عن الاختصاص، وأنَّ وما دخلت عليه في موضع رفع مبتدأ، والخبرُ محذوفٌ، والتقدير: لو أنَّ زيداً قائمٌ ثابتٌ لقمتُ أي لو قِيَامُ زيدٍ ثابتٌ، وهذا مذهب سيبويه.

٧١١ ـ وَإِنْ مُضارِعٌ تَلاهَا صُرِفَا إلى المضيِّ نَحْوَ لَوْ يَفِي كَفَى

قد سَبَقَ أن لو هذه لا يليها ـ في الغالب ـ إلا ما كان ماضياً في المعنى، وذكر هنا أنه إن وقع بعدها مضارع فإنها تَقْلِبُ معناه إلى المضيِّ كقوله:

فحذف الفعل الأول اكتفاء بمفسره فانفصل الضمير ومنه: «التمس ولو خاتماً من حديد»[1] أي ولو كان الملتمَس خاتماً، وأما قوله:

٤٢١ ـ لو بِغَيْرِ المَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ كنتُ كالغَصانِ بالماءِ اعْتِصَاري[2]

أي نجاتي فقيل على ظاهره، وإن الجملة الاسمية وليتها شذوذاً، وجعله ابن خروف على إضمار كان الشأنية وقال السيرافي هو من الأول فحلقي فاعل بمحذوف يفسره شرق أي لو شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل أولاً، ثم الضمير المبتدأ فهي مختصة بالفعل لفظاً أو تقديراً.

قوله: **(فاعل بفعل محذوف)** أي كما هي كذلك بعد ما المصدرية اتفاقاً نحو: لا أكلمه ما أن في السماء أي ما ثبت أن إلخ ويرجحه أن فيه إبقاء لو على اختصاصها بالفعل وأوجب الزمخشري كون خبر إن حينئذٍ فعلاً ليكون عوضاً عن المحذوف مع أن وقوعه اسماً شائع جامداً كان كآية ﴿وَلَوْ أَنَّ ما فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقلامٌ﴾ [لقمان: ٢٧] أو مشتقاً كقول لبيد:

٤٢٢ ـ لو أنَّ حيّاً مُدْرِكُ الفَلاحِ أدْرَكَهُ مُلاعِبُ الرِّمَاحِ[3]

ومثله كثير.

قوله: **(وهذا مذهب سيبويه)** ظاهره رجوع الإشارة إلى كل من الابتداء وتقدير الخبر وهو خلاف ما في التوضيح وغيره من أن مذهبه كون أو وصلتها مبتدأ لا يحتاج الخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه ولعله قول ثان له.

قوله: **(أن لو هذه)** أي الشرطية بقسميها الامتناعية، والتي بمعنى أن واحترز بالغالب عن الثانية لأن التي تصرف المضارع إلى الماضي هي الامتناعية فقط كما مر.

---

(١) أخرجه السيوطي في الجامع الصغير ٢/ ٦٢، وأحمد بن حنبل في مسنده، وفي البخاري ومسلم وأبي داود.

(٢) البيت من الرمل، وهو لعدّي بن زيد في ديوانه ص ٩٣؛ ولسان العرب مادة (غصص) و(عصر).

(٣) الرجز للبيد بن ربيعة في ديوانه ص٣٣٣؛ ولسان العرب مادة (لعب).

[٣٤٨] رُهْبَانُ مَدْيَنَ والَّذِينَ عَهِدتُهُمْ يَبْكُونَ مِنْ حَذَرِ العَذَابِ قُعُودَا
لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلامَهَا خَرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعاً وَسُجُودَا[1]

ولا بد لِلَوْ هذه من جواب، وجوابُهَا إما فعلُ ماضٍ، أو مضارعٌ منفيّ بلم. وإذا كان جوابها مُثبتاً، فالأكثر اقترانه باللام، نحو: لو قام زيد لقام عمرو ويجوز حَذْفُها؛ فتقول: لو قام زيد قام عمرو. وإن كان منفياً بلم لم تصحبها اللام، فتقول: لو قام زيد لم يقم عمرو. وإن نفي بما فالأكثر تجرُّدُهُ من اللام، نحو: لو قام زيد ما قام عمرو ويجوز اقترانُه بها، نحو: لو قام زيد لما قام عمرو.

قوله: **(رهبان مدين)** بلدة بساحل بحر الطور، وجملة يبكون حال من هاء عهدتهم، وعزة اسم محبوبته، وصرح باسمها تلذذاً وتصحيحاً للوزن وإلا فحقها الإضمار كسابقة.

قوله: **(ولا بُدَّ للو هذه)** أي الشرطية بقسميها فخرج الزائدة لمجرد الوصل فلا تحتاج لجواب كزيد ولو كثر ماله بخيل كما مر في أن الوصلية، والجواب إما مذكور أو محذوف لدليل نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الجِبَالُ﴾ [الرعد:٣١] لخ تقديره والله أعلم: ما نفعهم وكقول عمر وحاتم المارين.

قوله: **(منفي بلم)** أي لا بغيرها لأنه يشترط في جوابها المضي لفظاً أو معنًى وهو هذا، والماضي إما مثبت أو منفي بخصوص ما ولا يجوز أن تجاب بغير الثلاثة، وأما قوله عليه الصلاة والسلام: «لو كان لي مثل أحد ذهباً ما يسرني أن لا يمر عليَّ ثلاثة وعندي منه شيء»[2] فهو على حذف كان أي ما كان يسرني فلا يراد أن المضارع المنفي بما مستقبل لفظاً ومعنًى، والظاهر أن لا في: أن لا يمر زائدة للتوكيد على حد: لئلا يعلم أهل الكتاب أي لأن يعلم قيل، وقد تجاب بجملة اسمية للدلالة على استمرار الجزاء نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا واتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ﴾ [البقرة:١٠٣] إلخ لأن بين الاسم والماضي تشابهاً من حيث قبول اللام، والأصح أن جملة لمثوبة إلخ مستأنفة فاللام للابتداء أو في جواب قسم مقدر لا في جواب لو بل هي في الوجهين للتمني لا تحتاج لجواب كما في التوضيح والتمني على سبيل الحكاية أي أنهم بحال يتمنى العارف بها إيمانهم تلهفاً عليهم، ويحتمل أنها شرطية حذف جوابها أي لأثيبوا.

قوله: **(مثبتاً)** أي ماضياً مثبتاً.

قوله: **(منفياً بلم)** أي مضارعاً منفياً بلم.

قوله: **(لم تصحبه اللام)** أي لأنها لا تصحب منفياً بغير ما، كما في التصريح لما يلزم فيه

---

(١) البيتان من الكامل، وهما لكثير عزّة في ديوانه ص ٤٤١؛ ولسان العرب مادة (علم).
والشاهد فيهما قوله: لو يسمعون. . . خرّوا» حيث دخلت لو الامتناعية على المضارع فأوّل بالماضي والتقدير: «لو سمعوا. . خرّوا».

(٢) رواه الإمام أحمد بن حنبل برقم (٧٤٧٨)، وأخرجه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه (٥/ ٤٢ـ ١١/ ٢٢٨).

أما ولولا ولوما

٧١٢ ـ أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ من شيء، وَفَا لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوباً ـ أُلِفَا

أمَّا: حرف تفصيلٍ، وهي قائمة مقامَ أداةِ الشرط، وفعل الشرط، ولهذا فسَّرها سيبويه

من ثقل اجتماع اللامين لابتداء غالب أدوات النفي باللام والله أعلم.

أمّا ولولا ولوما

قوله: **(أما كمهما إلخ)** المراد أنها نائبة عنهما وقائمة مقامهما كما في الشارح لا أنها بمعناهما جميعاً لأنها حرف فكيف تكون بمعنى اسم وفعل.

قوله: **(وفا إلخ)** كالاستدراك على ما قبله لما ستعرفه، وفا مبتدأ خبره جملة ألف، وألفه للإطلاق، ووجوباً حال من ضمير ألف الراجع للفاء، ولتلوٌ مفعوله إن بني للفاعل بزيادة اللام للتقوية وإلا تعلق بمحذوف حال من نائب فاعله أي ألف الفاء حال كونه مصاحباً لتالي تاليها وعلى هذا الإعراب فلا مسوغ للابتداء بفا لا أن تجعل الجملة حالاً لازمة من أما فيسوغ على حد:

٤٢٣ ـ سَرَيْنَا ونجمٌ قَدْ أضاءَ

ويمكن جعل قوله: لتلو صفة لفا فيسوغها أي وفا مصاحبة لتلوٌ تلوٌها ألف وجوباً فتأمل.

قوله: **(أما حرف تفصيل)** أي غالباً لا دائماً على المختار ومن غير الغالب أما زيد فمنطلق ومن التزم فيه التفصيل فقد تكلف بتقدير القسم الآخر، ومجمل يشملهما لكن قال الموضح في الحواشي: الحق أن ذلك لا يقال إلا عند التردد في شخصين نسباً أو أحدهما إلى الانطلاق فتقول: أما زيد فمنطلق أي وأما غيره فلا فهي على هذا للتفصيل اهـ تصريح والحق أن ذلك لا يتأتّى في كل المواضع إذ التزامه في نحو: أما بعد فأقول كذا لا يخفى تعسفه بتقدير المجمل والمقابل كان يقال: الازمان مختلفة أما بعد كذا فأقول وأما قبلها فلا ونقل حفيد العصام عن الزمخشري أن التفصيل إما لمجمل سابق، أو لمتعدد في الذهن يختار المتكلم منه ما يهمه، ويترك ما عداه ومنه: أما بعد فلا تقدير على هذا إلا أنه مخالف لأكثر النحاة اهـ. وإذا كانت للتفصيل فأما إن تكرر مع كل الأقسام كـ ﴿أمّا السفينة﴾ [الكهف: ٧٩] ﴿وأمَّا الغُلامُ﴾ [الكهف: ٨٠] إلخ أو يستغنى عن أحد القسمين بالآخر نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بالله واعْتَصَمُوا به﴾ [النساء: ١٧٥] إلخ أي وأما غيرهم فبضد ذلك أو بكلام يذكر في موضعه نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ [آل عمران: ٧] إلخ أي وأما الذين آمنوا فيكلون علمه إلى ربهم بدليل ﴿والرَّاسِخُونَ في العِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] إلخ.

قوله: **(مقام أداة الشرط)** أي دائماً فلا تفارقه كالتوكيد، ولذا قال الموضح: هي حرف شرط وتوكيد دائماً، وتفصيل غالباً وصريح الشارح أنها غير موضوعة للشرط بل نائبة عنه

بمهما يَكُ من شيء، والمذكور بعدها جوابُ الشرط، فلذلك لزمته الفاء، نحو أمَّا زيدٌ فمنْطَلِقٌ، والأصل: مهما يَكُ من شيء، فزيدٌ منطلقٌ فأنِيبَتْ أما مُنَابَ مهما يَكُ من شيء فصار

ومتضمنة معناه وهو ما صرح به غير واحد والدليل على شرطيتها لزوم الفاء بعدها، ولا تصلح للعطف إذ لا يعطف المبتدأ على خبره في نحو ما مر ولا الفعل على مفعوله في نحو: ﴿فأمَّا اليَتِيمَ فلا تَقْهَرْ﴾ [الضحى:٩] وهكذا ولا للزيادة لعدم الاستغناء عنها فتعينت للجزاء وكونها زائدة لازمة كالباء في أفعل به باطل لأن اللزوم لغير مقتض ينافي الزيادة بخلاف اللزوم في أفعل به فلرفع قبح إسناد صورة الأمر إلى الظاهر فإن قيل: لو كانت للشرط لتوقف جوابها على شرطها مع أنك تقول: إما علما فعالم ولا شك أنه عالم ذكرت العلم أم لا أجيب بأنه من إقامة السبب مقام المسبب أي مهما تذكر العلم فأنت محق لأنه عالم، ومثله كثير وأما كونها للتوكيد فقل من ذكره وقد أحكم الزمخشري شرحه بما حاصله أن جوابها لما كان معلقاً على المحقق، وهو وجود شيء في الدنيا بدليل تقديرها بمهما يكن من شيء أفادت تحققه ووقوعه لا محالة إذ ما دامت الدنيا لا تخلو عن وجود شيء فلا تذكر إلا عند قصد التحقيق.

قوله: **(ولهذا فسرها سيبويه إلخ)** قد يقال: هذا التفسير لا يدل إلا على نيابتها عن الأداة فقط، والفعل محذوف بعدها وإنما ذكره في التفسير لبيان ذلك المحذوف، ويؤيد ذلك المحذوف، ويؤيد ذلك قول ابن الحاجب أنهم التزموا حذف الفعل بعد أمَا، وأن يقع بينها وبين جوابها ما هو كالعوض من الفعل المحذوف، والصحيح أنه جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها لقصد العوضية وكراهة تلو الفاء أما اهـ صبان.

قوله: **(فلذلك لزمتها الفاء)** أي لكون المذكور بعدها جواب الشرط الذي نابت عنه لزمتها الفاء التي تدخل الجواب قضاء بحق ما حذف، وإبقاء لأثره في الجملة فلزوم الفاء إنما هو لنيابتها عن الأداة فقط لا عن فعل الشرط كما يقع في بعض العبارات لأنها لم تنب عنه كما مر ولو سلم فالفاء ليست له بل لنفس الأداة لأنها هي العاملة في الجواب على المختار فإن قلت الفاء لا تلزم في جواب الشرط إلا إذا لم يصلح لمباشرة الأداة كما مر فلمَ لزمت أما مطلقاً؟ أجيب بأنه لما كانت شرطيتها خفية لكونها بطريق النيابة جعل لزوم الفاء قرينة شرطيتها وقال الرضي: لأنها لما حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح عملها في الجزاء فلزمتها الفاء، وامتنع جزمه ولو مضارعاً.

قوله: **(والأصل مهما إلخ)** فمهما اسم شرط مبتدأ وفي خبره الخلاف السابق ويكن إما تامة ففاعلها ضمير مهما أو ناقصة فهو اسمها وخبرها محذوف أي موجوداً ومن شيء بيان لمهما للتعميم ودفع إرادة نوع بعينه، وقيل من زائدة، وشيء فاعل يكن، وحينئذ فرابط جملة الخبر بالمبتدأ إعادته بمعناه لأن مهما معناه شيء وإنما خص الجمهور ومهما بالتقدير لعدم مناسبة غيرها لأن أن للشك والشرط هنا محقق وأياً تستدعي زيادة المقدر للزومها الإضافة

أما فَزيدٌ منطلقٌ ثم أخرت الفاء إلى الخبر، فصار أما زيد فمنطلق، ولهذا قال: وَفَا، لتلو تلوها وُجوباً أُلِفَا.

٧١٣ ـ وَحَذْفُ ذِي الفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ، إذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

قد سبق أن هذه الفاء ملتزمة الذِّكر، وقد جاء حَذْفُها في الشعر، كقوله:

[٣٤٩] فأمَّا الْقِتَالُ لا قِتَالَ لَدَيْكُمُ وَلَكِنَّ سَيْراً في عِرَاضِ المَوَاكِبِ[١]

وغيرهما خاص بقبيل كالزمان في متى، والعاقل في من وغيره في ما والمراد هنا التعميم، ووجود شيء ما لكن هذا إنما يتم على القول بأن مهما أعم من ما لا على أنها بمعناها. وحكى المصرح عن بعضهم تقديرها بأن، لأنها أم الباب أي إن أردت معرفة حال زيد فهو ذاهب فحذفت أن وشرطها وأُنيبت أمّا منابهما.

قوله: **(ثم أخرت الفاء)** أي إصلاحاً للفظ لكراهته تلو الفاء وإما ولوجود صورة عاطف بلا معطوف عليه فزحلقوا الفاء عن موضعها وفصلوا بينهما بجزء من الجواب. وذلك واحد من ستة إما بالمبتدأ كمثال الشارح، أو بالخبر كأما في الدار فزيد، أو باسم منصوب بما بعد الفاء لفظاً ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ﴾ [الضحى:٩] أو محلاً ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى:١١] أو بمنصوب بمحذوف يفسره ما بعد الفاء ﴿وأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت:١٧] على نصب ثمود ويجب تقدير عامله بعد الفاء لئلا يكثر الفاصل بينها وبين أما، أو بظرف كأما اليوم فاضرب زيداً، والمختار عند المصنف أنه معمول للجواب لا لفعل الشرط المحذوف ولا لإما النائبة عنه ليكون المعلق عليه مطلقاً فيكون أبلغ في تحقق الجواب، ولا يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها إلا مع أما لكونها مزحلقة عن مكانها كما مر. السادس: بجملة الشرط دون جوابه ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ﴾ [الواقعة:٨٨] أي فجزاؤه روح[٢] فحذف جواب الشرط استغناء عنه بجواب أما لا العكس لئلا يجحف بها، ولأن قاعدة اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد أنه لأسبقهما فالفصل إما باسم واحد منه الموصول مع صلته، أو بما هو في حكمه كجملة الشرط لا بأكثر إلا بالجملة الدعائية إن تقدمها فاصل كأما اليوم رحمك الله فالأمر كذا. اهـ أشموني. والظاهر أن مثلها الجملة الاعتراضية كما سيأتي عن الهمع في آية ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران:١٠٦].

قوله: **(فأما القتال الخ)** مبتدأ خبره جملة: لا قتال لديكم، والرابط إعادة المبتدأ بلفظه، والشاهد فيه حذف الفاء مع عدم قول محذوف للضرورة. وقد يقال: يصح تقدير القول أي

---

(١) البيت من الطويل، وهو للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص ٤٥؛ والدرر ٥/ ١١٠. والشاهد فيه قوله: «لا قتال» حيث حذف الفاء من جواب «أمّا» لضرورة الوزن.

(٢) الرَّوحُ: طَيِّبُ الريح.

أي فلا قتال، وحُذِفَتْ في النثرِ أيضاً: بكثرة، وبقلة؛ فالكثرة عند حَذْفِ القول معها، كقوله عز وجل: ﴿فأمَّا الَّذِينَ اسودَّتْ وُجُوهُهُمْ أكَفَرْتُمْ بَعْدَ إيمانكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] أي فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم، والقليل: ما كان بخلافه، كقوله ﷺ: «أما بعدُ ما بالُ رِجالٍ يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله»(١) هكذا وقع في صحيح البخاري ما بال بحذف الفاء، والأصل: أما بعد فما بالُ رجالٍ فحذفت الفاء.

٧١٤ ـ لَـوْلا وَلَـوْ مـا يَـلْـزَمَـانِ الابْـتِـدَا إذَا امْـتِـنَـاعـاً بِـوُجُـودٍ عَـقَـدَا

للولا ولو ما استعمالان **أحدهما**: أن يكونا دالين على امتناع الشيء لوجود غيره، وهو المراد بقوله: إذا امتناعاً بوجود عَقَدَا، ويلزمان حينئذٍ الابتداء، فلا يدخلان إلا على المبتدأ،

فأقول: لا قتال لديكم، والرابط حينئذٍ ما مر، أو محذوف أي فيه أي في شأنه ولا شك في صحة الإخبار والمعنى حينئذٍ خلافاً لمن منعه. وقوله سيراً اسم لكن، وخبرها محذوف أي ولكن سيراً لديكم أو هو مصدر لمحذوف واسم لكن محذوف أي ولكنكم تسيرون سيراً أو عراض المواكب بكسر العين المهملة، وبالضاد المعجمة شقها وناحيتها.

قوله: **(لكثرة عند حذف القول معها)** ظاهرة تبعاً لمفهوم المتن أن حذفها حنيئذٍ كثير فيفيد جواز إبقائها مع حذف القول على قلة، وهو ظاهر الهمع، وصرح الأشموني كالتوضيح بوجوب حذفها مع القول استغناءً عنهما بالمقول، وحكى في الهمع قولاً بمنع حذفها ولو مع القول إلا للضرورة. وإن الجواب في الآية ﴿فَذُوقُوا﴾ [الأنعام: ٣٠] والأصل، فيقال لهم: ذوقوا فحذف القول، وانتقلت الفاء للمقول، وما بين الموصول والفاء اعتراض فتلخص في حذف الفاء مع القول ثلاثة أقوال.

قوله: **(ما بال رجال)** الأولى: في هذا عدم تخريجه على القليل لجواز تقديره فأقول: ما بال الخ. وأظهر منه قول عائشة أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً فإنه إخبار بشيء مضى لا يصح فيه تقدير القول.

قوله: **(إذا امتناعاً)** مفعول لعقد أي ربطاً امتناعاً لشيء بوجود غيره.

قوله: **(إلا على المبتدأ)** أي ولو ضميراً متصلاً كلولاه ولولاك فإنها وإن كانت في ذلك حرف جر لا يتعلق بشيء عند سيبويه لكن مجرورها في محل رفع بالابتداء وخبره محذوف وجوباً.

---

(١) أخرجه السيوطي في «الجامع الصغير وزيادته» برقم (١٣٥٦) ١/ ٢٨٨، وإنما بلفظ (أما بعد فما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرط الله أوثق وإنما الولاء لمن أعتق).

وكذلك أخرجه البخاري ومسلم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. عن عائشة.

ويكون الخبر بعدهما محذوفاً وجوباً، ولا بُدَّ لهما من جواب، فإن كان مُثبتاً قُرِنَ باللاّم، غالباً، وإن كان منفياً بما تجرَّد عنها غالباً، وإن كان منفياً بلم لم يقترن بها، نحو: لولا زيدٌ لأكرمتك، ولوما زيد لأكرمتك، ولوما زيد ما جاء عمرو، ولوما زيد لم يجيء عمرو، فزيد . في هذه المُثُل ونَحوِهَا . مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، والتقدير: لولا زيد موجود، وقد سبق ذكر هذه المسألة في باب الابتداء

٧١٥ ـ وَبِهِمَا التَّحضِيضَ مِزْ وَهَلاَّ، أَلاَّ، أَلا، وأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلا

أشار في هذا البيت إلى الاستعمال الثاني للولا ولوما، وهو الدلالة على التحضيض، ويختصان حينئذٍ بالفعل، نحو: لَوْلا ضَرَبْتَ زيداً، ولوما قَتَلْت بكراً فإن قصدت بهما التوبيخَ كان الفعلُ ماضياً، وإن قصدتَ بهما الحثَّ على الفعل كان مستقبلاً بمنزلة فعل الأمر، كقوله تعالى: ﴿فَلَوْلا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ ليتفقهُوا﴾ [التوبة: ١١٢] أي: لينفِرْ. وبقيةُ أدواتِ التحضيض حكمها كذلك، فتقول: هَلا ضَرَبْتَ زيداً، وألا فَعَلْتَ كذا وألا مخففة كألاّ مشددة.

قوله: (من جواب) أي كجواب لو في شروطه المارة، وقد يحذف لدليل نحو ﴿وَلَوْلا فَضْلُ الله عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ الله تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ١٠] أي لهلكتم.

قوله: (غالباً) من غيره في المثبت:

٤٢٤ ـ * لَوْلا زُهَيْرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُعْتَذِراً[١] *

وفي المنفي بما قوله:

٤٢٥ ـ لَوْلاَ رَجَاءُ لِقَاءِ الظَّاعِنِينَ لَمَا أَبْقَتْ نَوَاهُم لَنَا رُوحاً ولا جَسَدا[٢]

قوله: (وبهما الخ) معلق بمزْ أي ميِّز والتحضيض مفعوله، وهلا عطف على الهاء من بهما، أو مبتدأ حذف خبره أي كذلك، وإلا ألا عطف على هلا بحذف العاطف.

قوله: (فإن قصدت بهما التوبيخ) أي بلولا ولوما وكذا وإلا فإنها كلها ترد للتوبيخ أي اللوم على ترك الفعل، والتنديم أي الإيقاع في الندم، وحينئذٍ تختص بالماضي لفظاً نحو ﴿ولَوْلاَ جاؤوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور: ١٣] ﴿فلولا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾ [الأحقاف: ٢٨] ومنه: هلا التقدُّم، في البيت الآتي، أو تأويلاً كقوله: وإلا الكمي الخ أي لولا عددتم. وإنما قال تعدون لحكاية الحال اهـ أشموني.

قوله: (كان مستقبلاً) أي لفظاً كهلا تضرب زيداً أو معنًى كما مثله.

قوله: (وألا مخففاً) أي فيكون للتحضيض نحو ﴿ألا تقَاتِلُونَ قَوْماً نَكَثُوا﴾ [التوبة: ١٣] ولم يذكرها في التسهيل لأن أكثر مجيئها للعرض، وهو كالتحضيض إلا أنه طلب بلين لا بإزعاج

---

(١) لم نهتدِ إلى قائله.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٩٩.

٧١٦ ـ وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفْعلٍ مُضْمَرِ   عُلِّقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

قد سَبَق أن أدوات التحضيض تختَصُّ بالفعل، فلا تدخل على الاسم، وذكر في هذا البيت أنه قد يقع الاسمُ بعدها، ويكون مَعْمُولاً لفعل مُضْمر، أو لفعل مُؤَخّر عن الاسم؛ فالأول كقوله:

[٣٥٠] ـ الآن بعد فجاجتي تلحونني   هَلاّ التَّقَدُّمُ والْقُلُوبُ صِحَاحُ[١]

فالتقدمُ مرفوعٌ بفعل محذوف، تقديره: هَلاّ وُجِدَ التقدُّمُ، ومثلُه قولُه:

[٣٥١] ـ تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيب أفْضَلَ مَجْدِكُمْ   بَنِي ضَوْطَرَى، لَوْلاَ الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا[٢]

فالكميَّ: مفعولٌ بفعل محذوف، والتقدير: لولا تعدون الكَميَّ المقنَّعَ، والثاني كقولك: لولا زيداً ضربْتَ، فزيداً مفعول ضربت.

فيحتمل أنه ذكرها هنا لمشاركتها هلا في الاختصاص بالفعل لا في التحضيض فتكون أدواته أربعة فقط وهو المشهور، أو للإشارة إلى أنها قد تأتي له كالآية فتكون خمسة.

قوله: (بفعل مضمر) متعلق بعلق الواقع صفة لاسم، وقوله: أو بظاهر أي أو بفعل ظاهر، وقد يقع بعدها مبتدأ أو خبر فيكون الفعل المضمر كإن الشأنية نحو:

٤٢٦ ـ * فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُها[٣] *

قوله: (الأن بعد الخ) قبل بحذف الهمزة، ونقل حركتها اللام، ولعله الرواية. إلاالوزن صحيح مع الهمزة، واللجاجة من لج يلج كعلم يعلم، وتلحونني من لحيت الرجل إذا لمته. وقوله: والقلوب صحاح، أي خالية من الغضب عامرة بالود.

قوله: (تعدون عقر النِيب) بكسر النون حمع ناب وهي المسنة من النوق وبني منادي، وضوطرى بفتح الضاد المعجمة وسكون الواو وفتح الطاء والراء المهملتين المرأة الحمقاء، والكمي الشجاع المتكمي في سلاحه أي المتغطي به، والمقنع الذي على رأسه بيضة الحديد والله أعلم.

---

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ٦١٤؛ ومجالس ثعلب ١/ ٧٥.
والشاهد فيه قوله: «هلاّ التقدم» حيث رفع «التقدّم» بفعل مضمر تقديره: «كان» وذلك لأن التخصيص لا يدخل إلاّ على فعل.

(٢) البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ص ٩٠٧؛ ولسان العرب مادة (أما لا).
والشاهد فيه قوله: «لولا الكميَّ» حيث دخلت «لولا» التحضيضيَّة على الاسم، وهي مختصة بالفعل، فجُعل الاسم مفعولاً به لفعل محذوف.

(٣) عجز بيت وصدره: «وَنُبِّئْتُ ليلى أرسَلَتْ بشفاعةٍ إليَّ...»، وهو من الطويل للمجنون في ديوانه ص ١٥٤؛ ولإبراهيم الصولي في ديوانه ص ١٨٥؛ ولابن الدمينة في ملحق ديوانه ص ٢٠٦، وللمجنون أو لابن الدمينة أو للصمّة بن عبد الله القشيري في شرح شواهد المغني ١/ ٢٢١.

الإِخْبَارُ بالَّذِي، والألف واللاَّم

٧١٧ ـ مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بالَّذِي خَبَرْ ... عَنِ الَّذِي مُبْتَدأً قَبْلُ اسْتَقَرْ
٧١٨ ـ وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَةْ ... عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي التَّكْمِلَةْ
٧١٩ ـ نَحْوُ: الَّذِي ضَرَبْتُهُ زيدٌ؛ فَذَا ... ضَرَبْتُ زَيْداً كَانَ، فَاذرِ المَأْخَذَا

هذا الباب وضعه النحويون لامتحان الطالب وَتَدْرِيبه، كما وضعوا باب التمرين في

الإخبار بالذي والألف واللام

قوله: **(ما قيل الخ)** ما موصول مبتدأ خبره لفظ خبر، وجملة قيل أخبر صلته، والعائد الهاء في عنه، والذي مقصود لفظه أولاً وثانياً فلا صلة له ومبتدأ حال من الذي الثاني، وقيل بالضم متعلق باستقر وهو حال ثانية. إما مترادفة أو متداخلة.

قوله: **(وما سواهما)** أي سوى الاسم الذي قيل: أخبر عنه، وسوى لفظ الذي من بقية الجملة.

قوله: **(خلف معطي التكملة)** هو الضمير الذي يخلف الاسم المطلوب الإخبار عنه. وهذا الاسم هو معطي التكملة أي يكمل به الكلام بعد صوغ التركيب فإنه يصير خبراً بعد أن كان مفعولاً مثلاً.

قوله: **(لامتحان الطالب)** أي فيسمى باب الامتحان، وبعضهم يسميه باب السبك أي سبك كلام من آخر، وكثيراً إما يصاغ هذا التركيب ابتداء لغير ذلك كتقوّي الحكم لأن فيه إسنادين إلى الضمير، وإلى الظاهر، أو القصر في نحو الذي قام زيد رداً على من اعتقد خلافه أو شركته، أو تشويق السامع كقول واصف ناقة صالح:

٤٢٧ ـ وَالَّذِي حَارَتِ البَرِيَّةُ فِيهِ ... حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادِ[1]

قوله: **(كما وضعوا باب التمرين)** هوالسمى بباب الأبنية وضعوه لامتحان الطالب في التصريف كأن يقال كيف تبني من قرأ مثل جعفر فلا يحسنه إلا من برع فيه كما لا يحسن الجواب هنا إلا البارع في العربية لابتنائه على جميع أبوابها وجواب ذلك: قَرْأَى كَسَكْرَى، وأصله قرأأ بهمزتين كجعفر قلبت الثانية ياءً ثم ألفاً لما سيأتي في الإبدال. قال أبو علي الفارسي: سألت ابن خالويه بالشام عن مسألة فما عرف السؤال، وقد أعدته ثلاثاً وهي كيف تبني من وأى مثل كوكب على لغة من قرأ أفلح بالنقل، ثم تجمعه بالواو والنون ثم تضيفه لنفسك؟ وجوابها أن أصله ووأى كوكب قلبت الياء ألفاً لتحركها، وفتح ما قبلها فصار ووأى كسكرى، ثم حذفت الهمزة لنقل حركتها إلى الواو الساكنة قبلها فصار ووى كفتى فاجتمع

---

(١) لم نهتدِ إلى قائله.

التصريف لذلك فإذا قيل لك: أخبر عن اسم من الأسماء بالذي، فظاهرُ هذا اللفظ أنك تجعل الذي خبراً عن ذلك الاسم، لكن الأمر ليس كذلك، بل المجعول خبراً هو ذلك الاسم، والمخبر عنه إنما هو الذي كما سَتعرفه، فقيل: إن الباء في بالذي بمعنى عن فكأنه قيل: أخبر عن الذي.

والمقصود أنه إذا قيل لك ذلك، فجيء بالذي، واجعلهُ مبتدأ، واجعل ذلك الاسم خبراً عن الذي، وَخُذِ الجملة التي كان فيها ذلك الاسم فَوَسِّطْهَا بين الذي وبين خبره، وهو ذلك الاسْمُ، واجعل الجملةَ صِلَةَ الذي، واجعل العَائِدَ على الذي الموصول ضميراً، تجعله عوضاً عن ذلك الاسم الذي صَيَّرته خبراً.

فإذا قيل لك: أخبر عن زيد من قولك ضَرَبْتُ زَيْداً، فتقول: الذي ضربته زيد، فالذي: مبتدأ، وزيد: خَبَرُه، وضربته: صلة الذي، والهاء في ضربته خَلَف عن زيد الذي جعلته خبراً، وهي عائدة على الذي.

واوان أول الكلمة، قلبت الأولى همزة فصار أوى فإذا جمعته قلت أوون بحذف الألف آخره لسكونها مع واو الجمع كما في مصطفون فإذا أضفته لنفسك قلت أوي بحذف النون للإضافة، وقلب واو الجمع ياء لاجتماعهما ساكنة مع الياء اهـ صبان.

قوله: **(بمعنى عن)** أي وعنه بمعنى به أي أخبر عن الذي بذلك الاسم بسبب التعبير عنه بالذي وللاستعانة أي أخبر متوصلاً إلى هذا الإخبار بالذي.

قوله: **(فجيء بالذي الخ)** حاصله خمسة: إعمال الابتداء بالذي، وتأخير ذلك الاسم ورفعه على الخبرية، وجعل ما بينهما صلة الذي وأن تجعل في المكان الذي كان فيه الاسم ضميراً مطابقاً له في معناه وإعرابه وكذا مطابقاً للموصول لأنه عائده، ويلزم كونه غائباً وإن كان خلفاً عن ضمير متكلم أو مخاطب لأن الموصول في حكم الغائب فإذا قيل: أخبر عن التاء من: ضربت زيداً قلت: الذي ضرب زيداً أنا فعملت ما ذكر من الأعمال إلا أن التاء إذا أخرت لا يمكن النطق بها مع كونها ضميراً متصلاً فلذا جيء بأنا بدلها، والضمير الخلف عنها مستتر في ضرب، أو عن بكر من: ضرب زيد بكراً قلت: الذي ضربه زيد بكر فهاء ضربه خلف قدمت على الفاعل مع أن بكراً كان مؤخراً لامتناع فصل الضمير مع إمكان اتصاله، ويجوز حذفها عائد منصوب بفعل أو عن زيد من زيد أبوك قلت: الذي هو أبوك زيد، أو عن أبوك قلت: الذي زيد هو أبوك فتجعل هو مكان ذلك الاسم تقدم أو تأخر وعن زيد من: جاء زيد وبكر قلت: الذي جاء هو وبكر زيد بتوكيد الخلف المستتر في جاء ليصح العطف عليه، أو عن زيد من: مررت بزيد وبكر قلت: الذي مررت به وببكر زيد بإعادة الجار في المعطوف على الضمير الخلف عند غير المصنف أو عن رغبة من: جئت رغبة فيك قلت: التي جئت لها رغبة فيك فتجر خلف المفعول له باللام لأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها، أو عن يوم

٧٢٠ ـ وَبِالَّلذَيْنِ وَالَّذِينَ وَالَّتِي أَخْبِرْ مُرَاعِياً وِفَاقَ المُثْبِتِ

أي: إذا كان الاسم ـ الذي قيل لك أخبر عنه ـ مثنى فجيء بالموصول مثنى كاللّذَيْنِ، وإن كان مجموعاً فجيء به كذلك كالذِينَ، وإن كان مؤنثاً فجيء به كذلك كالتي والحاصِلُ أنه لا بد من مطابقة الموصول للاسم المخبر عنه به، لأنه خبر عنه، ولا بد من مطابقة الخبر للمخبر عنه: إن مفرداً فمفرد، وإن مثنى فمثنى، وإن مجموعاً فمجموع، وإن مذكراً فمذكر، وإن مؤنثاً فمؤنث.

فإذا قيل لك: أخبر عن الزَّيْدَيْنِ من ضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ قلت اللّذان ضربتهما الزَّيدَانِ وإذا قيل: أخبر عن الزَّيدِينَ من ضَرَبْت الزَّيدين قلت: الَّذين ضَرَبْتُهُمْ الزَّيدُونَ وإذا قيل: أخبر عن هِنْدٍ من ضَرَبْتُ هِنداً قلت: الَّتي ضَرَبْتُها هِنْدٌ.

٧٢١ ـ قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أُخْبِرَ عَنْهُ هَهُنَا قَدْ حُتِمَا

٧٢٢ ـ كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيِّ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ، فَرَاعِ مَا رَعَوْا

يُشْتَرط في الاسم المخبر عنه بالذي شروط:

الجمعة من صمت يوم الجمعة قلت: الذي صمت فيه يوم الجمعة فجاء الخلف بفي لما ذكر وقس على ذلك.

قوله: **(وباللذين الخ)** أي وكذا اللتين واللاتي، واللائي والألى لا بغير ذلك من الموصولات ولو قال وبفروع الذي نحو التي لوفىٰ بذلك.

قوله: **(إذا كان الاسم الموصول)** كذا في نسخ، والصواب حذف الموصول.

قوله: **(المخبر عنه به)** أي بالموصول أي بسببه على ما تقدم وقوله: لأنه أي الاسم خبر عنه أي عن الموصول.

قوله: **(قبول الخ)** شروع في شروط الاسم المخبر عنه بعد أن بيَّن كيفية الإخبار، وهذا الباب منحصر في هذين الطرفين.

قوله: **(قد حتما)** خبر عن قبول فألفه للإطلاق لا للتثنية لأن الضمير للمضاف لا للمضاف إليه.

قوله: **(وكذا الغنى)** بالقصر أي الاستغناء أما الممدود فهو التغني بالألحان، وهو مبتدأ خبره شرط لا العكس لأنه نكرة فلا يخبر عنه بالمعرفة، وكذا حال من الضمير في شرط لتأويله بمشروط أي حال كونه مثل ذلك القبول في التحتم.

قوله: **(يشترط في الاسم الخ)** أفاد أنه لا دخل في هذا الباب للفعل، ولا للحرف إلا إذا قصد لفظهما كضرب من ضرب فعل ماض فتقول: الذي هو فعل ماض ضرب.

أحدها: أن يكون قابلاً للتأخير، فلا يخبر بالذي عمّا له صَدْرُ الكلام، كأسماء الشرط والاستفهام، نحو: مَنْ، وما.

الثاني: أن يكون قابلاً للتعريف، فلا يخبر عن الحال والتمييز.

الثالث: أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بأجنبيّ، فلا يخبر عن الضمير الرابط للجملة الواقعة خبراً، كالهاء في زيدٌ ضَرَبْتُهُ.

قوله: **(قابلاً للتأخير)** أي بنفسه أو بدله كما مر في التاء من: ضربت زيداً.

قوله: **(عمّا له صدر الكلام)** أي لأن الخبر هنا واجب التأخير عند الجمهور، فتفوته الصدارة، ومثله ضمير الفصل على أنه اسم لئلا يفوته لزوم التوسط، وأجاز المبرد وابن عصفور تقديم الخبر هنا فعليه يخبر عمّا له الصدر مع تقدمه فلو قيل: أخبر عن: أيهم من أيهم قائم قلت: أيهم الذي هو قائم على أن أيهم خبر مقدم عن الذي، أو عن من في من تضرب أضرب قلت: من الذي تضربه أضرب فهاء تضربه خلف عن من في إعرابها لأنها كانت مفعولاً مقدماً أُخرت لاتصالها بالفعل، ويجوز حذفها لأنها عائد منصوب بالفعل.

قوله: **(كأسماء الشرط الخ)** أي وكم الخبرية وما التعجبية وغير ذلك مما يلزم الصدر.

قوله: **(عن الحال والتمييز)** أي للزومهما التنكير فلا يخلفهما الضمير فلا يجوز في: جاء زيد راكباً وطاب نفساً أن تقول: الذي جاء زيد إياه وراكب وطاب إياه نفس.

قوله: **(فلا يخبر عن الضمير الخ)** مثله غيره مما يحتاج للربط كاسم الإشارة في ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراب:٢٦] والاسم الظاهر في:

٤٢٨ ـ * وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ الله أَطْمَعُ(١) *

فلا يقال: الذي لباس التقوى هو خير ذلك، ولا الذي في رحمته أطمع الله للمانع الآتي، وكذا الأسماء الواقعة في الأمثال كالكلاب على البقر لعدم الغنى عنها بأجنبي إذ الأمثال لا تغير ألفاظها

قوله: **(كالهاء في زيد ضربته)** أي لعدم الغنى عنها بالأجنبي كزيد وعمرو، لأنك تقول في الإخبار عنها: الذي زيد ضربته هو فتفصلها مؤخرة وهاء ضربته الآن خلف عنها، ويجب في الخلف عوده على الموصول كما مر. فتبقى حينئذٍ جملة الخبر عن زيد بلا رابط. فإن جعلتها رابطاً انخرمت قاعدة الباب وبقي الموصول بلا عائد.

---

(١) عجز بيت وصدره: «فيا رَبّ ليلى أَنْتَ في كُلّ مَوْطِنٍ»، وهو من الطويل للمجنون في الدرر ١/٢٨٦؛ وليس في ديوانه.

الرابع: أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بمضمر، فلا يخبرُ عن الموصوف دون صفته، ولا عن المضاف دون المضاف إليه، فلا تخبر عن رجل وَحْدَه، من قولك ضَرَبْتُ رجلاً ظريفاً فلا تقول: الذي ضربته ظريفاً رجل، لأنك لو أخبرت عنه لوضعت مكانه ضميراً، وحينئذٍ يلزم وصف الضمير، والضمير لا يُوصَفُ، ولا يُوصَفُ به، فلو أخبرت عن الموصوف مع صفته جاز ذلك؛ لانتفاء هذا المحذور، كقوله: الذي ضَرَبْتُهُ رَجُلٌ ظَرِيفٌ. وكذلك لا تخبر عن المضاف وَحْدَه؛ فلا تخبر عن غلام وحْدَه من: ضربت غلامَ زيدٍ، لأنك تضع مكانه ضميراً

قوله: **(الرابع الخ)** هذا الشرط يغني عن الثاني إذ الإضمار تعريف، وزيادة وقد نبه في شرح الكافية على أن ذكر الثاني زيادة بيان، وقد ظهر أن أو في قوله: أو بمضمر بمعنى الواو لأنه شرط مستقل غير الغنى بالأجنبي، وأن الشروط في كلامه ثلاثة فقط لأن الثاني مكرر وبقي منها أن لا يكون الاسم ملازماً للنفي كديار، ولا لغير الرفع كسبحان، والظرف غير المتصرف كعند لتعذر جعله خبراً، ولا في جملة إنشائية كزيد من أين زيد لأنها لا تصلح لجعلها صلة، وأن يكون فيه فائدة بخلاف ثواني الأعلام كبكر من أبي بكر إذ لا يمكن أن يكون خبراً عن شيء، وأن يكون بعض جملة واحدة، أو في حكم الواحدة كالشرط وجوابه في: إن قام زيد قمت، فتقول: الذي إن قام قمت زيد، وكالمتعاطفين بالفاء في: قام زيد فقعد عمرو فتقول: الذي قام فقعد عمرو زيد لأن ما في الفاء من التسبب جعل الجملتين كالشرط والجزاء.

قوله: **(بمضمر)** أي يعود على ما قبله ليصح كونه عائد الموصول فلا يخبر عن مجرور رب في: رب رجل لقيته لأن الضمير المجرور بها لا يعود إلا لما بعده كضمير الشأن، وكذا لا يخبر عن مجرور ما يختص بالظاهر كحتى ومذ لأنه لا يخلفه الضمير، ولا عن الأسماء العاملة عمل الفعل كاسم الفاعل والمفعول والمصدر واسم الفعل لأن الضمير لا يعمل عملها فلا يخلفها.

قوله: **(فلا يخبر عن الموصوف الخ)** أي ولا عن الصفة وحدها كما يشير له قول الشارح: لأن الضمير لا يوصف، ولا يوصف به ومثلهما الموصول وحده، وصلته وحدها لكونهما شيئاً واحداً يجوز عنهما معاً ففي: جاء الذي قام تقول: الذي جاء الذي قام فتجعل خلفه ضميراً مستتراً في جاء، وهكذا الظرف غير المتصرف والجار والمجرور مع متعلقهما فلا يخبر عن أحدهما وحده لأن الضمير لا يتعلق بشيء، ولا يتعلق به شيء أما الظرف المتصرف فيخبر عنه وحده ويجر خلفه بفي كما مر مثاله. بقي ما إذا كان المتعلق واجب الحذف كزيد في الدار أو عندك، فهل يصح الإخبار عن مجموعهما كأن تقول: الذي زيد هو كائن عندك بذكر المتعلق أو يبقى على حذفه أو يمتنع أصلاً فليحرر.

قوله: **(عن المضاف الخ)** أي بخلاف المضاف إليه فيخبر عنه وحده كالمجرور بدون جاره ففي نحو: سر أبا زيد قرب من بكر الكريم يصح الإخبار عن زيد وحده بقولك: الذي

كما تقرر، والضمير لا يُضَافُ، فلو أخبرت عنه مع المضاف إليه جاز ذلك؛ لانتفاء المانع فتقول: الذي ضربته غُلامُ زيدٍ.

٧٢٣ ـ وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلْ عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا

٧٢٤ ـ إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لأَلْ كَصَوْغِ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللَّهُ الْبَطَلْ

يُخْبَر بالذي عن الاسم الواقع في جملة اسمية أو فعلية، فتقول في الإخبار عن زيد من قولك: زيد قائم: الذي هو قائم زيد، وتقول: في الإخبار عن زيد من قولك: ضربت زيداً. الذي ضربته زيد. ولا يخبر بالألف واللام عن الاسم، إلا إذا كان واقعاً في جملة فعلية، وكان ذلك الفعل، مما يصح أن يُصَاغ منه صلة الألف واللام كاسم الفاعل واسم المفعول. ولا يخبر بالألف واللام عن الاسم الواقع في جملة اسمية، ولا عن الاسم الواقع في جملة فعلية فعلُها غير مُتصَرِّفٍ: كالرجل من قولك: نِعْمَ الرجلُ إذ لا يصح أن يستعمل من نعم صلة الألف واللام. وتخبر عن الاسم الكريم من قولك: وقى الله البَطَلَ فتقول: الْوَاقِي البَطَلَ اللَّهُ وتخبر أيضاً عن البطل فتقول: الواقيهِ الله البطلُ.

٧٢٥ ـ وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ أَلْ ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ وَانْفَصَلْ

سرَّ أباه قرب من بكر الكريم زيد، ويمتنع عن كل من الباقي وحده لأن الأب مضاف وبكر موصوف والكريم صفة، والقرب متعلق الجار فلا يخلفه الضمير وحده، وكذا مجموع الجار والمجرور نعم تخبر عنهما معاً فتقول: الذي سر أبا زيد قرب من بكر الكريم ففي سر ضمير مستتر هو الخلف كما تخبر عن المضاف مع المضاف إليه كالذي سره قرب من بكر الكريم أبو زيد وعن بكر مع صفته كالذي سر أبا زيد قرب منه بكر الكريم، وفي هذا الإخبار عن المجرور بدون جاره.

قوله: **(عن بعض ما)** أي بعض تركيب يكون فعله مقدماً أي على سائر أجزائه لا مطلقاً بأن تكون الجملة الفعلية، ولم يتقدم على الفعل شيء من أجزائها فلا يخبر بأل في: زيداً ضربت، لأنه يجب الترتيب في وضع أجزاء الجملة فيلزم حينئذٍ الفصل بين أل وصلتها أعني الوصف المصوغ من الفعل.

قوله: **(كصوغ واق)** الظاهر أنه خبر لمحذوف أي وذلك كصوغ واق لأنه مثال لما مر، وليس فيه إشارة لشرط زائد حتى يجعل صفة لمصدر محذوف أي صوغاً كصوغ واق.

قوله: **(إلا إذا كان الخ)** أي يشترط زيادة على ما مر أربعة شروط: فعلية الجملة، وتقدم فعلها، وتصرفه، وإثباته وأشار المصنف لهذين بقوله: إن صح الخ لأن صلة أل لا تصاغ من جامد ولا منفي.

قوله: **(الواقيه الله)** وذكر الهاء واجب لأن عائد أل لا يحذف إلا ضرورة.

الوصفُ الواقعُ صِلَةً لأل، إن رفع ضميراً: فإما أن يكون عائداً على الألف واللام، أو على غيرها؛ فإن كان عائداً عليها استتر، وإن كان عائداً على غيرها انْفَصَل. فإن قلت: بَلّغْتُ مِنَ الزَّيْدَيْنِ إلى العَمْرِينَ رسالةً فإن أخبرت عن التاء في بَلّغتُ قلت: المبلغ مِنَ الزيْدَيْنِ إلى العَمْرِينَ رسالةً أنا، ففي المبلغ ضمير عائد على الألف واللام، فيجب استتاره.

وإن أخبرت عن الزيْدَيْنِ من المثال المذكور قلت: المبلّغُ أنا منهما إلى العَمْرِين رسالةَ الزَّيْدَانِ. فأنا: مرفوع بالمبلغ وليس عائداً على الألف واللام؛ لأن المراد بالألف واللام هنا مُثَنًى، وهو المخبَرُ عنه، فيجب إبراز الضمير. وإن أخبرت عن الْعَمْرِينَ من المثال المذكور، قلت: المبلّغُ أنا من الزَّيدينِ إليهم رسالةَ العَمْرُونَ، فيجب إبراز الضمير، كما تقدم.

وَكَذَا يَجِبُ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ إذَا أَخْبَرْتَ عَنْ «رِسَالَة» مِنْ المِثَالِ المَذْكُورِ، لأَنَّ المُرَادَ بالألِفِ واللاَّم هُنَا الرِّسَالَةُ، وَالمُرَادُ بالضَّمِيرِ الَّذِي تَرْفَعُهُ صِلَةُ أَلْ المُتَكَلِّمُ، فَتَقُولَ: «الْمُبلِّغُهَا أَنَا مِنَ الزَّيْدَيْنِ إِلَى العَمْرِينَ رِسَالَةٌ».

العدد

٧٢٦ ـ ثَلاَثَةً بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشَرَةْ فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَةْ

قوله: **(فيجب إبراز الضمير)** أي لجريان الصلة على غير ما هي له والله أعلم.

العدد

هو ما وضع لكمية الآحاد، ومن خواصه مساواته لنصف مجموع حاشيتيه المتقابلتين، ومعنى التقابل أن تزيد العليا عليه بقدر نقص السفلى عنه كالأربعة فإن حاشيتيها إما خمسة وثلاثة أو ستة واثنان أو سبعة وواحد. ونصف مجموع كل متقابلين من ذلك أربعة، ومن ثم قيل: الواحد ليس بعد لأنه ليس له حاشية سفلى، وقيل عدد لوقوعه في جوابكم. وإذا أريد بالحاشية ما يعم الصحيح والكسر دخل الواحد لأن له حاشية سفلى تنقص عنه بقدر ما تزيد العليا عليه من الكسر، ولا تختص بالنصف خلافاً لمن توهمه كعشر مع واحد وتسعة أعشار. فإن العشر ينقص عنه بقدر الزيادة العليا عليه فهما متقابلتان، ونصف مجموعهما واحد، والمراد هنا الألفاظ الدالة على المعدود.

قوله: **(ثلاثة)** مفعول مقدم لقل بتضمينه معنى اذكر أو مبتدأ خبره قل بحذف الرابط أي قلها، وبالتاء حال منه لقصد لفظه أو نعته، وللعشرة متعلق بقل.

قوله: **(ما آحاده الخ)** أي معدود آحاده مذكرة فالعبرة بتذكير الواحد وتأنيثه. وإن كان الجمع بخلاف ذلك فتقول ثلاثة حمامات بالتاء على المختار، وثلاث هنود بلا تاء تبعاً للتذكير المفرد وتأنيثه هذا في الجمع، واسم الجنس فالعبرة بهما أنفسهما لا بواحد هما تقول ثلاثة من

٧٢٧ ـ في الضِّدِّ جَرِّدْ، والمميِّزَ اجْرُرِ جَمْعاً بِلَفْظِ قِلَّةٍ في الأكْثَرِ

تثبت التاء في ثلاثة، وأربعة، وما بعدهما إلى عشرة، إن كان المعدُودُ بهما مذكراً، وتسقط إن كان مؤنثاً، ويُضَاف إلى جَمعٍ، نحو: عندي ثَلاثَةُ رِجَال، وأرْبَعُ نساءٍ وهكذا إلى عشرة.

القوم والغنم بالتاء لتذكيرهما وثلاث من الإبل، والنخل بلا تاء لتأنيثهما وثلاث من البقر بالتاء، وعدمها لأن البقر يذكر ويؤنث.

قوله: (في الضد جرد) أي مع تسكين عشرة قال تعالى: ﴿وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ٢] قوله: (في ثلاثة الخ) الأولى قول الموضح في ثلاثة عشرة وما بينهما لنصه على دخول العشرة، وإنما لحقت التاء هذه الأعداد لأنها أسماء جموع كزمرة وفرقة وأمة فحقها أن تؤنث كنظائرها فاستصحب ذلك مع المذكر لسبق رتبته، ثم حذفت مع المؤنث فرقاً بينهما تصريح، وخرج بها واحد واثنان فلا يجري فيهما ذلك ولا يضافان إلى المعدود فلا يقال: واحد رجل، ولا اثنا رجلين كما يقال: ثلاثة رجال لأن اللفظ الثاني فيهما يغني عن الأول في إفادة الوحدة والزوجية، ويزيد عليه بإفادة جنس المعدود فجمعه معه لغو بلا فائدة.

قوله: (إن كان مؤنثاً) أي ولو مجازاً وكذا المذكر كسبع ليال، وثمانية أيام، ومحل وجوب هذه القاعدة إذا ذكر المعدود بعد اسم العدد كما مثله فلو قدم وجعل اسم العدد صفة له جاز اجراؤها، وتركها كما لو حذف تقول: مسائل تسع ورجال تسعة، وبالعكس كما نقله الإمام النووي عن النحاة فاحفظها فإنها عزيزة النقل، كذا نقل عن شرح الكافية للسيد الصفوي. وقوله: كما لو حذف، أي المعدود مع قصده في المعنى فيجوز حذف التاء من المذكر كحديث «وأتبعه ستاً من شوال»[1] وإثباتها في المؤنث كعندي ثلاثة وتريد نسوة لكن نقل الإسقاطي عن بعضهم منع الثاني. أما إذا حذف المعدود، ولم يقصد أصلاً بل قصد اسم العدد فقط كانت كلها بالتاء كثلاثة خير من ستة، وتمنع الصرف للعَلَمِيَّة الجنسية والتأنيث.

قوله: (ويضاف) أي ما ذكر من الثلاثة وأخواتها إلى جمع ليطابقها في الجمعية، وكذا في القلة الآتية. وهذا الجمع هو مميزها آثروا جره على نصبه تخفيفاً بحذف التنوين، ويجوز جعله عطف بيان عليها كخمسة أثواب بتنوينهما، ولا تضاف لمفرد إلا في نحو ثلثمائة لأن المائة جمع في المعنى إذ هي عشر عشرات فتطابقها في الجمعية والقلة، وقد وقع في الشعر ثلاث مئين شذوذاً أو ضرورة وخرج بالجمع اسم الجنس كطير وبقر، واسم الجمع كقوم ورهط فالأكثر جره بمن نحو ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ﴾ [البقرة: ٢٦٠] وقد يضاف إليه سماعاً على الصحيح

---

(١) أخرجه مسلم ج ٢/كتاب الصيام باب ٣٩/ ٢٠٤. وتمام الحديث «من صام رمضان، ثم أتبعه ستاً من شوال كان كصيام الدهر».

وأشار بقوله: جمعاً بلفظ قلة في الأكثر إلى أن المعدود بها إن كان له جَمع قلة وكثرة لم يُضَفِ العددُ في الغالب إلا إلى جمعُ القلة؛ فتقول: عندي ثلاثةُ أَفْلُسٍ وَثَلاثُ أَنْفُسٍ ويقلُّ عندي ثلاثةُ فلوسٍ وثلاثُ نُفُوسٍ. ومما جاء على غير الأكثر قوله تعالى: ﴿والمطلَّقاتُ يتربَّصنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثلاثةَ قروءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فأضاف ثلاثة إلى جمع الكثرة مع وجود جمع القلة، وهو اقراء. فإن لم يكن للاسم إلا جَمْعُ كثرة لم يُضفْ إلا إليه، نحو: ثَلاثَةُ رجالٍ.

٧٢٨ ـ وَمَائَةَ والألْفَ لِلْفَرْدِ أَضِفْ وَمِائَةٌ بالجَمْعِ نَزْراً قَدْ رُدِفْ

نحو ﴿وكَانَ فِي المَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النحل:٤٨] «ليس فيما دون خمس ذود صدقة»[1] فقول الشارح: وأربع نساء لعله من المسموع.

قوله: (إلا إلى جمع القلة) ، والغالب كونه من جموع التكسير، وهي أفعلة أفعل، ثم فعله ثمت أفعال لأن الثلاثة، وأخواتها أقرب إليه من جمعي التصحيح فيقل استعمالهما وإن كانا للقلة أيضاً عند سيبويه كثلاثة أحمدين، وثلاث زينبات، والكثير أحامد وزيانب إلا أن أهمل المكسر فلا يقلان كسبع بقرات وسموات، أو ندر كثلاث سعادات وآيات لندور سعائد وآي، أو جاور ما أهمل كـ ﴿وَسَبْعَ سُنْبُلاتٍ﴾ [يوسف:٤٣] لمجاورته بقرات.

قوله: (فإن لم يكن الخ) مثل ذلك ما إذا شذ جمع القلة، أو ندر استعماله فيجعل كالمعدوم، ويضاف للكثرة فالأول كثلاثة قُرُوءٍ فإن مفرده قرء[2] بفتح فسكون وجمعه على أفعال شاذ، والثاني كثلاث شسوع فإن اشساع قليل الاستعمال في جمع شسع وهو أحد سيور النعل كذا في الأشموني تبعاً للتوضيح، ومقتضاه أن ثلاثة قروء ليس من القليل لشذوذ جمع قلته، والصواب ما في الشارح كابن الناظم من جعله من القليل لأنه إن كان جمعاً لقرء بالفتح فله جمع قلة قياسي، وهو أَقْرُؤ كفلس وأَفْلُس، أو لقرء بالضم فله أقراء كأفعال، وعلى هذا يحمل الشارح ففيه استعمال جمع الكثرة مع وجود القلة القياسي فيكون قليلاً.

قوله: (نحو ثلاثة رجال) أي وجوار ودراهم وانظر إذا كان له جمع كثرة وتصحيح مع إهمال قلته أو شذوذه كجوار وجاريات هل الأرجح الأول أم الثاني.

قوله: (ومائة بالجمع) مبتدأ سوغه التقسيم وردف ماض مجهول أي تبع خبره، وبالجمع متعلق به ونزراً حال.

---

(١) أخرجه البخاري ج ٢/كتاب الزكاة باب ٤١/ ١٣٩٠. وإنما بلفظ: «ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة» رواه أحمد برقم: ١١٦٤٧. باللفظ الأول.

(٢) القُرْءُ: في اللغة يفيد الطهر كما يفيد الحيض بالنسبة للمرأة، ولذا اختلف الصحابة والفقهاء في تفسيره، فذهب عثمان وعائشة وزيد بن ثابت إلى أن القرء معناه الطهر أي أن عدة المطلقة ثلاثة أطهار، وذهب عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود إلى أن معنى القُرْء هنا الحيض وأن عدة المطلقة ثلاثة حيضات والآية: ﴿والمطلقاتُ يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾ [البقرة: ٢٢٨].

قد سبق أن ثلاثة وما بعدها إلى عشرة لا تضاف إلا إلى جمع، وذكر هنا أن مائة وألفاً من الأعداد المضافة، وأنهما لا يضافان إلا إلى مفرد، نحو: عندي مائةُ رجُلٍ، وألفُ درهم وورد إضافة مائة إلى جَمْع قليلاً، ومنه قراءة حمزة والكسائي: ﴿ولبثوا في كهفهمْ ثلاثمائةِ سنين﴾ [الكهف: ٢٥] بإضافة مائة إلى سنين.

والحاصل: أن العدد المُضَافَ على قسمين:

أحدهما: ما لا يضاف إلا إلى جمع، وهو: ثلاثة إلى عشرة.

والثاني: ما لا يضاف إلا إلى مفرد، وهو: مائة، وألف، وتثنيتهما، نحو: مِائَتَا درهمٍ، وألفا دِرْهَمٍ، وأما إضَافَةُ مائةٍ إلى جمعٍ فقليلٌ.

٧٢٩ ـ وَأَحَدَ اذْكُرْ، وَصِلَنْهُ بِعَشَرْ مُرَكَّباً قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ

٧٣٠ ـ وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ إِحْدَى عَشْرَهْ وَالشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ

قوله: **(مائة وألفاً)** أي جنسهما، ولو غيره مفرد كمائتا ثوب، وثلاثة آلاف فرس.

قوله: **(إلا إلى مفرد)** أي لاشتمال المائة على العشرة والعشرين فاجتمع فيها ما تفرق فيهما فأخذت من العشرة الإضافة، ومن العشرين الإفراد ولم يعكس لخفة هذا بحذف التنوين للإضافة، وأما الألف فعوض عن عشرة مائة فعومل معاملتها.

قوله: **(ومنه قراءة حمزة الخ)** أي فسنين تمييز للمائة لشبهها بالعشرة إذ هي عشر عشرات كما أن تلك عشرة آحاد. ومن ينون مائة يجعل سنين بدلاً من ثلاثمائة أو بياناً له لا تمييز لئلا يشذ من وجهين جمع تمييز المائة ونصبه قال الزجاج: ولاقتضائه أن كل واحد من الثلاثمائة جمع من السنين إذ تمييز المائة واحد منها وأقله ثلاثة فأقل ما لبثوا تسعمائة وهو باطل، وهذا وارد على الجر أيضاً إذ هو تمييز لا غير لكن أجاب ابن الحاجب بأنه لا يلزم كون تمييز المائة واحداً منها إلا إذا كان مفرداً، أما الجمع فلا يلزم فيه ذلك كهو في العشرة في قولك عشرة أثواب بل القصد به مجرد بيان الجنس، والمشاكلة في الجمعية كما مر.

قوله: **(واحد)** أي المستعمل في الإثبات، وأصل همزته الواو، وقد يؤتى بها تنبيهاً على الأصل فيقال وَحَدَ عشر ومعناه أول العدد، وجمعه آحاد أما الملازم للنفي فهمزته أصلية، معناه إنسان ولا يستعمل في العدد ولا في الإثبات.

قوله: **(مركباً)** الأولى كسر كافه ليناسب قاصد في كونه حالاً من فاعل اذكر.

قوله: **(إحدى عشرة)** يجب سكون الشين للقافية إذ هو في مقابلة كسرة آخر البيت وإن كان فتحها لغة، وهو الأصل إلا أن السكون أفصح، وهو لغة الحجاز، ولا تستعمل إحدى إلا مركبة، أو معطوفاً عليها، أو مضافة ﴿كإحدى الكبر﴾ [المدثر: ٣٥] لا مفردة.

٧٣١ ـ وَمَـعَ غَـيْـرِ أَحَـدٍ وَإِحْـدَى   مَا مَعَهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدَا
٧٣٢ ـ وَلِثَلاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا   بَيْنَهُمَا إنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا

لما فرغ من ذكر العدد المضاف، ذَكَرَ العدد المركب، فيركَّبُ، عشرةٌ مع ما دونها إلى واحد، نحو: أَحَدَ عَشَرَ واثنا عَشَرَ، وَثَلاثَةَ عَشَرَ، وأربعةَ عَشَرَ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ هذا للمذكر، وتقول في المؤنث: إحدى عَشَرَةَ واثنتا عَشَرَة وثَلاثَ عشرةَ، وأَرْبَعَ عشرة. إلى تِسْعَ عَشَرَةَ فللمذكر: أَحَدٌ واثْنَا، وللمؤنث إِحْدَى واثْنَتَا.

وأما ثلاثة وما بعدها إلى تسعة فحكمها بعد التركيب كحكمها قبله، فتثبت التاء فيها إن كان المعدود مذكراً، وتسقط إن كان مؤنثاً. وأما عشرة وهو الجزء الأخير، فتسقط التاءُ منه إن

قوله: **(ومع غير أحد الخ)** تقدير البيت: إفعل في العشرة مع غير أحد وإحدى ما فعلته فيها معهما أي من تأنيثها للمؤنث، وتذكيرها للمذكر فالفاء زائدة، وما مفعول مقدم لإفعل، ومع ظرف لغو متعلق بإفعل، أو حال من العشرة المعلومة مما قبله، متعلق فعلت، وأفعل محذوف أي في العشرة وقصداً إما بمعنى قاصداً للفعل ومتوجهاً إليه، أو مقتصداً أي عادلاً فيه وأفاد بهذا البيت حكم العشرة إذا ركبت مع التسعة فما دونها بما بعده حكم التسعة فما دونها مع العشرة.

قوله: **(وأما ثلاثة وما بعدها إلخ)** منه ثمانية فإذا ركبت تكون كحالها قبل أي بالتاء في المذكر كثمانية عشر يوماً، وبحذفها في المؤنث كثماني عشرة ليلة لكن فيها بعد الحذف حينئذ أربع لغات فتح الياء وسكونها وحذفها مع كسر النون وفتحها، وأما إذا لم تركب فإن أضيفت إلى مؤنث كانت بالياء لا غير كما مر في منع الصرف كثماني نسوة فيقدر عليها الضم والكسر، ويظهر الفتح كالمنقوص، أو إلى مذكر فبالتاء لا غير كثمانية رجال وكذا إن لم تضف، والمعدود مذكر فإن كان مؤنثاً فالكثير إجراؤها كالمنقوص كجاءني من النساء ثمانٍ ومررت بثمان، ورأيت ثمانياً بالتنوين لأنه مصروف كما مر ويقال رأيت ثماني بلا تنوين لشبهها بجوار لفظاً ومعنى، ويقل حذف الياء مع إعرابها على النون كقوله:

٤٢٩ ـ لَهَا ثَنَايَا أَرْبَعٌ حِسَانُ   وَأَرْبَعٌ فَثَغْرُهَا ثَمَانُ(١)

قوله: **(وأما عشرة إلخ)** إنما خالفت حكمها قبل التركيب دون الثلاثة وأخواتها الكراهة اجتماع تأنيثين فيما هو كالكلمة الواحدة كثلاثة عشر رجلاً ولكراهة إخلاء لفظين معناهما مؤنث من العلامة في ثلاثة عشر امرأة، ولم يعكس لسبق الثلاثة وأخواتها على العشرة فاستحقت الأصل في العدد دونها، ولأن تأنيث الكلمة وتذكيرها إنما يكون قياساً في آخرها، وإنما لم

---

(١) الرجز بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/٦٢٧؛ ولسان العرب مادة (ثغر) و(ثمن).

كان المعدود مذكراً، وتثبت إن كان مؤنثاً، على العكس من ثلاثة فما بعدها، فتقول: عِندي ثَلاثَةَ عَشَرَ رَجُلاً وثلاث عَشْرَةَ امرأةً، وكذلك حكم عشرة مع أحد وإحدى، واثنين واثنتين، فتقول: أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً، واثنا عَشَرَ رَجُلاً بإسقاط التاء، وتقول: إِحْدَى عشرةَ امرأةً، واثنتا عَشْرَةَ امرأةً بإثبات التاء.

ويجوز في شين عشرة مع المؤنث التسكينُ، ويجوز أيضاً كَسْرُهَا، وهي لُغة تميم.

٧٣٣ - وَأَوْلِ عَشْرَةَ اثْنَتَي، وعَشرا اثْنَي، إِذاً أُنْثَى تَشا أَوْ ذَكَرَا

٧٣٤ - وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ، وَارْفَعْ بِالأَلِفْ وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أُلِفْ

قد سبق أنه يقال في العدد المركب عشر في التذكير، وعشرة في التأنيث، وسبق أيضاً أنه يقال أحد في المذكر، وإحْدَى في المؤنث، وأنه يقال: ثلاثة وأربعة - إلى تسعة بالتاء للمذكر، وسُقوطها للمؤنث. وذكر هنا أنه يقال: اثْنَا عَشَرَ للمذكر، بلا تاء في الصَّدْرِ والعَجْز، نحو:

يبالوا باجتماع تأنيثين في إحدى عشرة، وثنتي عشرة مع أنه ككلمة واحدة لاختلافهما في الأول مع أن الألف كجزء الكلمة ولذا لم تسقط في تصحيح ولا تكسير إذ قالوا في حبلى: حبليات وحبالى، بخلاف التاء فتسقط كجفان وجفنات في جفنة ولبناء الكلمة على التاء في الثاني إذ لا واحد له من لفظه فكانت كالأصل والتأنيث مستفاد من الصيغة.

قوله: (ويجوز مع المؤنث تسكين الشين) ظاهره مع إحدى وغيرها إلى تسع، ويصرح به قول التوضيح، وإذا كانت العشرة بالتاء وهي مركبة سكنت شينها في لغة الحجاز كراهة توالي أربع حركات فيما هو ككلمة واحدة وكسرها أكثر تميم تشبيهاً بتاء كتف وبعض تميم يبقيها على فتحها الأصلي، وبه قرأ يزيد بن القعقاع[1] وهو الأعمش ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشَرَةَ عَيْناً﴾ [البقرة: ٦٠] اهـ. وبذلك يعلم أن الجواز في كلام الشارح باعتبار تعدد اللغات، وإلا فالسكون واجب عند الحجازيين فإن حذفت التاء فالشين بالفتح لا غير لكن قد تسكن العين حينئذ كقراءة أبي جعفر أحد عْشر كوكباً، وقد قرىء اثنا عشر شهراً بالسكون[2] وفيه اجتماع ساكنين.

قوله: (وأول) أي أتبع أي اجعل لفظ عشرة تابعاً لاثنتي إلخ فعشرة مفعول أول، واثنتي ثان، وقوله إذا أنثى نشر على ترتيب اللف، وتشا بالقصر لغة، أو ضرورة، أو حذفت همزته لاجتماعهما مع همزة أو، أفاد بذلك حكم اثنين واثنتين إذا ركبا لئلا يتوهم أنهما في التذكير والتأنيث كثلاثة في حال تركيبها، أما حكم العشرة فمعلوم من قوله: ومع غير أحد إلخ كما أن قوله: واليا لغير الرفع إلخ معلوم من باب الإعراب لكن ذكره لدفع توهم بنائهما عند التركيب.

---

(١) أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني توفي سنة (١٣٠ هـ)، انظر دراسة موسعة للقراءات والقراء كتاب «علوم القرآن الكريم» للدكتور نور الدين عتر ص ٤٦.

(٢) أي سكون العين من «عشر» مع المد المشبع وهي قراءة أبي جعفر، والآية من [التوبة: ٣٦].

عندي اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً ويقال: اثنتا عَشْرَةَ امرأةً للمؤنث، بتاء في الصَّدْرِ والعَجْز. ونبّه بقوله: واليا لغير الرفع على أن الأعداد المركبة كلها مبنية: صَدْرُهَا وعجزها، وتُبْنَى على الفتح، نحو: أَحَدَ عَشَرَ بفتح الجزأين، وثَلاثَ عَشْرَة بفتح الجزأين. ويستثنى من ذلك اثْنَا عَشَرَ، واثْنَتَا عَشْرَة فإن صَدْرَهما يعرب بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجرًا، كما يعرب المثنى، وأما عجزها فيبنى على الفتح، فتقول: جاءَ اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً، ورأيتُ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلاً، وَمَرَرْتُ باثني عَشَرَ رَجُلاً، وجَاءَتِ اثْنَتَا عَشْرَةَ امرأةً، ورأيتُ اثنتي عشرة امرأةً، ومررتُ باثنتي عشرةَ امرأةً.

٧٣٥ ـ وَمَيِّزِ الْعِشْرِينَ لِلتِّسْعِينَا   بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعِينَ حِينَا

قد سبق أن العدد مضاف ومُركَّب، وذكر هنا العدد المفرد ـ وهو من عشرين إلى تسعين ـ ويكون بلفظٍ واحدٍ للمذكر والمؤنث، ولا يكون مميزه إلا مفرداً منصوباً، نحو: عِشْرُونَ رَجُلاً، وعِشْرُونَ امرأةً ويُذْكَر قبله النَّيِّفُ، ويُعطَفُ هو عليه، فيقال: أحدٌ وعشرون، واثنانِ

قوله: (كلها مبنية إلخ) أما العجز فَلِتَضَمُّنِه معنى حرف العطف إذ الأصل: خمس وعشر مثلاً ولذلك يبطل البناء والتركيب إذا ظهر العاطف كقوله:

٤٣٠ ـ * كَأَنَّ بِها البَدْرَ ابْنُ عَشْرٍ وَأَرْبَعِ[1] *

وهذا عام في عجز اثني عشر وغيره، وأما الصدر فلأنه كجزء كلمة أو لوقوعه موقع ما قبل تاء التأنيث في لزوم الفتح، واعترض بأن جزء الكلمة وما قبل التاء لا يستحق البناء حتى يستحقه ما وقع موقعه لأنه وسط كلمة، والبناء إنما يكون في الآخر كالإعراب ولو سلم لوجب بناء صدر المركب المزجي مطلقاً ولو غير عددي إلا أن يقال: تسومح في تسمية فتحة الصدر بناء لمشاركة العجز، ولشبهها البناء في اللزوم وإن كانت في الحقيقة فتحة بنية.

قوله: (وتبنى على الفتح) إنما بنيت على حركة إشعاراً بعروض البناء، وكانت فتحة تخفيفاً لثقل التركيب.

قوله: (يعرب بالألف) أي لعدم تركيبه، بل عشر واقعة موقع نون المثنى، وما قبل النون محل إعراب لا بناء ففي: جاء اثنا عشر رجلاً، اثنا مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى، وعشر مبني على الفتح لتضمُّنه معنى العطف كما مر لا محل له من الإعراب لوقوعه موقع نون المثنى، ولا يصح أن يقال: إنه مضاف إليه.

قوله: (بواحد) أي منكر منصوب كما يعطيه المثال، والحين بالكسر الزمن.

قوله: (النيف) بفتح النون وشد التحتية مكسورة وقد تخف، وأصله نيوف كسيوف من ناف ينوف إذا زاد وهو كما في الصحاح والقاموس كل ما زاد على العقد إلى العقد الثاني، والعقد ما كان من العشرات أو المئات أو الألوف فيطلق النيف على الواحد فما فوقه بخلاف

(١) لم نهتدِ إلى تخريجه.

وعشرون، وثلاثةٌ وعشرون بالتاء في ثلاثة، وكذا ما بعد الثلاثة إلى التسعة للمذكر، ويقال للمؤنث: إحدى وعشرون، واثنتان وعشرون، وثلاث وعشرون بلا تاء في ثلاث وكذا ما بعد الثلاث إلى التسع. وتَلَخَّصَ مما سبق، ومن هذا، أن أسماء العدد على أربعة أقسام: مضافة، ومركبة، ومفردة، ومعطوفة.

٧٣٦ ـ وَمَيِّزُوا مُرَكَّباً بِمِثْلِ مَا مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّيَنْهُمَا

أي: تمييز العدد المركب كتمييز عشرين وأخواته؛ فيكون مفرداً منصوباً نحو: «أحَدَ عَشَرَ رَجُلاً، وإحْدَى عَشْرَةَ امْرَأة».

٧٣٧ ـ وَإنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ يَبْقَ الْبِنَا، وعَجزٌ قَدْ يُعْرَبُ

يجوز في الأعداد المركبة إضافتها إلى غير مميزها، ما عدا اثني عَشَرَ فإنه لا يضاف، فلا يقال: اثنا عشرِكَ.

وإذا أضيف العددُ المركبُ: فمذهَبُ البصريين أنه يبقى الجزءان على بنائهما؛ فتقول: هذِهِ خَمْسَةَ عَشَرَكَ، ورأيت خمسة عَشَرَكَ، ومَرَرْتُ بخمسَةَ عَشَرَكَ بفتح آخر الجزأين. وقد يُعْرَبُ العجز مع بقاء الصَّدرِ على بنائه؛ فتقول: هذه خمسة عَشْرِك، ورأيتُ خَمسةَ عَشْرَكَ، وَمَرَرْتُ بخمسةَ عَشْرِكَ.

بضعة وبضع فمن ثلاثة إلى تسعة على المختار، ولهما حكم الثلاثة في الإفراد، والإضافة، والتركيب، والعطف.

قوله: **(فيكون مفرداً منصوباً)** أي عند الجمهور، وأجاز الفراء جمعه تمسكاً بظاهر قوله تعالى: ﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً أُمَماً﴾ [الأعراف: ١٦٠] وأجيب بأن أسباطاً بدل كل من اثنتي عشرة، والتمييز محذوف أي فرقة لا تمييز، وإلا وجب تذكير العددين لأن السبط مذكر. وقال المصنف إنه تمييز أنث عدده لوصفه بالمؤنث وهو أمماً لأنه جمع أمة، ومقتضاه موافقة الفراء على جواز جمع تمييز المركب وإلا فهو مشكل لكن قال بعضهم إذا كان كل واحد من المعدود جاز جمع التمييز فإن المعدود هنا قبائل، وكل قبيلة أسباط لا سبط واحد فوقع أسباط موقع قبيلة فتدبر.

قوله: **(وعجز)** مبتدأ سوغه التقسيم، وقد يعرب خبره.

قوله: **(يجوز في الأعداد المركبة إلخ)** أي كما يجوز في غيرها فإن العدد مطلقاً تجوز إضافته إلى غير تمييزه نحو عشروك وثلاثة زيد، وحينئذ يستغنى عن التمييز فلا يذكر أصلاً لأنك لا تقول ثلاثة زيد إلا لمن عرف جنسها وإنما خص المركب لأجل قوله: يبق البناء إلخ.

قوله: **(ما عدا اثني عشر)** أي واثنتي عشر لأن عشر فيهما بمنزلة نون المثنى فلا تجامع الإضافة كالنون، وحذفها يلبس بالإضافة إلى اثنين.

قوله: **(وقد يعرب العجز)** أي لأن الإضافة تَردُّ الأسماء إلى أصولها من الإعراب، ولذا

٧٣٨ ـ وَصُغْ مِنَ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إلى ... عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلاَ
٧٣٩ ـ وَاخْتِمْهُ فِي التَّأنِيثِ بالتَّا، ومَتَى ... ذَكَّرْت فَاذْكُرْ فَاعِلاً بِغَيْرِ تَا

يُصَاغُ من اثنين إلى عشرة اسمٌ مُوَازِنٌ لِفاعِلٍ، كما يصاغ من فَعَلَ نحو: ضارب من ضَرَبَ، فَيُقَالُ: ثانٍ، وثالثٌ، ورابعٌ ـ إلى عاشرٍ، بلاَ تاء في التذكير، وبتاء في التأنيث.

٧٤٠ ـ وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِي ... تُضِفْ إلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ
٧٤١ ـ وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا ... فَوْقُ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا

لفاعل المَصُوغ من اسم العدد استعمالان:

أحدهما: أن يُفْرَدَ، فيقال: ثانٍ، وثانية، وثالث، وثالثة، كما سَبَقَ.

والثاني أن لا يفرد، وحينئذٍ: إما أن يُسْتَعْمل مَعَ ما اشْتُقَّ منه، وإما أن يُستعمل مع ما

استحسنه الأخفش وقال ابن عصفور إنه الأفصح لكن في التسهيل لا يقاس عليه، ولم يعرب الصدر لأن المضاف مجموع الجزأين فهما كاسم واحد إعرابه في آخره.

قوله: **(مع بقاء الصدر على بنائه)** فيه المسامحة المارة وجوز الكوفيون إعراب الصدر مضافاً إلى العجز مطلقاً واستحسنوا ذلك إذا أضيف كخمسة عشرك.

قوله: **(كفاعل)** إما صفة لمفعول صغ المحذوف أي صغ وزناً كفاعل من اثنين إلخ أو الكاف بمعنى مثل مفعوله، وظاهر ذلك مع قوله الآتي فحكم جاعل له احكماً فاعل المذكور مصوغ من لفظ اثنين وثلاثة إلخ سواء كان بمعنى بعض، أو جاعل وهو مسلم في الأول، والاشتقاق من ألفاظ العدد سماعي لأنها أسماء أجناس غير مصادر كاستحجر الطين من الحجر، وتربت يداه من التراب ولا فعل لها بمعناها، وأما الثاني فمشتق من الثني والثلث والربع وهكذا مصادر ثنيت الرجل وثلثت الرجلين وربعت الثلاثة إلخ وكلها من باب يضرب ضرباً إلا الربع والسبع والتسع فمن باب شفع يشفع شَفْعاً إلا أن يرجع الضمير في قوله: له أحكما إلى فاعل لا بقيد صوغه من اثنين و يقدر هنا مضاف أي من مادة اثنين.

قوله: **(منه بني إلخ)** الهاء في منه وإليه عائدة على الموصول الواقع على العدد، ونائب فاعل بني يعود إلى فاعل فالصلة جرت على غير صاحبها كما سيشير له الشارح في الحل، ومفعول تضف ضمير محذوف يعود إلى فاعل أيضاً، ومثل بعض حال منه أي حال كون فاعل مثل بعض في معناه، أو في إضافته إلى كله.

قوله: **(أحدهما أن يفرد)** أي عن الإضافة لعدد وعن لفظ عشرة، ومعناه حينئذ واحد موصوف بكونه ثالثاً أو رابعاً أي في المرتبة الثالثة أو الرابعة كالباب الرابع، المقامة الثانية لا مطلق واحد كما في التوضيح وهذا هوالمراد بقوله: وصغ من اثنين إلى آخر البيتين.

قوله: **(والثاني أن لا يفرد إلخ)** تحته استعمالان ذكرهما المتن بقوله: وإن ترد بعض

قَبْلَ ما اشْتُقَّ منه. ففي الصورة الأولى يجب إضافةُ فاعل إلى ما بعده؛ فتقول في التذكير: ثاني اثنينِ، وثالثُ ثلاثةٍ، ورابعُ أربعة إلى عاشِرِ عَشَرَةٍ وتقول في التأنيث: ثانيةُ اثنتينِ، وثالثة ثلاثٍ، ورابعةُ أربع إلى عاشرة عَشْر، والمعنى أحدُ اثنين، وإحدى اثنتين، وأحدُ عَشْرٍ، وإحدى عَشْرةٍ. وهذا هو المراد بقوله: وإن ترد بعضَ الذي. البيت أي: وإن ترد بفاعل ـ المصُوغِ من اثنين فما فوقه إلى عشرة ـ بعضَ الذي بُني فاعل منه: أي واحداً مما اشْتُقَّ منه، فأضف إليه مثل بعضٍ، والذي يضاف إليه هو الذي اشتقّ منه.

وفي الصورة الثانية يجوز وجهان؛

أحدهما: إضافة فاعل إلى ما يليه.

والثاني: تنوينُهُ ونصبُ ما يليه به، كما يُفْعَلُ باسم الفاعل، نحو: ضاربُ زيدٍ، وضاربٌ زيداً فتقول في التذكير: ثالثُ اثنين، وثالثٌ اثنين، ورابعُ ثلاثةٍ، ورابعٌ ثلاثةً وهكذا إلى عاشِرِ تسعةٍ، وعاشِرٍ تسعةً.

وتقول في التأنيث: ثالثةُ اثنتين، وثالثةٌ اثنتين، ورابعةُ ثلاثٍ، ورابعةٌ ثلاثاً، وهكذا إلى عاشرةِ تسع، وعاشرةٍ تسعاً، والمعنى: جاعل الاثنينِ ثلاثةً، والثلاثةِ أربعةً. وهذا هو المراد بقوله: وإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا فَوْقُ، أي: وإن ترد بفاعل ـ المصُوغ من اثنين فما فوقه ـ جعلَ ما هو أقلُّ عدداً مثل ما فوقه، فاحكم له بحكم جاعل: من جوازِ الإضافةِ إلى مفعوله، وتنوينه ونصبه.

إلخ، وبقوله: وإن ترد جعل إلخ، فاستعمالاته مع غير العشرة ثلاثة، وسيأتي له معها ثلاثة أخرى ومع العشرين واحد فجملة استعمالات فاعل العدد سبعة كما في التوضيح.

قوله: **(والمعنى أحد اثنين)** عبارة التوضيح وشرحه مع زياة الوجه الثاني في فاعل أن يستعمل مع أصله الذي صيغ هو منه ليفيد أن الموصوف بعض تلك العدة المعينة لا غير كخامس خمسة أي بعض جماعة منحصرة في خمسة أي واحد منها لا زائد عليها ويجب حينئذ إضافته لأصله كما يجب إضافة البعض لكله كيد زيد فلا ينصب ما بعده على المختار لأنه اسم جامد بمعنى بعض فلا يعمل النصب قال الله تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٦٠] ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣] اهـ وصريح ذلك أنه لا يعتبر في الموصوف اتصافه بمعنى ذلك الاسم أي بكونه ثالثاً أو رابعاً مثلاً كما يعتبر في الحالة الأولى فيصح في نحو: عاشر عشرة أن يكون في الرتبة الأولى، ولا يجب كونه في العاشرة إذ يبعد في الآية أن المراد بثاني اثنين، وثالث ثلاثة كونه في الرتبة الثانية، أو الثالثة بل المراد أنه بعض تلك العدة لا زائد عليهما بلا نظر لكونه ثانياً أو غيره فما في الصبان عن الجامي مما يخالف ذلك غير سديد فتأمله.

قوله: **(ونصب ما يليه به)** إذا كان معنى الحال أو الاستقبال، وإلا تعينت إضافته لأنه اسم فاعل حقيقة مشتق من مصدر فعله كما مر.

٧٤٢ ـ وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ ... مُرَكَّباً فَجِىءْ بِتَرْكِيبَيْنِ
٧٤٣ ـ أَوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ ... إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي
٧٤٤ ـ وَشَاعَ الاسْتِغْنَا بِحَادِي عَشَرَا ... وَنَحْوِهِ، وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا
٧٤٥ ـ وَبَابِهِ الفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ العَدَدْ ... بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

قد سبق أنه يُبْنَى فاعِلٌ من اسم العدد على وجهين.

أحدهما: أن يكون مُراداً به بعضُ ما اشْتُقَّ منه: كثاني اثنين.

والثاني: أن يراد به جعلُ الأَقَلِّ مساوياً لما فوقه: كثالث اثنين. وذكَرَ هنا أنه أريد بناءُ فاعلٍ من العدد المركب للدلالة على المعنى الأول. وهو أنه بعضُ ما اشْتُقَّ منه. يجوز فيه ثلاثة أَوْجُهٍ.

أحدها: أنه يجيء بتركيبين صَدْرُ أولهما فاعلٌ في التذكير، وفاعلةٌ في التأنيث، وَعَجزهُمَا عشر في التذكير، وعشرة في التأنيث، وصَدْرُ الثاني منهما في التذكير أحد، واثنان وثلاثة ـ بالتاء ـ إلى تسعة، وفي التأنيث: إحدى، واثنتان، وثلاث ـ بلا تاء ـ إلى تسع نحو: ثَالِثَ عَشَرَ ثَلاثَةَ عشرَ وهكذا إلى تاسِعَ عَشَرَ، تِسْعَةَ عَشَرَ، وثالِثَةَ عَشَرَةَ، ثلاثَ عَشَرَةَ ـ إلى تاسِعَةَ عَشَرَةَ تِسْعَ عَشَرَةَ، وتكون الكلماتُ الأربعُ مبنيةً على الفتح.

قوله: (**ثالث اثنين إلخ**) ظاهره أنه لا يقال: ثاني واحد، وأجازه بعضهم ونقله عن العرب ورجحه الدماميني بأن معناه مصير الواحد اثنين بنفسه، ولا مانع منه.

قوله: (**مثل ما فوقه**) أي بدرجة فقط فلا يقال رابع اثنين.

قوله: (**وإن أردت إلخ**) **مثل** مفعول أردت، ومركباً حال منه، أو بالعكس وهذا شُروعٌ في بيان استعمال فاعل مع العشرة وهو **إما** أن يستعمل كثاني اثنين أي أنه بعض تلك العدة بلا نظر للاتصاف بمعناه وهو الذي ذكره المصنف، وذكر له ثلاثة أوجه ستعرفها، وإما أن يستعمل كجاعل، وسيشير إليه الشارح زاد الموضح أن يستعمل كالمفرد ليفيد الاتصاف بمعناه مقيداً بمصاحبة العشرة أي أن المعدود واحد متصف بكونه ثاني عشر أو ثالث عشر مثلاً وحكمه وجوب تركيبه مع العشرة مع تذكيرهما للمذكر وبالضد والاقتصار على تركيب واحد فتقول الجزء الخامس عشر والمقامة السادسة عشرة بفتحهما معاً فيه.

قوله: (**يفي**) مجزوم في جواب أضف أشبعت كسرته للرَّوي، أو مرفوع على جملته صفة لمركب أي مركب، وافٍ بما تنويه.

قوله: (**وشاع الاستغناء**) أي عن التركيبين، وعن فاعل المضاف لمركب بحادي عشر أي إفادة معنى ثاني اثنين.

قوله: (**وقبل عشرين**) متعلق باذكر وبابه عطف على عشرين والفاعل نصب ما ذكر.

قوله: (**من اسم العدد**) أي من مادته ليصح في الوجه الثاني كما مر.

قوله: (**تكون الكلمات الأربع مبنية على الفتح**) أي ما عدا اثنا واثنتا، وكذا يقال فيما

الثاني: أن يُقْتَصَر على صدر المركب الأول، فيُعْرب ويضاف إلى المركب الثاني باقياً الثاني على بناء جُزْأيْهِ، نحو: هذَا ثَالِثُ ثَلاثَةَ عَشَرَ، وهذهِ ثالثةُ ثَلاثَ عَشْرَةَ.

الثالث: أن يُقْتَصَر على المركب الأول باقياً على بناء صدره وعجزه، نحو: هذا ثَالِثَ عَشَرَ، وثَالِثَةَ عَشْرَةَ، وإليه أشار بقوله: وشاع الاستغنا بحادي عشرا، ونحوه. ولا يستعمل فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى الثاني. وهو أن يراد به جَعْلُ الأَقَلِّ مساوياً لما فوقه ـ فلا يقال رابع عشر ثلاثَةَ عَشَرَ وكذلك الجميع، ولهذا لم يذكره المصنف، واقتصر على ذكر الأول.

وحادي: مقلوب واحدٍ، وحادية: مقلوب واحدة، جعلوا فاءهما بعد لامهما، ولا

سيأتي ومحل التركيب الأول بحسب العامل فيه، والثاني جر أبداً لأنه مضاف إليه، وهذا الوجه قليل حتى قيل بمنعه.

قوله: **(على صدر المركب الأول)** هو لفظ ثاني فيعرب هذا اللفظ لعدم تركيبه، ويضاف إلى المركب الثاني بتمامه كما ذكره المتن بقوله، أو فاعلاً بحالتيه إلخ أي حالتي التذكير وضده.

قوله: **(الثالث)** أي من أوجه استعماله كثاني اثنين أن يقتصر إلخ، أي ويحذف الثاني بتمامه والشارح تابع في ذلك للمصنف وولده، ويرده التباسه بما ليس أصله تركيبين هو المستعمل كالمفرد ليفيد الاتصاف بمعناه، والصحيح كما ذكره الموضح أن المقتصر عليه في هذا الوجه هو فاعل صدر الأول وعشر عجز الثاني، وحذف باقيهما فصار حادي عشر مثلاً وحينئذ إما يعربا معاً لزوال التركيب فيهما فيجر الثاني أبداً بالإضافة، ويكون الأول بِحَسْب العوامل، أو يعرب الأول، ويبنى الثاني حكاه ابن السكيت وابن كيسان ووجهه أن يقدر ما حذف من الثاني فيبقى بناؤه، ولا يقاس حينئذ على انتزاعهما من تركيبين بخلاف إعراب الأول فتلخص في استعماله كثاني اثنين خمسة أوجه يمتنع آخرها وليس منها الاقتصار على التركيب الأول بتمامه، وإنما هو في استعماله كالمفرد أفاده في التوضيح.

قوله: **(فلا يقال رابع عشر ثلاثة عشر)** أي عند الكوفيين وأكثر البصريين، وأجازه سيبويه وجماعة قياساً فيؤتى بتركيبين صدر ثانيهما أقل من صدر الأول بواحد كما مثله الشارح والمعنى مصير الثلاثة عشر أربعة عشر بنفسه، ويتعين إضافة الأول للثاني لأن الوصف لا يعمل النصب إلا منوناً وتنوينه هنا ممتنع لتركُّبه مع عشر نعم لك أن تحذف عشر من الأول فتقول: رابع ثلاثة عشر فإن نَوَّنْتَهُ نصبت به الثاني محلاً.

قوله: **(جعلوا فاءهما إلخ)**أي فصارا أحاد ووحاد وقُلِبَت واوهما ياءً لتطرفها إثر كسرة لأن تاء التأنيث في حكم الانفصال ثم أُعِلَّ الأول كقاض دون الثاني لفتح يائه.

يستعمل حادي إلا مع عشر ولا تستعمل حادية إلا مع عشرة ويستعملان أيضاً مع عشرين وأخواتها، نحو: حادي وتسعون، وحادية وتسعون. وأشار بقوله: وقَبْلَ عِشْرِينَ ـ البيت إلى أن فاعلاً المَصُوغَ من اسم العدد يُسْتَعْمَل قبل العُقُود ويُعْطَف عليه العُقُود، نحو: حادي وعشرون، وتاسع وعشرون ـ إلى التسعين. وقوله: بحالتيه معناه أنه يُستعمل قبل العقود بالحالتين اللتين سَبَقَتَا، وهو أنه يقال: فاعل في التذكير، وفاعلة في التأنيث.

كَمْ، وكَأيٍّ، وَكَذَا

٧٤٦ ـ مَيِّزْ في الاسْتِفْهَام كَمْ بِمِثْلِ مَا ... مَيِّزْتَ عِشْرِينَ، كَكَمْ شَخْصاً سَمَا

٧٤٧ ـ وَأَجِزْ إنْ تَجُرَّهُ مِنْ مُضْمَرَا ... إنْ وَلِيَتْ كم حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا

كَمْ اسمٌ، والدليلُ على ذلك دخولُ حرفِ الجر عليها، ومنه قولهم: عَلَى كَمْ جِذْعٍ سَقَفْتَ بَيْتَكَ وهي اسمٌ لعددٍ مُبهم، ولا بُدَّ لها من تمييز، نحو: كَمْ رَجلاً عِنْدَكَ؟ وقد تحذفُ للدلالة، نحو: كم صُمْتَ؟ أيْ: كم يوماً صمت. وتكون استفهاميةً، وخبريةً، فالخبرية

قوله: (إلى أن فاعل المصوغ إلخ) هذا هو الاستعمال السابع.

قوله: (ويعطف عليه العقود) الظاهر أنه حينئذ يفيد الاتصاف بمعناه مقيدا بمصاحبة العشرين كالمفرد فإن عطفت العقود على ما اشتق منه كثاني اثنين وعشرين كان بمعنى بعض أو ما قبله كثالث اثنين وعشرين كان بمعنى جاعل فتجوز فيه الإضافة والنصب، ويمتنع: حادي عشرين بحذف العاطف لامتناع التركيب مع هذه العقود قال ابن هشام في قول الشهود حادي عشرين: شهر جمادى ثلاث لحنات حذف الواو وإثبات نون عشرين مع أنه مضاف لما بعده وذكر لفظ شهر وهو لا يذكر إلا مع رمضان والربيعين اهـ قال السيوطي، والمنقول عن سيبويه جواز ذكره كل الشهور وهو قول الأكثر والله أعلم.

كم وكأيٍّ وكذا

ذكره بعد العدد لأنها كنايات عنه.

قوله: (ككم شخصاً إلخ) كم في محل رفع مبتدأ وشخصاً تمييزه منصوب به وجملة سما خبره والجملة في محل جر بالكاف.

قوله: (وأجز إن) بنقل فتحة الهمزة إلى الزاي للوزن.

قوله: (استفهامية) أي بمعنى أي عدد فالاستفهام بها عن كمية الشيء.

قوله: (وخبرية) أي بمعنى قولك عدد كثير سميت بذلك لأن ما هي فيه إخبار بالكثرة محتمل للصدق والكذب.

سيذكرها، والاستفهامية يكون مميزها كمميز عشرين وأخواته، فيكون مفرداً منصوباً، نحو: كم دِرْهَماً قَبَضْتَ ويجوز جره بِمِنْ مضمرة إن وَلِيَتْ كم حرفَ جَرٍّ نحو: بِكَمْ درهَمٍ اشتريتَ هذا أي: بكم مِنْ درهم، فإن لم يدخل عليها حرفُ جر وَجَبَ نَصْبُهُ.

٧٤٨ ـ وَاسْتَعْمِلَنْهَا مُخبِراً كَعَشَرَة أو مائةٍ: كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَة

قوله: (مفرداً منصوباً) أي لأنه لم يسمع إلا كذلك فالعلة في ذلك السماع كما قاله الدماميني وأجاز الكوفيون جمعه مطلقاً وبعضهم إن كان السؤال عن جماعات لا عن عدد من الآحاد ككم غلماناً لك؟ أي كم صنفاً من أصناف الغلمان استقروا لك؟ بخلاف: كم فرداً منها؟ وهو تفصيل حسن صبان.

قوله: (كم درهما قبضت) كم استفهامية مفعول مقدم لقبضت ودرهماً تمييزها منصوب بها.

قوله: (ويجوز جره إلخ) أي يترجح على النصب بالشرط المذكور، وقوله: بمن مضمرة أي عند الخليل وسيبويه وهي من البيانية لأنها هي التي تجر التمييز مطلقاً لبيان جنس المميز، وقال الزجاجي بإضافة كم إليه وعلى الأول فالمشهور منع ظهور من كما هو ظاهر المتن لأن الجار لكم عوض عنها، وقيل: يجوز نحو: بكم من درهم اشتريت؟.

قوله: (فإن لم يدخل عليها حرف جر إلخ) هذا التفصيل هو المختار، ولذا اقتصر عليه المتن ولم يذكره سيبويه وغيره وقوله وجب نصبه ظاهر وإن جرت كم بالإضافة كعبد كم رجلاً ضربت فانظره، ووراء هذا التفصيل مذهبان؛ وجوب نصبه مطلقاً، وإن جرت كم وجوازه مطلقاً حملاً على الخبرية، وعليه حمل بعضهم: كم عمة لك يا جرير[1]؟ بالجر بناء على أنها فيه استفهامية للتهكم، وانظر هل هذا الجر بمن مقدرة كما إذا دخل عليها حرف جر أو بإضافتها إليه. واعلم أن ابن الحاجب ذكر أن من تدخل على مميز الخبرية بكثرة نحو: ﴿وكم من ملك﴾[2]، والاستفهامية بقلة أي وإن لم تُجَرَّ. قال الرضي: ولم أعثر على شاهده فرده في المطول بقوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة: ٢١١] وفيه لطافة أفاده الصبان.

قوله: (ككم رجال) كم خبرية مبتدأ خبره محذوف أي عندي أو مفعول لمحذوف أي ملكت ورجال تمييز مجرور بإضافتها إليه كتمييز العشرة ومره كتمييز المائة فهو نشر على ترتيب اللف، وأصلها مرأة حذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى الراء.

---

(١) زعم قوم أنَّ لغة تميم جواز نصب تمييز «كم» الخبرية إذا كان الخبر مفرداً، كما قال الفرزدق:

كم عَمَّةً لكَ يا جريرُ وخالةً فَدْعاءَ قد حلبَتْ عليَّ عِشاري

والبيت من الكامل في ديوان الفرزدق ١/٣٦١؛ ولسان العرب مادة (عشر).

(٢) [النجم: ٢٦].

٧٤٩ ـ كَكَمْ، كَأَيٍّ، وكَذَا، وَيَنْتَصِبْ تَمييزُ ذَيْنِ، أَوْ بِهِ صِلْ مِنْ تُصِبْ

تُسْتعمل كم للتكثير، فتميّزُ بجمعٍ مجرور كعشرة، أو بمفردٍ مجرورٍ كمائة، نحو: كم

قوله: (ككم كأيٍّ إلخ) مبتدأ وخبر أي لفظ كأيٍّ، وكذا مثل كم الخبرية في معناها المعروف لها، وهو الدلالة على عدد مبهم والتكثير، وقوله وينصب إلخ كالاستثناء من التشبيه.

قوله: (أو بمفرد مجرور) هو الأكثر والأفصح ومنه كم عمّةٍ لك يا جرير؟ بالجر بناء على أنها فيه خبرية وهو المشهور وليس الجمع بشاذ قيل، ولغة تميم نصب تمييزها المفرد حملاً على الاستفهامية، وحمل عليها: كم عمة بالنصب ومر في المبتدأ شرح هذا البيت والصحيح أن الجر هنا بإضافة كم إليه لا بمن مقدرة كما نقل عن الكوفيين لكن ربما يؤيدهم ما مر من كثرة جره بها نحو: وكم من ملك، وشرط وجوب الجر اتصاله بها فإن فصل منها بأحد الظرفين أختير نصبه، ويجوز الجر كقوله:

٤٣١ ـ كَمْ بِجودٍ مُقْرِف نالَ العُلى وكريمٍ بُخْلُه قَدْ وَضَعَهْ[1]

بجر مقرف والمراد به من ليس أصيلاً من جهة الأب إذ هو من أبوه عجمي، وأمه عربية، أو بهما معا ككم عندي من الناس رجلاً، أو بجملة كقوله:

٤٣٢ ـ * كم نالني منهمو فَضْلاً على عَدَمٍ[2] *

وجب نصبه لتعذر الإضافة حينئذ فحملت على الاستفهامية، والفصل مطلقاً خاص بالضرورة.

تنبيه: تتفق كم الخبرية والاستفهامية في الاسمية، والبناء على السكون، والافتقار إلى المميز لإبهامهما، وجواز حذفه لدليل، ولزوم الصدر كما سيأتي، وفي وجوه الإعراب فإن تقدمهما جار فمحلهما جر وإلا فإن كُنّي بهما عن الحدث، أو الظرف فنصب على المصدرية أو الظرفية ككم ضربة أو يوماً ضربت، وإن كني بهما عن الذوات فإن لم يلهما فعل ككم رجل عندي؟ أو كان لازمَ ككم رجلاً قام؟ أو متعدياً رافعاً لضميرهما ككم رجل ضرب زيداً؟ أو لسببيهما ككم رجل ضرب أبوه زيداً؟ أو أخذ مفعوله ككم رجل ضربت زيداً؟ عنده فهما في ذلك كله مبتدآن وما بعدهما خبر وإن كان متعدياً لم يشتغل بشيء ككم عبد ملكت فهما مفعولان، أو اشتغل بضميرهما أو سببها ككم رجل ضربته، أو ضربت عبده فاشتغال، ويفترقان في أن تمييز الاستفهامية مفرد على الأصح وأصله النصب، ويفصل منها في السعة وفي الخبرية يجوز مفرداً وجمعاً، وأصله الجر ولا يفصل إلا ضرورة كما مر كل ذلك وفي أن الخبرية تدل على التكثير، ويختص بالماضي فلا يجوز كم غلمان سأملكهم؟ والكلام معها يحتمل الصدق

(١) البيت من الرمل، وهو لأنس بن زنيم في ديوانه ص ١١٣؛ والدرر ٤/ ٤٩.

(٢) لم نهتدِ إلى تخريجه.

غِلْمانٍ مَلَكْتَ، وكَمْ دِرْهَم أنفَقتَ، والمعنى: كثيراً من الغلمان ملكت، وكثيراً من الدراهم أنفقت. ومثل كم في الدلالة على التكثير ـ كذا، وكأيٍّ، ومميِّزُهُما منصوبٌ أو مجرور بمن. وهو الأكثر ـ نحو قوله تعالى: ﴿وكأيِّ مِنْ نَبِيٍّ قاتل مَعَهُ﴾ [آل عمران: ١٤٦] وملكتُ كَذَا دِرْهَماً. وتستعمل كذا مفردة كهذا المثال، ومركبة، نحو: ملكتُ كذا كذا دِرْهماً ومعطوفاً عليها مثلُها نحو: مَلكتُ كذا وكذا درهماً وكم لها صَدْرُ الكلام: استفهاميةً كانت، أو خبريةً فلا تقول:

والكذب، ولا تستدعي جواباً، ولا يقترن البدل منها بالهمزة بخلاف الاستفهامية في الجميع.

قوله: **(في الدلالة على التكثير)** ظاهره في كأيٍّ دون كذا لأنها كناية عن عدد مبهم قل أو كثر ولو واحداً دماميني.

قوله: **(وكأيٍّ)** أي بفتح الهمزة وشد الياء منونة لزوماً، ويكتب نوناً لأنها مركبة من الكاف وأي المنونة فلما دخل التنوين في التركيب أشبه النون الأصلية، ولذا رسم في المصحف نوناً وجاز الوقف بها ومن وقف بحذفها اعتبر أصله، ويقل فيها كائن كلفظ قاض، وكان بحذف المدة بعد الكاف، وكأين بسكون الهمزة، وكسر الياء، بتقديم الياء على الهمزة ففيها خمس لغات، والنون في الكل أصلها التنوين وأفصحها الأولى وهي الأصل وبها قرأ السبعة إلا ابن كثير، ويليها كائن كقاض، وبها قرأ ابن كثير وهي أكثر في الشعر كقوله:

٤٣٣ ـ اطـردِ الـيـأسَ بـالـرَّجـاءِ فـكـائِـنْ   آلِـمـاً حُـمَّ يُـسْـرُهُ بَـعْـدَ عُـسْـرِ(1)

قوله: **(أو مجرور بمن)** خاص بكأيٍّ بدليل مثاله وأما كذا فيجب نصب تمييزها، ولا يجر بمن اتفاقاً، ولا بالإضافة خلافاً للكوفيين لأن عجزها اسم إشارة لا يقبلها باعتبار أصله، وإن أمكن تغير حكمه بالتركيب فقول المصنف: أو به صل من أي بتمييز ذين بالنظر للمجموع.

قوله: **(وهو الأكثر)** أي جر تمييز كأيٍّ بمن أكثر من نصبه بل أوجبه ابن عصفور، ويمتنع بالإضافة لأن تنوينها مستحق الثبوت لحكاية أصله.

قوله: **(ومركبة)** أي مكررة وليس المراد جعلهما كلمة واحدة لأن الأولى بحسب العوامل فهي في المثال مفعول ملكت، ودرهماً تمييزها، والثانية تأكيد لها.

قوله: **(ومعطوفاً عليها)** هو الغالب وقل ورود الأولين كما في التسهيل، بل منع ابن خروف سماعهما.

قوله: **(لها صدر الكلام)** أي فلا يتقدم عليها عامل إلا المضاف، وحرف الجر، وحكى الفراء أن تقديم عامل الخبرية لغة وبنى عليها إعرابها فاعلاً في قوله تعالى: ﴿أَوَ لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [السجدة: ٢٦] والصحيح أن الفاعل ضمير المصدر أي الهدي أو الله ولا تخرج الآية على

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر ٤/ ٥١؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٣٧.

ضربت كم رجلاً، ولا ملكت كم غلمان وكذلك كأي بخلاف كذا، نحو: مَلَكْتُ كذا دِرْهَماً.

الحكاية

٧٥٠ ـ احْكِ بِأَيٍّ مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ عَنْهُ بها: في الْوَقْفِ، أَوْ حِينَ تَصِلْ

اللغة الرديئة وأما قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [يس:٣١] إلخ فكم فيه مفعول أهلكنا، والجملة في محل نصب بِيَروا لتعليقه عنها بكم، ﴿وأنهم إليهم لا يرجعون﴾ مفعول لأجله ليروا، وقيل غير ذلك.

قوله: **(بخلاف كذا)** أي فيعمل فيها ما قبلها كمثاله، واعلم أن كأيٍّ، وكذا يتفقان مع كمن في الاسمية، والبناء والإبهام، والافتقار إلى المميز، وتنفرد كأيٍّ بموافقتها في التصدر وفي التكثير تارة وهو الأغلب، والاستفهام أخرى وهو نادر ولم يثبته الجمهور ومنه قول أبيّ بن كعب لابن مسعود: كأيٍّ تقرأ سورة الأحزاب آية فقال ثلاثاً وسبعين، وتنفرد كذا بموافقتها في أنها تميز بجمع، ومفرد ويخالفانها في أن كم بسيطة على الصحيح وهما مركبان كما مر وفي منع إضافتهما إلى التمييز كما مر، وتنفرد كأيٍّ بمخالفتها في غلبة جر تمييزها بمن حتى قيل بوجوبه، ولا يدخل عليها جار خلافاً لمن أجاز بكأيٍّ تبيع هذا الثوب، ولا تميز إلا بمفرد، وتنفرد كذا بمخالفتها في عدم التصدر ووجوب نصب تمييزها ولا تستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها كما مر والله أعلم.

الحكاية

هي لغةً: المماثلة واصطلاحاً: إيراد اللفظ المسموع بهيئته أو إيراد صفته أو معناه وهي إما حكاية جملة، وتكون بالقول وما تصرف منه فيحكى به لفظها، أو معناها، وإما حكاية مفرد وهي ضربان: حكاية اللفظ المفرد مع استفهام، ويسمى الاستثبات بأي أو من وهي التي ذكرها المصنف، والمحكي فيها صفة اللفظ، وحكايته بدون استفهام فإن كان الحكم على معنى اللفظ المحكي كانت شاذة كقول بعض العرب: دعنا من تمرتان لمن قال له: هاتان تمرتان، أو على نفس اللفظ فلا، وهذا هوالمراد بقول الكافية:

وإن نَسَبْتُ لأَداةٍ حُكْما فابنِ أو اعرِبْ واجْعَلَنْها إِسْما

وحاصل ذلك أنه إذا حكم على لفظ باعتبار كونه لفظاً جاز إعرابه بحسب العوامل، وجازت حكايته على أصله مع تقدير إعرابه فتقول: ضرب، وقام فعل ومن وعن حرف بالرفع لفظاً، أو بفتح الأولين وسكون الثانيين حكاية لأصلهما مع تقدير الرفع ثم اللفظ الذي على حرفين إن حكي لم يغير سواء كان ثانيه ليناً أم لا كغيره، وإن أعرب وثانيه وجب تضعيفه نحو: لوّ وفيّ، حرف بشد الواو والياء كقوله:

٧٥١ ـ وَوَقْفاً أَحْكِ ما لمنْكُورٍ بِمَن والنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقاً، وأَشْبِعَنْ
٧٥٢ ـ وَقُلْ: مَنَانِ، ومَنَيْنِ بَعْدَ لي إِلْفَانِ بِابْنَيْنِ وَسَكِّنْ تَعْدِلِ

٤٣٤ ـ ألامُ على لَوْ ولو كُنْتُ عالِماً بِأذنابِ لَوْ لَمْ تَفُتْنِي أَوائِلُهْ[1]

ومنه الحديث «إياكم واللوّ فإن اللو تفتح عمل الشيطان»[2] فضاعفها وقرنها بأل لصيرورتها اسماً للفظ، ويقلب الحرف المضاعف همزة في ما ولا للساكنين تقول ما ولا حرف بهمزة بعد الألف فإن صح ثانيه كمن جاز التضعيف، وعدمه أفاده الفارضي وفي الرضي وشرح اللبان للسيد أنه يجب تضعيف الثنائي المراد لفظه إذا أعرب صحيحاً كان أو معتلاً فإن جعل علماً لغير لفظه امتنع التضعيف في الصحيح لئلا يلزم تغيير اللفظ والمعنى ووجب في المعتل لئلا يسقط حرف العلة للتنوين فيبقى المعرب على حرف اهـ فتلخص أن أقسام الحكاية أربعة اقتصر المصنف على الثاني، وثالثها شاذ وقد علمت الباقيين.

قوله: (احك بأي) الباء للآلة أو ظرفية سم.

قوله: (بالمنكور) أي ما ثبت له من صفة الإعراب وغيره وخرج به المعرفة فلا تحكي صفتها وحدها بل هي وصفتها بعد من خاصة.

قوله: (في الوقف) متعلق بإحك.

قوله: (والنون حرك إلخ) الجملة تفسير لإحك لأن حكاية النكرة بمن هي نفس تحريكها، وإشباعها لا غيرهما كما يوهمه العطف.

قوله: (مطلقاً) أي في أحوال الإعراب الثلاثة.

قوله: (وأشبعن) بنون التوكيد الثقيلة خففت للوقف لا الخفيفة، وإلا لأبدلت فيه ألفاً كما قاله ابن غازي.

قوله: (منان ومنين) بصيغة المثنى فيهما.

قوله: (إلفان) بكسر الهمزة مثنى الإلف كذلك بمعنى مؤالف وبابنين أي معهما وهو لف ونشر مرتب فمنان الحكاية إلفان، ومنين لابنين.

قوله: (وسكن) أي النون الأخيرة لأنه لا يوقف على متحرك وكذا ما سيأتي.

قوله: (أتت بنت) الجملة مفعول قال، ومنه مفعول قل وهي بتاء التأنيث قلبت هاءً للوقف فالنون قبلها مفتوحة لأجلها، وقد تسكن مع سلامة التاء تنبيهاً على أنه تأنيث محكي لا

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب ٣/ ٢٦٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٥.

(٢) أخرجه مسلم بلفظ أبي هريرة رضي الله عنه: «المؤمن القوي خيرٌ وأحبّ إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير، احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تَعجِزْ، وإذا أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت كذا كان كذا. ولكن قل: قدَّر الله وما شاء فعل، فإن (لو) تفتح عمل الشيطان».

وقال ابن حجر في الفتح: وقع عند بعض رواة مسلم «إياك واللّو فإن اللّومن الشيطان» اهـ فتح جـ ١٣ ص ٢٣٨.

٧٥٣ ـ وَقُلْ لِمَن قَالَ أَتَتْ بِنْتٌ: منه والنُّونُ قَبلَ تَا المُثَنَّى مُسْكَنَه
٧٥٤ ـ وَالْفَتْحُ، نَزْرٌ، وَصِلِ التَّا وَالألِفْ بِمَنْ بِإِثْرِ ذا بِنِسْوة كَلِفْ
٧٥٥ ـ وَقُلْ: مَنُونَ، وَمَنِينَ مُسْكِنا إنْ قِيلَ: جَا قَوْمٌ لِقَوْم فُطَنا
٧٥٦ ـ وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ مَنْ لا يَخْتَلِفْ وَنَادِرٌ مَنُونَ فِي نَظْم عُرِفْ

إن سُئل بأيٍّ عن منكورٍ مذكورٍ في كلام سابقٍ حُكي في أي ما لذلك المنكور من إعراب، وتذكير وتأنيثٍ، وإفرادٍ وتثنية وجمع، ويُفعَلُ بها ذلك وَصْلاً وَوَقْفاً، فتقول لمن قال جاءني رجل: أيٌّ ولمن قال: رأيت رجلاً أياً ولمن قال: مررت برجل: أيٍّ وكذلك تفعل في الوصل، نحو: أيٌّ يا فتَى، وأياً يا فتى، وأيٍّ يا فتى وتقول في التأنيث: أيةٌ وفي التثنية أيَّانِ، وأيَّتانِ رفعاً، وأيَّينِ، وأيَّتَيْنِ جرّاً ونصباً، وفي الجمع أيُّونَ، وأيَّاتٌ رفعاً، وأيِّينَ وأيَّاتٍ جراً ونصباً.

لمن فيقال: منت لاغتفار الساكنين في الوقف، وإنما حكي فيها التأنيث دون الإعراب لسكون التاء في الوقف أبداً فلا يلحقها حرف المدِّ المتولِّد من حكاية الإعراب.

قوله: **(مسكنه)** أي للتنبيه على أن التاء ليست لتأنيث من بل لحكاية تأنيث كلمة أخرى، ولم تسكن نون المفرد على الأشهر لدفع الساكنين.

قوله: **(مسكناً)** حال من فاعل قل أي مسكنا آخرهما.

قوله: **(وإن تصل)** محترز قوله: ووقفاً احك الخ.

قوله: **(مذكوراً إلخ)** خرج المسؤول بها ابتداء فلا يحكى فيها شيء بل تكون بحسب العوامل، ومفردة مذكرة لا غير مثل من، وشذ قوله:

٤٣٥ ـ بأيِّ كتابٍ أمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَيَّ وتَحْسِبُ[1]

قوله: **(فتقول لمن قال إلخ)** فأي في جميع الأمثلة المذكورة استفهامية معربة لكن اختلف هل إعرابها ظاهر وهو ما فيها من الحركات والحروف، أو هي لحكاية ما في اللفظ المسموع والإعراب مقدر قولان؛ فعلى الأول تكون بحسب مثل عوامل المحكي لكن في نحو المثال الأول تكون مبتدأ خبره محذوف مؤخر عنها لصدارتها أي أيّ جاء، وقال الكوفيون فاعل بمحذوف ليطابق المحكي، واستفهام الاستثبات لا يلزم الصدر عندهم، أما الثانية فمفعول لمحذوف مؤخر لما ذكر أي أيّاً رأيت، والثالثة مجرورة بحرف محذوف مع متعلقه أي بأيٍّ مررت، وكذا القياس وفيه أن حذف الجار، وإبقاء عمله شاذ، وعلى القول الثاني تكون مبتدأ دائماً محذوف الخبر أي أيٌّ هو أو هم مثلاً، ورفعه مقدر لحركة الحكاية، أو حرفها مطلقاً،

---

(١) البيت من الطويل، وهو للكميت في الدرر ١/ ٢٧٢؛ وشرح التصريح ١/ ٢٥٩.

وإن سئل عن المنكور المذكور بمَنْ حُكي فيها ماله من إعراب، وتُشْبَع الحركة التي على النون؛ فيتولّدُ منها حرف مُجَانِسٌ لها، ويحكى فيها ماله من تأنيث وتذكير، وتثنية وجمع، ولا تفعل بها ذلك كلّه إلاّ وقفاً فتقول: لمن قال: جاءني رجلٌ: مَنُو ولمن قال: رأيت رَجُلاً مَنَا ولمن قال: مررت برجل: مَنِي وتقول في تثنية المذكر. مَنَانْ رفعاً، ومَنَيْنْ نصباً وجرّاً، وتسكن النون فيهما، فتقول لمن قال: جاءني رجلان: مَنَانْ ولِمن قال: رأيت رجلين: مَنَيْن ولمن قال: مررت برَجُلين مَنَيْن وتقول للمؤنثة: مَنَهْ رفعاً ونصباً وجراً؛ فإذا قيل: أنت بِنتٌ فقل: مَنَهْ رفعاً، وكذا في الجر والنصب.

وتقول في تثنية المؤنث مَنْتَانْ رفعاً، ومَنْتَيْنْ جراً ونصباً، بسكون النون التي قبل التاء، وسكون نون التثنية، وقد ورد قليلاً فَتْحُ النون التي قبل التاء، نحو: مَنَتَانْ وَمَنَتَيْنْ وإليه أشار بقوله: والفتحُ نَزِر.

وتقول في جمع المؤنث: مَنَاتْ بالألف والتاء الزائدتين كهندات، فإذا قيل: جاء نِسْوَةٌ فقل: مَنَاتْ وكذا تفعل في الجر والنصب. وتقول في جمع المذكر رفعاً: مَنُونْ وَمَنِيْن نصباً وجراً، بسكون النون فيهما، فإذا قيل: جاء قوم فقل: مَنُونْ وإذا قيل: مررت بقوم أو: رأيت

وقيل: ظاهر في الرفع إذ لا ضرورة لتقديره.

قوله: (وإن سئل عن المنكور) أي العاقل لاختصاص من به بخلاف أي، وإنما اختصت حكاية الصفة لمن بخلاف المعرفة فتذكر بعد من غالباً إما محكية، أو غير محكية.

قوله: (وتشبع الحركة) أي التي اجتلبت للحكاية فالحروف التي بعدها إنما هي إشباع لها دفعاً للوقف على المتحرك، وقيل: الحروف ليست للإشباع بل اجتلبت للحكاية، أو لا فلزم تحريك ما قبلها، وصححه أبو حيان، وقيل بدل من التنوين في المحكي، ومن مبنية على سكون مقدر منعه حركة الحكاية، أو حركة مناسبة حرفها مفردة كانت أو لا، وليست منان ومنين ومنات معربة كما قد يتوهم من التثنية والجمع بل هي لفظ من زيدت عليها هذه الحروف للدلالة على حال المسؤول عنه فهي في محل عامل كعامل المحكي، أو في محل رفع أبداً مبتدأ حذف خبره أي من هو أو هم على قياس ما مر في أي.

قوله: (ولمن قال مررت برجلين منين) ظاهره لا يجب إعادة الجار فيحتمل أن محله جر بحرف محذوف، أو مبتدأ حذف خبره كما مر في أي، وقال ابن عصفور لا بد من إعادة الجار في من وأي، ويقدر متعلقه بعدهما لما مر، وينبغي جوازه قبلهما عند من يرى أن استفهام الاستثبات لا يلزم الصدر.

قوله: (أتو ناري إلخ) فيه شذوذات لحاق العلامة وصلاً كما في الشارح وتحريك النون، وكونه حكاية المقدر غير مذكور كما ذكره ابن المصنف، والتقدير: أتو ناري فقالوا: أتينا فقلت

قوماً فقل: مَنِين. هذا حكم مَنْ إذا حُكي بها في الوقف، فإذا وُصِلَتْ لم يُحْكَ فيها شيء من ذلك؛ لكن تكون بلفظٍ واحدٍ في الجميع، فتقول: مَنْ يا فتى لقائل جميع ما تقدم، وقد ورد في الشعر قليلاً مَنُونَ وصلاً، قال الشاعر:

[٣٥٢] أَتَوْا نَارِي، فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ؟ فَقَالُوا: الْجِنُّ، قُلْتُ: عِمُوا ظَلامَا![1]

فقال: مَنُونَ أنتم والقياس مَنْ أَنْتُمْ.

٧٥٧ ـ وَالْعَلَمَ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ

يجوز أن يُحْكَى العَلَمُ بِمَنْ إن لم يتقدَّمْ عليها عاطفٌ، فتقول لمن قال: جاءني زيد: مَنْ زَيْدٌ ولمن قال: رأيت زيداً: مَنْ زيداً ولمن قال: مررت بزيدٍ مَنْ زيدٍ فتحكى في الْعَلَمِ المذكور بعد مَنْ ما للعلم المذكور في الكلام السابق من الإعراب.

إلخ. وعليه فهو حكاية للضمير في أتينا فهو شذوذ آخر لأنه ليس نكرة، وجعله المصرح حكاية للضمير في: أتوا بلاتقدير، وردَّه يس كما في الصبان بأن الشاعر قال للجن حين إتيانهم له: منون أنتم؟ ثم أخبرنا عن ذلك بقوله أتو إلخ فالنطق بأتوا متأخر عن منون فكيف يحكي به فيتعين التقدير اهـ وهذا ظاهر على كون ذلك قصة وقعت حقيقةً. أما على ما قيل إن هذا الشعر أكذوبة من أكاذيب العرب فكلام المصرح محتمل تأمل.

قوله: **(عموا ظلاماً)** أصله أنعموا أي تنعموا في الظلام ويروى: عموا صباحاً وكلاهما صحيح لأنه من قصيدتين لشاعرين.

قوله: **(والعلم احكينه)** أي عند الحجازيين وأما غيرهم فلا يحكونه بل يرفعونه بعدها مطلقاً على الابتداء والخبر ويجوِّز الحجازيون ذلك أيضاً بل هو الأرجح.

قوله: **(مِن بعد مَن)** ظاهر مطلقاً أي وقفاً ووصلاً، وهو كذلك اهـ سم والمخصوص بالوقف إنما هو حكاية صفة النكرة بها. أما أي فلا يحكى العلم بعدها كما لا تحكى سائر المعارف مطلقاً فإذا قيل: رأيت زيداً أو مررت بزيد قلت: أيُّ زيد برفع زيد لا غير لأن أي يظهر إعرابها فكرهوا مخالفة الثاني لها بخلاف من.

قوله: **(يجوز أن يحكى العلم)** أي بشرط كونه لعاقل، وأن لا يتيقن عدم اشتراكه فلا يقال من الفرزدق بالجر لمن قال: سمعت شعر الفرزدق لعدم الاشتراك فيه، وأن لا يتبع بنعت أو توكيد أو بدل فلا يقال: من زيداً العاقل لمن قال: رأيت زيداً العاقل نعم إن كان النعت بابن مضاف إلى علم حكي لصيرورته مع المنعوت كشيء واحد نحو: من زيد بن عمرو بالنصب لمن قال: رأيت زيد بن عمرو، وفي العلم المعطوف عليه خلاف والجواز مذهب سيبويه فيحكى

---

(١) البيت من الوافر، وهو لشمر بن الحارث في لسان العرب مادة (حسد) و(منن)؛ ونوادر أبي زيد ص ١٢٣.
والشاهد فيه قوله: «منون أنتم» حيث ألحق بـ «من» الواو والنون في الوصل وذلك شاذ.

وَمَنْ: مبتدأ، والعَلَمُ الذي بعدها خَبرٌ عنها، أو خبر عن الاسم المذكور بعد فإن سَبَقَ مَنْ عَاطِفٌ لم يجز أن يُحْكى في العلم الذي بعدها ما قبلها من الإعراب، بل يجب رفعه على أنه خبرٌ عن مَنْ أو مبتدأ خبرهُ مَنْ؛ فتقول لقائل: جاء زيد، أو رأيت زيداً أو مررت بزيد: وَمَنْ زَيْدٌ. ولا يُحْكَى من المعارف إلا العَلَمُ فلا تقول لقائل: رأيت غلامَ زيد مَنْ غُلامَ زَيْدٍ بنصب غلام، بل يجب رَفْعُه؛ فتقول: مَنْ غُلامُ زَيْدٍ وكذلك في الرفع والجر.

التَّأنِيثُ

٧٥٨ ـ عَلامَةُ التَّأنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفْ، وَفي أَسَامٍ قَدَّروا التَّا: كَالْكَتِفْ

المتعاطفان إن كانا معاً علمين كزيداً وعمراً، أما الأول فقط كزيداً وأخاه بخلاف أخا زيد وعمراً.

قوله: (خبر عنها) فهو مرفوع بضمة مقدرة في الأحوال الثلاثة للتعذر العارض بحركة الحكاية، وقيل حركته في الرفع إعراب.

قوله: (أو خبره عن الاسم) أي أو من خبر إلخ.

قوله: (عاطف) هو الواو خاصة وقيل والفاء أيضاً، والمراد صورة العاطف لأنه للاستئناف، وقال الرضيّ: إنه للعطف على كلام المخاطب، ويلزم عليه عطف الإنشاء على الخبر في جواب: رأيت زيداً مثلاً.

تنبيه: ظهر مما مر أن من تخالف أياً في خمسة أشياء اختصاصها بالعاقل، وبالوقف ويجب فيها الإشباع ولا تختص بالنكرة، ولا يجب فيها فتح ما قبل تاء التأنيث في نحو منة ومنتان بخلاف أي في الجميع.

قوله: (إلا العلم) أي إسماً كان أو لقباً، أو كنية لكثرة استعماله فجاز فيه ما لا يجوز في غيره والله أعلم.

التانيث

لم يقل والتذكير كما قال المعرب والمبني والنكرة والمعرفة لأنه لم يبينه هنا قصداً. وإن لزم من بيان التأنيث بيانه بخلاف ما ذكر.

قوله: (علامة التأنيث إلخ) أي التأنيث الكائن في مدلول الاسم المتمكن ولو بحسب الأصل كطلحة فخرج التأنيث في مدلول غيره فيدل عليه بغير التاء والألف كالكسر في: أنت، والنون في: هن.

قوله: (تاء أو ألف) لم يعبر بالهاء لأن التاء أصل عند البصريين، ولتشمل تاء الفعل الساكنة، وأشار بأو إلى عدم اجتماعهما فلا يقال: ذكراة، وأما علقاة لنبت، وأرطاة لشجر فألفهما مع التاء للإلحاق بجعفر، ومع عدمها للتأنيث سم. وفيه أنه في حالة عدم التاء منهما يحتمل أن ألفهما للإلحاق أيضاً كما مر وسيأتي فتدبر.

٧٥٩ ـ وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ: بِالضَّمِيرِ، وَنَحْوِهِ، كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ

أصلُ الاسم أن يكون مذكراً، والتأنيثُ فَرْعٌ عن التذكير، ولكون التذكير هو الأصل اسْتَغْنَى الاسمُ المذكرُ عن علامة تدلُّ على التذكير، ولكون التأنيث فَرعاً عن التذكير افْتَقَرَ إلى علامةٍ تدلُّ عليه ـ وهي: التاء، والألف المقصورة، أوالممدودة ـ والتاء أكثر في الاستعمال من الألف، ولذلك قُدِّرت في بعض الأسماء كَعَيْنٍ وَكَتِفٍ.

ويُسْتَدَلُّ على تأنيثِ ما لا علامة فيه ظاهرة من الأسماء المؤنثة: بعَوْدِ الضمير إليه مؤنثاً، نحو: الكتف نَهَشْتُهَا، والعين كَحَلْتُهَا وبما أشبه ذلك كوصفهِ بالمؤنث نحو: أكلتُ كَتِفاً مَشْويَّةً وكردّ التاء إليه في التصغير: ككُتَيْفَةٍ، وَيُدَيَّة.

قوله: (وفي أسام) جمع أسماء جمع اسم فهو جمع الجمع غير مصروف لمنتهى الجموع كجوار.

قوله: (والألف المقصورة) هي ألف لينة زائدة على بنية الكلمة للدلالة على التأنيث، والممدوة كذلك إلا أنه يزاد قبلها ألف فتقلب هي همزة كما سيأتي عن البصريين.

قوله: (أكثر إلخ) أي وأظهر دلالة على التأنيث لأنها لا تلتبس أما الألف فتلتبس بألف الإلحاق والتكثير فيحتاج إلى تمييزها بما سيأتي.

قوله: (ولذلك قدرت) أي ولأن وضعها على العروض والانكفاء فيجوز أن تحذف الألف.

قوله: (ما لا علامة فيه) أي مما هو مجازي التأنيث والتذكير، وباب هذا الاستدلال السماع وإلا وجب تذكيره وقد مر ذلك في باب الفاعل مع التفصيل بين الحقيقي والمجازي موضحاً منظوماً مع حكم الألفاظ المقصودة فانظره.

قوله: (كوصفه إلخ) أي وكتأنيث خبره أو حاله أو عدده أو إشارته أو فعله.

قوله: (في التصغير) هذه العلامة تختص بالثلاثي، وبالرباعي إذا صُغِّرَ للترخيم كعُنَيْقَة وَذُرَيْعة تصغير عناق وذراع.

قوله: (نحو كتيفة ويدية) أي من الأعضاء المزدوجة فإنها مؤنثة كعين وأذن ورجل، وغير المزدوج مذكر كذا في التصريح، وهو غير مطرد فمن المزدوج: الحاجب والصدغ، والخد، واللحي، والمرفق، والزند والكوع والكرسوع وهي مذكرة، وكذا الذراع بعض عكل والعضد، والإبط والضرس مما يذكر، ويؤنث وكذا العاتق كما قاله ابن السكيت، وتبعه الجوهري وغيره، ومن المنفرد: الكبد، والكرش، وهما مؤنثان والعنق، واللسان، والقفا، والمتن، والمعي تذكر وتؤنث أفاده الفارضي بزيادة من فتح الباري، وبعضه في المصباح.

قوله: (ولا تلي) أي التاء فارقة أي بين المذكر والمؤنث أما غير الفارقة فتلي فعولاً كغيره كملولة من الملل وفَرُوقَة من الفَرَق بفتحتين وهو الخوف فإن التاء فيهما للمبالغة لا للفرق،

٧٦٠ ـ وَلا تَلِي فَارِقَةٌ فَعُولا أَصْلاً، ولا المِفْعَالَ والمِفْعِيلا
٧٦١ ـ كَذَاكَ مِفْعَلٌ، وَمَا تَلِيهِ تَا الفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُذُوذٌ فِيهِ
٧٦٢ ـ وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إن تَبِعْ مَوْصُوفَهُ غَالِباً التَّا تَمْتَنِعْ

قد سبق أن هذه التاء إنما زيدت في الأسماء ليتميز المؤنّث عن المذكر، وأَكْثَرُ ما يكون ذلك في الصفات: كقائم وقائمة، وقاعد وقاعدة، وَيَقِلُّ ذلك في الأسماء التي ليست بصفات: كرَجل وَرَجُلَةٍ، وإنسان وإنسانة، وامرىء وامرأة. وأشار بقوله: ولا تلي فارقة فَعُولاً. الأبيات، إلى أن من الصفات ما لا تلحقه هذه التاء، وهو: ما كان من الصفات على فَعُولٍ وكان بمعنى فاعلٍ، وإليه أشار بقوله: أصْلاً واحترز بذلك من الذي بمعنى مفعول، وإنما جعل الأول أصلاً

ولذلك تلحق المذكر والمؤنث.

قوله: **(ولا المِفْعال)** بكسر الميم وكذا مفعيل ومفعل.

قوله: **(تا الفرق)** بقصر تا وإضافتها للفرق.

قوله: **(ومن فعيل)** متعلق بتمتنع الواقع خبراً عن التاء، وكقتيل حال من فعيل لقصد لفظه، وجواب الشرط محذوف لدلالة تمتنع عليه.

قوله: **(لتمييز المؤنث)** أي الأصل فيها ذلك، وتكثر زيادتها في الأسماء لتمييز الواحد من الجنس في المخلوقات كشجر وشجرة، والمصنوعات كلبنٍ ولبنة وقد تزاد في الجنس لتمييزه من الواحد ككماءة وكمء، وقد تأتي للمبالغة كرواية لكثير الرواية، أو لتأكيدها كعلامة ونسَّابة، وتأتي في الجمع عوضاً عن ياء النسب التي في المفرد كأشعثي وأشاعثة وقد تعوض عن فاء نحو عدة وعين إقامة ولام سنة أو عن مدة تفعيل كتزكية، وقد تأتي لمجرد تكثير حروف الكلمة كقرية وبلدة وغرفة، ولغير ذلك وهي مع ذلك تدل على التأنيث المجازي لما هي فيه بدليل تأنيث ضميرها ما عدا التي للمبالغة، أو لتأكيدها فانسلخت عن التأنيث فتأمل.

قوله: **(ويقل ذلك في الأسماء)** أي أسماء الأجناس الجامدة بدليل مثاله لأنها تكثر في الأعلام كفاطمة وعائشة فتدبر.

قوله: **(وإنسانة)** في القاموس امرأة إنسان، وبالهاء لغة عامية، وسمع في شعر كأنه مولَّد.

لقد كَسَتْنِي في الهَوَى مَلابسَ الصَّبِّ الغَزِلْ
إنسانةٌ فتَّانةٌ بدرُ الدُّجى منها خَجِل
إذا زَنَتْ عيني بها فبالدموع تَغْتَسِلْ

اهـ.

قوله: **(لأنه أكثر)** أي ولأن بنية الفاعل أصل المفعول.

قوله: **(فقد تلحقه)** يفيد عدم وجوبها بل إنها قليلة.

لأنه أكثرُ من الثاني، وذلك نحو: شَكُورٌ، وصَبُور بمعنى شاكر وصابر؛ فيقال للمذكر والمؤنث صَبُورٌ، وشَكُور بلا تاء، نحو: هَذا رَجُلٌ شَكُورٌ، وامرَأة صَبُورٌ. فإذا كان فَعُول بمعنى مفعول فقد تلحقه التاء في التأنيث، نحو: رَكوبَة - بمعنى مركوبة - وكذلك لا تلحق التاءُ وصفاً على مِفْعَال كامرأةٍ مِهْذَار - وهي الكثيرة الهَذَرِ، وهو الهَذَيَانُ - أو على مِفْعِيل كامرأة مِعْطير - من عَطِرَتِ المرأة إذا استعملتِ الطيب - أو على مِفْعَل كمِغْشَم - وهو: الذي لا يَثْنِيهِ شيء عما يريده ويهواه من شجاعته، وما لحقته التاء من هذه الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث فشاذ لا

قوله: (**مهذار**) بالذال المعجمة.

قوله: (**عدو**) أي بمعنى من قام به العداوة لا من وقعت عليه لأنه بمعنى مفعول فليس بشاذ.

قوله: (**وميقان**) من اليقين أي لا يسمع شيئاً إلاأيقنه وتحققه.

قوله: (**لحقته التاء في التأنيث**) أي فرقاً بينه وبين فعيل بمعنى مفعول، ولم يعكس لأن الذي بمعنى فاعل يطرد من اللازم نحو ظرف، ورحم كفاعل بخلاف الثاني فإنه سماعي لا ينقاس في فعل من الأفعال فكان بعيداً عن فاعل، فلم يعطَ حكمه من التذكير والتأنيث.

قوله: (**وقد حذفت منه**) أي حملا له على فعيل بمعنى مفعول كما حمل هذا عليه في إلحاقه التاء كما سيأتي.

قوله: (**وهي رميم**) مبني على أنه بمعنى فاعل أي رامّة بمعنى بالية، وقيل هو بمعنى مفعول أي مرموم فليس من القليل وكذا قريب أي مقربة، وقيل إنما حذفت التاء لتأويل الرحمة بالغفران، أو على حذف مضاف أي أثر رحمة الله قريب، وقيل غير ذلك.

قوله: (**أي لم يتبع موصوفه**) أي لم يتبعه لفظاً ولا معنًى بأن لم يجرِ على موصوف ظاهر ولا منوي لدليل فخرج ما علم موصوفة بقرينة كإشارة إليه، أو ذكر ما يدل عليه كقتيل من النساء فلا تلحقه التاء فالمدار على العلم به، وإن لم يتبعه لفظاً فلو قال المتن:

ومِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إنْ عُرِفْ ... مَوْصُوفُه غالباً التا تَنْحَذِفْ

لكان أوضح.

قوله: (**لحقته التاء**) أي للفرق بين المذكر والمؤنث، ومعرفة الموصوف تغني عنها في ذلك وهذا التعليل موجود في باقي الصفات المذكورة كرأيت صبوراً، ومهذاراً، ومعطيراً، ومغشماً ولم يفرقوا في حذف تائها بين علم الموصوف وعدمه فإن كان ذلك قياساً فالكل سواء، أو بالسماع وهو الظاهر فلا إشكال اهـ سيوطي.

قوله: (**بأن تبع موصوفه**) أي ولو تقديراً كما مر، والمراد الموصوف المعنوي فيشمل ما إذا كان الوصف خبراً، أو حالاً، أو بياناً لا خصوص النعت النحوي.

يُقاس عليه، نحو عَدُوّ وعدُوّة، ومِيقَان ومِيقَانة، ومِسْكِين ومِسْكِينة. وأما فَعِيل فإما أن يكون بمعنى فاعل، أو بمعنى مفعول؛ فإن كان بمعنى فاعل لحقته التاء في التأنيث، نحو: رَجُلٌ كَرِيمٌ، وامرَأَةٌ كَرِيمَةٌ، وقد حُذِفت منه قليلاً، قال الله تعالى: ﴿مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨] وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قريبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] وإن كان بمعنى مفعول . وإليه أشار بقوله: كَقَتِيل. فإما أن يستعمل استعمالَ الأسماء أولا، فإنْ استُعْمِلَ استعمالَ الأسماء . أي: لم يتبع موصوفَهُ. لحقته التاء، نحو: هذِهِ ذَبِيحةٌ، ونَطِيحةٌ وأكِيلَةٌ أي: مذبوحة ومنطوحة ومأكولة السبع، وإن لم يستعمل استعمال الأسماء. بأن يتبع موصوفَهُ. حُذِفت منه التاءُ غالباً، نحو: مررت بامرأة جَرِيح، وبعين كَحِيل أي: مجروحة ومكحولة، وقد تَلْحَقُه التاء قليلاً، نحو: خَصلة ذَمِيمَة أي: مذمومة، وفَعْلَةً حَمِيدة أي: محمودة.

٧٦٣ ـ وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ: ذَاتُ قَصْرِ، وَذَاتُ مَدٍّ، نَحْوُ أُنْثَى الْغُرِّ
٧٦٤ ـ وَالاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الأولى يُبْدِيهِ وَزْنُ أُرَبَى، وَالطُّولَى
٧٦٥ ـ وَمَرَطَى وَوَزْنُ فَعَلَى، جَمْعَا أَوْ مَصْدَراً، أَوْ صِفَةً: كَشَبْعَى

قوله: (وقد تلحقه التاء) أي تشبيهاً بفعيل بمعنى فاعل كما مر.

قوله: (وذات مد) اعترض بأنه يقتضي أن علامة التأنيث في نحو: حمراء هي الألف اللينة التي قبل الهمزة لأنها هي تمد مع أن هذا لم يقله أحد بل هي عند الأخفش الألف والهمزة معا، وعند الزجاج والكوفيين الهمزة وحدها، والألف قبلها زائدة وعند البصريين الهمزة بدل منها لاجتماعها مع الألف قبلها كما مر ويُجاب بأن الإضافة في ذات مد لأدنى ملابسة. والمراد أنها مصاحبة، وتابعة للمد فيجري على أحد المذهبين الأخيرين، ويحمل على مذهب البصريين لأنه المختار والمراد أنها مشتملة على المد من اشتمال الكل على جزئه فيجري على مذهب الأخفش. غاية الأمر أنه أطلق الألف على مجموعهما.

قوله: (أنثى الغر) أي نحو الألف التي في اسم الأنثى من الغُرّ وهو غرَّاء كحُمْر وحَمْراء.

قوله: (والاشتهار) مبتدأ وفي مباني أي الكائن في مباني، ويبديه خبره والمراد بالمباني الألفاظ التي تحل فيها الألف والحكم بالإشتهار على ذكره من أوزان المقصورة بالنظر لمجموعها لما سيأتي.

قوله: (أُرَبَى) بضم الهمزة وفتح الراء والباء الموحدة.

قوله: (والطولى) بالضم أفعل تفضيل مؤنث أطول كفُضلى، وأفضل.

قوله: (كشبعى) مؤنث شبعان مثال للصفة.

قوله: (وكحبارى) الكاف اسم بمعنى عطف على أربي أو على وزن، وحُبارى بضم الحاء المهملة فموحدة اسم طائر يستوي فيه الواحد المذكر وغيره، طويل العنق والمنقار رمادي

٧٦٦ ـ وَكَحُبَارَى، سُمَّهى، سِبَطْرَى، ذِكْرَى، وحِثِّيثى، مَعَ الكُفُرَّى
٧٦٧ ـ كَذَاكَ خُلَّيطَى، مَعَ الشُّقَارَى، وَاعْزُ لِغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارَا

قد سبق أن ألف التأنيث على ضربين؛ أحدهما: المقصورة، كحُبلى وسَكْرى، والثاني الممدودة، كحمراء وصفراء، ولكل منهما أوزان تُعْرَفُ بها.

فأما المقصورة فلها أوزان مشهورة، وأوزان نادرة. فمن المشهورة فُعلى، نحو: أَرَبَى للداهية، وشُعَبَى لموضع.

ومنها: فُعْلَى، اسْماً كبُهْمى ـ لنبتٍ، أو صفةً كحُبْلَى، والطُّولى، أو مصدراً كرُجْعَى.

اللون شديد الطيران كثير السلاح أي الروث، وهو مما قيل فيه سلاحه سلاحه وهو مأكول، وولدها يسمى النهار، وفرخ الكروان يسمى الليل.

قوله: **(سُمهى)** بضم السين المهملة وفتح الميم مشددة اسم للباطل.

قوله: **(سبطري)** بكسر السين المهملة وفتح الموحدة وسكون الطاء المهملة بعدها راء.

قوله: **(وحثيثي)** بمهملة مكسورة فمثلثتين أولاهما مكسورة مشددة وبينهما ياء تحتية.

قوله: **(مع الكفري)** بضم الكاف والفاء وشد الراء، وبتثليث الكاف مع فتح الفاء أشموني.

قوله: **(خليطي)** بضم الخاء المعجمة وفتح اللام المشددة، والشقاوي بضم الشين المعجمة وشد القاف.

قوله: **(استنداراً)** أي ندوراً مفعول أعز بمعنى أنسب.

قوله: **(ولكل منهما أوزان)** ذكر المصنف للمقصورة اثنى عشر، وللممدودة سبعة عشر.

قوله: **(فمن المشهور فعلى)** أي بضم ففتح تبع في ذلك ظاهر المتن، وقد استشكله الموضح بندوره في المقصورة، بل قيل: شاذ، ولم يأت منه إلا أربى للداهية، وأرنى بالنون لحب يعقد به اللبن، وجُعبى بجيم فمهملة فموحدة لكبار النمل، وشعبى بمعجمة فمهملة فموحدة، وأدمى بدال مهملة فميم وجنفى بجيم فنون ففاء لمواضع وهو في الممدودة كثير وسيأتي آخر الباب فهو من الأوزان المشتركة كفعلى بفتح فسكون، وفي شرح العمدة إن سمهى، وخليطى، وشقارى من الأبنية الشاذة إلا أن يراد المجموع كما مر.

قوله: **(ومنها فُعْلى)** أي بضم فسكون كبهمى لنبت أي فألفه للتأنيث، فلا تلحقها التاء وقولهم: بهماة شاذ وقيل: للإلحاق، وأما الذي بمعنى الشجاع فبهمة التاء.

قوله: **(ومنها فَعَلَى اسماً)** أي بفتحات وعدّه في التسهيل من المشترك، ومنه مع الممدودة قرماء، وجنفاء لموضعين، ويقصران أيضاً، وابن دأثاء بمهملة فهمزة فمثلثة وهي الأمة، ولا يحفظ غيرها.

ومنها: فَعَلَى، اسماً كَبَرَدَى ـ لنهر بِدِمَشْقَ، أو مصدراً كمَرَطَى ـ لضربٍ من العَدْو، أو صفة كحيدى، يقال: حمارٌ حَيَدَى، أي: يَحيدُ عن ظِلِّهِ لنشاطهِ.

قال الجوهري: ولم يجيء في نُعُوتِ المذكر شيء على غيره.

ومنها: فَعْلَى، جمعاً كصَرْعَى جمعَ صريعٍ، أو مَصدراً كدَعْوَى، أو صفةً كشَبْعى وكَسْلى.

ومنها: فُعَالَى، كحُبَارَى لطائر، ويقع على الذكر والأنثى.

ومنها فُعَّلى، كسمَّهى للباطل.

ومنها: فِعَلى كسِبَطْرَى، لضرب من المشي.

ومنها: فِعْلى، مصدراً كَذِكْرَى، أو جمعاً: كظِرْبَى جمع ظَرِبَانِ، وهي دُوَيبة كالهرة منتنة

قوله: (كَبَرَدَى) بموحدة فراء فمهملة نهر بدمشق.

قوله: (كَمَرطَى) بميم فراء فطاء مهملة مفتوحات، وقوله العَدْو بفتح فسكون أي سرعة المشي يقال: مرطت الناقة مرطى، وبشكت بشكى بموحدة فمعجمة، وجمزت جمزى بجيم فميم فزاي أي أسرعت، والأفعال الثلاثة بوزن ضرب، ومصادرها على فعلى.

قوله: (كحيدى) بمهملتين بينهما تحتية.

قوله: (فَعْلى جمعاً) أي بفتح فسكون، وهو من الأوزان المشتركة في الصفة، ومنه في الممدودة حمراء واحترز بقوله جمعاً إلخ عن اسم جنس غير ما ذكر فلا يتعين كون ألفه للتأنيث بل تكون له تارة فتقصر كرضوى وسلمى، وقد تمد كالعواء أحد منازل القمر، ويقصر أيضاً وللإلحاق أخرى كعلقاة بالتاء ومما فيه الوجهان أوطى لشجر يدبغ به، وعلقى لنبت، وتترى بمعنى متواترين فمن نونها جعل الألف للإلحاق، ومن لم ينون جعلها للتأنيث.

قوله: (فُعالى) بضم الفاء، ويجيء اسماً كحبارى وسمانى، وجمعاً كسكارى قيل وصفة لمفرد كجمل علادي بعين ودال مهملتين أي شديد.

قوله: (ومنها فعلى كسُمَّهى) أي بضم الأول وفتح الثاني مشدداً.

قوله: (فعلى كسِبَطْرى) أي بكسر ففتح فسكون مشية فيها تبختر، ودفقى بمهملة ففاء فقاف بوزنها مشية بتدفق وإسراع.

قوله: (فِعْلى مصدراً) أي بكسر فسكون. ولم يطلقها، كالمصنف، بل قيدها بالمصدر والجمع لأنها في غيرهما لا يتعين كونها للتأنيث بل تكون للإلحاق إن نونت كعزهى للرجل الذي لا يلهو انظر الأشموني.

قوله: (ظربى) بظاء مشالة فراء موحدة.

الريح، تزعم العرب أنها تَفْسُو في ثوب أحدهم إذا صادَها، فلا تذهب رائحته حتى يَبْلَى الثوبُ، وكحِجْلَى جمع حَجَل، وليس في الجموع ما هو على وزن فِعْلَى غيرهما.

ومنها: فِعِّيلى، كحِثِّيثى، بمعنى الْحَثّ.

ومنها: فُعُلَّى، نحو كُفُرَّى. لوِعَاء الطَّلع.

ومنها: فُعَيْلَى، نحو خُلَّيْطَى. للاختلاط، ويقال: وَقَعُوا في خُلَّيْطَى، أي: اخْتَلَطَ عليهم أمْرُهُمْ.

ومنها: فُعَّالَى، نحو شُقَّارَى. لنبتٍ.

٧٦٨ ـ لِمَدِّهَا: فَعْلاءُ، أَفْعِلاءُ مُثَلَّثَ الْعَيْنِ. وَفَعْلَلاءُ
٧٦٩ ـ ثُمَّ فِعَالاَ، فُعْلُلا، فَاعُولا وَفَاعِلاَءُ، فِعْلَيَا، مَفْعُولا
٧٧٠ ـ وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعَالاَ، وَكَذَا مُطْلَقَ فَاءِ فَعَلاءُ أُخِذَا

قوله: (ظَربان) بفتح فكسر أو بكسر فسكون.

قوله: (تفسوا إلخ) أي فجعل فَسْوَه سلاحاً يحترز به فلا يقربه أحد إلا أرسل عليه ما لا يطيقه ويسمونه مفرق الإبل لنفارها من فسوه، ويدخل حجر الضب فيفسو عليه ثلاثاً فيُغشى عليه فيأكله وأولاده.

قوله: (وكحَجلى) بمهملة جمع حَجَلَة بفتحات طائر.

قوله: (فِعّيلَى) أي بكسر الفاء والعين المشددة، والصحيح قصره على السماع، ولم يجيء إلا مصدراً كحثيثى مصدر حث أي طلب بشدة على غير قياس، وجعله في التسهيل من الممدودة أيضاً كخَصِيصَاء للاختصاص، وفَخِيرَاء للفخر يقصران.

قوله: (فُعُلَّى) بضم الأولين وشد الثالث.

قوله: (فعَّيلى) أي بضم الأول وفتح الثاني مشدداً، ومنه قُبَّيطى لنوع من الحلوى يسمى الناطف، ولغيزى للغز، ولم يسمع منه مع الممدودة إلا قولهم هو عالم بدخيلائه أي بأمره الباطن.

قوله: (فُعَّالى) أي بضم الأول وشد الثاني، ومنه الخبازى المعروفة، وتخفيف باؤها، ويقال خبيزة.

قوله: (مثلث العين) حال من أفعلاء، وإضافته لفظية فلا يتعرف بها.

قوله: (مطلق العين) حال من فعالى، ومطلق فاء حال من ضمير أخذ الراجع إلى فعلاء أي غيره مقيد بحركة.

قوله: (كديمة هطلاء) الديمة مطر بلا رعد ولا برق.

لألف التأنيث الممدودة أوزانٌ كثيرة، نَبَّه المصنف على بعضها.

فمنها فَعْلاء، اسماً كصحراء، أو صفة مذكَّرُهَا على أفْعَلَ كحمراء، أو على غير أفعل كديمة هَطْلاء، ولا يقال: سَحَاب أهْطلُ، بل سحاب هَطِلٌ، وكقولهم: فرس أو ناقة رَوْغَاء، أي: حَدِيدَةُ القيادِ، ولا يوصف به المذكَّر منهما، فلا يقال: جَمَلٌ أَرْوَغُ، وكامرأة حَسناء، ولا يقال: رَجُلٌ أحسنُ، والهَطْلَ: تتابع المطر والدَّمْع وسَيَلانُهُ، يُقال: هَطَلت السماء تَهْطِلُ هَطْلاً وهَطَلاناً وَتَهْطَالاً. ومنها: أفْعِلاء. مثلث العين. نحو قولهم لليوم الرابع من أيام الأسبوع أرْبُعَاء شخطه ـ بضم الباء وفتحها وكسرها.

ومنها فَعْلَلاء، نحو عَقْرَبَاء. لأنثى العقارب.

ومنها فِعَالاء، نحو قِصَاصَاء. للقِصَاصِ.

ومنها: فُعْلُلاء، كقُرْفُصَاء.

ومنها: فَاعُولاء، كعَاشُورَاء.

قوله: (سحاب هَطِل) أي بكسر الطاء ويقال هطَّال بشدها.

قوله: (روغاء) قيل بالراء والغين المعجمة من راغ الثعلب ذهب يمنه ويسره لكن في الصحاح في باب العين المهملة، والرورغاء من النوق الحديدة الفؤاد، وكذلك الفرس ولا يوصف به المذكر اهـ وهو الموافق لتفسير الشارح فليحمل عليه فتدبر.

قوله: (تهطل هَطْلاً) كَتَنْصر نَصْراً وَهَطَلانًا بفتحات، وتهْطَالاً بفتح المثناة فوق.

قوله: (مثلث العين) أي مع فتح الهمزة.

قوله: (ومنها فَعْلَلا) أي بفتح فسكون فتح.

قوله: (لأنثى العقارب) أي ولمكان أيضاً.

قوله: (ومنها فعالاء) أي بكسر الفاء.

قوله: (كقُرفُصاء) بضم الأول ويجوز في ثالثة الفتح والضم يقال: قعد القرفصاء إذا قعد على قدميه وأليبه، وألصق بطنه بفخذيه.

ومنها: فَاعِلاء، كقَاصِعَاء ـ لجحر من جحْرَةِ اليَرْبُوع.

ومنها: فِعْلِيَاء، نحو: كبرياء، وهي العَظَمَة.

ومنها: مَفْعُولاء، نحو: مَشْيُوخَاء، جمع شَيخٍ.

ومنها: فَعَالاء ـ مطلق العين، أي مضمومها، ومفتوحها، ومكسورها ـ نحو: دَبُوقَاء ـ للعذرة، وبَرَاسَاء، لُغة في البَرْنَسَاء، وهم الناس، وقال ابن السِّكِّيت[1]: يقال: ما أدري أي البَرْنَسَاء هو، أي: أيُّ الناس هو، وكَثِيرَاء.

ومنها: فَعَلاء ـ مطلق الفاء، أي مضمومها، ومفتوحها، ومكسورها ـ خُيَلاء ـ للتكبر، وَجَنفَاءُ ـ اسم مكان، وسِيَرَاءَ ـ لبُرْدٍ فيه خُطوطٌ صُفْر.

قوله: (لِجُحْر) بضم الجيم وسكون الحاء المهملة من جحرة بوزن عنبة جمع جحر كما في المصباح.

قوله: (فِعْلِياء) بكسر الفاء واللام وسكون العين.

قوله: (فَعَالاء مطلق العين) أي مع فتح الفاء.

قوله: (دبوقاء) بدال مهملة فموحدة ثم قاف.

قوله: (للعذرة) بفتح المهملة وكسر المعجمة هي الفضلة الغليظة.

قوله: (براساء) بفتح الموحدة والراء والسين المهملة.

قوله: (في البرنساء) أي ممدوداً.

قوله: (وكثيراء) بالمثلثة اسم لبزر كما في الفارضي.

قوله: (مطلق الفاء) أي مع فتح العين.

قوله: (خُيَلاء) بضم المعجمة وفتح التحتية.

قوله: (جَنَفَاء) بفتح الجيم والنون والفاء.

قوله: (وسيراء) بكسر السين المهملة، وفتح التحتية والراء، ويطلق على الذهب وعلى نبت أيضاً، والله سبحانه وتعالى أعلم.

---

(١) يعقوب بن إسحاق أبو يوسف، المعروف بابن السِّكِّيت، عالم باللغة والنحو والشعر من مؤلفاته «إصلاح المنطق»، «ومعاني العشر» توفى سنة (٢٤٤ هـ).

انظر: «الوافي بالوفيات» (٦/ ٣٩٥).

المقصورُ والممدودُ

٧٧١ - إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ فَتْحاً، وكَانَ ذا نَظِيرٍ كَالأَسَفْ
٧٧٢ - فَلِنَظِيرِهِ المُعَلِّ الآخِرِ ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ
٧٧٣ - كَفِعَلٍ وَفُعَلٍ في جَمْعِ مَا كَفِعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ، نَحْوُ الدُّمَى

المقصور والممدود

قال الجار بردي[١]: هما نوعان من الاسم المتمكن فلا يطلقان اصطلاحاً على المبني، ولا الفعل، والحرف أي كما يفيده تعريف الشارح، وقولهم في هؤلاء ممدود تسمح أو على مقتضى اللغة كقول القراء في: جاء وشاء ممدودان اهـ. ويرد عليه إطلاقهما على ألفي التأنيث إطلاقاً شائعاً كالألف المقصورة والممدودة، كما يطلقان على الاسم المشتمل عليهما كحبلى وصحراء، ويبعد أنه ليس حقيقة عرفية إلا أن يستثنيا من غير المتمكن فتأمل. ثم ما قيل أن تعريفي الشارح يشملان نحو: حبلى وصحراء مع أنهما قد تقدما قبل فذكرهما ثانياً تكرار يرد بأن ذكرهما السابق من حيث التأنيث ودخولهما هنا من حيث المد والقصر فلا تكرار على أن ذكر العام بعد الخاص لا يعد تكراراً فتدبر.

قوله: **(إذا اسم)** أي صحيح.

قوله: **(وكان ذا نظير)** أي من المُعَلِّ، وقوله: كالأسف مثال للصحيح المستوجب الفتح ولم يمثل لنظيره من المعل.

قوله: **(كفِعَل)** بكسر ففتح وفُعَل بضم ففتح وفِعْلة بكسر فسكون، والثاني بضم فسكون، وهذا عطف على قوله: كالأسف بتقدير العاطف كما قاله ابن هشام لأنه نوع ثانٍ مما يستوجب الفتح أعم من كونه صحيحاً، أو معتلاً وقوله نحو: الدمى مثال للمعتل من هذا النوع، ولم يمثل لصحيحه عكس النوع الأول، وإنما قدرنا العاطف، ولم نجعله مثالاً لقوله: فلنظيره المعل إلخ، كما أن الأسف مثال للصحيح كما قاله سم. وأقروه لئلا يوهم أنه نظير الأسف، وليس كذلك فتدبر. والحاصل أن الذي يستوجب فتح ما قبل آخره فيكون معتله مقصوراً أنواع كثيرة ذكر المصنف منها نوعين عامين في الصحيح والمعتل الأول: مصدر فعل بالكسر اللازم فإن قياسه فعل بفتحتين وقد أشار إلى هذا مقتصراً على تمثيل صحيحه بالأسف الثاني جمع فعلة وفعلة على فعل وفعل، وقد صرَّح به واقتصر على تمثيله معتله بالدمى ففيه شبه احتباك، ومنها اسم مفعول غير الثلاثي كمكرم ومحترم فإن معتله مقصور بفتح ما قبل آخره كمعطى ومصطفى، ومنها أفعل سواء كان للتفضيل كأقصى نظير أفضل أم لا كأعمى وكأحمر، ومنها جمع فعلى بالضم أنثى أفعل على فعل ككبرى وكبر ونظيره قصيّ ودنيّ جمع قصوى ودنيا وغير ذلك.

---

(١) الجار بردي: أحمد بن الحسن أبو المكارم، عالم، فقيه، من مؤلفاته: شرح منهاج البيضاوي في أصول الفقه، حاشية على شرح المفصّل لابن الحاجب في النحو، وشرح الشافية لابن الحاجب في التصريف، وغيرها. انظر: «معجم المؤلفين» لعمر رضا كحّالة، (١/١٩٨).

المقصور هو الاسم الذي حرفُ إعرابه ألفٌ لازمة.

فخرج بالاسم: الفعل، نحو يرْضَى، وبحرف إعرابه: المبنيُّ، نحو إذا وبلازمة: المثَنَّى، نحو الزيدان، فإن ألفه تنقلب ياء في الجرّ والنصب. والمقصور على قسمين: قياسيّ، وسماعيّ، فالقياسيُّ: كل اسم معتلٍّ له نظِيرٌ من الصحيحِ، ملتزمٌ فتحُ ما قبلُ آخرِهِ، وذلك: كمصدر الفعل اللازم الذي على وَزن فَعِلَ؛ فإنه يكون فَعَلاً، بفتحِ الفاء والعين، نحو: أَسِفَ أَسَفاً، فإذا كان معتلاً وَجَب قَصْرُهُ، نحو: جَوِيَ جَوًى، لأن نظيرهَ من الصحيح الآخر مُلْتَزَمٌ فتحُ ما قبْلُ آخره، ونحو: فِعَل في جمع فِعْلة بكسر الفاء، وفُعَل في جمع فُعْلة بضم الفاء، نحو: مُرًى جمع مِرْيَة، ومُدًى جمع مُدْيَة، فإنّ نظيرهما من الصحيح قِرب وقُرَب جمع قِرْبة وقُرْبة؛ لأن جمع فِعْلة بكسر الفاء يكون على فِعَلٍ، بكسر الأول وفتح الثاني، وجمع فُعْلَةَ بضم الفاء يكون على فُعَل، بضم الأول وفتح الثاني. والدُّمى: جمع دُمْيَة وهي الصُّورة من العاج ونحوه.

قوله: (**حرف إعرابه**) من إضافة المحل للحال فيه لأن الألف محل الإعراب لا نفسه، وهذا التعريف لما يعم القياسي والسماعي، وكذا تعريف الممدود الآتي بخلاف تعريفي المتن فقاصران على القياسي منهما.

قوله: (**نحو يرضى**) هو خارج أيضاً بقوله: لازمة لأن ألفه تذهب للجزم.

قوله: (**المبنى**) أي سواء كان اسماً كإذا ومتى، أو فعلا كرمى ودعا، أو حرفا كعلى وإلى. فكل ذلك لا يسمى مقصوراً اصطلاحاً.

قوله: (**المثنى**) مثله الأسماء الخمسة لذهاب ألفها رفعاً وجراً لا يقال ألف المقصور تذهب إذا نون فلا تكونن لازمة لأن المحذوف لعلة تصريفية كالثابت.

قوله: (**قياسي**) هو وظيفة النحوي والسماعي وظيفة اللغوي الذي يسرد ألفاظ العرب، ويفسرها.

قوله: (**كل اسم معتل**) الأولى معل لأن المعتل ما فيه حرف علة غير أم لا، والمعل هو المغير، وهو المراد هنا لأن الاسم لا يوصف بالقصر إلا بعد تغيير يائه مثلاً، وأما قول المتن: المعل الآخر فالأولى فيه المعتل لأنه هو الذي يصح فيه تعليل ثبوت القصر. أما المعل وهو المغير فالقصر ثابت فيه فلا معنى لتعليقه بإذا فتأمل.

قوله: (**جوى جوى**) بالجيم كفرح فرحا وهوالحرقة من حزن أو عشق.

قوله: (**فإن نظيره الخ**) المراد المناظرة في الوزن، ونوع الاسم كالمصدرية والجمعية لا خصوص الوزن.

قوله: (**مرية**) بالراء وهوالجدال ومدية بالدال السكِّين.

قوله: (**قرب**) بالكسر والثاني بالضم على ترتيب ما قبله.

٧٧٤ ـ وما استحقَّ قبلَ آخِرِ ألِف فالمدُّ في نظيرِهِ حتماً عُرِف
٧٧٥ ـ كمصدَرِ الفِعْلِ الذي قد بُدِئا بهمز وَصْلٍ: كارْعَوى وكَارْتَأى

لما فَرَغَ من المقصور شَرَعَ في الممدود، وهو: الاسم الذي في آخره همزة، تَلي ألفاً زائدة، نحو حَمْراء، وكِسَاء، ورِدَاء. فخرج بالاسم الفعلُ نحو: يَشاء، وبقوله: تَلي ألفاً زائدة ما كان في آخره همزة تلي ألفاً غيرَ زائدةٍ. كماء، وآءٍ، جَمْعُ آءةٍ وهو شَجَر، والممدودة أيضاً كالمقصور: قياسيٌّ، وسماعيٌّ، فالقياسي: كلُّ معتل له نظير من الصحيح الآخر، مُلْتَزَم زيادةُ ألفٍ قبل آخرِهِ، وذلك كمصدر ما أولهُ همزةُ وصلٍ، نحو ارْعَوَى ارْعِوَاءً، وارْتَأى ارْتِئَاء، واستَقْصَى استِقْصَاءً؛ فإنَّ نظيرَها من الصحيح انطَلَق انطلاقاً، واقتَدَر اقتداراً، واستخرج استخراجاً، وكذا مصدر كل فعلٍ معتل يكون على وَزْنِ أفْعَلَ، نحو: أَعْطَى إعْطاءً؛ فإن نظيره من الصحيح أكرم إكراماً.

قوله: **(وما استحق)** أي من الصحيح، وألف مفعوله، وُقِفَ عليه بالسكون على لغة ربيعة وقوله: في نظيره، أي من المعتل الآخر لأن حرف العلة إذا تطرف بعد ألف زائدة قلب همزة.

قوله: **(نحو حمراء الخ)** هو داخل في تعريف الشرح لا المتن لما سيأتي.

قوله: **(كماء)** أي فلا يسمى ممدوداً كما نص عليه الفارسي لعروض مدّه لأن ألفه بدل من الواو في: موه لا زائدة.

قوله: **(وآء)** بهمزتين بينهما ألف، وكذا آءة كجام، وجامة، وانظر ما أصل ألفهما.

قوله: **(كل معتل الخ)** أي معتل الآخر، وهذا مع تعريف المقصور القياسي يقتضيان أن نحو: حبلى وصحراء من السماعي لا القياسي لأنهما ليسا معتلين لهما نظير من الصحيح لزيادة ألفهما على بنية الكلمة بخلاف ألف المقصور، وهمزة الممدود القياسيين فمنقلبان عن أصل كما لا يخفى، وقد لا يتوقف في ذلك وسيأتي عن الفراء ما يصرح بأن نحو حمراء من الممدود قياساً إلا أن يقال: المراد هنا القياسي غيرهما لتقدم الكلام على ما ينقاسان فيه من الأوزان فتدبر.

قوله: **(وارتأى)** بوزن افْتَعَل من الرَّأي أي التَدَبُّر يقال: ارْتَأَ في أمره ارْتِئَاءً إذا تدبَّر، وأصله ارتأى ارتئاياً كاقتتل اقتتالاً قُلِبت ياء الفعل ألفاً لانفتاح ما قبلها، وياء المصدر همزة لتطرُّفها إثر ألف زائدة.

قوله: **(وكذا مصدر الخ)** مثله مصدر فعل بالفتح يفعل بالضم دالاً على صوت أو مرض فإن قياسه فُعال بالضم كرغاء لصوت ذوات الخف وثغاء بمثلثة فمعجمة لصوت الشاة، ومشاء لإطلاق البطن، ونظيرهما من الصحيح بغام لصوت الظبي، ودوار لدوران الرأس، وكذا مصدر فاعل كوالى ولاء، وعادى عداء كضارب ضراباً، وقاتل قتالاً، وغير ذلك.

٧٧٦ ـ والعادمُ النَّظيرِ ذَا قَصْرٍ وذَا   مَدٌّ بِنَقْلٍ: كَالْحِجَا، وكَالْحِذَا

هذا هوالقسم الثاني، وهو المقصور السماعيُّ، والممدودُ السماعيُّ، وضابطهما: أنَّ ما ليس له نظير اطّرَد فتحُ ما قبلَ آخِرِهِ فَقَصْرُهُ موقوفٌ على السماع، وما ليس له نظير اطَّرَدَ زيادةُ ألفٍ قبل آخره فمدُّهُ مقصور على السماع. فمن المقصور السماعيِّ: الفتَى واحد الفِتْيانِ، والحِجَا: العَقْلُ، والثَّرَى، الترابُ، والسَّنا: الضَّوءُ. ومن الممدود السماعيّ: الفَتَاءُ: حَداثَةُ السِّنِّ، والسَّناء: الشَّرَف، والثَّرَاء، كثرة المال، والحِذَاء: النَّعْلُ.

٧٧٧ ـ وقصْرُ ذِي المدِّ اضطِراراً مُجمَعُ   علَيْهِ، والعَكْسُ بخُلْفٍ يَقَعُ

لا خِلاف بين البصريين والكوفيين في جواز قَصْرِ الممدود للضرورة. واختلف في جواز مدِّ المقصور؛ فذهب البصريون إلى المنع، وذهب الكوفيون إلى الجواز، واستدلوا بقوله:

[٣٥٣] ـ يا لكَ مِنْ تَمْرٍ ومِنْ شِيشاءِ   يَنْشَبُ في المَسْعَلِ واللُّهاءِ(١)

فمدَّ اللَّهاءَ للضرورة، وهو مقصور.

قوله: (والعادم النظير) مبتدأ خبره بنقل، وذا قصر وذا حالان من المستكن في الخبر أي العادم النظير مأخوذ بنقل حال كونه ذا قصر الخ، وفيه تقدم الحال على عاملها الظرفي ومر ما فيه.

قوله: (كالحجى الخ) لف ونشر مرتب فالحجى بمهملة فجيم مقصور لا غير، والحذاء بمهملة فمعجمة ممدود لا غير لكن قصره للوزن.

قوله: (فمن المقصور السماعي الخ) أي لأنها ليس لها نظير من الصحيح يماثلها في جميع الأوصاف من الوزن والمصدرية أو الجمعية، والوصفية مثلاً. وإن وجد وزنها كبطل وعنب.

قوله: (مجمع عليه) أي في الجملة وإلا فقد منعه الفراء فيما له قياس يوجب مده كفعلاء أفعل، ويرده في السماع.

قوله: (قصر الممدود) أي لأنه رجوع إلى الأصل. وهو القصر كقوله:

٤٣٦ ـ * لا بُدَّ مِنْ صَنْعَا وَإنْ طَالَ السَّفَرْ(٢) *

قوله: (يا لك الخ) يا للتنبيه، وذلك خبر مبتدأ محذوف أي لك شيء، ومن للبيان كذا في الصبان، وفيه نظر لعدم ملايمته للمعنى. فالظاهر أنه كقولهم: يا للماء والعشب، تعجباً من

---

(١) الرجز لأبي مقدام الراجز في شرح الأشموني ٣/٦٥٩؛ وله أو لأعرابيّ من أهل البادية في الدرر ٦/٢٢٢.
والشاهد فيه قوله: «واللّهاء» يريد: «اللّهى» فمدَّ المقصور ضرورةً.
اللغة: «شيشاء»: نوع من التمر لا يشتد نواه.

(٢) صدر بيت وعجزه: «ولو تَحَنَّى كُلُّ عَوْدٍ وَدَبِرْ» وهو من الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٢٩٦؛ والدرر ٦/٢١٩.

كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا

٧٧٨ ـ آخِرَ مَقْصُور تُثَنِّي اجْعَلْهُ يا إنْ كانَ عَنْ ثَلاثَةٍ مُرْتَقِيَا
٧٧٩ ـ كَذَا الّذي الْيَا أصْلُهُ نحو الفَتَى والجامِدُ الّذي أُمِيلَ كَمَتَى
٧٨٠ ـ في غيرِ ذا تُقْلَبُ وَاواً الألِفْ وأولَها ما كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

الاسم المتمكن إنْ كان صحيح الآخر، أو كان منقوصاً، لحِقَتْهُ علامةُ التثنيةِ من غير تغيير؛ فتقولُ في رَجُلٍ، وجارية، وقاضٍ: رَجُلانِ، وجاريَتَانِ، وقاضِيَانِ. وإن كان مقصوراً فلا بُدَّ من تغييرِهِ، على ما نذكرُهُ الآن. وإن كان ممدوداً فسيأتي حكمه.

فإن كانت ألفُ المقصور رابعةً فصاعداً قلبت ياءً؛ فتقول في مَلْهَى: مَلْهَيانِ وفي مُسْتَقْصًى: مُسْتَقْصَيَانِ وإن كانت ثالثةً: فإن كانت بدلاً من الياء. كفَتًى ورَحًى. قلبت أيضاً ياءً؛ فتقول؛ فتَيَانِ وَرَحَيَانِ وكذا إذا كانت ثالثة مجهولة الأصل وأمِيلَتْ؛ فتقول: في مَتَى علماً:

كثرتهما، فيا واللام للاستغاثة استعملا في التعجب مجازاً، و: من تمر بيان للكاف كقوله: فيا لك من ليل كأنه قيل: أحضر يا تمر ليتعجب منك فالمنادى في الحقيقة هو الكاف فتدبر، والشيشاء بمعجمتين أولاهما مكسورة بينهما تحتية هو الشيص أي الثمر الذي لم يشتد حبه، وينشب بفتح الشين أي يتعلق والمَسعَل بفتح الميم والعين المهملة موضع السعال من الحلق، واللها جمع لهاة كحصى وحصاة وهي لحمة مطبقة في أقصى سقف الحنك والله أعلم.

كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً

اقتصر عليهما الوضوح تثنية غيرهما وجمعه وإن كان هذا الباب يعقد للتثنية، والجمع مطلقاً وتصحيحاً إما تمييز محول عن المضاف إليه أي: وكيفية تصحيح جمعهما، أو حال من جمع أي مصححاً، ولم يذكر تكسيرهما لأنَّ له باباً يخصه.

قوله: **(رابعة الخ)** أي سواء كان أصلها ياء كمسعى من سعيت، أو واواً كما ذكره.

قوله: **(قلبت ياء)** أي لكونها مع علامة التثنية، ولا يمكن تحريكها لأن الألف لا تقبل الحركة، وحذفها يلبس المثنى عند إضافته لياء المتكلم بالمفرد المضاف لها كفتاي، وإنما قلبت ياء في غير الثلاثي رجوعاً إلى أصلها في نحو: مسعى. كما رجعت إليه في نحو: فتى، وحملاً على الفعل غير الثلاثي في نحو: ملهى لرد الواو فيه إلى الياء كالهيت واصطفيت من اللهو والصفوة كما سيأتي في قوله:

* والواو لا ما بَعْدَ الفَتْح يا انْقَلَبْ *

وأما في الجامد الذي أميل فلأن الإمالة في المفرد تنحو بالألف نحو الياء فردت إليها في التثنية، أما ما لم يمل فلم يلاحظ فيه الياء أصلاً فرجع إلى الواو.

قوله: **(مجهولة الأصل)** هي التي في حرف أو شبهه كما يؤخذ من مثاله تبعاً لابن

مَتَيان وإن كانت ثالثة بدلاً من واو. كعصاً وَقَفاً. قلبت واواً؛ فتقول: عصَوانِ، وقَفَوانِ وكذا إن كانت ثالثةً مجهولَةَ الأصلِ ولم تُمَلْ كإلى عَلَماً فتقول: إلوَانِ.

فالحاصلُ: أن ألف المقصور تقلب ياء في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا كانت رابِعةً فصاعداً.

الثاني: إذا كانت ثالثة بدلاً من ياء.

الثالث: إذا كانت مجهولَة الأصلِ وأمِيلَتْ.

وتقلب واواً في موضعيْن:

الأول: إذا كانت ثالثةً بدلاً من الواو.

الثاني: إذا كانت ثالثة مجهولةَ الأصلِ ولم تُمَلْ.

وأشار بقوله وأولِها ما كان قبْلُ قد ألف. إلى أنه إذا عُمِل هذا العملُ المذكور في المقصور. أعني قلبَ الألف ياء أو واواً. لحقتها علامةُ التثنية، التي سبق ذِكْرُها أولَ الكتابِ، وهي الألف والنون المكسورة رفعاً، والياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة جراً ونصباً.

٧٨١ ـ وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَاوٍ ثُنِّيَا وَنَحْوُ عِلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحَيَا

٧٨٢ ـ بِوَاوٍ أوْ هَمْزٍ، وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ صَحِّحْ وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ

لما فَرَغَ من الكلام على كيفية تثنية المقصور شَرَعَ في ذكر كيفية تثنية الممدود.

والممدود: إما أن تكون همزته بَدَلاً من ألف التأنيث، أو للإلحاق، أو بدلاً من أصل، أو أَصْلاً.

فإن كانت بدلاً من ألف التأنيث، فالمشهورُ قلْبُها واواً؛ فتقول في: صَحْرَاء وحمْرَاء: صحرَاوَانِ وحمرَاوَانِ.

الحاجب ولظاهر ابن المصنف، وجعل المرادي ألفهما أصلية، ومثل مجهولة الأصل بنحو الددا بدالين مهملتين كالفتى وهو اللهو قال: لأنه لا يدري أهي عن واوٍ أو ياء اهـ أي لأنه ليس له أصل يرجع إليه في الاشتقاق، وليست أصلية لأن ألف الثلاثي المعرب لا تكون إلا منقلبة عن أحدهما، والظاهر في ألف موسى ونحوه من الأسماء الأعجمية أنها من المجهولة بمعنى أنه لا يدرى أهي زائدة كحبلى أم أصلية أم منقلبة. وموسى الحديد قيل بوزن حبلى فألفه زائدة للتأنيث، وقيل مذكر بوزن مفعل من أوسيت رأسه حلقته فألفه عن ياء أفاده في الصحاح.

قوله: **(في متى علماً)** قيد به هنا، وفيما يأتي لأنه قبل العلمية لا يثنى، ولا يوصف بالقصر لبنائه.

قوله: **(ونحو علباء)** مبتدأ وكساء وحياء عطف عليه، وبواو خبره، وقوله: صحيح أي لهمزة وجوباً فلا يجوز إبدالها.

وإن كانت للالحاق، كعلْبَاء، أو بدلاً من أصل، نحو: كسَاءٍ وحَيَاءٍ جاز فيها وجهان؛ أحدهما: قلبها واواً؛ فتقول: علباوَانِ وكساوَانِ، وحَيَاوَانِ، والثاني: إبقاء الهمزة من غير تغيير؛ فتقول: علباآنِ، وكساآنِ، وحياآنِ والقلبُ في الملْحقة أولى من إبقاء الهمزة، وإبقاء الهمزة المبدلة من أصْل أولى من قلبها واواً.

وإن كانت الهمزة الممدودة أصلاً وجب إبقاؤها؛ فتقول في: قرَّاء، ووُضَّاء قرَّاءان، ووضاءان.

وأشار بقوله: وما شَذَّ عَلَى نَقل قُصِر، إلى أن ما جاء من تثنية المقصور أو الممدود على خلاف ما ذكر، اقتصر فيه على السماع، كقولهم في: الخَوْزَلى الخَوْزَلانِ والقياسُ الخَوْزَلَيَانِ وقولهم في: حمراء حمْرَايَانِ والقياسُ حَمْرَاوَانِ.

٧٨٣ ـ وَاحْذِفْ مِنَ المَقْصُورِ في جَمْعٍ عَلَى ... حَـدِّ الـمُـثَـنَّـى مَـا بِـهِ تَـكَـمَّـلا

٧٨٤ ـ وَالفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِراً بِمَا حُذِفْ ... وَإِنْ جَـمَـعْـتَـهُ بِـتَـاءٍ وَأَلِـفْ

٧٨٥ ـ فَالألِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا. في التَّثْنِيَةْ ... وَتَـاءَ ذِي الـتَّـا الْـزِمَـنَّ تَـنْـحِـيَـةْ

قوله: (كعلباء) بكسر العين المهملة هي عصبة العنق، وأصلها علباي بزيادة الياء لإلحاقها بقرطاس فقلبت همزة لتطرفها إثر ألف زائدة.

قوله: (في الملحقة) بكسر الحاء لأنها الحقت مدخولها بغيره وإنما ترجح قبلها لشبهها بألف حمراء في أنها بدل عن حرف زائد.

قوله: (وإبقاء الهمزة الخ) أي لقربها من الأصالة بإبدالها من أصلي.

قوله: (قراء) هو الناسك المتعبد، ووضاء هو الوضيء حسن الوجه وكلاهما بوزن رمان من قرأ كأل. ووضؤ كظرف.

قوله: (الخوزلى) بفتح المعجمة وسكون الواو، وفتح الزاي مشية فيها تثاقل، وتبختر هو مثال للمقصور.

قوله: (في جمع) أي حال إرادته.

قوله: (على حد المشي) أي طريقه في الإعراب بحرفين، وسلامة بناء واحده، وحذف نونه للإضافة وهو جمع المذكر السالم.

قوله: (مشعراً) حال من الفتح، أو من فاعل أبقِ.

قوله: (وإن جمعته) أي المقصور.

قوله: (فالألف) مفعول أقلب، وقلبها مفعول مطلق نوعي أي اقلبها قلباً كقلبها في التثنية.

قوله: (وتاء) بالمد مفعول أول لألزمن بهمزة القطع مفتوحة لأنه من ألزم الرباعي، ذي التاء بالقصر مضاف إليه وتنحيه أي إزالة مفعوله الثاني.

إذا جمعَ صحيحُ الآخرِ على حدّ المثنى. وهوالجمع بالواو والنون. لحقته العلامة من غير تغيير؛ فتقول في زيد: زَيْدُونَ.

وإن جمعَ المنقوصُ هذا الجمعَ حذفتْ ياؤه، وضمَّ ما قبل الواو وكسِرَ ما قبل الياء؛ فتقول في قاض قَاضُونَ، رفعاً، وقاضِينَ، جرّاً ونصباً.

وإن جمعَ الممدودُ هذا الجمعَ عوملَ معاملتَهُ في التثنية، فإن كانت الهمزة بدلاً من أصل، أو للإلحاق جاز فيه وجهان: إبقاءُ الهمزة، وإبدالها واواً؛ فيقال في كساء علماً: كساؤُونَ وكساوُونَ وكذلك عِلْبَاء، وإن كانت الهمزة أصلية وجب إبقاؤها؛ فتقول في قُرَّاء، قُرَّاؤُونَ.

وأما المقصور. وَهُو الذي ذكره المصنف. فتحذف أَلِفهُ إذا جُمِعَ بالواو والنون، وتبقى الفتحة دالة عليها؛ فتقول في مصْطَفى: مصطَفوْنَ رفعاً، ومصطَفَيْن جرّاً ونصباً، بفتح الفاء مع الواو والياء، وإن جُمِعَ بألف وتاء قلبت أَلِفهُ، كما تقلب في التثنية، فتقول في حُبْلى: حُبْلَيَات

قوله: **(إذا جمع الصحيح الخ)** هذا والاثنان بعده زيادة على المتن، وتركها لاختصاص هذا الباب بالمقصور والممدود ولما كان جمع الممدود بالواو والنون، وكذا بالألف والتاء كتثنيته سواء استغني عن ذكره وذكر جمع المقصور لمخالفته تثنيته.

قوله: **(وضم ما قبل الواو)** أي في الرفع، وإنما لم يبق الكسر مشعراً بالباء المحذوفة كفتح المقصور لثقله، ولئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة.

قوله: **(وكسر ما قبل الياء)** أي في النصب والجر، والمراد بقاء كسره لأنه مكسور قبل الياء. وقيل: يكسر كسراً جديداً لتناسب الياء والواو في اجتلاب حركة ما قبلهما، وهو تكلف.

قوله: **(قاضون)** أصله قاضيون بضم الياء، وأصل قاضين قاضيين بياءين أولاهما مكسورة حذفت حركة يائهما لثقلها، ثم الياء للساكنين، ثم ضمَّت ضاد الأول لمناسبة الواو وبقي كسر الثاني لمناسبة الياء، أو يقال في الأول نقلت ضمة الياء إلى الضاد بعد سلب حركتها، ثم حذفت الياء للساكنين.

قوله: **(مصطفون)** أصله مصطفوون بواوين أولاهما مضمومة لام الكلمة لأنه من الصفوة، والثانية واو الجمع، وأصل مصطفين مصطفوين بواو مكسورة فياء قلبت واوهما ألفا لتحركها، وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف للساكنين، وبقيت الفتحة دليلاً عليها. وما قيل إن الواو الأولى تقلب أولاً ياء لتطرفها بعد أربعة فيصير مصطفيون ومصطفيين، ثم تقلب الياء ألفاً مردود بأنه تطويل بلا طائل إذ لا حاجة إلى الياء هنا، بل تقلب ألفاً من أول الأمر بخلافها في التثنية، وجمع المؤنث فتقلب ياء للاحتياج إلى بقائها فيهما لما مر آنفاً.

قوله: **(قلبت ألفه الخ)** أي فحكمه كتثنيته سواء، وكذا جمع الممدود والمنقوص بالتاء والألف فلهما حكم تثنيتهما، وإنما لم يستغن عن ذكر جمع المقصور بذكر تثنية كالمدود لاختلاف حكمه في جمعي التصحيح كما علمت بخلاف الممدود، وأما المنقوص فليس الباب له.

وفي فَتًى وعَصاً علمي مؤنث: فَتَيات، وعَصَوَات.

وإن كان بعد ألف المقصور تاء وجب حينئذٍ حذْفُهَا، فتقول في فتاة، فَتَيَات وفي قَنَاة قَنَوَات.

٧٨٦ ـ وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلاثِيَّ اسْماً أَنِلْ إتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ
٧٨٧ ـ إنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثاً بَدَا مُخْتَتَماً بِالتَّاءِ أوْ مُجَرَّدَا
٧٨٨ ـ وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أوْ خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ؛ فَكُلاًّ قَدْ رَوَوْا

إذا جُمِعَ الاسمُ الثُّلاثيُّ، الصحيحُ العين، الساكنُها، المؤنث، المختوم بالتاء أو المجرَّدُ عنها، بألف وتاء، أُتبِعَتْ عينهُ فَاءَهُ في الحركة مطلقاً، فتقول: في دعدٍ دَعَدَات، وفي جفنة: جفنات، وفي جُمْل، وبُسْرَة: جُمُلات، وبُسُرَات بضم الفاء والعين، وفي هندٍ، وكِسْرَة. هندات، وكِسِرَات بكسر الفاء والعين. ويجوز في العين بعد الضمة والكسرة التسكينُ والفتحُ،

قوله: **(علمي مؤنث)** قيد به لأن الجمع بالألف والتاء لا ينقاس في الخالي من العلامة إلا إذا كان علم مؤنث، أو مصغر غير العاقل أو وصفه كما مر.

قوله: **(في فتاة)** بالفاء والتاء المثناة فوق لقول الشارح في جمعها: فتيات بالياء، أما جمع قناة بالقاف والنون أي الرمح أو حفرة الماء فَقَنَوَات بالواو كما في التصريح.

قوله: **(والسالم العين)** أي من الإعلال والتضعيف كما سيأتي، وهو مفعول أول بأَنِلْ أي أَعْطِ والثلاثي نعته، واسماً حال منه، واتباع مفعوله الثاني وهو مصدر مضاف لمفعوله الأول وفاء مفعوله الثاني، وبما شكل متعلق باتباع، والباء بمعنى في، ونائب فاعل شكل ضمير الفاء. وذكره لتأولها باللفظ، ومتعلقه محذوف أي شكل به فصلة ما جرت على غيرها، وحذف العائد المجرور وربما جر الموصول مع عدم اتحاد الحرفين معنًى ومتعلقاً وهو نادر كما مر في الموصول أي: أعطِ الاسم الثلاثي السالم العين إتباع عينه لفائه في الحركة التي شكلت بها الفاء.

قوله: **(إن ساكن العين مؤنثاً)** حالان من فاعل بدا العائد للسالم العين، وبدا فعل الشرط، وجوابه محذوف أي فأنله ما ذكر ومختتماً حال ثالثة، ومجرداً عطف عليه.

قوله: **(وسكن التالي)** أي العين التالي، وغير مفعول التالي، أو مجرور بإضافته إليه.

قوله: **(أتبعت عينه)** أي وجوباً في مفتوح الفاء، وجوازاً في مضمومها، ومكسورها فالأمر في المتن مستعمل في الوجوب والجواز معا بدليل البيت الثالث.

قوله: **(جفنة)** كقصعة وزناً ومعنًى.

قوله: **(جمل)** بضم الجيم وسكون الميم اسم امرأة.

قوله: **(التسكين والفتح)** أي مع الإتباع ففي مضموم الفاء، ومكسورها ثلاث لغات إلا إذا

فتقول: جُملات، وجُمَلات، وبُسْرَات وبُسَرَات، وهِنْدَات، وهِنَدَات، وكِسْرَات، وكِسَرَات ولا يجوز ذلك بعد الفتحة، بل يجب الإتباع.

واحترز بالثُّلاثيِّ من غيره كجعفر علم مؤنث، وبالاسم من الصفة، كضخمة، وبالصحيح العين من معتلها كجوزة، ومن ساكن العين من محركها، كشجرة؛ فإنه لا إتباع في هذه كلها؛ بل يجبُ إبقاء العين على ما كانت عليه قبل الجمع، فتقول: جَعْفَرات وضَخْمات، وجَوْزَات، وشَجَرات، واحترز بالمؤنث من المذكر كبدر، فإنه لا يُجْمَعُ بالألف والتاء.

٧٨٩ ـ وَمَنَعُوا إتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَةْ وَزُبْيَةٍ، وشَذَّ كَسْرُ جِرْوَةْ

يعني أنه إذا كان المؤنثُ المذكورُ مكسورَ الفاء، وكانت لامه واواً، فإنه يمتنع فيه إتباعُ العين للفاء؛ فلا يقال في ذِرْوَة ذِرِوات ـ بكسر الفاء والعين ـ استثقالاً للكسرة قبل الواو، بل يجب فتحُ العين أو تسكِينُها، فتقول: ذِرَوَاتٍ، أو ذِرْوَات، وشذّ قولهُم جِرِوات بكسر الفاء والعين. وكذلك لا يجوز الإتباع إذا كانت الفاءُ مضمومةً واللامُ ياءً، نحو: زُبْيَة؛ فلا تقول: زُبُيات بضم الفاء والعين ـ استثقالاً للضمة قبل الياء، بل يجب الفتحُ أو التسكينُ؛ فتقول: زُبَيات، أو زُبْيَات.

٧٩٠ ـ وَنَادِرٌ، أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غيرُ ما قَدَّمْتُهُ أَوْ لإنَاسٍ انْتَمَى

كانت لام الأول ياء، والثاني واو فيمتنع الإتباع كما ذكره بقوله: ومنعوا الخ إما مفتوح الفاء فليس فيه إلا الإتباع صحيحاً كان كجفنة، أو معتلاً كظبية وظبيات وجوّز في التسهيل تسكين المعتل.

قوله: **(عن معتلها)** هو ضربان: ضرب قبل عينه حركة مجانسة لها كتارة ودولة، وديمة فهذا يبقى علي حاله، وضرب قبل عينه فتحة كجوزة، وفيه لغتان: الإتباع لهذيل، والإسكان لغيرهم، وسيذكرها هذا في المنتمي لقوم، وكذا يخرج بالصحيح العين مضاعفها كجنة بالفتح وهي البستان أو بالكسرة وهي الجنون أو الجن، أو بالضم وهي الوقاية فلا تغير عينة في الجمع.

قوله: **(ومنعوا الخ)** إشارة إلى أن لإتباع الكسرة والضمة شرطاً آخر غير الخمسة المتقدمة، وهو أن لا تكون اللام واواً في إتباع الكسرة، ولا ياء في الضمة، وفهم منه جواز الفتح والإسكان حينئذ لم يمنع غير الإتباع، وكذا جواز إتباع الضمة إذا كانت اللام واواً كخطوة، وإتباع الكسرة مع الياء كلحية وهو الصحيح في هذا ولا ضرر في توالي كسرتين قبل الياء في لحيات كما لم يبالوا بضمتين قبل الواو في خطوات.

قوله: **(ذروة)** بكسر الذال المعجمة أعلى الشيء وزبية بضم الزاي وسكون الموحدة حفرة الأسد، والجروة مثلث الجيم مع سكون الراء الأنثى من ولد الكلب أو السبع.

قوله: **(ونادر)** خبر مقدم عن غير.

يعني أنه إذا جاء جمع هذا المؤنث على خلاف ما ذكر عُدَّ نادراً، أو ضرورةً، أو لُغَةً لقوم. فالأول كقولهم في جِرْوَة: جِرِوَات بكسر الفاء والعين. والثاني كقوله:

[٣٥٤] ـ وَحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضحَى فَأَطَقْتُها وَمَالِي بِزَفْرَاتِ الْعِشِيِّ يَدَانِ(١)

فسكن عين زَفْرَات ضرورة، والقياسُ فتحُهَا إتباعاً.

والثالث كقول هُذَيل في جَوْزَه وبيضة ونحوهما: جَوَزَات، وبَيَضَات. بفتح الفاء والعين ـ والمشهورُ في لسان العرب تسكينُ العينِ إذا كانت غير صحيحة.

جَمْعُ التَّكسِيرِ

٧٩١ ـ أَفْعِلَةٌ أَفْعُلُ ثمَّ فِعْلَةْ ثُمَّتَ أَفْعَالٌ. جُمُوعُ قِلَّةْ

قوله: **(وحملت زفرات)** جمع زفرة وهي خروج النفس بأنين وشدة، وخص الضحى والعشي لزيادة وجد المتيَّم فيهما عن غيرهما، ويدان تثنية يد بمعنى القوة للتأكيد والله سبحانه وتعالى أعلم.

جمع التكسير

لم يتعرض له طائفة من النحاة قال الحريري(٢): لفساد ألسنة العامة إلا في الجموع فلم يحتج للتنبيه عليها لأن النحو إنما وضع لإصلاح ما فسد وقيل: لأن كل الجموع مرجعها السماع فالأولى بها كتب اللغة التي تنبه عقب كل مفرد على جمعه، وقال بعض المتأخرين: أكثر الجموع سماعي لكن منها ما يغلب فيحتاج إلى ذكره ليحمل عليه ما لم يسمع جمعه أفاده في النكت.

قوله: **(أفعلة)** مبتدأ أو أفعل، وفعلة وأفعال عطف عليه، وجموع خبرها، والثلاثة الأول غير مصروفة للعلمية على الوزن المخصوص ووزن الفعل في أفعل ولها وللتأنيث اللفظي في الباقيين لكن نون أفعلة للضرورة وثمت هي، ثم العاطفة أنثت بالتاء المفتوحة في لغة، وأصلها السكون فإن قلت: جموع جمع كثرة وأقله أحد عشر فكيف أخبر به عن أربع؟ قلت لكثرة ما يوازنها من الألفاظ على أن جموع مما يستعمل في القلة حقيقة لأنه ليس لمفرده جمع قلة كرجال وقلوب كما سيأتي، أو يجري على مذهب السعد الآتي.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعروة بن حزام في خزانة الأدب ٣/ ٣٨٠؛ والدرر ١/ ٨٦.
والشاهد فيه قوله: «زفرات» مرَّتَين بتسكين الفاء، والقياس فتحها، وقد سكَّنها الشاعر للضرورة الشعرية.

(٢) الحريري: القاسم بن علي أديب بصري من مؤلفاته (المقامات، وملحة الإعراب، ودُرَّة الفواص في أوهام الخواص). توفي سنة (٥١٦ هـ). انظر: «بغية الوعاة» (٢/ ٢٥٧).

جمعُ التكسير هو: ما دلَّ على أكثر من اثنين، بتغييرِ ظاهرٍ كرجُلٍ ورِجال أو مُقدَّر كَفُلْكٍ للمفرد والجمع، والضمة التي في المفرد كضمةِ قُفْل والضمة التي في الجمع كضمة أُسْد، وهو على قسمين: جمع قلة، وجمع كثرة، فجمع القلة يدلُّ حقيقةً على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة، وجمع الكثرة يدل على ما فوق العشرة إلى غير نهاية، ويستعمل كل منهما في موضع الآخر مجازاً. وأمثلة جمع القلة؛ أَفْعِلَةُ كأَسْلِحَة، وأَفْعُلٌ كأَفْلُس، وفِعْلَةٌ كفتيةٍ، وأفعالٌ كأفْرَاس. وما عدا هذه الأربعة من جموع التكسير فجموع كثرةٍ.

قوله: (بتغيير) أي لصيغة مفرده سواء كان يتغير الشكل، أوالزيادة أو غيرهما من أقسام التكسير المشهورة، وهو تغيير صوري لا حقيقي لأن لفظ الجمع ليس هو لفظ المفرد بعد تغييره، بل هو لفظ آخر غيره، والياء للآلة، أو السببية فتفيد أن التغيير له دخل في الدلالة على الجمعية، وحينئذٍ فلا يشمل جمعي التصحيح لأن دلالتهما على الجمعية ليست بتغيير مفردهما بالزيادة، بل بنفس الزيادة وإن لزمها التغيير بدليل أن زيادة جمع المذكر تفيد الجمعية في الفعل، وحمل عليه المؤنث، وأما نحو ﴿صنوان﴾ [الرعد: ٤] فزيادته لا تفيد الجمعية في غيره فكانت جمعيته ليست بها بل بالتغيير، وخرج أيضاً نحو: قاضون، وجفنات بالفتح إذ لا دخل لتغييرهما في الجمعية، بل هو للإعلال والإتباع فلا يخرجان عن التصحيح، وإن اقتضى كلامهم على جمع المؤنث أن نحو جَفَنَات تكسير فتدبر.

قوله: (كذلك للمفرد والجمع) هذا مذهب سيبويه واختار في التسهيل أنه مشترك بين المفرد واسم الجمع لا الجمع، فلا يقدر فيه تغيير، وإنما لم يجعل كجنب يستوي فيه الواحد، وغير من غير كونه جمعاً، أو اسمه لأنهم ثنُّوه مراداً به المفرد، فقالوا: فلكان، ولم يطلق بلفظه على الاثنين بخلاف جنب، والفرق بينهما بتثنية المفرد وعدمها، ولم يأت مثل ذلك إلا سبعة ألفاظ في الأشموني وحواشيه.

قوله: (إلى العشرة) الغاية داخلة بقرينة ما بعده.

قوله: (على ما فوق العشرة) فهما مختلفان بَدْءاً وانتهاءً، واختار السعد وغيره أن بدء كل منهما ثلاثة، وانتهاء القلة عشرة، ولا نهاية للكثرة فيتحدان بَدْءاً لا انتهاء، وعلى هذا فالذي ينوب عن الآخر هو جمع القلة فقط لصدق جمع الكثرة على مادون العشرة حقيقة لا بالنيابة، وبذلك يندفع ما أورده القرافي على قول الفقهاء فيمن أقر بدراهم أنه يقبل بثلاثة من أنه جمع كثرة، وأقله أحد عشر فكيف يقبل المجاز مع إمكان الحقيقة؟ ويدفع أيضاً بأن دراهم ليس مجازاً في الثلاثة لأنه ليس لمفرده جمع قلة، أما نحو: ثياب مما له جمع قلة فيتعين فيه الجواب الأول.

قوله: (مجازاً) أي إن وجد الجمعان للمفرد كما سيأتي.

قوله: (من أمثلة التكسير) خرج جمعا التصحيح فهما لمطلق الجمع المتحقق في الكثرة

٧٩٢ ـ وَبَعْضُ ذي بِكَثْرَة وَضعاً يَفي كأرْجُلٍ، والعَكْسُ جَاءَ كالصُّفي

قد يُستغنى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة: كرِجْل وأرْجُل، وعُنُق وأَعْنَاق، وفُؤَاد وأفئِدَة. وقد يستغنى ببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة: كرَجُل ورِجَال، وقلبٍ وقلوب.

٧٩٣ ـ لِفَعْلٍ اسْماً صَحَّ عَيناً أفْعُلُ وَلِلرُّبَاعِيِّ اسماً أيضاً يُجْعَلُ

والقلة بلا نظر إلى خصوص أحدهما كما استظهره الرضي تبعاً لابن خروف فيصلحان لها حقيقة بالاشتراك المعنوي، كحيوان للإنسان، والفرس لا اللفظي كما توهم، وقيل هما للقلة حقيقة وللكثرة مجازاً، واعلم أن جموع التكسير ثمانية وعشرون منها للقلة الأربعة المذكورة فقط على المختار، والباقي للكثرة، وكلها في المتن إلا فعالى بالضم كسكارى كذا في الفارضي والقلة والكثرة إنما يعتبران في نكرات الجموع، أما معارفها بأل أو الإضافة فصالحة لهما باعتبار الجنس، أو الاستغراق.

قوله: **(وبعض ذي)** أي وبعض موازنات ذي يفي بكثرة ووضعاً تمييز محول عن الفاعل على الظاهر أي يفي وضعه وقوله والعكس جا أي وضعاً أيضاً بأن تضع العرب أحد البناءين صالحاً للقلة والكثرة. ويستغنوا به عن وضع الآخر، فاستعماله حينئذٍ مكان الآخر ليس مجازاً، بل حقيقة بالاشتراك المعنوي ويسمى ذلك بالنيابة وضعاً كأرجل في جمع رجل بكسر فسكون، وكرجال في جمع رجل بضم الجيم، فإنهم لم يضعوا بناء كثرة للأول، ولا قلة للثاني فإن وجد البناآن للفظ واحد كأفلس وفلوس في فلس، وأثواب وثياب في ثوب فاستعمال أحدهما مكان الآخر مجاز كإطلاق أفلس على أحد عشر، وفلوس على ثلاثة وتسمى النيابة في الاستعمال إذا علمت ذلك، فتمثيله لما ناب فيه بناء الكثرة عن القلة وضعاً بالصفي بضم الصاد وكسر الفاء جمع صفاة وهي الصخرة الملساء وأصله صفوي كفلوس قلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، وكسرت الفاء لمناسبتها فيه نظر، إذ لم يهمل جمع قلتها بل قالوا إصفاء على أفعال أيضاً، كما في الصحاح فكان الأولى حذفه إلا أن يحمل قوله: والعكس جا، على مطلق النيابة بلا تقييد بالوضع فتشمل النيابة في الاستعمال، وبعد ذلك فنيابة بناء الكثرة عن القلة وضعاً، أو استعمالاً إنما تأتي على مذهب غير السعد كما مر.

قوله: **(قد سبق أنه)** صوابه قد ذكر أي المصنف إذ لم تسبق النيابة وضعاً بل ذكر الشارح المجاز فقط، وفي نسخ: قد يستغنى، وهو الصواب.

قوله: **(لفعل)** أي بفتح فسكون.

قوله: **(عيناً)** أي وفاء ولم يضاعف، وكان عليه أن يزيد ذلك فإن أفعل لا يطرد في معتل الفاء كوعد ووغد ووقف ووكر ووصف ووقت وهم لثقل الضم بعد الواو، ولا في المضاعف كجدر وحد وبر وشق وقد وفذ وعم وفن، وشذ من الأول وجه وأوجه، ومن الثاني كف وأكف، بل

٧٩٤ ـ إنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ وَالذِّرَاعِ: فِي مَدٍّ، وتَأْنِيثٍ، وَعَدِّ الأَحْرُفِ

أفْعُل: جمعٌ لكلِّ اسم ثلاثي على فعلٍ، صحيح العين، نحو: كَلْب وأَكْلُب، وظَبي وأظْبٍ، وأصلُه أظبي، فقلبتْ الضمة كسرة لتصح الياء فصار أظْبِي فعومل معاملة قاضٍ. وخرج بالاسم الصفةُ؛ فلا يجوز ضَخْم وأَضْخُم، وجاء عَبْد وأعْبُد، لاستعمال هذه الصفة استعمال الأسماء، وخرج بصحيح العين المعتلّ العين، نحو: ثَوْب وعين، وشذ عَيْنٌ وأعْيُنٌ، وثَوْبٌ وأثْوبُ. وأفْعُل ـ أيضاً ـ جمعٌ لكلِّ اسم، مؤنثٍ، رباعيٍّ، قبل آخره مَدّةٌ كَعَناق وأعْنُق ويَمِين وأيْمُنٍ. وشذ من المذكر: شِهَابٌ وأشْهُبٌ، وغُرَابٌ وأغْرُب.

٧٩٥ ـ وَغَيْرُ مَا أفْعلُ فِيهِ مُطَّرِدْ مِنَ الثُّلاثي اسماً. بِأَفْعَالٍ يرِد

قياسهما أفعال كأوعاد وأوقات وكأجداد وأرباب وأفذاذ، وكثيراً ما يجيء الثاني بجمع الكثرة كجدود وحدود وقدود، وقد نبّه في الكافية وشرحها على استثناء هذين نعم إن أريد بصحيح العين ما ليس معتلاً ولا مضاعفاً كما هو اصطلاح لبعضهم ولم يرد الثاني نكت بزيادة.

قوله: **(يجعل)** نائب فاعله يعود على أفعل، ومفعوله الثاني قوله: للرباعي وقوله: إن كان أي الرباعي والعناق بفتح المهملة أنثى المعز.

قوله: **(صحيح العين)** أي سواء صحّت لامه أيضاً أم لا كما مثله.

قوله: **(وأظب)** بفتح الهمزة وكسر الموحدة آخره منوناً، ومثل: أدل وأجر وآم جمع دلو وجرو وأمة بفتحتين، وأصلها أدلو وأجرو وآمو بضم ما قبل الواو، قلبت الضمة كسرة توصلاً لقلب الواو ياء، لأنه ليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة، ثم أُعِلَّ كقاض، وأصل أمة أموة بفتح فسكون فهو على وزن فعل لأن الهاء في تقدير الانفصال فجمع على أفعل صبان، وفي الصحاح أصل الأمة أموة بالتحريك لجمعه على آم، وهو أفعل كأينق، ولا يجمع فعلة بالسكون على ذلك. اهـ ولعل الأول هو الصواب. فتقول: هذه أظب وأدل وآم ومررت بأظب وأدل وآم ورأيت أظبياً وأدلياً وأمياً. كما تقول في قاض.

قوله: **(لاستعمال هذه الصفة الخ)** أفاد أن كل صفة على فعل غلبت عليها الاسمية ينقاس فيها أفعل.

قوله: **(وشذ عين أو عين)** أي قياساً لكثرته استعمالاً ﴿وأعينهم تفيض من الدمع﴾(١) ﴿وتلذ الأعين﴾(٢).

قوله: **(لكل اسم مؤنث)** أي بغير علامة لا نحو سحابة، وخرج بالاسم الصفة كشجاع، وبالمد نحو خنصر.

قوله: **(وغير ما أفعل الخ)** غير مبتدأ خبره يرد، وبأفعال متعلق به، وجملة أفعل فيه

---

(١) [التوبة: ٩٢].

(٢) [الزخرف: ٧١].

٧٩٦ ـ وَغَالِباً أَغْنَاهُمُ فِعْلانُ فِي فُعَلٍ: كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ

قد سبق أن أفْعُلَ جمعٌ لكلِّ اسم ثلاثي على فعل صحيح العين، وذَكَر هنا أنَّ ما لا يَطَّرِد فيه من الثلاثي أفْعُلُ يُجْمَعُ على أفْعَالٍ، وذلك كثَوْب وأَثْوَاب، وجَمَل وأجْمالٍ، وعَضُد وأَعْضادٍ، وحِمْل وأحْمَال، وعِنَبٍ وأعناب، وإبل وآبال، وقُفْل وأقْفال.

وأما جمع فعْلٌ الصحيح العين على أفْعَال فشاذ: كَفَرْخٍ وأَفْرَاخٍ.

وأما فُعَلٌ فجاء بعضُه على أفعال: كرُطَب وأرْطَاب، والغالب مجيئه على فِعْلان كصُرَد

مطرد صلة ما، ومن الثلاثي بيان لغير منسوب بتبعيض فهو حال منها، أو من ضميرها في برد لا بيان لما لأنه يصير المعنى: وغير الثلاثي المطرد فيه أفعل يرد بأفعال فيصدق بالزائد على الثلاثة مع أن: أفعال فيه سماعي كشهيد وأشهاد وشريف وأشراف وجاهل وأجهال وعدو وأعداء، واعلم أن أوزان الثلاثي اثنا عشر من ضرب تثليث فإنه في تثليث عينه وسكونها منها وزن مهمل وهو كسر الفاء مع ضم العين، وعكسه نادر كما سيأتي في التصريف يبقى عشرة منها صورة يطرد فيها أفعل وهي فعل بفتح فسكون الصحيح العين، والتسعة الباقية تجمع على أفعال، وكذا فعل المعتل العين كثوب وأثواب، فالجملة عشر صور يشملها قوله وغير الخ. وقد مثل الشرح جميعها إلا فعل بضمتين كعنق وأعناق، وبفتح فكسر ككتف وأكتاف، ويزاد عليها فعل المعتل الفاء كوهم فيطرد فيه أوهام ويدخل في إطلاق المصنف إن ما عدا فعل بفتح فسكون يجمع على أفعال صحيحاً كان أو معتلاً حيث فصل فيه دون غيره فانظره. وخرج بالاسم الصفة كضخم وشهم فلا تجمع على أفعال، بل نحو هذين يجمع على فعال كما يعلم مما يأتي، وشذ من الصفة جلف وأجلاف وحر وأحرار.

قوله: **(وغالباً إلخ)** إشارة إلى استثناء صورة مما دخل تحت قوله: وغير إلخ، وهي فعل بضم ففتح فجمعه على أفعال قليل كما مثله الشارح أي شاذ، والغالب فيه فعلان بكسر فسكون، وهو من جموع الكثرة وإنما ذكره هنا لأجل الاستدراك على قوله وغير إلخ.

قوله: **(كثوب)** مثال للمعتل من فعل، وكمل أمثلة فتح الفاء بقوله: وجمل بالجيم وعضد لكن ترك منه كسر العين ككتف ونمر ومثل لمكسور الفاء بحمل وعنب وإبل، وضم العين فيه مهمل كما مر ولم يذكر لمضموم الفاء إلاّ قفل وبقي عنق، وسيأتي صرد وكسر العين منه قليل كما مر فهذه أمثلة الثلاثي.

قوله: **(وآبال)** أصله أأبال بهمزتين أبدلت الثانية ألفاً.

قوله: **(الصحيح العين)** أي والفاء وغير المضاعف كما مر.

قوله: **(كفرخ وأفراخ)** مثله زند وأزناد وقوله: **(كصرد)** طائر فوق العصفور نصفه أبيض، ونصفه أسود أكله حرام على المعتمد اهـ سيوطي.

وصِرْدَان، ونُغَر ونِغْرَان(١).

٧٩٧ ـ فـي اسْـم مُـذَكَّـرٍ رُبَـاعـيٍّ بِـمَـدّ ثَـالِـثٍ أفْـعِـلَـةٌ عَـنْـهُـمْ اطَّـرَدْ

٧٩٨ ـ والْـزَمْـهُ فـي فَـعَـالٍ، أو فِـعَـالِ مُـصَـاحِـبَـيْ تَـضْـعِـيـفٍ، أوْ إعْـلالِ

أَفعِلَة جمعٌ لكل اسم، مذكر، رباعيّ ثالثه مدة، نحو: قَذَال وأَقْذِلة، ورغيفِ وأرْغِفَة، وعَمُود وأعْمِدَة. والتُزِمَ أفعِلَة في جمع المضاعف أو المعتل اللام من فَعَالٍ أو فِعَال: كبتات

قوله: (ونغر) بالنون والغين المعجمة طير كالعصفور أحمر المنقار، الأنثى نَغَرَة كهمزة، وأهل المدينة يسمونه البُلْبُل.

قوله: (في اسم مذكر) متعلق باطرد وكذا عنهم، وبمد صفة لاسم وثالث صفة لمد، أو مضاف إليه وأفعلة مبتدأ غير مصروف للعلمية والتأنيث، وتنوينه يفسد الوزن، وكذا تصحيح همزته بل بنقل فتحها لتنوين ثالث وأطرد خبره.

قوله: (والْزمه) بفتح الزاي أي ألزم أفعلة في فعال بالفتح، أو فعال بالكسر حال كونهما مصاحبي إلخ وأشار بذلك إلى أن ما مدته ياء أو واو من الرباعي المذكور كرغيف وعمود، وما مدته ألف وهو غير مضاعف أو معتل كقذال ينقاس فيه غير أفعلة أيضاً وهو فعل بضمتين كما سيذكره، أما ذو الألف المضاعف، أو المعتل فيلزم فيه أفعلة.

قوله: (جمع لكل اسم إلخ) القيود أربعة فمتى انتفى أحدها في كلمة فلا تجمع على أفعلة وشذ من الصفة: شحيح وأشحة وقياسه أشحاء وشحاح، ومن المؤنث: عقاب وأعقبة وقياسه أعقب وعقب بضمتين وعقبان، ومن غير الرباعي قدح وأقدحه وباب وأبوبه والقياس قداح وأقداح وأبواب، ومما ليس مده ثالثاً نحو جائز وأجوزة وهي الخشبة الممتدة في أعلى السقف والقياس جوائز.

قوله: (نحو قذال) بالقاف والذال المعجمة كسحاب مجمع مؤخر الرأس، ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية.

قوله: (المضاعف) هو من الثلاثي ما كانت عينه ولامه من جنس واحد مجرداً كان أو مزيداً.

قوله: (كبتات) بموحدة مفتوحة وتاءين فوقيتين الزاد ومتاع البيت، وأصل أبتة أبتتة فلما اجتمع مثلان نقلت كسرة أولهما إلى الباء قبله ثم أدغم أزمة والزمام في الأصل الخيط الذي يشد في البرة أو في الخشاش ثم يشد في طرف المقود، ثم سمي به المقود نفسه ذكره في المصباح والبرة حلقة تجعل في أنف البعير تكون من صفر ونحوه والخشاش بالكسر الخشب

---

(١) الصُرَد: طائر فوق العصفور، والنُغَر: ضرب من الطيور وهو البلبل عند أهل المدينة.

وأبِتَّة، وزِمَام وأزِمَّة؛ وقَبَاء وأقْبِية؛ وفِناء وأفْنِية.

٧٩٩ ـ فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرٍ وَحَمْرا وَفِعْلَةٌ جَمْعاً بِنَقْلٍ يُدْرَى

من أمثلة جمع الكثرة: فُعْلٌ، وهو مُطَّرد في كل وَصْف يكون المذكر منه على أفعَلَ، والمؤنث منه على فَعْلاء، نحو: أحْمَر وحُمر وحَمْراء وحُمْر. ومن أمثلة جمع القلة فِعْلَة، ولم يَطَّرد في شيء من الأبنية، وإنما هو محفوظ، ومن الذي حُفِظَ منه: فتًى وفتْيَة، وشَيْخ وشِيخَة، وغُلام وغلْمَةٌ، وصَبِيٌّ وصِبْيَةٍ.

الذي يجعل في عظم أنف البعير، وأما الخزامة فهي من شعر وبهذا ظهر لك معنى البرة والخشاش والخزامة اهـ سجاعي.

قوله: **(قَباء)** بفتح القاف نوع من الثياب، وأصله قباو بالواو وقال في المصباح كأنه من قبو الحرف أقبوه إذا ضممته أي عند النطق به سمي بذلك لأنه يضم على البدن فكأنه المسمى الآن بالقفطان.

قوله: **(وفناء)** بكسر الفاء وبالنون ما حول الدار وأصله فناي بالياء.

قوله: **(فعل لنحو إلخ)** أي بضم فسكون لكن يجب كسر فائه في جمع ما عينه ياء كبيض وبيضاء كما سيأتي في قوله ويكسر المضموم إلخ، ويكثر في الشعر ضمُّ عينه إن صحَّت هي ولامه ولم يضاعف كقوله:

٤٣٧ ـ * وَأَنْكَرَتْنِي ذَوَاتُ الأَعْيُنِ النُّجُلِ(١) *

بضم الجيم فإن اعتلت عينه كبيض أو لامه كعمي أو ضوعف كغر بالغين المعجمة لم يجز الضم.

قوله: **(وفِعْلة)** بكسر فسكون مبتدأ خبره يدري وبنقل متعلق به وجمعاً مفعوله الثاني وإنما صرح به مع أن الكلام في الجموع الواردة لقول ابن السراج بأنه اسم جمع لا جمع لعدم إطِّراده والأولى تقديم عجز البيت على صدره لتتوالى جموع القلة.

قوله: **(في وصف يكون إلخ)** أي فأفعل وفعلاء حينئذ وصفان متقابلان، ومثله ما إذا كانا وصفين منفردين لمانع في الخلقة لاختصاص المعنى بأحدهما كأكمر، وآدر للمذكر ورتقاء وعفلاء للمؤنث، وهي بمهملة ففاء التي يجتمع في فرجها يشبه الأدرة للرجل فيتعين فيهما كمر وأدر ورتق وعفل بضم فسكون، أما إذا انفرد أفعل عن فعلاء لمانع في الاستعمال لا في الخلقة كرجل آلي لكبير الآلية وامرأة عجزاء لكبيرة العجز إذ لم يقولوا أعجز ولا الياء في أشهر اللغات

---

(١) عجز بيت وصدره: «طوى الجديدانِ ما قَدْ كنتُ أَنشُرُه»، وهو من البسيط لأبي سعد المخزومي في ديوانه ص ٥١؛ والدرر ٦/ ٢٧٥.

٨٠٠ ـ وَفُعُلٌ لإسْمٍ رُبَاعِيٍّ، بِمَدّ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لام، إعلالاً فَقَدْ
٨٠١ ـ ما لَمْ يُضَاعَفْ في الأَعَمِّ ذُو الأَلِفْ وَفُعَلٌ، جَمْعاً لِفُعْلَةٍ عُرِفْ
٨٠٢ ـ وَنَحْوِ كُبرى، ولِفِعْلَةٍ فِعَلْ، وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فُعَلْ

من أمثلة جمع الكثرة: فُعُلٌ، وهو مُطَّرد في كلِّ اسم رباعيٍّ، قد زِيد قبلِ آخره مدَّةٌ بشرط كونه صحيح الآخر، وغير مُضاعف إن كانت المدة ألفاً، ولا فرق في ذلك بين المذكَّر والمؤنث، نحو: قَذَال وقُذُل، وحِمَار وحُمُر، وكرَاع وكُرُع، وذِرَاع وذُرُع، وقَضِيب وقُضُب، وعَمُود وعُمُد.

مع صحتهما معنًى فمقتضى إطلاقه هنا قياسه فيه أيضاً كعجز وألى وهو ما نص عليه في شرح الكافية وفي التسهيل أنه محفوظ فيه.

قوله: **(وفُعُل)** بضمتين مبتدأ خبره لاسم وبمد صفة اسم والباء للمصاحبة، وجملة قد زيد صفة مد وإعلالاً مفعول مقدم لفقد، وفاعله ضمير اللام والجملة صفة لها.

قوله: **(في الأعم)** أي في الاستعمال الأعم أي الغالب المطرد، وذو الألف نائب فاعل يضاعف وهو استثناء من قوله: بمد والجار متعلق بمحذوف متصيَّد من المقام أي يشترط في ذي الألف عدم المضاعفة في الاستعمال الأعم فإن ضوعف لم يجمع على فعل في الأعم بل في النادر أما غيره فلا فرق فيه بين المضاعف وغيره.

قوله: **(وفعل جمعاً)** أي بضم ففتح وفعلة بضم فسكون، ونحو بالجر عطفاً على فعلة.

قوله: **(ولفعلة)** أي بكسر فسكون وفعل بكسر ففتح وقوله على فعل أي بضم ففتح.

قوله: **(وهو مطرد في كل اسم إلخ)** خرج الصفة فلا يجمع منها على فعل إلاَّ فعول بمعنى فاعل كصبور وصبر وغفور وغفر وفخور وفخر وشذ نذر في نذير وصنع في صناع بفتح المهملة وتخفيف النون وهي المرأة المتقنة ففي مفهوم الاسم تفصيل، وخرج بالرباعي غيره كنار وقنطار بالمد الخالي منه وشذ نمرة ونمر، وبكونه قبل اللام نحو دانق، وبصحة اللام معتلها كسقاء وكساء فلا تجمع على فعل. واعلم أنه يجب تسكين عين هذا الجمع إن كانت واواً لثقل ضمها كسوار وسور وسواك وسوك، أما غير الواو فيجوز ضمها وتسكينها سواء صحت كقذال وقذل، أو كانت كسيال بكسر المهملة لشجر شائك وسيل، لكن إن سكنت الياء وجب كسر ما قبلها لما مر في بيض ويمتنع تسكين المضاعف كسرير وسرر.

قوله: **(بين المذكر والمؤنث)** يؤخذ من هنا مع ما مر أن نحو: قضيب وعمود وقذال من المذكر ينقاس فيه كل من أفعلة وفعل، ونحو عناق وذراع من المؤنث ينقاس فيه كل من أفعل وفعل.

قوله: **(وكُراع)** بضم أوله وهو مستدق الساق من الغنم والبقر يذكر ويؤنث، ومثله في الفرس والإبل يسمى وظيفاً بواو فظاء مشالة ثم فاء كما فى الصحاح وفي المثل: أُعْطِيَ العبدُ

وأما المضاعف: فإن كانت مدتُه ألفاً فجمعه على فُعُلٍ غير مُطَّرِدٍ، نحو: عِنَان وعُنُنٍ، وحِجَاج وحُجُج، فإن كانت مدتهُ غير ألفٍ فجمعُه على فُعُل مُطَّرِدٌ، نحو: سَرِير وسُرُرٍ، وذَلُول وذُلُلٍ. ومن أمثلة جمع الكثرة فعَلٌ، وهو جمع لاسم على فُعْلَة أو على فُعْلى. أنثى الأفعَلِ - فالأول: كقُرْبة وقُرَب، وغرفة وغرف، والثاني: ككُبْرى وكُبَر، وصُغْرى وصُغَر. ومن أمثلة جمع الكثرة فِعلٌ، وهو جمع لاسم على فِعْلَة، نحو: كِسْرَة وكِسَر، وحِجّة وحِجَج، ومِرْيَة ومِرًى، وقد يجيء جمعُ فِعْلة على فُعل، نحو: لِحْية ولحىً، وحِلْية وحُلًى.

٨٠٣ ـ فـي نَـحْـوِ رَامٍ ذُو اطِّـرَادٍ فُـعَـلَـةْ وَشَـاعَ نَـحْـوَ كَـامِـلٍ وكَـمَـلَـةْ

من أمثلة جمع الكثرة: فعلة وهو مُطَّرد في كل وصف، على فاعلٍ معتلّ اللاّم لمذكَّرٍ عاقل، كَرَام ورُمَاة، وقاضٍ وقُضَاة. ومنها: فَعَلَة، وهو مُطَّردٌ في وصفٍ، على فاعلٍ، صحيح اللام، لمذكَّر عاقل، نحو: كَامِل وَكَملة وساحِر وَسَحَرةً، واستغنى المصنف عن ذكر القيود المذكورة بالتمثيل بما اشتمل عليها، وهو رامٍ وكامِلٌ.

كِراعاً فطلب ذراعاً يضرب لمن أعطي شيئاً لم يكن يرجوه فطمع في أكثر منه، والكراع أيضاً اسم لجماعة الخيل، وتمثيله بذلك تبعاً لشرح الكافية صريح في قياس فعل في مضموم الفاء كمفتوحها ومكسورها كما هو ظاهر إطلاق المصنف هنا لكنه ذكر في التسهيل أنه نادر في المضموم وهو الصحيح فلا يقال: غراب وغرب وعقاب وعقب وينقاس في كراع أكراع باعتبار تأنيثه وأكرعة باعتبار تذكيره فتأمل.

قوله: **(نحو عنان)** بكسر العين المهملة ما تقاد به الدابة وبفتحها السحاب، وقياسه أعنة، وكذا حجاج بفتح الحاء المهملة وكسرها، وبجيمين العظم الذي ينبت عليه الحاجب.

قوله: **(لاسم على فُعْلة)** أي بضم فسكون خرج الصفة لندور مجيئها على فعلة كضخمة، وشذ رجل بهمة أي شجاع باسل وبهم.

قوله: **(نحو كسرة)** أي بشرط كون الاسم تاماً لم يحذف من أصوله شيء فخرج بالاسم الصفة كصغرة وكبرة، وبالتام نحو رقَّة للغضة فإن أصلها ورق بكسر الواو حذفت فاؤها وعوض عنها التاء فلا يجمعان على فعل، وشذ من الأول رجل صمَّة أي شجاع وصمم وامرأة ذربة أي حديدة اللسان، وذرب ولا يرد عليه إهال هذين الشرطين لأن فعلة لم تجيء صفة إلا نادراً في ألفاظ ذكرها ابن السيد في المخصص بل منعها بعضهم وأما رقة فليس الآن على فعلة.

قوله: **(في نحو رام)** متعلق بمحذوف يدل عليه اطراد لا به لأن المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف وفعلة بضم ففتح مبتدأ خبره ذو اطراد يطرد في نحو رام.

قوله: **(على فاعل صحيح اللام إلخ)** خرج نحو: سيد وبر وخبيث وناعق فجمعها على سادة وبررة وخبثة ونعقة شاذ أشموني.

٨٠٤ ـ فَعْلَى لِوَصْفٍ كَقَتِيلٍ، وَزَمِنْ، وَهَالِكٍ، ومَيِّتٌ بِهِ قَمِنْ

مِن أمثلة جمع الكثرة: فُعْلى، وهو جمع لِوصف، على فعيلٍ بمعنى مفعول، دال على هلاك أو توجُّع: كَقَتِيل وَقَتْلَى، وَجَرِيح وَجَرْحَى، وأسِيرِ وَأسْرَى. ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى، من فَعِيل بمعنى فاعل: كمريض ومَرْضَى، ومن فَعِلٍ، كَزَمِنٍ وَزَمْنَى، ومن فاعل: كهالك وَهَلْكى، ومن فَيعِلٍ: كميِّت وموتى وأفْعَل نحو: أحمق وحمقى.

٨٠٥ ـ لِفُعْلٍ اسْماً صَحَّ لاماً فِعَلَةْ وَالْوَضْعُ فِي فِعْلٍ وَفَعْلٍ قِلَّلَهْ

قوله: **(فعلى لوصف)** أي بفتح فسكون.

قوله: **(وزمن وهالك)** بالجر عطفاً على قتيل وميت مبتدأ خبره قمن بكسر الميم أي حقيق أو زمن وما بعده مبتدأ خبره قمن لكن يتعين حينئذ فتح ميمه لأنه خبر عن جمع والمفتوح يستوي فيه الواحد وغيره، قاله المكودي. وفي قول الشارح: ويحمل عليه إلخ ميل إلى هذا لكن يلزم عليه عيب السناد في القافية فالأولى كسر ميمه خبراً عن الثلاثة لتأولها بالمذكور أو خبراً عن زمن وحذف خبر ما بعده لدلالته عليه أو عكسه.

قوله: **(على هلاك إلخ)** أي أو تشتت ليدخل أسير وأسرى.

قوله: **(ما أشبهه)** أي في الدلالة على الهلاك أو التوجع وذلك ستة أوزان الأربعة في الشارح وأفعل كأحمق وحمقى وفَعْلان كَسَكْران وسَكْرى، وبهما قرأ حمزة ﴿وَتَرَى النَّاسَ سَكْرَى وَمَا هُمْ بِسَكْرَى﴾ [الحج:٢] وما سوى ذلك محفوظ كقولهم: رجل كيس أي عاقل، ورجال كيسى، وسنان ذرب أي حاد وأسنَّة ذُرْبَى قيل: والتوجع إما في نفس الموصوف أو غيره ليدخل: أحمق وسكران لأنهما يوجعان غيرهما، وفيه أنه حينئذ يدخل ذرب لأنه يوجع غيره مع أن فعلى لا ينقاس فيه وإن سمع فالأولى قصر التوجع على نفس الموصوف فإن شأن السكران والأحمق أن يوجع نفسه، وأدخلهما الموضح بقوله: ما دل على آفة قال شارحه: وهذان الوصفان مما دل على نقص ما.

قوله: **(كميت)** أصله ميوت فعل به كسيد فوزنه فعيل بتقديم الياء على العين المكسورة، وقيل غير ذلك.

قوله: **(لفعل اسماً)** أي بضم فسكون وفعلة بكسر ففتح وخرج بالاسم الصفة كحلو ومر ويصح لاماً نحو: عضو فلا يجمعان على فعلة.

قوله: **(الوضع)** مبتدأ خبره قلله أي إن وضع العرب قلل وزن فعلة في جمع فعل بالكسر وفعل بالفتح مع سكون العين فيهما كما يقتضيه صنيع الشارح وقدم الأشموني المفتوح وهو أولى، وهما مقيدان إن بما مر في فعل بالضم أي بكونهما اسمين صحّا لاماً فالمعتل كظبي ونحي لا يجمع على فعلة أصلاً، وجمع الصفة نادر وفائدة التقييد مع أنه يقل في الاسم أيضاً تمييز القليل من الممتنع والنادر.

من أمثلة جمع الكثرة فِعَلة، وهو جمع لفُعْل، اسماً، صحيحَ اللام نحو: قُرْط وقِرَطَة، ودُرْج ودِرَجَة، وكُوزِ وكِوَزَة، ويحفظ في اسم على فِعْلٍ، نحو: قِرْد وقِرَدة، أو على فَعْلَ نحو: غَرْد وغِرَدَة.

٨٠٦ ـ وَفُـعَّـلٌ لِـفَـاعِـلٍ وَفَـاعِـلَـةْ وَصْـفَـيْـنِ، نـحـو عَـاذِل وعَـاذِلَـةْ

٨٠٧ ـ وَمِـثْـلُـهُ الـفُـعَّـالُ فِـيـمَـا ذُكِّـرَا وَذَانِ فـي الـمُـعَـلِّ لاماً نَـدَرَا

من أمثلة جمع الكثرة: فُعَّل، وهو مقيس في وصفٍ، صحيح اللام، على فاعل أو فاعلة، نحو: ضارب وضُرَّب وصائم وصُوَّم، وضاربة وضرَّب وصائمة وصُوَّم. ومنها فُعَّال، وهو مقيس في وصفٍ، صحيح اللام، على فاعل لمذكر، نحو: صائم وصوَّام، وقائم وقُوَّام. ونَدَرَ فُعَّل وفُعَّال في المعتل اللام المذكر نحو: غازٍ وغُزَّى، وَسَارٍ وسُرّى، وعافٍ وعُفًّى وقالوا: غُزَّاء في جمع غازٍ، وسُرَّاء في جمع سارٍ، وندر أيضاً في جمع فاعلة كقول الشاعر:

[٣٥٥] أبْـصَـارُهُـنَّ إِلَـى الـشُّـبَّـانِ مـائِـلَـةٌ وَقَـدْ أَرَاهُـنَّ عَـنِّـي غَـيْـرَ صُـدَّادِ[1]

قوله: (قُرط) بضم القاف وسكون الراء فطاء مهملة ما يعلق في شحمة الأذن.

قوله: (قِرْد) بكسر القاف وضبطه بضمها سَبْق قلم قال في الصحاح: القرد واحد القرود وقد يجمع على قِرَدَة كفيل وفِيَلَة.

قوله: (غَرْد) بفتح المعجمة وسكون الراء فدال مهملة نوع من الكمأة وحكي كسر العين؛ صحاح.

قوله: (وفُعَل) بضم الفاء وفتح العين مشددة.

قوله: (فيما ذكرا) بشد الكاف أي في خصوص المذكر.

قوله: (وذان) بالنون لا الكاف إشارة لفعل وفعال وألف ندرا للتثنية.

قوله: (في وصف) خرج الاسم كحاجب العين وجائزة البيت وهي الخشبة المعترضة في وسطه فلا يجمعان على ما ذكر أما حاجب بمعنى مانع وجائزة بمعنى مارة فيجمعان لأنهما وصفان.

قوله: (على فاعل) نحو صائم وصوام أفاد قيد التذكير الذي في المتن بسكونه عن فاعلة فيه دون فعل وفي نسخ على فاعل المذكر نحو: صائم إلخ وهو أولى.

قوله: (وغزى) بضم المعجمة وشد الزاي منونة أصله عزي كعذال قلبت الياء ألفاً

---

(١) البيت من البسيط، وهو للقطامي في ديوانه ص ٧٩، ولسان العرب مادة (صدد).
والشاهد فيه قوله «صُدّاد» جمعاً لِ «صادّة» بدليل ضمير الإناث في «أبصارهن» و«أراهن»، وجمع «فاعلة» على «فُعّال» نادر.

يعني جمع صادَّة.

٨٠٨ ـ فَعْلٌ وفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا

من أمثلة جمع الكثرة: فِعال، وهو مُطَّرد في فَعْل وفَعْلة، اسمين، نحو: كَعْب وكِعَاب، وثوب وثياب، وقصعة وقِصاع، أو وصفين، نحو: صَعْب وصِعاب، وَصَعْبة وصِعَاب، وقلَّ فيما عينُه ياءٌ، نحو: ضَيف وضِيَاف، وَضَيْعة وضِيَاع.

٨٠٩ ـ وَفَعَلٌ أيضاً لَهُ فِعَالُ مَا لَمْ يَكُنْ فِي لامِهِ اعْتِلالُ

٨١٠ ـ أَوْ يَكُ مُضَعَفاً، ومِثْلُ فَعَلِ ذُو التَّا، وفُعْلٌ مَعَ فِعْلٍ فاقْبَلِ

أي اطَّرد أيضاً فِعَال في فَعَل وَفَعَلة، ما لم يكن لامهما معتلاً أو مضاعفاً، نحو: جَبَل وجِبَال، وجَمَلَ وجِمَال، وَرَقَبَةٍ ورِقَابِ، وثَمَرةُ وثمار. واطرد أيضاً فِعَالُ في فِعْل وفُعْل، نحو: ذِئب وذِئاب، وَرُمْح ورِمَاح. واحترز من المعتل اللام، كفتًى، ومن المضاعف كطَلِ.

٨١١ ـ وَفي فَعِيل وَصْفَ فَاعِلٍ وَرَدْ كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ أيضاً اطَّرَدْ

وحذفت للتنوين، وسراء بشد الراء ممدوداً أصله سراي قلبت الياء همزة لتطرفها إثر ألف زائدة ويجوز في كل منهما المد والقصر.

قوله: **(فعل وفعلة)** بفتح فسكون فيهما، وفعال بكسر الفاء، وجملة ما ذكره له أربعة عشر وزناً يطرد في ثمانية منها ويشيع في خمسة ويلزم في واحد.

قوله: **(نحو ضيف وضياف)** أي وضيعة وضياع وقل أيضاً فيما فاؤه ياء كما في التسهيل كيعار في جمع يعرو ويعره بالمهملة وهي الشاة تربط للأسد في بيته وفي المثل أذل من اليعر.

قوله: **(وفعل أيضاً)** أي بفتحتين له فعال أي المذكور.

قوله: **(ذو التاء)** أي من فعل المذكور بقيده وهو كونه بفتحتين غير معتل ولا مضاعف لا مطلقاً ولم يصرح بذلك لوضوحه.

قوله: **(وفعل)** بالكسر مع فعل بالضم والعين ساكنة فيهما.

قوله: **(ما لم تعتل لامهما)** يشترط أيضاً كونهما اسمين فخرجت الصفة كبطل.

قوله: **(وأطرد أيضاً في فعل وفعل)** أي بشرط الاسمية فيهما فخرج نحو جلف وحلو وكون ثانيهما غير واوي العين كحوت، ولا يائي اللام كمدي بضم الميم وسكون الدال المهملة مكيال شامي فكل ذلك لا يجمع على فعال.

قوله: **(وفي فعيل)** متعلق بورد، وفاعله ضمير فعال، ووصف فاعل حال من فعيل، والمراد: ورد باطِّراد أخذاً من التشبيه بعده، وخرج بالوصف الاسم كقضيب وجريدة بفاعل، وصف المفعول كجريح وجريحة فلا ينقاس فيهما فعال، وكذا معتل اللام كقوى وقوية.

واطرد أيضاً فِعالٌ في كل صفة على فَعِلٍ بمعنى فاعل: مقترنة بالتاء أو مجرَّدة عنها، كَكَرِيم، وكِرام، وكَريمة وكِرام، ومَريضٍ ومِراض ومَرِيضة ومراض

٨١٢ ـ وَشَاعَ في وَصْفٍ على فَعْلانَا، أَوْ أُنْثَيَيْهِ، أو عَلَى فُعْلانَا

٨١٣ ـ وَمِثْلُهُ فُعْلانَةٌ، والْزَمْهُ في نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي

أي: واطّرد أيضاً مجيءُ فِعَال جمعاً، لوصف على فَعْلاَن، أو على فَعْلاَنَةٍ، أو عَلى فَعْلَى، نحو: عطشان وعِطَاش، وعطشى وعطاش، ونَدْمانة ونِدَام، وكذلك اطرد فِعَال في وصف على فعْلانٍ، أو على فعلانةٍ، نحو: خُمْصَان وخمَاص، وخُمْصَانة وخِمَاص والتزم فِعال في كلّ وصف على فَعِيل أو فَعِيلة، مُعتلّ العين، نحو: طويل وَطِوَال، وَطَوِيلة وَطِوَال.

٨١٤ ـ وَبِفُعُولٍ فَعِلٌ نَحْوَ كَبِدْ يُخَصُّ غالباً، كَذَاكَ يَطَّرِدْ

٨١٥ ـ في فَعْلٍ اسْماً مُطْلَقَ الفَا، وَفَعَلْ لَهُ وَلِلْفُعَالِ فِعْلاَنٌ حَصَلْ

٨١٦ ـ وَشَاعَ في حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا، وَقَلَّ في غَيْرِهِمَا

قوله: **(وشاع)** أي كثر فعال في هذه الخمسة أوزان المذكورة قبل طويل أي وليس مطَّرداً فيه كما صرح في شرح الكافية، أما في الثمانية المتقدمة فمطرد لكن يجوز فيها غيره ككرماء في كريم، ومرضىٰ في مريض، وأكعب وأجبل في كعب وجبل، وفي نحو: طويل لازم أي لا يجمع على غيره وذلك لقلته. ففي المحكم أن فعيلاً لم يأت صفة واوي العين صحيح الفاء واللام إلا في ثلاث كلمات: طويل وقويم وسهم صويب أي صائب تصريح.

قوله: **(على فعلاناً)** أي بفتح فسكون، وأنثييه أي فعلى وفعلانة بالفتح، وقوله أو على فعلانا أي بضم فسكون، وكذا فعلانة لأنها أنثاه.

قوله: **(خُمصان)** بضم الخاء المعجمة أي ضامر البطن.

قوله: **(وبفعول)** بضم الفاء متعلق بيخص فعل بفتح فكسر مبتدأ خبره يخص، وغالباً حال من نائب فاعله، والباء داخلة على المقصور عليه، والمراد بالتخصيص عدم المفارقة فلا ينافي الغلبة أي لا يتجاوزه إلى غيره من جموع التكسير في الغالب، وقد يتجاوزه كنمر ونمار أو نمرة بضمتين.

قوله: **(كذاك يطرد)** أي فعول.

قوله: **(وفعل)** بفتحتين مبتدأ خبره له أي فعل كائن لفعول أي من مفرداته أو له خبر لمحذوف أي له فعول، والجملة خبر فعل.

قوله: **(للفُعال)** بضم الفاء متعلق بحصل الواقع خبراً عن فعلان بكسر فسكون.

قوله: **(وشاع)** أي فعلان، ومقتضاه عدم إطّراده في ذلك لكنه صرح في شرح الكافية بالاطِّراد.

ومن أمثلة جمع الكثرة: فُعول، وهو مُطَّرِد في اسم ثلاثي على فَعِل نحو: كبد وَكُبود، ووَعِلٍ وَوُعُول وهو ملتزم فيه غالباً. واطّرَدَ فُعُول أيضاً في اسم على فَعْلٍ. بفتح الفاء ـ نحو: كَعْبٍ وَكُعُوب، وَفَلْس وَفُلُوس أو على فِعْل. بكسر الفاء ـ نحو: حِمْل وَحُمُول، وَضِرْسٍ وَضُرُوس أو على فُعل. بضم الفاء ـ نحو: جُنْدٌ وَجُنُودٌ وبرد وبرود ويحفظ فُعُول في فَعَلٍ، نحو: أَسَدٍ وَأُسُود ويفهم كونه غير مطرد من قوله: وَفَعَل له ولم يقيده باطّراد. وأشار بقوله: وللفُعَال فِعْلان حَصَلْ إلى أن من أمثلة جمع الكثرة فِعْلاناً؛ وهو مُطَّرد في اسم على فُعَال، نحو: غلام وَغِلْمان، وَغُرَاب وَغِرْبان. وقد سبق أنه مطرد في فُعَل: كَصُرَد وصِرْدَان. واطرد فِعْلان. أيضاً ـ في جمع ما عينُه واو: من فُعْل، أو فَعَل؛ نحو: عُودٍ وعِيدان، وَحُوت وحِيتَانٍ، وقاع وقيعان، وتاج وتيجان. وَقلَّ فِعْلانٌ في غير ما ذكر، نحو: أَخٍ وإِخْوَان، وغَزَالٍ وغِزْلاَن.

قوله: **(في اسم ثلاثي إلخ)** أخذ القيود الثلاثة من مثال المصنف بكبد.

قوله: **(ووَعِل)** بفتح الواو وكسر المهملة الشاة الجبلية، والأنثى وعلة.

قوله: **(غالباً)** تقدم محترزه.

قوله: **(على فعل)** بفتح الفاء أي بشرط أن لا تكون عينه واواً، وشذ فوج وفووج.

قوله: **(أو على فعل)** بضم الفاء أي غير واوي العين كحوت، ولا يائي اللام كمدي ولا مضاعفاً كخفٍّ وخرج بالاسم في الثلاثة الصفة كصعب وجلف وحلو فلا تجمع على فعول.

قوله: **(قيل ويفهم إلخ)** قائله ابن المصنف قال ابن هشام: فإن قلت: لو كان الإطلاق هنا يقتضي عدم الاطِّراد للزم مثله في قوله:

* لـفـعـل اسـمـاً صـح عـيـنـاً أفـعـل *

لإطلاقه أيضاً قلت: الإطلاق هنا قد صاحب ما نص على اطراد فبقي هو غير منصوص عليه بخلاف ما مر اهـ. وقال المرادي: المفهوم من المتن أنه مطرد لأنه لم يذكر إلا المطرد غالباً فإن ذكر غيره بينه بنحو: قل أو ندر اهـ ومنشأ الاختلاف في فهم العبارة تناقضٌ وقع للمصنف فنص على اطراده في العمد وشرحها والتسهيل وعلى عدمه في شرح الكافية.

قوله: **(من فُعْل)** أي بضم فسكون الثاني بفتحتين وقوله: نحو عود وحوت تمثيل للأول، وكذا: نون وكوز وقاع للثاني، وكذا: تاج ودار وجار فأصلها قوع، وتوج ودور وجور.

قوله: **(في غير ما ذكر)** أي في غير حوت وقاع كما هو مفاد المتن لكنه غير مخصوص بما عدا نحو: غراب وصرد بدليل قوله: وللفعال فعلان، وغالباً أغناهم فعلان إلخ كما أشار له الشرح وقد ذكر ابن جني مما يقبل فيه فعلان تسعة ألفاظ جمعها المصنف بقوله:

للحِسْلِ والخُرْص في التكسير فِعْلانِ   وهـكـذا قُـلْ خَـشْـفـانِ وخـيـطـان
رئـد وشـقـذ وشـيـح هـكـذا جُـمِـعـت   ومـثـلُ ذلـك صـنـوانِ وقـنـوانِ

٨١٧ ـ وَفَعْلاً اسْماً، وَفَعِيلاً، وَفَعَلْ غَيْرُ مُعَلِّ الْعَيْنِ فُعْلاَنٌ شَمِلْ

من أبنية جمع الكثرة. فُعْلاَنٌ، وهو مَقِيس في اسم صحيح العين، على فَعْلٍ، نحو: ظَهْر وظُهْران، وبَطْن وبُطْنَان أو على فعيل، نحو: قَضِيب وقُضْبان، وَرَغِيف ورُغْفان أو على فَعَلٍ، نحو: ذَكَر وذُكْرَانٍ وَحَمَل وَحُمْلان.

٨١٨ ـ وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعَلا كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلا

٨١٩ ـ وَنَابَ عَنْهُ أَفْعِلاءُ فِي المعَلّ لاماً، ومُضْعَفٍ، وَغَيْرُ ذَاكَ قَلّ

من أمثلة جمع الكثرة. فُعَلاءُ، وهو مقيس في فَعِيلٍ. بمعنى فاعل. صفة لمذكر عاقل،

فالحسل بكسر الحاء المهملة ولد الضب ويجمع أيضاً على حسول والخرص بضمٍّ وكسر الخاء المعجمة وسكون الراء فصاد مهملة سنان الرمح كما في الصحاح، والخشف الغزال والخيط بالخاء المعجمة والتحتية قطيع النعام، والرئد المثل، وأيضاً فرخ الشجرة، وقيل ما لان من أغصانها، والشقذ ولد الحرباء والشيح نبت، والصنو والقنو مثلان تصريح.

قوله: (**نحو أخ**) تبع شرح الكافية في عدم إطراده في فعل بفتحتين صحيح العين وإن ورد منه نحو: أخ وإخوان وفتى وفتيان، وخَرَب بفتح المعجمة والراء وهو ذكر الحُباري وخربان لكن في شرح العمدة، والتسهيل قياسه فيه، وأصل أخ أخو حذفت لامه اعتباطاً، ولا يجمع على إخوان إلا أخ الصداقة أما أخ النسب فجمعه أخوة كما نقل عن بعضهم، ولا يرد: ﴿إِنَّمَا الْمُؤمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠] لأن معناه كإخوة النسب لكن قال ابن هشام الحق استعمال إخوة وأخوان في كل منهما.

قوله: (**وفَعْلا اسماً**) بفتح فسكون وفُعل الثاني بفتحتين، وفعلان بضم فسكون، وحذف قيد الاسم من الثانيين اكتفاء بالأول فخرج نحو: ضخم وجميل، وبطل فلا تجمع على ذلك والمراد الاسمية ولو بالغلبة كعبد وعبدان، وفي التسهيل قياسه أيضاً في فعل بكسر فسكون كذئب وذؤبان لكن صرح في شرح الكافية بعدم اطراده.

قوله: (**في اسم صحيح العين إلخ**) صريحه أن قول المتن: غير معل العين راجع للثلاثة قبله فيخرج به نحو: سيف وسوط نحو: قوي وعويل ونحو: قود وقاع، وخصه الأشموني بالأخير فقط، وقال مقتضاه قياسه في نحو: سيف وقوي فتأمل.

قوله: (**ومضعف**) عطف على المعل، أي وفي مضعف.

قوله: (**في فعيل إلخ**) جملة الشروط ثمانية تعلم منه صريحاً وتلويحاً كون المفرد بوزن فعيل، وشبهه مما سيأتي، وكونه صفة لمذكر عاقل بمعنى اسم الفاعل غير مضاعف، ولا معتل دالاً على سجية مدح أو ذم فخرج بالوصف الاسم كقضيب ونصيب وبالمذكر المؤنث كشريفة، وأما: خليفة وخلفاء وسفيهة فبالحمل على المذكر، وبالعاقل نحو: مكان فسيح، وبمعنى فاعل نحو: قتيل وجريح، وشذ أسير وأسراء ونحوه وسيأتي المعتل والمضاعف.

غير مضاعف، ولا معتل، نحو: ظَرِيف وظُرفاء، وكرِيم وكُرَماء وبَخيل وبُخلاء.

وأشار بقوله: كذا لما ضاهاهما إلى أن ما شابه فعيلاً ـ في كونه دالاً على معنى هو كالغريزة ـ يُجْمَع على فُعلاء، نحو: عاقل وعُقلاء، وصالح وصُلحاء، وشاعر وشُعراء. وينوب عن فُعَلاء في المضاعف والمعتلّ: أَفْعِلاء، نحو: شَديد وأشِدَّاء، وَوَليّ وأوْلياء. وقد يجيء أفْعِلاَء جمعاً لغير ما ذكر، نحو: «نَصِيب وأنْصِبَاء، وهَيِّن وأَهْوِنَاء».

٨٢٠ ـ فَـوَاعِـلٌ لِـفَـوْعَـلٍ وَفَـاعَـلِ　　وَفَـاعِـلاَءَ مَـعَ نَـحْـوِ كَـاهِـلِ

٨٢١ ـ وَحَـائِـضٍ، وصَـاهِـلٍ، وَفَـاعِـلَـةْ،　　وَشَـذَّ فـي الْـفَـارِسِ، مَـعْ مَـا مَـاثَـلَـهْ

من أمثلة جمع الكثرة: فَوَاعِلُ، وهو لاسم على فَوْعَل، نحو: جَوْهَر وَجَوَاهر أو على فَاعَل نحو: طَابَع وَطَوَابع، أو على فَاعِلاء، نحو: قَاصِعَاء وقَوَاصِع أو على فَاعِل، نحو: كاهِل وَكوَاهِل. وفَوَاعِل ـ أيضاً ـ جمع لوصف على فاعل إن كان لمؤنث عاقل، نحو: حائض وحَوَائض أو لمذكر ما لا يعقل، نحو: صَاهِل وَصَوَاهل. فإن كان الوصف الذي على فاعل لمذكر عاقل، لم يجمع على فواعل، وشذ فارس وفوارس، وسابق وسوابق. وفواعل ـ أيضاً ـ

قوله: **(كونه دالاً إلخ)** أشار بذلك إلى أن المراد المشابهة في المعنى، وهي دلالته على مذكر أعم من كونها في اللفظ أيضاً كخبيث ولئيم أو لا سواء كان على فاعل كما مثله، أو فعال بالضم كشّجاع وشجعاء، وسواء دلاً على المدح كما ذكر، أو الذم كفاسق وفسقاء، وخفاف أي خفيف وخففاء كما في التسهيل وإن اقتصر في شرح الكافية على فاعل، وعلى المدح، وتبعه الشارح في التمثيل فخرج المشابهة في اللفظ فقط كقتيل.

قوله: **(في المضاعف إلخ)** أي من فعيل المتقدم ذكره كما في الأشموني والتصريح.

قوله: **(لغير ما ذكر)** أي لغير المضاعف، والمعتل من فعيل بمعنى فاعل فدخل في النادر نحو ظنين، وأظناء بمعنى مَتْهُوم وصديق وأصدقاء لأنه ليس مضاعفاً، ولا معتلاً.

قوله: **(والقياس نصباء وهو ناء)** كذا في نسخ وهو لا يصح لأن نصيب اسم فلا يجمع على فعلاء كما مر قريباً بل قياسه نصب بضمتين، أو أنصبة كما مر سابقاً، وأما هيِّن فقد استكمل الشروط الثمانية المارة إلا أن أصله هيون فعل به كسيد مع أن فعلاء لا ينقاس إلا في فعيل وشبهه من فاعل، أو فعال كما مر فتأمل.

قوله: **(لفوعل وفاعل)** أي بفتح العين.

قوله: **(مع نحو كاهل)** أي من كل اسم على فاعل بالكسر غير صفة علماً كان كجابر وجوابر أو لا ككاهل، وهو أعلى الظهر مما يلي العنق.

قوله: **(قاصعاء)** هو حجر اليربوع الذي يقصع فيه أي يدخل، زكريا.

قوله: **(وشذ فارس وفوارس)** مثله هالك وهوالك وشاهد وشواهد لكن تأولها بعضهم بأن

جمع لفاعلة، نحو: صاحبة وصَوَاحب، وفاطمة وفَوَاطم.

٨٢٢ ـ وَبِفَعَائِلَ اجْمَعَنْ فَعَالَةْ وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أوْ مُزَالَةْ

من أمثلة جمع الكثرة: فَعائِلُ، وهو: لكل اسم رباعي، بمدَّة قبل آخره، مؤنثاً بالتاء، نحو: سحابة وسحائب، ورسالة ورسائل، وكُناسة وكنائس، وصحيفة وصَحائِف، وحَلُوبة وحَلائب أو مجرداً منها، نحو: شَمال وشمائِل، وعُقَاب وعقائب، وعجوز وعَجائز.

٨٢٣ ـ وَبِالفَعَالي والفَعَالَى جُمِعَا صَحْرَاءُ والعَذْرَاءُ، وَالْقَيْسَ اتْبَعَا

من أمثلة جمع الكثرة: فَعالي، وفَعَالى، ويشتركان فيما كان على فَعْلاء، إسماً كَصَحْراء وصحاري وصحارى، أو صفة كعذراء وعَذَاري وعذارى.

قولك: فارس من الفوراس تقديره من الطوائف الفوارس فهو قياسي لأنه جمع فاعلة لا فاعل.

قوله: **(لفاعلة)** أي صفة كانت أو علماً كما مثله، أو اسما غير علم كناصبة ونواصي.

قوله: **(وبفعائل)** بفتح الفاء أجمعن فعالة مثلث الفاء.

قوله: **(أو مزاله)** الهاء إما ضمير التاء على تأويلها بالحرف فمزال عطف على ذا فهو حال من فعالة، أو هي هاء التأنيث فهو عطف على محذوف صفة لتاء أي ذا تاء ثابتة، أو مزالة.

قوله: **(لكل اسم)** الحاصل أو فعائل ينقاس في عشرة أوزان يشملها المتن لأن فعالة مثلث الفاء بتاء كسحابة ورسالة وكناسة وبدونها كشمال بالفتح للريح، وبالكسر لليد وعقاب بالضم فتلك ستة، والمراد بشبهها فعول وفعيل بتاء كحلوبة وحلائب، وظريفة وظرائف، وبدونها كعجوز وعجائز وسَعيد علم امرأة وسعائد، وشرط الخمسة المجردة من التاء كونها مؤنثة المعنى، وشذ دليل ودلائل وجزور للبعير المذكر المذبوح وجزائر ووصيد للباب ووصائد وسماء بمعنى المطر وسماء بكسر الهمزة منونة لأن أصله سمائي أُعِلَّ كجوار، وتقييد الشرح بالاسم يقتضي أنه شرط في الجميع وليس كذلك بل إنما هو شرط في ذوات التاء سوى فعيلة ينقاس فيها فعائل، ولو كان صفة كظريفة وظرائف كما في التسهيل ولم يقيد الموضح بذلك في ذي التاء ولا غيره، وصرح شارحه بالتعميم ومثل بحلوبة وحلائب.

قوله: **(وبالفعالى)** بفتح الفاء وكسر اللام والفعالي بفتحهما، ولا تثبت ياء الأول إلا إذا كان بأل أو مضافاً، أما المجرد فكجوار.

قوله: **(كصحراء وصحار إلخ)** وجاء أيضاً صحاريّ وعذاريّ بشد الياء، وهو الأصل لأن الألف الأولى من صحراء تقلب ياء لانكسار ما قبلها في الجمع. وتقلب الهمزة أيضاً ياء، ثم يدغم لكنهم خففوه بحذف إحدى الياءين فإن حذفت الثانية المحركة قيل: صحاري بالكسر، أو الأولى الساكنة فتحت الراء لتقلب الياء المتحركة ألفاً، وتسلم من الحذف فيقال: صحارى.

قوله: **(أو صفة كعذراء)** هو صفة للبكر سميت بذلك لتعذُّر زوال بكارتها، وصريح

٨٢٤ ـ وَاجْعَلْ فَعَالِيَّ لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ   جُدِّدَ، كَالكُرْسِيِّ تَتْبَعِ العَرَبْ

من أمثلة جمع الكثرة: فَعاليّ، وهو جمع لكل اسم، ثلاثي، آخِرُهُ ياء مُشددة غير متجددة للنسب، نحو: كُرْسيٍّ وكَرَاسيّ، وبَرْديّ وبَرادِيّ، ولا يقال: بَصْرِيّ وبَصَارِيّ.

٨٢٥ ـ وَبِفَعَالِلَ وَشِبْهِهِ انْطِقَا   فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلاثَةِ ارْتَقَى

٨٢٦ ـ مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى، ومِنْ خُمَاسِي   جُرِّدَ، الآخِرَ انْفِ بِالقِيَاسِ

الشرح كالمصنف إطِّرادهما في الصفة كالاسم أيضاً، وهو ما في شرح الكافية، وخالفه في التسهيل وقيد الموضح فعلاء بكونه لا مذكر له وهو مستفاد من مثالي المتن.

قوله: **(واجعل فَعالِيّ)** بفتح الفاء وكسر اللام وشد التحتية.

قوله: **(لغير ذي نسب جدد)** بأن لا يكون فيه نسب أصلاً ككرسي، أو فيه نسب غير مجدد بأن صار منسياً فالتحق بما لا نسب فيه كمهري فإن أصله البعير المنسوب إلى مهرة قبيلة باليمن، ثم كثر فصار اسماً للنجيب من الإبل فيجمع على مهاري، وبهذا التقرير يندفع الاعتراض بأن مقتضى كلامه أن كرسياً فيه نسب غير مجدد مع أنه لا نسب فيه أصلاً، وذلك لأن توجه النفي إلى مقيد بقيد يصدق بنفيهما معاً، وبنفي القيد وحده، والكرسي مثال للأول، وترك مثال الثاني فلا حاجة إلى جعل جدد صفة كاشفة، ولا يرد أن غير ذي النسب يصدق بما ليس آخره ياء مشددة لأن قوله: كالكرسي حال من غير فيقيده بذلك، وعلامة ياء النسب المجدد أن يدل اللفظ بعد حذفها على معنًى مشعور به قبل، وهو المنسوب إليه، وأما غيرها فيختل اللفظ بسقوطها ويصير لا معنى له.

قوله: **(وبفعالل إلخ)** أعلم أن الجُموع المتقدمة كلها للثلاثي المجرد والمزيد وهي خمسة وعشرون بناء، منها أربعة للقلة، والباقي للكثرة، ومثلها في كونه للثلاثي شبه فعالل، وبقي منها فُعالَى بضم الفاء وفتح اللام، وقد أخل به المصنف وهو يترجح في نحو: سكران وسكرى على فَعالى بفتح الفاء ويستغنى به عنه في نحو: أسير وقديم ما لم يكن أوله ياء كيتيم فيقال: أسارى وقُدامى بالضم لا غير وفي غير ذلك مستغنى عنه بالمفتوح، وأما فعالل فللرباعي الأصول فما فوقه فالجملة ثمانية وعشرون هي أبنية التكسير المشهورة وبقي أبنية أخرى مختلف فيها، وبهذا يعلم أن قوله: من غير ما مضى خاص بشبه فعالل أي في المرتقي على الثلاثة غير ما مضى جمعه على غير ذلك ولم يمض ذكر إلا للثلاثي المزيد كباب أحمر وحمراء وكبرى وسكرى ورام وكامل وذراع وقضيب، أما فعالل فلم يمض لمفرده وهو ما زادت أصوله على ثلاثة جمع أصلاً كذا قيل. ولا حاجة لذلك فإن قوله: من غير ما مضى يصدق بالثلاثي المزيد المغاير للأوزان المتقدمة منه وبما زادت أصوله على ثلاثة لأنه من غير ما مضى فيصح رجوعه لفعالل وشبهه لكن على التوزيع فتدبر.

قوله: **(ومن خماسي)** متعلق بأنف، وجملة جرد صفة لخماسي، والآخر مفعول أنف أي احذف الآخر من كل خماسي مجرد.

٨٢٧ ـ والـرَّابِعُ الـشَّبِيـهُ بـالـمـزِيـدِ قَـدْ يُـحْـذَفُ دُونَ مَـا بِـهِ تَـمَّ الـعَـدَدْ
٨٢٨ ـ وَزَائِدَ العَادِي الرُّبَاعِي احْذِفْهُ، مَا لَـمْ يَـكُ لَـيـنـاً إثْـرَهُ الـلَّـذْ خَـتَـمَـا

من أمثلة جمع الكثرة: فَعَالِلُ وشبهه، وهو: كل جمع ثالثُهُ ألف بعدها حرفان فيجمع بفَعَالِلَ: كل اسم، رباعي، غير مزيد فيه نحو: جعفر وجعافر، وزبرج وزبارج، وبُرثُنٍ وبَرَاثن.

قوله: (والرابع إلخ) أي والحرف الرابع من الخماسي المجرد قد يحذف إلخ.

قوله: (وزائد العادي) اسم فاعل من عدا، كذا إذا جاوزه والرباعي مفعوله وسكنت ياؤه للضرورة كقوله:

٤٣٨ ـ * دَعِ القِتَالَ وأَعْطِ القَوسَ باريها[(١)] *

أو على لغة من يقدر النصب على الياء، أو مضاف إليه احذف زائد الاسم المجاوز الرباعي.

قوله: (ما لم يك) أي الزائد ليناً بفتح اللام كما هو والرواية مخفف لين بالتشديد فإن كسرت قدر مضاف أي ذالين وقوله: إثره خبر مقدم عن الموصول، وختما بالبناء للفاعل صلته، والجملة صفة ليناً أي احذف زائد مجاوز الرباعي ما لم يكن حرفاً ليناً وقع بعده الحرف الخاتم للاسم أي ما لم يكن ليناً قبل الآخر.

قوله: (وهو كل جمع إلخ) أي فالمراد شبهه في العدد والهيئة وإن خالفه في الوزن التصريفي كمساجد وصيارف وسلالم فإن وزنها التصريفي مفاعل وفياعل وفعاعل، ومنه ما مر من نحو: كواهل وكراسي وصحاري.

قوله: (جعفر) هو في الأصل النهر الصغير.

قوله: (وزِبْرِج) بكسر الزاي والراء بينهما موحدة ساكنة وبالجيم هو الزهر والسحاب الرقيق الذي فيه حمرة والحُلَى من ذهب وغيره.

قوله: (وبُرْثُن) بضم الموحدة والمثلثة لا المثناة كما قيل وسكون الراء آخره نون يطلق على الكف مع الأصابع كما في القاموس وعلى مخلب الأسد والطير، وهو الذي كالأصبع للإنسان.

قوله: (كل رباعي مزيد فيه) في التوضيح أن فعالل ينقاس في أربعة أنواع، الرباعي المجرد كجعفر، والمزيد كيدحرج، ومتدحرج، والخماسي المجرد كسفرجل، والمزيد كخندريس، وشبه فعالل ينقاس في مزيد الثلاثي غير ما مر سواء كان بحرف كمسجد أو حرفين

---

(١) عجز بيت وصدره: «يَا بَارِيَ القَوسِ بَرْياً لَيسَ يُحْكِمُهُ. . .» وهو من البسيط للحطيئة في شرح شواهد الشافية ص ٤١١، وليس في ديوانه.

ويجمع بشبهه: كل اسم رباعي، مزيد فيه، كجوْهَر وجَواهِر وصَيْرفٍ، وصيارِف، ومَسجِد ومَساجد. واحترز بقوله: من غير ما مضى من الرباعي الذي سبق ذكر جَمعِه: كأحمرٍ وحمراء، ونحوهما مما سبق ذكره. وأشار بقوله: ومن خماسي، جُرِّدَ الآخِرَ أنْفِ بالقياس، إلى أن الخماسيَّ المجرد عن الزيادة يجمع على فَعائل قياساً، ويحذف خامسه، نحو: سَفَارج في سَفَرْجل، وفَرَازد في فرزدق، وخَوارن في خورنق. وأشار بقوله: والرابع الشبيه بالمزيد. البيت إلى أنه يجوز حذفُ رابع الخماسيِّ المجرَّد عن الزيادة، وإبقاء خامسه، إذا كان رابعهُ مُشْبهاً للحرف الزائد. بأن كان من حروف الزيادة، كنون خورنق، أو كان من مخرج حروف الزيادة، كدال فَرزدق. فيجوز أن يقال: خَوارق، وفَرَازق، والكثيرُ الأولُ، وهو حذف الخامس وإبقاء الرابع نحو: خوارن، وفَرَازد. فإن كان الرابعُ غير مشبه للزائد لم يجُزْ حَذْفُه، بل يتعين حذفُ الخامسِ، فتقول في سَفَرْجَلٍ: سَفَارِجَ ولا يجوز سَفَارل. وأشار بقوله: وزائد العادي

كمنطلق، أو ثلاثة كمستخرج وسواء كانت زيادته للإلحاق كجوهر وصيرف أم لا كما مر إذا علمت ذلك تعلم ما في كلام الشارح لأنه يوهم أن المراد رباعي الأصول المزيد فيه وليس كذلك إلا أن يقال: مثاله يدل على أن المراد ما صار رباعياً بالزيادة، لكنه لا يشمل منطلق ومستخرج فتأمل.

قوله: **(في فرزدق)** اسم جنس جمعي لفرزدقة وهي القطعة من العجين، وقولهم جمع فرزدقة تسامح، أو مرادهم الجمع اللغوي، وبه سمي الشاعر المشهور.

قوله: **(خدرنق)** بخاء معجمة فدال مهملة فراء فنون هو العنكوب كما في الصحاح أما خُوَرْنَق بالواو بدل الدال فقصر للنعمان بن المنذر، ولا يصح ذكره هنا لأن الكلام في الخماسي المجرد، والواو في هذا زائدة لإلحاقه بسفرجل فيجمع على خرانق بحذفها فتأمل.

قوله: **(من حروف الزيادة)** أي المجموعة في أمان وتسهيل، والمراد أنه منها صورة لا أنه مزيد حقيقة وإلا لم يكن الاسم خماسياً مجرداً، وسيأتي أن لكل واحد من هذه الحروف مواضع مخصوصة يحكم بزيادته فيها دون غيرها كالنون لا تزاد إلا في آخر نحو سكران ووسط غضنفر بشرط سكونها فنون خدرنق ليست زائدة بل تشبه الزائدة لفظاً.

قوله: **(كدال فرزدق)** أي فإنها من مخرج التاء الفوقية وهو طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا.

قوله: **(في سفرجل)** هو ثمر معروف مُقَوٍّ مُدِرٌّ مُشَهٍّ مسكّنٍ للعطش وإذا أكل بعد الطعام أطلق، وأنفعه ما قور وأخرج حبه وجعل مكانه عسل وطيب وشوى.

قوله: **(وأشار بقوله وزائد إلخ)** أعلم أن كلام المصنف يشمل ما كان رباعي الأصول زيد فيه حرف كمدحرج، أو حرفان كمتدحرج فيقال: دحارج أو ثلاثة كاحرنجام فيقال: حراجيم

الرباعي. البيت إلى أنه إذا كان الخماسيُّ مزيداً فيه حرف حُذِف ذلك الحرفُ، إن لم يكن حرفَ مدٍّ قبل الآخر؛ فتقول في سَبَطْرى[١]: سَبَاطِر، وفي فَدَوْكس: فَدَاكس وفي مُدَحْرِج: دَحَارج. فإن كانَ الحرفُ الزائدُ حرف مَدٍّ قبل الآخر لم يُحذَف، بل يجمع الاسم على فَعَالِيلَ نحو: قِرْطَاس وقَراطيس، وقِنْدِيل وقَنَاديل، وعُصْفُور وعَصافِير.

٨٢٩ ـ والسِّينَ والتَّا مِنْ كَمُسْتَدْعٍ أَزِلْ   إذْ بِـبِـنَـا الْـجَـمْـعِ بَـقَـاهُـمَـا مُـخِـلّ

بقلب الألف الأخيرة ياء، وحذف غيرها، ويشمل أيضاً الخماسي المزيد فيه حرف كقرطبوس للداهية، وخندريس للخمر لأن العادي الرباعي يشمل ما جاوزه بزائد فقط، أو بزائد وأصلي فيحذف منه حرفان؛ الزائد لما ذكره هنا، وخامس الأصول لقوله فيما مر: ومن خماسي إلخ فتقول قَراطب وخَنَادِر لكن الشارح اقتصر على الأول فقط، وقوله: إذا كان الخماسي مزيداً فيه حرف المراد به ما صار خماسياً بالزيادة لا أنه خماسي الأصول فتأمل.

قوله: **(سِبَطْري)** بكسر السين مشية بتبختر.

قوله: **(وَفَدوْكَس)** بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف آخره سين مهملة هو الأسد والرجل الشديد كما في القاموس، والعدد الكثير كما في زكريا.

قوله: **(حرف مد)** المراد به حرف العلة الساكن أعم من أن يكون قبله حركة مجانسة له وهو حرف المدِّ اصطلاحاِ أولا وهو المسمى باللين كغِرْنِيق، وفِرْدَوس فيقال فيهما غَرَانِيق وَفَرَاديس فخرج بالساكن المتحرك فيجب حذفه نحو: كناهر في كنهور كسفرجل للسحاب المتراكم، والرجل الصخم وخرج حرف اللين الأصلي كمختار ومنقاد فإنه لا يقلب بل يحذف، ويقال: مخاتر ومناقد كذا في الأشموني، وفيه نظر ظاهر إذ القياس أن يقال: مخاير ومقايد بحذف النون، والتاء لزيادتهما دون الألف بل ترد لأصلها وهو الياء، وقد اعترض عليه ابن سم بأن الصواب حذفهما لأنهما ليسا من أفراد الرباعي المزيد الذي الكلام فيه بل من الثلاثي المزيد الآتي في قوله: والسين والتاء إلخ، ونقل الفارضي عن المصنف في العمدة أنهما لا يكسران بل يقال مختارون ومنقادون، وكذا لا يكسر نحو مضروب ومكرم، وشذ ملاعين في ملعون، ويستثنى مفعل لمؤنث كمرضع ذكره ابن هشام في شرح بانت سعاد.

قوله: **(قنديل)** قال الشمني في حواشي الشفاء بكسر القاف وأما بفتحها فالعظيم الرأس ففتح القاف في القنديل المعروف لحن كما نص عليه.

قوله: **(والسين والتا إلخ)** اعلم أن قول المصنف: وبفعالل إلخ، يشمل الرباعي فأكثر مزيداً وغيره ولكن الرباعي لا يحتاج في جمعه على ذلك إلى حذف شيء منه فلم يخصُّه

---

(١) السَّبَطْري: مشية فيها تبختر. والفدوكس: الأسد.

٨٣٠ ـ وَالمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

إذا اشتمل الاسمُ على زيادة، لو أبقيت لاختلَّ بناء الجمع، الذي هو نهاية ما ترتقي إليه الجموعُ. وهو فَعَالل، وفَعَاليل ـ حُذِفَتِ الزيادة، فإن أمكن جمعه على إحدى الصيغتين، بحذف بعض الزوائد وإبقاء البعض؛ فله حالتان:

إحداهما: أن يكون للبعض مزيّة على الآخر.

والثانية: أن لا يكون كذلك. والأولى هي المرادة هنا، والثانية ستأتي في البيت الذي في آخر الباب. ومثال الأولى مُسْتَدْعٍ فتقول في جمعِهِ: مَدَاعٍ فتحذف السين والتاء، وتُبْقي الميم؛

المصنف الخماسي المجرد إلى الحذف بيّنه بقوله: ومن خماسي إلى آخر البيتين، ثم ذكر حكم رباعي الأصول وخماسيها المزيد فيهما بقوله وزائد العادي إلخ ثم ذكر حكم الحذف في الثلاثي المزيد بقوله: والسين، والتا إلخ لكنه نبه على قاعدة عامة فيه وفي غيره بقوله: إذ ببنا الجمع إلخ، فأفاد أنه يحذف كل ما أخل بصيغة الجمع منه الثلاثي المزيد وغيره، ثم بين ما هو الأولى بالحذف بقوله: والميم أولى إلخ، أفاده سم.

قوله: **(والميم أولى من سواه)** أي من باقي حروف الزيادة لترجُّحها عليها بما سيأتي، ولعله حذف منها قيد السبق لعلمه مما بعد، أو لأن زيادتها في غير الصدر ممتنعة، أو نادرة والمراد بقوله: أولى وجوب إبقائها.

قوله: **(والهمز)** أي همزة القطع أما همزة الوصل فتحذف أبداً للاستغناء عنها بلزوم فتح أول الجمع المتناهي.

قوله: **(مزية)** أي من جهة المعنى واللفظ معاً كما مثله أو اللفظ فقط كأن يغني حذفه عن حذف غيره كما يأتي في حَيْزَبُون وكان لا يخرج الاسم بإبقائه إلى عدم النظير كاستخراج جمعه: تخاريج بإبقاء التاء لا: سخاريج لأن وزن سفاعيل ليس موجوداً في الكلام بخلاف تفاعيل كتماثيل وانظر نحو: انطلاق واحتفاظ هل يقال فيهما نطاليق وحتافيظ بإبقاء النون والتاء لعدم إخلالهما بالجمع؟ أو لا يكسران أصلاً لصيرورة وزنهما تفاعيل بالنون وفتاعيل بالتاء ونظير لهما فيما يظهر فتأمل.

قوله: **(مداع)** بفتح الميم وجوباً لأنها أول الجمع المتناهي.

قوله: **(وتبقى الميم)** مثله نحو: منطلق فيقال: مطالق بحذف النون لا الميم قال سم. وهل يقال في نحو: محتفظ ومصطفى: محافظ ومصاف أي بحذف تاء الافتعال دون الميم، واعلم أن المعتل من هذه الجموع كمداع ومصاف حكمه كجوار في لفظه وإعلاله إلا إن عوضت من المحذوف ياء قبل الطرف كما سيأتي في التصغير فيجوز مصافي ومداعي، وأصله

لأنها مُصَدَّرَة ومجرَّدة للدلالة على معنى، وتقول في ألندِ، ويَلندد: أَلادّ ويَلادّ فتحذف النون، وتبقى الهمزة من ألندد والياء من يلندد؛ لتصدُّرهما، ولأنهما في موضع يقعان فيه دالّين على معنًى، نحو: أقوم، ويقوم، بخلاف النون؛ فإنها في موضع لا تدل فيه على معنى أصلاً. والألَنْدَد، واليَلَنْدَد: الخَصِمُ، يقال: رجل ألَنْدَدٌ ويلندد أي: خصِمٌ مثل الألَدِّ.

٨٣١ ـ وَالْيَاءَ لا الْوَاوَ احْذِف إنْ جَمَعْتَ مَا كَـحَـيْـزَبُـونٍ فَـهْـوَ حُـكْـمٌ حُـتِـمَـا

إذا اشتمل الاسم على زيادتين، وكان حذفُ إحداهما يتأتى معه صيغة الجمع، وحذفُ الأخرى لا يتأتّى معه ذلك. حُذِفَ مالا يتأتى معه صيغة الجمع وأبقي الآخَرُ؛ فتقول في حَيْزَبُونٍ حَزَابِين؛ فتحذف الياء، وتبقي الواو، فَتُقْلَبُ ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، وأُوثِرَتِ الواوُ بالبقاء لأنها لو حُذِفت لم يُغْنِ حذفُهَا عن حذف الياء؛ لأنَّ بقاء الياء مُفَوِّتٌ لصيغة منتهى الجموع. والْحَيْزَبُونُ: العجوز.

٨٣٢ ـ وَخَـيَّـرُوا فِـي زَائِـدَيْ سَـرَنْـدى وَكُـلِّ مَـا ضَـاهَـاهُ كَـالْـعَـلَـنْـدَى

يعني أنه إذا لم يكن لأحد الزائدين مَزِيَّةٌ على الآخر كنت بالخِيَار، فتقول فِي سَرَنْدَى: سَرَاند بحذف الألف وإبقاء النون، وسَرَادٍ، بحذف النون، وإبقاء الألف، وكذلك عَلَنْدَى؛ فتقول: عَلانِد وَعَلاَدٍ ومثلهما حَبَنْطَى فتقول: حَبَانِط وحَبَاطٍ؛ لأنهما زيادتان، زِيدَتَا معاً للإلحاق بسفرجل، ولا مَزِيَّةَ لإحداهما على الأخرى، وهذا شأنُ كلّ زيادتين زِيدَتَا للإلحاق. والسَّرَنْدَى: الشديد، والأنثى سَرَنْدَاةٌ، وَالْعَلَنْدَى. بالفتح ـ الغليظُ من كل شيء، وربما قيلَ: جمل عُلَنْدى. بالضم ـ. والْحَبَنْطى: القصيرُ البَطينُ، يقال: رَجُلٌ حَبَنْطًى بالتنوين وامرأةٌ حَبَنْطَاةٌ.

مصافيّ ومداعيّ بشد الياء لإدغام ياء العوض في لام الكلمة ثم تحذف إحداهما تخفيفاً فإن حذفت الثانية المتحركة أجريته كجوارٍ أو الأولى الساكنة قلبت المتحركة ألفا بعد فتح ما قبلها هذا هو مقتضى القياس، وقد مر نظيره فتأمل.

قوله: **(على معنى)** أي مختص بالأسماء لأنها تدل على اسم فاعل أو مفعول.

قوله: **(ألادّ ويلادّ)** بشد الدال المهملة وأصله الأدَد فأدغم.

قوله: **(مفوت إلخ)** أي لأنه لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف إلا وأوسطها ساكن معتل كمصابيح.

قوله: **(وإبقاء الألف)** أي فتقلب ياء وتعل الكلمة كجوار فتقول سراد وعلاد بالكسر مع التنوين والله أعلم.

التَّصْغِيرُ

٨٣٣ ـ فُـعَـيْـلاً اجْـعَـلِ الـثُّـلاثِـيَّ، إذا صَـغَّـرْتَـهُ نَـحْـوَ قُـذَيٍّ فـي قَـذَى
٨٣٤ ـ فُـعَـيْـعِـلٌ مَـعَ فُـعَـيْـعِـيـلٍ لـمـا فَـاقَ كَـجَـعْـلِ دِرْهَـم دُرَيْـهِـمَـا

إذا صُغِّرَ الاسم المتمكن ضمَّ أولُه، وفُتِح ثانيه، وزِيدَ بعد ثانيه ياءٌ ساكنة، ويُقتَصر على ذلك إن كان الاسم ثلاثياً؛ فتقول في فِلْس: فُلَيْس وفي قَذًى: قُذَيّ.

التصغير

ذكره عقب التكسير لاشتراكهما في مسائل كثيرة، ولأن كلاً منهما يغيِّر اللفظ والمعنى، ولم يعكس لأن التكسير أكثر وقوعاً ولأنه تكثير للمعنى وتعظيم له بجمعيته فهو أشرف من التحقير وفوائد التصغير أربع: تصغير ما يتوهم كبره كجبيل، وتحقير ما يتوهم عظمه كسبيع، وتقليل ما يتوهم كثرته كدُرَيْهِمَات، وتقريب ما يتوهم بُعد زمنه كقُبيل العصر أو محله كفُويق هذا أو رتبته كأصيغر منك زاد الكوفيون خامسة وهي التعظيم كقول لبيد:

٤٣٩ ـ وكـلُّ أنـاسٍ سـوفَ يـدخلُ بـينهـم دويـهـيـةٌ تـصـفـرُّ مـنـهـا الأنـامـلُ[(١)]

فصغر الداهية لتعظيمها لأن المقام للتهويل بدليل وصفها بما بعدها ورده البصريون إلى التحقير بتأويله بأنه إشارة إلى أن حتف النفوس الذي يترتب عليه أعظم المشقات قد يكون بصغار الدواهي.

قوله: **(إذا صغر الاسم المتمكن)** أي فلا يصغر غير الاسم وشذّ تصغير فعل التعجب ولا غير المتمكن أي المعرب وشذ تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات لكن يرد عليه جواز تصغير خمسة عشر وسيبويه كما سيأتي مع أنه مبني، فالأولى إبدال المتمكن بغير المتوغِّل في شبه الحرف ليشمل ما ذكر فإنه لعروض شبهه بالتركيب لم يوغل فيه ويشترط أيضاً قبول الاسم للتصغير وخلوّه من صيغته فلا يصغر نحو كميت ومبيطر ولا الأسماء المعظمة شرعاً مراداً بها مسمياتها الأصلية ولا يزد مهيمن لوضعه هكذا فالشروط أربعة.

قوله: **(ضم أوله وفتح ثانية)** أي لو تقديراً في نحو: غراب وغزال وكذا كسر ما بعد الياء في نحو: زبرج فيقدر زوال الحركة الأصلية وإتيان غيرها كما جزم به ابن أياز[(٢)].

قوله: **(وفي قذًى قذي)** أي بقلب ألفه ياء لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها وإدغام ياء التصغير فيها.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٦؛ ولسان العرب مادة (خوخ).

(٢) هو أبو محمد الحسين بن بدر بغدادي من أعلام عصره في النحو والصرف من مؤلفاته: «المحصول في شرح الفصول لابن معطٍ». توفي سنة (٦٨١ هـ).
انظر: «معجم المؤلفين» لعمر رضا كحّالة (٣/٣١٦).

وإن كان رباعيًا فأكثر فُعِل به ذلك وكُسِرَ ما بعد الياء؛ فتقول في درهم: دُرَيْهِمٌ وفي عصفور: عُصَيْفِيرٌ. فأمثلة التصغير ثلاثة: فُعَيْلٌ، وفعَيْعِلٌ، وفُعَيْعِيلٌ.

٨٣٥ ـ وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وُصِلْ بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ

أي: إذا كان الاسمُ مما يُصَغَّر على فُعَيْعِل، أو على فُعَيْعِيل ـ تُوصِّل إلى تصغيره بما سبق أنه يُتَوَصَّلُ به إلى تكسيره على فَعَالِلَ أو فَعَالِيلَ: من حذف حرف أصلي أو زائد؛ فتقول في سَفَرْجَل: سُفَيْرِجٌ، كما تقول: سَفَارِج، وفي مستدع: مُدَيْع، كما تقول: مَدَاع فتحذف في التصغير ما حذفت في الجمع، وتقول في عَلَنْدَى: عُلَيْنِدٍ، وإنْ شئت قلت: عليد كما تقول في الجمع: عَلاَنِدَ وعَلاَدِ.

٨٣٦ ـ وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ إِنْ كَانَ بَعْضُ الاِسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفْ

أي: يجوز أن يُعَوَّضَ مما حذف في التصغير أو التكسير ياءً قَبل الآخر؛ فتقول في سَفَرْجَل: سُفَيْرِيج وسَفَارِيج، وفي حَبَنْطَى: حُبَيْنِيط وحَبَانِيط.

٨٣٧ ـ وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْماً رُسِمَا

أي: قد يجيء كل من التصغير والتكسير على غير لفظ واحده، فيحفظ ولا يقاس عليه

قوله: (وفي عصفور إلخ) كان عليه أن يبدله بدينار ودُنينير ليستوفي الأمثلة الثلاثة التي بنى عليها الخليل باب التصغير وهي فُلَيْس ودُرَيْهم ودُنَيْنِير، قيل له: لِمَ بنيته على ذلك؟ فقال ما معناه: لأني وجدت مبنى الدنيا الحقيرة عليها وإنما تركه الشارح لاحتياجه إلى زيادة عمل برد الياء إلى أصلها وهو النون إذ أصل دينار دنار بشد النون بدليل جمعه على دنانير كما يأتي.

قوله: (فأمثلة التصغير) أي أوزانه ثلاثة وتخصيصه بها اصطلاح بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريباً بتقليل الأوزان وليس جارياً على مصطلح الصرفيين ألا ترى أن وزن أُحَيْمِر ومُكَيْرِم وسُفَيْرِج في التصغير فُعَيْعل وفي التصريف أُفَيْعِل ومُفَيْعِل وفُعَيْلِل.

قوله: (من حذف حرف إلخ) أي إلا ما سيأتي في قوله: وألف التأنيث حيث مدا إلخ.

قوله: (وإن شئت قلت عليه) بحذف النون وقلب الألف ياء لوقوعها بعد كسرة ثم يُعَلُّ كقاض ولم تصحح الألف ويفتح ما قبلها لأنها للإلحاق بسفرجل وألف الإلحاق لا تبقى في التصغير اهـ صبان.

قوله: (عما حذف في التصغير) أي سواء كان المحذوف أصلياً كسفرجل أو زائداً كحبنطى، ومثله منطلق فتقول فيه: مطيليق ومطاليق ومحل تعويض الياء إن لم يستحقها الاسم بدونه بأن وجدت في المفرد والمكبر كما في لغيزي واحرنجام فإن جمعه حراجيم ولغاغيز وتصغيره حُرَيْجِيم ولُغَيْغِيز بفكِّ الإدغام وحذف النون وألف التأنيث لإخلالهما بالصيغة ولا يعوض عنهما لاشتغال محله بالياء الموجودة في لغيزي والمنقلبة عن الف احرنجام.

كقولهم في تصغير مَغْرب مُغَيْرِبَان وفي عَشِيَّة عُشَيْشِيَّة. وقولهم في جمع رَهْطٍ أراهِط وفي باطل أبَاطيل.

٨٣٨ ـ لِتِلْوَ يا التصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ تَـأْنِيـثٍ أوْ مـدَّتِـهِ الْـفَـتْـحُ انْـحَـتَـمْ

٨٣٩ ـ كَـذَاكَ مَـا مَـدَّةَ أفْـعَـالٍ سَـبَـقْ أوْ مَـدَّ سَـكْـرَانَ وَمَـا بِـهِ الْـتَـحَـقْ

أي: يجب فتحُ ما وليَ يَاء التصغير، إن وليته تاءُ التأنيث، أو ألفُه المقصورة، أو

قوله: (المغيربان إلخ) والقياس مغيرب وعشية بحذف إحدى الياءين اللتين في المكبر لتوالي الأمثال وإدغام ياء التصغير في الأخرى كما يأتي في تصغير نحو: عُلَيّ.

قوله: (أراهط إلخ) القياس رهوط كفلوس أو أرهط كأكلب أو رهاط ككلاب أو رُهطان بالضم كظهران كما علم مما مر قياس: باطل بواطل ككاهل وكواهل.

قوله: (لتلو يا التصغير إلخ) هذه أربع مسائل مستثناة من وجوب كسر ما بعد ياء التصغير في غير الثلاثي الذي اقتضاه قوله فعيعل مع فعيعيل إلخ قوله: (أو مدته) أي مدة علم التأنيث أي المدة التي قبله وليس المراد مدة التأنيث لأن العلامة هي الهمزة لا المدة على الأصح عند البصريين كما مر وأراد بقوله علم تأنيث التاء والألف المقصورة بمدته المدة التي قبل الهمزة في الممدودة.

قوله: (مدة أفعال) مفعول سبق مقدم ومد سكران عطف عليه والجملة صلة ما.

قوله: (وما به التحق) أي مما فيه ألف ونون زائدتان وليس مؤنثه فعلانة ولم يجمعوه على فعالين فخرج بالأول ما نونه أصلية كحسان من الحسن فيقال فيه حسَيِّن بشد الياء مكسورة وحذف إحدى السينين، كما قاله: الدماميني: والقياس حُسَيْسِين بِفَكِّ الإدغام كما في لغيغيز سم، وبالثاني نحو: سيفان وسيفانة، وفيقال: فيه سييفين، وبالثالث ما جمعوه على فعالين كسرحان وسلطان فيصغر على سُرَيْحِين وسُلَيْطِين.

لقولهم: سراحين وسلاطين فلا يغير في كل ذلك كسر ما بعد الياء بل تقلب ألفه ياءً لكسر ما قبلها سوى زعفران كما سيأتي.

قوله: (إن وليته تاء التأنيث) أي مع اتصالها به ومثلها الألف الممدودة والألف والنون كما مثله فإن فصل ما بعد الياء من ذلك كسر على الأصل كما سيأتي في حنيظلة وخجيدباء وزعيفران، وعجُز المركَّب بمنزلة التاء فيفتح ما قبله في: بعيلبك لعدم فصله من الياء ويبقى على سكونه وما بعد الياء على كسره في مُعَيْد يكرب.

قوله: (أو ألفه) خرج بها ألف الإلحاق مقصورة كعزهى أو ممدودة كعلباء فيقلبان ياء لأجل الكسرة وتعلُّ الكلمة كقاضٍ، وتحذف الهمزة من الممدودة فيقال: عزيه وعليب بالكسر مع التنوين، والأصل عزيهى وعليِّي والعزهى بكسر المهملة الرجل الذي لا يلهو.

الممدودة، أو أَلِفُ أفعالٍ جمعاً، أو ألفُ فَعْلاَنَ الذي مؤنثه فَعْلَى؛ فتقول في تَمْرَة: تُمَيْرَة وفي حُبْلَى حُبَيْلَى، وفي حمراء: حُمَيْرَاء وفي أجمال: أُجَيْمَال وفي سَكْرَان: سُكَيْرَان، فإن كان فَعْلاَنَ من غير باب سكران لم يُفْتَحْ ما قبل ألفه، بل يُكسر، فتقلب الألف ياء، فتقول في سِرْحَان: سُرَيْحِين كما تقول في الجمع سَرَاحِينُ. ويكسر ما بعد ياء التصغير في غير ما ذكر، إن لم يكُن حَرفَ إعراب؛ فتقول في درهم: دُرَيْهِمٌ وفي عُصْفور: عُصَيْفِير. فإن كان حَرْفَ إعْراب حَرَّكته بحركة الإعراب، نحو: هذا فُلَيْسٌ، ورأيتُ فلَيساً وَمَررتُ بفُلَيْسٍ.

٨٤٠ ـ وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا

قوله: (**أو ألف أفعال**) أي بفتح الهمزة وقوله: جمعاً لبيان الواقع لأنه لم يثبت في المفردات، عند الأكثرين وأما قولهم: برمة إعشار إذا تكسرت قطعاً وثوب أخلاق واسمال أي بال فمن صف المفرد بالجمع نعم يكون مفرداً إذا سمي به وتصغيره حينئذ كما قبل التسمية فيفتح ما قبل ألفه كما قاله سيبويه فرقاً بينه وبين إفعال بالكسر لأنه لا يكون إلا مفرداً لأنه مصدر.

قوله: (**من غير باب سكران**) تقدم محترزه.

قوله: (**وألف التأنيث إلخ**) هذه ثمانية أنواع مستثناة من قوله وما به لمنتهى الجمع إلخ وكان حقها أن تذكر بعده لتتصل بالمستثنى منه، والمعنى أنه يتوصل بالحذف في هذه الأشياء إلى الجمع دون التصغير فلا تحذف فيه لكن فيه أن عجُز المضاف لا يحذف في الجمع أيضاً، بل يثنّى ويجمع صدره الأول مضافاً لعجزه فلا يليق عده من المستثنيات أفاده في التوضيح وأجاب سم بأنه ليس المراد الاستثناء بل بيان أنه اكتفى في هذه الأشياء بحصول صورة التصغير تقديراً مع وجودها لتقدير انفصالها فلا تخل بالصيغة أعم من أن يفعل مثل ذلك في الجمع أولاً ومعلوم أن السبعة التي هي ما عدا المضاف مخالفة للجمع فيعلم استثناؤها اهـ صبان والحكم على جميع السبعة المذكورة بالاستثناء من الحذف فيه نظر لأن عجز المركب المزجي وزيادة المثنى والمجموع لا تحذف في الجمع أيضاً كالتصغير وإن تخالفا في أن التصغير يرد على ما قبل العجز كما مثله الشارح والجمع لا يغيرها أصلاً بل يضاف إليها ذوو فيقال: جاءني ذوو بعلبك وذوو زيدين ومسلمين فلم يبق لما يصح استثناؤه من الحذف سوى أربعة: تاء التأنيث وألفه الممدودة وياء النسب والألف والنون بعد أربعة فتحذف في الجمع دون التصغير. فيقال: حناظل وخجادب وعباقر وزعافر في حنظلة وخجدباء وعبقري وزعفران فتأمل.

قوله: (**حيث مدا**) خرج به المقصورة فلا تعد منفصلة لعدم استقلال النطق بها ولذلك تحذف خامسة فأكثر كما سيأتي لإخلالها بالصيغة وتبقى رابعة كحبلى لعدم إخلالها حينئذٍ وبفتح ما بعد الياء لأجلها ولا تكرار في هذا مع قوله السابق: لتلوّ يا التصغير إلخ لأن ذكر الألف والتاء فيما مر من حيث أنه يفتح لهما ما بعد الياء وهنا من حيث عدهما منفصلين فيصغر الاسم بتقدير خلوه عنهما.

٨٤١ ـ كَذَا المزِيدُ آخِراً لِلنَّسَبِ   وَعَجُزُ المُضَافِ وَالمُرَكَّبِ
٨٤٢ ـ وهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلاَنَا   مِنْ بَعْدِ أرْبَعٍ كَزَعْفَرَانَا
٨٤٣ ـ وَقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى   تَثْنِيَةٍ أو جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلا

لا يُعتدُّ في التصغير بألف التأنيث الممدودة، ولا بتاء التأنيث، ولا بزيادة ياء النَّسبِ، ولا بعَجُزِ المضاف، ولا بعجز المركب، ولا بالألف والنون المزيدتين بعد أربعة أحرف فصاعداً، ولا بعلامة التثنية، ولا بعلامة جمع التصحيح. ومعنى كون هذه لا يعتدُّ بها: أنها لا يَضُرُّ بقاؤها مفصولة عن ياء التصغير بحرفين أصليين؛ فيقال في جُخْدُباء[1]: جُخَيْدِباء وفي حَنْظَلة:

قوله: **(آخراً اللنسب)** لعله احترز به عن الألف المتوسطة عوضاً عن إحدى ياءي النسب في نحو: يمان وشآم مما صار كصحار في تصغيره على يمين وشؤيم بحذف الألف.

قوله: **(والمركب)** أي المزجي ولو عددياً أو مختوماً بويه فيصغر صدره فقط فيقال: سيبويه وخميسة عشر سواء سمي به أو أريد العدد فيكون مستثنى من المبني أما المركب الإسنادي فلا يصغر.

قوله: **(جلا)** أما بمعنى أظهر عطف على دل وجمع مفعوله مقدم أو بمعنى ظهر اللازم صفة الجمع المعطوف على تثنية أي جمع ظاهر واحترز به عن نحو سنين فإن زيادته لا تعد منفصلة حتى تبقى في التصغير بل يصغر على سنيات لأن إعرابها بالياء والواو إنما كان عوضاً عن اللام المحذوفة والتصغير يردها فيلزم الجمع بين العوض والمعوَّض عنه من أعرب سنين كحين صغره على سنين كدُرَيْهم فإدغام ياء التصغير في يائه ويجوز حذفها فيقال سنين كفُلَيس.

قوله: **(بعد أربعة)** لم يقيد بذلك في الألف الممدودة والتاء مع أنه قيد فيهما كما في التوضيح لكنه يؤخذ من قوله الآتي: بحرفين أصليين فخرج به نحو: سكران وحمراء وتمرة فلا تعد منفصلة لأن الفصل بينها وبين الياء حرف واحد فلذلك يفتح لها ما بعدها محافظة على بقائها.

قوله: **(لا يضر بقاؤها)** أي لكونها في نيَّة الانفصال فتنزل منزلة كلمة مستقلة ويصغر ما قبلها كأنه غير متمم بها فلم تخرج معها أبنية التصغير عن صيغها الأصلية بل هي موجودة تقديراً، وهذه الزيادة كالعدم.

قوله: **(خُجْدباء)** بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة كما يؤخذ من صنيع الصحاح أو المهملة كما في السجاعي وضم الدال المهملة فموحدة وهو ضرب من الجنادب أي الجراد وهو الأخضر الطويل الرجلين.

---

(١) الجُخْدُباء: جراد أخضر طويل الرجلين.

حُنَيْظلة، وفي عَبقرِيّ: عُبَيْقرِيّ وفي بعلبَكّ: بُعَيْلَبَكّ، وفي عبد الله: عُبَيْد الله وفي: زَعْفَران: زُعَيْفِرَانِ، وفي مُسْلِمِينَ: مُسيلمين وفي مسلمات: مسَيْلِمَات.

٨٤٤ ـ وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو القَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا

٨٤٥ ـ وعند تصغيرِ حُبَارَى خَيِّرِ بين الحُبَيْرَى فادْرِ والحُبَيِّرِ

أي: إذا كان ألفُ التأنيثِ المقصورةُ خامسةً فصاعداً وجَبَ حَذفُها في التصغير؛ لأن بقاءها يُخرج البناء عن مثال فُعَيْعِل، أو فُعَيْعِيل، فتقول في قَرْقَرَى: قُرَيْقِرٌ وفي لُغَّيْزَى: لُغَيْغِيز. فإن كانت خامسةً وقبلها مَدَّةٌ زائدةٌ جاز حَذْفُ المدَّةِ المزيدة وإبقاءُ ألف التأنيث، فتقول: في حُبَارَى: حُبَيْرَى وجاز أيضاً حذفُ أَلِف التأنيثِ وإبقاء المدة، فتقول: حُبَيِّر.

٨٤٦ ـ وَارْدُدْ لأَصْلٍ ثَانِياً لَيِّناً قُلِبْ فَقِيمَةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ

٨٤٧ ـ وَشَذَّ فِي عِيدٍ عُيَيْدٌ، وَحُتِمْ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ

قوله: (عبقري) نسبة إلى عَبْقَر كعَنْبر تزعم العرب أنه اسم بلد الجن فينسبون إليه كل شيء تعجبوا من حسن صنعته وفي الحديث كان ﷺ يسجد على عبقري[1] أي بساط فيه صبغ ونقوش.

قوله: (وعند تصغير حبارى إلخ) استثناء من قوله: لن يثبتا كما بينه الشارح.

قوله: (وجب حذفها) ولا تعد منفصلة كالممدودة لأنها لا تستقل في النطق.

قوله: (لأن بقاءها يخرج إلخ) قال في التصريح: فإن قلت: فحبيلي فعيلي وليست من الأبنية الثلاثة قلت: نعم ولكنها توافق فعيعلاً فيما عدا الكسرة التي منع منها مانع الألف اهـ.

قوله: (قرقرى) بقافين وراءين مهملتين موضع.

قوله: (لُغَيْزَى) بضم اللام وفتح الغين المعجمة مشددة وسكون التحتية وفتح الزاي اسم للغز من ألغز في كلامه إذا عمي وأصله حجر اليربوع لأنه يحفر أولاً مستقيماً، ثم يعدل عن يمينه وشماله ليخفي مكانه فتلك الإلغاز وقوله لغيغيز أي بفك الإدغام وبياء قبل الزاي لوجودها في المكبر وحذفها في نسخ لعله تحريف.

قوله: (حبير) أي بإدغام ياء التصغير في المنقلبة عن الألف قبل الراء.

قوله: (ثانياً) مفعول أول لأردد ولأصل في محل المفعول الثاني وليناً نعت لثانياً كما أشار له الشارح في الحل وكذا قلب ويصح كون ليناً مفعولاً ثانياً لقلب لأنه يتعدى لاثنين أي أردد ثانياً حُوِّل ليناً أي صار الآن ليناً لأصله الذي حول عنه.

قوله: (وحتم إلخ) لا يقال: كيف أحال الجمع على التصغير مع أن الحوالة إنما تكون

---

(١) ذكره القرطبي (ج ١٧ ص ١٩٢).

٨٤٨ ـ وَالألِفُ الثَّانِي المزيدُ يُجْعَلُ   واواً كَـذَا مَـا الأصْـلُ فِـيـهِ يُـجْـهَـلُ

أي: إذا كان ثاني الاسم المصغّر من حروف اللين، وَجَبَ رَدُّه إلى أصله. فإن كان أصلُه الواو قلب واواً، فتقول في قِيمَة قُوَيْمَة، وفي بَاب: بُوَيب. وإن كان أصلُه الياء قلب ياءً، فتقول في مُوقِن: مُيَيْقِن وفي نابِ: نُيَيْبٌ. وشذ قولهم في عِيدٍ: عُيَيْد، والقياسُ عُوَيْد بقلب الياء واواً، لأنها أصله، لأنه من عاد يعود، فإن كان ثاني الاسم المصغَّر ألفاً مزيدة أو مجهولَةَ الأصلِ وجب قَلْبُها واواً، فتقول في ضَارِب: ضُوَيْرب وفي عَاج: عُوَيْجٌ. والتكسير ـ فيما ذكرناه ـ كالتصغير؛ فتقول في باب: أبواب، وفي ناب: أنياب، وفي ضَارِبَة: ضَوَارِب.

٨٤٩ ـ وَكَمِّلِ الْمَنقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا   لَـمْ يَـحْـوِ غَـيْـرَ الـتَّـاءِ ثَـالِـثـاً كَـمَـا

على المتقدم لأن الواجب تقدم حكم المحال عليه وهو حاصل هنا سم ولا يرد تأخر بعض المحال عليه وهو قوله: والألف الثاني إلخ كما أشار له الشارح لأن هذا البيت مرتبط بالأول ومكمل لأقسام الحرف الثاني فهو في قوة المتقدم فكأنه قال: وحتم للجمع من هذا الحاضر المذكور هنا وهو قلب الحرف الثاني بأقسامه فتدبر.

قوله: (وجب رده إلى أصله) شمل ذلك ستة أشياء كونه ياء منقلبة عن واو كقيمة أو عن همزة كذيب بالياء فيقال ذؤيب بالهمزة أو واواً عن ياء كموقن أو ألفاً عن واو كباب بموحدتين، أو عن ياء كناب بالنون أو معتلاً عن صحيح كدينار وقيراط إذ أصلهما دنَّار وقرَّاط بشد النون والراء فأبدل من أول المثلين ياء ساكنة فتقول فيهما: دنينير وقريرط فإن كان الثاني غير لين فلا يرد لأصله كمتعدٍ أصله موتعد قلبت الواو تاء وأدغمت في تاء الافتعال فتقول فيه متيعد بحذف تاء الافتعال لأنها زائدة مخلة بالصيغة.

قوله: (أو مجهولة إلخ) مثلهما المنقلبة عن همزة تلي همزة كألف آدم فيقال: أُوَيْدم بالواو فهذا موضع رابع تقلب فيه الألف الثانية واواً وتقلب ياء في واحد وهو ما أصلها الياء.

قوله: (والتكسير فيما ذكرناه) أي من قلب الحرف الثاني بأقسامه، ومحل ذلك أن تغير فيه شكل الأول وإلا بقي الثاني على ما هو عليه كقِيْمة وقِيَمْ ودِيمة ودِيَم.

قوله: (ما لم يحوِ الخ) غير حال من ثالثاً، لأنه نعت نكرة قدم عليها أي ما دام لم يحد حرفاً ثالثاً غير التاء بأن لم يَحْوِ ثالثاً أصلاً كيد أو يحو ثالثاً هو تاء كستة أما ما فيه ثالث غير التاء فلا يرد إليه المحذوف كشاك الآتي إلا أن يكون غير التاء همزة وصل كاسم وابن فإنه يرد معه المحذوف ولم يذكره هنا لأنها تحذف في التصغير للاستغناء عنها بضم الأول فيبقى على حرفين فيصدق عليه أنه لم يحو ثالثاً أصلاً، وعبر بالتاء دون الهاء ليشمل تاء بنت وأخت فيقال بُنَيَّة وَأُخَيَّة برد المحذوف والأصل بنيوة وأخيوة قلبت الواو ياء وأدغمت.

قوله: (كما) مثال للمنقوص المكمل في التصغير إن جعل بمعنى المشروب ويكون قصره للضرورة فيقال فيه مويه برد الهاء المنقلبة همزة فالمراد بالمنقوص حينئذٍ ما حذف منه حرف

المراد بالمنقوص . هنا . ما نَقَصَ منه حرف، فإذا صُغِّر هذا النوعُ من الأسماء، فلا يخلو: إما أن يكون ثُنَائياً، مجرَّداً عن التاء، أو ثنائياً ملتبساً بها، أو ثلاثياً مجرداً عنها. فإن كان ثنائياً مجرداً عن التاءِ أو ملتبساً بها ـ رُدَّ إليه في التصغير ما نقص منه، فيقال في دَم: دُمَيٌّ وفي شَفَة: شُفَيْهة، وفي عِدَة: وُعَيْدة وفي مَاءٍ مُسَمّى به مُوَيّ. وإن كان على ثلاثة أحرفٍ وثالثهُ غير تاء التأنيث صُغِّر على لفظه، ولم يُرَدّ إليه شيء فتقول في شاكِ السّلاح: شُوَيْك.

٨٥٠ ـ وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى   بِالأَصْلِ كَالْعُطَيْفِ يَعْنِي الْمِعْطَفَا

من التصغير نوعٌ يسمى تصغير الترخيم، وهو عبارة عن تصغير الاسم بعد تجريده من

أصلي ولو مع إبداله بآخر فإن جعل ما الموصولة مثلاً كما هو ظاهر صنيع الشارح خرج عن موضوع المسألة لفرضها في المحذوف منه حرف وهذا ثنائي الوضع فذكره للتنظير في وجوب مطلق التكميل توصلاً إلى بناء فعيل نعم إن أريد بالمنقوص مطلق ناقص عن الثلاثة شمل الثنائي وضعاً.

قوله: **(وعيدة)** أي برد الواو التي هي فاؤها، ويجوز إبدالها همزة فيقال أعيدة وتاؤها الآن هي التي تزاد في تصغير المؤنث الثلاثي كسن لا التي كانت عوضاً عن الفاء لذهابها برد الفاء لئلا يجتمع العوض والمعوض عنه وكذا يقال في أخية، وبنية تصغير أخت وبنت.

قوله: **(وفي ماء مسمى به)** أي لأنه لا يصغر إلا الأسماء المعربة بخلاف الأفعال والحروف والمبنيات.

وقوله موي أي بقلب ألفها واواً لأنها ثانية مجهولة وبزيادة ياء تدغم فيها ياء التصغير. واعلم أن الثنائي وضعاً لما لم يعلم له ثالث يرد إليه اختلف في تكميله فقيل يضعف ثانيه ثم يصغر فيقال: من وهل وكي اعلاماً: منين وهليل وكيي وفي لو ومالوي وموي، والأصل لويو بالواو فتقلب ياء وجوباً ومويء بالهمزة لأن تضعيف ما يكون بزيادة ألف تقلب همزة فيقال ماء ثم تقلب الهمزة ياء لأجل ياء التصغير جوازاً كما في الفارضي ويجوز مويء بالهمزة وقيل يكمل بحرف علة أجنبي والياء أولى لعدم احتياجها إلى زيادة عمل بل تدغم في ياء التصغير من أول الأمر فيقال مني وهلي وكيي ولوي وموي بشد الياء من أول الأمر وجزم بهذا بعضهم وأجاز في الكافية والتسهيل الوجهين لكن الثاني لا يتأتى في نحو: ما ولو لأن المعتل يجب تضعيفه عند التسمية به قبل أن يصغر قولاً واحداً فيقال لو وكي بالتشديد وماء بالهمز ثم يصغر بعد تضعيفه فلا يتأتى أن يزاد فيه حرف علة لغير التضعيف فتدبر.

قوله: **(شويك)** اعلم أن أصل شاك شاوك لأنه من الشوكة فقياسه: شائك بقلب الواو همزة كقائم وقد ورد كذلك فيصغر على شويك بقلب الهمزة ياء تدغم فيها ياء التصغير كقويم بشد الياء وأما شاك فقيل: حذفت واوه على غير قياس، فوزنه قال، ويعرب على الكاف قبل التصغير وبعده ويصغر على شويك بسكون الياء وواوه منقلبة عن الألف الزائدة وأما الواو التي

الزوائد التي هي فيه. فإن كانت أصولُه ثلاثةً صُغِّرَ على فُعَيْل، ثم إن كان المسمَّى به مذكراً جُرِّد عن التاء، وإن كان مؤنثاً ألحق تاء التأنيث، فيقالُ في المعطف: عُطَيْفٌ، وفي حَامِد: حُمَيْد، وفي حُبْلَى: حُبَيْلة، وفي سوداء: سُوَيْدة. وإن كانت أصولهُ أربعةً صُغِّرَ على فُعَيْعِل، فتقول في قِرْطَاس: قُرَيطِس وفي عُصْفور: عُصَيْفر.

٨٥١ ـ وَاخْتِمْ بتا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ ... مُـؤَنَّـثٍ عَـارٍ ثُـلاَثِـيّ، كَـسِـنّ

٨٥٢ ـ مَـا لَـمْ يَـكُـنْ بِـالـتَّـا يُـرَى ذَا لَـبْـسِ ... كَـشَـجَـرٍ وَبَـقَـرٍ وَخَـمْـسِ

هي عين الكلمة فباقية على حذفها وهذا مجمل كلام الشارح وقيل: قلبت العين وهي الواو موضع اللام، ثم قلبت ياء لتطرفها وكسرت الكاف لمناسبتها، وأعل كقاض فوزنه على هذا: فالع وحكمه في الإعراب والتصغير كقاض فيقال في الرفع والجر: شويك بكسر الكاف منونة والياء محذوفة للساكنين فهي كالثابتة وفي النصب شويكياً.

قوله: **(من الزوائد)** أي وإن كانت للإلحاق كقعيس في مقعنسس.

قوله: **(ألحق تاء التأنيث)** أي لأنه من الثلاثي مآلا كما سيأتي ومحل ذلك ما لم يختص بالمؤنث وضعاً كحائض وطالق وإلا لم تلحقه التاء فيقال: حييض وطليق بحذف ألفهما وبلا تاء لأنه في الأصل صفة لمذكر أي شخص طالق وإذا صغرتهما لغير ترخيم قلت حويض بشد الياء وطويلق بقلب ألفهما واواً لأنها ثانية زائدة.

قوله: **(فيقال في المعطف عطيف)** يشير إلى أن التصغير لا يختص بالأعلام خلافاً للفراء وثعلب والمِعَطف بكسر الميم الرداء، وكذا العطاف وقد تعطفت بالعطاف أي ارتديت بالرداء كذا في المصباح. وقال الشاطبي: المعطف العطف وهو الجانب من كل شيء عطفاً والرجل جانباه من رأسه إلى وركيه.

تنبيه: حكى سيبويه في تصغير إبراهيم وإسماعيل للترخيم: بُرَيْهاً وسُمَيْعاً وهو شاذ لأن فيه حذف أصلين وزائدين وقياسه عند سيبويه بريهم وسميعل بحذف الزوائد فقط وهي الهمزة والألف والياء وعند المبرد أبيره وأسيمع لأن الهمزة عنده أصلية لأن بعدها أربعة أصول ولا تزاد الهمزة أولاً في بنات الأربعة فيحذف الألف والياء الزائدين، وخامس الأصول لإخلاله بالصيغة وينبني على ذلك تصغيره لغير الترخيم وتكسيره فقياسهما عند سيبويه بريهيم وسميعيل وبراهيم وسماعيل بحذف زوائده المخلة بالصيغة وهي الهمزة والألف دون الياء لأنها لين قبل الآخر وعند المبرد أبيريه وأسيميع وأباريه وأساميع بحذف خامس الأصول لإخلاله بالصيغة والياء قبله لزيادتها وقلب الألف ياء لصيرورتها ليناً قبل الآخر، والصحيح مذهب سيبويه لأنه المسموع وحكى الكوفيون براهم وسماعل بلا ياء، وبراهمة وسماعلة بتعويض الهاء عن الياء، والوجه جمعهما تصحيحاً فيقال إبراهيمون وإسماعيلون.

٨٥٣ ـ وَشَذَّ تَرْكُ دُونَ لَبْسٍ، وَنَدَرْ   لَحَاقُ تَا فِيمَا ثُلاَثِيًّا كَثَرْ

إذا صُغِّر الثلاثيُّ، المؤنثُ، الخالي من علامة التأنيث ـ لحقته التاء عند أَمْنِ اللَّبْسِ، وشَذَّ حَذْفُهَا حِينئذٍ، فتقول في سِنٍّ: سُنَيْنَة وفي دار: دُوَيْرَة، وفي يد: يُدَيَّة. فإن خِيفَ اللَّبْسُ لم تلحقه التاء؛ فتقول: في شجر، وبَقَر، وَخَمْس: شُجَيْرٌ، وَبُقَيْرٌ، وَخُمَيْسٌ. بلا تاء ـ إذ لو قلت: شُجَيْرة، وبُقَيْرة، وخُمَيْسة لالتبس بتصغير شجرة وبقرة وخمسة المعدود به مذكر. وما شَذَّ فيه الحذفُ عند أمن اللبس قولهم في ذَوْد، وَحَرْب، وقَوْس، وَنَعْل، ذُوَيْدٌ، وَحُرَيْبٌ، وَقُوَيْسٌ، وَنُعَيْل. وشذّ أيضاً لحاقُ التاءِ فيما زاد على ثلاثة أحْرُفٍ، كقولهم في قُدَّام: قُدَيْدِيمَة.

قوله: (وشذ ترك) أي للتاء.

قوله: (كثر) بفتح المثلثة أي زاد على الثلاثي من قولهم كاثرته فكثرته أي غلبته وزدت عليه.

قوله: (إذا صغر الثلاثي) أي الثلاثي حالاً كما مثله أو مآلا بأن صار بالتصغير ثلاثياً وهو نوعان، أحدهما: ما صغر ترخيماً من نحو حُبلى وسوداء كما مر، الثاني: ما كان رباعياً، بمدة قبل لامه المعتلة كسماء فتصغيره سُمَيَّة لأن أصله سمي بثلاث ياآت الأولى للتصغير والثانية بدل المدة والثالثة بدل الهمزة المنقلبة عن الواو لأن أصل سماء سما ومن سما يسمو فإذا حذفت الثالثة لتوالي الأمثال بقي ثلاثياً فتلحقه التاء وخرج بذلك نحو سعاد وزينب فيقال سعيد بشد الياء وزينب بلا تاء واختص الثلاثي بذلك لخفته.

قوله: (في ذود الخ) هذه ألفاظ محفوظة صغرت بلا تاء مع أنها مؤنثة شذوذاً جمعها بعضهم بقوله:

ذَودٌ وَقَوْسٌ وحربٌ دِرْعُها فَرَسٌ   نابٌ كذا نَصَفٌ عِرسٌ ضُحى عَرَبُ

وكذا نعل وشول بفتح المعجمة وسكون الواو جمع شائلة وهي الناقة التي أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فخف لبنها، وأما شائل بلا تاء فالناقة التي تشول بذنبها أي ترفعه للقاح وجمعها شوّل كراكع وركع والذود بفتح المعجمة وسكون الواو من ثلاثة أبعرة إلى عشرة والمراد بالدرع الحديد أما بمعنى القميص فذكر والناب الناقة المسنة والنصف بفتحتين المرأة المتوسطة في العمر والعرس بالكسر امرأة الرجل وهو المراد هنا إما بالضم فيطلق على طعام الوليمة وعلى النكاح كما في القاموس.

قوله: (وحرب) قد يقال هو من النوع الأول لأن تصغير بالتاء يلبس بحربة الحديد سم.

قوله: (قديديمة) أي بفك إدغام الدال وجعل ياء التصغير بينهما وقلب الألف ياء لأنه مدة قبل الآخر، والقياس حذف التاء.

٨٥٤ ـ **وَصَغَّرُوا شُذوذاً: الَّذِي، الَّتِي وَذَا مَعَ الفُرُوعِ مِنْهَا تَا، وَتِي**

التصغير من خواصِّ الأسماء المتمكنة، فلا تُصغَّر المبنياتُ، وَشَذَّ تصغير الَّذِي وفروعه، وذا وفروعه، قالوا في الَّذِي: اللَّذَيَّا وفي التي: اللَّتَيَّا وفي: ذا وَتا: ذَيَّا وتَيَّا.

قوله: **(منها تا وتي)** مخالف لنصِّهم على أنه لا يصغر من ألفاظ المؤنث إلاّتا وهو المفهوم من التسهيل إلا أن يريد بقوله منها أي من الفروع لا بقيد التصغير.

قوله: **(وشذ تصغير الذي الخ)** لكن سوغه أن في الذي وذا وفروعهما شبهاً بالأسماء المتمكنة بكونها توصف بوصف بها وتذكر وتؤنث وتثنى وتجمع فاستبيح تصغيرها لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن فترك أولها على حاله من فتح الذي وذا أوضم كأولى وعوض من الضم المجتلب للتصغير ألف مزيدة في آخر غير المثنى، ووافقت المتمكن في زيادة ياء ثالثة ساكنة بعد فتحة، فقيل: اللذيا واللتيا بفتح اللام وإدغام ياء التصغير في يائهما ثم ألف التعويض وضم لامهما لغة كما في التسهيل خلافاً لمن أنكرها كالحريري في درة الغواص وفي تثنيتهما اللذيان واللتيان بلا تعويض عن الضم لطولهما بالزيادة وفي الجمع على لغة من بناه: اللذيين في الرفع وغيره بفتح الذال وكسر الياء المدغم فيها عند سيبويه، وكذا على لغة الإعراب في غير الرفع ويقال في الرفع: اللذيون بفتح الذال وضم الياء وقالوا في جمع التي: اللتيات بالفتح وهو جمع اللتيا بعد حذف ألفه لالتقائهما ساكنة مع ألف الجمع وفي تصغير اللاتي اللويتا بقلب الألف واواً حذف الياء الأخيرة لأنه لو قيل: اللويتيا لزم كونه سداسياً بألف التعويض مع أن ياء التصغير لا تصحب خمسة سواها أفاده سم وفي اللائي اللويا بإدغام ياء التصغير في الياء الأخيرة بعد حذف الهمزة كما في الفارضي.

قوله: **(ذيا وتيا)** أي بفتح الذال وشد الياء وأصله: ذييا وتييا بثلاث ياءات؛ الأولى عين الكلمة والثالثة لامها والوسطى ياء التصغير فخفف بحذف الأولى لا الثالثة لئلا يلزم فتح ياء التصغير لمناسبة الألف وهي لا تحرك لشبهها بألف التكسير واغتفر وقوع ياء التصغير ثانية بكونه معضداً لما قصدوا من مخالفته للتمكين وقالوا في تثنية ذيان وتيان وفي أولى بالقصر أليا بضم الهمزة على أصلها وفتح اللام وإدغام ياء التصغير في الياء المنقلبة عن الألف والألف الأخيرة عوض عن ضم التصغير. وفي أولاء بالمد أليئا بهمزة بعد الياء ثم ألف التعويض والظاهر أن الياء ساكنة لا مشددة وأن الألف التي كانت قبل الهمزة حذفت لما قبل في اللويتا ومن الإشارات غير ذلك والله أعلم.

النسب

٨٥٥ ـ ياءَ كيا الكرسِيّ زَادُوا للنَّسَبْ وكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ

إذا أريد إضافةُ شيءٍ إلى بلد، أو قبيلة، أو نحو ذلك: جُعِلَ آخرهُ ياءً مُشَدَّدة، مكسوراً ما قبلها؛ فيقال في النسب إلى دمشق: دِمَشْقِيٌّ، وإلى تميم: تَمِيميٌّ وإلى أحمد: أحْمَدِيٌّ.

٨٥٦ ـ ومِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ، وَتَا تَأْنِيثٍ أوْ مَدَّتَهُ، لاَ تُثْبِتَا

٨٥٧ ـ وَإنْ تكنْ تَرْبَعُ ذَا ثانٍ سَكَنْ فَقَلْبُها وَاواً وحَذْفُها حَسَنْ

النسب

سماه سيبويه باب الإضافة أيضاً وابن الحاجب باب النسبة بالضم والكسر بمعنى الإضافة، ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات؛ الأولى: اللفظي وهو ثلاثة: زيادة ياء مشددة آخر المنسوب، وكسر ما قبلها ونقل إعرابه إليها وأفاده المصنف بقوله: ياء كيا الكرسي إلى آخر البيت والثاني معنوي وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له وهو المنسوب بعد أن كان اسماً للمنسوب إليه والثالث حكمي وهي معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمر باطراد.

قوله: **(كيا الكرسي)** أفاد أن ياءه ليست للنسب لأن المشبه به غير المشبه، والفرق بينهما أن سقوط ياء النسب لا يخل بالاسم لبقاء دلالته على المعنى المشعور به قبل وهو المنسوب إليه، وسقوط ياء الكرسي يصير اللفظ لا معنى له ولما كان النسب معنًى حادثاً افتقر إلى علامة تدل عليه كالتصغير وغيره، وكانت من حروف اللين لخفتها، ولم تلحق الألف لئلا يصير الإعراب تقدير يا ولا الواو لثقلها، وشدت الياء لئلا تلتبس بياء المتكلم، ولتجري عليها وجوه الأعراب.

قوله: **(أو مُدَّتَه)** بالنصب عطفاً على تا لأنه مفعول مقدم لتثبتا بضم أوله مضارع أثبت، وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة، ولا ناهية، والمراد بمدته أي التأنيث الألف المقصورة فقط، وسيذكر حكم الممدودة بقوله: وهمزة ذي مد الخ.

قوله: **(وإن تكن)** أي مدة التأنيث فقط وتربع مضارع؛ ربعت القوم من باب نفع صيرتهم أربعة، وهذا استثناء من قوله: أو مدته المفيد وجوب حذفها مطلقاً سواء كانت خامسة أولا حرك ثاني ما هي فيه أولا فأفاد أنَّ الوجوب في غير الرابعة بقيدها.

قوله: **(حسن)** الأرجح كونه خبراً عن حذفها، وخبر قلبها محذوف للإشعار به أي جائز ليكون منبهاً على رجحان الحذف قال سم ويشعر به أيضاً مفهوم قوله: وللأصلي قلب يعتمي لأنه بيان لمخالفة الأصلي لها اهـ، وفيه أن المخالفة تصدق بالمساواة.

يعني أنه إذا كان في آخر الاسم ياء كياء الكرسيّ ـ في كونها مُشَدَّدة، واقعة بعد ثلاثة أَحْرُفٍ فصاعداً ـ وَجَبَ حَذْفُها، وجَعْلُ ياء النسب موضعها؛ فيقال في النسب إلى الشافعيّ: شَافِعِيٌّ وفي النسب إلى مَرْمِيّ: مَرْمِيٌّ. وكذلك إذا كان آخِرُ الاسم تاء التأنيث وجَبَ حَذْفُها للنسب، فيقال: في النسب إلى مكة: مكيٌّ.

ومثل تاء التأنيث ـ في وجوب الحذف للنسب ـ أَلِفُ التأنيث المقصورةُ إذا كانت خامسةً فصاعداً، كَحُبَارَى وحُباريّ، أو رابعة متحركاً ثاني ما هي فيه، كجُمَزَى وجمَزِيّ. وإن كانت رابعة ساكناً ثاني ما هي فيه ـ كحُبْلَىٰ جاز فيها وجهان: أحدهما الحذف ـ وهو المختار ـ فتقول: حُبْلِيٌّ، والثاني قلبها واواً فتقول: حُبْلَوِيٌّ.

٨٥٨ ـ لِشِبْهِهَا المُلْحَقِ، والأَصْلِيِّ ما لها، ولِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى

قوله: **(بعد ثلاثة)** خرج الواقعة بعد حرف كحي أو حرفين كعدي فسيأتي حكمهما.

قوله: **(وجب حذفها)** أي كراهة توالي أربع يا آت، ويظهر أثر ذلك فيما إذا سمي بنحو بخاتي وكراسي بشد الياء جمع بختى وكرسي، ثم نسب إليه فإنه قبل النسب غير مصروف لمنتهى الجمع تبعاً لما قبل التسمية لكون الياء من بنية الكلمة، وبعد النسب مصروف لزوال صيغة الجمع بعروض ياء النسب قال ابن هشام. فإن قلت: من قال في يمني: يمان بتعويض الألف عن إحدى ياءي النسب إذا نسب إليه هل يحذف الألف كما يحذف الياء الأخيرة لأنهما بمنزلة الياءين قلت: لا كما نص عليه أبو علي لانفصالهما والثقل إنما هو في اجتماع الياءات لا في وجودها منفصلة نكت.

قوله: **(مكي)** بحذف التاء لئلا تقع حشواً ولئلا يجتمع علامتا تأنيث ولو قيل في المؤنث مكية ومن اللحن قول العامة درهم خليفتي، وقياسه خلفي كما سيأتي. وقول المتكلمين في النسبة إلى الذات ذاتي اصطلاح لهم غير جار على اللغة كاستعمالهم الذات بمعنى الحقيقة مع أن المعروف لغة كونها بمعنى صاحبة ولا مشاحة في الاصطلاح تصريح، وقياسه ذووي بحذف التاء وقلب ألفه واواً ورد لامه المحذفة.

قوله: **(محركاً ثاني ما هي فيه)** أي لأن الحركة كحرف خامس في الثقل فيخفف بحذف الألف.

قوله: **(كجمزى)** بفتح الجيم والميم والزاي وصف بمعنى سريع يقال حمار جمزى.

قوله: **(والثاني قلبها)** ويجوز حينئذٍ زيادة ألف قبل الواو تشبيهاً بالمدودة كحبلاوى.

قوله: **(لشبهها)** أي في كونها رابعة ذي ثانٍ سكن لأنه لا تقع رابعة ذي ثان محرك إلا ألف التأنيث كما في التوضيح.

قوله: **(الملحق)** بكسر الحاء أي الملحق كلمة بأخرى.

٨٥٩ ـ والألفَ الجائزَ أرْبَعاً أزِلْ كذاكَ يا المنقوصِ خامساً عُزِلْ
٨٦٠ ـ والحذفُ في اليا رابعاً أحَقُّ مِنْ قَلْبٍ، وحَتْمٌ قَلْبُ ثالِثٍ يُعِنْ

يعني أن ألف الإلحاق المقصورة كألف التأنيث: في وُجوب الحذف إن كانت خامسةً كحبْرَكَى وحَبْرَكِيٍّ، وجوَازِ الحذف والقلبِ إن كانت رابعةً: كَعَلْقَى وعَلْقِيٍّ وعَلْقَوِي، ولكن المختار هنا القلبُ عكس ألف التأنيث.

وأما الألف الأصلية: فإن كانت ثالثة قلبت واواً كعَصاً وعَصَوِيٍّ، وفَتًى وَفَتَوِيٍّ، وإن كانت رابعة قلبت أيضاً واواً، كَمَلْهَوِي وربَّما حذفت كَمَلْهِيّ والأوّلُ هو المختار، أشار بقوله: وللأصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى أي: يُخْتار يقال: اعْتَمَيْتُ الشيء أي اخترته وإن كانت خامسة فصاعداً

قوله: **(ما لها)** أي حيث كانت رابعة ذي ثان سكن أمّا ما لها خامسة ففي البيت بعد هذا فقول الشارح يعني الخ ليس مراعياً فيه ترتيب الأبيات.

قوله: **(والألف الجائز الخ)** بالجيم أي الذي جاوز أربعة فصار خامساً، أو سادساً سواء كانت للإلحاق أو بدل أصل، أما ألف التأنيث فتقدمت في عموم قوله أو مدته لا تثبتا.

قوله: **(وحتم)** خبر مقدم عن قلب ويعن بكسر العين صفة ثالث أي يعترض ويوجد أي يجب قلب كل ثالث معتل ألف مقصور كان أو ياء منقوص أما ألف التأنيث، والإلحاق فلا يقعان ثالثين كما يقتضيه كلام الشارح.

قوله: **(حَبْرَكي)** بفتح المهملة والموحدة وسكون الراء هو والقراد وألفه للإلحاق بسفرجل.

قوله: **(عَلَقي)** بفتح فسكون اسم نبت ملحق بجعفر.

قوله: **(الأصلية)** أي المنقلبة عن أصل واو أو ياء لأن الألف لا تكون غير منقلبة إلا في حرف أو شبهه.

قوله: **(فإن كانت الثالثة الخ)** هذا الحكم من قوله: وحتم قلب ثالث.

قوله: **(قلبت واواً)** أي وإن كان أصلها الياء لوجوب كسر ما قبل ياء النسب، واجتماع الكسر والياءات ثقيل والألف لا تقبل الحركة.

قوله: **(يقال اعتميت الشيء)** أي كأصطفيته وزناً ومعنىً ويقال أيضاً: اعتامه يعتامه كاختاره يختاره كذلك قال طرفة:

٤٤٠ ـ أرى الموتَ يعتامُ الكرامَ ويصطفي عقيلةَ مالِ الفَاحِشِ المُتَشَدِّدِ[1]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لطرفه بن العبد في شرح المعلقات العشر ص ٥٢.

وَجَبَ الحذفُ كمصْطفِيّ في مُصْطفىً وإلى ذلك أشار بقوله: والألِفَ الجائز أربعاً أزِلْ.

وأشار بقوله: كَذَاكَ يَا الْمنقوص إلى آخره. إلى أنه إذا نُسبَ إلى المنقوص، فإن كانت ياؤه ثالثةً قلبت واواً وفُتِحَ ما قبلها، نحو: شَجَويّ في شَجٍ، وإن كانت رابعة حذفت، نحو قاضيّ في قاض، وقد تقلب واواً، نحو: قاضَوِيٌّ. وإن كانت خامسة فصاعداً وجَبَ حذفها كَمعْتَدِيّ في مُعْتَدٍ، ومُسْتَعْلِيّ في مُسْتَعْلٍ. والحَبَرْكَى: ذَكرُ القُرَاد، والأنثى: حَبَرْكَاةٌ، والعَلْقَى: نَبْتٌ، وَاحِدُهُ علْقَاةٌ.

قوله: **(كمصطفي)** أي فقول العامة مصطفوي ومصطفاوي لحن.

قوله: **(وأشار بقوله كذاك)** أي إلى أخر البيت بعده فحكم الياء الثالثة من قوله وحتم قلب ثالث والرابعة من قوله: والحذف في اليا الخ والخامسة من كذاك الخ فلم يرتب في شرح الأبيات مراعاة لسهولة العبارة.

قوله: **(وفتح ما قبلها)** هذا مأخوذين من البيت الآتي.

قوله: **(في شج)** أي يحذف الياء أصله شجي كفرح أعل كقاض فإن جعلته بوزن فعيل من شجاه الحزن فهو مشجو قلت شجي بشد الياء كخلى وسيأتي في قوله وألحقوا معل لام الخ.

قوله: **(قاضوي)** ظاهره كالمصنف إطراده وذكر غيرهما أنه من شواذ النسب عند سيبويه قيل ولم يسمع إلا في قوله:

٤٤١ ـ فكيفَ لنا بالشربِ إنْ لم يكن لنا ... دراهـمُ عـنـد الـحـانـوي ولا نَـقْـدُ[1]

فجعل اسم مكان الخمر حانيه ونسب إليه بقلب الياء واواً من قولهم: حَنَوْت عليه أي عطفت فكأنها تحنو على ذويها كالأم والمعروف أن اسمها حانة بلا ياء.

قوله: **(كانت خامسة وجب حذفها)** شمل نحو محيي بثلاث ياءات كمزكى اسم فاعل من حيي كزكى فتحذف ياؤه الأخيرة لأجل ياء النسب ولا يزاد على ذلك عند المبرد فيقال محيي بياءين مشددتين كما يقال في النسبة إلى أمية أميي وفيه وجه آخر وهو أن تحذف ياءه الأولى لتوالي اليآت إذ هي تشبه الزائد في السكون فتقلب الثانية ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف الأخيرة للنسب فتقلب الألف واواً فيصير محوي بياء واحدة مشددة كأموي ويرجح وهذا عدم توالي الياءات والأول أنه ليس فيه إلا حذف الياء الأخيرة كما تحذف من قاض.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لتميم بن مقبل في ملحق ديوانه ص ٣٦٢؛ ولذي الرمّة في ملحق ديوانه ص ١٨٦٢؛ ولسان العرب مادة (عون)؛ ولعمارة في شرح المفصل ٥/ ١٥١؛ وللفرزدق في المقاصد النحوية ٤/ ٥٣٨.

٨٦١ ـ وأَوْلِ ذا القلْبِ انفِتاحاً، وفَعِلْ وَفُعِلَ عَيْنَهُمَا افْتَحْ وفِعِلْ

يعني أنه إذا قُلبت ياء المنقوص واواً وَجَبَ فتحُ ما قبلها، نحو: شَجَوِيّ وقاضَوِيّ. وأشارَ بقوله: وَفُعِلٌ إلى آخره إلى أنه إذا نُسِبَ إلى ما قبل آخره كَسْرَةٌ. وكانت الكسرة مسبوقة بحرف واحد. وجبَ التخفيفُ بجعل الكسرة فتحة، فيقال في نَمِر: نَمَرِيٌّ وفي دُئِل: دُؤَلِي وفي إبِل إبَلِيّ.

٨٦٢ ـ وقيلَ في المرمِيّ مَرْمَوِيُّ واخْتِيرَ في اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيُّ

قد سَبَق أنه إذا كان آخرُ الاسم ياءً مشددة مسبوقة بأكثر من حرفين، وجب حذفها في النسب؛ فيقال في الشافعي: شَافِعِيّ، وفي مَرْمِيٍّ: مَرْمِيٌّ.

وأشار هنا إلى أنه إذا كانت إحدى الياءين أصلاً، والأخرى زائدة فمن العرب مَنْ يكتفي بحذف الزائدة منهما، ويُبْقي الأصليةَ، ويقلبها واواً، فيقول في المرميّ: مَرْمَوِيّ وهي لغة

قوله: (قوله وأول ذا القلب الخ) أي اجعل هذا القلب تالياً لانفتاح بأن تفتح ما قبل الحرف ثم تقلبه فذا اسم إشارة مفعول أول لأول والقلب بدل منه وانفتاحاً مفعوله الثاني أو ذا بمعنى صاحب أي أول الحرف صاحب القلب، أي المقلوب انفتاحا والأول لنصّه على تأخر القلب عن الفتح.

قوله: (وفَعِل) بفتح فكسر والثاني بضم فكسر منوناً والثالث بكسرتين.

قوله: (وجب فتح ما قبلها) ظاهره أن الفتح بعد القلب والتحقيق أنه قبله كما يفهم من المتن لأنه إذا أريد النسب إلى نحو: شج وعم فُتِحَت عينه كما تفتح في نمر الآتي فتقلب اللام ألفاً فيصير شجى وعمى كفتى فتقلب الألف واواً للنسب وكذا يقال في قاض.

قوله: (وجب التخفيف الخ) أي لأن الآخر يجب كسره لأجل الياء فلو بقي كسر ما قبله لاستولى الكسر على أكثر الكلمة فيثقل فإن سبقت الكسرة بأكثر من حرف فلا تغير سواء كانت في خماسي كجحمرش بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء فمعجمة للعجوز أو رباعي تحرك ثانيه كجندل بضم الجيم أو فتحها بفتح النون وكسر الدال لمجتمع الحجارة وكذا إن سكن ثانيه على الأوجه كتغلب، وقد سمع الكسر والفتح في: تغلبي ويحصبي ويثربي، والفتح عند الخليل وسيبويه سماعي وقاسه غيرهما فيقال: مغربي ومشرقي بالفتح.

قوله: (دُؤَلي) بضم المهملة وفتح الهمزة بعد أن كانت مكسورة في دئل.

قوله: (إبَلي) بكسر الهمزة وفتح الموحدة بعد كسرها في إبل.

قوله: (وقيل في المرمى الخ) هذا البيت متعلق بقوله: ومثله مما حواه احذف ولعله أخره عنه لارتباط الأبيات المارة ببعضها.

قليلة: والمختار اللغة الأولى ـ وهي الحذف ـ سواء كانَتَا زائِدَتَين، أم لا؛ فتقول في الشافعيّ: شافعيُّ وفي مَرْمِيّ: مَرْمِيٌّ.

٨٦٣ ـ ونحوُ حَيّ فتْحُ ثانِيهِ يَجِبْ وَارْدُدْهُ واواً إنْ يكُنْ عنْهُ قُلِبْ

قد سبق حُكم الياء المشددة المسبوقة بأكثَر من حرفين. وأشار هنا إلى أنها إذا كانت مسبوقة بحرف واحد لم يُحْذَفْ من الاسم في النسب شيء. بل يُفْتح ثانِيهِ ـ ويُقْلب ثالثه واواً، ثم إن كان ثانيه ليس بدلاً من واو لم يُغَيَّرْ، وإن كان بدلاً من واو قلب واواً؛ فتقول في حيّ: حيويّ؛ لأنه من حَيِيتُ، وفي طَيّ طَوَوِيٌّ، لأنه من طَوَيْتُ.

٨٦٤ ـ وعَلَمَ التَّثْنِيَةِ احْذِفْ لِلنَّسَبْ ومِثْلُ ذا في جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ

يُحذَف من المنسوب إليه ما فيه من علامة تثنية أو جمع تصحيح. فإذا سَمَّيْتَ رجلاً زَيْدَانِ ـ وأعربته بالألف رفعاً، وبالياء جرّاً ونصباً ـ قلت: زَيْدِيٌّ وتقول فيمن اسمه: زَيْدُونَ ـ إذا أعربته بالحروف: زَيْدِيّ وفيمن اسمه هِندات: هِنْدِيٌّ.

قوله: **(قليلة)** في الارتشاف أنه شاذ.

قوله: **(بحرف واحد)** وستأتي المسبوقة بحرفين في قوله: وألحقوا معل لام.

قوله: **(حَيَوي)** أي لأنه لما فتحت الياء الأولى في حيي قلبت الثانية ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها فصار كفتى فقلبت الألف واواً للنسب وكذا يقال في: طي إلا أن ياءه الأولى بعد تحريكها ترد إلى أصلها وهو الواو لزوال مقتضى قلبها ياء وهو اجتماعها ساكنة مع الياء في أصله وهو طوى فيصير طووي بلا إدغام لوجوب فتح ثانيه كما في المتن ولأن اجتماع المثلين فيه عارض بخلاف ما ثانية واو مشددة قبل النسب كدوّ للفلاة الواسعة فلا يغير بل يقال: دوي بالإدغام ولم تقلب عين حيوي ونحوه ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها لأن حركتها عارضة ولما فيه من اللبس ولا لامها كذلك لسكون ما بعدها كما سيأتي في قوله:

* مِن واوٍ أوْ ياءٍ بتحريك أصل *

الخ كيف وياء النسب تقتضي قلب الألف واواً لوجوب كسر ما قبلها!.

قوله: **(التثنية)** أي المثنى وما ألحق به كاثنين فيرد إلى واحده المقدر، ويقال: اثني بإبقاء همزة الوصل لأنها عوض عن لامه أي المحذوفة ويجوز ثنوي بلا همز لرد اللام إذ أصله ثنو كما سيأتي عند قوله: وأجبر برد اللام.

قوله: **(أو جمع تصحيح)** وما ألحق به كعشرين فيقال عشري.

قوله: **(وأعربته بالألف)** فإن أعربته بحركات النون فلا حذف وكذا في الجمع وما ألحق بهما.

٨٦٥ ـ وثـالِـثٌ مِنْ نَحْـوِ طَـيِّـبٍ حُـذِفْ وشَـــذَّ طَـــائِـــيٌّ مَـقُـــولاً بـــالألِـــفْ

قد سبق أنه يجب كَسْرُ ما قبل ياء النسب؛ فإذا وقع قبل الحرف الذي يجب كَسْرُهُ في النسب ياءٌ مكسورة مُدْغَم فيها ياءٌ وجَبَ حذفُ الياء المكسورة، فتقول في طيِّب: طَيْبِيٌّ.

وقياسُ النسبِ في طيِّءٍ: طَيْئِيٌّ لكن تركوا القياس، وقالوا: طائِيّ بإبدال الياء ألفاً.

فلو كانت الياء المدغم فيها مفتوحَةً لم تحذف، نحو: هُبَيِّخِي في هُبَيَّخ. والهبيخ: الغلام الممتلىء، والأنثى هُبَيَّخَة.

٨٦٦ ـ وفَـعَـلِـيٌّ فـي فَـعِـيـلَـة الْـتُـزِمْ وَفُـعَـلِـيٌّ فِـي فُـعَـيْـلَـةٍ حُـتِـمْ

يقال في النسب إلى فعِيلة: فَعَلِيٌّ ـ بفتح عينه وحذف يائه ـ إن لم يكن معتلّ العين، ولا

قوله: (وثالث) مبتدأ سوغه الوصف بالظرف وحذف خبره أو الجار متعلق بحذف المسوغ للابتداء كونه صفة لمحذوف أي وحرف ثالث.

قوله: (وجب حذف الياء المكسورة) أي أصلية كانت كطيب أو منقلبة عن واو كميت أو زائدة كغُزَيل تصغير غزال كما نص عليه فتقول ميتي وغُزَيْلِي بسكون الياء وكسر ما بعدها لكراهة اجتماع الياءات والكسرتين فقول المصنف: وثالث بيان للواقع في طيب لا قيد إذ الرابعة فأكثر كذلك ولو قال: ثالث لطيب حذف لو في بالمراد.

قوله: (إلى طيىء) بياء مشددة فهمزة، وقوله: طيىء بسكون الياء وكسر الهمزة.

قوله: (بإبدال الياء) أي الساكنة بعد حذف المكسورة على غير قياس لأنها لا تبدل إلا المتحركة فلو قيل بحذف الساكنة وقلب المتحركة ألفاً لكان قياساً، إسقاطي.

قوله: (فلو كانت الياء الخ) مثله ما لو كانت الياء المكسورة مفردة لا مدغماً فيها نحو: مغيل بضم الميم وسكون الغين المعجمة وهو الولد إذا أرضعته أمه وهي توطأ حاملاً فلا تحذف لنقص ثقلها بل يقال، مغيلي.

قوله: (هبيخ) بفتح الهاء والموحدة وشدة التحتية المفتوحة آخره معجمة.

قوله: (وفَعَلى في فَعلية) بفتح فإنهما والثانيين بالضم، وفعيلة فيهما غير مصروف للعلمية على الوزن، والتأنيث لكنه نوّن الثانية للضرورة.

قوله: (وحذف يائه) أي فرقاً بين المذكر والمؤنث كحنفي وشريفي في حنيف وشريف، ولم يعكس لأن الهاء تحذف للنسب فتتبعها الياء والحذف يأنس بمثله، ثم فتحت عينه لئلا يتوالى كسرتان كما مر في نمر وشذ إبقاء الياء في ألفاظ نبهوا بها على الأصل المرفوض كقوله:

مضاعفاً، كما يأتي؛ فتقول في حَنِيفة: حَنَفِيٌّ. ويقال في النسب إلى فُعَيْلة: فُعَلِيّ ـ بحذف الياء ـ إن لم يكن مضاعفاً؛ فتقول في جُهَيْنَةَ: جُهَنِيٌّ.

٨٦٧ ـ وألْحَقُوا مُعَلَّ لام عَرِيَا   مِن المِثَالَيْنِ بِمَا التَّا أولِيَا

يعني أن ما كان على فَعِيل أو فُعَيْل بلا تاء، وكان معتلَّ اللام ـ فحكمه حكم ما فيه التاء: في وجوب حذفِ يائه وفتح عينه؛ فتقول في عَدِيّ: عَدَوِيٌّ، وفي قُصَيّ قُصَوِيٌّ، كما تقول في أميَّة: أمَوِيٌّ فإن كان فَعِيلٌ وَفُعَيْلٌ صَحيحَي اللام، لم يُحْذَفْ شيء منهما: فتقول في عَقِيل: عَقِيلي، وفي عُقَيْل: عُقَيْلي.

٨٦٨ ـ وتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَةْ   وهكَذَا مَا كَانَ كَالجَلِيلَةْ

يعني: أن ما كان على فَعِيلة، وكانَ مُعْتَلَّ العين، أو مضاعَفاً لا تُحْذَف ياؤه في النسب، فتقول في طَوِيلَةٍ: طَوِيليّ، وفي جَلِيلة جَلِيلِيٌّ وكذلك أيضاً ما كان على فُعَيْلَة وكان مضاعفاً فتقول في قُلَيْلَةٍ: قُلَيْلِيّ.

٨٦٩ ـ وهَمْزُ ذي مَدٍّ يُنَال فِي النَّسَبْ   ما كَان في تثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ

حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية: فإن كانت زائدَةً للتأنيث قلبت واواً نحو: حَمْرَاوِيّ في حمراء، أو زائدةً للإلحاق كعِلْباء، أو بدلاً من أصل نحو كساء؛ فوجهان:

---

٤٤٢ ـ وَلَسْتُ بِنَحْوِيٍّ يَلُوكُ لِسَانَهُ   وَلَكِنْ سَلِيقِيٌّ أَقُولُ فأُعرِبُ[(١)]

نسبة إلى السليقة وهي الطبيعة وحقه سلقي.

قوله: **(عرياً)** أي خلا من التاء ومن المثالين حال من ضمير عرى.

قوله: **(في وجوب حذف يائه)** أي الزائدة وهي الساكنة كراهة توالي الياءات فتقلب الثانية واواً إما رجوعاً كقصي وعدي وعلي، أو لأجل ياء النسب كولي فيقال ولوي وتفتح عينه كما مر.

قوله: **(لم تحذف منهما شيء)** أي قياساً عند سيبويه بل يقتصر على ما ورد وقاسه المبرد لكثرته كثقفي وقرشي وهذلي في: ثقيف وقريش وهذيل.

قوله: **(عقيل)** بالفتح اسم رجل وبالضم قبيلة.

قوله: **(قليلة)** بالضم تصغير قلة تطلق على إناء كالجر وعلى أعلى الشيء كقلة الجبل، وقلة الإنسان رأسه.

قوله: **(نحو كساء)** قال ابن هشام مثله ماء فتقول: مائي وماوي لأن الهمزة بدل غاية

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٧٣٢؛ ولسان العرب مادة (سلق).

التصحيحُ نحو: علبائي وكسائي، والقلْبُ نحو: عِلْبَاوِيّ وكِسَاوِيّ أو أصلاً فالتصحيحُ لا غير نحو: قُرَّائِيّ في قُرَّاء.

٨٧٠ ـ وانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ ما رُكِّبَ مَزجاً ولِثانٍ تَمَّمَا
٨٧١ ـ إضافَةً مَبْدُوءَة بابْنٍ أو أبْ أو مَالَهُ التَّعْرِيفُ بالثاني وَجَبْ

الأمر أن المبدل منه في كساء واو في ماء هاء اهـ، ومقتضاه جواز الوجهين فيه ولو قبل التسمية لكن المسموع قبلها القلب كما في الأشموني ومثل ماء شاء.

قوله: **(فوجهان)** أي والأحسن في ألف الإلحاق القلب وفي المنقلبة عن أصل التصحيح كما مر.

قوله: **(لصدر جملة)** أي مسمى بها ولصدر ما ركب مزجاً أي ولو عددياً فتقول: خمسي في خمسة عشر سمي به أولاً، كما يقتضيه كلام الفارضي ومثل ذلك ما سمي به من نحو: حيثما وأينما ولولا ولوما من المركبات فتقول: حيثي ولوي بالتخفيف لأنه ليس من الثنائي الآتي من قوله: وضاعف الثاني الخ بل رباعي حذف عجزه.

قوله: **(ولثان)** عطف على لصدر وتمماً بالبناء للفاعل على صفته، وإضافة مفعول تمما.

قوله: **(أو اب)** بنقل فتح الهمزة للواو.

قوله: **(أو ماله)** عطف على ابن أي أو مبدوأة بماله الخ وعطفه على ثان مفسد قيل هو عطف عام لشموله الابن وغيره من كل ما يتعرف بالإضافة كغلام زيد كما مثله الشارح تبعاً لابن الناظم، ويرده أن عطف العام لا يكون إلا بالواو وأيضاً فمرادهم بالمضاف الذي ينسب لصدره فقط أو عجزه فقط ما كان علماً بالوضع، أو بالغلبة، أما غير العلم كغلام زيد فليس مما هنا لأنه ليس لمجموعة معنى مفرد ينسب إليه. بل ينسب فيه إلى غلام وحده، وإلى زيد وحده، بحسب المراد فهو من النسبة إلى المفرد لا المضاف وجعله عطف مرادف بأن يراد بماله التعريف وبالمصدر بابن أو أب شيء واحد وهو العلم بالغلبة كابن الزبير تكرار بلا فائدة فالأولى أن يراد بالصدر بابن أو أب ما كان كنيةً من الأعلام الوضعية كأبي بكر وابن وردان ومثله أم كلثوم، وبالمعرف بالثاني العلم الغلبي كابن عمر فإنه قبل غلبته على ذلك الشخص استعمل فيه مضافاً غير علم فتعرف أوله بثانيه ثم غلب عليه دون سائر أخواته فصار تعريفه بالعلمية وأما غير الكنية من الأعلام الوضعية كامرىء القيس، وعبد الشمس فهو المراد بقوله: فيما سوى هذا الخ والفرق بين الكنية والعلم بالغلبة المصدرين بابن أن علمية الكنية بالوضع والثاني بالغلبة أفاده الصبان. لكن هذا الحمل لا يناسب تمثيل الشارح للقسم الأول بابن الزبير لأنه عَلَم غلَبي كابن عمر لا كنية فالحاصل أن المركب الإضافي إن كان علماً بالوضع غير كنية نسب لصدره إن أمن اللبس فإن لم يؤمن، أو كان كنية، أو علماً بالغلبة نسب إلى عجزه أو ليس علماً أصلاً فليس مما نحن فيه خلافاً لتمثيل الشارح بغلام زيد ولا يصح حمله على

٨٧٢ ـ فِيما سِوَى هذا انسُبَنْ للأَوَّلِ   مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَعَبْدِ الأَشْهَلِ

إذا نُسِبَ إلى الاسم المركب؛ فإن كان مركباً تركيبَ جملةٍ، أو تركيبَ مزجٍ، حُذِفَ عجزُهُ، وألحق صدره ياء النسب؛ فتقول في تأبَّط شرّاً: تأبَّطِيٌّ. وفي بعلبك بَعْلِيّ وإن كان مركباً تركيبَ إضافة، فإن كان صدرُهُ ابناً أو أباً، أو كان معرَّفاً بعجزه حُذِفَ صدره وألحق عجزه ياء النسب، فتقول في ابن الزبير: زبيري، وفي أبي بكر: بكريُّ، وفي غلام زيد: زيديٌّ فإن لم يكن كذلك؛ فإن لم يُخَفْ لَبْسٌ عند حَذْفِ عجزه حُذِف عَجْزُهُ ونُسِبَ إلى صدره؛ فتقول في امرىء القيس: امْرِئِيٌّ وإن خيف لَبْسٌ حُذِفَ صدره، ونسب إلى عجزه، فتقول في عبد الأشهل وعبد القيس: أَشْهَلِيّ وقَيْسِيّ.

٨٧٣ ـ واجْبُرْ بِرَدِّ اللاَّمِ ما منهُ حُذِفْ   جَوازاً إنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ

٨٧٤ ـ في جَمْعَي التَّصْحِيحِ، أو في التَّثْنِيَة   وحَقُّ مَجْبُورٍ بهذِي تَوْفِيَة

المجعول علماً لأنه حينئذٍ من الأول قال الإسقاطي إلا أن يحمل على ما إذا غلب على واحد من غلمان زيد كما في ابن عمر اهـ ومقتضاه أن العلم الغلبي لا يشترط تصديره بابن وعلى هذا فالمخلص مما مر أن يراد بقوله: بابن أو أب ما يعم الكنية، والعلم الغلبي المصدَّر بهما، وبالمعرف بالثاني العلم الغلبي غير المصدر بهما كغلام زيد إذا غلب فالْتَأَمَ كلام الشارح بالمتن ويندفع الاعتراض عنهما وعن ابن المصنف ويكون العطف مغايراً فتدبر.

قوله: **(وفي بعلبك إلخ)** أي وفي معد يكرب معدي ومَعْدَوي لأنه بعد حذف الجزء الثاني يصير منقوصاً كقاض فيجري فيه ما مر.

قوله: **(فإن كان صدره ابناً إلخ)** أي بأن كان كنية، أو علماً غلبياً وقوله: أو كان معرفاً إلخ، أي بأن كان علماً غلبياً غير مصدر كغلام زيد.

قوله: **(فإن لم يكن كذلك)** أي بأن كان علماً بالوضع غير كنية، أما غير العلم أصلاً فخارج كما مر.

قوله: **(امرِئي)** أي بكسر الراء بعدها همزة، ويقال مرئي بفتح الميم الراء وحذف همزة الوصل وهذا هو المطرد عند سيبويه لأنه المسموع تصريح

قوله: **(ما منه حذف)** ما بمعنى اسم مفعول اجبر ونائب فاعل حذف ضمير اللام فهو صلة جرت على غير صاحبها وهاء منه تعود لما أي أجبر الاسم الذي حذفت لامه بردها إليه، وقوله جوازاً أي جبراً ذا جواز أو جائزاً.

قوله: **(في جمعي التصحيح)** متعلق بألف ولا فائدة لذكر جمع المذكر مع التثنية لأن ما يرد فيه يرد فيها بلا عكس كلام أب وأخ فإنها ترد في التثنية دون الجمع إلا أن يدعي ردها فيه ثم حذفها للإعلال واقتصر في التسهيل على التثنية وجمع المؤنث.

إذا كان المنسوب إليه محذوفَ اللام، فلا يخلو: إما أن تكون لامه مستحقة للرد في جمعي التصحيح أو في التثنية أوْ لا. فإن لم تكن مستحقةً للرد فيما ذكر جاز لك في النسب الردُّ وتركهُ؛ فتقول في يَدٍ وابْن: يَدوِيّ وبَنَوِيّ، وابْنِيٌّ وَيَدِيٌّ كقولهم في التثنية: يَدانِ، وابْنَانِ وفي يَدٍ عَلماً لمذكر: يَدُون. وإن كانت مستحقة للرد في جمعي التصحيح أو في التثنية وَجَبَ رَدُّها في النسب، فتقول في أبٍ، وأخ وأُخت: أَبَوِيٌّ وأَخَوِيٌّ كقولهم أَبَوَانِ، وأَخَوَانِ وَأَخَوَات.

٨٧٥ ـ وبِأَخٍ أُخْتاً وبابنٍ بِنْتَا أَلْحِقْ، ويُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا

قوله: (بهذي) أي في هذه الثلاثة وهي جمعا التصحيح والتثنية توفيه أي جبر في النسب وجوباً.

قوله: (جاز لك إلخ) أي بشرط صحة العين وإلا وجب الجبر وإن لم يجبر في التثنية كشاة فإن أصلها شوهة لجمعه على شياه حذفت لامها وهي الهاء تخفيفاً، وقصد تعويض التاء عنها ففتحت الواو بعد سكونها لأجلها، ثم قلبت ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها فترد لامها في النسب ويقال: شوهي بسكون الواو وعند الأخفش لأنه يسكن فيه ما أصله السكون، وعند سيبويه والجمهور: شاهي لأن المجبور عندهم تفتح عينه وإن سكنت في الأصل فتقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وتقول في: ذي وذات بمعنى صاحب: ذوَوِي بفتح الذال والواو اتفاقاً، لأن أصله فعل بفتحتين عندهما كما مر في باب الإعراب فترد لامه وتقلب ألفاً ثم الألف واواً لأجل الياء كفتى قاله الدماميني اهـ صبان ورد اللام في هذا واجب لشيئين: اعتلال عينه وردها في تثنية ذات نحو: ذواتا أفنان لكن ينظر لِمَ لَمْ تُقْلب العين ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها ويقال: ذاوي كشاهي وليس فيه توالي إعلالين لصحة اللام بعد النسب وليس هذا مثل طووي المتقدم لعروض حركة العين فيه وأصالتها هنا بل هذا أولى بالقلب من شاهي العارض الحركة كما مر فتأمل.

قوله: (يدوي) أي بسكون الدال عند الأخفش تبعاً لأصلها وبفتحها عند سيبويه لما مر وهو الصحيح وبه ورد السماع، مثله نحو: دَمٌ وغَدٌ، مما أصل عينه السكون إذا رُدَّت لامه في النسب، وجواز الرد وعدمه في ذلك إنما هو عند من يقول في تثنية يدان ودمان أما من يقول يديان بالرد فلا يجوز غيره.

قوله: (بنوي) أي بحذف همزة الوصل لأنها عوض اللام فلا يجمع بينهما وابني بإثبات الهمزة وحذف اللام وكذا كل ما حذفت لامه وعوِّض عنها الهمزة كاسم واست.

قوله: (علماً لمذكر) قيد لصحة جمعه بالواو والنون.

قوله: (ألحق) أي في ثبوت الجبر برد اللام بلا نظر لوجوبه، فلا ينافي وجوبه في: بنت كأخت دون ما ألحق به وهو ابن، وإنما أعاد ذلك مع شمول قوله: واجبر برد اللام له تنبيهاً على خلاف يونس.

مذهَبُ الخليل وسيبويه ـ رحمهما الله تعالى ـ إلحاقُ أخت وبنت في النسب بأخ وابن، فتُحْذَفُ منهما تاء التأنيث، ويُرَدُّ إليهما المحذوفُ؛ فيقال: أخَوِيٌّ، وبنويٌّ، كما يُفعل بأخ وابن. ومذهبُ يونس أنه ينسب إليهما على لفظيهما؛ فتقول أُخْتِيّ وبِنْتِيّ.

٨٧٦ ـ وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثُنَائِي ثَانِيهِ ذُو لِينٍ كَلاَ وَلائِي

إذا نُسِبَ إلى ثنائيّ لا ثَالثَ له، فلا يخلو الثاني: إما أن يكون حرفاً صحيحاً أو حرفاً معتلاً. فإن كان حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيفُ وعدمُهُ فتقول في كَم: كَمِيٌّ، وكَمِّيٌّ. وإن كان حرفاً معتلاً وجب تضعيفُهُ: فتقول في لو: لَوِّيٌّ. وإن كان الحرف الثاني ألفاً ضوعفت وأبدلت الثانية همزة؛ فتقول في رجل اسمه لا: لائيٌّ ويجوز قلبُ الهمزة واواً فتقول: لاَوِيٌّ.

٨٧٧ ـ وإنْ يكُنْ كَشِيَةٍ ما الْيَا عَدِمْ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ

قوله: **(ويونس)** يقرأ غير مصروف على أصله إذ لا حاجة بالوزن إلى صرفه.

قوله: **(أخت)** إنما ضمت همزتها لتدل على أن الذاهب منها واو، وخُصت بذلك دون أخ لأجل التاء اللازمة لها وصلاً ووقفاً كالاسم الثلاثي صحاح.

قوله: **(أخوي وبنوي)** أي بفتح أولهما وثانيهما لأنه أصلهما، ولا يضر التباسهما بالمنسوب إلى أخ وابن لأنهم لا يبالون به في النسب صبان.

قوله: **(ومذهب يونس إلخ)** أي لأن التاء وإن أشعرت بالتأنيث تشبه ياء جبت وسحت في سكون ما قبلها والوقف عليها بالتاء، كتابتها مجرورة فكأنها من بنية الكلمة، ويرده حذفها في الجمع كتاء التأنيث فيقال: بنات وأخوات دون: بنتات وأختات.

قوله: **(كلا ولائي)** أي كما يقال لائي بمدة فهمزة فياء مشددة في النسب إلى لا.

قوله: **(إلى ثنائي)** أي وضعاً وقد مر الثنائي لا بالوضع في قوله: واجبر إلخ.

قوله: **(فتقول في لو إلخ)** أي سواء كانت اسم رجل أردت النسبة إليه أو قصدت نسبة شخص إلى لفظها لإكثاره منها فتقول لوي بالإدغام لاجتماع المثلين فيه قبل النسب عند تضعيفه فصار كجوّ ودوّ، وأما نحو كي وفي فتقول فيه كيوي وفيوي بلا إدغام كحيوي في حي لعدم اجتماع المثلين إذ الياء المزادة تقلب واواً للنسب وإنما لم يدغم طووي لما مر.

قوله: **(ويجوز قلب الهمزة واواً)** أي كالمبدلة عن أصل في نحو: كساء كذا في التصريح وفيه أن الهمزة بدل عن الألف الزائدة للتضعيف لا عن أصل فالأولى أن تشبه بالمنقلبة عن ألف الإلحاق في نحو: علباء إلا أن يقال: لما كان التضعيف هنا لتصيير الكلمة ثلاثية كان بمنزلة الأصل فتدبر.

قوله: **(وإن يكن كشية إلخ)** شروع في بيان محذوف الفاء بعد أن بين محذوف اللام، وترك محذوف العين لقلته جداً، انظر الأشموني.

إذا نُسِبَ إلى اسم محذوف الفاء، فلا يخلو: إما أن يكون صحيحَ اللام، أو مُعتلَّها. فإن كان صحيحَها لم يُرَدّ إليه المحذوفُ؛ فتقول في عِدَة وصِفَة: عِدِيّ وصِفِيٌّ. وإن كان معتلّها وجب الردُّ، ويجب أيضاً ـ عند سيبويه رَحِمَهُ الله ـ فُتح عينِه؛ فتقول في شِيَةٍ، وشَوِي.

٨٧٨ ـ والواحِدَ اذْكُرْ نَاسِباً لِلجَمْعِ إنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِداً بِالوَضْعِ

إذا نُسِبَ إلى جمع باقٍ على جَمْعِيَّتِهِ جِيءَ بوَاحده ونُسِبَ إليه، كقولك في النسب إلى الفَرائِضِ: فَرَضِيّ. هذا وإن لم يكن جارياً مَجْرَى العَلَم، فإن جَرَى مَجْراه ـ كأَنْصَارٍ ـ نُسِبَ

قوله: (عند سيبويه) أي لأنه بفتح عين المجبور وإن كان أصلها السكون وأما الأخفش فيسكن ما أصله السكون.

قوله: (في شية) هي لون يخالف لون سائر البدن من الفرس وغيره وأصلها وشيء بكسر فسكون كوعد في عدة نقلت كسرة الواو لما بعدها وحذفت، وعوض عنها التاء.

قوله: (وشوي) أي بفتح الشين عند سيبويه، والواو الأولى فاء الكلمة مكسورة على أصلها، والثانية منقلبة عن اللام لأن لما ردت فاؤه فتحت عينه فقلبت لامه وهي الياء الفاً ثم واواً لياء النسب كما في فتى، وأما الأخفش فيقول وشي بسكون الشين، وكسر ياء الكلمة لأجل ياء النسب وإنما صحت الياء لسكون ما قبلها، ومثل ذلك دية فسيبويه يقول: ودوي، والأخفش وديي.

قوله: (ناسباً للجمع) قال الشاطبي أراد الجمع اللغوي ليشمل التثنية كالمكسر والسالمين اهـ وفيه أن حكم التثنية السالمين علم من قوله:

* وعلم التثنية احذف للنسب *

إلخ مع أنه يدخل في الجمع اللغوي اسم الجمع كقوم والنسب إليه على لفظه كما في التسهيل واسم الجنس الجمعي كنمل قال الدماميني ولا يعلم أينسب إليه أم إلى مفرده إلا الله تعالى لسقوط التاء في النسب ألبتة صبان.

قوله: (جيء بواحده) أي إن لم يتغير المعنى وإلا نسب إلى الجمع نفسه كأعرابي، إذ لو قيل: عربي رداً إلى مفرده لتبادر الأعم والقصد الأخص لاختصاص الأعراب بسكان البوادي، وعموم العرب لهم وغيرهم قاله أبو حيان.

قوله: (فرضي) أي بفتح الفاء والراء لأن واحد الفرائض فريضة.

* وفعلى في فعيلة التزم *

وقولهم فرائضي خطأ كقولهم كتبي وآفاقي وفلانسي في النسب إلى كتب وآفاق وفلانس والقياس كتابي وأفقي وفلنسي بالرد إلى الواحد فتحذف الواو من فلنسوة على قاعدة النسب إلى ما فيه واو رابعة فصاعداً قبلها ضمة لكن قيل إن فرائض مما جرى كالعلم كأنصار فلا يكون النسب إليه خطأ.

إليه على لفظه؛ فتقول في أنصار: أنصارِيٌّ، وكذا إن كان علماً؛ فتقول في أنمار: أنمارِيٌّ.

٨٧٩ ـ ومَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلْ   في نَسَبٍ أغْنَى عَنِ الْيَا فَقُبِلْ

يُسْتَغْنى غالباً في النسب عن يائه ببناء الاسم على فاعِلٍ ـ بمعنى صاحب كذا ـ نحو: تامِر، ولابن أي صاحب تمْرٍ وصاحب لَبَنٍ، وببنائه على فَعَّال في الحِرَفِ غالباً، كبقَّال وبزَّارٍ، وقد يكون فَعَّالٌ بمعنى صاحب كذا وجُعل منه قوله تعالى ﴿وما ربّك بظلاَّمٍ للعبيد﴾ [فصلت: ٤٦] أي بذي ظلم.

وقد يستغنى ـ عن ياء النسب أيضاً ـ بفعِلٍ بمعنى صاحب كذا، نحو: رجل طَعِمٌ ولَبِسٌ أي: صاحب طعَامٍ ولِبَاسٍ، وأنشد سيبويه رحمه الله تعالى:

[٣٥٦] لَسْتُ بِلَيْلِيّ ولكِنّي نَهِرْ   لا أُدلِجُ اللّيْلَ ولكِنْ أبْتَكِرْ(١)

٨٨٠ ـ وغيرُ ما أسْلَفْتُهُ مُقَرَّرا   عَلَى الّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا

أي: ما جاء من المنسوب مخالفاً لما سبَقَ تقريرُه فهو من شواذِّ النسب، يُحْفَظُ ولا يُقَاس

قوله: **(فإن أجرى إلخ)** شمل العلم بالوضع كأنمار وكلاب أو بالغلبة كأنصار وفرائض للعلم المخصوص واسم الجمع كصحب، واسم الجنس كشجر، والجمع الذي لا واحد له من لفظه كعباديد فكلها ينسب إلى لفظها.

قوله: **(ومع فاعل إلخ)** فَعِل بفتح فكسر مبتدأ خبره أغنى، ومع حال من فاعله، والمعية في الحكم فقط، وهذه الصيغ غير مقيسة عند سيبويه وإن كثر بعضها فلا يقال دقاق وفكاه وبرار لبياع الدقيق والفاكهة والبر قياساً على ما سمع من نحو عطَّار وبقَّال والمبرد يقيسه.

قوله: **(على فاعل إلخ)** والفرق بين فاعل هذا، واسم الفاعل أن الثاني يفيد العلاج ويقبل التاء دون الأول.

قوله: **(وجعل منه قوله تعالى إلخ)** أي لأن جعله صيغة مبالغة يوهم ثبوت أصل الظلم تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. وأجيب أيضاً بأن النفي منصبٌّ على المقيد وهوالظلم مع قيده وهو كثرته معاً كما في قوله تعالى: ﴿وَلاَ شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨] إذ المقصود نفي الشفيع أصلاً فهو حينئذ بمعنى اسم الفاعل وعدل عنه تعريضاً بأن ظلاماً للعبيد من ولاة الجوز وبأن العبيد جمع كثرة فجيء في مقابلته بالكثرة.

---

(١) الرجز بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٧٤٥؛ ولسان العرب مادة (نهر) و(ليل).
والشاهد فيه قوله: «نهِر» حيث بناه على «فَعِل» وهو يريد النسب لا المبالغة.
اللغة: «أُدلِجُ الليل»: أمشي من أوّله.

عليه، كقولهم في النسب إلى البَصْرَةِ: بَصْرِي، وإلى الدَّهرِ: دَهْرِيّ وإلى مَرْوَ مَرْوَزِيٌّ.

الوَقْفُ

٨٨١ ـ تَنْوِيناً إثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ ألِفا وَقْفاً وتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا

قوله: (إلى البصرة) بفتح الباء بصري بكسرها، والقياس الفتح وهو مسموع أيضاً لكن قيل إن بصرة العراق مثلثة الباء فيجوز في المنسوب إليها الفتح والكسر بلا شذوذ، ويمتنع الضم لئلا يلتبس بالنسب إلى بُصرى كحبلى بلد بالشام إذا نسب إليها بحذف الألف كذا قيل وفيه أنهم لا يبالون باللبس في هذا الباب كما مر.

قوله: (دهري) بضم الدال الشيخ الكبير، والقياس فتحها والله أعلم.

الوقف

هو قطع النطق عند آخر الكلمة وهو إما اختياري بالمثناة بالتحتية بأن قصد لذاته، أو اضطراري بأن قطع النفس عنده، أو اختباري بالموحدة بأن يختبر به الشخص هل يحسن الوقف على نحو: عم واقتضاء بالوجه الآتي وعلى نحو: ﴿ألا يسجدوا﴾[1]، وأما اشتملت مما يتوهم أنه لفظ واحد وهو في التقدير أكثر فإن أما في الأخير ليست هي الشرطية بل أم العاطفة، وما الموصولة فيوقف على أم مفصولة من ما وأما: ألا يسجدوا فعلى قراءة الكسائي بتخفيف ألا فهي حرف استفتاح، ويا للتنبيه، أو المنادى محذوف، واسجدوا فعل أمر فيوقف على يا مفصولة من اسجدوا وكان حقه أن يفصل في الخط أيضاً لكن وصلا في المصحف العثماني فصار بصورة المضارع لفظاً وخطاً، وفي التقدير غيره وعلى قراءة الباقين بالتشديد فهي أن الناصبة مدغمة في لا الزائدة، ولذا سقطت نون المضارع والمصدر المنسبك مفعول يهتدون بحذف الخافض أي لا يهتدون إلى السجود فيوقف على أن عند قطع النفس أو على لا دون يا لأنها جزء كلمة وقيل غير ذلك. والمقصود هنا الأول وهو يرجع إلى ثمانية أنواع من التغيير غالباً مجموعة في قوله:

زيادةٌ حذفٌ اسكانٌ ونقلٌ كذا التضعيفُ والنونُ والإشمامُ والبَدَلْ

وقد لا يغير أصلاً كالفتى والقاضي وحبلى.

قوله: (تنويناً آثر) بنقل كسرة الهمزة إلى النون الساكنة قبلها.

---

(١) [النمل: ٢٥]. وتمامها: ﴿ألا يسجدوا لله الذي يخرجُ الْخَبءَ في السموات والأرض ويعلمُ ما تخفون وما تعلنون﴾.

أي: إذا وُقِفَ على الاسم المنوَّنِ، فإن كان التنوين واقعاً بعد فتحة أبدل ألفاً، ويشمل ذلك ما فتحتُهُ للإعراب، نحو: رأيْتُ زَيْداً، وما فتحتُهُ لغير الإعراب، كقولك في إيهاً ووَيْهاً: إيها، ووَيْهَا.

وإن كان التنوين واقعاً بعد ضمة أو كسرة حُذِفَ وسُكِّنَ ما قبله، كقولك في: جَاءَ زيدٌ، ومرَرْتُ بزَيْدٍ: جاءَ زَيْد، وَمَرَرْتُ بزيْد.

٨٨٢ ـ واحْذِفْ لوقْفٍ في سِوَى اضْطِرَارِ صِلَةَ غَيْرِ الفَتْحِ في الإضْمَارِ

٨٨٣ ـ وأشْبَهَتْ إذاً مُنَوَّناً نُصِبْ فَألِفاً في الوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ

إذا وُقِفَ على هاء الضمير: فإن كانت مضمومة نحو: رأيتُهُ أو مكسورة نحو: مَرَرْتُ بِهِ حُذِفت صلتُها، ووقف على الهاء ساكنةً، إلا في الضرورة، وإن كانت مفتوحة نحو: هندٌ رأيْتُها وقف على الألف ولم تحذف. وشبهوا إذاً بالمنصوب المنون، فأبدلوا نونها ألفاً في الوقف.

قوله: **(وقفاً)** أي في الوقف أو لأجله أو واقفاً.

قوله: **(أبدل ألفاً)** أي وجوباً في غير لغة ربيعة وجوازاً فيها كما نقله الصبان.

قوله: **(وشمل ذلك إلخ)** شمل أيضاً المقصور كرأيت فتى فألفه في النصب بدل من التنوين، وفي غيره لام الكلمة عادت لحذف التنوين عند سيبويه والجمهور، وقيل بدل من التنوين مطلقاً فيقدر إعرابه على الألف المحذوفة، وقيل لام الكلمة مطلقاً فيقدر عليها بدليل إمالتها، وكتبها بالياء، ووقوعها قافية، والألف بدل التنوين لا تصلح لذلك.

قوله: **(حذف)** أي في الأشهر، ولغة الإزد قلبه واواً بعد الضمة وياء بعد الكسرة.

قوله: **(إذن)** فاعل أشبهت أي أشبهت المنون صورة لأنها ثلاثية بخلاف لن.

قوله: **(على هاء الضمير)** أي المتصل بخلاف هو وهي فلا يحذف منهما شيء لتعاصيهما بالحركة.

قوله: **(حذفت صلتها)** أي حرف العلة المتصل بها من جنس حركتها.

قوله: **(إلا في الضرورة)** أي فتثبت صلة الفتح وغيره، وإنما يكون ذلك في آخر العروض أو الضرب كقوله:

٤٤٣ ـ ومَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ[1]

بإثبات الواو بعد الهاء.

قوله: **(فأبدلوا)** أي الجمهور نونها ألفاً وغيرهم يقف بالنون كأن ولن، وأما رسمها فقيل

---

(١) الرجز لرُؤبة في ديوانه ص ٣؛ ولسان العرب مادة (عمى).

٨٨٤ ـ وحَذْفُ يَا المنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ ـ ما لَمْ يُنْصَبْ ـ أَوْلى مِنْ ثُبُوتِ فاعْلَمَا

٨٨٥ ـ وغيرُ ذي التَّنْوِين بالْعَكْسِ، وفي نحْوِ مُرٍ لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي

إذا وُقِفَ على المنقوص المنوَّنِ؛ فإن كان منصوباً أُبْدِلَ من تنوينه ألف، نحو: رأيت قاضياً؛ فإن لم يكن منصوباً فالمختار الوَقْفُ عليه بالحذف، إلا أن يكون محذوف العين أو الفاء، كما سيأتي؛ فتقول: هذا قاضْ، ومررتُ بقَاضْ ويجوز الوقف عليه بإثبات الياء كقراءة ابن كثير: ﴿ولكلِّ قوْم هادِي﴾[1] [الرعد: ٧]. فإن كان المنقوصُ محذوفَ العين: كَمُرٍ ـ اسم فاعل مِنْ أرَى ـ أو الفاء: كيفي ـ علماً ـ لم يوقف إلا بإثبات الياء؛ فتقول: هذا مُرِي، وهذا يَفِي وإليه أشارَ بقوله: وفي نحو مُرٍ لزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي، فإن كان المنقوصُ غيرَ منوَّنٍ؛ فإن كان

بالألف كالمصحف، وقيل بالنون، وقيل: إن ألغيت فبالنون لتتميز عن إذا الشرطية، وإن أعملت فبالألف كما في المغنى، وينبغي تفريع القولين الأولين على الوقف؛ فمن وقف بالنون أو الألف رسمها بها، ولا وجه لرسمها بالنون عند من يقف بالألف ولا عكسه إذ الوقف على مرسوم الخط، وأما الثالث فقول مستقل غير مفرع على غيره، ومحل الخلاف في غير القرآن أما فيه فبالألف وقفاً وخطاً اجماعاً كما في الإتقان وغيره صبان.

قوله: **(وغير ذي التنوين بالعكس)** أي فإثبات يائه ما لم ينصب أولى وإنما قلنا: ما لم ينصب لأن الأصل مقيد به فعكسه كذلك فلا يرد أنه يدخل في كلامه المنصوب غير المنون مع أن إثبات يائه واجب لا أولى.

قوله: **(فالمختار الوقف عليه بالحذف)** أي حذف الياء كما تحذف في الوصل لأن الوقف محل راحة فلا يزاد فيه عن الوصل فيحذف التنوين، ويسكن ما قبله كالصحيح، واختار يونس إعادة الياء لزوال موجب حذفها وهو التنوين.

قوله: **(كيف)** أي مضارع وفي أصله يوفى حذفت الواو لوقوعها بين عدوَّتَيْها الياء والكسرة وإنما قال علماً لأن المنقوص لا يكون إلا اسماً وتنوينه حينئذ للعوض كجوار لأنه غير مصروف للعلمية ووزن الفعل.

قوله: **(هذا مري)** أي بإسكان الياء وأصله مرئي بهمزة بعد الراء كمكرم نقلت كسرة الهمزة إلى الراء وحذفت ثم أعلَّ كقاض.

قوله: **(غير مُنَوَّن)** يشمل ما حذف تنوينه لأل كما مثله أو لمنع الصرف كرأيت جواري، أو للنداء كيا قاضٍ، أو للإضافة كقاضي مكة أما الأول فحكمه ما ذكره ومثله الثاني فتثبت ياء المنصوب منه وجوباً وياء غيره رجحاناً كما في الهمع. وأما الثالث فاختار فيه يونس الحذف

---

(١) قرأها حفص بحذف الياء.

منصوباً ثبتت ياؤه ساكنةً، نحو: «رأيتُ القاضيَ» وإن كان مرفوعاً أو مجروراً جاز إثبات الياء وحذفُها، والإثبات أجوَدُ، نحو: هذا القاضي ومررتُ بِالقَاضِي.

٨٨٦ ـ وغَيرَهَا التَّأنيثِ مِنْ مُحَرَّكِ سَكِّنْهُ أوْقِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ

٨٨٧ ـ أوْ اشْمِمِ الضَّمَّة، أوْ قِفْ مُضْعِفَا ما لَيسَ هَمْزاً أو عَلِيلاً، إنْ قَفَا

٨٨٨ ـ مُحَرَّكاً وحَرَكَاتِ انْقُلا لِساكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلا

إذا أريد الوقْفُ على الاسم المحرَّكِ الآخِرِ، فلا يخلو آخره من أن يكون هاء التأنيث، أو غيرها. فإن كان آخره هاء التأنيث وجب الوقفُ عليها بالسكون، كقولك في هذه فاطمةُ أقْبَلَتْ: هذه فاطِمَة. وإن كان آخِرُهُ غير هاءِ التأنيثِ ففي الوقفُ عليه خمسةُ أوجُهٍ: التسكين، والرَّوْم، والإشمام، والتضعيف، والنَّقلُ، فالرَّوْم: عبارة عن الإشارة إلى الحركة بصوت خفيٍّ. والإشمام: عبارة عن ضَمِّ الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير، ولا يكون إلا فيما حركتُه ضمة.

ورجحه سيبويه لأن النداء محل الحذف كالترخيم واختار الخليل الإثبات فليحمل عليه كلام المصنف. وأما الرابع فكالمنون يترجح فيه الحذف على الإثبات لأنه لما زالت الإضافة بالوقف عاد إليه ما ذهب لأجلها وهو التنوين فألحق بالمنون إلا في النصب فلا يقلب تنوينه العائد ألفاً لضعفه عن الأصلي بل يوقف بالياء كما استظهره سم، وهذا القسم وحده وارد على المتن لاقتضائه أرجحية الإثبات فيه وليس كذلك إلا أن يقال: لما عاد إليه التنوين كان داخلاً في قوله وحذف يا المنقوص إلخ إلا في قوله: وغير ذي التنوين إلخ، أفاده سم.

قوله: **(من محرك)** أي حركة أصلية قبل الوقف إما عارض الحركة كتاء اقتربت وذال يومئذ فيجب تسكينه كالساكن الأصلي.

قوله: **(التسكين)** هو الأصل لأن الغرض من الوقف الاستراحة وهي بالسكون أبلغ.

قوله: **(عن الإشارة للحركة)** أي ولو فتحة خلافاً لمن منعه فيها كأكثر القراء لكنها تحتاج إلى رياضة وتأنٍ لخفتها وسرعة اللسان إليها نعم لا يمكن الروم في المنصوب المنون لظهور حركته بتمامها لأجل الألف بدل التنوين.

قوله: **(إلا فيما حركته ضمة)** أي سواء كانت إعرابية نحو: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[1] أو بنائية نحو: من قبل والغرض به الفرق بين الساكن أصالة، والمسكن للوقف. وكذا الروم إلا أن الفرق به أتم لأنه يدركه الأعمى والبصير لما فيه من الصوت الخفي، والإشمام لا يدركه إلا البصير.

---

(١) [الفاتحة: ٤]. وتمامها: ﴿إيَّاك نعبد وإيَّاك نستعين﴾.

وشرطُ الوقف بالتضعيف أن لا يكون الأخيرُ همزة كخطأ، ولا معتلاً كفَتَى، وأن يَلِيَ حركةً، كالجَمَل؛ فتقول في الوقف عليه: الجملّ. بتشديد اللام. فإن كان ما قبل الأخير ساكناً امتنع التضعيف، كالحِمْل. والوَقْفُ بالنقل عبارة عن: تسكين الحرف الأخير، ونَقْلِ حركته إلى الحرف الذي قبله، وشرْطُهُ: أن يكون ما قبل الآخر ساكناً، قابلاً للحركة، نحو: هذا الضَّرُبْ، ورأيت الضَّرَبْ، ومررت بالضَّرِبْ، فإن كان ما قبل الآخر محركاً لم يُوقَفْ بالنقل كجَعْفَرٍ، وكذا إن كان ساكناً لا يقبل الحركة كالألف، نحو: باب وَإِنْسان.

٨٨٩ ـ **وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى المَهْمُوزِ لا يَــراهُ بَــصْــرِيٌّ، وكُــوفٍ نَــقَــلاَ**

مذهبُ الكوفيينَ أنه يجوز الوقف بالنقل: سواء كانت الحركة فتحة، أو ضمة، أو كسرة، وسواء كان الأخير مهموزاً أو غير مهموزٍ، فتقول عندهم: هذا الضرُبْ، ورَأيْتُ الضَّرَبْ، ومَرَرْتُ بالضَّرِبْ في الوقفِ على الضَّرْب وهذا الرِّدُءْ، ورأيْتُ الرِّدَءْ ومررتُ بالرِّدِءْ. في الوقف على الرِّدْءْ. ومذهب البصريين أنه لا يجوز النقل إذا كانت الحركة فتحة إلا إذا كان الآخر

قوله: **(أن لا يكون الآخر همزة)** أي لثقلها كالمعتل فلا تزاد بالتضعيف ثقلاً.

قوله: **(كفتى)** الأولى حذفه لأن الكلام في متحرك الآخر ويمثل برأيت القاضي، وقضى الأمر وقضُو الرجل بضم الضاد أي صار قاضياً.

قوله: **(وإن يلي حركة)** أي لئلا يجتمع ثلاث سواكن المدغم، وهو المزيد للتضعيف وما قبله وما بعده، والغرض من التضعيف بيان أن الآخر محرك في الأصل، ولذ يمتنع تضعيف المنون المنصوب لظهور حركته بتمامها فهو شرط آخر.

قوله: **(ونقل حركته)** أي الإعرابية فقط فلا تنقل حركة البناء كمن قبل وأمس، والغرض به بيان الحركة أو التخلص من السكونين، وإنما لم يجب لأن التقاء الساكنين جائز في الوقف.

قوله: **(لم يوقف عليه بالنقل)** لأن المحرك لا يقبل حركة غيره ولغة لخم النقل إليه أيضاً كقوله:

٤٤٤ ـ من ياتَمِرْ بالخيرِ فيما قَصُدُه تُحْمَدْ مساعِيه ويُعْلَمْ رُشُدُهْ[1]

فنقل ضمة الهاء إلى دال قصده بعد سلب فتحتها.

قوله: **(كالألف)** أي وأختيها كقنديل وعصفور وزيد وثوب، وكذا المدغم كجد وعم فلا نقل في ذلك كله لتعذر الحركة في الألف والمدغم وتعسرها في الباقي، ويشترط أيضاً صحة المنقول منه فلا تقل في: دلو وظبي وأن لا يؤدي إلى عدم النظير كما سيأتي.

قوله: **(على الردء)** أي بكسر الراء وسكون الدال آخره همزة أي المعين في المهمات،

---

(١) الرجز بلا نسبة في الدرر ٦/ ٣٠٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٠٨.

مهموزاً؛ فيجوز عندهم رأيت الرِّدَءْ ويمتنع رَأَيْتُ الضَّرَبْ ومذهب الكوفيين أَوْلىٰ؛ لأنهم نقلوه عن العرب.

٨٩٠ ـ والنَّقْلُ إنْ يُعْدَمْ نظيرٌ ممتَنِعْ وذاكَ في المهمُوزِ ليسَ يَمْتَنِعْ

يعني أنه متى أدَّى النقلُ إلى أن تَصِيرَ الكلمةُ على بناءٍ غير موجود في كلامهم امتنع ذلك، إلا إن كان الآخِرُ همزةً فيجوز، فعلى هذا يمتنع هذَا الْعِلمْ في الوقف على الْعِلْمِ لأن فِعُلاً مفقودٌ في كلامهم، ويجوز هذا الرِّدُءْ لأن الآخر همزة.

٨٩١ ـ في الوَقْفِ تَا تأنيثِ الاسْمِ ها جُعِلْ إنْ لَمْ يَكُنْ بساكِنٍ صَحَّ وُصِلْ

٨٩٢ ـ وقَلَّ ذا في جمْعِ تَصْحِيحٍ، وما ضَاهَى، وغيرُ ذَيْنِ بالعَكْسِ انْتَمَى

إذا وُقف على ما فيه تاء التأنيث؛ فإن كان فعلاً وُقِفَ عليه بالتاء، نحو: هِنْدٌ قامَتْ وإن كان اسماً فإن كان مفرداً فلا يخلو: إما أن يكون ما قبلها ساكناً صحيحاً، أوْ لا؛ فإن كان ما قبلها ساكناً صحيحاً وقف عليه بالتاء، نحو بِنْتْ وأُخْتْ، وإن كان غيرَ ذلك وُقِفَ عليه بالهاء نحو فَاطِمَهْ وحَمْزَه وَفَتَاهُ. وإن كانَ جمعاً أو شبهه وُقِفَ عليه بالتاء، نحو هِنْدَاتْ، وهَيْهَاتْ. وقَلَّ الوقفُ على المفرد بالتاء، نحو فاطِمَتْ وعلى جمع التصحيح وشبهه بالهاء، نحو هِنْدَاهْ، وهَيْهَاهْ.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِي رِدْءاً يُصَدِّقُنِي﴾ [القصص: ٣٤] أما الرداء بالمد وهو الثوب المعلوم فلا نقل فيه اتفاقاً لأن ما قبل الآخر لا يقبل الحركة.

قوله: **(إذا كانت الحركة فتحة)** أي لما يلزم على النقل من حذف ألف التنوين في المنون، وحمل غيره عليه، وإنما اغتفر ذلك في الهمزة لثقلها وإذا سكنت مع سكون ما قبلها زادت ثقلاً فتخلص منه بالنقل وإن لزم عليه ما ذكر تسهيلاً للنطق بها فيجوز: رأيت ردأ بالنقل، وإن لم يمثل الشارح إلا لغير المنون، والحاصل أن نقل الضمة والكسرة من المهموز وغيره متفق عليه، وكذا فتحة المهموز وأما فتح غيره فعند الكوفيين فقط.

قوله: **(لأن فعلاً)** أي بكسر فضم مفقود أي اتفاقا وأما عكسه فنادر في الأسماء، وقيل: مفقود فلا نقل في: أتيت بقفل لخروجه لذلك.

قوله: **(ويجوز هذا الردء)** أي بنقل ضمة الهمزة إلى الدال وإن أدى إلى عدم النظير لثقل الهمزة.

قوله: **(في الوقف)** متعلق بجعل الواقع خبراً عن تا وها مفعوله الثاني، والأول ضمير التاء.

قوله: **(وإن كان غير ذلك)** أي بأن كان متحركاً كفاطمة أو ساكناً معتلاً وهو خصوص الألف كفتاة كما يفهم من تمثيل الشارح.

٨٩٣ ـ وَقِفْ بِها السَّكْتِ عَلَى الفِعْلِ المُعَلّ بِحَذْفِ آخِرٍ كأَعْطِ مَنْ سَأَلْ
٨٩٤ ـ ولَيْسَ حتماً في سِوَى ماكَعِ أوْ كَيَعِ مجزُوماً فراعِ مَا رَعَوْا

ويجوز الوقف بهاء السكت على كلّ فعل حُذِفَ آخره: للجزم، أو الوقف، كقولك في لم يعطِ: لَمْ يُعْطِهْ وفي أعْطِ، أعْطِهْ. ولا يلزم ذلك إلا إذا كان الفعلُ الذي حُذِفَ آخرُه قد بقي على حرف واحد أو على حرفين أحدهما زائد؛ فالأول كقولك في عِ وقِ: عِهْ وقِهْ والثاني: كقولك في لَم يَعِ ولَمْ يقِ لَمْ يَعِهْ وَلَمْ يَقِهْ.

٨٩٥ ـ وَما في الاستفْهامِ إنْ جُرَّتْ حُذِفْ أَلِفُها وأوْلِها الْها إن تَقِفْ
٨٩٦ ـ وليس حتماً في سِوى ما انْخَفَضا باسْمٍ كقَوْلِكَ اقتضاءَ مَ اقتَضَى

قوله: **(وقف بها السكت)** أي توصلاً إلى بقاء الحركة وقفاً كما توصل بهمزة الوصل إلى بقاء السكون ابتداء وسميت هاء السكت لأنه يسكت عليها ومواضع اطرادها ثلاثة: الفعل المعتل المحذوف الآخر وما استفهامية، والمبني على حركة لازمة وكلها في المتن.

قوله: **(بحذف آخر)** أي فقط كأعط أو مع حذف الفاء كلَمْ يَعِ أو العين كَلمْ يَرَ.

قوله: **(مجزوماً)** حال من يع وأصله يوعي حذفت لامه للجازم، وفاؤه وهو الواو لوقوعها بين عدوَّتَيْها الياء والكسرة وأصل ع أوعى حذفت الياء للبناء والواو حملاً، على المضارع فحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ومثلهما فهِ، ولم يَفِه من الوفاء واهِ بمعنى عِدْ، ولم يَأْهِ ونحوهما من كل فعل حذفت فاؤه ولامه، وبقيت عينه، وأما رَهْ فالباقي منه الفاء فقط، وأصله أرأى، ولم يرأى كيرعى حذفت الهمزة بعد نقل حركتها للراء فحذفت همزة الوصل للاغتناء عنها والألف الأخيرة للجازم، أو البناء، وبقيت الفاء وهي الراء وفي الدماميني على المغني أن نحو هذه الأفعال مما بقي على حرف واحد يكتب بهاء السكت مطلقاً لكن لا ينطق بها إلا في الوقف فحذفها وصلاً إنما هو في اللفظ لا الخط.

قوله: **(للجزم أو الوقف)** المراد بالوقف هنا البناء في فعل الأمر ولو عبر به لكان أولى.

قوله: **(أو حرفين أحدهما زائد)** أي فتجب فيه الهاء لبقائه على أصل واحد كذا قال المصنف، ورده الموضح بإجماع المسلمين على ترك الهاء في الوقف على: ألم أكُ ومن يتقِ والقراءة الصحيحة وإن كانت سنة متبعة لا تخالف العربية، ولا تأتي على ما تمنعه لا يقال كلام المصنف في المعتل، وأكُ صحيح لأنه علل الوجوب بالبقاء على أصل واحد وأكُ كذلك نعم يرد على الموضح أنه وافق المصنف في باب كان من شرح القطر فيرد عليه ما ذكر، ويرد على المصنف أيضاً أن الهاء لا تجب في ما المجرورة بحرف لصيرورته كجزئها كما سيأتي، وكون حرف المضارعة كالجزء أقوى فهلا قيل فيه أيضاً بالجواز.

قوله: **(وليس حتماً إلخ)** أي وليس إيلاؤها الهاء حتماً إلخ فاسم ليس ضمير المصدر المأخوذ من أولها لا المأخوذ من حذف لأن الحذف واجب مطلقاً كما مثله الشارح أولاً.

إذا دخل على مَا الاستفهامية جارٌ وجبَ حذفُ ألفها نحو: عَمَّ تسألُ؟ وبِمَ جِئْتَ؟ واقتِضاءَ مَ اقْتَضى زَيْدٌ وإذا وُقف عليها بعد دخول الجار؛ فإما أن يكون الجار لها حرفاً، أو اسماً؛ فإن كان حرفاً جاز إلحاق هاء السَّكْت، نحو: عَمَّهْ وفِيمَهْ وإن كان اسماً وجب إلحاقُها، نحو: : اقْتِضَاءَ مَهْ ومَجِيءَ مَهْ.

٨٩٧ ـ وَوَصْلَ ذِي الهَاءِ أجِزْ بِكُلِّ ما حُرِّكَ تحريكَ بناءٍ لَزِمَا
٨٩٨ ـ وَوَصْلُها بغيرِ تَحْرِيك بِنا أُدِيمَ شَذَّ في المُدَام اسْتُحْسِنَا

وجوز الشاطبي إثبات الألف مع جرها بالاسم، ونقله عن سيبويه وحكاه الأخفش لغة في الحرف أيضاً وعليها قراءة ﴿عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبا:١] وقول حسان:

٤٤٥ ـ علَى مَ قَامَ يَشْتُمُني لئيمٌ كخنزيرٍ تَمَرَّغَ في رَمَادِ[١]

قوله: **(اقتضاء)** بالمد مع كسر التاء مفعول مطلق قدم على عامله وجوباً لإضافته لواجب التصدر، واقتضى الثاني فعل ماض أي اقتضى أيّ اقتضاء.

قوله: **(وجب حذف ألفها)** أي فرقاً بينها وبين الشرطية، والموصولة ولم يعكس لأن كلا من هذين مع ما بعده كاسم واحد فصارت ألفهما وسطاً والحذف بألا، وأخر أليق، وشرط الحذف أن لا تركب مع ذا وإلا امتنع نحو لماذا تلومني كما في الأشموني أي لصيرورتهما كلمة واحدة للاستفهام فما جزء كلمة لا كلمة تامة فإن جعلت ذا زائدة على القول بزيادة الأسماء والاستفهام بما وحدها حذفت الألف لأن ألفها حينئذٍ آخر كما مر في الموصول، وينبغي أن يكون مثل ذلك جعل ذا إشارية مبتدأ مؤخراً وما خبراً مقدماً فحذف ألفها كما ذكر فتدبر.

قوله: **(جاز إلحاق الهاء)** أي لكون الحرف منها كالجزء فكأنها على حرفين فجاز الوقف عليها بدون الهاء وإن كان إثباتها أجود قياساً لتكون الهاء عوضاً عن ألفها المحذوفة وأكثر استعمالاً وإنما وقف أكثر القراء بحذفها اتباعاً للرسم فيسكن الميم أما المضاف فمستقل بمعناه فهي معه في تقدير الانفصال منه فتجب فيها الهاء لكونها على حرف واحد وهو لا يوقف عليه.

قوله: **(ووصلها بغير إلخ)** في نسخ الاقتصار على هذ البيت وعليها شرح الأشموني، وفي أخرى زيادة بيت قبله وهو:

ووصل ذي الهاء أجز بكل ما حُرِّك تحريك بناءٍ لزما

فقوله: ووصلها إلخ تفصيل لإجمال هذا.

قوله: **(بغير تحريك بنا أديم)** يصدق بتحريك البناء غير الدائم كما مثله الشارح وبتحريك غير البناء أصلاً بأن تكون الحركة إعرابية كجاء زيد أولاً إعراباً، ولا بناء كنون المثنى والجمع

---

(١) البيت من الوافر، وهو لحسَّان بن ثابت في ديوانه ص٣٢٤؛ ولسان العرب مادة (قوم).

يجوز الوقْفُ بهاء السَّكْتِ على كل متحرك بحركة بناء، لازمة، لا تشبِهُ حركةَ إعراب، كقولك في كَيْفَ: كَيْفَهْ ولا يُوقف بها على ما حركتُهُ إعرابِيَّةٌ. نحو: جَاءَ زَيْدٌ ولا على ما حركته مُشْبِهة للحركة الإعرابية، كحركة الفعل الماضي، ولا على ما حركتُهُ البنائيةُ غيرُ لازِمةٍ، نحو: قَبْلُ وبَعْدُ والمنادى المفرد، نحو: يا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ واسم لا التي لنفي الجنس نحو لا رَجُلَ وشَذَّ وصْلُها بما حركتُهُ البنائيةُ غيرُ لازمةٍ، كقولهم في مِنْ عَلُ: مِنْ عَلُهْ، واستحسن إلحاقها بما حركتُه دائماً لازمة.

٨٩٩ ـ ورُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْراً، وَفَشَا مُنْتَظِمَا

قَدْ يُعْطَى الوَصْلُ حُكْمَ الوَقْفِ، وذلك كثيرٌ في النظم، قليلٌ في النثر، ومنه في النثر قولُه

فمقتضاه أن وصل الهاء بجميع ذلك شاذ وهو مسلم في الأول فقط، أما الثاني فلا تلحقه أصلاً، والثالث تلحقه بلا شذوذ كالزيدانه والزيدونه كما في الجمع ويجاب بأن سيبويه حكى: أعطني أبيضه بلحوق الهاء للمعرب شذوذاً، ولا نسلم أن حركة نون المثنى والجمع ليست إعراباً ولا بناء بل هي بناء لازم فتدبر وإن سلط النفي المستفاد من غير على القيد فقط وهو أديم لم يصدق إلا بالأول، وكأنه قال: ووصلها بتحريك بناء غير مدام شذ.

قوله: **(في المدام استحسنا)** فيه قيد ملحوظ أشار إليه الشارح أي المدام غير الشبيه بالإعراب فخرج الماضي فلا تلحقه الهاء عند سيبويه والجمهور، واختاره المصنف لأن حركته وإن كانت بتاء لازماً تشبه الإعراب من حيث أنه يشبه المضارع المعرب في وقوعه صفة وصلة وخبراً وحالاً كما مر، والهاء تمتنع في المعرب لأن عامله يغني عنها في الدلالة على الحركة فكذا في شبهه ولئلا يتوهم كونها ضميراً فيهما.

قوله: **(نحو قبل إلخ)** أي من كل ما عرض بناؤه وكان له حالة يعرب فيها كخمسة عشر.

قوله: **(من علة)** أي في قوله:

٤٤٦ ـ يا ربَّ يوم لي لا أُظَلَّلُه أُرمضُ مِنْ تحت وأضحىٰ من عَلُهْ[1]

أي لا أظلل فيه وأرمض، وأضحى مضارعان مجهولان من رمضت رجله احترقت بحر الرمضاء وهي الأرض الحارة من الشمس، ومن ضحيت بالكسر والفتح إذا برزت لها مكشوفاً اهـ زكريا وفيه أن رمض وضحى بهذا المعنى لا زمان فكيف يبنيان للمفعول مع كون النائب ليس ظرفا، ولا مصدراً فالظاهر بناؤهما للفاعل صبان: ولو بني الأول للمجهول على معنى: يحرقني حر الشمس لكان له وجه فضمة على بناء عارضة كقبل وبعد كما مر في الإضافة، ولحقته الهاء شذوذاً.

---

(١) الرجز لأبي مروان في شرح التصريح ٣٤٦/٢؛ ولأبي الهجنجل في شرح شواهد المغني ٤٤٨/١.

تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وانْظُرْ﴾ [البقرة: ٢٥٩] ومن النظم قولُهُ:

[٣٥٧] مـثـلُ الـحَـرِيـقِ وافـقَ الـقـصَـبـا[1]

فضَعَّفَ الباء وهي موصولة بحرف الإطلاق وهو الألف.

الإمالةُ

٩٠٠ ـ الألِفَ المُبْدَلَ مِنْ يَا في طَرَفْ أمِلْ، كـذا الـواقِـعُ مـنْـهُ الْـيَـا خَـلَـفْ

قوله: (لم يتسنَّه) أي بناء على أنه من السنة واحدة السنين وأن لامها واو فالأصل يتسنو قلبت الواو ألفاً، وحذفت للجازم فلحقته الهاء وقفاً، وأجري الوصل مجراه وكذا على أنه من الحمأ المسنون، وأصله يتسنن بثلاث نونات أبدلت الثالثة ألفاً دفعاً لتوالي الأمثال كتظنّي وتقضّي في تظنن، وتقضض أي سقط، أما على قول الحجازيين أن لام السنة هاء فيتسنَّه مجزوم بسكون الهاء ولا شاهد فيه والفاعل على الجميع ضمير الطعام والشراب وأفرده لأنهما كجنس واحد ومعنى لم يتسنه: لم يتغير بمرور الزمان قيل: كان طعامه تيناً أو عنباً وشرابه عصيراً أو لبناً ولما انتبه بعد المائة سنة وجده على حاله لم يتغير، وأتى الشارح بقوله: وانظر، إشارة إلى أن القلة إنما هي في الوصل أما في الوقف فكثيرة اتفاقاً.

قوله: (مثل الحريق إلخ) في نسخ قبله لقد خشيت أن أرى جدباً بشد الباء للوقف وهو ضرورة في هذا فقط لما مر أن شرط التضعيف أن لا يكون الاسم منصوباً منوناً فلا يصلح شاهداً، ولذا حذف في نسخ والجدب ضد الخصب وجملة وفق القصبا حال من الحريق، والمراد بالقصب ما تشعل فيه النار بسرعة والله أعلم.

الإمالة

تسمى الكسر والبطح والإضجاع لأنها اصطلاحاً: تمييل الفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء كما في الشرح فكأنك بطحتها أي رميتها، وأضجعتها إليها والغرض الأصلي منها تناسب الأصوات وتقاربها لأن النطق بالياء والكسرة مستفلٌ منحدر، وبالفتحة والألف متصعِّد مستعل، وبالإمالة تصير من نمط واحد في التسفُّل والانحدار وقد ترد للتنبيه على أصل أو غيره وحكمها الجواز فكل مُمال يجوز ترك إمالته والأسباب الآتية إنما هي للجواز ومحلها الأسماء المتمكنة والأفعال غالباً كما سيأتي وأصحابها تميم ومن جاورهم، وأما الحجازيون فلا يميلون

---

(١) وصدره: «لقد خشيتُ أنْ أرى جَدَبًّا»، وهو من الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٦٩؛ ولربيعة بن صبح في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٦٤.

والشاهد فيه قوله: «القَصَبّا» حيث شدَّد الباء كأنه وقف عليها بالتضعيف، مع أنه وقف باجتلاب ألف الوصل، وهذا ضرب من معاملة الوصل معاملة الوقف.

٩٠١ ـ دونَ مَـزِيـدٍ، أَو شُـذُوذٍ، ولِـمـا تـلِـيـهِ هَـا الـتَّـأنـيـثِ مَـا الْـهَـا عَـدِمـا

الإمالة: عبارة عن أن يُنْحَى بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء. وتُمالُ الألف إذا كانت طرفاً: بدلاً من ياء، أو صائرةً إلى الياء، دون زيادة أو شذوذ؛ فالأول كألف رَمَى، ومَرْمَى والثاني كألف مَلْهَى فإنها تصير ياء في التثنية نحو: مَلْهَيَانِ واحترز بقوله: دون مزيد أو شذوذ مما يصير ياء بسبب زيادة ياء التصغير، نحو: قفيٌّ أو في لغة شاذة كقول هُذَيْل في قَفَا

إلا في مواضع قليلة وسببها لفظي ومعنوي فالأول الياء والكسرة الظاهرتان، والثاني الدلالة على ياء كباع ورمى أو كسرة كخاف، وسيأتي موانعها وموانع موانعها، وجملة ما ذكره المتن من أسباب إمالة الألف ستة انقلابها عن الياء ورجوعها إليها وكونها بدل عين ما يؤول إلى فلت ووقوع ياء قبلها ومثله بعدها وكسر ما قبلها أو بعدها والتناسب وكلها ترجع إلى الياء والكسرة الظاهرين، أو المقدرين.

قوله: **(في طرف)** أي طرف اسم كمرمى، أو فعل كرمي أما الألف المبدلة من الياء في غير الطرف ففيها تفصيل فإن كانت عين فعل كدان أميلت أو عين اسم كناب وعاب لم تمَل عند سيبويه كما سيأتي، وأما المبدلة من الواو في الطرف فلا تمال مطلقاً وفي غيره فيها تفصيل يأتي.

قوله: **(خلف)** نصب على الحالية من الياء، أو على أنه خبر الواقع على تأويله بالصائر وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ومنه متعلق بخلف.

قوله: **(دون مزيد)** مصدر ميمي بمعنى الزيادة ودون متعلق بالواقع أو بخلف.

قوله: **(ما الها عدماً)** ما مبتدأ مؤخر على حذف مضاف خبره لما تليه، والهاء مفعول لعدم أي حكم ما عدم الهاء في الإمالة ثابت لما تليه.

قوله: **(عبارة عن أن ينحى إلخ)** اعتراض بأنه لا يشمل ما إذا لم يكن بعد الفتحة ألف كنعمة وشجرة فالأولى قول الأشموني تبعاً لابن هشام: هي أن تذهب بالفتحة نحو الكسرة فتميل الألف نحو الياء إن كان بعدها ألف وقد يقال قول الشارح: وبالألف نحو الياء ليس من تتمة ما قبله بل هو نوع آخر هو المشار إليه بقول الأشموني: إن كان بعدها ألف فلم يخرج من كلامه شيء. غاية الأمر أنه اكتفى في النوع الثاني بذكر اللازم لأن إمالة الألف لازمة لإمالة الفتحة.

قوله: **(بدلاً من ياء)** سبب أول وصيرورتها للياء ثانٍ ودون زيادة إلخ قيد في الثاني فقط.

قوله: **(كألف ملهى)** أي من كل متطرفة زائدة على الثلاثة أو ألف تأنيث مقصورة كحبلى وسكرى.

قوله: **(فإنها تصير ياء إلخ)** أي فتشبه المنقلبة عن الياء.

قوله: **(نحو قُفَيّ)** بضم ففتح، وأصله قفيو اجتمعت الواو، والياء إلخ ويقال في تكسيره

إذا أضيف إلى ياء المتكلم قَفيّ.

وأشارَ بقوله: ولما، تليه ها التأنيث ما الها عَدِما، إلى أن الألف التي وُجِدَ فيها سببُ الإمالة تمالُ وإن وليتها هاء التأنيث كفَتَاة.

٩٠٢ ـ وهكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الفِعْلِ إنْ يَؤُلْ إلى فِلْتُ، كماضِي خَفْ وَدِنْ

أي كما تُمال الألف المتطرفة كما سبق تُمالُ الألف الواقعة بدلاً من عين فعلٍ يصير عند إسناده إلى تاء الضمير على وزن فِلْتُ، بكسر الفاء: سواء كانت العين واواً كخافَ، أو ياء كبَاعَ وكدَانَ، فيجوز إمالتها كقولك: خِفْتُ، ودِنْتُ، وبِعْتُ.

قفي بكسرتين وأصله قفوٌ وكفلوس قلبت الواو الأخيرة ياء كراهة توالي واوين فانقلبت الأولى ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء وأدغمت، ثم كسرت الفاء للمناسبة والقاف للإتباع تصريح.

قوله: **(قفي)** بفتحتين مع شد الياء وأصله قفاي بتخفيف الياء وهي اللغة الشهيرة فقلبت الألف ياء وأدغمت كما مر في قوله:

* وعن هذيل انقلابها ياء حسن *

وعلم بدلك أن نحو قفا وعصا من الاسم الثلاثي الواوي لإيمال لأن ألفه لا تعود للياء إلا في شذوذ أو بزيادة شيء ليس في تقدير الانفصال بخلاف ألف ملهى فإنها وإن عادت للياء بسبب زيادة التثنية والجمع لكنه زيادة في تقدير الانفصال وشذ إمالة الكبا بالكسر وهي الكناسة من كبوت البيت أي كنسته، ولا يقال: هي لأجل الكسر لأنه لا يؤثر في المنقلبة عن واو ولا يرد أن إمالة الربا مع أنه واوي من ربا يربو أي زاد قياسية لأجل الكسر كما صرح به شيخ الإسلام في شرح الشافية لأن كسر الراء له قوة في الإمالة بخلاف كسر غيرها.

قوله: **(وهكذا بدل عين إلخ)** هذا هو السبب الثالث وهو من المعنوي كالثاني.

قوله: **(أن يؤل)** مضارع آل يؤل بمعنى يرجع مجزوم بأن.

قوله: **(من عين فعل)** خرج بدل عين الاسم فلا تمال مطلقاً عند سيبويه سواء كانت بدلاً عن واو كتاج وقاع وباب ودار وإن رجعت للياء في قيعان وتيجان لأن العود للياء الساكنة لا يؤثر بل إلى المفتوحة، أو عن ياء كناب من العيب وناب بالنون وجمعه أنياب لكن الثانية أميلت شذوذاً وقيل: قياساً.

قوله: **(كقولك خفت)** الأصل خوفت نقلت كسرة الواو إلى الخاء، وحذفت لالتقائها ساكنة مع الفاء المسكَّنة لأجل تاء الضمير وأصل دنت دينت بالفتح فإما أن يقدر تحويله إلى باب فعل بالكسر، ويفعل ما مر كما هو مذهب كثير من النحويين وإما أن تقلب الياء ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف للساكنين ويجتلب كسر الدال ليدل على أن العين المحذوفة ياء.

فإن كان الفعل يصير عند إسناده إلى التاء على وزن فُلْتُ ـ بضم الفاء ـ امتنعت الإمالة، نحو: قَالَ، وَجَالَ، فلا تملها، كقولك: قُلْتُ وَجُلْتُ.

٩٠٣ ـ كذاك تالِي الياءِ، والفَصْلُ اغْتُفِرْ بِحَرْفٍ أو مَعَ هَا كَجَيْبَهَا أدِرْ

كذاك تُمالُ الألف الواقعة بعد الياء: متصلةً بها نحو بيان أو منفصلة بحرفٍ نحو: يسار، أو بحرفين أحدهما هاء نحو: أدِرْ جَيْبَهَا، فإن لم يكن أحدهما هاءً امتنعت الإمالة؛ لبعد الألف عنِ الياء، نحو: بَيْنَنا، والله أعلم.

٩٠٤ ـ كَذَاكَ ما يَلِيهِ كَسْرٌ أو يَلِي تَالِيَ كَسْرٍ أوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي

٩٠٥ ـ كسْراً وفَصْلُ الهَا كَلاَ فَصْلٍ يُعَدّ فَدِرْهَمَاكَ مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدّ

قوله: **(قلت)** أصله قولت بالفتح نقل إلى باب فعل بالضم ثم نقلت ضمة العين للفاء وحذفت للساكنين أو يقال قلبت الواو ألفاً، وحذفت للساكنين، واجتلب ضم الفاء ليدل على أن العين واو نظير ما مر. والحاصل أن الألف التي هي عين الفعل إن كانت عن ياء مفتوحة كدان أو مكسورة كهاب أو عن واو مكسورة كخاف أميلت بخلافها عن واو مفتوحة كقال أو مضمومة كطال فلا تمال ولا تكون عن ياء مضمومة كما نقله الصبان عن شيخه السيد وسيأتي في التصريف أن باب فعل بالضم لم يأت يائي العين إلا في هيؤ أي حسنت هيئته.

قوله: **(كذاك تالي الياء)** هو السبب الرابع.

قوله: **(أو مع ها)** عطف على مقداري بحرف واحد أو مع ها.

قوله: **(الواقعة بعد الياء)** مثله الواقعة قبلها متصلة بها كبايعته أو مفصولة بحرف فقط كشاهين بفتح الهاء أما بكسرها ففيه سببان: الكسر والياء.

قوله: **(بيان)** أي بتخفيف الياء وأقوى منه إمالة كيال، وبياع بشدها لتكرر السبب وإمالة نحو شيبان أقوى من حيوان لأن تسفل الياء الساكنة أظهر من المتحركة.

قوله: **(أحدهما هاء)** أي سواء تأخرت الهاء كما مثله أو تقدمت كجاء شو يهتاك وهو الظاهر لما سيأتي أن فصل الهاء كلا فصل فشو يهتاك مساوٍ لشيبان لعدم اعتبار الهاء، وضم ما قبل الهاء المتأخرة يمنع الإمالة كهذا جيبها قال سم. والظاهر أن مثله ضم الهاء نفسها المتقدمة كهذا شويهنا تصغير شاه بمعنى سلطان في لغة العجم فالحاصل أنه يشترط لتأثير الياء أن لا يفصل من الألف بأكثر من حرفين ولا بحرفين ليس أحدهما هاء ولا بضمة فتأمل.

قوله: **(كذاك ما إلخ)** أي كالسابق في جواز الإمالة ما، أي الألف التي يليها كسر أو تلي هي حرفاً تلا كسراً فالضمير في يليه ويلي راجع لما وأما ضمير ولي فلسكون وهذا سبب خامس.

قوله: **(كلا فصل)** أي لخفائها فلم تعد حاجز.

أي كذاك تُمال الألف إذا وليتها كسرةٌ، نحو عالِم أو وقعت بعد حرف يلي كسرةً، نحو: كِتابٍ، أو بعد حرفين وليا كسرةً أوّلهما ساكن، نحو: شِمْلال أو كلاهما متحرك ولكنّ أحدهما هاء، نحو: يُريدُ أنْ يَضْرِبَها. وكذلك يُمالُ ما فَصَلَ فيه الهاء بين الحرفين اللذين وَقَعَا بعد الكسرة أولهما ساكن، نحو: هَذَانِ دِرْهَمَاكَ والله أعلم.

٩٠٦ ـ وحرْفُ الاستِعْلا يَكُفُّ مُظْهَرا مِنْ كَسْرٍ أوْ يا وكَذَا تَكُفُّ رَا

٩٠٧ ـ إنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدَ مُتَّصِلْ أو بَعْدَ حَرْفٍ أوْ بحرفَيْنِ فُصِلْ

٩٠٨ ـ كذا إذَا قُدِّمَ ما لَمْ يَنْكَسِرْ أو يَسْكُنِ إثْرَ الكَسْرِ كالمِطْوَاعِ مِرْ

قوله: **(فدرهماك إلخ)** ذكر الحاجب أن إمالة مثله شاذة لأن أقل درجات الحرف الساكن مع الهاء أن ينزلا منزلة حرف متحرك ليس هاء ولا إمالة مع الفصل بمتحركين اهـ تصريح.

قوله: **(بعد حرف يلي كسرة)** ولا يمكن أن الألف نفسها تلي كسرة لأنها تطلب فتح ما قبلها أبداً.

قوله: **(شملال)** بكسر المعجمة الناقة الخفيفة.

قوله: **(ولكن أحدهما هاء)** أي غير مضموم ما قبلها فلا يمال نحوه ويضر بها كما مر مثله في الياء، ويظهر هنا أيضاً أن ضم الهاء المتقدمة نفسها مانع نظير ما بحثه سم هناك كهو ينبهنا.

قوله: **(وحرف الاستعلا إلخ)** لما فرغ من ذكر الغالب من أسباب إمالة الألف شرع بذكر موانعها، وإنما أخر ذكر التناسب لندوره ولعل هذه الموانع لا تجري فهي كما يفهمه صنيعه.

قوله: **(يكف مظهراً)** فيه حذف مضاف وموصوف أي يمنع تأثير سبب مظهر من أسباب الإمالة ومن كسر أو ياء بيان لمظهر فخرج به السبب الخفي من الكسر والياء غير الظاهرين، فإنه لا يمنعه ما ذكر لئلا ينتفي ما يدل عليه فتجوز الإمالة في نحو: قاض إذا وقف عليه بالسكون ونحو: قاص بشد المهملة مما سبب الإمالة فيه كسرة بعد الألف سقطت للوقف أو الإدغام وفي نحو خاف وطاب وبغي مما سبب إمالته الدلالة على كسر أو ياء منويّين.

قوله: **(وكذا تكف را)** تكف مضارع ورا بالقصر فاعله أي وكذا تمنع الراء غير المكسورة تأثير سبب الإمالة الظاهر عند الجمهور، وبعضهم يميل، ولا يلتفت إليها كما في الهمع أما الراء المكسورة فسيأتي أنها تمنع المانع.

قوله: **(إن كان ما يكف)** بفتح الياء مبنياً للفاعل، وقوله: بعد بالضم أي بعد الألف الممالة وهو حال من ما ومتصل خبر كان.

قوله: **(كذا إذا قدم)** أي ما يكف وهو المانع على الألف وقوله: كالمطواع بكسر الميم بمعنى المطيع أي الطائع مفعول مر بكسر الميم أمر من ماره يميره أي أتاه بالطعام، ومنه قوله تعالى: ﴿وَنَمِيرُ أَهْلَنَا﴾ [يوسف:٦٥] أو بمعنى أعطاه مطلقاً قال الشاطبي وهو أشهر.

حروفُ الاستعلاءِ سبعةٌ، وهي: الخاء، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والعين، والقاف، وكلِ واحد منها يَمْنَعُ الإمَالَةَ، إذا كان سببها كسرةً ظاهرةً أو ياء موجودة، ووقع بعد الألف متصلاً بها كساخِط وحاصِل أو مفصولاً بحرف كنافِخ وناعِق، أو حرفين كمَنَاشيط وَمَواثِيق. وحكم حرف الاستعلاء في مَنْع الإمالة يُعْطَى للراء التي هي غير مكسورة. وهي المضمومة، نحو: هذا عِذَارٌ، والمفتوحة: نحو: هذا عِذَارَانِ ـ بخلاف المكسورة على ما سيأتي، إن شاء الله تعالى.

وأشار بقوله: كذا إذا قُدِّمَ ـ البيتَ إلى أنَّ حرف الاستعلاء المتقدم يَكُفُّ سَبَبَ الإمالة، ما لم يكن مكسوراً، أو ساكناً إثر كسرة؛ فلا يُمالُ نحو: صَالِح، وَظَالِم، وقاتِل، ويُمَالُ نحو: طِلاب، وغِلاب، وإصْلاح.

٩٠٩ ـ وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُّ   بِكَسْرِ رَا كَغَارِماً لا أجْفُو

يعني أنه إذا اجتمع حرفُ الاستعلاء، أو الراء التي ليست مكسورة، مع المكسورة غلبتهما المكسورةُ وأُميلَتْ الألفُ لأجلها، فيمالُ نحو: ﴿على أبصارِهم﴾[1] ﴿ودار القرار﴾[2]. وفُهِمَ منه جواز إمالة نحو: حِمَارُك؛ لأنه إذا كانت الألف تُمالُ لأجل الراء

قوله: **(أو ياء موجودة)** هذا ما ذكره في التسهيل والكافية، ونوزع بأنه غير معروف في الياء بل إنما يمنع مع الكسرة فقط كما قاله أبو حيان. فالظاهر جواز إمالة نحو طغيان وصياد وريان، ونحو بياض وهذه أبيارك مما تقدم فيه المانع أو تأخر.

قوله: **(يعطى للراء)** أي لأنها حرف تكرير فأشبهت المستعلية في استعلاء النطق بها إلى الحنك فمنعت إمالة الألف للمناسبة.

قوله: **(إلى أن حرف الاستعلاء المتقدم)** أي كذا الراء المتقدمة تمنع الإمالة في نحو: راشد لا في نحو: رجال لكسرها، ولا في إرشاد لسكونها بعد الكسر.

قوله: **(وكف مستعل)** مبتدأ خبره ينكف ورا بالقصر والتنوين عطف على مستعل، وترك تنوينه خطأ عند الشاطبي كما مر وسيأتيك مزيد في الإبدال.

قوله: **(غلبتهما الراء المكسورة)** لأنها حرف تكرير فكانت بمنزلة حرفين مكسورين فقوّت جانب الإمالة، وإنما تغلبهما إذا تأخرت عن الألف والألف عن المانع كمثاله لا في نحو: طارق لتأخر القاف عنها ولا في رباط لتقدمها على الألف، ولذا لم يمل أحد: من رباط الخيل لصعوبة التصعُّد بالمستعلي بعد تسفُّل الإمالة بخلاف عكسه.

(١) [البقرة: ٧]. وتمامها: ﴿ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة ولهم عذابٌ عظيم﴾.

(٢) [غافر: ٣٩]. وتمامها: ﴿يا قومِ إنما هذه الحياة الدنيا متاعٌ وإن الآخرة هي دار القرار﴾.

المكسورة مع وجود المقتضي لترك الإمالة. وهو حرف الاستعلاء. أو الراء التي ليست مكسورة. فإمالَتُها مع عدم المقتضِي لتركها أوْلَى وأحْرَى.

٩١٠ - ولا تُمِلْ لِسَبَبٍ لم يتَّصِلْ والكَفُّ قد يوجبُه ما ينفَصِلْ

إذا انفصل سببُ الإمالة لم يُؤَثِّر بخلاف سببِ المنع؛ فإنه قد يؤثر منفصلاً، فلا يُمَال أتى قاسِمٌ بخلاف أتى أحمد.

٩١١ - وقَدْ أمالُوا لِتَناسُبٍ بلا داعٍ سِوَاهُ كعِمَاداً وتَلا

قد تُمال الألف الخاليةُ من سبب الإمالة؛ لمناسبة ألف قبلها؛ مشتملةٍ على سبب الإمالة، كإمالة الألف الثانية من نحو عماداً لمناسبة الألِفِ الممالة قبلها؛ وكإمالة ألف تَلا كذلك.

٩١٢ - ولا تُمِلْ ما لَمْ يَنَلْ تمَكُّنا دونَ سماعٍ غَيْرَ هَا وغيرَنَا

قوله: **(إذا انفصل إلخ)** المراد بانفصال السبب والمانع كونهما من كلمة أخرى وباتصالهما ضده فلا تمال الألف للياء في رأيت يَدي سابور لانفصالهما كذلك، ولا يرد إمالة ألف ها ونا في نحو: أدر جيبها، ومر بنا، ولم يضر بها، ونظر إلينا مع أنها غير كلمة السبب لأنها مستثناة كما أشار إليه المصنف بتمثيله فيما مر بأدر جيبها، وقال ابن غازي لا استثناء لأن مثل ذلك يعد متصلاً في كلمة واحدة.

قوله: **(بخلاف سبب المنع)** أي لأن عدم الإمالة هو الأصل فيصار إليه بأدنى سبب.

قوله: **(أتى قاسم)** بالمثناة فوق، وتبع الشارح في هذا التمثيل المصنف وولده، وقد نظر فيه ابن هشام بأن سبب الإمالة فيه خفيٌّ وهو انقلاب ألف أتى عن الياء فلا يؤثر فيه المانع ولو مع اتصاله، والمثال الجيد: كتاب قاسم.

قوله: **(بخلاف أتى أحمد)** أي فيمال لاتصال سببه وهو الألف المبدل من ياء في طرف، ولا فائدة لذكر أحمد إلا بيان فاعل الفعل، فلا تتوقف الإمالة عليه لكن فيه أن السبب لا يقال له متصل أو منفصل إلا إذا كان خارجاً عن الألف الممالة كالياء والكسرة قبلها أو بعدها والسبب هنا قائم بنفس الألف.

قوله: **(لمناسبة ألف قبلها)** أي أما في كلمتها كعماداً، أو في كلمة أخرى كتلا، والأولى أن يقول لمجاورة ألف ممالة لتشمل المتقدمة كعماداً والمتأخرة كيتامى، فإن ألفه الأولى أميلت لمناسبة الثانية الراجعة إلى الياء في التثنية ولأن ألف تلا لم تمل إلا لمناسبة ما بعدها وهو جلاها ويغشاها لانقلابهما عن الياء لا لما قبلها وهو ضحاها لأنه واوي ومقتضى ذلك أن تلا ليس فيه سبب غير التناسب وهو لا يأتي على قول سيبويه بإمالة لام الفعل الثلاثي، وإن كان أصلها الواو كدعا وغزا وتلا لرجوعها للياء في البناء للمجهول ففيها سبب آخر على مذهب المبرد وجماعة من أن إمالة نحو: دعا لغير التناسب قبيحة.

الإمالةُ من خواصِّ الأسماء المتَمكّنة، فلا يُمالُ غيرُ المتمكن إلا سماعاً، إلا ها ونا فإنهما يُمالان قياساً مطَّرداً نحو: يريدُ أنْ يَضْرِبَها ومَرَّ بنَا.

٩١٣ ـ والفتحُ قَبْلَ كسْرِ راءٍ في طرَفْ أمِلْ كلِلأيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الكُلَفْ

٩١٤ ـ كذَا الّذِي تَلِيهِ ها التأنيثِ في وقْفِ إذا ما كَانَ غيرَ ألِفِ

أي: تُمالُ الفتحةُ قبل الراءِ المكسورة: وصْلاً ووقْفاً نحو: بشَرَرٍ، ولِلأيْسَرِ مِلْ. وكذلك يُمالُ ما وليه هاءُ التأنيث من نحو: قَيِّمَه ونِعْمَه.

قوله: (**المتمكنة**) أي ولو في الأصل كاسم لا والمنادي وكان عليه أن يزيد والأفعال لأنه لا إشكال في إمالة الماضي وإن كان مبنياً لكنه اكتفى عن ذكره هنا بذكره فيما مر.

قوله: (**إلا سماعاً**) منه ذا الإشارية ومتى وأنى ومن الحروف بلى ويا في النداء ولا في قولهم إمالا وكذا لا الجوابية عن قطرب، ولا يمال غير ذلك من الحروف إلا إذا سمي به ووجد فيه سبب كحتى لأنها لكون ألفها رابعة تعود للياء في التثنية بخلاف إلى لصيرورتها بعد التسمية من الواوي لكونه أكثر فتثنى على الواو وأما إمالة را، ونحوها في فواتح السور بناء على أنها اسم للحروف، وكذاباً وتا من حروف التهجِّي فلسبب آخر غير ما سبق زاده بعضهم وهو الفرق بين الاسم والحرف لكنها شاذة عن القياس، ومثله الإمالة لكثرة الاستعمال كإمالة الناس رفعاً ونصباً في جميع القرآن في رواية عن أبي عمرو والكسائي فإن جر كانت قياسية للكسر.

قوله: (**إلا ها**) أي ضمير الغائبة لا التي للتنبيه.

قوله: (**في طرف**) صفة لرا وليس قيداً بل غالب فقط، ولذا تركه الشارح فإن سيبويه ذكر إمالة فتح الطاء في: رأيت خيط رياح، وذكر غيره إمالة فتح العين في العرد والراء فيهما ليست طرفاً، والعرد بفتح فكسر من قولهم: عرد النبات إذا طلع.

قوله: (**كالأيسر مل**) أي مِلْ للأمر الأيسر.

قوله: (**كذا الذي تليه ها إلخ**) هذا سبب ثان لإمالة الفتحة لكنه خاص بالوقف، وما قبله عام، فالمعنى: كذا أمل الفتح الذي تليه ها التأنيث إلخ، وحينئذٍ فلا وجه لاستثناء الألف لأن الذي واقعٌ على الفتح لأنه هو الذي يمال لا الحرف الذي قبل الهاء حتى تدخل فيه الألف لكنه أرجع ضمير كان إلى ما تليه الهاء لا بقيد كونه فتحاً لدفع توهم أن من أسباب إمالة الألف وقوعها قبل الهاء كالفتحة، ولو قال عطفاً على ما قبلها:

وقبل ها التأنيث أيضاً إن تَقِفْ ولا تُمل لهذه الهاء الألِفْ

لكان أحسن.

قوله: (**تمال الفتحة إلخ**) أي سواء كانت في مستعل كمن البقر، أو راء كترمى بشرر أو غيرهما كإحدى الكبر وللأيسر لكن بشرط أن لا تكون على ياء كمن الغير، ولا بعد الراء المكسورة حرف استعلاء كمن الشرق فإن تقدم المستعلي غلبته الراء، ولذا أميل أولى الضرر.

قوله: (**قبل الراء المكسورة**) أي فلا تمال الفتحة بعدها نحو: رمم وظاهره أنه لا بد من

التَّصريفُ

٩١٥ ـ حرْفٌ وشِبْهُهُ من الصَّرْفِ بَرِي   وما سِوَاهُمَا بتَصْريفٍ حَرِي

التصريف عبارة عن: علم يُبْحَثُ فيه عن أحكام بنْيَةِ الكلمة العربية وما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة وإعلال، وشِبْه ذلك. ولا يتعلق إلا بالأسماء، المتمكنة والأفعال؛ فأما

اتصالهما لأن القبلية تشعر به وليس على إطلاقه بل يغتفر الفصل بينهما بحرف مكسور أو ساكن غير ياء فتمال فتحة الهمزة والعين في: مررت بأشر وعمرو بخلاف فتحة الجيم في بجير كما نص عليه سيبويه والله أعلم.

التصريف

أصله تصررف براءين لأن فعله صرَّف بشد الراء، ويجب اشتمال المصدر على جميع حروف فعله، أبدلت الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها وخصت بذلك لأن ثقل التكرار إنما حصل بها، وهكذا كل ما وازنه كتقديس وتكريم وتفضيل والتصريف لغةً التغيير، ومنه تصريف الرياح أي تغييرها، واصطلاحاً يطلق على شيئين: الأول تحويل الكلمة إلى أبنية[1] مختلفة لاختلاف المعاني كالتصغير والتكسير، واسمي الفاعل والمفعول أو التثنية والجمع، وجرت عادتهم بذكر هذا القسم مع علم الإعراب كما فعل الناظم وهو في الحقيقة من التصريف، والآخر تغيير الكلمة عن أصل الغرض غير اختلاف المعاني كالإلحاق والتخلص من السكونين، ومن اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون ويُسمَّى هذا التغيير بالإعلال، وهو المراد هنا وينحصر في ستة أشياء الحذف والزيادة والإبدال، والقلب، والنقل، والإدغام فهذه كلها أنواع تحت الإعلال كما في الصبان وفي الشافية وشرح الغزي أن الإعلال خاص بتغيير حرف العلة بحذف أو قلب أو اسكان للتخفيف، وما عدا ذلك ليس إعلالاً. وقد يطلق التصريف على ما يعم الأمرين معاً.

قوله: **(بنية الكلمة)** أي صيغتها التي حقها أن توضع عليها حالة الإفراد وخرج به البحث عن أحوال أواخرها حال التركيب فإنه علم النحو، وخرج بالعربية العجمية فلا يدخلها تصريف.

قوله: **(وما لحروفها)** عطف تفسير على قوله: أحكام بنية الكلمة.

قوله: **(وشبه ذلك)** قيل كالإخفاء والإدغام والإظهار اهـ وفيه أن الإدغام من الإعلال كما مر عن الصبان ومثله الإخفاء، والإظهار من الصحة إلا أن تخص الصحة والإعلال بغير ذلك، أو يجري على ما مر عن الشافية.

---

(١) إذ هو علم يبحث في بنية الكلمة، فيدرس صيغها الأصلية والعارضة، ويفسِّر التغيرات التي تعتريها سواء أكانت لفظية أم معنوية.

الحروف وشِبْهها فلا تَعَلُّق لعلم التصريف بها.

٩١٦ ـ وليس أدنىٰ مِنْ ثُلاثيٍّ يُرَى قابِلَ تصريفٍ سِوَى ما غُيِّرا

يعني أنه لا يقبل التصريفَ من الأسماء والأفعال ما كانَ على حرفٍ واحد أو على حرفين، إلا إن كان محذوفاً منه، فأقَلُّ ما تُبْنَى عليه الأسماء المتمكنة والأفعالُ ثلاثةُ أحرُفٍ ثم قد يعرض لبعضها نقصٌ كيَدٍ وقُلْ وَمَ الله وقِ زيداً.

٩١٧ ـ ومُنْتَهى اسْم خَمْسٌ إنْ تجرَّدا وإن يُزَدْ فيهِ فَما سَبْعاً عَدَا

الاسمُ قسمان: مزيَدٌ فيه، ومجردٌ عن الزيادة. فالمزيد فيه هو: ما بعضُ حروفِهِ ساقِطٌ وضْعاً، وأكثرُ ما يبلغُ الاسمُ بالزيادة سبعةَ أحرف، نحو: احْرِنْجَام، واشْهِيبَاب. والمجرد عن

قوله: (والأفعال) أي المتصرفة فقط وهو فيها بطريق الأصالة لكثرة يغيرها، وظهور الاشتقاق فيها بخلاف الأسماء.

قوله: (وشبهها) هو الأسماء المبنية والأفعال الجامدة كعسى وليس فإنها تشبه الحرف في الجمود.

قوله: (فلا تعلق لعلم التصريف بها) أي بمعنييه السابقين، وأما تصغير ذا والذي وتثنيتهما والحذف من سوف وإن وإبدال لعل فشاذ.

قوله: (وليس أدنى إلخ) أتى بذلك توضيحاً لمن لا يعرف أن الأقل من الثلاثة وضعاً خاص بالحرف وشبهه والأولى، فليس بالتفريع وأدنى اسم ليس وجملة يُرى بالبناء للمجهول خبرها ونائب فاعله يعود على أدنى وهو مفعوله الأول وقابل مفعوله الثاني.

قوله: (فأقل إلخ) الفاء للتعليل.

قوله: (ثلاثة أحرف) أي ليبتدأ بحرف، ويوقف على آخر ويفصل بينهما بآخر لكراهتهم توالي المبدأ والنهاية مع تنافيهما حركة وسكوناً، ولا يكفي الفصل بزائد لأن شأنه أن يزول فوجوده كالعدم.

قوله: (م الله) أي عند من يجعله مختصراً من أيمن الله في القسم.

قوله: (مزيد فيه) هو اسم مفعول لذكر حرف الجر معه وهو نائب فاعله فإن لم يذكر احتمل ذلك بتقدير في وكونه اسم مكان بمعنى موضع الزيادة ذكره السعد في شرح العزية.

قوله: (احرنجام) مصدر: احرنجمت الإبل إذا اجتمعت وهذا رباعي الأصول زيد فيه الألفان والنون.

قوله: (واشهيباب) بمعجمة فهاء فتحتية فموحدتين بينهما ألف مصدر: اشهابَّ الفرس بشد الموحدة إذا صار أشهب والشهبة بياض غلب على السواد وهذا ثلاثي الأصول من: شهب شهبة زيد فيه الألفان، والياء التحتية وإحدى الموحدتين.

الزيادة هو: ما بعضُ حُروفِهِ ليس ساقِطاً في أصل الوضع، وهو: إما ثلاثيّ كفَلْس، أو رُباعيّ كجعفَرٍ، وإما خماسيّ. وهو غايته. كسَفَرْجَل.

٩١٨ ـ وغيْرَ آخِرِ الثُّلاثي افْتَحْ وضُمّ واكْسِرْ وزِدْ تسْكِينَ ثانِيهِ تَعُمّ

العبرة في وزن الكلمة بما عدَا الحرف الأخير منها، وحينئذٍ فالاسمُ الثلاثيُّ: إما أن يكون مضمومَ الأولِ أو مكسورَه أو مفتوحَهُ، وعلى كل من هذه التقادير: إما أن يكون مضمومَ الثاني أو مكسورَهُ أو مفتوحَهُ أو ساكنه، فيخرج من هذا اثنا عَشَرَ بناءً حاصلة من ضَرْبِ ثلاثةٍ في أربعة، وذلك نحو: قُفْل، وعُنُق، ودُئِل، وصُرَد، ونحو: عِلْم، وحِبُك، وإبِل، وعِنَبٍ، ونحو: فَلْس، وَفَرَس، وعَضُدٍ، وكَبِدٍ.

٩١٩ ـ وفِعُلٌ أُهْمِلَ والعَكْسُ يَقِلّ لقَصْدِهِم تخْصِيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ

يعني أن من الأبنية الاثني عشر بناءين أحَدُهما مُهْمَلٌ والآخَرُ قليلٌ. فالأول: ما كان على وزن فِعُل. بكسر الأول، وضم الثاني وهذا بناء من المصنف على عدم إثبات حِبُك. والثاني

قوله: **(وهو غايته)** ولو زاد على خمسة لتوهم أنه كلمتان، كل كلمة ثلاثة أحرف.

قوله: **(العبرة في وزن الكلمة)** أي في هيئة وزنها وهو شكل حروف الميزان، وقوله بما عدا الحرف الأخير أي لأنه على ما يقتضيه العامل فلا يختص بحركة.

قوله: **(نحو قفل إلخ)** رتب الأمثلة على البدء بسكون الثاني فضمه فكسره ففتحه وكل منها من ضم الأول ثم مع كسره أما مع فتحه فبدأ بسكون الثاني، ثم فتحه ثم ضمه ثم كسره ولو أخر فرس عن كبد لجرى على نسق واحد.

قوله: **(ودُئِل)** بضم المهملة وكسر الهمزة دُوَيْبَة كابن عرس سميت به قبيلة من كنانة منها أبو الأسود الدؤلي قال أحمد بن يحيىٰ: لا نعلم اسماً بوزنه غيره، واستدرك عليه رُئِم بضم الراء وكسر الهمزة اسم للاست، ووعل لغة في الوَعْل بفتح فكسر، وهو التيس الجبلي فهذا البناء ليس بمهمل خلافاً لمن زعمه بل قليل.

قوله: **(وحِبُك)** أي بكسر الحاء المهملة وضم الموحدة لغة في الحبك بضمتين جمع حباك وهو الطريق في الرمل، وتطلق على طرائق النجوم كقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾ [الذاريات:٧] وعلى درع الحديد.

قوله: **(على عدم إثبات حبك)** هو الصحيح، وأما قراءة أبي السمال به فشاذة جداً، وقيل لم تثبت ولا يصح كون كسر الحاء اتباعاً لكسرة ذات لأن أل بينهما حاجز حصين، وإن كانت ساكنة إذ هي كلمة مستقلة، ومن ثم امتنع الإتباع في نحو: ﴿إِنِ الْحُكْمُ﴾ [الأنعام:٥٧] ﴿وَقُلِ الرُّوحُ﴾ [الإسراء:٨٥] بخلاف ﴿قُلِ انْظُروا﴾ [يونس:١٠١] وإن أحكم، والقول بأنها من تدخل اللغتين بأن نطق القارىء بكسر الحاء من لغة حبك بكسرتين ثم مال إلى لغة الضمتين فضم الباء

ما كان على وزن فُعِل بضم الأول وكسر الثاني كدُئل وإنما قَلَّ ذلك في الأسماء لأنهم قَصَدُوا تخصيصَ هذا الوزن بفِعْل ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ كضُرِبَ وقُتِلَ.

٩٢٠ ـ وافتَحْ وضُمَّ واكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ فِعْلٍ ثُلاثيٍّ وزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ

٩٢١ ـ ومُنْتَهَاهُ أربعٌ إنْ جُرِّدَا وإنْ يُزَدْ فيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا

الفعل ينقسم إلى مجرد، وإلى مزيد فيه، كما انقسم الاسم إلى ذلك، وأكثر ما يكون عليه المجردُ أربعةَ أحرف، وأكثر ما ينتهي في الزيادة إلى ستة. وللثلاثيّ المجرد أربعةُ أوزان: ثلاثةٌ لفعل الفاعِل، وواحد لفعلِ المفعول. فالتي لفعل الفاعل فَعَلَ. بفتح العين ـ كضَرَبَ، وفَعِلَ. بكسرها ـ كشَرِبَ، وفَعُلَ. بضمها ـ كشَرُفَ. والذي لفعل المفعول فُعِلَ. بضم الفاء، وكسر العين. كضُمِنَ، ولا تكون الفاء في المبني للفاعل إلا مفتوحة، ولهذا قال المصنف:

يلزمه عدم الضبط، ورداءة التلاوة فلا يعتمد على ما سمع منه كما في شرح الكافية.

قوله: **(إلى ستة)** أي لأن التصرف فيه أكثر من الاسم فلم يحتمل من الزيادة مثله.

قوله: **(أربعة أوزان)** جرى على مذهب الكوفيين والمبرد من أن صيغة المجهول أصل، ونقل عن سيبويه، وأما عند البصريين ففرع عن صيغة المعلوم، وهو الأظهر فليس للثلاثي المجرد إلا ثلاثة أوزان أصول[1].

قوله: **(فعل)** بفتح العين وقياس مضارعه يفعل بالكسر كضرب يضرب، أو الضم كنصر ينصر فيخير بينهما إذا لم يشتهر أحدهما، وشذ الفتح في أبي يأبى وسلى يسلي إلا إذا كان حلقي العين، أو اللام فقياسه الفتح كسأل يسأل، ومنع يمنع، ويتعين الكسر في يائي أحدهما كباع يبيع ورمى يرمي، والضم في واويه كقال يقول ودعا يدعو.

قوله: **(وفعل بكسرها)** وحق مضارعه الفتح كشرب يشرب وخاف يخاف، وبقي يبقى وجاء الكسر في ألفاظ قليلة كورث يرث وومق يمق.

قوله: **(وفعل بضمها)** ولا يكون مضارعه إلا بالضم، ولا يتعدى إلا بالتضمين ولم يأتِ يائي العين إلا في هيؤ أي حسنت هيئته اهـ أشموني أي لثقل الضم على الياء وانظر لِمَ لَمْ تُقلب الياء ألفاً كما قلبت الواو في طال مع أن أصله طول بالضم.

قوله: **(إلا مفتوحة)** أي لوجوب تحريكها للبدء بها والفتح أخف من غيره واللام مفتوحة أبداً لبنائه على الفتح وأما العين فتحرك بالثلاث حركات ولا تسكن بالأصالة لئلا يلتقي ساكنان في نحو: ضربت، وأما نحو: نعم وشهد بالسكون وقال وباع فمغير عن أصله للخفة.

---

(١) لقد جعل علماء الصرف الميزان الصرفي يتألف من ثلاثة أحرف تقابل الأصول الثلاثة التي تتكون منها أغلب الكلمات في اللغة العربية، ويتألف هذا الميزان من الأحرف التالية: (ف، ع، ل)، والأوزان الثلاثة هي: فَعَل فِعل، فَعُل.

وافتح وضم واكسر الثاني فجعل الثاني مثلَّثاً، وسَكَتَ عن الأول، فعلم أنه يكون على حالة واحدة، وتلك الحالة هي الفتح. وللرباعيِّ المجرد ثلاثة أوزانٍ: واحدٌ لفعلِ الفاعل كدَحْرَجَ، وواحدٌ لفعل المفعول كدُحْرِجَ، وواحد لفعل الأمر كدَحْرِجْ. وأما المزيد فيه، فإن كان ثلاثياً صار بالزيادة على أربعة أحرف: كضَارَبَ أو على خمسة: كانْطَلَقَ، أو على ستة، كاسْتَخْرَجَ، وإن كان رباعيّاً صار بالزيادة على خمسة: كتَدَحْرَجَ، أو على ستة: كاحْرَنْجَمَ.

٩٢٢ ـ لاسْمٍ مجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ وفِعْلِلٌ وفِعْلَلٌ وفُعْلُلُ

٩٢٣ ـ وَمَعْ فِعَلٍّ فُعْلَلٌ وإنْ عَلا فَمَعْ فِعَلٍّ حَوَى فَعْلَلِلا

٩٢٤ ـ كذا فَعَلَّلٌ وفِعْلَلٌّ وَما غايَرَ للزَّيْدِ أوِ النَّقْصِ انْتَمَى

الاسم الرباعي المجرد له ستةُ أوزان: الأول: فَعْلَلٌ. بفتح أوله وثالثه، وسكون ثانيه. نحو جَعْفَرٍ الثاني: فِعْلِل. بكسر أوله وثالثه، وسكون ثانيه. نحو: زِبْرِج. الثالث: فِعْلَلٌ. بكسر أوله، وسكون ثانيه، وفتح ثالثه. نحو: دِرْهَم، وهِجْرَع. الرابع: فُعْلُلٌ. بضم أوله وثالثه، وسكون ثانيه. نحو بُرْثُن: الخامس: فِعَلٌّ بكسر أوله، وفتح ثانيه، وسكون ثالثه. نحو: هِزَبْر. السادس: فُعْلَل. بضم أوله، وفتح ثالثه. وسكون ثانيه. نحو: جُخْدَب[1]، وأشار بقوله: فإن عَلا إلى آخره إلى أبنية الخماسي وهي أربعة: الأول: فَعَلَّلٌ. بفتح أوله وثانيه، وسكون ثالثه، وفتح رابعه. نحو: سَفَرْجَل. الثاني: فَعْلَلِلٌ. بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وكسر رابعه. نحو جَحْمَرِش.

قوله: **(ثلاثة أوزان)** ليست كلها أصولاً بل المبني للفاعل فقط كما مر وإنما لم يذكر الأمر في الثلاثي المجرد لأنه لا يكون إلا مزيداً فيه كاضرب، وانصر واعلم، أو ناقصاً عنها كقم وبع وخف فلم يبق ثلاثياً في اللفظ.

قوله: **(ستة أوزان)** أي تبعا للكوفيين والأخفش في زيادة الأخير منها.

قوله: **(زبرِج)** بزاي فموحدة هو السحاب الرقيق أو الأحمر وهو من أسماء الذهب.

قوله: **(بُرْثُن)** بموحدة فراء فمثلثة لا مثناة كما صوبه يسن فنون، وهو اسم لمخلب الأسد.

قوله: **(هزبر)** بهاء فزاي فموحدة فراء من أسماء الأسد.

قوله: **(جخدب)** بجيم فمعجمة فمهملة الجراد الأخضر الطويل الرجلين، وقيل ذكر الجراد، ومذهب البصريين أن هذا البناء السادس فرع عن فعلل بالضم فتح تخفيفاً أصلي كما عند الكوفيين.

قوله: **(جحمرش)** بجيم فمهملة فميم فراء فمعجمة هي العجوز المسنة، والعظيمة من الأفاعي.

---

(١) الجُخْدَب: الرجل الضخم.

الثالث: فُعَلِّلٌ. بِضم أوله وفتح ثانيه، وسكون ثالثه، وكسر رابعه. نحو: قُذَعْمِل[١]. الرابع: فِعْلَلٌ. بكسر أوله، وسكون ثانيه، وفتح ثالثه، وسكون رابعه. نحو: قِرْطَعْب[٢]. وأشار بقوله: وما غَايَرَ. إلخ إلى أنه إذا جاء شيء على خلاف ما ذكر، فهو إما ناقصٌ وإما مَزِيدٌ فيه، فالأول كَيَدٍ وَدَمٍ والثاني كاستِخْرَاجٍ واقْتِدار.

٩٢٥ ـ والحرفُ إنْ يَلْزَمْ فأَصْلٌ والَّذِي لا يَلْزَمُ الزَّائِدُ، مثلُ تَا احْتُذِي

الحرفُ الذي يلزم تصاريفَ الكلمةِ هو الحرفُ الأصليُّ والذي يسقط في بعض تصاريف الكلمة هو الزائد، نحو: ضارِبٍ ومَضْرُوبٍ.

قوله: **(قذعمل)** بقاف فذال معجمة معين مهملة هو الضخم من الإبل والقذعملة من النساء القصيرة.

قوله: **(قرطعب)** بقاف فراء فطاء فعين مهملتين فموحدة هو الشيء الحقير.

قوله: **(والحرف الخ)** شروع فيما يعرف به الأصلي من الزائد وما يتبع ذلك لكن يرد عليه ما يسقط في بعض التصاريف وهو أصل كواو وعد في يعد وما لا يسقط أصلاً لجمود كلمته وهو زائد كنون قرنفل لتوسطها بين أربعة أصول وواو كوكب لمصاحبتها أكثر من أصلين، فيصير كل من التعريفين ليس جامعاً ولا مانعاً، وأجيب بأن الأصلي الساقطة لعلّة تصريفية كالثابت، والزائد إذا لزم لعلة كالجمود كان مقدر السقوط. ولذلك يقال الزائد ما سقط في أصل الوضع تحقيقاً أو تقديراً.

قوله: **(أحْتُذيَ)** ماض مجهول من: احتذى به أي اقتدى به وحذا حذوة تبعه، ويقال: احتذى لبس الحذاء وهو النعل.

قوله: **(والذي يسقط الخ)** أي كأن يسقط من المصدر كألف ضارب في: ضرب أو من فرعه كألف كتاب في كتب، أو من نظير الكلمة كياء أيطل في أطل بكسرتين اسم للخاصرة، وتاء احتذى في حذاء.

قوله: **(هو الزائد)** هو نوعان لأنه إما تكرير أصل لإلحاق كسين أقْعَنْسَس لإلحاقه بأحْرَنْجَمَ، أو لغيره كدال قدس. ولا يجب في هذا كونه من أحرف الزيادة المجموعة في أمان وتسهيل وأما زائد بغير تكرير أصل. وهذا لا يكون إلا منها كتاء احتذى وقد تكون هي أصولاً كتاء مات، همزة أكل وميم مكان.

---

(١) القَذَعمِل: القصير الضخم من الإبل.

(٢) القِرْطَعْب: الشيء الذي لا قيمة له.

٩٢٦ ـ بِضِمْنِ فِعْلٍ قابِلِ الأُصُولِ في وَزْنٍ وزائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي

٩٢٧ ـ وضاعِفِ اللاّمَ إذا أصْلٌ بَقِي كَراءِ جَعْفَرٍ وقافِ فُسْتُقِ

إذا أريد وَزْنُ الكلمةِ قوبلت أصولُها بالفاء والعينِ واللاَّم، فيقابلِ أولُها بالفاء، وثانيها بالعين، وثالثها باللام، فإن بقي بعد هذه الثلاثة أصلٌ عُبِّر عنه باللاَّم. فإن قيل: ما وزن ضَرَبَ؟ فقل: فَعَل، وما وزن زَيْد؟ فقل: فَعْل، وما وزن جَعْفَر؟ فقل: فَعْلَل، وما وزن فُسْتُق؟ فقل: فُعْلُل، وتُكَرِّرُ اللاَّم على حسب الأصول. وإن كان في الكلمة زائد عُبِّر عنه بلفظِهِ، فإذا قيل ما وزن ضارِب؟ فقل: فاعِل، وما وزن جَوْهر؟ فقل: فَوْعَل، وما وزن مُسْتَخْرِج؟ فقل: مُسْتَفْعِلٌ. هذا إذا لم يكن الزائدُ ضعفَ أصليّ؛ فإن كان ضِعْفَه عُبِّر عنه بما عبِّرَ به عن ذلك الأصليّ وهو المراد بقوله:

٩٢٨ ـ وإن يَكُ الزائدُ ضِعْفَ أصْلِي فاجْعَلْ لَهُ في الوَزْنِ ما للأصْلِ

فتقول في وزن اغْدَوْدَن: افْعَوْعَلَ، فتعبِّر عن الدال الثانية بالعين كما عبرت بها عن الدال الأولى؛ لأن الثانية ضعفُها، وتقول في وزن قَتَّل: فَعَّل، ووزن كرَّم فعَّل، فتعبر عن الثاني بما عبرت به عن الأول، ولا يجوز أن تعبر عن هذا الزائد بلفظه؛ فلا تقول في وزن اغْدَوْدَن افعودَل، ولا في وزن قَتَّل فَعْتَل، ولا في وزن كرَّم فَعْرَل.

قوله: (**بضمن فعل**) أي بما تضمنه من الحروف الثلاثة ولم يقل بفعل لأن المقصود مادته دون هيئته لأن الميزان لا يلزم هيئة بخصوصها من الحركة، والسكون، وترتيب الحروف بل يتبع ما يستحقه الموزون قبل تغييره. فيقال في: رد وقال وزنهما فعل بفتحتين وفي مرد، ومقال مفعول وإذا وقع في الموزون قلب، أو حذف فعل مثله في الميزان فتقول في آدر وآصع بمد الهمزة، وضم ما بعدها جمع دار وصاع وزنه أعفل لأن أصله أدور وأصوع قلبت الواو همزة لثقل ضمها، ثم قدمت الهمزة على الفاء وقلبت ألفاً، وتقول في: ناء بالمد وزنه فلع لأنه من النأي أي البعد فأصله نأي، قدمت لامه وهي الياء على الهمزة، ثم قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وفي قاض وزنه فاع وفي: عدة علة نعم إذا أريد بيان الأصل قبل أصله كذا، ثم أُعلّ بالقلب أو غيره وإنما اختاروا للوزن مادة [ف ع ل] لأنها تعم أفعال الجوارح والقلوب بخلاف غيرها.

قوله: (**اغدَوْدَنَ**) بغين معجمة فدالين مهملتين بينهما واو. يقال: اغدودن الشعر إذا طال، والنبت إذا اخضر حتى يضرب للسواد.

قوله: (**ولا يجوز أن يعبر الخ**) أي خلافاً لمن قال بذلك، والحاصل أن الزائد مطلقاً يعبر عنه بلفظه إلا شيئين: المكرر، وقد علمته، والمبدل من تاء الافتعال فيعبر عنه بأصله وهو التاء فوزن اصطبر افتعل، ولا ينطق بالطاء لزوال مقتضيها.

قوله: (سِمِسِمَ) بكسر المهملتين للحب المعروف وبفتحهما للثعلب واسم وضع، والحكم فيهما واحد كما في الفارضي.

٩٢٩ ـ واحكُمْ بتأصِيلِ حُروفِ سِمْسِمِ ونَحْوِهِ والخُلْفُ فِي كَلْمَلِمِ

المُراد بسمسم الرباعيُّ الذي تكرَّرتْ فاؤه وعينه، ولم يكن أحَدُ المكررين صالحاً للسقوط، فهذا النوع يحكم على حروفه كلها بأنها أصول، فإذا صَلَحَ أحدُ المكررين للسقوط ففي الحكم عليه بالزيادة خلاف، نحو: لَمْلِمْ أمر من لَمْلَمَ وَكَفْكِفْ أمر من كَفْكَفَ فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط، بدليل صحة لَمَّ وكَفَّ فاختلف الناسُ في ذلك فقيل: هما مادتان، وليس كفكف من كف ولا لملم من لَمَّ فلا تكون اللام والكاف زائدتين؛ وقيل: اللام زائدة وكذا الكاف وقيل: هما بَدَلان من حرف مضاعف، والأصلُ لَمَّم وكَفَّف ثم أبْدِل من أحد المضاعفين: لامٌ في لملم، وكاف في كفكف.

٩٣٠ ـ فألِفٌ أكْثَرَ مِنْ أصْلَيْنِ صاحَبَ زائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ

إذا صحبَتِ الألفُ ثلاثَةَ أحرُفٍ أصولٍ حُكِمَ بزيادتها، نحو ضارِبٍ وعَضْبى فإن صحبت

قوله: (كلملِم) بكسر اللام الثانية لأنه أمر من لملم الشيء ضم بعضه إلى بعض، وحرك بالكسر للروي. ولا يصح كونه ماضياً لأنه واجب البناء على الفتح.

قوله: (يحكم على حروفه كلها الخ) أي لأن أصالة أحد المكررين واجبة تكميلاً للأصول الثلاثة وليس أحدهما أولى من الآخر وظاهر الشرح كالمتن عدم الخلاف في هذا النوع، ليس كذلك بل أشار بعضهم إليه، سيوطي.

قوله: (فإن صلح الخ) بأن فهم المعنى بعد سقوطه.

قوله: (فلا تكون الكاف واللام زائدتين) أي فوزنه فَعْلَلَ بلامين، وهذا مذهب البصريين إلا الزجاج.

قوله: (وقيل اللام زائدة) أي الثانية* لصلوحها للسقوط وهو مذهب الزجاج فوزنه فعفل بتكرير الفاء بناء على الصحيح من أن الزائد المكرر يقابل بمثل الأصلي إما على أنه يلفظ بالزائد في الميزان مطلقاً فوزن كَفْكَفَ فَعْكَلَ بكاف فلام ووزن لَمْلَمَ فَعْلَلَ بلامين.

قوله: (وقيل هما بدلان الخ) هذا مذهب الكوفيين، واختاره ابن المصنف وحاصله أن الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين فالأصل لمم، وكفف بشد الميم والفاء الأولين فاستثقل ثلاثة أمثال فأبدل من وسطها حرف يماثل الفاء فوزنه على هذا: فعل بشد العين.

قوله: (فألف الخ) شروع في بيان ما تطرد زيادته من الحروف العشرة بعد أن بين ما يعرف به الزائد من الأصلي، وما يتبعه من بيان كيفية الوزن. وألف مبتدأ وجملة صاحب صفته، وأكثر مفعول صاحب، وزائد خبر، والمين الكذب ومراده هنا الألف اللينة وسيذكر الهمزة.

قوله: (حكم بزيادتها) أي وإن لم تسقط أصلاً بأن كانت في اسم جامد لأن أكثر ما

أصلين فقط فليست زائدة، بل هي إما أصل: كإلى وإما بدل من أصل: كقال وبَاع.

٩٣١ ـ والْيا كَذا والوَاوُ إنْ لَمْ يَقَعَا كَما هُمَا فِي يُؤيُؤٍ وَوَعْوَعَا

أي: كذلك إذا صحبت الياء أو الواو ثلاثة أحرُف أصول، فإنه يحكم بزيادتهما، إلا في الثنائيّ المكرر. فالأول: كصَيْرَفٍ ويَعْمَل، وجَوْهَر، وعَجُوز، والثاني: كيُؤيُؤ. لطائر ذي

وقعت فيه الألف كذلك دلَّ الاشتقاق على زيادتها فيه فحمل عليه ما سواه. وما ذكر إنما هو في الأفعال، والأسماء العربية المتمكنة جامدة كانت أو مشتقة. أما في المبنيات والحروف فلا يحكم بزيادتها مع أكثر من أصلين كحتى ومهما ولا بإبدالها من غيرها مع الأقل كإلى ومتى بل تكون أصلية غير منقلبة، وكذلك في الأسماء الأعجمية كإبراهيم لأن ذلك إنما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود فيما ذكر.

قوله: **(وغضبان)** في نسخ بنون بعد الألف من الغضب وفي أخرى بلا نون فيحتمل عليها أنه بالغَيْن المعجمة مع القصر مؤنث غضبان، أو بالمهملة مع المد وهي المشقوقة الأذن من ناقة أو شاة والضاد معجمة في الكل، وناقة رسول الله ﷺ تسمى العضباء وليست مشقوقة الأذن والكل صحيح.

قوله: **(إما أصل)** أي في الحرف وشبهه.

قوله: **(أو بدل عن أصل)** أي ياء أو واو في فعل كما مثله أو اسم متمكن كرحى وعصا. واعلم أن الألف لا تزاد إلا في غير الأول لتعذُّر الابتداء بها ساكنة.

قوله: **(والياء كذا والواو الخ)** أي يحكم بزيادتهما مع أكثر من أصلين لكن الواو لا تزاد أولاً عند الجمهور مطلقاً لثقلها، والياء تزاد بشرط أن يكون بعدها ثلاثة أصول كيلمع، أو أربعة في خصوص المضارع كيدحرج، أما في غيره كَيسْتَعُور بفتح الياء، وسكون السين المهملة، وفتح الفوقية، وضم المهملة آخره راء اسم مكان بالحجاز وشجر يستاك به فهي أصلية فوزنه فَعْلُلول لأن الاشتقاق لا يدل على الزيادة في مثله كما إذا صحبتا أصلين فقط كبيت وسوط.

قوله: **(كما هما الخ)** الجملة حال من فاعل يَقَعَا، وما كافة للكاف عن العمل، أو نعت لمحذوف، وما مصدرية أي: وقوعاً كوقوعهما في يُؤيُؤ بضم الياءين، وسكون الهمزة الأولى. وهو طائر من الجوارح كالباشق وجمعه يآيِىء كمساجد، ووعوع أي صوت عطف عليه من عطف الفعل على الاسم فلذا لم يخفض أو هو فعل قصد لفظه فمنع الصرف للعلمية على لفظه، ووزن الفعل، والوَعْوَع اسم لابن آوى فإن أريد هنا كان مفعولاً معه لا عطفاً على يؤيؤ إلا كان يجب جره بالكسرة لأنه غير علم، وإنما نص على استثناء هذا مع أنه علم مما مر في سِمْسِم أن كل ثنائي مكرر لا يحكم بزيادته دفعا لتوهم تخصيص ذلك بغير الياء والواو عملاً بإطلاقه هنا.

قوله: **(كصيرف)** هوالمحتال المتصرف فى الأمور.

مخلبٍ ـ وَوَعْوَعة . مصدر وَعْوَع إذا صوَّتَ. فالياء والواو في الأول زائدتان وفي الثاني أصليتان.

٩٣٢ ـ وهكَذا همْزٌ ومِيمٌ سَبَقا ثلاثَةً تأصِيلُها تحَقَّقا

أي: كذلك يحكم على الهمزة والميم بالزيادة إذا تقدَّمَتا على ثلاثة أحرف أصول، كأحْمَد ومُكْرِم، فإنِ سَبَقَا أصلين حكم بأصالتهما كإبل ومَهْد.

٩٣٣ ـ كذاك همْزٌ آخِرٌ بعْدَ ألِفْ أكْثَرَ مِنْ حرفَيْنِ لفظُها رُدِفْ

أي: كذلك يحكم على الهمزة بالزيادة إذا وقعت آخراً بعد ألف تقدَّمها أكثرُ من حرفيْن،

قوله: **(ويَعْمُل)** هو البعير القوي على العمل.

قوله: **(إذا تقدمتا على ثلاثة)** خرج ما إذا توسطتا، أو تأخرتا فلا يحكم بزيادتهما إلا بدليل كسقوطهما في بعض اللغات أو التصاريف كهمزة شمأل واحبنطأ في شمل بفتح الميم وسكونها، وفي حبط بطنه حبطاً كفرح فرحاً إذا انتفخ من أكل الزرق وهو الحندقوق. وكميم دلامص في قولهما: درع دلامص ودلاص أي براق، وميم زرقهم لشديد لون الزرقة، وكذا كل ثلاثي زيد في آخره ميم للتكثير كسْتُهَم لكبير الستة أي العجوز ودَلْقَم للعجوز، والناقة المسنة من الاندلاق وهو الخروج.

قوله: **(أصول)** خرج به، نحو أمان ومعزى.

قوله: **(فإن سبقتا أصلين حكم بأصالتهما)** وكذا إن سبقتا أكثر من ثلاثة كإصطبل ومرزجوش لنبت طيب الرائحة يقال فيه مرزنجوش لأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثل ذلك وقياس إبراهيم وإسماعيل أصالة همزتهما وإن كانا عجميين اهـ مرادي.

قوله: **(ومَهْد)** بفتح فسكون يطلق على مهد الصبي، وجمعه مهاد كسهم وسهام وعلى الفرش، وجمعه مُهُود كفلس وفُلُوس اهـ مصباح.

قوله: **(آخر)** نعت لهمز وبعد نعت ثان له، وأكثر مفعول لردف الواقع خبراً عن لفظها وجملة المبتدأ، والخبر نعت لألف ولو قال: أكثر من أصلين لكان أجود لأن الشرط أن يكون قبلها ثلاثة أصول فلو كان أحدها زائداً حكم بأصالة الهمزة كحواء للذي يعاني الحيات لأنه من الحواية، فتضعيف الواو زائد والهمزة أصلية بدليل صرفه على: أحواء من الحوة وهي السواد، فهمزته زائدة لمنع صرفه، والتضعيف أصلي وهي مؤنث أحوى وخرج بذلك الهمزة الواقعة حشواً كشمأل والواقعة آخراً لا بعد ألف كاحبنطأ. فلا يحكم بزيادتها إلا بدليل مما مر.

قوله: **(أكثر من حرفين)** الأولى أصلين كما مر في الهمزة ليخرج نحو: مهوان فإن نونه أصلية لأنه من الهوان مع أن قبلها أكثر من حرفين لأن بعضها زائد وهو الميم.

نحو: حَمْرَاء، وعَاشُورَاء، وقَاصِعَاء[١]، فإن تقدم الألف حرفانِ فالهمزة غير زائدة نحو: كساء، ورداء، فالهمزة في الأول بدلٌ من واو، وفي الثاني بدلٌ من ياء، وكذلك إذا تقدم على الألف حرف واحد، كماء، وداء..

٩٣٤ ـ والنُّونُ في الآخرِ كالهَمْزِ، وفي نحوِ غَضَنْفَرٍ أصالةً كُفِي

النُّون إذا وقعت آخراً بعد ألف تقدَّمها أكثر من حرفين. حكم عليها بالزيادة، كما حكم على الهمزة حين وقعت كذلك، وذلك نحو: زَعْفَرَان وسَكْرَان، فإن لم يسبقها ثلاثة فهي أصْليَّة نحو: مَكان وزَمان. ويحكم أيضاً على النون بالزيادة إذا وقعت بعد حرفين وبعدها حرفان: كغَضَنْفَر.

٩٣٥ ـ والتَّاءُ في التَّأنيثِ والمُضَارَعةْ ونَحْوِ الاستِفْعَالِ والمُطَاوَعَةْ

تُزادُ التاء إذا كانت للتأنيث، كقائمة، وللمضارعة، نحو: أنْتَ تَفْعَلُ، أو مع السين في

قوله: **(حكم عليها بالزيادة)** أي إلا إذا كان قبلها حرف مشدد أو ليِّن كحسان وعقيان. فتحتمل الزيادة والأصالة على حد سواء كالهمزة في حواء فلا يلغى أحدهما إلا بدليل. كما في التسهيل والكافية كدلالة منع صرف حسان وحواء على زيادة آخره فيكون التضعيف أصليها.

قوله: **(بعد حرفين الخ)** أي بشرط توسطها وكونها بين أربعة بالسوية، وكذا سكونها وعدم إدغامها كما هي في غضنفر واحبنطأ فخرجت الواقعة أولاً كهشل للذئب، وثانياً كقنطار. والمتحركة كغرنيق وخرنوب فإنها في ذلك أصلية إلا بدليل، وأما المدغمة في نحو: عجنس بشد النون للجمل الضخم فالزائد فيه هو التضعيف لا النون الأولى وقال أبو حيان كل منهما زائد فوزنه فَعْلَ وبقي من مواضع زيادة النون أول المضارع والمطاوع كانكسر وباب الافْعِنْلال كالاخْرِنْجِام، وترك ذلك لوضوحه من الاشتقاق فهو الدليل الأعظم.

قوله: **(والتاء في التأنيث)** أي في مفرد كما مثله أو جمع كمسلمات.

قوله: **(والمضارعة)** قال ابن هشام لم يعد من حروف المضارعة إلا التاء مع أنه لا فرق بينهما وبين غيرها.

قوله: **(ونحو الاستفعال)** خصه بالذكر دون الافتعال مثلاً للإشارة إلى ما تزاد في السين فلا يرد عليه إهمالها إذ لا تطَّرد زيادتها في غيرها هذا بل تحفظ فقط كسين قدموس لإلحاقه بعصفور لأنه من التقدم. وهو ما تقدم من أنف الجبل والسيد المتقدم في قومه تصريح. وأدخل بنحو باب التفعل والتفاعل والافتعال كالتجمل والتقاتل والاقتدار وفروعها، وكذا باب التفعيل والتفْعال كالتقديس والتِرداد دون فروعهما كقدس ورد، فإنها بلا تاء.

---

(١) القاصعاء: جحر اليربوع، واليربوع من الحيوانات الزاحفة.

الاستفعال وفروعه، نحو: اسْتِخْراج ومُسْتَخْرج واسْتَخْرج، أو مُطَاوَعَةِ فعَّل نحو: علَّمْتُه فتَعَلَّمَ، أو فَعْلَلَ كَتَدَحْرَجَ.

٩٣٦ ـ والهاءُ وقفاً كلِمَهْ ولَمْ تَرهْ والـلامُ فـي الإشارَةِ المشْتَهرهْ

تزادُ الهاءُ في الوقف، نحو: لِمَهْ ولم تَرَهْ، وقد سَبَقَ في باب الوقف بيان ما تزاد فيه، وهو ما الاستفهامية المجرورة، والفعلُ المحذوفُ اللام للوقف، نحو: رَهْ أو المجزومُ نحو:

قوله: **(كقائمة)** أي لا كقامت لأن تاء الفعل كلمة مستقلة فلا تعد هنا لأن القصد بيان أجزاء الكلمة كتاء قائمة ولهذا يحلُّها الإعراب بخلاف قامت.

قوله: **(والهاء وقفاً الخ)** ليس من ذلك نحو طلحة ومسلمة بل الهاء فيه بدل التاء لا مزيدة استقلالاً.

قوله: **(كلمه)** ألغز فيه بعضهم قوله:

يا قَارِئاً ألفيةَ ابن مالكِ وسالِكاً في أحسن المَسَالِكِ
في أيِّ بَيْتٍ جاءَ في كلامهِ لفظٌ بديعُ الشكل في نِظامِه
حروفُه أربعةٌ تُضَمُّ وإنْ تَشَأْ فَقلْ ثَلاثٌ واسْمُ
وهو إذا نَظَرْتَ فِيهِ أَجْمَعْ مركَّبٌ مِنْ كَلِمَاتٍ أَرْبَعْ
وصَارَ بالتركيب بعد كلمهْ وقد ذكرتُ لَفْظَهُ لِتَفْهَمَهْ

قوله: **(واللام)** إما فاعل بمحذوف على حذف مضاف كماأشار له الشارح بقوله: وأطرد زيادة اللام أو نائب فاعل بمحذوف أي وتزاد اللام في الإشارة كما قدره الشارح في: والتاء في التأنيث، والهاء وقفاً أو هي مبتدأ وفي الإشارة صفته والخبر محذوف أي واللام الكائنة في الإشارة من أحرف الزيادة، وعلى هذه الأوجه فالمشتهرة إما صفة اللام احترازاً من الشاذة في نحو: عبدل وزيدل كما نقله السيوطي عن ابن هشام، أو صفة لازمة للإشارة وهو أولى لأن تلك اللام خرجت بالإشارة فإن جعل في الإشارة خبراً عن اللام امتنع جعل المشتهرة صفة للام لامتناع الإخبار قبل النعت، وجعل الإسقاطي المشتهرة مبتدأ حذف موصوفه وفي الإشارة خبره، والجملة خبر اللام أي واللام زيادتها المشتهرة كائنة في الإشارة فيفيد أنها تزاد في غير الإشارة لكن غير مشهورة.

قوله: **(نحو لمه)** فيه أن هاء السكت كلمة برأسها جيء بها لمعنًى، وهو بيان حركة وألف في نحو: لمه ويا زيداه وللإمكان في نحو: قه وعه فهي كباء الجر مما ليس جزءاً، وكذا يقال في اللام والوجه أن ما كان من حروف المعاني لا يعد في حروف الزيادة إلا إذا نزل منزلة الجزء بأن حله الإعراب كتاء التأنيث، أو تخطّاه العامل كحروف المضارعة.

قوله: **(للوقف)** المراد به البناء في فعل الأمر.

لم تَرَهْ وكلُّ مبنيٍّ على حركة نحو: كَيْفَهْ إلا ما قطع عن الإضافة كقَبْلُ وبَعْدُ واسم لا التي لنفي الجنس نحو: لا رَجُلَ والمنادى نحو: يا زَيْدُ والفعل الماضي نحو: ضَرَبَ واطَّرد أيضاً زيادةُ اللام في أسماءِ الإشارة، نحو: ذلك، وتلك وهنالك.

٩٣٧ ـ وامْنَعْ زيادَةً بِلا قَيْدٍ ثَبَتْ   إنْ لَمْ تُبَيَّنْ حُجَّةٌ كَحَظِلَتْ

إذا وقعَ شيءٌ من حروف الزيادة العشرة التي يجمعها قولك: سألتمونيها خالياً عما قيدت به زيادته فاحكم بأصالته، إلا إنْ قام على زيادته حجة بينة: كسقوط همزة: شمأل في قولهم: شملت الرِّيحُ شمولاً إذا هبت شمالاً وكسقوط نون حنظل في قولهم: حظلتِ الإبلُ إذا آذاها أكل الحنظل وكسقوط تاء ملكوت في الملك.

فصل في زيادة همزة الوصل

٩٣٨ ـ لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لا يَثْبُتُ   إلاَّ إذَا ابْتُدِي بِهِ كَاسْتَثْبِتُوا

قوله: **(إن لم تُبين)** إما بفتح التاء أصله تتبين حذف إحدى التاءين فحجة فاعل، أو بضمها مضارع مجهول وحجة نائب.

قوله: **(كحظلت)** بالظاء المشالة من باب فرح.

قوله: **(سألتمونيها)** وكذا: هم يتساءلون وقد جمع المصنف في بيت أربع مرات فقال:

٤٤٧ ـ هناءٌ وتسليمٌ تلا أُنْسَ يومِهِ   نهايةِ مسؤول أمانٌ وتسهيلُ

قوله: **(في قولهم شملت الريح)** أي تحولت شمالاً وبابه دخل كما في المختار، واعترض بأن يحتمل أن أصله شمألت نقلت حركة الهمزة إلى الميم الساكنة قبلها، ثم حذفت فالأولى الاستدلال بسقوطها في بعض لغاتها الإحدى عشرة. وهي شمأل ككوكب بتخفيف اللام ويشدِّها، وشأمل بتقديم الهمزة على الميم، وكقذال وكتاب وجبل وفلس، وصقيل وطويل ورسول وجوهر، والله أعلم.

فصل في زيادة همزة الوصل

هو من تتمة الكلام على زيادة الهمزة وإنما أفردها لاختصاصها بالأحكام الآتية.

قوله: **(إلا إذا ابتدي)** أصله بهمزة مفتوحة أبدلت ياء لكسر ما قبلها، وذلك قياسي كمية في مائة ثم سكنت تخفيفاً للحركة البنائية كقراءة ﴿بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾[1] بسكون الياء.

قوله: **(كاستَثْبِتوا)** بفتح التاء وكسر الموحدة أمر للجماعة، أو بفتحها ماض معلوم، أو

---

(١) [البقرة: ٢٧٨]. وتمامها: ﴿اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين﴾.

لا يُبتدأ بساكن، كما لا يوقف على متحرك، فإذا كان أول الكلمة ساكناً وجب الإتيانُ بهمزة متحركة، تَوَصُّلاً للنطق بالساكن، وتسمى هذه همزة وصلٍ، وشأنها أنها تثبت في الابتداء وتسقط في الدَّرْج، نحو: اسْتَثْبِتُوا، أمر للجماعة بالاستثبات.

٩٣٩ ـ وَهُوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى   أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ، نَحْوَ انْجَلَى

٩٤٠ ـ وَالأَمْرِ والْمَصْدَرِ مِنْهُ، وَكَذَا   أَمْرُ الثُّلاثي كَاخْشَ وَامْضِ وَانْفُذَا

بضم التاء وكسر الموحدة ماض مجهول.

قوله: (وتسمى همزة وصل) أي مجاز العلاقة الضدية لأنها تسقط وصلاً فكان حقها أن تسمى همزة ابتداء وقيل لا مجاز بل سميت بذلك لوصل ما بعدها بما قبلها عند سقوطها، وقال البصريون: لوصول المتكلم بها إلى النطق بالساكن. وفيه أن اللائق حينئذٍ أن تسمى همزة الوصول، أو التوصل لا الوصل، وسماها الخليل: سلم اللسان.

قوله: (وتسقط في الدرج) وقد تثبت للضرورة كقوله:

٤٤٨ ـ إذا جاوز الاثنينِ سِرٌّ فإنَّه   يُبَثُّ وتكثِيرُ الوُشَاةِ قَمِينُ(١)

قوله: (على أكثر من أربعة) أي إما بها كانجلى أو سواها كاستخرج وخرج الماضي الثلاثي، والرباعي.

قوله: (والأمر والمصدر) بالجر عطفاً على فعل.

قوله: (فكل فعل ماض الخ) في هذه الكلية نظر فإن من الخماسي ما لا تدخله ولا مصدره كتعلم وتقاتل وتدحرج ولا يرد ذلك على عبارة المصنف كما لا يخفى.

قوله: (في أمر الثلاثي) أي الذي يسكن الثاني مضارعه لفظاً سواء كان مفتوح العين، أو مكسورها، أو مضمومها كما مثله فإن تحرك ثاني مضارعه لفظاً لم يحتج إلى الهمزة لأن الأمر هوالمضارع بعد أن يحذف منه حرف المضارعة فحيث تحرك ما هو موجود بعده أمكن الابتداء به بلا همزة وإن سكن تقديراً كقم من يقوم فأصله: أقوم كانصر نقلت ضمة الواو إلى القاف، وحذفت للساكنين وكعدّ وردّ من وعد يعد ورد يرد فأصلهما أوعد وأورد حذفت واوهما حملاً على حذفها من المضارع المبدوء بالياء لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة، فاستغني عن همزة الوصل في الجميع بتحرك أولها، وهذا الشرط عام في أمر غير الرباعي مطلقاً ليخرج نحو: تعلم وتدحرج فلا تدخله الهمزة لتحرُّك ثاني مضارعه، وأما الرباعي فسكت عنه لأن ثاني مضارعه لا يكون إلا متحركاً فيستغنى عن الهمزة، كدحرج وقاتل، وأما يكرم فأصله يؤكرم كيُدحرج فيقال في أمره: أكرم بهمزة قطع مفتوحة لأنها هي التي بعد حرف المضارعة، وإنما

---

(١) البيت من الطويل، وهو لقيس بن الخطيم في ديوانه ص ١٦٢؛ ولسان العرب مادة (نثث)، (قمن)، (ثني).

لما كان الفعلُ أصلاً في التصريف اختصَّ بكثرة مجيء أوله ساكناً، فاحتاج إلى همزة الوصل، فكل فعلٍ ماضٍ احتوى على أكثر من أربعة أحرف يجب الإتيانُ في أوَّله بهمزة الوصل، نحو: اسْتَخْرَجَ، وانْطَلَقَ، وكذلك الأمر منه نحو: اسْتَخْرِجْ وانْطَلِقْ، والمصدر نحو: اسْتِخْرَاج وَانْطِلاق، وكذلك تجب الهمزة في أمر الثلاثي، نحو: اخْشَ وَامْضِ وَانْفُذْ، من خَشِيَ وَمَضَى وَنَفَذَ.

٩٤١ ـ وَفِي اسْمٍ اسْتٍ ابْنٍ ابْنُمٍ سُمِعْ وَاثْنَيْنِ وَامْرِىءٍ وَتَأْنِيثٍ تُبِعْ

٩٤٢ ـ وَايْمُنُ، هَمْزُ أَلْ كَذَا، وَيُبْدَلُ مَدًّا فِي الاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

لم تحفظ همزةُ الوصل في الأسماء التي ليست مصادر لفعل زائد على أربعة، إلا في

حذفت من المضارع لثقلها مع همزة المضارعة في أؤكرم، وحمل الباقي عليه كما يأتي، ولم تحذف من الأمر لزوال مقتضيه مع تعاصيها بالحركة بخلاف، وأوعد فتدبر، ويستثنى من أمر الثلاثي خذ وكل ومر فإنها يسكن ثاني مضارعها لفظاً كيأخذ ويأكل ويأمر، مع أن الأكثر فيها الاستغناء عنها. وفي شرح العزية أن الحذف من: كل وخذ واجب ومن مر جائز لأنهما أكثر منه.

قوله: **(قاعدة)** إذا كان أول المضارع مفتوحاً كيكتب وينطلق ويستخرج فهمزة أمره وصل، أو مضموماً كيكرم ويعطي فقطع، ولا يضم إلا الرباعي لا غير مجرداً كان أو مزيداً كيدحرج ويكرم، ولا تحذف همزة القطع إلا ضرورة.

قوله: **(وفي اسم)** متعلق بسمع ونائب فاعله يعود على همز الوصل.

قوله: **(وتأنيث)** بالجر عطفاً على اسم، وجملة تبع بالبناء للفاعل صفته أي وسمع الهمز في تأنيث أي مؤنث تابع لمذكره أو هو مبتدأ خبره تبع أي تبع مذكره في ذلك.

قوله: **(وأيمن)** عطف على اسم فهو مخفوض لكن رفعه على الحكاية للزومه الابتداء فلا يجر ولا ينصب وهو بوصل الهمزة على القياس، وقطعها لحن، ومخلٌّ بالوزن.

قوله: **(همز أل)** مبتدأ خبره كذا أي للوصل سماعاً لا قياساً، ومثلها أم في لغة حمير.

تنبيه: علم من كلامه أن همزة الوصل لا تدخل المضارع أصلاً ولا الحرف سوى أل ولا ماضي الثلاثي والرباعي، ولا اسماً غير مصدر الخماسي والسداسي، والأسماء العشرة المذكورة، وأل الموصولة كما سيأتي فجملة الأسماء اثنا عشر لا غير. وأما أيم وأم الآتيان فلغتان في أيمن ولذا تركهما المصنف وإنما ذكر ابنم في أنه لغة في ابن لأنه بزيادة الميم تغير معناه بإفادته المبالغة، وحكمه باتباع ما قبل الميم لها في حركات الإعراب، ولا كذلك أيم.

قوله: **(ويبدل)** أي همز أل ومثله همزة أيمن لما سيأتي.

قوله: **(لم تحفظ الخ)** يعني أن افتتاح هذه الأسماء بالهمزة طريقه السماع بخلاف

عشرة أسماء: اسْم واسْتٍ، وابْنٍ، وابْنُم، واثنين، وامرىءٍ، وامرأة، وابنةٍ، واثنتين، وايمُنُ في القسم. ولم تَحفظ في الحروف إلا فَي أل ولما كانت الهمزة مع أل مفتوحة، وكانت همزة

المصادر المذكورة لأنه لما كان الفعل أصلاً في التصريف استأثر بأمور منها سكون أوائل بعضه فيحتاج للهمزة فحمل مصدره عليه بخلاف غير المصدر من الأسماء فحقه حركة أوله لكن شذت هذه الأسماء العشرة عن القياس لتكون الهمزة عوضاً عما حذف منها من حرف أو حركة.

قوله: **(اسم)** أصله عند البصريين سمو بكسر السين، أو ضمها من السمو. وهو العلو حذفت لامه تخفيفاً وسكن أوله وعوض عنها همزة الوصل، وقيل أصله وسم بفتح الواو من السمة وهي العلامة حذفت الواو وعوض عنها الهمزة.

قوله: **(واست)** أصله سته كفرس يقال: سته سَتْهَاً كتعب تعباً إذا كبرت عجيزته، ثم سموا العجيزة بالمصدر ونقصوه بعد التسمية فحذفوا العين تارة، وقالوا: سهَ، واللام أخرى، وقالو: سَت بفتح سينهما، والإعراب على الهاء والتاء، ثم سكنوا سين الثاني، واجتلبوا همزة الوصل كأنها عوض عن اللام فقالوا: است كما في اسم، والدليل على أن أصله ستة بفتح السين فتحها في: سه، وست لغتان فيه وعلى تحرك عينه بعد ثبوت فتح فائه جمعه على أستاه لأن فعالاً لا ينقاس في فعل بفتح فسكون، وعلى أنها فتحة فسكون، وعلى أنها فتحة خفتها وعلى أن لامه هاء رجوعها في الجمع والتصغير كأستاه وستيهة.

قوله: **(وابن)** أصله بنو بفتح الفاء لجمعه سلامة على بنين، وبفتح العين لجمعه على أبناء كما ذكر في است قيل: ولامع واو لقولهم: بنوة، ويرده أن لام الفتى ياء لجمعه على فتيان مع قولهم فتوة فقلبت فيها الياء واواً لمناسبة الضم والواو قبلها إذ أصلها فتوبة فكذا يقال في بنوة، وقيل لأنه عوض عنها التاء في بنت وإبدال التاء من الواو أكثر من الياء، وقيل: لامه لأنه من قولهم: بنى بامرأته يبني بها إذا دخل عليها.

قوله: **(وابنم)** هو ابن بزيادة الميم للمبالغة، كزُرْقُم.

قوله: **(واثنين)** أصله ثنيين بفتحتين لقولهم في النسب إليه: ثنوي كذلك، ولامه ياء لأنه من: ثنيت فسكن أوله بعد حذف لامه، وعوضت الهمزة.

قوله: **(وامرىء)** هواسم تام لم يحذف منه شيء لأن أصله مرء كفلس لكنه يجوز تخفيف لامه بنقل حركتها للراء، ثم حذفها مع أل فيقال المر فجعلت همزة الوصل عوضاً عن الهمزة التي تحذف في بعض الأحيان، وأما امرأة وابنة واثنتان فكمذكراتها.

قوله: **(وأيمن في القسم)** خرج به نحو: برَّ القوم في أيمنهم فإنه جمع يمين، وهمزته قطع اتفاقاً، وأما الأول فهو عند البصريين اسم مفرد من اليمين، وهو البركة. وهمزته وصل خلافاً للكوفيين فيهما، والهمزة عوض عن نونه المحذوفة في بعض لغاته كأيم، ثم ثبتت مع

الاستفهام مفتوحة ـ لم يَجُزْ حذفُ همزةِ الاستفهام، لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، بل وَجَبَ إبدالُ همزةِ الوصل ألفاً، نحو: الاميرُ قائم؟ أو تسهيلُها، ومنه قوله:

[٣٥٨] أألْحَقُّ ـ إنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ أَوِ انْبَتَّ حَبْلٌ ـ إنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ[١]

النون لأنه بصدد الحذف كما في امرىء وفيه لغات أيمن بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم وفتحها، وأيم وأم بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم فيهما وم، ومن بتثليث الميم فيهما. ويجب إضافة الكل للفظ الجلالة وكونها مبتدأ محذوف الخبر أي: أيمن الله قسمي قيل: أو خبر المحذوف أي قسمي أيمن الله كما في المغني.

قوله: **(إلا في أل)** أي معرفة كانت، أو زائدة ومثلها أم في لغة حمير. وكذا الموصولة لكنها اسم على الراجح فتُعَدُّ مع الأسماء العشرة، والمصدر تبلغ اثني عشر.

قوله: **(مفتوحة)** اعلم أنه يجب فتحها في أل، ويترجح على الكسر في أيمن وأيم، ويترجح كسرها على غيره في لفظ اسم، ويجب كسرها في باقي الأسماء الاثني عشر، وأما في الفعل فتضم وجوباً إن ضم ثالثه ضماً أصلياً ظاهراً كأسكن وكأنطلق مجهولاً أو مقدراً كاغزي يا هند إذ أصله اغزوُي بضم الزاي وقال ابن المصنف الضم في هذا راجح لا واجب، وتكسر فيما عدا ذلك سواء فتح ثالث الفعل كاعلم، أو كسر كاضرب، ولو بحسب الأصل كامشوا فإن أصله امشيوا بالكسر قال ابن الجزري:

وابدأ بهمز الوَصْل من فعلٍ بضَمّْ إن كان ثالثاً مِنَ الفِعْلِ يُضَمّْ
واكسره حَالَ الفتح والكسرِ وفي الأسماءِ غير اللام كسرها قفي

قوله: **(لم يجز حذف همزة الاستفهام)** أي ولا همزة الوصل لما ذكره أيضاً، ولا يجوز تحقيقهما لأنها لا تثبت درجاً فوجب الإبدال، ومثل ذلك يجري في أيمن لأن العلة واحدة.

قوله: **(ومنه)** أي من التسهيل. ولا يجوز في البيت المد لئلا ينكسر.

قوله: **(ألحق الخ)** بالرفع مبتدأ خبره: أن قلبك طائر، وعكسه على أن ألحق ظرف مجازي أي أفي الحق طيران قلبك، وأن شرطية، ودار فاعل بمحذوف. هو فعل الشرط يفسره تباعدت، والجواب محذوف لدلالة الخبر عليه، والرباب كسحاب اسم امرأة وأنبت بسكون النون، وفتح الموحدة وشد المثناة فوق انقطع والله أعلم.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص١٣٣؛ والكتاب ٣/١٣٦.
والشاهد فيه قوله: «أألحق» حيث نطق الشاعر بهمزة «أل» في هذه الكلمة بين الألف والهمزة مع القصر. وهذا هو التسهيل، وهو قليل في مثل هذا، والكثير إبدال همزة «أل» التالية لهمزة الاستفهام ألفاً.

الإبدالُ

٩٤٣ ـ أَحْرُفُ الإِبْدَالِ هَدَأْتَ مُوطِيَا فَأَبْدِلِ الهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا
٩٤٤ ـ آخِراً إِثْرَ أَلِفٍ زِيدَ، وَفِي فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْناً ذَا اقْتُفِي

هذا الباب عَقَدَهُ المصنف لبيان الحروف التي تُبْدَلُ من غيرها إبدالاً شائعاً، وهي تسعة

الإبدال

هو، اصطلاحاً: جعل حرف مكان آخر مطلقاً فيشمل القلب لأن كلاً منهما في الموضع إلا أن القلب خاص بحروف العلة والهمزة والإبدال عام، ويخالفهما التعويض فإنه كما في الأشموني يكون في غير الموضع كتاء عدة وهمزة ابن ويكون عن حرف كما ذكر عن حركة كسين استطاع يستطيع بقطع الهمزة وضم أول المضارع فإن أصله عند سيبويه أطاع يطيع زيد فيه السين عوضاً عن حركة عينه لأن أصل أطاع أطوع، وعبر المصرح بأن العوض قد يكون في غير الموضع فافهم أنه قد يكون في الموضع أيضاً فيكون أعم منهما لا مبايناً ويؤيده ما مر في التصغير في قوله:

وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ

مِنْ أَنَّ ياءَ فَرَيزيق وفَرَازِيق عوض عن دال فرزدق مع أنها في محلها فتدبر، وأما الإعلال فقد تقدم.

قوله: **(آخراً إثر الخ)** قيل آخرا ظرف متعلق بمحذوف وصفة لواو وياء أي كائنين في آخر، وفيه ظرفية الشيء في نفسه، إذ هما نفس الآخر إلا أن يراد به ما قابل الأول فيكون من ظرفية الجزء في الكل، والأولى كونه اسماً غير ظرف حالاً منهما. وإن كانا نكرتين أي حال كون كل منهما آخراً. وأما إثر فظرف بمعنى عقب حال ثانية أو صفة لا بدل من آخر، ولو جعل طرفاً لأن كلاً منهما شرط مستقل.

قوله: **(عقده المصنف الخ)** أي وضمنه أربعة أحكام من التصريف: الإبدال، والقلب والنقل والحذف، ثم ذكر الإدغام بعده وتقدمت الزيادة.

قوله: **(إبدالاً شائعاً)** أي قياساً يضطر إليه في التصريف بأن يوقع عدمه في الخطأ. كقوله في مال: مول واعلم أن حروف الإبدال أربعة أقسام: ما يبدل للإدغام شيوعاً وهو جميع الحروف لا الألف اللينة، وما يبدل لغيره فإما ندور أو هو كما في الأشموني على ما يفهم من التسهيل سبعة مجموعة في أوائل قولك:

* وقد خاب ذو ظلم ضاع حلمه غيّا *

وذلك كقولهم: لحم خراذل بالذال المعجمة في خرادل بالمهملة أي مقطع، وقرأ الأعمش ﴿فَشَرِّذْ بِهِمْ﴾ [الأنفال: ٥٧] بالمعجمة بدل المهملة كما قاله ابن جني، وأما شيوعاً

أحرف، جَمَعَها المصنفُ رحمه الله تعالى في قوله: هدأت موطياً ومعنى هدأت سكنت، وموطياً اسم فاعل من أوْطَأت الرَّحْلَ إذا جعلته وَطِيئاً؛ لكنه خَفَّفَ همزَتَهُ بإبدالها ياء لانفتاحها وكسر ما قبلها. وأما غير هذه الحروف فإبدالها من غيرها شاذ، أو قليل، فلم يتعرض المصنف له، وذلك كقولهم في اضطجَع: الْطَجَعَ وفي أصَيْلاَنِ: أُصَيْلاَلٌ. فتبدل الهمزة من كل واو أو ياء،

ويضطر إليه وهو ما في المتن أولاً يضطر بأن يشيع عند قوم قاصراً على السماع وهو ما عدا القسمين قبله وذلك كالطجع الآتي في الشرح، ومنه عجعجة قضاعة وهي إبدال الجيم من الياء المشددة وقفاً كقوله: خالي عويفٌ وأبو عَلَجْ أي علي: المطعمان اللحم في العَشِجْ أي العشي، وكذا من المخففة كقوله: لا هم إن كنت قبلت حَجتجْ أي حجتي فلا يزال شاحِج يأتيكِ بِجْ أي بي والشاحج البغل وكذا عنعنة تميم: كظننت عنك قائم أي أنك وكَشْكَشْتُهم بالمعجمة في خطاب المؤنث نحو: ما الذي جاء بش وقرىء: ﴿قَدْ جعَلَ رَبُّش تَحْتَش سَرِياً﴾ [مريم: ٢٤] والكسكسة بالمهملة في لغة بكر كقولهم للمؤنثة: أبوس وأمس أي أبوك وأمك وغير ذلك.

قوله: (**جمعها المصنف إلخ**) وجمعها في التسهيل في طويت دائماً فاسقط الهاء لأن إبدالها إنما يطرد من التاء وقفاً كرحمة وهو مذكور في بابه وعدها هنا للحصر وسكت عنها استغناء بما قدمه هناك، وقد تبدل من غير التاء سماعاً كقولهم: لهنك قائم وهردت الشيء وهياك في: لأنك وأردت وإياك.

قوله: (**وطأت الرحل**) أي بسكون الحاء المهملة إذا جعلته وطيئاً بوزن فعيل أي ممهداً ليناً مستوياً.

قوله: (**الطجع إلخ**) أي بإبدال اللام من الضاد لقربها منها كراهة اجتماع حرفي إطباق عند بعضهم، ومن نون أصيلان لقرب مخرجيها في قوله:

٤٤٩ ـ وقفتُ فيها أُصيلالاً أُسائلُها ... عَيَّتْ جواباً وما بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ(١)

وأصيلان إما تصغير أصلان جمع أصيل كبعير وبعران، وهو ما بعد العصر إلى الغروب فصغر الجمع شذوذاً كما قال الجوهري، أو تصغير أصيل على غير قياس لزيادته على المكبر كما قاله ابن هشام وهو أولى لكثرة مثل هذا كمغيربان في مغرب.

قوله: (**من كل واو أو ياء**) وكذا الألف فإن حمراء أصلها كسكرى زيدت قبل ألفها ألف للمد ككتاب فأبدلت الثانية ألفاً فأحسن مما هنا قول الكافية:

من حرف لين آخر بعد ألفْ ... مزيدٍ أبدلْ همزةً كما أصِفْ

---

(١) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٠؛ ولسان العرب مادة (حشا).
والشاهد فيه مجيء «حاشا» في غير الاستثناء فعلاً متصرفاً متعدياً.

تَطَرَّفَتا، ووقَعَتا بعد ألفٍ زائدةٍ، نحو: دُعاء، وبناء. والأَصْلُ دُعَاوٌ وبِنَايٌ. فإن كانت الألف التي قبل الياء أو الواو غير زائدة، لم تبدل، نحو: آيَةٍ ورَايَة، وكذلك إن لم تتطرف الياء أو الواو كَتَبَايُنٍ وَتَعَاوُنٍ. وأشار بقوله: وفي فاعل ما أعِلَّ عيناً ذا اقتفي. إلى أن الهمزة تبدل من الياء والواو قياساً مُتَّبعاً إذا وقعت كلٌّ منهما عَيْنَ اسم فاعلٍ وأعِلَّتْ في فعله، نحو: قائل وبائع، وأصلهما قَاوِلٌ وَبَايِعٌ، ولكن أَعَلُّوا حملاً على الفعل؛ فكما قالوا قال وَبَاعَ فقلبوا العين

قوله: (تطرفت) أي حقيقة كما مثله أو حكماً بأن كان بعدها تاء تأنيث، أو علامة تثنية عارضان كبناء وبناءة بشد النون من البناء وكرداءين وكساءين، وخرج بالعارضين ما بنيت عليه الكلمة منهما فيمنع الإبدال لعدم التطرف كهداية وعداوة، وكقولهم عقلته بثنايين، وهما طرفا العقال فإنه وضع كذلك ابتداء ولم يسمع له مفرد.

قوله: (والأصل دعاو إلخ) إنما لم يسلم حرف العلة لسكون ما قبله كدلو وظبي لأن الساكن هنا غير حصين لكونه حرف علة زائداً فوجوده كالعدم فكأن الواو والياء تليا فتحة فقلبا ألفاً كباب وعصا ورحى فلما اجتمعت ساكنة مع الألف الزائدة قلبت الثانية همزة هذا ما قاله حذاق الصرفيين، وقيل: قلبا همزة من أول الأمر.

قوله: (نحو آية وراية) أصلهما عند الخليل أيية وريية كسمكة قلبت الياء الأولى ألفاً على غير قياس إذ القياس قلب الثانية كما سيأتي، وقيل أصل راية رأية بالهمز، ترك تخفيفاً.

قوله: (وكذلك إن لم تتطرف) مثله ما لو تطرفت لا بعد ألف كدلو وظبي.

قوله: (عين اسم فاعل) أي ولو مؤنثاً أو مثنى أو مجموعاً ومثله كما هو صريح التسهيل كل اسم بوزن فاعل أو فاعلة وإن لم يكن وصفاً كجائز للبستان، وجائزة للخشبة المعترضة وسط البيت وكلاهما بجيم وزاي ويجوز تخفيف الهمزة بتسهيلها بينها وبين الياء ولذا تكتب ياء لكن بلا نقط لأن إبدالها ياء محضة لحن وكذا همزة نحو: قلائد وأوائل مما سيأتي. حكي أن أبا علي الفارسي دخل على بعض المتسمِّين بالعلم فإذا عنده جزء مكتوب فيه قائل بنقط الياء فقال له أبو علي: هذا خط من قال: خطي. فالتفت إلى صاحبه، وقال: قد أضعنا خطواتنا في زيارة مثله، وخرج من ساعته ومن لطائف العلامة الأمير أنه كتب له سؤال تعنت ومن جملته لفظ صغاير بنقط الياء فقال في ضمن جوابه مبكتاً وما نقطكم الياء من الصغائر، وخرج باسم الفاعل فعل الأمر من المفاعلة فيجب فيه التصحيح كقوله تعالى: ﴿فَبَايِعْهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٢] .

قوله: (وأصلهما قاول وبايع) ظاهره كالمصنف إبدالهما همزة من أول الأمر كما قيل به، وقال حذاق الصرفيين أبدلا ألفاً ثم الألف همزة لما مر في دعاء، وكسرت الهمزة على أصل التخلص من الساكنين وقال المبرد: دخلت ألف فاعل قبل ألف قال وباع، فحركت الثانية للساكنين، ولأن أصلها الحركة والألف المتحركة همزة.

ألفاً قالوا وبائع فقلبوا عين اسم الفاعل همزةً. فإن لم تُعَلَّ العينُ في الفعل صحت في اسم الفاعل، نحو: عَوِرَ فهو عَاوِرٌ وعَينَ فهو عَايِنٌ.

٩٤٥ ـ وَالمدُّ زِيدَ ثالِثاً في الوَاحِدِ هَمْزاً يُرَى في مِثْلِ كالْقَلائِدِ

تُبْدَلُ الهمزة أيضاً مما ولي ألف الجمع الذي على مثال مَفَاعِل؛ إن كان مدة مزيدة في الواحد، نحو: قِلاَدة وقَلاَئِد، وصحيفة وصحائف، وعَجُوزة وعَجائز. فلو كان غير مدة لم تبدل، نحو قَسْوَرَة وقَسَاوِرة، وهكذا إن كان مدة غير زائدة، نحو: مَفَازة ومَفَاوِز، ومَعِيشة ومَعَايِش، إلا فيما سمع فيحفظ ولا يقاس عليه، نحو مُصِيبَة ومَصَائِب.

٩٤٦ ـ كَذَاكَ ثَاني لَيِّنَيْنِ اكْتَنَفَا مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيِّفَا

قوله: **(والمد)** أي حرفه واواً كان أو ألفاً أو ياء وجملة زيد حال من ضمير يرى الواقع خبراً عن المد، وثالثاً حال من ضمير زيد فهي حال متداخلة أو من ضمير يرى فهي مترادفة وقوله في الواحد لبيان الواقع لا للاحتراز وكاف كالقلائد زائدة.

قوله: **(إن كان مدة)** أي لاجتماع تلك المدة ساكنة مع ألف الجمع، ولا يمكن حذفها لفوات الجمع، ولا المدة لتغير بناء مفاعل لأن شرطه أن يكون بعد ألفه حرفان أولهما مكسور ليكون كمفاعل فوجب تحريك المدة فهمزت لأنها لا أصل لها في الحركة كذا قال الخليل. وإنما اشترط كون المد ثالثاً لأنه لا يلي ألف الجمع إلا حينئذٍ فخرج نحو: حائض ومفتاح وقنديل ومكوك فلا يبدل مده همزة بل واواً في حوائض، وياء فيما بعده وهمزة حوائض هي همزة حائض المنقلبة عن الياء في الحيض لأنه فاعل ما أعل عيناً.

قوله: **(غير مدة)** أي بأن تحرك كقسورة للأسد، ويقال مَسور بلا تاء يهمز لتعاصيه بالحركة.

قوله: **(غير زائدة)** أي لأن حرف المد الأصلي متحركاً في الأصل فيتعاصى بحركته الأصلية عن القلب. فأصل مفازة مَفْوَزَة كَمَفْعَلَة من الفوز، نقلت فتحة الواو إلى الفاء، ثم قلبت ألفاً حملاً على فعلها، ومثلها منارة من النور وأصل معيشة كسر الياء نقل إلى العين، وأصل مصيبة مَصْوِبَة بكسر الواو نقل إلى الصاد فقلبت هي ياء لسكونها إثر كسرة وهي اسم فاعل من أصاب يصيب، وعينها واو بدليل الصواب، والصواب فحق المد في ذلك تصحيحه في الجمع فيقال مصاوب ومناور ومعايش كما صح في مفاوز، وقد نطق بها كذلك لكن قلب همزة في مصائب ومنائر شذوذاً وكذا في معائش في رواية عن نافع.

قوله: **(اكتنفا)** أي أحاطا، والألف ضمير اللينين فاعله، ومد مفعوله، والجملة صفة لليّنين.

قوله: **(كجمع نيفاً)** جمع مصدر منون، ونيفاً بشد الياء مفعوله، وفاعله محذوف أي كجمعك نيفاً أي كاللفظ الحاصل من جمعك نيفاً، وهو نيائف فصح التمثيل به لمفاعل بهذا

أي: كذلك تُبَدلُ الهمزةُ من ثاني حرفين لينين، تَوَسَّطَ بينهما مدَّةُ مَفاعِلَ، كما لو سميت رجلاً بنَيِّفٍ ثم كسرته، فإنك تقول: نَيَائف. بإبدال الياء الواقعة بعد ألف الجمع همزة - ومثله أَوَّل وأوائل فلو توسَّطَ بينهما مدةُ مَفَاعِيلَ؛ امتنع قلبُ الثاني منهما همزة، كطواويس؛ ولهذا قيد المصنف - رحمه الله تعالى - ذلك بمدة مَفَاعِلَ.

٩٤٧ - وَافْتَحْ وَرُدَّ الهَمْزَ يَا فِيمَا أُعِلْ لاَمـاً، وَفـي مِـثْـلِ هَـرَاوَةٍ جُـعِـلْ
٩٤٨ - وَاواً، وهَـمْـزاً أَوَّلَ الـوَاوَيْـنِ رُدّ فـي بَـدْءِ غـيْـرِ شِـبْـهِ وُوفِـي الأَشُـدْ

التقدير، والنيف ما زاد على العقد الثاني من ناف ينيف إذا زاد، فياؤه أصلية، وقيل: من ناف ينوف فأصله نيوف فُعِل به كسيد.

قوله: (**كما لو سميت رجلاً إلخ**) لا حاجة للتسمية.

قوله: (**ومثله أول وأوائل**) فأصله أواول بجعل ألف الجمع بين واوي أول أبدلت الثانية همزة لما ذكر، وأصله الأصيل وواول بثلاث واوات كما أن أصل وول أبدلت الأولى همزة لما سيأتي قريباً، ووزنهم نحو: أوائل ونيائف بمفاعل إنما هو وزن عروضي أما الصرفي فوزن نيائف فياعل بزيادة الياء وأوائل فعاعل ووزن زوايا فواعل وهراوا فعاعل لما سيأتي.

قوله: (**وافتح وَرُدّ**) تنازعا في الهمز أي افتح الهمز ورده ياء إلخ، وهذا كالاستدراك على قوله:

* هـمـزاً يـرى فـي مـثـل كـالـقـلائـد *

وقوله: كذاك ثاني إلخ أي أن المد الزائد، وثاني اللينين إنما يبدلان همزة في الجمع بحالها في صحيح اللام، وإلا قلبت تلك الهمزة المبدلة ياء أو واواً على ما سيأتي فأل في الهمزة للعهد الذكري أي الهمز المبدل كما علمت فخرج به الهمز الأصلي في المفرد فإنه يسلم في الجمع كمرآة ومراء بكسر الهمزة منونة كجوار لفظاً وإعلالاً وأصل مرآة مرأية بفتح الياء من الرؤية فقلبت ألفاً وشذ مرايا كهدايا سلوكاً بالأصل مسلك العارض كما شذ عكسه في قول بعضهم: اللهم اغفر لي خطائئي بهمزتين.

قوله: (**جعل**) أي همز الجمع المبدل من مد المفرد وثاني لينيه.

قوله: (**وهمزاً**) مفعول ثان لرد وأول الواوين مفعوله الأول والأشد نائب فاعل ووفي وهو القوة ما بين ثماني عشرة سنة إلى ثلاثين وعن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿حَتَّى إذا بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾ [الإسراء: ٣٤، والأنعام: ١٥٢] أنه ثلاث وثلاثون سنة، وهذا تفسير له باعتبار غايته. وأما قوله تعالى: ﴿وَلا تَقْرَبُوا مَالَ اليَتِيمِ إلاّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الإسراء: ٣٤، الأنعام: ١٥٢] حتى يبلغ أشدّه فمعناه حتى يحتلم، وهو تفسير له باعتبار مبتداه لأنه عبارة عن شدة الإنسان وقوته واشتعال حرارته، وهذا يكون من البلوغ إلى الثلاثة والثلاثين وهو بفتح الهمزة، وقد تضم اسم مفرد كآنك بمد الهمزة وضم النون وهو الرصاص المذاب وقيل: اسم جمع لا واحد له من لفظه،

قد سبق أنه يجب إبدالُ المدَّة الزائدة في الواحد همزةً، إذا وقعت بعد ألف الجمع نحو: صحيفة وصحائف، وأنه إذا توسط ألفُ مفاعِلَ بين حرفين لينين قُلِبَ الثاني منهما همزةً، نحو: نَيِّف ونَيَائف. وذكر هنا أنه إذا اعتلّ لامُ أحَدِ هذين النوعين فإنه يُخَفَّفُ بإبدال كسرة الهمزة فتحة ثم إبدالها ياء. فمثال الأول قَضِيَّة وقَضَايا. وأصْلُه قضائي، بإبدال مدة الواحِدِ همزةً، كما فعل في صحيفة وصحائف، فأبدلوا كسرة الهمزة فتحةً فحينئذٍ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصارت قضاءا، فأبدلت الهمزة ياء فصار قَضَايا.

ومثال الثاني زَاوِيَة وزَوَايَا. وأصْلُه: زوائي بإبدال الواو الواقعة بعد ألف الجمع همزةً

وقيل: جمع شدة كنعمة وأنعم، أو شد بالسكر كصر وآصر أو شد ككلب وأكلب اهـ. من البيضاوي وغيره.

قوله: (**إذا اعتلت لام إلخ**) بأن كانت ياء أو واواً أو همزة لأن المصنف أدرجها هنا في حروف العلة إما لشبهها بها أو لكونها منها عند الفارسي فما لامه همزة من النوع الأول كخطيئة وخطايا، وكذا بريئة وبرايا لأنه من برأ بمعنى خلق إلا أن همزة برئية أبدلت ياء وأدغمت في الياء تخفيفاً وما لامه ياء كقضية وقضايا وهدية وهدايا، وما لامه واو لم تسلم في المفرد كمطية ومطايا لأنه من المطا وهو الظهر فأصلها مطيوة فعل بها كسيد، والسالمة كهراوة وهراوي، وأما النوع الثاني فلم يمثلوه إلا بما لامه ياء كزاوية وزوايا فأصل خطايا خطايىء بياء مكسورة هي ياء خطيئة، ثم همزة هي لامها فأبدلت الياء همزة كصحائف فصار خطائىء بهمزتين أبدلت الثانية ياء لتطرفها إثر همزة مكسورة عملاً بقوله الآتي: ما لم يكن لفظاً أتم إلخ، ثم فتحت الأولى تحفيفاً فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خطاءاً بهمزة بين ألفين وهي تشبه الألف لقرب مخرجها، وهو أقصى الحلق من الجوف مخرج الألف فأبدلت الهمزة ياء كراهة توالي ثلاث ألفات، ولتفصل بين الألفين فصار خطايا بعد خمسة أعمال ومثلها سواء برايا، وأصل مطايا مطايو هي ياء فعيلة وواو هي لامها قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة كما في الغازي الداعي، فصار مطايي بياءين أبدلت الأولى كصحائف إلى آخر ما مر ففيه خمسة أعمال أيضاً وأما في قضايا وهدايا فأربعة فقط بينها الشرح لأن لامه ياء لا تحتاج إلا لقلبها ألفاً فقط.

قوله: (**فأبدلوا كسرة الهمزة فتحة**) أي تخفيفاً لثقل الكلمة بكونها جمعاً ومتناهياً واللام معتلة بعد كسرة على همزة عارضة.

قوله: (**فصار قضاءاً**) أي بهمزة بين ألفين.

قوله: (**وأصله زوائي**) أي أصله الثاني كما يفيده قوله: بإبدال إلخ وأصله الأول زواوي بواوين الأولى بدل ألف زاوية لما مر في قوله:

* والألف الثاني المزيد يُجْعَل *

كنِّيف ونَيَائف، فقلبوا كسرة الهمزة فتحةً، فحينئذٍ قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت زَوَاءا ثم قلبوا الهمزة ياء، فصار زَوَايَا.

وأشار بقوله: وفي مثل هَرَاوَة جُعل واواً إلى أنه إنما تُبدل الهمزةُ ياءً إذا لم تكن اللامُ واواً سلمت في المفرد كما مثل؛ فإن كانت اللام واواً سلمت في المفرد، لم تقلب الهمزة ياءً، بل تقلب واواً؛ ليشاكل الجمعُ واحِدَه، وذلك حيث وقعت الواو رابعةً بعد ألف، وذلك نحو قولهم: هِرَاوة وَهَرَاوى وأصلها هَرَائِو كصحائف، فقلبت كسرةُ الهمزة فتحة، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار هَرَاءا، ثم قلبوا الهمزة واواً؛ فصار هَرَاوَى.

وأشار بقوله: وهمزاً أول الواوين رُدَّ إلى أنه يجب رَدُّ أول الواوين المصَدَّرتين همزةً، ما

واواً والثانية هي واو زاوية وبينها ألف التكسير فقلبت الثانية همزة على حد: نيائف فصار كما في الشرح.

قوله: **(فصار زواءا)** بهمزة بين ألفين.

قوله: **(إذا لم تكن اللام إلخ)** أي بأن كانت ياء أو همزة أو واواً لم تسلم في المفرد وقد علمت أمثلتها.

قوله: **(نحو هراوة)** بكسر الهاء هي العصا الضخمة والجمع بفتح الهاء.

قوله: **(وأصلها هرائو إلخ)** أي بعد قلب ألف هراوة همزة في الجمع كقلادة وقلائد، وظاهر كلامه أن الواو تقلب ألفاً من أول الأمر لكن مقتضى القياس قلبها أولا ياء لتطرفها إثر كسرة، ثم تفتح الهمزة، فتقلب الياء ألفاً إلخ ففيه خمسة أعمال كمطايا كما في التصريح وغيره.

قوله: **(يجب رد أول الواوين إلخ)**.

اعلم أن الهمزة تبدل من الواو والياء وجوباً في أربع مسائل ذكرها المصنف؛ وهي: تطرفهما بعد ألف زائدة وفي فاعل ما أعل عيناً وفي جمع ما ثالثه مد زائد وجمع ما ثانيه وثالثه لينان، وقد علمتها وهذه مسألة خامسة تختص بها الواو عن الياء وإنما لم يقدمها على قوله: وافتح ورد إلخ الذي هو في إبدال الواو والياء من الهمزة لتعلق هذا بالثالثة والرابعة ويقي مما تبدل منه الهمزة وجوباً الألف في نحو: حمراء وفي جمع نحو قلادة وتبدل جوازاً من الواو المضمومة ضماً لازماً مصدرة كانت كأجوه في وجوه أولاً كأدؤر بهمزة بعد الدال في أدؤر جمع دار ومن المكسورة بشرط تصدرها كإشاح وإفادة وإسادة في وشاح ووفادة ووسادة وقرىء من إعاء أخيه، ولا تبدل من المفتوحة إلا شذوذاً كأسماء علماً أصله وسماء من الوسامة وكأحد في العدد أصله وحد من الوحدة، وتبدل من الياء جوازاً في نحو: رائي وغائي نسبة إلى راية وغاية أصله رايي وغايي بثلاث يا آت فخفف بإبدال الأولى همزة، وأما إبدالها من غير ذلك فشاذ أو قليل.

لم تكن الثانية بدلاً من ألف فَاعَلَ، نحو: أَوَاصِلُ في جمع واصلة، والأَصْلُ وَوَاصِلُ بواوين: الأولى فاء الكلمة، والثانية بَدَل من ألف فاعلة، فإن كانت الثانية بدلاً من ألف فَاعَلَ لم يجب الإبدال؛ نحو: وُوفيَ وَوُورِيَ ـ أصله وَافَى وَوَارَى، فلما بني للمفعول احْتِيجَ إلى ضم ما قبل الألف فأبدلت الألف واواً.

٩٤٩ ـ وَمَدًّا أَبْدِلْ ثَانِي الْهَمْزَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ إِنْ يَسْكُنْ كَآثِرْ وَائْتُمِنْ

٩٥٠ ـ إِنْ يُفْتَحِ إِثْرَ ضَمٍّ أَوْ فَتْحٍ قُلِبْ وَاواً، وَيَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ

قوله: **(المتصدرين)** خرج هووي ونووي نسبة إلى هوى ونوى.

قوله: **(ما لم تكن الثانية بدلاً إلخ)**.

اعلم أن الشرط كون الواو الثانية ليست مَدَّةً عارضة بأن تكون مدة أصلية أي غير مبدلة من شيء كأولى أنثى الأول أصلها، وولى بضم فسكون، أو لم تكن مدة أصلاً بأن لم تكن بعد ضم سواء تحركت كأواصل المذكور وكأول بضم ففتح جمع أولى أصله: وول بواوين أو سكنت بعد غير ضم كأول بفتح فسكون أصله ووّل بثلاث واوات فكل ذلك يجب فيه الإبدال أما مع المدة العارضة فلا يجب بل يجوز سواء كانت بدلاً من ألف فاعل كووفي ووري فيجوز أوفي وأوري بالهمز أو من همزة كوولي مخفف الوؤلي بضم الواو وسكون الهمزة وهي أنثى إلا وأل من وأل إذا رجع فيجوز أولى أو من غيرهما كما فصله الأشموني إذا علمت ذلك ففي قصر الشارح عدم الوجوب علي المبدلة من ألف فاعل تبعاً لظاهر المتن قصور مع أنه يمكن تصحيح المتن بأنه أراد بشبه وفي ما ثانيه مدة عارضة.

قوله: **(من ألف فاعل)** بفتح العين فعل ماض من المفاعلة كوافي وواوي.

قوله: **(الأصل وواصل)** أي بواوين الأولى فاء الكلمة، والثانية مبدلة من ألف واصلة كألف حائض في حوائض فهي وإن كانت عارضة لكنها ليست مدة فلذلك وجب قلب الأولى همزة ومثله في ذلك: أواق جمع واقية فأصله وواق.

قوله: **(لم يجز الإبدال)** في نسخ لم يجب وهو الصواب الذي في التوضيح وغيره ومفهومه الجواز به صرح الأشموني في كل ما مدته عارضة، ولا يرد أن المتن يوهم عدم الجواز في شبه ووفي لأنه لا يوهم ذلك إلا أن جعل رد في كلامه مجهولاً فإن جعل امراً، والأصل فيه الوجوب كان مفهومه أنه لا يجب في شبه ووفي كما قاله الشرح فيصدق بالجواز سم.

قوله: **(وائتمن)** أي عند الابتداء به لأن همزته للوصل فتسقط درجاً وهو بفتح الفوقية، وكسر الميم فعل أمر كما يشهد به رسمه بالياء لكسر همزة الوصل فيه ولو كان ماضياً مجهولاً كما قبل الرسم بالواو ولضم همزته وأشار بذكره إلى أن همزة الوصل كالقطع.

قوله: **(أن يفتح)** نائب فاعله يعود على ثاني الهمزتين مطلقاً، وكذا الضمير في قلب،

٩٥١ ـ ذُو الْكَسْرِ مُطْلقاً كَذَا، وَمَا يُضَمّ وَاواً أصِرْ، مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظاً أَتَمّ
٩٥٢ ـ فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقاً جَا، وَأَؤُمّ وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمّ

إذا اجتمع في كلمة همزتان وَجَبَ التخفيف، إن لم يكونا في موضع العين، نحو: سآّل ورآّس. ثم إن تحركت أولاهما وسكنت ثانيتهما، وجب إبدالُ الثانية مدَّة يجانِسُ حركَةَ الأولى، فإن كانت حركتها فتحة أبدلت الثانية ألفاً، نحو: آثَرْتُ، وإن كانت ضمة أبدلت واواً،

وينقلب لكن بعد تقييده بالفتح، وقوله: ذو الكسر، مبتدأ خبره كذا، ومطلقاً حال أي سواء كان إثر فتح أو ضم أو كسر.

قوله: **(وما يضم)** مفعول أول، لأصر بمعنى اجعل وواواً مفعوله الثاني.

قوله **(ما لم يكن)** اسمها ضمير يعود لثاني الهمزين في البيت الأول وجملة أتم خبرها ولفظاً مفعول أتم.

قوله: **(فذاك)** أي ثاني الهمزين الذي أتم لفظاً جاء ياء مطلقاً أي سواء كان مضموماً أو مفتوحاً أو مكسوراً وسواء كان بعد ضم أو فتح أو كسر أو سكون وجا بالقصر على لغة.

قوله: **(وأؤم)** مبتدأ خبره جملة أم بمعنى اقصد ووجهين مفعوله وهذا تقييد لبعض ما تقدم أي إنما يجب إبدال ثاني الهمزين المتحركين المستفاد من قوله: إن يفتح إثر ضم إلخ في غير نحو أؤم مما أول همزتيه للمضارعة، أما هو ففيه الوجهان.

قوله: **(إذا اجتمع في كلمة)** خرج به نحو أأنت لأن همزة الاستفهام كلمة مستقلة فلا يجب فيه الإبدال بل يجوز تحقيقهما.

قوله: **(إن لم يكونا في موضع العين إلخ)** اعلم أن للهمزتين في كلمة ثلاثة أحوال: أن تتحرك الأولى، وتسكن الثانية، وعكسه وأن يتحركا معاً، أما سكونهما معاً فمتعذر فإن سكنت الثانية فقط أُبدِلت من جنس ما قبلها كما ذكره بقوله: ومداً أبدل إلخ وإن سكنت الأولى فقط فإن كانتا في موضع العين أدغم كسآّل صيغة مبالغة من السؤال ورآّس نسبة لبيع الرؤوس، ولم يذكر المصنف هذا لأنه لا إبدال فيه أو في موضع اللام أبدلت الثانية ياء، وكذا إن تحركتا معا فيه كما ذكره بقوله: ما لم يكن لفظاً أتم إلخ فالمتطرفة تبدل ياء مطلقاً، وصورها اثنا عشر من ضرب أربعة الأولى في ثلاثة الثانية وإن تحركتا معاً في غير موضع اللام فصورهما تسع من ضرب تثليث الأولى في تثليث الثانية ذكرها بقوله: أن يفتح إلخ، فتبدل واواً في خمسة وهي المفتوحة بعد فتحة أو ضمة، والمضمومة مطلقاً وتبدل ياء في الأربعة الباقية وهي المفتوحة بعد كسر والمكسورة مطلقاً وكل ذلك في المتن.

قوله: **(أبدلت الثانية ألفاً)** أي وجوباً ولو كانت الأولى للمضارعة نحو: آكل وآمن ومنه قول عائشة[1] رضي الله تعالى عنها: كان رسول الله ﷺ يأمرني إذا حضت أن آتزر، ثم

---

(١) حديث عائشة رواه البخاري ج ١/كتاب الحيض باب ٥/٢٩٦.

نحو أوثِرُ، وإن كانت كسرة أبدلت ياءً، نحو: إيثار، وهذا هو المراد بقوله: ومدّاً أبْدِلْ ـ البيتَ. وإن تحركت ثانيتهما: فإن كانت حركتُهَا فتحة وحركة ما قبلها فتحة أو ضمة قلبت واواً؛ فالأول نحو: أوَادِم جمع آدم، وأصله أأدم، والثاني نحو أُوَيْدِم، تصغير آدم، وهذا هو المراد بقوله: إن بفتح إثر ضم أو فتح قلب واواً.

وإن كانت حركة ما قبلها كسرة قلبت ياء نحو ـ إيَمٌّ ـ وهو مثال إصْبَعٍ من أمٍّ، وأصله

يباشرني[١] وعوام المحدثين[٢] يحرفونه فيشددون التاء بلا مد، وبعضهم يحقق الهمزتين وكلاهما لحن لأنه مضارع من الإزار ووزنه افتعل كاستلم فالهمزة الأولى للمضارعة، والثانية فاء الكلمة ولا يجوز إبدال الثانية تاءً ولا تحقيقهما في مثل ذلك لكن حكى الزمخشري عن العرب اتزر بالإدغام فيكون سماعياً كما سيأتي في قوله:

وشــذ فــي ذي الــهــمــز نــحــو ائــتَــكَــلا

وقد مثل به الشرح هنا.

قوله: **(والأصل أآدم)** أي أصل الجمع بهمزتين فألف التكسير أبدلت الثانية واواً لفتحها إثر فتح وليست واواً بدلاً من ألف المفرد خلافاً للمازني لأن ألفه لم توجد في الجمع إذا المقتضى لقلب همزة المفرد ألفاً، وهو سكونها إثر فتح يزول في الجمع وكذا في التصغير ولو بنيت أفعل التفضيل من أن قلت: زيد أون من عمرو أصله أأين كأكرم نقلت فتحة النون للهمزة، وأدغم ثم قلبت الهمزة واواً عند الجمهور والمازني يقلبها ياء.

قوله: **(نحو أو بمر)** في نسخة أو يذم تصغير آدم فيراد به الوصف من الأدمة بضم الهمزة، وهي لون المسرة لا اسم النبي أبي البشر لأن الأسماء المنظمة لا تصغر، ولا اسم شخص غيره لأنه أعجمي كما في الكشاف فلا يعرف له اشتقاق يرد إليه في التصغير لكن قال في المفصل إنه عربي على وزن أفعل من الأدمة.

قوله: **(نحو إيم)** بكسر الهمزة وفتح الياء وشد الميم.

قوله: **(مثال إصبع)** بكسر الهمزة وفتح الباء إحدى لغاته العشرة من ضرب تثليث همزته في تثليث بائه، والعاشرة كعصفور.

---

(١) المباشرة هنا: التقاء البشرتين على أي وجه كان.

(٢) قوله: (عوام المحدثين يحرفونه). هذا ليس بتحريف بل هو رواية ذكرها ابن حجر في فتح الباري وإذا صحت الرواية فهي الأصل على أنّ ابن مالك أقرها وقال إنه مقصور على السماع ومنه قراءة ابن مُحَيْصِن ﴿فليؤد الذي اؤتمن﴾ بالتشديد، وقال ابن حجر: أنكر أكثر النحاة الادغام حتى قال صاحب المفصل: إنه خطأ لكن نقل غيره أنه مذهب الكوفيين. وبعد فالمحدثون ليس فيهم عوام بل هم نقلة ثقات، والأصل في اللغة الرواية. وفي هامش القاموس: هو وارد في الروايات الصحيحة صححها الكرماني وغيره من شراح البخاري وأثبته الصافاني في مجمع البحرين في الجمع بين حديث الصحيحين.

إِئْمَمُ، فنقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة التي قبلها، وأدغِمَت الميم في الميم فصار إئِمٌّ، ثم قلبت الهمزة الثانية ياء، فصار إِيَمٌّ، وهذا هو المراد من قوله: وياء إثر كسر ينقلب.

وأشار بقوله: ذو الكسر مطلقاً كذا إلى أن الهمزة الثانية إذا كانت مكسورة تقلب ياء مطلقاً أي: سواء كانت التي قبلها مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة. فالأول نحو: أَيِنُّ. مضارع أَنَّ وأصلها أَئِنُّ، فخففت بإبدال الثانية من جنس حركتها فصار أَيِنَ وقد تحقق، نحو: أَئِنُّ. بهمزتين. ولم تعامل بهذه المعاملة في غير الفعله إلا في أئمة فإنها جاءت بالإبدال والتصحيح، والثاني نحو: إِيَمٌّ مثل إِصْبع من أَمَّ، وأصله إِئْمِمٌ، نقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية، وأدغمت الميم في الميم فصار إِئِمٌّ، فخففت الهمزة الثانية بإبدالها من جنس حركتها، فصار إِيِم، والثالث: نحو أُيِنُّ. أَصْلُه أُئِنُّ، والأَصْلُ أُؤْنِنُ، لأنه مضارع آَنَنْتُهُ، أي

قوله: (من أم) أي صار إماماً أو بمعنى قصد.

قوله: (وأصله ائمم) بهمزتين مكسورة فساكنة وفتح الميم الأولى.

قوله: (فنقلت حركة الميم إلخ) أي ليتمكن من إدغامها في الثانية.

قوله: (فصار إئم) أي بكسر ففتح فشد الميم.

قوله: (وأصله أئن) أي بفتح فكسر فشد النون وأصله الأول: أنن كاضرب نقلت كسرة النون الأولى إلى الهمزة، وأدغم وقوله: وقد تحقق بقافين أي لأنه من نحو لؤم الآتي.

قوله: (إلا في أئمة) أي جمع إمام، وأصله أأممة كسلاح وأسلحة نقلت كسرة الميم إلى الهمزة توصُّلاً للإدغام فصار أئمة بفتح فكسر فشد الميم فتبدل الثانية ياء وإنما لم يبق سكون الهمزة الثانية لتبدل ألفاً من جنس حركة ما قبلها كما فعل بآنية جمع إناء لوجود المثلين المفتقرين للإدغام بعدها هنا فتنقل حركة أولاهما للهمزة توصلاً له لأن اعتناءهم به أشد من الإعلال وكذا يقال فيما مر من أآنن وأأمم.

قوله: (فإنها جاءت بالإبدال والتصحيح) عبارة التوضيح وذلك واجب يعني إبدال المكسورة بعد فتح ياء، وأما قراءة ابن عامر والكوفيين أئمة بالتحقيق فمما يوقف عنده ولا يتجاوز اهـ فتدبر.

قوله: (والثاني) أي ما كسرت همزته الثانية مع كسر الأولى نحو: إيم بكسر الهمزة والياء وشد الميم وقوله: مثال إصبع أي بكسرتين.

قوله: (والثالث) أي ما كسرت همزته الثانية مع ضم الأولى.

قوله: (واوصل أؤنن) أي بهمزة مضمومة فساكنة فنونين أولاهما مكسورة، وأصله الأول أؤأنن بثلاث همزات، الأولى للمضارعة مضمومة لأن ماضيه رباعي متعدٍّ بالهمزة كأكرم والثانية مفتوحة لأنها همزة النقل التي دخلت على الماضي كهمزة أكرم، والثالثة فاء الكلمة ساكنة

جعلته يَئِنُّ. فدخله النقل والإدغام، ثم خفف بإبدال ثاني همزتيه من جنس حركتها، فَصَارَ أَيِنُّ وأشار بقوله: وما يضم واواً أصِرْ إلى أنه إذا كانت الهمزة الثانية مضمومة، قلبت واواً، سواء انفتحت الأولى، أو انكسرت، أو انضمت؛ فالأول نحو: أَوُبٌّ. جمعَ أَبٍّ؛، وهو المرعى. أصله أأْبُبٌ؛ لأنه أفْعُلٌ، فنقلت حركة عينه إلى فائه، ثم أدغم فصار أَؤُبٌ، ثم خففت ثانية الهمزتين بإبدالها من جنس حركتها فصار أَوُبٌ، والثاني نحو إِوُمٌ. مثال إِصْبُع من أَمَّ، والثالث نحو: أُوُمٌّ. مثال أُبْلُم من أَمّ.

وأشار بقوله: ما لم يكن لفظاً أتم، فذاك ياء مطلقاً جا إلى أن الهمزة الثانية المضمومة إنما تصير واواً إذا لم تكن طرفاً، فإن كانت طرفاً صُيِّرَت ياء مطلقاً، سواء انضمت الأولى، أو انكسرت، أو انفتحت، أو سكنت، فتقول في مثالِ جَعْفَرٍ من قرأ قرأأ ثم تقلب الهمزة ياء، فتصير قرأياً، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، فصار قَرْأَى، وتقول في مثال زبرج

فحذفت الثانية لاجتماعها مع همزة المضارعة كما سيأتي في قوله وحذف همز أفعل استمر إلخ فصار أؤنن بالضم كاكرم.

قوله: **(مضارع آننته)** أي بوزن أكرمته بهمزة مفتوحة فألف منقلبة عن همزة ساكنة فنونين بلا إدغام لأجل تاء الضمير، ولذا لم تنقل فتحة النون إلى الهمزة الساكنة بل قلبت ألفاً فلو لم تتصل به التاء لوجب أن يقال: أون والأصل أنن كأكرم فتنقل فتحة النون الأولى إلى الهمزة الساكنة لأجل الإدغام فتقلب الهمزة واواً لفتحها بعد مفتوحة.

قوله: **(فدخله)** أي المضارع.

قوله: **(نحو أوبّ)** بفتح الهمزة وضم الواو، وشد للموحدة جمع أَبّ بفتح الهمزة، وشد الموحدة وهوالمرعى وقيل: الفاكهة اليابسة.

قوله: **(لأنه أفعل)** أي بوزن أفْعُل كأَفْلُس من جموع القلة.

قوله: **(والثاني إِوُمّ)** أي بكسر الهمزة وضم الواو، وشد الميم مثال إصبع بكسر، ثم ضم فأصله أومم فعل به ما مر.

قوله: **(مثال أُبلم)** أي بضم الهمزة واللام وسكون الموحدة، وهو خص المقل أي شجر الدوم.

قوله: **(إلى أن الهمزة إلخ)** الأولى حذف قوله: المضمومة لأنه إذا كانت المضمومة تُبدل لتطرفها ولو كانت بعد ضم فما بالك بالمكسورة أو المفتوحة فاسم يكن في المتن راجع لثاني الهمزين كما مر لا لما يضم والأمثلة التي ذكرها الشارحِ للمضمومة تصلح للمكسورة والمفتوحة بحسب الإعراب.

قوله: **(زِبْرِج)** بكسر الزاي وسكون الموحدة وكسر الراء هو الذهب والزينة كما مر.

من قرأ قِرْئِيء ثم تقلب الهمزة ياء فتصير قِرْئِياً، كالمنقوص، وتقول في مثال بُرْثُن من قرأ قُرْؤُؤ ثم تقلب الضمة التي على الهمزة الأولى كسرة؛ فيصير قُرْئِياً مثل القاضي.

وأشار بقوله وأؤمُّ، ونحوه وجهين في ثانيه أم إلى أنه إذا انْضَمَّتِ الهمزة الثانية وانفتح ما قبلها، وكانت الهمزة الأولى للمتكلم جاز لك في الثانية وجهانِ: الإبدالُ، والتحقيق، وذلك نحو: أؤم. مضارع أمَّ، فإن شئت أبدلت، فقلت: أوُمّ، وإن شئت حَقّقت، فقلت: أؤُمُّ.. وكذا ما كان نحو أؤُمُّ: في كون أولى همزتيه للمتكلم، وكسرت ثانيتهما، يجوز في الثانية منهما: الإبدال، والتحقيق، نحو: أيِنُّ مضارع أنَّ؛ فإن شئت أبدلت فقلت: أيِنُّ، وإن شئت حَققت فقلت: أئِنُّ.

قوله: **(كالمنقوص)** أي فيعل كقاض.

قوله: **(بُرثن)** بضم فسكون فضم.

قوله: **(ثم تقلب الضمة إلخ)** أي لمناسبة الياء فيصير منقوصاً كالقاضي فتسكن الياء تحفيفاً، ثم تحذف للساكنين.

قوله: **(مثل المولى)** أي بضم الميم، وكسر اللام اسم فاعل من آلي بمعنى حلف فالقرئي الذي على مثاله منقوص أيضاً كالأول وترك الشارح مثال ما إذا كانت الأولى ساكنة وهو أن تبني من قرأ مثال قمطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء، وهو وعاء الكتب كما مر فتقول: قرأى بكسر ففتح فهمزة ساكنة فياء متحركة بحسب الإعراب، والأصل قرأ بهمزتين ساكنة فمتحركة أبدل الثانية ياءً وسلمت لسكون ما قبلها فكملت أمثلة الهمزة المتطرفة وهي اثنا عشر كما مر باعتبار حركات الإعراب عليها لا خصوص الضم كما اقتصر عليه الشارح.

قوله: **(وجهان)** أي تشبيهاً لهمزة المتكلم بهمزة الاستفهام في نحو ﴿أَأَنتَ﴾ [المائدة:١١٦] و ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة:٦] بجامع الدلالة على معنى زائد على أصل الكلمة فباقي أحرف المضارعة يجوز في الهمزة بعدها وجهان كما في: يؤمن من الإيمان، ويؤمن من التأمين فيجوز التحقيق والإبدال واواً ساكنة في الأول مفتوحة في الثاني فكذا بعد الهمزة.

قوله: **(والتحقيق)** بقافين وكذا قوله: حققت.

قوله: **(وكسرت ثانيهما)** سكت الشارح عما إذا فتحت نحو ألل مضارع أللت أسنانه إذا فسدت، ونحو: أؤمن مضارع من التأمين ولم أر من ذكرها بالخصوص لكن يشملها قول التوضيح والأشموني في وائم ونحوه مما أول همزتيه للمضارعة يجوز فيه الوجهان وكذا يشملها التعليل المتقدم فمقتضى ذلك جواز تحقيقها وإبدالها واواً لقوله إن يفتح إثر ضم أو فتح قلب واواً فيقال أول وأو من وقول الشارح: وانفتح ما قبلها لم يذكره الموضح ولا الأشموني فتدبر.

٩٥٣ ـ وَيَاءً اقْلِبْ أَلِفاً كَسْراً تَلاَ أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ بِوَاوٍ ذَا افْعَلاَ

٩٥٤ ـ في آخِرٍ، أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيثِ، أَوْ زِيَادَتَيْ فَعْلاَنَ، ذَا أَيْضاً رَأَوْا

٩٥٥ ـ في مَصْدَرِ المعْتَلِّ عَيْناً، والْفِعَلْ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِباً، نَحْوُ الْحِوَلْ

إذا وقعت الألفُ بعد كسرة وجب قلبها ياء، كقولك في جمع مِصْبَاح ودِينَار: مَصَابِيح، ودَنَانِير وكذلك إذا وقعت قبلها ياء التصغير، كقولك في غَزَالٍ: غُزَيِّل وفي قَذَالٍ: قُذَيِّل.

وأشار بقوله: بواو ذا افعلا في آخر. إلى آخر البيت. إلى أن الواو تقلب أيضاً ياء: إذا تَطَرَّفَتْ بعد كسرة، أو بعد ياء التصغير، أو وقعت قبل تاء التأنيث، أو قبل زيادتي فَعْلاَن، مكسوراً ما قبلها.

قوله: **(وياء)** مفعول ثان لأقلب، وألفاً مفعول أول، وكسراً أمفعول تلا الواقع صفة لألفاً وهذا شروع في إبدال الياء من أختيها الألف والواو فتبدل من الألف في مسألتين ذكرهما المتن ومن الواو في عشر مسائل كما في التوضيح منها في قوله: بواو ذا أفعلا إلى قوله: كالمعطيان إلخ أربعة، وفي قوله: بالعكس جاء لام فعلى وصفاً واحدة وفي قوله: إن يسكن السابق إلخ واحدة، وفي قوله: وصحح المفعول من نحو عدا إلى آخر الفصل ثلاث فالجملة تسع، وترك واحدة وهي إن تلي كسرة وهي ساكنة غير مدغمة كميزان وميقات أصلهما موزان وموقات لأنهما من الوزن والوقت وإنما قلبت في ذلك لثقل الخروج من الكسر إلى الواو، وأما قبلها ياء في أجر وأدل جمعي جرو ودلو فليس زائداً على ما ذكر بل يشمله قوله: في آخر لأن أصلهما أجرو وأدلو كأفلس قُلِبت لضَمَّةٍ قبلها كسرة لأنه ليس في العربية اسم معرب بالحركات آخره واو وقبلها ضمة فوقعت الواو متطرفة إثر كسرة فقلبت ياءً فإن قلت: لم لم تقلب الضمة فتحة توصلاً إلى قلب الواو ألفاً؟ قلت والله أعلم: لئلا يخرج من باب المنقوص إلى المقصور فتدبر.

قوله: **(بواو ذا)** أي القلب إلى الياء لكسر ما قبلها، وفي آخر صفة لواو فصل بينهما بالمبتدأ للضرورة، أو ظرف لغو متعلق بأفعلا، وقوله: أو قبل إلخ عطف على محل في آخر وزيادتي فعلان عطف على تا، وهذا كله هو المسألة الأولى لأن العلة في الجميع تطرف الواو حقيقة، أو تقديراً إثر كسرة. وقوله: في مصدر المعتل مسألة ثانية، وقوله وجمع ذي عين إلخ ثالثة، وقوله: والواو لاماً إلخ رابعة.

قوله: **(ذا أيضاً)** أي قلب الواو ياء لكسر ما قبلها رأوه في مصدر المعتل أي الفعل المعتل، والأولى المعل ليفيد اشتراط تغيير عين الفعل لأن المعتل ما فيه حرف علة وإن لم يغير والمعل هو المغير.

قوله: **(والفِعَل)** بكسر ففتح منه أي من مصدر المعتل يعني إذا كان ذلك المصدر على فعل صحَّ غالباً.

قوله: **(أو بعد ياء تصغير)** هذا الثاني دخل في المتن استطراداً، والمقصود التنبيه على

فالأول نحو: رَضِيَ وَقَوِيَ أصلهما رَضِوَ وقَوِوَ؛ لأنهما من الرِّضْوَانِ والقُوَّة؛ فقلبت الواو ياء.

والثاني نحو: جُرَيٌّ تصغير جَرْوٍ، وأصله جُرَيْوٌ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء.

والثالث نحو: شَجِيَةٍ، وهي اسم فاعل للمؤنث، وكذا شُجَيَّة. مُصَغَّراً، وأصلهُ شُجَيْوة من الشَّجْو.

والرابع نحو: غَزِيَان وهو مِثالُ ظَرِبَان من الغَزْو.

الأول فقط لأن اجتماع الواو والياء سيأتي بيانه، ولا يختص بالآخر فلو قال:

بإثرِ يا التَّصغِير أو كسر ألِف تُقلَب يا والواو إن كَسْراً رَدِفْ

في آخر وقبل الخ لوافق مقصوده أشموني.

قوله: **(أو وقعت قبل تاء التأنيث الخ)** أي لأن كلاً من التاء وزيادتي فعلان كلمة تامة فالواقع قبلهما آخر تقديراً لأنهما في نية الإنفصال. وليس المراد بفعلان خصوص هذه الهيئة فإن الواو لا تقلب ياء في فعلان ساكن العين بل في مكسورها لتقع أثر كسرة كما مثله الشارح، وإنما هو تمثيل لموضع الزيادتين. ولذا قال الموضح أو قبل الألف والنون الزائدتين.

قوله: **(مكسوراً ما قبلها)** أي أو بعد ياء التصغير لأن قلب الواو ياء مع التاء والألف والنون لا يختص بتلوها كسرة بل يشمل تالية ياء التصغير كما يشمل كلام المصنف، وسيمثله الشارح بقوله: وكذا شجية مصغرة. ومثال الثاني ما لو صغر غزيان فيكون حكمه كذلك.

قوله: **(فقلب الواو ياء)** أي لأن حق الواو الساكنة بعد كسرة قلبها ياءً كما في ميزان لما مر. وهي بالتأخير متعرضة لسكون الوقف فقلبت ياء ولو في حال تحركها وصلاً لتوقع السكون، ومن ثم لم تتأثر بكسر ما قبلها متحركة في غير الآخر كعوض وعوج إلا إذا كان مع الكسرة ما يعضدها كإعلالها في فعل المصدر أو مفرد الجمع كما سيأتي في صيام وديار، ولا فرق بين كونها في آخر اسم كالغازي والداعي، أو فعل معلوم كما مثله، أو مجهول كعفى ودعى، ولا بين كون الكسرة أصلية كما ذكر أو محولة عن الضمة كما مر في أُدْلِ.

قوله: **(تصغير جرو)** بتثليث الجيم، والكسر أفصح: ولد الكلب والسبع، ويطلق على الصغير مطلقاً.

قوله: **(والثالث شجية)** أي بفتح فكسر فياء مخففة، وأصله شجوة من الشجو وهو الهم والحزن.

قوله: **(غِزيان)** أي بفتح فكسر والألف والنون زائدان كما في قطران لا للتثنية اهـ صبان.

قوله: **(مثال ضريان)** أي بفتح المعجمة، وكسر الراء فتحتية مثنى ضرى وهو العرق الذي

وأشار بقوله: ذا أيضاً رأوا في مصدر المعتل عيناً إلى أن الواو تقلب بعد الكسرة ياء في مصدر كلِّ فعلٍ اعتلَّتْ عينُه، نحو: صَامَ صِيَاماً وقَامَ قِيَاماً والأصلِ صِوَامٌ وقِوَامٌ فأُعِلّتِ الواو في المصدر حَمْلاً له على فعله. فلو صَحَّتِ الواو في الفعل لم تعتلَّ في المصدر، نحو: لاوَذَ لِوَاذاً، وجَاوَرَ جِوَاراً. وكذلك تصحُّ إذا لم يكن بعدها ألف وإن اعتلت في الفعل، نحو: حَالَ حِوَلاً.

٩٥٦ ـ وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ   فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْلالِ فِيهِ حَيْثُ عَنّ

أي: متى وقعت الواو عَيْنَ جمعٍ، وأُعِلّتْ في وَاحِدِهِ أو سكنت، وَجَبَ قَلْبُها يَاءً: إن

لا ينقطع دمه يقال: ضرا العرق يضرو ضرواً من باب قعد إذا نزل دمه كذا قيل. وفيه أنه حينئذٍ يكون بشد الياء كمفرده، وأصله ضريوان بدليل ضروا قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء ساكنة لا لكسر ما قبلها فالأظهر أنه بالموحدة مع الظاء المشالة. وهو الحيوان الذي مر ذكره أو مع الضاد من الضرب.

قوله: **(في مصدر الخ)** أي حملاً له على فعله، وجملة الشروط أربعة: المصدرية، وكسر ما قبلها كما هو موضوع المسألة، وإعلال الفعل وأن يكون بعدها ألف كما يؤخذ من قوله: والفعل منه صحيح فخرج غير المصدر كسواك وسوار ونحو: رَاحَ رَوَاحاً فلا تقلب في ذلك وإن أعل الفعل لعدم حمله عليه في الأول وعدم كسر ما قبلها في الثاني، ومحترز الباقيين في الشارح.

قوله: **(اعتلت)** الأولى أعلت لما مر.

قوله: **(نحو صام صياماً)** أي وانقاد انقياداً، واعتاد اعتياداً. والأصل: انقواداً واعتواداً. فلا يختص بالمصدر الذي على فعال خلافاً لما يوهمه الشارح كشرح الكافية.

قوله: **(لواذاً)** بكسر اللام مصدر لاوذ القوم ملاوذة ولواذاً أي لاذ بعضهم ببعض.

قوله: **(وكذلك تصح إذا لم يكن الخ)** أي غالباً كما في المتن ومن غير الغالب قراءة نافع وابن عامر في النساء لكم قيماً وارزقوهم وابن عامر في المائدة قيماً للناس والأصل قوماً قلبت الواو ياء لكسر ما قبلها مع إعلالها في الفعل.

قوله: **(فاحكم)** الفاء في جواب أما مقدرة أي وأما جمع الخ كما في ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر:٣] أو هي زائدة، وجمع إما مبتدأ خبره جملة احكم الخ أو مفعول لمحذوف يفسره احكم على الاشتغال، وخرج بالجمع المفرد فلا يعل منه إلا المصدر كما مر بخلاف غيره كسوار وخوان وهو سفرة الأكل.

قوله: **(واعتلت في واحدة)** فيه ما مر وخرج به نحو: طويل وطوال، وشذ قوله:

انكسر ما قبلها، ووقع بعدها ألف، نحو: دِيَار، وثِيَاب. أصْلُهُمَا دِوَار وَثِوَاب، فقلبت الواو ياء في الجمع لانكسار ما قبلها ومجيء الألف بعدها، مع كونها في الواحد إما معتلةً كَدار، أو شَبِيهَةً بالمعتل في كونها حرفَ لينٍ ساكناً كَثَوْبٍ.

٩٥٧ ـ وَصَحَّحُوا فِعَلَةً، وَفي فِعَلْ وَجْهَانِ، والإعلالُ أَوْلَى كَالْحِيَلْ

إذا وقعت الواو عينَ جمع مكسوراً ما قبلها واعتلّتْ في واحدِهِ، أو سكنت، ولم يقع بعدها الألف، وكان على فِعَلَةٍ، وجب تصحيحُها نحو: عَوْد وعِوَدَةٍ، وكُوز، وَكِوَزَةٍ، وشذ ثِوَرَة

٤٥٠ ـ تَبَيَّنَ لِي أنَّ القَمَاءَةَ ذِلَّةٌ وأن أعِزَّاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا[(١)]

والقماء بالمدِّ القصر قيل، ومن الشاذ ﴿الصافنات﴾ [ص:٣١] الجياد، لسلامتها في مفرده وهو جواد، وقيل بل هو جمع جيد فهو قياسي لأعلام المفرد إذ أصله جيود فعل به كسيد.

قوله: **(إن انكسر ما قبلها)** خرج أسواط وأحواض وأثواب.

قوله: **(ووقع بعدها ألف)** جعله الشارح شرطاً في كل من المعتلة في المفرد والساكنة أخذاً من قوله: وفي فعل وجهان الخ، وقوله بذا الإعلال أي الذي في المصدر بشرطه السابق، وهو وجود الألف كما مر. لكن الصحيح أن المعلة في المفرد تقلب في الجمع ياءً وإن لم يكن بعدها ألف بخلاف المصدر لأنها في الجمع ضعفت بإعلالها في المفرد وقربها من الطرف فسلطت لكسرة عليها كحيلة وحيل وديمة وديم، وشذ: حاجة وحوج خلافاً لما سيأتي أما الساكنة في المفرد فلا يقوى تسلط الكسرة عليها إلا بالألف القريبة من الياء لأنها ليست من الضعف كالمعتلة كسوط وسياط، وحوض وحياض. فلو لم توجد الألف صحت نحو: كوز وكوزة، ويشترط أيضاً كما في التسهيل صحة اللام لئلا يتوالى إعلالها مع إعلال العين، ولذا صحت الواو في رواء وجواء بوزن عطاش جمعي ريان وجو والأصل رواي وجوا، وقلبت اللام همزة لتطرُّفها أثر ألف زائدة فسلمت العين. وأصل ريان رويان؛ فتلخص أن الشروط أربعة: كون الواو في جمع صحيح اللام، وقبلها كسرة، وإعلالها في المفرد مطلقاً، أو سكونها فيه مع وقوعها في الجمع قبل ألف.

قوله: **(وكان على فعلة)** لم يمثل لها إلا بالساكنة في المفرد.

قوله: **(وجب تصحيحها)** أي لأنه لما عدمت الألف قل عمل اللسان فحفَّت الواو بعد الكسرة، وانضم إلى ذلك تحصينها ببعدها من الظرف بسبب الهاء وقوتها بعدم إعلالها في المفرد فوجب تصحيحها بخلاف فعل فإن واوه قريبة من الطرف. ولم يمثلوه إلا بالمعلة في

(١) البيت من الطويل، وهو لأنيف بن زبان في الحماسة البصرية ١/ ٣٥، ولأثال بن عبدة بن الطبيب في خزانة الأدب ٩/ ٤٨٨.

وثِيَرَة. ومن هَنا يُعْلم أنه إنما تعتلُّ في الجمع إذا وقع بعدها ألف كما سبق تقريره، لأنه حَكم على فِعَلةٍ بوجوب التصحيح، وعلى فِعَلٍ بجواز التصحيح والإعلال؛ فالتصحيح نحو: حَاجة وحِوَج، والإعلال نحو: قامة وقِيَم، وديمة ودِيَم والتصحيح فيها قليل، والإعلالُ غالبٌ.

٩٥٨ ـ وَالْوَاوُ لاماً بَعْدَ فَتْحٍ يَا انْقَلَبْ كَالْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ، وَوَجَبْ

٩٥٩ ـ إبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ، وَيَا كَمُوقِنٍ، بِذَا لَهَا اعْتُرِفْ

إذا وقعت الواو طرفاً، رابعةً فصاعداً، بعد فتحة، قُلِبَتْ ياء: نحو: أَعْطَيْتُ أصله أعْطَوْتُ، لأنه من عَطا يَعْطُو إذا تناول، فقلبت الواو في الماضي ياء حَمْلاً على المضارع، نحو

المفرد فكان أولى بالإعلال كما قاله المصنف، وظاهره أن تصحيحه مطرد، وليس كذلك بل هو شاذ كما مر. فلو قال: وفي فعل.

* فَشَذَّ تَصْحِيحٌ فَحَتْمٌ أَنْ يُعَلّ *

لو في بالمراد، أشموني.

قوله: **(وثِيَرة)** بكسر المثلثة وفتح التحتية، وقياسه ثورة لكن سهله قصد الفرق بين جمع الثور بمعنى القطعة من الأقط، وبمعنى الحيوان حيث جمعوا الأول على ثورة. وقيل أصله ثيارة كحجارة فقلب الواو قياسي لأجل الألف، ثم بقيت الياء بعد حذفها تنبيهاً على الأصل.

قوله: **(نحو حاجة وحوج)** قد علمت أنه شاذ لا قليل. والقياس حيج لإعلالها في المفرد.

قوله: **(والواو)** مبتدأ خبره انقلب، وبعده فتح متعلق به وياء مفعوله، ولاماً حال من الضمير فيه العائد للواو وكذا كالمعطيان ليفيد اشتراط كونها رابعة فصاعداً. أما الثالثة فلا تبدل بعد الفتح كعطوت وزكوت.

قوله: **(ووجب الخ)** شروع في إبدال الواو من أختيها الألف والياء فتبدل من الألف في موضع واحد، ومن الياء في ست مسائل ستأتي كلها.

قوله: **(ويا)** مبتدأ، وكموقن صفته على حذف مضاف، وجملة اعترف خبره أي وياء كائنة كياء موقن التي كانت فيه في أنها مفردة ساكنة بعد ضمة في غير جمع اعترف لها بذا الحكم أي قلبها ياء فخرجت الياء المدغمة كحيض، والمتحركة كهيام فلا يقلبان لتحصنهما بالإدغام، والحركة. وكذا التي بعد غير ضمة كبيع لخفتها، والتي في الجمع كما سيأتي في البيت بعده.

قوله: **(حملاً على المضارع)** أي فإن الواو تقلب في مضارع الرباعي ياء لتطرُّفها إثر كسرة وكذا في اسم فاعله فحمل عليهما غيرهما حملاً للفرع على أصله. وقال سيبويه يوماً للخليل: لم أُعِلّ تغازينا وتداعينا. وأصله تغازونا وتداعونا مع أن مضارعه وهو: نتعازى ونتداعى لا

يُعْطِي كما حُمِلَ اسم المفعول نحو: مُعْطَيَانِ على اسم الفاعل نحو: مُعْطِيَانِ؛ وكذلك يُرْضَيَانِ أصله يُرْضَوَان؛ لأنه من الرِّضْوان ـ فقلبت واوه بعد الفتحة ياء، حَمْلاً لبناءِ المفعول على بناء الفاعل نحو: يُرْضِيَانِ. وقوله: ووجب، إبدال واو بعد ضم من ألف، معناه أنه يجب أن يُبْدَلَ من الألف واو، إذا وقعت بعد ضمة، كقولك في بَايَعَ: بُويِعَ وفي ضَارَبَ. ضُورِبَ. وقوله: ويا كموقن بذالها اعترف معناه أن الياء إذا سكنت في مفرد بعد ضمة؛ وجب إبدالها واواً، نحو: مُوقِنٍ ومُوسِرٍ. أصلهما مُيْقِنٌ ومُيْسِرٌ؛ لأنهما من أَيْقَن وأَيْسَرَ ـ فلو تحركت الياء لم تُعَلَّ، نحو: هُيَام.

٩٦٠ ـ وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ في جَمْعٍ كَما يُـقَـالُ هِـيـمٌ عِـنْـدَ جَـمْـعِ أهْـيَـمَـا

يجمع فَعْلاَءُ وأَفْعَلُ على فُعْلٍ. بضم الفاء، وسكون العين. كما سبق في التكسير، كحَمْرَاء وحُمْرٍ وأحْمَر وحُمْر؛ فإذا اعْتَلَّتْ عينُ هذا النوع من الجمع بالياء قلبت الضمة كسرةً لتصحَّ الياء، نحو هَيْمَاءَ وهِيم، وبَيْضاء وبِيضٍ، ولم تقلب الياء واواً كما فعلوا في المفرد. كموقِنٍ. استثقالاً لذلك في الجَمع.

كسر قبل آخره حتى يعل، ويحمل عليه الماضي فأجابه بأن إعلال المضارع ثبت في نغازي ونداعي المكسور ما قبل آخرهما قبل مجيء تاء التفاعل، ثم استصحب معها كاستصحابه مع الهاء نحو المعطاة، فأعل تغازينا حملاً عليه.

قوله: **(إذا سكنت)** أي وكانت غير مدغمة كما مر. وقوله: في مفرد أخذه من البيت بعده.

قوله: **(نحو هَيماء)** بالمد كالحمراء أنثى أهيم.

قوله: **(استثقالاً لذلك في الجمع)** كلامه مع المتن كالصريح في اختصاص ذلك التخفيف بالجمع، وأنها تبدل في المفرد واواً سواء وقعت فاء كموقن وهو اتفاق أو عيناً كأن يبني من البياض اسماً مفرداً على مثال برد فتقول بوض والأصل بيض بضم فسكون، وهو مذهب الأخفش وقال سيبويه في هذا بوجوب قلب الضمة كسرة لتصح الياء كالجمع فتقول: بيض بالكسر كما فعل مثله في مبيع فإن أصله مبيوع نقلت ضمة الياء للباء، وحذفت واو مفعول فصار مبيع فكسرت الضمة لتصح الياء كما سيأتي. ولذلك كان ديك عنده يحتمل أن أصله فعل وأن أصل معيشة مفعلة بالضم، أو الكسر فيهما وعند الأخفش يتعين فيهما الكسر إذ لو كانا بالضم لقبل درك ومعوشة.

قوله: **(وواواً اثر الضمِّ الخ)** هذه ثلاث مسائل تبدل فيها الياء واواً لضمِّ ما قبلها، وتقدم واحدة في قوله: ويا كموقن. وسيأتي واحدة في قوله: وإن تكن عيناً الخ وواحدة في قوله: من لام فعلى الخ، والسبب في جميعها ضم ما قبلها إلا في الأخير كما سيأتي..

٩٦١ ـ وَوَاواً اثْرَ الضَّمِّ رُدَّ الْيَا مَتَى ... أُلْفِيَ لاَمَ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا

٩٦٢ ـ كَتَاءِ بَانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْدُورَهْ ... كَذَا إذَا كَسَبُعَانَ صَيَّرَهْ

إذا وقعت الياء لاَمَ فِعلٍ، أو مِنْ قبل تاء التأنيث، أو زِيَادَتَيْ فَعْلاَن، وانْضَمَّ ما قبلها في الأصول الثلاثة. وجب قلبها واواً.

فالأول: نحو قَضُوَ الرجُلُ.

والثاني كما إذا بَنَيْتَ من رَمَى اسْماً على وزن مَقْدُرَةٍ؛ فإنك تقول: مَرْمُوَة.

والثالث كما إذا بَنَيْتَ من رَمَى اسماً على وزن سَبُعَان؛ فإنك تقول: رَمُوَان. فتقلب الياء واواً في هذه المواضع الثلاثة لانضمام ما قبلها.

٩٦٣ ـ وَإنْ تَكُنْ عَيْناً لِفُعْلَى وَصْفا ... فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى

قوله: **(أو من قبل تاء)** أي أو ألفى لام اسم من قبل تاء التأنيث أو زيادتى فعلان، وإنما اشترط ذلك في الاسم ولم يشترط في الفعل شيء لأنه لو أبدلت في الاسم بدون ما ذكر لزم آخر الاسم المعرب واواً بعد ضمة لازمة وهو ممنوع في العربية فإذا بنيت من رمى اسماً كعضد لا تقل فيه: رمو لذلك تكسر الضمة لتسلم الياء فتقول: رم كشج لأنه منقوص أما مع التاء فالواو غير آخر. ولذا يشترط بناء الكلمة عليها لتكون لازمة كما يفيده قوله: بل تكسر كتاء بان الخ بخلاف العارضة على بنية المذكر فلا تُبْدَل معها الياء واواً لأنها في نية الانفصال فما قبلها آخر بل تكسر الضمة لتصح الياء كتوانى توانية فإن أصله توانُياً بضم النون كتكاسلاً كسرت النون لما مر، واستصحب ذلك مع الهاء لعروضها. أفاده في التوضيح، ويؤخذ منه تقييد الألف والنون بما بنيت الكلمة عليهما كما يفيده قول المتن: كذا إذا كسبعان صيره.

قوله: **(كتاء بان)** أي كتاء شخص بان من رمى كلمة كمقدرة بفتح الميم، وضم الدال، وأضاف التاء للباني لملابسته لأنه المتكلم بها.

قوله: **(كذا إذا الخ)** أي كذا ترد الياء إثر الضم واواً إذا صير الشخص الباني البناء الذي من رمى كسبعان بفتح السين المهملة، وضم الموحدة اسم موضع ونونه إما مفتوحة على لغة من يجري المثنى المسمى به كسلمان في منعه الصرف للعلمية، والزيادة أو مكسورة على لغة من يلزمه الألف ولو سمى به صبان.

قوله: **(كقضو الرجل)** أي عند التعجب من قضائه فالمعنى ما أقضاه، وأصله قضى لأنه من: قضيت.

قوله: **(اسماً كسبعان)** أي اسماً مفرداً موازناً لذلك فتقول: رمواناً، وأصله رميان فقلبت الياء واواً الضم ما قبلها لأن الألف والنون اللازمتين ليسا بأضعف من التاء اللازمة في تحصين الواو من الطرف حتى لا يلحقها الإعلال لكن استشكله الموضح بأن ما قبلهما أعطى حكم

إذا وقعت الياء عيناً لصفة، على وزن فُعْلَى. جاز فيها وَجْهانِ.

أحدهما: قلبُ الضمة كسرة لتصحَّ الياء.

والثاني إبقاء الضمة؛ فتقلب الياء واواً، نحو الضِّيقَى، والكِيسَى، والضُّوقَى، والكُوسَى، وهما تأنيث الأَضْيَقِ والأَكْيَس.

فَصْلٌ

٩٦٤ - مِنْ لاَمِ فَعْلَى اسْماً أَتَى الْوَاوُ بَدَلْ   يَـاءٍ، كَـتَـقْـوَى، غَـالِـبـاً جَـاذَا الْـبَـدَلْ

الآخر المحض في نحو: غزيان من الغزو حتى قلبت الواو ياء كما مر. فكان مقتضاه قلب الضمة هنا كسرة لتسلم الياء فتدبر.

قوله: **(إذا وقعت الياء)** أي المضموم ما قبلها عيناً لصفة الخ، اعلم أن فُعلى بالضم إن كان اسماً محضاً أو صفة جارية مجرى الأسماء وجب قلب الياء فيها واواً للضمة قبلها فالأول كطوبى مصدراً لطاب، أو اسماً لشجرة في الجنة، وأصلها طيبى لأنها من طاب يطيب. والثاني كطوبى وكوسى وخورى بالمعجمة والراء أسماء تفضيل مؤنثات أطيب وأكيس، وأخير فاصلها: طيبى وخيرى وكيسى من الكيس بفتحتين. وهو الفطنة، والدليل على جريان هذه الصفات مجرى الأسماء إيلاؤها العوامل، وعدم جريانها على موصوف. وأن أفعل التفضيل يجمع على أفاعل كالاسم المحض فيقال: أفضل وأفاضل. كما يقال في أفكل اسم الرعدة أفاكل فدل على أنه جار مجرى الأسماء فإن كانت بعلى صفة محضة أي جارية على موصوف ولو مقدراً وجب قلب الضمة كسرة لتسلم الياء فرقاً بين الصفة والاسم، ولم يسمع من ذلك إلا قسمة ضيزى أي جائزة ومشية حيكى بالحاء المهملة، ثم كاف أي يتحرك فيها المنكبان كالحائك فأصلهما ضيزى، وحيكى بالضم، إذا علمت ذلك فكلام الناظم مخالف للنحويين لأن مراده بفعلى وصفاً ما جرى مجرى الأسماء كالطوبى والكوسى، وجوز فيه القلب وعدمه ونص على أنهما مسموعان مع أن النحويين جزموا في هذا النوع بوجوب القلب كالأسماء المحضة، وظاهر كلام سيبويه امتناع غيره. ويدخل في قوله: وصفاً الصفة المحضة فمقتضاه جواز الوجهين فيها مع أنه يتعين فيها تصحيح الياء فكان الأوفق بمراده أن يقول:

وإنْ تَـكُـنْ عَـيْـنـاً لـفـعـلـى أَفْـعَـلا   فـذاك بـالـوَجْـهَـيـن عَـنْـهـم يُـجْـتَـلـى

والله أعلم.

فصل

قوله: **(من لام فعلى)** متعلق بأتى واسماً حال من فعلى بالفتح، وبدل حال من الواو وياء

تُبدَلُ الواو من الياء الواقعة لام اسم على وزن فَعْلَى، نحو: تَقْوَى، وأصله تَقْيَا، لأنه من تَقَيْتُ. فإن كانت فَعْلَى صفة لم تُبْدَلِ الْيَاءُ واواً، نحو: صَدْيَاً وَخَزْياً، ومثل: تَقْوَى فَتْوى - بمعنى الفُتْيَا، وبَقْوَى. بمعنى الْبُقْيَا واحترز بقوله: غالباً مما لم تبدل الياء فيه واواً وهي لامُ اسم على وزن فَعْلَى كقولهم للرائحة: رَيَّا.

٩٦٥ - بِالْعَكْسِ جَاءَ لاَمُ فُعْلَى وَصْفا وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِراً لاَ يَخْفَى

مضاف إليه وذا اسم إشارة فاعل جا بالقصر والبدل بدل منه أو بيان له، وغالباً متعلق بجا لا بأتى ليكون لذكره بعده فائدة التقييد بالغلبة، وإلا كان تكراراً وأشار بذلك إلى أن عدم الإبدال شاذ كما صرح به في شرح الكافية وهو ما عليه سيبويه والجمهور. وعكس في التسهيل فحكم بشذوذ الإبدال في: تقوى ونحوها وبأن ريا الآتي قياسي.

قوله: **(تبدل الواو الخ)** هذا سادس موضع تبدل فيه الياء واواً إنما أبدلت هنا مع زيادة ثقلها وعدم ضم ما قبلها فرقاً بين الاسم والصفة، وخصوه بالاسم لأنه لخفته أحمل للثقل، وهذا الفرق خاص بذوات الياء فلو كانت لام فعلى بالفتح واواً سلمت في الاسم كدعوى. والصفة كنشوى مؤنث نشوان أي سكران كما هو مفهوم المتن.

قوله: **(وأصله تقياً)** أصله الأصيل وَقْياً لأنه من وَقِيَت قلبت واوه تاءً كما في تراث ثم ياؤه واواً كما في الشرح، ولا يضر اجتماع الإعلالين فيه لعدم تواليهما وهو غير منصرف لألف التأنيث، ومن قرأ على تقوى بالتنوين جعلها للإلحاق بجعفر كألف تترى.

قوله: **(نحو صديا وخزيا)** مؤنثا صديان كعطشان وزناً ومعنًى، وخزيان بوزنه من خزى يخزي بالمعجمة، والزاي كفرح يفرح أي ذل.

قوله: **(فتوى)** بفتح الفاء اسم لما يجيبك به المفتي، وأصلها بالياء لأنه من: أفتيت، وقوله: الفتيا أي بالضم. وكذا البقيا بعده.

قوله: **(بقوى)** اسم من بقي بمعنى دام.

قوله: **(كقولهم للرائحة ريا)** ومثلها سعياً لمكان، وطغياً بمهملة فغين معجمة لولد البقرة الوحشية فهذه الثلاثة من غير الغالب أي شاذة كما صرح به الناظم، وولده. وخرج بذلك يا من الري فعدم قلبه لكونه صفة لكن تعقب بأن النحويين قالوا في ريا إنها صفة غلبت عليها الاسمية، والأصل رائحة ريا أي مملوءة طيباً. وفي الصحاح يقال: امرأة ريًّا لم تبدل ياؤه لأنه صفة اهـ. ولو سلمنا اسميته فعدم القلب لمانع وهو أنه لو قيل: ريواً عملاً بهذه القاعدة للزم قلب الواو ياء عملاً بما في الفصل الآتي، أو ندعي فيها إجراء القاعدتين. وأما سعياً فتحتمل أنه نقل من الصفة إلى العلمية فاستصحب أصله. وأما طغياً فالأكثر فيه ضم الطاء فلعل من فتح استصحب تصحيحه حال الضم، ولا شذوذ، أفاده الموضح وغيره.

قوله: **(بالعكس)** حال من لام، ووصفاً حال من فعلى بالضم أي أن لام فعلى هذه إن

أي: تُبْدَل الواو لاماً لِفُعْلَى وصفاً ياء، نحو: الدُّنيا والْعُلْيَا، وَشَذَّ قول أهل الحجاز: القُصْوَى؛ فإن كان فُعْلى اسْماً سلمت الواوُ، كحزْوَى.

فَصْلٌ

٩٦٦ ـ إنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَاتَّصَلاَ وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا

كانت واواً قلبت ياءً في الصفة تخفيفاً لثقلها مع ثقل الواو دون الاسم لأنه أخفُّ منها على عكس فعلى بالفتح، ومفهومه أن لامها إن كانت ياء سلمت في الاسم كالفُتْيا بالضم، والصفة كالقضيا مؤنث الأقضى بالضاد المعجمة، وهو كذلك لأنهم لم يفرقوا في اليائي من هذا بين الاسم والصفة. كما لم يفرقوا بينهما في الواوي من الأول اهـ أشموني.

قوله: (**أي تبدل الواو الخ**) هذا خامس موضع لإبدالها ياءً كما مر.

قوله: (**نحو الدنياوالعليا**) أصلهما الدُّنوا والعُلْوا من الدُّنُوّ والعُلُوّ قُلبت الواو ياءً، والمراد الدنيا الواقعة في قوله تعالى: ﴿السَّماء الدُّنيا﴾ [فصلت:١٢] ﴿الحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [النساء:١٠٩] لا مقابل الآخرة فإن قياسها عدم القلب لعروض اسميتها لذلك لكن استصحب أصل وصفيَّتها.

قوله: (**وشذ**) أي قياساً لا استعمالاً فإنه كثير في كلامهم وورد في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ بِالعُدْوَةِ القُصْوَى﴾ [الأنفال:٤٢] نبَّه به على الأصل.

قوله: (**أهل الحجاز**) أي دون تميم فإنهم يقولون القصيا على القياس.

قوله: (**فإن كانت فعلى اسماً سلمت الواو الخ**) قال المصنف: هذا هو المؤيد بالدليل الموافق لنص أئمة اللغة، وهو عكس ما عليه أئمة التصريف لأنهم يقلبون في الاسم دون الصفة، ويجعلون حُزوى شاذاً وهذا لا دليل عليه.

قوله: (**كحزْوى**) بضم المهملة فزاي موضع بالحجاز عناه ذو الرمة بقوله:

٤٥١ ـ أداراً بِحُزْوى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً فَمَاءُ الهَوَى يَرْفَضُّ أَوْ يَتَرقْرَقُ[1]

وإنما نصب داراً لوصفه بحزوى قبل النداء فاشبه المضاف على حدِّ: يا عظيماً يرجى لكل عظيم، ويرفض بفتح الفاء وشد الضاد المعجمة أي يسيل بعضه في إثر بعض، ويترقرق براءين وقافين أي يبقى في العين متحيِّراً يجيء ويذهب والله أعلم.

فصل

قوله: (**واتصلا**) أي بأن لم يفصل بينهما فاصل، وكانا من كلمة واحدة أو في حكم الواحدة كمسلمي، فأفاد شرطين.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمّة في ديوانه ص ٤٥٦، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٨٨.

٩٦٧ ـ فَيَاءَ الْوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا وَشَذَّ مُعْطىً غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة، وَسُبقَتْ إحداهما بالسكون، وكان سكونها أصْلِيّاً ـ أبدلت الواو ياءً، وأدغمت الياءُ في الياءِ، وذلك نحو: سَيِّدٍ، وَمَيِّتٍ ـ والأصل سَيْوِدٌ وَمَيْوِتٌ؛ فاجتمعت الواو والياء وَسَبَقَتْ إحداهما بالسكون؛ فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياءُ في الياء؛ فصار سَيِّد ومَيِّت. فإن كانت الياء والواو في كلمتين لم يؤثر ذلك، نحو: يُعْطِي وَاقِدٌ، وكذا إن عرضت الياء أو الواو للسكون كقولك في رُؤْيَة: رُويَة وفي قَوِيَ: قَوْيَ وَشَذَّ التصحيحُ في قولهم: يَوْمٌ أَيْوَمُ وَشَذَّ ـ أيضاً ـ إبدال الياء واواً في قولهم: عَوَى الْكَلْبُ عَوَّةً.

قوله: (ومن عروض عريا) المتبادر من الشرح، أولاً إرجاع ضمير عري لسكون السابق ففيه شرط واحد والأولى إرجاعه للسابق نفسه أي وعري السابق من العروض ذاتاً وسكوناً ففيه شرطان كما في التوضيح، ويدل عليه كلام الشرح في المحترزات وعلى كل فألف عريا للإطلاق، وقضية ما ذكر أن الثاني منهما لا يشترط أصالته وهو كذلك حفني. وخامس الشروط في هذا البيت قوله: أن يسكن الخ.

قوله: (أبدلت الواو ياء) أي تخفيفاً، وهذا موضع سادس سواء تقدمت فيه الياء كما مثل أو الواو كطي. ولي مصدراً طويت ولويت وكمسلمي، والأصل طوى ولوى ومسلموي فعل به ما ذكر، وقلبت ضمة الميم في مسلمي كسرة لمناسبة الياء.

قوله: (والأصل سيود وميوت) أي من ساد يسود ومات يموت فوزنهما فَيْعِلَ بكسر العين عند البصريين، وبالفتح عند البغداديين كضيغم، وصيرف نقل إلى فيعل بكسرها ثم أُعِلَّ وأُدغم لأن فيعل بالكسر لم يوجد في الصحيح حتى يحمل عليه المعتل. ورد بأن المعتل نوع مستقل قد يأتي فيه ما ليس في الصحيح كفعلة بالضم جمع فاعل المعتل كقضاة ورماة دون الصحيح فسماع سيد وميت بالكسر دليل على أنه أصلهما. ولا حاجة للتحويل على أنه يقال: ليس المكسور موجوداً في الصحيح حتى ينقل إليه المعتل، ولو يجعل وزنهما فعيل بتقديم العين لأنه غير موجود في كلامهم ووجد من الأول ضيغم، وصيرف وإن كانا بالفتح.

قوله: (لم يؤثر) وكذا في كلمة مع فاصل كزيتون.

قوله: (وكذا إن عرضت الياء والواو) أي عرض السابق منهما للسكون بإن عرضت ذاته كروية أصلها بالهمز أبدلت واواً لضم ما قبلها وكذا نحو: بويع واوه بدل من ألف بايع، وياء ديوان بدل من الواو الأولى في وان بالتشديد أو عرض سكونه فقط كقوي فعل ماض بسكون الواو مخففاً من كسرها كما يخفف نحو: علم بسكون ثانية فلا إبدال في ذلك كله، وكذا إن تحرك السابق كطويل ونَمْيُور.

قوله: (يوم وأيوم) أي كثير الشدة، ومثله ضيون للسنور الذكر، وعوى الكلب كرمى

٩٦٨ - مِنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ بِتَحْرِيكٍ أصِلْ أَلِفاً أَبْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ
٩٦٩ - إنْ حُرِّكَ التَّالِي، وإنْ سُكِّنَ كَفّ إعْلالَ غَيْرِ اللاَّمِ، وَهْيَ لا يُكَفّ
٩٧٠ - إعْلالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ أَوْ يَاءِ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ

إذا وقعت الواو والياء متحركة بعد فتحة قلبت ألفاً، نحو: قَالَ وبَاعَ، أصلهما قَوَلَ وَبَيَعَ، فقلبت الواو والياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها. هذا إن كانت حركتهما أصلية؛ فإن كانت عَارِضَةً لم يعتدَّ بها كجيَلٍ وتَوَم. وأصلهما جَيْأَلٌ وَتَوْأَمٌ، نقلت حركة الهمزة إلى اليَاءِ والواو

عوية فهذه صحت استيفائها الشروط شذوذاً، وقياسها أيم وضين وعية بشد الياء المفتوحة كما شذ الإبدال مع فقْد بعض الشروط في قراءة بعضهم ﴿إن كنتم للربا تعبرون﴾[1] بشد الياء وأصلها بالهمز كما مر فأبدلت واواً ثم ياء وكما شذ إبدال الياء واواً في قولهم: عوى عوّة.

قوله: **(أصل)** ضبطه المعرب بالبناء للمجهول، واختار الصبان ضبطه ككرم مبنياً للفاعل بمعنى تأصل قال، ورأيته منقولاً عن خط ابن النحاس[2] تلميذ المصنف وهو وإن كان يلزم عليه عيب السناد أولى لأنا لم نجد في القاموس ولا غيره فعلاً متعدياً من هذا المعنى حتى يبنى للمفعول. اهـ ولك أن تُفر من بشاعة القافية حينئذٍ بجعله اسم فاعل بوزن حذر، وأصله فعيل حذفت ياؤه للضرورة، أو تجريه على مذهب من يجوِّز بناء اللازم للمجهول.

قوله: **(ألفاً أبدل)** بنقل حركة همزة أبدل إلى تنوين ألفاً لأنها همزة قطع وهذا شروع في إبدال الألف من أُخْتَيْها: الواو والياء ولهذا الإبدال عشرة شروط كلها في المتن منها في هذه الأبيات خمسة كما ستعلمه.

قوله: **(إن حرك التالي)** أي الحرف الذي يتلو الواو، أو الياء.

قوله: **(كف)** أي منع إعلال غير اللام أي إعلال الواو والياء الواقعين غير لام للكلمة، أي لام ثانية بأن يقعا عيناً أو لاماً أولى.

قوله: **(متحركة بعد فتحة)** هذان شرطان خرج بالأول نحو: القول والبيع مما لم يتحرك، وبالثاني نحو حيل وعوض، وسور جمع سورة مما لم يفتح فيه ما قبلها، وتأصل الحركة كما بينه الشرح، واتصالهما رابع كما في المتن. ولم يبينه الشرح وذلك بأن يكونا في كلمة واحدة بلا فاصل بينهما فخرج نحو: إن أحمد وجد يزيد، ونحو: تباين وتهاون لعدم اتصالهما بالفتح وعدم سكون ما بعدهما على التفصيل المذكور خامس.

قوله: **(كجيَل)** بفتح الجيم والياء من أسماء الضبع وتوم بفتح المثناة فوق والواو أحد

---

(١) [يوسف: ٤٣]. وتمامها: ﴿يا أيها الملأ أفتوني في رؤياي إن كنتم للرؤيا تعبرون﴾.

(٢) ابن النحاس: بهاء الدين محمد بن إبراهيم أبو عبد الله، أخذ عن ابن عمرون وابن يعيش وبرع في التفسير والعربية، له «شرح المقرب لابن عصفور»، توفي سنة (٦٩٨ هـ).
انظر: «معجم المؤلفين» لعمر رضا كحّالة (٨/ ٢١٩).

فصار جَيَلاً وتَوَماً. فلو سَكنَ ما بعد الياء أو الواو ولم تكن لاماً وجب التصحيحُ، نحو: بَيَان وطَوِيل؛ فإن كانتا لاماً وجب الإعلالُ، ما لم يكن الساكن بعدهما ألفاً أو ياء مشددة. كَرَمَيَا وَعَلَوِيٌّ، وذلك نحو: يَخْشَوْنَ. أصْلُهُ. يَخْشَيُونَ فقلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت، لالتقائها ساكنة مع الواو الساكنة.

٩٧١ ـ وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلا ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلا

كلُّ فعلٍ كان اسمُ الفاعلِ منه على وَزن أَفْعَلَ فإنه يلزم عينَه التصحيحُ، نحو: عَوِرَ فهو

التوأمين، وهما الولدان في بطن، وأصلهما جَيْئَل، وَتَوْأَ كلاهما بوزن جعفر بهمزة بعد الياء والواو ومثلهما في عدم الإبدال لعروض الحركة نحو لتبلون ولا تنسوا الفضل.

قوله: **(فلو سكن ما بعدهما)** مفرع على محذوف أي، ومحل ذلك ما لم يسكن ما بعدهما فلو سكن الخ،

قوله: **(وجب التصحيح)** أي لئلا يلتقي ساكنان سواء كان ذلك الساكن ألفاً كبيان أو غيرها كطويل وغَيُور وخُوَرْنَق.

قوله: **(كرميا الخ)** مثال للمنفي الواجب تصحيحه لكون الساكن بعد اللام ألفاً أو ياء مشددة، وإنما صحح ذلك لئلا يجتمع ألفان في رميا، وحذف أحدهما يلبس بالمفرد، وحمل ما لا لبس فيه كفتيان عليه. ولأن ياء النسب في علوي تقتضي إبدال الألف واواً كما مر فكيف تبدل الواو معها ألفاً.

قوله: **(وذلك)** أي سكون ما بعد اللام الذي لا يمنع إعلالها لكونه ليس ألفاً، ولا ياء مشددة نحو: يخشون الخ.

قوله: **(وصح عين فعل)** بفتحتين وفَعِلا بفتح فكسر، وذا أفعل حال من الثاني، وأشار بذلك إلى شرطين آخرين أن لا تكون الواو والياء عيناً لفعل وصفه على أفعل ولا عيناً لمصدره.

قوله: **(كأغيد)** من الغيد كالفرح وهو نعومة البدن وأهيف من الهيف بوزنه وهو ضمور البطن والخاصرة.

قوله: **(كل فعل كان اسم فاعله على أفعل)** هو فعل بكسر العين اللازم الدال على لون أو خلقة أو وصف ظاهر في البدن كسود وعور وحول وغيد، فهو أسود وأعور وأحول وأغيد، وإنما صحت عين هذا الفعل حملاً على ما هو بمعناه وهو أفعلّ بشد اللام كاعورّ واحولّ لأن عينه صحت لسكون ما قبلها، وما بعدها فحمل هذا عليه، وحمل على هذا مصدره فخرج بذلك فعل الذي وصفه على فاعل كخاف فهو خائف فإنه يعل كفعل بالفتح والضم.

أعْوَرُ، وهَيِف فهو أهْيَفُ، وغَيِدَ فهو أغْيَدُ، وَحَوِلَ فهو أحْوَلُ وحمِلَ المصدر على فعله، نحو: هَيَفٍ غَيَدٍ وعَوَرٍ وَحَوَلٍ.

٩٧٢ ـ وَإنْ يَبِنْ تَفَاعُلٌ مِنَ افْتَعَلْ وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلّ

إذا كان افْتَعَل معتلَّ العينِ فحقُّه أن تبدل عينه ألفاً ـ نحو: اعْتَادَ وَارْتَادَ ـ لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ فإن أبانَ افتعل معنى تَفَاعَلَ ـ وهو الاشتراك في الفاعلية والمفعولية ـ حُمِلَ عليه في التصحيح إن كان واويّاً، نحو: اشْتَوَرُوا؛ فإن كانت العين ياء وجب إعلالها، نحو: ابْتَاعُوا، واسْتَافُوا ـ أي: تَضَارَبُوا بالسيوف.

٩٧٣ ـ وَإنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإعْلالُ اسْتُحِقّ صُحِّحَ أوَّلٌ، وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّ

إذا كان في كلمة حَرْفَا عِلَةٍ، كلُّ واحد متحرك، مفتوحٌ ما قبله، لم يجز إعلالهما معاً؛ لئلا يتوالى في كلمة واحدة إعلالان؛ فيجب إعلالُ أحدهما وتصحيحُ الآخرِ، والأحَقُّ منهما بالإعلال الثاني، نحو: الْحَيَا والْهَوَى، والأصْلُ حَيَيٌ وهَوَيٌ فوجد في كل من العين واللامّ

قوله: **(وإن يبن)** بكسر الموحدة مضارع بان أي ظهر وهذا شرط ثامن خاص بالواو أي يشترط لإعلال عين افتعل إن كانت واواً أن لا يكون بمعنى التفاعل، وإلا سلمت فإن كانت ياء أعِلّت مطلقاً.

قوله: **(إرتاد)** بالراء والمثناة فوق أي طلب.

قوله: **(فإن أبان الخ)** مقابل لمحذوف أي محل وجوب الإبدال إن لم يكن بمعنى التفاعل فإن أبان الخ.

قوله: **(حمل عليه)** أي لأن تفاعل تصح عينه لفصلها من الفتح كتشاور وتبايع ولما كان هذا بمعناه حمل عليه، واختص التصحيح بالواو لبعدها عن الألف بخلاف الياء فإنها شبيهة بها فأعلت.

قوله: **(ذا الإعلال)** بنقل حركة الهمزة إلى اللام قبلها، واستحق بكسر الحاء ماض مجهول وهذا شرط تاسع.

قوله: **(حرفا علّة)** أي واوان أو ياآن أو مختلفان.

قوله: **(لئلا يتوالى إعلالان)** أي بلا فصل بينهما وهو ممنوع لإجحافه، أما مع الفاصل فجائز نحو: يفون إذ أصله يوفيون ولا يرد تواليهما في ماء وشاء، وترى من الرؤية لأنها شاذة عن القياس على أنه قيد في شرح الكافية منع توالي الإعلالين لكونهما من جنس واحد أما إذا اختلفا كهذا فلا يمنع وعليه فلا شذوذ.

قوله: **(والأحق منهما بالإعلال الثاني)** أي لأن الطرف محل التغيير.

قوله: **(نحو الحيا)** أي بالقصر وهو المطر وكذا الهوى بالقصر، وهو ميل النفس إلى

سببُ الإعلالِ، فعمل به في اللام وحدها لكونها طرفاً، والأطرافُ محلُّ التغيير. وَشَذَّ إعلالُ العينِ وتصحيح اللام نحو: غَايَة.

٩٧٤ ـ وَعَيْنُ مَا آخِرَهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

إذا كان عينُ الكلمةِ واواً، متحركة، مفتوحاً ما قبلها، أو ياء متحركة مفتوحاً ما قبلها، وكان في آخرها زيادة تخصُّ الاسمَ، لم يَجُزْ قلبُها ألفاً؛ بل يجب تصحيحها، وذلك نحو: جَوَلاَنٍ، وهَيَمَان وشذ مَاهَان، وداران.

الشيء، وشاع في المذموم أما الممدود منهما فليس مما نحن فيه لأن عينه لا تستحق الإعلال لمنعه بالألف الساكنة بعدها، والحيا مثال لاجتماع ياءين لأنه من حييت، والهوى للواو والياء لأنه من هويت، ومثال الواوين الحوى بفتح الحاء المهملة مصدر حوى بالكسر كقوى إذا اسود فلامه واو كعينه لقولهم في تثنيته: حووان، وفي جمع أحوى حُوُّ بالضم والتشديد، وكذلك قوى أصله بواوين من القوة.

قوله: (نحو غاية) مثلها راية، وكذا آية عند الخليل فأصلها غيية وريية وأيية قلبت الياء الأولى ألفاً شذوذاً إذ القياس قلب الثانية لكن سهله كون الثانية غير طرف قال في التسهيل: وهذا أسهل الوجوه في آية وقيل: أعلت الثانية فصار أياة كنواة ثم قدمت اللام على العين فوزنه فلعة بفتحات، وقيل أصلها أيية بضم الأولى كسمرة، وقيل: أيية كنبقة فاعلاً لها على القياس لأن الثانية لا تستحق الإعلال لعدم فتح ما قبلها، وقيل: آيية كفاعلة أو أيّة بشد الياء، وكلها مردودة كما في التصريح.

قوله: (ما آخره) بالنصب ظرف لزيد، وما يخص نائب فاعله، والجملة صلة ما الأولى، و: أن يسلما فاعل بواجب الواقع خبراً عن عين أي، وعين اللفظ الذي زيد في آخره ما يخص الاسم واجب سلامتها، وهذا عاشر الشروط وحاصله أن لا تكون الياء، والواو عيناً لما في آخره زيادة تختص بالاسم.

قوله: (نحو جولان) مصدر جال يجوز وهيمان مصدر هام يهيم، وإنما سلِمت عينهما لأن زيادة الألف والنون في آخرهما أبعدتهما عن الفعل الذي هو الأصل في الإعلال لأنهما لا يلحقانه أصلاً، ومثلهما الألف المقصورة عند سيبويه لاختصاصها بالاسم، ولذلك صحت عين صورى بفتحات اسم ماء، وحمار حيدى بوزنه أن يحيد عن ظله لنشاطه، وحكم الأخفش بشذوذ هذين لأن الألف وإن اختصت بالاسم لا تخرجه عن صورة فعل أسند لألف الاثنين كضربا فلا تمنع الإعلال، كما لا تمنعه التاء اتفاقاً لأنها وإن اختصت بالأسماء لكن جنسها يلحق الماضي فلا يثبت بلحاقها للاسم مباينة الفعل، وذلك نحو: قَالَة وبَاعَة جَمْعَي قائِل وبائِع، والأصل قَوَلَة وَبَيَعَة ككملة وشذ تصحيح حَوَكَة وخَوَنَة جمْعَي حائك وخائن.

قوله: (وشذ ماهان وداران) وقياسهما موهان ودوران لأن أصلهما تثنية ماء ودار، وفي

٩٧٥ ـ وَقَبْلَ يا اقْلِبْ مِيماً النُّونَ، إذا كَانَ مُسَكَّناً كَمَنْ بَتَّ انْبِذَا

لما كان النُّطْقُ بالنون الساكنة قبل الياء عَسِراً وجب قلبُ النون ميماً، ولا فرق في ذلك بين المتصلة والمنفصلة، ويجمعهما قولُه: مَنْ بَتَّ انبِذَا أي: من قَطَعك فألقه عن بالك واطْرَحْه، وألف انبذا مبدلة من نون التوكيد الخفيفة.

فَصْلٌ

٩٧٦ ـ لِسَاكِن صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ

نسخ هامان بتقديم الهاء، وقياسه هيمان لكن قيل إن هامان وداران أعجميان فلا يحسن عدهما فيما شذ.

قوله: **(وقبل يا إلخ)** هذا البيت دخيل في هذا الفصل لعدم مناسبته لما فيه من إبدال حرف العلة فالأولى ذكره مع التاء والطاء والدال لاتفاق الكل في أنها غير علة، أو إفراده بفصل كما فعله الموضح، والحاصل أن المصنف بيَّن فيما مر إبدال الهمزة وحروف العلة الذي لا يتوقف على نقل حركة وذكر في الفصل الآتي إبدالها المتوقف على النقل، ثم بيَّن باقي حروف الإبدال في فصل ذو اللين إلخ فكان الأولى تأخير الميم مع ذلك.

قوله: **(ميماً)** مفعول ثان لا قلب، والنون مفعوله الأول، واسم كان يعود للنون، والأولى التعبير بالإبدال لما مر أول الباب إلا أن يقال: لاحظ اصطلاح القراء في تسميتهم هذا العمل إقلاباً.

قوله: **(المنفصلة)** أي عن الباء بأن كانتا من كلمتين، ودخل في النون الساكنة المنفصلة التنوين نحو: مؤمن بالله وتبدل الميم أيضاً من الواو في فم، ومن النون المتحركة شذوذاً كقولهم في البنان أي الأصابع: البنام والله أعلم.

فصل في النقل

وفيه أربع مسائل ذكر الأولى في قوله: لساكن صح إلخ. والثانية: قوله: ومثل فعل إلخ. والثالثة: وألف الأفعال إلخ. والرابعة: وما لأفعال إلخ وبعد النقل في المسائل الأربع يجب إبقاء الحرف المعتل ساكناً إن جانس الحركة المنقولة كما مثله الشارح من نحو: يبين ويقوم، والأوجب قلبه من جنسها كيخاف ويخيف أصلهما يَخْوَف كَيَذْهب، ويُخْوِف كيُكْرِم نقلت فتحة الأول، وكسرة الثاني إلى الخاء ثم قلبت الواو ألفاً في الأولى لتجانس الفتحة قبلها، وياء في الثاني لسكونها إثر كسرة.

قوله: **(من ذي لين)** جرى على قول من يطلق اللين على المتحركة من حروف العلة، والمشهور اختصاصه بالساكن منها مطلقاً، وأما المد فهو الساكن بعد حركة تجانسه، وأما العلة

إذا كانت عينُ الفعل ياء أو واواً متحركة، وكان ما قبلها ساكناً صحيحاً. وَجَبَ نقلُ حركة العين إلى الساكن قبلها، نحو: يَبِينُ وَيَقُومُ، والأصل يَبْيِنُ وَيَقْوُمُ. بكسر الياء، وضم الواو - فنقلت حركتهما إلى الساكِن قبلهما. وهو الباء، والقاف. وكذلك فعل في أبنْ فإن كان الساكنُ غيرَ صحيحٍ لم تنقل الحركة، نحو: بَايَعَ وَبَيَّنَ وَعَوَّقَ.

٩٧٧ - مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّب، وَلاَ كَابْيَضَّ أَوْ أَهْوَى بِلاَمٍ عُلِّلاَ

أي: إنما تنقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها إذا لم يكن الْفِعْلُ للتعجب، أو

فعامَّة، ومثل ذي اللين فيما ذكر الهمزة.

قوله: (**وجب نقل حركة العين إلخ**) أي لثقل الحركة هنا ولو فتحة على الواو والياء وإن سكن ما قبلهما للزومها بخلافها في: دلو وظبي لأنها حركة إعراب لا تلزم مع أن الاسم أخفّ من الفعل كما استثقلت الفتحة في: معديكرب دون قاض للزومها مع كون المركَّب ثقيلاً يحتاج للتخفيف.

قوله: (**نحو يبين**) إما بفتح الياء مضارع بان أي ظهر فأصله كيضرب، أو بضمها مضارع أبان فأصله كيكرم وكلٌ صحيح.

قوله: (**وكذلك فعل في أبن**) فأصله أبين كاكرم نقلت كسرة الياء إلى الباء، ثم حذفت للساكنين.

قوله: (**غير صحيح**) دخل في الهمزة لأن المصنف أدرجها في حروف العلة فلا ثقل في نحو: يأيس كيعلم مضارع أيس لأن الهمزة معرضة للإعلال بقلبها ألفاً تخفيفاً، والألف لا ينقل إليها لعدم قبولها الحركة، ولذا لم ينقل في نحو: بايع وقاول، وأما عدم النقل في بيَّن وعوَّق بشد الياء والواو مع تحرك عينهما بناء على أن أول المضاعفين هو الزائد فلأنه يلزم عليه قلب المنقول إليه ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله فيلتقي ساكنان فإن حذف الأول قلت: بين، وعوق بالسكون، أو الثاني قلت: بان وعاق، وفي ذلك إلباس صيغة بأخرى فترك أما على أن الثاني من المضاعفين هو الزائد فالعين ساكنة وليس الكلام فيها أفاده المصرح، وتبعه الحواشي وفيه أن المنقول إليه لعروض حركته لا يصلح لقلبه ألفاً كما علم من قوله: بتحريك أصل، فالقياس حينئذ قلب الثاني لتحركه في الأصل، وانفتاح ما قبله الآن فيصير بيان وعواق وهو أيضاً مُلْبِس بصيغة الاسم فتُرك.

قوله: (**بلام عللا**) أي حكم بأن لامه حرف علة قال ابن غازي: وإنما زاد ذلك مع علمه من قوله أهوى ليشمل غير أفعل كاستهوى.

قوله: (**للتعجب**) أي لأن ما أفعله يشبه أفعل التفضيل في الوزن، والدلالة على المزية وهو لا يعل لما سيأتي فكذا شبهه، وحمل أفعل به عليه.

مضاعفاً، أو مُعْتَلّ اللامِ؛ فإن كان كذلك فلا نَقْلَ، نحو: ما أَبْيَنَ الشيء وأَبْيِنْ بِهِ، وما أَقْوَمَهُ وأَقْوِمْ بِهِ، ونحو: ابْيَضّ واسْوَدّ، ونحو: أَهْوَى.

٩٧٨ ـ وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الإِعْلَالِ اسْمُ ضَاهَى مُضَارِعاً وَفِيهِ وَسْمُ

يعني أنه يثبت للاسم الذي يُشْبِه الفعلَ المضارعَ ـ في زيادته فقط، أو في وَزْنِهِ فقط ـ من الإعلال بالنقلِ ما يثبت للفعل. فالذي أَشْبَهَ المضارع في زيادته فقط تِبِيعٌ وهو مثال تِحْلِيءٍ من البيع، الأصلُ تِبْيِعٌ. بكسر التاء وسكون الباء ـ فنقلت حركة الياء إلى الباء فصار تِبِيع. والذي أَشْبَهَ المضارع في وزنه فقط مَقَامٌ، والأصل مَقْوَم فنقلت حركة الواو إلى القاف، ثم قلبت الواو

قوله: (نحو ابيضّ واسودّ) بشد آخرهما لأنه لو نقلت حركة عينه لفائه لوجب قلبها ألفاً لتحرُّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن فتحذف همزة الوصل للاغتناء عنها فيصير باضّ وسادّ بالتشديد فَيَلْتَبِس باسم الفاعل من البضاضة وهي نعومة البشرة، ومن السد تصريح.

قوله: (ونحو أهوى) أي لئلا يتوالى فيه إعلالان في اللام والعين.

قوله: (وفيه وسم) أي علامة يمتاز بها عن المضارع بأن يشبهه في الوزن فقط، أو الزيادة فقط بخلاف ما يشبهه فيهما كأقوم وأسود بوزن أعلم فلا يعل لئلا يتوهم أنه فعل، وكذا لو باينه فيهما لبعده عن الفعل الذي هو الأصل في الإعلال فعلى هذا لو بنيت من البيع، أو القول اسماً على مثال تضرب قلت: تبيع، وتقول بكسر الياء والواو لئلا يلبس بالفعل لو نقلته، وأما يزيد علماً فمنقول بعد إعلاله كما سيأتي.

قوله: (في زيادته فقط) أي الزيادة الخاصة به وهي حروف المضارعة.

قوله: (تِبِيع) بكسر الفوقية الموحدة وسكون التحتية.

قوله: (وهو مثال تحليء) أي اسم مبني من البيع على مثاله، وليس المراد به تبيع البقر وهو ابن سنة منها لأن هذا فعيل من التبع أي يتبع أمه في المرعى، فتاؤه أصلية، ومفتوحة لا مكسورة، وتِحْلِيء بكسر التاء الفوقية، وسكون الحاء المهملة وكسر اللام فهمزة يطلق على قشر الأديم والجلد مما يلي منبت الشعر وعلى وسخه وشعره.

قوله: (من بيع) أي حال كون تبيع مأخوذاً من بيع وهو مصدر باع، ولو بنيت على مثال تحليء من القول قلت: تقيل بكسرتين، والأصل تقول نقلت كسرة الواو إلى الساكن قبلها، ثم قلبت ياء لسكونها إثر كسرة فهذا النوع أشبه المضارع في زيادته الخاصة به في أوله، وفيه وسمٌ امتاز به عن الفعل وهو كونه على وزن خاص بالاسم لأن تفعلاً بكسر التاء والعين لا يكون في الفعل، وكذا تفعل بضمهما فيُعلُّ ما وازنهما من الأسماء.

قوله: (مقام) أي بفتح الميم فأصله مقوم كيعلم المبني للفاعل، أو بضمها كالمبني للمفعول، وكذا مقيم ومبين أصلهما كيكرم بالكسر فيعل كل ذلك لامتيازه عن الفعل بزيادة

ألفاً لمجانسة الفتحة. فإن أشبَهَه في الزيادة والزِّنَةِ؛ فإما أن يكون منقولاً من فِعْلٍ، أو لا، فإن كان منقولاً منه أعِلَّ كَيَزِيد، وإلا صَحَّ كأبْيَضَ وأسْوَدَ.

٩٧٩ ـ وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ وَأَلِفَ الإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ

٩٨٠ ـ أَزِلْ لِذَا الإِعْلاَلِ، وَالتَّا الزَمْ عِوَضْ، وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ

لما كان مِفْعَالٌ غيرَ مُشْبِهٍ للفعل استحقَّ التصحيحَ كَمِسْوَاكٍ، وحُمِلَ أيضاً مِفْعَلٌ عليه، لمشابهته له في المعنى، فصحح كما صحح مفعال كَمِقْوَلٍ ومِقْوَالٍ.

وأشار بقوله: وألف الإفعال واستفعال، أزِلْ إلى آخره إلى أن المصدر إذا كان على وزن إفْعَالٍ أو اسْتِفْعَالٍ، وكان معتلَّ العينِ، فإن ألفه تحذف لالتقائها ساكنة مع الألف المبدلة من عين المصدر، وذلك نحو: إقَامَة واسْتِقَامَة، وأصله إقْوَامٌ واسْتِقْوَامٌ، فنقلت حركة العين إلى

الميم الخاصة بالأسماء، وإنما صححوا نحو: مدين ومريم لأن ميمه أصلية فوزنه فعلل لا مفعل.

قوله: **(أعلا كزيد)** أي استصحب إعلاله لأنه إنما يعلُّ قبل النقل لا بعده.

قوله: **(ومفعل)** بكسر الميم وفتح العين وكذا المفعال، وهذا محترز قوله: ضاهى مضارعاً، على ما سيأتي.

قوله: **(عوض)** حال من التاء، وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة.

قوله: **(بالنقل)** أي السماع متعلق بعرض، والباء للملابسة.

قوله: **(وحمل مفعل إلخ)** أشار بذلك إلى ما قاله المصنف وابنه إن مفعلاً يستحق الإعلال لشبهه المضارع في الوزن فقط إذ هو كتعلم عند من يكسر حرف المضارعة لكنه حمل على مفعال في التصحيح لشبهه به لفظاً إذ لا فرق بينهما إلا بالألف، ومعنًى لأن كلا اسم آلة كمخيط ومخياط، أو صيغة مبالغة كمقول ومقوال، ولم يعكس لأصالة التصحيح، وتعقبه الموضح بأنه لو صح ذلك للزم تصحيح مثال تحليء من البيع لشبهه بتحسب، أو تضرب في تلك اللغة وزناً وزيادة، وهو ممنوع. والظاهر أن تصحيح نحو مخيط لعدم شبهه الفعل أصلاً إذ كسر حرف المضارعة قليل لا يلتفت إليه أو لأنه مقصور من مفعال كما قاله الخليل فاستصحب تصحيحه بعد حذف الألف فهو هو لا أنه محمول عليه ثم على تسليم ما قاله لا يستحق الإعلال لذلك عند الجميع بل في تلك اللغة فقط.

قوله: **(فإن ألفه تحذف إلخ)** أفاد كالمتن أن المحذوف هوالألف الثانية، وهوالصحيح لزيادتها وقربها من الطرف وحصول الثقل بها وهو مذهب الخليل وسيبويه والمصنف، ولذا **قال**: وألف الإفعال إلخ. وقيل هي بدل العين لأن بدلها يحذف كثيراً في غير هذا، ولأن تعويض التاء لم يعهد في غير الأصول.

الفاء، وقلبت الواو ألفاً لمجانسة الفتحة قبلها، فالتقى ألفان، فحذفت الثانية منهما، ثم عُوِّض منها تاء التأنيث، فصار إقَامَةً واسْتِقَامَة، وقد تحذف هذه التاء كقولهم: أَجَابَ إجَاباً، ومنه قولهُ تعالى: ﴿وَإِقَامِ الصَّلاةِ﴾[1].

٩٨١ ـ وَما لإفعالٍ. مِنَ الْحَذْفِ، وَمِنْ نَقْلٍ فَمَفْعُولٌ بِهِ أيضاً قَمِنْ

٩٨٢ ـ نَحْوَ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ، وَنَدَرْ تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ، وَفي ذي الْيَا اشْتَهَرْ

إذا بُني مَفْعول من الفعل المعتلّ العين. بالياء أو الواو. وجب فيه ما وجب في إفعال واستفعال من النقل والحذف؛ فتقول في مفعول من باع وقال: مَبِيعٌ وَمَقُولٌ والأصل مَبْيُوعٌ

قوله: **(وقلبت الواو ألفاً إلخ)** لا يرد أن شرط قلب العين ألفاً أن لا يسكن ما بعدها كما مر في قوله: وإن سكن كف إلخ، لأن محل ذلك فيما إعلاله بالأصالة أما الأفعال والاستعمال فبالحمل على الفعل.

تنبيه: قد ورد تصحيح أفعال واستفعال وفروعهما في ألفاظ منها أغول إغوالاً وأغيمت السماء إغياماً واستحوذ استحواذاً، واستغيل الصبي استغيالاً أي شرب الغيل بفتح المعجمة وهو اللبن الذي ترضعه المرأة وهي تؤتى أو وهي حامل، وهذا شاذ عند النحاة، وقيل لغة فصيحة يقاس عليها.

قوله: **(لمجانسة الفتحة قبلها)** أي لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن.

قوله: **(من النقل ومن حذف)** أي دون التعويض بالتاء.

قوله: **(مفعول)** أي فاسم مفعول الفعل الثلاثي، وقوله: به متعلق بقمن أي حقيق.

قوله: **(فحذفت واو مفعول)** أي عند سيبويه، وقال الأخفش عين الكلمة لأن واو مفعول جاءت لمعنى وهو كونها علامة اسم المفعول فلا تحذف، ولأن المعهود حذف أول الساكنين كقل وبع وقاض لا الثاني، وأجيب عن الأول بأنها لو كانت علامة اسم المفعول لوجبت في الزائد على الثلاثة كالمنتظر، وإنما العلامة الميم وجيء بالواو لرفضهم مفعلاً بالضم في الكلام إلا في مكرم ومعون ومهلك، ومألك بسكون الهمزة، وضم اللام بمعنى الرسالة، وعن الثاني بأن محل ما ذكر فيه إذا كان ثاني الساكنين صحيحاً كما مثله، وهما هنا معتلان تصريح، وقد يقال في الجواب الأول تسليم أنها جيء بها لمعنى وهو الفرق بين المرفوض والمستعمل فلا يليق حذفها لفوات ما جيء بها لأجله تقديراً لأن وزن نحو مصون يكون عند سيبويه مفعل بإثبات أصوله كلها وهو مرفوض وعند الأخفش مفعول بحذف العين فتدبر وتظهر ثمرة الخلاف في نحو: مسوء بالهمزة إذا خففت فعند الأخفش يقال مسوّ بشد الواو ولأن الهمزة إذا وقعت إثر واو زائدة لغير إلحاق خففت بقلبها واواً وإدغاماً فيها وعند سيبويه مسوٌ بنقل حركة الهمزة إلى الواو ولكونها أصلية، ثم حذفت الهمزة كما يقال في تخفيف خبء خب.

قوله: **(فصار مبيع ومقول)** أي بفتح الأول، وضم الثاني، وسكون الثالث.

---

(١) [النور: ٣٧].

وَمَقْوُولٌ، فنقلت حركةُ العينِ إلى الساكن قبلها، فالتقى ساكنان: العينُ، وواو مفعول، فحذفت واو مفعول، فصار مَبِيع ومَقول. وكان حَقُّ مبيع أن يقال فيه مَبُوع، لكن قلبوا الضمة كسرةً لتصحّ الياء، وندر التصحيح فيما عينه واو، قالوا: ثوب مَصْوُونٌ، والقياس مَصُونٌ، ولغة تميم تصحيحُ ما عينُه ياء؛ فيقولون: مَبْيُوعٌ، ومَخْيُوط، ولهذا قال المصنف رحمهُ الله تعالى: وندر، تصحيح ذي الواو، وفي ذي اليا اشتهر.

٩٨٣ ـ وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا ۝ وَأَعْـلِـلِ إنْ لَـمْ تَـتَـحَـرَّ الأَجْـوَدَا

إذا بُنِي الْمَفْعول من فعلٍ معتلِّ اللام، فلا يخلو: إما أن يكون معتلاً بالياء أو بالواو.

قوله: **(كان حق مبيع إلخ)** أي لما مر في قوله: ووجب:

* إبــدال وَاوٍ بَــعْــدَ ضَــمٍّ مِــنْ أَلِــفْ *

ويا إلخ، من أنه يجب قلب الياء واواً لضم ما قبلها كموقن في ميقن إلا إذا وقعت عين جمع فإن الضمة تقلب كسرة لتصح الياء كبيض وهيم في جمع أبيض وأهيم ومر أيضاً أن سيبويه يجعل الياء الواقعة عيناً لمفرد كعين الجمع فيوجب قلب الضمة كسرة لتصح الياء وإن الأخفش يقلبها في المفرد مطلقاً سواء كانت فاء أو عيناً ويبقي الضمة قبلها فقد جرى سيبويه هنا على مذهبه فبعد أن حذفت واو مفعول قلبت الضمة كسرة لتصح الياء لأنها عين مفرد أما على رأي الأخفش من أن المحذوف العين فيصير بعد النقل، والحذف مبوع فكسرت الفاء، وقلبت الواو ياء لئلا يتوهم أنه من ذوات الواو كمقول، وليس كسر الفاء لأجل الياء المحذوفة كما توهم حتى يرد عليه أن مذهبه إبقاء الضم مع الياء الموجودة، ثم قلبها واواً فأولى إبقاؤه مع المعدومة وإنما هو للفرق المذكور فلم يخالف مذهبه المار، والحاصل أن ذوات الواو لا عمل فيها سوى الحذف، والنقل وأما ذوات الياء كمبيع ففيها مع النقل على مذهب سيبيبويه حذف الواو الزائدة وقلب الضمة كسرة لتصحيح الياء التي هي العين وعلى رأي الأخفش حذف العين، وقلب الضمة كسرة، ثم الواو الزائدة ياء لرفع توهم أصالتها فتدبر.

قوله: **(من نحو عدا)** هو كل فعل واوي اللام مفتوح العين فخرج يائي اللام مطلقاً وواويها مع كسر العين كرضي وقوي فلا يترجح فيه التصحيح عل التفصيل الاتي، وأما مضمومها فلا يبنى منه اسم مفعول لكونه لازماً وذكر هذه المسألة هنا إنما هو باعتبار حذف واو مفعول وإن لم يكن فيه نقل كالأول.

قوله: **(فالأجود التصحيح)** أي حملاً على فعل الفاعل لكونه الأصل كعدا ودعا فإنَّ واوه لا تقلب ياءً وإن قلبت ألفاً إذ الأصل عدو ودعو.

قوله: **(على فعل)** أي بفتح فكسر.

فإن كان معتلاً بالياء وجب إعلاله بقلب واو مفعول ياء وإدغامها في لام الكلمة، نحو: مَرْمِيّ. والأصل . مَرْمويٌ، فاجتمعت الواو والياء، وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء. وإنما لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى هذا هنا لأنه قد تقدم ذكره.

وإن كان معتلاً بالواو؛ فالأجودُ التصحيحُ، إن لم يكن الفعل على فَعِلَ، نحو: مَعْدُوّ مِنْ عَدَا، ولهذا قال المصنف: من نحو عدا، ومنهم من يُعِلُّ، فيقول: مَعْدِيّ، فإن كان الواويّ على فَعِلَ، فالصحيح الإعلال؛ نحو: مَرْضِيّ مِنْ رَضِيَ؛ قال الله تعالى: ﴿ارجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً﴾[1] والتصحيحُ قليلٌ، نحو: مَرْضُوٌّ.

٩٨٤ ـ كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْفُعُولُ مِنْ ... ذِي الْوَاوِ لامَ جَمْعٍ أوْ فَرْدٍ يَعِنّ

إذا بُني اسمٌ على فُعُول، فإن كان جمعاً، وكانت لامه واواً، جاز فيه وجهان: التصحيح، والإعلال، نحو: عُصِيّ وَدُلِيّ، في جمع عَصاً وَدَلْو، وَأُبُوٌّ، وَنُجُوٌّ، جمع أبٍ

قوله: (نحو معدي) أصله معدو بواوين؛ الأولى واو مفعول، والثانية لام الكلمة فقلبت الثانية ياء حملاً على فعل المفعول لأن واوه تقلب لتطرفها إثر كسرة كدعا ثم الأولى لاجتماعها مع الياء ساكنة، ثم أدغم وكسرت الضمة لمناسبة الياء.

قوله: (نحو مرضي) أصله مرضوو بواوين قلبت الثانية ياء حملاً على الفعل لأنها تقلب فيه لكسر ما قبلها سواء بني للفاعل، أو للمفعول، ثم الأولى لاجتماعها مع الياء إلخ وإنما كان الإعلال في ذلك هو الفصيح الوارد في القرآن لأن موافقة المفعول لفعله أولى من مخالفته، ومحل ذلك ما لم يكن فعل المكسور واوي العين وإلا تعين الإعلال كقوي فهو مقوي والأصل مقوو، قلبت الواو الأخيرة ياء لثقل ثلاث واوات في الطرف مع الضمة ثم الوسطى لاجتماعها مع الياء إلخ. والحاصل أن واوي اللام إن كان مفتوح العين اختير في مفعوله التصحيح، أو مكسور العين غير واويها اختير فيه الإعلال، أو واويها وجب الإعلال.

قوله: (كذاك ذا وجهين إلخ) كذا ما حال من المفعول بضمتين أو صفة لمصدر محذوف أي جاء الفعول مجيئاً مثل ذاك وذا وجهين حال أيضاً منه مؤكدة لما يستفاد من التشبيه، ومن ذي الواو حال ثالثة، أو متعلق بجا بتضمينه معنى أخذ ولام جمع حال من الواو وظاهر المتن التسوية بين فعول الجمع والمفرد في الوجهين، وليس كذلك كما بينه الشارح، وقد دفع هذا في الكافية بقوله:

ورجّح الإعلال في الجمع وفي ... مُفْرَدِ التَّصْحيح أولى ما قُفي

وأطلق جواز الوجهين في فعول، وهو مشروط بأن لا يكون من باب قوي، وإلا وجب الإعلال كما في المفعول.

قوله: (نحو عِصِيّ ودليّ) بكسرتين ثم ياء مشددة مثالان للإعلال، والأصل عصوو ودلوو

---

(١) [الفجر: ٢٨].

ونَجْو، والإعلالُ أجودُ من التصحيح في الجمع، وإن كان مفرداً جاز فيه وجهان: الإعلالُ، والتصحيحُ والتصحيح أجْوَدُ، نحو: علا عُلوّاً، وَعَتَا عُتُوّاً، وَيَقِلُّ الإعلالُ نحو: قَسَا قِسيّاً. أي قسوة.

٩٨٥ ـ وَشَاعَ نَحْوَ نُيَّم فِي نُوَّمِ وَنَحْوُ نُيَّام شُذُوذُهُ نُمِي

إذا كان فُعَّل جمعاً لما عينُه واوٌ جاز تصحيحُه وإعلاله، إن لم يكن قبل لامهِ ألف، كقولك في جمع صائم: صُوَّمٌ وَصُيَّمٌ وفي جمع نائم: نُوَّم، ونُيَّم. فإن كان قبل اللام ألفٌ وجب التصحيح، والإعلالُ شاذٌ، نحو: صُوَّام، ونُوَّام ومن الإعلال قولُه:

[٣٥٩]فَمَا أرَّقَ النُّيَّامَ إلاَّ كَلامُهَا[1]

بضمتين، ثم واوين قلبت الثانية ياء لثقل الواوين مع الضمة في الجمع ثم الأولى لاجتماعها مع الياء، ثم أدغم وكسرت العين لمناسبة الياء والفاء اتباعاً لها وقد لا تكسر الفاء كقراءة الحسن ﴿فَأَلْقَوا حِبَالَهُمْ وَعُصِيَّهُمْ﴾ [الشعراء: ٤٤] بضم العين وقيل لما كانت واو فعول زائدة ساكنة لم يعتد بها فكأن الواو الأخيرة وليت ضمة فقلبت ياء لما قبل في أدل جمع دلو فلما اجتمعت مع الواو قلبت ياء وأدغم إلخ وقد قيل بذلك في المفعول المار.

قوله: (نحو أبو ونجو) مثالان للتصحيح وهو شاذ في الجمع كما في التسهيل والتوضيح، وكذا إعلال المفرد خلافاً الظاهر الشارح، والأصل أبوو ونجو وكفلوس فأدغم والنجو إما بالجيم وهوالسحاب الذي هراق ماءه أو بالحاء المهملة، وهوالجهة حكى سيبويه: إنكم لتطيرون في نحو كثيرة.

قوله: (والتصحيح أجود) الذي في التوضيح وغيره أنه واجب لخفة المفرد والإعلال شاذ.

قوله: (وشاع إلخ) نص غيره من النحويين على إطراده وإن كان التصحيح أكثر على الأصل وهذا تاسع موضع لقلب الواو ياء وهي وقوعها عيناً لجمع على فعل بالضم، والتشديد، وتقدمت العاشرة.

قوله: (نمي) أي نسب للعلماء.

قوله: (صائم) أصله صاوم لأنه من الصوم أبدلت الواو همزة لما مر، وكذا قائم وجائع.

قوله: (وصيم) أصله صوم فاستثقل اجتماع واوين، وضمة مع ثقل الجمع فخفف بقلبهما ياءين لأنهما أخف، تصريح.

قوله: (وجب التصحيح) أي لخفته، ولبعد الواو عن الطرف الذي هو محل التغيير بسبب

---

(١) وصدره: «ألا طرقتنا مَيَّةُ ابنةُ منذرٍ»، وهو من الطويل لذي الرمّة في ديوانه ص ١٠٠٣؛ وشرح المفصل ١٠/ ٩٣.

والشاهد قوله: النيّام»، والقياس: «النوّام»، فقلب الواو ياءً.

فَصْلٌ

٩٨٦ ـ ذُو اللِّينِ فَاتَا في افْتِعَالٍ أُبْدِلا وَشَذَّ في ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ ائْتَكَلا

إذا بني افتعالٌ وفروعُه من كلمة فاؤها حرفُ لينٍ. وجب إبدال حرف اللين تاء، نحو: اتِّصال، وَاتَّصَلَ، ومُتَّصِلٍ. والأصل فيه: أَوْتِصَال، وأَوْتَصَلَ، ومُوتَصِلٌ، فإن كان حرفُ اللين

الألف، وكذا يجب التصحيح إن اعتلت اللام كشوي وغوي بشد الواو جمعي شاو وغاو، ولئلا يتولى إعلالان، ويجوز في نحو: نيم بعد إعلاله ضم الفاء وكسرها، والضم أولى والله أعلم.

فصل في إبدال فاء الافتعال وتائه

قوله: **(ذو اللين)** مبتدأ خبره جملة أبدلا، وفا حال من نائب فاعله العائد لذي اللين وهو مفعوله الأول، وتا مفعوله الثاني، وكل من فا وتا بالقصر، وتقدم للشاطبي أن ما قصر من أسماء هذه الحروف منون على حد: شربت ما، وصوب ابن غازي عن بعضهم عدم تنوينها لأنها مبنية لوضعها وضع الحروف، واختار الصبان جواز التنوين على أنه مختصر من الممدود وعدمه على وضعه كذلك ابتداء.

قوله: **(فاؤها حرف لين)** مرادهم به الياء، والواو فقط إذ الألف لا تقع فاء مطلقاً، ولا عيناً، ولا لاماً بطريق الأصالة.

قوله: **(وجب إبداله تاء)** أي لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لقرب مخرجيهما، ومنافاة صفتهما لأن حرف اللين مجهور، والتاء مهموسة، وأيضاً لو أقروه لتلاعبت به حركات ما قبله فيكون ياء بعد الكسرة، وألفاً بعد الفتحة، وواواً بعد الضمة فأبدلوا منه حرفاً يلزم وجهاً واحداً، وخصوا التاء لتدغم فيما بعدها، هذه هي اللغة الفصحى وبعض الحجازيين يجعلون الفاء بحسب الحركات قبلها، فيقولون أيتصل يأتصل فهو موتصل، وحكى الجرمي إبدالها همزة كأتصل يأتصل، فهو ومؤتصل وهو غريب.

قوله: **(نحو اتصال إلى إلخ)** مثال للواوي ومثال اليائي اتسار واتسر ومتسر، والأصل إيتسار وإيتسر وميتسر قال في المصباح الميسر كمسجد قمار العرب يقال يسر الرجل يسراً من باب وعد فهو ياسر اهـ، وهو مأخوذ من اليسر لظنهم أنه يورث اليسار.

قوله: **(والأصل أوتصال إلخ)** ظاهر عبارته أن الواو تبدل تاء ابتداء وهو المختار، وقيل: تبدل أولاً ياء لكسر ما قبلها في الماضي، والمصدر لأن الواو لا تثبت ساكنة بعد الكسرة، وحمل الباقي عليهما، ثم تقلب الياء تاء، وقد يقال هذه الواو لم تثبت مع الكسرة لعدم بقائها دائماً فتقلب من أول الأمر تقليلاً للعمل إذ لا فائدة فيما ذكر وإن كان قياسياً، وأيضاً لو قلبت ياء لامتنع قلب هذه الياء تاء كما الياء المنقلبة عن الهمزة في نحو: اتكل بجامع عدم الأصالة

بدلاً من همزة لم يجز إبداله تاء؛ فتقول في افتعل من الأكل: ائْتَكَلَ، ثم تبدل الهمزة ياء، فتقول: ايتكل، ولا يجوز إبدال الياء تاء، وشذّ قولهم: اتَّزَرَ بإبدال الياء تاء.

٩٨٧ ـ طَا تَا افْتِعَالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطْبِقِ فِي ادَّانَ وَازْدَدْ وادَّكِرْ دَالاً بَقِي

إذا وقعت تاء افتعال بعد حرف من حروف الإطباق. وهي: الصاد، والضاد، والطاء،

إلا أن يجاب عن هذا بأن التاء لما لم تبدل من الهمزة أصلاً امتنع إبدالها من بدلها وهو الياء التحتية بخلاف الواو فإنها تبدل تاء في غير هذا الباب كتراث ونحوه فجاز هنا إبدالها من بدلها، وأيضاً كل من المبدل والمبدل هنا حرف لين بخلاف الهمزة فتأمل.

قوله: **(ثم تبدل الهمزة)** أي الثانية الساكنة وهي فاء الكلمة ياء لسكونها بعد همزة الوصل المكسورة.

قوله: **(وشذ قولهم اتزر)** إما فعل ماض معلوم أي لبس الإزار فيكون بفتح التاء والزاي، أو أمر فبكسر الزاي ولا يصح ماضياً مجهولاً إلا إذا كان أصله أو تزر بالواو لا بالياء كما في الشارح وأصله الأصيل ائتزر بهمزة مكسورة للوصل فساكنة هي فاء الكلمة لأنه من الإزار قلبت الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها، ثم الياء تاء فصار اتزر بالإدغام فهذا الإبدال الثاني شاذ يقصر على السماع، والقياس إبقاء الياء كما قال به المصنف، وقيل خطأ لكن أجازه البغداديون كما حكاه الزمخشري، وعلى قولهم يتخرج إدغام عوام المحدّثين اتزر في حديث عائشة المتقدم[١] وقول الشارح كالأشموني، وشذ قولهم: اتزر صريح في أنه من المسموع، وسكت الشارح عن ذكر اتكل الذي في المتن تبعاً لابن المصنف في أنه لم يسمع فمراده بالتمثيل به أنه مما سمع الإبدال في جنسه لا في شخصه، ونقل المرادي عن بعضهم سماعه وهو صريح قول التوضيح وشذ قولهم: اتكل ومن المسموع أيضاً اتمن من الأمانة وقياسه أوتمن بالواو إن كان ماضياً مجهولاً أو ايتمن بالياء إن كان معلوماً، وأما اتخذ فالصحيح أنه من تَخذَ يتَّخِذُ تَخْذاً كَتَعِبَ يَتْعَبُ تَعَباً بمعنى اتخذ كما أن اتبع من تبع فتاؤه الأولى أصلية لا بدل عن همزة أخذ كما وهم فيه الجوهري فجعله من الشاذ، والثانية تاء الافتقال. وقال بعضهم إنه وخذ بالواو لغة في أخذ فأصله أوتخذ أبدلت الواو تاء على القياس، وتخريجه على هذه اللغة وإن كانت قليلة أولى من قول الجوهري.

قوله: **(طا تا إلخ)** تا مبتدأ خبره رد ماضياً مجهولاً كأبدل السابق عليه، ونائب فاعله يعود على تا وطاء مفعوله الثاني فإن جعل رد امراً كان تا مفعوله الأول لا مبتدأ لاحتياجه إلى تقدير الرابط.

---

(١) انظر صفحة ٢٤٤.

والظاء ـ وَجَبَ إبدالُهُ طاءً، كقولك: اصْطَبَرَ، واضْطَجَعَ، واطَّعَنُوا واظْطَلَمُوا. والأصل: اصْتَبَرَ، واضْتَجَعَ، واظتَعَنوا، واظتَلموا؛ فأبدل من تاء الافتعال طاء. وإن وقعت تاء الافتعال بعد الدال والزاي والذال قلبت دالاً، نحو: وازدد وادَّكِرْ. الأصلُ: ادْتَانَ، وازْتَدْ واذْتَكِرْ، فاستثقلت التاء بعد هذه الحروف، فأبدلت دالاً، وأدغمت الدالُ في الدال.

فَصْلٌ

٩٨٨ ـ فَا أَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدْ اخْذِفْ، وَفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدْ

٩٨٩ ـ وَحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ اسْتَمَرَّ فِي مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ

قوله: (وجب إبداله طاء إلخ) أي لثقل التاء مع الحرف المطبق لقرب مخرجيهما، وتباين صفتيهما إذ التاء مهموسة مستقلة والمطبق مجهور مستعل كما يعسر النطق بها بعد الدال والذال والزاي لأن هذه جهرية كالمطبق فاحتيج في تسهيل النطق إلى إبدال التاء حرفاً يوافقها في المخرج ليشعر بها ويوافق ما قبلها في الصفة وهو الطاء والدال وإذا أبدلت طاء بعد الطاء، أو دالاً بعد الدال وجب الإدغام لاجتماع المثلين كأطهر وأطعن وأدان أو طاء بعد الصاد والضاد ودالاً بعد الزاي جاز الفك كاصطبر واضطجع وازدجر، والإدغام بقلبها من جنس ما قبلها كاصبر واضجع وازجر، ويمتنع العكس كاطبر واطجع وادجر لئلا يفوت صفير الصاد والزاي واستطالة الضاد أما الطاء بعد الظاء المشالة والدال بعد الذال المعجمة فيجوز فيهما الأوجه الثلاثة وقد روي قوله:

٤٥٢ ـ هو الجواد الذي يعطيك نائله.، عفواً ويظلم أحياناً فيظطلم(١)

هكذا بالفك ويظلم بشد المعجمة وبشد المهملة وقرىء قوله تعالى: ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٥] ومدكر بشد المهملة ومذكر بشد المعجمة، وهي شاذة فتدبر والله أعلم.

فصل في الإعلال بالحذف

هو نوعان: مقيس وشاذ، فالمقيس هو الذي تعرض لذكره هنا، وهو ثلاثة أنواع: ما يتعلق بفاء الكلمة، وما يتعلق بحرف زائد فيها، وما يتعلق بعينها أو لامها على الخلاف الآتي، وقد ذكرها على هذا الترتيب كل واحد في بيت.

قوله: (وبنيتي متصف) أي صيغتي شخص متصف أي الصيغتين الدالتين على الذات المتصفة بذلك المعنى على جهة القيام به أو الوقوع عليه، وهما أسماء الفاعل والمفعول.

---

(١) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٥٢؛ ولسان العرب مادة (ظلم).

إذا كان الفعلُ الماضي معتلَّ الفاء كوَعَدَ وجب حذفُ الفاء: في الأمر، والمضارع، والمصدر إذا كان بالتاء، وذلك نحو: عِدْ، ويَعِدُ، وعِدَةٍ؛ فإن لم يكن المصدر بالتاء لم يجز

قوله: **(إذا كان الفعل الماضي)** أي المفتوح العين فخرج مضمومها فلا تحذف فاء مضارعه كوضؤ يؤضؤ ووشم يوشم، وفي مكسورها تفصيل يعلم مما سيأتي.

قوله: **(معتل الفاء)** أي بخصوص الواو كما يفيده تخصيصها بالحذف في المثال أما الياء فلا تحذف إلا ما شذ من قول بعضهم: يسر يسر كوعد يعد ويئس يئس، والأصل يَيْسَر ويَيْئَس.

قوله: **(يعد)** أصله يوعد فثقلت الواو بوقوعها بين الياء المفتوحة والكسرة وهما ضدان لها فحذفت، وحمل على المبدوء بالياء أخواته كأَعِدُ ونَعِد وتعد، كذا الأمر نحو: عِدْ فأصله أوعد حذفت الواو حملاً على المضارع المبدوء بالياء فاغتُني عن الهمزة بتحرك ما بعدها، وكذا حمل عليه المصدر الذي على فعل بكسر فسكون، وأفهم قوله: كوعد أن الحذف مشروط بفتح حرف المضارعة فلا تحذف الواو من يوعد بالضم سواء فتحت العين، أو كسرت، وشذ من ذلك يدع ويذر مجهولين في لغة، وبكسر عين الفعل فلا حذف في مفتوحها كوجل يوجل، ووجع يوجع ولا في مضمومها كوضؤ يؤضؤ وشذ قول بعضهم: وجد يجد بالضم وهي لغة عامرية، وأما حذف الواو من يقع ويضع ويهب مع أنها بفتح فالعين فللكسر المقدر لأنها لكون ماضيها بالفتح ينقاس مضارعها على يفعل بالكسر لكنه فتح تخفيفاً لكون عينه، أو لامه حرفاً حلقياً فكأن الكسر مقدر فيه، وأما يسع ففتحه قياسي لكون ماضيه وسع بالكسر فكان حقه إثبات الواو فقيل حذفت شذوذاً، وقيل لأنه قد ورد الكسر في مضارع فعل المكسور كومق يمق ووثق يثق، وورث يرث فحيث حذفت واو يسع دل على أن أصله الكسر لكنه فتح تخفيفاً لحرف الحلق.

قوله: **(وعدة)** أفاد التمثيل به أن لحذف الفاء شرطين: كونها في مصدر على فِعْلَة بكسر فسكون وكونه لغير الهيئة فلا تحذف من اسم غير مصدر وشَذْرَقَة للفضة، وَحْشَة للأرض الموحشة ولدة صفة بمعنى ترب وهو المساوي في العمر ولا مما قصد به الهيئة كوعدة الأمير، ووقعة زيد للإلباس بوجود الشرطين يجب الحذف كعدة وصلة وثقة ومقة فأصلها وعد ووصل ووثق وومق بكسر فسكون حذفت فاؤها حملاً على مضارعها كما مر، ونقلت كسرتها للعين لتدل عليها وربما فتحت العين لفتحها في المضارع كسعة وضعة بالفتح ويكسران في لغة وبها قرىء شاذاً ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ المَالِ﴾ [البقرة:٢٤٧] بالكسر، وشذ الضم في صلة ثم أتى بالتاء عوضاً عن الفاء فحذفها شاذ خلافاً للفراء، وأما قوله:

٤٥٢ ـ * وَأَخْلَفُوكَ عِدَا الأَمْرِ الَّذِي وعَدُوا[1] *

---

(١) عجز بيت وصدره: «إنَّ الخليطَ أَجَدُّوا البينَ فانْجَرَدوا»، وهو من البسيط للفضل بن عباس في شرح التصريح ٢/٣٩٦؛ ولسان العرب مادة (غلب) و(خلط).

حذف الفاء، كوَعْدٍ. وكذلك يجب حذف الهمزة الثانية في الماضي مع المضارع، واسم الفاعلِ، واسم المفعول، نحو قولك في أَكْرَمَ: يُكْرِمُ، والأصل يُؤَكْرِمُ، ونحو: مُكْرَم، ومُكْرِم، والأَصْلُ مُؤَكْرِم ومُؤَكْرَم؛ فحذفت الهمزة في اسم الفاعل واسم المفعول. .

٩٩٠ ـ ظِلْتُ وَظَلْتُ في ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلا وَقِــرْنَ فــي اقْــرِرْنَ، وَقَــرْنَ نُــقِــلا

فخرج على أن عدا جمع عدوة بضم فسكون بمعنى ناحية، وكذا الجمع بينهما شاذ كقول بعضهم وعدة ووثبة ووجهة لكن قال الفارسي لا شذوذ في وجهة لأنها اسم للمكان المتوجه إليه لا مصدر حتى تحذف فاؤه، وظاهر كلام سيبويه أنه مصدر، وسوغ عدم الحذف فيه كونه لا فعل له إذ لا موجب للحذف إلا الحمل على المضارع، ولا يحفظ وجه يجه بل توجه واتجه ومصدره التوجه والاتجاه، فحذفت زوائده وقيل: وجهة.

قوله: **(يجب حذف الهمزة)** أي الزائدة على أصول الثلاثي لتصيره رباعياً كهمزة أكرم وآمن بالمد إذ أصلها كرم كظرف، وأمن كفرح أما الهمزة الأصلية في نحو: أكل وأخذ وأمّن بشد الميم فلا تحذف بل تقلب الفاً في نحو: آكل وواو في نحو أو من أو تحقق كما علم مما مر، وأما همزة أفعل فلزيادتها تحذف في المضارع المبدوء بهمزة التكلم لئلا يجتمع همزتان في كلمة وحمل على المبدوء بالهمزة أخواته وصيغتا الفاعل والمفعول.

قوله: **(والأصل يؤكرم)** أي بوزن يدحرج لأن حرف المضارعة يدخل على حروف الماضي بأسرها، وكذا مؤكرم بوزن مدحرج فحذفت الهمزة لما مر ويمتنع إثباتها إلا في ضرورة كقوله:

٤٥٣ ـ فَــإِنَّــهُ أَهْــلٌ لأنْ يُــؤَكْــرَمَــا[1]

أو ندور كقولهم: أرض مُؤَرْنَبَة بكسر النون أي كثيرة الأرانب، وكساء مُؤَرْنَب إذا خلط صوفه بوبر الأرانب، والقياس مَرْنَبَة كمكرمة بناء على أن همزة أرنب زائدة وهوالأظهر أما على أنها أصلية فلا يكون ذلك نادراً.

تنبيه: لو أبدلت همزة أفعل هاء كهراق في أراق، أو عيناً كعنهل الإبل في أنهل لم تحذف لعدم مقتضى الحذف فتقول هَرَاق يُهَرِيق فهو مُهَرِيق ومِهَرَاق بفتح الهاء في الكل وعنهل يعنهل إلخ.

قوله: **(ظلت بالكسر)** مبتدأ والثاني بالفتح عطف عليه واستعملا خبر فألفه للتثنية، وقرن بالكسر مبتدأ خبره في أقررن أي مستعمل فيه فحذف المتعلق الخاص للدليل عليه باستعملا قبله، أو هو فاعل بمحذوف يدل عليه استعملا، وقرن الثاني بالفتح مبتدأ خبره نُقلاً فألفه للإطلاق هذا ما يفيده صنيع الشارح كالأشموني.

---

(١) البيت لأبي حيان الفقعسي. واعتبره الموضح من الشاذ وليس من الضرورة.

إذا أسند الفعلُ الماضي، المكسورُ العين، إلى تاء الضمير أو نونه. جازَ فيه ثلاثةُ أَوْجُهٍ.

أحدها: إتمامه، نحو: ظَلِلْتُ أَفْعَلُ كذا، إذا عملته بالنهار.

والثاني: حَذْفُ لامِهِ، ونَقْلُ حركة العين إلى الفاء، نحو: ظِلْتُ.

والثالث: حَذْفُ لامِهِ، وإبقاء فائه على حركتها؛ نحو: ظَلْتُ.

وأشار بقوله: وقِرْنَ في اقْرِرْنَ إلى أن الفعل المضارعَ، المضاعَفَ، الذي على وزن يَفْعلن، إذا اتَّصل بنون الإناث، جاز تخفيفه بحذف عينه بعد نَقْل حركتها إلى الفاء، وكذا الأمر منه، وذلك نحو قولك في يَقْرِرْنَ: يَقِرْنَ، وفي اقْرِرْنَ: قِرْنَ. وأشار بقوله: وَقَرْنَ نُقِلاَ إلى قراءة نافع وعاصِم. (وَقَرْنَ في بِيُوتِكُنَّ) [الأحزاب: ٢٣] - بفتح القاف - وأصله اقْرَرْنَ، من قولهم: قَرَّ بالمكان يَقَرُّ، بمعنى يقر حكاه ابن القَطَّاع[1]، ثم خفف بالحذف بعد نقل الحركة - وهو نادر -؛ لأن هذا التخفيف إنما هو للمكسور العين.

قوله: (**إذا أسند الفعل الماضي**) أي الثلاثي أما الزائد عليها فيتعين إتمامه نحو: أقررت، وشذ أحسست في أحسست وخرج بالماضي المضارع والأمر ففيهما الوجهان الأولان فقط كما سيأتي في الشارح.

قوله: (**المضاعف**) هو من الثلاثي ما عينه ولامه من جنس واحد.

قوله: (**المكسور العين**) خرج مفتوحها فيتعين إتمامه لعدم ثقله نحو: حللت وشذ: همت في هممت.

قوله: (**والثاني حذف لامه**) هذا ما في شرح الكافية، وذهب في التسهيل إلى أن المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيبويه وسيجري عليه الشارح في: اقررن الآتي، فجرى في كل محل على قول من قولي المصنف.

قوله: (**على وزن يفعل**) أي بالكسر.

قوله: (**يقررن**) أي بكسر الراء الأولى ويقرن بكسر القاف منقولاً لها من الراء، وكذا قرن لأنه من قرر بالمكان يقرر كضرب يضرب فلما اجتمع مثلان أولهما مكسور حسن الحذف تخفيفاً كما فعل بالماضي، وقيل: هو من الوقار يقال وقريقر فيكون يقرن وقرن محذوف الفاء مثل يعدن وأصله يوقرن ويرجح الأول توافق القراءتين.

قوله: (**وأصله اقررن**) أي بفتح الراء فينقل للقاف، ثم تحذف وكذا المضارع.

قوله: (**من قولهم قر بالمكان**) أي استقر كعلم يعلم فأصله قرر بالكسر يقرر بالفتح،

---

(١) علي بن جعفر بن علي السعدي، المعروف بابن القطاع الصقلي، عالم بالأدب واللغة، من تصانيفه: «أبنية الأسماء» و«كتاب الأفعال». توفي سنة (٥١٥ هـ) في القاهرة.
انظر «معجم المؤلفين» لعمر رضا كحالة (٧/ ٥٢).

الإِدْغَامُ

٩٩١ - أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ في كِلْمَةٍ ادْغِمْ لا كَمِثْلِ صُفَفِ
٩٩٢ - وَذُلُلٍ وَكِلَلٍ وَلَبَبِ وَلا كَجُسَّسٍ ولا كاخْصُصَ ابِي

وهذه لغة ثانية في قر بالمكان حكاها ابن القطاع من أئمة اللغة ولد سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة، ومات سنة خمس عشرة وخمسمائة.

قوله: **(هذا نادر)** أي لا يطرد كما أشار له الشارح بقوله: نقلاً، وصرح به في الكافية، وأما قرن بالكسر فمطرد كما هو مفاد المتن وصريح الكافية، وظاهر التسهيل عدم اطراده بل ذهب ابن عصفور إلى أن الحذف في: ظللت كذلك وصرح سيبويه بشذوذه، وأنه لم يرد إلا في لفظين من الثلاثي ظَلْتُ ومست، وفي لفظ ثالث من الزائد عليه وهو أحست وإلى الاطراد ذهب الشلوبين وحكى في التسهيل أن الحذف لغة سليم وبه يرد على ابن عصفور، والله أعلم.

الإدغام

هو بسكون الدال لفظ الكوفيين، وبشدها افتعال منه لفظ البصريين، وهو لغةً: الإدخال يقال: أدغمت اللجام في فم الفرس، ودغمته بالتشديد أي أدخلته، واصطلاحاً: الإتيان بحرفين؛ ساكن ومتحرك من مخرج واحد بلا فصل بينهما بأن ينطق بهما دفعة واحدة، وسمي ذلك إدغاماً لخفاء الساكن عند المتحرك فكأنه داخل فيه، وخرج بالمخرج الواحد الإخفاء فإن الحرف الخفي ليس من مخرج ما بعده، والإدغام يكون في المتماثلين، وفي المتقاربين، وفي كلمة، وفي كلمتين، وهو باب متسع ومر أنه يدخل جميع الحروف ما عدا الألف اللينة، واقتصر الناظم على إدغام المثليين في كلمة لأنه اللائق بالتصريف، وأما اللائق بالقراء فهو أعم.

قوله: **(أول مثلين)** مفعول مقدم لأدغم بسكون الدال فعل أمر فهمزته للقطع مفتوحة لكن ينقل فتحها التنوين كلمة بسكون اللام للوزن.

قوله: **(لا كمثل)** عطف على محذوف أي في كلمة بوزن مخصوص لا كمثل إلخ.

قوله: **(صفف)** جمع صفة كغرف وغرفة يطلق على بناء في الدار، وعلى الظلة كالسقيفة.

قوله: **(وذُلُل)** بضمتين جمع ذلول بالمعجمة ضد الصعبة.

قوله: **(وكِلَلْ)** بكسر ففتح جمع كلّة بكسرة فتشديد ستر رقيق يخاط كالبيت، ويسمى في عرفنا بالناموسية تصريح.

قوله: **(وَلَبَبْ)** بفتحتين وموحدتين موضع القلادة من الصدر، ويطلق على السير الذي يشد في صدر نحو الحمار ليمنع الرحل، بالمهملة، من التأخر، وعلى ما استدقّ من الرمل.

٩٩٣ ـ وَلا كَـهَـيْـلَـلَ، وَشَـذَّ فـي أَلِـلْ   وَنَـحْـوِهِ فَـكٌّ بِـنَـقْـلٍ فَـقُـبِـلْ

إذا تحرك المثلان في كلمة أدغم أوَّلُهما في ثانيهما، إن لم يَتَصَدَّرا، ولم يكن ما هما فيه اسماً على وزن فُعَلٍ، أو على وزن فُعُلٍ، أو فِعَلٍ، أو فَعَلٍ، ولم يتصل أولُ المثلين بمُدْغَم،

قوله: **(كجسَّسٍ)** بضم الجيم وشد السين الأولى جمع جاس اسم فاعل من جس الشيء إذا لمسه بيده أو من جس الخبر إذا فحص عنه، وهو الجاسوس.

قوله: **(كاخصُصْ)** فعل أمر بسكون الصاد الثانية، وأبي مفعوله مضاف لياء المتكلم لكن نقلت فتحة الهمزة إلى الصاد، وحذفت تخفيفاً كما هو شأنها بعد الساكن نحو: ﴿قد أفلح﴾[1] ﴿فمن أوتي﴾[2].

قوله: **(كهيلل)** فعل ماض زيدت فيه الياء لإلحاقه بدحرج، ومصدره هَيْلَلَة كَدَحْرَجَة، ويقال فيه هَلَّلَ تَهْليلاً وهو أحد الألفاظ المنحوتة من المركَّبات كما مر في البسملة.

قوله: **(إذا تحرك المثلان)** أي كل منهما فخرج إذا سكن ثانيهما فيمتنع الإدغام كظللت أقول الحق لأن شرط الإدغام تحرك المدغم فيه، وكذا إن عرض تحريكه كما سيأتي في اخصص أبي، أما إذا سكن أول المثلين فيجب إدغامه إلا إذا كان هاء سكت لأن الوقف عليها منوي، ولذا ضعف قياساً إدغام: ورش ﴿ماليه هلك﴾[3] أو كان همزة مفصولة من فاء الكلمة كلم يقرأ أحد فإن إدغامه رديء بخلاف المتصلة بها فيجب إدغامها كسآل ورآس بوزن فعَّال مبالغة من السؤال ونسبة لبيع الرؤوس، أو كان مدة في الآخر فلا يدغم لئلا يذهب المد كيعطي ياسر، ويدعو واقد بخلاف اللين غير المد فيدغم كاخشوا واقداً، وكذا المد في غير الآخر كمغز وأصله مغزوو واغتفر زوال مده لقوَّة الإدغام فيه.

قوله: **(في كلمة)** خرج ما إذا كانا في كلمتين كجعل لك فلا يجب الإدغام بل يجوز بشرط أن لا يكونا همزتين كقرأ آية فإن إدغامه رديء كما مر وأن لا يكون قبلهما ساكن صحيح كشهر رمضان ﴿خذ العفو وأمر﴾ [الأعراف:١٩٩] ﴿الشمس سراجاً﴾ [نوح:١٦] فإن إدغام ذلك ممتنع عند جمهور البصريين لما فيه من جمع الساكنين على غير حده وصلاً وقرأ به أبو عمرو فقيل إنه إخفاء للحركة بمعنى اختلاسها، وهو المسمى بالروم فسمي إدغاماً لقربه منه، والصحيح أنه يقرأ بالإدغام المحض ولا عبرة بمنع النحاة له مع ثبوته قراءة، ولو سلم عدم تواتره فنقل القراء أثبت فهو شاذ قياساً ثابت نقلاً.

قوله: **(إن لم يتصدّرا)** .

اعلم أن شروط وجوب الإدغام أحد عشر ذكر المصنف منها عشرة أولها من قوله: في كلمة إلى قوله: وفك حيث مدغم إلخ، وترك عدم التصدر فذكره الشارح.

قوله: **(على وزن فُعَل)** بضم ففتح والثاني بضمتين، والثالث بكسر ففتح، والرابع بفتحتين

(١) [المؤمنون:١]. (٢) [الإسراء: ٧١]. (٣) [الحاقة: ٢٨].

ولم تكن حركة الثاني منهما عارضة، ولا ما هما فيه مُلْحَقاً بغيره. فإن تَصَدَّرَا فلا إدغام كَدَدَنٍ، وكذا إن وُجِدَ واحدٌ مما سبق ذكره؛ فالأول كصُفَفٍ ودُرَرٍ، والثاني: كذُلُلٍ وجُدُد، والثالث: ككِلَلٍ ولممِ، والرابع: كَطَلَلٍ وَلَبَبٍ، والخامس: كجُسَّس ـ جمع جَاسٍّ ـ والسادس: كاخْصُصَ

على ترتيب قوله: صفف إلخ وعلة منع الإدغام في هذه الأربعة أن الثلاثة الأول منها مخالفة لوزن الفعل، والإدغام لكونه فرع الإظهار خاص بالفعل المتفرع عن الاسم وبما وازنه من الأسماء دون ما لم يوازنه، وأما الرابع فموازن الفعل لكن لم يدخل حفته وللتنبيه على فرعية الإدغام في الأسماء، وقوته في الأفعال حيث أدغم موازن لبب من الأفعال كرد دون الأسماء.

تنبيه: مر أن أوزان الاسم الثلاثي اثنا عشر منها ثلاثة ساكنة العين مع تثليث الفاء فلا يمكن اجتماع مثلين متحركين فيها حتى تكون من هذا الباب، وأما إدغام نحو دو ودب ودرفلسكون أول المثلين بالأصالة، والتسعة الباقية منها واحد مهمل وهو فعل بكسر فضم فلا كلام فيه وأربعة المتن يمتنع فيها الإدغام ومثلها فعل كإبل لما ذكر فيها وإنما تركه المصنف لقلته مع أنه لم يسمع مضاعفاً يبقى ثلاثة وهي مثال كتف وعضد، ودئل بضم فكسر فهذه بوزن الفعل، وليست في الخفة كلبب فلذا أدغم الجمهور أوليها، وأدغم الثالث مَن يرى أن صيغة المجهول أصل في الفعل فلو بنيت من الرد على مثلها قلت: رُدَّ بالإدغام في الكل لكن بفتح الراء في الأولين وضمها في الثالث، وأوجب ابن كيسان فيها الفك فتحصل أن إدغام المثلين المتحركين في كلمة لا يدخل في شيء من أوزان الاسم الثلاثي إلا في ثلاثة منها بخلف فتدبر.

قوله: **(كددن)** بدالين مهملتين وهو اللعب، ويقال: ددا كفتى ودد كدم، وإنما لم يدغم لاستدعائه تسكين أول المثلين فيتعذر الابتداء به وهمزة الوصل لا تجتلب إلا في أشياء مخصوصة ليس هذا منها إلا إذا كان المثلان تاءين ففيه تفصيل سيأتي.

قوله: **(ودُرَر)** جمع درة وهي اللؤلؤة العظيمة.

قوله: **(وجُدُدْ)** بضمتين جمع جديد أما جدد كصفف فجمع جده كصفة، وهي الطريق في الجبل.

قوله: **(ولِمَمْ)** جمع لِمَّة بالكسرة والتشديد وهي الشعر المجاوز شحمة الأذن تصريح وعبارة المصباح الشعر يلم بالمنكب أي يقرب.

قوله: **(كطلل)** هو ما شخص من آثار الديار.

قوله: **(كجسس)** إنما وجب فكه لئلا يلتقي فيه ساكنان.

قوله: **(والسادس)** أي ما حركة ثاني مثليه عارضة فيفكُّ لعدم الاعتداد بالعارض فكأنه ساكن ولا إدغام عند سكون ثاني المثلين كما مر.

قوله: **(والسابع)** أي الملحق بغيره وهو نوعان: ما حصل فيه الإلحاق بزائد قبل المثلين

أبي، وأصله اخصص أبي فنقلت حركةُ الهمزة إلى الصاد، وحذفتِ الهمزةُ، والسابع: كَهَيْلَلَ . أي أكْثَرَ من قول لا إلَهَ إلاَّ الله . ونحوه: قَرْدَدٌ، ومَهْدَدٌ. فإن لم يكن شيء من ذلك وجب الإدغام، نحو: رَدَّ، وَضَنَّ . أي بَخِلَ . وَلَبَّ، والأصل: ردَدَ، وضَنِنَ، ولَبُبَ.

وأشار بقوله: وشذ في ألِلَ، ونحوه فَكٌّ بنقل فقبل، إلى أنه قد جاء الفكُّ في ألفاظ قِيَاسُها وُجُوبُ الإدغام، فجعل شَاذاً يُحْفَظُ ولا يُقَاس عليه، نحو: أَلِلَ السقَاءُ إذا تَغَيَّرَتْ رائحتهُ، وَلَحِحَتْ عَيْنُهُ إذا التَصَقَتْ بِالرَّمَصِ.

كياء هيلل لإلحاقه بدحرج، أو بأحد المثلين كأحد مثلي جلبب لإلحاقه بدحرج وقردد للمكان الغليظ، ومهْدد علم امرأة ملحقان بجعفر، وإنما وجب فك ذلك لئلا يفوت ما قصد من الإلحاق.

قوله: (**وضن**) بالمعجمة والنون من بابَي تعب وضرب.

قوله: (**والأصل ردد**) أي كضرب وضنن كتعب، ولبب كظرف.

قوله: (**وأشار بقوله وشذ إلخ**) هذا تاسع الشروط وحاصله أن لا يكون اللفظ مما فكّته العرب شذوذاً فلا يدغم، كما لا يفك غيره قياساً عليه.

قوله: (**أَلِلَ السقاء إلخ**) بوزن فرح وكذا أللت أسنانه إذا فسد منبتها، والأذن إذا رقت والسقاء بالكسر والمد ما يوضع فيه الماء واللبن، والذي لخصوص الماء قربة ولخصوص اللبن وطب وللسمن نحي كما في الصحاح.

قوله: (**ولَحِحَتْ**) بمهملتين كفرح أما بالخاء المعجمة فمدغم كما في الصحاح والمصباح يقال: لخت عينه كثر دمعها وذكره الأشموني مفكوكاً بمعنى ما قبله.

قوله: (**إذا التصقت بالرمص**) قال الجوهري الوسخ المجتمع في المؤق إن سال فهو غمص بغين معجمة، أو جمد فرمص بفتحتين فيهما، وبقي مما سمع فكه قولهم: دبب الإنسان كضرب، وقيل كفرح إذا نبت الشعر في جبهته، وصكك الفرس من باب دخل إذا اصطك عرقوباه وضببت الأرض كفرحت إذا كثر ضبابها بالكسر جمع ضب حيوان معروف، وقطط الشعر كفرح إذا اشتدت جعودته، ويدغم أيضاً، ومشِشَت الدابة كفرحت إذا برز في ساقها أو ذراعها شيء دون صلابة العظم وعززت الناقة ككرمت كما في القاموس إذا ضاق إحليلها وهو مجرى لبنها فهذه الألفاظ شاذ فيها الفك فلا يقاس عليها وما ورد في الشعر مفكوكاً من غيرها من الضرورات كقول أبي النجم:

* ٤٥٤ ـ الحَمْدُ لله العَلِيِّ الأَجْلَلِ[1] *

---

(١) الرجز لأبي النجم في الدرر ٦/١٣٨؛ وشرح شواهد المغني ١/٤٤٩.

والشاهد فيه قوله: «الأجْلَل»، والقياس «الأجلّ» ففكّ الإدغام ضرورةً.

٩٩٤ ـ وَحَيِيَ افْكُكْ وَأَدَّغِمِ دُونَ حَذَرْ   كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَتَرْ

أشار في هذا البيت إلى ما يجوز فيه الإدغام والفَكُّ. وفهم منه: إن ما ذكره قبل ذلك واجب الإدغام. والمراد بحيي: ما كان المثلان فيه ياءين لازماً تَحْرِيكُهُمَا، نحو: حَيِيَ وَعَيِيَ؛ فيجوز الإدغام اتفاقاً، نحو: حَيَّ وَعَيَّ؛ فلو كانت حركة أحد المثلين عارضة بسبب العامل لم يَجُزْ الإدغام اتفاقاً نحو: لَنْ يُحْيِيَ وأشار بقوله: كذاك نحو: تَتَجَلَّى واسْتَتَرْ إلى أن الفعل المبتدأ بتاءين مثل: تَتَجَلَّى يجوز فيه الفك والإدغام؛ فمن فَكَّ. وهو القياسُ .نَظر إلى أن المثلين مُصَدَّرَانِ، وَمَنْ أدغم أراد التخفيف، فيقول: اتَّجَلَّى؛ فيدغم أَحَد المثلين في الآخر فتسكن إحدى التاءين، فيأتي بهمزة الوصل تَوَصُّلاً للنطق بالساكن. وكذلك قياسُ تاءِ اسْتَتَرْ الفَكُّ؛ لسكون ما قبل المثلين، ويجوز الإدغام فيه بَعْدَ نقلِ حركة أول المثلين إلى الساكن، نحو: سَتَّرَ يَسَتِّرُ سِتَّاراً.

قوله: **(وادَّغم)** بشد الدال فعل أمر من أدغم مشددا، ومفعوله محذوف وهو ضمير حي، وليس تنازعاً لأن المصنف لا يراه في المعمول المتقدم.

قوله: **(دون حذر)** متعلق بكل من أفكك، وادغم أي لا تخشَ بأساً في واحد منهما لورودهما.

قوله: **(فيجوز الإدغام)** ي نظراً إلى أنهما مثلان في كلمة، وحركة ثانيهما أصلية لازمة فهو داخل في الضابط المتقدم، ويجوز الفك نظراً إلى أن حركة الثاني كالعارضة لوجودها في الماضي دون المضارع والأمر فلا يعتد بها ومن ثم امتنع الإدغام في: لن يحيى، ورأيت محيياً لعروض الحركة بالعامل وكل منهما فصيح مقروء به في المتواتر ولكن الفك أجود، ولعل المصنف أشار لذلك بتقديمه.

قوله: **(فيقول اتجلى إلخ)** تبع الشارح في هذا شرح الكافية، وقد تعقب بأن تتجلى مضارع لا تدخله همزة الوصل أصلاً والذي ذكره النحاة أن الفعل المفتتح بتاءين إن كان ماضياً كتتبع وتتابع جاز إدغامه، واجتلاب همزة الوصل فيه، وفي مصدره دون مضارعه فيقال: اتَّبع يتبع اتباعاً بشد التاء، والباء في الكل، وأتابع يتابع اتابعاً بشد التاء فقط وإن كان مضارعاً كتتذكر لم يجز إدغامه إلا في الوصل بعد لين، أو حركة نحو: ﴿ولا تَيَمَّمُوا﴾ [البقرة:٢٦٧] تكاد تميز[١] لعدم الاحتياج حينئذ للهمزة بخلافه في الابتداء به، ولا يصح حمل كلام شرح الكافية على ذلك لتصريحه باجتلاب الهمزة فيه وقد يقال: لا يُظَنُّ بالمصنف إقدامه على ذلك بمجرد التشهي بلا سند كسماع أو استنباط من اللغة، أو قياساً لا ينافيها وناهيك بمن قال: طالعت صحاح الجوهري كله فلم أستفد منه إلا ثلاث مسائل، ولا يضره عدم ذكر السند صريحاً لأنه ثقة لكن قال يس: نص ابنه على أنه ذكر المسألة في بعض كتبه على ما يوافق الجمهور.

قوله: **(نحو سَتَّر)** أي بفتح السين وشد التاء، وإسقاط همزة الوصل لاغتناء عنها بحركة

---

(١) [الملك:٨].

٩٩٥ ـ وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيَّنُ الْعِبَرْ

يقال في تتعلم وتتنزل وتتبين ونحوها: تَعَلَّمُ، وتَنَزَّلُ، وَتَبَيَّنُ بحذف إحدى التاءين وإبقاء الأخرى، وهو كثير جداً، ومنه قوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾[القدر: ٤].

٩٩٦ ـ وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ

٩٩٧ ـ نَحْوُ: حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ، وفي جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي

إذا اتصل بالفعل الْمُدغَم عَيْنُه في لامه ضميرُ رَفْعٍ سَكَنَ آخِرُهُ، فيجب حينئذٍ الفَكُّ نحو؛ حَلَلْتُ وَحَلَلْنَا، والهندات حَلَلْنَ؛ فإذَا دخل عليه جازمٌ جاز الفَكُّ، نحو: لم يَحْلُلْ ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَحْلُلْ عَلَيْهِ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١] وقوله: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ [المائدة: ٥٤]

النقل، ومضارعه يستر بفتح الياء والسين، وشد التاء مكسورة، وأصله يستتر كيفتعل نقلت فتحة التاء الأولى للسين، وأدغمت في الثانية المكسورة، والمصدر ستاراً بكسر السين وشد التاء، وأصله استتاراً كافتعالاً نقلت كسر التاء الأولى للسين، وأدغمت فسقطت الهمزة وأما ستر الذي بوزن فعل مضاعف العين فمضارعه يستر بالضم، ومصدره وتستير كتكريم.

قوله: **(قد يقتصر)** التقليل بالنسبة لعدم الحذف وإلا فهو كثير جداً في القرآن وغيره كما في الشرح.

قوله: **(العِبر)** جمع عبرة بكسر المهملة فيهما كسدرة وسدر بمعنى الاتِّعاظ والتذكر تصريح.

قوله: **(بحذف إحدى التاءين)** أي لثقل اجتماع المثلين، ولا سبيل إلى الإدغام لاحتياجه للهمزة، وهي لا تدخل المضارع فخفف بحذف إحداهما وهي الثانية عند سيبويه والبصريين لحصول الثقل بها، والأولى عند الكوفيين، وهشام لأن الثانية لمعنى كالمطاوعة، وحذفها يخل به ويعارضه أن الأولى لمعنى المضارعة وحذفها يخل به.

قوله: **(وفك إلخ)** هو فعل أمر حذف مفعوله أي أول المثلين، أو ماض مجهول نائب فاعله يعود لذلك المحذوف، وقوله: لكونه علة لسكن، وقوله: بمضمر الرفع أي البارز المتحرك وهذا آخر شروط وجوب الإدغام وحاصله أن لا يعرض سكون لثاني المثلين إما لاتصاله بضمير رفع أو لجزم وشبهه.

قوله: **(نحو حَللتُ)** بضم التاء والثاني بفتحها واللام الأولى مفتوحة فيهما، وأما المضارع فإن كان بمعنى مقابل الحركة فبالكسر أو بمعنى نزل البلد مثلاً فبالضم، وكذا بمعنى فككت العقدة، أما بمعنى نزول الغضب ووجوبه فبالوجهين، وبهما قرىء ﴿فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَنْ يَحْلِلْ﴾[1] [طه: ٨١].

قوله: **(فيجب حينئذ الفك)** أي لتعذر الإدغام بسكون ثاني المثلين، ومنهم من يدغم قبل الضمير وهي لغة ضعيفة.

---

(١) قرأ الأعمش يحيى بن وثاب والكسائي (ومن يَحْلُل) بضم اللام الأولى والباقون بالكسر وهما لغتان. اهـ القرطبي (جـ ١١ ص ٢٣٠).

والفَكُّ لُغةُ أهلِ الحجاز، وجاز الإدغام نحو: لم يَحُلّ ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقّ الله وَرَسُولَهُ﴾ [الأنفال: ١٣] في سورة الحشر[١]. وهي لغة تميم، والمراد بشبه الجزم سكون الآخرفي الأمر، نحوه: احْلُلِ، وإن شئت قلت: حُلَّ؛ لأن حكم الأمر كحكم المضارع المجزوم.

٩٩٨ ـ وَفَكُّ أَفْعِلْ في التَّعَجُّبِ الْتُزِمْ والْتُزِمَ الإِدْغَامُ أَيْضاً في هَلُمْ

قوله: **(والفك لغة أهل الحجاز)** أي فهو أفصح، وبها جاء القرآن غالباً نحو: ﴿إنْ تَمْسَسْكُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٠] ﴿اغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾[٢] ﴿ولا تَمْنُنْ﴾ [المدثر: ٦] فمراد المتن بالتخيير استواء اللغتين في الجواز لا في الفصاحة، وإنما جاز الإدغام مع سكون ثاني المثلين نظراً إلى عروض السكون بعامل الجزم، وعدم لزومه وحُمل عليه شبهه.

قوله: **(وإن شئت قلت حل)** أي بطرح همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها، وحكى الكسائي إثباتها عن عبد القيس فيقول: اردد واغض، ومحل التخيير إذا لم يتصل بالفعل، واو جمع كردوا أو ياء مخاطبة كردي، أو نون توكيد كردن، وإلا وجب الإدغام عند الكل لابتناء الفعل على هذه العلامات فثاني مثليه متحرك لم يعرض له سكون حتى يفكّ.

تنبيه: إذا اتصل بآخر الفعل المدغم من المجزوم وشبهه هاء الغائبة وجب فتحه كردّها، ولم يردها أو هاء الغائب وجب ضمه كرده، ولم يرده لأن الهاء خفية فلم يعتد بها فكان الدال قد وليها الألف والواو، وحكى ثعلب التثليث قبل هاء الغائب، وغلط في جواز الفتح، وأما الكسر فالصحيح أنه لغية سمع الأخفش مده وغطه، وحكى الكوفيون التثليث قبل كل منهما فإن اتصل بآخر الفعل ساكن فأكثرهم يكسره كرد القوم بالكسر لأنها حركة لالتقاء الساكنين، وبنو أسد تفتحه تخفيفاً، وحكى ابن جني ضمه اتباعاً، وقد روي بهن قول جرير:

٤٥٥ ـ فَغُضَّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فلا كَعْباً بَلَغْتَ ولا كِلابا[١]

نعم الضم قليل ولذا أنكره في التسهيل فإن لم يتصل الفعل بشيء من ذلك ففيه ثلاث لغات: الفتح للخفة مطلقاً أي في مضموم الفاء كرد، ومكسورها كَفِرّ، ومفتوحها كعَضّ وهو لغة أسد وغيرهم، والكسر مطلقاً على أصل التخلص وهو لغة كعب، والإتباع بحركة الفاء كرد بالضم وفر بالكسر، وعض بالفتح وهذا أكثر في كلامهم.

قوله: **(وفك أفعِلْ)** أي بكسر العين في قولك: أفعل به بخلاف ما أفعله فيجب إدغامه

---

(١) آية الأنفال (ومن يشاقق الله ورسوله) بالفك وآية الحشر (ومن يشاق الله فإن الله شديد العقاب) آية: ٤. بالإدغام ولكن فيها كلمة: ورسوله.

(٢) ﴿اغضض من صوتك﴾ [لقمان: ١٩]. «أي انقص منه، أي لا تتكلف رفع الصوت وخذ منه ما تحتاج إليه فإن الجهر بأكثر من الحاجة تكلف يؤذي، والمراد بذلك كله التواضع». انظر: «تفسير القرآن الكريم وأسلوبه المعجز» لفضيلة أستاذنا الدكتور نور الدين عتر.

(٣) البيت من الوافر، و هو لجرير في ديوانه ص ٨٢١؛ ولسان العرب ٣/ ١٤٢.

ولما ذكر أن فعل الأمر يجوز فيه وجهان، نحو: احْلُلْ، وحُلَّ. استثنى من ذلك شيئين أحدهما: أفْعِلْ في التعجب؛ فإنه يجبُ فكهُ، نحو: أَحْبِبْ بِزَيْدٍ، وأَشْدِدْ ببياض وجهه.

والثاني: هَلُمَّ، فإنهم التزموا إدغامه، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب.

٩٩٩ ـ وَمَا بَجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ نَظْماً عَلَى جُلِّ المهمَّاتِ اشْتَمَلْ

لدخوله في الضابط المتقدم نحو: ما أحب زيداً لعمرو.

قوله: **(لما ذكر أن فعل الأمر إلخ)** أي فهذا البيت استدراك على قوله: وفي شبه الجزم تخيير لكن استثناء أفعل إنما هو بالنظر لصورته فإنه ليس أمراً حقيقة بل ماض على صورة الأمر كما مر، واستثناء هلم بالنظر للغة تميم لأنها عندهم فعل أمر لا ينصرف فتلحقها ضمائر الرفع البارزة كهلمّا، وهلموا إلخ أما على لغة الحجاز فلا استثناء لأنها ليست فعلاً أصلاً عندهم بل اسم فعل بمعنى أقبل أو احضر فتلزم لفظاً واحداً للمفرد المذكر وغيره، وبلغتهم جاء القرآن قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُم﴾ [الأنعام: ١٥٠] والقائلين لإخوانهم: هلم إلينا.

قوله: **(يجب فكه)** قال في شرح الكافية بإجماع وكأنه أراد إجماع العرب فإنه لم يسمع غيره، وإلا فقد حكى الكسائي إجازةَ إدغامه.

قوله: **(التزموا إدغامه)** أي بإجماع أيضاً كما في شرح الكافية فلم يقل فيه: هلمم بالفك تخفيفاً لثقله بالتركيب فإنه مركب لا بسيط كما قيل، وتركيبه عند البصريين من ها التنبيه، ولم التي هي فعل أمر من قولهم: لَمَّ الله شعثه أي جمعه كأنه قيل: اجمع نفسك إلينا فحذفت الألف من ها تخفيفاً، وقال الخليل: ركبت ها مع الْمم أصله قبل إدغامه فحذفت همزته للوصل وألف ها للساكنين، ثم نقلت حركة الميم الأولى للام، وأدغم وقال الفراء والكوفيون: مركبة من هل التي للزجر وأم بمعنى أقصد فنقلت حركة الهمزة للام الساكنة قبلها فصار هلم، ومذهب البصريين أقرب للصواب وخففوه أيضاً بالتزام فتحه حتى مع هاء الغائب نحو: هلمه ولا يضم تبعاً لها، وكذا إن اتصل به ساكن كهلم الرجل، وحكى الجرمي فيها الفتح والكسر عن بعض تميم؛ نعم إذا اتصلت بها ضمائر الرفع كما عند تميم حركت بما يناسبها كهلما وهلموا وهلمي بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء، وقياسها مع نون النسوة هَلْمُمْنَ بالفك وزعم الفراءان الصواب: هلمن بزيادة نون ساكنة تدغم في نون النسوة حفظاً لفتح ميمه، وحكي عن أبي عمرو أنه سمع هلمِّين با نسوة بزيادة ياء ساكنة قبل النون محافظة على سكون ما قبلها فتكسر الميم لمناسبتها والله سبحانه وتعالى أعلم.

قوله: **(وما بجمعه)** الواو للاستئناف، أو عطف قصة على قصة، وما موصولة واقعة على الألفاظ بدليل قوله نظماً ولك أن توقعها على الألفية المذكورة سابقاً بقوله: وأستعين الله في ألفيه، وتذكيره الضمير باعتبار لفظ ما أو لتأويلها بالمتن أو المؤلف مثلاً قيل: وقوله بجمعه يقتضي أن ما في هذا المتن كله من كلام النحاة لم يخترع شيئاً منه مع أنه قد نسب بعضه لنفسه

. . . .

كقوله: ولا أمنعه وليس عندي لازماً وأجيب بأن ذلك ليس من مخترعاته بل أقوال للنحاة قبله اختارها هو لكن قد مر أن التسمية بالنائب عن الفاعل وبالبدل المطابق من مخترعاته فالأحسن على تسليم الاقتضاء المذكور أن يكون تعبيره بذلك تواضعاً، أو باعتبار الأغلب ولك منع الاقتضاء أصلاً بأنه يصدق بجمعه من كلامه، وكلام غيره فتدبر.

قوله: **(عنيت)** هو من الأفعال الخمسة اللازم بناؤها للمفعول صورة وهي بمعنى المبني للفاعل فمرفوعها فاعل لا نائبه على الراجح كما مر في أبنية المصادر، وإنما يلزم ذلك في عني إذا كان بمعنى اهتم كما هنا، وبناؤه حينئذ للفاعل لغة قليلة فيقال عني يعني كرمى يرمي عناية أما عَنَا يَعْنُو وعَنْواً من باب قعد بمعنى خضع وذل، وعَنَا يَعْنُو عُنْوَة بمعنى أخذ الشيء قهراً أو صلحاً، وعنى يعنى كرمى يرمي بمعنى قصد وعناه كذا من باب رمى بمعنى شغله وعنى من باب تعب أصابه مشقة فبالبناء للفاعل على مصباح.

قوله: **(قد كمل)** بتثليث الميم الكسر أضعف، والفتح أفصح، وأولى هنا لسلامة البيت عليه من عيب السناد اللازم على غيره والكمال والتمام بمعنى واحد لغة كالتكميل والتتميم وفي اصطلاح البديع التكميل، ويسمَّى بالاحتراس أيضاً هو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه كقوله:

٤٥٦ ـ فَسَقَى دِيَارَك غَيْرَ مُفْسِدِها صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةٌ تَهْمِي(١)

والتتميم أن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة من مفعول، أو حال أو نحوهما لنكتة كالمبالغة نحو: ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ﴾ [الإنسان: ٨] أي مع حبه أي الطعام أما إذا كان المعنى الأجل حب الله فليس من هذا القبيل وكقول زهير:

٤٥٧ ـ مَنْ يَلْقَ يَوْماً عَلَى عِلاَّتِهِ هَرِماً يَلْقَ السَّمَاحَةَ مِنْهُ والنَّدا خُلُقَا(٢)

فقوله: على علاته أي مع احتياجه أفاد المبالغة في وصفه بالجود إذ هو مع الاحتياج أبلغ منه مع عدمه.

قوله: **(نظماً)** حال من الهاء في بجمعه كما في الأشموني أي منظوماً، وفيه الفصل بين الحال وصاحبه بأجنبي وهو قد كمل فالأولى كونه حالاً من الضمير في كمل وهي حال موطئة لما بعدها لانفهام كونه نظماً من قوله: وما بجمعه عنيت مع قوله فيما سبق: وأستعين الله في

---

(١) البيت من الكامل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٨٨، والدرر ٤/ ٩.

(٢) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٥٣؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٣٥.

١٠٠٠ ـ أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلاصَةْ كَمَا اقْتَضَى غِنىً بِلا خَصَاصَةْ

ألفيه، إذ الألفية لا تكون إلا نظماً، ويصح كونه تمييزاً محولا عن فاعل كمل فيبقى على مصدريته وهو موطىء أيضاً، ويرجح هذا بأن مجيء المصدر حالاً مع كثرته سماعي، ويرجح الأول بأن النظم عليه بمعنى المنظوم، وهو أوفق باشتماله على جل المهمات، وبإحصاء الخلاصة من كونه بالمعنى المصدري فتدبر.

قوله: **(على جل الخ)** متعلق باشتمل من اشتمال الدال عل المدلول، وبالجملة صفة لنظماً على الأقرب، أو حال أخرى، أو خبراً آخر لما، وكذا جملة أحصى وفي ذلك إشارة إلى أن قوله في الخطبة: مقاصد النحو على حذف مضاف أي جل مقاصده، ولم نصرف ما هنا إلى ما هناك مع أنه المناسب لكونه في محل الحاجة بأن يراد بالجل الكل مجازاً لأن هذا هو الموافق للواقع لتركه كثيراً من المقاصد. والمهمات جمع مهم أي الأحكام المهمات، أو مهمة أي المسائل لكن يلزم على الثاني وصف جمع الكثرة لغير العاقل بالمطابق مع أن الأفصح فيه الإفراد كما أن الأفصح في غيره المطابقة إلا أن يقال: لما حذف الموصوف ضعف عن المراعاة.

قوله: **(أحصى)** فعل ماض بمعنى جمع، وفاعله ضمير النظم، والخلاصة مفعوله، وبها اشتهر هذا المتن. ومن الكافية ظرف لغو متعلق به أي من معانيها. من ابتدائية، أو حال من الخلاصة، ومن تبعيضية، ويمتنع كون أحصى أفعل تفضيل خبراً مقدماً عن الخلاصة لمانع لفظي وهو أن أفعل التفضيل لايصاغ من الرباعي على الصحيح، ومعنوي وهو تكذيب الحس له إذ في كافية المصنف أبواب كاملة ليست في الخلاصة كباب ضمير الشأن وضمير الفصل، والقسم والتاريخ، والتقاء الساكنين، وتصحيحه بإرادة كافية ابن الحاجب تكلف بارد، وحينئذٍ فأل في الخلاصة للجنس لا للاستغراق لتركه كثيراً من زبدها إلا أن يراد المبالغة في المدح كما يقتضيه المقام، وجعل السيوطي ضمير أحصى، واقتضى للمصنف على طريق الالتفات من التكلم في: عنيت، إلى الغيبة، والكاف للتعليل فكأنه قال: جمعت خلاصة الكافية في هذا النظم لأني اقتضيت أي طلبت وأردت غنى كل طالب إذ هم يقبلون عليه لصغره وسهولته فيستفيدون العربية، والكافية لكبرها تقصر عنها همم كثير من الناس، فلا يحصل بها ذلك.

قوله: **(كما اقتضى)** ما مصدرية، واقتضى إما بمعنى أخذ فالمراد بالغنى القدر المغني، أو بمعنى استلزمه فالمراد به المصدر، والجار والمجرور صفة لمصدر محذوف أي أحصى هذا النظم الخلاصة إحصاء كاقتضائه الغنى أي أخذه القدر المغني بالمسائل أو كاستلزامه الاستغناء عن غيره بجامع حصول السرور، أو النفع في كل وإنما شبه الإحصاء بالاقتضاء لأنه أقوى منه إذ يلزم من إغنائها الطالبين إحصاؤها الخلاصة دون العكس لاحتمال احتياجهم إلى زيادة على

١٠٠١ ـ فَأَحْمَدُ اللهَ مُصَلِّياً عَلَى ... مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلا
١٠٠٢ ـ وَآلِهِ الْغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَرَةْ ... وَصَحْبِهِ الْمُنْتَخَبِينَ الْخِيَرَةْ

الخلاصة على أن الكاف تأتي لمجرد التشريك بين شيئين في أمر بلا اعتبار كون المشبه به أقوى كقولك: كل من زيد وعمرو كصاحبه أفاده الصبان. ولك جعل الكاف للتعليل على أن اقتضى بمعنى استلزم، وعبر بالماضي لقوة رجائه في تحقُّقه أي أحصى الخلاصة لأجل استلزامه الغنى أي لأجل أن ينشأ عنه، ويترتب عليه الاستغناء عن غيره، والغني بالكسر والقصر الاستغناء كما هنا، وبالكسر والمد التغني بالألحان، وبالفتح والمد النفع، ويصح هذا هنا أيضا كما في الفارضي أي كما اقتضى نفعاً.

قوله: **(بلا خصاصه)** بفتح الخاء المعجمة أي فقر واحتياج دفع به توهم تخلل الفقر بين أزمة الغني، وفي كلامه تشبيه العلم بالمسائل الكثيرة بالغنى، والجهل بها بالفقر، ووجه الشبه ظاهر وقد قيل: العلم محسوب من الرزق.

قوله: **(فأحمد الله)** الفاء سببية عاطفة على جملة، وما بجمعه الخ أي بسبب كمال هذا النظم على الوجه المذكور أحمد الله الخ فقد قابل بالشكر نعمة الإتمام، وأردفه بالصلاة على خير الأنام، وآله وصحبه الكرام كما فعل ذلك في ابتداء الكلام لاحراز أجر ذلك، وبمنه في البدء، والختام.

قوله: **(مصلياً)** في كون هذه الحال مقدرة أو مقارنة ما سلف في الخطبة.

قوله: **(خير نبي)** بدل من محمد لا نعت، ولا عطف بيان لاختلافهما تعريفاً وتنكيراً.

قوله: **(وآله)** عطف على محمد لا على خير كما هو ظاهر والأولى أن يراد بهم اتباعه كما مر ضبطه.

قوله: **(الغر)** جمع أغر، وهو في الأصل الأبيض الجبهة من الخيل فشبه به الآل، واستعار اسمه لهم استعارة تصريحية، والجامع إما مطلق الشرف والرفعة، أو مطلق البياض في كلٍّ فيكون تلميحاً لقوله: ﷺ «أَنْتُم الغُرُّ المُحَجَّلُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ مِنْ أَثَرِ الوُضُوءِ»(١) والكرام جمع كريم، والبررة جمع بار، والمنتخبين بفتح الخاء المعجمة أي المختارين.

قوله: **(الخيرة)** بكسر الخاء المعجمة وفتح التحتية، وتسكن مصدر أو اسم مصدر بمعنى

---

(١) أخرجه البخاري ج١/ كتاب الوضوء باب ٣/ ١٣٦. وإنما بلفظ: «إن أمتي يدعون يوم القيامة غراً محجلين من آثار الوضوء، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل».
ورواه مسلم عن أبي هريرة باللفظ الأول.

الاختيار وصف به مبالغة، ولهذا التزم أفراده أي المختارين فذكره بعد المنتخبين تأكيد لأن المقام للمدح، ويحتمل ضبطه هنا بفتح الخاء والياء على أنه جمع خير بالتشديد، حكى الفراء: قوم خيرة بررة. والله سبحانه وتعالى أعلم. وهذا آخر ما يسره الله تعالى على هذا الشرح المبارك، والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً دائماً إلى يوم الدين. (قال المؤلف) وقد وافق فراغ تأليفه بعد عصر يوم السبت الحادي عشر من ربيع الثاني سنة ١٢٥٠ من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.


مكتبة لسان العرب
أ. علاء الدين شوقي
رابط بديل
lisanerab.com
www.lisanarb.com
twitter مكتبة لسان العرب
facebook مكتبة لسان العرب
instagram مكتبة لسان العرب

الفهارس العامة

فهرس المصادر والمراجع

- أدب الكاتب: ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم) حقَّقه وعلَّق حواشيه ووضع فهارسه محمد الدالي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٢ م.
- الأزهية في علم الحروف: الهروي (علي بن محمد). تحقيق عبد المعين الملوحي مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. ط ١، ١٩٨١م.
- أساس البلاغة: الزمخشري (جار الله محمود بن عمر). تحقيق عبد الرحيم محمود. دار المعرفة، بيروت لاط، ١٩٨٢ م.
- الأشباه والنظائر، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال). تحقيق عبد العال سالم مكرّم. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٥ م.
- الاشتقاق: ابن دريد (محمد بن الحسن). تحقيق وشرح عبد السلام هارون دار المسيرة، بيروت، ط ٢، ١٩٧٩ م.
- الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني (أحمد بن علي). دار الكتب العلمية، بيروت، لاط، لات.
- إصلاح المنطق: ابن السكيت (يعقوب بن إسحاق). شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون. دار المعارف بمصر، ط ١، ١٩٨٧ م.
- الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني (علي بن الحسين). تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء. الدار التونسية للنشر، ودار الثقافة، بيروت، ط ٦، ١٩٨٣ م، وطبعة دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٩٩٢ م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام (عبد الله جمال الدين بن يوسف) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث، بيروت، ط ٥، ١٩٦٦ م.
- البداية والنهاية، ابن كثير (إسماعيل بن عمر). تحقيق أحمد أبو ملحم وغيره. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٩٨٧ م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت. (د. ت).
- الثقات، لابن حبان البستي، مؤسسة الكتب الثقافية، حيدر أباد، الهند، ط ١، ١٩٨٢م.
- الجامع الصغير من حديث البشير النذير، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٥٢ هـ.
- حاشية بس على التصريح: العليمي (بس بن زين الدين) بهامش شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، لاط، لات.
- حاشية الصبّان على شرح الأشموني، على ألفية ابن مالك: وضعها محمد بن علي الصبّان، دار

إحياء الكتب العربية، القاهرة (د. ت).

- الخصائص: ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لاط، لات.
- ديوان الأخطل (شعر الأخطل) صنفه السكري بروايته عن أبي جعفر محمد بن حبيب، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٢، ١٩٧٩م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق، محمد حسن آل ياسين، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط ١، ١٩٧٤م.
- ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق د. محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٧، ١٩٨٣ م.
- ديوان امرىء القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط ١، ١٩٥٨.
- ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق بهجت الحديثي، منشورات وزارة الإعلام في الجمهورية العراقية، بغداد، ١٩٧٥.
- ديوان تأبّط شرّاً، تحقيق علي ذو الفقار شاكر، بيروت ١٩٨٤.
- ديوان جرير، شرح محمد إسماعيل عبد الله الصاوي، مضافاً إليه تفسيرات أبي جعفر محمد بن حبيب، الشركة اللبنانية للكتاب ـ بيروت (د. ت).
- ديوان جميل بثينة، شرح بطرس البستاني، دار صادر، بيروت ١٩٦٦م.
- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق سيد حنفي حسين. دار المعارف بمصر، ١٩٧٧ م.
- ديوان الحطيئة (جرول بن أوس). رواية وشرح ابن السكّيت. تحقيق نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٨٧ م.
- ديوان ذي الرمّة (غيلان بن عقبة). شرح أحمد بن حاتم الباهلي، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت ط ١، ١٩٨٢ م.
- ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة بيروت، ط ٢، ١٩٨٠ م.
- ديوان أبي زبيد الطائي (المنذر من حرملة)، تحقيق نوري حمودي القيسي، ساعد المجمع العلمي العراقي على نشره، مطبعة المعارن، بغداد، ١٩٦٧ م.
- ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت، لاط، لات.
- ديوان العباس بن مرداس، جمع وتحقيق يحيى الجبوري، نشر مديرية الثقافة العامة في وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، بغداد، ط ١ ١٩٦٨ م.
- ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق محمد جبار المعيبد، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية، بغدادا، لاط، لات.
- ديوان العرجي (عبد الله بن عمر) شرحه وحققه خضر الطائي ورشيد العبيدي، الشركة الإسلامية للطباعة والنشر، بغداد، ط ١، ١٩٥٦ م.
- ديوان العجاج، بشرح الأصمعي، تحقيق عزّة حسن، مكتبة دار الشروق، بيروت، ١٩٧١ م.

- ديوان عروة بن حزام، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، مجلة كلية الآداب، بغداد، العدد الرابع ١٩٦١.
- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى، ١٩٨٧ م.
- ديوان كثير عزَّة، تحقيق د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧١ م.
- ديوان الكميت بن زيد الأسدي، تحقيق داود سلوم، بغداد ١٩٦٩ م.
- ديوان مجنون ليلى (قيس بن الملوح) تحقيق وجمع عبد الستار أحمد فراج مكتبة مصر، القاهرة، لاطـ، لات.
- الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي (أحمد بن عبد الرحمن)، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، لاطـ، ١٩٨٢ م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي (أحمد بن عبد النور)، تحقيق أحمد محمد الخرّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، طـ ١، ١٩٧٥ م.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، طـ ١، ١٩٨٥ م.
- سنن الترمذي، الترمذي (محمد بن عبسى) تحقيق الشيخ أحمد شاكر دار الحديث، القاهرة، ١٤٠٨ هـ.
- سنن أبي داود، أبو داود (سليمان بن الأشعث)، ومعه كتاب: معالم السنن للخطابي. إعداد. عزت عبيد الدعاس، دار الحديث، بيروت ١٩٦٩ م.
- سنن ابن ماجة: ابن ماجه: (محمد بن يزيد) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة العلمية، بيروت (د. ت).
- سنن النسائي، بشرح السيوطي، اعتنى به: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية/ حلب ١٩٨٦.
- السيرة النبوية، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهر ١٩٦٣.
- شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب، عبد الحي بن العماد الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت، لا ط، لات.
- شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة، القاهرة، طـ ١٠، ١٩٦٥ م.
- شرح أبيات سيبويه للسيرافي، تحقيق محمد علي هاشم، القاهرة ١٩٧٤.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمّى «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، طـ ١، ١٩٥٥.
- شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ، لابن مالك، تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي، نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقيّة، طـ ١، بغداد، ١٩٧٧ م.

- شرح المفصّل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت (د. ت).
- صحيح البخاري، للإمام البخاري (محمد بن إسماعيل)، دار الفكر، بيروت ١٩٨١، (نسخة مصورة عن طبعة إستانبول).
- صحيح مسلم، للإمام (مسلم بن الحجاج)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د. ت).
- فوات الوفيات، محمد بن شاكر الكتبي، تحقيق د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ١٩٧٤.
- في تفسير القرآن الكريم وأسلوبه المعجز، عتر (نور الدين)، مطبعة الفلاح، دمشق، ط ١١، ١٩٩٦ م.
- قطر الندى وبلّ الصدى، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، القاهرة ١٩٦٣ م.
- الكتاب، سيبويه (عمرو بن عثمان). تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ط ٣، ١٩٨٨ م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، مصطفى عبد الله، منشورات مكتبة المثنى، بغداد، لاط، لات.
- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، لاط، لات.
- مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، ط ٥، ١٩٨٧.
- المسند، للإمام أحمد بن حنبل، أشرف على تحقيقه د. سمير المجذوب، المكتب الإسلامي، بيروت ١٩٩٣.
- معجم الأدباء، ياقوت بن عبد الله الحمويّ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لاط، ١٩٧٩ م.
- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحّالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري.
- المقاصد النحويَّة في شرح شواهد شروح الألفيَّة، محمود بن أحمد العييني، مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر، لاط، لات.
- الموطأ، للإمام مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٨٥.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد). تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة، القاهرة، ١٩٦٧ م.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، السيوطي، نشر مكتبة الكلّيات الأزهريَّة، القاهرة، ط ١، ١٣٢٧ هـ.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٨، ودار صادر، بيروت، لاط، لات.

فهرس الشواهد الشعرية

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
		حرف الهمزة		
إنَّ من يدخل	وطَباءَ	الخفيف	الأخطل	١/ ٢٨٩
لَنْ ما رأيتَ	الهيجاءَ	الكامل	؟	٢/ ٢٥٢
إذا كانَ	الشتاءُ	الوافر	الربيع بن ضبيع	١/ ٢٥٢
ألم أكُ	والإخَاءُ	الوافر	الحطيئة	٢/ ٢٦٥ ـ ٢٦٧
لعلك	بِدَاءُ	الطويل	محمد بن بشير	١/ ٣٦٠
أمَنَ	سواءُ	الوافر	حسان بن ثابت	١/ ١٦٣
واعلمْ	سواءُ	الوافر	غالب بن الحارث	١/ ٣٠٢
أو منعتم	الولاءُ	الخفيف	الحارث بن حلزة	١/ ٣٥٦
فجاءت به	لواءُ	الطويل	لبعض بني نمير	١/ ٤٨٣
مَهْمَةٍ	سماؤُهُ	الرجز	رؤبة	٢/ ٣٩٩
من	إتلائِهَا	الرجز	؟	١/ ٢٥٩
أنا ابنُ	السماءِ	الوافر	أوس بن الصامت	١/ ١٣٣
يا لكَ	اللهاءِ	الرجز	أبو مقدام	٢/ ٣٤٣
		حرف الباء		
		الباء الساكنة		
ـ	يشبْ	البسيط	؟	١/ ١٩٦
		الباء المفتوحة		
فموشكةٌ	يبابا	المتقارب	أبو سهم الهذلي	١/ ٢٨٣
فَغُضَّ	كلابَا	الوافر	جرير	٢/ ٤٨٠
وما الدهرُ	معذَّبا	الطويل	لأحد بني سعد	١/ ٢٦٤
خلي	أقربا	الرجز	العجاج	١/ ٥٢٠
أيا هندُ	أحسبا	المتقارب	امرؤ القيس	١/ ٢١٦
تا الله	حسبا	البسيط	الحطيئة	٢/ ٢١٦
سبتني	أُشنَبَى	الطويل	؟	٢/ ٨٧
فيا شوق	أَصْبَى	الطويل	المتنبي	٢/ ١٨٨

الباء المضمومة

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
فيأمَنْ	الغريبُ	الوافر	هدبة بن خشرم	١/ ٢٧٨
فمنْ بك	لغريبُ	الطويل	ضابىء بن الحارث	١/ ٣٠٧
وقدجعلتْ	قريبُ	الوافر		١/ ٢٧٧
عسى الكربُ	قريبُ	الوافر	هدية بن خشرم	١/ ٢٧٨
فقلتُ	قريبُ	الطويل	كعب بن سعد الغنوي	١/ ٥١٥
منَّا الذي	والشيبُ	البيسط	أبو قيس	١/ ٨٦
ليتَ الشبابَ	المشيبُ	الوافر	أبو العتاهية	١/ ٢٨٨
أتهجرُ ليلى	تطيب	الطويل	المخبل السعدي	١/ ٥١٢
على أحوذيتين	وتغيبُ	الطويل	حميد بن ثور	١/ ٩٣
فمالي	مذهبُ	الطويل	الكميت	١/ ٤٦٥

الباء المكسورة

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
يمرّونَ	الحقائبِ	الطويل	أعشى همدان	١/ ٥٩
طلبتُ	سائبِ	الطويل	الحماسي	١/ ٤١٤
صريعُ	الذوائبِ	الطويل	القطامي	٢/ ٢٩
فما سودتني	ولا أبِ	الطويل	عامر بن الطفيل	١/ ١٠٤
رُبَّ حيٍّ	القبابِ	الخفيف	؟	١/ ٩٠
كلاهما	رابِي	البسيط	الفرزدق	١/ ٨١
سراة	العراب	الوافر	حسان بن ثابت	٢/ ١٢٦
باتت	العجبِ	البسيط	؟	١/ ٢٥٤
فاليومَ	من عَجَبِ	البسيط	؟	٢/ ١٥٦
تخيرن	التجاربِ	الطويل	النابغة الذبياني	١/ ٥٢٢
فكنْ لي	قاربِ	الطويل	سواد بن قارب	١/ ٢٦٩، ٢/ ٢٠
نجوت	طالبِ	الطويل	معاوية بن أبي سفيان	٢/ ٤٤
لولا توقعُ	تربِ	البسيط	؟	٢/ ٢٦٩ ـ ٢٧١
وقالتْ متى	تَدَربِ	الطويل	امرؤ القيس	١/ ٣٨٧
ها إن وجدنا	صبِّ	الرجز	رؤبة	٢/ ٤٣
إنَّ السيوف	الأعضَبِ	الكامل	الأخطل	٢/ ١٦٠
تَبصّر	شعبعبِ	الطويل	امرؤ القيس	٢/ ٢٤٨

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
واهٍ	عطبِهْ	البسيط	؟	١٥٦/٢
فأمّا القتالُ	المواكبِ	الطويل	حارث بن خالد المخزومي	٢٠٢/١
على حينِ	الثعالبِ	الطويل	أعشى همدان	٤٣٣/١
كأنّ صغرى	الذهبِ	البسيط	أبو نواس	١١١/٢
إن الشبابَ	للشيبِ	البسيط	سلامة بن جندل	٣٢١/١
فوافيناهم	شيبِ	الوافر	حسان بن ثابت	١٢٦/٢

حرفُ التاء

التاء المفتوحة

يا أبجرَ	جعتَا	الرجز	الأحوص	١٦٨/٢

التاء المضمومة

ربّما	شمالاتُ	المديد	جذيمة الأبرش	٢١٧/٢
قد كنتُ	ملماتُ	البسيط	تميم بن عقيل	٣٣٨/١
يا قومُ	الموتُ	الرجز	رؤبة	٧٦/٢

التاء المكسورة

ألا عُمر	الغفلاتِ	الطويل	؟	٣٣٠/١
كَلاً أخي	المُلماتِ	البسيط	؟	٢٥/٢
حنَّتْ	أحنَّتِ	الكامل	شبيب بن جعيل	١٤٦/١
علامَ	كَرَّتِ	الطويل	عمرو بن معديكرب	٣٥١/١
خبير	مَرَّتِ	الطويل	لرجل من الطايئين	١٩٥/١
مَنْ يكُ	مُشْتي	الرجز	رؤبة	٢٤٠/١

حرفُ الحَاءِ

دامنٌ	جَانِحَا	الكامل	؟	٢١٥/٢
نحنُ	مِلْحَاحَا	الرجز	رؤبة	١٥٤/١
ياناقُ	فنستريحَا	الرجز	أبو نجم	٢٦٤/٢

حرف الخاء

حرفُ الدَّال

الدَّال المفتوحة

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
على ما قامَ	رَمَادِ	الوافر	حسان بن ثابت	٢/ ٤٠٥
أبصارهنّ	صَدَّادِ	البسيط	القطامي	٢/ ٣٦٠
وماذا عسى	زيادِ	الطويل	الفرزدق	١/ ٢٧٦
تركتُ	الأَبَدِ	البسيط	الحماسي	١/ ٢١٥
فقلتُ	ماجِدِ	الطويل	؟	١/ ١٢٧
كَسَا	المجِدِ	الطويل	حسان بن ثابت	١/ ٣٧٨
إخالك	الوَجَدِ	الطويل	؟	١/ ٣٣٦
وقفتُ	أَحَدِ	البسيط	النابغة الذبياني	٢/ ٤٣٣
ولا أرى	أَحَدِ	البسيط	النابغة الذبياني	٢/ ٢٣٢
قَدْنيَ	المُلْحِدِ	الرجز	حميد بن الأرقط	١/ ١٢٨
دعاني	بقُعدُدِ	الطويل	دريد بن الصمة	١/ ٢٦٨
قد ثكلتْ	الأسَدِ	البسيط	حسّان بن ثابت	١/ ٢٢٠
يا مَنْ رأى	الأسَدِ	المنسرح	الفرزدق	١/ ١١٨
أرى الموتَ	المتشدِّد	الطويل	طرفة بن العبد	٢/ ٣٨٦
فيا ليت	بعدي	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	١/ ١١٨
بنون	الأباعِدِ	الطويل	الفرزدق	١/ ٢٢٢
مِن القوم	مَعَدِّ	الوافر	؟	١/ ١٦٨
أزِفِ	قَدِ	الهزج	؟	١/ ٣١٧
متى تَأتِهِ	مُوقِدِ	الطويل	الأعشى	٢/ ٢٧٧
ها إنَّ ذي	النكد	البسيط	النابغة الذبياني	١/ ١٤٤
أَلاَ أَيُّهَذَا	مُخْلِدِي	الطويل	طرفة بن العبد	١/ ٤٣ ـ ٢/ ٢٧٢
شُلَّت	المتعَمِّدِ	الكامل	عاتكة بنت زيد	١/ ٣١٢
رأيتُ	المُمدَّد	الطويل	طرفة بن العبد	١/ ١٤٥
فقام يذودُ	إلى هِنْدِ	الطويل	؟	١/ ٣٢١
وبالجسمِ	تَشَهُدِ	الطويل	؟	١/ ٤١٨
وألغِ	وُدِّ	الطويل	؟	١/ ٤٨٧
كادتْ	وَبُرُوده	الخفيف	؟	١/ ٢٨٠
مَنْ يكدني	الوريدِ	الخفيف	أبو زيد الطائي	٢/ ٢٨٠

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
تقولُ	المَرَهْ	الرجز	؟	٢/ ١٠٠
أبوكَ	شمَّرَا	الطويل	جميل بثينة	١/ ١٣٧
بلغنا	مَظْهَرَا	الطويل	النابغة الجعدي	١/ ٢٧٠
فما	الجحُورَا	الوافر	رجل من بني سليم	١/ ١٥٥
لا تتركيني	أطيرَا	الرجز	؟	٢/ ٢٥٧

الراء المضمومة

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
أَألْحَقُّ	طائِرُ	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٢/ ٤٣١
ومَرَّ	وبَّارُ	المتقارب	؟	٢/ ٢٤٧
حتى يكون	مختارُ	البسيط	يزيد بن حمار	٢/ ١٨١
جزى بنوه	سِنمارُ	البسيط	سليط بن سعد	١/ ٣٧٨
وإنَّ صخراً	نارُ	البسيط	الخنساء	١/ ١٢٩
ربما الجاملُ	المِهَارُ	الخفيف	أبو دؤاد الإيادي	١/ ٥٣٥
وما علينا	دَيَّارُ	البسيط	؟	١/ ١١٢
هل الدهر	غيارُها	الطويل	أبو ذؤيب	١/ ٤٦٧
عليك إذا	الصَبرُ	الطويل	محمد بن إسماعيل	١/ ٢٧٨
فأقبلتْ	أجرُّ	المتقارب	امرؤ القيس	١/ ٢١٤
فأصبحوا	هَجَرُ	البسيط	الأخطل	١/ ٣٥٨
ثم زادوا	فخرُ	الرمل	طرفة بن العبد	٢/ ٦٤
هما خَطتا	أجدَرُ	الطويل	تأبط شرّاً	٢/ ٤٣
لا تركنن	القدرُ	البسيط	؟	١/ ١٧٨
ما الله	صررُ	البسيط	؟	١/ ١٧٦
لها بشرٌ	نزرُ	الطويل	واو الرمَّة	٢/ ١٩٥
فيومٌ	نُسَرُّ	المتقارب	النمر بن تولب	١/ ٢٠١
إذا لاحَ	يُسْرُ	الطويل	ذو الرمَّة	١/ ٢٧٩
لا يأمن	بَشَرُ	البسيط	الفرزدق	١/ ٢٦٤
ولا تشكونْ	البشرُ	الطويل	محمد بن إسماعيل	١/ ٢٧٨
أعوذُ بربِّ	ناصِرُ	الطويل	؟	١/ ١١١
كساكَ	ناصِرُ	الطويل	أبو الأسود الدؤلي	١/ ٤١٤

الراء المكسورة

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
		العين المضمومة		
وبتُّ	جائعُ	الطويل	حميد بن ثور	١/ ٢٤١
ولم أرَ	طائعُ	الطويل	بشر القشيري	٢/ ٣٩
بعكاظَ	شُعَاعُهْ	الكامل	عاتكة بنت عبد المطلب	١/ ٤١٨
فلا تطمع	يُستطاعُ	الوافر	عبيدة بن ربيعة	١/ ١٢٠
إذا قيل	الأصابعُ	الطويل	الفرزدق	١/ ٤٠٩ ـ ٥٣٧
فبكى	تصدَّعُوا	الكامل	عبدة بن الطيب	١/ ٣٧١
فإنَّكَ	شوارعُ	الطويل	؟	٢/ ٥٢
يا أقرعُ	تُصْرَعُ	الرجز	جرير بن عبد الله البجلي	٢/ ٢٨٢
سبقوا	مَصْرَعُ	الكامل	أبو ذؤيب الهذلي	٢/ ٤٧
إذا باهلي	المذرّعُ	الطويل	الفرزدق	٢/ ٢٤
علي حين	وازعُ	الطويل	النابغة الذبياني	٢/ ٢٢
طوى	الجراشِعُ	الطويل	ذو الرمة	١/ ٣٧٠
فإنهم	شَافِعُ	الطويل	حسَّان بن ثابت	١/ ٤٦٥
إذا أنتَ	ينفعُ	الطويل	النابغة الجعدي	١/ ٥١٤
إني مقسِّمُ	تَنْفَعُ	الكامل	مسلم بن رباح	٢/ ٢٤٩
أردتُ	بلقعُ	الطويل	؟	٢/ ٢٥٣
تُمَلُّ	مولَعُ	الطويل	؟	١/ ١٢٥
فيا ربِّ	أطمعُ	الطويل	مجنون ليلى	١/ ١٦٧
أما الرحيل	تجمعُنا	الكامل	عمر بن أبي ربيعة	١/ ٣٥١
والنفس	تقنعُ	الكامل	أبو ذؤيب الهذلي	٢/ ٢٣
ولو سُئِلَ	ويمنعُوا	الطويل	؟	١/ ٢٧٨
		العين المكسورة		
فصبراً	بمستطاعِ	الهزج	قطري بن الفجاءة	١/ ٤٣١
أطوفُ	لكَّاعِ	الوافر	الحطيئة	١/ ١٥٠ ـ ٢/ ١٨٦
يا ابنةَ	واهجعي	الرجز	أبو نجم	٢/ ١٨٤
لا تجزعي	فاجزعي	الكامل	النمر بن تولب	١/ ٣٩٥
ولست	مصرعي	الطويل	خُبَيْب بن عدي	٢/ ١٤٧

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
لا نَسَبَ	الراقِع	السريع	أنس بن عباس بن مرداس	١/ ٣٢٤
جازيتموني	صنيعي	الكامل	؟	٢/ ١٠٩

حرف الفاء

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
كأنَّ أذنيه	محرفًا	الرجز	محمد بن ذؤيب	١/ ٢٩٠
بعشرتك	ألوفا	الوافر	؟	٢/ ٥٤
خَالَط	وفَا	الرجز	رؤبة بن العجاج	١/ ٧٦
ومَا قام	أعرفُ	الطويل	الفرزدق	٢/ ٢٦٤
وقالوا	عارِفُ	الطويل	مزاحم بن الحارث	١/ ٢٦٥
تسقي	الرصفُ	البسيط	جرير	٢/ ٤٣
من قبلِ	العواطفُ	الطويل	؟	٢/ ٣٥ ـ ٤٠
نحنُ	مختلفُ	المنسرح	قيس بن الخطيم	١/ ٢٣٠
بكى الخَزُّ	المطارِفِ	الطويل	؟	١/ ٤٢٨
عليه	لمستعطفِ	المتقارب	؟	٢/ ٢٣٤
ولَبْسُ	الشخوفِ	الوافر	ميسون بنت	٢/ ٢٧٠
تنفي	الصياريفِ	البسيط	الفرزدق	٢/ ٥٥
لبَيْتٌ	منيفِ	الوافر	ميسون بن بحدل	٢/ ٢٧٠

حرف القاف

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
لواحقُ	كالمقَقْ	الرجز	رؤبة	١/ ٥٣٠
جارية	الفستقا	الرجز	رؤبة	١/ ٥٢٤
مَنْ يلْقَ	خُلُقَا	البسيط	زهير بن أبي سلمى	٢/ ٢٨٢
لن يخبُ	الحَلَقَهْ	المنسرح	أعرابي	٢/ ٢٥٢
أحارِ	تسرِقُ	الطويل	أنس بن زنيم	٢/ ١٩٦
أداراً	يترقرقُ	الطويل	ذو الرمَّة	٢/ ١٧١ ـ ٤٥٤
وإنسان	فيفرقُ	الطويل	ذو الرمة	١/ ٢٠١
وماذا	عاشِقُ	الطويل	حميل بثينة	١/ ١٦٥
ولا توفني	أذوقُهَا	الطويل	أبو محجن الثقفي	٢/ ٢٥٤

حرف الكاف

حرف اللام

اللام الساكنة

اللام المفتوحة

اللام المضمومة

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
ألامُ	أوائِلُهْ	الطويل	؟	٢٧٨/٢
فيالكَ	طائِلُهْ	الطويل	طرفة بن العبد	٣٨٧/١
جواباً	تسألُ	الطويل	؟	٣٣/٢
الواهبُ	أطفالُها	الكامل	الأعشى	٦٥/٢
بيَّنَ	طِيالُها	الطويل	أنيف بن زبان	٤٤٨/٢
فلا تلمني	بلابِلُهْ	الطويل	؟	٢٩٠/١
إن للخير	قُبُلُ	الرمل	عبد الله بن الزبعري	٢٥/٢
مَحَا	قَبْلُ	الطويل	مجنون ليلى	١٥٤/١
فقلتُ	خاتِلُهْ	الطويل	؟	٣٣٦/١
أتنتهون	القتلُ	البسيط	الأعشى	٥٣١/١
لأن مُنيتَ	نتفِلُ	البسيط	الأعشى	٢٨٩/٢
فقلتُ	تقتلُ	الطويل	الأخطل	١٠٧/٢
ثلاثة	القتلُ	الطويل	؟	٧٦/٢
لعمركَ	عاجلُ	الطويل	؟	١٠٣/١
علقتُها	الرجُلُ	البسيط	الأعشى	٣٧٩/١
وإن قدَّتْ	أعجلُ	السريع	الأعشى	١١٤/٢
وربما	عجلُوا	البسيط	الأعشى	٢٩١/٢
يلومونني	يعذِلُ	المتقارب	أمية بن أبي الصلت	٣٦٥/١
إذا ما	أَفضَلُ	المتقارب	غسان بن وعلة	١٧٠/١ ـ ١٧١
فجئتُ	المتفضِلُ	الطويل	امرؤ القيس	٤٤١/١
يا رُبَّ	عَلَهْ	الرجز	أبو مروان	٣٥/٢ ـ ٤٠٦
وبنتُ	عاجِلَهْ	الطويل	حسان بن ثابت	٤٦٥/١
وكلّ أناسٍ	الأناملُ	الطويل	لبيد بن ربيعة	٣٧٣/٢
مالك	رَمَلَهْ	الرجز	؟	٤٦٧/١
لقد	المبسملُ	الطويل	؟	١٠/١
جفوني	مهملُ	الطويل	؟	٤١٦/١
رأيتُ	كَاهِلُهْ	الطويل	ابن ميّادة	١٨٧/١

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
ليس حيٌّ	ذيّالِ	الخفيف	عبيد بن الأبرص	٢/ ٢٠١
لا تضيق	احتيالِ	الخفيف	أمية بن أبي الصلت	١/ ١٥٨
تدافع	تقبلِ	الرجز	أبو نجم	٢/ ١٨٧
أبنيَّ	فأعجلِ	الكامل	عبد قيس بن خفاف	١/ ٢٨٣
ألا رُبَّ	جُلْجُلِ	الطويل	امرؤ القيس	١/ ١٧٣
طوى	النُجّلِ	البسيط	أبو سعد المخزومي	٢/ ٣٥٦
أنا الذائدُ	مثلي	الطويل	الفرزدق	١/ ١١٨
ما أنتَ	الجَدَلِ	البسيط	الفرزدق	١/ ١٦٧
ويا زيدَ زيدُ	فأنزلِ	الرجز	عبد الله بن رواحة	٢/ ١٨١
ذاكَ	الباطلِ	الكامل	جرير	١/ ١٦٣
أقبُ	كَلِ	الرجز	أبو النجم	٢/ ٣٧
مِكرٌ	عَلِ	الطويل	امرؤ القيس	٢/ ٣١ ـ ٣٤
أغرَّك	يفعَلِ	الطويل	امرؤ القيس	١/ ١٠٥
تضلُّ	فلِ	الرجز	أبو نجم	٢/ ١٨٧
لتقِعدَّنَ	المقلي	الرجز	رؤبة	١/ ٢٩٧
الحمدُ	الأجللِ	الرجز	أبو نجم	٢/ ٤٧٧
لأجهدَّن	الأقلِ	البسيط	؟	١/ ٣٣٥
عَلِمْتُكَ	الأقلِ	البسيط	؟	١/ ٣٣٥
غدتْ	مَجْهَلِ	الطويل	مزاحم العقيلي	١/ ٥٣٢
فإنْ تزعميني	بالجَهْلِ	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	١/ ٣٣٧
فَمْثلُكِ	مُحوِل	الطويل	امرؤ القيس	١/ ٥٣٦
عَدوٌّ	بمشغول	السريع	؟	١/ ٢٥٧
ذا ارعواءَ	سبيلِ	الخفيف	؟	٢/ ١٦٩
بضربِ	المقيلِ	الوافر	المرار بن منقذ	٢/ ٥١

حرف الميم

الميم الساكنة

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
ويوماً	السَّلَمْ	الطويل	علباء بن أرقم	١/ ٣١٦ ـ ٢/ ٢٥٤

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
بأَبِهْ اقتدى	ظَلَمْ	الرجز	رؤبة بن العجاج	١/ ٧٥

الميم المفتوحة

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
أكثرتَ	صائماً	الرجز	رؤبة	١/ ٢٧٦
ألا أضحتْ	أُمَامَا	الوافر	جرير	٢/ ٢٠٢
أتو ناري	ظلامَا	الوافر	سمر بن الحارث	٢/ ٣٢٩
فريشي	لمامَا	الوافر	جرير	٢/ ٣١
إن الذين	نامَا	البسيط	أبو مكعت	١/ ٢٨٩
ومن لا يزلْ	نادِمَا	الطويل	؟	٢/ ٢٨٢
وقال بنيُّ	المقدَّما	الطويل	العباس بن مرداس	٢/ ٩٠ ـ ٩٦
ما الراحمُ	حرمَا	البسيط	؟	٢/ ٦٨
ألا تسألون	أكرمَا	الطويل	؟	٢/ ٢٦
وأغفرُ	تكرُّمَا	الطويل	حاتم الطائي	١/ ٤٤٣
متى تقولُ	قاسِمَا	الرجز	هدبة بن خشرم	١/ ٣٥٢
لا يُنْسِكَ	معتصِمَا	الرجز	؟	١/ ٢٦٦
ومن يقترب	هَضْمَا	الطويل	؟	٢/ ٢٨٥
ولو أن	مطعمَا	الطويل	حسان بن ثابت	١/ ٣٧٨
ولولا	علقمَا	الطويل	الحصين بن الحمام	٢/ ٢٧٠
إذا المرءُ	مُذَمَّمَا	الطويل	؟	١/ ٥١٣
يحسبه	مُعَمَّمَا	الرجز	العجاج	٢/ ٢١٧
إني إذا	اللهمَّا	الرجز	أبو خراش	٢/ ١٧٧
عهدتك	متيمَا	الطويل	؟	١/ ٥٠١
وكنتُ	تستقيمَا	الوافر	زياد الأعجم	٢/ ٢٦٠

الميم المضمومة

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
ينامُ	نائمُ	الطويل	حميد بن ثور	١/ ٢٤١
فليتكِ	هائمُ	الطويل	؟	١/ ٤٥٢
مطلقها	الحسامُ	الوافر	الأحوص	٢/ ٢٨٦
فلم يدر	شامُها	الطويل	ذو الرمّة	١/ ٣٧٦

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
فأصبح	هشامُ	الوافر	الحارث بن خالد	١/ ٢٨٧
فإنْ يهلك	الحرامُ	الوافر	النابغة الذبياني	٢/ ٢٨٥
تمرون	حرامُ	الوافر	جرير	١/ ٤٠٧
سلام الله	السلامُ	الوافر	الأحوص	٢/ ١٧٥
ألا طرقتنا	كلامُها	الطويل	ذو الرمَّة	٢/ ٤٦٧
تزودتُ	كِلامُها	الطويل	مجنون ليلى	١/ ٣٧٦
وإن أتاه	حَرَمُ	البسيط	زهير بن أبي سلمى	٢/ ٢٨١
نُنَصِّرُ	جارِمُ	الطويل	عمرو بن براقة	١/ ٥٣٦
هذا الذي	الحَرَمُ	البسيط	الفرزدق	١/ ٣٨٦
ألا ارعواءَ	هَرَمُ	البسيط	؟	١/ ٣٢٩
يغضي	يبتسمُ	البسيط	الفرزدق	١/ ٣٨٦
أقولُ	هاشمُ	الطويل	؟	٢/ ٢٤
يكادُ	يستلمُ	البسيط	الفرزدق	١/ ٣٨٦
فقمتُ	حلمُ	البسيط	زياد بن منقذ	٢/ ١٤٨
لئن كان	التحلمُ	الطويل	؟	١/ ٢٥٤
هو الجوادُ	فيضطلمُ	البسيط	زهير بن أبي سلمى	٢/ ٤٧٠
حتى تهجَّر	ظِلمُ	الكامل	الحارث بن خالد المخزومي	٢/ ٥٥
وإنَّ	علقَمُ	الطويل	شاعر من همدان	١/ ١٧٩
إن ابنَ	عَلِموا	البسيط	ابن حنباء	٢/ ٢٠٢
هذا ابنُ	العَلَمُ	البسيط	الفرزدق	١/ ٣٨٦
حتى تهجر	المظلومُ	الكامل	لبيد بن ربيعة	٢/ ٥٦
صددْتِ	يدومُ	الطويل	المرار الفقعسي	١/ ٣٦٢
لعل الله	شريمُ	الوافر	؟	١/ ٥١٥
لا تنه	عظيمُ	الكامل	أبو الأسود الدؤلي	٢/ ٢٦٧
فلا لَغْوٌ	مُقِيمُ	الوافر	أمية بن أبي الصلت	١/ ٣٢٦
تولَّ	حميمُ	الطويل	عبيد الله بن قيس الرقيات	١/ ٣٦٥
هما اللتان	صَميمُ	الرجز	الأخطل	١/ ١٥١
نَدِمَ	وخِيمُ	الكامل	محمد بن عيسى بن طلحة	١/ ٢٧٣

الميم المكسورة

حرف النون

النون الساكنة

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
وإتكِ	آتيا	الطويل	؟	٢/ ٢٧٧
وحلّتِ	متراخيا	الطويل	النابغة الجعدي	١/ ٢٧١
مررتُ	واديا	الطويل	سحيم بن وثيل	٢/ ١١٨
أقلَّ	ساريا	الطويل	سحيم بن وثيل	٢/ ١١٨
ومُسْتَبْدِلٍ	أحريا	الطويل	؟	٢/ ٩١
هببتُ	مغريا	الطويل	؟	١/ ٢٧٥
لِمَا	ساعيا	الطويل	؟	١/ ١٥٧
ما حُمَّ	باقيا	السريع	؟	١/ ٤٨٩
تعزَّ	واقيا	الطويل	؟	١/ ٢٧٠
تقول ابنتي	أتاليا	الطويل	مالك بن الريب	١/ ٤٩٢
ولستُ	خاليا	الطويل	؟	٢/ ١١٩
إذا أعْجبتكَ	اللياليا	الطويل	أفنون التغلبي	١/ ٤٥٧
بأهبةٍ	مواليا	الطويل	؟	١/ ٢٦٦
ولو أنَّ واشٍ	اهتدى ليا	الطويل	الأبيرد الرياحي	١/ ٨٢
تلانا غنيٌّ	تغانيا	الطويل	مجنون ليلى	١/ ١٠٢
فإما كرامٌ	كفانيا	الطويل	منظور بن سحيم	١/ ٧٢ ـ ١٦٠
وتضحكُ	يمانيا	الطويل	عبد يغوث بن وقاص الحارثي	١/ ١٠٥
ألا حبّذا	هِيا	الطويل	ذو الرمّة	٢/ ١٠٥

الفهرس